



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٥

القاهرة

١٩٨٦

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل في هذا الاطار :
 - التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .
 - المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
 - المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
 - الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .
 - يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
 - يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية .
(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
 - تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والأطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .
- ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام - شارع الجلاء - القاهرة -
ت : ٧٥٥٦٥٠ ، ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٣٣٣
تلكس : ٩٢٠٠١ - ٩٢٥٤٤

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
جميع الحقوق محفوظة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
القاهرة ١٩٨٦
سمح بالاعتباس بعد الإشارة للمصدر

إهداء ٢٠١٦
هيئه الرقابه الاداريه
جمهورية مصر العربية



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٥

المشرف ورئيس التحرير :

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

القاهرة - ١٩٨٦

المشاركون في التقرير

المشرف ورئيس التحرير : السيد يسين

المنسق العام ومدير التحرير :

د . عبد المنعم سعيد

مجموعة النظام الدولي والاقليمي :

د . سامي منصور مستشاراً

د . عبد المنعم سعيد مقررأ

د . عبد المنعم المشاط

الفت اغا

فتحي عثمان

هالة مصطفى

مجموعة النظام الاقليمي العربي :

د . سعد الدين ابراهيم مستشاراً

د . محمد السيد سعيد مقررأ

د . مصطفى كامل السيد

وحيد عبد المجيد

جمال عبد الجواد

عمر عز الرجال

مجموعة جمهورية مصر العربية :

د . علي الدين هلال مستشاراً

د . اسامة الغزالي حرب مقررأ

د . جهاد عودة

د . احمد عبد الله

حسن ابو طالب

مجموعة البحوث الاقتصادية :

د . نادية رمسيس فرح مقررأ

د . طه عبد العليم طه

مجدى صبحي

عبد الفتاح الجبالي

احمد النجار

عمر سعد الدين

صفاء جمال الدين

البحوث العسكرية :

لواء أ . ح / طلعت مسلم

باحثون مساعدون :

سيد عبد المجيد

منار الشوربجي

مشيرة موسى

تيقي صلاح الدين

مقدمة تحليلية

نحو رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية

السيد يسين

أولاً : الاتجاهات الراهنة في الدراسات الاستراتيجية

هناك اجماع بين الباحثين على أن الدراسات الاستراتيجية قد نمت نمواً غير مسبوق عقب الحرب العالمية الثانية باعتبارها ميداناً فرعياً من ميادين العلاقات الدولية من ناحية ، وبحسبانها مجالاً متميزاً للبحث من ناحية أخرى .^(١)

والدراسات الاستراتيجية - كما عرفها أحد الثقات في الميدان - هي « تلك التي تعنى بدراسة جوانب السياسات الدولية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الحرب » .^(٢)

وهي بذلك تركز أساساً على موضوعات القهر والصراع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأمن القومي . وقد أدى هذا التركيز إلى تحديد هذا الميدان الفرعي من ميادين العلاقات الدولية وجعله يدور في إطار نموذج محدد من بين النماذج المتعددة لدراسة العلاقات الدولية . وقد كان لهذا جوانب إيجابية وجوانب سلبية معاً . وتتمثل الجوانب الإيجابية في أن هذا التركيز سمح بتعميق البحث في الجوانب العسكرية لأهداف الدولة القومية ، والمنافسة بين القوى الراضية عن نمط العلاقات الدولية وغيرها من القوى غير الراضية ، والجوانب الاستراتيجية الخاصة بالقوى العظمى ، وعملية بناء التحالفات بين الدول ، والمشكلات الخاصة بسيادتها واستقلالها ، والأسس الاقتصادية للقوى الاستراتيجية ، بالإضافة إلى تحليل مواضع الصراع في الساحة العالمية ، ومشكلات الحفاظ على استقرار النظام الدولي .

غير أن الجوانب السلبية تتمثل في أن ربط الدراسات الاستراتيجية بنموذج القوة في العلاقات الدولية أدى إلى أنها أصبحت إلى حد كبير دراسات متمحورة حول الذات ، ونعني أساساً حول الذات الغربية . ويمكن القول بغير مبالغة أن أغلب الاجتهادات النظرية في مجال الدراسات الاستراتيجية قد خرجت من « معطف » كلاوسفيتز المنظر الألماني الشهير ، الذي ترك وما يزال بصماته على التفكير الاستراتيجي المعاصر . ولما كان كلاوسفيتز معنياً أساساً بمشكلات السياسة الأوروبية في عصره وعلى وجه الخصوص صراعات الدول القومية الأوروبية ، وإن كانت نظرياته تجاوزت بحكم إصالتها وتفردا حدود الزمان والمكان ، فإنه يمكن أن يثار السؤال حول مدى عموميتها ، وصلاحيه تطبيقها على مشكلات العالم الثالث .

لقد أدى التعريف البالغ الضيق لدراسات الأمن القومي - التي تستخدم في كثير من الأحيان كمرادف للدراسات الاستراتيجية - والذي يذهب إلى أنها تتعلق بضروب التهديد الخارجية والصراعات بين الدول ، إلى عدم وضع سمات صراعات العالم الثالث في الاعتبار . بعبارة مختصرة ليس لدى هذه الدراسات الاستراتيجية ما تقدمه بصدد ضروب التهديد الأساسية التي تواجه دول مجتمعات العالم الثالث ، بل وحتى بقاءها ذاته .^(٣)

وقد أدى تبني سيادة نموذج القوة في العلاقات الدولية الذي عبر عنه تعبيراً جامعاً مورجنتاوتومسن عام ١٩٥٦ حين ذكرا أن « جوهر العلاقات الدولية هو الصراع في سبيل القوة بين الدول ذات السيادة » ، إلى ظهور جوانب قصور أربعة أساسية فيما يتعلق بتطبيقه في مجال الدراسات الاستراتيجية :^(٤)

أولاً : أصبح الفاعل الأول في العلاقات الدولية هو الدولة ، وبذلك تغيب أدوار الفاعلين الآخرين أولاً بحسب حسابها ، مثل الشركات دولية النشاط ، أو المنظمات الدولية .

ثانياً : لم ينظر للنظام الدولي فقط باعتباره تفاعلاً بين دول ، بل ان التركيز كان يتم على الدول الأقوى التي تكمن في قلب النظام ، بالمعنى العسكري - الاقتصادي للكلمة .

ثالثاً : حين كان يتم الالتفات الى دول « الهامش » ، فانها كانت تدرج في إطار النموذج السائد باعتبارها أطرافاً ثانوية في لعبة القوة .

رابعاً : وأخيراً ، فهناك تمييز جوهري في النموذج السائد بين « الموضوعات الهامة » أو السياسات العليا « في مقابل السياسات الدنيا » . وهكذا فموضوعات الصراع بين الدول والأمن القومي تعبر - في هذا النموذج - عن سياسات عليا ، في حين أن موضوعات مثل الثقافة والاقتصاد ، وحتى المجتمع ، فهي تتعلق بالسياسات الدنيا ، وهي غالباً ما تقع خارج اهتمام النموذج السائد . ان أحادية النظر في النموذج السائد ، يرد إلى إعطاء الأولوية للدولة كفاعل رئيسي ، بل وأكثر من ذلك لنمط من الدول يمثل الدولة الأوربية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، وقد أدى هذا إلى ظهور ظاهرة « المركزية الأوربية » التي تركت آثارها على الدراسات الاستراتيجية ، وإن كانت ظاهرة عامة أثرت على مجمل النظرية السياسية والاجتماعية الغربية ، وعلى وجه الخصوص في منهج وطريقة تناولها وفهمها لمشكلات العالم الثالث .

* * *

وإذا طبقنا نظرية فيلسوف العلم الأمريكي توماس كون في كتابه الشهير « بنية الثورات العلمية » عن النموذج العلمي الرئيسي الذي يسود في حقبة ما ، وعن ضعف قدرة هذا النموذج عبر الزمن عن فهم الظواهر وتفسيرها ، وبالتالي ظهور نموذج أو نماذج بديلة ، فإننا نجد نفس الظاهرة بالنسبة للدراسات الاستراتيجية .

لقد سقطت إلى الأبد التفرقة بين « السياسات العليا » و « السياسات الدنيا » وأصبحت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بل والنفسية من المكونات الأساسية لمفهوم الأمن القومي بمعناه الحديث . ودخلت قاموس الدراسات الاستراتيجية مفاهيم مثل « نوعية الحياة » quality of life بالمعنى الفيزيقي والسيكولوجي والمساواة الاجتماعية والعدالة ، والتنمية القومية الشاملة ، والاعتماد المتبادل بين الدول ، والمشكلات البيئية العامة ، والتعاون الدولي .^(٥) وإذا كان بعض الباحثين في

استعراضهم لنمو وتطور ميدان الدراسات الاستراتيجية يقررون أن إتساع هذا الميدان وتعدد جوانبه في السنوات الأخيرة يمثل ملمحاً بارزاً ، فإن الملمح الثانى هو ظهور « موجة ثانية » أو توجهات جديدة في الميدان تكشف عنها إدخال المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مفهوم الأمن القومى .

ومن الظواهر الملحوظة في العالم الثالث في السنوات الأخيرة زيادة الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية في الجامعات ومراكز الأبحاث ، وإن كان الوقت مبكراً للتساؤل عن المناهج المتميزة ، أو التوجهات المستحدثة لهذه الدراسات والتي يمكن أن تميزها عن الدراسات الاستراتيجية الغربية .

ولعله مما يلفت النظر بشدة أن عدداً من الباحثين من دول العالم الثالث بدأوا يطرحون سؤالاً هاماً بشكل مباشر : هل الاطار المفاهيمى السائد في الدراسات الاستراتيجية الغربية قادر على معالجة المشكلات الاستراتيجية في العالم الثالث ؟

والإجابة لديهم بالنفى . وهم يبنون إجابتهم الراضة على اساس أن تعريف الاستراتيجية الغربى المستقى أساساً من فكر كلاوسفيتز والذي عرفها بأنها « فن استخدام المعارك كوسيلة لتحقيق الهدف من الحرب » ، والذي ركز على العنف المسلح ، وعلى سير الحرب أكثر من التخطيط لها ، أصبح لا يصلح لمجابهة الظروف المتغيرة .

وهذه التغيرات هي التي أدت إلى توسيع الاطار المفاهيمى الاستراتيجى المعاصر في جوانب محددة هي :

١ - أول تغير هام يتعلق بالوسائل . فمفهوم الاستراتيجية اليوم يتجاوز بكثير استخدام العنف المسلح ، ليغطى كل مجموعة الوسائل بما في ذلك الوسائل السياسية والاقتصادية والايديولوجية والتكنولوجية . لقد أصبحت الحرب اليوم صراعاً تدخل فيه الأمة بأكملها بكل ما تملكه من قوة شاملة ، ومن هنا فلم تعد الاستراتيجية معنية فقط بتوجيه وقيادة الصراع المسلح من زاوية عسكرية بحتة ، بل أصبحت هي توجيه الحرب الشاملة من منظور قومى .

٢ - وإذا كان صحيحاً أن الاستراتيجية تتعلق أساساً بالحرب ، وقيادة وتوجيه المعارك العسكرية ، إلا أنها تتعلق بأكثر من مسألة الانتصار في الحرب . هي أساساً تتعلق بالوسائل التي يمكن بها للقوة العسكرية أن تستخدم لتحقيق الأهداف السياسية للدولة . وهكذا تجاوزت الاستراتيجية حدود الميدان العسكرى لى تضم بين جنباتها الأنشطة العسكرية في وقت السلم ، والردع ، وإدارة الأزمات ، والسيطرة على المخاطر .

وهذا التوسيع في مفهوم الاستراتيجية أشار إليه ليدل هارت حين عرفها بأنها « فن استخدام وممارسة الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة » وهى نفس النظرة التي سبقه إليها فون مولتكه .

وقد صاغ هذا المفهوم بشكل محدد ادوارد ميد ايرل في كتابه « صناع الاستراتيجية الحديثة » الصادر في الولايات المتحدة عام ١٩٤٤ .

٣ - وكنتيجة لكل ما سبق فإن توسيع إطار مفهوم الاستراتيجية قد لحق الوسائل والأهداف معا . وطبقاً لهذا فإن الاستراتيجية قد عرفت بأنها استخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع امكانياتها وقدراتها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والعسكرية وغيرها ، لتحقيق مجمل أهدافها السياسية . ومن هنا ظهرت فكرة « الاستراتيجية العليا » Grand strategy لتغطي كل هذه الميادين . ويصل هذا الاتجاه إلى أقصاه عند هنري كيسنجر حين يعرف الاستراتيجية بأنها « نمط البقاء لمجتمع ما » ،^(٦) وفي موضع آخر وهو بصدد تعريف سياسة الأمن القومي بأنها في العصر الذري تذهب إلى أبعد من المفهوم التقليدي لتجميع القوة الفائقة . وأنها تتضمن العوامل السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية . هي في معناها الواسع كل فعل يحاول من خلاله أى مجتمع أن يضمن بقاءه أو أن يحقق مطامحه في المجال الدولي ،^(٧) ومع ذلك فلا يمكن القول ان النموذج الجديد الذي يضم بين جنباته الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قد أصبح نموذجاً سائداً يتبناه صانعى القرار أو حتى الباحثين الاكاديميين ، وان كان يشق طريقه بصعوبة ليجابه التحيزات القديمة للجوانب العسكرية .

* * *

وخلاصة ما سبق أن النموذج الأساسى الغربى للدراسات الاستراتيجية أصبح موضع شك وتساؤل من قبل الباحثين في العالم الثالث . ومن هنا تصاعدت الدعوات لنقده وتجاوزه ، بصياغة مفهوم جديد للاستراتيجية وللدراسات الاستراتيجية ينهض على السمات المتميزة للمشكلات التى تجابهها دول العالم الثالث^(٨) ومن ابرزها :

١ - مصادر التهديد للأمن :

ضروب التهديد للأمن القومى في الدول الغربية المتقدمة تأتى من الخارج وليس من الداخل . وبالتالي فمشكلة الأمن لديها تتسم بتوجه خارجى ، وبعلاقة وثيقة بنظام الأمن الذى يقوم على المحاور والتكتلات . ومن هنا فهذه الدول تميل الى تحليل مصادر التهديد وطرق مجابهته في ضوء مفاهيم مثل « توازن القوى » والتوازن الاستراتيجى « والردع » « وادارة الأزمات » ، والسيطرة على المخاطر .

غير انه بالنسبة لغالبية دول العالم الثالث فإن مصادر التهديد للأمن القومى داخلية في أغلبها بالاضافة إلى المصادر الخارجية . والواقع فإن جوانب الضعف التى تؤثر فيها العوامل الخارجية بالنسبة لدول العالم الثالث تزيد ، كلما كانت المصادر الداخلية نشطة وحية .

٢ - الافتقار إلى التكامل القومى :

هذه المشكلة ترتبط بالمشكلة السابقة . فى كثير من دول العالم الثالث نجد السكان منقسمين إلى جماعات مصالح متعددة وفق خطوط تقسيم سلالية ودينية وإقليمية وأحياناً مهنية . فهناك الحضر فى مقابل الريف ، ودين مقابل دين آخر ، وقبيلة ضد قبيلة ، والمدنيين ضد العسكريين ، والبيروقراطيين فى مواجهة الأكاديميين ، كل هذه الانقسامات تؤدى إلى موقف منافسة غير صحى ويؤدى إلى مشكلات معقدة ، وتؤثر هذه الانقسامات على قضية التوحد مع الأهداف والمطامح القومية . وكثيراً ما نجد أجزاء كبيرة من السكان ترسف فى إطار التقاليد القديمة ولا تكاد تمد نظرها إلى أبعد من دائرة مصالحها المباشرة الضيقة . وقد يؤدى هذا إلى حدوث تضاد بين الطرق التقليدية فى الحياة ومتطلبات الحياة التى تفرضها الدولة الحديثة بقوانينها وتشريعاتها . ومن جانب آخر ، فإن عمليات التحديث التى لا تصل إلى كل جنبات هذه المجتمعات ، عادة ما تخلق ازدواجية فى البناء الاجتماعى بين قطاع تقليدى وقطاع حديث مما يفتح الباب أمام مشكلات جسيمة . ويظهر ذلك فى شكل ضروب شتى من التوتر والصراعات ، مما من شأنه أن يعوق من خطط التنمية ، وقد يتيح الفرصة للغزو الأيديولوجى الخارجى ، والهيمنة الأجنبية ، مما يهدد فى النهاية الأمن القومى . ومن هنا فإن المسألة الأساسية الخاصة « بمعمار » بناء الأمة ينبغى أن يأخذ اهتماماً أكبر من الاعتبار التقليدية الخاصة بالمفهوم التقليدى الذى يركز على أمن الدولة من وجهة النظر الدفاعية ، بصورة لا تقلل من أهمية مسألة الأمن والدفاع .

٣ - الافتقار إلى الأجماع القومى :

كثير من دول العالم الثالث تعاني من الافتقار إلى الأجماع القومى حول تعريف المصالح القومية والأهداف القومية وترتيب أولوياتها على المدى القصير والمدى الطويل .

ويبدو خطورة هذه الظاهرة حين تتعلق بالخلافات الحادة حول مسائل أساسية إجتماعية وسياسية وإقتصادية ، مثل نوعية التوجه الأيديولوجى الذى يؤثر على استراتيجية التنمية الاقتصادية أو أهداف وتوجهات السياسة الخارجية ، أو دور الدين فى الدولة .

وإذا كان الخلاف فى رأى مقبولا ، فإن المشكلة المعوقة ، إنه غالباً حين يتغير النظام السياسى ، تعاد صياغة الأهداف الأساسية والقيم ، مما قد يجعل عملية بناء الأمة تعود إلى نقطتها الأصلية التى بدأت منها .

٤ - ضعف معدلات المشاركة السياسية :

وهناك مشكلة لصيقة بالمشكلة السابقة وهى ضعف مستوى التنمية السياسية الذى يترجمه ضعف المؤسسات فى المجتمع ، وقد يكون هذا الضعف فى حد ذاته هو أصل المشكلة . فالانقسامات الحادة بين الجماعات السياسية ، والترديد اللفظى للشعارات الأيديولوجية بغير الالتزام الحازم بالمصلحة القومية أصبح من سمات عديد

من الممارسات السياسية في العالم الثالث ، مما أدى الى ظاهرة عدم الاستقرار السياسى ، الذى يستدعى في كثير من الأحيان تدخل العسكريين ، مما من شأنه أن يعوق التنمية السياسية .

بل ان شرعية النظم ذاتها قد يصبح مشكلة في مجال العلاقات الخارجية للدولة ، وخصوصاً في سعيها نحو توفير موارد للتنمية .

٥ - شرعية جهاز الدولة :

يمكن القول انه نتيجة لتأصيل عملية التنمية في الدول الحديثة في العالم الغربى الصناعى فإن الدولة تتمتع بشرعية غير مشروطة . ومن ثم فهى دول يمكن وصفها بانها قوية ومتماسكة . وعلى العكس فان ابنية الدولة في العالم الثالث لا تتمتع عادة بهذه الشرعية غير المشروطة ، لأن هذه الدولة شاركت في نظام الدولة الحديث في وقت متأخر . وقد أدى هذا الوضع الى أن هذه الدول تكاد ان تكون معوقة بالنظر الى قدراتها في التعامل الفعال مع النظام الدولى ، والذى يدور اساساً حول الدولة باعتبارها فاعلاً رئيسياً .

٦ - صراعات غير محلولة وأثار الميراث الاستعماري :

مازالت بلاد كثيرة في العالم الثالث محملة بالمشكلات الناجمة عن الميراث الاستعماري مثل قضايا الخلاف حول الحدود ومشكلات الصراع بين الجماعات السبلية المختلفة ، التى تؤدى احياناً الى صراعات ليست محلية فقط وانما اقليمية .

٧ - الفقر وانخفاض مستوى التنمية ونُدرة الموارد :

هناك ندرة في الموارد وقصور شديد في المعارف التكنولوجية في كثير من بلاد العالم الثالث مما يؤثر على قدراتها في رفع معدلات التنمية . ان الفقر ونقص معدلات التنمية التى هى في الواقع المؤشرات المجمع عليها التى تميز بلاد العالم الثالث ، لا تخلق فقط مشكلات اجتماعية وانما تؤدى عادة الى ازمتات سياسية حادة . لدرجة ان الفقر يمكن اعتباره اكبر مهدد للأمن في العالم الثالث . ذلك لأنه يدفع لالتماس المعونة من الخارج ، بما يترتب عليها عادة من تبعية سياسية ، واعتماد اقتصادى ، وانعكاسات ذلك على الضيق الشديد لمجال المناورة في مجال السياسة الخارجية .

* * *

يتبين من العرض السابق أن النموذج الغربى للدراسات الاستراتيجية قد لا يصلح لتحليل وفهم مشكلات بلاد العالم الثالث .^(٩) هذه البلاد التى مازالت تشغلها قضايا السيادة والشرعية وازمة المشاركة السياسية ، والافتقار الى الموارد ، ومشكلات بناء الدولة بشكل عام . وهى مشكلات مازالت تعاني منها البلاد العربية ايضاً . ومن هنا تدعو الحاجة الى صياغة نموذج جديد للتفكير الاستراتيجى ، يصلح لتناول مشكلات العالم الثالث بصورة ملائمة . ويضيق المقام عن استعراض المحاولات البارزة في هذا المجال ، لمفكرين استراتيجيين من

العالم الثالث . أما فيما يتعلق بالعالم العربى ، يمكن القول انه بدأت تباشير الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية . واذا كان ليس هناك مركز فى العالم العربى للدراسات الاستراتيجية سوى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام فهناك مشاريع لإنشاء مراكز جديدة فى اطار بعض الجامعات العربية . فقد انشئ مركز للدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية فى عمان ولم يبدأ نشاطه بعد . وهناك مشروع لإنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية فى الجامعة المستنصرية بالعراق . ونأمل ان يكون ذلك دافعا لزيادة دائرة الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية فى العالم العربى .

* * *

ثانياً : التقرير الاستراتيجى العربى الأصول والتوجه المستقبلى

صدور التقرير العربى الاستراتيجى الأول لعام ١٩٨٥ ، يمثل حدثاً فكرياً ينبغى أن نتوقف عنده قليلاً لنتأمل فى دلالاته . فهو أول تقرير استراتيجى يصدر عن رؤية عربية للنظام الدولى والنظام الاقليمى العربى والمجتمع المصرى . وهو بذلك يجمع بين جنباته خلاصة خبرة خبراء وباحثى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الذى أنشئ عام ١٩٦٨ فى مؤسسة الأهرام وتطور عبر الزمن ، وبالذات منذ عام ١٩٧٢ حيث لم يعد يقتصر على دراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية ، وانما اصبح اختصاصه دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بشكل متكامل .

ويمكن القول انه منذ عام ١٩٧٥ ، وبعد ان اكتملت فرق المركز البحثية ، بدأ التفكير المنهجى فى صياغة أول برنامج بحثى سياسى استراتيجى تحقيقاً للأهداف التى من اجلها تحول من مركز للدراسات الفلسطينية والصهيونية الى مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية . وقد صيغ هذا البرنامج البحثى المتكامل وطبع ووزع على مراكز الابحاث المصرية والعربية .

وحين أعود الى مقدمة هذا البرنامج التى كتبتها فى يناير ١٩٧٦ ، نستطيع ان نجد بذور التقرير العربى الاستراتيجى وتوجهه المنهجى العام .^(١٠)

تقرر المقدمة :

« يمكن القول أن البرنامج البحثي المترابط للمركز يغطي عدداً من الدوائر :

١ - نجد أولاً الدائرة المصرية حيث ينطلق المركز لأول مرة ليتناول عدداً من المشكلات المصرية الهامة الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال منهج نقدي متميز ، مما يجعل تناوله لهذه المشكلات يختلف عن تناول غيره من مراكز البحوث الاجتماعية المصرية .

٢ - نجد ثانياً الدائرة العربية حيث يهتم المركز بمنطقة الخليج العربى على وجه الخصوص ، لبحث التغيرات السياسية والاجتماعية فيها .

٣ - ثم نجد أخيراً الدائرة الدولية ، حيث يبحث البرنامج عدداً من المشكلات الاقتصادية والسياسية الدولية » .

وتضيف المقدمة فيما يتعلق بالمنهج : « والمركز يحرص فى بحوثه على تبني منهج نقدي ، لا يقنع بسرد المعلومات ولا تحليلها ، وإنما يحرص على أن يبرز رأيه فى المشكلات المطروحة . وهو يتيح لباحثيه وخبرائه حرية كبيرة فى التعبير عن آرائهم واجتهادهم فى حدود قواعد الموضوعية ونزولا لدى تقاليد البحث العلمى » .

ثم تتحدث المقدمة بعد ذلك عن أن البرنامج هو محصلة جهود جماعية متناسقة ، وأنه يمثل نموذجاً للتخطيط العلمى الديموقراطى الذى تتمثل اولى قواعده فى اسهام الباحثين انفسهم من خلال مختلف الوحدات بتقديم مقترحاتهم البحثية .

ولو القينا نظرة سريعة على محتويات البرنامج السياسى الاستراتيجى الأول للمركز لوجدنا على سبيل المثال - خطأ مدروسة لدراسة الموضوعات الآتية :

سياسة الانفتاح الاقتصادى ، اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة ، الشركات متعددة الجنسية ، سوسيولوجية التوحيد العربى ، استيعاب المهاجرين فى اسرائيل ، اتجاهات التغيير السياسى والاجتماعى فى الخليج العربى ، تنافس القوتين العظميين فى البحر المتوسط والأمن المصرى ، مصر والاتحاد السوفيتى : دراسة تاريخية لتطور العلاقات المصرية السوفيتية (١٩٥٢ - ١٩٧٥) السلوك الأمريكى ازاء ازمى الشرق الأوسط ١٩٥٦ - ١٩٦٧ ، التغيرات التى حدثت فى جيش الدفاع الاسرائيلى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، الكيان الفلسطينى ، الرفض فى اسرائيل ، ومشروع مسح سنوى للمجتمع الاسرائيلى بالاضافة الى دراسة تاريخية عن مصر قبيل الحرب العالمية الثانية . هذه مجرد امثلة للموضوعات البحثية التى ادرجت فى البرنامج الأول والتى وصل عددها خمسة وعشرين بحثاً .

وتتالت بعد ذلك البرامج البحثية السنوية ، ونشر المركز سلسلة كتب شهرية تضمنت نتائج بحوثه ، بالاضافة الى سلسلة اخرى صدرت بالاتفاق مع الهيئة العامة للكتاب ، وسلسلة ثالثة قام بنشرها للبحوث المطولة ، وسلسلة رابعة لنشر محاضر الكنيست بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

كل ذلك بالإضافة الى مجلة « السياسة الدولية » التى أصبحت تصدر عن المركز ، وكذلك صفحة خاصة لمقالات باحثى المركز خصصت له فى الاهرام ، ونشر فيها عبر السنوات الممتدة آلاف المقالات التى ساعدت على نشر الوعي العلمى لدى الرأى العام المصرى والعربى بالمشكلات الاستراتيجية فى العالم بوجه عام وفى العالم العربى بوجه خاص .

* * *

لقد نشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية حتى الآن قرابة مائة كتاب غطت موضوعات متعددة فى ميادين العلاقات والمشكلات الدولية ، والعالم العربى ، والصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ المصرى والعربى .

غير اننا احسبنا - من واقع الممارسة - فى مجال الدراسات السياسية والاستراتيجية لسنوات طويلة - ان القوت قد حان لكى يصدر عن المركز تقرير سنوى استراتيجى . وقد بدأ التفكير فى هذا المشروع منذ وقت مبكر ، غير أن الظروف الموضوعية المتعلقة باكتمال الخبرات البحثية فى المركز لم تسمح بالشروع فيه إلا عام ١٩٨٥ .

وقد استمر التخطيط له فترة طويلة ، وشارك فى هذه العملية بفعالية كل اعضاء مجلس الخبراء ، ومن ثم فخطه التقرير الاستراتيجى العربى هى محصلة المناقشات والمداولات الطويلة لفريق عمل متجانس ، وثمره للجهد البحثى الدءوب لكل الباحثين الذين شاركوا فيه سواء من داخل المركز أو من خارجه .

* * *

ولو تأملنا منهج التقرير الاستراتيجى العربى ، ولو استعرضنا بدقة قائمة البحوث التى نشرها المركز لادركنا اننا تبيننا النموذج الناشئ للدراسات الاستراتيجية والذى يرفض الاقتصار على دراسة الجوانب العسكرية ، وانما ينطلق ليدخل فى اطاره الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

غير أن طموحنا لا يقف عند حدود تبنى النموذج الناشئ للدراسات الاستراتيجية بل انه ليتعدى ذلك ، لكن يحاول بلورة رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية .

وإذ كنا كما ذكرنا من قبل نوافق على الانتقادات التى يوجهها عدد من المفكرين الاستراتيجيين فى العالم الثالث للنموذج الغربى السائد ، إلا اننا لا نريد ان نقف عند حدود النقد ، ولكننا ينبغى ان نتجاوزه لكى ندخل دائرة ابداع نموذج عربى متميز .

ونحن في الحقيقة نعبر هنا عن الحركة الفكرية العامة في اوساط الباحثين العرب التي تركّز منذ سنوات - في اطار العلوم الاجتماعية - حول ضرورة نقد النظرية الغربية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأهمية صياغة نظرية عربية متكاملة . ولعل الدعوة الى « علم اجتماع عربى » التي نشطت في السنوات الأخيرة تعد مؤشراً على هذا الاتجاه المتصاعد . كما ظهرت دعوات مماثلة في مجال علم السياسة ، وان لم تترجم بعد الى أعمال فكرية ملموسة . ويهمنى ان نؤكد هنا أن هذه ليست دعوة للانغلاق الفكرى في عالم أصبح سمة من سماته حوار الحضارات ، والاعتماد المتبادل ، وثورة المواصلات ولكنها محاولة لمواجهة مشكلة « القطيعة الفكرية » التي حدثت بين تراثنا الخصب وبين العصر الحديث وفتوحه المنهجية واكتشافاته النظرية .

وهى دعوة ضرورية تنطلق من خصوصية تاريخنا الفكرى والاجتماعى والسياسى . ليس بالمعنى المتعصب للخصوصية بمعنى التميز المطلق عن الآخرين ، وانما بمعنى ضرورة دراسة وتحليل تراثنا واعادة تأسيس تقاليدنا القومية بصورة تجعلنا نحسن فهم ماضينا وتدبر حاضرننا ، والتشوف لمستقبلنا . ولن يتم ذلك بغير تفاعل خلاق بين تراثنا الفكرى ومنجزات العصر^(١١).

وإن كان تحقيق هذا الهدف يبدو مهمة صعبة في مجال علم الاجتماع أو علم السياسة فإنها مهمة أكثر صعوبة في مجالات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية . غير أن الصعوبة لا ينبغي ان تثنيانا عن بداية السير في الطريق .

وإذا كان التقرير الاستراتيجى العربى الأول لعام ١٩٨٥ ، لابد ان يكون طابعه تجريبياً بالضرورة ، شغلنا فيه اساساً خطته العامة ، وادوات التحليل ، وطريقة العرض ، ومشكلات التكامل بين اجزائه المختلفة ، فإننا نتوقع مع صدور التقرير الثانى والتقارير التالية له ان شاء الله ، أن يزداد اهتمامنا بالمشكلات النظرية والمنهجية ، ليس من خلال المناقشة المجردة ، ولكن في ضوء التطبيق ، وفي اتجاه بلورة رؤية عربية متميزة للدراسات الاستراتيجية ، تعكس رؤيتنا النقدية للنظام الدولى ، وتعتبر عن مطامحنا وآمالنا في النظام الاقليمى العربى ، وتعكس اهتماماتنا الأصيلة بالتحديات التي تواجهها المجتمع المصرى .

وفي كل هذه المجالات ، نطمح في أن يستمر ولاؤنا لعدد من القيم الاساسية التي تم ترسيخها في المركز منذ سنوات طويلة ، واهمها ان الموضوعية العلمية لا تتنافى ابدأ مع الالتزام القومى بقضايا امتنا العربية ، بل ان هذا الالتزام هو شرطها الاساسى . وأن الباحث العلمى لابد ان يلعب في نفس الوقت دور الناقد الاجتماعى ، واضعاً في اعتباره طبيعة المرحلة التاريخية ، ومستوى التطور السياسى والاقتصادى . وفي ختام

هذه المقدمة التحليلية التي اردت لها أن تكون بياناً لموضع التقرير الاستراتيجي العربي من نشاطات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، أدعو القراء من صانعي القرار في العالم العربي ومن الاساتذة والباحثين والمثقفين والمهتمين بشكل عام أن يوافقوا المركز بملاحظاتهم النقدية للتقرير . فالتقرير الاستراتيجي العربي وان كان يصدر من القاهرة ، الا انه يصدر للوطن العربي كله ، ولذلك فان فريق البحث سيسعده تلقي كافة الملاحظات والاقتراحات سواء بالنسبة للتقرير الأول ، أو بالنسبة للتقارير التالية .

وفي النهاية لابد لي ، ان اعبر عن شكر المركز للاستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس ادارة الاهرام ورئيس التحرير ، الذي دعم فكرة اصدار التقرير الاستراتيجي العربي معنوياً ومادياً ، وذلك في ضوء تشجيعه المستمر للنشاط العلمي للمركز ، تقديرأ منه للدور الاساسي الذي يلعبه في مصر وفي المحيط العربي وعلى الساحة الدولية في مجال البحث والدراسة ، والعرض الموضوعي لمشكلات وطننا العربي والدفاع عن قضايانا القومية العادلة .

والواقع ان الاستقلال العلمي للمركز الذي حافظت عليه مؤسسة الاهرام منذ انشائه ، وحرية البحث والتفكير والنقد التي يمارسها باحثوه ، لتعد مثالا يحتذى لكيفية ممارسة الحرية الاكاديمية والحفاظ عليها ، في بيئة عربية لا تتسامح كثيراً مع الرأي المخالف ، ومازالت تفتقر الى ترسيخ تقاليد الحوار الديمقراطي .

فليكن إصدار التقرير الاستراتيجي العربي من القاهرة ، دعوة لمزيد من الحرية والحوار بين الباحثين والمثقفين العرب على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية ، وعلامة على اننا نستطيع ان نصدر تقريراً استراتيجياً يقف موقف الند من التقارير الاستراتيجية التي تصدر من تل ابيب ولندن وباريس . لقد تجاوزنا - على الصعيد العلمي - مرحلة الدفاع وانتزعنا زمام المبادرة .

والله ولي التوفيق ،،،

القاهرة أول مايو ١٩٨٦

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

هوامش ومراجع المقدمة

- (١) اعتمدنا في عرض الاتجاهات الراهنة في الدراسات الاستراتيجية على عدد من المراجع الأساسية في الميدان . غير اننا أثرتنا - حتى لا نتقل الهوامش بمراجع متعددة - الاقتباس من عدد محدود من المراجع ، أغلبها لباحثين من العالم العربي والعالم الثالث ، بالإضافة الى أن هؤلاء الباحثين يتبنون نظرة نقدية للدراسات الاستراتيجية أنظر :
- بهجت قرنى ، الدراسات الاستراتيجية والعالم الثالث : تقويم نقدي ، تقرير غير منشور ، مقدم لليونسكو ، (باللغة الانجليزية) ، ١٩٨٦ .
- عبد الرب خان ، الدراسات الاستراتيجية في العالم الثالث : نهج مقترح ، مقال (بالانجليزية) ، نشر في مجلة معهد بنجلاديش للدراسات الاستراتيجية ، مجلده ، عدد ٢ ، ١٩٨٤ ، ١١٧ - ١٣٥ .
- عبد المنعم المشاط ، الأمن القومي في العالم الثالث ، (بالانجليزية) بولدر ولندن ، وستفيو ، ١٩٨٥ .
- علي الدين هلال ، مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية الفكر الاستراتيجي العربي ، عدد ٤ ، ابريل ١٩٨٢ ، ٢٨ - ٧ .
- علي الدين هلال ، الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ٦ - ٢١ .
- (٢) أنظر في التعريفات المختلفة للاستراتيجية والأمن القومي على الدين هلال ، المرجعين السابقين .
- (٣) أنظر في ذلك : بهجت قرنى ، المرجع السابق ، وكذلك عبد الرب خان ، المرجع السابق .
- (٤) أنظر في ذلك : بهجت قرنى ، المرجع السابق .
- (٥) أنظر : عبد المنعم المشاط ، المرجع السابق .
- (٦) مذكور في عبد الرب خان ، مرجع سابق .
- (٧) هنري كيسنجر ، مشكلات الاستراتيجية القومية ، (بالانجليزية) ، نيويورك : براجر ، ١٩٦٥ ، ص ٧ .
- (٨) نعتمد في عرض هذه المشكلات بصفة أساسية على : عبد الرب خان ، مرجع سابق .
- (٩) أنظر في تأثير فكر كلاوسفيتز على المذهب العسكري الاسرائيلي والتعديلات التي ادخلت عليه بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ دراستنا : السيد يسين ، الاتفاق الاستراتيجي الامريكى - الاسرائيلي ونظرية الأمن القومي ، مجلة المغار ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٥ ، ٣٢ - ٤١ .
- (١٠) أنظر : السيد يسين ، مقدمة البرنامج العلمى للمركز لعام ١٩٧٦ ، غير منشور ، مكتبة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- (١١) راجع في هذا الصدد : السيد يسين (محرر) وآخرون ، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الاصاله والمعاصرة) ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

موجز التقرير

شقه الثاني - يتعرض هذا العام لثلاثة من الصراعات الاقليمية التي تشترك فيها دولة عربية أو أكثر مع دول خارج النظام الاقليمي العربي ، وهى الصراع العربى - الاسرائيلى الذى أعطى نتيجة أهميته المركزية اهتماما خاصا ، والصراع العراقى الايرانى ، وأخيرا الصراع الليبى التشادى . وثانيها سيتعرض للنظام الاقليمي العربى بتفاعلاته الداخلية وأدائه الخارجى ، وثالثها يركز على الأبعاد الداخلية والخارجية للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية . ولم يكن التركيز على مصر فى جزء خاص من التقرير اختيارا قطريا بقدر ما هو اختيار عربى فى الأساس ، فالأهمية المركزية لدور مصر العربى هى أحد الحقائق التى يفصح عنها التاريخ القريب والبعيد للنظام الاقليمي العربى ، ومن ثم فقد أوليناها اهتماما خاصا فى هذا التقرير . . فيما يلى عرض لأهم النتائج التى أسفرت عنها دراسة الأبعاد الثلاثة للتقرير الاستراتيجى العربى .

النظام الدولى الاقليمي :

يمثل النظام الدولى محددًا هامًا للتفاعلات داخل النظم الاقليمية المختلفة فى العالم ومن بينها النظام الاقليمي العربى . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت العلاقات السوفيتية الأمريكية والتفاعلات بين موسكو وواشنطن تشكل جوهر النظام الدولى الذى أخذ يعكس نفسه على مجمل العلاقات الدولية . وقد مرت هذه العلاقات بثلاثة مراحل تاريخية : أولها تلك المرحلة التى عرفت بالحرب الباردة ، امتدت منذ نهاية الأربعينات وحتى عام ١٩٦٨ ، وثانيها المرحلة التى عرفت بالوفاق وامتدت حتى منتصف السبعينات ، وثالثها وهى المرحلة التى نعيشها حاليا والمعروفة باسم الحرب الباردة الجديدة . وخلال العام ١٩٨٥ فقد لوحظ استمرار نمط التفاعلات الخاصة بهذه المرحلة الأخيرة متمثلا فى استمرار سباق التسلح وعجز الدولتين عن

ليس هناك جدال حول الأهمية الاستراتيجية التى تمثلها منطقتنا العربية ، أو حول الدور التاريخى الذى لعبته وسوف تلعبه فى الساحة العالمية وفى تقرير العديد من سياسات القوى الكبرى . كذلك فإن الوطن العربى يعيش مرحلة هامة من تاريخه تتصاعد فيه حدة التفاعلات الداخلية بدرجة غير مسبقة سواء على المستوى القطرى أو الاقليمي العربى أو بينه وبين الاطار الاقليمي المحيط به أو بينه وبين النظام العالمى الذى يعيش فى ظله . وفى ضوء هذه التفاعلات التى تتراوح بين التعاون والصراع ، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى إصدار « التقرير الاستراتيجى العربى » سنويا من قبل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام لكى يرصد الأحداث والوقائع فى المنطقة ويحلل أنماط التفاعل داخلها وبينها وبين النظامين الدولى والاقليمي .

والتقرير الاستراتيجى العربى بهذا المعنى يسعى إلى أن يكون أول سجل سنوى عربى يجمع بين مطالب الدراسة الأكاديمية الجادة ، مما سيجعله مصدرا يعتمد عليه الباحثون والدارسون فى العالم العربى وفى الخارج والالتزام بوجهة النظر العربية القومية . وهو بذلك يكون المعادل الموضوعى لما تخرجه مراكز الأبحاث الاسرائيلية من تقارير استراتيجية عن المنطقة ، مشيعة بوجهة النظر الاسرائيلية مشوهة لوجهة النظر العربية ، مهما تقنعت بقناع الأكاديمية وارتدت سلاح العلم .

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء رئيسية : أولها يسعى إلى وضع منطقتنا فى إطار النظام الدولى ، ويركز تقرير هذا العام على هذا الوضع فى إطار تفاعلات القوتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، أخذا فى الاعتبار أن نركز فى الأعوام القادمة - بالإضافة إلى ذلك - على موقعه إزاء القوى الكبرى الأخرى فى العالم . كذلك فإن هذا الجزء - فى

إحراز أى تقدم فى مباحثات الحد من الأسلحة بكافة أبعادها ، فضلا عن استمرار درجة عالية من التوتر وتوجيه الاتهامات من كليهما للطرف الآخر ، إلا أن الجديد الذى قدم هذا العام والذى بدأت بوادره فى الظهور فى الربع الأخير من عام ١٩٨٤ هو وجود درجة من التحسن الشكلى فى هذه العلاقات نبعت من كثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين والتي بلغت ذروتها فى اللقاء بين زعيمى البلدين ميخائيل جورباتشوف ورونالد ريجان فى ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ ، ومن استئنافهما لعدد من مجالات التعاون التى كانت قد جمدت تماما خلال عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وأهمها ولا شك استئنافهما لمباحثات الحد من التسلح . إن هذا التحسن الشكلى قد يكون مقدمة تفرز بالتراكم آثارا بعيدة المدى على مجمل علاقاتهما إذا لم تعترف فيها أزمات جديدة تعصف بها لما حدث لفترات تحسن مماثلة فى الماضى .

ومن الناحية العسكرية فإن الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى يتجه إلى مزيد من التوازن بينهما ، إذ يسعى الاتحاد السوفيتى إلى الوصول إلى توازن مع الولايات المتحدة فى عدد الرؤوس النووية ، وهو الأمر الذى اقترب منه فى منتصف عام ١٩٨٥ ، بعد أن كان منزلا فيه بدرجة كبيرة . ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى تقريب الفاصل بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى المجال التقليدى ، وإن كان الفرق لا يزال شاسعا خاصة بالنسبة للقوات البرية . ويسعى الاتحاد السوفيتى من جانبه إلى الاحتفاظ بالتوازن الحالى عن طريق الاتفاق على خفض متبادل فى الأسلحة النووية مع تجميد البرنامج الأمريكى لأسلحة الفضاء للمحافظة على التوازن الحالى القائم على الردع المتبادل وإيقاف التجارب النووية بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق التفوق وخاصة فى مجال أسلحة الفضاء من خلال ما هو معروف باسم مبادرة الدفاع الخاصة . ومن المتوقع خلال عام ١٩٨٦ أن يسعى الاتحاد السوفيتى إلى السعى لاغراء الولايات المتحدة لكى توقف سباق التسلح النووى وبرنامج الدفاع الاستراتيجى مقابل تجميد ترسانته النووية أو حتى تخفيضها ، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى استمرار تحقيق التفوق فى مجال الفضاء .

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والاقليم العربى داخله بشكل خاص من مناطق التنافس والصراع بين موسكو وواشنطن ، وبقدر ما عكس هذا

النمط من العلاقات نفسه على المنطقة ، فإنها بدورها ساهمت فى تعميق هذا النمط أو ذاك (الحرب الباردة ، الوفاق ، الحرب الباردة الجديدة) . وخلال العام ١٩٨٥ فإن نمط الحرب الباردة الجديدة فى العلاقات بين العملاقين استمر بالنسبة للشرق الأوسط ، وهو الأمر الذى تمثل فى إصرار الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفيتى من أية مبادرات سلمية تتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ، من ثم فإن هذا الصراع بقى بعيدا عن مجالات التحسن الشكلى فى العلاقات بينهما التى أشرنا لها مسبقا .

ونتيجة استمرار التنافس الاستراتيجى بين العملاقين فى المنطقة ، فإن السياسة العسكرية والأمنية الأمريكية فى الشرق الأوسط تتجه إلى زيادة فى إظهار أشكال القوة باستخدام وتدعيم الموقف الاسرائيلى ، والسعى للحصول على تسهيلات عسكرية جديدة مع زيادة الضغط على الدول الصديقة للاتحاد السوفيتى مع العمل على زيادة معدلات المناورات المشتركة مع دول المنطقة ، ومطاردة منظمة التحرير الفلسطينية باسم الحرب ضد الارهاب مع تحسين قدراتها على نقل قوات القيادة المركزية للتدخل لحماية المصالح الأمريكية . ومن المنتظر أن تسعى الولايات المتحدة خلال الفترة المقبلة للحصول على تسهيلات عسكرية فى كل من الجزائر والعراق والسعودية والسودان ، مع العمل على مد أجل التسهيلات الممنوحة لها فى عمان ، مع تحسين التسهيلات الموجودة فى باقى دول المنطقة . كما ينتظر أن تسعى للقيام بمناورات بحرية مشتركة مع مصر فى نهاية عام ١٩٨٦ ، بينما تسعى إلى الضغط على سوريا عن طريق استمرار الطلعات الجوية الاسرائيلية فوق لبنان ، وعلى ليبيا بإجراء طلعات استطلاعية أمريكية فوق خليج سرت مع العمل على حدوث اصطدام مسلح بينها وبين مصر .

أما بالنسبة للسياسة العسكرية والأمنية السوفيتية فإنها تتجه إلى تدعيم الوجود السوفيتى فى المنطقة عن طريق استمرار الامداد بالأسلحة والمستشارين وأحيانا بوحدة الدفاع الجوى والوحدات البحرية مع تحسين علاقاتها مع الدول التى لها علاقات بها بالاستعداد لتزويدها بالأسلحة مستغلة الرفض الأمريكى لتزويد أغلب الدول العربية بالأسلحة ، فى محاولة لمواجهة الوجود الأمريكى فى المنطقة والاستفادة من الأموال العربى فى محاولة لمواجهة الوجود الأمريكى فى المنطقة والاستفادة من الأموال العربية فى تنمية الاقتصاد

السوفيتي . وفي هذا المجال سيبدى الاتحاد السوفيتي استعدادا للانسحاب من أفغانستان في حالة ضمان بقائها غير منحازة للولايات المتحدة لتحسين صورته في الدول العربية والاسلامية . ولذلك ينتظر تدعيم الوجود السوفيتي في كل من سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وإمداد كل من العراق والجزائر واليمن الشمالية والكويت والأردن والسودان بالأسلحة مع الاستعداد لامداد مصر بقطع الغيار . أما في مجال العلاقات الدبلوماسية فبعد قيام كل من عمان والامارات العربية بإنشاء علاقات دبلوماسية مع موسكو فمن المنتظر أن يسعى الاتحاد السوفيتي لكي يقيم هذه العلاقات مع باقى بلدان مجلس التعاون الخليجي مع إعطاء الأسبقية والأولوية للمملكة العربية السعودية وفي مجال حرب الخليج يتجه الاتحاد السوفيتي إلى القيام بدور الوساطة بين العراق وإيران مع استمرار الدعم العسكري للعراق .

وأخيرا فإنه يمكن القول أن الميزان العسكري والاستراتيجي السوفيتي الأمريكي في الشرق الأوسط لم يطرأ عليه تغير جوهري خلال عام ١٩٨٥ ، وينتظر أن يستمر ذلك خلال عام ١٩٨٦ إلا أن التغيرات المتوقعة تتركز في احتمال زيادة عدد حاملات الطائرات السوفيتية في المنطقة وفي زيادة قدرات النقل الأمريكي لقوات القيادة المركزية بحيث يمكن اختصار فترة وصولها إلى المنطقة .

ويعيش العالم العربي في إطار اقليمي ، له معه صراعات وتعاون ، وقد اختار التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ التركيز على ثلاثة صراعات رئيسية ، يقع في مقدمتها الصراع العربي الاسرائيلي ذو الأهمية المركزية بالنسبة للنظام الاقليمي العربي . ومن الملاحظ من الناحية السياسية أنه خلال عام ١٩٨٥ ارتكزت جهود التسوية للنزاع على ما يسمى « بالخيار الأردني » ، وكان الاتفاق الأردني الفلسطيني المعروف باتفاق عمان الموقع في ١١ فبراير ١٩٨٥ هو الصيغة العملية التي عبرت عن هذا الخيار . ورغم تكثف الجهود الدولية والاقليمية حوله طوال العام ، فإنه ما لبثت أن وصل إلى طريق شبه مسدود قبيل نهاية العام بسبب قضية التمثيل الفلسطيني في مفاوضات التسوية ، حيث اعترضت كل من إسرائيل والولايات المتحدة على أي اشتراك لمنظمة التحرير فيها ، وعلى الجانب الآخر لم يرحب الاتحاد السوفيتي بالاتفاق في الوقت الذي رفضته تماما سورية ، وهي العوامل التي

أدت إلى خسوف هذا الخيار في نهاية الأمر . ومن هنا وفي الربع الأخير من عام ١٩٨٥ بدأ البحث عن صيغة أخرى للتسوية السلمية تحظى بقبول أوفر من قبل الأطراف المعنية فتردد الحديث عن تسوية شاملة تحت مظلة مؤتمر دولي ، ومن المرجح أن يكون ذلك هو موضوع ومحور الصراع السياسي خلال عام ١٩٨٦ . ومن الناحية العسكرية ، فإن دور الصراع المسلح كان ثانويا خلال عام ١٩٨٥ وربما يبقى كذلك خلال عام ١٩٨٦ فليس هناك ما يدل على احتمال حدوث صراع مسلح على مستوى كبير بين العرب وإسرائيل ، ولا يمنع هذا من استمرار المقاومة الفلسطينية في القيام بالأعمال الفدائية ضد إسرائيل سواء في فلسطين أو لبنان أو خارج الوطن العربي ، مع استمرار إسرائيل بالقيام بضربات لمقار منظمة التحرير الفلسطينية داخل الوطن العربي وخارجه . كما تستمر إسرائيل في نفس الوقت في تدعيم ترسانتها النووية سواء بالرؤوس النووية أو بوسائل إطلاقها مثل صواريخ اريحا - ٢ ، أو الطائرات ونشر صواريخها واستعراض قواتها بإجراء مناورات قريبة من الحدود العربية . وخلال عام ١٩٨٥ حدثت تغيرات طفيفة في الميزان العسكري العربي الاسرائيلي نتيجة لزيادة محدودة في عدد دبابات دول المواجهة خاصة في سوريا ومصر بينما زادت عدد طائرات القتال الاسرائيلية زيادة كبيرة نسبيا . كذلك تحسنت نظم الدفاع الجوي في الدول العربية عموما وخاصة في كل من سوريا وليبيا والمملكة السعودية ومصر ، ومن المنتظر استمرار التحسن في هذه النظم بزيادة وصول نظم الانذار المبكر لكل من السعودية ومصر وتحسين نظم الدفاع الجوي في سوريا وليبيا وإنتاج نظم دفاع جوي في مشروع واستلام مصر وتونس لبعض طائرات الميراج ٢٠٠٠ .

ويحتل الصراع العراقي - الإيراني دائرة الاهتمام العربي الثانية بعد الصراع مع إسرائيل ، ويعتبر العام الخامس للحرب (سبتمبر ١٩٨٤ - سبتمبر ١٩٨٥) وبداية عامها السادس علامة واضحة على أن الحرب مع استمرارها هذه السنوات لم تعد صراعا على الأرض بل أصبحت صراعا على الارادة السياسية للدولة يهدف إن لم يكن تغييرها فعلى الأقل تطويعها بما يتفق وإرادة الدولة الأخرى ، وكان ذلك هو الحاجز المنيع أمام كل محاولات المجتمع الدولي لانهاء الحرب . ومن الناحية العسكرية البحتة فقد تميز عام ١٩٨٥ بتركيز العراق على الأهداف الاقتصادية في إيران سواء بضرب المدن

وناقلات البترول ثم التركيز خلال النصف الثاني من العام على قصف ميناء البترول الايرانى الرئيسى فى خرج مما أحدث به خسائر كبيرة ، مع الاستمرار فى الاستعداد لصد الهجمات البرية الايرانية التى تركز أغلبها فى منطقة أهوار الحويضة مع أحداث خسائر كبيرة فيها . وتركزت أعمال إيران على قصف مدينة البصرة بالمدفعية والقيام بهجمات برية بهدف قطع طريق البصرة بغداد ، وقصف العاصمة العراقية بالصواريخ . وبالنسبة للميزان العسكرى ، ونتيجة جهود الدولتين خلال عام ١٩٨٥ فمن المنتظر تحسن الميزان العسكرى الايرانى نتيجة لبعض ما استورده من أسلحة ، ورفع قدرات الصناعة العسكرية الايرانية والدعم السورى والليبي إلا أنه بصفة عامة سوف يظل الميزان خلال عام ١٩٨٦ لصالح العراق ، خاصة مع توقع قيام الاتحاد السوفيتى بمد القوات العراقية بأسلحة حديثة . وفى الوقت نفسه فإنه من المنتظر أن يقل دعم دول الخليج للعراق وهو الأمر الذى ترتب نتيجة مؤتمر مسقط لقمة مجلس التعاون الخليجى وزيارة وزير الخارجية الايرانى للسعودية كما يتوقع أن يقل تأثير القصف العراقى لميناء خرج نظرا لاتباع إيران لوسائل بديلة لتصدير البترول بنقلها بسفن صغيرة إلى جزيرة سيرى أو بأنابيب البترول إلى موانئ أخرى فى جنوب الخليج بعيدا عن مدى الطائرات العراقية .

وأخيرا يمثل الصراع الليبى التشادى نموذجا لسعى ليبيا إلى تصحيح التفاوت الذى تشعر به بين ثقلها الاقليمى والعالمى المحدود بإمكانياتها البشرية من جهة وبين ثرائها البترولى من ناحية أخرى . وتتمثل المحاولة الليبية لتصحيح هذا التفاوت فى السعى إلى توسيع دائرة التأثير السياسى المباشر على محيط الجوار بدرجة مكثفة ثم على محيطات أوسع بدرجات متفاوتة وذلك من خلال صيغ مختلفة مثل صيغة الوحدة السياسية (مصر والسودان وتونس ومالطة وأخيرا المغرب) ثم محاولة الضغط السياسى والاقتصادى فى حالة فشل المحاولات الوجدوية (مع مصر والسودان وتونس ومالطة) ثم محاولة الضغط العسكرى وهو ما يتضح من التدخل الليبى عسكريا فى تشاد ، والتردد فى الانسحاب منها ، مع استمرار التمسك بأحقية ليبيا فى شمال تشاد . وتشير اتجاهات العام ١٩٨٥ إلى استمرار هذا التوجه الليبى مع استمرار مقاومته من جانب القوى المحلية التشادية والقوى الاقليمية والدولية . ورغم قدرة ليبيا على الاستمرار فى استراتيجيتها فإنها سوف تظل

مرتبطة بقدرتها الاقتصادية النابعة من ثروتها البترولية وهو الأمر الذى ينتظر له أن يتقلص بشكل حاد خلال العام ١٩٨٦ بعد أن تراجع بشدة خلال العام السابق وهو الأمر الذى ينتظر أن يضع قيودا قوية على الامكانيات الليبية مما سوف يعطى القوى المحلية والاقليمية والدولية قدرة أكبر على مناورة التواجد الليبى وربما دفعه إلى التراجع .

النظام الاقليمى العربى :

فى هذا الجزء من « التقرير الاستراتيجى العربى » حاولنا أن نلقى نظرة شاملة وعامة على النظام السياسى للاقليم العربى وعملياته المختلفة . ومثل أية نظرة شاملة ، فإن التقرير قد يفتقد إلى التركيز المطلوب لاستخراج نتائج أو توصيات . وربما لم يكن ذلك هو الهدف الرئيسى من هذا التقرير . فإذا كان هناك هدف رئيسى فهو على وجه التحديد محاولة إبراز الجوانب التى تستحق التأمل والتحليل لدى الحكم على الأوضاع العربية الراهنة والتى لا يصح أن يصدر رأى أو برنامج أو توصية بدون وضعها موضع الاعتبار . وقد كان هذا الهدف - من زاوية ما - محتما فى هذا التقرير الاستراتيجى الأول ، فإذا كان التقرير قد نجح فى تحقيق هذا الهدف لأمكننا أن ندلف فى الأعوام المقبلة إلى موضوعات أضيق تسمح بدراسات متخصصة ومتعمقة وباستخراج نتائج وتوصيات توضع على جدول أعمال المهتمين بتنمية الواقع العربى .

فإذا ما جال القارئ ببصره فى أنحاء هذا الجزء من التقرير ، فربما يخرج بنتائج تؤكد له استمرار واقع التفتت والتفرق العربى . ومن هذا المنظور لا يفترق عام ١٩٨٥ عما سبقه من الأعوام العشرة الماضية من حيث افتقار مؤسسات النظام العربى للفاعلية ، بل وصعوبة جمع شمل هذه المؤسسات بحد ذاته . فالمؤسسة الرئيسية للنظام - أى جامعة الدول العربية - قد أصبحت منتدى للمساجلات والمشاحنات بين الأنظمة العربية ، وخاصة مجلس الجامعة . وقد كان من الصعوبة بمكان التمكن من عقد مؤتمر القمة العربى بالرباط هذا العام بعد عامين من انقطاع هذه المؤسسة الجوهرية فى نظام الجامعة . ولكن هذا المؤتمر كان ناقصا نتيجة مقاطعة ما يسمى بالدول العربية الراديكالية بالاضافة إلى لبنان . وكان انعقاده بحد ذاته شاهدا على الفشل فى اتخاذ قرار بتعديل الأوضاع العربية ، وكل ما خرج به من قرارات هامة هو السعى

لتحسين الأجواء العربية ، الأمر الذى بدأ أن اللجنة التى شكلت لتحقيقه قد نجحت فيه جزئيا بعقد المصالحة بين الأردن وسوريا وفشلت فيه جزئيا نتيجة تعذر إيجاد أسس مشتركة لدفع الحياة إلى العلاقات السورية - العراقية . بل إن المؤتمر لم يناقش كثيرا من القضايا المحورية لمستقبل النظام العربى مثل عودة مصر إلى مؤسسات النظام وعندما ناقش بعضها مثل « الاتفاق الأردنى الفلسطينى » تردد فى اتخاذ قرار حاسم بشأنها .

وقد كان ذلك انعكاسا لاستمرار الفجوات فى المواقف العربية من القضايا الساخنة والجوهرية فى النظام العربى مثل الصراع مع إسرائيل « وهو صراع مشترك من حيث المبدأ بين جميع الدول والشعوب العربية » والصراع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية والانقسام العربى حول الحرب العراقية الإيرانية والحرب الأهلية فى تشاد وفى السودان . . الخ .

ويكشف التقرير أيضا عن أن المصادمات بين المواقف العربية إزاء القضايا الساخنة ليست غير ترجمة لتناقضات أعمق جذورا بين « المشروعات » أو « التوجهات » العربية فى سياسات الأقطار الفاعلة الرئيسية فى النظام العربى ، وأن ذلك قد يمثل نوعا من الدعوة لترسيم تجزؤ النظام إلى كتلات إقليمية فرعية مثل مجلس التعاون الخليجى ، والتكامل المصرى السودانى ، والخلاف المغربى الذى يجمع علاقات صراع وتوافق معقدة بين دول المغرب العربى .

وإلى جانب ذلك كله يكشف تتبع التطورات الداخلية للنظام العربى حتى نهاية عام ١٩٨٥ . إن هذه المرحلة التى بدأت ما أن انتهت حرب عام ١٩٧٣ عن جملة من الملامح الأساسية التى تركز واقع العجز والتفتت العربى . فمن ناحية أولى يبدو أن العالم العربى قد ولج منذ فترة إلى حالة من « الاختلاط الثقافى والسياسى » لم يعد يتبين معها على وجه التحديد طريقه إلى التقدم . فبعد فترة من التمسك بمنطلقات « القومية الاقتصادية » عاد العديد من أقطار العالم العربى إلى تجربة سياسات « الليبرالية الاقتصادية » بما فى ذلك الانفتاح على القوى الاقتصادية الجبارة الفاعلة فى النظام الدولى فى ميدان التكنولوجيا والاستثمار والمال والتجارة على أساس شروط مبالغ فى سخائها أحيانا . وفى نفس الوقت أصبحت ظاهرة انتفاضات الخبز تجتاح أكثر من قطر عربى واحد . كما أنه فى هذا الوقت بالذات انشغلت بعض مؤسسات النظام العربى بالتحضير

« لاستراتيجية العمل الاقتصادى والعمل الاجتماعى العربى المشترك » الذى يرتفع فى ظله شعار التنمية المستقلة .

وكذلك فى الوقت الذى بدأت فيه الشعارات الديمقراطية تشغل حماس أقسام هامة من رأى العام العربى بل وتجد العديد من النظم السياسية العربية ذاتها مجبرة فيه على التأقلم باتباع نمط أو آخر من التسامح السياسى إلى حد تبنى شكل أو آخر من أشكال الليبرالية السياسية ، نجد أن العالم العربى لا يزال يعاني من انتشار وتجدد الصراعات العراقية . وفى الناحية المقابلة ، فإنه فى الوقت الذى بدأ العالم العربى فيه مستعدا للانفتاح الاقتصادى والسياسى على العالم الخارجى يبدو أن الانكفاء الثقافى على الذات قد أصبح سمة غالبية فى المجتمعات العربية وهو ما يعطى أساسا لتصاعد الحركات الدينية السياسية ذات الطابع المغالى فى سلفيته وتشده . وفى أقطار عديدة من العالم العربى نجد هذه الظواهر جميعا : اتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية واستمرار واقع الهيمنة السياسية بما تعنيه من سيادة حزب أو اتجاه سياسى واحد واستمرار واقع الهيمنة السياسية بما تعنيه من سيادة حزب أو اتجاه سياسى واحد وما قد يؤدى إليه من قمع للجماهير وتصفية للمنظمات السياسية والثقافية المستقلة وتصفية أسس حقوق الانسان . انفتاح اقتصادى وسياسى يصاحبه مزيد من تصاعد للحركات الدينية الموهلة فى السلفية والجنوح السياسى ، فى نفس الوقت .

كل هذه الظواهر ، نتيجة لما تفرزه من تنازع حول التوجه المستقبل ومن عجز عن حسم معنى ومضمون التنمية والتقدم والالتزام القومى تفضى إلى إصابة النظام العربى بالمزيد من الحوار وتكرس واقع « الانهزامية القومية » فى مواجهة « التوسعية الصهيونية واستئناف الردة شبه الاستعمارية على الصعيد العالمى » وهذا ما يبرهن عليه طبيعة وتقييم الأداء الخارجى للنظام العربى . فالنظام العربى يبدو وكأنه قد عاد إلى خنادق ما قبل السبعينات حين قاد هذا العالم حركة إنشاء « نظام اقتصادى عالمى جديد ، وناصر بفعالية مطالب الاستقلال السياسى والاقتصادى وبدا وكأنه يتأمل إمكانية تثبيت المواقع المتقدمة لحركة عدم الانحياز بعد ما كادت مبادئها أن ترسخ فى النظام الدولى فى عصر الوفاق .

مع كل هذه الأوجه للفشل والترنح فى النظام السياسى العربى فإن القارئ المتفحص قد يجد أيضا فى هذا

التقرير ما يبرهن على صحة إيمانه « بقدره الوحدة » لهذا الجزء من العالم . فبدأى ذى بدء فالنظام العربى ليس كغيره من النظم الاقليمية فى العالم الثالث . فناهيك عن التجانس الثقافى فإنه نظام له مهمة تكاد تكون جزء لا يتجزأ من منطقته وتكونه ذاته ، وهى مهمة حل المشكلة الفلسطينية لقد اعتبر النظام حتى فى أقصى حالات ترويه هذه المهمة جزءا من طبيعته ووظيفته . اختلفت الدول العربية حول سبل إنجاز هذه المهمة ، ولكن أحدا لم يعلن تخليه عن الالتزام بهذه المهمة بطريقة أو أخرى .

وإذا عقدنا مقارنة منصفة بين هذا النظام وأى نظام إقليمى آخر فى العالم الثالث فإن التقدير الموضوعى لأوجه تفرد هذا النظام لا ينبغى أن يقتصر على ما أظهره النظام من تناقضات وصراعات ، وإنما يجب أن يشتمل على ما كان من الممكن أن يبديه من مدى ونطاق هذه التناقضات والصراعات لو كانت عوامل التكامل والتماسك غائبة . وبتعبير آخر فإن واقع أن النظام العربى لا يفتقر إلى عوامل التماسك يمكن توضيحه من خلال تصور المدى الذى كان يمكن أن تذهب إليه التناقضات بين الدول العربية . مهما كانت هذه التناقضات حادة ، فإن النظام العربى يفرض مجددا بين الحين والآخر ، حدودا معينة على حدة ونطاق الصراعات ولا أدل على ذلك من استمرار التوافق بين سوريا والسعودية بالرغم مما بين الخطوط السياسية للقطرين من تعارض .

إن الشعور العميق بالفشل وخيبة الأمل لدى النخب العربية المثقفة ، وحتى الحاكمة يظهر أن هناك رصيدا حقيقيا لاستئناف العمل على تقوية واستنهاض النظام العربى بل إن هناك من الظواهر ما يكشف عن أن معظم الأقطار العربية زاهدة عن الماضى فى الطريق الذى قاد إلى ما أصبح يسمى بالأزمة العربية . إن ذات وحدة الشعور بهذه الأزمة وما تؤدى إليه من تفاعلات فى العقل الظاهر والباطن العربى يعزز الاعتقاد بأن هناك سبلا عديدة لاستنهاض الواقع العربى . ويعمق من قوة هذا الدليل إن الواقع الحالى ليس فى مصلحة معظم الأقطار العربية موضوعيا ، كما أن النخب العربية ، حتى تلك الحاكمة ، تسجل صراحة وبوضوح مثل هذا الموقف فى بياناتها الرسمية وفوق ذلك فإن تناقضات هذه المرحلة من التطورات الداخلية فى الأقطار العربية ليست جميعها فى جانب نفى وتضعضع النظام والأهداف الرئيسية للنظام العربى ، هناك حوار عميق مع الذات لم تتضح اتجاهات حله بعد . ولكن مجرد حدوث هذا الحوار هو

أمر إيجابى . أصبحت القيم الديمقراطية ذات رصيد حقيقى فى المجتمعات العربية بعد استخلاص خبرة ما يربو على ثلاثة عقود من الاستبداد فى ظل « الاستقلال » . قد ينتهى الأمر مع صعود الحركات الدينية السلفية الموعظة فى التطرف إلى « كارثة » للديموقراطية والانجاز الاقتصادى على الساحة العربية مثلما حدث فى إيران ، ولكنها قد تساعد فقط على ترسب فى أعماق الوجدان العربى قيم الأصالة الحضارية وتعزيز الشعور بالكرامة والمشاركة الإيجابية فى الثقافة العالمية كتيار فريد وخالق . وكذلك فإن تجربة الليبرالية الاقتصادية قد تكشف عن دليل « تاريخى جديد » على حتمية القومية الاقتصادية فى هذه المرحلة من التطور العربى بما أفضت إليه من خيبة أمل وتضعضع فى الهياكل الاقتصادية وتوسيع وتعميق قنوات التبعية التى تربط هذا العالم بالسوق العالمى .

هذه الأمور كلها لم تحسم فى واقع السياسة العربية ، وربما لن تحسم فى الأجل القصير ، لأنها تعكس قضايا أصيلة فى التجربة التاريخية التى يستحيل أن تقفز على شروطها الموضوعية فى واقع متخلف . ولكن الأمر الذى يمكن أن نراه وراء الأكوام من الأدلة والأحداث أن تيار التاريخ العربى ومستقبله ليس حكرا لمجموعة واحدة من العوامل التى أدت إلى ما تشهده من تأزم سياسى واقتصادى وفشل بارز فى مواجهة « المهمة المركزية » للنظام العربى .

بل إن الواقع ، كما يمكن أن نراه من خلال هذا « التقرير » هو أن السنوات القليلة الماضية تعكس آثار « التوازن » بين مجموعات متعارضة من العوامل بعضها يقود إلى الأزمة السياسية والتضعضع الاقتصادى والاختلاط الثقافى وأخيرا إلى انهيار وسقوط « النظام الإقليمى ذى الأساس القومى » وبعضها الآخر يحث على النهضة والاستقلال الاقتصادى والتأصل الثقافى وأخيرا إلى تمتين الروابط فى النظام العربى باتجاه إندماجه ومواجهته الجادة لمهته المركزية : أى مواجهة التوسعية الصهيونية وهذا التوازن كان ذا طبيعة ركودية فى السنوات الأولى من الثمانينات ، ولكن عوامل النهوض تتقوى ببطء ، وقد تفضى إلى تغيير الاتجاه .

كان عام ١٩٨٥ تعبيرا مثاليا عن هذا « التوازن والركودى » ولكن علاقات تغيير الاتجاه لم تكن غائبة تماما . وموعدا مع التقرير الاستراتيجى العربى القادم لنرى ما قد يضيفه عام ١٩٨٦ من تطورات فى هذا الصدد .

جمهورية مصر العربية :

مثلا حمل عام ١٩٨٥ - في سياق تطور الدولة والمجتمع في مصر - الكثير من مظاهر الاستمرارية والاستقرار ، فقد حمل أيضا بعض مظاهر التغير والاضطراب . ويصدق هذا على النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، مثلاً يصدق على المبادئ الداخلية والخارجية . وفي حين أن بعض التغيرات تبدو عارضة غير ذات تأثير حقيقي على المسار العام للتطورات فإن بعضها الآخر يمكن أن يكون مقدمة - ولو ضعيفة - لتطورات وتراكمات كمية - تهبط لتغير كفى على المدى المتوسط أو البعيد .

وكما جاء في مقدمة الجزء الخاص بجمهورية مصر العربية فقد عاشت مصر في عام ١٩٨٥ في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة التي أخذت تطبع الدولة والمجتمع منذ ما يقرب من عقد ونصف من الزمان : انفتاح اقتصادى لا يحول القطاع العام وبعض منجزات الستينات (الاشتراكية) من توجهه الرأسمالى الجامح ، وتعدد حزبي لا يمنع تشابه الحزب الحاكم فيه مع التنظيم الواحد في الخمسينات والستينات ، من رفع لواء الليبرالية وحقوق الجميع في التعبير وسياسة خارجية تحتفظ بعلاقات خاصة وثيقة مع الولايات المتحدة وترفع في ذات اللحظة لواء عدم الانحياز وتحرض عليه ، وقوة عسكرية مسلحة تأثرت بأجواء السلام مع إسرائيل وتسعى في نفس اللحظة للاحتفاظ بفاعليتها وقوتها التي ازدهرت في حرب عام ١٩٧٣ . هذه الميادين الأربعة للتطور في مصر (أى : السياسة الداخلية ، والأوضاع الاقتصادية ، والسياسة الخارجية ، والدفاع والقوة العسكرية) يعالجها التقرير سواء من حيث ملامح الاستمرارية العامة لها أو علامات التغير فيها .

فعلى الصعيد الداخلى ، وفى الإطار الدستوري الذى أقر منذ بداية السبعينات أثبتت ممارسات سلطات الدولة المختلفة استمرارية الدور المركزى للسلطة التنفيذية وغلبتها على ما عداها من سلطات وخاصة من خلال رئيس الجمهورية ومع ذلك ، فإن حيوية وتعدد القضايا التى بحثها مجلس الشعب ، والدور الذى لعبته المعارضة فيه كان حقيقة جديرة بالتسجيل .

على أن رؤية السياسة الداخلية المصرية ، من منظور السلطات الرسمية يقصر كثيرا عن رصد كافة القوى والتفاعلات على الساحة المصرية . فالتمثيل الحزبي في

البرلمان لا يعكس الواقع الحزبي في المجتمع ، وهذا الواقع الحزبي بدوره - ولأسباب قانونية وعملية - لا يعكس بشكل سليم كافة القوى والتيارات السياسية . وإذا كانت هناك جماعات ضاغطة معينة تقوم بتلك المهمة فالواقع أيضا أن هناك تفاوتاً كبيراً في حجم ووزن الجماعات الضاغطة تلك ، وفعاليتها في التأثير على تطور المجتمع ، وتوجهاته ، العامة ، فضلاً عن ذلك ، تعاني الأحزاب من سمة نخبوية واضحة ، وتفتقد إلى حد بعيد القاعدة الشعبية العريضة حتى وإن تغيرت الصورة بعض الشيء في أوقات المعارك الانتخابية وفي حين أخذت كثير من القوى المسيطرة اجتماعياً واقتصادياً في تشكيل إطارها التنظيمية التى تعبر من خلالها عن مصالحها وهى الظاهرة التى برزت بشدة في عام ١٩٨٥ من خلال نشاط بعض رجال القطاع الخاص ، فإن قوى أخرى عديدة لم تكن بنفس النشاط وإن ظلت الضغوط عليها ومطالبها قوة كامنة قابلة للتفجر في أى لحظة ولذلك كله لم يكن غريباً ، إن أخذت الحياة السياسية في مصر تشهد إجماعاً متزايداً حول الدعوة إلى التخلص من كافة القيود القانونية والفعلية التى تحول دون حق كافة القوى والاتجاهات الاجتماعية والسياسية في التنظيم والتعبير عن آرائها بحيث يتسق الإطار الرسمى للحياة السياسية مع حجم ووزن القوى الفعلية في المجتمع . فضلاً عن ذلك ، فإن الوجود الرسمى للأحزاب وجماعات الضغط يظل محدود الفاعلية ما لم تتولد وتترسخ آليات تسمح لها بالتأثير الحقيقي على مجرى السياسات العامة ، وتصحيح الأخطاء أو التجاوزات .

هذه الصورة العامة للحياة السياسية ترتبط بشدة بتطور الأوضاع الاقتصادية ، لقد مثل عام ١٩٨٥ بداية العقد الثانى لتطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادي » التى جرى التأريخ لها بإصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار الأجنبى وكان هذا العام من ناحية نهاية للعام الثالث وبداية للعام الرابع من الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ ، هذه الخطة التى جسدت بتوجهاتها ونتائجها استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تحولات داخلية وخارجية مجتمعة . ومن ناحية أخرى فقد شهد استمرار محاولات ترشيد أداء الاقتصاد المصرى بإصلاح بعض مظاهر اختلالاته والحد من تفاقم مشكلاته ، والحملة من أجل المشاركة في سداد ديون

مصر الخارجية في نهايته مروراً بمظاهرات المنطقة الحرة ببورسعيد ضد محاولات ترشيده الاستيراد .

في هذا الإطار ، فإن التطورات الاقتصادية في هذا العام تشير إلى استمرار تطبيق سياسة « الانفتاح الاقتصادي » في مطلع العقد الثاني لتطبيقها تحمل نفس المضمون الذي تبلور تدريجياً على امتداد العقد السابق بدءاً من نقاط الانطلاق - الأهداف الأصلية المعلنة لهذه السياسة . وهكذا استمرت سياسات « تحرير القطاع العام » وتحرير القطاع الخاص ، وإن حمل مفهوم « التحرير » مضموناً مختلفاً في الحالتين - تمثل في الأولى في « التقييد » والثانية في « التشجيع » . واستمرت سياسة الاستثمار في اتجاهها نحو « تشجيع الاستثمار الأجنبي » ، وسياسة العمالة نحو « تشجيع هجرة المصريين » والسياسة التجارية نحو « تحرير التجارة الخارجية » ، وسياسة الصرف نحو « تحرير الجنيه المصري » وسياسة الائتمان نحو « تحرير الجهاز المصرفي » الخ . .

وعلى الرغم من استمرار الوزن النسبي المرتفع للقطاع العام في المراكز القيادية للاقتصاد القومي ، الصناعة والمال ، فقد تغير دوره وموقعه ، وصفت سيطرته في قطاع الصناعة واحتكاره في مجال المال ، واحتدمت مشكلاته على حين اشتد ساعد ونفوذ القطاع الخاص .

وإذا كانت سنوات « الانفتاح الاقتصادي » قد شهدت تدفقاً واسعاً للنقد الأجنبي عبر تعاظم عائدات البترول وتحويلات المهاجرين والدخل من القناة والسياحة ، وهو الأمر الذي ميز إيجابياً هذه السنوات عن الفترة السابقة لها ، فإن استخدام هذه الموارد التي تتسم إما بطابع مؤقت أو متقلب أو غير واعد بمزيد من النمو ، قد جرى كما هو الأمر في البلدان العربية التي أنتها « ثورة » أسعار النفط بموارد استثنائية . وهكذا فقد جرى توسع في قطاعات التوزيع والخدمات بمعدلات أعلى بالمقارنة مع قطاعات الإنتاج المادي (القطاعات السلعية) وعلى حسابها ، وشهدت الصناعة التحويلية والزراعة تراجعاً في أهميتها النسبية في الإنتاج القومي .

وحيث أضحى المجتمع المصري يستهلك أكثر مما ينتج ويستثمر بأوسع مما يدخر ويستورد بأكثر مما يصدر فقد تزايدت مخاطر هذه الاختلالات المادية / المالية ، وبشكل خاص أعباء ومخاطر تعاظم الدين العام الخارجى والداخلي . وبشكل خاص ، فإن الاقتصاد المصري في عام ١٩٨٥ قد شهد استمرار تفاقم العجز في

موازنة الدولة وفي الميزان التجارى وفي ميزان المدفوعات ، وتعاظم المديونية الخارجية مع استمرار التمويل بالعجز . ولقد استمر احتدام مشكلة تناقص الاكتفاء الذاتى من الغذاء في ظروف ضعف نمو الانتاج الزراعى واحتدمت مشكلة الاستنزاف ، تميز الاقتصادى لموارد البترول وإجمالاً الاستخدام غير الرشيد للطاقة رغم تراخى معدلات تطوير مصادرها واستمر احتدام مشكلات القطاع العام الصناعى في إطار تفاقم مشكلات الصناعة القومية والقطاع العام . ولقد عانى الاقتصاد المصرى من تراجع أسعار صادرات البترول واستمرار الدور السلبي للبنوك الأجنبية في نزح الودائع بالعملات الأجنبية إلى خارج البلاد أو بعيداً عن الانتاج ، واستمر التدهور في قيمة الجنيه المصري في ظل المضاربة عليه لصالح العملات الأجنبية خاصة الدولار ، فضلاً عن هذا فقد تواصل تبديد تحويلات العاملين في الخارج مثل غيرها من موارد النقد الأجنبي في الاستيراد الاستهلاكي للسلع الكمالية وغير الضرورية رغم محاولات تقييد نشاط تجار العملة وتعبئة هذه التحويلات عبر البنوك وترشيده الاستيراد بدون تحويل عملة .

ولقد اتسم بمغزى هام ، استمرار الدعوة إلى « الانفتاح الانتاجى » من ناحية من زاوية تأكيد واقع استمرار الوزن الهزيل لتدفق رأس المال الأجنبي لأغراض الاستثمار الانتاجى سواء في شكل فروع للشركات متعددة الجنسية أو في الشكل الأوسع للاستثمار الأجنبي وهو المشروعات المشتركة بما في ذلك مع شركات القطاع العام ، ومن ناحية أخرى من زاوية استمرار توظيف رأس المال النقدي المتراكم لدى القطاع الخاص المصري ، سواء ضمن مشروعات القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أو خارجة ، بعيداً عن الاستثمار الانتاجى الصناعى .

وعلى امتداد عام ١٩٨٥ تواصلت محاولات ترشيده أداء سياسة الانفتاح الاقتصادي (بترشيده الاستيراد وتنظيم الصرف الخ) والحد من مظاهر الأزمات الهيكلية والدورية (بزيادة الانتاج السلعي ورفع معدلات النمو الخ) ويتوقف الاصلاح في المدى المباشر على نجاح هذه المحاولات . على أن تطور الاقتصاد المصري وتجاوزه لأزماته ومشكلاته ، يتوقف في المدى الأبعد على إجراء تحول في استراتيجية التنمية يعطى الأولوية للتصنيع ، أى استكمال بناء قاعدة صناعية متكاملة قادرة على توفير مقومات التطور على أسس

قومية وهو الأمر الذى يجد ركيزتين أساسيتين فى الدور القيادى للقطاع العام وتقليص الاعتماد على العالم الخارجى .

أما على الصعيد الخارجى فقد تبلورت فى السياسة المصرية المعاصرة خاصة فى العقود الأخيرة مجالات محددة للاستراتيجية القومية المصرية وهى مواجهة الخطر الاسرائيلى من الشرق عبر جزيرة سيناء وتأمين العمق الأفريقى لمصر سواء فى اتجاه حوض وادى النيل جنوبا أو فى اتجاه ليبيا والمغرب العربى غربا والوفاء بالالتزام القومى العربى لمصر والاحتفاظ بمكانتها العربية . وتدعيم العلاقات مع بلاد العالم الثالث وخاصة البلاد الاسلامية ، ثم الحياد بين القوى الدولية الكبرى والابتعاد عن مناطق نفوذها . وفى حين تستمد هذه المبادئ الاستراتيجية العامة مصداقيتها من مقتضيات الموقع الجغرافى لمصر ومن دروس التاريخ المصرى العريق ، فإن فعالية السياسة الخارجية المصرية فى أى مرحلة إنما تقاس إلى حد بعيد بمدى اقترابها أو ابتعادها عن الوفاء بتلك المبادئ . وفى ضوء تلك الحقائق يستعرض الشق المصرى من التقرير الاستراتيجى السياسة الخارجية المصرية عام ١٩٨٥ وكذلك سياسة الدفاع والقوة العسكرية المصرية .

ففى مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية على وجه التحديد استأثرت العلاقات مع العالم العربى والولايات المتحدة وإسرائيل بالنصيب الأوفى من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن سعى السياسة الخارجية المصرية ، لتحقيق مزيد من الاتساق مع ما تمليه المبادئ الاستراتيجية القومية لمصر ، انعكس عام ١٩٨٥ فى شكل محاولات لموازنة التوجه المصرى إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل ، ليس فقط بالتوجه المكثف للعالم العربى ، وإنما أيضا لاصلاح بعض الجسور المقطوعة مع الاتحاد السوفيتى من ناحية ، وكذلك لبث مزيد من الفاعلية لعلاقات مصر مع العالم الثالث وخاصة فى القارة الأفريقية وعلى صعيد عدم الانحياز . فضلا عن ذلك فقد اهتمت الدبلوماسية المصرية بتأمين المعونات الاقتصادية التى استلزمها

طبيعة التطور الاقتصادى المصرى الراهن كما وجدت نفسها أيضا إزاء تحدى العنف السياسى أو الارهاب الدولى الذى طبع الربع الأخير من عام ١٩٨٥ .

على أن القوة العسكرية المسلحة كأداة أساسية لتحقيق السياسة الخارجية المصرية ، تعرضت بدورها لتغيرات هامة تحت تأثير عاملين : أولهما ، انتقال المصدر الرئيسى للسلاح من الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية إلى الولايات المتحدة والكتلة الغربية ، وهو ما تم فى البداية تحت اسم تنويع مصادر السلاح ، وثانيهما : توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، بما تضمنته ذلك من تغيير فى أولويات القوات المسلحة وغموض فى أهدافها البعيدة . فضلا عن ذلك ، فإن القوات المسلحة تظل تتأثر إلى حد بعيد بالمشاكل العامة التى يعانى منها المجتمع ، خاصة على الصعيد الاقتصادى .

لقد انعكس كل ذلك على تقليص حجم القوة العسكرية المصرية مقارنة بجيرانها على الجانبين الشرقى والغربى من الحدود ، وهو أمر حاولت القيادة المصرية تعويضه عن طريق رفع الكفاية والتدريب واستخدام المعدات الأكثر تقدما . ومن ناحية أخرى ، فإن النشاط « المدنى » المكثف الذى مارسته القوات المسلحة « لصالح باقى أجهزة الدولة » والذى أثار مجادلات كثيرة لم يسهم فقط فى حل أزمات محددة للقوات المسلحة وإنما أسهم أيضا فى حل أزمات قومية عامة فى كافة النواحي ولكن يظل من المهم دوما ألا يؤثر هذا النشاط على فاعلية الدور الأساسى للقوات المسلحة فى الدفاع عن التراب الوطنى . على أن من أبرز التطورات التى حملتها الثمانينات والتى تأكدت عام ١٩٨٥ فى ميدان التسليح والقوة العسكرية إنما هى المضى قدما فى طريق التصنيع الحربى فى مصر ، والاتساع المطرد فى نوعيات الأسلحة والذخائر التى يجرى انتاجها محليا جزئيا أو كليا وفى ضوء التقدم الملموس الذى تحقق فى هذا الميدان وبالرغم من كافة القيود أو التحفظات حوله يفتح بابا واسعا للتفاؤل ولثقة بالنفس .



النظام الاقليمي والدولى

القسم الأول الشرق الأوسط فى السياسة العالمية

١ - العلاقات السوفيتية - الأمريكية بين الصراع الاستراتيجي والتعاون من أجل الحد من التسلح

١ - مقدمة : تطورات النظام الدولي :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبحت العلاقات السوفيتية الأمريكية والتفاعلات بين موسكو وواشنطن تشكل جوهر النظام الدولي الذي أخذ يعكس نفسه على مجمل العلاقات الدولية . وبشكل من التبسيط فإن دأري العلاقات الدولية يميزون بين ثلاث مراحل رئيسية للفترة التي تلت الحرب ، عرفت درجات مختلفة من التداخل ، ولكن يبقى لكل منها خصائص متميزة وغلبة نوع من التفاعلات على غيرها . وأولى هذه المراحل هي تلك المرحلة التي عرفت بالحرب الباردة ، وامتدت منذ نهاية الأربعينات وحتى عام ١٩٦٨ وتلتها المرحلة الثانية والتي عرفت باسم الؤفاق وامتدت حتى منتصف السبعينات وأخيرا جاءت المرحلة الثالثة ، والتي نعائشها حاليا والمعروفة باسم الحرب الباردة الجديدة . وبدون الدخول في كثير من التفاصيل التاريخية فسوف نعرض لأهم خصائص كل من هذه المراحل الثلاث .

أولا - الحرب الباردة :

وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية :

١ - حدث تغير كلفى فى طبيعة السلاح بإنتاج الأسلحة الذرية ، وهو الإنتاج الذى عرفته الولايات المتحدة فى الشهور الأخيرة من الحرب الثانية ، والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٤٩ . هذا التغير فى طبيعة السلاح شكل اختلالا خطيرا فى العلاقة ما بين الأهداف المعروفة السياسة الخارجية للدول ، والنتائج المدمرة التى يمكن أن يسفر عنها استخدام القوة العسكرية .

٢ - انقسم العالم إلى معسكرين اشتراكى ورأسمالى تقود كل منهما دولة عظمى هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتملك كل منهما من القوة العسكرية ما يفوق تلك التى لدى حلفائها مجتمعين . ويندرج كل من المعسكرين فى منظمتين للدفاع المشترك هما حلف شمال الأطلسى وحلف وارسو .

٣ - يتسلح كل من المعسكرين بأيدولوجية عالمية شاملة ، بمعنى أن لها محتوى أخلاقيا ولها القدرة على تفسير التاريخ الانسانى وتحديد الأهداف البشرية وطرق الوصول إلى تحقيقها هما الأيدولوجية الليبرالية وتلك الماركسية اللينينية .

٤ - امتداد مفهوم الأمن القومى لكل من المعسكرين خارج حدودهما وأن كان المعسكر الغربى أكثر توسعا فى هذا المجال من المعسكر الشرقى ، فلم يعد يقتصر الأمن القومى لهذا المعسكر على الأمن المباشر للدول الأعضاء فى حلف الأطلسى وإنما يشمل أمريكا اللاتينية واليابان وكوريا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط . وجنوب شرق آسيا من خلال المبادئ الأمنية المعروفة مثل مبادئ مونرو ، وترومان ، وإيزنهاور ، ومن خلال الأحلاف العسكرية كحلف بغداد والحلف المركزى وحلف جنوب شرق آسيا ومن خلال اتفاقيات الدفاع الثنائية مثل الاتفاقية الأمريكية اليابانية .

٥ - تميزت مدركات كل من المعسكرين للآخر بالعداء الشديد وتصورت أن الشر المطلق ممثل فى الطرف الآخر بينما الخير المطلق ممثلا فى الإدراك للذات كذلك فإن كليهما تصور الطرف الآخر كوحدة أيدولوجية وأمنية واحدة وغير قابلة للتجزئة .

٦ - حكمت العلاقات بين المعسكرين معادلة صفرية ، ظهرت فى شكل توترات شديدة ، جعلت العلاقات الصراعية بينهما تتفوق بمراحل على العلاقات التعاونية . وقد ظهرت هذه التوترات فى شكل أزمات حادة (كوريا - برلين - السويس - كوبا - فيتنام) ، وفيها اقترب كل منهما فيها من المواجهة المباشرة دون الدخول فيها فعليا .

٧ - ساد هذه المرحلة اختلال فى موازين القوى العسكرية لصالح المعسكر الغربى ، وفى ظل هذا

الاختلال تبني المعسكر الغربي مبدأ الانتقام الكلى Massive Retaliation لردع الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي اعتمد فيه المعسكر الشرقي على تفوقه في القوات التقليدية على المسرح الأوربي لردع المعسكر الغربي .

٨ - تبني المعسكر الغربي لاستراتيجية الاحتواء والتشكيك في شرعية النظم الحاكمة في أوروبا الشرقية ومدى مصداقية التفسير السوفيتي لاتفاقيات يالتا التي استند إليها الاتحاد السوفيتي في إقامة نظم حكم اشتراكية في شرق أوروبا .

٩ - سباق شديد للتسلح بين المعسكرين فبعد تفجير القنابل الذرية قام الطرفان بإنتاج القنابل الهيدروجينية ثم طورا من وسائل نقل هذه الأسلحة فبعد أن كانا يعتمدان على الطائرات القاذفة طويلة المدى قاما بإنتاج الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات وبذلك أصبح بمقدور كل طرف توجيه ضربة مدمرة للطرف الآخر وإن ظل المعسكر الغربي لديه تفوق في هذه الأسلحة الاستراتيجية من حيث الكم والنوعية .

١٠ - خلال هذه المرحلة تم تكييف الصراعات والتوترات في العالم الثالث في إطار العلاقات الصراعية بين الشرق والغرب ، بحيث تستوجب التدخل من قبل القوتين الأعظم من هذه الصراعات بأشكال مختلفة .

ثانيا : الوفاق - وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية :

١ - حدثت تغيرات كيفية جديدة في أسلحة التدمير الشامل ، خاصة مع اختراع الصواريخ النووية المستقلة متعددة الرؤوس MIRV والصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ ABM .

٢ - استمر الانقسام العالمي إلى معسكرين ولكن مع ظهور قوى مستقلة بدرجات مختلفة داخل كل معسكر (الصين ورومانيا في الشرق وفرنسا وألمانيا في الغرب) ، هذه القوى ذات الاستقلال النسبي كانت لها مبادراتها الذاتية في التعامل مع المعسكر الآخر . وكان النزاع الصيني - السوفيتي وما سببه من انشقاق في المعسكر الشرقي أكثر هذه المتغيرات أهمية من حيث تأثيره على توازنات القوى الدولية .

٣ - استمرت الايديولوجية العالمية لكلا المعسكرين ولكن مع امتزاجها بأفكار أخرى تدعو إلى الواقعية والبرجماتية في اعتراف كل معسكر بوجود المعسكر الآخر ، مع ضرورة السعي لتجنب الحروب النووية .

٤ - في الوقت الذي استمرت فيه الالتزامات الأمنية

للمعسكرين فإن كلا منهما أصبح يعطى لحلفائه القدرة على التحرك الذاتي لحماية أمنه القومي دون الاستناد إلى قوة المعسكر ككل .

٥ - قل العداء الايديولوجي بين الطرفين ، وأصبح كلاهما يدرك بالتميزات داخل المعسكر الآخر .

٦ - أصبحت العلاقات بين المعسكرين تمثل معادلة غير صفرية ، بحيث أصبح من الممكن تصور تحقيق فوائد مشتركة في عدد من المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبذا قل التوتر بشكل عام بين المعسكرين وتفاوتت العلاقات التعاونية على تلك الصراعية .

٧ - مع الاستمرار في تكييف صراعات العالم الثالث على ضوء التناقض بين الشرق والغرب فقد أصبح مطروحا بقوة أن ما يحدث في العالم الثالث من صراعات وتوترات إنما يعود إلى ظروف ذاتية ، محلية واقليمية وعلاقات الشمال والجنوب ، ومن ثم فإنها لا تستوجب التدخل العسكري من كلا المعسكرين وإنما تتطلب السعي نحو إقامة علاقات اقتصادية جديدة .

٨ - ساد هذه المرحلة تكافؤ في التوازن العسكري بين المعسكرين وأصبح المبدأ الاستراتيجي المتربع في كليهما هو الردع المتبادل المؤكد Assured Destruction بينهما .

٩ - اعترف المعسكران بالنتائج التي أدت إليها الحرب العالمية الثانية على المسرح الأوربي ومن ثم اعترف كلاهما بالأمر الواقع في أوروبا من خلال اتفاقيات هلسنكي للأمن الأوربي الموقعة عام ١٩٧٥ مما نجم عنه اختفاء التوتر على المسرح الأوربي .

١٠ - بدأت عمليات تنظيم سباق التسلح بين الطرفين من خلال اتفاقيات من الأسلحة الاستراتيجية الأولى والثانية والمعروفة باسم SALT وعدد من الاتفاقيات الأخرى التي تقلل من احتمالات نشوب الحرب النووية مع فتح الباب للمفاوضات حول الحد من التسلح في الأسلحة النووية متوسطة المدى وأسلحة التدمير الشامل البيولوجية والكيميائية وأخيرا الأسلحة التقليدية .

ثالثا : الحرب الباردة الجديدة :

وتميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية :

١ - حدثت تغيرات كيفية جديدة في أنواع التسلح نتيجة استيعاب التطورات العلمية للثورة الصناعية الثالثة ، مما أدى إلى أسلحة متناهية الدقة وأصغر حجما مع القدرة المتزايدة على استخدامها انطلاقا من

الفضاء الخارجى .

٢ - مع استمرار الانقسام العالمى إلى معسكرين فإن الصين خرجت نهائيا من المعسكر الشرقى وأصبحت ذات علاقات اقتصادية وثيقة مع المعسكر الغربى وهناك احتمالات قوية لتطوير علاقات عسكرية فيما بينهما فى الوقت نفسه فإن الاتجاه المحافظ أصبح أكثر سيطرة على دول المعسكر الغربى مما أدى إلى درجة أكبر من التماسك داخل هذا المعسكر خاصة فيما يتعلق بالسياسات العسكرية والأمنية .

٣ - عودة التأكيد على عالمية وشمولية ايدولوجية كل معسكر ، خاصة فى المعسكر الغربى مع تلاشى الحديث عن الواقعية والبرجماتية .

٤ - التأكيد على عالمية الأمن القومى لكلا المعسكرين مع امتداده لى يشمل الفضاء الخارجى .

٥ - عودة العداء الايدولوجى بين المعسكرين بصورته الحادة التى كان عليها خلال الخمسينات .

٦ - عودة تكييف صراعات ونزاعات وتوترات العالم الثالث لى تقع فى اطار العلاقات الصراعية بين الشرق والغرب وتستوجب التدخل بشتى الأشكال بما فيها التدخل العسكرى المباشر (أفغانستان وجيرانادا) .

٧ - عودة العلاقات بين المعسكرين لى تشكل معادلة صفرية ، تتميز بتوترات حادة تأخذ شكل أزمات متعاقبة (القرن الأفريقى ونيكاراجوا بولندا ، أفغانستان) بحيث عادت العلاقات الصراعية تتفوق على تلك التعاونية .

٨ - عودة الاختلال فى موازين القوى العسكرية والاقتصادية بين المعسكرين لصالح المعسكر الغربى نتيجة قدرة الأكبر على استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة مع وجود المؤسسات (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) التى تجعله أكثر قدرة على رسم سياسات مشتركة وحل المشكلات الداخلية فى المعسكر ومواجهة المعسكر الشرقى . وفى الوقت الذى استمرت فيه حقيقة الردع المتبادل المؤكد بين المعسكرين فإن هذه الحقيقة أصبحت تتعرض لعدم الاستقرار واحتمالات التغير نتيجة نزوع كل منهما لاتباع استراتيجية الرد المرن فى تطوير نظم التسليح .

٩ - عودة المعسكر الغربى لاستراتيجية الاحتواء والتشكيك فى شرعية النظم الحاكمة فى أوربا الشرقية ورفض التفسير السوفيتى لاتفاقيات يالتا مما أدى إلى عودة التوتر للساحة الأوربية مرة أخرى ، خاصة مع

تدعيم كل منهما لقواته التقليدية والنووية متوسطة المدى (مثل صواريخ SS-20 وبيرشنج وكروز) على المسرح الأوروبى .

١٠ - عودة سباق التسلح بين المعسكرين وخاصة بعد عجز الولايات المتحدة عن التصديق على اتفاقية الحد من التسلح النووى الثانية (سالت الثانية) ووصول باقى أنواع المفاوضات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية ومتوسطة المدى والتقليدية إلى طريق مسدود .

٢ - العلاقات السوفيتية الأمريكية بين سباق التسلح والحد منه :

يعد موضوع سباق التسلح ومحاولة الحد من هذا السباق مؤشرا هاما لدرجة الصراع ومدى التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ومعسكريهما . فكما رأينا فإن السباق ارتبط دائما بالحرب الباردة بينهما سواء القديمة أو الجديدة بينما ارتبطت محاولات الحد من التسلح بمرحلة الوفاق . والملاحظ أنه منذ نهاية السبعينات لم تنجح القوتان فى احراز تقدم يذكر فى الحد من التسلح فى أى من المجالات . وعلى العكس من ذلك فقد دخل الطرفان فى مرحلة جديدة من السباق فيه ، ففي عام ١٩٧٩ وضع حلف الاطلنطى لنفسه هدفا أن يزيد من الانفاق العسكرى الحقيقى بنسبة ٣٪ سنويا . وفى ميزانية ١٩٨١ الدفاعية وضعت الولايات المتحدة خطة لخمس سنوات للانفاق العسكرى تقضى بزيادته بمعدل حقيقى قدره ٤٪ سنويا وحتى عام ١٩٨٥ . وخلال السنوات الخمس الأخيرة بدأت الولايات المتحدة فى برنامج موسع للتسلح يستند إلى استيعاب نتائج الثورة الصناعية الثالثة فى تكنولوجيا السلاح فى المجالات التالية :

١ - الترقية الكبيرة للاتصالات الاستراتيجية التى يمكن أن تؤدى إلى الابقاء على كفاءة مراكز القيادة والتحكم فى القوات أثناء وبعد العمليات الاستراتيجية للتبادل النووى .

٢ - تحديث قوة قاذفات القنابل بتعزيزها بطائرات جديدة من طراز B-IB و BTB القادرة على اطلاق صواريخ الكروز ، وحتى يتم ذلك فإن القوة الحالية من طائرات B-52 سوف يتم تحديثها وتقوية جسم الطائرة وتزويدها بمعدات الكترونية اضافية وبصواريخ كروز مع اعادة نشرها فى قواعد جديدة وفى نفس الوقت تغيير محركات طائرات التزويد بالوقود KC-135 بمحركات أقوى وأحدث .

٣ - تحديث قوة الصواريخ العابرة للقارات ICBM
بإضافة ١٠٠ صاروخ على الأقل من طراز MX .

٤ - تحديث قوة الصواريخ العابرة للقارات البحرية
SLBM بأن يضاف لها صواريخ أكثر دقة من طراز
Trident 11 (D-5) القوية والقادرة على اختراق صوامع
الصواريخ الأرضية المحصنة تحصينا عاليا ، وفي نفس
الوقت تزويد الغواصات البحرية بصواريخ كروز
النووية .

٥ - زيادة الانفاق على نظم الدفاع الاستراتيجي
بما فيها ترقيّة نظم المراقبة والاستطلاع وتكوين قوة
قاذفات دفاعية محدودة وتكوين نظام مضاد للأقمار
الصناعية ، والتوسع في برنامج للدفاع المدني .

٦ - أن يتم ذلك كله مع زيادة في ميزانيات البحوث
والتنمية ، وتطوير القوات التقليدية القادرة على القتال
لفترة طويلة وفي أكثر من مسرح للعمليات في وقت
واحد .

ورغم أنه لا يوجد احصائيات مماثلة عن الاتحاد
السوفيتي وبرنامج الاستراتيجي والتقليدي في تنمية
قواه الدفاعية ، فاننا يمكن أن نتصور أن هناك تطورات
مماثلة ، وأن اختلفت في التركيز من قطاع لآخر بحيث
يحافظ على التكافؤ مع الولايات المتحدة . ووفقا لبعض
التقديرات فإن السوفييت نجحوا في تقليل الفجوة بينهم
وبين أمريكا في كل نوعيات السلاح ، وفي الوقت الذي
لا يزال يتقدم فيه الأمريكيون بمسافة تتراوح ما بين
٢ - ٧ سنوات في استخدام الالكترونيات الدقيقة
والحاسب الالكتروني وآلات الطائرات فإن السوفييت
حققوا تفوقا في الأسلحة الموجهة للطاقة Directed-
Energy Weapons وما يرتبط بها من مصادر للطاقة
الكهربائية . ويتميز التسليح السوفيتي بكونه يتميز
بالحدثة ، حيث أن أغلبه لا يزيد عمره عن خمس
سنوات في الوقت الذي يزيد فيه عمر الأغلبية في
الأسلحة الأمريكية على ١٥ عاما .

وفي الوقت الذي يشهد فيه سباق التسليح على هذا
المستوى الجديد من التكنولوجيا فإن مجهودات الحد
من التسليح وصلت خلال السنوات الماضية إلى طريق
مسدود تماما في نهاية عام ١٩٨٣ كما نرى فيما يلي :

(أ) ضبط التسليح الاستراتيجي Strategic Arms
Control

منذ بداية الخمسينات وكل من الاتحاد السوفيتي
والولايات المتحدة يطور في قوته الاستراتيجية بحيث أن

صانعي القرار لدى البلدين كان يسعى لردع الطرف
الأخر عن مهاجمته . وخلال معظم الخمسينات فقد
اعتمد البلدان على قاذفات القنابل بعيدة المدى من أجل
تحقيق هذا الردع ، إلا أنه مع اطلاق السوفييت أول
صاروخ عابر للقارات (ICBM) عام ١٩٥٧ وهو الأمر
الذي حدا بالولايات المتحدة إلى تنمية صواريخها على
الأرض وفي الغواصات SLBM وكذلك فعل الاتحاد
السوفيتي وأصبحت القوات النووية لكلا البلدين تقوم
على ثلاثة أقدام ، هو الأرض والغواصات وقاذفات
القنابل . ومع عام ١٩٦٧ فإن الولايات المتحدة توصلت
إلى أن امتلاك ١,٠٥٤ من صواريخ ICBMs و ٦٥٦ من
صواريخ SLBMs تعد كافية لردع الاتحاد السوفيتي
نظرا لكفايتهم لتدمير ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من سكانه
و ٥٠٪ من قدرته الصناعية حتى ولو هاجم السوفيت
أولا . ومع نهاية الستينات فإن موسكو نجحت في أن
تحقق تكافؤ Parity مع واشنطن في هذا الصدد .

ورغم التكافؤ الحادث فقد كان لكل دولة منهما نقاط
للتفوق . فمع مطلع السبعينات فإن السوفييت كان
لديهم عدد أكبر من الصواريخ العابرة للقارات لها قدرة
تدميرية Throwweight ، مع دفاعات مدنية وجهاز للدفاع
متفوق على مثيله في الولايات المتحدة . أما هذه الأخيرة
فقد كانت متفوقة تكنولوجيا على السوفييت من حيث دقة
الصواريخ العابرة للقارات بنوعيتها ، فضلا عن أن
بعضها أصبح قادرا على حمل أكثر من رؤوس نووي
(MIRV) وكانت واشنطن أيضا متقدمة في مجال
بحوث الصواريخ المضادة للصواريخ ABMs بالإضافة
إلى تفوقها في قاذفات القنابل وفي غواصاتها (أسرع
وأهدأ ومن ثم صعبة الاكتشاف) .

وبعد مفاوضات مرهقة ، تدخلت فيها عوامل كثيرة .
تمكن الطرفان في مايو ١٩٥٢ من التوصل إلى اتفاقية
سالت الأولى SALT-1 وفيها تم وضع عدد وكمية على
عدد حاملات الصواريخ العابرة للقارات البرية ICBMs
بحيث لا تزيد عددها في الولايات المتحدة عن ١,٠٥٤
والاتحاد السوفيتي ١,٦٠٧ ، أما تلك المحملة على
الغواصات SLBMs ، فقد كان لأمريكا منها ٦٥٦
والسوفيت ٧٤٠ صاروخا وقد كان لكل طرف الحق في
استبدال حاملات الصواريخ البرية بأخرى بحرية
بحيث لا يزيد الحد الأقصى منها للولايات المتحدة عن
٧١٠ والسوفييت ٩٥٠ وقد تقرر أن تستمر هذه
الاتفاقية حتى عام ١٩٧٧ حتى يتم التوصل إلى اتفاقية
أخرى . ولم يوضع في هذه الاتفاقية أية حدود عن

نوعيات الصواريخ أو عدد الرؤوس النووية الحاملة لها . وقد الحق بهذه الاتفاقية واحدة أخرى خاصة بالصواريخ الدفاعية ABMs حيث تعهد الطرفان بإقامتها في موقعين فقط أحدهما العاصمة والآخر موقع للصواريخ عابرة القارات يبعد على الأقل ١٣٠٠ كيلومتر عن الموقع الأول بحيث لا يزيد عدد الصواريخ الدفاعية في كل موقع عن ١٠٠ صاروخ . وفي مايو ١٩٧٤ وقع الطرفان بروتوكولا يسمح لهم بموقع واحد . وأخيرا فإن أيا من الطرفين لم يقيم ببناء هذا الموقع حتى الآن . وقد اتفق الطرفان على عدم التدخل في وسائل الطرف الآخر للاستطلاع والتأكد من الالتزام باحكام المعاهدة .

وبعد مفاوضات مضيئة استمرت ست سنوات ، واعترضتها التطورات التكنولوجية الجديدة في السلاح لدى الطرفين فقد توصلوا إلى اتفاقية سالت الثانية SALT-II في ١٨ يونيو ١٩٧٩ في فيينا ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ما يلي :

١ - الحد الأقصى لجميع الحاملات الناقلة للصواريخ سواء كانت برية ICBMs أو على الغواصات SLBMs أو الطائرات ASBMs لا تزيد على ٢٤٠٠ حامل لدى الطرفين تنخفض في عام ١٩٨١ إلى ٢٢٥٠ .

٢ - من هذا الرقم الأخير لا تزيد الحاملات متعددة الرؤوس عن ١٣٢٠ بالإضافة إلى قاذفات القنابل المزودة بصواريخ كروز .

٣ - من الـ ١٣٢٠ لا يزيد عدد حاملات الصواريخ متعددة الرؤوس البرية والبحرية عن ١٢٠٠ .

٤ - من الـ ١٢٠٠ لا يزيد عدد الحاملات البرية عن ٨٢٠ .

ومن الملاحظ أن اتفاقية سالت الثانية في الواقع قد رفعت من الحد الأقصى المتاح لكلا الطرفين ، فضلا عن السماح بأسلحة أكثر فتكا ودقة مثل الصواريخ متعددة الرؤوس وصواريخ كروز ، وهكذا فإن عملية ضبط التسليح لم تكن في الواقع أكثر من تنظيم للسباق ، ومع ذلك فإن الكونجرس الأمريكي لم يصدق على هذه الاتفاقية نظرا للغزو السوفيتي لأفغانستان ومنذ ذلك الوقت فقد حدث العديد من التطورات السياسية والتكنولوجية . فمع تولى رونالد ريجان للسلطة في الولايات المتحدة فقد دعا إلى محادثات ليس للحد من الأسلحة النووية Strategic Arms Limitation Talks (SALT) وإنما لمحادثات لخفض الأسلحة النووية

Strategic Arms Reduction Talks (START) وبالفعل فقد بدأت هذه المباحثات في يونيو ١٩٨٢ ، وتوقفت تماما في ديسمبر ١٩٨٣ نظرا لبدء الولايات المتحدة نشر صواريخها متوسطة المدى من طراز بيرشينج ٢ وكروز في أوروبا . ورغم أن ذلك السبب المباشر لانسحاب السوفييت فإن المباحثات كانت وصلت بالفعل إلى طريق مسدود نظرا لتباين وجهات نظر الطرفين حول ما يجب تخفيضه ، فبينما يركز الأمريكيون على نقاط القوة السوفيتية المتمثلة في الصواريخ البرية عابرة القارات ICBMs والتي يرونها تهدد القوات النووية الأمريكية في الوقت الذي يركز فيه السوفييت على الصواريخ البحرية الأمريكية عابرة القارات SLBMs والصواريخ المحمولة جوا وصواريخ MX وصواريخ Trident D-5 المتعددة الرؤوس .

(ب) ضبط التسليح في الأسلحة متوسطة المدى Intermediate Nuclear Force (INF)

مثما حدث في محادثات سالت SALT فقد حدث مع محادثات الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى وهي الخاصة بالمرسح الأوربي للعمليات العسكرية فكما أشرنا مسبقا إلى التطور التكنولوجي الحادث في هذا الصدد والذي أدى إلى بروز امكانيات للحرب المحدودة في أوروبا . فمع نهاية السبعينات قام الاتحاد السوفيتي بوضع أنواع جديدة من الصواريخ ذات دقة عالية هي صواريخ SS-20 ولذلك فإن دول حلف الاطلسنطى قررت وضع ٥٧٢ صاروخا من طراز بيرشينج ٢ وكروز لمواجهة هذا التطور ، وبدأت بالفعل في وضعها في ديسمبر ١٩٨٣ . قبيل ذلك فإن محادثات موسعة ومتعددة بين الطرفين بهدف منع اضافة عامل جديد للتوتر العسكري بينهما . وقد تركزت المقترحات

الأمريكية على مقايضة صواريخها الجديدة بسحب الاتحاد السوفيتي لصواريخه من أوروبا . أما السوفييت فقد ركزوا على ضرورة مواجهة القوة النووية لكل من بريطانيا وفرنسا وأخذها في الحسبان ، وعلى أي الأحوال فإنه عقب بداية وضع الصواريخ الأمريكية في أوروبا ، فإن السوفييت انسحبوا من هذه المباحثات في نوفمبر ١٩٨٣ .

(ج) المفاوضات متعددة الأطراف :

ولم يقتصر الشلل في محاولات ضبط التسليح على المحادثات والمفاوضات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وإنما تعدتها إلى المحادثات متعددة الأطراف

مثل الخاصة بخفض القوات التقليدية في أوروبا Mutual and Balanced Force Reduction (MBFRs) والتي بدأت منذ السبعينيات لتخفيض التوتر في أوروبا عن طريق خفض المتبادل لكل من حلفى وارسو والاطلنطى لقواتهما في وسط القارة . أما بالنسبة لمبادرات ضبط الأسلحة الكيماوية (CW) Chemical Weapons والتي تقع تحت اشراف لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في جنيف ، وقد وصلت هي الأخرى إلى طريق مسدود حول مسألة التفتيش والاشراف على تدمير الأسلحة الكيماوية ففي الوقت الذى تصرف فيه الدول الغربية على حدود ذلك مباشرة وبناء على الطلب في المواقع المشكوك فيها لدى الدول المنتجة للسلاح الكيماوى ، فإن الاتحاد السوفيتى لا يزال مصمما على حدوث ذلك وفقا للأماكن والتوقيعات التى تختارها الدولة المنتجة .

في كل هذه المباحثات ، والتي لا تزال متخلفة بشكل كبير عن سباق التسلح الفعلى . فإن هناك عددا من المشكلات التى هيمنت عليها والتي يمكن ايجازها فيما يلى :

١ - ترتبط محادثات الحد من التسلح بالمناخ السياسى العام في العلاقات الدولية وخاصة درجة التوتر بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فالدخول في المفاوضات فضلا عن التوصل إلى نتائج فيها هي مسألة ترتبط بقرار سياسى في المقام الأول ، ومن ثم فإن سلوكيات الدولتين في العالم ورؤيتهما لمصالحهما الاقليمية كثيرا ما أثرت على مسار المفاوضات . فقد أجل التدخل السوفيتى في تشيكوسلوفاكيا محادثات سالت الأولى ، كذلك فإن تدخله في أفغانستان ساهم في عدم التصديق على معاهدة سالت الثانية من جانب الولايات المتحدة . كما أن الأوضاع السياسية ومدى تأييد الرأى العام لهما ، والظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول تساهم في مدى حماس كل دولة للتوصل إلى نتائج في المفاوضات وينطبق ذلك بشكل واضح على الولايات المتحدة الذى أدى تحول الرأى العام فيها إلى اليمين إلى مزيد من التشدد في مواقفها من التسلح فضلا عن أن الكساد الاقتصادى ١٩٧٩ - ١٩٨٢ جعل من صناعة السلاح عنصرا هاما في انتشار الاقتصاد الأمريكى من وهدهته ، وفي كل الحالات فإن ذلك كان يؤثر على المباحثات المتعددة التى دخلت فيها الولايات المتحدة .

٢ - تطرح التكنولوجيا الجديدة والتي تتسارع معدلات التجديد فيها ، مشاكل معقدة وفنية لا يزال من الصعب على فرق المفاوضات الخاصة بالحد من التسلح

أن تستوعبها استيعابا كاملا ، حتى بين الفنيين المشتركين في هذه الفرق . وقد بات ذلك واضحا بشكل كبير خلال المفاوضات لاتفاقية سالت الثانية ، حيث كان للتقدم الكبير في تكنولوجيا الصواريخ متعددة الرؤوس MIRV وتلك المتعددة الرؤوس ذات القدرة على المناورة MARV ، بالإضافة إلى الأنواع الجديدة من الطائرات مثل باكفاير السوفيتية وصواريخ كروز الأمريكية فضل كبير في تأخير التوصل إلى هذه المعاهدة . والآن فإن محادثات سالت - التى توقفت لأسباب سياسية - كانت تواجه صعوبات جمة في استيعاب أنواع جديدة من تكنولوجيا السلاح في الفضاء خاصة مع توفر البحوث الخاصة بها ، وامكانيات وضعها موضع التطبيق مثل نظم الدفاع المضادة للصواريخ الفضائية :

Space-based Ballistic Missile Defense (BMD)

فضلا عن تطوير النظم القاتلة للأقمار الصناعية Anti-Satellite (ASAT) إن ذلك كله يخلق قائمة طويلة ومتنوعة من الأسلحة الجديدة والتي لا يزال بعضها في طور التطوير - تزيد من درجة التعقيد في التعامل مع الأسلحة ومحاولة تقييمها من أجل الحد منها .

٣ - وفي الوقت الذى يطور فيه كل من المعسكرين الغربى والشرقى من أسلحته فإن ذلك لا يتم بشكل متوازن ومتوازى بالنسبة لكل سلاح ، فكل معسكر له فلسفته في تطوير نظمه الدفاعية مما يخلق مشكلة كبرى تتعلق بترجمة ذلك إلى اتفاقيات متوازنة وعادلة للطرفين . فمن الطبيعى أن يسعى كل طرف إلى التركيز على نقاط القوة في أسلحة الخصم لكى يتم الحد منها في الاتفاقية المراد التوصل إليها . ويرتبط بهذه المشكلة مشكلة أعمق وهى تحديد طبيعة السلاح وعما إذا كان استراتيجيا أو تكتيكيا ، ولكن مع التطور التكنولوجى الضخم فإن الخطوط بين المفهومين لم تعد واضحة . فقد اتفق - على سبيل المثال - في اتفاقيات سالت الأولى أن يعد السلاح استراتيجيا إذا ما كان له القدرة على الوصول إلى الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة انطلاقا من أراضى الطرف الآخر . ومع ذلك فإن صواريخ بيرشنج الأمريكية التى يمكنها الانطلاق من أوروبا فإنها تعد سلاحا استراتيجيا بالنسبة للسوفيت وتكتيكية بالنسبة للولايات المتحدة حيث لا تنطلق من أرضها وهكذا في أسلحة أخرى مثل كروز .

٤ - ونتيجة الشكوك العميقة والمتبادلة بين المعسكرين فإن قضية الالتزام بأحكام المعاهدة التى يتم التوصل إليها ، أثارت قضية التفتيش للتأكد

Verification من هذا الالتزام . وقد استطاعت اتفاقية سالت الأولى أن تجد حلا لهذه المشكلة بالالتزام كلا الطرفين بعدم التدخل في وسائل استطلاع الطرف الآخر (باستخدام الرادار أو الأقمار الصناعية) وقد ساعد على ذلك ضخامة أحجام الصواريخ النووية عابرة القارات والتي يصعب اخفاؤها واخفاء حواملها ولكن المشكلة الآن هي أنه رغم قدرة وسائل الاستطلاع الجوية والفضائية على رصد هذه الصواريخ فإنه من المستحيل التأكد من عدد الرؤوس النووية وقدراتها المزودة بها . ويضاف إلى ذلك أن التطور التكنولوجي أصبح يتيح الآن إنتاج صواريخ صغيرة الحجم ، ومن ثم بات من الصعب جدا مراقبتها بهذه الوسائل . كل ذلك طرح مسألة التفتيش مرة أخرى على المفاوضات الدولية المتعددة ، ومن الملاحظ هنا أن الدول الغربية اتخذت موقفا ايجابيا من هذه القضية حيث طرحت امكانية التفتيش المباشر بناء على رغبة الطرف الآخر ، أما الاتحاد السوفيتي فقد رأى في مثل هذا التفتيش ذريعة للتجسس .

٥ - لقد أصبحت نظم التسليح متداخلة بشكل كبير ، فلم تعد المشكلة فقط التمييز ما بين ما هو استراتيجي وتكتيكي في الأسلحة النووية ، وانما تمتد أسلحة التدمير الشامل للأسلحة الاشعاعية إلى أخرى كيميائية وبيولوجية ، كذلك فإن الأسلحة التقليدية ذاتها أصبحت ذات قدرات تدميرية هائلة ، وحتى الآن فقد جرى العرف على فصل هذه الأنواع وابقائها ضمن مفاوضات مستقلة ، ولكن المستقبل سوف يشهد تزايد صعوبة الفصل هذه .

٦ - إن سباق التسليح لا يقتصر على الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فقط وانما يشمل دولا أخرى ، أهمها بريطانيا وفرنسا والصين والتي طورت قدرات استراتيجية وتكتيكية نووية ، ومن ثم فإن معضلة الأطراف الثلاثة أصبحت إحدى المشكلات التي تواجه العملاقين في مباحثاتهما المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية وتلك المتوسطة المدى ، فالاتحاد السوفيتي يضع في اعتباره القدرات النووية لهذه الدول كمصدر للتهديد . ومن ثم فإنه يرغب دائما في حساب نظمها الدفاعية مضافة إلى تلك الأمريكية عند التوصل إلى اتفاقيات للحد من التسليح ، ولكن الولايات المتحدة ، وهذه الدول نفسها ترفض هذا المنطق وترغب في ابقاء نظمها مستقلة عن محادثات العملاقين ، مما يضيف إلى

مشاكل تحقيق التكافؤ بينهما .

٣ - العلاقات السوفيتية - الأمريكية ١٩٨٤ - ١٩٨٥ :

كان عام ١٩٨٣ ذروة الحرب الباردة الجديدة بين موسكو وواشنطن حيث وصلت مع نهايتها كافة مباحثات نزع السلاح إلى طريق مسدود وانسحب الاتحاد السوفيتي من مباحثات ستارت الخاصة بالحد من التسليح في الأسلحة الاستراتيجية ومباحثات ضبط التسليح في الأسلحة متوسطة المدى والخاصة بالمرح الأوربي كما أسلفنا . بالاضافة إلى ذلك فقد تميز العام باشتداد حدة التوتر والذي تمثل في الاتهامات المتبادلة بين الطرفين خاصة مع اعلان رونالد ريجان في فبراير ١٩٨٣ بمبادرة الدفاع الخاصة المعروفة بحرب النجوم ومع تصريحاته الحادة أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية خلال عام ١٩٨٤ فإن التوتر بين الدولتين وصل إلى مداه ورغم ذلك فإن النصف الثاني من عام ١٩٨٤ وخلال عام ١٩٨٥ بدأت بعض المؤشرات تشير إلى بعض التحسن النسبي والشكلي في العلاقات بينهما والذي تمثل في كثافة اللقاءات بين الطرفين مع عودة لبعض التعاون في المجالات غير السياسية . ويمكن تحديد المؤشرات الايجابية في التفاعل بينهما على الوجه التالي :

(١) كثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية بين البلدين :

منذ سبتمبر ١٩٨٤ بدأت الدماء في العودة إلى عروق العلاقات السوفيتية الأمريكية في شكل تكثيف اللقاءات الرسمية بين البلدين وهو الأمر الذي أدى إلى تقدم محدود في العلاقات بينهما . فقد اكتفى وزيرا خارجية البلدين جورج شولتز وأندريه جروميكو في ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤ في مقر الأمم المتحدة ، وكان ذلك أول لقاء بينهما بعد تسعة أشهر من آخر لقاء . وأعقب هذا اللقاء آخر بين رونالد ريجان وجروميكو في ٢٨ سبتمبر تم الاتفاق فيه على مواصلة الاتصالات وهو الأمر الذي تحقق بوثائق سريعة نسبيا . فقد التقى وزيرا خارجية البلدين مرة أخرى في جنيف خلال يومي ٧ و ٨ يناير ١٩٨٥ للاتفاق على استئناف مباحثات الحد من التسليح . وقام جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي بزيارة موسكو في ١٥ مارس ١٩٨٥ للتعزية في وفاة تشيرنينكو حيث اجتمع مع ميخائيل جورباتشيف السكرتير الجديد للحزب الشيوعي السوفيتي ووجه دعوة لعقد مؤتمر قمة

(ب) تخفيف حدة التوتر وزيادة التعاون بين البلدين :

تدرجيا ومنذ منتصف عام ١٩٨٤ بدأت الروح تعود إلى العديد من مجالات التعاون بين موسكو وواشنطن والتي كان قد تم تجميدها بنهاية عام ١٩٨٣ فقام الطرفان في يونيو ١٩٨٤ بتجديد اتفاقية التعاون الفني والصناعي لمدة عشر سنوات ثانية بعد أن كانت الاتفاقية قد وضعت للفترة الأولى في عام ١٩٧٤ . وأخذ رونالد ريجان تدرجيا في ادخال عدد من التعبيرات الايجابية التي تسعى إلى تحسين العلاقات مع السوفييت . ففي أثناء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣ دعا ريجان إلى « مناخ جديد » من التفاهم مع الاتحاد السوفيتي وكان ذلك خروجاً جديداً على خطاباته السابقة التي اقتصرت على اتهام الاتحاد السوفيتي بأنه يراكم سجلاً من الطغيان وباخضاعه لأوروبا الشرقية واقامة حائط برلين والتدخل في أفغانستان وتدمير ضرب نقابة العمال الحرة في بولندا وتأييد الارهاب في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى ضد حقوق الانسان أو عدم الالتزام بالمعاهدات الحالية الخاصة بالحد من التسلح وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الخاص بعدم استخدام الأسلحة الكيماوية .

وخلال شهر أكتوبر ١٩٨٤ قام كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة - بالتعاون فيما بينهما - بجهود مكثفة لوقف المناقشات داخل الأمم المتحدة بشأن القارة القطبية الجنوبية والتي يحكمها اتفاقية موقعة منهما عام ١٩٥٩ حينما عملا على وقف مقال في جريدة الأمم المتحدة حول الموضوع . ويبدو أن الدولتين تسعيان إلى ابقاء المنظمة الدولية بعيدة عن الموضوع .

وفي ديسمبر ١٩٨٤ أعلنت الدولتان انهما سيستأنفان التعاون بينهما في المجالات العلمية والفنية والزراعية والتي كانت قد فرضت عليها قيود في عام ١٩٨٠ . وجاء هذا الاتفاق في أعقاب زيارة قام بها وزير الزراعة السوفيتي لواشنطن .

وفي نفس الشهر وحدت الدولتان جهودهما لمحاربة ارتفاع الانفاق في الأمم المتحدة . وقالت جين كيركباتريك رئيسة الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة أن « التحالف الأمريكي السوفيتي » في مجال خفض الانفاق في المنظمة الدولية قد حقق تقدماً في تبنيه الأعضاء إلى ضرورة تحمل الأعباء المالية التي بلغت حدود مفرغة على حد تعبيرها .

سوفيتية أمريكية . والتقى شولتز وجروميكو مرة أخرى في فينا في ١٥ مايو ١٩٨٥ للمشاركة في الذكرى الثلاثين لاستقلال النمسا . ثم اجتمع شولتز مع شيفرندز - وزير الخارجية السوفيتية الجديد - في ٣٠ يوليو ١٩٨٥ في هلسنكي في اطار الاحتفال بمرور عشر سنوات على عقد اتفاقيات هلسنكي الخاصة بالأمن الأوروبي ثم عادا للالتقاء ثانية خلال شهر سبتمبر في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد قادت هذه الاجتماعات كلها إلى اتفاق الدولتين على لقاء جوربا تشيف وريجان في جنيف في ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . وفي هذا اللقاء أعاد الزعيمان تأكيدهما على أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا ينبغي خوضها ودعيا إلى ضرورة السعي قدماً في مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والعمل على تجنب الدخول في سباق تسلح في الفضاء والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية وبناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا . وكان من أهم نتائج المؤتمر تحقيق التعاون بين الزعيمين مع عودتهما إلى استئناف لقاءاتهما سنوياً مع الدعوة إلى عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية خاصة بالطيران المدني والقنصليات وتبادل الخدمات الجوية وتوسيع مجالات التعاون العلمي والطبي والتعليمي والرياضي .

بالاضافة إلى ذلك - وعلى مستوى أقل - تزايدت نسبة الزيارات المتبادلة بين البلدين ففي ٦ يناير ١٩٨٥ قام البونيل أولمر نائب وزير التجارة الأمريكي بزيارة موسكو ولقاء فلاديمير سوسكوف نائب وزير التجارة الخارجية السوفيتي ، وفي المباحثات بينهما تمت مناقشة تعزيز التبادل التجاري بين الطرفين في المجالات غير الاستراتيجية . وفي الأسبوع الأول من مارس قام فلاديمير شيربيتسكي عضو المكتب السياسي السوفيتي والسكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي في جمهورية أوكرانيا بزيارة الولايات المتحدة على رأس وفد يضم ٣٠ عضواً حيث قام بلقاء ريجان والاجتماع مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي . وقام توماس أونيل رئيس مجلس النواب الأمريكي بزيارة موسكو في ٧ ابريل ١٩٨٥ مع عدد من نواب الكونجرس . وفي ١٩ مايو ١٩٨٥ قام مالكولم بالدورج وزير التجارة الأمريكي بزيارة لموسكو واتفق أثناء الزيارة على ازالة بعض الحواجز التي تعوق التوسع في التجارة بينهما . وفي ٥ سبتمبر ١٩٨٥ قام وفد من مجلس الشيوخ الأمريكي بزيارة موسكو ولقاء جورباتشيف .

توقفت في ديسمبر ١٩٨٣ .

ورغم هذه التطورات الايجابية في العلاقات بين الطرفين فإنها تظل محدودة باستمرار التوتر الحاد فيما بينهما والذي يمكن استخلاصه فيما يلي :

(أ) استمرار سباق التسلح :

استمرت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تدعيم مواقعهما الدفاعية بنشر الأسلحة وتطوير الجديد منها استعدادا لادخال أجيال جديدة منها إلى ساحة السباق بين الدولتين . فبالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد قام خلال شهر سبتمبر ١٩٨٤ بنشر حوالي ١٠٠ صاروخ من طراز SS-20 في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا يبلغ مداها ١٠٠٠ كيلومتر ، وقد أضيفت هذه الصواريخ إلى ٣٨٧ صاروخا على نفس الطراز ويبلغ مدى كل منها ٤٥٠٠ كيلومترا ويحمل كل منها ثلاثة رؤوس نووية وطبقا لمصادر غربية في ٢٩ مارس ١٩٨٥ فإن الاتحاد السوفيتي قام بنشر ثلاثة أنواع جديدة من الصواريخ عابرة القارات . أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد واصلت نشر صواريخها متوسطة المدى على المسرح الأوربي . ووافق مجلس النواب الأمريكي في ٢٩ مارس ١٩٨٥ على بناء ٢١ صاروخا اضافيا من طراز MX . وقبل ذلك في ٢٥ يناير ١٩٨٥ انطلق مكوك الفضاء الأمريكي « ديسكفري » في أول رحلة عسكرية له من مركز كينيدي للفضاء وعلى متنه خمسة من ضباط الجيش . وحمل المكوك قمرا صناعيا للتجسس على الاتصالات اللاسلكية والتجارب الصاروخية للاتحاد السوفيتي . ويمكن لهذا القمر - الذي تكلف ٣٠٠ مليون دولار - التقاط الاتصالات الدبلوماسية والعسكرية في معظم دول أوروبا وآسيا وأفريقيا . وفي ٣١ مارس ١٩٨٥ أعلن رونالد ريجان عن اعتزام الولايات المتحدة اقامة محطة دائمة مأهولة في الفضاء ودعا حلفاء الولايات المتحدة إلى الاشتراك في هذا المشروع ، مؤكدا أن المشروعات الأمريكية الخاصة بدفاع الفضاء لا تستهدف نقاط الدفاع عن الولايات المتحدة وإنما أيضا الدفاع عن كافة الدول الحليفة (وخلال شهر سبتمبر اختبرت الولايات المتحدة صاروخا مضادا للأقمار الصناعية في الفضاء) . وبشكل عام فإن سباق التسلح الكيفي بين القوتين العظميين قد استمر بلا هوادة على مستوى الأبحاث واختبار الأسلحة ونشرها سواء في مجال الأسلحة الاستراتيجية النووية أو في نظم المراقبة والاستطلاع المبكر أو في مجال الأسلحة التقليدية .

وفي نهاية شهر يونيو وقع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وثيقة تفاهم رسمية باتخاذ اجراءات مشتركة في حالة حدوث تهديد ارهابي باستخدام أسلحة نووية وكان ذلك تجديدا لتفاهم وقعته الدولتان عام ١٩٧١ .

وفي ١٩ يونيو ١٩٨٥ أعلن دانييل استونز وكيل وزارة الزراعة الأمريكي أن الدولتين انتهيتا مع وضع تفاصيل اتفاق جديد للتعاون بين الدولتين في المجال الزراعي . وقال أن الجانبين اتفقا على التعاون في نحو ٢٠ من مجالات النشاط الزراعي بما في ذلك تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وتنظيم زيارات متبادلة لصغار المزارعين .

وخلال عام ١٩٨٥ اتفقت الدولتان على تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالنزاعات الاقليمية وقد عقد الاجتماع الأول في جنيف في شهر مارس بخصوص أزمة الشرق الأوسط ، والثاني في نهاية مايو بخصوص الوضع في أفريقيا الجنوبية في باريس ، والثالث في واشنطن في نهاية يونيو بخصوص أفغانستان ، والرابع في شهر سبتمبر بخصوص الوضع في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي في موسكو . وقد تمت هذه الاجتماعات على مستوى مساعدي وزراء الخارجية في البلدين والمختصين بهذه الأقاليم . .

(ج) استئناف مباحثات الحد من التسلح :

بناء على اتفاق مسبق تم في جنيف خلال يومي ٧ و ٨ يناير ١٩٨٥ لقاء بين جروميكو وشولتز حيث اتفق على استئناف مباحثات الحد من التسلح . ووافق الطرفان على أن يكون موضوع المباحثات هو مجموع القضايا المتعلقة بالأسلحة الفضائية النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى على أن تبحث وتعالج هذه المسائل بصورة مترابطة وأن تكون الغاية من المباحثات اعداد الاتفاقيات الفعالة الرامية إلى درء سباق التسلح في الفضاء وإيقافه على الأرض وإلى تقييد وتقليص الأسلحة النووية وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي . اتفق أيضا على أن تجري المباحثات بين وفد واحد يمثل كل طرف ومقسم إلى ثلاث مجموعات على أن تكون المباحثات شأنها شأن الجهود عموما في مجال الحد من التسلح أداة في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي تماما وفي كل مكان .

وفي ١٢ مارس ١٩٨٥ بدأت في جنيف المحادثات الخاصة بالحد من التسلح بين الدولتين والتي كانت قد

(ب) العجز عن التقدم في مباحثات الحد من الأسلحة :

في الوقت الذي استمر فيه سباق التسلح بين الدولتين العظميين فإن جهودهما من أجل الحد من التسلح والتي استؤنفت في مارس ١٩٨٥ لم تحدث أى تقدم ولا زالت أسيرة للعقبات التي أشرنا لها مسبقا ، مما يحتم أن تجاوزها لا يمكن أن يتم إلا بقرار سياسى من قبل الطرفين وهو الأمر المتعذر حدوثه بسبب استمرار التوتر والحرب الباردة بين الطرفين . وبذلك فإن الحلقة الجهنمية للعلاقات بينهما تستحكم رغم التحسن النسبى في العلاقات بينهما والذي أشرنا له مسبقا . وقد وضع الاتحاد السوفيتى ثلاثة شروط لاحتراز أى تقدم في الحد من الأسلحة الاستراتيجية وهى :

* أن تتخلى الولايات المتحدة عن مبادرة الدفاع الخاصة في الفضاء والمعروفة بحرب النجوم .

* وضع حد لنشر الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى في أوروبا .

* أن أسلحة فرنسا وبريطانيا يجب أن تؤخذ في الاعتبار كجزء من القوة الغربية .

وقد رددت هذه الشروط كافة المصادر السوفيتية وعلى كافة المستويات طوال العام وبالمقابل فقد رفضتها المصادر الأمريكية المختلفة وندد ريجان أكثر من مرة بموقف الاتحاد السوفيتى تجاه برنامج حرب النجوم حيث أكد أن السوفييت لديهم الآن أكثر نظم الدفاع الجوى وأكثر النظم المضادة للأقمار الصناعية تقدما في العالم . كذلك أعلنت المصادر الأمريكية أن الولايات المتحدة ليس بمقدورها أن توقف نشر صواريخ حلف الاطلنطى لأن ذلك يعنى السماح بتفوق سوفيتى كبير تصل نسبته ١٠ إلى ١٠١ ، فيما يتعلق بالشروط الثالث فقد أوضحت المصادر الأمريكية المختلفة أن الغرض من وضعه هو الدعاية ونشر الخلافات في حلف الاطلنطى .

وفي سباق عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين فإن كليهما رفض المبادرات التي تقدم بها الطرف الآخر فلم يستجب الاتحاد السوفيتى للمبادرة التي قدمها الرئيس الأمريكى ريجان في شهر أكتوبر ١٩٨٤ والتي دعت إلى التجميد المتبادل بين الطرفين لتجارب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية كخطوة أولى في سبيل الحد من التسلح . وكذلك لم تستجب الولايات المتحدة للمبادرة السوفيتية التي أعلنت في نهاية شهر يوليو ١٩٨٥ والتي

نصت على وقف التفجيرات النووية من جانب واحد اعتبارا من ٦ أغسطس ١٩٨٥ وحتى يناير ١٩٨٦ وكانت قد سبقتها مبادرة سوفيتية أخرى في شهر ابريل ١٩٨٥ بوقف نشر الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا من جانب واحد .

وخلال المؤتمر الأوروبى للحد من التسلح واجراءات الثقة والأمن في أوروبا والذي افتتح في ١٧ يناير ١٩٨٥ وأخذ في عقد دورات للتفاوض حول الموضوع وحضرته ٣٥ دولة الموقعة على اتفاقية هلسنكى للأمن الأوروبى عام ١٩٧٥ فإن وجهات النظر بين الطرفين ظلت متباعدة حول النقاط الأساسية الواجب توافرها في اتفاقية جديدة لاجراءات بناء الثقة بينهما ، وأولويات هذه النقاط ومعناها عمليا . فقد قدمت الدول الأوربية مشروعا يقوم على ست نقاط هى :

١ - تبادل المعلومات حول تنظيم ومواقع القوات العسكرية في الـ ٣٥ دولة المشاركة في بداية كل عام .

٢ - تقديم سجل سنوى بالتدريبات العسكرية المتوقعة والتي سوف يتم الابلاغ عنها لهذه الدول قبل وقوعها .

٣ - ابلاغ جميع الدول بالأنشطة العسكرية الهامة قبل وقوعها ب ٤٥ يوما .

٤ - دعوة مراقبين من هذه الدول لهذه الأنشطة العسكرية .

٥ - توفير الوسائل اللازمة للبرهنة Verification على التزام الدولة بالتزامات التي سوف يتم التوصل إليها في المؤتمر .

٦ - تنمية وتحسين وسائل الاتصالات بين الدول المشاركة لكى تساعد في تطبيق هذه الاجراءات والمساعدة على حل الخلافات بين الدول .

وفي الوقت الذي قدمت فيه الدول الغربية تفصيلات في كل من النقاط الست السابقة ، فإن الاتحاد السوفيتى قدم مشروعا مضادا يقوم على النقاط التالية :

١ - التزام جميع الأطراف بعدم استخدام الأسلحة النووية أولا .

٢ - معاهدة تتضمن عدم استخدام القوة العسكرية في حل المنازعات .

٣ - تجميد ثم تخفيض الانفاق العسكرى .

٤ - منع نشر الأسلحة الكيماوية في أوروبا .

٥ - إن الاتحاد السوفيتى ينظر نظرة ايجابية

- لاتجاه انشاء منطقة حرة من الأسلحة النووية في أوروبا .
- ٦ - وضع حد أعلى للتدريبات العسكرية الأرضية والتي تتم بشكل مستقل أو بالمشاركة مع وحدات جوية أو بحرية بما فيها قوات النقل البحري أو الجوى في أوروبا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .
- الإبلاغ المسبق عن المناورات العسكرية الرئيسية والتي تتجاوز مستوى معيناً على الأرض أو الجو أو البحر والتي تتم بشكل مستقل أو مشترك في أوروبا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .
- الإبلاغ المسبق عن التحركات والتحويلات الجوهرية (التي تتعدى مستوى معيناً في القوات البرية والجوية في أوروبا والبحار والمحيطات والأجواء المحيطة بها .
- تنمية الاجراءات الحالية والخاصة بدعوة مراقبين لحضور المناورات العسكرية الرئيسية .
- ايجاد أشكال مناسبة للبرهنة على اتباع اجراءات بناء الثقة والأمن .

(ج) استمرار التوتر والاتهامات المتبادلة :

خلال عام ١٩٨٥ استمرت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين . ففي مارس ١٩٨٥ شن ريجان هجوماً قاسياً على الاتحاد السوفيتي واتهمه بانتهاك اتفاقيات يالطا ومعاهدة جنيف لحظر الأسلحة الكيماوية واتفاقية سالت الثانية واتفاقيات حقوق الانسان بهلسنكي كما اتهمه بحظر الأديان وقمع الديمقراطية وقال « إن العالم ما زال يكافح للتخلص من القمع الشيوعي » وبالمقابل فإن الاتحاد السوفيتي على لسان وكالة تاس السوفيتية وجروميكو وجوربا تشيف اتهم الولايات المتحدة بعدم الالتزام باتفاقيات سالت واستغلال محادثات جنيف كستار للاستعدادات العسكرية وبالإضافة إلى هذه المحاور من الاتهامات والتوترات فإنه يمكن رصد ما يلي :

- اتهمت وكالة تاس السوفيتية ضمناً في ٢ نوفمبر ١٩٨٤ المخابرات المركزية الأمريكية بالتورط في حادث اغتيال انديرا غاندي وبعد رفض وزارة الخارجية الأمريكية لهذا الاتهام قام ريجان في ٤ نوفمبر باتهام الاتحاد السوفيتي بمحاولة ترفيق مكاسب سياسية من اغتيال انديرا غاندي .

- في ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ اتهمت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي بارسال طائرات ميغ إلى نيكارجوا وهو الأمر الذي يهدد بتصعيد التوتر في أمريكا الوسطى .

- حذرت الولايات المتحدة في ٤ أبريل ١٩٨٥ من حدوث تصعيد خطير في القوة البحرية السوفيتية في الشرق الأقصى .

- في ٢٤ مارس ١٩٨٥ حدثت أزمة بين البلدين نتيجة مصرع ارثر نيكلسون الضابط بالبعثة العسكرية الأمريكية في ألمانيا الشرقية عندما أطلق عليه أحد الحراس السوفيت النار . وفي الوقت الذي قدمت فيه البعثة الأمريكية في برلين احتجاجاً شديداً للهجة إلى الاتحاد السوفيتي فإن المسؤولين السوفيت أعلنوا أن الضابط الأمريكي ضبط متلبساً أثناء قيامه بتصوير مؤسسات ومعدات عسكرية سوفيتية في منطقة عسكرية محظورة رغم وجود تحذيرات مكتوبة باللغتين الروسية والألمانية .

- في ٣١ أغسطس ١٩٨٥ احتجت الولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفيتي متهمة إياه باستخدام مواد كيماوية لتتبع الموظفين الأمريكيين بالسفارة السوفيتية بموسكو موضحة المضار العملية لاستخدام هذه الكيماويات .

*** وهكذا فإنه رغم وجود قدر من التحسن في العلاقات السوفيتية الأمريكية خلال العام المنصرم فإنها من حيث الجوهر لا تزال تعكس نمط الحرب الباردة الجديدة التي أشرنا لها في المقدمة والذي لا يزال يتحكم في نمط هذه العلاقات خلال الثمانينات . وسوف يحتاج الطرفان بعض الوقت للاستقرار على نمط جديد للعلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

٢ - الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي

إن تقدير القدرة العسكرية لأي دولة عملية صعبة ، وبالتالي فإن دراسة الميزان العسكري لكلا القطبين أكثر صعوبة لتعدد جوانبها ولذا فإن الدراسة ستنصب على بعض المؤشرات المتيسرة عن القدرات العسكرية لكلا القطبين ، إلا أن هذه الدراسة لا تستطيع أن توضح مدى القوة أو التفوق العسكري الحقيقي لدى أحد الجانبين .

وتمثل البيانات العامة تعداد سكان الدولتين ، واجمالي القوات المسلحة ، والناتج القومي العام ، ومعدل التضخم ومعدل نمو الانتاج المادي والديون وكان مفروضاً أن يشتمل على الانفاق العسكري .

ويوضح الميزان أن تعداد الاتحاد السوفيتي يسمح له باستخدام قوة بشرية أكبر قليلاً من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يمكنه من احتمال خسائر أكبر في قوته البشرية بينما يوضح أن حجم القوات المسلحة

السوفيتية يزيد عن ضعف القوات الأمريكية وأن على الولايات المتحدة - في حالة اعتمادها على نفسها - أن تحقق تفوقا نوعيا بنفس النسبة لتصل إلى حالة التعادل ، أو أكثر لتتفوق .

بينما توضح مقارنة الناتج القومى العام قدرة الاقتصاد الأمريكى على مواجهة نفقات الدفاع والحرب بما يساوى حوالى ضعف قدرة الاتحاد السوفيتى دون تأثير كبير على مستوى معيشة الشعب بشرط أن يتحمل الشعب الأمريكى هذا التأثير المحدود ، أما معدل النمو فى الانتاج المادى العام فيوضح أن التفوق الاقتصادى الأمريكى على نظيره السوفيتى ارتفع فجأة عام ١٩٨٤ ، ويوضح حجم الديون أن الاقتصاد الأمريكى يعتمد على الديون بحوالى تسعة أمثال اعتماد الاقتصاد السوفيتى عليها ، مما يعكس مرة أخرى أهمية الاعتماد المتبادل للولايات المتحدة عنه للاتحاد السوفيتى .

وكان من المفترض أن تقارن حجم الانفاق العسكرى للدولتين إلا أن البيانات المنشورة عنه متفاوتة تفاوتاً كبير بحيث تصل أحد التقديرات إلى خمسة أمثال التقدير الآخر أحيانا ، وعموما فإن البيانات المتيسرة عن الانفاق الدفاعى السوفيتى عن عام ١٩٨٥ تقول أنه يعادل ٢٣,٤ بليون دولار أمريكى ، فى حين أن الانفاق العسكرى للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٤ حسب تقديرات حلف الاطلنطى يساوى حوالى ٢٥٠ بليون دولار أى ما يزيد عن عشرة أمثال الانفاق السوفيتى ، والمقارنة بين الدولتين رغم ما يبدو من تفوق سوفيتى فى كثير من النواحي يوحى بعدم صحة البيانات عن الاتحاد السوفيتى ، ويوحى فى نفس الوقت بإسراف زائد فى الانفاق الأمريكى لا يعكسه واقع عسكرى يجعل الاتحاد السوفيتى قادرا على تحقيق تفوق عسكرى حاسم على الولايات المتحدة بسرعة ، ما لم يتغير نمط الانفاق لدى الدولتين تغييرا جذريا .

يجدر بنا - قبل أن ننتقل إلى مقارنة القوات الاستراتيجية النووية لكلا الدولتين - أن نشير إلى أن الميزان الرقمى لا يشير إلى أسلحة الفضاء لعدم توفر بيانات رقمية كافية عنها ، إلا أن المصادر الأمريكية تشير إلى اتجاه السوفيت للحصول على التفوق العسكرى فى الفضاء ، وإلى أن عدد مرات إطلاق الاتحاد السوفيتى لأجسام إلى الفضاء الخارجى فى أشكالها المختلفة قد فاق نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الستينات إلى الآن ، بحيث وصل فى أوائل الثمانينات إلى خمسة أمثاله حيث وصل فى عام

١٩٨١ إلى ١١٠ مرة إطلاق وأنه استقر عند رقم المائة حتى أوائل عام ١٩٨٠ ، فى حين يدور هذا الرقم فى الولايات المتحدة الأمريكية حول العشرين وأن ٨٠٪ من هذه المرات كانت ذات طبيعة عسكرية محضة .

وتشير هذه البيانات إلى أن الاتحاد السوفيتى لديه قواعد برية لأسلحة الليزر يمكنها التداخل مع أقمار الولايات المتحدة الصناعية ، وأن لديه أبحاثا متقدمة فى استخدام الليزر للدفاع ضد الصواريخ الباليستكية ينتظر أن تظهر العينات الأولى من أسلحتها التى تطلق من قواعد أرضية فى أواخر الثمانينات ، وأن يبدأ انتشار مبدئى لقواعد جوية لأسلحة الليزر فى بداية التسعينات .

كما تشير هذه المصادر إلى أن الاتحاد السوفيتى يحتفظ بأكثر أنظمة الانذار المبكر من المقذوفات الباليستكية والدفاع الجوى امتدادا ويشتمل على شبكة أقمار تكشف الاطلاق ، ورادارات فوق الأفق Over-the-horizon ، وسلسلة رادارات منتظمة الأدوار ، وأن نظام الدفاع المضاد للأقمار الصناعية متعدد المدارات « أسات ASAT » يصبح من أسلحة الفضاء بمجرد إطلاقه ، وأن عنده قاعدتين أرضيتين لأسلحة الليزر قادرتان على مهاجمة الأقمار الصناعية فى مدارات مختلفة ، وأن لدى السوفيت نظاما مضادة للأقمار الصناعية فى مدارات مختلفة منذ عام ١٩٧١ تمكنهم من اعتراض الأقمار الصناعية فى المدارات القريبة من الأرض بقذيفة اعتراض من القواعد الأرضية ، بينما يمكنهم مهاجمة هدف فى مدارات مختلفة باستخدام مستشعر رادارى ورأس حربية كروية وأن لديهم ثمانية نظم إطلاق إلى المدارات المختلفة .

ويحتفظ السوفيت بمحطات فضاء تحمل أفرادا فى الفضاء الخارجى معظم أيام السنة مما يمكنهم من القيام بوظائف مختلفة فى الفضاء ويقومون بتطوير مركبتين أحدهما متوسطة والثانية ثقيلة الدفع بالإضافة إلى مكوك الفضاء الذى سبقتهم إليه الولايات المتحدة .

وفى مجال محطات الفضاء التى تحمل أفرادا ، فقد وصل الاتحاد السوفيتى إلى رقم قياسى فى عام ١٩٨٤ حيث قضى ثلاثة رواد ٢٣٧ يوما على ظهر السفينة « ساليوت ٧ » كما أن مجموع ما قضاه الرواد السوفيت فى الفضاء حتى نهاية عام ١٩٨٤ قد وصل إلى ٣٦٩١ رجلا/يوم مقارنا برقم الولايات المتحدة ١٢٨٩ بما يقرب من ثلاثة أمثاله (٢,٨٦) ويدل هذا على أن

السوفيت قد وجدوا في بقاء الأفراد في الفضاء فوائد تشجعهم على استمرارها ، وإن كانوا لم يعلنوا ، أو ينشروا شيئاً عن النتائج أو حتى الصور .

تشير المصادر الغربية إلى أن الاتحاد السوفيتي يستخدم نظم الفضاء في مهام الاستطلاع ، وكشف إطلاق الصواريخ والإنذار بالهجوم ، والقيادة والسيطرة وعمليات الدفاع ضد الأقمار الصناعية "ASAT" .

بينما تؤدي الأقمار مزدوجة الأغراض مهام الاتصالات والمعاونة الملاحية ، والتنبؤات الجوية ، والمراقبة التليفزيونية ، وأنه ليس لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظير الأقمار السوفيت لاستطلاع المحيطات (قمر الاستطلاع الألكتروني للمحيط (EORSAT) أو قمر الاستطلاع الراداري للمحيط ذو القوة النووية (RORSAT) وهي أربعة أقمار أطلقت عام ١٩٨٤ وتقوم بكشف وتحديد أماكن السفن الأمريكية وسفن حلفائها وتحديد أماكنها بدقة وتوجيه القذائف المضادة لها من المنصات السوفيتية إلى أهدافها .

استخدم السوفيت حديثاً نظاماً جديداً للأقمار الصناعية حاملة الرادارات مصممة لرصد تكوينات الثلوج في البقعة الجليدية للمنطقة القطبية مما يحسن قدرة الأسطول السوفيتي على العمل في المناطق المحدودة بالثلوج كما تساعد في ملاحية سفن خطوط بحر الشمال وتحرك سفن الأسطول من أحواض بنائها في غرب الاتحاد السوفيتي إلى الموانئ الجديدة في المحيط الهادئ .

زاد معدل إطلاق الأقمار الصناعية السوفيتية إلى مدارات الثبات الجغرافي Geostationary orbits في السنوات الأخيرة بحيث زاد من معدل ١ - ٢ مرة سنوياً عام ١٩٧٨ إلى ٨ مرات عام ١٩٨٤ ، ومن المفترض أن أغلبها أقمار اتصالات وقد سجل الاتحاد السوفيتي اتجاهه إلى وضع حوالي ٤٠ قمراً في ٢١ وضعاً مختلفاً في نطاق الثبات الجغرافي .

على أن أقمار الاتحاد السوفيتي أقصر عمراً من نظائرها الأمريكية وخاصة في منصات الاستطلاع مما يحتم إطلاقاً متواتراً للاحتلال ، على أنهم أطلقوا في عام ١٩٨٤ قمراً للاستطلاع (التجسس) استمر في مداره مدة أطول بكثير من سوابقه ، مما يوحي بنظام جديد ، أو يعتبر تطويراً متقدماً لسابقه يكشف عن تقدم وقدرات متزايدة .

وقد شوهدت خلال عام ١٩٨٤ سفينة سوفيتية

مساعدة جديدة مجهزة بقباب متسعة هوائياً يوحي بأنها سفينة مساعدة للفضاء والصواريخ الجديدة ويمكنها القيام بمهام مختلفة بما في ذلك معاونة القوات الاستراتيجية على مستوى العالم .

ولا توضح المصادر الغربية كثيراً عن ميزان الفضاء الأمريكي أكثر من قيادة الفضاء التي تشمل على قيادة دفاع الفضاء الجوي لشمال أمريكا NORAD والمنظمة الأمريكية الكندية المشتركة ، ونظم الإنذار ، وتشمل أيضاً نظام كشف ومتابعة الفضاء SPADATS وبه مركز عمليات الفضاء الدفاعية SPADOC الذي يقوم بمتابعة وتحديد وحصر جميع الأهداف الفضائية ، والقيادة والسيطرة والاتصالات لكل القيادات والوكالات المرتبطة بالفضاء ، ومساحة وحماية ومقاومة الأقمار الصناعية .

ويشمل أيضاً على أقمار صناعية تشتمل على نظام الأقمار الصناعية للإنذار المبكر ، وأقمار الأرصاد الدفاعية ، وكتلة TRW-647 وتشمل قمراً فوق المحيط الهندي للنصف الشرقي من الأرض ، وقمرين في النصف الغربي للمسح بالأشعة تحت الحمراء ، ونظام للإنذار .

ويضاف إلى ذلك مجموعة من محطات ورادارات المساحة والمتابعة والإنذار سواء كانت أرضية أو محمولة جواً وبحراً لكشف ومتابعة الأقمار الصناعية والصواريخ الباليستكية والغواصات .

وبالإضافة إلى ذلك هناك أقمار صناعية للاستطلاع (التجسس) والاستطلاع الألكتروني التقطيع المبرمج ويشمل قمرين للمستوى المنخفض ، وآخرين للمستوى المتوسط وأربعة أقمار صناعية لكشف السفن بالأشعة تحت الحمراء ورادار كجزء من مساحة المحيط ، وقمر تابعاً لوكالة المخابرات المركزية ، وقمر Rhyolite/Chalet (شاليه حمام الجرانيت) وليس من الواضح دوره .

وهكذا فإنه بقدر المعلومات المتيسرة عن نشاط الدولتين في الفضاء يمكن استنتاج أن الاتحاد السوفيتي تفوق تفوقاً محدوداً في بعض مجالات الفضاء وأن الولايات المتحدة ما زالت تسبقه في مجال مكوك الفضاء ، وفي طول عمر أقمارها الصناعية .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجربة استخدام أشعة الليزر في تدمير الأجسام الفضائية بانعكاسها على مرآة مثبتة على مكوك الفضاء ونجحت في ذلك خلال عام ١٩٨٥ .

توحى دراسة ميزان القوات الاستراتيجية النووية للوهلة الأولى بأن الاتحاد السوفيتي يفوق الولايات المتحدة في مجال المقذوفات الباليستيكية البحرية والأرضية بينما تتفوق الولايات المتحدة في عدد القاذفات بعيدة المدى ، وأن الاتحاد السوفيتي يتفوق في مجموع الأسلحة النووية بنسبة ٤٥ : ١ كما أنه يتفوق في الأسلحة المضادة للصواريخ تفوقا مطلقا . على أن المقارنات أصبحت لا تتوقف عند عدد الأسلحة أو الصواريخ ، وإنما تتعداها إلى عدد الرؤوس الحربية النووية ، وقدرتها التدميرية ، وكل هذه العناصر لها أهميتها إلا أن المصادر المتيسرة لا تستطيع تقدير أعداد الرؤوس النووية وبالتالي قدرتها التدميرية بدقة نظرا لتشابه بعض التطويرات للطراز الواحد من الصواريخ وخاصة السوفيتية فالصاروخ س س - ١٨ له ثلاثة موديلات أحدهم له رأس واحدة والثاني أربعة ، والثالث ثمانية رؤوس والصاروخ س س - ١٩ له موديل نورأس واحدة والآخر ذو ثلاثة رؤوس وتقدر عدد الرؤوس الحربية من قواعد أرضية سوفيتية بحوالى ٦٤٢٠ مقابل ٢١١٨ أمريكية .

أما الصواريخ الباليستيكية التى تطلق من الغواصات SLBM فالصاروخ س س ن - ١٨ له ثلاثة موديلات أحدها له رأس واحدة ، والثاني له ثلاث رؤوس والثالث له سبعة رؤوس حربية على أن المصادر الغربية تشير إلى نمو القوة النووية السوفيتية ، وأن السوفييت يملكون الآن أحدث الأنواع المنشورة حاليا في العالم ، وأنها أصبحت عالية الدقة وتحمل رؤوسا حربية أكثر من نظيرتها الأمريكية ، إلا أن الرؤوس النووية للصواريخ التى تطلق من الغواصات الأمريكية ما زالت أكثر من مثيلاتها السوفيتية نظرا لأن أغلب الصواريخ السوفيتية من هذا النوع لها رأس نووية واحدة . وتصل الرؤوس الحربية الأمريكية إلى ٥٥٣٦ رأسا بينما تقدر الرؤوس الحربية السوفيتية SLBM إلى حوالى ٢٧٨٧ رأسا .

وتشير المصادر الغربية إلى تفوق الاتحاد السوفيتي في عدد القاذفات العابرة للقارات ، وهى تجمع في ذلك القاذفات بعيدة المدى من طراز تو - ٩٥ ، وميا - ٤ « بيسون » اللتين يتراوح مداهما بين ١١ ، ١٣ ألف كم والطائرة تو (توبولوف) - ٢٤ التى يصل مداها إلى ٨ آلاف كم فقط وتشكل ٢٣٠ قاذفة منها ١٠٠ في الأسطول والباقي في القوات الجوية . ويقابلها بأن تضم إلى القاذفات الأمريكية بعيدة المدى ب - ٥٢ القاذفة المتوسطة ف ب - ١١١ والتى يصل مداها إلى

٤٧٠٠ كم فقط ويصل عددها إلى ٥٦ قاذفة ، وعموما فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق حاليا في عدد قاذفاتها بعيدة المدى بحوالى عشر قاذفات بينما يتفوق السوفيت في القاذفات متوسطة المدى بما يزيد على ٧٠٠ طائرة وبما يعادل حوالى أربعة عشر مثالا لمثيلاتها الأمريكية . ويمكن فهم سبب الاختلاف في أن كثيرا من أهداف القاذفات السوفيتية يقع داخل قارة أوروبا حيث لا يحتاج إلى القاذفات بعيدة المدى في حين أن أغلب أهداف القاذفات الأمريكية تقع بعيدة عن الولايات المتحدة الأمريكية مما يتطلب قاذفات بعيدة المدى ، وفى النهاية فإن مجموع القاذفات البعيدة والمتوسطة المدى السوفيتية يزيد على ثلاثة أمثال مجموع ما يملكها في الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين أن عدد الصواريخ كروز السوفيتية المعلقة من الجو تفوق مثيلاتها الأمريكية بنسبة ١,٨ : ١ تقريبا ولكن إذا أضيفت الصواريخ الجوية الأمريكية قصيرة المدى SRAM فإن الصواريخ السوفيتية المعلقة من الجو تشكل ٩٨,٠ تقريبا من عدد نظيرتها الأمريكية . على أنه يلاحظ أن مدى الصواريخ قصيرة المدى حتى ٦٠ كم مما يجعل احتمال تأثيرها على الاتحاد السوفيتي ضعيفا ، بينما يصل مدى الصواريخ كروز السوفيتية إلى ٨٠٠ كم . ويقدر عدد الرؤوس الحربية المعلقة من الجو السوفيتية ب - ٦٨٠ رأسا مقابل ٢٥٢٠ أمريكية وأن مجموع الرؤوس الحربية السوفيتية ٩٩٨٧ مقابل ١٠١٧٤ أمريكية .

بالرغم مما سبق واختلاف نسب التفوق فإن القوة الاستراتيجية النووية لكلتا الدولتين لا تحقق تفوقا حاسما لأى منهما بل تعرض كلا منهما لخسائر كبيرة وأن أية زيادة قريبة في هذه القوة النووية لدى أى منهما لا تغير كثيرا من حجم نتيجة الصراع النووي - إذا دار - بينهما - كما أنه يجب أن يوضع دائما في الاعتبار أن الاتحاد السوفيتي يحتكر الأسلحة النووية في حلف وارسو . بينما تمتلك كل من بريطانيا وفرنسا أسلحة نووية في حلف شمال الأطلسي ، كما أن الاتحاد السوفيتي معرض للأسلحة النووية من الصين الشعبية .

يتضح من مقارنة القوات البرية للدولتين تفوق الاتحاد السوفيتي عدديا تفوقا كاسحا في أغلب العناصر المعروفة بياناتها ، وهى إن كانت تعنى تفوق الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة في الصراع البري التقليدي ، إلا أنه يعكس في نفس الوقت مدى اختلاف

اعتماد الاتحاد السوفيتي على دول حلف وارسو مقارنا
باعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على دول حلف شمال
الأطلسي .

فالإتحاد السوفيتي يمثل القوة الأكبر في حلف
وارسو ، وتشكل فرقه حوالي ٦٧٪ من قوات الحلف ،
بينما تمثل قوة الولايات المتحدة الأمريكية حوالي
٣١٪ فقط من قوات حلف الأطلسي ، وبالرغم من ذلك
فإن قوات حلف وارسو ما زالت متفوقة عدديا في البر
على مثيلاتها في حلف شمال الأطلسي ، كما يلاحظ أن
الإتحاد السوفيتي يعتمد في تحقيق خفة حركته على
القوات المدرعة وفي تحقيق قوة النيران على المدفعية بينما
تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق خفة حركة
قواتها على الطائرات العمودية ، حيث لا تتفوق الولايات
المتحدة على قوات الإتحاد السوفيتي البرية إلا في عدد
الطائرات العمودية المسلحة بالقوات البرية حيث تصل
إلى ضعف نظيراتها في الإتحاد السوفيتي وإن كان
الإتحاد السوفيتي قد طور كثيرا سواء في عدد أو نوعية
هذه الطائرات في الفترة الأخيرة .

تشير المقارنة العددية للقوات البحرية للقطين إلى
مدى التقدم الذي أحرزه الإتحاد السوفيتي في بناء قوته
البحرية رغم أنه ليس دولة بحرية بطبيعتها ، وأنه فاق
الولايات المتحدة الأمريكية في عدد السفن بشكل عام
إلا أنه يتخلف عنها في القطع البحرية الكبيرة ، وخاصة
حاملات الطائرات والبوارج والطرادات النووية وطائرات
الأسطول ، وما زالت حاملات الطائرات السوفيتية
حاملات هليكوبتر أساسا .

يدل هذا التباين على تفوق الولايات المتحدة في قدرتها
على مد القوة البحرية في أعالي البحار ولعبر سواحلها
أو سواحل حلفائها ، بينما يتفوق الإتحاد السوفيتي في
العمل في البحار الدولية وبالقرب من السواحل ،
كما يعطى مؤشرا للتزايد المستمر في قوة الإتحاد
السوفيتي على مد قوته إلى أعالي البحار .

إلا أن الوضع الحالي يعنى قدرة الولايات المتحدة
على نقل ميدان الصراع إلى أراضى الإتحاد السوفيتي
دون أن يتمكن الإتحاد السوفيتي من القيام برد مماثل
وهو يعكس في نفس الوقت أن حاجة الولايات المتحدة
الأمريكية إلى العمل بعيد عن أراضيها لاعتمادها على
حلفائها وأصدقائها أكثر من حاجة الإتحاد السوفيتي
إلى ذلك وينطبق نفس التفسير على دراسة مشاة
الأسطول للدولتين وإن كان الإتحاد السوفيتي قد زاد
من قوة مشاة أسطوله لتتقرب من قوة مثيلتها في

الولايات المتحدة الأمريكية .

أما القوات الجوية فعلى الرغم من أن عدد طائرات
القوات الجوية السوفيتية يفوق مثيلاتها الأمريكية ،
إلا أن هذا يرجع بالدرجة الأولى لعدم الحاجة إلى قنوات
خاصة للدفاع الجوي عن الولايات المتحدة .

يخصص الإتحاد السوفيتي عددا من طائرات قتاله
للدفاع الجوي غير ما يخصصه للقوات الجوية ،
بينما تخصص الولايات المتحدة ١٠٨ طائرات فقط - من
قواتها الجوية - لأعمال الدفاع الجوي ويرجع هذا
بالدرجة الأولى لقلة تعرض أراضيها للهجوم الجوي من
جميع الاتجاهات تقريبا ، وهو ما يفسر تشكيله
السوفيت لقوات خاصة للدفاع الجوي عن البلاد ،
والذي يشمل حوالي سدس طائرات قتاله ، وعددا كبيرا
من قواذف صواريخ الدفاع الجوي ليس له مثيل في
الولايات المتحدة الأمريكية (لدى كل من الجيش
والأسطول والقوات الجوية الأمريكية وسائله الخاصة
بالدفاع الجوي يقابلها وسائل مماثلة وبأعداد أكبر في
نظائرها السوفيتية) .

وجدير بالذكر أن الإتحاد السوفيتي قد طور هو الآخر
قواته الجوية خلال السبعينات والثمانينات بحيث
أصبحت تقارب إن لم تفق نظائرها الغربية في بعض
الخصائص القتالية .

نتيجة لما سبق كان الحرص على إجمالى القوات
التقليدية لكلتا الدولتين في عناصرها الرئيسية كفرق ،
ودبابات ، وطائرات قتال ، وطائرات عمودية مسلحة
مما يوضح التفوق العددي العام للإتحاد السوفيتي في
جميع العناصر عدا الطائرات العمودية المسلحة التي
يقل عددها عن مثيلاتها الأمريكية مما يوحي بأنه على
حوالى ألفى طائرة عمودية أمريكية أن تعوض حوالى
٢٨ ألف دبابة وحوالى ٣٠ ألف قطعة مدفعية أى أن
تعوض الطائرة العمودية الواحدة حوالى تسع عشرة
دبابة وخمس عشرة قطعة مدفعية .

ولم نشأ إجمال عدد القطع البحرية للتفاوت الشديد
بين قطع البحرية المختلفة بما لا يسمح بمقارنتها .

يوضح الميزان النووي التكتيكي للدولتين أن الإتحاد
السوفيتي يملك تفوقا عاما في الأسلحة النووية التكتيكية
في البر والبحر ويتعادل في الجو رغم غياب بعض بياناته
فيما يخص بالمدفعية والهاونات مزدوجة الاستخدام ،
وإن كانت توضح تفوق الولايات المتحدة في جوانب
محددة مثل قذائف مقاومة الغواصات والألغام النووية
والقذائف قصيرة المدى التى تطلق من الجو

وهو ما يؤكد ما سبق استنتاجه من أن الاتحاد السوفيتي يتخذ حتى الآن استراتيجية دفاعية تعتمد على القدرة على تحقيق النصر في الصراع داخل أوروبا وآسيا وأفريقيا مع عرقلة المساعدة الأمريكية لدول حلف الأطلسي دون مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية بقوات برية .

وإذا كان لابد من الخروج باستنتاج عام من دراسة المقارنة العددية للميزان العسكري السوفيتي الأمريكي فإن الاتحاد السوفيتي ببقوته الحالية وبافتراض تعادل العوامل الأخرى يستطيع أن يدير حربا تقليدية أو نووية في الكتلة اليابسة أو رأسيا ، يحقق فيها تفوقا عاما على الولايات المتحدة وحلفائها داخل الحدود القارية ، ويتعرض فيها لضربات الولايات المتحدة وحلفائها داخل الحدود القارية ، ويتعرض فيها لضربات الولايات المتحدة وحلفائها ويوجه إليها ضربات

تقليدية ونووية دون القدرة على مهاجمتها بقوات برية على أراضيها أو أراضي حلفائها في أمريكا الجنوبية ، وأستراليا والمحيط الهادي والهندي ، وأن هذه القدرة تزيد كثيرا لو تمكن من الاطمئنان إلى الصين الشعبية وجاراته من دول المسرح الجنوبي (الشرق الأوسط) ولكنه لا يستطيع - في الوقت الحاضر على الأقل - أن يطور هذا النجاح بعد ذلك ليهاجم الولايات المتحدة الأمريكية ، وربما يكون من الصعب عليه بعد ذلك مواجهة تهديدات الولايات المتحدة بعد فترة غير طويلة من تحقيق انتصاره على غرب أوروبا ، وأن التفوق الحالي لا يغريه على شن الحرب على حلفاء الولايات المتحدة في غرب أوروبا لكنه يمكنه في نفس الوقت من تثبيت الأوضاع لصالحه في شرق أوروبا ، ومن الحصول على مكاسب محدودة عند توفر ظروف سياسية مناسبة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .



الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي

ملاحظات	الولايات المتحدة	النسبة	الاتحاد السوفيتي	
بيانات عامة				
	٢٣٩,٦	١,١٥	٢٧٦,٥	التعداد العام بالمليون
	٥٢	٤٦	٥٣٠٠	إجمالي القوات المسلحة بالآلاف
	٣٦١٩,٢	٥٣٠,٤٦	١٩٢٠ - ١٦٧٢	المنتاج القومي العام عام ٨٤ بليون دولار
	٤,٣ - ٣,٢	,٧٩ - ٦٢	٣,٤ - ٢	معدل التضخم ٨٣, ٨٤%
	٦,٨ - ٣,٧	,٤٤ - ١,٠٨	٣,٤	معدل نمو الإنتاج القومي العام ٨٣, ٨٤%
	٣٤٠	,٠٦	٢٠	الديون ١٩٨٤ بليون دولار
القوات الاستراتيجية النووية :				
	٦٤٠	١,٥٢	٩٧٩	(١) مقذوفات بحرية باليستكية SLBM
	٣٧	٢,٠٨	٧٧	غواصة
	(١٠٢٢)	١,٣٧	١٣٩٨	(ب) قواعد أرضية عابرة للقارات باليستكية ICBM
انضمت أول قاذفة B 1 - B إلى الخدمة في يوليو ١٩٨٥ .	SLCM,SRAM ٢٤٢	٠,٧	١٧٠	(ج) قاذبات بعيدة المدى
	SRAM ٥٦	١٤,٢	٧٩٥	قاذفات متوسطة المدى
	١١٠٠	١,٨١	١٩٩٠	مقذوفات كروز تطلق من الجو ALCM
	٩٢٤	—	—	مقذوفات قصيرة المدى تطلق من الجو SRAM
	GLCM ٦٤	٦,٦	٤٢٣ IRBM	(د) مقذوفات قواعد أرضية متوسطة المدى
	MRBM ٤٨	٢,٥	١٢٠ MRBM	
	—	١	٢٢	(هـ) قواذف مضادة للصواريخ ABM
الجيش :				
	٤ + (لواء مستقل)	١١,٦	٥١	فرقة مدرعة
	٦	٢٣,٥	١٤١	فرقة مشاة ميكانيكية
	٢ + (٤ لواء مستقل)	صفر	—	فرقة مشاة
	١	٧	٧	فرقة محمولة جوا
	١	٢,٧	(٨ لواء)	فرقة اقتحام جوي
	٢	صفر	—	فرقة مشاة خفيفة
	١	صفر	—	لواء فرسان جو
	٣	صفر	—	فوج فرسان مدرع
	—	١	١٦ + (٢ فوج)	لواء قوات خاصة
	٢٢	٩,٤٤	٢٠٧,٧	إجمالي فرق وما يعادلها
	١٣٤٢٣	٣,٩	٥٢٦٠٠	دبابة قتال رئيسية
	٢١٦٥٠	٣,٢	٧٠٠٠٠	عربة قتال مدرعة
	٥٢٥٠	٦,٢٩	٢٣٠٠٠	مدفع وماونتز
	١٤٨٠٠	٠,٧٤	١١٠٠٠	هاون ومدفع عديم الارتداد
	١٧٧	٣٥,٠٢	٦٢٠٠	عربة صواريخ متعددة القواذف
	١٦٦٠٠	غير معروف	غير معروف	سلاح موجه مضاد للدبابات
	٦٨٦	٣٠,٦	٢١٠٠٠	مدفع مضاد للطائرات
معروف منهم ٤٧٢	غير معروف	غير معروف	٤٣٠٠	صاروخ دفاع جوي
	٢٢٢	٦,٧٥	١٥٠٠	قاذف صاروخ أرض / أرض تعبوي / تكتيكي
	٨٨٠٠	٠,٤٩	٤٣٠٠	طائرة عمودية للجيش
	٥٢٢	غير معروف	غير معروف	طائرة للجيش

تابع الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى

ملاحظات	الولايات المتحدة	النسبة	الاتحاد السوفيتى	
القوات البحرية				
	٤ ١	١٦,٥	٦٦	غواصة كروز
	٩١ ١	٠,٧٩	٧٢	غواصة هجوم قوة نووية
	٤ ١	٣٢,٧٥	١٣١	غواصة هجوم قوة ديزل
	٩٥ ١	٢,١٤	٢٠٣	إجمالي الغواصات الهجومية
	١٤ ١	,٤٢	٦	حاملة طائرات
	٢ ١	صفر	—	بارجة
	٩ ١	,٢٣	٢	طراد نووى
	١٩ ١	١,٩٥	٣٧	طراد صاروخى
	٣٧ ١	,٩٥	٣٥	مدمرة صاروخية
	٣١ ١	١,١	٣٤	مدمرة مدفعية / مقاومة غواصات
	٤٨ ١	,٦٧	٣٢	فرقاطة صاروخية
	٥٣ ١	٢,٧	١٤٣	فرقاطة
	٨٩ ١	٧,٨٧	٧٠٠	سفينة سطح صغيرة
	٦١ ١	١,٣	٧٩	سفينة برمائية
	٥٤ ١	١,٨٣	٩٩	نورق إنزال عام
	٨٠ ١	٣,٨١	٣٠٥	سفينة معاونة
	١٤ ١	٢٥	٣٥٠	سفينة مؤجرة
	١٣٥٠ ١	,٦٥	٨٧٥	طائرات قتال الاسطول
	١٦٠ ١	١,٩٣	٣١٠	طائرة عمودية مسلحة بالاسطول
	٣ هجومية محيطية ١	٢٨,٣	١١٥ محيطية	كاسحة ألغام
مشاة الاسطول :				
	٣ ١	١ تقريبا	١ (٥٠ + ل + ل)	فرقة مشاة أسطول
	٧١٦ ١	,٢٢	١٥٥	دبابة قتال رئيسية
	٦٠٥	غير معروف	غير معروف	طائرة قتال
	١١٠	غير معروف	غير معروف	طائرة عمودية مسلحة
القوات الجوية :				
	٣٧٠٠ ١	١,٥٩	٥٩٠٠	طائرة قتال
	١٧ ١	١٥٥,٩	٢٦٥٠	طائرة عمودية مسلحة
قوات الدفاع الجوى :				
ليس للولايات المتحدة	—		١٢٠٠	طائرة اعتراضية
قوات خاصة بالدفاع الجوى	—		٩٦٠٠	قاذف صواريخ دفاع جوى
إجماليات تقليدية :				
	٢٥ ١	٨,٤	٢١٠	فرقة وما يعادلها
	١٤١٣٩ ١	٣,٧٣	٥٢٧٥٥	دبابة قتال رئيسية
	٥٦٥٥ ١	١,٤١	٧٩٧٥	طائرة قتال
	٩٠٨٧ ١	,٨	٧٢٦٠	طائرة عمودية مسلحة

الميزان العسكري السوفيتي الأمريكي النووي التكتيكي

ملاحظات	الولايات المتحدة	النسبة	الاتحاد السوفيتي	
اسلحة نووية من قواعد أرضية :				
١ - نشرت الولايات المتحدة	١٨٥	٧,٨	١٤٣٥	قذائف باليستكية قصيرة المدى SRBM
خلال عامي ٨٢ ، ٨٤	٦٤	١,٥٦	١٠٠	قذائف كروز تطلق من الأرض GLCM
٩ صاروخ بيرشنج ١١	٤٨	١١,٣٢	٥٤٣	قذائف باليستكية متوسطة المدى I/MRBM
في ألمانيا الغربية	٤١٤٦	٢,٤	٩٩٨٠	مدفعية وهاونات مزدوجة الاستخدام
و ١٩ صاروخ كروز في كل من بريطانيا وإيطاليا كما تؤكد نشر ١٦ صاروخ كروز في بلجيكا خلال عام ١٩٨٥ .	غير معروف	—	—	الغام نووية
اسلحة نووية من قواعد بحرية :				
٢ - من المنتظر أن ينشر ٩٩ صاروخ بيرشنج ١١	٩٦	٨,١	٧٧٨	قذائف كروز تطلق من البحر SLCM
في ألمانيا الغربية	١٣١٦	٠,٧٧	١٠١٤	قذائف مقاومة غواصات ASW
و ١٤١ صاروخ كروز في بريطانيا و ٩٦ في ألمانيا و ٩٣ في إيطاليا و ٤٨ في هولندا و ٤٢ في بلجيكا .	—	—	غير معروف	الغام بحرية
اسلحة نووية تطلق من الجو :				
	١٥٨٣	١,٧٢	٢٧٢٥	طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية
	٧٢٩	صفر	—	طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات طائرات
	٢٣١٢	١,١٨	٢٧٢٥	مجموع الطائرات مزدوجة الاستخدام
بالإضافة إلى ما سبق	٢٥٨	٠,٧٦	١٩٥	طائرات مقاومة غواصات مزدوجة الاستخدام
	١١٠٠	حتى ١,٨١	حتى ١٩٩٠	قذائف كروز تطلق من الجو ALCM
	٩٢٤	صفر	—	قذائف قصيرة المدى تطلق من الجو SRAM
	٤٤٤٣	٤,٧٤	٢١٠٥٨	مجموع الأسلحة من قواعد أرضية :
	١٤١٢	١,٢٧	١٧٩٢	مجموع الأسلحة من قواعد بحرية :
	٢٠٢٤	٠,٩٨	١٩٩٠	مجموع الأسلحة التي تطلق من الجو :
	٣٠٠ (بحري)	٨,٥	٢٥٥٢	اسلحة دفاع جوي يمكن أن تطلق اسلحة نووية :
المراجع :				

IISS, The Military Balance,
1984 - 1985.

٣ - الشرق الأوسط في العلاقات السوفيتية الأمريكية

مقدمة :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أخذت منطقة الشرق الأوسط التي تشمل الأقليم العربى والدول المجاورة غير العربية ، تشغل مكانة متزايدة في السياسة العالمية عامة والعلاقات بين القوتين العظميين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بصفة خاصة . وبينما كانت المنطقة تمثل في معظم الأحوال منطقة للتنافس بين القوتين ، فإنها في فترات قليلة عرفت بعض أنواع من التعاون خاصة خلال فترة الوفاق..

ففى بداية الحرب الباردة ، فإن التنافس بين القوتين حدث على هامش الأقليم العربى في كل من تركيا وإيران واليونان ، وكانت أحداث اليونان في عام ١٩٤٧ سببا في إصدار الولايات المتحدة لمبدأ ترومان الذى تضمن « تأييد الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الهيمنة من أقليات مسلحة أو الضغط من الخارج » . وكان المقصود بهذه العبارة الأخيرة الجماعات اليسارية والراдикаلية والشيوعية التى تلقى تأييد الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ، مما يشكل بداية رسمية للاستقطاب بين القوتين العظميين . وقد تضمن بنودا بتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لليونان على أسس ثنائية . وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ فقد أضيف بروتوكولا لهذا المبدأ يقوم بمقتضاه حلف الأطلنطى بتقديم ضمانات أمنية لكل من اليونان وتركيا ومنطقة شرق البحر المتوسط .

وكان مبدأ ترومان بداية لعدد من السياسات الأمنية الغربية التى عادت الأمن الأقليمى في الشرق الأوسط بأمن المعسكر الغربى في صراعه مع المعسكر الشرقى ، فصدر الاعلان الثلاثى لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في مايو ١٩٥٠ بضمان الحدود الأقليمية في المنطقة . وتم توقيع معاهدة حلف بغداد في فبراير ١٩٥٥ ، وصدر مبدأ أيزنهاور في يناير ١٩٥٧ ، ووقعت الولايات المتحدة اتفاقيات مع الدول الأعضاء في الحلف المركزى في مارس ١٩٥٩ ، كما صدر مبدأ كارتر في يناير ١٩٨٠ ، وكان كل ذلك تعبيرات في هذه الرؤية الغربية للأمن الأقليمى في المنطقة . وظل جوهر هذه التعبيرات كلها الحفاظ على الأمر الواقع في الشرق الأوسط وليس فقط في مواجهة « التهديدات السوفيتية » ولكن أيضا في

مواجهة التحديات الأقليمية والمحلية التى يمكن أن تؤثر سلبيا على الموقع المتميز للغرب في المنطقة .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الاتحاد السوفيتى الذى طور مبادئ أمنية تتعلق بأوروبا وآسيا فإنه لم يفعل نفس الشئ بالنسبة للشرق الأوسط ، في معظم الأحوال فإن التوجه السوفيتى تجاه المنطقة تمثل دائما في كونه رد فعل للسلوك الغربى عامة والأمريكى خاصة . ومن ثم فإن الترتيبات الدفاعية السوفيتية تمت دائما على أساس ثنائى وليس متعدد الأطراف ولم يحدث أبدا أن ربط الاتحاد السوفيتى بين أمنه الذاتى وأمن أى بلد من الأقطار الأقليمية باستثناء أفغانستان التى كانت لها ظروفها الخاصة .

والواقع هو أن الصراع - العربى الإسرائيلى - وتصاعد حركة القومية العربية وحركة التحرر الوطنى في المنطقة خلال الخمسينات ، هى التى سمحت في بعض الأحيان للاتحاد السوفياتى بإزعاج وأحيانا المنافسة مع الولايات المتحدة خلال الستينات . فرغم الاتفاق المبدئى بين الدولتين على قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر ١٩٤٧ الخاص

بفلسطين واعتراف كليهما بإسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، فإن هذا الاتفاق لم يستمر طويلا فمع بداية الخمسينات أصبح الشرق الأوسط أحد الأماكن المحتملة للصدام بين القوتين العظميين . وفى عام ١٩٥٥ أصبح الصراع العربى - الإسرائيلى أحد الموضوعات الرئيسية للحرب الباردة بينهما . ففى إطار استراتيجية « الاحتواء » الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى ، فإن الولايات المتحدة شجعت قيام حلف بغداد في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ ، وبعد أربعة أيام من توقيع اتفاقية إنشائه قامت إسرائيل بعدوانها على الجيش المصرى في قطاع غزة وهو العدوان الذى دفع مصر بالإضافة إلى توجهاتها القومية للعمل على الحصول على السلاح الشرقى للدفاع عن نفسها ضد إسرائيل ، وهو ما حدث فعلا في صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥ . لقد أعطت هذه الصفقة الاتحاد السوفيتى الفرصة لكى يقيم لنفسه حضورا في الشرق الأوسط ، وقد بلغت ذروة هذا الحضور في نهاية الستينات نتيجة المؤازرة السوفيتية للموقف العربى في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وقد لعبت العلاقات المصرية السوفيتية دورا مركزيا في التواجد السوفيتى في المنطقة

وهو الأمر الذي اعتبره السوفييت كسرا للاحتكار الغربى للنفوذ فى المنطقة ولرفع المكانة والنفوذ السوفيتى فى منطقة شرق البحر المتوسط .

الشرق الأوسط فى مرحلة الوفاق :

أصبح الصراع العربى - الإسرائيلى موضوعا مباشرا فى التفاعلات الأمريكية السوفيتية فى أعقاب حرب يونية ١٩٦٧ بحيث أصبحت أزمة الشرق الأوسط واحدة من الموضوعات على قائمة أعمال العلاقات بينهما . ففى الاجتماع الذى تم فى جلاسبور فى يومى ٢٣ و ٢٥ يونيو ١٩٦٧ بولاية نيوجيرسى الأمريكية بين الرئيس الأمريكى جونسون ورئيس الوزراء السوفيتى أليكس كوسيجين والذى كان يرأس وفد بلاده فى الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة والخاصة بالشرق الأوسط ، بحث الطرفان الوضع فى الشرق الأوسط بالإضافة إلى موضوعات أخرى أبرزها حرب فيتنام والمسائل المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية ولم تزد نتائج هذا الاجتماع عن الاشفاق على استمرار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بصدد الوضع فى الشرق الأوسط ومحاولة البحث عن قرار مقبول يقدم مبادئ لتسوية سلمية وقد أسفرت هذه الاتصالات عن توصيل المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة آرثر جولدبرج مع السفير السوفيتى فى واشنطن أناتولس روبرنين إلى مشروع قرار يقدم للجمعية العامة يؤكد مبدأ عدم جواز غزو الأراضى بواسطة الحرب طبقا لميثاق الأمم المتحدة ويطلب من كل أطراف النزاع أن تقوم بلا تأخير بسحب قواتها من الأراضى التى تم احتلالها بعد ٤ يونيو ١٩٦٧ . ولكن الولايات المتحدة سحبت موافقتها على هذا المشروع بعد أقل من يومين . وقد أدى ذلك إلى إخفاق الجمعية العامة فى التوصل إلى قرار بصدد الوضع فى المنطقة . وعندما عادت القضية إلى مجلس الأمن الدولى وبعد مناورات عديدة من كليهما وافقا على القرار ٢٤٢ الخاص بالشرق الأوسط فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

السنوات تالية فإن تفسير القرار ٢٤٢ أصبح محور المناقشات السوفيتية الأمريكية بخصوص الشرق الأوسط . وقبل افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٨ تقدم الاتحاد السوفيتى للولايات المتحدة بإقتراح يقضى بضمان القوى الكبرى سلاما يقوم على انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ وإنهاء حالة الحرب ووجود للأمم المتحدة فى مناطق تجلو عنها إسرائيل على

أن يتم التفاوض بشأنها قضايا أخرى (مثل المرور فى قناة السويس ووضع اللاجئين ووضع القدس) فى وقت آخر . ولكن الولايات المتحدة رفضت هذه المقترحات فى ١١ أكتوبر ١٩٦٨ ودعت إلى التركيز على جهود الوساطة التى كان يقوم بها آنذاك جونار يانج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة . ومرة أخرى فى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ تقدم الاتحاد السوفيتى بمذكرة إلى الولايات المتحدة تدعو إلى انسحاب إسرائيل كاملا إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ على أن يتم ذلك على مراحل ويتم الاتفاق على وضع قوات الأمم المتحدة على الحدود فى سيناء وشرم الشيخ وقطاع غزة ويتم بعد ذلك إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والبلدان العربية . وفى ١٥ يناير ١٩٦٩ تقدمت إدارة جونسون الأمريكية بمذكرة إلى الاتحاد السوفيتى وقد كان الهدف من المذكرة الأمريكية كسب الموقف لحين تولى إدارة ريتشارد نيكسون الجديدة فى الولايات المتحدة ، ولكنها تضمنت تناقضات كاملة مع المذكرة السوفيتية خاصة فيما يتعلق بتفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فيما يتعلق بمدى الانسحاب الإسرائيلى حيث أصرت على أن الانسحاب لا ينبغى أن يكون إلى خطوط الهدنة العربية الإسرائيلية وإنما إلى حدود آمنة يتفق عليها الطرفان .

وقد استمرت قضية الشرق الأوسط فى كونها إحدى قضايا العلاقات بين موسكو وواشنطن من خلال إطارين للمباحثات . الأول فيما عرف بالمباحثات الرباعية والتى نشأت بناء على مبادرة من فرنسا التى دعت إلى مفاوضات رباعية يحضرها كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بصدد الشرق الأوسط ، وقد انعقدت بالفعل هذه المباحثات بدءا من ٢ أبريل ١٩٦٩ واستمرت بعد ذلك لأكثر من عامين ولم تحرز تقدما يذكر ، أما الإطار الثانى أنبثق عن المباحثات الرباعية فكان إطارا ثنائيا بين موسكو وواشنطن فى محاولة للتوصل إلى اتفاق بين القوى السياسية على إطار للمفاوضات يمكن أن تتم فيه مهمة يارنج ولم تسفر هذه المباحثات بدورها عن شئ . والواقع هو أن الولايات المتحدة تدريجيا أصبحت تعمل على الإنفراد بمحاولة تسوية صراع الشرق الأوسط من خلال مبادرة روجرز . وتدرجيا فإن الصراع العربى - الإسرائيلى أصبح على هامش علاقات القوتين العظميين مع إنشغالهما خلال مرحلة الوفاق بعدد من القضايا التى أصبحت ذات أولوية قصوى فى العلاقات بينهما مثل الحد من الأسلحة النووية والأمن الأوروبى وإنهاء حرب فيتنام .

وقد وضحت هامشية أزمة الشرق الأوسط في علاقات القوتين العظميين في كونها شكلت موقعا ذيليا في أهم مؤتمرات للوفاق السوفيتي - الأمريكي وهما مؤتمرا قمة مايو ١٩٧٢ في موسكو ، ويونيو ١٩٧٣ في واشنطن حيث لم تشغل قضية الشرق الأوسط سوى سطور قليلة في البيان الختامي لكلا المؤتمرات . ففي قمة مايو ١٩٧٢ أكد الطرفان على ضرورة تحقيق التسوية السلمية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ووعدا ببذل جهودهما لتحقيق هذه التسوية وأنه حسب وجهة نظريهما فإن إنجاز ذلك سوف يسمح بتطبيع الموقف في الشرق الأوسط وسوف يسمح على وجه التحديد أن يؤخذ في الاعتبار إتخاذ خطوات متقدمة في سبيل تحقيق الارتقاء العسكري في المنطقة . وفي قمة واشنطن في يونيو ١٩٧٣ لم تتغير أهمية الشرق الأوسط في علاقات القوتين حيث أكتفيا بالتأكيد على العموميات الخاصة بالاتفاق فيما بينهما دونما الخوض في نطاق النقاط الجوهرية للاختلاف والتي سادت العلاقات بينهما خلال الفترة السابقة ، حيث لم يزد ما ذكره في البيان النهائي للمؤتمر عن التدمير عن اهتمامهما البالغ بالوضع في المنطقة والوعد بضرورة بذل الجهود من أجل تحقيق أسرع تسوية ممكنة . هذه التسوية يجب أن تكون وفقا لمصالح جميع دول المنطقة ومتسقة مع استقلالها وسيادتها وأن تأخذ في حساباتها المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني .

وقد كان هذا الموقف من الشرق الأوسط دلالة على أن موسكو وواشنطن قد جعلتا أزمة الشرق الأوسط واقعة خارج إطار الوفاق بينهما ، وفي إطار التنافس بينهما مما يعد استمرارا لسلوكيات الحرب الباردة وهو الأمر الذي اتضح بسرعة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ فرغم أن آليات الوفاق قد تمثلت خلال الحرب في كثافة الاتصالات فيما بينهما إلا أن كلا منهما عملا على تحقيق مميزات استراتيجية من خلال أحداث المنطقة حيث عمد كلاهما على إلحاق الأطراف الوثيقة الصلة به بالسلاح خلال الحرب حيث أقامت الولايات المتحدة جسرا جويا لد إسرائيل بالسلاح وقام الاتحاد السوفيتي بنفس الشيء إزاء مصر وسوريا والعراق . وهكذا فإن خطين متوازيين من التفاعل بين القوتين بخصوص الشرق الأوسط كانا في نطاق الحركة فقد أسفرت الاتصالات ذات الطبيعة الوفاقية عن توصلهما إلى اتفاق وقف إطلاق النار يوم ٢١ أكتوبر بناء على مفاوضات أجراها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في موسكو بدءا

من يوم ١٩ أكتوبر وانتهت إلى القرار ٣٣٨ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي والذي دعا إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين وإلى قيام مباحثات سلام بين الأطراف المعنية . ولكن في نفس الوقت فإن العلاقات الصراعية والتنافسية فيما بينهما استمرت خاصة من جانب الولايات المتحدة التي سمحت لإسرائيل بخرق قرار وقف إطلاق النار ، وحق الأمر الذي أدى إلى دعوة مصر يوم ٢٤ أكتوبر للقوتين العظميين للتدخل للإشراف على التزام إسرائيل بوقف إطلاق النار ، وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة ولكن الاتحاد السوفيتي استجاب له في رسالة بعث بها برجنيف إلى موسكو تضمنت دعوة لتشكيل قوة دولية من قبل الطرفين للمحافظة على وقف إطلاق النار . وتضمنت الرسالة أنه إذا وجد الرئيس الأمريكي أن هناك استحالة بالنسبة للمشاركة الأمريكية فإن الاتحاد السوفيتي سوف يكون مضطرا لإتخاذ خطوات مناسبة من جانبه حتى لا يسمح لإسرائيل بالاستمرار في خرقها لقرار وقف إطلاق النار . وقد أدى هذا الموقف السوفيتي إلى أن رفعت الولايات المتحدة درجة استعداد قواتها المسلحة بما فيها قواتها النووية . وقد مثل هذا الموقف أخطر الأزمات بين القوتين العظميين خلال فترة الوفاق وانتهت الأزمة بتراجع الاتحاد السوفيتي في إرسال قواته إلى المنطقة والتوصل إلى قرار جديد من مجلس الأمن برقم ٣٤٠ يقضى بوقف إطلاق النار التزم به إسرائيل هذه المرة .

لقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إيذانا بعودة أزمة الشرق الأوسط إلى دائرة اهتمام القوتين العظميين ومن ثم فقد دفعت إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط ورغم صدور قرار من مجلس الأمن برقم ٢٤٤ لعام ١٩٧٣ بأن يكون المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا امتنعت عن التصويت على القرار وتغيبت الصين ولذلك لم تلتزم موسكو وواشنطن بالقرار وسعيا إلى عقد مؤتمر يكون تحت رئاستهما المشتركة بحيث يخول للسكرتير العام للأمم المتحدة رئاسة جلسة الافتتاح فقط ثم يتبادل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الرئاسة . وبالفعل انعقد المؤتمر يوم ٢١ ديسمبر وحضروا بالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإسرائيل والأردن وتغيبت سوريا عن حضور الاجتماع . ورغم أنه كان متصور أن يكون مؤتمر جنيف معد الإطار الذي تتم فيه تسوية أزمة

الشرق الأوسط فإن المؤتمر لم يقدر له أن ينعقد مرة أخرى . فقد أخذت الولايات المتحدة تدريجيا تنفرد بإدارة التسوية في المنطقة ففي خلال عقد اتفاقيات للفصل بين القوات تم التوصل إلى الاتفاقية الأولى في ١٨ يناير ١٩٧٤ بين مصر وإسرائيل والثانية في ٣٠ مايو ١٩٧٤ بين سوريا وإسرائيل ثم الثالثة في ١ سبتمبر ١٩٧٥ بين مصر وإسرائيل مرة أخرى . في هذه الاتفاقيات التي تمت من الناحية الشكلية في إطار مؤتمر جنيف فإنها من الناحية الفعلية كانت احتكارا أمريكيا ولم يزد الموقف السوفيتي عن الوقوف موقف المتفرج والحصول على المعلومات التي توفرها له الولايات المتحدة نحو مفاوضاتها الدائرة في المنطقة .

وبعد عامين من توقيع اتفاقية سيناء الثانية فقد بدا أن الإدارة الأمريكية للصراع العربي - الإسرائيلي قد وصلت إلى طريق مسدود ، وكانت هذه الإدارة تتعرض لانتقادات شديدة من الاتحاد السوفيتي الذي رأى فيها تناقضا مع الوفاق ، والنقد المقابل الذي تقدمه موسكو للنقد الأمريكي للاتحاد السوفيتي بخصوص انتهاك الوفاق في أفريقيا الجنوبية أي في أنجولا وموزمبيق . ولما كانت الدولتان بصدد انقاذ روح الوفاق فيما بينهما بالسعى نحو توقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية فقد رأيا أن خطوة في طريق تسوية الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أن تصنع محتوى إقليميا للوفاق الدولي ، ولذلك فقد قامت الدولتان في أول أكتوبر ١٩٧٧ بتوقيع بيان أمريكي سوفيتي يضع لأول مرة تصورا مشتركا للتسوية في الشرق الأوسط . هذا البيان دعا إلى تسوية دائمة وعادلة في المنطقة وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية وعادية رسمية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة والسلامة للأراضي والاستقلال السياسي . واعترف البيان بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ودعا البيان إلى اشتراك كل أطراف النزاع في مؤتمر للسلام ليقر في جنيف بما في ذلك ممثلين للشعب الفلسطيني وفي حالة توصلهما إلى تسوية فإنها يمكن تقديم ضمانات دولية لتنفيذ الاتفاق مع استعداد موسكو وواشنطن لتقديم هذه الضمانات ، بالإضافة إلى إقامة مناطق منزوعة السلاح ووضع قوات للأمم المتحدة أو مراقبين لها بين الأطراف المتنازعة . ومن الملاحظ أن هذا البيان قد تضمن تنازلات مشتركة من قبل الجانبين فقد اعترفت الولايات المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني « وهو تدبير يتضمن تقدما في الموقف الأمريكي الذي كان دائما

يتحدث عن « المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني » حيث يشمل التعبير الأول حق تقرير المصير بينما لا يشمل الثاني . كذلك فإن الحديث عن الضمانات المختلفة بما فيها ضمانات الدولتين الأعظم كان يعنى ضمنا انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة . وبالمقابل فإن البيان لم يدع إلى مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وإنما إلى مشاركة ممثلين عن الشعب الفلسطيني وهو تنازل قدمته موسكو لواشنطن مقابل التنازلين السابقين .

الشرق الأوسط في مرحلة الحرب الباردة الجديدة :

لم يمض أكثر من شهر واحد بعد توقيع البيان السوفيتي الأمريكي ، حتى بدأت التطورات في الشرق الأوسط ذاتها لكي تنسف هذا البيان ، والأكثر من ذلك أهمية أنها وضعت واحدة من أهم بذور قيام الحرب الباردة الجديدة وإنهاء الوفاق بين الدولتين فقد شجعت مبادرة الرئيس أنور السادات بعقد سلام بين مصر وإسرائيل الولايات المتحدة على محاولة كسب مزيد من النفوذ في منطقة الشرق الأوسط على حساب الاتحاد السوفيتي من خلال الانفراد بإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهو الأمر الذي حدث بالفعل خلال السنوات التالية ففي سبتمبر ١٩٧٨ تم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، وفي ٢٦ مارس ١٩٧٩ تم توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وتم دفن البيان السوفيتي الأمريكي نهائيا ، بل أصبحت الولايات المتحدة ترفض تماما عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، وهو ما كان يعنى دائما استبعاد الاتحاد السوفيتي من المشاركة في التسوية .

ومنذ تلك اللحظة ، فإن الحرب الباردة الجديدة أخذت في الاستحكام في المنطقة ، خاصة مع عجز الكونجرس الأمريكي عن التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية (سالت ٢) ، وقيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان وقيام الثورة في إيران وما تلاها من الحرب العراقية الإيرانية مما دفع الولايات المتحدة بجانب انفرادها بعملية التسوية إلى الإعلان عن مبدأ كارتر في يناير ١٩٨٠ تضمن تحذير الاتحاد السوفيتي من التدخل في شؤون الدول النفطية في الخليج العربي . وأكد كارتر أن أي محاولة لأية قوة خارجية للتحكم في هذه المنطقة سوف يعد هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة تستدعي ردها بكل

الوسائل بما فيها القوة العسكرية ، وكان إعلان هذا المبدأ عودة للمبادئ الأمنية الأمريكية خلال الخمسينات وفي ظل ظروف الحرب الباردة خلال تلك الفترة .

ومنذ احتدام الحرب الباردة الجديدة بين العملاقين خلال الثمانينات فقد خرج الشرق الأوسط من إطار التفاعلات المباشرة بينهما وإن استمر في إطار التنافس المحتدم بينهما خلال هذه الفترة . وقد ظهر ذلك واضحا ليس فقط من خلال مبدأ كارتر وإنما أيضا من خلال محاولة رونالد ريجان رئيس الجمهورية الأمريكية وإدارته لإقامة ما هو معروف « بالاجتماع الاستراتيجي » في المنطقة ضد الاتحاد السوفيتي بحيث يجب الصراعات الإقليمية خاصة بين إسرائيل والدول العربية . وبعد أن أتضح اخفاق هذه السياسة فقد جنحت الولايات المتحدة إلى تطوير السياسة المعادية للسوفيت من خلال إقامة تعاون استراتيجي بين إسرائيل وواشنطن تم توقيعه في سبتمبر ١٩٨١ وتم تدعيمه خلال السنوات التالية عسكريا واقتصاديا من خلال توقيع اتفاقية منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة . بالإضافة إلى ذلك فقد سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم قواتها للانتشار السريع في المنطقة في مواجهة تلك السوفيتية . أما الاتحاد السوفيتي فمن جانبه فقد قبل تراجع مؤقثا من الساحة الشرق أوسطية . وظهر ذلك واضحا أبان الأزمة اللبنانية في صيف عام ١٩٨٢ بعد احتلال إسرائيل للبنان وقامت سياسته على دعم دفاع عدد من الدول الاستراتيجية في المنطقة وهي سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وأثيوبيا في محاولة للتخندق داخل الشرق الأوسط بانتظار ظروف أفضل .

وخلال عام ١٩٨٥ ، فإن نمط الحرب الجديدة في العلاقات بين العملاقين استمر بالنسبة للشرق الأوسط ، وقد ظهر ذلك واضحا في اصرار الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفيتي من أية مبادرات سلمية خاصة بالشرق الأوسط . وحينما عقدت الدولتان اجتماعا خاصا بمنطقة الشرق الأوسط في ٩ فبراير ١٩٨٥ في إطار سلسلة لقاءاتهما بخصوص القضايا الإقليمية الدولية ، فقد أعلنت الولايات المتحدة أن هذا اللقاء يهدف إلى تبادل وجهات النظر والمعلومات في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط ، وأن الاجتماع لن يؤدي إلى مفاوضات أوسع كما أنه لا يهدف إلى التوصل إلى أي اتفاق .

وأكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة أخذت في وضع عدد من الشروط لمشاركة الاتحاد السوفيتي في أية مظلة دولية لجهود التسوية في المنطقة ، منها إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتشجيع هجرة اليهود السوفييت إليها . ولما كانت موسكو ليست على استعداد للاستجابة لهذه الشروط فإن واشنطن حاولت استبعاد قضية الشرق الأوسط من اجتماع القمة بين جوربا تشيف وريجان في جنيف في ١٩ و ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . فرغم أنها قبيل المؤتمر أصرت على مناقشة المنازعات الإقليمية فإن قائمة هذه المنازعات لم تشمل سوى أمريكا الوسطى وأفغانستان وجزر شرق آسيا ، وكان ذلك إشارة أمريكية بأن الشرق الأوسط هو منطقة خاصة بالولايات المتحدة لا يحق للاتحاد السوفيتي التفاوض حولها . أما الاتحاد السوفيتي الذي كان يرى أن إثارة موضوع المنازعات الإقليمية هو وسيلة أمريكية للتشهير بموسكو والتغطية على موضوع استراتيجية حرب الكواكب الأمريكية والذي كان على رأس أولويات موسكو في المؤتمر . ولذلك فقد أثار الاتحاد السوفيتي قبيل المؤتمر ضرورة طرح موضوع الشرق الأوسط كموضوع مضاد للموضوعات الأمريكية . وقد انتهى الأمر ببحث موضوع الشرق الأوسط في لقاء هامشي بين وزيرى خارجيتي البلدين على هامش أعمال المؤتمر ولم تتجاوز نتائج هذا الاجتماع عن تبادل وجهات النظر وهي لفظة دبلوماسية تفسر عمليا بأنه لا شيء جديدا ، وأن كل طرف لا يزال عند مواقفه السابقة بما يعنى استمرار الشرق الأوسط لمنطقة تنافس وصراع بين القوتين الأعظم .

٤ - السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط :

تنبع السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من سياستها العسكرية الكونية ، ومن أهداف الأمن القومي الأمريكي ، وقد اختلفت هذه السياسة على مر السنين اختلافا محدودا نتيجة لاختلاف الأهداف ، وتقدير المخاطر التي تهدد الأمن الأمريكي .

لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية هدف أمنها القومي بعد الحرب العالمية الثانية باحتواء ، ومنع انتشار الشيوعية في أي مكان في العالم ، واعتبرت نفسها شرطيا عالميا . وقد اعتمدت في تحقيق أهدافها على استخدام القوة العسكرية بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية والسياسية وشبه العسكرية في العالم كله .

فقد عملت على احاطة العالم الشيوعي بأحلاف عسكرية ، قدمت مئات بلايين الدولارات على هيئة معونات عسكرية واقتصادية للنظم غير الشيوعية وتدخلت مستترة في بلاد كثيرة ، وعملت على التأثير في نتائج انتخابات الدول واستخدمت القوات المسلحة أكثر من ٢٠٠٠ مرة كوسيلة سياسية .

لقد بدأت سياسة الاحلاف عام ١٩٤٧ بمعاهدة ريو مع الدول الأمريكية ، ثم عام ١٩٤٩ بحلف شمال الاطلنطي ، وقد بدأ دخول الشرق الأوسط في سياسة الاحلاف عام ١٩٥٢ حينما أصبحت تركيا عضوا في حلف شمال الاطلنطي ، ثم بمحاولات انشاء حلف بغداد عام ١٩٥٤ ثم انشائه في عام ١٩٥٥ الذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية شريكا صامتا فيه بعد أن انضمت اليه كل من ايران والعراق وتركيا وباكستان وبريطانيا ، وكانت قد وقعت معاهدات دفاع مشترك ثنائية مع اليابان والفلبين عام ١٩٥١ ، ثم اقامت في نفس السنة حلف الانزوس مع استراليا ونيوزيلندا ، ثم اقامت حلف جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤ . وقد ظلت الولايات المتحدة تتبع هذه السياسة وتعمل على تحقيق هذا الهدف رسميا على الأقل حتى عام ١٩٦٩ ، اعتمدت فيها على استخدام القوات المسلحة ووصلت إلى التورط في حربين كبيرتين طويلتين في كوريا الشمالية وفيتنام واستخدام فعلى للقوة في لبنان بالاشتراك مع قوة بريطانية في الأردن عام ١٩٥٨ وحصار كوبا عام ١٩٦٢ ، وتورط في الدومنيكان عام ١٩٦٥ كما اعتمدت على انشاء قواعد عسكرية أمريكية محيطة بالدول الشيوعية ، وتقوية العناصر الدفاعية للقوى العميلة أو المحالفة لها ، بالإضافة إلى نشر اساطيلها في المياه الدولية وأخيرا على الردع الروسى .

وهكذا فان الشرق الأوسط برز في السياسة العسكرية الأمريكية بالدرجة الأولى على أنه منطقة ملاصقة للاتحاد السوفيتى يجب أن تكون تحت سيطرتها لتحقيق هدفها من منع انتشار الشيوعية ولم تبرز أهمية للاشراف على خطوط المواصلات البحرية ، أو كمصدر للمواد الحيوية الخام الاستراتيجية اللازمة للاقتصاد الأمريكى ، لا لغياب ذلك عن بال صانعى السياسة الأمريكية ، وانما لأنه لم يكن هناك تهديد حقيقى لهما ، كما أن هدف منع انتشار الشيوعية ، وسياسة الاحلاف كانت تجب باقى الأهداف . وليس صحيحا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحارب الشيوعية بسبب العامل المعنوى الذى عبر عنه بعض

الكتاب بأنه « صراع مع الكفار الملحدون في الكرملين » أو « أنه دفاع عن الحرية والديمقراطية وتحرير الشعوب المستعبدة » فقد سبق أن قبلت يوغوسلافيا الشيوعية كعضو في حلف البلقان كما أن معاداة حركات التحرر الوطنى يتنافى مع الدفاع عن الحرية والتأثير على نتائج انتخابات الدول يتنافى مع الديمقراطية . أى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحارب الشيوعية من أجل الحفاظ على هيبتها الدولية ، كدولة عظمى ليس لها منازع ، أو أنها رجل الشرطة العالمى الأوحده .

كان لانهايار سياسة الاحلاف العسكرية بداية من حلف بغداد منذ عام ١٩٥٨ عند قيام الثورة العراقية ، وضعف حلف جنوب شرق آسيا ابتداء من عام ١٩٦٢ ونتيجة لتعاظم حركة عدم الانحياز ، ثم للحرب الفيتنامية أثر كبير على السياسة العسكرية الأمريكية التى ادركت بنهاية الستينات أن هناك لاستخدام القوة المسلحة . وقدرتها على التأثير على الأحداث حول العالم وأنها تستطيع أن تحقق احتياجات أمنها القومى ، ولا تستطيع وحدها أن تحافظ على حرية واستقلال الأمم غير الشيوعية في العالم ، وأن هذا لم يكن حيويا للأمن القومى الأمريكى ، ولهذا فقد أعلن الرئيس الأمريكى السابق نيكسون مبداه في جوام في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ ، والذى لم يتصل فيه ولم يعترف بخطأ السياسة السابقة وانما أعلن أن على حلفاء الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت (خارج غرب أوروبا واليابان) أن يتحملوا المسئولية الأولى عن أمنهم الخاص ، وأن الولايات المتحدة ستقدم إلى بلادهم بعض المساعدات ، ولكن عليهم هم في النهاية ، وليس على الولايات المتحدة أن يقرروا مصائرهم . لقد كشف التنفيذ الفعلى لهذا المبدأ الجديد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تغير هدفها ولكنها غيرت في الأسلوب فقط ، أى أنها استمرت في القيام بدور رجل الشرطة الأوحده في العالم ، ألا أنه يعتمد على بعض مرعوسيه بدلا من أن يتدخل بنفسه الا عند الضرورة القصوى . فقد عمدت إلى تشكيل قوى عملية تقوم باستخدام القوة العسكرية كوسيلة سياسية بدلا منها ، واستمرت في تقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لهذه القوى ، وعملت على التأثير في نتائج الانتخابات وتغيير نظم الحكم لصالحها بطرق أكثر انتشارا ، وفي نفس الوقت فانها ضيقت من تحديد عدوها ليكون الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو بدلا من أن يشمل كل النظم الشيوعية ، وقد برزت هذه السياسة في منطقة الشرق الأوسط أساسا في الاعتماد

على نظام الحكم الموالي لها في إيران ، واللصيق بها في إسرائيل ، وعلى حكم الامبراطور هيلاسيلاسي في أثيوبيا ، هذا بالإضافة إلى التواجد العسكرى من خلال الاساطيل البحرية والقواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لها ، ثم على الردع .

على أن مبدأ نيكسون لم يستطع أن يصمد طويلا نتيجة لعوامل عديدة كان أهمها التطور الكبير في البناء العسكرى للاتحاد السوفيتى وحلف وارسو ، وتداعى بعض القوى الاقليمية التى اعتمدت عليها الولايات المتحدة مثل حكم الامبراطور هيلاسيلاسي في أثيوبيا والقصور الخطير الذى ظهر في قوة اسرائيل عام ١٩٧٣ ، وتداعى حكم شاه ايران ، وظهور نظم حكم جديدة معادية للولايات المتحدة الأمريكية في كل من آسيا وأفريقيا مثل فيتنام وكمبوديا وايران وأثيوبيا واليمن الديمقراطية وليبيا وانجولا وموزمبيق والكونغو وما حملته هذه التغييرات من تهديد لطرق المواصلات البحرية الأمريكية ، ولم تقتصر العوامل المؤثرة على العوامل الخارجية بل أن بعض العوامل الداخلية كان لها تأثير كبير . فالنظام السياسى للولايات المتحدة الأمريكية يقيد سلطة الادارة بحيث لم يكن من الممكن أن يحدث تغييرا شديدا في السياسة العسكرية الأمريكية ، كما أن النظام الاقتصادى الأمريكى جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل متزايد على وحلفائها على مصادر أجنبية للمواد الحرجة لتوظيف اقتصادها إذ اتضح في أوائل السبعينات أن الاقتصاد الأمريكى كان يعتمد عندئذ على مصادر أجنبية لتوفير احتياجاته بأكثر من ٥٠٪ من خمس مواد خام حرجة ، وأن هذه النسبة ستزيد حتى نهاية القرن العشرين لتصل إلى ١١ مادة حرجة منها ثلاثة مواد بنسبة ١٠٠٪ ومادتين أكثر من ٩٠٪ ومادة أخرى أكثر من ٨٠٪ وثلاث مواد أخرى أكثر من ٦٠٪ علما بأن هذه المواد لا تشتمل على البترول الذى يجب على الولايات المتحدة استيراد ٥٠٪ من احتياجاتها منه ، بينما يعتمد حلفاؤها في اليابان وغرب أوروبا باستثناء المملكة المتحدة على استيراد كل ما يحتاجونه من بترول . وهكذا أصبح واضحا أن الحفاظ على مستوى المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية يتوقف على قدرة الولايات المتحدة على تأمين المواد الخام اللازمة ، واستثمار أعالي البحار ، والوصول إلى الأسواق الخارجية . كما أن الوضع الجغرافى للولايات المتحدة الذى يجعل أكثر من ٦٠٪ من حدودها شواطئ على مياه دولية جعل أعداءها

يتواجدون أساسا وراء البحار كما أن تجارتها أيضا أصبحت أساسا مع دول وراء البحار مما دعاها باستمرار إلى فرض سيطرتها على البحار لتأكيد نجاحها في السلام ونصرها في الحرب ، كل هذا دفعها مرة أخرى إلى الميل لاستخدام قوتها العسكرية كوسيلة سياسية ، ولا ننسى في ذلك جماعات الضغط وخاصة الاسرائيلية في دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام قوتها العسكرية للتأثير في الأوضاع السياسية الدولية .

أدى كل ما سبق إلى قيام الرئيس كارتر بتعديل سياسة الأمن القومى للدولة حدد فيها خلال عامى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أهداف الأمن القومى الأمريكى بالآتى :

١ - ردع الهجمات النووية والتقليدية على البلاد وحلفائها خاصة في غرب أوروبا واليابان ومن الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو .

٢ - المحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية مفتوحة بين الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها التجاريين .

٣ - توفير بيئة دولية تشجع التنمية الديمقراطية ، وتحسين احترام حقوق الانسان ، والمحافظة على الحركة الحرة إلى أسواق أعالي البحار للاقتصاد الأمريكى .

٤ - الرغبة في إنهاء أى تهديد يحدث بأقل خسائر للولايات المتحدة الأمريكية وعلى أسس مناسبة للولايات المتحدة وحلفائها .

وقد اعتبر قادة الولايات المتحدة أن هناك ثلاثة تهديدات محددة للأمن والرخاء الاقتصادى للدولة وحلفائها ، وقد حصروها في الآتى : التحدى الناتج عن البناء التسليحي للاتحاد السوفيتى وحلف وارسو ، والصور المختلفة لعدم الاستقرار الموجود في العالم الثالث التى يمكن استغلالها بواسطة قوى خارجية مثل الاتحاد السوفيتى ، واحتمال ارباك الاقتصاد العالمى الذى يمكن أن يسبب إلى صحة اقتصاد ورخاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأهمها الطاقة .

لقد انعكست هذه الأهداف والتهديدات في الوثيقة الرئاسية رقم PD-18 التى أعلنت في أغسطس ١٩٧٧ ، وفي التعليمات المرفق بها Consolidated والتي عكست استمرارا محدودا وتغييرا لسياسات الأعوام السابقة . وكانت أهم التغييرات هو النص على القدرة على تنفيذ استراتيجية حقيقية ضد أهداف القوة المضادة A true, countervailing strategy ، كما تطلبت

القدرة على مقاومة حرب خاطفة في أوروبا لمدة ٣٠ يوما ،
والقدرة على التجاوب بتأثير في نفس الوقت لحرب
صغيرة أو تهديد في منطقة الخليج لأنها قد تهدد الموقف
في أوروبا . وفي يناير ١٩٨٠ أعلن الرئيس كارتر أن « أى
محاولة من أى قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج
ستعتبر اقتحاما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة ،
وأن اقتحاما كهذا سيصد بأى وسيلة بما فيها القوة
المسلحة » كما أنه أعلن مبدأه الذى أدى إلى انشاء قوة
الانتشار السريع التى يمكن إرسالها إلى مناطق الأزمات
وهى ما سميت بعد ذلك بالقيادة المركزية Centcom وقد
اتخذت ادارة الرئيس ريجان نفس الخط السابق مع
الاعتماد على سياسة دفاع قوى .

وهكذا فان السياسة العسكرية الجديدة للولايات
المتحدة تستمر في اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط
لتحقيق ثلاثة من أهداف أمنها القومى ، ولدرء الاخطار
التى ترى أنها تهدد هذا الأمن ، فمن خلال قوتها
العسكرية فى المنطقة يمكنها ردع الهجمات النووية
والتقليدية على حلفائها فى غرب أوروبا وفى المنطقة ، حيث
تقع المنطقة على الجناح الجنوبى الشرقى لحلف شمال
الأطلسى حيث حلفائها فى غرب أوروبا ، كما يتواجد بها
حليفها الاستراتيجى اسرائيل ، وبالأضافة إلى الدول
التى وقعت معها اتفاقات تعاون استراتيجى ،
أو اتفاقات تمنحها تسهيلات عسكرية ، كما يمكنها
المحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية
مفتوحة بينها وبين حلفائها وشركائها التجاريين حيث
تقع فى المنطقة أهم خطوط المواصلات البحرية والجوية
حيث البحر المتوسط ، والبحر الأحمر والبحر العربى ،
والخليج العربى والمضايق المتحكم فى خطوط
المواصلات البحرية هرمز ، وباب المندب ، وقناة
السويس ، وجبل طارق ، كما تمر بها جميع الخطوط
الجوية بين أوربا الغربية وحلفاء الولايات المتحدة فى
جنوب شرق آسيا وأستراليا واليابان بصفة خاصة ، كما
أن المنطقة مهياة لأن تدعى أمريكا أنها تنمى
الديمقراطية وتعمل على احترام حقوق الانسان بها ، كما
تمثل سوقا هاما للاقتصاد الأمريكى .

أما عن التهديدات للأمن القومى والرخاء الاقتصادى
للولايات المتحدة فان المنطقة من أقرب المناطق إلى البناء
العسكرى للاتحاد السوفيتى وحلف وارسو وهى
- باعتبار دولها من دول العالم الثالث - ليست مستقرة
تماما ويمكن استغلالها بواسطة قوى خارجية ، كما أنها
تضم أكبر مخزون للطاقة العالمية من البترول .

على أنه يلاحظ أن الولايات المتحدة لم تعد تتظاهر
كثيرا بأن العامل المعنوى يمثل الدافع الأول لسياستها
الدفاعية فهى لا تضع فى اعتبارها أمن شعوب المنطقة
نفسها وتتجاهل حاجة خصومها إلى ردع هجماتها ،
وحاجة دول المنطقة إلى ردع اسرائيل وهجماتها
التقليدية والنووية ، وحاجة خصومها وشعوب دول
المنطقة لحماية مواصلاتها البحرية والجوية ، وإلى بقاء
خطوط المواصلات مفتوحة أمام جميع الدول
بلا استثناء ، كما أن الديمقراطية وحقوق الانسان
لا يشترط أن تكون وفقا للمفهوم الأمريكى ولا تهتم
بحرية الحركة لاقتصاد غيرها وخاصة دول المنطقة .
كما أن التهديدات للأمن القومى الأمريكى لا تتمشى
دائما مع متطلبات أمن دول المنطقة حيث تتجاهل - بل
تعزز - التحدى الناتج عن البناء العسكرى الاسرائيلى
وهى تطلب الاستقرار الذى يناسبها فى دول العالم
الثالث حتى وأن كان لا يتمشى مع مصالح شعوب
المنطقة ، كما أنها تهتم بصحة ورخاء اقتصاد الولايات
المتحدة الأمريكية وحلفائها حتى وأن تعارض مع صحة
اقتصاد شعوب المنطقة .

يمكن حصر أدوات السياسة العسكرية (الدفاعية)
للولايات المتحدة الأمريكية عموما فى الآتى :

١ - المعاهدات والاتفاقات المختلفة بما فيها الاحلاف
العسكرية .

٢ - الامداد بالأسلحة والتعاون فى مجال صناعة
الأسلحة .

٣ - الخبراء العسكريون .

٤ - القواعد والتسهيلات العسكرية .

٥ - التواجد العسكرى المباشر .

٦ - المناورات العسكرية (المشروعات التكتيكية
بجنود) .

٧ - التلويح باستخدام القوة العسكرية (الردع
الاستراتيجى) .

٨ - الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية بشكل
مباشر .

ويرتكز استخدام هذه الأدوات العسكرية على أصول
ثابتة فى المناطق المختلفة من العالم بالإضافة إلى المناورة
بعناصر القوة المسلحة من قواعدها فى الولايات المتحدة
الأمريكية أو من مناطق تركزها المختلفة ، وتعتبر
الركيزة الرئيسية للولايات المتحدة فى منطقة الشرق
الأوسط اسرائيل ، والأسطول السادس فى البحر

المتوسط ، ومفرزة المحيط الهندي البحرية وقوة الشرق الأوسط البحرية ، وقاعدة ديجوجارسيا . وتتكون عناصر المناورة الأساسية من قوات القيادة المركزية السابق ذكرها والمتمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية .

لا تمثل الظروف السياسية لمنطقة الشرق الأوسط أوضاعا مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هدفها الأول بردع الهجمات النووية والتقليدية السوفيتية على حلفائها في غرب أوروبا ، إذ أن الدول الملاصقة لحدود الاتحاد السوفيتي ليست على علاقة طيبة بها إذا اعتبرنا تركيا من دول أوروبا وأنها عضو في حلف شمال الاطلسي فبعد انسحاب باكستان من الاحلاف العسكرية عام ١٩٧٢ ، والاطاحة بحكم شاه ايران في عام ١٩٧٩ ، ودخول القوات السوفيتية افغانستان في عام ١٩٨٠ فقدت الولايات المتحدة معظم أصولها الثابتة التي كانت موجودة سابقا في المنطقة ، وخاصة افتقرت إلى عمقها بانسحاب العراق منها عام ١٩٥٨ ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من بقايا هذه الأصول وتطويرها .

وهكذا فإن الولايات المتحدة سعت بعد دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان إلى تقوية صلاتها مع باكستان ولتدعيم قوات الثوار في أفغانستان عن طريقها . فقد سعت إلى الحصول على قواعد أمريكية في باكستان مقابل معونة اقتصادية ، ويبدو أنها كانت تسعى إلى الحصول على قاعدة جوار البحرية ، وبيشاور الجوية ، وبعض المواقع اللازمة للمخابرات قرب ممر خيبر . إلا أن باكستان رفضت هذه المطالب على أن إدارة الرئيس ريجان قد تقدمت بمعونة عسكرية إلى باكستان خاصة بتزويدها بما يقرب من ٤٠ طائرة طراز ف ١٦ . يمثل السلاح الأمريكي حوالى ربع دبابات الباكستان وأغلب عرباته المدرعة ومقذوفاته الموجهة المضادة للدبابات و ٧٥٪ من المدمرات و ٨٪ من طائرات قتاله إلا أنه يمثل كل مشترياته من العربات المدرعة والمدفعية وصواريخ الدفاع الجوى و ١٠٪ من الطائرات المقاتلة ، أما ثوار أفغانستان فيبدو أن الولايات المتحدة تكتفى بتقديم المعونة الاقتصادية لهم عن طريق باكستان ، ولا تعتمد على تزويدهم بالأسلحة لصعوبة ذلك ، بينما تزود المخابرات الأمريكية الثوار بالقنابل اليدوية ، والقواذف المضادة للدبابات وصواريخ الدفاع الجوى المحمولة على الكتف والذخيرة وبالاحتياجات

الطبية بطريقة سرية وليس عن طريق الحكومة الباكستانية ، كما تقوم المخابرات المركزية بتدريب بعض الثوار في مدارسها وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٨٤ بالتعاقد مع باكستان على بيع مقذوفات وعبوات وأجهزة تفجير قيمتها ٣٠ مليون دولار كما شحنت على وجه السرعة في يوليو عام ١٩٨٥ صواريخ جو/جو سبق التعاقد عليها وصواريخ ستنجر للدفاع الجوى بما قيمته ٨,٥ بليون دولار ، كما يبدو أنها وافقت على بيع ١٥ نظام رادار AN/TPQ-36 لتحديد مرابض الهاونات قيمته ٦٥ مليون دولار ، كما تشير بعض التقارير إلى شراء باكستان ٢ مجموعة ترانزستور بما قيمته ١,٦ مليون دولار لاسطولها من الولايات المتحدة .

ارتبطت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بايران باتفاق ثنائى ، ثم أشركتها في حلف بغداد (الحلف المركزى) الذى ظل قائما رسميا حتى عزل الشاه عام ١٩٧٩ وازداد اهتمامها بها خلال فترة السبعينات إذ اعتمدت عليها كقوة اقليمية فقد أهتمت بتزويدها بحوالى ٢٠٠ قاذفة مقاتلة من طرازى ف ٤ ، ف ٥ ، وحوالى ٧٧ طائرة من طراز ف ١٤ ، ونحو ١٥٠ طائرة عمودية من طراز كوبرا و ٢٠٠ قتالية من أنواع مختلفة ، كما أنها كانت على وشك أن تتعاقد معها على تزويدها بحوالى ٢٥٠ طائرة ف - ١٨ ، و ١١٠ من طراز ف - ٥ ، و ١٤٠ من طراز ف - ١٦ و ١٠ طائرات أنذار مبكر أو اكس ، وقد بدأت الولايات المتحدة منذ أواسط السبعينات فى بناء شبكة دفاع جوى شبه آلية متقدمة فى ايران كان مفترضا أن تكون أساسا لنظام دفاع جوى فى الخليج كما رفعت قدرات رادارات المدى الطويل ووضعت فوق قمم الجبال الرئيسية ، وقاربت الانتهاء من شبكة مركزية بالآلات الحاسبة الالكترونية تستخدم ٥٠ رادارا بنت مركز قيادة وسيطرة للدفاع الجوى الحديث بين مواقع الرادارات والدفاع الجوى فى مختلف أرجاء ايران وكانت قد زودتها بوحدات صواريخ هوك ورابيير . يبين كل ما سبق مدى ما كانت تتمتع به ايران من أهمية فى النظام الأمنى الأمريكى الا أنها فقدت هذه الميزة بعد الاطاحة بحكم الشاه ، واحتجاز موظفى السفارة الإيرانية عام ١٩٨١ وعداوة النظام الايرانى للولايات المتحدة . وقد اتخذت الولايات المتحدة سياسة متشددة حيال ايران وصلت إلى الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية ضدها فى محاولة انقاذ الرهائن الفاشلة ، وحظر تصدير الأسلحة إليها ،

واتجهت الى تطبيع علاقتها مع العراق ، الا أنه يلاحظ أنها منذ عام ١٩٨٤ سعت إلى اتخاذ موقف أكثر حياداً بين ايران والعراق للمحافظة على العلاقات التركية الايرانية ، على أنه يلاحظ أن ايران استطاعت الحصول بطريقة غير رسمية على بعض الأسلحة والمعدات الأمريكية بدت على أنها غير مشروعة ، على أنه لا يمكن القطع بان الولايات المتحدة لم تسع إلى الاحتفاظ بعلاقة ما مع ايران خوفاً من تعاونها مع الاتحاد السوفيتي ، ويؤكد ذلك أن اتفاق الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة وايران المنعقد في عام ١٩٥٩ لم يلغ حتى الآن .

تكمّل تركيا الخط الدفاعي المحيط بالاتحاد السوفيتي والذي يحقق الهدف الأول من أهداف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية بردع أي هجوم تقليدي أو نووي ضد حلفاء الولايات المتحدة في غرب أوروبا وقد صرح أحد مصادر الكونجرس أن « وكالات جمع المعلومات (المخابرات) في تركيا قد دعمت خطط وسياسات وبرامج الولايات المتحدة لسنوات عديدة وتلعب المخابرات الالكترونية والاشارة ادواراً هامة تتصل بمنشآت كثيرة للنشاطات النووية الاستراتيجية مثلاً رادارات سمسون قرب سواحل البحر الأسود قامت بمتابعة تجارب إطلاق الصواريخ السوفيتية من كابو ستيديار (شرق فولجوجراد) منذ عام ١٩٥٥ بما في ذلك الصواريخ الباليستكية التي تطلق من الغواصات كما توفر تركيا نافذة على ميدان تايوراتام (بجوار بحر ارال) حيث لا زالت تجرى اختبارات الصواريخ الباليستكية الجديدة لموسكو من طراز س . س - ١٨ ، وس . س - ١٩ وترتبط المحطات التركية بشبكة الولايات المتحدة السيزمية العالمية التي تكتشف التجارب النووية القريبة من الأرض من طبقة الكيلوطن المخفضة ، تغطى جهود جمع المعلومات التقليدية مجالا متسعا من الاتصالات السرية مع مصادر مختلفة إلى المساحة المتقدمة للأسطول السوفيتي وعملياته ، مستخدمة وسائل الكشف الطائرة وعلى الساحل وعلى الاجسام الطافية وربما فوق قاع البحر الأسود .

ترتكز السياسة العسكرية الأمريكية على معاهدات حلف شمال الأطلسي ، ومعاهدة ٩ يناير ١٩٨١ التي تضمن وضع القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية ، والاتفاق الموقع في أواخر مارس ١٩٨١ الذي تضمن به تركيا حق الاستخدام الأمريكي للقواعد والمنشآت والتسهيلات الموجودة على أراضيها بشرط عدم استخدامها خارج منطقة عمليات الناتو ، وتحتل

أن تشتمل على الادارة المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة .

ويقدر الوجود العسكري الأمريكي بحوالي ١٢٠٠ رجل من الجيش و ٣٨٠٠ من القوات الجوية (تشمل على مركز قيادة ومجموعة طائرات قتال ومجموعتي قاعدة جوية وتعتبر ابرز القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا هي :

١ - سينوب :

موقع مراقبة ادارية واتصالات في شمال وسط تركيا ، يطل على البحر الأسود مهمته جمع معلومات عن النشاط السوفيتي في المجالين الجوي والبحري في البحر الأسود .

٢ - كارامور سيل :

محطة جوية على الشاطئ الجنوبي الشرقي لبحر مرمرة ، تتابع تحركات البحرية السوفيتية في غرب البحر الأسود ، والمناطق المتاخمة لمضيق البسفور والدردنيل .

٣ - دياربكير :

محطة جوية ، شرق تركيا الوسطى ، هامة لجمع المعلومات ، تشمل رادارا بعيد المدى .

٤ - بلجاس :

محطة مراقبة الاختبارات النووية ، قرب انقرة العاصمة .

٥ - انسيرليك :

القاعدة الجوية الرئيسية التكتيكية في تركيا . قرب مدينة أضنة جنوب شرق تركيا .

٦ - الاسكندرونة :

قاعدة ادارية على الطرف الجنوبي الشرقي قرب الحدود السورية .

٧ - انقرة :

محطة جوية ، مقر القيادة الادارية الأمريكية في تركيا .

٨ - ازمير :

قاعدة مساندة للقوات الجوية الأمريكية ، ومقر القيادة الجنوبية الشرقية للقوات السرية لقوات حلف شمال الأطلسي ، مقر قيادة القوة الجوية التكتيكية السادسة للحلفاء .

٩ - ١٤ موقع انذار تابع لنظام ناجح في شتى انحاء البلاد وهو نظام حلف الأطلسي للدفاع الجوي في البيئة الأرضية .

١٠ - بيرياكلينك :

موقع رادار متابعة FPS-79 تابع للقوة النووية الاستراتيجية الدفاعي .

١١ - سمسون :

موقع رادارات قرب البحر الأسود ، متابعة التجارب الصاروخية . وكان الأسطول السادس الأمريكي يتمتع ببعض الحقوق في ميناءى استانبول وازمير الا أن ذلك انخفض بدرجة كبيرة نتيجة الاحتكاك مع السكان الاتراك . وتشترك القوات التركية في مناورات حلف شمال الأطلسي .

تمثل الأسلحة الأمريكية الجزء الأكبر من الأسلحة التركية وأن كانت تركيا قد سعت في الفترة الأخيرة إلى الحصول على حق انتاج بعض الأسلحة الأمريكية ، وقد أمدت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا خلال عام ١٩٨٥ بعدد من طائرات S-2 لأعمال اكتشاف الغواصات يقدر بحوالي ١٨ - ٢٠ وحدة ، كما قدمت عرضا لتزويدها بصفقة من ١٥ هليكوبتر بل UH-1h في يونيو ١٩٨٥ .

تعتبر العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين عمقا للنظام الدفاعي الذي يمكن للولايات المتحدة استخدامه لتحقيق ردع الهجمات التقليدية والنووية السوفيتية ضد حلفائها في غرب أوروبا وتعتبر هذا النطاق أيضا بعيدا عن وجود عسكري أمريكي مؤثر باستثناء إسرائيل .

أهتمت الولايات المتحدة بالعراق في أوائل ومنتصف الخمسينات لموقعها الجغرافي واشركتها في حلف بغداد ضمن نطاق الاحلاف الذي ضربته حول الاتحاد السوفيتي الا أنها فقدت أصولها في العراق بقيام الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨ واستمرت العراق بعيدة عن التأثير الأمريكي ، واستمرت هذه العلاقات متوترة خاصة بعد قطع العراق لعلاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أدرجت الولايات المتحدة العراق في لائحة الدول الإرهابية من المنظور الأمريكي . الا أن العلاقات الأمريكية العراقية تحسنت إثر انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية ، وتدهور العلاقات بين إيران والسوفيت وتطوير الدعم السياسي والعسكري السوفيتي للعراق . وكانت الولايات المتحدة قد اعلنت في عام ١٩٨٢ أنها تتابع سياسة تميل نحو العراق في صراعها مع إيران . وحذفته من الدول الإرهابية وأخيرا أعادت العلاقات الدبلوماسية معها في عام ١٩٨٤ مما أصبح له تأثير على زيادة عزلة إيران في حربها مع العراق ، وقد استطاع العراق من خلال خطوات تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة أن يحصل

على أغلب احتياجاته من الأسلحة الغربية المتطورة كما أن تحسين العلاقات واستعادتها ينتظر أن يسهل من مشترياتها من الأسلحة الغربية إذ أن الولايات المتحدة كانت تعارض بيع الأسلحة الأوروبية التي تحتوي على اجزاء أمريكية الصنع اليه . وقد حصل العراق على ٦٠ طائرة مروحية أمريكية عام ١٩٨٢ وابدى اهتماما بالحصول على طائرات هليكوبتر مدنية الا أن بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي قد عارضوا في ذلك ، ولا تشير أى بيانات إلى شراء العراق أية معدات عسكرية من الولايات المتحدة خلال عام ٨٤ - ١٩٨٥ سوى ٤٥ هليكوبتر Bell 214ST .

تعتبر سوريا من أكثر بلاد الشرق الأوسط بعدا عن الوجود العسكري الأمريكي فلا تربطها بها أى معاهدات أو اتفاقيات دفاعية ، وليس بها أى تسهيلات أو قاعدة عسكرية أو خبراء أو قوات عسكرية ، كما أنها تكاد لا تكون لديها أية أسلحة غربية ، وليس هناك ما يدل على احتمال شراء أسلحة أمريكية لسوريا . على أن الولايات المتحدة قد استخدمت قواتها العسكرية بشكل غير مباشر ضد سوريا بتعاونها مع إسرائيل على التغلب على وحدات صواريخ الدفاع الجوي ضد سوريا عام ١٩٨٢ ، الأمر الذي حقق نجاحا عسكريا ، ولكنه أدى إلى فشل السياسة العسكرية إذ الأمريكية إذ زادت أخطار الهجمات التقليدية والنووية ضد حلفائها في غرب أوروبا بتدعيم الوجود العسكري السوفيتي في سوريا وفي شرق البحر المتوسط عموما .

تختلف لبنان عن سوريا نسبيا في هذا المجال حيث توجد علاقات طيبة بين الرئاسة اللبنانية والولايات المتحدة الأمريكية وقد أدى هذا إلى تدخل أمريكي عسكري مباشر في لبنان عام ١٩٥٨ ، لتدعيم الرئيس اللبناني السابق كميل شمعون . وقد ظلت القوات الأمريكية تتمتع ببعض المزايا حتى بداية الحرب الأهلية خلال السبعينات والتدخل السوري في لبنان إذ تضاءلت العلاقات الأمريكية اللبنانية ، الا أن هذا لم يمه أدوات السياسة العسكرية الأمريكية في لبنان . لا ترتبط لبنان بأى اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة ، ولكن أغلب أسلحتها غربية وخاصة فرنسية . وقد تواجدت القوات الأمريكية خلال عام ١٩٨٢ في لبنان بما قدره ١٨٠٠ جنديا من مشاة البحرية كجزء من قوة السلام متعددة الجنسيات وحوالي ٦٠ - ٨٠ لتقوم بتدريب وحدات الجيش اللبناني ، كما قامت بتدريب حوالي ٦٠ ضابطا لبنانيا في فورت بنينج في جورجيا على مكافحة الإرهاب . كما اشتركت في إعادة بناء الجيش اللبناني وفقا لخطة

وضعها البنتاجون في عام ١٩٨٢ ، وقد زودت الولايات المتحدة لبنان ببعض الأسلحة منها : ٤٢ دبابة - ٤٨ ٥١ ، و ٤٨٠ ناقلة جنود مدرعة م - ١١٣ ، و ٢٠٠ لورى كبير و ٦٠ عربة جيب و ٩٣ مركبة محملة بالهاون و ٢٥ مركبة قيادة ، وقد تورطت القوات الأمريكية في القتال إلى أن قتل ٢٣٩ جنديا من مشاة البحرية في ٢٣ أكتوبر عام ١٩٨٣ حيث انسحبت القوات إلى البحر وتلاشى وجودها وتأثيرها تدريجيا . وفي خلال عام ١٩٨٥ لوحث الولايات المتحدة باستخدام القوة بتحريك مدمرة أمريكية ومرورها أمام السواحل اللبنانية أثناء أزمة الرهائن في طائرة الخطوط الجوية العالمية في يونيو من نفس العام وتشير الدلائل على أن لبنان قد طلب ٣٥٥ ناقلة م ١١٣ ٢١ ، و ١٢ هاوتزر ١٥٥ مم أمريكي .

تختلف الأردن عن الدول السابقة بان لها علاقات حسنة مع الولايات المتحدة وأن كانت غير موثقة في معاهدات أو اتفاقات ، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على التنسيق معه في مسائل الأمن والسلام ذات الاهتمام المشترك دون معاهدات ، وتمده بالأسلحة الا أنها تعمل على ألا تكون لهذه الأسلحة تأثير على التفوق الاسرائيلي ، وتمثل الأسلحة الأمريكية حوالى ٤٧٪ من الدبابات الأردنية و ٩٦٪ من عرباتها المدرعة وأغلب مدفعيتها ودفاعها الجوى و ٦١٪ من طائراتها المقاتلة وطائراتها العمودية وتشكل الجزء الأكبر من مشترياتها من الأسلحة ، الا أن رفض الكونجرس الأمريكى بيع صواريخ الدفاع الجوى ستنجر للأردن دفعه إلى شراء بعض عناصر الدفاع الجوى من الاتحاد السوفيتى ، كما اتجه إلى شراء بعض قطع المدفعية وطائرات التدريب من النمسا وأسبانيا وقد أجل مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على صفقة أسلحة للأردن في أكتوبر ١٩٨٥ إلى مارس ١٩٨٦ وليست هناك دلائل محددة عن وجود عسكرى مباشر أو خبراء للولايات المتحدة في الأردن الا أنها لوحث باستخدام القوة المسلحة لصالح الحكم في الأردن في عام ١٩٥٨ وفي عام ١٩٧٠ (أثناء أزمة المقاومة الفلسطينية) .

وقد اشتركت الأردن خلال عام ١٩٨٥ (يوليو) في المناورات المشتركة الأمريكية وقد ترددت في الأوساط الأمريكية فكرة انشاء قوة انتشار سريع أردنية لمواجهة احتمال عدم الاستقرار الداخلى في الدول العربية الموالية للغرب ، الا أنه لم تظهر أى دلائل تنفيذية على ذلك .

تعتبر اسرائيل الركيزة الأساسية للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وأداة رئيسية في تحقيق أهداف أمنها القومى ، بما في ذلك ردع الهجمات التقليدية والنووية للاتحاد السوفيتى ، وهى حليفها الأولى في المنطقة وربما في العالم كله ، إذ يصعب الوصول إلى الخط الفاصل بينهما إذ تتمتع اسرائيل بمزايا مختلفة في الولايات المتحدة واسرائيل قديمة قدم وجود اسرائيل نفسها الا أنها اتخذت صورة خاصة بعد عام ١٩٦٧ . حيث أصبحت المورد الرئيسى للسلاح لها ، ثم كانت المعونة العاجلة التى قدمتها لها أثناء الحرب عام ١٩٧٣ والتى سببت اختلافات بين دول حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة ، كما هددت باصطدام بين القوتين الأعظم ، وقد أمدت الولايات المتحدة اسرائيل بمعلومات عسكرية ضخمة بعد الحرب وهى تواصل العمل على أن تحتفظ اسرائيل بتفوق عام على الدول العربية سواء عن طريق دعم القدرة العسكرية الاسرائيلية ، وإضعاف القدرة العسكرية العربية بوسائل مختلفة . كانت الولايات المتحدة قد عقدت في يوليو ١٩٥٢ اتفاقا للدفاع المشترك مع اسرائيل ، وقد وقعت مذكرة اتفاق في ٢٦ مارس ١٩٧٩ تؤكد فيها التزاماتها نحو اسرائيل ، ثم اتفاق التعاون الاستراتيجى في أوائل عام ١٩٨٢ ثم مجموعة من الاتفاقات في مارس ١٩٨٤ ، ويشمل التحالف الأمريكى الاسرائيلي الصريح على المساعدات العسكرية والتمويل وأغلبها منح لاترد ، وإلى اقامة لجنة سياسية عسكرية مشتركة لوضع الخطط العسكرية ، والمناورات المشتركة ، صناعة اسرائيلية واشترك الولايات المتحدة في الانتاج الحربى الاسرائيلي ويشمل ذلك انتاج كبرى اقتحام وزوارق سريعة هجومية ، ومقاتلة قاذفة وغواصات كما تشتمل على تكثيف التعاون بينهما في مجال الأمن والمخابرات وتبادل المعلومات الحربية ، وتوفير الحماية الجوية الاسرائيلية للقوات الأمريكية ، والتى تعمل في المنطقة ، وتطوير امكانات الاعاشة والايواء والخدمات الادارية والفنية داخل القواعد الاسرائيلية البرية والبحرية والجوية ، وتجهيزها لاستقبال عناصر قوى الانتشار السريع (القيادة المركزية) وتسهيل مهمة دفعها إلى مناطق التهديد المحتملة بالسرعة الواجبة ، وتنمية قدرات وطاقات الصيانة والاصلاح الاسرائيلية لخدمة القوات الجوية والبحرية الأمريكية التى تدعى للعمل أو البقاء في المنطقة ، ووضع المناطق الاسرائيلية تحت تصرف

الاسطول البحرى الأمريكى ، وتوفير الدعم اللوجستى والفنى للقطع البحرية الأمريكية التى تعمل فيهما وتشير بعض الدراسات إلى أن إسرائيل قد أنفقت على بنائها العسكرى بعد عام ١٩٧٣ أكثر مما أنفقته مصر وسوريا والأردن مجتمعين على نفس الغرض ، وأن معظم هذه النفقات أنفقتها المعونة الأمريكية وقد أضاف الكونجرس مبلغ ٥١٠ ملايين دولار إلى الاقتراح الذى قدمته إدارة الرئيس ريجان عن السنة المالية ١٩٨٢ ، وأنها حصلت على زيادة فى عام ١٩٨٤ لا تقل عن ٣٠٠ مليون دولار وفى عام ١٩٨٥ طلب وزير الخارجية الأمريكى زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل من ١,٤ بليون دولار إلى ١,٨٥ بليون دولار كما وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على إضافة ١,٥ بليون دولار إلى المساعدات الأمريكية لإسرائيل لتواجه أزمته التى كانت تبلغ ١,٢ بليون دولار معونة اقتصادية و ١,٨ بليون دولار منحة عسكرية لا ترد وتشمل المعونة العسكرية أسلحة متفوقة وقطع غيار وامدادات . وقد إشتملت الأسلحة على الطائرات ف - ١٥ وف - ١٦ ، وهاوتزرات ١٥٥ مم ذاتية الحركة ، وعربات اصلاح دبابات وقنابل ومقذوفات موجهة ودبابات م ٦٠ وعربات مدرعة م - ١١٣ ومدافع ١٧٥ مم ذاتية الحركة ، وصواريخ لانس بحر - بحر ، ومقذوفات مضادة للدبابات دراجون تو وصواريخ بحرية هاربون وصواريخ دفاع جوى هوك معدلة وصواريخ جو/جو طراز سايد ويندر وسبارو .

وقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل فى انتاج الطائرة كفير والصواريخ جابرييل وقنبلة الارتجاج ت . أ . ١٠ ، والدبابة مركافاه وأخيرا فى انتاج الطاقة لاقى وفى عام ١٩٨٥ صرح جون ليمان قائد البحرية الأمريكية فى ختام زيارته لإسرائيل بأنهما قررتا الدخول معا فى مشروعات مشتركة لانتاج الصواريخ والطائرات بدون طيار وزوارق الحراسة لتحديث قواتهما البحرية بصورة اقتصادية ، وأن حجم التعاون بين البلدين فى هذا المجال سيزيد عن بليون دولار خلال سنوات قليلة قادمة ، كما صرح بأنه وقع اتفاقا مشتركا لتطوير انتاج نوع جديد من الصواريخ ولا يتوقف التعاون الأمريكى الإسرائيلى عند الأسلحة التقليدية بل أنه يمتد بشكل غير مباشر إلى الأسلحة النووية ، إذ نجد الولايات المتحدة قد امدت إسرائيل بحوالى ٣٦٠ رطلا من اليورانيوم المخصب فى ١٩٦٥ وإن كانت قد اعلنت عن اختفائها مما يصعب تصديق

انتقاله إلى إسرائيل بعيدا عن الادارة الأمريكية وقد كشفت المصادر الصحفية خلال عام ١٩٨٥ أن الرئيس كارتر قد تعمد فى عام ١٩٧٩ اخفاء نبأ تفجير نووى إسرائيلى فى سبتمبر عام ١٩٧٩ فى جنوب أفريقيا وفى ديسمبر من نفس السنة وأعلن البيت الأبيض الذى أكتشفه أحد الأقمار الصناعية الأمريكية يحتمل ألا يكون تفجيرا نوويا كما قامت السلطات فى لوس انجلوس بالتحقيق فى واقعة تزويد إسرائيل بجهاز « كريتورن » الذى يستخدم فى صناعة أسلحة نووية وأنها على استعداد لاعادة ما لم يستخدم منها بل أن التعاون الأمريكى لم يتوقف عند المعونة فى الانتاج بل وصل إلى التلويح باستخدام القوة النووية خلال عام ١٩٧٣ ، إذ كشفت المصادر الغربية خلال عام ١٩٨٥ أن إسرائيل كانت قد نشرت أثناء القتال فى عام ١٩٧٣ صواريخها النووية ولما قام الاتحاد السوفيتى بتحريك سفنه النووية صوب الاسكندرية قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع درجات استعداد قواتها النووية الاستراتيجية فى أنحاء العالم ، كما كشفت أيضا أن الرئيس الأمريكى نيكسون فكر خلال الحرب فى ضرب بعض المدن المصرية بالأسلحة النووية . والحقيقة أن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أكبر من أن تشملها صفحات تقرير واحد ، وأنه يصعب تبين الحد الفاصل بينهما ويمكن تصور احتمال الاستفادة من إسرائيل كقاعدة للصواريخ النووية لردع الهجمات السوفيتية كما أنها تمثل تهديدا للتواجد العسكرى السوفيتى (التقليدى) فى سوريا .

يمثل الشرق الأوسط جزءا هاما فى تحقيق الهدف الثانى للأمن القومى للولايات المتحدة إذ تمر فيه أهم خطوط المواصلات البحرية العالمية والتى تمر بها تجارة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها التجاريين . يمثل البحر المتوسط مركزا متميزا فى السياسة والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة لأهميته لكل حلفائها فى غرب أوروبا ، وخصمها التقليدى الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو وتزيد هذه الأهمية بزيادة كثافة الوجود العسكرى السوفيتى فيه تعتبر الركيزة الأساسية لحماية المواصلات البحرية والجوية الأمريكية فى البحر المتوسط هى الأسطول السادس الأمريكى الذى يتمركز فيه ، ويصل عدد وحداته إلى ٤١ وحدة بحرية عادة ما تشتمل على ٦ غواصات نووية ، ١ - ٢ حاملة طائرات ومجموعة حاملة من سفن السطح وسفن المعاونة ، وقوة اعداد تركز (ملجأ) متوسط

المدى و ٣ سفن امداد وتتمركز قيادته في قاعدة جايتا في ايطاليا ويستخدم قواعد سيجولاند ونابولي ولامادالينا في سردينيا في ايطاليا وقاعدة روتا في اسبانيا ، على أنه يستفيد بالتسهيلات البحرية التي توافق عليها دول الشرق الأوسط الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية كما أشتركت في مناورات بحرية ومشتركة مع بعض دول الشرق الأوسط وقد سبق استخدام الأسطول السادس كوسيلة لاستخدام القوى أو التلويح بها في أكثر من مرة بالاشتراك مع وحدة المارينز (مشاة البحرية) البرمائية للبحر المتوسط ويكون التلويح بالقوة بمجرد الزيارة للموانئ أو بالمرور أمام السواحل أو بالقيام بالمناورات البحرية قريبا من المياه الإقليمية ، وبالاشتراك في مناورات مشتركة كما يكون الاستخدام الفعلي للقوة بالاشتباك بالطائرات من فوق الحاملة أو بنيران ومدافع أو صواريخ الأسطول ، أو بانزال قوات المارينز ، أو باستخدام وسائل الاستطلاع بأنواعه والأعمال الالكترونية المضادة (الاعاقة الالكترونية) قد قام الأسطول بكل ما سبق خلال الثمانينات إذ يقوم بزيارات دورية لموانئ اسرائيل ، ومصر ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب كما قام بالمرور أمام الساحل اللبناني والليبي عدة مرات ، وكان آخرها أثناء اختطاف طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية في يونيو ١٩٨٥ ، وقام بمناورات بحرية مع القوات البحرية المصرية في نهاية عام ١٩٨٤ والتي أطلق عليها اسم «رياح البحر» كما يقوم بمناورات شبه سنوية في خليج سرت قريبا من المياه الإقليمية الليبية ، كما إشتكرت مجموعة حاملة الطائرات «ريتميتز» في المناورات المشتركة «النجم الساطع ٨٥» كما قامت الطائرات ومدفعية الأسطول بقصف عدة مناطق في لبنان عام ١٩٨٣ ، وقامت بانزال قوات المارينز في لبنان عام ١٩٨٢ ومن الطبيعي أنها تقوم بأعمال الاستطلاع بأنواعه ويصعب التأكد من عدم استخدامها أعمال الاعاقة الالكترونية وإن كان حادث السفينة «ليبرتي» عام ١٩٦٧ ليس بعيدا . ويمثل الأسطول السادس قوة مناسبة لتحقيق كل من هدف الردع الاستراتيجي للهجمات النووية والتقليدية للاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو ضد غرب أوروبا ، وحماية المواصلات البحرية والجوية للولايات المتحدة وحلفائها على أن قدرته النووية قد تأثرت بعد سحب الغواصات النووية «بوسيدون» من ميناء «روتا» الأسباني بناء على طلب أسبانيا عام ١٩٧٩ .

تتمتع الولايات المتحدة بحق استخدام عدة قواعد في

شمال البحر المتوسط وإن كانت قد تقلصت مما يمكن استخدامه في الشرق الأوسط وقد سبق ذكر قواعدها في تركيا . وقد تمتعت الولايات المتحدة في السابق بعدة تسهيلات في اليونان مثل القاعدة الجوية «هيلينيكون» و «هيداكليون» في كريت والتسهيلات البحرية في «اليغيبس» قرب أثينا والقاعدة البحرية في خليج صودا بالإضافة إلى اطلاق الصواريخ في كريت بالإضافة إلى مراكز الاتصالات ومواقع الرادار المرتبطة بشبكة حلف الأطلسي للموجات المبعثرة التربوسفيرية المسماه «ACE High» ونظام الاتصالات الدفاعي ، ونظام حلف الأطلسي للدفاع الجوي للبيئة الأرضية في صودا ونيماكري وأراكليون ، ومركز اتصالات الشرق الأوسط وهناك تسهيلات أخرى في ميناء بيريه تتمثل في ٢ مستودع امداد وقود للأسطول وقاعدة لانجارس للاتصالات والتخزين والرؤوس النووية ومركز ديونيسييس لمراقبة الأقمار الصناعية السوفيتية ومراكز اتصالات في نيديلي وكاتو سولي وتناجرا ، ولينكادا ، وارجيروبوليس ويانيسا على أن هذه التسهيلات قد تعرضت للاغلاق عام ١٩٨١ بعد انتخاب اندرياس باباندريو ولكنه أعلن في عام ١٩٨٢ ، أنه قد اتفق على استمرار القواعد الأمريكية الأربعة في اليونان لمدة خمس سنوات في مقابل معونة اقتصادية أمريكية ، على أنه بعد انتخاب حكومة باباندريو مرة أخرى عام ١٩٨٥ أعلن بابا ندرينو مرة أخرى عن اعتزامه إغلاق القواعد الأمريكية بانتهاء الفترة المتفق عليها ، ويصبح مستقبل هذه القواعد موضع شك كبير .

تتركز أغلب القواعد الأمريكية في شمال البحر المتوسط في ايطاليا وقد لعبت دورا هاما أثناء اغلاق القواعد في تركيا واليونان ، كما تمثل بديلا ما لقواعد اسبانيا وتمثل القواعد البحرية في ايطاليا نابولي وجيتا وامينانو وخاصة قاعدة الغواصات النووية في سيجونلا في صقلية ، ولامادالينا ومطار بيسمومانو في سردينيا أهمية حيوية للأسطول السادس الأمريكي كما أن قاعدة سيجونلا الجوية في صقلية محطة متوسطة هامة للنقل إلى الشرق الأوسط ولتتمركز صواريخ كروز الأمريكية ويحتمل تأثر أوضاع القواعد الأمريكية في ايطاليا في حالة وصول الحزب الشيوعي إلى الحكم ، رغم أن زعماءه قد انكروا أنهم قد يسعون إلى انسحاب ايطاليا من حلف شمال الأطلسي .

امدت أسبانيا الولايات المتحدة بدعامة على أثر توقيع اتفاقية مع حكومة الجنرال فرانكو عام ١٩٥٣ شملت

قواعد وقاعدة للغواصات ومكافحة الغواصات في روتا ، ومزيجا من التسهيلات الفنية المختلفة ، وقد أعيد النظر في الاتفاقية عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ مما أدى إلى خفض في منظومة القواعد الأمريكية في أسبانيا ، وقد وافقت الولايات المتحدة على سحب غواصات بوسيدون النووية من قاعدة روتا عام ١٩٧٩ على أساس الاستبدال المتوقع لهذه الغواصات بأخرى من طراز « ترايدنت » بعيدة المدى الذى ينتظر أن يتمركز في الولايات المتحدة فقط . ولكنها احتفظت بحق استخدام القواعد الجوية الأساسية في زاراجوزا « توريجون » ومورين في استيليه ورغم أن المعاهدة تطلبت انسحاب جناح طائرات « KC-135 » الحاملة للوقود إلا أنها سمحت باستمرار تمركز خمس طائرات فيها في زاراجوزا كما احتفظت أسبانيا بحق الاعتراض على حق استخدام القواعد في أزمات خاصة وكانت قد فعلت ذلك خلال الحرب في الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ . على أنه في الوقت الحاضر تبقى التسهيلات الأسبانية هامة لنقل الطائرات والمواد الأخرى إلى شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط في الظروف العادية كما يمكن أن تستخدم قواعد « زاراجوزا » و « روتا » ميناء قرطاجنة لقيام الطائرات المقاتلة لطلعات مكوكية إلى جبهات القتال المحتملة كما احتفظت المحطة الجوية البحرية في روتا بأهميتها كدعامة مركزية أساسية في نشاط مكافحة الغواصات بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية في مضائق جبل طارق وحولها بالإضافة إلى محطات الاتصالات في سومير وهو موسا وهنوجى ومينوركا وجواردامايل سيجورا وسونسيكا ومورون وابدرن وى استاكا - ستارليف خاراما وتوريجون - زاراجوزا . وكانت الولايات المتحدة تأمل في زيادة التسهيلات إثر دخول أسبانيا حديثا في حلف شمال الأطلسي ثم قبولها عضوا في الجماعة الأوروبية اعتبارا من بداية عام ١٩٨٦ ، إلا أن اعتراضات أسبانيا خلال عام ١٩٨٥ على زيارة السفن النووية الأمريكية لموانئها لا تدع لهذه الآمال مجالا كبيرا للتحقيق .

تداخلت السياسة العسكرية الأمريكية مع السياسة العسكرية المصرية في أعقاب الحرب عام ١٩٧٣ بعد تنافرادام حوالى عشرين عاما وتزايد هذا التدخل بشكل مطرد منذ ذلك الوقت بحيث أصبحت تحتل مكانا في السياسة الدفاعية الأمريكية . وقد عقدت مع مصر في عام ١٩٨١ اتفاقية تمكن الولايات المتحدة من استخدام القواعد المصرية مع تحفظات متميزة من جانب مصر ،

كما امتدت مصر بكميات من الأسلحة والمعدات بحيث أصبحت المورد الرئيسى للأسلحة لها رغم أن مصر غير راضية عن كميات الأسلحة التى تمدها بها وحتى منتصف عام ١٩٨٥ كانت الأسلحة الأمريكية تمثل ٣٠,٥٪ من دبابتها الرئيسية وحوالى ١٥٪ من عرباتها المدرعة ولا تمثل شيئا يذكر من مدفعيتها ، بينما تمثل نسبة ملموسة من مقذوفاتها الموجهة المضادة للدبابات ولا تمثل شيئا يذكر في قواتها البحرية ، بينما تشكل كل طائرات الاستطلاع الإلكتروني وحوالى ٥٧٪ من طائرات النقل ، و ١٠٪ من الطائرات العمودية وحوالى ١٥٪ من طائرات قتالها على أنها قد تعاقدت على بيع ٢٥٠ دبابة ، ٥٠٠ عربة مدرعة و ٥٤ مدفعا ١٥٥ مم هاوتزر ذاتى الحركة وحاملات هاونات وقواذف للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات وطائرات استطلاع الكترونى وطائرات نقل وطائرات عمودية لمكافحة الغواصات وصواريخ جو جو وجو أرض ، ورادارات للدفاع الجوى وقواذف وصواريخ دفاع جوى ، وقد أعلن في عام ١٩٨٥ على أن الكونجرس الأمريكى قد وافق على تزويد مصر بـ ٩٤ دبابة م ٦٠ - ١ - ٢ كما اشارت بعض المصادر إلى أنه ينتظر أنه تتسلم مصر في أغسطس من نفس العام مقلد دفاع جوى طراز جولد بمبلغ ٧,٤ مليون دولار وأنه قدمت خطابات عرض من الشركات الأمريكية وتحسين انتاج للصاروخ هوك قيمته ٦٣ مليون دولار ، وطائرة خامسة من طراز E2-C هوكاى جرومان مع قطع غيارها قيمتها ٥٠ مليون دولار ، كما قامت بتسليم ١٠ محركات للدبابة ت ٥٥ - ١١ د . ومن جهة أخرى فقد اشارت بعض المصادر إلى أن مصر قد وافقت على ارسال ما لا يقل عن ٢٤ طائرة ميج ٢١ و ٤ ميج ٢٣ السوفيتية الصنع إلى الولايات المتحدة لتقييمها فنيا والتدريب عليها في قاعدة انديان سبرنجز في ولاية نيفادا وتعاون الولايات المتحدة مصر في تطوير صناعتها الحربية وتجرى في ذلك مفاوضات بين البلدين وتشير المصادر الغربية إلى أن مصر حصلت على حق تصنيع مشترك رادارات الدفاع الجوى من طراز AN/TPS-63 كما تسعى لانتاج الطائرة ف - ٢٠ محليا وتشترط انتاج ٨٠ منها محليا ، وأنها بسبيل اصدار قرار حول انتاج مدفع ذاتى الحركة عيار ١٢٢ مم مشتق من الهاوتزر السوفيتى د - ٣٠ وأن النموذج الذى قدمته شركة « ب - م » واى الأمريكية يحمل رشاشا ١٢,٧ مم مضاد للطائرات ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على تنفيذ برنامج صواريخ الدفاع الجوى من

طراز « هوك » في مصر بتطويرها بأجهزة اليكترونية جديدة مع خدمات صيانة ودعم الجيش وتدريبه كما حصلت على تصديق بانتاج محدود أو جمع ألف وحدة سنويا من القنبلة العنقودية MK-20 من شركة ISC الأمريكية ، وفي المقابل صرح وزير الدفاع المصرى بأن الولايات المتحدة أعجبت بالفكرة المصرية بتحميل الصاروخ سام ٧ الذى تصنعه مصر بتصميم مصرى ومزود بأجهزة تعارف ورؤية ليلية وأنها أخذت الفكرة وادخلتها فى الصاروخ ستنجر الأمريكى . يقدر التواجد الأمريكى فى مصر بنحو ٢٤٠٠ فرد ويقدر أحد المصادر أنهم يشتملون على الكتيبة ١٠١ من الفرقة المحمولة جوا جرى تغييرها فى نهاية ١٩٨٥ بكتيبة من الفرقة ٩ مشاة التى تعمل ضمن القوة المتعددة الجنسيات فى سيناء ، وحوالى ٣٠٠ فرد يقومون بأعمال التدريب وحوالى ٢٣٠ موظفا من الكونجرس يعملون فى اماكن أخرى ، بالإضافة إلى ١٠٨ جنود فى قاعدة جوية سرية تسمى «Site Mike» وتشير مصادر أمريكية إلى أنها تم أصلها وتحديثها وأنها استخدمت كقاعدة للطائرات أواكس الأمريكية أثناء تواجدها بعد أزمة القنبلة التى القيت على دار الاذاعة فى أم درمان ، وأنها بها احتياجات عسكرية قيمتها ٧٠ مليون دولار وأن القوات الجوية الأمريكية قد خصصت ١٠ ملايين دولار للتوسعات وأن القاعدة تصلح لمعاونة سربين من الطائرات المقاتلة ، وأنها موجودة فى منطقة غير مأهولة مما يجعلها جيدة جدا للعمليات السرية . وتستقبل الولايات المتحدة سنويا اعدادا محسوسة من الضباط المصريين الذين يتلقون بعثات دراسية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن القوات المصرية المسلحة مازالت تتبع حتى الآن قواعد فن الحرب الذى تلقته فى الاتحاد السوفيتى مع الاستفادة بما تراه مناسبا لها فى العقيدة العسكرية الأمريكية . وقد بدأت مصر فى اجراء تمرينات عسكرية مشتركة فى عام ١٩٧٩ بدأت بتدريب القوات الجوية على الطائرة ف - ٤ فانتوم وفى عام ١٩٨٠ أجريت أول مناورات « النجم الساطع » المشتركة اشتركت فيها لأول مرة عناصر من أسراب النقل الجوى الاستراتيجى الثقيل ومن قوات الانتشار السريع (القيادة المركزية فيما بعد) وقد اشتركت أيضا فى المناورات التالية النجم الساطع عام ٨١ ، ٨٣ ، ١٩٨٥ ولوحظ فيها ازدياد حجم القوات الأمريكية المشتركة باضطراد واشتركت فيها القاذفات النووية الهجومية التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية من طراز

ب - ٥٢ باقلاعها من الولايات المتحدة مباشرة إلى منطقة القصف الجوى مع التزود بالوقود أثناء الطيران من جزر الأوزر وزار جوزا فى أسبانيا ، كما اشتركت فى عام ١٩٨٥ قوات المارنز بالقيام بالابرار البحرى على ساحل البحر المتوسط غرب الاسكندرية ومجموعة حاملة الطائرات النووية نيمتز ، كما اشتركت سفن قيادة النقل البحرى فى نقل المعدات الثقيلة . وفى نهاية عام ١٩٨٤ اشتركت القوات البحرية المصرية فى مناورة بحرية مع عناصر الأسطول السادس الأمريكى سميت « رياح البحر » وقد اشتركت القوات الأمريكية فى عدة عمليات مرتكزة إلى بعض التسهيلات فى مصر كان أهمها الاشتراك فى محاولة تخليص الرهائن فى السفارة الأمريكية فى طهران إذ استندت إلى قاعدة رأس بناس الجوية ، كما استخدمتها طائرات الانذار المبكر من طراز أواكس فى الربع الأول من عام ١٩٨٠ ، كما اشتركت البحرية الأمريكية فى عملية تطهير مياه البحر الأحمر من الألغام عام ١٩٨٤ . وترجع أهمية مصر للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى إلى اشرافها على قناة السويس كمر ملاحى بالغ الأهمية للمواصلات البحرية للدول غرب أوروبا ولتجارة الولايات المتحدة الأمريكية ولقربها من خطوط المواصلات البحرية لهم فى البحر المتوسط والأحمر ، والمواصلات الجوية بين الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، وشرق السويس ، وهذا بالإضافة إلى موقعها القريب نسبيا من حدود الاتحاد السوفيتى وحدودها المشتركة مع قاعدتها الرئيسية فى المنطقة (اسرائيل) مما يمكن أن يهدد أمن المصالح الأمريكية فيها .

تعتبر ليبيا - من وجهة النظر الأمريكية - مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ومركزا لانتشار النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، وقد كانت الولايات المتحدة تتمتع بقاعدة « هويلس » الجوية القريبة من طرابلس العاصمة إلا أنها أخلتها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ ، ومنذ ذلك الحين تقلصت الأدوات العسكرية للسياسة الأمريكية بها إذ لا ترتبط معها بأى اتفاقيات ، ولا تمدّها بالأسلحة وليس لديها أى وجود عسكري بها . وتقتصر السياسة العسكرية الأمريكية فى ليبيا على التلويح باستخدام القوة من خلال اجراء مناورات للأسطول السادس الأمريكى بصفة شبه سنوية فى خليج سرت قريبا من المياه الاقليمية الليبية مما أدى إلى حدوث إشتباك فعلى عام ١٩٨٠ اسقطت فيه القوات الأمريكية طائرتين لليبيا وبالاشتراك فى

مناورات مشتركة أو بحرية مع مصر على الساحل الشمالى الغربى لهما وقريبا من الحدود الليبية ، ويعتقد أن الولايات المتحدة تسعى إلى الضغط على ليبيا بواسطة مصر وتسعى إلى حدوث اصطدام عسكرى بينهما إما باستثارة ليبيا للعدوان على مصر ، أو دفع مصر للهجوم على ليبيا على غرار ما حدث عام ١٩٧٧ وتحفظ ليبيا ببعض طائرات النقل العسكرية الأمريكية الصنع الا أنه لا يبدو أن ليبيا تشتري أى معدات عسكرية من الولايات المتحدة خلال الأعوام الأخيرة .

تبرز أهمية تونس في السياسة العسكرية للولايات المتحدة نتيجة لاشرافها على ممر صقلية ومضيق بنتلاريا البحرى وقربها من مضيق سينا وقاعدة سيجونلا في صقلية وأهمية ذلك في حماية المواصلات البحرية الغربية بين شرق وغرب البحر المتوسط واعتراض خطوط المواصلات البحرية السوفيتية في نفس الوقت ، كما أن حدودها المشتركة مع كل من ليبيا والجزائر يجعل الوجود العسكرى الأمريكى في تونس وسيلة مناسبة لاستخدام القوة العسكرية كوسيلة سياسية لتحقيق أهدافها . وقعت الولايات المتحدة وتونس اتفاقية للتعاون الاستراتيجى مع تونس في نوفمبر عام ١٩٨١ . تمثل الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية كل دبابات القتال الرئيسية التونسية ونسبة محدودة من العربات المدرعة وأغلب المدفعية والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات والصواريخ للدفاع الجوى والفرقاطة الوحيدة وكاسحتى الألغام وكل طائرات القتال ولكنها تمثل كل مشترياتها من أسلحة الجيش والقوات الجوية كما أعربت تونس عن استعدادها لشراء طائرات أمريكية طراز ف - ٢٠ .

ما زالت السياسة العسكرية الأمريكية قاصرة في الجزائر حيث ليست هناك أية علاقات عسكرية بين البلدين منذ استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢ ، ولا تتمتع بأية تسهيلات في الجزائر كما أنها ليس لها خبراء أو قوات بها ، كما أنها لم تكن بحاجة إلى التلويح باستخدام القوة أو استخدامها فعلا حيالها ولا تمثل الجزائر أهمية خاصة من هذه الناحية إلا باعتبارها امتدادا للساحل الأفريقى دعما لكل من تونس والمغرب . على أنه ظهر تقارب في العامين الأخيرين نتيجة لاتفاق الوحدة بين ليبيا والمغرب وقد أبدت الجزائر رغبتها في شراء أسلحة ومعدات أمريكية أثناء زيارة الرئيس الجزائرى للولايات المتحدة الأمريكية في إبريل عام ١٩٨٥ ، كما زارت بعض السفن الحربية الأمريكية

موانى الجزائر زيارات ودية . وينتظر في حالة شراء الجزائر لمعدات أمريكية أن يصاحبها تواجد خبراء أمريكيين بها .

تتميز المغرب بموقعها الاستراتيجى الهام الذى يشرف مباشرة على مضيق جبل طارق وبإشرافها على كل من ساحلى البحر المتوسط والمحيط الأطلنطى ، وهو بهذا يسيطر بالاشتراك مع أسبانيا - على خطوط المواصلات البحرية بين شرق الولايات المتحدة وجنوب أوروبا ، كما أنه يشرف على خطوط المواصلات البحرية بين موانى أمريكا الجنوبية الشرقية وغرب أوروبا . تتميز المغرب أيضا بأنها أقرب دول الساحل الشمالى لأفريقيا من أسبانيا إحدى دول حلف شمال الأطلنطى مما يمكن أن يؤثر على أمن الحلف . وقد وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع المغرب في مايو ١٩٨٢ تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام القواعد المغربية .

كانت الولايات المتحدة قد حصلت على حق استخدام القواعد المغربية بعد استقلال المغرب وكانت تشتمل على حوالى ثمانى قواعد أهمها قاعدة ميناء لياوثنى لطائرات الاستطلاع الاستراتيجية وقاعدة القنيطرة كقيادة ومركز دعم لعناصر أسطول البحر المتوسط وقواعد سيدى سليمان وبن جرير الجويتين لقوات القيادة الجوية الاستراتيجية ، هذا بالإضافة إلى قاعدتى سبتة ومليلة البحريتين وموانى طنجة والدار البيضاء . يمثل السلاح والمعدات الأمريكية نسبة محسوسة وليست بالكبيرة من معدات القوات المغربية . وخاصة دبابات القتال الرئيسية ومقاتلات الهجوم الأرضى وطائرات النقل الجوى ، على أن مشتريات المغرب من الولايات المتحدة تمثل الجزء الرئيسى من مشترياته عموما وليس هناك ما يدل على أن المغرب قد تعاقد خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على صفقات أسلحة رئيسية من الولايات المتحدة وإن كانت المغرب قد سبق أن أبدت استعدادها لشراء طائرات ف - ٢٠ وتشير المراجع إلى وجود قاعدة متابعة ورصد أمريكية على قمة جبل جوروجو ، وإلى أن الولايات المتحدة طورت إمكانيات مطار درموس .

تعتبر خطوط المواصلات البحرية عبر البحر الأحمر والبحر العربى امتداد لخطوط المواصلات في البحر المتوسط إلا أنها تكتسب أهمية خاصة لقربها من مناطق الثروة البترولية ولزيادة كثافة الوجود العسكرى السوفيتى في جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندى والساحل الغربى لأفريقيا ، وإذا استثنينا مصر والسعودية فإن الأدوات العسكرية الأمريكية في البحر

الأحمر تبقى هزيلة . وأهمية السودان للولايات المتحدة الأمريكية محدودة نتيجة أن شواطئه على البحر الأحمر محدودة وبعيدة عن المضائق . إلا أن أهميته ترجع أولا إلى أهميته بالنسبة لمصر ، ولوجوده على حدود أثيوبيا ، وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الدعم للسودان خلال حكم الرئيس السابق نميري كما أن السودان قد اشترك خلال فترة حكمه في المناورات الأمريكية المشتركة المعروفة باسم « النجم الساطع » عام ١٩٨٣ ، إلا أن السودان بعد ثورته الأخيرة قد رفض الاشتراك في هذه المناورات عام ١٩٨٥ وينتظر أن تعمل السياسة الأمريكية خلال الفترة الانتقالية على أن يتولى السلطة في السودان نظام يتمتع بصلات طيبة مع الولايات المتحدة وأن تسعى بعد ذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الوجود العسكري بها وأن تمهد لذلك من الآن عن طريق تقديم مساعدات اقتصادية ، أو أن تلوح بها لاستغلال الأزمة الاقتصادية الطاحنة في السودان بأكبر قدر ممكن على أن هذا لن يكون سهلا نتيجة للآثار التي تركها حكم الرئيس السابق وعلاقته بالولايات المتحدة ، ويلاحظ أن نسبة الأسلحة والمعدات العسكرية في القوات السودانية محدودة فهي أقل من ١٢٪ من الدبابات الرئيسية والمدفعية وحوالي ٩٪ من طائراته المقاتلة وإن كان يمثل ٣٨,١٪ من مشترياته الأخيرة من الطائرات المقاتلة وهكذا فإن الأسلحة الأمريكية لا تمثل عامل ضغط على السودان ويمكن أن تنافسها دول أخرى في هذا المجال بكفاءة أكثر .

تمثل اليمن منطقة بالغة الأهمية للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع أثيوبيا لإشرافهم على مضيق باب المندب المسيطر على خطوط المواصلات البحرية جنوب البحر الأحمر ، ولقربهم من منابع البترول ذات الأهمية البالغة في المملكة العربية السعودية ، إلا أن الظروف السياسية الحالية غير مواتية تماما ، لتحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي بها بعد استقلال اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوبية) وبعد الثورة الماركسية في أثيوبيا والإطاحة بحكم الإمبراطور هيلاسلاسي والذي كان يمثل أحد القواعد الرئيسية للأمن الأمريكي في المنطقة على أن السياسة الأمريكية تسعى إلى الالتفاف حول هذه الظروف فهي تسعى لتطويق اليمن الجنوبية من الشمال والشرق بتدعيم القوة العسكرية في عمان ولوجودها العسكري هناك وتزويدها اليمن الشمالية بالأسلحة ومعها خبراءها ، وبالتسلل إلى أثيوبيا من خلال حليفتها

في المنطقة (إسرائيل) . وتمثل الأسلحة الأمريكية حوالي ١٠٪ من دبابات القتال الرئيسية في اليمن الشمالية وحوالي ٢٠٪ من عرباتها المدرعة و ١٥٪ من الطائرات المقاتلة ويقدر عدد العسكريين الأمريكيين بها حوالي ١٠٠ فرد وتتطلع الولايات المتحدة إلى زيادة وجودها العسكري في اليمن الشمالية ، أما اليمن الجنوبية فتتخذ خطأ معاديا تماما للولايات المتحدة وليس لديها الآن أى أسلحة أو خبراء أمريكيون ، وتمارس السياسة العسكرية للولايات المتحدة دورها فيها بالتلويح باستخدام القوة من حولها ، كما يحتمل أن تسعى إلى حدوث اصطدام عسكري بينهما وبين جاراتها لإضعاف قوتها ، أو الإطاحة بنظام الحكم فيها نظرا لأهميتها ولأن لها الإشراف المباشر والفعل على مضيق باب المندب الذي يقع الممر الملاحي قرب جزيرة بريم التابعة لها .

تشارك كل من أثيوبيا وجيبوتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الإشراف على مضيق باب المندب وإن كان الممر الملاحي يبعد عنهما نوعا ما ، على أن لأثيوبيا أهمية أخرى في حدودها مع السودان ووجود منابع النيل الهامة لكل من مصر والسودان وقد كانت أثيوبيا إبان حكم الإمبراطور هيلاسلاسي إحدى الركائز الأساسية للولايات المتحدة بالاشتراك مع كل من إيران وإسرائيل ، وكانت الولايات المتحدة تستخدم قاعدة كاجينو البحرية للقيادة البحرية والاتصالات التردد العالي لنظام الاتصالات الدفاعي وقاعدتي عصب ومصوع لإعادة الملء للقطع البحرية والإمداد ويبدو أن هذه التسهيلات لم تعد موجودة بعد الثورة الأثيوبية عام ١٩٧٤ كما أن أغلب الأسلحة الأمريكية التي زودت بها أثيوبيا لم تعد صالحة للاستعمال ويمكن القول بأنه لم يعد هناك وجود عسكري أمريكي في أثيوبيا الآن ، وتسعى في المستقبل أن تستعيد بعض أصولها مستغلة ظروف الجفاف والفقر التي اجتاحت أثيوبيا خلال عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ والمساعدة الاقتصادية التي قدمتها لها . على أنه من الملاحظ أن الولايات المتحدة لم تقم بخطوات إيجابية لدعم الثوار في أرتيريا لإضعاف النظام الأثيوبي كما لم تقدم معونة تذكر إلى السودان لمواجهة التمرد في جنوبه والذي تدعمه أثيوبيا .

تمثل جيبوتي نفس أهمية أثيوبيا في إشرافها على مضيق باب المندب بالإضافة إلى جزء من خليج عدن وقد كانت جيبوتي مستعمرة فرنسية قبل استقلالها وقد احتفظت فرنسا بموجب اتفاقية التعاون العسكري معها

في عام ١٩٧٧ بحق نشر قواتها فيها ويبدو أن فرنسا تسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة جيبوتي وأن استخدام القوات الأمريكية للقواعد في تزايد مستمر . على أن الوجود العسكري الأمريكي في جيبوتي يقتصر على ذلك حيث أن أغلب أسلحتها فرنسية أو سوفيتية الصنع .

ترجع أهمية الصومال لقوات الولايات المتحدة الأمريكية في إشرافها على خليج عدن وعلى الساحل الغربي للمحيط الهندي وقربها من مصادر الثروة البترولية . ووجود قاعدة بربرة القريبة من مضيق باب المندب ، إلا أن التعقيدات السياسية في منطقة القرن الأفريقي جعلت الولايات المتحدة حريصة على ألا تتورط في الصراعات الداخلية في المنطقة واقتصرت على حق استخدام قاعدة بربرة وتقديم مساعدة عسكرية واقتصادية محدودة ، واشترك الصومال في المناورات المشتركة . وقد حصلت الولايات المتحدة على حق استخدام قاعدة بربرة في مقابل معونة اقتصادية وعسكرية قيمتها ٢٥ مليون دولار كجزء من معونات أخرى قيمتها ١٠٠ مليون دولار في أغسطس عام ١٩٨٠ . وينتظر أن تستغل القاعدة لأعمال إصلاح السفن ، وتكدسات الأسلحة والوقود كما ينتظر استخدام الممرات الجوية لطائرات النقل الضخمة وطائرات تزويد الوقود والمقاتلات التكتيكية والقاذفات الاستراتيجية عند الضرورة . وقد اشتركت الصومال أعوام ١٩٨١ و ١٩٨٣ و ١٩٨٥ في المناورات المشتركة « النجم الساطع » وتمثل الدبابات الأمريكية أكثر قليلا من نصف دبابات القتال الرئيسية في الصومال كما زودتها الولايات المتحدة بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات وعربات مدرعة .

تقع كينيا على حدود الأطراف الجنوبية للشرق الأوسط ، ولذا فإن فائدتها بالنسبة للولايات المتحدة في المحافظة على الاستقرار في المنطقة أول تهديد مصادر الثروة البترولية موضع شك ولكن تتركز أهميتها في السياسة العسكرية للولايات المتحدة في كونها مركزا لإمداد أسطول المحيط الهندي الأمريكي . وقد سمحت كينيا منذ زمن طويل لسفن الولايات المتحدة بزيارة موانئها (ممباسا أساسا) كما احتفظت طائرات الاستطلاع الأمريكية من طراز ب - ٣ بحق الهبوط في قاعدة نيروبي الجوية ، وفي المقابل أصبحت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسي للأسلحة إلى كينيا ، كما قامت بمظاهرة عسكرية عندما هددت أوغندا كينيا

أثناء حكم الرئيس السابق عيدي أمين . وفي عام ١٩٨٠ وسعت كينيا من استخدام القوات الأمريكية وتسهيلاتهما البحرية والجوية ولتكدس الوقود والذخيرة كما يحتمل استخدامها لحظائر الطائرات ورغم أن كل أسلحة كينيا غربية إلا أن أغلبها ليس أمريكي الصنع إلا أن جميع طائراتها المقاتلة وطائراتها العمودية أمريكية الصنع كما يلاحظ أن لديها صواريخ جابريل البحرية الإسرائيلية الصنع .

تعتبر قاعدة ديجو جارسيا والأسطول السابع الأمريكي (مفارز المحيط الهندي) المكونان المكملان للنظام العسكري الأمريكي لحماية خطوط المواصلات البحرية والجوية في منطقة الشرق الأوسط .

تقع قاعدة ديجو جارسيا في الجزيرة التي تحمل هذا الاسم وهي أكبر جزر أرخبيل نشانونس وتقع في موقع مركزي من المحيط الهندي . وتتميز بأن استمراريتها ليست مرهونة باستقرار الأوضاع الداخلية على الأرض التي تقع عليها لخلوها من السكان تقريبا إلا أن موقعها الجغرافي بعيد نسبيا عن منطقة البحر العربي . وقد استخدمتها الولايات المتحدة وحتى قبل إتمام منشآتها في أواخر السبعينات للقيام بمظاهرة لصالح جمهورية اليمن الشمالية ولحكم الشاه في إيران ، كما أصبح الانتقال الجوي إلى المحيط الهندي - معتمدا بدرجة حرجية على الجزيرة البريطانية - في ذلك الوقت - ديجو جارسيا - واعتمدت عليها طائرات الاستطلاع من طراز P - 3 وقد أصبحت الجزيرة ذات أهمية بالغة على أثر الأحداث المثيرة في إيران وأفغانستان عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ إذ احتشدت بها وظائف قواعد الولايات المتحدة التي لا تستطيع أن تغطيها الأقمار الصناعية بعد أن أخلت قواعدها في كثير من المناطق . وقد أتمت الولايات المتحدة منشآت القاعدة في عام ١٩٨١ بحيث أصبحت قادرة بالإضافة إلى تمركز طائرات الاستطلاع P - 3 على أن تستوعب طائرات النقل الضخمة وطائرات الإمداد بالوقود والقاذفات الاستراتيجية ب - ٥٢ ، كما يسمح الرصيف الذي طوله ميل بأن تتمركز مجموعة حاملة طائرة في الجونة الموجودة في قلب الجزيرة . وأن تتسع لتسهيلات فنية متعددة للمواصلات واستقبال المعلومات من الأقمار الصناعية وقد أكدت بعض التقارير وجود وسائل لإذاعة معلومات استطلاع (مخابرات) الأقمار الصناعية فورا اشتملت على محطة إرسال تليفزيوني وتقارير الرادار والمخابرات الإلكترونية ومخابرات الاتصالات ، ومحطات

مشابهة للطائرات س ر - ٧١ ، والاتصالات على الترددات العالية والعالية جدا وفوق العالية والمنخفضة وتحت المنخفضة وتلعب القاعدة دورا متميزا في نظام اتصالات الأسطول عبر الأقمار الصناعية والمنشآت حديثا والذي يستخدم أربعة أقمار صناعية في مدارات جغرافية حيث تمثل وسيلة تبادلية وتتقابل مع نظم الاتصالات المختلفة والمعاونة في تصنيف وفرز وتحويل المعلومات ويرى البعض أنها قد تؤدي دورا في معاونة الغواصات النووية حاملة الصواريخ بالستيكية إذا تم وضعها في قواعد المحيط الهندي مع نشر الصواريخ بوسيدون سي - ٤ والصواريخ ترايدنت الجديدة التي ستحل محلها . وينتظر أن يجرى توسيع المنشآت بالجزيرة وخاصة ميناءها ليصبح قاعدة لسفن الإمداد لقوات القيادة المركزية التي ينتظر أن تخصص للمحيط الهندي حيث تصبح الدبابات والاحتياجات الموجودة على ظهر هذه السفن في خدمة الإمداد السريع لقوات الولايات المتحدة في المحيط الهندي بالإضافة إلى قوات مشاة البحرية التي على ظهر أسطول (مفارز) المحيط الهندي وحتى نهاية ١٩٨٤ قدرت القوة الأمريكية في ديجوجارسيا بحوالى ١٣٠٠ فرد بما يسمى قوة التمرکز المسبق قريبة المدى التابعة للأسطول السابع الأمريكى وأنه من المخطط أن يتواجد بها نظام المساحة البصرى للفضاء العميق من قواعد أرضية التابع لنظم إنذار خاصة بقيادة الفضاء التي تمثل القوة الدفاعية للقوات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية .

تشكل قوة التمرکز المسبق قريبة المدى إحدى مفارز المحيط الهندي التابعة للأسطول السابع السابق الأمريكى المتمركز في غرب المحيط الهادى . وتتكون من ٣ سفن ذخيرة و ٧ سفن احتياجات و ٣ عبارات و ٣ ناقلات بترول وناقلة مياه بينما تشكل قوة الشرق الأوسط التي تتمركز في البحرين والخليج العربى من سفينة قيادة و ٤ مدمرات / فرقاطة ومجموعة حاملة طائرات تتكون من حوالى ٦ سفن سطح وعادة ما يجرى تدعيم هذه المفارز في وقت الأزمات بحيث تنضم إليها مجموعة حاملة طائرات أخرى وهكذا فإن قاعدة ديجوجارسيا ومفارز المحيط الهندي لا تسعى إلى تأمين خطوط المواصلات البحرية والجوية للولايات المتحدة الأمريكية فقط ، بل أنها تساهم أيضا في تحقيق ردع الهجمات النووية والتقليدية للتهديدات المحتملة للولايات المتحدة وحلفائها في الغرب .

يرتبط هدف حماية خطوط المواصلات البحرية والجوية بالمحافظة على حرية الحركة إلى أسواق أعالي البحار واحتمال إرباك الاقتصاد العالمى الذى يمكن أن يسبب إلى اقتصاد ورخاء الولايات المتحدة وحلفائها والطاقة بصفة خاصة . وتتركز الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجى التي تحتل المملكة العربية السعودية مكانة بارزة فيه . وقد سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق وجود أمريكى متميز بها واستطاعت أن تحقق نجاحا جزئيا في هذا المجال ، إلا أنها تقابل بعض الصعوبات نظرا لعلاقة دول الخليج بالصراع العربى الإسرائيلى .

كانت الولايات المتحدة تستخدم قاعدة الظهران الجوية في السعودية حتى أغلقت في عام ١٩٦٢ ومنذ ذلك الحين لم تعد لها قواعد في المملكة السعودية ورغم أن الولايات المتحدة حاولت استخدام الأحداث في أفغانستان وإيران وحرب الخليج في الحصول على تسهيلات وقواعد وعلى توثيق العلاقات الأمنية الأمريكية السعودية إلا أنه حتى الآن لا ترتبط الولايات المتحدة باتفاقيات أو معاهدات عسكرية مع السعودية وقد رفضت المملكة السعودية أن تمنح تسهيلات دائمة وأصرت على بحث كل حالة منفصلة ، كما يلاحظ أن طائرات الولايات المتحدة أثناء تحركها إلى إيران لمحاولة إنقاذ الرهائن التفت حول الفضاء الجوى السعودى مما أدى إلى إطالة خط السير بدرجة كبيرة . على أن هذا لا يعنى أن العلاقات العسكرية الأمريكية السعودية ليست وثيقة ، إذ يقدر عدد العسكريين الأمريكيين بالسعودية بحوالى ٣٩٠ فردا و ٤ طائرات أواكس و ٤ طائرات وقود ، كما أن الأسلحة والمعدات الأمريكية تمثل أغلبية الأسلحة والمعدات الرئيسية الموجودة فعلا والمنتظر وصولها إلى المملكة السعودية وقد أرسلت الولايات المتحدة في سبتمبر عام ١٩٨٠ أربع طائرات إنذار مبكر من طراز أواكس إلى السعودية بناء على طلبها وامتدت فترة استخدامها مرة أخرى في عام ١٩٨٢ . ويتركز الأفراد العسكريون الموجودون بالسعودية في القيام بمهام صيانة قواعد وخدمة طائرات الإنذار المبكر على أن المهندسين العسكريين الأمريكيين يقومون بإنشاء بعض المنشآت العسكرية السعودية خارج الأعداد المعروفة . وتعتبر أهم صفقات الأسلحة السعودية مع الولايات المتحدة هي صفقة الطائرات أواكس الخمس على أن أحد المصادر يشير إلى أن الاتفاقية تنص على أنها ينقصها أربعة نظم هامة موجودة في إحدى نسخ هذه الطائرة ، وهى نظام توزيع

المعلومات التكتيكي المشترك وتحسينات الإجراءات الإلكترونية المضادة وتطوير الترددات فوق العالمية "Have Quick"، وثلاث وحدات إدارة كما يشير نفس المصدر إلى أن الطائرات الأربعة الموجودة فعلا والتي يفترض أن هذه النظم موجودة بها قد أظهرت سوءاً في الأداء إذ فشلت في اكتشاف الطائرات الإيرانية التي قصفت منشآت النفط في الكويت، وطائرة ف - ٤ إيرانية هبطت في مطار الظهران في مارس ١٩٨٢ كما فشلت بعد ذلك بشهرين في اكتشاف طائرة عمودية إيرانية هبطت في مطار البحرين على بعد ٤٠ كم من السعودية. وتلى هذه الصفقة صفقة شراء ٦٢ طائرة ف - ١٥ التي استلمتها السعودية فعلا وتبرز أهميتها على ضوء اعتراض إسرائيل وبعض أعضاء الكونجرس عليها قبل عقدها خوفاً من استخدامها ضد إسرائيل وتشكل الأسلحة الأمريكية ٤٠٪ من دبابات القتال الرئيسية والأغلبية العظمى من المدفعية والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات و ٨٥٪ من وحدات الدفاع الجوي وكل مقاتلات الهجوم الأرضي والمقاتلات الاعتراضية وكل مشروعاتها الأخيرة من الدبابات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات و ٦٧٪ من صواريخ الدفاع الجوي وكل الطائرات المقاتلة والصواريخ جو جو وجو أرض.

وتعاقدت السعودية في فبراير ١٩٨٥ على نظام قيادة وسيطرة واتصالات «درع السلام» مع شركة بوينج قيمته ١,١ بليون دولاراً كما أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس عن إعتزامها بيع خدمات عسكرية إلى السعودية قيمتها ٤٥٠ مليون دولار لتحسين نظام صيانة معدات الجيش السعودي. بينما لا يبدو أن الكونجرس قد وافق على باقى مطالب السعودية من الأسلحة، وقد عقدت السعودية صفقة مع بريطانيا عام ١٩٨٥ للحصول على طائرات لتغطية النقص وإن كانت مستمرة في طلب طائرات أمريكية.

تأتى عمان في الأهمية الثانية بعد السعودية وتعتبر أقرب دول الخليج إلى السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية حيث تربطها باتفاقية وبمساعدة عسكرية تسمح لها باستخدام القواعد العسكرية كما تشترك عمان في المناورات الأمريكية فقد توصلت الولايات المتحدة في ١١ فبراير ١٩٨٠ إلى زيادة حقوقها في القواعد العمانية التي سبق استخدامها لسنتين طويلة كقاعدة جوية لطائرات الاستطلاع البحرى P-3 في جزيرة مسيرة ومسندم وفي سلالة ويشتمل على

استخدام قاعدة مسيرة الجوية وموانى مسقط ومطرح وقواعد سيب وثومراية (تورميت) ولو أن هذا الاستخدام قد خف نتيجة لغضب العمانيين من استخدام مطارات عمان في محاولة انقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران. ولا تشكل الأسلحة الأمريكية نسبة مؤثرة في القوات العمانية وأهمها ست دبابات - ٦٠ - ١ - ٣ تمثل حالياً غالبية دبابات عمان إلا أن عمان قد اشترى ١٥ دبابة تشفتين بالإضافة إلى ما لديه منها وقد اشتركت عمان في مناورة النجم الساطع ٨١ حيث اشترك فيها ألف من مشاة البحرية الأمريكية على الأقل في المنطقة شرق سلالة في مقاطعة ظفار بإنزال بحرى هناك ومناورات «نمر الجاد» في ديسمبر ١٩٨٢ حيث يعتقد باشتراك حوالى ٢٥٠٠ من القوات الأمريكية ولم تعلن تفاصيل رسمية كما لم يعلن عن اشتراك عمان في مناورات النجم الساطع عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٥ رغم أنه من المعروف أنها أجريت على أنه يبدو أن عمان في المفاوضات خلال عام ١٩٨٥ حول تجديد الاتفاق على التسهيلات الأمريكية اتخذت موقفاً أكثر تشدداً حول استخدام قواعدها الجوية وموانئها ولم يعرف بعد ما وصلت إليه المفاوضات.

تأتى البحرين في المقام التالى بعد دول الخليج حيث يسمح اتفاق بين الولايات المتحدة والبحرين للأسطول الأمريكى باستخدام تسهيلات الميناء، حيث كانت تستخدم ميناء الجفير كقيادة لقوة الشرق الأوسط كجزء من مفاوز المحيط منذ سمحت لها بريطانيا بذلك قبل استقلال البحرين ولا يمثل الأسلحة الأمريكية نسبة لها وزنها في القوات المسلحة البحرينية. وتسمح البحرين بوجود وحدة مساندة إدارية أمريكية لتولى المهام الإدارية المتعلقة بقوة الشرق الأوسط، وتمنحها حق الأولوية في استخدام المرسى رقم ١ في رصيف ميناء سلمان لفترة لا يقل مجموعها عن ١٢٠ يوماً سنوياً وكذا قاعدة بمنطقة رأس البر تشمل مطارا وميناء وقاعدة أرضية.

لا ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات عسكرية ذات قيمة مع كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر ويبدو أن ذلك يرجع إلى عدم تميز موقعهما الجغرافى وإنتاجهما البترول بالإضافة إلى أنها يبدو أنها تكتفى بالعلاقات العسكرية مع الدول السابقة خاصة وأن القوات المسلحة لكل منهما متناهية الصغر وتقتصر التسهيلات العسكرية بها على معسكر القاسمين في الشارقة وميناء جبل على.

أما الكويت سادسة دول مجلس التعاون الخليجي - فتتخذ السياسة العسكرية الأمريكية موقفا يتسم بالحرص حيالها نظرا لإتجاهاتها الراديكالية وعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة وأهميتها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وقربها من إيران من جهة أخرى . لا ترتبط الكويت بأية اتفاقيات عسكرية مع الولايات المتحدة وليس بها قواعد عسكرية أجنبية ، وتنحصر علاقتها العسكرية بالولايات المتحدة عسكرية في شراء بعض المعدات والأسلحة وبارتباط نظامها الدفاعي بدول مجلس التعاون الخليجي عامة والسعودية بصفة خاصة . وتنحصر المعدات الأمريكية في الكويت في العربات المدرعة حيث تمثل ٤٠٪ منها وكل مشترياتها الجديدة لتمثل ٥٨٪ منها ، كما تشكل المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات الأمريكية أغلبية رصيد الكويت من هذه الأسلحة كما تشكل كل قاذفاتها المقاتلة وحوالي ٦٠٪ من طائراتها المقاتلة عموما وقد تعاقدت في مايو ١٩٨٥ على شراء عدة لإصلاح وصيانة المعدات الالكترونية من شركة كولينز سستز العالمية الأمريكية ويرتبط الدفاع الجوي عن الكويت بنظام الدفاع الجوي لدول الخليج وبها اتصال مباشر للحصول على معلومات طائرات الاواكس بها وكانت الولايات المتحدة قد رفضت تزويد الكويت بصواريخ ستنجر للدفاع الجوي في عام ١٩٨٤ مما دفع الكويت لشراء صواريخ دفاع جوي من الاتحاد السوفيتي .

ويرتبط الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بقوات القيادة المركزية التي شكلت في أعقاب الإطاحة بنظام شاه إيران وزاد الاهتمام بها بعد دخول القوات السوفيتية أفغانستان والتي عرفت باسم « قوة الانتشار السريع » وتشمل هذه القوات عند إتمام انتشارها على حوالي ٢٩٠ ألف فرد وتشمل على جيش وقوة بحرية وقوة جوية ويشتمل الجيش على قيادة فيلق مكون من فرقة ٢٤ ميكانيكية وفرقة ٩ مشاة خفيفة وفرقة ٨١ محمولة جوا ، وفرقة ١٠١ اقتحام جوي ولواء ٦ فرسان جو ، وقوات خاصة وصاعقة وتشمل القوة البحرية على ٣ مجموعات حاملات طائرات ومجموعة سفن سطح قتالية و ١٥ أسراب دورية لمكافحة الغواصات و ١٧ سفينة مساعدة سابقة التمرکز و ١,٥ قوة مشاة بحرية برمائية تشمل على فرقة مدعمة وجناح جوي ومجموعة خدمة ومعاونة القوة ولواء ٧ مشاة بحرية برمائي يتكون من فوج أطقم إبرار ومجموعة جوية ومجموعة خدمة اللواء . ويجري تحديث

وإعادة تنظيم هذه القوات وفقا لخطة إعادة اختبار تنظيم وواجبات عناصرها مما يزيد من عبء الإدارة لتخطيط تحركها وإعادة إمدادها وقد زادت من عدد الدبابات من طراز « ابرام » والعربات المدرعة « برادلي » والطائرات العمودية UH - 60, AH - 1 كما قامت برفع قدرات النقل الجوي من طراز : "C - 58", "C - 141" وقدراتها على التزود بالوقود أثناء الطيران ما قامت باختبار هذه القدرات أثناء إجراء المناورات المشتركة « النجم الساطع » ٨٥ في نهاية يوليو وأوائل أغسطس عام ١٩٨٥ ويعتبر الشرق الأوسط المسرح الرئيسي لأعمال القيادة المركزية ، وإن كان هذا لا يمنع من استخدامها في المسارح الأخرى إلا أن حجم هذه القوة يوحى باحتمال استخدام الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية على نطاق واسع لتحقيق مصالحها وأهداف أمنها القومي في الشرق الأوسط .

ويبدو من الاستعراض السابق للعلاقات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط أنها بعد فترة الإنكماش خلال السبعينات تسعى منذ أواخر السبعينات إلى زيادة وجودها العسكري في الشرق الأوسط لفرض إرادتها بالقوة المسلحة ، وأنها نجحت في الوصول إلى عقد اتفاقات عسكرية مع كثير من دول المنطقة ، كما نجحت في الحصول على قواعد عسكرية في كثير من الدول ، وربطت هذه الدول بنظام أمنها القومي ، في الوقت الذي تخسر فيه أغلب قواعدها في جنوب أوروبا لدى حلفائها في الغرب ، إلا أن قاعدتها الرئيسية لإخترق المنطقة هي « إسرائيل » وأن علاقاتها مع باقي دول المنطقة تتأثر تماما بمدى مشاركة الدول أو احتمال مشاركتها في الصراع العربي الإسرائيلي وأنها ستسعى في المستقبل إلى امتداد وجودها العسكري في دول المنطقة التي ليس لها وجود فيها وتعتبر الدول المرشحة الأولى في هذا المجال الجزائر والسودان والعراق ، كما أنها ستسعى إلى تغيير النظم السياسية في كل من ليبيا وسوريا عن طريق إثارة النزاع المسلح بين مصر وليبيا وسوريا وإسرائيل كما ستسعى إلى الضغط على السودان للحصول على تسهيلات عسكرية به وقد تعمل على قيام حكم موال لها بعد انتهاء الفترة الانتقالية كما قد تسعى إلى حدوث اصطدام عسكري بين القوات المصرية والسودانية للضغط على حكومة السودان .

وستستخدم مبيعات الأسلحة لإخترق المنطقة بتواجد الخبراء كما ستزيد معدلات المناورات العسكرية لقواتها في المنطقة إما منفصلة أو بالتعاون مع الدول

التي ترتبط معها بارتباطات عسكرية وقد تسعى في مرحلة متأخرة إلى نشر صواريخ أمريكية في أراضى هذه الدول . أما بالنسبة لإيران وباكستان وأفغانستان فستعمل على استعادة نفوذها في إيران بتقوية قوى المعارضة بها بشكل مستتر وستعمل على زيادة الارتباط العسكرى مع باكستان وتقوية الثوار الأفغان على أن استخدام قوات القيادة المركزية غير متوقع في المستقبل القريب إلا في حدود ضيقة نظرا لإفتقارها إلى وسائل النقل الكافية ، في حين أن استخدامها على نطاق واسع سيكون بداية لمرحلة جديدة للسياسة العسكرية الأمريكية ستسعى فيها إلى فرض وجودها وإرادتها على المنطقة ككل .

٥ - السياسة العسكرية للاتحاد السوفيتى في الشرق الأوسط

يحتل الشرق الأوسط مركزا ملحوظا في السياسة والاستراتيجية العسكرية للاتحاد السوفيتى وتشكل عنصرا هاما من عناصر سياسته واستراتيجيته الكونية . وترجع الأهمية العسكرية للشرق الأوسط في السياسة والاستراتيجية العسكرية السوفيتية للعوامل الآتية :

أولا : أن دول الشرق الأوسط الآسيوية تشكل نطاق الأمن حول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى بين الصين في الشرق ودول حلف شمال الأطلسى في الغرب أو إمتداده .

ثانيا : أن دول الشرق الأوسط تطل على البحر المتوسط ويمكن أن تهدد الحدود الجنوبية لدول حلف شمال الأطلسى .

ثالثا : أن جانبا كبيرا من دول الشرق الأوسط يطل على خطوط المواصلات البحرية عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر العربى (من المحيط الهندى) ، والخليج العربى وتتحكم كليا في كل من قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز وجزئيا في ممر صقلية وجبل طارق في حين تتحكم تركيا في المضائق التركية .

رابعا : أن دول الشرق الأوسط تشتمل على ثروات طبيعية كثيرة وأن هذه الثروات وخاصة البترول ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الغربى واليابان .

خامسا : أن الغرب نتيجة لعلاقاته التاريخية بالمنطقة

استطاع أن يوجد له تواجدا عسكريا في منطقة الشرق الأوسط تستطيع أن تهدد أمن الاتحاد السوفيتى وأن هذه العلاقات تسعى إلى التطور وزيادة الوجود العسكرى بها وهو بذلك يهدد أيضا خطوط المواصلات البحرية السوفيتية .

سادسا : أن التعرض لخطوط المواصلات البحرية الغربية في الشرق الأوسط يمكن أن يؤثر بدرجة كبيرة على فاعلية الاقتصاد الغربى .

وتنعكس العوامل السابقة على التواجد العسكرى السوفيتى في الشرق الأوسط بقدر ما سمحت الظروف بدرجة كبيرة . ولا شك أن العامل الأول منها يقع في الأسبقية الأولى بالنسبة لباقي العوامل الأخرى إذ أنها تمثل احتمالات التهديد المباشر لأمن الاتحاد السوفيتى نفسه ، ولا يقتصر على مصالحه أو على أنها تهدد أعداءه . ولذا فإن اهتمامه بالتواجد العسكرى السوفيتى فيها أكبر من غيرها وهو يسعى في نفس الوقت إلى تحسين علاقته بهذه الدول بحيث إن لم يمكنه أن يحقق تواجدا عسكريا فيها ، فإنه على الأقل يسعى ألا يتواجد بها وجود عسكرى معاد له . وهكذا فإن باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا ويمثلون الأسبقية الأولى في اهتماماته العسكرية على أن الاتحاد السوفيتى لم ينجح في تحقيق وجود عسكرى له بأى صورة من الصور في هذه الدول إلا في أفغانستان وبوجود اتفاق عسكرى محدود مع إيران لا تعترف به إيران في حين تقع الباكستان وتركيا في المعسكر المضاد له . كما أن إيران كانت لها علاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية قبل قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ ، وتأتى في الأسبقية التالية دول الهند والعراق وسوريا ثم الكويت والمملكة السعودية والأردن ولبنان .

يحتفظ الاتحاد السوفيتى في مواجهة دول الشرق الأوسط بقوات المسرح الجنوبى المشكلة من ٣٠ فرقة مدرعة واحدة و ٢٨ فرقة بنادق محملة (مشاة ميكانيكية) وفرقة محملة جوا بالإضافة إلى فرقتين من المدفعية . وحوالى ٨٩٠ طائرة تكتيكية تتمركز من هذه القوى فرقة مدرعة و ٧ مشاة فرق ميكانيكية وفرقة مدفعية في مجال الفوقاز ، ١٢ فرقة مشاة ميكانيكية . وفرقة مدفعية وراء الفوقاز و ٦ مشاة ميكانيكية في تركستان و ٣ فرق مشاة وفرقة محملة جوا ولواء اقتحام جوى وما يعادل حوالى جيش جوى في أفغانستان . كما يتمركز أسطول بحر قزوين ويشتمل على ٥ سفن سطح رئيسية و ٣٧ قطعة بحرية أخرى ،

تمثل هذه القوة بكاملها ٢٪ من عدد الفرق السوفيتية وحوالي ٢١٪ من الفرق المشاة الميكانيكية و ١٤٪ من الفرق المحمولة جوا وحوالي ١٣٪ من فرق المدفعية كما يمثل عدد الدبابات ١٠٪ من مجموع دبابات الاتحاد السوفيتي و ١٢٪ من قطع المدفعية والهاونات و ١٤,٥٪ من طائرات القتال التكتيكية له ، وتشكل القوة البحرية أقل من ٢٪ من سفن السطح الرئيسية ، وحوالي ٨٪ من سفن السطح الصغيرة .

تتواجد من هذه القوات داخل دول نطاق الأمن (في أفغانستان) ٢,٢٪ من الفرق المشاة الميكانيكية السوفيتية و ١١٪ من الفرق المشاة الميكانيكية في المسرح وما يعادل ١٤٪ من الفرق المحمولة جوا للاتحاد السوفيتي وكل مالدى المسرح من هذه الفرق و ٢٠٪ مما لدى المسرح من طائرات القتال التكتيكية وتبرز أهمية أفغانستان للاتحاد السوفيتي في أنها الدولة الوحيدة التى تقع في نطاق أمنه الجنوبي التى استطاع أن يقيم معها علاقات تعاون والتى لم يكن - وليس لها ارتباط - عسكري بالولايات المتحدة والغرب سابقا ، في حين أن باكستان مازالت تتلقى مساعدات عسكرية مستمرة من الولايات المتحدة ، كما أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي أما إيران فهى تعادى كلا من السوفييت والأمريكيين بعد الثورة الاسلامية .

أدى الموقف السابق إلى اهتمام الاتحاد السوفيتي بدول الاسبقية التالية التى تمثل امتدادا لنطاق الأمن وطرق الاقتراب اليه ، كما تشكل عمقا لقاعدة الهجوم البرية على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي . من هنا ظهر اهتمام السوفييت لتحقيق علاقات عسكرية مع دول العراق وسوريا ثم الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن ولبنان ثم باقى دول الخليج .

تمثل إيران وضعا خاصا بالنسبة للاتحاد السوفيتي لحدودها المشتركة معه مما أدى إلى توقيع معاهدة مع إيران عام ١٩٢١ يحتفظ بموجبها الاتحاد السوفيتي بالحق في التدخل في شئون إيران الداخلية إذا هددت دولة ثالثة بالهجوم على الاتحاد السوفيتي من خلال الأراضي الإيرانية الا أن إيران الغت الفقرتين اللتين تنصان على ذلك من جانبها في نوفمبر ١٩٧٩ ، في حين رفض الاتحاد السوفيتي الاعتراف بهذا الالغاء . ويحاول الاتحاد السوفيتي المحافظة على علاقات جيدة بإيران وقد أدى ذلك إلى أنه حظر توريد الأسلحة إلى العراق عند بدء حرب الخليج في عام ١٩٨٠ ، الا أنه عاد في عام ١٩٨٢ إلى استئناف شحن الأسلحة إلى

العراق بعد رفض إيران التفاوض مع العراق ، واضطهاد حزب توده الشيوعي ، وطرد دبلوماسيين سوفيت بعد ذلك في مايو ١٩٨٣ .

ترجع الأهمية الجيوبولوتيكية للعراق في السياسة السوفيتية إلى عدة عوامل أهمها قرب موقعه الجغرافي من الحدود السوفيتية وحدوده المشتركة مع إيران وتركيا مما يجعله امتدادا لنطاق الأمن السوفيتي وعمقا لقاعدة الهجوم المعادية له ، وبالتالي فهو يمكن أن يؤثر بالسلب على امكانيات الهجوم على الاتحاد السوفيتي في حالة وجود عسكري سوفيتي مؤثر به . وبالإضافة إلى ما سبق فإن العراق لديها موارد ثروة طبيعية أهمها البترول ويمكن منها التأثير عسكريا على كل من إيران والكويت والسعودية . وتتمثل السياسة العسكرية للاتحاد السوفيتي في عقد معاهدة صداقة وتعاون مع العراق منذ أبريل ١٩٧٢ كما عقدت اتفاقا اضافيا في ديسمبر ١٩٧٨ ، وفي تزويد العراق بالأسلحة حيث تمثل الدبابات السوفيتية الصنع حوالي ٩٣٪ من مجموع الدبابات العراقية الرئيسية والتى تشتمل على عدد من الدبابات ت - ٧٢ المتقدمة وعدد من مركبات قتال المشاة المدرعة ب م ب ، وناقلات الجنود المدرعة كما تشتمل المدفعية العراقية على كمية كبيرة من قطع المدفعية السوفيتية الصنع منها أنواع متقدمة مثل الهاوتزر ١٢٢ مم د - ٣٠ ذاتي الحركة - والمدفع ١٣٠ مم وعربات الصواريخ متعددة المواسير والصواريخ أرض أرض من طراز فروج - ٩,٧ وسكود ب و ١٥ س س - ١٢ كما زود الاتحاد السوفيتي العراق بالمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ونظم الدفاع الجوى المختلفة وخاصة الصواريخ سام - ٦ التى تمثل العمود الفقري الجوى العراقى . وتمثل المعدات السوفيتية الجزء الأكبر من الأسطول العراقى وقواته الجوية وبعضها من الأسلحة الحديثة مثل القاذفات تو - ٢٢ والمقاتلة القاذفة ميج - ٢٢ ب م ، والمقاتلة الاعتراضية ميج ٢٥ والطائرة العمودية مى ٢٤ ومن المنتظر أن يزودها قريبا بالمقاتلة ميج - ٢٩ والركيزة الثالثة للسياسة العسكرية السوفيتية في العراق هى المستشارون السوفييت والفنيون ويقدر عددهم في العراق بحوالى ٦٠٠ فرد .

تأتى سوريا على رأس قائمة دول الشرق الأوسط في السياسة العسكرية السوفيتية حيث تقع في امتداد نطاق الأمن الجنوبي للاتحاد السوفيتي وعلى الحدود الجنوبية لتركيا وهى الدولة الوحيدة تقريبا من دول

حلف شمال الأطلسي التي لها حدود مباشرة مع الاتحاد السوفيتي (النرويج لها حدود قصيرة وليست ذات أهمية كبيرة) ولأطلالها على خطوط المواصلات البحرية في البحر المتوسط وللاصقتها لإسرائيل التي تربطها اتفاق تعاون استراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى قربها من مصادر الثروة الطبيعية في الخليج . كما أن أي وجود عسكري غربي في سوريا يؤثر بدرجة خطيرة على أمن الاتحاد السوفيتي . وتقوم السياسة العسكرية السوفيتية في سوريا على أربعة أسس رئيسية : معاهدة صداقة وتعاون ، تواجد عسكري محدود ، تزويد بالأسلحة والمعدات ، وجود مستشارين وخبراء سوفيت وبالإضافة إلى ذلك فإن الطائرات والسفن السوفيتية تقوم بزيارات منتظمة للمطارات والموانئ السورية . وقع الاتحاد السوفيتي معاهدة للصداقة والتعاون مع سوريا في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٠ . وقد أدت الخسائر السورية في القوات الجوية والدفاع الجوي في يونيو ١٩٨٢ إلى قيام الاتحاد السوفيتي بتدعيم وتطوير نظم الدفاع الجوي السوري وقد اشتمل ذلك على دعم هذه النظم بمجموعتين من صواريخ الدفاع الجوي سام - ٥ يعمل عليها أفراد من السوفيت ويجدر بالذكر أن هذه أول مرة يخرج فيها هذا السلاح خارج الاتحاد السوفيتي وقد تردد خلال عام ١٩٨٥ أنه تم سحب جزء من الأفراد الذين كانوا يقومون بتشغيل هذه المعدات وتتمركز هذه الأنظمة في حمص والدامور .

يشكل السلاح والمعدات السوفيتية الأغلبية العظمى من معدات قتال القوات السورية المسلحة وقد برز في الفترة الأخيرة تزويد سوريا بأسلحة حديثة بالإضافة إلى ما سبق ذكره في الدفاع الجوي . أهمها الدبابة ت ٧٢ ، والمدفعية ذاتية الحركة من عيار ١٢٢ مم ، و ١٣٠ مم ، ١٥٢ مم والصواريخ أرض أرض س س ٢١ والهاون ٢٤٠ مم والطائرات من طراز ميج ٢٣ ب م والمقاتلات من طراز ميج ٢٥ - أ والطائرات العمودية مي ٢٤ وكا - ٢٥ لمكافحة الغواصات وتشير الأنباء أنه تم في مارس وديسمبر ١٩٨٥ تسليم عدد من الوحدات البحرية غير معروف تخصصه .

ويختلف تقدير الأفراد السوفيت في سوريا بين ٢٥٠٠ و ٧٠٠٠ على أنه من الواضح أن النسبة الأكبر منها في قوات الدفاع الجوي السورية .

تقوم القطع البحرية السوفيتية بزيارات إلى ميناء

طرطوس والانتشار الجوي البحري في مطار بياس وعادة ما تتواجد في ميناء طرطوس سفينة إمداد بالمياه وسفينة اصلاح للغواصات السوفيتية بالإضافة إلى الاستفادة من مساحة تزويد بالوقود كما تقوم طائرات مكافحة الغواصات بزيارة دورية من زوج من الطائرات طراز ال - ٣٨ ماي لمطار تياس .

تسعى السياسة السوفيتية عموما والسياسة العسكرية السوفيتية كجزء منها لبناء موقف في صالحها في باقي دول العمق مثل الكويت والمملكة السعودية والأردن ولبنان وباقي دول الخليج لأنها حققت نجاحا محدودا في هذا المجال ، وهي ترى أن أي نجاح يمكن أن يؤدي إلى ضعف موقف الدول الغربية في المنطقة . وتتميز الكويت والسعودية بانهما بالإضافة إلى وجودهما في عمق نطاق الأمن أو على طرق الاقتراب اليه يمثلان مصدرا غنيا من مصادر الثروة الطبيعية والبترو بصفة خاصة . بينما تمثل لبنان والأردن مصدرا أضافيا لحصر الخطر الغربي المتمثل في اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل . وقد استغل الاتحاد السوفيتي حاجة الكويت إلى تقوية قواتها المسلحة ورفض الولايات المتحدة الأمريكية لتزويد الكويت بصواريخ ستنجر للدفاع الجوي نظرا لعلاقتها القوية بمنظمة التحرير الفلسطينية فعقد صفقة أسلحة سوفيتية للكويت بمبلغ ٣٢٥ مليون دولار كما أثنى وزير الدفاع الكويتي على استعداد الاتحاد السوفيتي لتزويد الكويت بكل ما تعتقد أنها تحتاجه . من جهة أخرى لم ينجح الاتحاد السوفيتي حتى الآن في إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية رغم محاولات الدول الصديقة للسوفيت وبالتالي فليس له أي وجود عسكري من أي نوع فيها . وهكذا فإن الأسلحة السوفيتية للكويت مازالت الوحيدة بين دول الخليج وتتمثل هذه الأسلحة أساسا في معدات الدفاع الجوي من طراز سام ٨ وسام - ٦ وسام - ٧ ، بالإضافة إلى الصواريخ فوج ٧ الموجودة قبلا . كما أنه لا يبدو أن لدى الكويت مستشارون أو خبراء سوفيت . وقد أبدى الاتحاد السوفيتي استعداداه لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية لكل من الأردن (حينما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تزويده بالصواريخ ستنجر) ولبنان لإعادة بناء جيش لبنان . وإذا كان السوفيت لم يحققوا نجاحا فان أثر العرض يظل باقيا في اذهان حكومتى الدولتين عند الضرورة . على أنه يمكن القول بأن

للاتحاد السوفيتي وجود عسكري غير مباشر في لبنان من خلال الوجود العسكري السوري فيه .

تتخذ السياسة العسكرية السوفيتية سياسة مضادة لاسرائيل امتدادا لسياستها العامة ، فقد أعلن الاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٨٥ أنه يرفض إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، ويمكن تفسير العداء السوفيتي لاسرائيل على أساس أن لاسرائيل علاقات وثيقة بالولايات المتحدة ، زادت خطورتها بعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما ، كما أنه يرغب في المحافظة على علاقاته الطيبة مع الدول العربية الصديقة وخاصة سوريا والعراق . وتتمثل السياسة السوفيتية في هذا المجال بدعم القدرة العسكرية للدول العربية المحيطة باسرائيل متمثلة أساسا في سوريا ومحاولة ايجاد علاقات عسكرية مع كل من لبنان والأردن ومصر مع استمرار دعم المنظمات الفلسطينية . وتبرز محاولاته لايجاد علاقات مع مصر في تشجيعه لدول حلف وارسو لتزويد مصر بقطع الغيار اللازمة للأسلحة السوفيتية الموجودة لديها ، ونشر أنباء غير مباشرة عن استعداده لتزويد مصر بأسلحة متقدمة والمساهمة في التصنيع الحربي المصري .

يولى الاتحاد السوفيتي الأهمية التالية - بعد الأمن المباشر لأراضيه - لتأمين مواصلاته البحرية ويلعب البحر المتوسط دورا رئيسيا في ذلك حيث تمر به ٤٠٪ من اجمالي وارداته وأكثر من ٥٠٪ من اجمالي صادراته (خارج رومانيا وبلغاريا) وأن كل وارداته من الحبوب تستورد من خلاله ، كما أن الجزء الأكبر من طاقته البحرية يعمل من خلاله . وقد أدى هذا إلى زيادة اهتمامه بدول الشرق الأوسط المطلة عليه ، وخاصة الدول التي تتحكم في المضائق البحرية . وتقع في الأسبقية الأولى تركيا لتحكمها في مضائق البوسفور والدردنيل واليونان لتحكمها في ممرات بحر ايجه (كلتا الدولتين تعتبران من خارج الشرق الأوسط ، علاوة على كونهما عضوين في حلف شمال الأطلسي) ، ومصر لتحكمها في قناة السويس وتونس لتحكمها في ممر صقلية والمغرب لتحكمها في مضيق جبل طارق وتأتي باقي دول البحر المتوسط وهي ليبيا والجزائر في أهمية تالية . لا شك أن هذا الترتيب يمثل في نفس الوقت أسبقية هذه الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية من بعدها ، مما جعلهم يسعون إلى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع دول الأسبقية الأولى ومما سهل على الاتحاد السوفيتي أن يحقق نجاحا أكثر مع دول

الأسبقية الثانية .

كان الاتحاد السوفيتي قد أولى مصر اهتماما كبيرا بدأ منذ نهاية عام ١٩٥٥ ، ووصل إلى ذروته خلال عام ١٩٧٠ ولكنه فشل في الاستمرار في تحقيق وجود عسكري مناسب بعد ذلك إلى أن تدهور بعد حرب عام ١٩٧٣ وقد بدأ هذا الوجود أولا بمبيعات الأسلحة ثم تطور إلى وجود خبراء حتى عام ١٩٦٧ حيث أصبح له عدد كبير من الخبراء والمستشارين العسكريين وفي عام ١٩٧٠ حضرت إلى مصر وحدات من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي السوفيتية كما تواجدت وحدات بحرية في موانئ البحر المتوسط بصفة شبه مستمرة ، واستفادت البحرية والقوات الجوية السوفيتية من التسهيلات العسكرية في الموانئ والقواعد الجوية المصرية حتى عام ١٩٧٢ ، ووقعت مصر معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي الا أن عام ١٩٧٢ شهد عملية ترحيل المستشارين العسكريين السوفيتيين بينما استمرت صفقات الأسلحة خلال عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ ليصل الامداد بالأسلحة لذروته أثناء القتال في عام ١٩٧٣ وبعدها مباشرة الا أنه توقف تماما بعد ذلك ، وخرج آخر الخبراء السوفيتيين عام ١٩٧٥ ويحاول الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٨١ أن يبقى على بعض العلاقات مع مصر عسكريا ، الا أنه لم يحقق نجاحا مقبولا . وترجع أهمية مصر للاتحاد السوفيتي عسكريا إلى موقعها الجغرافي بالدرجة الأولى لاطلالها على البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وسيطرتها على قناة السويس وملاصقتها لاسرائيل وإلى أنها تمثل مركزا هاما في قلب العالم العربي يصل بين شرقه وغربه أو يفصل بينهما ، ويؤثر مباشرة على أمن الأردن والمملكة العربية السعودية والسودان وليبيا كما أنها تمتلك أكبر قوة بشرية عربية عددا ومهارة ، كما أن مناخها مناسب لاستخدام جميع أفرع القوات المسلحة في أغلب أوقات السنة . ويمكن اعتبار أن الأسلحة السوفيتية الموجودة لدى مصر تشكل وجودا غير مباشر للاتحاد السوفيتي حيث تظل القوات المصرية في حاجة إلى قطع غيارها ، وهي ما يشجع الاتحاد السوفيتي دول حلف وارسو على امداد مصر بها للحفاظ قدر الامكان على هذا التواجد الهامشي ، حيث يجري استبدال الكثير منها بأسلحة غربية بينما تخزن كاحتياطي أو تباع إلى دول أخرى تستطيع اصلاحها وتوفير قطع غيارها . تشكل ليبيا الركيزة الثالثة للسياسة العسكرية السوفيتية في الشرق الأوسط بعد سوريا والعراق وتبرز

أهميتها أساسا من خلال قربها من مصر وقناة السويس بصفة خاصة ، وتونس وممر صقلية ، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على عدد كبير نسبيا من الدول الأفريقية وهي مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس كما أن ليبيا غنية نسبيا بثرواتها الطبيعية مما يمكنها عن طريق شراء المعدات السوفيتية أن تسهم في معاونة الاتحاد السوفيتي اقتصاديا وكان الاتحاد السوفيتي قد بدأ في إنشاء علاقات عسكرية غير مباشرة مع ليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ لكنه عمد إلى تقوية هذه العلاقات مع ليبيا بعد أزمتها مع مصر . تعتمد السياسة العسكرية السوفيتية في ليبيا أساسا على مبيعات السلاح ووجود خبراء ومستشارين سوفيت في القوات المسلحة كما تقوم القطع البحرية السوفيتية بزيارات محدودة ولكنها متزايدة إلى الموانئ الليبية كما تزور الطائرات السوفيتية المطارات الليبية على أنه يلاحظ أن الاتحاد السوفيتي لا يرتبط بمعاهدات صداقة وتعاون مع ليبيا ولا يتمتع بأي تسهيلات عسكرية فيها أو وجود وحدات عسكرية سوفيتية متكاملة . يشكل السلاح السوفيتي كل عناصر الدفاع الجوي ودبابات القتال الرئيسية و ٧٦٪ من المركبات المدرعة و ٧١٪ من قطع المدفعية وجميع الهاونات وعربات الصواريخ متعددة المواشير ، والصواريخ أرض أرض ، ٨٠٪ من طائرات القتال وجميع الطائرات العمودية المسلحة وحوالي ٤٢٪ من القطع البحرية في ليبيا . وتتميز بعض هذه الأسلحة بحدائتها مثل صواريخ الدفاع الجوي سام ٥ و ٨ و ٩ و ١٣ ودبابات القتال ت - ٧٢ ومركبة قتال المشاة ب م ب ، والهاوتزر ١٢٢ مم و ١٥٢ مم ذاتي الحركة موديل عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ والصاروخ سكودب والقاذفات تو ٢٢ ، والمقاتلات الاعتراضية ميج ٢٥ ، والقاذفات المقاتلة ميج ٢٥ والطائرة العمودية مى - ٢٤ . يتراوح تقدير الأفراد السوفيت العاملين في ليبيا بين ١٤٠٠ و ١٨٠٠ فرد في أفرع القوات المسلحة المختلفة ويقومون بأعمال الصيانة للطائرات الحديثة وتدريب القوات الليبية بالتعاون مع خبراء من أوروبا الشرقية كما يقود بعض الطيارين السوفيت بعض الطائرات الليبية . تتمركز الوحدات البحرية السوفيتية عادة خارج المياه الليبية وقريبا من حدودها الشرقية وتقوم بزيارات للموانئ الليبية كما يحتمل أن طائرات مكافحة الغواصات من طراز ال ٢٨ تزور مطار أم عتيقة على أن كمية الأسلحة والمعدات السوفيتية الليبية تثير شكوكا في إمكان استخدامها عند الضرورة بواسطة أفراد سوفيت .

يسعى الاتحاد السوفيتي إلى الاحتفاظ بصداقة الجزائر على الأقل لحماية مواصلاته البحرية في البحر المتوسط وحرمان الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على غرب البحر المتوسط ، وخاصة مع توقيع تونس اتفاق تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ١٩٨١ وتوقيع المغرب اتفاقا معها في مايو ١٩٨٢ يسمح لها باستخدام قواعدها في ظروف معينة ، بالإضافة إلى اتفاق أسبانيا الدفاعي مع المغرب الذي يمكن أسطول أسبانيا - التي أصبحت عضوا في حلف الأطلسي منذ مايو ٨٢ - من استخدام الموانئ المغربية . تنحصر السياسة العسكرية السوفيتية في الجزائر في مبيعات الأسلحة ، ووجود المستشارين العسكريين السوفيت وتمثل الأسلحة والمعدات السوفيتية جميع الدبابات والعربات المدرعة والمدفعية الأرضية ووسائل الدفاع الجوي والقوات البحرية والمقاتلات الاعتراضية والمقاتلات القاذفة وطائرات الاستطلاع كما تشكل أغلبية باقى المعدات العسكرية الأخرى . على أن الجزائر قد سعت مؤخرا إلى شراء بعض المعدات الغربية ، كما سعى الرئيس الجزائري خلال زيارته للولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥ إلى الحصول على أسلحة أمريكية . وتشمل الأسلحة السوفيتية لدى الجزائر على بعض الأسلحة المتقدمة مثل الدبابات ت - ٧٢ ، وصواريخ الدفاع الجوي سام - ٦ ، سام - ٩ وطائرات ميج ٢٣ ، وميج ٢٥ . يقدر عدد المستشارين السوفيت بالجزائر بحوالي ١٠٠٠ مستشار يعمل نصفهم تقريبا في مراكز التدريب والمدارس والأكاديميات المختلفة ، بينما يقوم الباقون في منشآت إصلاح الأسلحة وفي بعض الوحدات المقاتلة المحدودة مثل وحدات الدبابات ت - ٦٢ ، و ٧٢ وأسراب الميج ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ وأنظمة الدفاع الجوي سام ٢ ، ٣ ، ٦ .

ورغم أهمية المغرب وتونس إلا أنه لا تبدو أية محاولة جادة من الاتحاد السوفيتي لإيجاد علاقات عسكرية بهما لإرتباطهما بسياسة الغرب ، وللمحافظة على العلاقات العسكرية السوفيتية بليبيا والجزائر .

ولا يقتصر الوجود العسكري السوفيتي في البحر المتوسط على العلاقات السوفيتية بدول حوضه ، وإنما يمتد إلى مياهه حيث يتواجد سرب البحر المتوسط التابع لأسطول البحر الأسود والذي عادة ما يشتمل على حوالي ٤٥ سفينة وغواصة لدعم السياسة وزيادة مجال الاختيار في الأزمات ، كما أنه يمكن تدعيمه من أسطول

البحر الأسود بسرعة . ويقوم هذا السرب عادة بالتدريب على الاشتباك بسفن السطح ، ومقاومة الغواصات والدفاع الجوى كما يقوم بتدريب مشترك مع القوات السورية والليبية وأساطيل دول حلف وارسو الأخرى . وعادة ما تتبع الوحدات البحرية لسرب البحر المتوسط سفن دول حلف الأطلسي ، كما أسس مناطق عمليات قرب مناطق الاختناق بحيث يمكنها التحرك بسرعة لإغلاق الممرات الاستراتيجية الحيوية لمعاونة المنطقة الغربية لحلف شمال الأطلسي وعادة ما يشمل السرب على ٨ - ١٠ غواصة ، و ١ - ٢ طراد و ١ - ٢ مدمرة ، و ٣ - ٥ فرقاطات و ١ - ٢ سفينة إبرار و ١ - ٢ كاسحة ألغام و ١٧ - ٢٥ سفينة مساعدة و ٣ سفن جمع معلومات كما أن السياسة العسكرية السوفيتية ترى استخدام كل الإمكانيات البحرية بما فيها البحرية التجارية وأساطيل الصيد والأبحاث الكبيرة ويبدو ذلك في أن السفن التجارية التي بنيت خلال العقدين الأخيرين تشتمل على تجهيزات الوقاية من أسلحة التدمير الشامل ، وزيادة قدرتها على الاستمرار وعلى سرعة الأبحار وتحسين قدراتها على الخدمة الذاتية ، والاتصالات المتقدمة ونظم الملاحة والنظم الإلكترونية المتقدمة بما في ذلك التعاون مع القوات الصديقة التي لا يزود الغرب بها إلا سفن الأسطول . وقد قام سرب البحر المتوسط بحماية نقل القوات المغربية إلى سوريا في عام ١٩٧٣ ، كما قام بإبراز قوته النووية كوسيلة لنوع التهديد النووي الإسرائيلي خلال العمليات في نفس السنة .

زادت أهمية المحيط الهندي والبحر الأحمر في السياسة العسكرية السوفيتية بعد إعادة إفتتاح قناة السويس للملاحة الدولية ، وبعد زيادة الوجود العسكري للولايات المتحدة في المحيط الهندي في أعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بعد احتلال السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز موظفيها كرهائن . وقد انعكس هذا في الوجود العسكري السوفيتي في البحر الأحمر والبحر العربي ، وتمثل مصر وأثيوبيا واليمن الديمقراطية الشعبية أهمية خاصة لتحكمهم في المضائق البحرية للبحر الأحمر (قناة السويس ومضيق باب المندب) وتليهم اليمن الشمالية وجيبوتي والصومال ثم السعودية والسودان لقربهم من هذه المضائق وإشرافهم على البحر الأحمر . إلا أنه بتغيير الظروف السياسية في المنطقة في مصر بعد عام ١٩٧٣ ، وبقيام الثورة في أثيوبيا في منتصف عام ١٩٧٤ ، واستقلال اليمن

الجنوبية عام ١٩٦٧ قبل ذلك إذ أصبح الاعتماد الرئيسى على اليمن الجنوبية (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ، وأثيوبيا خاصة وأن نظم الحكم فيها له طابع ماركسي بالإضافة إلى تحكمهما في مضيق باب المندب وبعد فقدان القواعد السوفيتية في الصومال في عام ١٩٧٧ .

تستند السياسة العسكرية السوفيتية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على النظام الماركسي ومجموعة من المعاهدات والاتفاقيات ، وعلى تزويدها بالأسلحة وبتواجد المستشارين العسكريين السوفيت والدول الشيوعية الأخرى بالإضافة إلى تمتعه ببعض التسهيلات العسكرية . وقع الاتحاد السوفيتي معاهدة صداقة وتعاون مع اليمن الجنوبية في أكتوبر عام ١٩٧٩ لمدة عشرين عاما ، أصبحت نافذة المفعول في فبراير ١٩٨٠ ثم وقع اتفاقا للتعاون المشترك في يناير ١٩٨٣ كما أن معاهدة التحالف الثلاثي بين ليبيا واليمن الجنوبية وأثينا التي وقعت في ١٩٨١ تدعم السياسة السوفيتية في اليمن الجنوبية يمثل السلاح السوفيتي الصنع ١٠٠٪ من الأسلحة الرئيسية لليمن الجنوبية ، ويشمل على بعض الأسلحة الحديثة المتميزة مثل دبابة القتال الرئيسية ت ٦٢ ، ومركبة قتال المشاة ب م ب ، والصواريخ التكتيكية فروج ٧ ، والتعبوية سكودب ، وصواريخ الدفاع الجوى سام - ٦ ، والمقاتلة القاذفة سوخوى ٢٢ والطائرة العمودية مى ٢٤ . ويقدر المستشارون السوفيت في اليمن الجنوبية بحوالى ١٠٠٠ بالإضافة إلى بعض الخبراء والطيارين من كوبا ودول أوربا الشرقية كما يعتقد بأن بعض الطائرات يقودها طيارون سوفيت وكوبيون . ويتمتع الاتحاد السوفيتي بتسهيلات في الميناء الرئيسى في عدن ، كما بدأ استخدام طائرات الاستطلاع البحرية السوفيتية من طراز ال - ٣٨ لمطار عدن الدولى في نوفمبر ١٩٧٨ ، ومطار العند العسكري ورصد العمليات البحرية الغربية ، كما أن للأسطول السوفيتي محطة لاسلكى عالية التردد في منطقة بير فاكوم ، كما تقوم سفن أسطول المحيط الهادى ، بالتدريب في منطقة جزيرة سومطرة حيث يعتقد أن بها قاعدة سوفيتية بها محطات مراقبة واتصال وسيطرة إلكترونية وقواعد صواريخ أرض أرض ورصيف عائم وممر هبوط رئيسى ، كما يعتقد بوجود تسهيلات بحرية وجوية سوفيتية ومحطات اتصال في جزيرة بريم التي تتحكم أساسا في الممر الرئيسى في بوغاز باب المندب .

تعتبر أثيوبيا هي الركيزة الثانية لسياسة الاتحاد السوفيتي العسكرية في منطقة المحيط الهندي (البحر العربي) لقربها الشديد من بوغاز باب المندب ولاشرافها على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر ، بالإضافة إلى تأثيرها على السودان وكينيا والصومال وأهميتها لمصر . وتستند السياسة العسكرية السوفيتية في أثيوبيا على معاهدة دولية ، وعلى المساعدة العسكرية ، وعلى تسهيلات عسكرية ، بالإضافة إلى وجود عسكريين كوبيين ، مستشارين من ألمانيا الغربية ، وإلى معاهدة الصداقة بين أثيوبيا والمجر والتحالف الثلاثي مع ليبيا واليمن الديمقراطية الشعبية ونظام الحكم الماركسي فيها ، وقد عقدت معاهدة الصداقة والتعاون مع أثيوبيا في نوفمبر ١٩٧٨ وأصبحت سارية المفعول في ابريل ١٩٧٩ ، وعقدت المجر معاهدة صداقة مع أثيوبيا وموزمبيق في سبتمبر ١٩٨٠ . يقوم الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٧٥ بتزويد أثيوبيا بالمساعدة العسكرية . ووقع اتفاقات قيمتها حوالي ٣ بلايين دولار أمريكي واتفق على ما يساوي بليون دولار آخر . وتمثل الأسلحة السوفيتية أكثر من ٩٥٪ من الدبابات وأغلب المركبات المدرعة والمدفعية وكل المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ووسائل الدفاع الجوي ، ٩٥٪ من القطع البحرية وكل القوات الجوية .

وتشتمل هذه المعدات على عدد محدود من الأسلحة الحديثة المتميزة تشتمل ٣٠ دبابة قتال رئيسية ت - ٦٢ ، ٤٠ مركبة قتال مشاة ب م ب ، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ساجر وبعض صواريخ الدفاع الجوي سام ٧ ، زوارق الصواريخ أوسا - ٢ ، ٣٥ طائرة ميغ ٢٣ ، ٢٤ طائرة عمودية مى - ٢٤ كما يعتقد أن أثيوبيا تعاقدت في يونية ١٩٨٥ على فرقاطة سوفيتية من طراز بتيا - ٢ . يقدر عدد الخبراء والمستشارين السوفيت في أثيوبيا ما بين ١٥٠٠ ، ١٧٠٠ فرد بالإضافة إلى حوالي ٥٠٠٠ كوبي ، وحوالي ٢٥٠ ألماني شرقي يعملون كخبراء ومستشارين ويقومون بتشغيل طائرات قتال ومعدات ثقيلة ، كما يحتمل وجود قوات محدودة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . تتمتع القوات السوفيتية ببعض التسهيلات وتشتمل على تسهيلات بحرية في جزيرة دهلك في البحر الأحمر حيث يوجد حوض جاف ٨٥٠٠ طن ومستودع للامداد بالمياه ، ومستودعات للذخيرة ، وورشة فنية للإصلاح ، ومواقع دفاع جوى ، ورصيف بحرى عائم ، ومنطقة هبوط طائرات عمودية ، كما أن بها سفينة معاونة غواصات وعادة ما تتردد الطائرات

المسلحة بالصواريخ والغواصات التى تعمل بالطاقة النووية على جزيرة دهلك للامداد والاصلاح . وكان الاتحاد السوفيتي يخصص طائرتى مكافحة غواصات واستطلاع بحرى من طراز ال - ٣٨ فى مطار أسمرة إلى أن دمرتهم الارتيرية فى مايو ١٩٨٤ كما يعتقد بتمتع السفن السوفيتية بتسهيلات فى موانئ عصب ومصوع . حيث مركز مؤقت لفنى القتال والقيادة فى مصوع ، وخدمات ادارية فى كليهما ويحتمل انشاء قاعدة جوية سوفيتية فى منطقة سوفومار فى اقليم بالى .

قام الاتحاد السوفيتي فى الستينات بامداد الجمهورية العربية اليمنية بالأسلحة عن طريق مصر ، وما زالت لديها كميات محدودة من الأسلحة السوفيتية تمثل ٩٠٪ من الدبابات ، ٧٧٪ من العربات المدرعة وأغلب مدفعية الميدان وكل الهاونات وعربات الصواريخ متعددة المواشير ، وبعض المدافع المضادة للدبابات وأغلب وسائل الدفاع الجوى وكل زوارق الطوربيد ، ٥٠٪ من لنشات المرور وزوارق الانزال ، ٨٥٪ من المقاتلات وحوالى نصف طائرات النقل ، ٨٤٪ من الطائرات العمودية وكل صواريخ الدفاع الجوى ، وقد تأثرت علاقة الاتحاد السوفيتي بالجمهورية العربية اليمنية بالآزمات بين اليمنين الشمالى والجنوبى مما دعا اليمن الشمالى للسعى للحصول على أسلحة من الغرب . ويرتبط اليمن الشمالى بمعاهدة صداقة مع الصين ويعتقد أنه يحصل على بعض قطع الغيار للأسلحة السوفيتية منها . وقد وقع الاتحاد السوفيتي معاهدة جديدة للصداقة مع اليمن الشمالية خلال عام ١٩٨٤ امتدادا لاتفاق لمدة عشرين عاما فى سنة ١٩٦٤ ، ويقدر عدد المستشارين السوفيت بحوالى ٥٠٠ فرد يقومون بأعمال الصيانة والاصلاح ، والارشاد الفنى للمعدات السوفيتية الصنع ، إلا أنه لم يحصل على أية تسهيلات عسكرية لتمسكها الصارم بسياسة عدم الانحياز ، ورغبتها فى الحصول على مساعدة عسكرية أمريكية .

كان السودان قد حصل على بعض الأسلحة السوفيتية من مصر ولكن علاقاته مع الاتحاد السوفيتي فترت منذ عام ١٩٧١ بعد محاولة انقلاب شيوعى وما زالت لديه بعض هذه الأسلحة ويرتبط السودان باتفاقية تعاون فنى وتدريب مع رومانيا منذ نوفمبر ١٩٨٢ وليس لديه مستشارون سوفيت ، يمثل السلاح السوفيتي حوالى ٧١٪ من دبابات القتال الرئيسية وحوالى ٣٤٪ من مجموع الدبابات وحوالى ٥٠٪ من المدفعية وكل الهاونات ، وكل المدافع المضادة للدبابات ، وكل صواريخ الدفاع الجوى وأغلب المدفعية المضادة

للطائرات ، ٦٧٪ من المقاتلات ، ٤٢٪ من المقاتلات القاذفة ولا يتمتع الاتحاد السوفيتي بأى تسهيلات فيه .

يتم الوجود السوفيتي في المحيط الهندي لحماية مواصلاته البحرية والقدرة على التعرض لخطوط المواصلات البحرية للغرب ، وكذا حرمانه من مصادر الثروة الطبيعية اللازمة له . ومواجهة القوة العسكرية الغربية في المنطقة عند قيامه بنشر جزء من قوته البحرية في منطقة المحيط الهندي والذي تتراوح قوته عادة بين ٢٠ - ٢٥ وحدة تشتمل على ٨ سفن سطح ٢ - ٣ غواصات هجومية وحاملة صواريخ كروز ، ١٢ سفينة معاونة وحتى وحدتى إبرار بحرى ويقوم بعمليات الحماية ، وزيارة الشواطىء والمرور وعادة ما يقوم الجزء الأكبر منه بالعمل في القطاع الشمالى الغربى من البحر العربى ، ويعتمد على التسهيلات في ذلك وسومطرة وتشير بعض المصادر إلى أنه يعمل على الحصول على تسهيلات في جزر سيشل وجزر القمر على أساس أن طائرات النقل السوفيتية قد بدأت في فبراير ١٩٨٤ في استخدام الجزر كمحطة متوسطة في طريقها إلى أفريقيا الجنوبية .

من المعتقد أن الاتحاد السوفيتي قوة محدودة ذات التدريب الخاص تسمى « سبتزناز » وهو اختصار القوات المصممة للمهام الخاصة ، وأن هذه القوة تخضع مباشرة للإدارة الرئيسية للاستطلاع (المخابرات) للأركان العامة السوفيتية وانها مدربة على تنفيذ مجموعة من المهام المختلفة الحساسة والتي تشمل الاستطلاع والتخريب ، والاغتيال وأن وحدة تقارب حجمها حجم اللواء مخصصة لكل أسطول من أساطيلها الأربعة وهكذا فانه من المحتمل أن تكون هناك قوة بحجم حوالى كتيبة مع سرب البحر المتوسط وأخرى بنفس الحجم مع سرب المحيط الهندي . ويعتقد أن الوحدة تنقسم إلى ايتام صغيرة بقوة ٥ - ١٢ رجل للواحد يجرى نقلها إلى منطقة الهدف بواسطة طائرة أو غواصة أو سفينة سطح ، ومن المفروض أن تدفع قبل بدء الأعمال العدائية مباشرة . ويشتمل تدريب هذه القوات على القفز بالمظلات والغطس بمساعدة خزانات الهواء المضغوط لمسافات طويلة ، والمراقبة وانتقاء الأهداف ، بالإضافة إلى اللغات مثل الانجليزية والفرنسية . ويعتبر أهم مهامها تخريب النظم النووية والمطارات ومواقع الدفاع الجوى والمخزونات النووية ، ومراكز الاتصالات . وبالإضافة إلى قوة المهام الخاصة

الحربية فينتظر أن تدعم قوة مشابهة العمليات المشتركة للجبهات التى تعمل في المسرح الجنوبى وتقوم بتنفيذ مهام مشابهة للمهام السابقة .

وأخيرا فإن الطيران والأسطول المدنيين والذين زاد نشاطهما في المحيط الهندي يمثلان اضافة إلى القوة العسكرية السوفيتية إذ انهما مجهزان لتنفيذ مهام عسكرية عند الضرورة ويخضعان باستمرار لتوجيهات القيادة العسكرية السوفيتية ، ويشتركان في تنفيذ تمرينات (مشروعات) تدريبية مشتركة مع الطيران والأسطول السوفيتي .

٦ - الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى فى الشرق الأوسط

تشمل محاولات تقييم الميزان العسكرى عن طريق مقارنة القوة البشرية والتشكيلات المقلقة والمعدات عادة على درجة من عدم الدقة وعلى مقدار من اهتزاز الثقة بها .

وينطبق هذا بدرجة أكبر على محاولة تقييم الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى فى الشرق الأوسط لما يتميز به طبيعة المنطقة من خصائص سياسية واستراتيجية ، واختلاف دوافع الاهتمام بها لكل جانب ، واختلاف بعد كل من الدولتين عنهما ، واختلاف استراتيجية كل منهما .

تتميز المنطقة بميل أغلب دولها إلى عدم الانحياز وانتمائها إلى دول العالم الثالث التى تفرض سياسة الأحلاف العسكرية والقواعد العسكرية الأجنبية مما صعب على القوتين العظميين أن يحصلوا على قواعد مستديمة لقواتهما فيها ، ومما أجهما فى أغلب الأحوال إلى استبدال القواعد بالحصول على تسهيلات محدودة ، وغالبا مشروطة فى دول المنطقة كما تتميز بانعكاس الصراع العربى الاسرائيلى على توجيهات هذه الدول مما أدى إلى اقتراب أغلب الدول بدرجات مختلفة - من الاتحاد السوفيتي ، وابتعادهم بنفس الدرجة تقريبا من الولايات المتحدة ، فى حين أصبحت اسرائيل قاعدة مضمونة للولايات المتحدة وبالرغم من ذلك فانه يصعب احتساب القوات الاسرائيلية كجزء من القوة الأمريكية فى المنطقة ، وأخيرا فإن المنطقة متداخلة مع مناطق أخرى يصعب فصلها تماما من مسرح أوربا ، وخاصة عند تركيا حيث تنتمى إلى حلف شمال الاطلسي ، وفى البحر المتوسط حيث تتواجد أساطيل كلتا الدولتين ولا شك أن مهام هذه الأساطيل الرئيسية تقع فى أوربا ،

ولكنها لا يمكن تجاهلها في أى صراع مسلح في الشرق الأوسط .

كما تتميز المنطقة بوجود أهداف استراتيجية متميزة مثل المضائق البحرية ، ومناطق الثروة البترولية ، وبمرور خطوط المواصلات الجوية بين الشرق والغرب مما جعل للمنطقة أهمية خاصة لدى كل من القطبين ، ودفع كلا منهما إلى تحقيق وجود عسكري له بهما .

إن اختلاف دوافع كل من القطبين يمكن أن يؤدي إلى اختلاف المقارنة بينهما في أى صراع في المنطقة لما له من تأثير معنوي على القوات . وعلى قوة الارادة السياسية المساندة للقوة العسكرية ، والتي تخصص الموارد اللازمة للصراع .

فالالاتحاد السوفيتي يدفعه بالدرجة الأولى - رغبة في المحافظة على أمنه وسلامة أراضيه ، بينما الولايات المتحدة تسعى إلى المحافظة على صحة اقتصادها ورخائها ، وهو هدف - مهما كانت أهميته لديها - لا يمكن أن يرقى إلى أهمية المحافظة على أمن شعبها وسلامة أراضيتها .

أثر اختلاف بعد كل من الدولتين على الميزان العسكري في المنطقة ، إذ أن الاتحاد السوفيتي - بحكم موقعه الجغرافي موجود فعلا على حدود المنطقة وعلى اتصال برى مباشر ، واتصال بحرى قريب بهما .

وعلى الجانب الآخر تقع الولايات المتحدة على بعد آلاف الأميال من المنطقة ، وتحتاج إلى أعمال نقل كبيرة لنقل قواتها إليها ، مما جعل الاتحاد السوفيتي أقدر - بالمقارنة - على تواجد قواته فيها .

وأخيرا فإن العوامل السابقة أدت إلى اختلاف استراتيجيات كل من القطبين إذ تعتمد الولايات المتحدة أساسا على حلفائها في الدفاع عن مصالحها خارج القارة الأمريكية بحيث تعتبر قوات هؤلاء الحلفاء جزءا من استراتيجيتها الدفاعية وتدخلها ضمن ميزانها العسكري ، بينما لا يعتمد الاتحاد السوفيتي - خارج أوروبا بصفة خاصة - على حلفائه بل يعتمد على قواته مباشرة .

وهكذا فإن المقارنة بين قوات الدولتين تحتل خطأ اغفال قوات حلفاء الولايات المتحدة واسرائيل وتركيا وبريطانيا وفرنسا في المنطقة ، رغم أن احتمالات معاونة هذه القوات في صراع مسلح لصالح الولايات المتحدة في المنطقة مشكوك فيه .

يمكن الخروج من استعراض العوامل السابقة بأن

العامل الحاسم الذي يغير من صورة الجدول المرفق لكلا الجانبين هو موقف دول المنطقة في كل حالة على حدة ، وقد يكون الصراع الذي دار ويدور في لبنان مثالا لذلك إذ فشلت القوات الأمريكية وحليفتها القوات الاسرائيلية في تحقيق أهدافها من الصراع - رغم تفوقها العسكري - بينما نجحت القوات السوفيتية - رغم ضآلة حجمها في تحقيق الجزء الأعظم من أهدافها .

كما أن التحالف الأمريكي التركي لم يكن كافيا لتدخل القوات التركية لتحقيق الأهداف الأمريكية ، في حين أن توافق أهداف سوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية مع أهداف الاتحاد السوفيتي عزز من تحقيق أهداف الاتحاد السوفيتي السياسية .

فإذا اتجهنا إلى تقدير الميزان العسكري للقطبين فقط فاننا يجب أن نضع في الاعتبار أن هناك بعض الخصائص التي يكاد يستحيل تقييمها مثل نوعية التشكيلات والمعدات وأساليب القتال ، والتكنولوجيا العسكرية وانتشار وتدريب القوات ومعاونتها الادارية - وروحها المعنوية ، ونوعية القيادة - والمبادأة التكتيكية والارادة السياسية بالاضافة إلى القدرة على العمل في الظروف الجغرافية والمناخية للمسرح .

كما أن قدرة القوات تختلف حسب اتساع الصراع وامتداده وأسلوب ادارته - إذ أن الصراعات الحديثة قد دلت على استهلاك الاحتياجات قد فاق كل التقديرات السابقة مما يعطى أهمية كبرى للقدرة على استمرار الامداد بالاحتياجات كما أن مقارنة اعداد المعدات لدى كل جانب تحتل الكثير من الخطأ لتعداد أنواع المعدات ومدى قدرتها القتالية ، ويكفى أن نستعرض مثلا دبابات الاتحاد السوفيتي لنجد انها تشمل خليطا من دبابات ت ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٨٠ ولا شك أن القدرة القتالية لكل طراز تختلف عن الآخر وخاصة إذا قارنا بين الطراز الأول ، والآخر ، وفي القوات الجوية الأمريكية نجد الطائرات ف - ١٨ ، بينما في القوات السوفيتية قاذفات مقاتلة ميج ٢١ ، ميج ٢٧ ، وسوخوى ٧ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، وفي قوات الدفاع الجوى ميج ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ وسوخوى ١٥ ،

ويك ٢٨ ، مما يجعل المقارنة بين اعداد الطائرات والمعدات عموما شديد التقريب .

ومن جهة أخرى فإن المعلومات المتيسرة عن الوسائل المضادة سواء للدبابات أو الطائرات غير كافية ، كما أن

مقارنة وسائل الطرفين منها - رغم أهميتها - لا توحى
بإشارة كافية .

قد لا يؤثر احتياطي القوة البشرية لدى الطرفين
بدرجة كبيرة على صراع محدود بين الطرفين في الشرق
الأوسط إلا أنه قد يصبح حاسما في حالة امتداد فترة
الصراع وارتفاع نسبة الخسائر . والمعلوم أن الاتحاد
السوفيتي يتمتع بوفرة احتياطي القوة البشرية المدربة
نتيجة لاتباع نظام التجنيد ، بينما لا تتوفر لدى القوات
الأمريكية احتياطات مشابهة لاتباع نظام التطوع
وهكذا فإن الاتحاد السوفيتي لديه القدرة على تعبئة
قوات جديدة ، واستخدامها في الصراع بسرعة تفوق
قدرة الولايات المتحدة بدرجة كبيرة .

من الشائع أن هناك تفوقا تكنولوجيا للغرب والولايات
المتحدة بصفة خاصة إلا أنه يصعب الحكم على قيمة
هذا التفوق إلا بالاختبار في القتال وخاصة أنه لا يمكن
الاعتماد على تقدير قيمته في الصراعات المحلية السابقة
في الشرق الأوسط حيث لم تسلح أى من دول المنطقة
بآخر ما لدى تشكيلات الاتحاد السوفيتي من
تكنولوجيا ، وأن قوات الاتحاد السوفيتي في أفغانستان
لا تواجه تسليحا أمريكيا متطورا . وتشير المراجع
الغربية إلى مدى الطفرة التكنولوجية التي حدثت في
البناء العسكري السوفيتي منذ أواخر الستينات مما
يوحى بأن الفجوة بين الجانبين قد ضاقت في حالة
وجودها ، وأن التكنولوجيا السوفيتية سبقت الأمريكية
في بعض المجالات .

يختلف النظام الإداري لأمداد القوات بالاحتياجات

بالنسبة لقوات الجانبين في الشرق الأوسط ، إذ يعتمد
الاتحاد السوفيتي على النقل المباشر للاحتياجات من
قواعده في الاتحاد السوفيتي إلى القوات لقربها من
حدوده ، بينما يحتاج نقل هذه الاحتياجات من القارة
الأمريكية إلى الشرق الأوسط مجهود نقل كبير جوا
أو بحرا ، مما يدفعها إلى العمل على توفير قواعد لقواتها
تكسب بها احتياجات هذه القوات بحيث يتم السحب
منها بعد وصولها بدلا من الاعتماد على قواعدها في
الولايات المتحدة ، وما زالت الولايات المتحدة تجد
صعوبة في الحصول على مثل هذه القواعد ، وتعتبر
قواعدها في تركيا والصومال وديجوجارسيا هي أقرب
القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد حتى
الآن مع اعتبار أن سحب الاحتياجات من قواعد حلف
الاطلنطي في تركيا تكل بالميزان العسكري - المختل
أصلا - في أوروبا .

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات فقد أصبح من
الأفضل اجراء المقارنات الرقمية على أساس مقارنة
لل قوات الموجودة فعلا داخل دول الشرق الأوسط ، ثم
مقارنة الأساطيل الموجودة في المنطقة والتي تخرج
مهامها الرئيسية عن العمل في المنطقة ولكن يحتمل
استخدامها لبعض مفايرها لصالح الصراع فيها ، ثم
مقارنة القوات التي يحتمل استخدامها في المنطقة بشكل
مباشر بمجرد بدء العمل العسكري ، ثم مقارنة القوات
التي يحتمل استخدامها في المنطقة بعد بدء الأعمال
العسكرية وتشمل احتياطي الاتحاد السوفيتي وقوات
القيادة المركزية الأمريكية ثم مقارنة مجموع هذه
القوات .



مقارنة القوات التقليدية

الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

الاتحاد السوفيتي

و

ملاحظات	الولايات المتحدة	المقارنة	الاتحاد السوفيتي
مقارنة القوة البشرية لكلتا الدولتين بالالف :			
	٢١٥٢	١ : ٢,٥	٥٣٠٠
	١٢١٢	١ : ٤,٥	٥٤٠٠
	٧٨١	١ : ٢,٦	١٩٩٥
	٧٢٩	١ : ٤,٨	٣٥٠٠
القوات السوفيتية في أفغانستان		مطلق	٣ ١/٢
كتيبة محمولة جوا في مصر (أمريكية)	٩٨	١ : ٩	١
		مطلق	١
		مطلق	٢٥٧
		مطلق	١٤٠
سوفيت في سوريا وليبيا - أمريكا السعودية	٤٠٠	١ : ٣	١٢٠٠
	٣٠٠٠	١ : ٦,٥	١٣٠٠٠
اساطيل الجانبين في :			
الشرق الأوسط والمحيط الهندي :			
		١٨ - ١٥	غواصات هجومية
الاتحاد السوفيتي	٢,٥ - ٣ : ١ حتى ٦	(هليكوبتر)	حاملة طائرات
أسطول البحر الأسود - مفرزة المحيط الهندي	٣١ : ٠,٣	١٦	سفن سطح قتالية رئيسية
الولايات المتحدة	٢٣ : ١,٧	٤	سفن برمائية
الأسطول السادس - مفرز البحر الأحمر	٥ - ٣١ : ١	٢٧ - ٢٩	سفن مساعدة رئيسية
	٢٨١ : ١ - ١,٣	١٠٠	قاذفات
	مطلق : ١ - ٠	٧٥	طائرات قتال
	١٣٥١ : ٠,٦	٩٠	هليكوبتر مسلح
	٦٠١ : ١,٥	١	لواء مشاة بحرية
	١	١ : ١	قوات يمكن استخدامها فور بدء العمل العسكري (إضافة إلى الموجود فعلا بالمرشح) :
قوات المسرح الجنوبي للاتحاد السوفيتي	مطلق : ١ -	١٨	فرقة مشاة ميكانيكية
عدا الموجودة في أفغانستان وقوات شمال القوقاز (في مواجهة تركيا)	مطلق : ١ -	٢٨٠	طائرة قتال
	مطلق : ١ -	٢٨٠	هليكوبتر مسلح
قوات تدفع إلى المنطقة بعد بدء الأعمال العسكرية :			
الاتحاد السوفيتي : ٢ فرقة من منطقة أوديسا العسكرية ، وفرقة من منطقة الفولجا العسكرية .	١ (-)	٤ : ١	فرقة مشاة ميكانيكية
الولايات المتحدة : قوات القيادة المركزية بالكامل	١	مطلق	فرقة محمولة جوا
	١	مطلق	فرقة اقتحام جوي
	٢	مطلق	لواء فرسان جوي
	٨	مطلق	حاملة طائرات
	١ ١/٢ (+)	مطلق	سفن سطح قتالية
	٥٠	١ : ٠,٧	فرقة برمائية
	٢١٦	١ : ٠,٨	قاذفات
	٩٦	١ : ٢,١	قاذفات مقاتلة
	٩	غ ٣٠	مقاتلات
	١٦	١ : ٢,٥	طائرات انذار وسيطرة
غير معروفة	غير معروفة	٤٠	طائرات سطح
		١٦٠	هليكوبتر مسلح
			المجموع النهائي :
	١	١ : ٢٥,٥	فرقة مشاة ميكانيكية
	٤ ١/٨	١ : ٠,٣٢	فرق أخرى ربما يعاد إليها
	٣	١ : ٠,٣٣	حاملات طائرات
	٩٠	١ : ١,٨	قاذفات
	٤٤١	١ : ١,٩	طائرات قتال
	٤٣٢	١٢,٧	دبابات

القسم الثانى : الصراعات الاقليمية

١ - الصراع العربى - الاسرائيلى - ١٩٨٥ (أ) محاولات التسوية

العوامل ما دفع الأردن إلى هذا الموقف . وأولها عدم امكانية تجاوز الشرعية العربية فلم يكن منطقيا الوقوف في وجهها أو تجاوزها خاصة وأن قرار الرباط جاء بعد المحادثات المصرية الأردنية التى أسفرت عن توقيع بيان الاسكندرية وهو البيان الذى أعطى الملك حسين اعترافا مصريا للتحديث باسم الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن . ولكنه ترك النص غامضا قابلا للتفسير والتأويل إذ لم يكن حاسما في تحديد الموقف من فلسطينى الضفة الغربية مما جعل الأردن حذرا في تحركه . يضاف إلى ذلك بعد دولى آخر تمثل في موقف الولايات المتحدة منه إذ رغم ارسال الملك حسين لبعض من قواته إلى الجبهة السورية في حرب ١٩٧٣ ، فقد تم استبعاده من مباحثات فك الاشتباك التى تلت الحرب وكان ذلك ايدانا باستبعاد الدور الأردنى إلى حين وفقا لسياسة الخطوة خطوة التى أرساها كسينجر لاعادة رسم خريطة المنطقة ولكن لم يكن ذلك يعنى استبعادا للخيار الأردنى أو الغاء له . إذ أن القاموس السياسى للتسوية كان يحوى مضمونا آخر لهذا الخيار ليس عربيا وانما اسرائيليا .

أما اسرائيل فقد عمدت دائما إلى طمس القضية الفلسطينية والقضاء على فكرة انشاء دولة فلسطينية مستقلة تشكل كيانا حضاريا جديدا في المنطقة ومن هذا المنظور طرحت مقولاتها حول تعدد البدائل أمام حل المسألة الفلسطينية والتى تركزت أساسا حول البديل أو الخيار الأردنى وبدون كثير من السرد - فقد كان لحزب العمل الاسرائيلى أسبقية الحديث عن هذا الخيار كما كان له تصور قديم عنه . برز بصفة خاصة بعد ١٩٦٧ حين طرح ايجال ألون - وكان يشغل وقتها منصب نائب رئيس الوزراء الاسرائيلى مشروعا يدعو فيه إلى اقامة اتحاد فيدرالى بين المناطق التى تجلو عنها اسرائيل في الضفة الغربية والأردن بحيث يأخذ الفلسطينيون مكانهم في هذا الاتحاد . على أن يتولى الهيئات المنتخبة من العرب في الضفة ممارسة نوع من الحكم الذاتى مستقلا عن الحكم العسكرى الاسرائيلى

الاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى أعلن فيه في فبراير ١٩٨٥ أهم حدث على مستوى الصراع العربى الاسرائيلى هذا العام . فمن ضمن الحلول والمشاريع العديدة المطروحة برز الحل الأردنى كخيار أخير أمام منظمة التحرير ، وكوسيلة عملية لاسترداد الأراضى المحتلة من اسرائيل ولا يعتبر هذا الطرح جديدا تماما فقد طرح أردنيا من جانب الملك حسين في ١٩٧٢ باسم المملكة العربية المتحدة التى تتكون تحت راية المملكة الأردنية الهاشمية من قطرين احدهما فلسطينى في الضفة الغربية والآخر أردنى في الضفة الشرقية على أن تكون عمان هى العاصمة المركزية والملك هو رئيس الدولة . أما القدس فتصبح عاصمة لقطر فلسطين . وكان هذا هو أول مشروع عربى يبلور بوضوح وجهة النظر الأردنية في فكرة الخيار الأردنى ولكنه عرض من جانب واحد أى دون التنسيق مع أى طرف رسمى فلسطينى ولذا لم يكن غريبا أن ترفضه المنظمة حتى جاءت حرب ١٩٧٣ . وتبدلت معطيات كثيرة وإن كان أهمها فلسطينيا هو حصول منظمة التحرير على اعتراف دولى رسمى واسع بها وفوق ذلك شرعية عربية مؤكدة باعتبارها ممثلا شرعيا وحيدا للفلسطينيين أعلنت في قمة الرباط في ١٩٧٤ .

وبعكس المتوقع أيد الأردن القرار رغم تعارضه أساسا مع مفهومه لامكانية تنفيذ (الحل الأردنى) ولدور الأردن في استعادة الأرض المحتلة خاصة وأنه هو الذى حكم الضفة الغربية لمدة ١٥ عاما ولديه أكثر من مليونين من الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية . وبغض النظر عما صرح به الملك حسين وقتئذ حينما سئل عن كيفية موافقته على هذا القرار وتنازله بسهولة عن التحديث باسم الفلسطينيين حين قال (اننى أرى الأحداث السياسية في المنطقة خلال العشر سنوات المقبلة بشكل واضح ، وبعد عشر سنوات سيعود الفلسطينيون لنا ، لنجد صيغة مشتركة للتحديث باسم القضية الفلسطينية) فيمكن القول أنه كان هناك من

مع بقاء شئون الدفاع والخارجية في أيدي إسرائيل .
مرورا بمشروع دايان في ١٩٦٩ ووثيقة حزب العمل
في أغسطس ١٩٧٣ ، ووثيقة الأربعة عشر بندا في نوفمبر
من نفس العام . والأخرى المعدلة في ١٩٧٧ إلى البرنامج
الانتخابي للكنيست العاشر لعام ١٩٨١ وكلها تتحدث
عن نوع من التسوية الإقليمية مع الأردن وبعد طرح
مبادرة ريجان في ١٩٨٢ طرأ تغيير على موقف حزب
العمل مما دعا ممثليه لأن ينادوا بحصر الحكم الذاتي
للفلسطينيين في إطار الدولة الأردنية . على أن يقام في
بعض مناطق الضفة التي ستجلب عنها إسرائيل والتي
ستتحدد من خلال المفاوضات .

أما الليكود الإسرائيلي وإن كان يختلف مع حزب
العمل حول الموقف من الأراضي المحتلة التي يطالب
بضمها تحت اسم (جوديا وسماريا) أو أرض إسرائيل
التاريخية إلا أنه يقترب بشكل أو بآخر من الخيار
الأردني لحل القضية الفلسطينية ولكن بفروق تختلف
عن الأول . إذ يطالب بحصر الخيار الأردني في شرق
الأردن . ويتبنى مفهوم الإدارة الذاتية للسكان العرب في
إسرائيل على أن تكون تحت الهيمنة الإسرائيلية الكاملة
وقد ظهر ذلك من خلال مشروع بيجين للسلام الذي
قدمه إلى الكنيست في أواخر ١٩٩٧ .

ومعروف أن بيجين فسر قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وفق
هذا المنطق حين أشار إلى أن القرار لا يلزم سوى
الأردن وإسرائيل فقط ، ليحددا بينهما (الحدود
الآمنة) .

ولحزب العمل مبرراته في طرح الخيار الأردني على
هذا النحو . وقد تركزت هذه المبررات كما يفهم من
الكتابات الإسرائيلية حول مجموعة نقاط منها :

١ - أنه سيحرر إسرائيل من السيطرة المباشرة على
السكان العرب بما ينطوي عليه من مخاطر على المجتمع
الإسرائيلي الداخلي . فالعمليات الفدائية في الأرض
المحتلة بلغت وفقا للمصادر الإسرائيلية حوالي ٤٢٣
عملية خلال الأشهر الأخيرة فقط وهو أمر لن تستطيع
إسرائيل كبح جماحه على المدى الطويل فضلا عن أنها
بذلك تحقق فكرة الدولة اليهودية الخالصة .

٢ - ومن الناحية الإقليمية ، قد يؤدي تحقيق هذا
الخيار من وجهة النظر الإسرائيلية إلى تخفيف حدة
العداء العربي لها وبالتالي مساعدتها على تحقيق
أطماعها الأخرى وأولها الحصول على الشرعية الإقليمية
في المنطقة والقضاء على فكرة العزلة العربية المفروضة

حولها .

٣ - أما العامل الأهم في طرح الخيار الأردني من
المنظور الإسرائيلي فهو القضاء تماما على فكرة الدولة
الفلسطينية المستقلة أو أي كيان مستقل للفلسطينيين
ولذلك يرفض حزب العمل التصور الذي يطرحه الليكود
عن الخيار الأردني بحصره في شرق الأردن لأنه قد
يتضمن على المدى الطويل تحويل الأردن إلى دولة
فلسطينية وهو منطق وتوحيد تماما على الأقل لايمان
إسرائيل الذي سيكون هناك مطالب إقليمية وعقائدية
لهذه الدولة بعكس الدولة الأردنية .

٤ - وأخيرا فإن الخيار الأردني يتضمن ولا شك
شرطا رئيسيا لتحقيقه ، هو التفاوض المباشر مع الأردن
وتوقيع معاهدة سلام معه وهو جزء من الاستراتيجية
الإسرائيلية الشاملة ومفهومها حول (الحدود الآمنة)
والتي تقضي في النهاية بتوقيع اتفاقيات سلام مع كل
دولة من الدول العربية المجاورة على حدة على أساس
التفاوض المباشر معها وذلك لتحقيق هدفين : التوصل
إلى تعيين الحدود الآمنة لها وتطبيع العلاقات معها .
ولذا فقد كانت أولى الحجج الإسرائيلية لرفض مشروع
المملكة المتحدة كما طرحه الملك حسين في ١٩٧٢ هو
اغفاله فكرة عقد اتفاق سلام مع إسرائيل وهي الذريعة
التي تمسكت بها جولدا مائير لرفض المشروع إلى جانب
ما ورد به حول الموقف من القدس التي ترفض إسرائيل
أي نقاش حول التنازل عنها كعاصمة أبدية موحدة لها .
فأغلب الظن أن الرفض الإسرائيلي لهذا المشروع لم
يكن رفضا لفكرة الخيار الأردني وإنما لمضمونه العربي
كما ورد به خاصة وأنه كان ينص على انسحاب إسرائيل
إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ وهو ما ترفضه إسرائيل تماما
على أساس أنها لم تعين حدودها النهائية بعد .

ولا شك أن وقوع حرب ١٩٧٣ وما صاحبها من
تغيير معطيات عدة كان له أثر كبير في توازي فكرة
الخيار الأردني خاصة بعد صعود نجم منظمة التحرير
سياسيا وازدياد قوتها على الساحة وبالتالي كان على
إسرائيل أن تعمل جاهدة على ضرب هذه القوة المتنامية
فالخيار الأردني كما تطرحه يشطب أي وجود للمنظمة في
المعادلة السياسية .

وبالتالي كان مفهوما أن تتعقب القوات الإسرائيلية
قوات المنظمة في آخر معاقلها التي بقيت لها في لبنان بعد
خروجها من الأردن ولكن لم ينجح الجيش الإسرائيلي في
١٩٧٨ بعد الحرب التي شنها عليها في لبنان في تصفيتها

وأمام صمود المنظمة ومعها قوات الحركة الوطنية اللبنانية عاودت إسرائيل محاولتها وبدأت قياداتها العسكرية تخطط لحرب جديدة . بدأتها في الثمانينات تحت مسميات عديدة منها (العمليات الانتقامية والحرب الوقائية) في ١٩٨١ حتى كان القرار بالاجتياح الشامل للبنان وضرب المنظمة ضربة قاصمة قاضية في ١٩٨٢ .

مبادرة ريجان تعيد طرح الخيار الأردني :

وقدمت الولايات المتحدة الوجه الآخر لهذه العملية بإعلانها عن مبادرة ريجان في سبتمبر من نفس العام التي سعت إلى تعميق فكرة كانت صعبة التحقيق قبل اضعاف المنظمة والقضاء على وجودها العسكري في لبنان وهي اعطاء الأردن الدور المحوري الرئيسي للتفاوض المباشر مع إسرائيل حول الضفة واحلال قيادة منظمة التحرير بقيادات أخرى بديلة من الأرض المحتلة تكون على استعداد للمضي في مثل هذا النوع من التسوية .

ومن هنا كان اعطاء الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر لإسرائيل لغزو لبنان بهدف تحطيم القوة الفلسطينية هناك تمهيدا لطرح مشروعها عن (البديل الأردني) الذي يمثل في نظرها حلا توفيقيا قد يحظى بقبول عربي . وفي الوقت نفسه يمكن تمريره إسرائيليا بما لإسرائيل وخاصة حزب العمل من تصور قديم عن الخيار الأردني .

ولذا اقترب هذا المشروع الأمريكي الذي عرف بمبادرة ريجان من تصور حزب العمل في إسرائيل عن مستقبل الضفة المحتلة وليس من تصور الليكود وقد ترجمت المبادرة هذه المعاني بالتفافها حول نقاط رئيسية تقول بأنه : لا عودة إلى حدود ١٩٦٧ ، عدم اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة تجري المفاوضات حول مستقبل المناطق المحتلة مع الأردن وليس مع منظمة التحرير وأخيرا اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة مرتبطا مع الأردن .

ويقتررب مشروع ريجان بذلك من مشروع ايجال ألون الإسرائيلي إن لم يكن مطابقا له .

ولما كان الليكود هو الذي يعتلى الحكم في إسرائيل وليس العمل فلم تكن الإدارة الأمريكية في عجلة لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ .

الأردن يؤيد المبادرة :

أما الأردن ، فقد أعلن تأييده للمبادرة باعتبارها

فكرة الخيار الأردني ووسيلة لاستعادة الأرض المحتلة في الضفة ولذا رأى فيها الكثير من النقاط الايجابية ووصفها بأنها مبادرة شجاعة ولكنه لم يكن هو الآخر في عجلة من أمره لتنفيذها لاعتبارات عدة ليس آخرها وجود الليكود الإسرائيلي المتشدد في الحكم وانما لأسباب يمكن بلورتها في الآتي :

- أولا : احتياج الأردن إلى اتفاق مع المنظمة يعطيه الضوء الأخضر للتفاوض حول الأرض المحتلة وهذا يعنى الخروج عما اتفق عليه عربيا في الرباط في ١٩٧٤ .

- ثانيا : رغبته في الحصول على تعهد أمريكي واضح ولملموس بشأن وقف حركة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض المحتلة .

- ثالثا : الانسحاب الإسرائيلي من لبنان فأى حديث عن تسوية سلمية والقوات الإسرائيلية ما تزال تدهس أرض لبنان يصبح لا معنى له .

ولا شك أن الملك حسين كان يعول في تحقيق المقولتين الأخيرتين على قوة الضغط الأمريكية على إسرائيل أما البند الأول الخاص بالمنظمة فقد كان يقتضى اتمام خطوات ثلاث ، تبدأ بموافقة منظمة التحرير ولوضمنها على التنازل عن صفتها كمتحدث رسمي وحيد عن الفلسطينيين إلى حصول الأردن على دعم ومساندة عربية تعطيه قدرا من الشرعية في أى تحرك نحو التسوية . مروراً بدعم ومساندة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة . فالأرجح أن العاهل الأردني لم يكن متأكدا من صدق النوايا الإسرائيلية في الانسحاب من الضفة ولا واثقا من الرغبة الأمريكية في الضغط على إسرائيل بدون حصوله على تأييد عربي وفلسطيني وهذا هو سر احجابه عن المضي سريعا نحو تنفيذ المبادرة الأمريكية .

ولم يكن غريبا أن يسعى الأردن منذ ذلك الوقت للحصول على التأييد العربي الفلسطيني إلا أن الانشقاق الذي وقع في المنظمة و رغبة الجانب المعتدل المتمثل في قيادة منظمة التحرير في المبادأة بالتحرك مع الأردن إلى جانب استمرار إسرائيل في احتلالها للبنان واحكام الولايات المتحدة عن الضغط عليها لوقف نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية ، أجهضت هذه المساعي الأردنية التي تلقت ضربة جديدة باعلان أمريكا عن تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل في ديسمبر ١٩٨٢ إلا أن هذا قد حمل مؤشرات أخرى أحييت الجهود الأردنية فقد تمت مقابلة

الملك حسين مع السيد ياسر عرفات في أكتوبر من نفس العام وبدأت العلاقات الأردنية الفلسطينية تتحسن تدريجياً خاصة وإن الانشقاق الذي أصاب المنظمة دفع بقيادتها الشرعية إلى المضي نحو الأردن أمام ازدياد النفوذ السوري على العناصر المنشقة عليها .

وأعاد الأردن أحياء برلمانه الذي تشكل نصف أعضائه من ممثلي الضفة الغربية وبدعوة الأردن المنظمة لعقد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في نوفمبر ١٩٨٤ وقبلها أعاد علاقاته مع مصر بدأ واضحاً أن الأردن يسعى للسير في طريق التسوية الجديدة المطروحة وقد تضافرت عدة عوامل جعلته يسرع الخطى نحو هذا الطريق أهمها وصول حزب العمل الاسرائيلي إلى السلطة ضمن حكومة ائتلافية وبدء الحديث عن اجراءات الانسحاب من لبنان حتى بدأت تتشكل قناعة أردنية بأن عنصر الوقت لم يعد في مصلحة العرب ، وأنه ينبغي استغلال هذا الظرف لدفع الولايات المتحدة نحو التحرك خاصة وأنه كانت هناك مخاوف أردنية قديمة من أن عدم التوصل إلى حل المسألة الفلسطينية من خلال مفاوضات سلام مع اسرائيل سيقود في النهاية إلى تنفيذ اسرائيل لتهديدها المستمر للأردن بتوسيع حدودها إلى ما وراء النهر الأردني وتحدد التحرك الأردني في اطار مبادرة ريجان والقرار ٢٤٢ كأساس لمقايسة الأرض بالسلام والدعوة لاقامة كيان فلسطيني في الضفة متحداً مع الأردن ولكن مع الدعوة لدمج هذا التحرك بما جاء في مقررات قمة فاس التي أعلنت بعد ذلك منح الفلسطينيين حقوقاً أشمل على المدى الطويل تتضمن حقهم في تقرير المصير .

موقف المنظمة من المبادرة :

أما المنظمة فلم يكن هناك رفض صافٍ وصريح لمبادرة ريجان رغم التحفظات التي أبدتها المنظمة على لسان قيادتها . إذ وضعتها حرب لبنان أمام خيارين :

* إما الدخول في مواجهة عنيفة غير محسوب نتائجها في تلك الفترة .

* أو الانضمام إلى المعادلة السياسية الجديدة التي أفرزتها تداعيات ما بعد الحرب حتى لا تستبعد منها وحتى تتمكن على المدى الطويل من استعادة قدرتها العسكرية وقوتها التفاوضية .

واختارت المنظمة البديل الثاني فكان موقفها من مبادرة ريجان ومن فكرة الخيار الأردني التي انتابها ولم يكن هذا المنطق جديداً تماماً على سياستها . فهذا النهج

الذي يوصف (البراجماتية السياسية) بدأ يتشكل بعد حرب الأيام الستة وبالتحديد بعد قبول كل من مصر والأردن لمبادرة روجز الأمريكية في ١٩٧٠ . فقد بدأت منظمة التحرير تعاني من خوف الاستبعاد ومن عقدة عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني ولذا لم يكن غريباً أن تقبل قيادتها الدخول من باب التسوية السياسية الذي فتح بعد حرب ١٩٧٣ حتى لا يكون هناك مجال للأردن أولغيره من الأنظمة العربية بأن يتفاوض نيابة عنها واستلزم ذلك قبولها بالصيغة التوفيقية أو الحلول المرحلية وهو منطق اختلفت عليه الفصائل الفلسطينية وكان بداية لسلسلة طويلة من الخلافات الفلسطينية حول طبيعته وجدواه .

ولم تكن خطة ريجان وظروف ما بعد حرب لبنان أقل خطراً على المنظمة من الظروف التي تلت حرب ١٩٧٣ وظهور مشروع كسينجر للشرق الأوسط وبنفس المنطق بدأت المنظمة تعد للتحاور مع الأردن وهي تملك من الأوراق ما يعطى لها قوة تفاوضية وأهمها (ورقة الشرعية العربية) التي بدونها لن يلقي الأردن قبولاً لتحركه وتأييداً رسمياً له . . والواضح أن ذلك كان هو هامش المناورة السياسية الذي بقي لها بعد حرب لبنان .

وبدأ الحوار الأردني الفلسطيني يأخذ مجراه سريعاً واستمرت المرحلة الأولى له من بعد حرب ١٩٨٢ حتى ابريل ١٩٨٣ وتخللتها دورة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة والتي شكلت منعطفاً هاماً في العلاقات الأردنية الفلسطينية . أما المرحلة الثانية فقد بدأت من صيف ١٩٨٤ واستمرت حتى الآن وكان أبرز أحداثها الدعوة لانعقاد المجلس الوطني الأخير في عمان ثم الاعلان عن الاتفاق الأردني الفلسطيني في فبراير ١٩٨٥ .

فمنذ زيارة أبو عمار لعمان في أكتوبر ١٩٨٢ والأحداث تتردد عن علاقة كونفدرالية تربط ما بين الدولة الفلسطينية المزمع اقامتها على الأراضي المحررة والأردن . ولم يتحول هذا المفهوم إلى صيغة مكتوبة إلا مع مقررات المجلس الوطني السادس عشر الذي انعقد في العام التالي ، والتي تضمنت نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بفكرة الخيار الأردني :

- تؤكد الأولى على العلاقات الخاصة والتميزة التي تربط الشعبين الأردني والفلسطيني .

- وترى الثانية ، أن العلاقات المستقلة مع الأردن ستكون على أساس علاقة كونفدرالية (وليس

فيدرالية) بين دولتين مستقلتين .

ورغم أن هذا الاعلان يشكل منعطفا أو مرحلة هامة على طريق العلاقات الأردنية الفلسطينية إلا أنه لم يكن كافيا لتطور هذه العلاقات أبعد من ذلك ويبدو أن ذلك يرجع لسببين :

١ - أن الأردن أراد تحركا مشتركا تكون ركيزته الأولى هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى يراه الأساس الحقيقى لآى تسوية واقعية فى المنطقة ومن ثم أراد موقفا واضحا منه من المنظمة قبل الحديث عن طبيعة العلاقة الكونفدرالية أو الفيدرالية مع الأردن .

٢ - اشتداد الخلافات على الساحة الفلسطينية ازاء فكرة الكونفدرالية التى أتت بها قرارات المجلس الوطنى . . مما عرقل القيادة الفلسطينية عن المضى فى هذا الطريق إلى أبعد من ذلك .

وتوقف الحوار مع الأردن ولكن بناء على طلب الحكومة الأردنية التى أصدرت بيانا فى العاشر من ابريل تعلن فيه وقف الحوار مع منظمة التحرير ولم تبادر المنظمة باستئناف الحوار مع الأردن إلا مع بدايات ١٩٨٤ ويبدو أنها كانت مدفوعة فى ذلك بالتطورات الداخلية التى شهدتها الأردن باحياء برلمانها الذى ضم ممثلين عن الضفة الغربية فكان ذلك نذيرا للمنظمة بقرب دخول الأردن تسوية ما يعد لها خاصة وأن العاهل الأردنى لم يترك مناسبة إلا وحث فيها العرب على استغلال الفرص المتاحة للسلام بدعوى أن عنصر الوقت لم يعد فى صالحهم وأن الحركة الاستيطانية فى اسرائيل تتزايد وتتفاقم حدتها مع مرور الوقت . وتكررت زيارات السيد ياسر عرفات للأردن رغم عدم الاجماع الفلسطينى عليها وانتهى الأمر بانقسام الساحة الفلسطينية ازاء العلاقة مع الأردن إلى محاور ثلاثة :

١ - تحالف يضم اللجنة المركزية لحركة فتح بقيادة عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بالإضافة إلى جبهة التحرير العربية (الموالية للعراق) ويدعو إلى اقامة علاقات أوثق مع الأردن وتحقيق تقارب مع كل من مصر والعراق .

٢ - التحالف الديمقراطى ويضم الجبهة الديمقراطية ، الجبهة الشعبية ، الحزب الشيوعى الفلسطينى وجبهة التحرير الفلسطينية ومثل محورا محايدا أو وسطا .

٣ - التحالف الوطنى الذى ضم الصاعقة ، القيادة العامة جبهة النضال الشعبى إلى جانب المعارضة

المنشقة عن فتح ويرفض التحاور مع الأردن وي طرح فى المقابل علاقات وثيقة مع سوريا .

وأراد التحالف الديمقراطى أن يلعب دور الوسيط فدعا إلى حوار فلسطينى بين الطرفين الآخرين حتى توصلوا إلى اتفاق شامل تم برعاية الجزائر واليمن الديمقراطى عرف باتفاق عدن . إلا أن ياسر عرفات بعد ذلك قام بزيارة إلى القاهرة ثم موافقته على عقد المجلس الوطنى الأخير فى عمان ، فسر من قبل التنظيمات الفلسطينية الأخرى على أنه تجاوز كبير ومخالفة واضحة لقرارات عدن التى نصت على عدم العودة إلى مصر إلا بعد الغاء كامب ديفيد . كما أن عقد المجلس فى عمان كان يعنى ترجيحاً لهذه الكفة على ما عداها بل ووصل الأمر إلى حد القول بأن القيادة الفلسطينية أرادت أن تقوم بعملية فرز على الساحة الفلسطينية حتى تتمكن من تنسيق مواقفها مع الأردن لأن عدم التمسك حرفيا ببنود (عدن) قد أخرج التحالف الوسيط فهاجمت الجبهة الشعبية تصريحات أبو عمار وامتنعت الجبهة الديمقراطية عن لعب دور الوسيط ولم يحضر اجتماعات المجلس إلا من يوافق على سياسة التقارب الفلسطينية الأردنية وليس مبالغة القول بأن اتخاذ القيادة الفلسطينية القرار بعقد المجلس فى عمان كان نهاية لمرحلة كاملة وبداية حاسمة لمرحلة لاحقة تبلورت حول الاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى وقع عليه مع مشارف عام ١٩٨٥ .

٤ - الاتفاق الأردنى الفلسطينى يحرك مبادرة ريجان :

كانت اجتماعات المجلس الوطنى فى دورته السابعة عشرة الأخيرة فى العاصمة الأردنية فى نوفمبر ١٩٨٤ مقدمة حقيقية لاتفاق عمان . إذ أعلن الأردن بصراحة ووضوح شديدين طوال الفترة التى سبقت اجتماعات المجلس استعداداه للتحرك نحو السلام على أساس مبدئين : الأرض مقابل السلام وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يحظى فى نظر الأردن بقبول الاطراف المعنية فيما عدا الطرف الرئيسى وهو الفلسطينى وازاء ذلك تقاسم المجلس تياران احدهما يعلن رفضه لقرار ٢٤٢ والآخر يؤيد التحرك مع الأردن ولكن من خلال صيغة تتجنب الاشارة بشكل مباشر إلى القرار ولكن فى النهاية لم يكن هناك خلاف حول تنسيق المواقف مع الأردن والتحرك المشترك معه .

والتابع لجلسات المجلس الوطنى فى دورته الأخيرة يلحظ عدة ملاحظات :

* أن المجلس ضم أكبر عدد من العناصر الفلسطينية المعتدلة وبالتحديد تلك التي تقبل التحرك السلمي مع الأردن ومصر .

* تشكيل لجنة تنفيذية جديدة يجمع بينها أيضا قاسم الاعتدال وتقبل بالتنسيق الأردني الفلسطيني وكانت غالبية عناصر هذه اللجنة ممن يقيمون في العاصمة الأردنية بشكل دائم مثل (محمد ملحم) وفهد القواسمة الذي اغتيل والمطران ايليا خوري .

هذا بالإضافة إلى أعضاء منظمة فتح الثلاثة وهم (فاروق القدومي) ومحمود عباس (أبو مازن) علاوة على السيد عرفات شخصيا .

أما الباقون وهم عبد الرحيم أحمد ويقيم في بغداد ممثلا عن جبهة التحرير العربية وجمال الصوراني الذي يقيم في القاهرة فليسا بعيدين عن التحرك الأردني وأخيرا السيد محمد عباس (أبو العباس) ويقيم في تونس ويمثل جبهة التحرير الفلسطينية المنشقة عن الجبهة الشعبية ، القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل .

ولأول مرة لم تتضمن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة الأخيرة رفضا صريحا معلنا للقرار ٢٤٢ وبرر السيد أبو اللطف (فاروق القدومي) ذلك بقوله : « إن تأكيدا من المجلس على قرارات المجالس الوطنية السابقة هو رفض ضمنى للقرار » .

ولذا يمكن القول أن كل الطرق كانت ممهدة أمام التحرك الأردني الفلسطيني المشترك بل وأن القيادة الشرعية للمنظمة كانت تضغط في هذا الاتجاه لادراكها بأنه ربما يكون الخيار الوحيد المطروح أمامها بعد خروج المقاومة من بيروت وتعثر كل محاولات المصالحة مع دمشق حتى لا تجد المنظمة نفسها في النهاية بعيدة عن تحركات السلام في المنطقة إذا ما بدأت .

ونتيجة لهذه الجهود المشتركة مع الأردن قدمت ورقتان أحدهما أردنية والأخرى فلسطينية تطرحان صيغة لمشروع عمل مشترك .

ونصت الورقة الأولى على المبادئ التالية :

١ - الأرض مقابل السلام .

(أ) كما ورد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(ب) كما أكدته قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

(جـ) كما ورد في قرارات مجلس الأمن الدولي .

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

(أ) في إطار علاقة أردنية فلسطينية سقفا

كونفدرالي .

(ب) في إطار اتحاد أردني فلسطيني كونفدرالي .

٣ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وتكون المشاركة الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة من خلال وفد مشترك .

٤ - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

أما الورقة الفلسطينية فقد تضمنت الآتي :

١ - الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في إطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي أردني فلسطيني .

٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ - على هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وتكون المشاركة الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك .

وبذلك . . اختلفت الورقتان حول نقطتين أساسيتين وإن لم تختلفا جوهريا في إطارها العام . إذ نصت الورقة الفلسطينية على مشاركة أردنية فلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك بينما دعت الورقة الأردنية الى مشاركة على قدم المساواة ضمن وفد مشترك دون تحديد . وكانت مسألة التمثيل هي نقطة الاختلاف الثانية حيث أغفلت الورقة الأردنية الإشارة إلى المنظمة كممثل شرعي (وحيد) للفلسطينيين كما جاء في الورقة الفلسطينية .

ولكن بوصول السيد ياسر عرفات إلى الأردن في العاشر من فبراير وعقده اجتماعا مع الملك حسين وبعد مباحثات مكثفة أعلن في اليوم التالي لهذا اللقاء عن توقيع اتفاق عمان أو الاتفاق الأردني الفلسطيني -

التقى فيه الطرفان على المبادئ التالية :

١ - الأرض مقابل السلام .

كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .

٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوى انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين .

٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة .

٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .

٥ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك .

وكان النقاش قبل الاتفاق على الصيغة النهائية يتركز حول مسألتين :

الأولى : خاصة بعبارة (اللاجئين الفلسطينيين) والتي أثارت تساؤلات حول الفرق بينها وبين النص الوارد في القرار ٢٤٢ .

والأخرى : تتعلق بالعبارة التي تقول : « عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك وكان السؤال هو من هم الفلسطينيون المقصودون في هذه العبارة وهل يقصد بها اقامة الدولة الفلسطينية والاستفتاء عليها من قبل الطرفين ، أم الاتحاد الكونفدرالي والاستفتاء عليه من كل طرف على حدة .

ولذا جاء التصديق الفلسطيني على الاتفاق مشروطا بموافقة الأردن على بعض التغييرات فكان تعديل النقطة الثانية بما يتضمن الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وازدادة عبارة (عندما يتمكن الفلسطينيون والأردنيون من تحقيق ذلك) . ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوى انشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين .

وذلك حتى لا يفسر الأمر بما يتعارض مع الحق الفلسطيني الذي تنادي به المنظمة دائما بأنه دولة مستقلة .

كما عدلت النقطة الخامسة على أساس تشكيل وفدين مستقلين أحدهما أردني والآخر فلسطيني يشاركان في

إطار وفد عربي موحد في المؤتمر الدولي للسلام . وكانت هذه النقطة قد أشارت من قبل إلى تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك الأمر الذي فسره البعض على أنه يعنى المشاركة في وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وهو ما يخالف جميع قرارات المجالس الوطنية السابقة .

ولا شك أن الاتفاق على هذا النحو قد حمل بعضا من ملامح مبادرة ريجان خاصة فيما يتعلق بالعلاقة الكونفدرالية والاتفاق على التحرك الفلسطيني المشترك مع الأردن والذي يعنى بصورة أو بأخرى تفضيلا (للخيار الأردني) محور المبادرة الأمريكية خاصة وأنه لم ينص صراحة على الدولة الفلسطينية المستقلة . ولذا لم يكن غريبا أن يفتح بعده الباب واسعا للحديث عن ترقيبات التسوية المقترحة وأن يكون هناك حضور أمريكي متزايد في هذا السياق خاصة وأن واشنطن قد وجدت من المبررات ما يجعلها تبدأ في وضع مبادراتها المجمدة موضع التنفيذ ، ليس آخرها الجناح العمالي الاسرائيلي في الحكم على رأس حكومة ائتلافية وقراره بالانسحاب من لبنان ، الذي يعطي لها شرعية التحرك أمام الجانب العربي . وانما يضم وهو الأهم وجود استعداد أردني عال للتحرك واتخاذ الأردن من الاجراءات العملية ، مما يتيح له الحصول على نوع من المساندة العربية ومن الدعم الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة ، فلم تكن مصادفة أن يشارك في حكومة الرفاعي الأخيرة هذا الكم من الوزراء الفلسطينيين . صحيح أن الوزارات الأردنية قبل احتلال الضفة في ١٩٦٧ كانت تشكل مناصفة بين ممثلي الضفة الشرقية والغربية الا أن عدد الوزراء الفلسطينيين تقلص بعد ذلك إلى حد كبير وكانت هذه هي المرة الأولى منذ ١٩٧٤ ، التي يأتي إلى مقاعد الوزارة الأردنية ١٢ وزيرا فلسطينيا من أصل ٢٣ وهو ما يتيح التقارب مع فلسطيني الضفة المحتلة إلى جانب شخص رئيس الوزراء المعروف بتقاربه مع سوريا . مما يجعله أقدر على التحاور معها فهي ليست فقط الرقم الصعب في هذه المعادلة الجديدة وانما هي أيضا مدخل الوصول إلى أكبر تأييد عربي ممكن . ولا شك أن جولة الملك حسين الخليجية الأخيرة تصب في هذا الاتجاه .

وبذلك تجمعت خيوط عديدة لادخال مبادرة ريجان مرحلة التنفيذ بعد الاعلان عن اتفاق عمان . وفي هذا الإطار جاءت الجولات المكوكية للمبعوث الأمريكي ريتشارد مورفي إلى عدد من العواصم العربية واسرائيل

وبقى الخلاف حول التفاصيل متمركزا حول قضية التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك المقترح تشكيله على الجانب الأردني للتفاوض حول التسوية .

٥ - المنظمة والمأزق الراهن :

لقد اصطدمت مسألة التمثيل بعقبة رئيسية وضعتها إسرائيل وساندتها الادارة الأمريكية وتقضى باستبعاد أى تمثيل لمنظمة التحرير في الوفد والارجح استبعادها من هذه المعادلة السياسية .

فتوقيع المنظمة على اتفاق عمان الذي يقوم على أساس قرار ٢٤٢ ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام وموافقتها على (الكونفدرالية مع الأردن) أو بمعنى آخر قبولها الصريح بفكرة (الحل الوسط) لم يلق أى استجابة أمريكية ولا يخفى أن محاولة مصر الوصول إلى صيغة توفيقية ترضى جميع الاطراف قد لقيت هي الأخرى تحفظا من الادارة الأمريكية ، فالمعروف أن مصر حين طرحت مقترحاتها في اطار اتفاق عمان ارادت أن توجد مدخلا عمليا لتنفيذه فيما عرف باسم المبادرة المصرية التي أشتملت على مراحل ثلاث :

تقضى الأولى باجتماع فلسطيني في واشنطن بالادارة الأمريكية وتشير الثانية إلى اجراء مفاوضات مباشرة اردنية فلسطينية اسرائيلية سواء في القاهرة أو واشنطن بشأن مستقبل الأراضي المحتلة ووضع الدولة الفلسطينية المحتمل قيامها في اطار اتحاد كونفدرالى مع الأردن وأخيرا تنص المرحلة الثالثة على عقد مؤتمر دولي تشترك فيه الدول الخمس لاعطاء الشرعية الدولية اللازمة لضمان حل دائم للنزاع .

وبذلك اشتملت المبادرة المصرية على فكرة (التفاوض المباشر) الذي تصر عليه إسرائيل حتى لا توقف مساعى التسوية على أن يكون تحت اشراف أمريكي بمعنى أن تبدأ المفاوضات بحوار أمريكي فلسطيني أردني وهى محاولة من مصر لأن تكون مقدمة لاعتراف أمريكا ولو ضمينا بمنظمة التحرير . وفي النهاية النص على عقد المؤتمر الدولي الذي يلح عليه السوفييت والسوريون ومن هنا قدمت الصيغة التوفيقية لجميع الاطراف ورغم ذلك اعترضت الولايات المتحدة على أن تجرى حوارا أمريكا مع الطرف الفلسطيني قبل جلوسه للتفاوض المباشر مع إسرائيل مع الاشتراط بعدم تمثيل المنظمة في الوفد ، الا إذا اعترفت صراحة بالقرار ٢٤٢ وبإسرائيل وقبلت بالتفاوض المباشر معها كما جاء على لسان مورفي .

ولم يبد الأردن اعتراضا على ما طرحه مورفي الا أنه

كان واضحا أنه لن يستطيع التقدم بدون (شرعية) فلسطينية خاصة وأن تصريحات مورفي قد أثارت ردود فعل سلبية داخل حركة فتح تجاه الاتفاق الأردني الفلسطيني نفسه وتحدث أبو اياد صراحة ولأول مرة عن امكانية الغاء هذا الاتفاق .

وبهذا المعنى وضعت جولة مورفي سياسة الملك حسين ومبادرة عمان في مأزق حقيقي ولذا حاولت الادارة الأمريكية تدارك الأمر بعد اصرار الأردن على عدم التحرك المنفرد فكان اقتراحها الأخير الذي قدمه جورج شولتز وزير خارجيتها خلال زيارته للمنطقة بقبول اشتراك أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في الوفد المشترك بشرط أن لا يعلن هؤلاء انتماءهم للمنظمة وأن لا تتحدث المنظمة عن تمثيلهم لها .

ويبدو أن أمريكا ارادت بذلك أن تصيب هدفين في آن واحد . إذ يمكنها القول أمام المنظمة بأنها تقدمت خطوة إلى الأمام بموافقتها على أن يضم الوفد أعضاء من الهيئة التشريعية ومعروف أن في المجلس عناصر عديدة مرتبطة بالأردن ارتباطا وثيقا . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكنها التأكيد لإسرائيل أنها لم تغير موقفها الثابت بعدم الاعتراف بالمنظمة خاصة وأن المجلس يضم العديد من الشخصيات المستقلة .

والواضح أن الرئيس الأمريكي يريد أن يبدو في موقف أكثر مرونة تجاه مسألة التمثيل الفلسطيني بعد معرفته الأكيدة بأن الأردن لن يمضى وحده ولن يستطيع التحرك بدون شرعية عربية فلسطينية بالأساس وهذا هو سر العزل الأمريكي لقيادات المنظمة وللمقابلة السرية التي تمت في عمان بين السيد ياسر عرفات وعدد من المستشارين في ادارة ريجان قبل وصول ريتشارد مورفي إليها ثم اجتماعه بعد ذلك بالعديد من الشخصيات الفلسطينية ولا جدال في أن هذه المرونة محسوبة أمريكيا ولا تغير من موقف أمريكا الثابت تجاه المنظمة وتجاه الدور الذي ستلعبه في المفاوضات المقبلة .

وخروجا من هذا المأزق حاول الأردن بمشروعه ذى النقاط الأربع الذى قدمه مؤخرا أن يطرح حلا توفيقيا جديدا لاستئناف مساعى السلام ، ويؤدى في الوقت نفسه إلى اجراء مباحثات مباشرة كما تصر واشنطن .

فنص في مرحلته الأولى على اجراء جلسة تمهيدية بين وفد اردني فلسطيني لا يضم أعضاء بارزين في منظمة التحرير ووفد أمريكي يعقبه جلسة أخرى بين الوفد المشترك والادارة الأمريكية ليبدأ المؤتمر الدولي في المرحلة الثالثة ويتم التفاوض المباشر في المرحلة الرابعة والأخيرة . وعارضت الادارة الأمريكية على لسان وزير

خارجيتها جورج شولتز الخطة الأردنية بحجة أنها (لا تؤدي إلى الهدف الأمريكي وهو إجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل) ولم يكن غريبا أن يسارع بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي بالكشف عن خطة اسرائيلية أخرى للسلام تستبعد أى اشتراك لمنظمة التحرير في عملية السلام ، وعقد مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفيتي إذ تضمنت الخطة استمرار المباحثات التي تجريها الولايات المتحدة مع ممثلي مصر واسرائيل والأردن وكذلك الوفود الفلسطينية التي لا تضم أعضاء من منظمة التحرير وتسير في المرحلة الثانية إلى تشكيل وفد اسرائيلي وآخر اردني فلسطيني مشترك لاعداد جدول أعمال لمؤتمر اسرائيلي اردني فلسطيني باشتراك الولايات المتحدة ليحصل على تأييد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن لإجراء مفاوضات مباشرة بين الأردن وفد فلسطيني واسرائيل في مرحلة ثالثة . وأخيرا تأتي المرحلة الرابعة بتعيين وفود فلسطينية من الأراضي المحتلة بحيث يمثلون مواقف السكان في الأرض المحتلة .

وبذلك الغى المشروع الاسرائيلي ذو النقاط الخمس فكرة المؤتمر الدولي والفكرة الأساسية التي طرحها المشروع الأردني بأن يتم حوار أمريكي مسبق مع الوفد المشترك .

ورغم أن منظمة التحرير ترفض إلى الآن اصدار أى بيان رسمي من جانبها بدون أى تعهد من جانب الولايات المتحدة التي ترفض التعامل معها ورغم تأكيدها على المفاوضات المقبلة الا أن المأزق الحقيقي في مسألة التمثيل هذه تكمن في طبيعتها المزدوجة فاشترك المنظمة المباشر في الوفد سيعنى عمليا اعترافها باسرائيل وهي ورقة أمسكت بها المنظمة حتى الآن لأن موافقة واشنطن على الوفد المشترك تقتزن بشرط أمريكي آخر حاسم وهو أن يكون مقدمة للتفاوض المباشر مع اسرائيل . وعدم اشتراك المنظمة في هذا الوفد سيضعها على هامش أى مفاوضات مقبلة مع ما يحمله هذا الوضع من خطر استبعادها وافساح المكان للتسوية المنفردة مع الأردن ولا شك أن ذكريات مؤتمر ريجان الذي عقد في ١٩٤٨ وحصل بمقتضاه الملك عبد الله على تفويض فلسطيني بتوحيد الضفتين الشرقية والغربية تحت إمارته ما زال ما ثلا في الأذهان .

وليس هذا هو المأزق الوحيد الذي تعاني منه المنظمة فليس خافيا ما أحدثه التوقيع على الاتفاق الأردني الفلسطيني من انقسام حاد داخل الصف الفلسطيني

بدأ يظهر في الشهر التالي لتوقيع الاتفاق حين أعلن في دمشق عن تشكيل تجمع فلسطيني جديد أطلق عليه اسم لجنة العمل الوجدوى برئاسة محمد زهدى النشاشيبي العضو المستقل السابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وذلك بهدف اسقاط الاتفاق . وانتهى الأمر بقيام جبهة الانقاذ الوطنية التي تكونت من أطراف التحالف الوطني السابق (القيادة العامة ، جبهة النضال الشعبي ، الصاعقة ، حركة المعارضة في فتح) بالإضافة إلى الجبهة الشعبية التي يتزعمها جورج حبشي وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية بينما رفضت الجبهة الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة والحزب الشيوعي فضلا عن الجناح الأكبر من جبهة التحرير الفلسطينية الانضمام اليها .

اتفاق عمان - الاحتمالات المفتوحة :

هكذا ولد الاتفاق الذي وقعه الجانبان الأردني الفلسطيني وسط خلافات عديدة . وكان رهان المنظمة الأول على ما سيسفر عنه اتفاق عمان من نتائج ايجابية على أرض الواقع تمتص الخلافات التي أثارها الا أن تداعى الاحداث في الآونة الأخيرة قد قلص بعض أسماء من هذا الرهان وفتح الباب أمام العديد من الاحتمالات .

إذا لم يحل قبول منظمة التحرير لعناصر التحرك السلمي دون الملاحقة الاسرائيلية المستمرة لها . ولم تكن مفاجأة أن تتخذ الحكومة الاسرائيلية قرارا بشن غار على القواعد الفلسطينية في تونس رغم أنها ليست من دول المواجهة . وأغلب الظن أنها أرادت أن تؤكد على حقيقتين أساسيتين بالنسبة لها : الأولى أن منظمة التحرير لا تمثل سوى الارهاب وبالتالي يجب عزلها من أى تحرك سياسى ، والثانية الضغط على الأردن لدفعه للتخلي عن منظمة التحرير كخيار وبالتالي الدخول منفردا في المفاوضات أو بمشاركة فلسطينية محدودة ليست من داخل المنظمة ولا شك أن اختيار تونس دون عمان رغم التهديدات الاسرائيلية المستمرة له عى مدى ما يقرب من شهر له ما يبرره . فاسرائيل لم ترد أكثر من توجيه تهديد غير مباشر للأردن دون أن تغلق أمامه الباب لامكانية التوصل إلى صيغة مقبولة للتسوية . وبذلك وجهت اسرائيل أول ضربة للاتفاق الأردني الفلسطيني . ولم تكن هذه هى الضربة الوحيدة فقد واجهت الاتفاق انتكاسة جديدة في اعقاب هذه العملية عندما أقدمت الحكومة البريطانية على إلغاء اجتماع كان من المقرر عقده في لندن بين الوفد الفلسطيني الأردني

المشترك ووزير الخارجية البريطانية كمقدمة للقاء مماثل يعقد في واشنطن بين الوفد والمسؤولين الأمريكيين بحجة تراجع الجانب الفلسطيني (وكان يضم عضوين من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير محمد ملح وایليا الخورى) عن اتفاق سابق بالتوقيع في العيش داخل حدود أمنة . ويبدو أن منطق المنظمة في ذلك ينبع من أن مثل هذا البيان سيعنى اعترافها العلنى باسقاط مفهوم الكفاح المسلح لأن كلمة الارهاب لفظ مطاط ليس له معنى محدد في القاموس الغربى والاسرائيلى فضلا عن أنه سيقيد من حركتها السياسية قبل أن تبدأ أى مباحثات . ووصلت الأمور إلى النقطة الحرجة عندما أيد الأردن الموقف البريطانى .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تظهر فيها بوادر الاختلاف في وجهتى نظر الجانبين . فقبلها ابدى العاهل الأردنى قلق بلاده من موقف القيادة الفلسطينية على أثر اعتراضها على ما صرح به في واشنطن عن قبول المنظمة القرار ٢٤٢ ولبدأ المفاوضات المباشرة في ظل اطار دولى . وقد ثارت المشكلة نفسها عند تحديد أعضاء الوفد المشترك . ثم جاءت مقترحات بيريز الأخيرة التى يدعو فيها الأردن إلى التفاوض المباشر دون المنظمة لتضيف عبئا جديدا على العلاقة بين الطرفين وليثار نفس التساؤل الصامت حول مصير اتفاق عمان . خاصة وأن الأمر ارتبط بانفتاح أردنى على سوريا . والتى تطالب هى الأخرى باسقاط الاتفاق على أساس أنه يشكل نوعا من التحرك الثنائى لا يوافق السياسة السورية وهذا ما وضع الأردن أمام اختيار صعب وأثار شكوكا حول امكانية استمراره في التمسك باتفاق عمان خاصة وأن تأكيد الالتزام به لم يأت الا على لسان قيادة

فتح أثناء الاجتماع الأخير الذى تم في العاصمة الأردنية بينهما .

ولكن رغم جميع هذه المؤشرات فمازال التكهن بقرب انتهاء اتفاق عمان وبخروج الأردن عليه صعبا . صحيح أن العاهل الأردنى في حاجة إلى تجميع أكبر قدر من الأوراق العربية وصحيح أنه يتعرض لضغوط أمريكية شديدة تدفعه لحسم الأمر بالدخول إلى مباحثات منفردة أو ثنائية مع اسرائيل ولكن ليس مؤكداً أنه يسعى إلى اسقاط منظمة التحرير كخيار وبالتالي الغاء الاتفاق الذى وقعها معها ، فالأردن سيظل في حاجة إلى دعم وتأييد فلسطينى من الممثل الشرعى ، أى المنظمة حتى في حالة دخوله مفاوضات من أى نوع . إضافة إلى ذلك أن الملك حسين مازال متشككا في حقيقة النوايا الاسرائيلية ولن يرضى في المقابل باحتواء سورى للموقف الأردنى في التسوية .

وفي ظل هذه المعطيات يصعب التنبؤ بامكانية الغاء الاتفاق خاصة وأن هناك جهودا مصرية مكثفة لتحاشي هذا الخيار بمعنى آخر قد يكون تجميد للاتفاق لاعادة ترتيب الأوراق ، أو تعديله لضمان المزيد من التنسيق بين الجانبين وهو الأمر الوارد خاصة بعد اعلان المنظمة (بيان القاهرة) الذى التزمت فيه بوقف جميع أعمال العنف ضد اسرائيل خارج الأراضى المحتلة . وكان ذلك مطلباً أردنيا لدفع عملية السلام ولا شك أن المنظمة بهذه الخطوة ارادت إثبات حسن النوايا بعد أن أشار الأردن أكثر من مرة إلى أن منظمة التحرير تفقد مصداقيتها كلما تعلق الأمر بسلوك عملى وليس باتفاق مكتوب .



(ب) الاستراتيجية الاسرائيلية والاستراتيجية العربية

تقديم :

في تحليل الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه العرب يلاحظ المرء مدى تمتعها بالاستمرارية والاتساق على مدى زمن طويل كما يلاحظ المرء كذلك تطور أدوات تحقيق تلك الاستراتيجية بما يتناسب مع التطورات المحلية والاقليمية والدولية .

بادئ ذي بدء فان العلاقات الاسرائيلية العربية في السنوات الممتدة ما بين ٤٨ - ١٩٨٥ تتميز بدرجة عالية من العنف والصراع كما لم تتصف هذه العلاقات بالبعد السياسي أو الدبلوماسي الا منذ عام ١٩٧٩ حينما وقعت كل مصر واسرائيل اتفاقية واشنطن في ٢٦ مارس من العام المذكور .

كما يلاحظ في شأن الاستراتيجية الاسرائيلية الخط بين تلك الاستراتيجية وبين الأهداف العليا للتجمع الاسرائيلي بحيث تصير دراسة الاستراتيجية هي دراسة للأهداف العليا ، يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت الاستراتيجية تحاول الوصول إلى الهدف النهائي لأي دولة فإنه من الصعب تحديد الهدف النهائي للتجمع الاسرائيلي .

فقد يكون تأمين الدولة اليهودية هدفا وقد يكون تحول اسرائيل من مفهوم الدولة الشريك هدفا ، وقد يكون بناء دولة متعددة تشكل القاعدة الاقتصادية لاقليم الشرق الأوسط هدفا كما قد يكون بناء دولة بوليسية حارسة وقابضة على التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة هدفا آخر .

في مقابل ذلك ، فاننا نلاحظ أنه حتى عام ١٩٧٧ كان يمكن القول بوجود استراتيجية أو استراتيجيات عربية بمعنى استراتيجية تشترك فيها أو توافق عليها وتتبنها أكثر من دولة عربية ، وإن كانت التطورات التي اعقبت الحركة المصرية تجاه اسرائيل بدءا من نوفمبر ١٩٧٧ تشير إلى امكانية وجود سياسات قطرية وليست عربية تجاه اسرائيل .

وقبل أن نحلل أبعاد الاستراتيجية الاسرائيلية علينا أن نبدي الملاحظات الآتية :

١ - تلجأ اسرائيل إلى استخدام مصطلح « الأمن » كمبرر أو غطاء لكل أو لأحد أركان الاستراتيجية الاسرائيلية ، من ثم يصير مفهوم الأمن لدى اسرائيل وسيلة أو أداة وليس هدفا في ذاته وسوف نرى كيف تطور مفهوم الأمن الاسرائيلي بصورة تحقق الأهداف الاستراتيجية العليا لاسرائيل في المرحلة الراهنة .

٢ - كانت اسرائيل - خاصة في عقد الستينات - أكثر اطراف الصراع العربي الاسرائيلي حديثا عن السلام ، بيد أنه من الضروري أن توضح منذ البداية الخلاف الجوهرى في مفهوم السلام الاسرائيلي عن مفهوم السلام بصورة عامة ومفهوم السلام العربى بصورة خاصة .

فالسلام بين الاعداء يعنى التوصل إلى اتفاق ينهى حالة القتال ويضع الضمانات الكفيلة بعدم اشتعال الحرب من جديد والسلام بهذا المعنى لا يرتبط بشرط الدخول في علاقات تبادل أو تفاعل في أبعاد النشاط الدولى أو الاقليمى الأخرى .

إن مفهوم السلام الاسرائيلي يبدأ بالدخول في هذه العلاقات والمبادلات في كافة الأنشطة الدولية والانسانية .

إن مفهوم السلام الاسرائيلي ينطلق من الدخول في مثل تلك العلاقات والمبادلات في كافة الأنشطة الدولية والانسانية بل واشتراط ذلك كمقدمة للدخول في تسوية سلمية للصراع مع العرب .

ففى خطاب أمام مؤتمر جنيف عام ١٩٧٤ حدد أبا اياب وزير الخارجية الاسرائيلي في تلك الفترة مفهوم السلام بقوله : « إن السلام لا يعنى مجرد وقف اطلاق النار أو التوصل إلى هدنة . . إن الضمان الحقيقى لأي اتفاق سلام انما يكمن في خلق مصالح اقليمية مشتركة تتميز بالكثافة والتنوع ، إن ذلك يحقق مزايا متبادلة من شأنها أن تمنع نشوب حروب أخرى » .

وبنفس المعنى ذكر بن جوريون من قبل : « أن السلام ليس توقيع اتفاقية على قطعة من الورق بل هو الصداقة والتعاون المشترك » .

يضاف إلى ذلك أن مفهوم السلام الاسرائيلي يقوم على القوة ومفهوم الردع فقد ذكر اسحق شامير وزير خارجية اسرائيل أنه « طالما توجد القوة يوجد السلام - فالقوة توفر الفرصة للسلام والسلام ليس هدفا في ذاته ولكنه من وجهة نظر الاسرائيليين يضيف إلى الأمن وهكذا ذكر شيمون بيريز - رئيس الوزراء الاسرائيلي أن السلام انما يخدم الأمن .

ومفهوم السلام في اسرائيل بهذا المعنى انما يعادل مفهوم التعاون لدى الغرب وأن كان مفهوم التعاون وسياسياته انما تأتي في مرحلة لاحقة على التوصل إلى السلام وهكذا يستعجل الاسرائيليون الأمور حين يبنون سياساتهم على مفهوم يتطلب عمليات وتطورات كثيرة حتى يمكن التوصل اليه .

٣ - ليس هناك شك في أنه من الصعب تحديد الهدف النهائي للدولة الاسرائيلية ، هل تأمين الدولة اليهودية يعد هدفا ، هل يعد تحول اسرائيل من مفهوم الدولة الدخيل إلى مفهوم الشريك والدولة المركزية الاقليمية في الشرق الأوسط هدفا ، هل يعد بناء دولة متقدمة بشكل القاعدة الاقتصادية للاقليم العربي والشرق الأوسط هدفا ، وهل يعد بناء دولة بوليسية حارسة وقابضة على التطورات السياسية والاجتماعية في المنطقة هدفا ، إن صعوبة تحديد الهدف النهائي للدولة من شأنها أن تعكس آثارها على الاستراتيجية العليا تجاه اعداء أو اصدقاء الدولة .

٤ - تتنوع الأهداف الاسرائيلية وتتعدد ، وتختلط في كثير من الاحيان باستراتيجية تحققها بحيث يصعب الفصل احيانا بين تلك الأهداف وبين الاستراتيجية الاسرائيلية .

وإذا كانت الاستراتيجية تعنى خطة الدولة طويلة المدى من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا ، فانه يمكن أن نحدد الابعاد الآتية للاستراتيجية الاسرائيلية تجاه النظام العربي ، أما الاستراتيجية العربية فسوف نتحدث عنها في الجزء الثاني من الورقة .

الابعاد الإستراتيجية الاسرائيلية :

١ - التوسع الاقليمي سواء باتجاه الدول العربية المجاورة بطريق الاحتلال أو بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أي الضفة الغربية .

ويعتبر هدف اسرائيل هنا توسيع العمق الاستراتيجي وخدمة الأمن كما تراه اسرائيل .

٢ - ضمان التفوق العسكري الاسرائيلي سواء في

مجال الأسلحة التقليدية أو السلاح النووي في مواجهة النظام العربي ككل .

٣ - ضمان الحفاظ على يهودية الدولة الاسرائيلية ، وذلك بالتأكيد على الاغلبية اليهودية سواء بجذب المزيد من اليهود من شتى انحاء العالم أو باتباع سياسات تهجير للفلسطينيين أو باتباع السياستين معا .

٤ - الحفاظ على العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالحرص على الا يشكل النظام العربي أو أحد اطرافه بديلا ممكنا لاسرائيل في استراتيجية الولايات المتحدة .

٥ - الاعتراض على قيام دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين .

٦ - تكثيف النشاط الاسرائيلي في أفريقيا وذلك لمحاولة احباط السياسة العربية التي تستهدف تطويق النشاط الاسرائيلي .

أولا : التوسع الاقليمي وسياسات الاستيطان - توسيع العمق الاستراتيجي وخدمة الأمن الاسرائيلي :

إن سياسات التوسع الاقليمي أي توسيع رقعة دولة اسرائيل هي سياسة ثابتة وتعود إلى بداية انشاء دولة اسرائيل ، وبالرغم من أن سياسات الاستيطان وبناء المستعمرات هي سياسة قديمة قدم مجتمعات الموشاف اليهودية بفلسطين الا أنها اتخذت طابعا مميزا في اعقاب حرب ١٩٦٧ .

وفي هذا الاطار فانه يمكن أن نحلل كلا من سياسة التوسع الاقليمي وسياسة الاستيطان .

١ - التوسع الاقليمي :

في اعقاب صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية أصدر مناحم بيجين قائد منظمة الارجون الازهابية الأمر التالي :

« إنه لم يتم تحرير الأرض بل تم بترها وسوف يتم استعادة أرض اسرائيل كل الأرض لشعب اسرائيل ولابد » .

يضاف إلى ذلك أن بيجين كان قد استقال عام ١٩٧٠ من حكومة الوحدة الوطنية بزعامة جولدا مائير احتجاجا على قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر عام ١٩٦٧ نظرا لأن القرار ينص على عودة الأرض العربية المحتلة إلى العرب .

وسياسة التوسع الاقليمي بالنسبة لاسرائيل تلعب دورا هاما من زوايا عديدة فهي تشكل من جانب ردا عمليا على ادراك اسرائيل لنوايا العرب باقامة دولة ممتدة من الخليج العربى إلى المحيط الاطلنطى ومن حدود تركيا إلى الحدود الجنوبية للسودان وهكذا فان التوسع ضرورى من أجل احباط مثل تلك الأهداف العربية التى لا تتم الا على حساب اسرائيل بوضعيتها الجغرافية بين المشرق العربى والمغرب العربى .

ومن ناحية أخرى ، يخدم التوسع الاسرائيلى أهداف اسرائيل الاستراتيجية من زاويتين فهو من جانب يخلق منطقة عازلة هامة بين اسرائيل وبين جيرانها ولهذا فقد اعتبر الاسرائيليون الاتفاق المصرى البريطانى فى عام ١٩٥٤ بالانسحاب البريطانى من منطقة القناة بمثابة تغيير خطير فى توازن القوى الاقليمى حيث كانت تلعب القوات البريطانية دور القوات العازلة بين جيش مصر والجيش الاسرائيلى .

ومن جانب آخر فان أراضى الدول المجاورة يضيف اليها عمقا استراتيجيا هاما وذلك بتحقيق بعد رئيسى من ابعاد نظرية الأمن الاسرائيلى والمتعلق بنقل الحرب إلى خارج أراضى اسرائيل بغرض تقليل الخسائر المادية والبشرية إلى أدنى حد ممكن .

وإذا نظرنا إلى التصريحات والوثائق الاسرائيلية وكذلك برامج الاحزاب فاننا نجد أن منهج التوسع الإقليمى يأتى فى مقدمة الخطط الاسرائيلية تجاه العرب ففي أغسطس ١٩٦٧ رأى أبا اييان على سبيل المثال أن : « خريطة الشرق الأوسط التى كانت قائمة قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ قد ازيلت من الوجود ولن تعود ابدا » .

ويرتبط مفهوم التوسع بأهمية وجود دولة تجمع يهود الشتات فضلا عن ضرورة سيادة اليهود على ما عداهم ، أن هذه الخطوات والأهداف لا ينبغى النظر اليها فقط من الزاوية السيكلوجية وانما ينبغى الربط بين البعد الاستراتيجى والبعد النفسى لفهم سياسة التوسع الاسرائيلى .

ذلك أنه عبر التاريخ نمت لدى اليهود مجموعة مشاعر تتعلق بالتفوق على الاغراب أو الأجانب أو غير اليهود ، من ثم ساد لدى اليهود شعور بأنهم يجب أن يستخدموا عقولهم فى حين يستخدم الآخرون عضلاتهم لأداء الأعمال البدائية البسيطة .

بطبيعة الحال ، كان من الضرورى أن تؤدى هذه المشاعر بالتفوق إلى خلق شعور عكسى لدى الغير ، مما أدى فى أغلب الحالات إلى عزلة اليهود فى هذه

المجتمعات ورفضهم وبالتالي كافة قنوات الاندماج مع الشعوب الأخرى فلقد رأى بنسكر مؤلف كتاب التحرر الذاتى « أن الشعوب الأخرى ظلت تنظر إلى اليهود ليس بمفهوم القومية وانما بصفتهم أفرادا فقط ، فاليهود لا يشكلون أمة وذلك لأنه تنقصهم صفة قومية هامة تملكها جميع الأمم ، تلك هى القدرة الذاتية على الاقامة معا فى دولة واحدة وتحت حكم واحد . . وأضاف أيضا أنه « لا يوجد لدينا أى تبرير فى أن نترك مستقبلنا ومصيرنا فى ايدى الشعوب الأخرى ثم نلومهم على سوء حظنا » .

أما برامج الاحزاب الاسرائيلية ، فانها تبنى - خصوصا كتلة الليكود - على عقيدة التوسع واكتساب الأراضى وإن اختلفت فى تقديمها للأسباب والتبريرات . فبرامج الليكود تقوم على مفهومي القوة والتوسع كما رسمها جابوتنسكى فى الربع الأول من هذا القرن ، وتقوم تلك البرامج على مجموعة من المبادئ العامة التى تؤكد الحق الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة وخاصة الضفة الغربية وغزة بناء على اعتبارات دينية .

فقد أكد البرنامج السياسى لكتلة ليكود لانتخابات الكنيست الثامن والتاسع على السيادة الاسرائيلية على المنطقة الممتدة بين البحر ونهر الأردن ، وقد ظهر ذلك أيضا فى جميع مراحل التفاوض فيما بعد بين مصر واسرائيل ، خصوصا بشأن الضفة الغربية وغزة حين أصر بيجين على تأكيد السيادة الاسرائيلية على الأرض ، وعلى أن الحكم الذاتى لا يعنى انتزاع السيادة من على الأرض لأنها تخص فقط « الشعب اليهودى » .

وتميل احزاب اليمين الدينى إلى تبنى بعض المفاهيم الدينية مثل « العودة إلى أرض الاجداد » ، « الحق التاريخى » ، « تكامل الأرض » .

أما الاحزاب العمالية والتى تشكل التجمع العمالى (المعراخ) فانها تقوم على أساس فرض الأمر الواقع والحقائق الثابتة ومن هنا اسبق وأنشط فى اقامة المستوطنات بالضفة الغربية وغزة بل وفى الأراضى العربية المحتلة الأخرى .

ويميل المعراخ إلى استخدام التبريرات الأمنية والسياسية فى محاولة استمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة .

كما يقوم البرنامج السياسى للاحزاب العمالية على ما يعرف بمشروع ايجال ألون والفرضية الرئيسية فى هذا المشروع هى أن أى هزيمة عسكرية لاسرائيل تعنى

نهاية اسرائيل سواء على مستوى السكان أو على مستوى الوجود السياسى للدولة اليهودية وأن خسارة حرب واحدة تعنى كل شيء .

من هنا يقوم المشروع على ضرورة التوصل إلى حدود أمنة معترف بها ويمكن الدفاع عنها . وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن نشير إلى بعض ملامح استراتيجية التوسع الاسرائيلي كما وردت أخيرا على لسان اريل شارون وغيره ، فمن جانب يدعو شارون إلى أن يتقدم الجيش الاسرائيلي لاحتلال الأردن والكويت ليس فقط بغرض توسيع الرقعة التى تسيطر عليها اسرائيل وانما أيضا من أجل السيطرة على منابع البترول العربية ، ومن جانب آخر دعت أصوات عديدة في اسرائيل إلى ضرورة العودة إلى احتلال سيناء بصفتها تمثل ركيزة استراتيجية واقتصادية لاسرائيل فضلا عن كونها مصدرا للطاقة في المدى الطويل .

ويرتبط التوسع بالصورة المشار اليها كذلك برغبة اسرائيل في توفير المياه التى تحتاجها وذلك بالسيطرة على مصادر المياه التى تحيط بها سواء نهر الأردن أو الليطاني . وهكذا فان هذه الانهار أصبحت تدخل في شكل التسوية الاقليمية النهائية بين العرب واسرائيل .

٢ - سياسات الاستيطان :

باستثناء الشيوعيين الذين يرون بأن الحل الوحيد الذى سيحول دون تدهور الوضع والذي سيؤدى إلى تصفية مشكلة الأمن هو التخاطب الفورى مع الشعب الفلسطينى وزعمائه من أجل اقامة ادارة فلسطينية في المناطق المحتفظ بها في الضفة وفي غزة تمهيدا لانشاء دولة فلسطينية تكون مرتبطة باسرائيل باتحاد فيدرالى عسكرى واقتصادى وسياسى ضمن اطار أرض فلسطين المتكاملة ، نجد أن كافة القوى السياسية الاسرائيلية تكاد تجمع على أهمية الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة وبعض المناطق المحتلة الأخرى مثل مرتفعات الجولان مع اختلاف في الدرجة .

وبصرف النظر عن التبريرات التى تقدم بشأن سياسات الاستيطان ، فانها تشكل بعدا ما من أبعاد استراتيجية التوسع الاقليمي وخصوصا في الضفة الغربية وغزة ، وبينما يقوم تبرير اليمين الاسرائيلي على اعتبارات دينية بشأن الحق الدينى التاريخى في أرض الميعاد يقوم تبرير التجمعات العمالية خصوصا حزب العمل على اعتبارات الأمن والحدود التى يمكن الدفاع عنها بينما يجمع البعض بين التبرير الدينى والتبرير الأمنى كما فعل حزب الاحرار المستقلين .

وقد انتهت اسرائيل من بناء ١١٨ مستوطنة اسرائيلية بالضفة الغربية وغزة وتتوقع الوكالة اليهودية أن يصل عدد اليهود في الضفة الغربية خلال الثلاثين عاما القادمة إلى حوالى ١,٢ مليون يهودى ، وهو عدد يوازى الزيادة السكانية المتوقعة للفلسطينيين في نفس الفترة ، وستكون مهمة هؤلاء فضلا عن سكنى الضفة وغزة التحكم في معظم الأراضى ومصادر المياه .

ولا شك أن وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ كان نقطة تحول رئيسية في سياسة الاستيطان الاسرائيلية نظرا لما تمثله من استجابة للمعتقدات الدينية لاهزاب الائتلاف .

وقد تمسك الليكود خلال جميع مراحل المفاوضات مع مصر بحق الاسرائيليين في الاستيطان في الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وغزة ، ورفض تجميد المستوطنات ناهيك عن الانسحاب منها .

ويرتبط باليمين الدينى في اسرائيل حركتان تسعيان إلى تشجيع الاستيطان وترتبط بين ذلك وبين محاولة طرد السكان العرب وهما حركة جوشى ايمونيم والتى نجحت فيما بين ٦٧ ، ١٩٨٠ في بناء حوالى ٢٧ مستوطنة بمساعدة الليكود ، وحركة كاخ التى يتزعمها الحاخام كاهانا والذي يؤمن بضرورة تفريغ الضفة الغربية وكافة أرض اسرائيل من غير اليهود وخصوصا العرب .

ومن اللافت للنظر أن الاحزاب العمالية كانت القوة الأساسية التى بادرت بسياسة الاستيطان في الأراضى العربية المحتلة في اعقاب حرب ١٩٦٧ . ففى عام ١٩٧٧ - وهو عام تركهم الحكم كانوا قد انتهوا من بناء ٣٦ مستوطنة فضلا عن احياء يهودية في القدس الشرقية ومستوطنات أخرى بمرتفعات الجولان وغزة وشمال وجنوب شرقى سيناء .

وقد نفذ المعراخ سياسة الاستيطان بطريق ثلاث حركات تابعة له : حركة « ايمود هكفوتسوت فهاكيبوتسيم » وحركة « هكيبوتسى همئيوحاد » وحركة « هكيبوتسى ها أرتس » وبنى المعراخ خطته للاستيطان على أسس أمنية وسياسية واستراتيجية وديمقراطية متكاملة .

من هنا فان حزب العمل وإن بدا أكثر مرونة عن كتلة الليكود الا أنه في التسوية الاقليمية لا يزال يتمسك بحقه في الاحتفاظ ببعض المناطق ذات الأهمية الأمنية لاسرائيل في الضفة وغزة وبقية الأراضى العربية الأخرى المحتلة .

ثانيا - ضمان التفوق العسكرى الاسرائيلى :

المقصود بالتفوق العسكرى ليس فقط التفوق العددي أو الكمى وإنما - وهذا هو الأهم - التفوق النوعى فى تطوير القدرات العسكرية وكفاءة استخدام الأسلحة وغيرهم من يهود العالم فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية .

وهناك أسباب عديدة تدعو القيادة الاسرائيلية إلى محاولة ضمان وجود قوة عسكرية اسرائيلية متفوقة فمن جانب يرى الاسرائيليون أنه لا يمكن مواجهة التحدى العربى الجماعى لاسرائيل دون أن يكون بناء قوة عسكرية اسرائيلية متطورة وعصرية ، الشغل الشاغل لاسرائيل . ومن جانب آخر ، فإن مواجهة التفوق العددي العربى يتم بطريق التفوق التقنى سواء فى نوعية السلاح أو القيادة والتنظيم والتدريب .

وإذا كانت نظرية الأمن الاسرائيلى تقوم على عدة خصائص سواء الردع أو الحرب الخاطفة أو الهجوم المعتاد الاجهاضى أو الحرب القصيرة أو الاعتماد على القوة الذاتية أو نقل الحرب خارج أرض اسرائيل ، فإن تحقيق ذلك لا يكون بدون تفوق عسكرى اسرائيلى ملحوظ .

يضاف إلى ذلك ، أنه إذا كان مخططو الاستراتيجية الاسرائيلية ينظرون إلى النظام الاقليمى العربى من زاوية انقسامه إلى دوائر استراتيجية منفصلة وأنه من الحتمى استمرار الانقسام فى هذه الدوائر فإن التفوق العسكرى يصير الاداة الفعالة فى ردع أى محاولة عربية للخروج عن هذا التقسيم الاستراتيجى كما يصير اداة لاجهاض أية محاولة عربية تقوم على أساس لم الشمل العربى .

هذه الدوائر الاستراتيجية الثلاث تتمثل فى دائرة وادى النيل ومركزها مصر ، ودائرة الجزيرة العربية ومركزها المملكة العربية السعودية ودائرة الشام ويتصارع على قيادتها العراق وسوريا .

وتسعى اسرائيل إلى عدم السماح لأى دائرتين بالتنسيق معا خصوصا الدول التى تقود تلك الدوائر أو تشكل مركزها .

إذن القوة العسكرية الاسرائيلية تعد ضمانا هاما لتحقيق أمن اسرائيل وأهدافها فضلا عن احباط أو اجهاض أية أهداف عربية معادية ويرتبط بذلك بعدا نفسيا هاما مفاده أن العرب سيتوصلون مع مرور الوقت إلى الاقتناع باستحالة استخدام القوة العسكرية فى

استرجاع الأراضى العربية المحتلة .

وبالرغم من التفوق العسكرى الاسرائيلى فى مجال الأسلحة التقليدية على العرب إلا أن كثيرا من الاسرائيليين وبعض مستويات القيادة تسيطر عليهم بعض مشاعر عدم الأمن وهكذا فكان الاسرائيليون يصرون أثناء المفاوضات مع مصر منذ عام ١٩٧٧ على ضرورة الحصول على ضمانات للأمن سواء من الولايات المتحدة أو من مصر بالالتزام بعدم الاعتداء أو بإقامة مناطق منزوعة السلاح على الحدود بين البلدين .

كما طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة التعهد ببناء مطارات فى صحراء النقب بديلا عن المطارات التى جلت عنها فى سيناء وتعهدت الأخيرة بالفعل ببناء قاعدتين جويتين فى صحراء النقب وتكلفتا ١,٠٧ بليون دولار تحملتها الولايات المتحدة .

يضاف إلى ذلك ، أن معدلات الانفاق على التسليح فى اسرائيل أعلى بكثير عن مثيلاتها فى دول المواجهة العربية بل أن هذه المعدلات قد زادت بصورة ملحوظة فى أعقاب اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ .

كما زادت النفقات العسكرية كنسبة من الناتج القومى الاجمالى وكنسبة من النفقات المركزية للحكومة وتصل إلى ٣٥٪ من هذا الناتج وهى النسبة التى سادت أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كما زادت فى الوقت ذاته قيمة الاتفاقات الخاصة بالمبيعات العسكرية الأمريكية إلى اسرائيل من ٤٩٥ مليون دولار عام ١٩٧٧ إلى ٦٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٢ .

وإذا انتقلنا إلى مجال الأسلحة النووية ، فإنه قد أصبح من المؤكد أن اسرائيل تمتلك القنابل النووية فى الوقت الذى لم تستطع فيه أية دولة عربية أن تفعل ذلك .

هذا التطور الأخير يعد ضمانا رئيسيا ضد محاولات الدول العربية الاخلال بالتوازن الاقليمى الراهن والذى يحقق أمن اسرائيل .

بطبيعة الحال ، يحقق التفوق الاسرائيلى فى المجال العسكرى هدف اسرائيل الرئيسى وهو ردع القوات العربية ولكنه يحقق كذلك أهداف اسرائيل التوسعية التى أشرنا إليها من قبل ولعل الغزو الاسرائيلى للبنان يعد مثالا واضحا لوظائف القوات المسلحة الاسرائيلية إذ أنه نظرا لهذا التفوق فقد تطورت نظرية الأمن

الاسرائيلي وأهداف الحرب الاسرائيلية وأصبحت تقوم على عدة مفاهيم هامة مثل :

(أ) مفهوم الحرب الاختيارية وهى الحرب التى تحدد زمانها ومكانها اسرائيل دون أن يفرض عليها دخول حرب اجبارية أو دفاعية .

(ب) مفهوم الحرب التى تستهدف أحداث تغييرات سياسية كبرى وعدم الاقتصار على مسائل الردع أو الاجهاض .

(جـ) التحول من حرب التخوم إلى حرب المدن الرئيسية بما فى ذلك عواصم الدول .

ثالثا - ضمان يهودية دولة اسرائيل : استراتيجية التعامل مع الأبعاد الديمقراطية :

تمثل الابعاد الديمقراطية أحد الابعاد الهامة فى استراتيجية اسرائيل تجاه العرب وخاصة تجاه الأراضى العربية المحتلة وعلى رأسها الضفة الغربية وغزة كما تمثل أحد الابعاد التى تهتم بها اسرائيل فى اطار تسوية الصراع العربى الاسرائيلى .

ومنذ انشاء الدولة عام ١٩٤٨ ، واسرائيل تنظر إلى ذاتها وبوعى شديد باعتبارها دولة يهودية ويرى القادة الاسرائيليون أن ضمان الاغلبية اليهودية فى اسرائيل انما يحتل الأولوية الرئيسية فى سياسة اسرائيل سواء كان ذلك يعود إلى أسباب ايدولوجية أو أمنية أو اقتصادية .

السبب الرئيسى فى هذا الاهتمام للمزيد بالابعاد الديمقراطية انما يعود إلى حقيقة أن اسرائيل كتجمع سياسى قامت على فكرة تدفق اليهود إلى فلسطين سواء قبل انشاء الدولة أو بعد انشائها .

وقد بدأت موجات الهجرة بالموجة الأولى عام ١٨٨٢ والتى تشكلت من حوالى ٣٠ ألف يهودى روسى وتلتها موجات عديدة كان أهمها من حيث عدد اليهود والذين هاجروا إلى اسرائيل الموجة الخامسة فيما بين ١٩٣٢ - ١٩٣٨ والتى حملت معها ما يزيد على ٢١٧ ألف يهودى أوروبى ، أما أهم الموجات من حيث وزن اليهود الذين قدموا فى اطارها فهى الموجة الثانية والتى حملت الرعيل الأول من السياسيين اليهود الذين انشأوا الدولة فيما بعد .

لم تسر موجات الهجرة على وتيرة واحدة ، فقد تقلبت ما بين الزيادة والنقصان إلى الحد الذى دفع بجولدا مائير إلى القول : « من غير المعقول أن يكون تحت حكمنا سكان يتكونون فى جزء منهم من مواطنين اسرائيليين

وفى جزء آخر من غير مواطنين . . إننى لا أريد دولة مزدوجة الجنسية وإننى لا أريد أيضا أن اضطر كل يوم لأن أقوم بتعداد عدد المواليد اليهود » .

وقد أشيرت قضية هجرة اليهود خصوصا فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، نظرا لخوف اسرائيل من أن يتحول اليهود إلى أقلية عديدة بنهاية الحرب وذلك بعد احتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة .

ونظرا لأن معدلات زيادة السكان بين العرب تثير اليهود أعلى من مثيلاتها بين السكان اليهود ، فضلا عن تضائل المهاجرين من اليهود الجدد لاسرائيل فمتوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبه المرأة العربية - مسلمة أو مسيحية - حتى سن ٤٩ يصل إلى حوالى ٩ ، بينما لا يزيد هذا العدد بالنسبة للمرأة اليهودية حتى سن ٤٩ عن ٣ أطفال .

ولهذا تشير بعض الدراسات التى تمت فى اسرائيل إلى أنه إذا استمرت عادات الانجاب على ما هى عليه - خاصة بين السكان المثقفين - فإنهم سيأخذون فى التناقص بنسبة ٧٪ فى كل جيل .

والسؤال الذى يشغل بعض الباحثين فى اسرائيل فضلا عن أجهزة صنع السياسة يتعلق بكيفية الحفاظ على الأغلبية اليهودية داخل اسرائيل فى ظل ظروف غير مواتمة لذلك ، فمن ناحية بلغت نسبة الزيادة الطبيعية بين العرب والفلسطينيين حوالى ٣,٥٪ بينما لم تزد بين السكان اليهود عن ١,٥٪ ومن ناحية أخرى يقل عدد المهاجرين اليهود إلى اسرائيل سواء من الدول الاشتراكية أو من الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى تزايد معدل الهجرة المعاكسة خارج اسرائيل .

وهكذا أصبح الحفاظ على يهودية الدولة هدفا فى حد ذاته ، ليس فقط لأن هذا الطابع اليهودى هو الذى يبرر وجود الدولة ، وإنما لأن العلاقة بين اليهود وغير اليهود سواء داخل اسرائيل أو بينها وبين الدول المجاورة تشكل محورا هاما للسياسة الاسرائيلية فى مجال الأمن والنشاط الاقتصادى « فالهجرة إلى أرض اسرائيل » كما ذكر ميخائيل منوانى عضو الكنيست عن الحزب القومى الدينى « هى جوهر وجودنا . . والهجرة من الأمن .

وأصبح الهدف من الهجرة اليهودية إلى اسرائيل أن يتضاعف عدد سكان اسرائيل بنهاية القرن العشرين كما كان يذكر ليفى أشكول ولهذا يعبر الاسرائيليون عن قلقهم إزاء اندماج اليهود فى المجتمعات التى يقيمون بها ، وقد حذرت جولدا مائير الطوائف اليهودية من

الاندماج في الدول التي يعيشون فيها خارج إسرائيل .
ومن أهم الاجراءات الحكومية التي إتخذت من أجل علاج هذه المشكلة ، إنشاء وزارة الهجرة في أعقاب حرب ١٩٦٧ والتي تولاهما إيجال ألون آنذاك ، ومهمة هذه الوزارة تحددت ببحث السبل الكفيلة بتشجيع اليهود في الدياسبورا للعودة إلى إسرائيل من أجل مواجهة مسئوليات سكنى وحماية المناطق الجديدة التي احتلت في أعقاب حرب ١٩٦٧ ومن جانب آخر ، فقد أصدر الكنيست في عام ١٩٧١ قرارا يقضى بمنح الجنسية الاسرائيلية تلقائيا لأي يهودى يود الهجرة إلى إسرائيل حتى قبل أن يغادر الدولة التي ينتمى إليها ويحمل جنسيتها .

وقد بنيت خطة إسرائيل في تشجيع يهود الدياسبورا للهجرة إلى إسرائيل على أساس عقائدى دينى نظرا لصعوبة تهجير اليهودى الميسور لعدم توافر الحافز الاقتصادى لهجرته

ولهذا فإن المؤتمر الصهيونى الذى عقد بالقدس عام ١٩٦٨ ركز على هدف الصهيونية في تجميع الشعب اليهودى في موطنه « التاريخى » استنادا إلى التوراة والحق الالهى في العودة .

وقد تبنى المؤتمر الصهيونى في الثامن والعشرون عام ١٩٧٢ نفس هذا الخط الدينى واعتبر أن الهجرة اليهودية هى جوهر الحركة الصهيونية وقرر أنه ينبغى غرس وعى الهجرة بين جماهير الشعب في الشتات .
وقد انتقل الاهتمام بهذه الأبعاد الديمقراطية من نشاط المنظمات الصهيونية إلى برامج وأنشطة الأحزاب السياسية الاسرائيلية .

ففى مؤتمر لحزب رافى في أواخر عام ١٩٦٧ ، أعلن موسى ديان أن العلاقات العربية الاسرائيلية يجب أن تبنى على خمس نقاط منها :

- ١ - الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية .
- ٢ - اعتراف صريح بإسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة من قبل جيرانها الدول العربية ، أما كتلة الليكود فإنها تبنى خططها على أساس قدرة إسرائيل على القيام بحكم المليون فلسطينى (عربى) من غير مواطنى الدولة والذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة إسرائيل منذ ١٩٦٧ وكان مناحم بيجين يعبر باستمرار عن تمسكه بإمكان استيعاب هؤلاء السكان من غير اليهود في دولة إسرائيل .

هذا البعد الديمغرافى والمتمثل في مسألة نقاء يهودية

الدولة وضمنان غالبية يهودية فيها يشكل معضلة أساسية لإسرائيل في أية تسوية مستقبلية ، هذا البعد لابد وأن يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم التنازلات الاقليمية وشكلها خصوصا فيما يتعلق بالضفة الغربية وغزة .

وهناك دراسات عديدة حول العلاقة ما بين التمسك بالأراضى ومدى الحفاظ على الطابع اليهودى للدولة .
فإذا تصورنا أن أمام إسرائيل أحد خيارات اقليمية ثلاثة تتمثل فيما يلى ، إما العودة إلى حدود ما قبل ١٩٤٧ أو التنازل عن القدس الشرقية وبعض مناطق من الضفة الغربية أو ضم جميع الأراضى المحتلة ، فإن القرار النهائى بشأن أى الخيارات أصح بالنسبة لإسرائيل سوف يعتمد إلى حد كبير على البعد الديمغرافى المتعلق بنسبة اليهود إلى السكان المقيمين في تلك المناطق . ولذا فإن الخيار الثانى هو أكثرها ملاءمة لكل من اعتبارات الحفاظ على يهودية الدولة .

أما السياسة الاسرائيلية المتعلقة بالحفاظ على الأراضى المحتلة إما بغرض التوسع أو الأمن أو لاعتبارات التحكم في مصادر المياه ، فإنها لابد وأن تتضارب مع البعد الديمغرافى ولهذا فقد ظهر على المستوى الرسمى اتجاه يدعو إلى تفرغ المناطق المحتلة من السكان العرب ولهذا فإن كتلة الليكود طوال فترة المفاوضات بشأن الحكم الذاتى والتي توقفت بسبب الغزو الاسرائيلى للبنان واختلاف وجهة النظر المصرية مع وجهة النظر الاسرائيلية ، كانت تؤكد على أن المقصود بالحكم الذاتى هو السكان ولكنه لا ينصرف إلى الأرض ومدلول ذلك أن للسكان حرية الحركة ومنها بالطبع الهجرة خارج الضفة وغزة بينما يتمسك الاسرائيليون بالسيادة الاقليمية .

ومن جانب آخر ، فقد ظهرت بعض الجماعات والتنظيمات اليهودية المتطرفة التى لا تنادى فقط بحق اليهود الأبدى في الاستيطان بالضفة الغربية ، ولكنها تتخذ من التدابير وإجراءات العنف والارهاب كالقتل ضد السكان الفلسطينيين ما يجبرهم على الهجرة ومن ذلك حركة جوشى أيمونيم ومنظمة كاخ المتطرفين .

ويرتبط بمسألة الحفاظ على الطابع اليهودى للدولة أيضا محاولات إسرائيل المتكررة إيجاد دول أو بالأحرى دويلات أخرى في المنطقة تقوم على أساس دينى ، وذلك لتحقيق عدة أهداف من بينها ألا تكون إسرائيل هى الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التى تقوم على أساس دينى ، وكذلك محاولة خلق دول صديقة أو موالية أو على

الأقل غير معادية لإسرائيل ولعقيديتها في إنشاء دولة تقوم على أساس ديني .

ومن الملفت للنظر أن إسرائيل قد سعت منذ مدة طويلة لإنشاء مثل تلك الدويلات فالمراسلات التي جرت بين بن جوريون وموشى شاريت في منتصف الخمسينات تؤكد على اهتمام إسرائيل بإنشاء دولة مسيحية في لبنان ، وتشير الوثائق والكتابات الإسرائيلية المعاصرة إلى الرؤية الإسرائيلية بضرورة خلق مثل هذه الدويلات في لبنان ومصر وسوريا وربما السودان كذلك .

رابعاً - الحفاظ على العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة ومنع ظهور بديل عربي لإسرائيل :

لا يختلف اثنان حول الطبيعة الخاصة التي تميز العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وهي علاقات لا تقوم على أساس الارتباطات أو الالتزامات العاطفية بين الدولتين ولكنها بالأساس علاقات تقوم على أساس الإدراك والرؤية للمصالح المشتركة بينهما واعتبارات الأمن المتبادل كما تراه القيادة السياسية في كل منهما .

كما تقوم هذه العلاقات كذلك على أساس فهم كل منهما لطبيعة النظام الإقليمي العربي وكيفية التعامل معه .

ويعود تاريخ هذه العلاقات إلى ما هو أبعد من عام ١٩٤٧ حينما وقفت الولايات المتحدة بثقلها المادي والسياسي وراء صدور قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية وإلى ما هو أبعد من عام ١٩٤٨ حينما اعترفت الولايات المتحدة قبل غيرها بدولة إسرائيل ، ففي العقد الثاني من هذا القرن تعاطفت الولايات المتحدة مع وعد بلفور ، كما طلبت من بريطانيا - الدولة المنتدبة على فلسطين - بفتح أبواب فلسطين لليهود والمهاجرين من أوروبا خصوصا أثناء وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ومن الناحية الاستراتيجية وقعت الدولتان اتفاقا للمساعدة بشأن الدفاع المشترك عام ١٩٥٢ وبناء على هذه الاتفاقية أكدت حكومة إسرائيل للولايات المتحدة أن المعدات والأدوات والخدمات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة تستخدم فقط من أجل صيانة الأمن الداخلي ، وحاجات الدفاع الشرعي ، ولمساعدتها في الاشتراك في الدفاع عن المنطقة في إطار إجراءات واتفاقات الأمن الجماعي والمقررة من جانب الأمم المتحدة وأنها تمتنع عن القيام بعدوان ضد أي دولة أخرى .

وعلى امتداد ثلاثين عاما بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية بما فيها التبرعات الخاصة لإسرائيل من اليهود وغيرهم من الأمريكيين حوالي ٤٠ بليوناً من الدولارات منها حوالي ٣٠ بليوناً معونات حكومية وصلت قيمة المعونات العسكرية منها حوالي ١٧ بليوناً ، كما وصل إجمالي المعونات التي قدمت في السنوات الأربع الأخيرة وحدها حوالي ٩,٥ بليون دولار .

والعرب - على الجانب الآخر ، يدركون خصوصية تلك العلاقة ولهذا فإنهم لا يسعون إلى محاولة التأثير سلباً عليها ، وإن كانوا يحاولون إقناع الولايات المتحدة بأنهم يمكن أن يقدموا لها خدمات تتعلق بحماية مصالحها في الشرق الأوسط وبصورة قد تزيد عن قدرة إسرائيل وقد رأى السادات على سبيل المثال أنه ليس من الواقعية في شيء أن يطلب العرب من الولايات المتحدة مالا تستطيع ومالا تريد أن تفعله وهو كسر هذه العلاقة الخاصة .

وينبغي أن نشير إلى أن ضمان قوة وأمن إسرائيل اعتبرت منذ البداية حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، فإسرائيل - من وجهة النظر الأمريكية - خصوصا في الدوائر العسكرية ودوائر الاستخبارات ستعد الحليف الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه لمواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة . أما إسرائيل ، فإنها تدرك أنه بدون المساعدة الضخمة من جانب الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع أن تستمر في سباق التسلح في المنطقة .

وتزيد قيمة مبيعات السلاح الأمريكية لإسرائيل عاما بعد عام ، ففي عام ١٩٨٣ مثلاً زادت بمعدل ٢١٪ عن عام ١٩٨٢ ، وبلغت القيمة المطلقة لهذه المبيعات حوالي ١,٧ بليون دولار وهي أكبر قيمة مبيعات مقدمة لأي دولة في العالم .

وتشير التقارير الرسمية عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل ، أن الأخيرة تعتمد تماما على المساعدات المالية والفنية الأمريكية من أجل التوصل إلى بناء صناعة الأسلحة الخاصة بها .

وقد اتخذت هذه المساعدات صبغة سياسية وذلك بالتزام الولايات المتحدة بمد إسرائيل بما تحتاج إليه من أجل تنمية صناعاتها الحربية ، ففي مارس عام ١٩٧٩ صدرت مذكرة الاتفاق والتي لحق بها التزام صادر عن وزير الدفاع السابق هيج في أبريل عام ١٩٨١ لتوفير تلك المساعدات .

وقد نص الالتزام المشار إليه على أن تقوم الولايات

المتحدة بشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار في السنة من المنتجات العسكرية الاسرائيلية بقصد تشجيع الصناعات الحربية الاسرائيلية ولعل هذه المذكرة وهذا الالتزام يشكلان جزءا لا يتجزأ من اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة والذي تم التوقيع عليه في ٢٠ نوفمبر ١٩٨١ ، ويقضى هذا الاتفاق بما يلي :

١ - يقوم سلاح الطيران الاسرائيلي بتوفير غطاء لعمليات سلاح الجو الأمريكي في نقل قوات الانتشار السريع في الشرق الأوسط .

٢ - يتم تخزين الدبابات وغيرها من المعدات العسكرية في إسرائيل .

٣ - ترابط ١٥٠ طائرة مقاتلة من سلاح الجو الأمريكي من طراز ف - ١٥ ، ف - ١٦ في إسرائيل ويتولى الاسرائيليون صيانتها .

٤ - يقيم مستشفى عسكري ضخم في إسرائيل ، يستخدم في حالة اندلاع القتال في الشرق الأوسط ، ولم يتم العمل بتلك المذكرة بل أنها جمدت من جانب الولايات المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٨١ نظرا لقيام إسرائيل بتطبيق القوانين الاسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية وهو ما يعنى ضم الجولان إلى إسرائيل .

وفي نوفمبر ١٩٨٣ تجددت المفاوضات بين البلدين بشأن التعاون الاستراتيجي وتم إحياء مذكرة عام ١٩٨١ .

هذه الوثائق بين البلدين تعبر في جانب منها عن القلق الاسرائيلي إزاء تطور العلاقات المصرية الأمريكية في السنوات التي أعقبت اتفاقات كامب ديفيد خصوصا نمو العلاقات الاستراتيجية بين البلدين ، فمنذ ذلك الحين تقوم الدولتان ببعض السياسات المشتركة التي تعد مؤشرا لاسرائيل على أن مصر تسعى لكي تقدم بديلا استراتيجيا لاسرائيل سواء فيما يتعلق بالمانورات والتدريبات المشتركة أو تقديم التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

خلاصة هذا البعد تكمن في أن هذا البعد الدولي والذي يرتبط بالتركيب الداخلي في كل من البلدين نظرا للوشائج الدينية والقومية التي تربط الجماعات اليهودية والصهيونية الأمريكية بإسرائيل يشكل أحد محددات استراتيجية إسرائيل المستقبلية تجاه النظام العربي وخصوصا تجاه مصر ، فإسرائيل تحرص على أن تظل هي القاعدة الاستراتيجية للولايات المتحدة والحليف

الرئيسي لها في الشرق الأوسط وعلى التفاهم التام حول التطورات الاستراتيجية في المنطقة .

خامسا - منع قيام دولة فلسطينية على أى جزء من فلسطين :

يشكل هذا البعد جوهر السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي فإسرائيل لا تحاول فقط تشتيت مفهوم القضية الفلسطينية بمعنى إحداث تطورات اقليمية ترتبط بوضع اسرائيل الاقليمي بما يشغل الدول العربية وغيرها عن القضية الفلسطينية ولكنها تسعى كذلك نحو منع قيام دولة فلسطينية على أى جزء من فلسطين ويبنى هذا الرفض على أسس أيديولوجية وسياسية واستراتيجية وديمغرافية .

فعلى الجانب الديني والأيدولوجي تنظر إسرائيل إلى الضفة الغربية على أنها يهودا والسامرة ، أرض الميعاد التاريخية التي يجب أن يقتصر سكانها على اليهود وحدهم .

وهكذا فقد أكد مشروع بيجين للحكم الذاتي على أنه « ينبغي أن يضمن أى مشروع للحكم الذاتي ألا ينتج عنه قيام دولة فلسطينية بأى صورة في يهودا والسامرة وقطاع غزة وينبغي أن يضمن وجود الاستيطان اليهودي المقرر القائم والذي سيقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة وكذلك تطوره وازدهاره .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وضع بيجين عدة مبادئ هامة تؤكد جملتها الحق التاريخي لليهود في الاستيطان في الضفة وغزة والوقوف بحزم أمام أية محاولة لانشاء دولة فلسطينية على هذه المناطق .

يضاف إلى ذلك أن الاسرائيليين يرفضون مفهوم الشعب الفلسطيني أصلا ، كما يرفضون الاقرار بوجود هذا الشعب في أى وقت مضى ، بل إن جولدا مائير ذكرت من قبل أنه لا توجد أمة فلسطينية وأنه إذا كان هناك فلسطينيون فإنهم هم اليهود سكان إسرائيل .

فضلا عن ذلك ، كان الاسرائيليون يظهرون تخوفا من أن الميثاق الوطني الفلسطيني خاصة في مواده ٢٠ ، ٢١ إنما يدعو في الواقع إلى تدمير دولة إسرائيل .

فالمادة ٢٠ تنص على أن « الادعاء بالروابط التاريخية والدينية لليهود بفلسطين تتعارض مع الحقائق التاريخية ، ومع المفهوم الصحيح لما يشكل التاريخ » ، بينما تنص المادة ٢١ على أن « الشعب العربي الفلسطيني والذي يعبر عن نفسه بطريقة الثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كافة الحلول التي تقف دون

التحرير الكامل لفلسطين » وهكذا فقد رأى البعض في اسرائيل أن إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن ما هو إلا « رويشتة » للفوضى وتهديد لكل من اسرائيل والأردن ومن المحتمل أن تتحول إلى قاعدة للارهاب وللتغلغل السوفيتي .

وعلى الرغم من إدراك البعض في اسرائيل من أن القضية الفلسطينية ستصير هي النقطة المحورية في السياسة الاسرائيلية في الثمانينات سواء على مستوى المجتمع الاسرائيلي أو مستوى علاقاته بالخارج ، فإنه على مستوى صناعة القرار السياسي في اسرائيل نجد رفضا كاملا للتعامل مع هذه القضية بصورة واقعية . ويمكن التمييز داخل اسرائيل بين ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد :

الاتجاه الأول - الأردن كدولة للفلسطينيين :

ففي بداية السبعينات بنيت سياسة حزب العمل الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين على أساس إمكانية التفاوض مع الأردن وليس مع أية جهة أخرى ، خصوصا منظمة التحرير الفلسطينية ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ورفض حضور وفد فلسطيني مستقل لمؤتمر جنيف في حالة انعقاده .

وقد أعلن كل من اريل شارون وزير الدفاع السابق ، واسحاق شامير وزير الخارجية الحالي مرارا أن هناك دولة فلسطينية بالفعل وهي الأردن ، وأنه يجب على الفلسطينيين أن يسعوا إلى تحقيق هويتهم الوطنية في تلك الدولة .

كما يؤكد هذا الاتجاه أنه إذا ما قامت المنظمة بالاستيلاء على الأردن وإقامة دولة فلسطينية بدلا منها فإن ذلك لن يغضب الاسرائيليين كثيرا ، لأن القضية ستتحول إلى مشكلة بسيطة تتعلق بوضع السكان المختلط داخل إسرائيل - يهود وغير يهود - ولن تمتد المشكلة إلى مسألة إنشاء دولة فلسطينية غير يهودية جديدة على الضفة الغربية .

تؤكد وثيقة أوديد ينوي على نفس المعنى ، فهو يرى أنه كان يمكن للاسرائيليين أن يجنبوا أنفسهم من الصراع المرير والخطير منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن ، وذلك إذا كانوا قد أعطوا الأردن للفلسطينيين الذين يقيمون في الضفة الغربية لنهر الأردن ، فإذا كان الاسرائيليون قد فعلوا ذلك منذ البداية لكان بإمكانهم تحديد المشكلة الفلسطينية التي تواجههم اليوم ،

وأهمية هذا الاتجاه تعود إلى أنه يحقق التوازن الأمني والديمقراطي لاسرائيل فضلا عن أنه يوفر لها القاعدة الاقتصادية والاستراتيجية التي تقدمها الضفة الغربية .

ولا يختلف الليكود عن حزب العمل الاسرائيلي الذي يرى بأن الحل الأفضل يجب أن يتم في إطار دولتين مرتبطتين ، ففي حالة الدولة الأردنية الفلسطينية الموحدة ستجد الهوية الذاتية الفلسطينية تعبيراً لها في شرق الأردن .

وفي هذا الإطار ، فإن الاتفاق الأردني الفلسطيني الذي وقع في فبراير ١٩٨٥ يعد من وجهة النظر الاسرائيلية تطورا هاما نحو تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية وإبراز الدور التفاوضي للأردن في ضوء هذا البديل الأول .

الاتجاه الثاني - ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل :

يتزعم هذا الاتجاه مناحم بيجين رئيس الوزراء السابق ، وجوهر الفكرة يتعلق بقدرة اسرائيل على استيعاب كل من الضفة الغربية وغزة فضلا عن كل السكان المقيمين عليها وهو اتجاه يريد التخفيف من آثار البعد الديمغرافي السابق الإشارة إليه .

ويرى البعض أن الضفة الغربية وغزة قد تم ضمهما بالفعل إلى اسرائيل وإن كانت الاجراءات الرسمية (القانونية) لم تتخذ بعد ذلك أن عدم الضم الرسمي هام في هذه الفترة وذلك لأن مجرد وجود جماعة فلسطينية وليس مواطنين غير يهود لدولة اسرائيل - يمكن اسرائيل من التحكم فيهم من الناحية السياسية .

أما حزب العمل فإنه يعارض فكرة الضم الكامل للضفة الغربية وغزة استنادا إلى أن ذلك سوف يخلق دولة مزدوجة الجنسية ، ومخاطر هذه الدولة أكبر بكثير من مخاطر البديل الأول ، فمثل هذا الضم من شأنه أن يضع نهاية لأحلام اليهود بشأن إنشاء دولة يهودية كما سيؤدي إلى استمرار وتعقد الصراع بين العرب واسرائيل لفترة زمنية طويلة .

إن هذا لا يعني أن حزب العمل يوافق على إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، ولكنه يعني أن الحزب يمكن أن يوافق على صيغة تسوية تمنع قيام مثل تلك الدولة في الوقت الذي تخفف فيه عن اسرائيل . بعض المشاكل السياسية والنفسية المرتبطة بالاحتلال العسكري للضفة وغزة .

الاتجاه الثالث : الحكم الذاتى الادارى :

فقد أضيف إلى اتفاقات كامب ديفيد ملحق خاص بالحكم الذاتى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة على أن يتم التفاوض بشأنه بين مصر واسرائيل ، وتكون مدته خمس سنوات يعقبه استطلاع رأى الفلسطينيين فى هاتين المنطقتين بشأن تقرير مصيرهم ومصير الاسرائيليين على ألا يكون الحكم الذاتى بأى صورة من الصور مقدمة لإنشاء دولة فلسطينية ومن هنا حدد الاسرائيليون مجلس الحكم الذاتى وصلاحياته كما يلي :

يتكون المجلس من أحد عشر عضوا تشمل أنشطتهم التعليم والأديان والمالية والمواصلات والاسكان والتجارة والصناعة والسياحة والزراعة والصحة والعمل والرخاء وتوطين اللاجئين وإدارة القضاء والاشراف على الشرطة المحلية .

وهناك تصور آخر للحكم الذاتى قدمه الكاتب الاسرائيلى زلمان شوفاك ، فحواه تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات بها أغلبية عربية وأخرى فى المناطق التى أقامت بها اسرائيل المستوطنات على أن يكون لكل كانتون إدارته الذاتية فى كافة شئونه الخاصة باستثناء السياسة الخارجية والشئون العسكرية ، أما السيادة على هذه الكانتونات التى تقطنها أغلبية عربية ، فينتخب هؤلاء نوابا فى البرلمان الأردنى . أما فى الكانتونات التى تتكثف بها المستوطنات فإن المواطنة تكون اسرائيلية وينتخب سكانها نوابا إلى الكنيست الاسرائيلى .

والهدف من الحكم الذاتى كما يرى اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلى هو أن يتمكن السكان فى الضفة الغربية وغزة من إدارة شئونهم اليومية فضلا عن إيجاد الظروف الملائمة من أجل تعايش سلمى بين العرب واليهود .

بطبيعة الحال ، لا يعتبر الحكم الذاتى حلا نهائيا للقضية الفلسطينية لا من وجهة النظر العربية ولا من وجهة النظر الاسرائيلية ، فكل من الطرفين يرى أن صيغة الحكم الذاتى التى يمكن التوصل إليها لا تعدو ، أن تكون استثمارا للوقت حتى يتم الحل النهائى للمشكلة ، بل إن المفاوضات الخاصة بهذه الصيغة بين مصر وإسرائيل قد توقفت فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان .

ومن هنا فإنه لا يمكن الحديث اليوم عن مثل هذه الصيغة . يضاف إلى ذلك أن تسوية هذه المناطق قد أصبحت من اختصاص الأردن بعد الاتفاق الأردنى

الفلسطينى ، ولم تعد مصر هى الدولة العربية التى يمكن أن تستمر فى هذا التيار من الأخذ والعطاء مع الاسرائيليين بشأن هذه المناطق .

الخلاصة أن الاسرائيليين سواء فى الحكم أو فى المعارضة يعارضون بشدة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أى جزء من فلسطين بالرغم من أن هذا هو الهدف الرئيسى الذى يسعى إلى تحقيقه الفلسطينيون وغيرهم من القوى الوطنية العربية مما يجعل جوهر الصراع واضحا للعيان .

سادسا - تكثيف النشاط الاسرائيلى فى افريقيا وإحباط السياسة العربية هناك :

نحن نعلم كيف تنشط اسرائيل فى العديد من مناطق العالم خصوصا فى العالم الثالث ، فلا يخفى على أحد النشاط العسكرى والاقتصادى لاسرائيل فى أمريكا اللاتينية بصورة خاصة ، أما فى افريقيا فإن للنشاط الاسرائيلى أهدافا واضحة وتتعلق فى العديد منها بالإقليم العربى وعلاقاته بالقارة الأفريقية .

فاسرائيل تسعى من جانب لى تقدم نموذجا لدول القارة يمكن أن تسير على خطاه ، فهى دولة جديدة وصغيرة تخطت مرحلة بناء الأمة بنجاح شديد وأصبحت مصدرة للعديد من المنتجات وخصوصا العسكرية والتكنولوجية .

وهى دولة تهتم بصورة أساسية بالمساعدات الفنية والعلاقات التجارية دون أن تتمسك بالعلاقات الدبلوماسية أو السياسية بينها وبين دول القارة ، فهى تقدر الحساسية الخاصة بالتهديد العربى للدول الأفريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية ووقف المعونات إذا ما أعادت أية دولة علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل .

وإسرائيل دولة تركز على الأنشطة التى تحتاجها تلك البلدان كالنشاط العسكرى أو التجارى خصوصا تجارة الدواء والسلاح فضلا عن تبادل الخبرة والتدريب فى المجال الزراعى فضلا عن ذلك ، تركز اسرائيل على بعض الأنشطة التى تخدم مصالحها العليا فيما يتعلق بالمعلومات والتأثير على صناعة القرار السياسى فهى تتولى تدريب أجهزة البوليس والأمن والمخابرات فى العديد من البلدان الأفريقية كما تتولى التدريب على حماية القيادات السياسية والنخبة الوطنية .

وقد بلغت إجمالى الصادرات الاسرائيلية إلى إفريقيا فى السنوات الأخيرة ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار فى الوقت الذى لم تزد وارداتها من القارة عن ١٤٠ مليون دولار .

وإسرائيل لا تقتصر في هذا المجال على التعامل مع الدول « سيئة السمعة » مثل جنوب أفريقيا وزائير ، ولكنها تمد نشاطها - وهذا هو الأهم - إلى الدول الرئيسية في القارة مثل كينيا وهي مركز النشاط التجاري والسياسي في شرق أفريقيا ، ونيجيريا وهي من أهم الدول الأفريقية بعد مصر وهذا البعد الرئيسى في استراتيجية إسرائيل يبنى على أساس السعى نحو احباط المحاولات العربية الخاصة بتطويق النشاط الاسرائيلى في القارة ، فالدول العربية لا تعتمد فقط على التأييد الأفريقى لها في المجتمعات الدولية ، ولكنها أو أغلبها يعتبر أن أفريقيا إنما تشكل مجالا هاما من المجالات الحيوية للدول العربية اليوم ومستقبلا، سواء تعلق ذلك بتبادل الموارد خصوصا الغذاء ، أو تنشيط التبادل التجارى .

فضلا عن أن الدول العربية كما سوف نرى تحاول بالفعل الحد من اعتماد أفريقيا على إسرائيل ويرتبط بالنشاط الاسرائيلى في أفريقيا أيضا النشاط الاسرائيلى العسكرى والتقنى في البحر الأحمر والذي حاولت الدول العربية مرارا أن تدعو إلى أن يصير بحيرة عربية من الزاوية الأمنية .

وهكذا لا تنفصل الأهداف الاسرائيلية في أفريقيا عن رغبتها في التواجد المستمر في البحر الأحمر خاصة في القرن الأفريقى ، ولعل النشاط الاسرائيلى العسكرى والاقتصادى مع دولة كاثيوبيا إنما يؤكد هذا الربط بين هاتين المنطقتين . وتلجأ إسرائيل أحيانا إلى النشاط المشترك إذا ما واجهت صعوبة ما ، فهي إما أن تتعاون مع جنوب أفريقيا كما يحدث اليوم أو تتعاون مع الولايات المتحدة في دعم نشاطها في بعض الدول مثل كينيا وزائير وغيرهما .

ومن المتصور من قراءة التصريحات الاسرائيلية ومراقبة بعض الأنشطة والزيارات الاسرائيلية لبعض دول القارة أن يزداد التعاون الاسرائيلى مع أفريقيا في المجالات العسكرية خاصة ما يتعلق منها بالتدريب وتصدير السلاح ، ويكون الهدف ليس فقط « تطبيع العلاقات » مع دول القارة وكسب تعاطفها مع أهداف إسرائيل العليا ، وإنما أيضا تفويت الفرصة على بعض الدول العربية خصوصا مصر مثلا على توسيع نطاق تعاملها مع دول القارة في نفس هذه المجالات التنافسية .

الاستراتيجية العربية تجاه إسرائيل :

إن تحليل العلاقات الاسرائيلية والعربية يوضح لنا

أنها علاقات صراعية بالأساس كما يتضح ذلك من الرسم البيانى رقم ١ والجدول رقم ٢ ، بينما وصلت كثافة الصراعات الاسرائيلية العربية حوالى ١٣٠٠٠ وحدة في منتصف الستينات ومنتصف السبعينات نجد أن كثافة التعاون لا تكاد تظهر على الرسم البيانى إلا في شكل نقطتين فيما بين أعوام ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ من جانب وأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ من جانب آخر .

مدلول ذلك أن أحد التحديات الرئيسية إنما يتعلق بقدرة النظام العربى على الرد على هذه الكثافة الملحوظة للصراع الموجه إليه من إسرائيل .

والمسألة لا تقتصر على مجرد بناء علاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية ولكنها أوسع من ذلك بكثير فهي تتصل بقدرة النظام العربى على : إما التعامل مع البيئة العدوانية التى تفرضها طبيعة الدولة الاسرائيلية ، وإما بالقدرة على تعديل هذه البيئة لتصير أقل عدوانية أو أكثر تعاونية لا شك أن هذا التحدى يتسم بصفة العمودية كما أنه يتطلب جهودا جماعية وإقليمية من أجل تحديد كيفية التعامل معه . ولا شك كذلك أن عرض أبعاد الاستراتيجية الاسرائيلية بالصورة السابقة بضم عدة تحديات محدودة تعتمد في مضمونها على إدارة الجانب العربى بغض النظر عن نوايا أو إرادة الجانب الاسرائيلى .

ويتمثل التحدى الأول في : قضية بناء استراتيجية عربية لمواجهة إسرائيل ، إذ أنه في حين استطاعت إسرائيل أن تحدد استراتيجية واضحة لها أهدافها ومنطقها ومؤسساتها ، لم يستطع الجانب العربى أن يصل إلى هذا المستوى بعد .

ومع ذلك ، فإنه يمكن القول أن العرب قد استطاعوا في السنوات الأربعين المنصرمة أن يضعوا الأسس العامة لما يمكن أن يطلق عليه استراتيجيات التعامل مع إسرائيل ، بمعنى أنه قد وجد اتفاق على الحدود الدنيا اللازمة لبناء اتفاق استراتيجى ضد إسرائيل .

أما التحدى الثانى فيتمثل في ضرورة البحث عن وسائل بناء الكيان الفلسطينى في فلسطين أو في جزء منها وليكن الضفة الغربية وغزة ، ولا شك أن هذا التحدى يفرض على النظام العربى ضرورة الاختيار بين أسلوب التحرير القومى وبين أسلوب التفاوض السلمى بيد أن الالتجاء إلى أى من الأسلوبين أو التحول بينهما إنما يتطلب أولا الاتفاق على أهمية إنشاء كيان فلسطينى أو دولة فلسطينية في فلسطين ويرتبط بذلك أيضا أنه حتى على المستوى الفلسطينى لم يوجد إجماع بعد حول

أسلوب تحقيق الأهداف الفلسطينية بعيدا عن السياسات العربية ، إن جوهر المشكلة هنا يكمن في أن العرب يضعون الحلول مسبقا لمشاكل لم تحدد أبعادها بعد ، ولهذا فإن تحديد المشكلة ومعرفة أبعادها إنما يساعد على صياغة استراتيجية التعامل معها من أجل التوصل إلى الهدف النهائي .

من هنا فإن الاستراتيجية العربية تجاه إسرائيل يجب أن تكون مزدوجة المقصد ، فهي من جانب تحدد قواعد التعامل مع إسرائيل كدولة في المنطقة لها مصالحها وأهدافها واستراتيجيتها وهي من جانب آخر تحدد كيفية حل القضية الفلسطينية ولا شك أن المرحلة الحالية والتي تعد امتدادا لسنوات الصراع السابقة لم تشهد فصلا من المسألتين وإن كنا نرى بإمكانية الفصل في المستقبل .

ولا شك أن قراءة الوثائق العربية ، خصوصا قرارات مؤتمرات القمة العربية والتي بدأت في الانعقاد ومنذ عام ١٩٦٢ خصيصا من أجل بحث كيفية التعامل مع إسرائيل يمكن أن تساعدنا في التمييز بين ثلاث استراتيجيات عربية متميزة .

أولا - استراتيجية رفض إسرائيل : الحل العسكري

وهي أقدم استراتيجية عربية وأكثرها بلورة وشيوعا وقبولا أيضا ، فقد بدأت في العشرينات والثلاثينات حينما حارب الفلسطينيون والسوريون ومختلف العرب المستوطنات اليهودية في فلسطين ، ووصلت ذروتها حينما دخلت جيوش سبع دول عربية عام ١٩٤٨ إلى فلسطين في حرب ضد إسرائيل .

ولقد طبقت نفس الاستراتيجية في حروب ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ولقد بنى رفض إسرائيل على أساس أنها قد أنشئت بطريق الأجانب على أرض فلسطين العربية وأنها تمثل بذلك تهديدا للأمن القومي العربي ، يضاف إلى ذلك أن العرب نظروا إلى إسرائيل باعتبارها رأس حربة للقوى الاستعمارية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ، بمعنى أن إسرائيل لا تعدو أن تكون دولة تابعة لدولة عظمى وأنها تعمل بوظيفة رجل الشرطة لتلك الدولة وأنها لا تزيد عن كونها كلبا « للحراسة في المنطقة » . ولقد حاول العرب طوال نصف قرن مضى أن ينشئوا مختلف المؤسسات المعدة عن تلك الاستراتيجية ، فميثاق جامعة الدول العربية ينص على أن من بين أهدافه تحرير فلسطين والوصول بها إلى الاستقلال كما توصل مجلس جامعة الدول العربية عام

١٩٥٠ إلى قرار تم بناء عليه وضع أسس استراتيجية الرفض ، فالقرار ينص على أنه « لا يجوز لأى عضو من أعضاء الجامعة أن يتفاوض منفردا مع إسرائيل بشأن اتفاق سلام أو أى اتفاق سياسى أو اقتصادى أو عسكرى ، أو التوصل فعليا إلى عقد اتفاق سلام ، وأى عضو يقدم على مثل ذلك سوف يفصل من الجامعة في الحال طبقا للمادة ١٨ من الميثاق يضاف إلى ذلك ، التوصل إلى عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول أعضاء الجامعة ، وهى الاتفاقية التى حرمت على أى عضو أن يعقد اتفاقا مع أية دولة لا يتفق ونصوص تلك الاتفاقية .

وباستعراض قرارات مؤتمرات القمة العربية ، وهى المؤسسة السياسية التى بدأت عام ١٩٦٤ خصيصا لبحث استراتيجية التعامل مع الخطر الاسرائيلى ، فإننا نجد بلورة واضحة لهذه الاستراتيجية فمؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة في يناير ١٩٦٤ نظر إلى إسرائيل باعتبارها « الخطر الأساسى أمام الأمة العربية » ولهذا فقد وافق الرؤساء والملوك العرب على إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية من أجل درء هذا الخطر .

بيد أن أهم المؤتمرات من زاوية بلورة صياغة نهائية لهذه الاستراتيجية كان مؤتمر القمة الرابع بالخرطوم عام ١٩٦٧ والذى أكد على وحدة الصف ووحدة العمل العربى وقرر « عدم الصلح مع إسرائيل » أو الاعتراف بها ، وعدم التفاوض معها .

بطبيعة الحال ، كانت هناك صعوبات جمة عند تطبيق تلك الاستراتيجية من هذه الصعوبات أنه كان من الضرورى لدى تطبيق تلك الاستراتيجية البحث عن مفهوم جماعى عربى اقليمى للأمن مع وضع الأسس الكفيلة بصيانتته ، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية خصوصا دول المواجهة مع إسرائيل اقتنعت بأهمية التفوق الكمى عسكريا وبشرىا في مواجهة إسرائيل دون أن ترتقى بالسباق مع إسرائيل إلى مرحلة التفوق أو المساواة الكيفية ، كما أنها تنسق فيما بينها سواء في نوع السلاح الذى يمكن الحصول عليه واستخدامه أو في شكل وتنظيم القوات المسلحة العربية ، يضاف إلى ذلك أن العرب اكتفوا في عملية خلق الاجماع القومى على النظر إلى التهديد الاسرائيلى باعتباره شرطا كافيا لتحقيق الاجماع دون النظر إلى الشروط الاجتماعية والسياسية الأخرى ومنها الاتفاق على الأهداف القومية العليا ، فضلا عن النظر في مسألة التقريب بين الدول العربية فيما يتعلق بمراحل التطور والمستوى

الاقتصادى .

ترتب على ذلك نتيجتان سلبيتان : الأولى تكمن في عدم القدرة على خلق جيل عربى يتميز بفهم دقيق للخطر الاسرائيلى ، فضلا عن الفشل في بناء جيوش قومية تتسم بالفعالية والكفاءة في مواجهة إسرائيل .

بيد أن الأخطر من ذلك ، أن هذه الاستراتيجية المعلنة ، دفعت بإسرائيل إلى بناء قوات عسكرية متطورة كما رأينا . وقامت إسرائيل بتصميم استراتيجية مواجهة للعرب مجتمعين وليس لكل دولة على حدة ، فالشعارات العربية حول العمل الجماعى لم تكن شعارات جادة ولهذا لم تتحول إلى سياسات إقليمية . ويرتبط بتلك الاستراتيجية أيضا قرار مؤتمر القمة العربى الأول والثانى عام ١٩٦٤ بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطينى في تحمل مسئولية العمل لقضية فلسطين ، كما أقر المؤتمر الثانى للقمة خطة المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطينى .

ويعود السبب الرئيسى لإنشاء المنظمة إلى رغبة الدول العربية في خلق تنظيم مضاد للوجود الاسرائيلى والتأكيد على رفض التعامل مع إسرائيل ، ويؤكد الميثاق الوطنى الفلسطينى على استراتيجية بالرفض خاصة المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ منه ، فالمادة ١٩ تعتبر أن تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه وتعتبر المادة ٢٠ أن تصريح بلفور وصك الانتداب باطلين . كما تنص المادة على أن الشعب الفلسطينى يرفض كل الحلول البديلة عن التحرير .

ومع ذلك ، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعانى من نفس المشكلات التى طبعت النظم والحكومات العربية فهى تتبنى استراتيجية معلنة دون أن توفر الأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيقها .

وحتى اليوم لا تزال هذه الاستراتيجية هى أوسع الاستراتيجيات قبولا من الناحية النفسية والشعبية وإن كانت أقلها شيوعا من الناحية الرسمية .

ثانيا - استراتيجية تطويق الخطر الاسرائيلى (التطويق والاحتواء) :

تستهدف تلك الاستراتيجية تقييد الخطر الاسرائيلى دون حاجة إلى إقامة تفاعلات مباشرة مع العدو الاسرائيلى .

ولقد بنيت هذه الاستراتيجية على أساس الفرضية

التي ترى بإمكان العرب هزيمة إسرائيل ، وفي نفس الوقت فإنهم ليسوا على استعداد لقبول إسرائيل أو التعامل معها طالما ترفض إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في وطنهم وطالما ترفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة .

وينبنى هذا الموقف على أساس أن العرب يحتاجون إلى وقت طويل حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم في التنمية بما فيها تنمية جيوشهم القومية ، وهكذا فطالما أنه من الصعب تحقيق الهدف القومى ، أى التحرير ، والهدف الاجتماعى ، أى التنمية في نفس الوقت ، يصير من الحتمى محاولة تطويق واستئناس إسرائيل .

ولقد حاول العرب توظيف تلك الاستراتيجية طوال مراحل الصراع مع إسرائيل ، ففي أعقاب هزيمة عام ١٩٤٨ ، وقعت دول المواجهة العربية عدة اتفاقيات هدنة عام ١٩٤٩ مع إسرائيل ، وتدخل هذه الاتفاقيات ضمن محاولات تحديد الخطر الاسرائيلى .

ويمكن أن ننظر إلى جهود الدول العربية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أنها تدخل في إطار تلك الاستراتيجية ، فمحاولات الدول العربية عزل إسرائيل وتكرار الاستنكار الدولى لأعمالها العدوانية بل ومحاولات طردها من المنظمة الدولية فضلا عن استصدار قرارات تدين وجودها وعقيدتها مثل قرار الجمعية العامة عام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية نوعا من العنصرية ، كل هذا يدخل في إطار تلك الاستراتيجية .

ولم تكن هذه الاستراتيجية نظرا لانعدام الثقة بين الطرفين العربى والاسرائيلى فضلا عن تفاقم حدة تشوهِ الادراك والرؤى بينهما يضاف إلى ذلك ، أن غالبية هذه المحاولات لم تكن إقليمية بالمعنى الشامل ، ولكنها كانت ثنائية على أحسن تقدير ، ومن هنا لم تكتسب هذه المحاولات أى تعاطف قومى شامل ، وتركت لكل دولة أو مجموعة دول على حدة .

ومن المشكلات الأخرى التى صادفت هذه الاستراتيجية ، أن الولايات المتحدة وقفت بكل ثقلها وراء إسرائيل ، فلقد انسحبت من اليونسكو بسبب تدخلها في « المسائل السياسية » وذلك بالادانة المستمرة لتصرفات إسرائيل في الضفة وغزة والقدس وهددت بالانسحاب من الأمم المتحدة إذا ما قامت باستصدار أى قرار يمس عضوية إسرائيل ، ونددت بقرار الجمعية العامة عام ١٩٧٥ المتعلق بمساواة الصهيونية بالعنصرية .

ثالثا - استراتيجية التسوية السلمية :

من المهم أن نتذكر أن التسوية المصرية الاسرائيلية بعقد اتفاقيات كامب ديفيد ثم الاتفاقية المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالي لم تكن الأولى في هذا الصدد ، ولكنها كانت حلقة في استراتيجية متكاملة للتسوية السلمية للصراع وهى الاستراتيجية التى تقوم على أساس الاعتراف والقبول أو على الأقل الاعتراف العربى بإسرائيل .

وتعود أسس هذه الاستراتيجية إلى عام ١٩٦٥ حينما دعا الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة إلى ضرورة التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى على أساس قبول إسرائيل بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العام للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وإنشاء دولة فلسطين ووضع نهاية لحالة الحرب والعداء التى تميز العلاقات بين الطرفين وقد تقدم بورقيبة باقتراح مماثل عام ١٩٧٣ .

يضاف إلى ذلك أن الموقف الرسمى المصرى الذى صدر فى شكل إجابات مصرية على أسئلة السفير يارنج - ممثل الأمم المتحدة - فيما بين عامى ٦٨ ، ١٩٦٩ تقدم لنا إطارا متكاملا لحل الصراع فى الشرق الأوسط وهو إطار يتضمن الاعتراف بإسرائيل .

أما فى فترة السبعينات ، فقد شهدنا العديد من مقترحات السلام من جانب أطراف عديدة من أعضاء النظام الدولى ، وإن كانت الدول أطراف الصراع لم تلق

اهتماما كبيرا بتلك المقترحات .

والواقع أن مبادرة الرئيس المصرى السادات بزيارة إسرائيل وقبوله المفاوضات المباشرة تعتبر نقطة تحول رئيسية فى استراتيجية التسوية السلمية وموضوع الاعتراف بإسرائيل . يضاف إلى ذلك أن مصر أصدرت اقتراحا جديدا فى أبريل عام ١٩٨٢ يقضى بالاعتراف المتبادل والمتزامن بين الفلسطينيين والاسرائيليين وحينما توصلت لبنان وإسرائيل إلى عقد اتفاق مشترك فى مايو ١٩٨٣ لم تقم أية دولة عربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية بلبنان تطبيقا لنصوص ميثاق جامعة الدول العربية والتى استخدمت من أجل قطع العلاقات مع مصر .

وفضلا عن ذلك ، فإن مبادرة الأمير فهد عام ١٩٨١ والمشروع العربى الذى تمخض عن مؤتمر القمة الخامس بالمغرب عام ١٩٨٢ بالاضافة إلى الاتفاق الأردنى - الفلسطينى عام ١٩٨٥ كلها تقع فى إطار هذه الاستراتيجية التى وإن كانت مقبولة رسميا اليوم فإنها غير شعبية فى الأوساط العربية نظرا لعدم الوثوق فى النتائج النهائية التى يمكن أن تقترب عليها .

ومع ذلك ، فإن الحديث عن احتمالات تشكيل الوفد المشترك من الأردنيين والفلسطينيين للتفاوض مع الولايات المتحدة واسرائيل تدعم هذه الاستراتيجية التى يبدو أنها تسيطر على المناخ العام بين العرب والاسرائيليين .



(ج) اتجاهات الصراع المسلح

تميز الصراع العربى الاسرائيلى منذ بدايته بأنه صراع شامل اشتمل على كل عناصر الصراع بما فيها الصراع المسلح ، إذ لعب الصراع المسلح دورا رئيسيا منذ البدايات الاولى ، ولما كانت طبيعة الصراع المسلح أن يتخذ دورا قياديا بمجرد نشوبه فقد أصبح له الدور الرئيسى فى الصراع العربى الاسرائيلى فى أغلب فترة امتداده ، رغم أن هذا بالطبع لم ينف عنه صفة الصراع الشامل . فقد اشتمل الصراع أيضا على جوانبه السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية .

قد يكون التصنيف الطبقي للطبيعة السياسية الاجتماعية للصراع العربى الاسرائيلى سهلا باعتبار أن الصهيونية العالمية قوة استعمارية استيطانية ، إلا أن التقسيم الاجتماعى يتناقض نوعا مع التصنيف الطبقي للصراعات الدولية ، فإسرائيل يغلب عليها النظام الاشتراكى ، وتمثل القوة العمالية قوة رئيسية ومؤثرة فى النظام السياسى الاسرائيلى ، رغم أنها تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاستعمارى الرأسمالى العالمى . وهى تتصف بالعنصرية الشديدة والرغبة الملحة فى التوسع على حساب المجتمعات الأصلية الموجودة فى المنطقة ، تسترهما بمزاعم حقوق تاريخية قديمة ترجع إلى حوالى قرنين من الزمن . كما يغلب على نظامها طابع الهيمنة الاقتصادية التى تسعى إلى استغلال ثروات المنطقة وفتح أسواق لها لأحكام السيطرة الاقتصادية على شعوب العالم العربى . ويتمثل هذا بصفة خاصة فى مفهومها للأمن الاسرائيلى الذى لا يكتفى لتحقيقه بتوقيع معاهدات سلام مع الدول المجاورة ، وإنما يشترط وجود علاقات طبيعية مع هذه الدول ، ويضع فى رأس قائمتها علاقات التبادل التجارى كما يبدو عمليا فى محاولات إسرائيل تأسيس مشروعات اقتصادية مشتركة مع مصر أثناء مفاوضات السلام . وفى اشتراط تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل والشكوى من عدم تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية بعد تنفيذ معاهدة السلام .

كما اتسم الصراع بأنه له جانب المعنوى والروحى الخاص والشديد الحساسية ، إذ يتمثل الصراع - فى أحد جوانبه - صراعا قوميا دينيا بين المستوطنين من

يشكل الصراع العربى الاسرائيلى صورة خاصة يندر وجودها فى العصر الحديث ، إذ أنه يمثل بقايا الصراع بين قوى الاستعمار الاستيطانى والقوى الوطنية المتطلعة إلى الحرية فى مناطق الاستيطان . ولا يشابه هذا الصراع من حيث طبيعته السياسية الاجتماعية فى الوقت الحاضر - وإن كان لا يماثله سوى الصراع فى جنوب أفريقيا وناميبيا بين الأقلية من المستوطنين البيض والغالبية من المواطنين الزنوج ، وذلك بعد نجاح الحركات التحررية أخيرا فى زيمبابوى ، وبعد حسم الصراع بين قوى الاستعمار الاستيطانى والسكان الوطنيين فى مناطق كثيرة من العالم سواء فى أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية) أو جزر الماليفين أو الجزائر رغم أن نتائج الصراع قد اختلفت ، إذ نجحت بعض عناصر المستوطنين فى استعمار هذه المناطق والقضاء على المستوطنين الأصليين ، فى حين نجحت بعض الشعوب فى استعادة السيطرة على أراضيها والقضاء على حركة الاستيطان الأجنبى ، أو تحجيمها (الجزائر وزيمبابوى وموزمبيق) .

يقوم الصراع العربى الاسرائيلى بين طرفين : أحدهما استعمار استيطانى وهو الحركة الصهيونية العالمية المتمثلة فى إسرائيل ، والشعب العربى فى العالم العربى وخاصة فى منطقة الشام (فلسطين وسوريا ولبنان) ومصر . وقد ارتبط الطرف الاسرائيلى منذ بداية نشأته بالنظام الاستعمارى العالمى متمثلا أولا فى بريطانيا العظمى ثم فى فرنسا ، وأخيرا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كل حسب دوره فى النظام الاستعمارى عموما ، وفى المنطقة بصفة خاصة . لم يرتبط الشعب العربى بقوة معينة ، وحاول أن يستعين بكل القوى العالمية المحبة للسلام ، وقد حاول الاستعانة بالدول التى كانت تستعمره ولما اتضحت له صلاتها الوثيقة بإسرائيل حاول من خلاله حركة التضامن الآسيوى الأفريقى ، وحركة عدم الانحياز ، ثم أصبحت له صلات وثيقة بالمعسكر الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وغيرها بعد أن فقد الأمل فى معاونة أى من الدول الرأسمالية للوصول إلى حل عادل للصراع .

اليهود العنصريين الذين يرفضون الاختلاط بالعناصر الأخرى ، وبين أصحاب الأرض الأصليين من العرب ذوى القومية الأصلية ، والذي تنتمي أغليبيتهم إلى الاسلام وتعيش بين ظهرانهم أقلية مسيحية أغلبها عربى الأصل ، ويعيشون معا في وئام منذ زمن بعيد . لقد زاد الطابع الروحي الناجم عن البعد الدينى من حدة الصراع لدرجة جعلته لا يخضع في كثير من الأحوال لمقاييس القوى التى تخضع لها باقى الصراعات المسلحة مثل التوازن العسكرى ، والردع الاستراتيجى ، وتوازنات القوى ، إذ تمثل القوى الروحية ، عاملا فعالا فى الصراع يصعب على أى باحث أوحتى على الطرفين أن يدخلوه فى الحساب الدقيق لميزان القوى .

لقد أدت كل العوامل السابقة فى الطبيعة السياسية الاجتماعية للصراع إلى أن الصراع المسلح لم يقتصر على أنه صاحب الصراع العربى الاسرائيلى منذ بدايته بل أنه تطورت أدواته وأساليبه بدرجة فاقت كل الصراعات المسلحة المعاصرة ، وأصبح عاملا فى تطوير الصراع المسلح فى العالم كله ، وقد صاحب هذا التطور بقية التطورات السياسية فى المنطقة ومراحل الصراع السياسى العالمى والاقليمى والتطور الاقتصادى وتطور العلاقات الدولية فى المنطقة . ولقد أدت الطبيعة الاستعمارية الاسرائيلية والطبيعة الوطنية والقومية العربية الرافضة للاستعمار الاستيطانى إلى سباق عسكرى بين القوى المتصارعة ، إذ سعت الحركة الصهيونية وإسرائيل منذ بداية تكوينها فى المنطقة - بل وقبل ظهورها ككيان سياسى دخيل - إلى أن توفر لنفسها تفوقا عسكريا عاما على القوى العربية المواجهة لها ، وجندت لذلك كل وسائلها بما فيها الدول الاستعمارية التى كانت تسيطر على العالم العربى ، ثم الدولة الاستعمارية العظمى التى تقف على رأس النظام الرأسمالى العالمى ، بل أنها نجحت فى توظيف النظام الاشتراكى لصالحها أيضا لفترة ما ، وما زالت توظف جزءا منه حتى الآن . وقد اتخذت فى ذلك طريقتين أساسيتين : أولهما بناء القوة العسكرية الاسرائيلية بحيث تستوعب أكبر قطاع من السكان الاسرائيليين ، وأكبر قدر من الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا العسكرية الغربية ، وثانيهما العمل على أضعاف القوة العسكرية العربية بالعمل على منع القوى العظمى من معاونة العرب على بناء قوتهم العسكرية أو عرقلة ذلك ، وكذا بإجهاض المحاولات العربية لبناء القوة العسكرية

بتدمير هذه القوات قبل أن تصل إلى المرحلة التى تخل فيها بالتفوق العسكرى الاسرائيلى . وفى المقابل عملت القوى العربية على التزود بما يلزمها من أسلحة للدفاع عن نفسها ، والاحتفاظ بحقوقها المشروعة واستعادة ما اغتصب منها ، إلا أن الدول الغربية عمدت إلى تحقيق التفوق العسكرى الاسرائيلى على باقى الدول العربية وخاصة دول المواجهة مما دعا بعضها إلى كسر احتكار السلاح واللجوء إلى المعسكر الاشتراكى لتحصل على حاجتها منه . كما حاولت وما زالت تحاول أن تحقق لنفسها نوعا من الاكتفاء الذاتى بالاعتماد على نفسها فى إنتاج أنواع مختلفة من الأسلحة .

تطور دور وأهداف وأساليب الصراع المسلح فى الصراع العربى الاسرائيلى :

رغم أن الصراع المسلح لم يتوقف تقريبا منذ بداية الصراع العربى الاسرائيلى إلا أن دور الصراع وأهدافه وأساليبه اختلفت من وقت إلى آخر .

ففى أعقاب بدء الهجرة اليهودية الجماعية إلى فلسطين التى وضعت تحت الإنتداب البريطانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عين السير هيربرت صمويل (يهودى) مندوبا ساميا فى فلسطين قامت الجماعات العربية الفلسطينية بالصراع المسلح ضدها ، وكان دور هذا الصراع مقاومة الاستيطان الصهيونى ومنعه من تثبيت قواعده فى فلسطين ، وكانت أهدافه إرهاب وإضعاف حركة الاستيطان وإجبارها على التوقف وقد استخدمت فى ذلك أسلوبا دفاعيا بالإغارة على مراكز الاستيطان والمستوطنات بمجموعات فدائية ، فى حين أدار المستوطنون الاسرائيليون بالتعاون مع قوات الإنتداب البريطانى الصراع المسلح ضدهم بهدف تثبيت الاستعمار الصهيونى وفرضه عليهم وكانت أهدافهم إقامة مستوطنات فى المواقع الهامة . بحيث يمكن أن تسيطر على المناطق المجاورة وتثبيتها وقد شارك فى ذلك التنظيمات الصهيونية العسكرية : هاشومير - البالماخ - أرجون لاومى - هاجاناه - شتيرن ، وكان أسلوبهم مزيجا من الدفاع والقهر والإجبار وقد استمر هذا الشكل من الصراع لحين قرب نهاية الإنتداب البريطانى بعد الحرب وظهور مشروعات التقسيم الأمر الذى دعا الشعب الفلسطينى - بمعاونة من الشعب العربى خارج فلسطين - إلى تكوين قوات شبه نظامية لمقاومة الاستعمار ومنع تقسيمه فلسطين فى مواجهة

القوات السابق ذكرها . وقد كان دور الصراع المسلح هو الدور الرئيسى حيث لم تكن السياسة والدبلوماسية والاقتصاد العربى قادرة على إدارة صراع على نفس المستوى لضعف الدول العربية وخضوعها للاستعمار حينذاك .

بانتهاى الانتداب البريطانى وإعلان قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ انتهت مرحلة مقاومة الاستعمار الاستيطانى وبدأت مرحلة محاولة استعادة الأرض المغتصبة فى حين بدأت إسرائيل فى تثبيت أركان الدولة وتوسيعها . لقد تمثل فى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وهنا اتخذ الصراع المسلح الدور الرئيسى وصاحبه جهد سياسى ودبلوماسى محدود فى حين لعبت المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل دورا ثانويا فى الصراع ، وفى المقابل كان الصراع المسلح صاحب الدور الرئيسى لدى إسرائيل وصاحبه جهد سياسى ودبلوماسى واقتصادى مؤثر أسهم فى سير ونتيجة الصراع . وقد اعتمد العرب على أسلوب يجمع بين الدفاع والقهر والإجبار والتزمت إسرائيل بسياسة القهر والإجبار بفرض الواقع على الدول العربية وكانت النتيجة فشل العرب فى تحقيق أهدافهم بينما ثبتت إسرائيل أقدامها وتوسعت على حساب الأراضى العربية .

استمر الصراع المسلح بعد اتفاقيات الهدنة بين دول المواجهة وإسرائيل على شكل اشتباكات محدودة بين الجانبين ، وكان أهمها استيلاء إسرائيل بالقوة على قرية أم الرشراش الأردنية على ساحل البحر الأحمر لفتح الطريق البحرى فى مواجهة المقاطعة العربية والهجمات العربية داخل إسرائيل ، والهجمات الإسرائيلية على الضفة الغربية للأردن ، وعلى الحدود السورية والاشتباكات السورية ضد محاولات التوسع الإسرائيلية قرب الحدود السورية وسهل الحولة والاشتباكات الإسرائيلية فى قطاع غزة بهدف تدمير القوة الفلسطينية والمصرية التى تساندها .

انفجر الصراع المسلح بالعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ الذى حاولت إسرائيل فيه - بالتعاون مع بريطانيا العظمى وفرنسا - تدمير القوات المسلحة المصرية باعتبارها القوة العربية الرئيسية فى المنطقة لما كانت تتميز به مصر من ثقل سياسى وعسكرى بالمقارنة بباقى القوى العربية . وبعد فشلها حرصت على الحصول على مكسب سياسى بضمان حق المرور فى خليج العقبة ، إلا أن انتشار قوات الطوارئ الدولية فى سيناء وقطاع غزة حال بين استمرار الصراع المسلح على

الحدود المصرية وخط الهدنة معها ، وتحول الصراع المسلح إلى الضفة الغربية والحدود السورية - خاصة مع قيام الوحدة بين مصر وسوريا بين عامى ٥٨ ، ١٩٦١ .

صممت إسرائيل بعد إنسحابها من سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٧ على أن تحقق أهدافها السابقة فى فرض وجودها والتوسع من خلال جولة أخرى من الصراع المسلح واستعدت لها فى حين سعت الدول العربية إلى قوتها الذاتية كما قامت بقيادة مصر بأول محاولة جدية لتوحيد العمل العسكرى العربى من خلال إنشاء قيادة عربية موحدة فى أوائل عام ١٩٦٤ . إلا أن العالم العربى كان يمر فى ذلك الوقت بمرحلة انتقالية اتسمت بعدم استقرار نظم الحكم وقيام الثورات واتساع الخلافات بين التجمعات العربية ، مما انعكس على قدرة القيادة الموحدة على قيادة عمل عسكرى عربى موحد فى الصراع المقبل . وهكذا اعتمدت إسرائيل إلى الاستعداد لإدارة صراع مسلح لإجهاض القدرات العسكرية العربية ، وفرض السلام على الدول العربية المجاورة وتحسين أوضاعها الاستراتيجية الحرجة بالتوسع وكان دور باقى القوى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التمهيد والإعداد للصراع المسلح المقبل ومساندته ، فى حين كان هدف القوات المسلحة العربية حماية عملية بناء القوة الذاتية ومنع إسرائيل من التوسع وفرض إرادتها على الدول العربية . فشلت القوى العربية فى تحقيق أهدافها باستخدام القهر والإجبار إذ احتلت إسرائيل أراضى مصرية وسورية وفلسطينية (فى الضفة الغربية) فأجهضت القوة العسكرية العربية وحسنت من أوضاعها الاستراتيجية الحرجة لكنها فشلت فى فرض السلام على الدول العربية المجاورة بل على العكس زاد رفضهم لها وتقاربت قواهم العسكرية بدرجة أكبر .

لم يتوقف الصراع المسلح بصدد قرار مجلس الأمن سواء بوقف إطلاق النار فى يونيو ١٩٦٧ أو بالقرار رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، إذ أن القوات المسلحة العربية فى مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية سرعان ما أدارت صراعا مسلحا ممتدا على ضفاف قناة السويس وفى مرتفعات الجولان وداخل فلسطين المحتلة ، وقد تراجع دور الصراع المسلح بعد الهزيمة العسكرية للدول العربية ليكون سندا للصراع السياسى والدبلوماسى والاقتصادى ، وأصبح الهدف السياسى العسكرى للدول العربية إزالة آثار النكسة (الهزيمة)

واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وكانت الاستراتيجية التي حددها مؤتمر القمة العربى فى أغسطس ١٩٦٧ لا إعتراف بإسرائيل ولا مفاوضات ولا صلح معها وهكذا كان لابد من الصراع المسلح .

رغم أن نتائج الصراع حققت لإسرائيل توسعا أكثر من قدرتها على استيعابها ، إلا أنها فتحت شهيتها وبدأت أهداف التوسع الإسرائيلى بالإعلان عن رفض العودة إلى خطوط يونيو ١٩٦٧ وأن الطريق الوحيد هو المفاوضات المباشرة ، لقد بدأ الصراع المسلح حتى قبل مؤتمر الخرطوم بضربة الطيران المصرى فى يوليو ١٩٦٧ ، وبإطلاق إسرائيل النار على عناصر هيئة قناة السويس التى حاولت تطهير القناة ، وامتد الصراع إلى معركة رأس العش جنوب بورسعيد ، ثم تدمير المدمرة الإسرائيلية إيلات . وقد تصاعد هذا الصراع من الجانب العربى مع تراكم القوة العسكرية العربية لتنتقل من مرحلة الصمود (الدفاع) إلى مرحلة الردع . ودارت فى أوائل عام ١٩٦٨ معركة الكرامة فى الأردن كما دارت معارك المدافع فى نهاية عام ١٩٦٨ ليتسع نطاق الصراع ليصل إلى ما سى بحرب الاستنزاف . ولقد تصاعد الصراع تدريجيا ليصل إلى قمته فى عام ١٩٧٠ حاولت الدول العربية من خلال دوره المساند للعمل السياسى والديبلوماسى أن تكبد إسرائيل خسائر يصعب عليها تحملها ، فى حين حاولت إسرائيل أن تدفع العرب إلى اليأس من استرداد حقوقهم بالقوة ، وفى عام ١٩٧٠ كان واضحا لدى الجانبين أن استمرار الصراع المسلح بهذا النمط لا يحقق أهدافه مما دعا الولايات المتحدة الأمريكية للتقدم بمبادرة روجرز لإتاحة فرصة أكبر للجهود الدبلوماسية ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق أى نجاح كما كان متوقعا ، وبدأ العرب (دول المواجهة العربية) الاستعداد لجولة جديدة من الصراع المسلح ، بينما اطمأنت إسرائيل إلى قدرتها على الاحتفاظ بالأرض التى تحتلها . ورغم هدوء خطوط وقف إطلاق النار منذ أغسطس عام ١٩٧٠ إلى أكتوبر عام ١٩٧٣ لم يكن هذا الهدوء تاما حيث تخللته اختراقات للمجالات الجوية من الجانبين ومعارك جوية محدودة بالإضافة إلى الضربات التى وجهتها القوات العربية إلى عمق إسرائيل وإلى مصالحها فى العالم سواء بالقوات النظامية أو الفدائية إلا أنها كلها كانت تلعب دورا ثانويا مدعما للصراع السياسى والدبلوماسى .

منذ منتصف عام ١٩٧٢ بدأ الإعداد للمحاولة الثانية لإدارة صراع مسلح عربى مشترك محدد بهدف

إثبات فشل نظرية الأمن الإسرائيلى ودفعها إلى إعادة الحقوق العربية المغتصبة وقد امتاز هذا العمل بأنه توفر له زمن كاف ، وبوجود حافز قوى لدى كل من مصر وسوريا لتنسيق التعاون العسكرى بينهما ، وهو الإصرار على استعادة الأراضى المحتلة وخاصة بعد فشل الجهود الدبلوماسية التى بذلها المبعوث الدولى ، وفتور اهتمام المجتمع الدولى عموما ، والقوتين الأعظم بصفة خاصة بإيجاد حل عادل للصراع .

حقق الصراع المسلح فى بدايته عام ١٩٧٣ نجاحا هاما نتيجة للتعاون العسكرى العربى ، ولكن هذا النجاح سرعان ما ضعف نتيجة لبدء تفكك هذا التعاون وهكذا نجح العرب فى هز ثقة إسرائيل فى نظرية الأمن ، ولكنهم لم يجبروها على إعادة الحقوق العربية المغتصبة وربما يكون أهم أدوار الصراع المسلح فى عام ١٩٧٣ أنه أثبت أن إسرائيل مهما حققت من نجاح عسكرى فى صراعها ضد العرب ، لا تستطيع أن يحقق لها أمنا ، بل تبعث إلى مزيد من الكراهية فى حين أن نجاح العرب فى صراعهم المسلح مع إسرائيل - لو أحسنوا الإعداد له - يمكن أن يقضى على إسرائيل لذا فقد أصبحت إسرائيل - لأول مرة - تعتمد على الصراع السياسى والدبلوماسى أساسا ، وأصبح الصراع المسلح وسيلة لدعم الأساليب الدبلوماسية والسياسية الأخرى ، كما أن الأوضاع التى انتهى إليها الصراع فرضت على الدول العربية أن تعود إلى الصراع السياسى والدبلوماسى وتراجع دور الصراع المسلح .

إن اختلاف دور الصراع المسلح لم يعن التخلى عن استخدام القوات العسكرية لإسرائيل ولكنه أصبح وسيلة لدعم سياستها التوسيعية التى انحصرت مرحليا فى استيعاب المناطق المحتلة وتوفير نطاق من حولها ، وعلى الضغط على الدول العربية حتى تقتنع بعدم جدوى استمرار الصراع والتسليم بالوجود الإسرائيلى ، وقد لجأت فى ذلك إلى استخدام مزيج من تحقيق مكانة وهيبة دولية ، والقهر والإجبار والردع معا .

تحقق إسرائيل لنفسها المكانة الدولية عن طريق توفير أقصى قوة عسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلى ، وقد وصلت فعلا بعد عام ١٩٧٣ إلى الحد الكمى الذى لا يمكنها زيادته عدديا وبتحقيق التفوق على دول المواجهة بالحصول على أكبر قدر من الأسلحة . ولما كانت لا تستطيع التفوق الكمى على الدول العربية مجتمعة أو حتى دول المواجهة مجتمعة ، فإنها سعت إلى تحقيق التفوق النوعى بالحصول على أكثر الأسلحة

تطورا سواء عن طريق الشراء أو التصنيع المحلي بالإنتاج معتمدة على نفسها ، وبالتعاون مع دول أخرى . ونظرا لأن العرب يمكنهم تجاوز هذه الفجوة تكنولوجيا خلال فترة محدودة من الزمن ، فقد سعت إسرائيل إلى امتلاك الأسلحة النووية التي كانت قد بدأتها في المحاولة للحصول عليها منذ بدء نشأتها وزيادة مخزونها من هذه الأسلحة ولم تكتف إسرائيل بذلك ، بل وقعت إتفاق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية الذي أصبحت إسرائيل بموجب امتدادا للولايات المتحدة وأصبحت المخزونات الأمريكية - بل وقواتها أيضا - احتياطا استراتيجيا لإسرائيل يوضع في الحسبان عند تقدير الموقف لإدارة صراع مسلح معها . وفي مواجهة احتمال تطوير الدول العربية للأسلحة النووية مما يمكنهم من اجتياز الفجوة النووية ، عمدت إسرائيل إلى تدمير المفاعل النووي العراقي ، كما أعلنت على لسان مسئوليتها أنها ستحدد للدول المجاورة مدى التقدم الذي يمكنها الوصول إليه .

وقد استخدمت إسرائيل أسلوب القهر والإجبار من خلال عمليات عسكرية في لبنان ضد قوات المقاومة الفلسطينية والقوات السورية . وقد نجحت في إجبار القوات الفلسطينية على الانسحاب من جنوب لبنان وإن ظلت في البقاع ونجحت في تدمير قواعد صواريخ الدفاع الجوي السورية وإسقاط كثير من طائراتها ، إلا أن هذا لم يؤد في الواقع إلى قهر القوات الفلسطينية أو السورية إذا استمرت هذه القوات إلى جانب المقاومة اللبنانية تدير صراعها مع القوات الإسرائيلية في لبنان ، وبدلا من انسحاب القوات السورية من لبنان - حسب مطالب إسرائيل - اشتدت المقاومة ضد إسرائيل مما أجبرها على الانسحاب من لبنان لتجنب الخسائر البشرية والمادية والسياسية وهكذا فشل القهر والإجبار في تحقيق أهداف إسرائيل مما دعاها إلى تطويره عن طريق تعريب الصراع بإثارة العناصر العربية ضد بعضها ، واستمالة بعض العناصر المارونية في جيش جنوب لبنان ليقوم عنها بمهمة تأمين الحدود الإسرائيلية ، واستمالة بعض الطوائف اللبنانية للمعاونة في تأمين الحدود ، مع القيام من حين لآخر بضربات إنتقامية تحت ستر هذه العناصر ضد مراكز المقاومة تشتمل على حملات تفتيش وهدم المنازل والقبض على الشباب بدون تمييز وأعمال القتل العشوائية ، والقصف الجوي بهدف إرهاب المواطنين وتحذيرهم من إيواء عناصر المقاومة بما سمي بسياسة القبضة الحديدية .

إتخذت إسرائيل أسلوب الردع الاستراتيجي عن طريق اكتساب القوة العسكرية والتلويح باستخدامها وقد نجحت في ذلك في مصر بعد حرب ١٩٧٣ ، ومع الأردن بعد عام ١٩٧٠ ، ونجحت جزئيا مع سوريا في عدم تخطى القوات السورية للخط الأحمر ، أو نقض اتفاقية فض الاشتباك معها ومع العراق بتدمير المفاعل النووي العراقي بينما فشلت في إجبار سوريا على سحب صواريخ الدفاع الجوي من البقاع أو ردع المقاومة اللبنانية والفلسطينية عن توجيه الضربات إلى جيشها في لبنان ، أو إلى مستعمرات الحدود في شمال إسرائيل .

كان نجاح سياسة الردع الاستراتيجي في مصر يتمثل في أن إسرائيل امتلكت قوة عسكرية متفوقة بعد الحرب ، مما انعكس في التزام مصر الكامل باتفاقيات فض الاشتباك والفصل بين القوات رغم المماثلة الإسرائيلية بعد توقيع كل منها ، ثم إنها لوحت باستخدام هذه القوة في عام ١٩٧٧ بإعلانها عن إجراء مناورة بقوات كبيرة في سيناء في إشارة إلى إمكان استخدام هذه القوة مما دعا الرئيس المصري إلى القيام بمبادرته الشهيرة في نوفمبر من نفس السنة .

ونجح أسلوب الردع بالنسبة للأردن منذ عام ١٩٧٠ إذ أن تلويح إسرائيل باستخدام القوة ضد الأردن للقضاء على المقاومة الفلسطينية كان أحد أسباب القتال بين الأردن والمقاومة مما أدى في النهاية إلى ترحيل المقاومة من الأردن ، واستقرار خطوط وقف إطلاق النار معه حتى الآن رغم اندلاع القتال عام ١٩٧٣ ورغم أحداث لبنان .

نجح أسلوب الردع في سوريا بعد إتفاقية فض الاشتباك ، إذ أن إمتلاك إسرائيل لقوة عسكرية متفوقة ، والتصريحات الإسرائيلية المتتالية التي تحذر سوريا من أي عمل عدائي هو التفسير الوحيد لبقاء خطوط فض الاشتباك هادئة منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن . كما أن عدم محاولة سوريا استعادة الجولان ، والتزام سوريا في لبنان بعدم اجتياز الخط الأحمر كلها أدلة على نجاح الردع الإسرائيلي ولا يقلل من قيمة هذه الحقيقة أن خروج مصر من المواجهة مع إسرائيل ترك سوريا وحيدة في مواجهة إسرائيل .

على أن الردع قد فشل في إجبار سوريا سواء على الانسحاب من لبنان أو على سحب صواريخ الدفاع الجوي من البقاع ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، أولها أن المواقع السورية في البقاع جيدة التحصين ، وبأنها استطاعت وما زالت قادرة على صد الهجوم الإسرائيلي

عليها وتمكنت من تكبيد القوات الإسرائيلية خسائر لم تتمكن من تحملها ، وثانيهما أن كلا من المواقع السورية وصواريخ الدفاع الجوى السورية كانت قد استقرت في أوضاعها وأن انسحابها كان يمثل ترك العمق السورى مكشوفاً للهجوم الإسرائيلى ، وضربة قوية للحكم فى سوريا ، وثالثهما أن انسحاب هذه القوات يكشف الجناح الأيمن للقوات السورية ويعرضها للتدمير . على أنه من الواضح أن سوريا التزمت بعدم اجتياز الخط الأحمر وعدم مهاجمة القوات الإسرائيلية سواء أثناء وجودها ، أو أثناء انسحابها من لبنان كما أن صواريخ الدفاع الجوى التى زودت السوفيت سوريا بها لم تستخدم ضد الطائرات الإسرائيلية رغم دخولها فى مناطق تدميرها ، كما أن القوات الإسرائيلية كفت عن محاولة الهجوم على القوات السورية أو اختراق المجال الجوى لها ولقواتها مما يعنى أيضاً أن هناك خطوطاً محددة يعرفها الجانبان غير مسموح لأى منهما بتخطيها ، أى أنه حدث نوع من الردع المتبادل .

على أن الردع - بل وجميع الأساليب الأخرى - قد فشلت تماماً فى مواجهة المقاومة اللبنانية ، إذ أن الردع يعتمد على إحساس الطرف الآخر بأنه سيتكبد خسائر أكثر من أن يتحملها إذا قام بتصرف معين ، أو إذا لم يتم بتصرف آخر فى حالة أخرى . وطبيعة المقاومة الوطنية وحرب العصابات لا تقوم بحساب الخسائر ، وأن أغلب القائمين بها لا يبالون بما يمكن أن يحدث لهم ، بل أن بعضهم يقوم بتدمير نفسه أثناء تنفيذ مهمته . كما أن الشعور الوطنى أو الطائفى العميق فى لبنان جعل المدنيين من غير أفراد المقاومة يتحملون الضربات الانتقامية فى صبر ، ولا يتخلون عن إيواء عناصر المقاومة ، كما شكل صمود الشعب اللبنانى فى مواجهة الإرهاب الإسرائيلى ، وتمسكه بالبقاء فى أرضه وعدم هجرته من قراه ومدنه قاعدة للعمل الفدائى ضد قوات إسرائيل وعملائها سواء فى الجنوب اللبنانى أو فى مستعمرات شمال إسرائيل .

ولا يعتبر الصراع فى لبنان جولة كاملة من الصراع العربى الإسرائيلى حيث لا تواجه إسرائيل قوة عربية شاملة - رغم أنها استخدمت حوالى ١٢٤٠ دبابة وهو أقرب إلى الاشتباكات التى دارت بين الجولات الأربع وخاصة حرب الاستنزاف بين عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٠ إلا أنه برز منها الآتى :

* إن قوات إسرائيل قد وصلت إلى الحد الكمى من الأفراد (حوالى ٥٠٠ ألف) بعد التعبئة ، ومن

المعدات وأنها لا تستطيع أن تزيد من حجم قواتها أكثر من ذلك .

* استمرار اعتماد إسرائيل على القوات الجوية والمدفعات لتحقيق أهداف الصراع .

* فشل إسرائيل فى تطوير مشاة مترجلة قادرة على القتال فى مواجهة مشاة تتخذ مواقع مجهزة وتستخدم نظاماً متكاملًا من الأسلحة المضادة للدبابات .

* اعتماد إسرائيل على التطور النوعى لقواتها بتنمية قدرات الأسلحة والمعدات تعويضاً عن القوة البشرية للاحتفاظ بتفوقها .

* حسن الأداء العسكرى العربى السورى والفلسطينى واللبنانى فى مواجهة الأداء الإسرائيلى .

* التوسع فى أسلوب حرب العصابات والعمل الفدائى من الجانب العربى وعدم القدرة لإسرائيل على استمرار مواجهته لفترة طويلة .

* توسع إسرائيل فى استخدام الطائرات العمودية لأغراض مختلفة .

* تورط القوتين الأعظم بدرجة أكبر فى الصراع المسلح عن الجولات السابقة .

التطورات الرئيسية فى الصراع العربى الإسرائيلى بعد عام ١٩٧٣ وتأثيرها على دور وتطور الصراع فى المرحلة المقبلة .

لقد حدثت تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية ضخمة منذ توقف القتال عام ١٩٧٣ فى المنطقة العربية ، ولابد وأن يكون لهذه التطورات تأثير على دور وطبيعة الصراع المسلح فى الصراع العربى الإسرائيلى فى المرحلة القادمة ويمكن أن نلخصها فى الآتى :

* التقارب المصرى الإسرائيلى وعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

* زيادة الاستقطاب الدولى بعقد اتفاقات عسكرية ومنح تسهيلات للدول العظمى مع أغلب الدول العربية وإسرائيل .

* اندلاع الحرب العراقية الإيرانية .

* انقسام الدول العربية وقيام محاور عربية : محور سوريا - ليبيا - الجزائر - اليمن الديمقراطية ، ومحور مصر والأردن والعراق والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية ومحور دول مجلس التعاون

الخليجي .

* إندلاع الحرب الأهلية في لبنان ، والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ثم إنسحابها وأثاره من التشرذم الطائفي اللبناني - الخروج والتشتت الفلسطيني - زيادة الدور السوري في لبنان - تعريب الصراع مع إسرائيل .

* تعاظم القوى المسلحة في المنطقة وتساعد سباق التسلح العربي الإسرائيلي .

* بروز القدرة النووية الإسرائيلية ومحاولة إسرائيل تحقيق التفوق النوعي والتحول التدريجي إلى قوة إقليمية عظمى .

* انعقاد مؤتمر قمة فاس وصدور إعلانه لمبادئ للوصول إلى تسوية سلمية .

* انغماس القوتين الأعظم عسكريا في المنطقة .

* تفاقم الأزمة الاقتصادية وبدء انحسار الحقبة النفطية العربية .

إن لهذه التطورات تأثيرا بالغا على طبيعة ودور الصراع المسلح في الصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة الحالية كما أنها سيكون لتأثيرها امتدادات وعواقب في المستقبل .

لقد أدى التقارب المصري الإسرائيلي وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية إلى خروج مصر وكافة الدول العربية الأفريقية من مجال الاشتراك المباشر في الصراع المسلح كما أدى لإندلاع الحرب العراقية الإيرانية إلى خروج العراق وكافة دول الخليج من إمكان المساهمة حاليا في الصراع المسلح مع إسرائيل في حالة الاضطرار إليه كما أدى خروج جزء كبير من قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى إضعاف إمكانية مساهمة المنظمة في الصراع كما أن قيام محور مصر - الأردن - المقاومة الفلسطينية - العراق وما يشمله من الاتفاق الأردني الفلسطيني إلى خروج الأردن ولو مؤقتا - من الاشتراك في الصراع المسلح مما جعل الصراع المسلح الحالي يقتصر على بعض المنظمات اللبنانية (أمل - المرابطون - الدروز) وبعض عناصر المقاومة الفلسطينية (جبهة الانقاذ الفلسطيني) بتأييد وتدعيم من سوريا في مواجهة إسرائيل وهكذا فإن الصراع المسلح في حالة نشوبه حاليا يقتصر على هذه العناصر مع إمكان دعم غير مباشر من ليبيا واليمن الديمقراطية الشعبية . أي أن الصراع المسلح مع إسرائيل لم يعد صراعا مسلحا عربيا شاملا في الوقت

الحالي كما أن الصراع المسلح لم يعد يقوم بالدور الرئيسي في الصراع العربي الإسرائيلي تاركا المجال للصراع السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ، في حين أن هذا الموقف يعنى أيضا أن الصراع غير المسلح لا يمكن أن يحقق الأهداف العربية منه ، إذ أن الوضع السياسي لا بد وأن يعكس واقع القوى الفاعلة فيه وخاصة القوى العسكرية المساندة له . أي أن العرب إما أن يقبلوا بما هو دون أهدافهم بكثير أو أن يعودوا إلى الصراع المسلح مرة أخرى .

وقد أدى سباق التسلح في المنطقة إلى وصول أغلب دولها إلى حدها الكمي للقوات المسلحة ولم تعد قادرة على زيادة حجم قواتها المسلحة أكثر من ذلك فقد عمدت إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ إلى زيادة قواتها العسكرية لتصبح قواتها العسكرية قوة إقليمية عظمى حتى وصلت إلى حالة التشبع ، كما أدت حرب الخليج إلى وصول العراق وأغلب دول مجلس التعاون الخليجي إلى أقصى ما تتحمله هذه البلاد من أجل تقوية قواتها في حدود قوتها البشرية وما تسمح به ظروفها السكانية والاجتماعية ونظامها السياسي ، وبالمثل حذت الأردن حذوها وسعت ليبيا إلى تقوية مكانتها الدولية والعربية بأن بنت جيشا أكبر من طاقتها للتجديد . وبوصول هذه الدول إلى حالة التشبع الكمي فإن صفات التسلح في المنطقة اتجه إلى التطور النوعي بالحصول على أنواع متقدمة جدا من الأسلحة وأصبحت المنطقة من أكبر المناطق استيرادا للأسلحة الحديثة ، ولا شك أن إسرائيل بعلاقاتها الخاصة جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكثر الدول تحركا في هذا الاتجاه ، كما أنها مستمرة في تنمية قدرتها النووية . ويعكس سباق التسلح ظلالة على إمكانيات تحقيق السلام مع إسرائيل ، فعلى حين أن الحصول على التكنولوجيا المتطورة يمكن أن يعوض الدول عن احتلال الأراضي بأجهزة الإنذار المبكر مع وجود مناطق منزوعة السلاح ، فإن الأسلحة المتطورة بمداهها البعيد وقدراتها التدميرية الضخمة تمكن الدول من تهديد الأهداف الحيوية في عمق الدول المعادية ويبرز هذا الوضع أساسا في سباق التسلح بين سوريا وإسرائيل إذ يمكن لهاتين الدولتين إصابة الأهداف الرئيسية الهامة في عمق الطرف الآخر دون تحريك للقوات ، وتبرز المشكلة بشكل أكثر حدة عند إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة حيث تصبح أهداف إسرائيل والدولة الفلسطينية في مدى الأسلحة التقليدية للجانب المعادي . وهكذا فإن صفات التسلح يفرض مرة

أخرى على العرب - باعتباره الجانب الذي يطالب بأرضه - أن يختاروا بين الشروط الإسرائيلية التي تضعهم تحت رحمتها أو أن يحصلوا على مطالبهم وأمنهم عن طريق الصراع المسلح ، إذ لا يتوقع أحد في مثل هذه الظروف أن تقبل إسرائيل أن تعاملهم على قدم المساواة معها . على أن البديل الأقرب احتمالا أن تمارس سوريا صراعا مسلحا محدودا معتمدة على قوتها العسكرية الذاتية بعد أن قامت ببناء قوة عسكرية لا يستهان بها ، بحيث تستطيع أن تتفاوض من موقع أفضل مما هي عليه الآن .

يفرض تزايد الاستقطاب الدولي والانغماس العسكري للدول العظمى في المنطقة قيودا على الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل . فالولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة باتفاق تعاون استراتيجي مع إسرائيل ، وتونس في نوفمبر ١٩٨١ . كما حصلت على تسهيلات عسكرية في مصر والمغرب في مايو ١٩٨٢ كما حصلت على موافقة عمان على استخدام قواعد صلالة ومسيرة كما وافقت البحرين على أن يستخدم أسطول الولايات الأمريكية تسهيلات الميناء . هذا بالإضافة إلى تواجدها ضمن القوات متعددة الجنسيات في سيناء وقوة الأمم المتحدة في لبنان وتواجدها الدائم في منطقة الخليج بالأسطول السابع . ومن جهة أخرى وقع معاهدة صداقة وتعاون مع بريطانيا كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ ، كما خولت اتفاقية الدفاع بين المغرب وأسبانيا الأسطول الأسباني حق استخدام الموانئ المغربية . أما الاتحاد السوفيتي فقد عقد معاهدات صداقة وتعاون مع العراق في عام ١٩٧٨ ومع سوريا عام ١٩٨٠ ومع اليمن الديمقراطية في نفس عام ١٩٨٠ تبعتها اتفاق تعاون مشترك في يناير ١٩٨٤ وتنتشر وحدات دفاع جوي سوفيتية في سوريا كما تستخدم الوحدات السوفيتية التسهيلات البحرية والجوية في عدن ، كما أن للاتحاد السوفيتي علاقات عسكرية مع ليبيا وإن كانت لم توثق في معاهدات أو اتفاقيات معلنة إلا أن الأسلحة السوفيتية الصنع تمثل نسبة كبيرة من السلاح والمعدات الليبية كما أن الأسطول السوفيتي يتركز أمام سواحل ليبيا وخارج مياهاها الإقليمية كما تشير الأدلة إلى وجود وحدات سوفيتية في جزيرة سوقطرة التابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . إن هذا الاستقطاب والوجود العسكري بل والانغماس العسكري في جوانب المواجهة في الصراع العربي الإسرائيلي يضع قيودا على قرار الجانبين في اللجوء إلى

الصراع المسلح وإن كان لا يمنعه وهو يضع ضوابط على سير ونتيجة الصراع يستحيل إغفالها ، إلا أن هذه القيود والضوابط غالبا ما تؤثر على الجانب العربي أكثر من تأثيرها على إسرائيل . فالقرار العربي لا بد وأن يتأثر بالجهة التي تقف فيها الدولة العربية من الاستقطاب الدولي ، ولما كان الصراع المسلح مع إسرائيل يعنى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية فإنه يصعب على دولة عربية لها مصالح أو علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ قرارا ببدء وإدارة صراع مسلح مع إسرائيل ، أما الدولة العربية التي اتجهت نحو الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية فلا بد أن تضع لنفسها حدودا حتى لا تفقد مساندة السوفييت لها ، ومن الواضح أن أهم هذه الحدود هو الإبقاء على إسرائيل كدولة في المنطقة . والوجود العسكري لأى من الدولتين لا بد وأن يحد من إمكان المساهمة العسكرية لبعض دول المنطقة في الصراع ، فوجود قوة أمريكية - رغم صغرها في سيناء يجب أن يوضع في الاعتبار في حالة تفكير مصر في الاشتراك في الصراع المسلح ، والوجود السوفيتي في اليمن الديمقراطية الشعبية يحتم موافقة السوفييت في حالة الرغبة في إعادة قفل بוגاز باب المندب في وجه الملاحاة المتجهة إلى إسرائيل ، والوجود السوفيتي في سوريا يضع قيودا على الصراع المسلح حتى لا يتحول الصراع إلى مواجهة عالمية بين القوتين الأعظم . بل إنه في الغالب سيتم سحب القوات السوفيتية قبل بدء الصراع المسلح من جانب سوريا . على أن تواجد القطبين في كل من إسرائيل وسوريا تضع على أن تواجد القطبين في كل من إسرائيل وسوريا يضع صراع عالمي بينهما . على أنه قد تكون هناك فائدة وحيدة ولكنها هامة - إذ أن الوجود السوفيتي في سوريا يمكن أن يوقف استخدام إسرائيل للأسلحة النووية ضد العرب خوفا من الرد السوفيتي ومهما كان رد الفعل الأمريكي فلا بد وأنه سيوقف استخدام هذه الأسلحة . على أن هذا الاستقطاب الدولي وانغماس القوى العظمى في الصراع يفرض قيودا أيضا على محاولات إقرار السلام في المنطقة ، إذ يصبح الطريق إليه مرتبطا إلى حد كبير بعقد مؤتمر يحضره كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أو باتفاقهما على الأقل على أسس التسوية ، ويتوقف تحقيق الأهداف العربية بهذا الشكل بدرجة كبيرة على مدى معاونة الاتحاد السوفيتي وثبات تأييده للحقوق العربية إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنحاز بالكامل للمطالب الإسرائيلية .

تؤثر الأزمة الاقتصادية وانحسار الحقبة النفطية على دور الصراع المسلح في الصراع العربي الإسرائيلي حاليا ومستقبلا ، إذ أنها تقلل من قدرة الجانبين على تحمل أعبائه ، ويتباين تأثيرها على الدول العربية المختلفة وتختلف كلها في ذلك عن إسرائيل كما أنها تؤثر أيضا على مدى اعتماد دول المنطقة على القوى العظمى .

تؤثر الأزمة الاقتصادية على كل من سوريا والأردن بدرجة محدودة نظرا لما حققه اقتصاد الدولتين من تقدم في الثمانينات وإن كان بطيئا نسبيا ، على أن انحسار الحقبة النفطية وحرب الخليج تقلل من امكانية حصولهما على دعم عربي خاصة بعد أن أوقفت الكويت معونتها ويؤثر انحسار الحقبة النفطية على منظمة التحرير الفلسطينية بدرجة أكبر لاعتمادها الكبير على المعونة العربية إلا أن نوع الصراع الذي تديره لا يحتاج إلى موارد اقتصادية كبيرة بقدر ما يحتاج إلى موارد بشرية وطاقات معنوية وروحية . وتؤثر الأزمة الاقتصادية على مصر بحيث تضطر إلى قبول تخفيض انفاقها الدفاعي ، وإلى عدم الاشتراك في صراعات مسلحة إلا في حالة التهديد المباشر لمصالحها ، مما يجعل احتمال مساهمتها في جولة قادمة من الصراع المسلح مع إسرائيل بعيدا أو محدودا للغاية ، وأخيرا فإن الأزمة الاقتصادية تحد من احتمالات حصول دول المواجهة على معونة عسكرية من دول شمال أفريقيا واليمن الشمالي والجنوبي .

تؤثر الأزمة الاقتصادية على القدرة العسكرية الإسرائيلية لإدارة صراع مسلح ، وقد بدا هذا الأثر بسرعة انسحابها من لبنان دون انتظار الوصول إلى اتفاق ، ويظهر هذا التأثير أكثر منه على باقي الدول العربية إذ يظهر في تصاعد معدلات التضخم بدرجة كبيرة وارتفاع حجم الديون ، وطلبات معونات مالية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية وأخيرا في الإجراءات التقشفية القاسية التي اضطرت الحكومة الإسرائيلية لاتخاذها . إن الآثار العسكرية لهذه الأزمة لا تتوقف عند انخفاض معدلات التدريب للقوات الاحتياطية ، والحد من النمو الكمي للقوات وتخفيض بعض البرامج التدريبية للقوات العاملة وانخفاض مستوى المخزون الاستراتيجي وتقليص القاعدة الصناعية لإسرائيل وتخفيض البرامج الخاصة في القوات الإسرائيلية . بل أنها تمتد إلى وعاء التجنيد نفسه إذ تؤدي إلى زيادة الهجرة المضادة من إسرائيل ، ويؤثر بدرجة كبيرة على معنويات المقاتلين مما يعني أن

قدرة إسرائيل على إدارة الصراع المسلح تتناقص تدريجيا وبدرجة كبيرة مع استمرار الأزمة الاقتصادية الحالية .

ومن جهة أخرى فإن الأزمة الاقتصادية ستؤثر بدرجة كبيرة على مدى اعتماد الجانبين على الدول العظمى ، فسوريا ستضطر إلى اعتماد أكثر على التسهيلات والمعونات التي يقدمها الاتحاد السوفيتي ، وتليها منظمة التحرير الفلسطينية ، ومصر ستضطر إلى تحديد قواتها بدرجة كبيرة على ما تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية من معونات عسكرية ، كما أن إسرائيل ستضع في اعتبارها احتمال توقف المعونة الاقتصادية الأمريكية وإن كان هذا الاحتمال بعيدا لما تملكه من قوى ضغط داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد انعكست هذه التطورات وأثارها على دور الصراع المسلح في الصراع الشامل ، إذ نجد أن الدول العربية قد أصدرت رسما - ولأول مرة - قرارات بقبول السلام مع إسرائيل ، وتجسدت في مقررات مؤتمر فاس في ٤ سبتمبر ١٩٨٢ الذي تبني مبادئ لقرار السلام في المنطقة والتي تشير إلى رغبة الدول العربية إلى مداومة النضال لتحقيق سلام مبنى على العدل وإلى خطة الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط وإلى ضمانات السلام بين جميع الدول في المنطقة . وقد تلى هذه المقررات التوصل إلى الاتفاق الأردني الفلسطيني في ١١ فبراير ١٩٨٥ للتقدم لتحقيق تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط وأجراء مفاوضات في إطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية بالصراع . ويوضح هذا كله أن الدول العربية قد استبعدت حاليا الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها في الصراع العربي الإسرائيلي . ومن جهة أخرى فإن إسرائيل بانسحابها من لبنان تكون قد استبعدت الصراع المسلح كوسيلة رئيسية لتحقيق أهدافها وانها تكتفي - كما سبق أن أوضحنا - بالهبة والمكانة الدولية والردع الاستراتيجي وانها تستبعد الدفاع والقهر والاجبار كأساليب ، وإن كانت قد تستخدمها بشكل محدود . وهكذا فإن الصراع المسلح الدائر حاليا في جنوب لبنان ، وشمال إسرائيل وفي الضفة الغربية للأردن هو صراع محدود سواء في حجمه أو أهدافه تهدف فيه إسرائيل إلى تأمين أوضاعها داخل المناطق المحتلة في فلسطين والجولان بأقل خسائر ممكنة مع دفع العرب إلى القبول بشروطها تحت ضغط التلويح بالقوة المسلحة باستخدام استراتيجية القبضة

الحديدية ، وهى فى ذلك تكتفى أساسا بإبراز قوتها أو بممارسة الصراع المسلح ضد أهداف محدودة ، أغلبها غير عسكرى من أهداف القيمة المضادة وبقوات محدودة .

هذا بينما تهدف القوى العربية المسلحة فى لبنان والضفة الغربية فى هذه الفترة إلى إبراز قدرتها على إدارة صراع مسلح محدود يهز الاستقرار الداخلى لإسرائيل ، ويكبتها خسائر لا تستطيع أن تتحملها فى حالة فشل الوسائل السلمية ، وهى تسعى إلى تحقيق ذلك بتكثيف العمل الفدائى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وبالقصف الأزعاجى للمستوطنات شمال إسرائيل . على حين أن سوريا لا تبدى اتجاهها واضحا فى هذا المجال إذ أنها لا تقوم بأى تقدم فى اتجاه الصراع الدبلوماسى والتسوية السلمية كما أنها لا تقوم بعمل عسكرى نشط فى الصراع المسلح ويمكن تفسير ذلك بأحد احتمالين : الأول أنها تسعى للاستفادة من الصراع الدائر بين القوى العربية الأخرى وإسرائيل سواء كان هذا الصراع مسلحا أو دبلوماسيا للفادة من نتائجه الايجابية إذا تحققت دون التورط فيه ، والثانى أنها تسعى للوصول إلى حد معين من القوة العسكرية تراه قريبا يمكنها سواء منفردة أو بالتعاون مع قوى عربية أخرى (القوى الوطنية اللبنانية - حركة الانقاذ الفلسطينى - الأردن فى حالة فشل جهوده الدبلوماسية) أن تستأنف الصراع المسلح بحيث يمكنها من تحقيق أهدافها بالقوة العسكرية أو من التفاوض من موقع أقوى من الحال . على أن هذا لا يغير من واقع أن سوريا حاليا تستبعد الصراع المسلح كوسيلة لتحقيق أهدافها .

إحتمالات دور وطبيعة الصراع المسلح فى المرحلة القادمة :

إن استمرار الأوضاع الحالية والظروف السائدة بعد عام ١٩٧٣ يعمل على استمرار أداء الصراع المسلح لدور ثانوى فى الصراع العربى الإسرائيلى مساند للصراع السياسى والدبلوماسى والاقتصادى والمعنوى . وهكذا فإن طابع الصراع المسلح سيظل من الجهة العربية هو العمل الفدائى والارهاق بالتخريب والقصف العشوائى لمستوطنات الشمال الإسرائيلى وتواجهه أعمال الردع الإسرائيلى بالقصف الجوى والغارات المسلحة ضد ما تعتبره إسرائيل مراكز لعناصر التخريب سواء داخلها أو فى الدول العربية خاصة فى لبنان والأردن ، على أن هذا الوضع لا يمكن استمراره لفترة

إلى تغيير دور وطبيعة الصراع المسلح فيه ، نستطيع أن نلخصها فى الآتى :

* وصول الجهود الدبلوماسية والسياسية التى تبذلها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى سلام عادل إلى نقطة نهاية ، قد تكون بالوصول إلى اتفاق سلام محدد - وهو احتمال ضعيف ، أى يأس الأردن والمنظمة أو أحدهما من الوصول إلى سلام مقبول .

* تصاعد سباق التسلح فى سوريا إلى درجة تجعلها تعتقد أنها يمكنها القيام بعمل عسكرى يحقق نتائج أفضل من الوضع الحال ، أو احتمالات السلام المطروحة أو أن تحس إسرائيل بخطورة القوة العسكرية السورية على أمنها .

* اشتداد الأزمة الاقتصادية فى إسرائيل إلى درجة ترى فيها إسرائيل ضرورة قيامها بعمل عسكرى يحقق اضافة مناسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلى .

* الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين للصراع العراقى الإيرانى بما يمكن العراق من تقديم معونة عسكرية للأردن أو قرب الوصول إليها .

* حدوث تقارب مصرى ليبنى نتيجة لتغيير حاد فى سياسة إحدى الدولتين .

تعتبر جميع الاحتمالات السابقة واردة ، إلا أن درجة الاحتمال فى المستقبل القريب تختلف ، ويعتبر الاحتمال الأول أقربها إذ أن التحرك نحو السلام يمكن أن تبدو درجة جديته واحتمالاته فى غضون فترة وجيزة قد لا تتجاوز نهاية عام ١٩٨٦ ، ويمكن بعدها تحديد اتجاهات السير . ولا شك أن إحتمالات النجاح ضعيفة لبعد الشقة بين المبادئ العربية المعلنة والسلام المقبول لإسرائيل ، ولما ذكرناه من تأثير سباق التسلح على إمكانيات تحقيق السلام ، بالإضافة إلى القصور الواضح فى القدرات العربية على استخدام قوتها وبعد المسافة بين الأهداف العربية والواقع الفعل . فإذا فشلت جهود السلام فإنه ينتظر أن تحدث تغييرات عربية حادة قد تنضم بها منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى إلى سوريا ، وقد تليها الأردن مما قد يشجع الجميع على إدارة صراع مسلح مشترك لتحقيق أهدافهم على أنه من المتوقع أن تكون إسرائيل هى البادئة بالصراع بمجرد اكتشافها لهذا التقارب وأن تهدف إلى إحباط الاستعدادات العربية للصراع المسلح ، والتوسع بالاستيلاء على أهداف اقتصادية

تساعد اسرائيل في التغلب على أزمته الاقتصادية من موارد مائية وتعدينية من فوسفات وأسمنت وبتروول في شمال الأردن وفي جنوب سوريا كما قد توجه جزءا من صراعاها إلى مصر إذا أبدت أى نوع من التأييد للجوانب العربية الأخرى .

يعتبر الاحتمال الثانى أقل من الاحتمال الأول إذ أن الميزان العسكرى السورى ما زال أقل منه فى اسرائيل وخاصة فى مجال القوات الجوية ، وفى الميزان النووى . وإذا كان من الممكن الاعتماد على الردع السوفيتى لمنع اسرائيل من استخدام الأسلحة النووية - كما حدث عام ١٩٧٣ - فإن التفوق الاسرائيلى فى مجال القوات الجوية - وخاصة بعد التجربة السورية السابقة فى لبنان - يجعل من الصعب على سوريا أن تصل إلى الدرجة التى تجعلها تعتقد بقدرتها على مواجهة اسرائيل وحدها ، كما أن اسرائيل من جهتها . ستعمل على ألا تترك سوريا تصل إلى هذا الحد على أن هذا يعنى فى جميع الأحوال العودة إلى الصراع المسلح كعنصر رئيسى فى الصراع . على أنه فى حالة حدوث هذا الاحتمال فإنه من المنتظر أن يبدأ الصراع المسلح بين اسرائيل من جهة وسوريا ولبنان والفلسطينيين من جهة أخرى ، وأن تمثل سوريا فيه القوة الرئيسية . وألا يشترك فيه الاتحاد السوفيتى بصورة مباشرة بل يحتمل أن يقوم بسحب جميع قواته من سوريا قبل نشوب الصراع حتى لا يتورط فى الحرب أو أن يكون سحبها قبل بدء هجوم اسرائيل حتى لا تتورط اسرائيل فى الحرب معه . فإذا أصبح للصراع المسلح دور رئيسى فإن هذا الدور سيتجسد فى استعادة مرتفعات الجولان السورية وتوفير ظروف تمكنها من التفاوض من موقع أقوى لاستعادة الحقوق الفلسطينية فى حين يكون دوره بالنسبة لاسرائيل تثبيت الوجود الاسرائيلى فى الجولان ، وإحباط الشعور القومى فى سوريا ولدى الفلسطينيين وإثبات عدم جدوى الصراع المسلح للعرب .

يعتبر الاحتمال الثالث « الأزمة الاقتصادية كدافع لعمل عسكرى » مقاربا لاحتمال الثانى . إذ أن الأزمة الاقتصادية وصلت فى نهاية عام ١٩٨٤ وخلال عام ١٩٨٥ إلى حد لم يسبق أن بلغته وهى تشكل عاملا ضاغطا على اسرائيل يهدد كيانها ولا يمكنها من الصمود على المدى الطويل ، حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تستجيب لمطالب المعونة الاسرائيلية ، إلا أنها تباطأت فى الفترة الأخيرة فى الاستجابة لمطالبها وقد يتسبب انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ضعف استجابتها فى

المستقبل ، وإذا كانت الأزمة الاقتصادية فى اسرائيل تشكل دافعا للانكماش العسكرى لخفض نفقات الدفاع وبالتالي إلى الابتعاد عن خوض الصراع المسلح لتكاليفه الباهظة ، إلا أنها فى نفس الوقت تهدد الوضع الاسرائيلى ككل . فبقاء اسرائيل يستند بالدرجة الأولى على قوتها العسكارية وخفض نفقات الدفاع يؤدى إلى ضعف اسرائيل العسكرى الأمر الذى يفقدها مكانتها كقوة عسكارية استطاعت أن تفرض وجودها فى المنطقة ثم أنه قد يفقدها القدرة على الدفاع عن نفسها فى مواجهة التسليح العربى المتزايد على أن الأخطر من ذلك كله أن اجراءات الإصلاح الاقتصادى قد تفقدها العنصر البشرى الذى يمكنها الاعتماد عليه فى صراعاها المسلح . وهكذا فإن اسرائيل قد ترى أن تقوم بحل عسكرى للأزمة الاقتصادية على نمط الدول الاستعمارية فى حقبة سابقة من التاريخ واستمرار لممارستها السابقة ، أى أنها قد تدير صراعا مسلحا للحصول على موارد اقتصادية اضافية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها خاصة مع استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية ومع خيبة أمل اسرائيل فى العلاقات الاقتصادية مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام . وهكذا فإنه ليس من المستبعد أن تبدأ صراعا مسلحا يهدف إلى الاستيلاء على موارد بترولية ومعدنية ومائية وفتح أسواق جديدة بالقوة سواء كان ذلك فى سوريا والأردن ، أو الأردن والعراق أو السعودية أو فى مصر على أن تقوم بتمهيد سياسى واعلامى واسع لهذا الصراع وهكذا قد يلعب الصراع المسلح دور توفير موارد اقتصادية جديدة لانقاذ الاقتصاد الاسرائيلى والكيان الاسرائيلى ككل .

يعتبر الاحتمال الرابع « تسوية سلمية فى الخليج » بعيدا نسبيا . إذ أنه ليست هناك أية مؤشرات لحدوثه حتى الآن ، ويبدو أن احتمالاه مرتبطان بانحسار قبضة أية الله خمينى فى ايران ، إذ يتوقف قبول ايران لتسوية سلمية للمشكلة ومقبولة من العراق على مكانته شخصيا فى ايران . ويمكن أن يتم هذا إما بتنحيته عن السلطة فى ايران نتيجة لتزايد الشعور والاتجاهات المضادة له ، أو بوفاته وكلا الاحتمالين السابقين ليسا بعيدين تماما ، ولكنهما يصعب تصور توقيتات مقبولة لحدوثهما . على أنه فى حالة اقرار تسوية سلمية للصراع العراقى الايرانى فإن هذا يمكن أن يشكل اضافة إلى القوة العربية بقوات اكتسبت الكثير من خبرة القتال أثناء الحرب ، كما أن العراق حصلت على كمية كبيرة من الأسلحة المتقدمة خلال صراعاها مع إيران مما يمكن أن يغير كثيرا فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى -

ورغم أن العراق لابد وأن يحتفظ بجزء من قواته لتأمين حدوده الشرقية وأن يسعى إلى تخفيض نفقاته العسكرية لاصلاح أحواله الاقتصادية ، ويشير أحد التقديرات إلى إمكان مساهمة العراق في الجولة العربية الاسرائيلية القادمة بحوالى ٢٥٠ ألف مقاتل بما يمكن العرب في عام ١٩٨٦ من تجميع مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثين ألف مقاتل بعد انتهاء حرب الخليج مفترضا اشتراك سوريا والأردن والعراق ودول الخليج والفلسطينيين مع استبعاد مصر وأن دول أفريقيا ستكتفى بقوات رمزية أو لا تشترك أصلا .

وكما في الاحتمال الثانى فانه من المتوقع أن تسارع اسرائيل بمجرد اقتناعها بقرب حدوث تسوية للحرب في الخليج إلى توجيه ضربة عسكرية لاجهاض القوة العربية قبل أن تكتمل ويصبح دور الصراع المسلح رئيسيا بهدف ضمان الاحتفاظ بالتفوق العسكرى والمكانة الدولية لاسرائيل ، في حين يصبح دوره بالنسبة للعرب تغيير موازين القوة في المنطقة لصالح العرب واستعادة الحقوق العربية .

يشبه الاحتمال الخامس الاحتمال السابق في أنه ليست هناك أية مؤشرات لحدوثه ، ولا ينتظر حدوثه إلا مع حدوث تغيير حاد في سياسة أحد البلدين على الأقل ، ولو أنه لا يشترط فيه تغيير رئيسى في مواقع السلطة الحاكمة بقدر حدوث تغييرات سياسية تدفع الدولتين إلى التقارب ، وقد سبق حدوث تغييرات مشابهة في التاريخ العربى البعيد والقريب . ويتميز هذا الاحتمال بإمكان حدوث دعم عسكرى عربى سريع للقدرة العربية بقوات الدول الأفريقية مما يمكن أن يشجعها على القبول بمخاطرة الصراع المسلح في اطار عمل عسكرى عربى مشترك لتحقيق الاهداف السياسية في حالة فشل الوسائل الدبلوماسية . إلا أنه أيضا يرجح أن يكون اسرائيل هي البادئة بضربة اجهاض للقدرة العسكرية العربية في مصر .

قد يتحول الصراع المسلح في حالة حدوثه إلى صراع عربى اسرائيلى شامل ، وخاصة أن الاحتمال الأكبر أن اسرائيل ستكون البادئة ، على أن مدى فاعلية القوات المشتركة سيكون محدودا بمدى الاستعداد المسبق للاشتراك في الصراع . ويعتبر الوقت الحالى ظرفا لا يؤدي إلى تحقيق فعالية مناسبة للعمل العسكرى العربى المشترك ، إذ أن انقطاع الصلات بين الأجهزة العسكرية العربية والصلات بين مصر وسوريا بصفة خاصة يجعل تحقيق التعاون في ظروف ادارة الصراع المسلح أمرا مشكوكا فيه ، كما أن التعاون العسكرى

الفعال يحتاج لاعداد مسبق يختص باعداد مناطق تمركز القوات وترتيبات استقبالها والاعداد الادارى لاحتياجاتها وتبادل المعلومات عن القوات الاسرائيلية ، وتنظيم الاتصالات وغير ذلك ، كما أنه يحتاج إلى تصور مسبق على الأقل للمهام التى يمكن أن تسند إلى هذه القوات وأن تكون مدربة على مثل هذه المهام . وفي الظروف الحالية ينتظر أن يكون التعاون بين الأردن ومصر والعراق والمقاومة الفلسطينية محدودا بينما يكون التعاون العراقى السورى ، والمصرى السورى دون المستوى كما أن أى تعاون لىبى أو جزائرى أو تونسى أو مغربى مع مصر سيكون محدود الفعالية بدرجة كبيرة ما لم يبدأ نوع من التفاهم بين الأجهزة العسكرية في مرحلة مبكرة سابقة لبدء الصراع المسلح .

ستختلف وسائل الصراع المسلح - في حالة حدوثه - عنها في الجولات العربية السابقة ، وسنتميز بتهديد اسرائيل باستخدام الأسلحة النووية إلا أنها غالبا لن تستخدمها نتيجة للتهديد السوفيتى ، على أن من الأغلب أن تستخدم فيه الأسلحة فوق التقليدية كغازات الحرب ووسائل الحرب البيولوجية والوسائل الحارقة . وستستخدم الصواريخ بأنواعها على نطاق واسع وخاصة الصواريخ أرض - أرض والصواريخ ذات المدى الكبير من الطائرات ، وصواريخ الدفاع الجوى ، والصواريخ البحرية والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ، ويزداد دور المشاة الميكانيكية المسلحة بالأسلحة الحديثة بينما يتضاءل الدور التقليدى للدبابات والمدفعية التقليدية ، وينتظر أن تلعب الغواصات دورا هاما في الحرب البحرية وكذا وسائل مكافحتها والألغام البحرية والزوارق السريعة ، كما ستتصف بالاستهلاك الكبير من الاجتياحات ، وزيادة نسبة الخسائر ، وتأثر المدنيين بآثار الصراع المسلح أكثر بكثير عن أى جولة سابقة .

أما عن دور القوتين الأعظم في الصراع المسلح المقبل فينتظر أن يقتصر على فرض ضوابط على الصراع بحيث لا يتصاعد ، ليؤدى إلى مواجهة مسلحة بينهما ، وامداد الجانب الذى يؤيده ، ومن الطبيعى أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل ، وألا تمد أيا من أصدقائها العرب في صراعه مع اسرائيل ، في حين يمد الاتحاد السوفيتى الدول التى تربطه بها صداقة وثيقة ، ولا يمد الأخرى . وستظل امدادات الأسلحة والضغط الاقتصادى هي الوسائل الرئيسية للتحكم في سير الصراع إلا أن اعتماد الجانبين على القوتين الأعظم سيكون أقل منه في المراحل السابقة نظرا لتزايد مخزونها وتقديمهما في مجال التصنيع الحربى .

(د) الميزان العسكرى فى الصراع العربى الاسرائيلى

لجأت إلى الاتحاد السوفيتى للحصول على حاجتها من الأسلحة ، وتبدو سوريا والعراق وليبيا على رأس هذه الدول .

أما التصنيع الحربى المحلى فقد سارت كل من الدول العربية واسرائيل شوطا ملموسا فيه وتبرز فى ذلك كل من اسرائيل ، ومصر والمملكة العربية السعودية ، كما خطت كل من العراق وليبيا والجزائر والأردن خطوات ملموسة فى هذا الاتجاه ، ومن الطبيعى أن تكون مقتنيات الدول من انتاجها المحلى غير معلنة .

وكما تقتنى الدول الأسلحة فهى تتصرف فى بعض موجوداتها من الأسلحة والمعدات إما بالبيع أو بالاهداء .

عادة ما تباع الدول الأسلحة التى تقادمت أو أصبحت ليست فى حاجة إليها أو تهديها لدولة صديقة ، كما أنها تباع من الأسلحة والمعدات التى تنتجها بمعرفتها .

عوامل أخرى تؤثر على الميزان العسكرى :

إذا ابتعدنا عن عنصر الزمن وأثاره التى لا بد أن تترك بصماتها على الميزان ، فإن الميزان العسكرى المتعارف عليه لا يشتمل على كثير من العناصر المساعدة التى تؤثر على القدرة العسكرية التى نحاول عادة استنتاجها من خلال دراستنا للميزان ، سأحاول أن أجملها فى عدة مجموعات .

(١) الأسلحة والنظم المساعدة :

تشتمل على عناصر من المعدات العسكرية التى عادة ما تؤثر مباشرة على القتال ولكن تأثيرها غير المباشر يمكن أن يؤدي إلى نتائج هامة بل وحاسمة ، وهى وإذا كانت لا يرد ذكرها فى الميزان العسكرى فإن ذلك يرجع أولا إلى صعوبة معرفة ما لدى الدولة منها ، بالإضافة إلى أنها تزيد من صعوبة الوصول إلى استنتاجات عن القدرة العسكرية من دراسة الميزان العسكرى ومثل ذلك معدات الاستطلاع ، ووسائل الاتصال والانذار والذخيرة ، ومعدات إدارة النيران والمهندسين ، ووسائل النقل ومعدات الصيانة والإصلاح وهى لها

بنيت الدراسة على أساس مرجع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية عن ١٩٨٦ وهو آخر ما أمكن الحصول عليه ، وهو أكثر المصادر المتيسرة التى يمكن الاستناد إليها فى دراسة كهذه ، بالإضافة إلى بعض المراجع الأخرى التى يمكن الاستناد إليها .

ويمكن لنا دائما أن نضع فى الاعتبار أن المعلومات الواردة يرجع أغلبها إلى النصف الأول من ١٩٨٥ ، واحتمالات التغييرات الممكنة خلال الفترة الماضية كبيرة خاصة وأن المنطقة تشتمل على عدة مناطق للصراعات الساخنة والتى تؤثر بشكل سريع ومتواتر على الميزان العسكرى للدول محل الدراسة .

وإذا كانت هذه الصراعات المسلحة مصدرا أساسيا للخصم من موجودات الدول من نظم الأسلحة والمعدات ، فإنها تؤدي إلى إضافة لهذه الموجودات نتيجة لما يستولى عليه كل طرف من الجانب الآخر .

وإذا كانت هذه الصراعات عاملا هاما فى احتمالات التغيير ، فإن مقتنيات الأسلحة والتعرف فيها يمثلان أسبابا مؤكدة لتغيير الميزان خاصة وأن الدول المشتركة فى الصراع العربى الاسرائيلى من أكثر دول العالم اقتناء للسلاح ، وأن النظر إلى الدوريات المتخصصة فى أمور الدفاع والتسليح والشئون الخارجية ، بل والجرائد اليومية أيضا توضح أن الميزان العسكرى فى المنطقة يتصف بالديناميكية العالية ، وأنه يكاد يتغير كل لحظة عن سابقتها .

ويتم اقتناء الأسلحة فى دول الصراع - كما فى معظم الدول - عن طريقين رئيسيين وبعض الطرق الأخرى .

والطرق الرئيسية هى : الاستيراد ، والتصنيع الحربى المحلى . وما زال الاستيراد هو الوسيلة الرئيسية لمقتنيات الدول العربية واسرائيل من الأسلحة وعادة ما تتوافر المعلومات عن مقتنيات الأسلحة بالشراء من سوق السلاح العالمى وأن كان بعضه غير دقيق أو يخفى بعض عناصره ، إلا أن مقتنيات السلاح من دول الكتلة الشرقية عادة ما يصعب معرفتها وهى إذا عرفت فغالبا ما ينقصها الدقة ، وتكون لها صفة العمومية ومن المعروف أن دولا كثيرة فى المنطقة قد

تأثير غير مباشر على القتال ولكنها بلا شك لها تأثير حاسم على نتائجه .

(ب) اختلاف مواصفات الأسلحة والنظم :

تختلف مواصفات الأسلحة بدرجات مختلفة وبالتالي تختلف درجة فعاليتها في القتال من حيث قدرتها على تلبية مطالب تنفيذ المهمة ، أو القدرة على مواجهة مخاطر المعركة ولذا فإن مقارنة دبابة بأخرى ، أو طائرة بطائرة أو ما يشابهها يحتمل قدرا كبيرا من التجاوز الذي عادة يتجاوز عنه لتسهيل المقارنة .

(جـ) عوامل غير مسيطر عليها : Uncontrolled Factors

لقد حاول كثير من المفكرين تحويل القدرة العسكرية للجوانب المتصارعة إلى تقدير كمي لهذه القدرة ، فقدروا كل طراز من المعدات والأسلحة إلى عدد معين من وحدات القوة العسكرية مسترشدين في ذلك بالخواص الفنية التكتيكية لكل منهما ، إلا أنهم وجدوا أن هناك عناصر أخرى تخرج عن نطاق الأرقام مثل الروح المعنوية والتدريب وما إليه .

فقسموا عناصر القوة إلى عوامل مسيطر عليها Controlled Factors وأخرى غير مسيطر عليها ، ثم حاولوا تقييم تلك العناصر غير المسيطر عليها بمعامل رياضي يضرب في ناتج العوامل المسيطر عليها ليحقق النتيجة المطلوبة ، إلا أن تقديراتهم لهذه المعاملات كانت غير واضحة . اللهم إلا فيما يتعلق بالتقييم الكمي للصراعات السابقة والتي اتضحت نتائجها فعلا إذ تصبح نتيجة الصراع هي الدليل الرئيسي على صحة التقدير .

وأفضل أن أجملها في ثلاث مجموعات أساسية .

- ١ - العوامل السياسية والجغرافية .
- ٢ - العوامل الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣ - العوامل العسكرية .

الميزان العسكري العربي الاسرائيلي العام :

يفترض هذا الميزان مسبقا أن الدول العربية تواجه اسرائيل ، وبالتالي فهو يضع القوى العربية مجتمعة باستثناء الصومال وجيبوتي وموريتانيا - لبعدهم - عن مواجهة اسرائيل ، ويوضح الجدول رقم (١) مقارنة لبعض أوجه الميزان العسكري بين مجموع هذه الدول واسرائيل ، وقد انتقينا تلك الأوجه التي رأينا أن لها أهمية خاصة - غير منكرين لباقي العناصر من أهمية -

ولكن التركيز يسهل من المقارنة .

يزيد حجم القوات المسلحة العربية العاملة عن عشرة أضعاف القوات المسلحة العاملة لاسرائيل وحوالي أربعة أمثال قواتها بعد التعبئة ويبلغ الانفاق الدفاعي لهذه الدول أكثر من أربعة أمثاله في اسرائيل ، ويزيد عدد دبابات القتال الرئيسية العربية عن أربعة أمثال الاسرائيلية ، وعدد المدافع والهاونات عن تسعة أمثال مالدي اسرائيل والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات عن ثمانية أمثال مالدي اسرائيل وطائرات القتال عن خمسة أمثال والصواريخ أرض أرض عن خمسة أمثال ، وصواريخ الدفاع الجوي عن أربعة أمثال ، الغواصات سبعة أمثال ، وستة أمثال سفن السطح ، ستة أمثال الزوارق الصغيرة ، وهكذا .

على أن المقارنة بهذا الشكل ، وبافتراض صحة الأرقام الواردة بالميزان - خاصة وأن الميزان يشير في بعض أماكنه لوجود معدات بالمخازن ويتحدث عن معدات أخرى تديرها أطقم سوفيتية وكوبية وفلسطينية وباكستانية وعن معدات تنقصها قطع غيار وعن صعوبة تقدير خسائر الحرب ، وعن غنائم حرب غير مذكورة ، وعن قوات شبه نظامية بعضها يشمل الشرطة ، كل هذا يجعل المقارنة غير دقيقة بل أن الميزان لا يوضح قوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي بلا شك إحدى القوى المؤثرة في الميزان .

على أن الأكثر والأخطر أهمية هو أن الميزان لا يذكر شيئا عن الميزان النووي ، ولا عن الأسلحة فوق التقليدية ، أو ما يسمى بأسلحة التدمير الشامل ويقصد بها الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والاشعاعية نظرا لأن الدول المالكة لها لا تعلن عنها ، وتحيطها بسرية كاملة .

والمعروف أنه تأكد امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية والبيولوجية ، في حين يحتمل امتلاك بعض الدول العربية للأسلحة الكيماوية وقد نعود للحديث عن ذلك في مرحلة تالية من الحديث عن الميزان العسكري .

اعتبارات لها تأثير على الميزان العسكري العربي الاسرائيلي العام :

إذا افترضنا صحة الأرقام المذكورة في الجدول ، وتجاهلنا الملاحظات السابقة فإننا لا نستطيع أن نتجاهل بعض الاعتبارات الجيوبوليتيكية والجيوسراتيجية التالية .

الحدود المشتركة الشواطئ الساحلية :

فإسرائيل ليست لها حدود مشتركة إلا مع أربع دول عربية وهى لبنان ، وسوريا والأردن ومصر ومجموع أطوال هذه الحدود ٦١٥ ميلا ولها شاطئ ساحلى محدود على البحر المتوسط طوله ١٥٩ ميلا وشاطئ محدود للغاية على البحر الأحمر .

أما الدول العربية - ككل - فبالإضافة إلى حدودها السابق ذكرها مع إسرائيل ، فإن لها حدودا مشتركة أخرى مع تركيا ، إيران ، وأثيوبيا ، وكينيا ، وأوغندا ، وزائير ، وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر ، ومالى ، والسنغال . أى أن لها حدودا مع اثنتى عشرة دولة غير إسرائيل ولها سواحل تمتد على الساحل الغربى للخليج العربى وخليج عمان والساحل الشمالى للبحر العربى ، وخليج عدن ، وعلى أكثر من خمسة أسداس سواحل البحر الأحمر ، وعلى الساحل الشمالى الشرقى للبحر المتوسط (فى سوريا ولبنان) ، وعلى طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط (الشمالى لأفريقيا) والساحل الشمالى الغربى لأفريقيا على المحيط الاطلنطى .

إن هذه الحدود المشتركة والسواحل البحرية تمثل احتمالات للتهديد تختلف درجتها ، وإذا كان من الممكن تصور أن معظم الحدود مع الدول الأفريقية مؤمنة ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الحدود مع تركيا باعتبارها عضوا فى حلف شمال الاطلنطى ، كما لا يمكن تجاهل القوة الإيرانية التى أدت إلى وجود صراعات مسلحة بصفة شبه مستمرة على الحدود الشرقية للوطن العربى ، كما لا يمكن تجاهل القوة الأثيوبية وقد استمر الصراع بينها وبين كل من الصومال والسودان لفترات طويلة ، وإذا أضفنا إلى ذلك الاخطار المختلفة التى تهدد السواحل البحرية والجزر العربية والتى لا يقتصر تهديدها على الدول السابق ذكرها ، بل يمتد إلى دول أخرى وخاصة دول حلف شمال الاطلنطى ثم حلف وارسو .

كما أن الدول الأفريقية ، ولو أنها لا تشكل خطرا حقيقيا فى الوقت الحاضر ، إلا أننا نعلم أن الحدود الأفريقية قد رسمت بطريقة تسبب نزاعات مستمرة ، وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد استقر رأيها على بقاء الحدود على ما هى عليه ، فإن ذلك لم يمنع من قيام بعض الصراعات المسلحة حول الحدود . ومن المحتمل أن يغرى إنشغالها الدول العربية الكامل بالصراع مع إسرائيل بعض هذه الدول للحصول على مكاسب اقليمية .

وحين يفرض استبعاد هذه الدول فإننا لوجمعنا قوى الدول المذكورة سابقا تركيا وإيران وأثيوبيا على قوة إسرائيل فإننا نجد أن الميزان قد اختلف تماما (جدول ٢) .

المساحة والكثافة :

لا شك أن زيادة مساحة الدولة - أو مجموعة الدول تتطلب زيادة حجم القوات المسلحة لامكان الدفاع عنها ، خاصة وأن التهديد لم يعد يقتصر على التهديد البرى والبحرى فقط بل تعداه إلى التهديد الجوى والصاروخى مما يتطلب تحقيق التوازن الدفاعى عن هذه المساحة وهكذا نجد أنه فى حين أن الكثافة العامة للقوات المسلحة العربية تمثل حوالى ٠,١٧ جندى/كم^٢ . تصل هذه الكثافة فى إسرائيل إلى حوالى ٨ جندى/كم^٢ فى وقت السلم ، وإلى أكثر من ٢٣ جندى/كم^٢ بعد التعبئة ، وتصل كثافة الدبابات فى الدول العربية مجتمعة إلى ١٣ دبابة كل ١٠٠٠٠٠ كم^٢ بينما تصل إسرائيل إلى ١٧ دبابة كل ١٠٠ كم^٢ أى إلى ١٦,٧٤٤ دبابة كل ١٠٠,٠٠٠ كم^٢ أما طائرات القتال ففى حين تصل كثافتها فى الدول العربية إلى حوالى ٢ طائرة كل ١٠٠٠٠٠ كم^٢ ، تصل فى إسرائيل إلى ٢,٦ طائرة كل ١٠٠ كم^٢ أى ٢٦١١ طائرة كل ١٠٠٠٠٠ كم^٢ وبمقارنة باقى العناصر نجد أن كثافة القوات المسلحة فى الدول العربية تمثل حوالى ٠,٧٪ فى أغلب عناصر الميزان العسكرى بالنسبة لكثافتها فى إسرائيل .

وحدة القيادة :

أولا - القيادة السياسية :

من المعروف أن الاستراتيجية العسكرية تخضع للسياسة ، وهنا نجد أن قوات إسرائيل تخضع لقيادة سياسية واحدة ، وأن رئيس الوزراء الاسرائيلى يستطيع - بعد أن يدرس من أجهزة صنع القرار فى إسرائيل - أن يتخذ قرارا باستخدام القوات المسلحة فى حين أن استخدام القوة المسلحة العربية يستلزم عادة اجماع مجلس قمة عربى يضم ٢٢ ملكا وأميرا ورئيسا .

ولابد أن يصلوا إلى قرار بالاجماع باستخدام القوة المسلحة بما يحتاجه هذا الاجتماع من تحضيرات ، واجراءات طويلة نسبيا ، وبالإضافة إلى عدم كفاية أجهزة صنع القرار فانه يكفى ألا يوافق أحد الأعضاء لكى يتوقف القرار .

ثانيا - القيادة الاستراتيجية :

ليست للقوات العربية قيادة استراتيجية موحدة

وبالتالى فانها لا تتبع سياسة واستراتيجية عسكرية موحدة ويكفى أن نراجع أسس بناء القوات المسلحة فى الدول العربية من حيث الموارد البشرية ، ومصادر التسليح ومصادر العلم العسكرى والروابط العسكرية مع الدول الأخرى لنعرف مدى الاختلاف فيما بينها (جدول ٣) .

هذه الأمثلة أسهل ، إذ أننا لو تطرقنا لأنواع الطائرات والدفاع الجوى لوجدنا اختلافات أضخم ، ولن أتحدث عن المدافع والمقذوفات الموجهة والصواريخ بأنواعها والقطع البحرية .

إن هذا كله يخلق مصاعب جمة فى مجالات التعاون بين قوات الدول المختلفة ، خاصة إذا اضطرت للعمل من قواعد خارج دولتها ، إذ يصعب توفير احتياجاتها من الذخيرة والوقود وقطع الغيار وأعمال الإصلاح والصيانة الرئيسية كما يصعب التعارف فيما بينها وبين قوات الدول العربية الأخرى مما يقلل من كفاءتها بدرجة كبيرة .

كما يصعب التفاهم بين القيادات العسكرية على مستوى العمليات والتكتيك بصفة خاصة ، والاستراتيجية بدرجة أقل وهذا يقلل من كفاءة السيطرة على القوات وبالتالي كفاءة أعمال قتالها .

وقد أدى اختلاف القيادات الاستراتيجية والسياسية إلى انعدام التدريب العربى المشترك تقريبا باستثناء قيام دول منظمة مجلس التعاون الخليجى مؤخرا بتدريب مشترك محدود ، بينما نجد دولا عربية تجرى تدريبات مشتركة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية ، وقوات من المملكة المتحدة - ويؤدى انعدام التدريب المشترك إلى اختلاف مستوى التدريب ويقلل من درجة اعتماد القادة المحليين على القوات الوافدة اليهم من خارج دولهم وقد ظهر ذلك فى جميع ملاحم الصراع العربى الاسرائيلى السابقة تقريبا .

النزاعات المسلحة :

١ - مع دول خارج المنطقة العربية :

تستنزف النزاعات مع دول غير عربية - غير اسرائيل - وتحولها إلى صراع مسلح ، قوى عربية لها ثقلها فى الميزان ، وتخرجها من دائرة الصراع العربى الاسرائيلى تقريبا ، وإن كانت لا تحميها من التهديد الاسرائيلى - وبالتالي فانه يصعب احتسابها فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ، وتتركز فى ثلاث مناطق رئيسية .

وتتميز هذه الصراعات بأنها ناتجة - عن عوامل خارجية تؤثر على الموقف العربى ، ولا يتوقف تأثيرها على العلاقات الداخلية بين الدول العربية وحتى فى حالة الوحدة العربية الكاملة ، كما أنها فى غالبها لها طابع الامتداد الزمنى الطويل .

١ - الخليج العربى :

ولو أن الصراع المسلح حاليا بين ايران والعراق الا أنه يهدد ست دول عربية أخرى ، وقد سبق لايران احتلال اراض عربية لبعض هذه الدول كما تدعى بملكية كافة الجزر العربية فى الخليج واجزاء كبيرة من الساحل الشرقى له ويؤدى هذا التهديد إلى منع هذه الدول من المساهمة فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى ، كما أنه يستنزف بعض طاقات الأردن ومصر .

وطبيعة الصراع كنزاع حدود تجعله طويلا ، يصل إلى حالة الحرب لفترات زمنية مختلفة ويهدأ لفترات أخرى ولكنه يبقى دائما سببا كامنا للصراع المسلح ، يؤدى إلى استبعاد أكثر من سدس مجموع تعداد الشعوب العربية ، وثلاث تعداد القوات المسلحة ، وثلاث دبابات القتال الرئيسية وطائرات القتال ، وربع الصواريخ أرض أرض خارج الميزان العربى الاسرائيلى فى الوقت الحاضر ، والمستقبل القريب (جدول ١) .

٢ - القرن الأفريقى :

وهو أيضا نوع من صراعات الحدود يدور أساسا بين أثيوبيا والصومال الا أنه يمثل تهديدا للسودان وهو دائم التجدد ، وإن كان السودان قد وقع اتفاق أمن واستقرار مع أثيوبيا فى يوليو ١٩٨٢ .

ويتميز الصراع بأنه أقل ضراوة من الصراع فى الخليج ، وبتدعيم الاتحاد السوفيتى لقوة أثيوبيا العسكرية لتدعيم تواجدده فى مضيق باب المندب الاستراتيجى وبوجود معاهدة تعاون بين ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبية عام ١٩٨١ .

٣ - الصراع فى تشاد :

هو صراع داخلى بين جماعات متصارعة فى تشاد وقد أدى تدخل ليبيا لصالح جماعة معينة ، وتأيد مصر والسودان للجماعة المضادة إلى استنزاف حوالى ٧٪ من قوة ليبيا ، إلا أنه صراع محدود ينتهى بحدوث استقرار سياسى داخلى فى تشاد .

على أن حساب تأثير الصراع فى القرن الأفريقى وفى تشاد سيتترك لإجماله ضمن حسابات أخرى .

(ب) النزاعات بين الدول العربية :

تتميز هذه النزاعات بأنها ناتجة عن عوامل داخلية عربية ، ويفترض أنها لا تؤثر على الميزان العسكرى العربى نظرا لعدم جواز حل هذه النزاعات بالقوة تحت أى الظروف خاصة وأنها تزول تماما فى حالة توحيد الدول العربية .

١ - النزاع العراقى السورى :

هو صراع عقائدى بالدرجة الأولى نتج عنه انشقاق جناحى حزب البعث العربى الاشتراكى ، اتخذ صورة اقتصادية بمطالبة سوريا بزيادة نصيبها عن مرور بترول العراق داخل أراضيها وحجز كميات أكبر من مياه نهر الفرات يؤثر على الميزان العسكرى العربى فى صعوبة التعاون بين الدولتين اللتين تعتبران أقوى دول الجبهة الشرقية عسكريا فى الصراع العربى الاسرائيلى - لم يصل النزاع - والحمد لله - إلى درجة الصراع المسلح بل ولم يمنع العراق من معاونة سوريا عسكريا أثناء القتال فى عام ١٩٧٣ - لم يظهر له تأثير مباشر أثناء الحرب العراقية الايرانية ، إذ لا تضطر العراق إلى ترك قوات لها وزنها على الحدود العراقية السورية ، الا أنه يؤدى إلى ضعف فاعلية القوات فى حالة قيامها بعمل مشترك وعلى العموم فلا ينتظر حسب ما سبق توضيحه اشتراك قوات عراقية فى الصراع مع اسرائيل فى المستقبل القريب .

٢ - النزاع المصرى الليبى :

هو نزاع سياسى أساسا نتيجة لاختلاف الاتجاهات السياسية منذ منتصف السبعينات ، يشمل خلفية حدودية قديمة ، وصل إلى حد الصراع المسلح لفترة محدودة له تأثير كبير على الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى حيث يستنزف حوالى سدس القوة المسلحة المصرية . بينما يمنع القوة العسكرية الليبية بالكامل من المساهمة فى الميزان العربى - الاسرائيلى .

٣ - النزاع حول الصحراء المغربية :

صراع حدود يدور حول استقلال اقليم الصحراء أو تبعيته للمغرب - تدعم الجزائر جبهة البوليساريو فى مطالبتها باستقلال الصحراء ، وترفض المغرب أى ادعاءات تخالف تبعية الاقليم للمغرب . يتخذ النزاع صورة الصراع المسلح من وقت لآخر ويستنزف جزءا هاما من إمكانيات كل من المغرب والجزائر العسكرية .

(جـ) الصراعات المسلحة الداخلية فى الدول العربية :

١ - الصراع الطائفى فى لبنان :

يقوم على أساس طائفى دينى طبقى (مسيحي مارونى - مسلم سنى - مسلم شيعى - درزى) يتميز بوجود قوات شبه نظامية لكل طائفة تختلف فى قوتها العسكرية ولكنها عموما أقوى من جيش لبنان الرسمى - استطاعت اسرائيل استمالة عدة طوائف ضد المقاومة الفلسطينية ، وخاصة الطائفة المارونية وقد اكتشفت أغلب الطوائف خطأ علاقتها مع اسرائيل واقتربت أخيرا من توحيد قواها بعد الانسحاب الاسرائيلى وفقدان جيش جنوب لبنان المسيحى للدعم الاسرائيلى . يستنزف الصراع فى الوقت الحالى أغلب القوى العسكرية اللبنانية وحوالى ١٠٪ من القوة العسكرية السورية .

٢ - التمرد فى جنوب السودان :

يقوم على أساس دينى - عرقى يطالب المتمردون بنظام شبه مستقل كانت ليبيا تعاونه ، من المحتمل تصفيته بعد الثورة الأخيرة فى السودان ، استنزف أغلب القوات المسلحة السودانية ، وأخرجها من حساب القدرة العسكرية فى الميزان العربى الاسرائيلى فى الوقت الحالى والمستقبل القريب .

معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية :

أدت هذه المعاهدة إلى جلاء القوات الاسرائيلية عن الأراضى المصرية عدا مساحة صغيرة جدا ، مازالت تجرى محاولات لاتمامها . الا أنها كان لها تأثير شديد على الميزان العسكرى العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى ، إذ أنها رغم ما حققته لمصر لم تحقق الحد المقبول من باقى أطراف الصراع الذين شاركوها القتال وخاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أن شروط المعاهدة تجعل من الصعب على أية قوة عربية أن تدبر الصراع المسلح مع اسرائيل إذا أصبح ذلك ضروريا ، وتصبح من موقف القوات المسلحة المصرية وأى قوة مسلحة عربية تساندها فى حالة تعرض مصر لهجوم اسرائيلى جديد ، وحجبت كل القوات العربية المسلحة فى أفريقيا عمليا عن حسابها فى الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى (بافتراض التغلب على المشاكل العربية الداخلية التى تمنعها من ذلك ، كما حدث فى ظروف سابقة) .

ولتوضيح ما سبق يكفى أن نفترض بعض الاحتمالات :

الاحتمال الأول :

محاولة سوريا المشروعة لاسترداد أراضيها بالقوة العسكرية أو مهاجمة إسرائيل - غير المشروعة - لسوريا لفرض السلام عليها .

الاحتمال الثاني :

محاولة إسرائيل الاستيلاء على الضفة الشرقية للأردن .

الاحتمال الثالث :

محاولة إسرائيل احتلال مصر أو جزءاً منها (سيناء مثلاً) .

خلاصة الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى العام :

أننا بعد كل ما سبق نجد أن السؤال عن العلاقة العسكرية بين قوة العرب وقوة إسرائيل لا محل له في القوت الحال وفي المستقبل القريب . وأنه من المفضل أن البحث عن ميزان آخر يكون أكثر واقعية وأقرب للتحقيق ، رغم ما لا بد أن يعتريه هو الآخر من شكوك وتحفظات .

وإذا كانت هناك عوامل أخرى سبق ذكرها على أنها تؤثر بلا شك على الميزان العسكرى عموماً ، والميزان العسكرى العربى الاسرائيلى بصفة خاصة ، فإنه من المفضل تأجيلها لدراستها مع الميزان الجديد .

الميزان العسكرى لدول المواجهة العربية واسرائيل :

لا شك أن هذا الميزان أقرب للواقعية من الميزان العربى الاسرائيلى العام في الوقت الحاضر والمستقبل القريب ، نظراً لأنه يمثل الاخطار التي تواجه هذه الدول مباشرة ولا تستطيع تجاهلها ، وتكفيها لتجربة لبنان السابقة لتعرف مغبة التجاهل .

لذا فإن الميزان يشتمل على سوريا والأردن ومصر كل على حده في مواجهة القوة العسكرية الاسرائيلية واجتماع كل دولتين منهم في مواجهتها ثم اجتماع ثلاثتهم في مواجهتها (جدول ٤) .

ولا شك أن القارئ بنظرة سريعة على الجدول يجد أن الأمثلة الثلاثة الأولى ترجح كفة الميزان لصالح إسرائيل بالنسبة لطائرات القتال والزوارق المسلحة لجميع الدول منفردة بالنسبة للدبابات للأردن ومصر وكذا بالنسبة للصواريخ أرض أرض وبالنسبة لجميع العناصر للأردن .

غير أن الميزان يصبح شبه متعادل عند اشتراك مصر والأردن فقط ، وأنه يميل للجانب العربى في حالة

اشتراك مصر وسوريا فقط ، أو بالاشتراك مع الأردن . فإذا وضعنا في الاعتبار أن سوريا يجب أن تحتفظ بجزء من قوتها (حوالى ١٤٪) في مواجهة تركيا ، وأن مصر تحتفظ بحوالى ١٧٪ من قوتها في مواجهة ليبيا نجد أن سوريا تتعادل مع إسرائيل في الدبابات وتقل عنها في باقى العناصر ، بينما تقل مصر كثيراً عن إسرائيل في أغلب العناصر المقاتلة عدا المدفعية وصواريخ الدفاع الجوى والغواصات وسفن السطح الكبيرة ، وأن مجموع مصر وسوريا يتفوق على إسرائيل بنسبة ١,٤٨ : ١ في الدبابات و ١,٨ : ١ في الصواريخ أرض - أرض و ١,١٥ : ١ في الطائرات وأن هذه النسبة يمكن أن تكون مقبولة في حالة قيام صراع مسلح بين العرب وإسرائيل وتتحسن بإضافة الأردن وأية امكانيات عربية أخرى .

عوامل أخرى تؤثر على الميزان العسكرى لدول المواجهة :

القدرة على نمو حجم القوات المسلحة :

لقد أدت الضغوط الاقتصادية والواقع الاسرائيلى الاجتماعى الديموغرافى إلى فرض قيود موضوعية على النمو الكمي للقوات الاسرائيلية . وهذا يعنى أن القوة العسكرية الاسرائيلية أصبحت غير قادرة على النمو الأفقى وأن مجال نموها الوحيد هو النمو الرأسى أى بتحسين قدرات الفرد والمعدة .

وعلى الجانب الآخر نجد أن الدول العربية وخاصة دول المواجهة لديها القدرة على تحقيق النمو بمستوياته الأفقى والرأسى ، ويكفى معدل نمو السكان في مصر ٢,٧٪ وفي كل من الأردن وسوريا ٣,٧٪ سنوياً بينما لا يصل في إسرائيل إلى ٢٪ . كما أثبتت ملاحم الصراع السابق أن النمو النوعى للقوات العربية يسير بعجلة متزايدة .

الروح المعنوية :

تلعب الروح المعنوية دوراً حاسماً في الصراع المسلح وبالتالي فإنها تغير مدلول الأرقام في الميزان العسكرى عموماً وقد تميزت الفترة الأخيرة بتغيرات واضحة في مستوى الروح المعنوية لأطراف الصراع وخاصة في الصراع المسلح في لبنان ورغم بعض العوامل النسبية فيه .

لقد احتفظت قوى المقاومة اللبنانية بروحها المعنوية القتالية رغم الخسائر ، واستطاعت أن تجبر إسرائيل على الانسحاب دون فرض تسوية سياسية وهى مستمرة

في توجيه ضرباتها الفدائية ضد قوات اسرائيل المنسحبة رغم سياسة القبضة الحديدية كما اظهر المقاتلون الفلسطينيون اصرارا على استمرار المقاومة داخل الأرض المحتلة ، وصمدوا في القتال في بيروت وهم يقاتلون إلى جانب المقاومة اللبنانية كما أن القوات السورية أظهرت روحا معنوية عالية أثناء القتال عام ١٩٨٢ ولا شك أن هذه الروح قد ارتفعت بعد حصولها على أسلحة ومعدات جديدة وبعد تأكيد سوريا لأهميتها في الأوضاع في لبنان .

ولا شك أن هذا كله ينعكس على الروح المعنوية للقوات العربية الأخرى وخاصة دول المواجهة .

وعلى الجانب الآخر فإن التقارير تشير إلى انخفاض ملموس بل وشرخ في الروح المعنوية للقوات الاسرائيلية نتيجة للصراع المسلح في لبنان ، وقد صاحبه اهتزاز في الثقة بالقيادات وبالاهداف التي يجرى الصراع من أجلها .

المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات :

سبق أن اتضح أن مقارنة الأرقام وحدها لا تكفى ، وأن مستوى تجهيز المعدات بوسائل التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف قدرتها القتالية .

وعلى هذا الأساس فإن متابعة الميزان العسكرى للدول العربية عموما ودول المواجهة بصفة خاصة تدل على أن القوات العربية قد تقدمت في هذا المجال بدرجة كبيرة خاصة بعد أن أثبتت في عام ١٩٧٣ قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة .

ويبدو من دراسة الميزان العسكرى أن مصر والأردن قد قامت بتحديث أسلحتها بشكل جذرى يصل إلى أن أكثر من ثلثي معداتها إلى فترة ما بعد عام ١٩٧٣ كما أن الاتحاد السوفيتى قام بتسليح سوريا بأسلحة متقدمة بعد ما تكبدته من خسائر في الهجوم الاسرائيلى على قواتها .

ولا شك أن اسرائيل تطورها فى الأخرى من أسلحتها بمعاونة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى إلا أن هذا لا يمثل جديدا في الميزان العسكرى العربى الاسرائيلى إذ تمكنت في المراحل السابقة من الحصول على أسلحة أكثر تطورا ولكن الفجوة التكنولوجية قد تضاعفت وقد تكون قد سدت تماما .

التصنيع الحربى :

يؤثر التصنيع الحربى على الميزان العسكرى في تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتى أثناء الصراع المسلح

حيث تقل احتياجات الدولة إلى الحصول على الأسلحة والمعدات من الخارج ، وتوفر للقيادات السياسية حرية أكبر في اتخاذ القرار .

سعت اسرائيل منذ نشأتها إلى انتاج صناعة حربية وقد تقدمت كثيرا في هذا المجال الا أن هذا لم يغنها عن طلب المعونة العاجلة من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣ .

وقد ازداد نشاطها في هذا المجال بعد الحرب وتعاونها مع الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق ولعل أهم مجالات التعاون بينهما هو مشروع الانتاج المشترك للطائرة « لافى » وللغواصات .

وقد تقدمت الدول العربية في مجال التصنيع الحربى وتبرز مصر في ذلك بصفة رئيسية عموما وبالنسبة لدول المواجهة بصفة خاصة إذ سارت بخطوات حثيثة في تصنيع الذخائر المختلفة ، والمدافع ، ونظم الدفاع الجوى والطائرات ووسائل الاستطلاع والقيادة والاتصالات بينما تسعى لانتاج الدبابات في حين لا تشير التقارير إلى قيام سوريا بتصنيع حربى كبير وأنه يقتصر على انتاج الأسلحة الخفيفة للقوات البرية وذخائرها وقد يرجع ذلك إلى اعتمادها على استيراد السلاح من الاتحاد السوفيتى وأنه في حاجة إلى ضمان أمنها بقدر لا يقل عن حاجتها اليه ، كما أنها قد تكون تتكتم بياناته .

وتشير التقارير إلى قيام تصنيع حربى محدود في الأردن ويبدو أنه يتركز في صناعة الدبابات .

على أن اسرائيل مازالت تتقدم الدول العربية في مجال التصنيع الحربى .

مستوى التدريب والخبرة القتالية :

تتمتع القوات الاسرائيلية بمستوى عال من التدريب نتيجة للتأهيل والتدريب المستمر ويساعدها على ذلك ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى للفرد كما أن القوات الاسرائيلية قد حصلت على خبرة قتالية كبيرة نتيجة لاشتراكها في الحرب مع الدول العربية في الصراعات السابقة وفي لبنان الا أن القوات الاسرائيلية غير قادرة في بعض الاحيان من الاستفادة من بعض هذه الخبرات المكتسبة نتيجة لظروف الدولة وطبيعة ميادين القتال وقد ابرز القتال في لبنان عجزها عن تطوير نفسها لمواجهة متطلبات القتال في المناطق الجبلية والمناطق المدنية المأهولة بالسكان .

وقد أثبتت الجولات السابقة وخاصة في عام ١٩٧٣

ارتفاع مستوى المقاتل العربى فى مصر من حيث التدريب ، كما إكتسب خبرة قتالية أثناء حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ، وتدل نتائج الصراع فى لبنان على أن القوات السورية « قد استطاعت استخدام منظومة متكاملة من الأسلحة المضادة للدبابات فى إيقاع خسائر كبيرة فى الدبابات الاسرائيلية وأنها استخدمت المشاة استخداما مناسباً تماماً للتضاريس التى كانت تقاتل فيها وأن القوات الاسرائيلية » لم تتمكن إطلاقاً من التعامل بشكل كاف مع التكتيكات السورية وأن السوريين « قد أوقعوا بها الجزء الأكبر من الإصابات » .

وقد صرح الجنرال اهارون ياريف رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل ابيب : « أن القول بأن حصول الدول العربية على أسلحة متطورة لا يهدد إسرائيل لافتقارها إلى الأفراد المخصصين فى استخدام هذه الأسلحة خطأ فقد برهنت جميعها على قدرتها على استخدام هذه الأسلحة » .

التركيب التنظيمى للقوات :

يؤثر التركيب التنظيمى للقوات فى الميزان العسكرى نظراً لأنه يوضح نظم السيطرة على القوات ، كما أن اختلاف مشتملاته بدرجة كبيرة يمكن أن يؤدى إلى احتمال الخلط بين القوى نتيجة لاختلاف المكونات فمثلاً قد يتراوح عدد الدبابات فى كتيبة الدبابات بين ٣٠ و ٥٠ دبابة واللواء المدرع بين ٩٠ و ١٥٠ دبابة وهكذا فإن مفهوم الاسم الواحد قد يختلف ، على أنه يلاحظ اقتراب التركيب التنظيمى للقوات فى كل من مصر وسوريا بينما يختلف نسبياً فى الأردن ، كما أن إسرائيل اتخذت أخيراً تركيباً تنظيمياً قريباً من التركيب المصرى والسورى .

ويتقارب التركيب التنظيمى للفرق واللواءات المتشابهة فى مصر وسوريا وإسرائيل وإن اختلف عدد المعدات اختلافاً ملموساً ولكنه ليس كبيراً مما يدل على أن خبرة القتال قد بلورت التركيب التنظيمى لقوات الجانبين بحيث أصبحت متقاربة .

على أنه يلاحظ أن إسرائيل لا تملك لواءات المشاة الراكبة وتقتصر على لواءات المشاة الميكانيكية ولواءات المظلات (أشير فى أحد المراجع إلى وجود لواء المشاة « جولانى » فقط) أى أنها تكاد لا تملك ولا تستطيع أن تستخدم المشاة المترجلة رغم اقتناعها بأهميتها والحاجة إليها من خلال الحرب سواء فى عام ١٩٧٣ أو فى لبنان .

وهى تحاول تعويض هذا النقص بعدة وسائل أخرى أهمها زيادة القوة التدميرية للأسلحة ، واستخدام معدات معقدة تحتاج إلى قوة بشرية أقل لإنتاج قوة نيران أكبر وبدقة أعلى وعلى مدى أبعد .

العوامل الاجتماعية :

يؤثر تركيب المجتمع والخصائص البشرية فيه على تكوين وبناء وقوة القوات المسلحة .

ويحتوى المجتمع الاسرائيلى باعتباره الوعاء البشرى للقوات المسلحة على عناصر مختلفة مثل العرب (لا يخضعون للتجنيد) والدروز واليهود الاشكناز واليهود السفارديم وأخيراً الفلاشا وهى عناصر شديدة الاختلاف بينهما ، وإن كانت تقاربت من خلال الجيل الجديد « السابرا » إلا أن استمرار هجرة عناصر جديدة يجدد هذه الاختلافات .

وفى المقابل فإن الدول العربية المواجهة تمثل قومية واحدة وإن كانت هناك احتمالات وجود اختلافات على أسس سياسية .

كما يؤثر المستوى الصحى والثقافى للشعب على تكوين القوات المسلحة وكفاءتها وتتميز إسرائيل بارتفاع نسبة الصالحين للتجنيد صحياً بالنسبة للمواطنين الذين فى سن التجنيد ويليهما الأردن ثم مصر ثم سوريا بينما تتميز سوريا بأعلى نسبة للأفراد القابلين للتجنيد بالنسبة لتعداد السكان وتليها مصر ثم الأردن ثم إسرائيل وهذا يعنى أن إسرائيل تتميز بقدرة أكبر على الاستفادة من سكانها فى الخدمة العسكرية من دول المواجهة (جدول ٥) .

وقد أصبح المستوى التعليمى والثقافى له أهمية بالغة فى بناء القوات المسلحة نظراً لما تتطلبه التطورات الكبيرة والسريعة فى الأسلحة والمعدات .

وتدل البيانات الإحصائية على أن عدد الدارسين اليهود بمراحل التعليم المختلفة فى إسرائيل يمثل ٣١,٩٧٪ من تعداد السكان فى حين أن هذه النسبة فى مصر ١٧٪ وفى سوريا ٤٤,٨٧٪ وفى الأردن ٢١,٨٥٪ مما يشير إلى أن إسرائيل تستطيع أن تستوعب التطور العلمى فى المعدات أكثر من غيرها فى المستقبل القريب بينما تليها سوريا ثم الأردن ثم مصر .

العوامل الاقتصادية :

يشكل الاقتصاد القومى القاعدة الرئيسية لقدرة الدولة على بناء القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها والتصنيع الحربى .

وتعانى جميع دول المواجهة واسرائيل من مشاكل اقتصادية حادة ، وتتقدم اسرائيل دول المواجهة في هذا المجال إذ وصلت نسبة التضخم فيها إلى ٤٤٥٪ عام ١٩٨٤ وانخفض الناتج القومى العام بما يعادل ٢ بليون دولار عام ١٩٨٤ ووصلت ديونها في نهاية ١٩٨٤ إلى ٣٠ بليون دولار ووصل العجز في ميزان المدفوعات في عام ١٩٨٣ إلى ٥١٠٠ مليون دولار وتعتمد اسرائيل بصورة شبه كاملة على المعونات الأمريكية التى تمثل رأس قائمتها سواء عسكريا أو مدنيا ، وكذا على تبرعات اليهود في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

وتلى مصر اسرائيل وإن كانت الأرقام تشير إلى أنها حققت معدل نمو في عام ١٩٨٤ حوالى ٦,٥٪ إلا أن انخفاض أسعار البترول وانخفاض حركة الناقلات العابرة لقناة السويس وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج أدى إلى خلق مشاكل اقتصادية جديدة .

وتعتمد مصر بدرجة كبيرة في أمور التسليح على المعونة العسكرية الأمريكية . ورغم ظروف المواجهة في سوريا والمصاعب التى يواجهها الأردن إلا أن مشاكلهم الاقتصادية ليست حادة وتعتمد الأردن بدرجة ما على المساعدات الاقتصادية من الكويت والسعودية بينما تحصل سوريا على قروض من البنك الدولى والجماعة الاقتصادية الأوروبية ومؤسسات أخرى مختلفة تساندها دول الأوبك بالإضافة إلى الدعم العسكرى السوفيتى .

الميزان العسكرى فوق التقليدى :

يقصد هنا الميزان العسكرى لأسلحة التدمير الشامل وهو عادة ما لا يرد في المراجع الرسمية المعروفة إلا أنه من الثابت أن اسرائيل تملك تفوقا نوويا مطلقا على جميع الدول العربية وأنه وإن اختلفت التقديرات عن عدد الأسلحة النووية الموجودة لديها إلا أنه من المؤكد

أنها تملك الآن ما لا يقل عن ثلاثين قنبلة نووية . ويصل أحد التقديرات إلى مائة قنبلة وهى جميعها احتمالات ممكنة والاعلم أنها تقل عن ٧٠ قنبلة نووية ٢٠ - ٢٥ كيلوطن وقد يزيد العدد بتقليل عيار القنبلة إذ لا حاجة لاسرائيل لقنبلة من عيار ٢٠ - ٢٥ كيلوطن .

أما الدول العربية فلا زالت لا تملك أى سلاح نووى ولم تخط خطوات ايجابية لامتلاكها وتحتاج إلى حوالى عشر سنوات لانتاجها بعد البدء الجدى في العمل لانتاجها .

وبالإضافة إلى ذلك فإن اسرائيل قامت بأبحاث متقدمة في علم الهندسة الوراثية وتطوير أسلحة بيولوجية جديدة وهناك شواهد سابقة لاستخدامها أسلحة بكتريولوجية في مراحل الصراع السابقة ، بينما لا توجد أية دلائل على اتجاه أى من الدول العربية لتطوير مثل هذه الأسلحة .

أما عن الأسلحة الكيميائية فيحتمل وجودها لدى الطرفين نظرا لسهولة انتاجها وهناك احتمال كبير أن العراق قد استخدمها ضد ايران في حرب الخليج ، وبالتالي فإن احتمال تواجدها واستخدامها من أى من الطرفين محتمل .

وأخيرا فإن الميزان العسكرى في الصراع العربى الاسرائيلى يمكن أن يشير إلى بعض عناصر القوة العربية التى يمكن أن تجعل هذا الميزان في صالح الجانب العربى ، في حين أن بقاء الظروف العربية الحالية يخدم اسرائيل بدرجة كبيرة ويحول الجانب الأقوى إلى جانب أضعف وهو يشير إلى الخطوات التى يجب أن يتخذها العرب على المدى القريب والبعيد لبناء قوتهم الذاتية بأقل استنزاف للطاقات العربية ، ولتكون القوة المسلحة العربية سندا للسياسة العربية في سعيها نحو السلام العادل والأمن والرفاهية للشعب العربى ولشعوب العالم أجمع .



جدول (٣)
مقارنة بين بعض عناصر بناء القوات المسلحة في الصراع العربي^(١)

الدولة	نظام التجنيد		مصادر وعدد طرازات الدبابات الرئيسية				مصادر التعليم العسكري
	نوعه	المدة ^(٢) بالسنة	شرقية	غربية	صينية	محلية ^(٣)	
الجزائر	اجبارى	٢	٤				شرقى
البحرين	تطوع						غربى
مصر	اجبارى	٣	٣	١			شرقى
العراق	اجبارى	٢	٥	١	١		مختلط
الأردن	تطوع			٥		١	غربى
الكويت	اجبارى	٢		٣			مختلط
لبنان	اجبارى	١	—	١			غربى
ليبيا	انتقائى	مختلف	٤	—			شرقى
المغرب	اجبارى	١	١	—			غربى
عمان	تطوع	—		٢			غربى
قطر	تطوع			١			غربى
السعودية	اجبارى			٢			غربى
السودان	اجبارى		٢	١	١		
سوريا	اجبارى	٢	٤	—	—		شرقى
تونس	اجبارى	١		٢			غربى
الإمارات	تطوع			٢			غربى
اليمن الشمالية	اجبارى	٣	٢	١			
اليمن الجنوبية	اجبارى	٢	٣				شرقى
إسرائيل	اجبارى	٣		٤		٢	غربى

(٢) المذكور هو مدة التجنيد الإجبارى لأغلب المجندين .

(٣) الدبابة خالد الأردنية وميركافا إسرائيلية .

تابع جدول (٣)
العلاقات ذات الطابع العسكرى مع الدول الأجنبية في الدول العربية

الدولة	الاتحاد السوفيتى	دول حلف وارسو	الصين	الولايات المتحدة	دول بريطانيا وفرنسا كوريا الشمالية والمانيا الغربية
الجزائر البحرين				تسهيلات استخدام موانئ	م . صداقة وتسليح (ب)
مصر		توريد قطع غيار	تسليح	تسهيلات عسكرية تسليح اسلحة	تسليح ب و ف
العراق	م . صداقة وتعاون تسليح				تسليح (ف)
الأردن					تسليح ب
الكويت	تسليح				تسليح ب
لبنان					تسليح ف
لبيبا	تسهيلات عسكرية تسليح	صداقة تعاون مع بلغاريا ورومانيا			تسليح ف تحالف وصداقة تعاون
المغرب				تسهيلات عسكرية	تسليح ف استخدام قواعد س
عمان				مساعداة عسكرية استغلال قواعد	تسليح ب م . تعاون دفاعى
قطر السعودية					م . صداقة تسليح ب
السودان		تدريب وتعاون فنى مع رومانيا	تعاون م وتسليح		تسليح ب مساعد تدريبى فنى (ا . غ) وتسليح ب و ف
سوريا	م . صداقة وتعاون مشترك تسهيلات عسكرية - تواجد قواعد تسليح				
تونس				اتفاقية تعاون استراتيجى	تسليح ف
الإمارات المتحدة					م . صداقة ب وتسليح ب
اليمن الشمالية	م صداقة وتعاون وتسليح		صداقة تعاون تسليح		
اليمن الجنوبية	م صداقة وتعاون تسهيلات عسكرية تواجد قوات تسليح	م صداقة وتعاون مع بلغاريا والمجر			

م = معاهدة ، ب = بريطانيا ، ف = فرنسا ، ا . غ = المانيا الغربية ، س = اسبانيا .
المرجع : الميزان العسكرى عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ HISS .

جدول رقم (٤)
الميزان العسكري لدول المواجهة العربية وإسرائيل

البيان	التعداد	القوات المسلحة	دبابات رئيسية	صواريخ سطح	طائرات قتال	زوارق الصواريخ
سوريا	١١,٤	٤٠٢,٥	٤٢٠٠	٥٤	٥٠٠	٣٢
إسرائيل	٤,٣	٥١٢	٣٦٠٠	٣٦	٦٨٤	٢٤
نسبة سوريا إلى إسرائيل	٢,٥٦	,٧٩	١,١٧	١,٥	,٧٣	,٩٢
الأردن	٢,٦٥٥	٧٠,٣	٧٩٥	—	١٢١	—
نسبة الأردن إلى إسرائيل	,٦٢	,١٤	,٣٢	صفر	,١٨	صفر
مصر	٤٨,٥	٤٤٥	٢١٥٠	٢١	٤٢٧	٣٠
نسبة مصر إلى إسرائيل	١١,٢٨	,٨٧	,٦	,٥٨	,٦٢	١,٢٥
مجموع سوريا والأردن	١٣,٦٥٥	٤٧٢,٨	٤٩٩٥	٥٤	٦٢١	٣٢
نسبة سوريا والأردن إلى إسرائيل	٣,١٨	,٩٢	١,٣٩	١,٥	,٩١	,٩٢
مجموع سوريا ومصر	٥٩,٥	٨٤٧,٥	٦٣٥٠	٧٥	٩٢٧	٥٢
نسبة سوريا ومصر إلى إسرائيل	١٣,٨	١,٦٦	١,٧٦	٢	١,٣٦	٢,١٧
مجموع الأردن ومصر	٥١,١٥٥	٥١٥,٣	٢٩٤٥	٢١	٥٤٨	٣٠
نسبة الأردن ومصر إلى إسرائيل	١١,٩	١,٠١	,٨٢	,٥٨	,٨	١,٢٥
مجموع سوريا والأردن ومصر	٦٢,١٥٥	٩١٧,٨	٧١٤٥	٧٥	١٠٤٨	٥٢
نسبة مجموع سوريا والأردن ومصر إلى إسرائيل	١٤,٤٥	١,٧٩	١,٩٨	٢	١,٥٣	٢,١٧

جدول رقم (٥٠)
مقارنة بين تعداد السكان والقوات المسلحة
لدول المواجهة وإسرائيل عام ١٩٧٨

البلد	التعداد بالمليون	الجنود بالمليون	النسبة إلى تعداد الجنود	عدد الجنود سن بالمليون	عدد القوات بالمليون	% القوات في الخدمة	% القوات في الخدمة
إسرائيل	٣,٧	٨,٥٩	٠,٦٥	٢٨٤	٥١١,٨	١	٩
مصر	٣	٦,٢٤	٧١	٢٢	٦٩,٢	١١	١٦
سوريا	٨,١	١,٠٢	٥٦	٩٦	٢٦٢,٥	١٤	٢٦
إسرائيل	٣,٧	٨,٥٩	٠,٦٥	٢٨٤	٥١١,٨	١	٩

المراجع : Douglas J. Murray & Paul R. Viotti. The Defense Policies of Nations, 1982, p. 407
نقل عن : Central Intelligence Agency. National Basic Intelligence Factbook, 1978
(١) القاتلين للجنود هم الصالحون للخدمة في وقت السلم حسب المستويات الصحية والعقلية
(٢) الأرقام في إسرائيل تشمل الإناث أيضا

٢ - الصراع العراقي الايراني (١) التطورات السياسية والاستراتيجية في الصراع

والجذور التاريخية للصراع لم تكن مانعا من قيام تحالف عرف بحلف بغداد في فبراير سنة ١٩٥٥ ، جمع العراق مع ايران ودول أخرى مثل تركيا مقر الدولة العثمانية القديمة . هكذا يتضح أن البعد التاريخي لا يقدم العوامل الأساسية التي حركت الصراع ووصلت به إلى حالة الحرب . وإن كان ذلك لا يعنى إغفال أن هناك مشكلة على الحدود بين البلدين .

فقد تمت منذ استقلال العراق تسوية مشكلة الحدود مرتين الأولى في معاهدة ١٩٣٧ والثانية في معاهدة سنة ١٩٧٥ .

اتفاقية ١٩٣٧ تكونت من ٦ مواد وبروتوكول من خمسة بنود ، ومحور الاتفاق هو رسم الحدود في شط العرب مثلما طالبت ايران تسير مع مستوى المياه المنخفضة . وتشكيل لجنة لتخطيط الحدود ووضع العلامات الدولية على أن يكون شط العرب مفتوحا بالتساوى للسفن التجارية لجميع الدول ومفتوحا لممر السفن الحربية وغير الحربية بمعنى « غير التجارية » للطرفين .

وبقيت في هذه المعاهدة مجموعة من المشاكل المتعلقة منها بصيانة الممر الملاحي وهي التي ظلت مستمرة حتى إلغاء المعاهدة في سنة ١٩٦٩ . وذلك رغم استمرار الاتصالات بين البلدين طوال هذه السنوات للاتفاق على هذه المسائل التفصيلية .

وجاءت اتفاقية ١٩٧٥ بوساطة عربية لتكون أكثر شمولاً . فاعتبرتها كل من الدولتين معاهدة حسن الجوار . وانتهت بموادها الثمانية وبروتوكولاتها الثلاثة تسوية شاملة للمشاكل ورسم للحدود « دائم ونهائي » وتم تشكيل لجنة لرسم الحدود وقامت بعملها ولكن الاتصالات بين البلدين لن تصل إلى نتيجة بشأن إعادة الأراضي العراقية التي اتفق على أنها عراقية بعد رسم الحدود وذلك حتى قامت العراق بإلغاء المعاهدة في سنة ١٩٨٠ .

الملاحظ أن كلا من الدولتين قامت بإلغاء إحدى

يعتبر العام الخامس للحرب العراقية الايرانية (سبتمبر ٨٤ - سبتمبر ٨٥) علامة واضحة على أن الحرب مع استمرارها هذه السنوات لم تعد صراعا على الأرض بل أصبحت صراعا على الإرادة السياسية للدولة بهدف إن لم يكن تغييرها فعلى الأقل تطويعها بما يتفق وإرادة الدولة الأخرى . ولعل ذلك هو الحاجز المنيع أمام كل محاولات المجتمع الدولي لانهاء الحرب . ودراسة الحرب العراقية الايرانية لابد أن تبدأ بالمحركات الأساسية للصراع بين الدولتين . ونجد أن كثيرا من الدراسات التي عالجت هذا الصراع قد اتجهت إلى البحث في الجذور التاريخية .

فنجد أن هناك أبحاثا تعود بالصراع إلى القرن السادس عشر حين كان طرفا الصراع هما الدولة الفارسية والدولة العثمانية وكانت الحدود مع العراق أحد أبعاد هذا الصراع . وخلال هذه الفترة عقدت أكثر من معاهدة بدأت بمعاهدة سنة ١٥٥٥ ثم معاهدة سنة ١٦١٣ وتتابع الاتفاقات دون حسم الصراع على الحدود .

والواقع أن العودة بجذور الصراع إلى هذا البعد التاريخي لا يقدم شيئا عن طريق فهم المحركات الأساسية للصراع بين العراق وايران ، بل ربما كان يؤدي إلى اللبس في المدلولات وضياح الدوافع .

فايران اليوم ليست دولة الفرس التي كانت في القرن السادس عشر كما أن طرف الصراع الثاني في ذلك الوقت وهو الدولة العثمانية لم يعد لها وجود في المجتمع الدولي المعاصر . والنظام الدولي في القرن السادس عشر يختلف تماما عن النظام الدولي المعاصر وبالتالي فمقومات الصراعات تخضع لظروف وعناصر تختلف شكلا وموضوعا .

والعراق نفسه باعتباره طرف الحرب الحالية الثاني لم يكن له وجود مستقل قبل سنة ١٩٢٢ وبالتالي فهناك فارق بين أن تكون العراق أحد اقاليم الدولة العثمانية وأن تكون العراق دولة مستقلة .

وخاصة وأن الخميني الذي طردته العراق بناء على طلب ايران بعد ١٤ عاما عاشها بالعراق وبعد محاولة اغتياله في العراق والتي أدت إلى وفاة ابنه فاذا بالخميني نفسه هو قائد الثورة في ايران .

وهكذا بدأت خطوات نفس السيناريو مع انقلاب الأدوار بين الطرفين والفارق بينهما هو أن العراق صعد الصراع إلى حد الحرب . وأن كانت ايران لم تصل في الحالة الأولى إلى حد الحرب ووقفت عند حدود المناوشات العسكرية ، فإن الاطار العام للموقف سواء كان بالبعد الداخلي أو الدولي هو الذي ساعد العراق على اتخاذ خطواتها .

فالتحليل الأخير للأحداث التي كانت تجري في ايران يصل إلى نتيجة ملخصها عجز ايران عن القيام بعمل عسكري وبالتالي ترجيح احتمال استسلامها في مواجهة أي عمل عسكري وهو ما أثبتت الأحداث أنه تحليل خاطيء وكانت أهم العناصر التي شكلت هذا التحليل هي :

* ان ايران الثورة كانت تقوم بعمليات تسريح جماعية للقيادات العسكرية مما جعل ايران بدون جيش نظامي فعال .

* أزمة الرهائن وما ترتب عليها من تصعيد في العلاقات بين ايران والولايات المتحدة ووصلت إلى محاولة عسكرية فاشلة للولايات المتحدة ضد ايران لانقاذ الرهائن .

* تصاعد الصراعات الطائفية والسياسية داخل ايران أمام عملية تصفية القوى التي شاركت في الثورة لصالح التيار الاسلامي الذي يقوده الخميني .

* زيادة العزلة الايرانية في المجتمع الدولي وخاصة مع الاتحاد السوفيتي بعد الولايات المتحدة والدول الأوروبية .

* قوة الروابط العراقية بدول الخليج التي جمعها كلها الخوف من ثورة الشيعة الايرانية .

وقد اجتمعت هذه العناصر كلها تؤدي إلى نتيجة خاطئة وهي عدم قدرة ايران على الصمود . ومصدر الخطأ الأساسي في هذا التحليل يرجع إلى عدم فهم ابعاد الثورة الشعبية بالمعنى الكلاسيكي لها وخاصة وأن أمثال هذه الثورة في التاريخ العالمي قديمه وحديثه تكاد تكون محدودة لدرجة الندرة .

وكانت النتيجة هي معالجة الصراع بالحرب وهو ما لم يحقق أهداف الحرب وكشف مدى الخطأ في كل

المعاهدتين من طرف واحد وأنها أعلنت تقريبا نفس الحجج والمبررات للالغاء مثل « تغير الظروف » واختلال بنود المعاهدة . ونجد أنه بعيدا عن البيانات الرسمية والمبررات القانونية فانه كان هناك سببا مشتركا بين الدولتين جعل كلا منهما يعيد النظر في موقفهما . صحيح أن الموقف الايراني في حالة الغاء معاهدة ١٩٣٧ لم يصل إلى حد الحرب الشاملة مثلما فعلت العراق في حالة الغاء معاهدة ١٩٧٥ فذلك يرجع إلى اعتبارات سياسية وعسكرية خاصة بكل حالة .

ونجد بوضوح أن العامل المشترك بين الحالتين هو « الخوف من عدوى الثورة » واحتمالات انتقالها إلى الطرف الآخر .

وتطبيق هذا التحليل على كل حالة يؤكد أن لها دورا حقيقيا فاعلا ففي الحالة الأولى وهي الغاء ايران لمعاهدة ١٩٣٧ نلاحظ أن التغير في الموقف الايراني حدث فور وقوع ثورة العراق في سنة ١٩٥٨ . فدعت العراق إلى تسوية مشاكل الحدود بين البلدين وحل المسائل المتعلقة في المعاهدة .

وأمام عدم استجابة العراق قامت بتصعيد الصراع إلى حد المناوشات العسكرية حتى أنها قامت بمهاجمة أكثر من موقع عراقي وأن كان أكبر هجوم لم يكن بأكثر من ١٠٠ جندي .

وايران كانت سواء بمحاولة تسوية المشاكل أو المناوشات العسكرية تسعى إلى شغل الثورة العراقية عن التأثير على الشعب الايراني بأغلبية الشيعة .

وخلال عشر سنوات شهدت العراق ثورة ٥٨ وثورة ١٩٦٣ وبعدها ثورة ١٩٦٨ وتعددت اتجاهاتها وفي جميع الحالات كانت تثير مخاوف النظام الايراني فنجد أن تجدد الصراع كان يرتبط بقيام ثورة منها . فاتجاه عبد السلام عارف بعد ثورة ١٩٦٣ نحو الوحدة مع مصر وسوريا كان تأثيره سريعا على ايران التي عادت إلى سياسة الاستفزاز للعراق . ووصل الموقف الايراني إلى درجة الغاء معاهدة ١٩٣٧ في سنة ١٩٦٩ وذلك في اعقاب ثورة ١٩٦٨ . وبدأت مرحلة من التوتر تبادلت خلالها كل منهما الاتهامات ومنحت حق اللجوء السياسي لخصوم النظام الآخر . فالعراق منحت حق اللجوء السياسي لقائد الجيش الايراني السابق وللإمام الخميني وايران منحت الدعم المالي والعسكري للاكراد .

وتغيرت اطراف السيناريو بعد تغير مراكز الثورة . إذ أن قيام الثورة في ايران أثار مخاوف النظام العراقي

الحسابات والتوقعات التي قام عليها قرار الحرب ، وخاصة وأنه كان هناك أكثر من أسلوب لمعالجة قضية الحدود ، مثال لها ما افترضه العراق نفسها عند إلغاء إيران لمعاهدة سنة ١٩٣٧ بأحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية وهو اقتراح سبق أن قدمته العراق سنة ١٩٦١ .

ويمكن أن نجد في سير الحرب عدة مراحل وذلك بعيدا عن التفاصيل العسكرية وأساليب كل طرف في القتال .

المرحلة الأولى :

والتي بدأت مع بداية الحرب في سبتمبر سنة ١٩٨٠ وانتهت تقريبا في مايو سنة ١٩٨١ وكانت السيطرة الكلية فيها للعراق حيث تعتبر مرحلة الانتصار الكامل للعراق احتلت خلالها مساحة كبيرة من الأراضي الإيرانية .

المرحلة الثانية :

وهي التي بدأت بظهور القدرة الإيرانية على استعادة بعض المواقع الإيرانية المحتلة وذلك اعتبارا من يونيو ١٩٨١ وبدايتها كانت بالنجاح في فك الحصار العراقي حول عبادان .

المرحلة الثالثة :

بدأت بعبور القوات الإيرانية للحدود العراقية وذلك في يوليو ١٩٨٢ واحتلت بعض المواقع العراقية .

المرحلة الرابعة :

وقد جاءت بعد فترة امتدت لحوالي العام من جمود الموقف العسكري وتزايد الجهد الدولي الدبلوماسي لتسوية الصراع ثم عادت العمليات العسكرية بطابع جديد وهو ما يمكن أن يطلق عليه بتدمير الذات حيث أخذت شكل تبادل ضرب المدن والمراكز الصناعية والاقتصادية وذلك ابتداء من فبراير سنة ١٩٨٥ .

والحقيقة أن محاولات المجتمع الدولي وعلى وجه خاص دول عدم الانحياز وبعض الدول العربية للوساطة في إنهاء الحرب قد بدأت منذ المرحلة الأولى للحرب ولكنها لم تستطع الوصول إلى الاتفاق على تسوية توافق بين موقف الطرفين .

وكانت أبرز الدول التي قامت بدور كبير في الوساطة هي الجزائر حتى أنها فقدت وزير خارجيتها وهو الوسيط خلال هجوم بالصواريخ على طائرتها كما حاولت كوبا بصفتها رئيسا لحركة عدم الانحياز في ذلك الوقت

ثم الهند بنفس الصفة وحاولت مجموعة الدول الإسلامية من خلال وفد يمثل أكثر من دولة ولكن محاولات الوساطة جميعها لم تستطع تحقيق أى نجاح في التوفيق بين وجهتي نظر الدولتين . إذ لم تقدم أى منهما تنازلات تكفى للوصول إلى اتفاق بتسوية الصراع وأنهاء الحرب .

ويبدو أن ثمن الاستمرار في الخيار العسكري لم يكن ضخما بالدرجة التي تعوض التنازلات وقبول التسوية .

وقد يكون الثمن العسكري باهظا ولكن المخاطر السياسية لكل منهما إذا لم يحصل على نصر كبير هي أكثر من المخاطر المترتبة على استمرار الحرب .

وهكذا دخلت الحرب عامها الخامس وقد اتخذت خلال العام الحالي ١٩٨٥ عدة مسارات .

كان المسار الأول هو استئناف العمليات البرية بهجوم إيراني كبير في بداية العام وصل إلى عبور نهر دجلة . وهو أول هجوم برى من الجانبين منذ عامين ولم تستطع القوات الإيرانية الاحتفاظ بمواقعها التي احتلتها طويلا وخاصة وأن العراق استخدم الأسلحة الكيميائية في مواجهة هذه العملية الجريئة وقد نفت العراق ذلك وإن كانت المصادر الأمريكية أكدت وأعقبت ذلك بوضع قيود على تصدير المواد الأساسية لهذه الأسلحة .

وقد أصدر مجلس الأمن قرارا في ٢٠ أبريل بإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الجنود الإيرانيين . ويلاحظ على القرار الأول من نوعه حيث أنه لم يذكر اسم العراق صراحة وإن كان قد حدد إسم الدولة التي تعرضت قواتها لهذه الأسلحة وداخل الأراضي العراقية .

وكان المسار الثاني هو ما أطلق عليه بحرب المدن حيث تعرضت المدن الرئيسية في كل من الدولتين للهجوم وأصبح المدنيون هدفا من أهداف القتال .

والمسار الثالث كان ما أطلق عليه بحرب الناقلات حيث تعرضت ناقلات البترول للهجوم بالصواريخ وهي في الأغلبية الساحقة عمليات قامت بها العراق إلى حد الانفراد بهذا الأسلوب حيث لم يذكر سوى حادث واحد أو اثنين اتهمت فيهما إيران وأن كانت قد نفت ذلك بينما كان العراق تعلن على التوالي عن هذه العمليات تحت تعبير هدف بحري .

وإن كانت الملاحظة هو أن المصادر البحرية الدولية لم تؤكد سوى ثلث العدد الذي أدلت البيانات العراقية

عن اصابته . والمسار الرابع كان في ضرب الصناعة الاقتصادية مثل محطات توليد الكهرباء والمصانع . وقد تبادلت الدولتان ضرب هذه المواقع سواء بالطائرات العراقية أو الصواريخ الإيرانية فالنتيجة مع اختلاف الأسلوب كانت واحدة .

والمسار الخامس يمثل ضرب موانئ التصدير البترولية وبالتحديد خرج الإيرانية والبصرة العراقية وكانت أكبر عملية هذا العام هي هجوم الطائرات العراقية على محطة تصدير البترول في خرج وأعلنت العراق أنها بذلك وجهت ضربة إلى قدرة إيران على استمرار الحرب ولكن المصادر البترولية الدولية أعلنت أن المحطة الإيرانية قد عادت إلى العمل في اليوم الثاني للعملية التي جرت في منتصف شهر أغسطس . وأن الأقمار الصناعية كشفت عن حرائق في المحطة بينما بقي ميناء البصرة مغلقا تقريبا .

والواقع أن معالجة هذه المسارات كأحد أساليب الحرب هو أمر ذو أهمية إلا أنه وحده لا يكفي لتوضيح دلالات ذلك سياسيا وهي في مجملها ثلاثة :

أولا : أنه أمام عجز كل من الدولتين عن تحقيق نصر عسكري حاسم على الدولة الأخرى اتجهت إلى ضرب القدرة الاقتصادية وذلك للتأثير على الإرادة السياسية سواء للقيادة السياسية أو الجماهير . وهو ما يكشف التحول الواقع في مسيرة الحرب في عامها الخامس وهو الصراع على الإرادة السياسية وتصبح الحرب حرب ارادات .

والخطأ السائد في هذا الاتجاه أن الضربات الموجهة إلى القدرة الاقتصادية أو المدنيين في حرب المدن يمكن أن تغير الإرادة بينما دراسات سيكولوجية الحرب تؤكد عكس ذلك فطالما الحرب مستمرة فإن الاحتمال الغالب هو تجنيد الامكانيات للاستمرار ودعم القدرة الشعبية على الصمود .

والغريب أن كلا من الدولتين استخدمت أسلوبا واحدا بل ومنفذا واحدا للتخلص من آثار ضرب القدرة على تصدير البترول . ففي الوقت الذي تصدر فيه العراق بترولها عبر الأراضي التركية بخط أنابيب كركوك - دريتون على شاطئ البحر الأبيض إذا بإيران تعقد اتفاقا في بداية هذا العام (٢٢ يناير) مع تركيا لنقل البترول الإيراني عبر تركيا . وتصبح الاستفادة الأولى من العمليات التدميرية المتبادلة هي تركيا بينما يبقى للطرفين المتحاربين ثمن الدمار الاقتصادي .

وقد عقدت العراق اتفاقا مع الأردن لنقل البترول

الخام بریا عبر الأردن إلى ميناء العقبة وذلك في ٢٨ يوليو . ويتم بموجب الاتفاق شحن ٢٥٠٠ طن يوميا من البترول الخام ولدة سنتين .

ويتضح من ذلك أن هذا التكتيك في الحرب غير فعال إلا في تدمير امكانيات مواجهة المستقبل بعد الحرب لكل من الدولتين . وهو يكاد يقترب من عمليات الانتحار المتبادل .

ثانيا : أن هناك احتمالا في رغبة أحد طرفي الحرب وبالتحديد العراق في توسيع دائرة الحرب وبالتالي امكانية هزيمة الطرف الآخر من خلال دخول اطراف أخرى أو على الأقل تجنب الهزيمة ويؤكد ذلك « حرب الناقلات » فهي رغم استمرارها لم تمنع من استمرار نقل البترول . إذ أن البترول بصفته سلعة استراتيجية فإن الحاجة اليه تطفئ على المخاطرة وتصبح المسألة مجرد زيادة الاعباء دون أن تدفع الاطراف الدولية للتدخل في الحرب وخاصة وأن هناك من يستفيد من ذلك وهي الدول المنتجة للناقلات والتي كانت تواجه موجة كساد قبل هذه الحرب .

ويؤكد ذلك أيضا عمليات ضرب حقول البترول الإيرانية وبالذات حقل نوردز والذي سبق أن سبب تلوث الخليج بما عرف ببقعة الزيت والتي أثارت فزع الدول العربية الخليجية رغم كل ما تقدمه من دعم للعراق فإن ذلك لم يدفعها أمام العملية العراقية إلى تجاوز حدود القلق للمشاركة في الحرب بغير الأسلوب الدبلوماسي . وقد قامت قوات العراق البحرية في ٥ يوليو بهجوم جديد على نفس الحقل الذي تعرض منذ عامين للهجوم . وإن كانت المصادر الدولية قد أعلنت أن إيران استطاعت السيطرة على الحريق في حقل نوردز .

ويبدو أن إيران تدرك الهدف من هذه العمليات وهي بذلك لم تستجب له على الأقل حتى الآن . ففي العملية الأخيرة للطائرات العراقية بالهجوم على محطة تصدير البترول في جزيرة خرج أعلنت العراق بشكل يهدف إلى الإيحاء لإيران بأسلوب الرد على العملية بالقول على لسان مسئول عراقي « ليست مشكلة العراق أن ترد إيران على العملية بضرب أهداف في دول أخرى » وفعلا أعلنت أكثر من دولة خليجية الطوارئ تحسبا لمثل هذا الرد وهو ما لم يحدث حتى الآن .

ثالثا : أن الوساطات لانتهاء الحرب رغم تدخل اطراف جديدة لم تستطع تحقيق أي تقدم وكانت أبرز الوساطات خلال هذا العام هي وساطة السكرتير العام للأمم المتحدة الذي زار كل من طهران وبغداد في أبريل

منهم ٥٠ ألف أسير عراقي مع ١٠ آلاف أسير إيراني . وإن كانت ليست هناك أى مصادر يمكن الاعتماد عليها في ذلك .

والمشكلة عرضت على مجلس الأمن في بداية مارس بناء على طلب العراق ولكن المجلس بعد بحثه للمشكلة لم يصل إلى وسيلة لعلاجها في ظل استمرار الحرب .

وهكذا استمرت الحرب بآثارها المدمرة على العالم العربى بل والعالم كله دون أن تتاح أى امكانية حتى الآن للعثور على وسيلة لوضع حد لها . وقد ساعد على ذلك الوضع العام في منطقة الشرق الأوسط فبقدر ما أثرت الحرب عليه نجد أنها أيضا تأثرت به .

وقد زاد على ذلك خصوصية العلاقة بين البلدين المتحاربين وخاصة دورهم المتشابك بالنسبة للشيعة ليس فقط في كل منهما بل وفي العالم . إذ أنه في الوقت الذى تملك العراق الأماكن المقدسة للشيعة في الكوفة وكربلاء تملك ايران مراكز الاشعاع الفكرى للشيعة . وهذا ما ساعد على المزيد من تعقيد الموقف وصعوبة تراجع أى من الطرفين عن السعى لتحقيق انتصار على الطرف الآخر .

ب - الصراع العراقى الايرانى (الصراع المسلح)

استمر الصراع المسلح بين العراق وايران خلال عام ١٩٨٥ ، وليس هناك أى قرينة على قرب انتهائه رغم أن ايران تواجه العراق الذى تدعمه دول عربية كثيرة ، وتساعده بعض الدول الغربية والاتحاد السوفيتى ، في حين تسعى ايران للحصول على احتياجاتها من كوريا الشمالية والصين ، ولتهريب بعض الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن بعض الدول الغربية سرا ، وقد استمرت ايران مصره على استمرار القتال ورفض كل المبادرات السلمية بحيث تبقى تفاعلات السياسة الداخلية في كل من البلدين (ايران والعراق) هى العامل الوحيد الذى يمكن أن يؤدي إلى وضع نهاية للحرب . ولما كان الحكم في كل من الدولتين يتمتع بقدر مناسب من التأييد الداخلى وأن كلا من الدولتين يتمتع بوضع اقتصادى غير سئ بل يحقق تقدما محدودا فانه ليس من المتوقع أن ينهار أى من الحكم في الدولتين أو أن يطاح به . وقد برز للعراق أنه لا يمكن أن يصل إلى حل عسكري للصراع مما يبرر مبادرته المستمرة لإنهاء الحرب وابتداء التفاوض لوضع تسوية للصراع ، الا أنه يبدو أن الحكم في ايران وأية الله خومينى

ولكنه عاد بعد زيارته ليعلن أن الفارق بين الموقعين مازال كبيرا ، وكانت أكبر مفاجآت هذا البعد هى زيارة الأمير فيصل وزير خارجية السعودية لطهران في أول زيارة لمسئول سعودى لايران منذ سقوط الشاه ولم يعلن شىء عن نتائج الزيارة وإن كانت أجهزة الاعلام قد قالت أنها لم تحقق تغييرا بالنسبة لاستمرار الحرب . والوقائع تؤكد هذا القول . وتأكد ذلك عقب قيام وزير خارجية ايران بزيارة السعودية وعلان وزير الخارجية السعودية أن ايران لم تستجب لاقتراحات انهاء الحرب .

وقد تحركت دول الخليج بتشكيل وفد عربى سباعى لزيارة أعضاء مجلس الأمن الدائمين « الخمسة » وبدأت زيارات الوفد ببكين وذلك في مايو وقد نشرت بعض صحف الخليج مشروعا لوقف الحرب قيل أنه وضع بالتشاور بين السعودية والجزائر وسوريا وفرنسا وينص المشروع على وقف العمليات العسكرية ثم التفاوض على مسألة الحدود بالجزائر وتسعى كل من الجزائر وفرنسا للافراج عن ٨ مليارات دولار من الأموال الايرانية المجمدة في بنوك الولايات المتحدة . وتقدم دول مجلس التعاون الخليجى ضمانا برسم الحدود الجديدة بين البلدين . ورغم قرارات القمة العربية الطارئة في المغرب في أغسطس بتأييد موقف العراق الا أنها في حقيقتها لم تعكس تغيرات العرب إذ أن غياب خمسة دول عن القمة ترك الاستقطاب العربى بين ايران والعراق قائما على حالة بل ووصل إلى درجة عقد اتفاق استراتيجى بين ايران وليبيا واتفاق بمد سوريا بالبتروال الايرانى في وقت فشلت لجنة تنقية الاجواء العربية في التخفيف من الخلاف العراقى السورى .

وقد حاولت الأمم المتحدة معالجة بعض قضايا الحرب في ظل العجز عن وقفها وفي مقدمة ذلك مشكلة أسرى الحرب وكان السكرتير العام للأمم المتحدة قد شكل لجنة دولية لبحث حالة الأسرى وانتهت اللجنة من تقريرها الذى قدمته للسكرتير العام في فبراير وجاءت ببيان السكرتير العام بعد تسليمه للتقرير أن الأسرى الايرانيين في العراق يتعرضون للايذاء الجسدى بينما يتعرض الأسرى العراقيين بايران للايذاء النفسى وذلك من خلال محاولات تغيير عقائدهم .

وقد أكد التقرير أن كلا من الدولتين لا تتعامل مع الأسرى وفق المواثيق الدولية وتشير المصادر الصحفية إلى أن حجم المشكلة يصل إلى حوالى ٦٠ ألف أسير

بالذات - لم يقتنع بعد باستحالة الوصول إلى حل عسكري للصراع .

تواصل الدول العظمى التعامل بحرص مع الصراع المسلح بين ايران والعراق خوفا من تعرض مصالحها للخطر ، ولتجنب حدوث تصادم بينهما على أنه يبدو أن كلا القوتين يتعاطف بشكل غير علني مع العراق ، ولكنه لا يتدخل بشكل مباشر فيه ويكثف الاتحاد السوفيتي بإمداد العراق بكميات محدودة من الأسلحة غير واضحة ولذا فقد اتجهت ايران للحصول على الأسلحة من سويسرا والسويد والصين الشعبية بينما سعى العراق إلى الحصول على الأسلحة من إسبانيا والأرجنتين والنمسا . أما الدول العربية فهي منقسمة في موقفها من ايران ففي حين أن كلا من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الشعبية في لبنان تؤيد الجانب الايراني ، وتشير العراق إلى تسرب أسلحة منهم إلى ايران ، فإن باقي الدول العربية تؤيد العراق ، على أن دول مجلس التعاون الخليجي تظهر أغلبيتها تأييدا متحفظا للعراق خوفا من تعرضها لأعمال عدائية من ايران وغالبا ما يقتصر تأييدها للعراق على المعونة الاقتصادية حتى تتمكن العراق من مواجهة نفقات الحرب .

أثر الصراع المسلح على الملاحة في الخليج العربي وعلى أمن دول مجلس التعاون الخليجي ، ورغم تأكيدها على أن أهداف المجلس سياسية واجتماعية واقتصادية الا أنها اضطرت منذ عام ١٩٨٥ إلى دراسة عوامل الأمن المشتركة كما اهتمت بتقوية قواتها المسلحة وتدعيم عناصر التعاون العسكري فيها الا أن هذا التعاون تصاعد خلال عامي ٨٤ ، ١٩٨٥ نتيجة لتصاعد تعرض ايران للملاحة من هذه الدول كرد على تعرض العراق لميناء خرج وقد قطعت هذه الدول شوطا مناسبا خلال عام ١٩٨٥ .

أثر الصراع المسلح سلبيا على العلاقات بين الدول العربية ، إذ اتهمت العراق كلا من سوريا وليبيا بأنها تزود ايران بالصواريخ أرض - أرض التي تقصف بها بغداد ، كما أن البيان المشترك الذي صدر في نهاية زيارة حجة الاسلام هاشمي رافسنجاني لليبيا في نهاية يونيو ١٩٨٥ ، والذي فهم منه قيام تحالف استراتيجي بين ايران وليبيا أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايران . ومن جهة أخرى فإن استمرار الحرب ، وحاجة العراق إلى المساعدة العسكرية أدت إلى تقارب بين العراق وكل من الأردن ومصر التي تزود العراق

ببعض الأسلحة السوفيتية الصنع والذخائر التي تنتجها في مصانعها .

أخذ الصراع المسلح صورا متميزة بالنسبة لكل جانب نتيجة لعناصر التفوق التي لديه . والأوضاع الاستراتيجية وطبيعة مسرح العمليات . تميزت ايران بالقيام بهجمات برية ضخمة مستخدمة تفوقها في التشكيلات البرية وطبيعة الأرض وبالقصف المركز بنيران المدفعية على مدينة البصرة العراقية وبقصف العاصمة العراقية بغداد بالصواريخ أرض - أرض . وقد تركزت أغلب الهجمات الايرانية في منطقة أغوار الحويزة بالقطاع الجنوبي من جهة القتال بهدف قطع الطريق بين بغداد والبصرة ، بينما تميز العراق بالقصف الجوي المركز على الأهداف الاستراتيجية العراقية سواء ضد ناقلات البترول قرب الميناء الرئيسي للبترول في جزيرة خرج . أو ضد المنشآت الصناعية والادارية الهامة في عمق ايران . كما قام باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بعض الأهداف القريبة من خط الجبهة ، وقد قام العراق بصد الهجمات الايرانية حاليا بتوجيه ضربة مسبقة إلى التحضيرات الايرانية للهجوم أو بصد الهجوم مباشرة لحين أضعافه ثم القيام بهجوم مضاد استراتيجي لتدمير القوات التي كانت قائمة بالهجوم وتشير المعلومات إلى أن العراق قد استخدم غازات الحرب لمعاونة الهجوم المضاد الاستراتيجي .

اشتمل الصراع المسلح على مبادرات من العراق بوقف اطلاق النار في شهر رمضان ولكن ايران لم تستجب له ، كما اشتمل على ايقاف حرب المدن لمدة ١٥ يوما اعتبارا من ١٥ يونيو ١٩٨٥ دعا القيادة الايرانية لقبول تسوية من خمسة نقاط ، إلا أن ايران لم تستجب أيضا لهذه المبادرة . على حين بذلت عدة جهود دبلوماسية لانهاء الحرب بمعرفة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في عام ١٩٨٤ ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات - والرئيس المناوب لحركة عدم الانحياز راجيف غاندي والرئيس الليبي معمر القذافي كما دعا مؤتمر القمة العربي الطارئ في أغسطس ١٩٨٥ بالتحرك لوقف الحرب بين العراق وايران ، الا أن جميع هذه الجهود لم تحقق تقدما ومازال المسئولون الايرانيون يصرون على شروطهم لانهاء الحرب .

الميزان العسكري العراقي الايراني :

عند مقارنة العراق بايران نجد أن تعداد السكان في

ايران حوالى ٤٣ مليوناً وفي العراق ١٥ مليوناً أى أن سكان ايران حوالى ثلاثة أمثال العراق . وأن حجم القوات المسلحة في ايران ٦٢٥ ألفاً بالإضافة إلى قوات شبه نظامية تجند للعمليات الهجومية ٢٠٠ - ٢٥٠ ألف بما يساوى مجموعه حتى ٨٧٥ ألفاً يقابله في العراق ٥٢٠ ألفاً بالإضافة إلى الجيش الشعبى من ٦٥٠ ألفاً وحتى عشرة آلاف متطوع من الدول العربية بمجموع حتى ١,١٧٠,٠٠٠ فرد أى أن العراق يتفوق بنسبة ١,٣٤ إلى ايران ، الا أن الحرس الوطنى الايرانى والذي يعتبر حزب الله يقدر بحوالى ٢,٥ مليون فرد يمثل احتياطى كبير لايران . ويقدر الاتفاق الدفاعى الايرانى عام ١٩٨٤/٨٣ بحوالى ١٧,١٩٦ بليون دولار ، أما في العراق فكان عام ١٩٨٣ حوالى ١٠,٢٩٣ بليون دولار أى يزيد الاتفاق الايرانى بحوالى ١,٧ إلى العراق .

يشتمل الجيش العراقى على ٦ فرق مدرعة و ٥ فرق مشاة ميكانيكية و ٥ فرق مشاة و ٤ فرق جبلية بالإضافة إلى فرقة حرس جمهورى و ٢ لواءات قوات خاصة و ٩ لواءات احتياط ، و ١٥ لواء جيش شعبى في حين يشتمل الجيش الايرانى على ٣ فرق ميكانيكية و ٧ فرق مشاة ولواء محمول جوا ، وفرقة قوات خاصة وبعض اللواءات المدرعة المستقلة وما يساوى ١٠ فرق حرس ثورى ورغم صعوبة المقارنة للاختلاف في التنظيم الا أنه نلاحظ أن احتمالات استخدام الفرق الستة المدرعة العراقية في الصراع مع ايران محدودة جدا لعدم صلاحية الأرض في مسرح العمليات الشرقى لاستخدام تشكيلات مدرعة كبيرة لأن الأرض تغطيها المستنقعات في القطاع الجنوبى (الاتجاه التعبوى الجنوبى) أو أراضى جبلية حيث السفوح الشمالية الغربية لجبال زاغروس في الاتجاهين الأوسط والشمالى ، وتفوق العراق أيضا في الفرق المشاة الميكانيكية بنسبة ١,٧ إلى ايران الا أن هذا التفوق له تأثير محدود لنفس الأسباب السابقة حيث يصعب استخدام التشكيلات الميكانيكية والاستفادة من خفة حركتها الا أن العراق يتفوق أيضا في فرق المشاة إذا أضفنا لها الفرق الجبلية التى تعتبر مناسبة تماما للقتال في الاتجاهين الأوسط والشمالى بحيث يتفوق العراق بنسبة ١,٣ تقريبا ، بينما يقل بالنسبة للقوات الخاصة التى تستطيع أن تكون ذات تأثير قوى على طول الجبهة ، إذ تكون نسبة العراق نصف قوة ايران . أما عن القوات المحمولة جوا فعلى حين يتفوق ايران فيها تفوقا مطلقا نظريا الا أننا بدراسة القوات الجوية الايرانية ومقارنتها بالعراقية نجدها عديمة القيمة ويمكن اضافتها إلى فرق المشاة إذ

لا تستطيع ايران استخدام اللواء المحمول جوا في ظل تفوق جوى عراقى ساحق وهو ما يفسر عدم استخدام ايران لأعمال النقل والابرار الجوى أثناء العمليات وأخيرا فانه يمكن اعتبار القوات الاحتياطية العراقية وجيش الدفاع الشعبى لها مساو عدديا لقوات حرس الثورة الا أن القوات العراقية تتميز بأن هذه القوات منتظمة في لواءات بينما تنتظم قوات حرس الثورة في كتائب ولا شك أن العراق أقدر بهذا الشكل على استخدام قواته من ايران .

يتفوق العراق أيضا تفوقا ساحقا في المدرعات عموما حيث لديه ٢٩٠٠ دبابة قتال رئيسية و ٢٥٠ دبابة خفيفة و ٣٥٠٠ عربة مدرعة ، في حين أن لدى ايران حوالى ١٨٥٠ دبابة رئيسية و ٥٠ خفيفة و ١٣١٠ عربات مدرعة . أى أن تفوق العراق بنسبة ١,٦ في الدبابات الرئيسية وخمسة أمثال في الدبابات الخفيفة ، ٣,٣ في العربات المدرعة بأنواعها على أن هذا التفوق له تأثير محدود في الصراع مع ايران للأسباب السابق ذكرها .

يتفوق العراق أيضا في المدفعية بشكل عام حيث لديه حوالى ٣٥٠٠ قطعة مدفع وهاوتزر يقابلها ١٢٠٠ قطعة ايرانية بنسبة ٢,٩ مرة لايران على أن لدى ايران ٣٠ مدفعا ١٧٥ مم ذاتى الحركة و ١٠ قطع هاوتزر ٢٠٣ مم ذاتية الحركة ، ليس لدى العراق ما يماثل الأول في طول المدى والثانى في وزن الدانه كما يتفوق العراق في الصواريخ أرض/أرض حيث لديه ١٩ قاعدة صواريخ فوج ٧ ، ٩ سكود ب ، و ١٥ س س ١٢ ولا تبدو في الميزان المنشور دلائل على امتلاك ايران لصواريخ أرض/أرض رغم أنها استخدمت نوعا منها خلال عام ١٩٨٥ ومن المعتقد أنه كان لديها عدد محدود استنفذته أو استنفذت أغلبه وقد أشارت بعض المصادر الخليجية إلى أن ايران لديها ٥٠٠ صاروخ أرض/أرض حصلت عليها من ليبيا أو سوريا في حين أن ضابطا عراقيا كبيرا كان قد صرح بأن الصواريخ المستخدمة هى نماذج معدلة لصاروخ سوفيتى قديم .

تتفوق ايران على العراق في القوة البحرية إذ للعراق فرقاطة واحدة للتدريب يقابلها ٣ مدمرات ايرانية اثنتان منها في الاحتياط و ٤ فرقاطات يعتقد أن احداهن غير صالحة ، وقروية أى أن لايران تفوقا حاسما في أعالي البحار وتتفوق العراق عدديا في زوارق الصواريخ السريعة حيث لها عشرة في حين لدى ايران سبعة يحتمل أن تكون ثلاثة منهم غير صالحة مما يحقق تفوقا

عراقيا بحريا محدودا قرب الشواطىء العراقية ويقوى ذلك أن لدى العراق ٥ زوارق طوربيد سريع ليس لدى ايران أى منها كما تتفوق ايران فى زوارق المرور ومركبات الوسادة الهوائية وسفن الابرار ومشاة الأسطول . الا أن التفوق الايرانى لم يبد له تأثير يذكر لعدة أسباب أولها أن العراق بطبيعتها ليست دولة بحرية لقصر سواحلها وأن القوات البحرية تحتاج عادة إلى حماية جوية لا تستطيع القوات الجوية الايرانية توفيرها وأن سواحل ايران الطويلة معرضة وتجعل كثافة القطع البحرية على السواحل الايرانية ضعيفة رغم تفوقها العددي . الا أن العراق رغم ذلك قد تعاقد على ٤ فرقاطات و٦ قرويطات ايطالية ٦٥٠ طن مما يمكن أن يقلب الميزان البحرى فى المستقبل لصالح العراق .

تضاءلت القوة الجوية الايرانية بشدة منذ أن بدأت القوات الجوية العراقية هجومها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ ففى حين كان لدى ايران ٢٠٠ مقاتلة قاذفة من طراز ف ٤٠ فانتوم و ٥٥ ف ٥٠٠ ، فى حين قدرت فى نهاية يونيو ١٩٨٥ بأن لديها ٣٥ فانتوم ، ٤٥ ف ٥ بمجموع ٨٠ مقاتلة قاذفة . وكانت ايران قد استلمت ٧٧ طائرة ف - ١٤ ١٤ نوم كات ، قدرت فى نهاية عام ٨٤ بحوالى عشرة ، وفى نهاية مارس ١٩٨٥ بحوالى خمسة ويعتقد أنها لا تستطيع القيام بأكثر من الانذار المبكر وقد أثبتت الطائرات فانتوم الايرانية قدرتها على التزود بالوقود جوا خلال عام ١٩٨٤ حيث قطعت أكثر من ٥٠٠ ميل لقصف قاعدة الوليد العراقية حيث تتركز القاذفات العراقية الا أنه لم يظهر لها نشاط مشابه خلال عام ١٩٨٥ . وتقارن القوة الايرانية بالقوة العراقية المشكلة من حوالى ١٥ قاذفة منها ٧ تو - ٢٢ ، ١٨١ قاذفة مقاتلة منها ٤٨ ميج ٢٣ و ٧٥ سوخوى ٧ و ٥٠ سوخوى ٢٠ ، و ٢٧٥ مقاتلة اعتراضية منها ٢٥ ميج - ٢٥ ، ٦ ميراج ف - ١ أى كيو ، و ٤ ف - اب كيو ، و ٥ طائرات استطلاع ميج ٢٥ أى أن العراق يتفوق على عدد الطائرات المقاتلة بحوالى ستة أمثال القوة الجوية الايرانية وقد تميزت الطائرات ميج - ٢٥ والميراج ف - ١ باداء جيد بشكل خاص ويبدو أن مصر وكوريا الشمالية قد قامتا بدور هام فى الوساطة بين العراق ومنتجى السلاح وفى إعادة تزويده بالطائرات ، كما يحتمل أن تكون الصين الشعبية قد باعت للعراق ٤٠ طائرة ف - ٦ فانتان (النسخة الصينية من ميج - ١٩ السوفيتية) كما يحتمل أن تكون قد باعت ٧٠ طائرة من نفس النوع لايران ولكن لم يتأكد وصولها كما يحتمل

حصول ايران على قطع غيار تكفى ٥٠ طائرة ايرانية من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير قانونى وفى جميع الأحوال فان هذه الأرقام لا تكفى لتعديل الميزان العسكرى للطيران الايرانى بشكل حاد . وجدير بالذكر أن ايران كانت قد طلبت فى عام ١٩٧٩ قبل سقوط الشاه ٢٥٠ طائرة ف - ١٨ و ١١٠ ف - ٥ و ١٤٠ ف - ١٦ و ١٠ أوكس الا أنها أوقفت فى اعقاب إحتجاز موظفى السفارة الأمريكية فى طهران وقيام الحرب العراقية الايرانية .

يتفوق العراق أيضا فى عدد الطائرات العمودية بمقدار الضعف بالنسبة لايران إذ يملك حوالى ١٠٠ طائرة عمودية مسلحة بينما تملك ايران ٧٦ أغلبها غير مسلح . وقد كانت لدى ايران ١٥٠ طائرة عمودية هجومية من طراز كوبرا و ٢٠٠ طائرة عمودية قتالية من أنواع أخرى فى حين كان لدى العراق ١٢٠ فقط وقد اشترى العراق أنواعا مختلفة منها سوبر فريلون وجازيل وبوما من فرنسا ويستخدمها فى القصف التكتيكى والدعم التكتيكى وكذا فى مهاجمة السفن خاصة وأن بعضها مسلح بصواريخ اكسوسيت ١ - م - ٣٩ جو/أرض بينما تقوم ايران بتطوير استخدامها للطائرات العمودية لمهام مضادة للدبابات فى حين أن متوسط الطلعات العراقية ١٥٠ طلعة فى اليوم .

ويلاحظ أن ادعاءات الطرفين فى تدمير الطائرات نادرة بالمقارنة بالقتال الجوى فى باقى مناطق الصراع العالمية وقد استطاعت ايران اسقاط طائرة ميج - ٢٥ مرة واحدة باستخدام الصاروخ فونيكس وادعت اسقاط حوالى أربع طائرات عراقية نفتها العراق بينما أعلن العراق اسقاط طائرة ف - ٥ ويبدو ان ايران أصبحت تتحاشى استخدام قواتها الجوية فى القتال الجوى نتيجة للتفوق الجوى العراقى الساحق وخاصة بعد تزويده بصواريخ جو - جو حديثة ، إذ أن الطيارين العراقيين كانوا يترددون فى تحدى المقاتلات الايرانية المسلحة بالصواريخ أسيد وايندر التى مداها ١١ ميلا وصواريخ سبارو ذات المدى ٢٥ ميلا فى حين كانوا مسلحين بصواريخ أ - ١ - ٢ اتول ذات مدى ٤ أميال فقط الا أن الاتحاد السوفيتى قد سلح العراق متأخرا بصواريخ أ - ١ - ٧ اجيكس وأ - ١ - ٨ افيد ذات مدى ١٠ و ٣٠ ميلا كما صدرت فرنسا إلى العراق صواريخ ماترا ماجيك يبلغ مداها ٦ أميال ومتانزا سوبر ٥٣٠ يبلغ مداها ٢٢ ميلا ويستخدمها العراق أساسا من الطائرات

الميراج خاصة وأنه يبدو في طريقه للاستغناء عن الطائرات سوبر اتيندرارد . وقد حصل العراق على الصواريخ اكسويت جو مسطح التي تستخدمها ضد ناقلات البترول عند ميناء خرج الا أن السوفييت بدأوا في تزويده بالصواريخ اس ٦٠ كنج فيشر ويسعى العراق للضغط على السوفييت لتزويده باحتياجاته نظرا لشدة ارتفاع أسعار الأسلحة الفرنسية .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت في أواسط السبعينات في بناء شبكة دفاع جوى متقدمة نصف آلية للدفاع عن ايران أطلق عليها الاسم الرمزي « سبك سنترى » على أساس أنها خطوة أولى في بناء نظام دفاع جوى موحد عن الخليج تحت اسم « بيس روبي » ولكن هذه الفكرة توقفت بعد سقوط حكم الشاه ، وقد تضمنت هذه الخطة شبكة من رادارات المدى الطويل ف - ب - س ١١٣ على قمم الجبال الرئيسية وشبكة من ٥٠ رادار ماركوني س - ٥٣٠٠ و « ستنجهاوز » تدار من مركز قيادة رئيسى للدفاع الجوى مركزيا باستخدام الآلات الحاسبة الالكترونية وتتصل بمواقع الرادارات ب - س ٤٣ و أ - د - س ٤ في جميع أنحاء ايران . وتشمل وسائل الدفاع الجوى الايجابى لايران على مدافع سوفيتية مجرورة من عيار ٢٣ مم و ٣٧ مم و ٥٧ مم و ٨٥ مم ومدافع ذاتية الحركة مجهزة قيادة نيران تكتيكية عيار ٢٣ مم رباعى و ٥٧ مم تتأتى بالإضافة إلى صواريخ هوك وصواريخ هوك معدلة ورايتير وصواريخ سام ٧ ، يعتقد أن ليبيا زودتها بها . كما تشكل اسراب الدفاع الجوى من ٤٦ طائرة سنسنا ١٨٥ و ٣١٠ و ١٠ طراز أو - ٢ إيه و ٢ ف - ٢٧ و ٥ شرايك كوماندر فالكون على أن بعض المصادر تشير إلى موقع صواريخ رابير وتايجر كات ومدافع أوليكون ٣٠ ، ٤٠ مم تتحكم فيها رادارات سوبر فيلدرموس سويسرية على أن وسائل الدفاع الجوى الايرانية لم تبد فاعلية تذكر ضد الطائرات العراقية . وتتركز أغلب هذه الوسائل حول الميناء في جزيرة خرج وحول القواعد الجوية الايرانية .

زود الاتحاد السوفيتى العراق بشبكة دفاع جوى متكاملة تشتمل على محطات رادار مختلفة الأنواع والأغراض ويتواجد بعناصر الدفاع الجوى عدد من المستشارين السوفيين ويختلف العراق في تنظيم الدفاع الجوى - عكس بعض المصادر الغربية - عن التنظيم السوفيتى حيث لا يشكل فرعا رئيسيا للقوات المسلحة وتغطى شبكة الدفاع الجوى المدن الرئيسية والقواعد العسكرية والأهداف الاستراتيجية الحيوية وخاصة

مشتقات البترول وتتشابه وسائل الدفاع الجوى العراقية مع الايرانية في أنها تشتمل على مدافع ٢٣ مم و ٥٧ مم ثنائية ذاتية الحركة الا أن عددها يزيد في العراق (حوالى ٤٠٠٠ قطعة) عنه في ايران (١٥٠٠ قطعة) كما أن لدى العراق شبكة من صواريخ الدفاع الجوى السوفيتية طراز سام - ٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٩ وتشير بعض المصادر إلى وجود سام ٨ ويعتقد أن صواريخ سام - ٦ ذاتية الحركة تمثل الهيكل الرئيسى للدفاع الجوية العراقية كما أن العراق اشترى ٣٠ مجموعة اطلاق صواريخ « رولاند » الفرنسية - الألمانية كما تشير بعض المصادر إلى أنه اشترى صواريخ دفاع جوى « كروتال » الفرنسية . ورغم ضخامة وسائل الدفاع الجوى العراقية فإن فعاليتها في الفترة الأخيرة تعتبر محدودة من حيث اسقاط الطائرات وقد يكون ذلك نتيجة لندرة استخدام ايران للقوات الجوية أو لاستخدامها لصواريخ « هاربون » التى يبلغ مداها ٦٥ ميلا بالإضافة إلى اعتمادها على المدفعية في قصف البصرة والصواريخ أرض/أرض في قصف بغداد .

على أن المعلومات السابقة يجب أن تؤخذ بحذر إذ أنه نتيجة لاستمرار أعمال القتال وإخفاء كل جانب لخسائره وخاصة في المعدات فإنه من الصعب بل من الخطأ أن نتصور ثبات موجودات كل جانب على ما هى عليه ، كما أن كل جانب يحاول الحصول على المعدات اللازمة بكل الوسائل ، وليس بعيدا ما اكتشفتها الولايات المتحدة الأمريكية من تهريب الأسلحة إلى ايران كما اعلن وزير خارجية العراق أن الاتحاد السوفيتى يؤيد العراق ويزوده بكل احتياجاتها من الأسلحة . كما أن سفير ايران في بون كان قد قدر خسائر ايران من حرب المدن بستة آلاف قتيل و ٢٩ ألف جريح ولم يذكر أية تفاصيل عن خسائر المعدات .

يحاول كل من الجانبين تنمية قوته العسكرية سواء عن طريق شراء الأسلحة والمعدات أو تصنيعها كما تستخدم بعض المعدات المستولى عليها في خدمة القوات التى استولت عليها . وتلقى إيران صعوبات أكثر في الحصول على الأسلحة وقطع الغيار حيث تفرض أغلب الحكومات حظرا على تصدير الأسلحة إليها ورغم ذلك فيبدو أنها استطاعت أن تشتري أسلحة ومعدات وقطع غيار من حوالى ١٥ دولة هى كوريا الشمالية والجنوبية واسرائيل وبريطانيا وفرنسا وسويسرا وإيطاليا والصين الشعبية وتايوان وباكستان والأرجنتين والبرازيل وبولندا وألمانيا الديمقراطية بالإضافة إلى ما نشر أخيرا عن اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية

لعمليات تهريب لأسلحة وقطع غيار إليها خلال السنوات الماضية وتشتمل أغلب هذه الصفقات على طائرات وقطع غيار لها ، بالإضافة إلى بعض الدبابات وصواريخ للدفاع الجوي ومدفعية ١٢٠ مم كما أن هناك قرائن توحي بأن كلا من سوريا وليبيا قامتا بتزويد إيران بصواريخ للدفاع الجوي وصواريخ أرض أرض وتشير التقارير أن إيران اشترت في أغسطس ١٩٨٤ حوالي ٨٠ طائرة تدريب ب. سي - ٧ من سويسرا ، كما أعلن في مارس ١٩٨٥ بأنها اشترت كمية غير محددة من طائرات ف ٦ المقاتلة ، دبابات ت - ٥٩ ومدفعية وقواعد صواريخ وصواريخ دفاع جوي سام ٧ من الصين الشعبية قيمتها ١,٦ بليون دولار وأنها تعاقدت في أبريل ١٩٨٥ مع السويد على شراء ١٠ بطاريات صواريخ دفاع جوي طراز - ب - س رابيرايدر (بوفورز) ومن المعروف أنها متعاقدة على سفينة تموين لأسطولها .

يحصل العراق أساسا على أسلحته من الاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى بعض المشتريات من الدول الغربية والمنشور أنه تعاقد على ١٤٠ دبابة قتال رئيسية م - ٧٧ ، وت - ٦٢ ، و ١٠٠ عربية مدرعة و ٨٠ ناقلة جنود مدرعة و ٨٠ مدفع ذاتي الحركة ١٥٥ مم وهاونز ١٥ ذاتي الحركة س. ب ٧٣ و ٣٨ مركبات صواريخ استروس متعددة المواسير وعدد من المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات س. س - ١١ والصواريخ أرض أرض طراز إكس - ٤٠ ، وسكود ب وصواريخ الدفاع الجوي و ٤ فرقاطة طراز لوبو ٦ ، قروية إيطالية ٦٨٥ طن وحوالي ١٠٠ طائرة ميج ٢٣ و ٢٥ و ٣٩ ميراج ف ١ و ٨٠ اي ام بي - ٣١٢ توكانو (طائرة تدريب) و ٣ طائرات عمودية سوبر فريلون و ١٠ جازيل ولينكس و ٢٦ بوما ومي ٢٤ ، ٦ إس - ١٦ ت س و ١٨ ب - ٢١٢ المستخدمة في مكافحة الغواصات كما تعاقد على صواريخ جونطج طراز م ب س - ١ ، و ٨ أ ب - ٢١٢ المستخدمة في مكافحة الغواصات ، كما تعاقد على صواريخ جونطج طراز م ب س - ١ و ٢٠ اكسوسيت وصواريخ جو جو سوبر ٥٣٠ ويبدو أن العراق قد استلم ١٩ طائرة ميراج - ف - ١ في الربع الأول من ١٩٨٥ وقد جهزت ٢٤ طائرة الأخيرة برادار أجاف المستخدم في نظام الصواريخ اكسوسيت كما تم تجهيزها بأجهزة رادار Slar-Side-Looking تشمل وسيلة التوصيل بيانات فورية Real time data link ، كما أعلنت البرازيل عن عقد صفقة لبيع عربات صواريخ متعددة المواسير استروس - ٢ لم تحدد أعدادها تكملة لصفقة تجريبية سابقة ويمكن تقدير العدد بحوالي ٦٠ - ٧٢

عربة كما ذكر أن الحكومة البريطانية وافقت على بيع العراق رادارات سميلين لكشف مرابض الهاونات المعادية ومن المحتمل أن يكون العراق قد حصل على صواريخ أرض أرض س. س. ٢١٠ السوفيتي الصنع أو أنه في طريقه إلى الحصول عليها ويتوقع أن يكون أكثر دقة وأطول مدى من الصواريخ فروج وسكودب إلا أنه لم يظهر دليل على استخدامه حتى الآن .

بدأت إيران في إنتاج الأسلحة منذ عهد الشاه وكانت تنتج بنادق ورشاشات « جي - ٣ » الألمانية ، والرشاشات الاسرائيلية « عوزي » وقد بدأت منذ عام ١٩٨٤ إنتاج الهاونات عيار ١٢٠ مم بمعدل ٢٠٠٠ هاون في العام الأول ، ٤٠٠٠ في العام الثاني وأعلن عن النية في إنتاج هاونات عيار ٦٠ مم ومدافع عيار ١٠٦ مم في مرحلة تالية ويحتمل أن تكون مشتقة من الأسلحة الغربية المماثلة العاملة في صفوف القوات الإيرانية منذ حكم الشاه . وقد أعلنت المصادر الإيرانية في أكتوبر ١٩٨٤ عن قيام قسم هندسة الحرس الثوري في خراسان بتطوير طائرة مروحية خفيفة ذات مقعدين بطول ٨,٥ م وعرض ٧ م وسرعة ١٥٠ - ٢٠٠ كم/ ساعة وأنها غير قابلة للكشف الراداري ولم يتأكد هذا الخبر . كما ذكرت مصادر إيرانية أنها تقوم بإنتاج قطع الغيار للمقاتلات الأمريكية التي في سلاحها الجوي وخاصة تلك الخاصة بالمقاتلات ف - ١٤ توم كات كما أكدت قدرتها على إصلاح نظام صواريخ فوينكس جو - جو وعن تصنيع طائرات إيرانية بدون طيار لم تحدد مواصفاتها على أن هذه الاعلانات والتأكيدات لم تتأكد ويحتمل أن تكون قد تأثرت بالقصف الاستراتيجي العراقي للمراكز الصناعية . وقد أصبحت ورش صيانة البحرية الإيرانية قادرة على صيانة وإجراء كافة المحركات التربينية للسفن الحربية في ورش قاعدة بندر عباس البحرية ، بينما تدعى المصادر الإيرانية تطوير أجهزة حاسبة الكترونية لإدارة نيران المدفعية وأنها أدخلت أجهزة رؤية ليلية على الطائرات العمودية وإصلاح آلات تقدير المسافات بالليزر الموجودة في الدبابات ت - ٧٢ التي استولى عليها من العراق .

لا تزال الخطة الرئيسية للصناعة العسكرية في العراق تحت الدراسة كما قد ينقصها التمويل الكافي لاقامتها إلا أن العراق يقوم بمجهود متميز في مجال التصنيع الحربي . وقد اتجه العراق إلى التعاون مع أطراف أجنبية ، والسماح لهذه الأطراف في المشاركة في الانتاج ، وقد أدى هذا إلى توسيع نطاق العلاقات

العسكرية العراقية ، وإلى زيادة عزلة إيران في الوقت نفسه . وتنتج الصناعة العسكرية العراقية أنواعا مختلفة من الذخائر إذ تنتج ذخيرة الأسلحة الصغيرة والمدفعية حتى ١٣٠ مم ، والألغام بأنواعها المختلفة على الطراز السوفيتي كما تنتج قوافل مضادة للدبابات عيار ٤٠ مم « النصير » وهي مشتقة من القاذف السوفيتي ر.ب.ج - ٧ كما تنتج بعض أجهزة الاتصال اللاسلكي . وقد بدأت في إنتاج قطع غيار للمعدات السوفيتية بما فيها الدبابات ، وقد كشفت بعض المصادر بأن العراق قام بتجهيز طائرات تدريب مروحية « س - ٤٨ » سوسرية الصنع بنقط تحميل حتى تشارك في تنفيذ مهام الدعم الجوي التكتيكي للقوات البرية ، كما تشير إلى أنه قام بإدخال بعض التعديلات الفنية على طائرات القتال السوفيتية الصنع لتتلاءم مع طبيعة أعمال القتال في الصراع العراقي الإيراني . على أنه من المحتمل أن يعقد العراق اتفاقيات في المستقبل القريب لتطوير الصناعات الإلكترونية العراقية بالتعاون مع فرنسا لإنتاج أجهزة الكشف الراداري والأجهزة الإلكترونية اللازمة لقواته الجوية والبحرية ، كما يحتمل أن يشارك في مشروعات التصنيع العسكري في الأردن ومصر أو دول مجلس التعاون الخليجي .

وقد برز خلال الحرب ما تردد عن تقدم الدولتين نحو إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل إذ أشارت بعض المصادر إلى اقتراب قدرة إيران على إنتاج قنبلة نووية نتيجة لاكتمال تشييد منشأة نووية تقوم ألمانيا الغربية ببنائها في مدينة بوشهر جنوب إيران - وكانت الشركة الألمانية تقوم ببناء مفاعلين نوويين قبل عزل الشاة على أنه يبدو أن العمل قد توقف إذ عاد بعض التكنولوجيايين الألمان وصرحوا بأنه قيل لهم أن العمل سيتوقف لأسباب أمنية لحين انتهاء الحرب كما أن الطيران العراقي كثف من هجماته الجوية على مدينة بوشهر خلال عام ١٩٨٥ مما يوحي باحتمال حدوث خسائر في المنشآت وقد أشارت بعض المصادر الأمريكية إلى أن إيران حصلت على غازات سامة ودفعت الأسلحة التي تستخدمها إلى الجبهة مع العراق على أنه لم ترد أي أنباء عن استخدامها .

وكان العراق قد بدأ في إقامة مفاعل نووي بالتعاون مع فرنسا وقارب الانتهاء منه في يونيو عام ١٩٨١ حيث قامت إسرائيل بقصف المفاعل وليس هناك دليل على أن العراق يقوم بإعادة بنائه وقد ادعت إسرائيل أن العراق كان ينوي إنتاج أسلحة نووية في حين أكدت المصادر

الفرنسية أنه كان مصمما لأغراض سلمية . وقد أعلنت إيران في أبريل ١٩٨٥ أن العراق استخدم الغازات السامة وقد أدان مجلس الأمن استخدام الغازات في حرب الخليج دون إشارة واضحة للمستخدم مما يوحي بأن العراق قد استخدمها فعلا .

تطور الصراع المسلح :

ترى المصادر الرسمية العراقية أن الصراع المسلح بدأ بين البلدين في يوم ٤/٩/١٩٨٠ حين قامت القوات المسلحة الإيرانية لقصف المدن العراقية في خانقين وزيبارية ومخافر الحدود العراقية على طول جبهة القتال بنيران المدفعية مما اعتبره العراق خرقا لاتفاقية الجزائر الموقعة في ١٣ يونيو ١٩٧٥ ، وقام من جانبه بإلغاء الاتفاقية وانداز إيران بإعادة الأراضي التي تجاوز عنها في الاتفاقية ورفض إيران لهذا الاجراء ، مما أدى إلى اندلاع القتال يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٠ على طول شط العرب ، وتكرار الاشتباكات يومي ٢٠ و ٢١ التي قصف فيها العراق الميناء الإيراني خورام شهر ، بينما هاجمت الطائرات الإيرانية المواقع العراقية في مدينة البصرة وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ وجه العراق ضربة جوية شاملة إلى عشرة مطارات وعدة مدن إيرانية وأخترقت قواته الحدود الإيرانية وهو ما تعتبره إيران بداية الحرب .

مر الصراع المسلح منذ سبتمبر ١٩٨٠ بعدة مراحل سنحاول أن نوجزها مع تركيز أكبر على عناصر الصراع في عام ١٩٨٥ . اشتملت المرحلة الأولى على عملية هجومية استراتيجية استولت فيها العراق على مساحات كبيرة من الأراضي الإيرانية وفرضت حصارا على بعض المدن الإيرانية الهامة مثل بدان وخوارم شهر وهدد فيها العراق بتقسيم إيران إلى دويلات صغيرة وقد استمرت هذه المرحلة حتى مايو ١٩٨١ بعد أن توقفت القوة الدافعة الهجومية العراقية وفشلت محاولات العراق لإجبار إيران على التفاوض لانتهاء الحرب .

قامت إيران في مايو ١٩٨١ - بداية المرحلة الثانية - بضربة مضادة حققت نجاحا في سوزانجرد والمناطق المحيطة بها ، وقد طورت ضرباتها إلى أن استطاعت في سبتمبر من نفس السنة أن ترفع الحصار العراقي عن عبدان وأن تجبر القوات العراقية على الانسحاب عبر نهر القارون ، الأمر الذي شكل نصرا سياسيا ومعنويا هاما لإيران ، وقد حافظت القوات الإيرانية على القوة الدافعة للهجوم وشجعها للقيام بعملية استراتيجية جديدة خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من نفس السنة

حيث تمكنت من استعادة السيطرة على المدينة ذات الأهمية الاستراتيجية لشبان وقطع طرق الامداد بين مدينتي ديزفول والأهواز . وقد شجع هذا النجاح القيادة الايرانية لتخطيط وشن عملية جديدة بهدف الاستيلاء على أهداف استراتيجية في منطقة ديزفول وتمكنت من تحقيق هدفها في مارس ١٩٨٢ . وتصاعدت القوة العسكرية الايرانية وارتفع مداها إلى أن وصلت إلى ذروتها في مايو ١٩٨٢ حيث قامت إيران بهجوم كاسح استعادت به المدينة والميناء الإيراني الهام خوارم شهر .

وكان هذا الهجوم نقطة تحول هام في الصراع المسلح إذ أن النجاح أعطى للقيادة السياسية تصورا على القدرة على تحقيق نصر حاسم ، وفتح شهيتها للفتح وممارسة دور قيادي في المنطقة فهددت دول الخليج وأعلنت عن نيتها في استمرار الحرب حتى تحقيق النصر النهائي ، وبناء السلام والاستقرار للمستضعفين ، وحددت أهدافا عسكرية باختراق الحدود الدولية وتحرير الأماكن المقدسة في العراق من قمع البعثيين . وفي أثر قرار العراق في يوليو ١٩٨٢ بسحب قواته من الأراضي الايرانية بدأ الإيرانيون في تنفيذ تهديدهم بعبور حدود العراق وفي ٣٠ يوليو من نفس السنة بدأوا هجوما شاملا في منطقة البصرة الذي مثل بداية المرحلة الثالثة .

حينما أدركت القيادة الايرانية أن العراق بدأ يركز على الطبيعة الدفاعية للحرب أعادت صياغة أهدافها السياسية فيها بحيث تشتمل على الاطاحة بصدام حسين وحزب البعث العراقي . وقد كان الفشل الزريع للمحاولة الايرانية لاقتحام البصرة في صيف عام ١٩٨٢ نقطة تحول جديدة في حرب الخليج إذ رفع الروح المعنوية للعراق وأضافت دليلا جديدا على صحة تحذيرات حزب البعث من المطامع التوسعية الايرانية ، ورغم المحاولات المتتالية الايرانية الفاشلة للاستيلاء على المدن ذات الأهمية الاستراتيجية داخل العراق ، فقد تحولت الاستراتيجية الايرانية تدريجيا إلى حرب استنزاف على طول الحدود وأصبح الهدف السياسي العسكري الإيراني هو استنزاف الاقتصاد العراقي عن طريق شن حرب استنزاف ورفض إنهاء الحرب للاسراع بإسقاط الرئيس العراقي صدام حسين - وقد اعتمدت إيران في ذلك على عجز العراق عن تصدير بترولها من موانئ التصدير في البصرة والفاو ، وإغلاق سوريا لأنبوب النفط العراقي على الحدود وتحول الصراع إلى صراع شخصي بين الرؤساء مما يفسر فشل

جميع محاولات التوسط من الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الاسلامي أو حركة عدم الانحياز أو مجلس التعاون الخليجي وكذا محاولات الوساطة الجزائرية والفلسطينية ونتيجة لذلك فقد تحولت الحرب إلى حلقة مفرغة تتخللها اصطدامات عسكرية دورية على الحدود .

حاول العراق كسر الحلقة المفرغة سياسية وعسكريا بأن أعلن عن استعدادة لقبول التحكيم الدولي بينما قام بصدد هجمات إيران التي تركزت أساسا في الاتجاه الجنوبي إلا أن القوات الايرانية قامت بهجوم آخر في الاتجاه الشمالي كما هدد العراق بشل قدرات إيران على تصدير البترول بضرب منشآت بترولها الحيوية .

وفي المقابل هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي إذا عرقلت العراق إنتاجها من البترول كما أعلنت أنها سترفض السماح لأي سفينة تحمل أسلحة أو معدات للعراق عبر مضيق هرمز . ومنذ ذلك الحين تقوم العراق بالتعرض لناقلات البترول قرب ميناء خرج في حين تقوم إيران دوريا بهجمات من موجات بشرية على الحدود الايرانية منيت جميعها بالفشل حتى الآن .

كانت الهجمات الايرانية حتى عام ١٩٨٤ - وقد استمرت بعد ذلك - تتميز بدفع مئات الآلاف من الفتيان الصغار المسلحين بأسلحة خفيفة والذين حصلوا على قدر ضئيل من التدريب ضد المواقع العراقية التي كانت تحصدهم النيران وتمزقهم انفجارات دانات المدفعية وقنابل الطائرات ، ولكن الموجات لا تتوقف ثم يقوم الجيش الإيراني بعدهم بالهجوم بمشاته وعرباته المدرعة ودباباته ليندفع خلال الثغرات التي أحدثها الفتيان بأجسادهم . وقد تركزت الهجمات في منطقة السهول بين ديزفول والعمارة بهدف قطع طريق البصرة بغداد حيث الأرض شديدة الصعوبة وقد اختار الإيرانيون الهجوم إما عبر المستنقعات غير القابلة للاختراق تقريبا ، أو الأراضي المنبسطة نسبيا حيث يصبح جنودها معرضين تماما للتفوق الجوي العراقي . تميز الصراع المسلح عام ١٩٨٥ بتصاعد قصف ناقلات البترول وميناء خرج الإيراني ، وتصاعد قصف القوات الجوية العراقية للمدن والمراكز الصناعية والادارية الحيوية الايرانية بما سمي « بحرب المدن » ، والقصف المدفعي الإيراني المركز على مدينة البصرة ، والقصف الصاروخي الإيراني للعاصمة العراقية « بغداد » بالإضافة إلى قيام إيران بعمليات هجومية كبيرة فاشلة في منطقة اهواز الحويزة بقصد قطع طريق بغداد - البصرة .

ركزت الدولتان مع بداية عام ١٩٨٥ جهودهما على الحصار الاقتصادي للآخرى إذ قام العراق بالتركيز على قصف ناقلات البترول قرب ميناء خرج حيث مصب البترول الرئيسي ووصل قصف الناقلات إلى ذروته في هذا الشهر إذ بلغ حوالى ٢٠ ناقلة بينما ركزت ايران على قصف ميناء البصرة العراقى بالمدفعية على أنه نتيجة لذلك قل تردد الناقلات على الميناء خرج وبدأت ايران في استخدام سفن مكوكية لنقل البترول إلى مخازن عائمة وقامت ايران منذ أوائل فبراير بهجوم محدود في القطاعين الأوسط والجنوبى حقق نجاحا جزئيا وقامت العراق بهجومين مضادين محدودين أديا إلى فشل الهجوم الايرانى وإن احتفظت ايران ببعض المواقع وقد شهد شهر مارس أعنف وأقسى المعارك بين الجانبين إذ بدأ العراق فى القصف الاستراتيجى المركز للأهداف الصناعية والادارية العراقية بالقوات الجوية وقد ركز على المنشآت النووية الايرانية فى بوشهر وقد شمل القصف حوالى ثلاثين مدينة ايرانية وعدة قرى وتركز القصف على مدينة طهران العاصمة ومدن سربول الذهب ، ومدينة لمبران ، وديزفول ، وجيلان واصفهان ولكيرام وقزوين وهمدان فى حين قامت ايران بقصف المدن العراقية قرب الحدود وتركز القصف المدفعى على مدينة البصرة بمعدل عال جدا بالاضافة إلى مدينتى مندلى وميناء الفاو وقد شمل القصف حوالى ١٢ مدينة عراقية ، كما أطلقت ايران حوالى ستة صواريخ أرض أرض على مدينة بغداد ويحتمل أن تكون مرابضها قريبة من كرمينشاه الايرانية التى تبعد حوالى ١٢٠ كم من حدود العراق .

وقد بدأت ايران عملية هجومية كاسحة فى ١٣ مارس اشتركت فيها حوالى ثمانى فرق معظمها من الحرس الخمينى إذ وجهت ضربة فى القطاع الجنوبى فى منطقة اهوار الحويضة فى اتجاه العزيز « القرزة » حيث انقسمت إلى شعبتين شمالا وجنوبا بهدف قطع طريق بغداد البصرة وكان عمق العملية حوالى ٢٠ كم ، وقد استخدمت ايران نفس أسلوبها السابق فى دفع المقاتلين الصغار لفتح الطريق للقوات الرئيسية المدعمة بالدبابات لتطور الهجوم - وقد حقق الهجوم نجاحا محدودا فى أوله إلا أن العراق كان متوقعا للهجوم وواجهه على مرحلتين : المرحلة الأولى اشتملت على صد الهجوم وامتصاص قوته الدافعة وقامت بها تشكيلاته الامامية ، والمرحلة الثانية واشتملت على توجيه ضربة استراتيجية مضادة بقوة ٣ فرق عراقية اشتركت فيها فرقة الحرس الجمهورى ، بالاضافة إلى ٩ لواءات وكتائب الجيش

الشعبى واشتملت الضربة على توجيه ضربتين متقابلتين على أجناب قطاع الاختراق الايرانى وقد بدأت المرحلة الثانية يوم ٨/٣ وانتهت يوم ١٨ مارس باسترداد المنطقة المحتلة التى اشتملت على مناطق عجيرده والصخرة والمبضة وارستيك وخو الحويز وتدمير حوالى ثمانى فرق ايرانية وتوقف الهجوم الايرانى . وقد اذاعت ايران أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيماوية عدة مرات أثناء الهجوم وبعده .

كما قام العراق بتوجيه ضربة مسبقة فى القطاع الجنوبى ووجه هجوما محدودا فى القطاع الشمالى يوم ٢٥ مارس . وقد استمر العراق فى ضرب ناقلات البترول المتواجدة قرب ميناء خرج وصلت إلى ١٥ ناقلة كما أصيبت منشآت الميناء باصابات طفيفة - ونتيجة لأعمال القتال العنيفة والخسائر الشديدة فى المدن الايرانية قامت القيادة الايرانية فى ٢٤ مارس بالاعلان عن مبادرة بايقاف القصف المدفعى للبصرة فى مقابل ايقاف العراق لقصف المدن ، إلا أن العراق رفضها فانتهدت مبادرتها يوم ٢٦ مارس وحذرت من أنها ستنتقل الحرب إلى موانئ الخليج كما وجهت يوم ٢٩ مارس تحذيرا إلى كل من الكويت والأردن من مساعدتهما للعراق .

اشتمل شهرا ابريل ومايو على تبادل قصف المدن من الجانبين وتبادل اطلاق الصواريخ أرض أرض إذ استخدم العراق هذا النوع من الصواريخ لأول مرة خلال شهر ابريل ، وتركز القصف الجوى العراقى على مدن طهران وجيلان غرب وسربول الذهب وعيلام ومحطة ضخ البترول فى جزيرة خرج بينما تركز القصف الايرانى على مدن البصرة ومندلى ومحطات القوى الكهربائية فى السليمانية ودقاق ، وقصفت العراق مدن يختاران واسلام ، ونهاوند وديزفول ورامهرمز بالصواريخ بينما قصفت ايران بغداد بالصواريخ ٤ مرات خلال ابريل ومايو ، كما استمر تعرض الطائرات العراقية لناقلات البترول .

وقد قدمت العراق مبادرة باقتراح لوقف اطلاق النار طوال شهر رمضان ، وسحب قوات الدولتين إلى ما خلف الحدود الدولية . والتبادل الشامل للأسرى وبدء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة للسلام إلا أن ايران رفضتها .

كان شهر يونيو امتدادا أساسا لشهرى ابريل ومايو إذ استمر قصف المدن من الجانبين وضرب العراق ناقلات البترول إلا أنه تلاحظ انخفاض معدل القصف الجوى الايرانى الذى كان قد نشط فى شهر مايو

وهكذا ركز العراق خلال عام ٨٥ على أهداف القيمة المضادة لاضعاف الاقتصاد الإيراني بدرجة تزعم سلطة الحكم في إيران ، بينما ركزت القوات الإيرانية على أهداف القوة المضادة والهجوم بالقوات البرية لتدمير القوات العراقية وعزل مدينة البصرة عن بغداد بهدف زعزعة الثقة في القيادة العراقية واسقاطها . وقد فشل الجانبان في تحقيق أهدافهما حتى اعداد هذا التقرير على أن احتمال نجاح العراق في تدمير محطة ضخ النفط في جزيرة خرج كبير مما يؤثر بلا شك على قدرة إيران على مواصلة القتال ، ويمكن أن يؤثر على استقرار الحكم في إيران .

٣ - الصراع الليبي - التشادي

يعد الصراع بين ليبيا وتشاد المشكلة العربية الأفريقية الوحيدة التي يقع مسرحها بعيدا عن السواحل الأفريقية ، وتبدو أهمية تشاد في انها تربط بين اقليمين أساسيين في أفريقيا هما : أفريقيا المتوسطة العربية في الشمال وأفريقيا السوداء أو الزنجية في الجنوب وهي فوق ذلك لها من الناحية الاستراتيجية في عصر الطيران أهمية كبرى ، إذا ما علمنا انها قاعدة خلفية هامة للخطوط العربية التي تعبر الصحراء الكبرى في شتى الاتجاهات .

تشاد من المنظور الاستراتيجي الليبي :

ارتبطت تشاد على مر العصور بمراكز السيطرة والنفوذ في ليبيا ، فالقسم الأوسط من تشاد والذي يضم المراكز الرئيسية والنقاط العسكرية القوية ، ويضم على الأقل نصف مليون من السكان ذوي الأصل العربي أو الهوية العربية وهو ما يشكل حوالي ١٢٪ من اجمالي سكان تشاد . وتعلق ليبيا على تشاد أهمية قصوى لتدعيم نفوذها وهيمنتها إن لم يكن بضم تشاد فعلى الأقل ايجاد نظام حكم موال لها في نجامينا .

كذلك تهتم طرابلس بضمان الحصول على موارد بديلة لمواردها النفطية التي يقدر لها أن تنضب خلال فترة خمسين عاما أو أقل من ذلك ، ومن ثم يمثل اليورانيوم الموجود في أراضى تشاد النيجر جاذبية قوية لامكانية الاستفادة منه في مفاعلات نووية . وهذا يفسر اعلان ليبيا ضمها لقطاع أوز المستقطع من شمال تشاد في عام ١٩٧٣ .

كذلك يطرح النقص في القوة البشرية في ليبيا (٣ ملايين نسمة) وما يفرزه من انعكاس سلبي على امكانية زيادة حجم القوة العسكرية الليبية (حوالى ٥٥

واعتمدت القوات الإيرانية على قصف المدفعية للمدن القريبة وقد تركزت على البصرة و خانقين وبصرة و خورمال وتوقف استخدام العراق للصواريخ أرض أرض واقتصر استخدام إيران لها على قصف بغداد مرة واحدة وقد قام العراق بمبادرة من جانبه لايقاف قصف المدن لمدة ١٥ يوما لافساح المجال للجهود الدبلوماسية إلا أنها أيضا لم تنجح . بينما قام إيران بتوجيه ضربة بالعملية الهجومية « نصر ٤ » في ٢٢ يونيو ضد القوات العراقية في منطقة هور الحويزة بالقطاع الجنوبي مرة أخرى ، قام العراق بصدها ثم شن ضربة مضادة في ٢٨ يونيو أطلق عليها اسم « الغضب الصاعق » بقوة محدودة قادها اللواء ٢٨ التابع للفيلق الثالث العراقي وقد وجهت الضربة إلى أقصى الطرف الجنوبي لمنطقة اهور الحويزة وعلى مواجهة ضيقة ١٢٠٠ م بحيث استعادت العراق جزءا من جزر مجنون التي احتلتها إيران في هجومها المحدود في فبراير وهدد مؤخره القوات التي قامت بالهجوم .

تميز شهر يوليو بانتهاء الهدنة التي أعلنها العراق بالنسبة لقصف المدن إن لم يستأنفها بالصورة السابقة وقام بهجمات جوية محدودة . بينما قام إيران بعدة محاولات هجومية شملت جميع الاتجاهات التعبوية الجنوبية والوسطى والشمالية وقد بدأ بتوجيه ضربة بفرقتين في الاتجاه الجنوبي والأوسط حققت نجاحا محدودا ثم بهجوم شامل في الجنوب في اتجاه اهور الحويزة تكرارا لما سبق ، تمكنت القوات العراقية من صده بعد أن حقق نجاحا محدودا ، وفي نهاية الشهر قامت القوات العراقية بضربة مضادة ضد القوات الإيرانية التي كانت تحتل المرتفعات الواقعة في منطقة رأس العبد على الحدود الشمالية الشرقية ونجحت في الاستيلاء عليها . وكانت إيران قد هدفت في هجومها في القطاع الشمالى إلى قطع خطوط امداد الثوار الأكراد الذين يطالبون بالانفصال عن العراق .

استمر القتال بشكل محدود خلال شهر أغسطس قام فيه الجانبان بهجمات محدودة في القطاع الجنوبي من الجبهة ، على أن العراق وجه ضربة قوية بالطيران إلى منشآت الميناء في خرج بهدف شل قدرته على تصدير البترول إلا أنه يبدو أن تأثير الضربة لم يكن كافيا بحيث استأنفت محطة النفط عملها مرة أخرى . وحتى نهاية عام ١٩٨٥ كرر العراق قصف ميناء خرج وشل بدرجة كبيرة ، بينما يستعد لصعد هجوم إيرانى كبير متوقع .

ألف جندي) يطرح ضرورة جلب قوة بشرية من الدول المجاورة لتجنيدتها الأمر الذي سيصبح أكثر سهولة إذا فرضت ليبيا هيمنتها على دولة مثل تشاد .

الجزور الداخلية للحرب الأهلية في تشاد :

انطلقت الشرارة الأولى للحرب الأهلية بالتحديد في يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٥ وقد جاءت في شكل حركة تمرد قام بها الفلاحون في « منجالي » (إقليم غرة) عندما لجأوا إلى السلاح ، احتجاجا على تصرفات محصلي الضرائب الحكوميين وكان ذلك في عهد الرئيس فرانسوا طمبالباي - الذي اغتيل في ١٣ أبريل ١٩٧٥ - خلال الانقلاب العسكري الذي أدى إلى تولي الجنرال فيليكس معلوم رئاسة البلاد .

وإذا كانت السلطات قد فشلت في اخماد الحركة منذ بدايتها ، فإن ذلك يرجع أساسا إلى عدة عوامل داخلية ، منها عوامل ترتبط بتاريخ تشاد القديم . وهي بذلك تشكل استمرارية في حياة شعبه . ومنها عوامل أخرى كرسها الحكم الاستعماري طوال الستين عاما التي تولى خلالها شئون الأقليم . وأخيرا استمرار حكم التشاديين منذ الاستقلال في الاعتماد على العوامل التي أوجدها الاستعمار الفرنسي . إن تكالب هذه العوامل كلها هو الذي أدى إلى الانفجار .

١ - فقد شهد تاريخ تشاد ما قبل الغزو الاستعماري في ١٩٠٠ صعود وانحيار أربع امبراطوريات ساحلية ، كان لكل منها مرحلة ازدهاره : الأولى امبراطورية « كانم » التي كانت في القرن الثالث عشر ، تسيطر على حركة التجارة عبر الصحراء وتحكم طرق القوافل المتجهة من تشاد إلى طرابلس الغرب وإلى تونس ، والثانية « بورنو » التي عرفت قمة ازدهارها في القرن الرابع عشر . والثالثة « ودي » في الشرق . التي كانت لها في القرن الرابع عشر علاقات وثيقة بدول وادي النيل - مثل السودان ومصر - كما كانت تسيطر على الطرق الصحراوية التي كانت تصل إلى البحر المتوسط مارة بقوفرة وبنغازي وكانت « ابيشي » عاصمة ودي تعد في ذلك الوقت مركزا ثقافيا ودينيا هاما كما كانت نقطة مرور للحجاج الأفارقة المتجهين إلى مكة عبر السودان ، ثم البحر الأحمر وأخيرا في القرن السادس عشر ، ولدت امبراطورية « باغيرمي » التي استولت بدورها على الطرق الصحراوية ، وأمتد نفوذها إلى الجنوب ، شاملا إقليم « تشاد » وقد كانت لباغيرمي علاقات تجارية وثيقة مع مصر وتركيا إلى أن هزمت على يد جيوش ودي « وخلال الربع قرن الذي سبق الغزو

الاستعماري الفرنسي (١٩٠٠) ظهر على ساحة وسط أفريقيا البطل الأفريقي « رياح » وكان من أصل سوداني فقام بغزو « باغيرمي » و « بورنو » ولكن فشل في قهر شعب ودي وقد أقام رياح عاصمة الامبراطورية التاسعة مدينة « ديكوا » (نيجيريا) إلى أن هزمته الجيوش الفرنسية في معركة قوسوري التي تقع حاليا على الحدود بين تشاد ونيجيريا .

٢ - في ٥ سبتمبر ١٩٠٠ أعلنت فرنسا قيام الاقليم العسكري لبلاد ومحميات تشاد وهو يضم عرقيات مختلفة : في الشمال العرب والبربر المسلمين وفي الجنوب الزنوج الوثنيين في طريقهم إلى التبشير على يد الارساليات المسيحية ويلاحظ أن اقرار ادارة مدنية في اقليم « ودي » لم يتم حتى عام ١٩٢٠ ، كما بقي اقليم « بوركو » - « ايندي » - « تببستي » في الشمال تحت ادارة عسكرية حتى يناير ١٩٦٥ أي بعد مرور خمسة أعوام على اعلان استقلال تشاد . وكان هذا يعني أن العسكريين الفرنسيين كانوا حتى هذا التاريخ يقومون بأعمال المحافظين والقضاة والأطباء في هذا الاقليم الشاسع الذي تبلغ مساحته حوالي ٥٨٠ ألف كيلومتر مربع وهو معروف باقليم « بيت » يجمع الحروف الأولى لكل من « بوركو » و « ايندي » و « تببستي » . وفي هذا الاقليم تحيا قبائل « الطوبو » .

٣ - طوال ستين عاما من الحكم الاستعماري - مدني وعسكري - دأبت الادارة الفرنسية على تحويل اقتصاديات تشاد عن اتجاهها الطبيعي إلى البحر المتوسط الذي كرسه تاريخه إلى الجنوب وذلك بهدف ربطها بالمحور الفيدرالي الذي أقامته فرنسا بين برازا فيل (الكونجو الفرنسي) وفورت لامي (تشاد) وهو المحور الذي كانت فرنسا تعدده العمود الفقري لما سمته « بالاتحاد الفيدرالي لأفريقيا الاستوائية الفرنسية » .

وكان من الطبيعي ، أن تقاوم الأغلبية العظمى لسكان الامبراطوريات القديمة ، الوجود الاستعماري الفرنسي لهذا اتجهت الادارة الفرنسية إلى التقرب إلى سكان الجنوب ، واستعان بهم ليشكلوا كوادراتية في خدمة ادارة شئون الأقليم . وهكذا تكونت في ظل الحكم الاستعماري وبغاية كوادراتية منتقاة من سكان الجنوب ، ضمن عناصر اعتنقت الدين المسيحي . ومن العوامل التي ساعدت على قيام هذه الفئة من الاداريين انتقال النشاط الاقتصادي إلى اقليم الجنوب والجنوب الشرقي الذي أصبح يسمى في ذلك الوقت

« بالتشاد المفيد » .

ويلاحظ أن هذه الكوادر وخاصة تلك التى تنتمى إلى قبائل « السارا » وهى التى ستتولى شئون البلاد عقب اعلان الاستقلال فى ١٩٦٠ . وهى التى ينتمى إليها أول رئيس لتشاد المستقل فرانسوا طمبالباى .

٤ - ثم إن السياسة التعليمية التى انتهجتها فرنسا فى تشاد ، أحدثت أيضا خلافا فى موازين القوى الاجتماعية والثقافية ويرجع ذلك إلى تنوع التركيبة العرقية فى تشاد التى بحكم وجودها فى منطقة حساسة من القارة ، تفصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء . وفى منطقة صحراوية تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الاطلنطى تضم فى الشمال قبائل عربية وبربر تعبر الصحراء وأهم هذه القبائل الطوبو - وقد أسفر التركيز الاستعماري على الجنوب فى ١٩٤٥ عن فوز ساحق للمرشحين الجنوبيين على قبائل الشمال ، عند اجراء أولى الانتخابات الشعبية وكان هذا الفوز أيضا تأكيد ودعم للوضع المميز للجنوبيين داخل الادارة الاستعمارية وفى الوقت نفسه دعم الوسائل لتهيئة الكوادر الجنوبية لتولى السلطة عقب الاستقلال .

٥ - دأبت السلطات الفرنسية على هدم المناهج الاقتصادية فى الشمال والشمال الشرقى التى كانت لها قيمتها بالنسبة لسكان هذا الجزء من البلاد . وفى الوقت نفسه احياء نشاط اقتصادى جديد لم يستفد منه سوى سكان متعاونين مع الادارة الاستعمارية وعلى حساب الآخرين .

٦ - انعكس هذا الخلل فى النمو الاقتصادى على المجتمع التشادى فى شكل انقسام خطير ثم تكريسه فى العهد الاستعماري بين سكان الجنوب ومعظمهم من المسيحيين - عن توليتهم الادارة الفرنسية بالرعاية ، وبين سكان الشمال ومعظمهم من المسلمين وأدى استمرار تجاهل السلطات لهم إلى أن يحيوا - على نحو دائم - فى ظل وجود عسكري فرنسى . وكان هذا هو مصير اقليم BET فى الشمال حتى عام ١٩٦٥ .

بؤادر ظهور الصراع العرقى والدينى فى عهد الرئيس طمبالباى :

دأب الرئيس طمبالباى منذ أن تولى رئاسة البلاد على تكريس هذا الخلل ، كما دأب على تفضيل أبناء عشيرته - وهى قبائل السارا - التى تسكن أغنى اقليم وهو الشارى المتوسط . وكان طمبالباى يؤمن بما سُمى بالقومية المركزية ، وهى نهج قاده إلى اتخاذ مواقف

صارمة ازاء السكان المسلمين تمثل رد الفعل الرئيسى تجاهه فى انتقال موجة التمرد عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ إلى إقليم وددى الذى يقع على الحدود السودانية فى الجزء الجنوبى الشرقى من البلاد ثم إلى الاقليم المجاور « سلامة » الممتد على حدود جمهورية وسط أفريقيا . نتيجة لتزايد نفوذ جبهة التحرير الوطنى ، « فرولينات » لتشمل جزءا هاما من السكان القرويين بزعامة الدكتور « أبا صديق » .

ولم يكن أمام الحكومة التشادية من خيار ازاء انتشار حركة التمرد فى مناطق متنوعة مثل ايندى وتيستى ووددى وسلامة سوى الالتجاء إلى الدولة المستعمرة - فرنسا - لكى تمدها هذه الأخيرة بالعون العسكرى . وهو ما قام به طمبالباى فى مارس ١٩٦٩ .

الوجود العسكرى من صيغة التعاون إلى صيغة التدخل العسكرى :

يستند التعهد الفرنسى ببذل المعونة العسكرية لدولة تشاد إلى ما نصت عليه اتفاقيات التعاون المبرمة فى ١١ أغسطس ١٩٦٠ ، وهذه نابعة من قانون ٢٨ يوليو ١٩٦٠ الذى صدق عليه البرلمان الفرنسى ، وينص على الالتزام الفرنسى بالتعاون العسكرى مع سلطات الدول الأفريقية . من أجل اقامة قوات محلية قادرة على الدفاع عن أمنها الداخلى والخارجى ويتم كل هذا فى اطار الدفاع عن « الجماعة الفرنسية » التى كان الجنرال ديغول جعلها الاطار العام لمنح المستعمرات الأفريقية استقلالها الوطنى . وما دام أن تشاد عضو فى هذه الجماعة فإن الالتزام الفرنسى يسرى عليه . وعلى هذا الأساس أيضا بقيت القوات الفرنسية فى اقليم BET حتى عام ١٩٦٥ ومع ذلك يلاحظ أن الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وتشاد لم تنص صراحة على أى تدخل عسكرى سافر من قبل فرنسا فى تشاد ، بل كانت تقتصر على التزام فرنسى يدعم وسائل دفاع الجيش الوطنى التشادى وامداده بالأسلحة والفنيين العسكريين كل هذا فى نطاق التزام مشترك للدفاع عن « الجماعة الفرنسية » . ولكن سرعة تدهور الوضع العسكرى فى تشاد نتيجة لانتشار حركة التمرد حث بالمسئولية الفرنسية إلى اضعاف تفسيرات خاصة لهذه الاتفاقيات وعلى نحو يتيح للحكومة الفرنسية تلبية نداء الرئيس طمبالباى - وبذلك تم ارسال قوات عسكرية فرنسية إلى ساحة القتال . وكانت مهمة هذه القوات تتلخص فى الآتى : اعادة حرية الاتصالات داخل تشاد ، واعادة تنظيم الجيش الوطنى والحد من مناطق المقاومة مع

السماح للإدارة المدنية باستعادة سيطرتها وكسب ثقة السكان المفتقدة وعلى هذا النحو أخذ الوجود العسكرى الفرنسى يزداد أهمية فى تشاد .

وعلى أية حال ، وفى منتصف عام ١٩٧١ كانت حركة التمرد تعاني من شدة الهجمات التى شنتها عليها القوات الوطنية والفرنسية فحققت الأخيرة نجاحا فى بعض المناطق ولكنها فشلت فى القضاء على الحركة فرأت القيادة العسكرية الفرنسية ، أن مهمتها قد تحققت وانسحبت من تشاد ولم يبق منها سوى ٥٠٠ إلى ٦٠٠ جندي فى العاصمة متمركزين داخل قاعدة مؤجرة لهم بمبلغ سنوى قدره ٦٠ مليوناً من الفرنكات وتلا ذلك أن قام الجنرال مبايلى أولانجا على رأس القوات المسلحة بانقلاب عسكرى فى ١٣ ابريل ١٩٧٥ أدى إلى الإطاحة بحكم طمبالباى وبمصرعه وإلى إحلال الجنرال فيلكس معلوم رئيسا للمجلس العسكرى الأعلى ، ثم رئيسا للبلاد .

ظواهر الصراع العرقى - الدينى فى عهد فيلكس معلوم (١٩٧٥ - ١٩٧٩) :

بإدراك النظام الجديد بحل الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية ولكنه مع ذلك لم يصرح بقيام الأحزاب السياسية الأخرى . ثم أقام حكومة مؤقتة (١٢ مايو ١٩٧٥) مع توجيه النداءات إلى المتمردين من أجل التصالح الوطنى . ولكى يدعم هذه النداءات أطلق النظام الجديد سراح عدد من المعتقلين من كوادر جبهة فرولينات ونجح فى تعيين بعض منهم فى مناصب هامة . ثم توج النظام الجديد شعبيته التى اكتسبها لدى الرأى العام التشادى عندما طلب من الحكومة الفرنسية سحب قواتها الباقية فى قاعدة نجامينا . وبانسحاب القوات الفرنسية عن قاعدة نجامينا زادت مشاكل تشاد الاقتصادية .

ومن جهة أخرى فإن النظام الجديد كان يواجه مشكلة اقليمية ورثها من العهد السابق : فمنذ يونيو ١٩٧٣ شرعت ليبيا فى احتلال تدريجى لمنطقة شاسعة تبلغ مساحتها حوالى ٨٠ ألف كيلومتر مربع تقع فى شمال منطقة « التبستى » وتعرف بشريط « أوزو » ويعرف أنه غنى باليورانيوم والمنجنيز وقد استندت ليبيا فى مطالبتها بهذا الجزء من الأراضى الصحراوية إلى اتفاق قديم أبرم فى ١٩٣٥ بين موسولينى ولافال وإن لم يصدق عليه الطرفان .

ولكن جميع هذه المبادرات التى شرع فيها النظام الجديد بهدف تمهيد الطريق أمام التصالح الوطنى لم

تأت بثمارها المنشودة . وربما كان ذلك لأن المتمردين كانوا يسيطرون على كامل الجزء الشمالى كما أن القوات المسلحة التشادية فشلت فى احتلال مركز القيادة للعمليات وأركان حرب لحركة التمرد وهو مركز يقع فى داخل مثلث باردائى - زوار - ييبى بو « ويحكم حوالى ألف رجل من المسلحين » .

كما يلاحظ من جهة أخرى أن جبهة « فرولينات » التى أسسها « أبا صديق » قد شهدت انشقاقات فى صفوفها :

١ - فى الشمال كان حسين حبرى يقود ما سمي بالقوات المسلحة الشمالية Forces Armees du Nord (FAN) ويعد حسين حبرى من أشد معارضى محاولات التوسع التى شرعت فيها ليبيا خلال عام ١٩٧٦ ، فبعد أن احتلت جزءا من شريط « أوزو » بدأت تتحرك جنوبا لاحتلال مزيد من الأراضى الصحراوية فى محاولة للوصول إلى الحدود السودانية وكانت النتيجة أن اشتبكت قواتها مع قوات حسين حبرى فيما بين أوزو وبيردائى .

٢ - أما فى الجزء الشرقى من البلاد فنجد الجنرال برغلانى يقود ما سمي « بجيش البركان » .

٣ - وأخيرا انسلك جناح ثالث عن جبهة فرولينات يقوده حسن أحمد موسى ليشكل جبهة تحرير تشاد ولكن قائده لبي نداء النظام الجديد وانضم إليه .

التدخل العسكرى الفرنسى الثانى :

(مارس ١٩٧٦ - ٢٠ مارس ١٩٧٩)

يمكن القول أنه فى نهاية عام ١٩٧٥ بدا من الواضح أن القوات الحكومية غير قادرة على القضاء على حركة المتمردين كما بدا من الواضح كذلك أن هؤلاء غير قادرين على التغلب على القوات الحكومية . وهنا الحث الضرورة على النظام الجديد بالالتجاء إلى دفعة خارجية وقد جاءت هذه من فرنسا مرة أخرى عندما قام « جاك شيراك » فى ٦ مارس ١٩٧٦ بزيارة لتشاد أسفرت عن إبرام اتفاقيات تعاون فى شتى المجالات منها العسكرى والفنى وكان هذا يعنى دعما جديدا للوجود العسكرى الفرنسى فى تشاد فقد نصت الاتفاقية العسكرية على زيادة عدد المدربين الفرنسيين من أجل التعجيل قدر المستطاع بإقامة جيش تشادى وإن كانت تنفى أى احتلال أو تدخل عسكرى فرنسى ضد المتمردين ، وكان من الطبيعى أن يؤدى الدعم العسكرى الفرنسى إلى تصاعد الحرب الأهلية . وفى يوليو ١٩٧٧ اضطرت

القوات الحكومية إلى اخلاء مدن برداي وزوار وعدة مراكز هامة في اقليم بوركو - انيدى - تيسى ، معقل قبائل الطوبو المتمردة ثم في فبراير ١٩٧٨ قام المتمردون بشن ما سمي بعملية (ابراهيم اباتشا) « وهو البطل الذى لقي مصرعه في ١٩٦٨ » وقد أسفرت عن احتلالهم للاقليم الشمالى بأكمله وفي الوقت نفسه قامت جبهة فرولينات بشن هجوم واسع النطاق في اتجاه العاصمة .

تعثر جهود التفاوض وازدياد التورط العسكرى الفرنسى :

ويشهد عام ١٩٧٨ مزيدا من الانشقاقات في كلا الجانبين الحكومى والمتمردين سوف تؤدي إلى تعثر الجهود من أجل التفاوض والتي كانت تبذل في « صبة » بليبيا وفي الخرطوم في السودان . فبالرغم من التوصل إلى توقيع قرار بوقف اطلاق النار في بنغازى بين فرولينات والحكومة التشادية (٢٧ مارس ١٩٧٨) إلا أن جبهة فرولينات كانت ترى أن النصر حليفها ولهذا واصلت تقدمها معلنة انها ستقتال إلى أن يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الفرنسية ، وقد جاء رد فعل باريس في شكل ارسالها ١,٢٠٠ إلى ٢,٥٠٠ جندي من الفرقة الأجنبية وكذلك ارسال عدد من أسراب الميراج والجاجوار المقاتلة والحاملة للقنابل وفي الوقت نفسه كان البحث نفسه يدور بين باريس وطرابلس من أجل ايجاد تسوية سياسية لازمة تشاد الداخلية . وفي نهاية مايو ١٩٧٨ كانت القوات الفرنسية والتشادية قد تمكنت من هزيمة جبهة فرولينات في موقعة اتجا ثم عادت فمנית بخسائر فادحة في معارك أخرى في أكتوبر من نفس العام . ثم شهد أغسطس ١٩٧٨ تطورا هاما على صعيد تشكيل القوى الداخلية حيث ترك حسين حبرى صف التمرد والتحق بالحكومة التشادية فعينه الرئيس معلوم رئيسا للحكومة وقد أدى ذلك إلى مزيد من الخلافات التى تصاعدت بينه وبين الرئيس معلوم وهى تختص أساسا بكيفية تفسير الميثاق الذى ينظم المؤسسات في البلاد . وقد أسهمت هذه الصراعات فضلا عن تصاعد أعمال الارهاب في العاصمة إلى وصول الأوضاع في نهاية عام ١٩٧٨ إلى أقصى مرحلة من التدهور وبدأ من الواضح أن الرئيس معلوم غير قادر على السيطرة على الأوضاع في البلاد بل أنه أصبح محاصرا داخل جزء من العاصمة من قبل قوات حسين حبرى . أما الشمال المتمرد فقد أصبح غارقا في نزاعات وانقسامات جرت داخل جبهة فرولينات ، بينما الجانب الحكومى يعانى من أثر الخلافات المحتملة بين الرئيس فيليكس معلوم

وحسين حبرى فلم يعد الميثاق الوطنى الذى وضع في ٢٩ أغسطس ١٩٧٨ ليحل مؤقتا محل الدستور الموقوف منذ استيلاء العسكريين على الحكم (ابريل ١٩٧٥) سوى ورقة بالية . أما مجلس الاتحاد الوطنى ويضم ١٦ عضوا وكذا مجلس الدفاع والأمن الذى يضم أيضا ١٦ عضوا فكل منهما يدور في فراغ وأصبحت عملية ممارسة الحكم مشلولة . ومن أهم أسباب الخلاف بين الرئيس معلوم وحسين حبرى موضوع عملية ادماج القوات المسلحة الشمالية التابعة للثانى داخل الجيش الوطنى التشادى وخاصة تحديد حجم الجنود التابعة لحبرى وللجيش الوطنى الذى ستتمركز في العاصمة . والخلاصة أن هذا الاضعاف للجبهتين - الجبهة الحكومية وجبهة التمرد - كانت نتيجته الحتمية أن يستقر الصراع السياسى والمسلح دون أن يسفر عن غالب أو مغلوب وأصبحت البلاد على حافة الانهيار إلى أن جاءت مبادرة حسين حبرى للتغلب على غريمه لتشكل وضعاً جديداً في العاصمة التشادية .

مبادرة حسين حبرى (٢٦ يناير - ١٣ فبراير ١٩٧٩) :

بدأ حسين حبرى في توزيع قواته بالاضافة إلى عدة مئات من المناضلين التابعين له على عدة مراكز حساسة داخل العاصمة بيتما واتجه الرئيس معلوم إلى جوكوني وددى الذى قدم إلى الشمال بعد أن قام بزيارة إلى طرابلس وحاول اقناع زعيم جبهة فرولينات بالانضمام إليه ولكن هذا الأخير اشترط اقضاء حسين حبرى عن الحكم . وفي الوقت نفسه كانت قوات « جيش البركان » في الجنوب الغربى من إقليم وددى توالى الهجمات ضد قوات جبهة الشمال التابعة لحسين حبرى . أما الجيش الثالث الذى انتشر في جزر بحيرة تشاد فقد تولى عملية منع شركة أمريكية (كونوك) من استغلال البترول الذى اكتشف في المنطقة . ثم نجحت قوات حسين حبرى في الاستيلاء على محطة الاذاعة الوطنية في العاصمة ولكن القوات التابعة للرئيس معلوم قامت بحرقها منعا من قيام انقلاب عسكرى . وتصاعد القتال في العاصمة بين قوات جيش الشمال (حسين حبرى) والقوات الحكومية (الرئيس معلوم) وأجبرت الأولى الثانية على التراجع حتى منطقة المطار الدولى في الجزء الغربى من المدينة حيث حاول رئيس فرقة البوليس الكولونيل كاموجى مقاومة قوات جيش الشمال .

التحرك السودانى وقرار وقف اطلاق النار (١٨ فبراير ١٩٧٩) :

كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التدهور في أوضاع العاصمة إلى إثارة قلق الدول المجاورة لتشاد وخاصة السودان . ومن جهة أخرى كانت القوات المسلحة الفرنسية الموجودة في نجامينا قد اتخذت هذه المرة موقفا محايدا . فبذل السودان جهودا دبلوماسية بين أطراف الصراع أسفرت عن توقيع اتفاق في ١٨ فبراير ١٩٧٩ لوقف إطلاق النار لاعادة الحياة الطبيعية بين أطراف الصراع في إطار مؤتمر مصالحة على مستوى القمة .

وأهم ما نص عليه الاتفاق :

- ١ - ضرورة بقاء القوات الموجودة في مراكزها وعدم القيام بعمل من أجل دعمها .
- ٢ - تشكيل لجنة للإشراف على قرار وقف إطلاق النار ، تضم ممثلين عن الأطراف المتنازعة بالإضافة إلى اثنين من الفرنسيين .
- ٣ - ضرورة ضمان حرية المرور للسكان المدنيين .
- ٤ - عقد مؤتمر للقمة يضم ممثلين عن جميع أطراف النزاع : الرئيس فيليكس معلوم وحسين حبرى وجوكونى وددى (رئيس المجلس الثورى لجبهة فرولينات) وربما أيضا أصيل أحمد قائد قوات جيش البركان .

ويلاحظ أن التفاوض من أجل قرار وقف إطلاق النار قد طرح فكرة التسوية الفيدرالية كحل لحسم الصراع القائم في تشاد ، ولكن الأطراف لم تتفق عليها . فقد صرح الرئيس معلوم أنه لا يعارض مثل هذه التسوية ولكنه لا يريد أن يتخذ أى مبادرة في هذا الشأن حتى لا يبدو المسئول عن انقسام تشاد . أما جبهة فرولينات فقد عارضت بشدة أية فكرة فيدرالية كما صرح د . أبا صديق في الجزائر أن مثل هذه الفكرة تعنى تقسيم تشاد وقد أدى التطلع إلى هذا المؤتمر إلى سباق محموم بين أطراف النزاع من أجل الحصول على مركز أفضل وقت للتفاوض . وكان هذا يعنى تصاعدا جديدا في القتال ليس فقط في نجامينا بين حسين حبرى وفيليكس معلوم بل أيضا في سائر أنحاء البلاد بين مختلف أجنحة جبهة حركة التمرد والقوات الحكومية وقوات جيش الشمال التابعة لحسين حبرى . فلم يمض أيام قليلة على توقيع الاتفاق حتى شنت قوات جبهة فرولينات هجوما أدى إلى احتلالها كافة منطقة الحدود الفاصلة بين تشاد والسودان كما وصلت وحداتها القادمة من الشمال إلى مسافة تقل عن ٢٠٠ كم من نجامينا بعد أن احتلت ثلاث محافظات وأربع بلديات (بول ، بلتين ، أراضا ، ارييا ، غبرة ، ادرى) .

وفي ٢٢ فبراير ١٩٧٩ نشب قتال دام في إقليم « لوجونى » بمدينة « موندو » بين السكان المسيحيين والوثنيين والتجار المسلمين بمدينة صرح باقليم تشارى المتوسط وهو وطن قبائل السارا . أما في العاصمة فقد توالى هجرة الكوادر من السارا الذين كانوا يشكلون نظام حكم الرئيس فيليكس معلوم وفي الوقت نفسه التفت مجموعة من الضباط حول الكولونيل ديوجو الذى تولى رئاسة القوات المسلحة التشادية وأخذوا يحثونه على تولى كافة سلطات السكان الجنوبيين لحين عقد مؤتمر القمة . أما في الغرب فإن كتيبة من قوات الجيش الثالث (جناح آخر منشق عن جبهة فرولينات ويقوده عبد الرحمن أبوبكر) احتلت مدينتى ماو ومصاكو . وحتى عشية يوم ٧ مارس ١٩٧٩ الذى تحدد لعقد مؤتمر القمة فإن القتال كان في تصاعد مستمر بين الأطراف المتنازعة . أما في نجامينا فقد وافق كل من الرئيس معلوم وحسين حبرى على مبدأ قدوم قوات نيجيرية لمراقبة احترام قرار وقف إطلاق النار بين قوات جيش الشمال والقوات المسلحة التشادية .

جهود المصالحة :

مؤتمر كانو الاول (٧ - ١٦ مارس ١٩٧٩) وآثاره على مسار الصراع :

تقرر عقد مؤتمر القمة في مدينة « كانو » (بنيجيريا) على أن يرأسه رئيس أركان حرب القوات النيجيرية الجنرال شيهوبار عدوا كما تحضره وفود عن الدول المجاورة الستة (ليبيا ، النيجر ، نيجيريا ، الكامرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، السودان) . يحضره ممثلون عن الأطراف الخمسة المتنازعة (الرئيس معلوم ، حسين حبرى ، جوكونى وددى ، أصيل أحمد ، أبا صديق) وقد بدأ المؤتمر بتأجيل أعماله لمدة ٢٤ ساعة ويرجع السبب إلى أن كلا من الرئيس معلوم وحسين حبرى كان يرفض الرحيل عن العاصمة قبل الآخر ، وأخيرا تم الاتفاق على قدوم قوات نيجيرية للحفاظ على وقف إطلاق النار في العاصمة . وبهذا بدأ المؤتمر أعماله في ١٠ مارس وتوصل في ١٦ مارس ١٩٧٩ إلى اتفاق مبدئى أهم ما نص عليه :

- ١ - تشكيل حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية من أجل الإعداد للانتخابات العامة .
- ٢ - إقامة منطقة منزوعة السلاح حول نجامينا على قطر يبلغ ١٠٠ كم .
- ٣ - العفو عن جميع المعتقلين السياسيين .
- ٤ - يبقى الاتفاق مفتوحا أمام أطراف أخرى لم

توقع بعد ، ولم تمثل في المؤتمر .

٥ - تشكيل لجنة مراقبة محايدة ، يرأسها ضابط نيجيرى ، وتضم عضوين من كل من الدول الست المجاورة . وتنحصر مهمة اللجنة في مراقبة الاتفاق .

٦ - عقد مؤتمر ثان في كانو في بداية ابريل ١٩٧٩ لمواصلة الجهود المبذولة من أجل تسوية النزاع التشادى .

وقد وقع الاتفاق كل من الرئيس فيليكس معلوم وحسين حبرى وجوكونى وددى وأبوبكر عبد الرحمن (زعيم الحركة الشعبية لتحرير تشاد المنشقة عن الجيش الثالث) .

ويمكن استخلاص العوامل الجديدة التى أدخلها مؤتمر كانو الأول على الرقعة السياسية التشادية كالاتى :

١ - أنه لأول مرة في تاريخ تشاد المستقل ، ومنذ قيام حركة التمرد يأتى بتسوية أفريقية وبالتالي فقد أصبح الوجود العسكرى الفرنسى لا محل له في تشاد لهذا أعلنت باريس في ٢٠ مارس ١٩٧٩ قرارها بسحب قواتها عن تشاد .

٢ - أن المؤتمر أبرز نقطة التقاء بين جميع الاتجاهات السياسية التشادية وهى الرغبة المشتركة في الحفاظ على وحدة البلاد داخل الحدود التى ورثتها عن العهد الاستعمارى .

ومنذ تشكيل المجلس المؤقت ، بدأت الحياة السياسية في تشاد تتجه إلى تحقيق الوحدة الوطنية وإلى محاولة تقادى انفصال الاقليمين الجنوبيين (لوجونى وشارى) وكان المجلس المذكور يضم ٤ وفود تمثل : القوات المسلحة التشادية وقوات جيش الشمال (حسين حبرى) وفرولينات (اتجاه جوكونى وددى) رئيس المجلس والجيش الثالث (أبوبكر عبد الرحمن) .

مؤتمر كانو الثانى (٣ - ١١ ابريل ١٩٧٩) :

لم تكن مراقبة تنفيذ اتفاق المؤتمر الأول مهمة يسيرة وهو ما بدا واضحا عند عقد مؤتمر كانو الثانى . فقد طرح هذا الأخير مشكلة تمثيل الاتجاهات السياسية التى يحق لها التوقيع على اتفاق كانو الأول . ثم أن الاتجاهات الأربعة الممثلة داخل المجلس المؤقت لم تتفق على صيغة الحكومة الديمقراطية التى ستؤدى إليها أعمال المجلس ولكن أهم مشكلة احتدم النقاش عليها خلال المؤتمر الثانى تتعلق بمشاركة ليبيا في المؤتمر ،

فقد أوضح وفد فرولينات وقوات جيش الشمال أن ليبيا لا يحق لها المشاركة لأنها قد انتهكت اتفاق ١٦ مارس بمنحها مساعدة إلى أصيل أحمد وتسليحها جيش البركان مما أتاح لهذا الأخير التقدم في اتجاه الجنوب كما أن ليبيا حشدت قواتها على الحدود . كذلك رفض الوفدان اشتراك د . أبا صديق الذى يمثل جناحا من فرولينات وأصيل أحمد في التوقيع على اتفاق كانو . ثم أن القوات النيجيرية التى تشكل « القوة المحايدة » من أجل احترام وقف إطلاق النار أصبحت غير قادرة على أداء مهمتها حدث من الوصول إلى اتفاق جديد .

تشكيل حكومة وحدة وطنية (مايو ١٩٧٩) :

ولكن في بداية مايو ١٩٧٩ ، تم تشكيل حكومة للوحدة الوطنية في تشاد لتحل محل مجلس الدولة المؤقت . . ومراعاة للوحدة اختار المسؤولون رئيسا للحكومة ينتمى إلى الجيش الثالث الجنوبى وهو السيد محمد شاوا الذى تزعم الحركة منذ مصرع أبوبكر عبد الرحمن كذلك جاء تعيين الكولونيل كيوجو نائبا لرئيس الوزراء ترضية لسكان السارا الجنوبيين ولكن مع ذلك بقيت اليد العليا داخل الحكومة الجديدة بين أيدي جوكونى وددى وحسين حبرى ، فإن الأول قد حصل على وزارة الداخلية بينما حصل الثانى على وزارة الدفاع وعلى أية حال فإن هذا التشكيل الحكومى الجديد ، لم يحسم الأوضاع في الجنوب حيث برز الكولونيل كاموجى الذى رفض المشاركة في الحكومة الجديدة ، وقد أسفر استمرار الخلافات عن تجدد القتال في نجامينا وفي أغسطس ١٩٨٠ انسحبت القوات الفرنسية من تشاد ، وتدخلت ليبيا عسكريا لاقامة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في نجامينا تعرف باسم (الجونت) برئاسة جوكونى وددى وضمت حسين حبرى وزيرا للدفاع ، على أن تعمل الحكومة تحت اشراف منظمة الوحدة الأفريقية . وفي عام ١٩٨٢ تمرد حسين حبرى ، وزير الدفاع في حكومة جوكونى وددى وانقسمت حكومة الائتلاف المكونة من ١٢ حزبا ووقعت نجامينا في أيدي حسين حبرى في ٧ يونية ١٩٨٢ ، بعد فرار قوات جوكونى وددى ، وانسحبت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (الجونت) - حكومة جوكونى وددى) إلى تيبستى تحت الحماية الليبية .

التدخل العسكرى الفرنسى في تشاد

أغسطس ١٩٨٣

(عملية مانتا)

ملايسات التدخل الفرنسى :

في ٦ ديسمبر ١٩٨٢ اتهم محمد نوري عضو مجلس قيادة الثورة التشادية (التابع لحسين حبري) الرئيس الليبي معمر القذافي بالتوحد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لاستخدام أراضيها كقاعدة لاثارة الاضطرابات في جنوب تشاد . ثم شهد شهر فبراير ١٩٨٣ تكرار اتهام تشاد ليبيا بتجنيد المرتزقة للعمل على ضم تشاد ، واستعدادات الأخيرة لمواجهة النوايا التوسعية الليبية .

وقد أعقب ذلك عودة قوات جوكوني وددى إلى الزحف جنوبا بدعم عسكري ليبي حتى سقطت مدينة فيالارجو الاستراتيجية في أيدي قوات جوكوني وددى ، فكان القرار الفرنسي بالتدخل فيما عرف باسم « عملية مانتا » .

عملية مانتا :

« عملية مانتا » هو الاسم الحركي للتدخل العسكري الفرنسي في تشاد .

وقد بدأت تلك العملية ، في ١٥ أغسطس عام ١٩٨٣ بنشر آليات ، قوامها ٣٥٠٠ جندي وسعت دورها تدريجيا من الدفاع عن نجامينا إلى حماية الجزء الأكبر من الأراضي التشادية جنوب خط عرض ١٥ من غارات جوكوني .

وقد تمثل الهدف الرئيسي لهذه العملية لتدعيم حكومة حسين حبري في إطار مهمة محددة تقتصر على « الردع » دون أن تطمح إلى استعادة الأقليم المحتل من قبل القوات المنشقة . أي أن هذه القوة ستدافع عن الخط الأحمر الذي يمر في وسط تشاد ويفصل بين قوات جوكوني وددى من جهة وقوات حبري من جهة أخرى ولكنها لن تجتازه ، فالجيش الفرنسي يلعب لعبة الانتظار غير راغب في فرض الحل العسكري ، ولذا تمركزت القوات الفرنسية في أربع مدن رئيسية على خط عرض ١٥ هي صلال في الغرب وابيشي وادادا وبلتين في الشرق . والمعروف أن قرية أم شالوبة التي تسيطر عليها قوات حسين حبري والواقعة على بعد ١٠٠ كم^٢ من المواقع الفرنسية فقد تعرضت في ١٩٨٣/٩/٦ لهجوم من قبل قوات جوكوني وددى التي تساندها القوات الليبية وقد صرح وزير الاعلام التشادي بأن القوات الفرنسية لم تشترك في صد هذا الهجوم مما يدل على أن هذه القوات خاضعة لأوامر مشددة بتجنب حدوث مواجهة مع القوات الليبية . حيث كان الخط الأحمر محددًا بخط عرض ١٥ شمالا ، ثم اضطرت فرنسا لاتخاذ بعض التدابير الوقائية بتحديد خط أحمر

جديدا يمر من الشرق موازيا لخط عرض ١٦ شمالا حتى كورتورو ثم يمر بعد ذلك من خط الآبار قبل الالتواء قليلا ، ناحية الشمال حتى الحدود النيجيرية ومن ثم فقد تقاربت مناطق تدخل الجيش الفرنسي ، من العناصر الليبية . وفق ما ادعت فرنسا بينما أنكرت ليبيا وجود قوات لها خارج حدودها الجنوبية وقد جاء هذا التحرك في يناير ١٩٨٤ بعد اشتباك في زيجوى في غرب تشاد أسقطت فيه طائرة جاجوار تابعة للقوة الفرنسية . بعد هذا استمرت حالة الجمود العسكري بينما تعددت الاتصات بين فرنسا وليبيا على ما يلي بيانه . كانت عملية مانتا أكبر عملية عسكرية لفرنسا فيما وراء البحار منذ انتهاء حرب الجزائر . ويمكن تلخيص بواعثها فيما يلي :

١ - تحكم السياسة الفرنسية تجاه تشاد مصالح بعيدة المدى ، فمعظم صادرات تشاد وبصفة خاصة - القطن - المحصول الرئيسي - يورد إلى فرنسا ، كذلك احتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية في بوركينا فاسو بعد الاستقلال .

٢ - تعمل فرنسا على توفير الحماية للنظم الموالية لها بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . فقد سبق أن قامت فرنسا بإرسال فرقتين لتعزيز القوات الفرنسية المتمركزة في جمهورية أفريقيا الوسطى ، وأرسلت عددا من طائرات الجاجوار إلى الجابون فالتدخل الفرنسي في رأي بعض المراقبين - أسهم في إظهار مصداقية فرنسا لدى الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا .

اتفاق الانسحاب المتزامن من تشاد بين ليبيا وفرنسا

سبتمبر عام ١٩٨٤

اهم تطورات الصراع وجهود الحل حتى سبتمبر ١٩٨٤ :

في فبراير ١٩٨٤ اتفق كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسي السابق مع الرئيس الليبي القذافي على سحب القوات الفرنسية والليبية من تشاد في حالة التوصل إلى حل سياسي وسط بين حسين حبري وجوكوني وددى . لكن الخلاف احتدم بين فرنسا وليبيا مرة أخرى عندما أعلنت فرنسا عن رغبتها في سحب القوات الفرنسية والليبية على امتداد ٥٠ كيلومترا من المواقع المتمركزة فيها كاختبار لحسن نوايا الطرفين إلا أن طرابلس رفضت الاقتراح الفرنسي . ثم عرض الرئيس الليبي معمر القذافي على فرنسا عن طريق المستشار النمساوي

برونو كرايسكى فى مايو ١٩٨٤ استعداده لسحب ما أسماه « بالخبراء الذين توجهوا إلى تشاد لمساندة الحكومة الشرعية فيها » وقد ساق أسبابا معينة لرغبته فى الانسحاب المتزامن من تشاد تتمثل فى الرغبة فى دعم علاقات ليبيا مع فرنسا والتحرك المشترك معها مع أفريقيا والعالم العربى .

ويضيف المراقبون إلى تلك الأسباب :

(أ) أن الرئيس الليبى معمر القذافى اقتنع بأنه لن يكون هناك حل عسكري للصراع على السلطة فى تشاد .
(ب) أن الشعب الليبى لم ينس أن أكثر من ١٥٠٠ جندي قد قتلوا خلال التدخل العسكرى فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ .

(جـ) كما أن الشيخ ابن عمر - أحد أقطاب مجموعة وددى ووزير دفاعه - قد أقرب بأن من مصلحة ليبيا وفرنسا الانسحاب من تشاد .

ثم قام المستشار النمساوى السابق كرايسكى بالوساطة بين فرنسا وليبيا حيث نقل من الأخيرة اقتراحات بسحب قوات البلدين فوراً وبصورة متزامنة دون الانتظار حتى الاتفاق على حل سياسى بين الأطراف المحلية المتنازعة ولكن فرنسا لم تستجب لتلك الاقتراحات - كذلك استغل الرئيس الفرنسى ميتران الفرصة السانحة نتيجة إبرام اتفاق الوحدة الليبية المغربية لطلب وساطة العاهل المغربى لايجاد مخرج دبلوماسى لازمة تشاد بسحب القوات الليبية والفرنسية والعمل على حمل الأطراف التشادية المتنازعة على التفاوض لوضع نهاية للآزمة التشادية ، وقد أسفرت تلك الجهود عن توقيع الاتفاق الفرنسى الليبى فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ - بشأن الانسحاب المتبادل من تشاد والتي بدأ سريانها من ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤ وهذا هونص إعلان الاتفاق كما صدر عن الجانب الفرنسى :

توجه وزير العلاقات الخارجية الفرنسية ، إلى طرابلس ، تلبية لدعوة من على التريكى سكرتير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصالات الخارجية واستقبله العقيد القذافى مرشد الثورة .

وقد أعربت الجماهيرية الليبية والحكومة الفرنسية عن رغبتها فى تنمية العلاقات والتعاون بينهما وفى إزالة كل ما يعرقلها .

وقد قررت الجماهيرية الليبية والحكومة الفرنسية ، الشروع فى أقرب وقت ممكن فى الانسحاب الكامل والمتزامن للقوات المسلحة الفرنسية ، وعناصر المساندة الليبية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من تشاد ،

وكذلك سحب الأسلحة والمعدات .

وسوف يبدأ الانسحاب يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨٤ .

أهم بنود الاتفاق :

١ - انسحاب جنود عملية « مانتا » وعددهم ٣٠٠ جندي بمدركاتهم وطائراتهم الهليكوبتر ووسائلهم المضادة للطائرات والدبابات ، تدريجيا ، من الخطوط المتقدمة موسور وصلال فى الشرق وارادا بيلتين ابيشيه فى الغرب إلى نيجامينا ومنها إلى دول أفريقية أخرى وإلى قواعدهم الفرنسية .

٢ - من الجانب الليبى - يتلخص الأمر فى سحب العناصر العسكرية المساندة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية فى وقت متزامن . أى أولا سحب عناصر الحشد العسكرى الجنوبى (بين خط فيالارجو/فاد وخط أوجوت/جورو/أونيانجا كبير) وهذا الحشد الهجومى يقدر بحوالى ٦٠٠٠ جندي مزودين بمدفعية ثقيلة وبوسائل ضخمة مضادة للطائرات ومدركات وطائرات خفيفة . . وطائرات هليكوبتر للهجوم والنقل ومدركات الكترونية متطورة : وهذا هو التهديد العسكرى الرئيسى ضد قوات حسين حبرى ثم تأتى بعد ذلك القوات المنتشرة فى المنطقة تبيستى فى الطريق إلى زوار وبرداى .

موقف الاتفاق من قطاع أوزو :

تتمثل النقطة الهامة الوحيدة ، التى يبدو أنه لم يتم التوصل إلى أية تسوية لها والتى تظل نقطة الغموض الرئيسية فى الاتفاق - الفرنسى الليبى فى قطاع أوزو . وفى حقيقة الأمر أنه بصرف النظر عن مشكلة السيادة على هذا الجزء من أرض تشاد تطرح المشكلة العسكرية البحتة المتصلة بالوجود العسكرى الليبى ، فى هذه المنطقة ، التى لم يعرف ما إذا كانت قد أدرجت فى الاتفاق أم لا ، ولا سيما مشكلة قاعدة أوزو حيث تنتشر عدة كتائب ليبية ودبابات ووسائل للدفاع الجوى وطائرات هليكوبتر ومقاتلات طراز ميراج وسوخوى ٢٢ .

بواعث طرفى الاتفاق وراء إبرامه :

بواعث ليبيا للموافقة على الانسحاب :

١ - رغبة ليبيا فى تهدئة مواقف الدول الغربية تجاهها (وبخاصة ألمانيا الغربية أكبر مستورد للنفط من ليبيا ، والولايات المتحدة التى ستتولى شق نهر صناعى فى ليبيا تقدر تكلفته بعشرات المليارات من الدولارات) .

٢ - رغبة ليبيا فى تهدئة مخاوف الجزائر بعد اتفاق

المجال الصناعى إلى مليار دولار ، وقيام الشركات الفرنسية بالتنقيب عن البترول ، فضلا عن التعاون العسكرى) .

الآثار المباشرة للاتفاق :

١ - إن تشكيلا فرنسيا كبيرا ، يتضمن وسائل جوية حول خط اوجوت / جورو / أوننتجا كبير سوف يبقى ، حول تشاد انتظارا لتسوية الصراع فيها . كما أنه يمكن الاعتقاد بأن ليبيا ستحتفظ بعدد كبير من القوات على طول حدودها الجنوبية .

٢ - إن انسحاب قوات (مانتا) لا يقتضى مطلقا وقف التعاون العسكرى بين باريس ونجامينا فى إطار إتفاقية ١٩٧٦ . وسوف تترك باريس لدى القوات المسلحة التشادية بعثة كبيرة للمساعدة العسكرية الفنية ، وستمنح حسين حبرى مساعدة تتناسب مع المساعدة التى يقدمها القذافى إلى قوات الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية . وقد سلمت باريس إلى نجامينا مؤخرا نحو ألف بندقية . وتقرر أن تكون تشاد فى عام ١٩٨٥ أحد البلدان الافريقية القلائل التى ستقدم لها باريس مساعدة عسكرية أكبر حجما تزيد بنسبة عشرين فى المائة من المساعدة المقدمة فى عام ١٩٨٤ .

٣ - أصبح فى مقدور ليبيا بعد اتفاقها مع فرنسا حول الانسحاب المتزامن من تشاد ، واتفاقها الوجدوى مع المغرب ، أن تجرى خفضا ملحوظا فى أسعار بترولها لاجتذاب العملاء التقليديين للجزائر . بل لقد سبق هذا أن فرنسا ضاعفت مشترياتها من البترول الليبي عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ مما أدى إلى انخفاض طلبها على البترول الجزائرى إلى النصف .

موقف أطراف الصراع الداخلى من الاتفاق : موقف الرئيس حسين حبرى :

لوحظ أن الرئيس التشادى حسين حبرى لم يخطر بعزم فرنسا على توقيع الانسحاب المتزامن مع ليبيا إلا فى اليوم الذى أعلن فيه التوقيع ، الأمر الذى لم يخفف من وقعه على حبرى إلا دعوة الرئيس الفرنسى ميتران له بزيارة باريس لتوضيح التحرك الفرنسى وقد قام الرئيس التشادى حسين حبرى بزيارة باريس فى ٥ أكتوبر ١٩٨٤ أسفرت عن إعرابه بصفة عامة عن ارتياحه لاتفاق الانسحاب المتزامن لمصلحة كافة الأطراف المعنية ، مع تمسكه بأن يكون الانسحاب شاملا وإن لم يخف استمرار أزمة الثقة بينه وبين الرئيس الليبي معمر القذافى . ولهذا أصر حبرى على رفض تواجد مراقبين من بنين لمراقبة الانسحاب

وجدة ، بين ليبيا والمغرب ، حيث أن الجزائر من أنصار المساس بالحدود الموروثة من أيام الاستعمار بينما ترى ليبيا أنه ينبغى إزاحة الوجود الاستعمارى حيث أمكن ذلك .

٣ - سعى ليبيا لتنقية العلاقات مع فرنسا لحياء دور الأخيرة فى قضية الشرق الأوسط بما يخدم المنظور الليبي ، وأهم ما تسعى إليه ليبيا فى هذا الصدد تعزيز دعوة فرنسا لانعاش فكرة المؤتمر الدولى فى الشرق الأوسط .

٤ - ارتفاع تكاليف الوجود الليبي فى تشاد فى وقت انخفضت فيه عائدات البترول الليبي مع سعى ليبيا فى الوقت نفسه إلى انجاز مشاريع تنموية استراتيجية . ٥ - عدم قدرة أى من طرفى الصراع المباشرين على حسم الصراع لصالحه .

٦ - تنظر ليبيا بحذر وترقب لتطور الأوضاع الداخلية فى تشاد ، فمصالحها فى تشاد تقتضى على أقل وجود حكومة موالية لها فى نجامينا ، لا تكون من القوة بحيث تطالبها فى مرحلة لاحقة بإقليم أوزو ، وهذا يفسر التواجد الليبي المسيطر على شمال تشاد .

٧ - قد تفسر رغبة ليبيا فى الانسحاب من جزء من أراضى تشاد على ضوء حساباتها باحتمالات عودة الصدام بين الطرفين المتنازعين فتقتنع الدول الافريقية بأهمية الوجود الليبي فى حفظ الأمن والاستقرار الأمر الذى تترقب له فرنسا . حيث خرجت قواتها من تشاد لتتمركز فى دولة قريبة هى الكاميرون ، ويمكنها العودة بسرعة إذا عاودت ليبيا الزحف داخل أراضى تشاد .

بواعث فرنسا للموافقة على الانسحاب :

١ - التخلص من أعباء الانفاق على الوجود العسكرى فى تشاد (٣٠٠ ألف دولار يوميا) . ٢ - الرغبة فى العودة للتعاون مع دمشق باستثمار العلاقات الوثيقة بين ليبيا وسوريا . ٣ - الرغبة فى الحفاظ على علاقات جيدة مع كافة دول المغرب العربى .

٤ - استثمار تراجع مصداقية الولايات المتحدة فى المنطقة العربية لطرح البديل الفرنسى فى مجالات الوساطة والمبادرات وتسويق السلاح الفرنسى .

٥ - رغبة حكومة الرئيس ميتران فى رفع رصيدها الداخلى قبل انتخابات ١٩٨٦ ، وهو الرصيد الذى اهتز بصورة ملموسة إثر التدخل فى تشاد رغم حجم المصالح الفرنسية فى ليبيا (هناك خمسون شركة فرنسية تعمل فى ليبيا ، وتصل قيمة الاتفاقات بين فرنسا وليبيا فى

المتزامن ، نظرا لأن ليبيا هي التي اختارتهم ، كما أن بنين شاركت عام ١٩٨٠ في القتال إلى جانب القوات الليبية ضد قوات حبرى المسماه (الفانت) .

موقف جوكوني وددى :

رفض جوكوني وددى اعتراض حبرى على وجود مراقبين من بنين واتهامه بمحاولة عرقلة الانسحاب ، كما تمسك بأن مشكلة اختيار المراقبين تخص فرنسا وليبيا والواقع أن الشاغل الرئيسى لجوكوني وددى كان يتمثل فى أن عناصر المساندة الليبية داخل صفوف قواته لابد أن تغادر الأراضى التشادية نتيجة للاتفاق .

مواقف الأطراف الاقليمية والدولية من التطورات الأخيرة للصراع واتفاق الانسحاب المتزامن :

(ا) الجزائر :

١ - فى الوقت الذى أعلنت فيه الجزائر ارتياحها للاتفاق كخطوة نحو تسوية النزاع فقد استاءت لابرار الاتفاق بصورة تجاهلت منظمة الوحدة الأفريقية التى تراها الجزائر الاطار الطبيعى لتسوية المشكلات الافريقية ، وإن لم تتدخل الجزائر فى هذه المشكلة بصورة مباشرة .

٢ - تتخوف الجزائر من احتمالات قيام الجيش الليبى - لدى عودته من الأراضى التشادية - بممارسة ضغوطه على الحدود مع الجزائر .

٣ - تخشى الجزائر أن يكون هناك تفاهم ليبي - فرنسى للسكوت عن مطالبة ليبيا بالانسحاب من قطاع « أوزو » فى شمال تشاد ، لأن معنى ذلك وجود سابقة فى القارة الأفريقية لها آثارها السلبية بالنسبة للجزائر التى تسعى لتسوية سلمية للخلافات حول الحدود مع ليبيا ، كما نجحت من قبل فى توقيع اتفاقات لتعين الحدود مع كل من المغرب وموريتانيا والنيجر ومالى وتونس .

(ب) الدول الأفريقية المجاورة :

(زائير - برازافيل - الجابون - أفريقيا الوسطى) .
١ - ترى كل من زائير وبرازافيل والجابون أن تشاد جزء من منطقة وسط أفريقيا ومن ثم فإنها معنية بالصراع فى تشاد (رفض التشاديون التابعون للحزب التقدمى التشادى بزعامة الانتلى جبريل ليزيت الموافقة على مشروع طرحه برتليمى يوجاندا . رئيس المجلس الأعلى لأفريقيا الاستوائية قبل استقلال المستعمرات الفرنسية فى وسط أفريقيا بإنشاء جمهورية أفريقيا الوسطى التى تضم الكونغو وأوبنجى شارى (أفريقيا

الوسطى) وتشاد . . وبنى التشاديون ذلك الموقف على أساس أن وحدة الحدود لا تكفى لتحل محل وحدة الثقافة) .

٢ - وقد قامت الجابون منذ عام ١٩٨٢ بمحاولتين للترتيب لاعداد اجتماع للمصالحة بين الأطراف المتصارعة فى تشاد ، ولكن المحاولتين انتهتا إلى الفشل .

٣ - كما هبت زائير لنجدة حسين حبرى وأرسلت إليه قوات فى الثالث من يولييه ١٩٨٣ وساهمت منذ ذلك الحين فى تشكيل قوة كوماندوز تابعة للقوات المسلحة الوطنية التشادية .

٤ - أما برازافيل فإنها تلح مطالبتها بعقد مؤتمر مصالحة ، خاصة بعد أن لجأ إلى برازافيل عدد كبير من معارضى حبرى .

٥ - يشعر الرئيس كولنجا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بالقلق بسبب نزوح حوالى ٤٥ ألف لاجئ من تشاد إلى أراضى جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أغسطس ١٩٨٤ وهجمات بعض المتمردين الذين تدعمهم ليبيا من أراضى تشاد على قرى الحدود فى أفريقيا الوسطى وساعدتهم لمحاولة الانقلاب الفاشلة ضد حكم الرئيس كولنجا على يد الجنرال مبيكوا عام ١٩٨٢ .

الأطراف الدولية :

الولايات المتحدة :

تتمثل مصلحة واشنطن فى تشاد فى مجالين :

١ - المجال السياسى : وينطلق من نظرة إدارة الرئيس ريجان إلى طبيعة الأزمة فى تشاد فى إطار التنافس بين الشرق والغرب ، بحيث ترى أن النظام فى ليبيا عميل للاتحاد السوفيتى وجوكوني وددى عميل لنظام القذافى فى ليبيا ومن ثم فإن انتصاره يعنى نجاحا للنفوذ السوفيتى ، ومن ثم فلا بد من تدعيم جناح حسين حبرى المعارض لنظام القذافى والاتحاد السوفيتى .

٢ - المجال الاقتصادى : ويتمثل فى قيام شركة النفط الأمريكية « كوتكو » بالتنقيب عن البترول فى الأراضى التشادية .

ونتيجة لهذين العاملين فإن واشنطن ينتابها القلق تجاه نوايا فرنسا فى تشاد ونواياها على صعيد العلاقات مع ليبيا ولذلك لم تتردد واشنطن فى أن تدين صراحة الاتفاق الفرنسى الليبى . كما أن عودة طائرات الاستطلاع الفرنسية إلى التحليق فوق تشاد وتصريح كلود شيلسون فى نوفمبر ١٩٨٤ حول احتمال عودة

القوات الفرنسية إلى مواقعها في تشاد ، أثارت قلق الادارة الأمريكية التى تعلن أنها تعتبر التفاوض مع القذافي بمثابة التفاوض مع الشيطان .

مصر :

يرتبط الاهتمام المصرى بتشاد بعاملين : الاهتمام بالدائرة الأفريقية عموما ، وأهمية تشاد للأمن القومى السودانى الوثيق الصلة بالأمن القومى المصرى . وعندما استولت قوات جوكوى وددى على مدينة فايا لارجو بمساندة ليبية فى مايو ١٩٨٢ أعلنت وزارة الخارجية المصرية أن (مصر ترقب باهتمام بالغ تطورات الموقف فى تشاد ومحاولات التآمر الخارجية ضد سلامة تشاد واستقرارها » وفى ٢٧ يونية صرح الرئيس مبارك « بأن ما يحدث فى تشاد أمر محزن ومؤسف لأن ما تقوم به ليبيا هناك مبدأ خطير وفى أغسطس صرح بأن مصر لن تحارب أبدا ضد جيرانها بسبب الوضع فى تشاد ، لأن ليبيا دولة عربية أفريقية وتشاد دولة أفريقية عريقة واشترك مصر فى الصراع الدائر لن يحل المشكلة ولكنه سيزيدها تعقيدا .

ويمكن بلورة الموقف المصرى من الوضع فى تشاد - الذى أعلنته مصر أمام اجتماعات القمة الأفريقية التاسعة عشرة فى أديس أبابا (يونية ١٩٨٣) - فى النقاط التالية :

١ - انسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضى تشاد .

٢ - تأييد مبدأ الحوار والتفاوض بين الأطراف التشادية المتصارعة دون أية وصاية خارجية .

٣ - دعم وتأييد الحكومة الشرعية فى تشاد بزعامة الرئيس حسين حبرى وهى الحكومة التى حظيت بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد رحبت مصر بالاتفاق الفرنسى الليبى بشأن الانسحاب المتزامن من تشاد ودعت ليبيا إلى تنفيذ بنود الاتفاق بحسن نية وبما يتفق ومصالح شعب تشاد .

الصعوبات التى حالت دون تنفيذ الاتفاق :

١ - قيام ليبيا ، وفقا لادعاءات حكومة نجامينا ، ببناء ممرات للطائرات شرق فايلارجوا ، وإعداد مخابىء للأسلحة فى أماكن مختلفة من مواقعهم السابقة .

٢ - اعتراض حكومة نجامينا على قبول مراقبين من بنين للإشراف على الانسحاب وهم مراقبون اختارهم طرابلس بينما رحبت نجامينا بأن يتولى الإشراف على الانسحاب مراقبون من توغو ، واختارت فرنسا مراقبين

من السنغال . وفى نهاية الأمر تحملت باريس وطرابلس عملية الإشراف على الانسحاب سواء فى أقصى شمال تشاد حيث ترابط القوات الليبية أو فى المنطقة التى رابطت فيها القوات الفرنسية المشتركة فى عملية « مانقا » .

٣ - تبين لفرنسا استمرار تواجد قوة ليبية فى شمال تشاد .

ويتبين عدم وضوح الوضع بالنسبة لانسحاب القوات الليبية وفقا للاتفاق من تسلسل التصريحات والتطورات منذ توقيع الاتفاق حيث تكررت فى الأشهر الثلاثة التالية على الاتفاق التصريحات الليبية باعتزام الانسحاب من تشاد مع التأكيد على أن قطاع أوزو فى شمال تشاد « جزء لا يتجزأ من ليبيا » بينما تبين لفرنسا أن القوات الليبية لم تنفذ الانسحاب وفقا للاتفاق وأنها سحبت من « فايلارجو » العتاد المستعمل فقط وأن لديهم فى فايلارجو ١٦ طائرة وأنهم يعدون ممرا للهبوط قد يمتد إلى ثلاثة آلاف متر . هذا فى الوقت الذى أتمت فيه قوات كل من فرنسا وزائير انسحابها من تشاد ، وتمركزت القوات الفرنسية المنسحبة فى أراضى الكاميرون المجاورة .

التطورات الأخيرة فى الجهود الدولية لحل الصراع : مؤتمر برازافيل (أكتوبر ١٩٨٤) :

فى ١٣ سبتمبر ١٩٨٤ أعلن مستشار الرئيس الفرنسى للشئون الأفريقية أن حكومة تشاد والأحزاب المعارضة لحبرى وافقت على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية فى برازافيل . وتلا ذلك أن أعلنت الحكومة التشادية فى بيان رسمى لها فى ١٧ أكتوبر موافقتها على الاشتراك فى الاجتماع التحضيرى لمؤتمر المصالحة الوطنية فى برازافيل وتحضره جميع الأطراف المتصارعة فى تشاد . وقد جاء هذا الاعلان عقب لقاء قمة فى باريس فى ٥ أكتوبر ١٩٨٤ ضم رؤساء فرنسا وساحل العاج والجابون وتشاد بهف إقناع الأخير بحضور مؤتمر برازافيل وبحث كيفية مراقبة انسحاب القوات الفرنسية والليبية من تشاد وإشراك خصوم حبرى فى الحكومة ثم أعلنت حكومة الاتحاد الوطنى الانتقالية بزعامة جوكوى وددى فى ٢١ أكتوبر موافقتها على اجتماع المصالحة فى برازافيل فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤ . بدأ الاجتماع التحضيرى لمؤتمر برازافيل وكان أول ما واجهه المؤتمر هو إعلان وزير خارجية تشاد رفض حكومته لتحويل تشاد إلى دولة فيدرالية أو تقسيم جيشها إلى وحدات محلية شبه مستقلة .

اسباب فشل مؤتمر برازافيل للمصالحة الوطنية :
فشل المؤتمر نتيجة إصرار طرفي الصراع المباشرين
على الحصول على « كل شيء أو لا شيء » .

* فبينما أكد وفد نجامينا أنه يمثل الحكومة
الشرعية في تشاد وأن المفاوضات ستتم إنطلاقاً من هذه
الخطوة وطالب وفد حسين حبرى بضرورة الاعتراف
أولاً بها كحكومة شرعية من قبل المشتركين في المحادثات
وأن اجتماع برازافيل ليس إلا لقاء الحكومة الشرعية
مع معارضيه .

* على الجانب المقابل أكد وفد حكومة الوحدة
الوطنية الانتقالية أنه لم يأت لتثبيت حسين حبرى في
مركزه وأنه لا يرى فيه إلا زعيم أحد الاتجاهات وطالب
بالعودة إلى اتفاقيات لاغوس التي وقعت عام ١٩٧٩
الاتجاهات الأحد عشر التي تضمها حكومة الوحدة
الوطنية الانتقالية .

اجتماع ميتران - القذافي :

(كريت - ١٥ نوفمبر ١٩٨٤)

في ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ التقى ميتران في كريت بترتيب
من رئيس الوزراء اليوناني باباندريو مع الرئيس الليبي
القذافي وتقرر في اللقاء أن يرحل جميع الجنود الليبيين
والفرنسيون عن أراضى تشاد نهائياً وأن للشعب
التشادي وحده أن يقرر مصيره وتعهدت فرنسا من
جانبها بعدم تأييد أى تدخل محتمل في تشاد من جانب
أية دولة ثالثة ، بينما يكون لليبيا في حالة وقوع تدخل من
هذا القبيل أن تتدخل من أجل ضمان أمنها . وقد قدر
فرانسوا ميتران الجنود الذين لم تسحبهم ليبيا عن
تشاد بكتيبتين أو ثلاث ، بعد بيان فرنسا في ١٠ نوفمبر
بإتمام الانسحاب وإمكان عودة العلاقات الطبيعية بين
فرنسا وليبيا . وأضاف ميتران بعد لقاء كريت أن تلك
القوات ليس لها طابع عدائي وأنها في تحرك نحو
الانسحاب .

التطورات اللاحقة على اجتماع كريت :

أكد وزير الخارجية الفرنسي إثر اجتماع كريت
احتمال عودة القوات الفرنسية إلى تشاد ما لم تلتزم
ليبيا بسحب قواتها كاملة من تشاد . ولكن في ٢٠ نوفمبر
وقع أول اشتباك حقيقى بين الجيش التشادى والقوات
الليبية منذ توقيع الاتفاق يوم ١٦ سبتمبر في كابيت على
بعد مائتى كيلومتر جنوب فيالا رجو حيث أعلن وزير
الاعلام التشادى أن طائرات هليكوبتر هاجمت مجموعة
من القوات المسلحة الوطنية التشادية وإن لم يسفر

الهجوم عن خسائر في المجموعة التشادية . وأعرب عن
رأيه في أن الاتفاق كان خدعة من جانب طرابلس لكى
تسهل ما أسماه بمطامعها التوسعية في تشاد ، وأن ليبيا
أعادت إلى شمال تشاد قواتها التي سحبتها وذلك عبر
ممرات متعرجة في الصحراء . وأن هناك - حسب
الوضع في نوفمبر ١٩٨٤ - حوالى ٤ آلاف جندي ليبي
يتمركزون حول مدينة فادا باستثناء الجنود المتمركزين
في قطاع أوزو ، وأن الليبيين أوشكوا على الانتهاء من
بناء ممر لهبوط الطائرات في أودى - دوم بمنطقة
فيالارجو . وفي ٢١ نوفمبر ذكرت صحيفة (ليراسيون)
الفرنسية أن ليبيا أرسلت قوات جديدة إلى شمال تشاد
ليرتفع عدد هذه القوات إلى ٣٠٠٠ جندي معززين
بالدبابات وطائرات الهليكوبتر وبطاريات الصواريخ .
وفي اليوم نفسه ذكرت صحيفة (لوماتان) الفرنسية أن
فرنسا وضعت قواتها المتمركزة في باغى في أفريقيا
الوسطى في حالة تأهب (بينها وبين أراضى تشاد
ساعتان ونصف طيران من بانجى وساعة ونصف فقط
من بويار) ووضعت طائراتها المقاتلة من طراز جاجوار
وميراج ف (في أفريقيا الوسطى والجابون . وفي اليوم
نفسه أيضاً صرح لوران فابوس رئيس وزراء فرنسا
أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بأن فرنسا « ستتخذ
كافة التدابير الضرورية ، لكى تحمل ليبيا على احترام
الاتفاق الخاص بتشاد وأن الانسحاب الليبي يجب أن
يكون كاملاً . ولكنه لم يحدد عدد الليبيين الذين
لا يزالون في تشاد وقت ذلك التصريح .

في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤ أكد الرئيس الليبي القذافي أن
قواته أتمت رحيلها عن شمال تشاد وأعلن أن التفاهم
مع باريس حول تشاد أوجد علاقة أفضل بين ليبيا
وفرنسا ، وسوف يترتب عليها أن ليبيا ستمنح فرنسا
الأولوية دون سائر البلاد الأوربية الأخرى في شتى
مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي .

وقد ساد تشاد خلال ديسمبر ١٩٨٤ هدوء مؤقت
نتيجة عدم ملائمة فصل الجفاف للجماعات المتمردة
المناهضة لحكم الرئيس حبرى من جهة وتحسن
محصول القطن في جنوب تشاد من جهة أخرى ، حيث
أن فصل الجفاف في الشتاء يلائم قوات حسين حبرى
التي يتألف جزء كبير منها من مواطنى الشمال والمناطق
الصحراوية ، ومن ثم تصبح أكثر قدرة على القتال ومن
هنا كان التحرك المكثف لدوريات قوات حكومة الرئيس
حبرى مؤكدة وجودها .

وفي أوائل أبريل ١٩٨٥ عاد إلى فرنسا ضباط
فرنسيون كانوا في ليبيا منذ ديسمبر ١٩٨٤ لمراقبة

الانسحاب العسكرى من تشاد . وكانوا قد توجهوا إلى شمال تشاد - فى المنطقة التى استولى عليها معارضو الرئيس حسين حبرى ، بدعم من ليبيا - وذلك لاستطلاع ممر الطيران الجديد فى « وادى دوم » والذى يبلغ طوله ٤ كيلومترات ويصلح لاستقبال قاذفات القنابل الثقيلة ، إلا أن الضباط الفرنسيين تبينوا أن الممر لم يتم رصفه حتى الآن عدا ألف ومائة متر فقط وهى لا تكفى لهبوط طائرات ثقيلة أو طائرات عسكرية .

مؤتمر باماكو (١ أبريل ١٩٨٥) :

عقد فى باماكو يوم ١ أبريل ١٩٨٥ بين جوكونى وددى وحسين حبرى ، بحضور وزير خارجية مالى « بولنداي باى » اجتماع جديد للمصالحة . وقد فشل اجتماع باماكو بسبب إصرار حبرى على الجلوس على مائدة المفاوضات كرئيس شرعى لتشاد وليس كممثل لأحد الاتجاهات السياسية فى تشاد كما تريد حكومة الوحدة الوطنية بزعامة جوكونى وددى . ومن جهة أخرى طالب وددى بانعقاد مؤتمر المصالحة تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وحضور ممثل مختلف الاتجاهات .

تجدد الجهود الدبلوماسية الفرنسية لتسوية الصراع :

فى ١٩ أبريل ١٩٨٥ صرح رولان ديما وزير العلاقات الخارجية الفرنسية بأن الأطراف المتصارعة فى تشاد تتجه الآن نحو قبول تسوية سلمية لانتهاء الحرب الأهلية التى استمرت هناك ٢٠ عاما . وقال ديما عقب انتهاء جولته الأفريقية التى زار خلالها الجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أنه لمس خلال اجتماعه أمس مع الرئيس التشادى حسين حبرى رغبته المتزايدة للاجتماع مع خصومه سواء داخل تشاد أو خارجها لإجراء مصالحة وطنية معهم . ثم التقى رولان ديما وزير خارجية فرنسا فى ٢٥ أبريل ١٩٨٥ بالرئيس الليبى القذافى بعد لقاء ديما بالرئيس التشادى حسين حبرى فى ١٩ أبريل ١٩٨٥ فى منطقة أم تيجان جنوب شرقى تشاد . وذلك للحوار حول مشكلة تشاد . وقد تلخص موقف فرنسا فيما يلى :

- ١ - باريس لا تحبذ الوجود العسكرى الليبى فى شمال تشاد . وتأمل بالحوار اقناع ليبيا بذلك .
- ٢ - فرنسا تقدر عدد الجنود الليبيين حاليا فى تشاد بـ ٤٥٥٠ جنديا .
- ٣ - إن مد ممر هبوط الطائرات فى وادى دوم على بعد ١٥٠ كم شمال شرق فيا - الملقبة بعاصمة الشمال - قد

أوشك على الانتهاء . وأن اكتمال بناء هذا الممر سيسمح لليبيا باستخدام الطاقة الكاملة للطائرات المطاردة الليبية من طرازى ميج وسوخوى السوفيتية الصنع .

الوضع الحالى للقوى السياسية المناهضة لحسين حبرى :

تضم الآن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التى اجتمعت يوم ٧ أغسطس ١٩٨٤ فى سبها (جنوب ليبيا) وشكلت مجلسا وطنيا للتحريض - حزبين : (القوات المسلحة الشعبية) التى يتزعمها جوكونى وددى . (والمجلس الديمقراطى للثورة) الذى يرأسه الشيخ ابن عمر ، وقد فقد الكولونيل كاموجى الذى ما زال يلقب بنائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية - قد فقد الكثير من نفوذه فى جنوب تشاد التى كانت تعتبر منطقة نفوذه ، ولم يعد يملك - بالفعل - أى قوات فى شمال تشاد حيث انسحبت العناصر المسلحة للقوات الشعبية والمجلس الديمقراطى للثورة . إلا أن المجلس الديمقراطى للثورة الذى يتزعمه الشيخ ابن عمر تعرض بدوره للانشقاق ، بعد أن أعلن سبعة من زعماء هذه الحركة يوم ٢٤ أغسطس ١٩٨٤ فى باريس ، تكوين لجنة للعمل والتنسيق ، وقد أعلن محمد السنوسى خاطر السكرتير الأول المساعد للمجلس الديمقراطى للثورة قائلا : « نحن نرفض سلطة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ونستنكر احتلال ليبيا الواضح لجزء من تشاد ، ونأمل فى أن يذعن الشيخ ابن عمر لصوت العقل ، أو بعبارة أخرى حتى يستجيب لنداء لجنة العمل والتنسيق ويقطع علاقاته مع طرابلس وجوكونى وددى . هذا ولا يبدى السنوسى خاطر وأصدقائه أى تفاؤل بهذا الشأن وذلك لأن الشيخ ابن عمر وصف لجنة العمل والتنسيق بأنها « منظمة زائفة » لا تتمتع بأى صفة لتتحدث باسم آلاف المقاتلين والعسكريين والموظفين فى الداخل وفى الخارج . على أى حال فإن تكوين لجنة العمل والتنسيق يعد بمثابة ضربة جديدة إلى سلطة جوكونى وددى .

التطورات الأخيرة للصراع

فى النصف الثانى من عام ١٩٨٥ :

حتى مايو من العام الحالى كانت الحكومة التشادية تكرر تأكيداتها بأن ليبيا لم تكف عن تعزيز وجودها العسكرى فى شمال تشاد وأنها تستعد لشن هجوم نهائى على المناطق الجنوبية (تصريح لوزير خارجية تشاد فى ٢٦ مايو) .

ثم جاءت موافقة حبرى على عدم إثارة قضية منطقة

أوزو التشادية مقابل وعد من ليبيا بالانسحاب من
فايالارجو وفادا .

بيد أن بيانا صدر عن لجنة العمل من أجل تشاد
بباريس في ١٠ سبتمبر أكد أن ليبيا قد عززت وجودها
العسكري في تشاد منذ نوفمبر الماضي .

وأوضحت اللجنة أن ليبيا قامت ببناء مطارات جديدة
على الأراضي التشادية ودعمت مطاراتها السابقة
بطائرات نقل ومقاتلات وقاذفات موجودة بصفة دائمة في
فايالارجو وفادا وداجي والياجا وأشارت اللجنة في بيانها
إلى أن القذافي قد عزز قواته في تشاد بحوالي ٦ آلاف
جندي في الوقت الذي عمد على نسف جميع مبادرات
المصالحة الوطنية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة
مما يصعب مهمة الدول الوسيطة مثل الكونجو .

وفي أعقاب ذلك حدث تطور جديد في الصراع ، حيث
أعلنت الحكومة التشادية في ١٢ سبتمبر أن قتالا عنيفا
نشب بين القوات الليبية وحلفائها التشاديين المعارضين
للحكومة الشرعية التشادية في واحة فايالارجو وأن هذا
القتال امتد إلى مدينة فادا في شمال تشاد مما أدى إلى
مقتل وإصابة مئات الجنود . وأن الطائرات الليبية قامت
بطلعات لمنع المتمردين من الهروب والانضمام للقوات
الحكومية في جنوب تشاد .

ويدل هذا التطور الأخير على زيادة تآكل التأييد
لليبيا بين القوى المعارضة لحكم حسين حبرى ،
وبالتالى زيادة فرص التقارب بين القوى السياسية
الداخلية لصالحه .

ولا تزال تقارير المراقبين التى نشرت حول الوضع في
تشاد تؤكد أن ليبيا عززت وجودها العسكرى في شمال
تشاد بأن أقامت فيه منشآت تغير التوازن الاستراتيجى
في المنطقة وأن ضم ليبيا لشمال تشاد يتجسد بطرق
مختلفة ، بينما لا تزال فرنسا تؤكد - من جانبها -
ضمان الأمن في تشاد جنوبى خط عرض ١٦ اعتمادا
على القوات الفرنسية المتمركزة في أراضى جمهورية
أفريقيا الوسطى .

وتخلص تقارير المراقبين الغربيين إلى أن تقسيم
تشاد أصبح حقيقة سياسية في أفريقيا ، فهناك خمسة
آلاف جندي لىبي يحتلون اليوم شمال تشاد (٥٠٠ ألف
كيلومتر مربع من الصحراء وبضع واحات) الذى
أصبح مقسما إلى ثلاث مناطق عسكرية . وأصبح مقر
القيادة الليبية الجديد بالقرب من الممر الجوى في وادى
الدوم ، الذى تم بناؤه في الفترة ما بين أكتوبر ١٩٨٤
وأبريل ١٩٨٥ بمساعدات فنية من ألمانيا الشرقية .
ويبلغ طوله ٤٠٠٠ متر ويمكن أن تسلكه طائرات نقل من
طراز (أيلوشن ٧٦) وطائرات قاذفة قنابل من طراز
(ميج ٢٥) أو (ميج ٢٧) وطائرات (توبوليف)
و (سوخوى) ويقع وادى الدوم على بعد ١٥٠
كيلومترا فقط ، شمالى فايالارجو وفادا . ويستخدم من
الآن كقاعدة انطلاق لعمليات إنزال المعدات بالمظلات
لمعارضى حسين حبرى عند الحدود بين جمهورية
أفريقيا الوسطى وجنوب تشاد . وهناك فنيون ألمان
شرقيون على صيانة هذه المعدات .

وكان آخر تطور شهده هذا الصراع في ديسمبر
١٩٨٥ هو إعلان الرئيس التشادى حسين حبرى في ١٠
ديسمبر عن استمرار التعزيزات الليبية في شمال تشاد
مما يؤكد اقتناعه بأن ليبيا تعد لتدخل عسكرى جديد في
تشاد مستغلة في ذلك انشغال الرئيس ميران في
الانتخابات البرلمانية الفرنسية القادمة .



النظام الاقليمي العربى

القسم الاول

الهيكل السياسى للنظام العربى

يتميز أى نظام إقليمي بنمط معين من التفاعل بين أطرافه . ويحكم هذا النمط متغيران أساسيان : كمي وكيفي . يتعلق المتغير الكمي بدرجة النظامية في الساحة الإقليمية . أما المتغير النوعي فيتعلق بوصف طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الأطراف .

ويعنى بدرجة النظامية مدى خضوع التفاعلات الحادثة في الساحة الإقليمية لقواعد وقوانين منتظمة ومعروفة سلفا ، والمدى الذى تأخذ فيه الأطراف بهذه القواعد والقوانين في الاعتبار لدى رسم سياساتها الإقليمية . وتطرد درجة النظامية في الساحة السياسية لاقليم معين مع زيادة قدرته وقدرة مؤسساته على السيطرة على عوامل عدم استقراره . ولا تلغى النظامية عوامل الصراع ولكنها تجعله صراعا محكوما يتم حله بقواعد مرعية ومعروفة سواء صيغت في شكل أعراف وقوانين مكتوبة أو تنسيق للسياسات الاجتماعية والاقتصادية .

أما المتغير الكيفي ، أى طبيعة العلاقات السائدة بين أطراف النظام ، فيمكن دراسته من زاوية ثلاثة أبعاد أساسية ، وهى :

(أ) تكافؤ العلاقات داخل النظام ، فهناك أنظمة إقليمية تقوم على درجة كبيرة من المشاركة : أى حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة للنظام كله وتملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية وتبنيه من قبل الأطراف الأخرى .

(ب) حركية وتنموية النظام ، بمعنى درجة مناسبة الترتيبات السائدة في النظام لتحقيق تحسن مطرد في مستوى إنجاز النظام ككل وإنجاز أطرافه المختلفة في المجال السياسى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى . وتفترض تنموية النظام قدرته على التأقلم مع الظروف الجديدة ، أى على تعديل ترتيباته (أى أعرافه وقوانينه ومؤسساته) بما يتلاءم مع ضروريات الانجاز التنموى .

(جـ) تكاملية النظام : بمعنى قدرة النظام على تدعيم اتجاه طويل المدى نحو زيادة الزامية القواعد والقوانين السائدة في النظام وتقليص صفة السيادة التى تتمتع بها أطرافه ، ومن ثم بروز ميل نحو تكوين ولاءات اجتماعية - سياسية لسلطة واحدة داخل الاقليم ككل على حساب الولاءات المركزة حول السلطة داخل الدول والأطراف الأخرى المكونة لهذا النظام .

على أننا ينبغي أن نميز بين هذه المتغيرات بحد ذاتها وبين العوامل التى تتحكم في هذه المتغيرات . والواقع

أن نمط التفاعلات داخل أى نظام إقليمي يتطور من خلال التداخل بين عاملين أساسيين وهما : درجة التناسق بين مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية للنظام ، وهيكल القوة السائد في هذا النظام وتحولاته .

فالنظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نزوج عملية بناء الاجماع داخله . إذ يستحيل إنشاء أى قاعدة أو قانون بدون التوصل إلى إجماع نحو الموضوعات المتضمنة في هذه القاعدة أو القانون ، والبديل الوحيد للاجماع هو الممارسة المستمرة للقسر ، أى إعمال هيكل القوة السائد داخل الاقليم بصورة عنيفة . وهو ما ينتهى إلى حالة من التقلب والعنف المستديمين . وبطبيعة الحال فالاجماع ليس ضروريا نحو كافة القضايا والموضوعات ، ولكنه جوهرى بالنسبة لما يمكن تسميته بالقضايا النظامية أى التى تهم الغالبية من أطراف النظام الإقليمي .

أما هيكل القوة الإقليمي فإن له أهمية مزدوجة في بناء النظام ، فهو يشير من زاوية معينة إلى موضوعات معينة تتطور من خلال معالجتها الأنظمة الإقليمية إذ قد يتضمن هيكل القوة السائد تهديدات ومخاوف من سيطرة طرف أو عدد محدود من الأطراف على بقية الأطراف في النظام . ومن زاوية أخرى ، فإن عملية بناء الاجماع وقدرة النظام على الانجاز تتعلق جزئيا بهيكل القوة السائد فيه . إذ قد يتطور الاجماع في النظام على أساس درجة كبيرة من المشاركة عندما يكون هيكل القوة انتشاريا : أى يفتقر إلى تركيز موارد القوة في عدد محدود من الأطراف . ولكن ذلك يتطلب درجة مرتفعة جدا من الانسجام والتوافق بين غالبية الأطراف من حيث فلسفتها في النظر للقضايا وأساليبها في معالجتها . وحيث أن هذا الشرط قد لا يتوفر إلا في حالات استثنائية فإن درجة معينة من تركيز هيكل القوة قد تكون مطلوبة لعملية بناء الاجماع . ولكن هذا التركيز من ناحية أخرى لا ينبغي أن يكون على درجة تخلق تهديدا حقيقيا بالهيمنة ومخاوف من تهديد الأمن للأنظمة السياسية الحاكمة داخل أكثرية الأطراف .

ومن هذا المنظور نستطيع أن نلاحظ التفاعل بين عملية بناء الاجماع الناشئة عن عوامل طوعية وعن الانسجام والتوافق التلقائى من ناحية والتحولات التى تنتاب هيكل القوة . ولذلك فإن أى محاولة للامساك بالمنهجى بخصائص التفاعلات داخل النظام الإقليمي يجب أن تتناول هذين الجانبين .

أولا - قضايا النظام العربى حالة عملية بناء الاجماع

ثالثا :

وعلى الرغم من التجانس الثقافى العام للاقليم العربى فإن هناك خصوصية لا يمكن تجاهلها : وهى خصوصية مناطق العالم العربى وعملية نشوء الدول وتطورها فيه . وتستمد هذه الخصوصية من عوامل عديدة منها تنوع التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية ، ونصيب البلدان العربية المختلفة من التطور الاقتصادى والثقافى ، ومن الثروة والموارد . كما أن التمايز الثقافى للاقليم العربى بالنسبة لغيره من الأقاليم لا يعززه انقطاع جغرافى عن هذه الأقاليم : إذ يتواصل العالم العربى مع أفريقيا وآسيا وأوربا . وهو ما يجعل للمناطق المختلفة من العالم العربى أبعادا جغرافية سياسية متباينة إلى جانب التوجه العربى المشترك . وتنشأ عن هذه الخصوصية مجموعة من القضايا المتميزة لمناطق العالم العربى ، وللعالم العربى ككل فى مواجهة النظام الدولى . إذ يحتل العالم العربى مكانة هامة ومتميزة من التوازنات الدولية خاصة تلك المتعلقة باستراتيجيات الأمن لدى العملاقين .

ونتيجة لهذه السمات الثلاث ، تميز البحث عن الاجماع فى النظام الاقليمى العربى ببروز ثلاثة مجالات رئيسية : الأمن الخارجى والقومى ، الهوية القومية والوحدة ، التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وتوجيهاتها الأيديولوجية . إن الطبيعة النظامية لهذه المجالات يعنى ترابطها بصورة عميقة الدلالة . ولكن مصادر عدم الاجماع حول هذه المجالات من القضايا يعنى أيضا قابليتها للفصل من الناحية العملية والميل لترتيب القضايا المحددة البارزة فيها حسب أولويات متميزة تبعا لكل دولة على حدة .

ومن الأمور الهامة كذلك أن نميز بين ثلاثة أنماط لتكون الاجماع فى النظام العربى وهى :

١ - الاجماع الدعائى السلبي : ونعنى به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام الاقليمى بنبذ خط معين

يتسم النظام العربى ، من منظور القضايا ، بثلاث سمات جوهرية ، وهى :

أولا :

إن هذا النظام لا يزال يواجه مشكلات استكمال الاستقلال السياسى ومقومات الأمن القطرى والاقليمى . إن إقامة الكيان الصهيونى على تراب فلسطين قد أدرك فى العالم العربى على أنه استمرار للموقف الاستعمارى وتهديد خطير للأمن الاقليمى . وقد أخذ هذا الإدراك فى التعمق نتيجة التهديدات التى نشأت عن احتلال إسرائيل لأراضى ثلاث دول عربية إضافية فى ١٩٦٧ ولسلوك إسرائيل العدوانى الذى ظهر بصورة فادحة فى غزو لبنان وقصف المفاعل النووى العراقى .

ثانيا :

إن النظام الاقليمى العربى لا يتأسس على مجرد علاقات الجوار الجغرافى . فالعالم العربى ليس إشارة إلى إقليم جغرافى فقط . وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهها سياسيا نظاميا يستند إلى تجانس ثقافى فريد وله عمق تاريخى وحضارى خاص . ويتلخص هذا التوجه فى الدعوة القومية العربية التى ترنو إلى تحقيق وحدة سياسية للاقليم وتصفية التجزؤ إلى دول مستقلة ذات سيادة وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التى عانتها الدعوة القومية العربية فإنها قد تمكنت من غرس تناقض أصيل فى السياسات الاقليمية بين نظام إقليمي يقوم على الانفصال القطرى إلى دول ذات سيادة من ناحية والشعور العميق بوحدة الهوية والانتماء من ناحية أخرى .

وتبرز أهمية هذا التناقض فى التذبذبات التى تلحق ما يمكن تسميته بـ « رصيد القضايا المشاعى » . ونعنى بذلك تلك القضايا التى تتجاوز كونها نظامية إلى موقف الالتزام بوحدة القضية وعدم قابليتها للتجزؤ فى الملكية والمسئولية . ومثل هذا النوع من القضايا يشكل محورا رئيسيا فى الثقافة السياسية للاقليم .

للسياسة استنادا إلى قيم وقواعد ثقافية تتسع للنطاق العربى كله دون الالتزام بتبنى خط ما إيجابى ومترجم إجرائيا وتوزيع مسئوليات الاستثمار لتنفيذ هذا الخط السياسى ، سواء كان يتعلق بقضايا الأمن أو الهوية القومية .

٢ - الاجماع الموضوعى الاجرائى : ونعنى به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام بموقف أو خط عمل وتوزيع مسئوليات الاستثمار لتنفيذ هذا الخط على الصعيد العربى . ويتعلق هذا الخط بأحداث تغييرات فى صورة القضية فى لحظة أو مرحلة معينة دون الاتفاق على الطريقة النهائية لحل هذه القضية .

٣ - الاجماع الاستراتيجى : ونعنى به الالتزام من قبل غالبية أطراف النظام بموقف عمل وتوزيع مسئوليات الاستثمار فى تنفيذ خط كامل للسياسة نحو قضية أو مسألة انطلاقا من اتفاق التصور حول الطريقة النهائية لحل هذه القضية أو المسألة . مما يعنى أن هذا الالتزام طويل المدى وعلى درجة من القوة بحيث لا يجرفه اختلاف فرعى أو انحراف يسير فى سير المسألة أو القضية .

ومن الواضح أن هذا التصنيف يجعل من الممكن التعرف على عدد من استراتيجيات بناء الاجماع فى الأنظمة الاقليمية المختلفة . ولكن من الواضح أيضا أن عملية بناء النظام الاقليمى وأحكام هياكله (أى زيادة درجة نظاميته ومن ثم طبيعته التنموية والتكاملية) تتوقف على بناء الاجماع الاستراتيجى تجاه القضية الجوهرية للنظام أو على الأقل إنشاء ميكانيزم لتحقيق سلسلة لا تنقطع من عمليات بناء الاجماع الموضوعى الاجرائى .

ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن النظام الاقليمى العربى لم يستتب أو يكتسب بنية وهيكل قويا لأنه لم يستطع فى أى لحظة من تطوره إنشاء إجماع استراتيجى أو إنشاء ميكانيزم لتحقيق سلسلة من عمليات بناء الاجماع الموضوعى الاجرائى تجاه قضايا الجوهرية . كما يمكن القول أيضا أن مسار النظام العربى قد تميز بمرحلة تخط ساد فيها مزيج من الاجماع السلبي نحو بعض القضايا وتعارض (أو تحطم للاجماع) نحو قضايا أخرى . أعقبتها مرحلة تميزت بنوع من الاجماع الموضوعى الاجرائى سريعا ما إنتهت تاركة النظام العربى فريسة ، إما للاجماع السلبي أو التعارض التام فى الخطوط السياسية نحو القضايا الجوهرية .

ويظهر هذا المسار الفريد من عرض سريع للملامح الأساسية لتطور النظام العربى :

المرحلة الأولى ١٩٤٨ - ١٩٦٧ :

ارتبط جل السياسة العربية فى معظم هذه المرحلة بقضايا الاستقلال السياسى والأمن القومى والقضية الفلسطينية وتلاها فى الترتيب قضية الوحدة . وقد ساد فى هذه المرحلة نوع من الاجماع السلبي الدعاى نحو هاتين القضيتين فى جوانبهما العربية . فإزاء القضية الفلسطينية أجمعت البلدان العربية على إنكار مشروعية تأسيس إسرائيل على حساب الشعب الفلسطينى والمطالبة بتحرير فلسطين . وكان أهم إنجازين عربيين فى هذا الصدد هما بروتوكول فلسطين الذى ألحق بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك على أن كلا من هاتين الوثيقتين ظلتا بدون مضمون عملى ولم يتضمن الالتزام بهما من غالبية الدول العربية الاستثمار الفعلى فى جوانبهما الاجرائية ، إلا فى حالة دخول مصر وسوريا ميدان القتال مع إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ تنفيذا لبنود المعاهدة . وحتى هذا الاجراء لم يأت تتويجا للتنفيذ الفعلى لمجمل بنود المعاهدة وإنما التزاما بأحد مقتضياتها ، ودخلت التعارضات الحادة فى التوجيهات الأيديولوجية نحو اختيار نمط التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ميدان السياسة العربية منذ بداية الستينات ، ولكنها كانت فى حقيقة الامر تعبيرا إضافيا عن التعارض فى الخطوط الأساسية لاستراتيجيات أمن النظم العربية وخاصة فى مجال تحالفاتها الدولية المتناقضة .

المرحلة الثانية ١٩٦٧ - ١٩٧٧ / ٧٥ :

يمكن تشخيص هذه المرحلة بأنها قد شهدت محاولة للنظام العربى للتوصل إلى ، والتمسك بمنطلقات ارتكازية لاجماع موضوعى إجرائى . فمن ناحية أولى تغيرت أولوية المجالات . فانداح الاهتمام بالتعارض الأيديولوجى فى اختيار أنماط التنظيم الاقتصادى - الاجتماعى وأصبحت قضية الوحدة والهوية القومية مؤجلة للمدى البعيد . ونالت قضية الأمن القومى العربى تركيزا شبه قطعى من عدد كبير من الدول العربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين : الأولى من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٥ ، والثانية من ٧٥ حتى ١٩٧٧ . فى الفترة الأولى تحقق لدى النظام العربى درجة كبيرة من

الاجماع الموضوعى الاجرائى . وقد قام هذا الاجماع على الاسس التالية :

(ا) تجنب الافصاح والتعبير العنيف عن الخلافات بين النظم العربية .

(ب) التمسك بمجال ودائرة معينة للاجماع تتصل بالصراع العربى الاسرائيلى . وتتخلص هذه الدائرة فى رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل والاعتراف بها ، ورفض المساومة حول المطلب العربى الجوهرى وهو الانسحاب من جميع الاراضى المحتلة فى يونيو ١٩٦٧ .

(جـ) قيام الدول العربية الغنية بدور مساند وذلك بتحمل جزء من الأعباء المالية لاعادة بناء الجيوش العربية لدول المواجهة فى مقابل التنسيق الدورى مع دول المواجهة من خلال مؤتمرات القمة حول السياسات العامة .

ولا يعنى ذلك أن الاجماع العربى كان تاما أو بدون كوارث . ففى واقع الأمر لم يبلغ النظام مستوى التنسيق الشامل أو الاعتماد المتبادل القائم على توزيع المسئوليات بصدد المهام المشتركة . فحتى التنسيق السياسى والعسكرى بين مصر وسوريا لم يكن محكما بأى صورة . فإبان حرب الاستنزاف مثلا لم تستطع الدولتان تطوير استراتيجية عسكرية مشتركة أو حتى خطة عمليات متكاملة . فدخلت سوريا حرب الاستنزاف شهورا طويلة بعد أن كانت مصر قد فجرت هذه الحرب . وفى الوقت الذى قبلت فيه مصر مبادرة روجرز ١٩٧٠ وظلت فيه الجبهة المصرية مع إسرائيل هادئة تماما لم تكف الاشتباكات بين سوريا وإسرائيل منذ أبريل ١٩٦٩ حتى قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

بل إن النظام العربى لم يكن قادرا على تفادى أودره انتكاسات خطيرة للاجماع الاجرائى داخله . ومن أمثلة هذه الانتكاسات معارك التصفية الدموية للوجود العسكرى الفلسطينى فى الأردن عامى ٦٩ و ١٩٧٠ . وأدت أحداث مثل هذه إلى انفجار أزمات شديدة فى العلاقات الثنائية لعدد من البلاد العربية .

ومع ذلك فإن التأكيد على أن النظام العربى قد حقق درجة كبيرة من الاجماع الموضوعى يستمر صادقا . فما يميز أية عملية لبناء الاجماع ليست بالضرورة قدرته على منع الانتكاسات ، وإنما العمل على استيعابها والاستمرار فى التمسك بمجال الاجماع بالرغم من هذه الانتكاسات . وقد ظهرت هذه الخصيصة بصورة واضحة فى التوصل لاتفاق القاهرة ١٩٧٠ بين لبنان

ومنظمة التحرير الفلسطينية إثر المعارك العسكرية الدامية بين الطرفين .

وقد انعكس هذا المستوى من الاجماع وطبيعته فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فمن الواضح أن الحرب قد اشتملت على درجة معينة من التنسيق الاجرائى بين مصر وسوريا على الصعيد العسكرى . كما أن هذا التنسيق قد ظهر أيضا فى المجالين الاقتصادى والسياسى مع الحظر الذى فرضته الدول العربية على صادراتها من البترول للولايات المتحدة وهولندا واستمر لأكثر من شهرين بعد حرب أكتوبر .

وقد مكن هذا الاجماع الموضوعى الاجرائى النظام العربى من تحقيق درجة ما من الانجاز . فعلى الصعيد العسكرى كانت حرب أكتوبر بلا منازع هى أفضل مستوى أداء عسكرى عربى منذ عصور طويلة . أما على الصعيد السياسى فقد بدأ العالم العربى إثر حرب أكتوبر وكأنه قد اقترب خطوات بعيدة من نيل هدفه فى استعادة الاراضى المحتلة . وقد يشهد على ذلك واقعة أن كيسنجر قد عرض على الملك فيصل ما أسماه ضمنا أمريكيا - سوفيتيا بانسحاب إسرائيل من الاراضى المحتلة ، فى الوقت الذى اعتبر فيه الملك أن هذا الضمان غير كاف لتحفيز السعودية على رفع حظر تصدير البترول للولايات المتحدة (انظر تصريحات مسئولين سعوديين فى الأهرام ١٨ / ١٢ / ١٩٧٣) . ولكن ما أن انتهت الحرب حتى بدا الاجماع العربى مهددا بالتفجير . فنثار الخلاف بين مصر وسوريا - شريكتى الحرب الأساسيتين - حول الادارة السياسية لنتائج الحرب . بل إن التحليل السورى الذى أفصح عنه فيما بعد يبين مدى اتساع نطاق الاختلاف فى الفلسفة السياسية لحرب أكتوبر نفسها . ففى خطابه فى افتتاح الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى يناير ١٩٧٩ أكد حافظ الأسد « لقد خضنا حرب تشرين على أنها حرب تحرير وخاضها غيرنا على أنها حرب تحريك ، مما أتاح لأعدائنا أن يحاولوا الانقضاض على نتائج حرب تشرين التى زعزعت كيان إسرائيل » .

ولا تبدو الخلافات العربية فى هذه الفترة مجرد نتيجة لخلو الواقع العربى من إجماع استراتيجى فقط . بل عكست هذه الخلافات ولو فى أشكال أولوية تباينا جذريا فى مضمون الخطوط السياسية فى صدد القضية المركزية أى الصراع العربى الاسرائيلى . فعلى حين طرح القادة المصريون قبل وبعد حرب أكتوبر خط التسوية السلمية ، كان التحليل السورى مركزا على أن تكتيك

التسوية السلمية يمكن أن يخدم المصالح العربية عندما يعبر في كل لحظة عن توازن استراتيجي موات للطرف العربي .

لقد بدأت حرب أكتوبر بتوقيت مشترك بين مصر وسوريا ، ولكنها توقفت بناء على قرارات منفصلة ، ثم ما لبثت سوريا أن أعربت عن رفضها المشاركة في مؤتمر جنيف في الثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٣ . وعلى حين نجحت مفاوضات كيسنجر في مصر لعقد الاتفاق الأول لفصل القوات مع إسرائيل فشلت مفاوضاته في سوريا لتحقيق نفس الغرض في يناير ١٩٧٤ ، ولم يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق إلا في مايو ١٩٧٤ .

ومع ذلك فإن الخلافات المصرية - السورية ، والخلافات العربية عموما لم تتفجر علنا إلا مع اتفاق الفصل الثاني للقوات بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ ، فعلى حين أنكرت مصر الطبيعة السياسية لهذا الاتفاق أدانته سوريا صراحة واعتبرته خرقا للاجماع العربي وتخليا عن مبادئه الجوهرية . أى أنه حتى الاتفاق الثاني لفصل القوات كان النظام العربي يسعى جاهدا للتغلب على الشرخ الذي أصاب الاجماع ، وخاصة في مجال العلاقات المصرية - السورية التي عكست تناقضا جذريا في الخطوط السياسية . أى أن النظام كان يعمل وكأنه لا يزال في إطار نفس الاجماع الموضوعي الاجرائي الذي التف حوله حتى تلك الفترة . أما الفترة التالية ٧٥ / ١٩٧٧ فقد تغير الأمر جوهريا ، حتى وإن لم يكن الأمر قد ظهر على هذه الصورة في ذلك الوقت . ويمكن تصوير هذا التغير بأنه ارتداد للنظام العربي من الاجماع الموضوعي الاجرائي إلى الاجماع الدعائي السلبي .

ويمكن تلخيص الملامح الأساسية للتفاعلات العربية في تلك الفترة كالآتي :

(١) إن المواقف الرسمية للنظم العربية كانت من حيث المضمون استمرارا لالتزاماتها السابقة ، ولكن المغزى الفعلي للسياسات قد جرى أحيانا في تناقض تام مع هذه المواقف والالتزامات . ويعنى ذلك أن النظم العربية كانت لا تزال حريصة على الكسب الدعائي والدبلوماسي في المجالين العربي والدولي .

(ب) إن التناقض الفعلي بين الخطوط السياسية العربية الذي أفصح عن كامل نتائجه وأثاره عام ١٩٧٧ كان قد حطم أسس الاجماع العربي ماديا ولكن النظام العربي لم يكن مستعدا بعد لقبول نتائج تحطم الاجماع . إن ما يميز هذه الفترة هو أن مصر قد

انفردت بالمبادرة لتطبيق خط سياسي يختلف جذريا عن خطها السابق ، أى الدفع نحو خطوات أوسع على طريق التسوية الدبلوماسية عن طريق تمتين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تكن المبادرات المصرية المتكررة واتفاقات فصل القوات مجرد معاهدات دبلوماسية وانما كانت تغييرات مادية هائلة على جبهة الصراع العسكري أدت بصورة مطردة إلى تفكك نظام التعبئة في مواجهة إسرائيل . وقد وضع هذا الموقف سوريا في موقف حرج إذ سبب انكشافا عسكريا إضافيا لسوريا في مواجهة إسرائيل واختلالا خطيرا للموازنين العسكرية ضدها . وقد عنى ذلك أن سوريا لم تعد قادرة على المبادرة العسكرية في مواجهة إسرائيل وأقل رغبة في الانخراط العسكري معها وحريصة إلى حد ما على تجنب محاولات إسرائيل لاجبارها على الدخول في معارك عسكرية . وقد أدى ذلك إلى عدم رغبة سوريا في تفاقم خصومتها السياسية مع مصر في نفس الوقت الذي لم تكن فيه راغبة في تتبع خطى مصر على نفس الطريق أو النكوص عن إعلان هذه الخصومة .

(جـ) وفي تلك الفترة أيضا تشكلت المحاور الأساسية في النظام العربي : أى البلدان الداعية للتسوية الدبلوماسية مع إسرائيل في مواجهة البلدان التي تحالفت في إطار ما أسمى بعد ذلك بجبهة الصمود والتصدي . إذ عارضت كل من ليبيا والجزائر كافة الاجراءات الرامية إلى تهدئة الصراع العربي الاسرائيلي بدءا من قرارات قبول وقف إطلاق النار حتى اتفاقيات فصل القوات وأخيرا مبادرة السادات لزيارة القدس . وفي سياق هذا الانقسام كان استمرار الاجماع العربي على صعيد دعائي ودبلوماسي رهنا بقدرة مجموعة ثالثة من البلدان العربية في القيام بدور موازن . وقد قامت السعودية وبلدان الخليج الصغيرة بهذا الدور ، مما مكن النظام العربي حتى ١٩٧٧ من الاحتفاظ بمظهر الاستمرارية .

المرحلة الثالثة ٧٧ - ١٩٨٥ :

تميز النظام العربي طوال هذه الفترة بما يلي :
(١) انهيار الاجماع الموضوعي الاجرائي ، والفشل حتى في التمسك بإجماع دعائي سلبي . وقد انعكس هذا الانهيار في تأجج الصراع بين خطين متناقضين استراتيجيا إزاء حل الصراع العربي الاسرائيلي عبرت سوريا عن الخط الأول القائم على المجابهة العسكرية ، وعبرت مصر عن الخط الثاني أى التسوية السلمية مع استبعاد الضغط العسكري .

(ب) ظهور مصادر جديدة لعدم الاجماع والانشقاقات في النظام العربى من بينها الصراعات مع دول الجوار الجغرافى (الصراع العراقى - الايرانى ، الصراع السودانى - الاثيوبى ، والصراع الليبى - التشادى) إلى جانب الصراعات التقليدية (الصراع العراقى - السورى ، الصراع الجزائرى - المغربى) .

(ج) بروز طابع السيولة في التحالفات العربية نتيجة للفشل في الحفاظ على تماسك جبهات الصراع حول الخط الاستراتيجى لحل الصراع العربى - الاسرائيلى .

(د) وفي سياق ذلك كله فشل الميكانيزمات التقليدية لحل المنافسات والنزاعات العربية والعجز عن ابتكار وتطوير ميكانيزمات جديدة مما أدى إلى تدعيم الاتجاه نحو الركود والفوضى في النظام العربى ، وبالتالي انهيار قدرة النظام على الاداء الفعال في مواجهة أزماته الخارجية والداخلية .

إن تأمل حالة عملية بناء الاجماع في النظام العربى خلال هذه الفترة تقتضى فحصا دقيقا للمواقف العربية إزاء ثلاثة مجالات للقضايا المثارة وهى : الصراع العربى - الاسرائيلى ، الصراعات الأخرى ذات الانعكاسات القوية على النظام العربى ، ومجالات التفاعل العربى الأخرى وخاصة على الصعيدين الاقتصادى - الاجتماعى ، والسياسى العام .

١ - الصراع العربى - الاسرائيلى :

يقوم الموقف السياسى من أى صراع على ثلاثة مكونات جوهرية ، وهى :

(١) التشخيص العام للصراع ، ويتضمن مثل هذا التشخيص تحليلا لطبيعة التناقض بين الخصوم ، وتقدير طبيعة الخصم أو الخصوم والأسلوب العام الذى يمكن به تصفية أو تسوية هذا التناقض أو الصراع في الاجمال .

(ب) التكتيك : ويشمل تقديرا لطبيعة المرحلة المحددة التى يمر بها الصراع وما تتيحه من إمكانيات لحل هذا الصراع لصالح الطرف المعنى ومن ثم طبيعة المكاسب التى يرغب في تحقيقها في هذه المرحلة والتى تتطور بمسار الصراع خطوة كبيرة إلى الأمام لصالح هذا الطرف ، ويشمل التكتيك أيضا المزج بين الأساليب السلمية والعنيفة وتحديد الخصوم الرئيسيين والثانويين والحلفاء الرئيسيين والثانويين والضرورات

العملية لنظم ساحة الصراع بصورة مواتية للطرف المعنى .

(ج) العمليات والأدوات والأنشطة التى تناسب وضع التكتيك موضع التنفيذ ، وحل تناقضات هذا التنفيذ . وبهذا المعنى يمكن القول بأن العالم العربى قد انقسم من حيث مواقف أطرافه من الصراع العربى - الاسرائيلى إلى ثلاث مجموعات أساسية . المجموعة الأولى تشمل دول جبهة الصمود والتصدى بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن إيجاز موقف هذه المجموعة في طرح المجابهة العسكرية كإطار استراتيجى عام لتصفية الصراع العربى - الاسرائيلى . أما المجموعة الثانية فتشمل مصر أساسا مع عدد محدود من الدول مثل عمان والسودان في الفترة الأخيرة من حكم النمرى . ويقوم جوهر استراتيجية هذه المجموعة على التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيلى مع استبعاد الاختيار العسكرى ومن خلال أسلوب للتفاوض يحقق أو يفتح الباب أمام التدرج في حل المسائل المتنازع عليها وتجزئة هذه المسائل . أما المجموعة الثالثة فتشمل بلدان الخليج العربى بالإضافة إلى تونس والمغرب . ويصعب إيجاز موقف هذه المجموعة ولكنها تقوم على الاجمال في استراتيجية التسوية السلمية من خلال مفاوضات جماعية عربية أو على الأقل مفاوضات تقوم على موقف عربى موحد تتناول جميع المسائل محل الصراع وتنتهى إلى حلها دفعة واحدة . ولا تستبعد هذه المجموعة إمكانية المواجهة العسكرية المحدودة مع غموض في أساليب التنفيذ .

وهناك مع ذلك دول عربية يصعب تصنيف موقفها إما لغموضه أو سرعة تغيره أو شموله على تناقضات هامة ، مثل العراق والسودان بعد الثورة الشعبية . وينبغى مع ذلك الإشارة إلى أن تداعى المواقف العربية قد شمل إمكانيات تغير وتنقل كبيرة . ولذلك يصبح من الضرورى التعرض لشرح مواقف هذه المجموعات الثلاث وما قد تتضمنه من تحول مع الزمن .

موقف دول جبهة الصمود والتصدى :

يقوم موقف هذه الجبهة على أن الامبريالية والصهيونية هما عدوان متلازمان للامة العربية ، وأن مضمون التناقض بين العرب من ناحية والصهيونية والامبريالية (الأمريكية خاصة) من ناحية أخرى ينشأ عن تصميم الأخيرين على « السيطرة الكاملة على الوطن

العربي ومحاولة إخضاع الأمة العربية بالقضاء على إنجازاتها الوطنية والقومية ونهب ثرواتها ووضع المنطقة العربية تحت المظلة الأمريكية الصهيونية ، وأن الهدف الرئيسي للمخطط الامبريالي الصهيوني يستهدف تصفية قضية فلسطين وتمزيق الشعب العربي الفلسطيني وطمس شخصيته الوطنية والقضاء على شعب فلسطين داخل وخارج الأرض المحتلة وكذلك القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني . . (من بيان مؤتمر القمة الرابع للجبهة القومية للصمود والتصدى ابريل ١٩٨٠) ، ويتضمن هذا التشخيص تحليلا للصراع العربي - الاسرائيلي من المنظور العالمي . ويربط هذا الصراع بالتناقضات العامة في النظام الدولي بين قوى الاشتراكية والتحرر الوطني والسلام من ناحية والقوى الامبريالية والمعادية للتحرر السياسي والاجتماعي للشعوب وذات الميل العسكرية في الغرب الرأسمالي خاصة من ناحية أخرى .

ولذلك لا يكاد يخلو بيان لمؤتمرات قمة جبهة الصمود والتصدى أو اللجنة السياسية المنبثقة عن هذه الجبهة من إدانة للامبريالية - وللولايات المتحدة بصورة خاصة - ومن دعوة للتحالف وتوثيق أواصر الصداقة مع الاتحاد السوفيتي باعتباره القوة الدولية الكبرى التي تناصر الموقف العربي من الصراع العربي - الاسرائيلي وحركات التحرير بصورة عامة .

وينشأ عن هذا التشخيص العام تصور استراتيجي يقوم على مواجهة كل من الامبريالية والصهيونية وعدم التصالح معهما . ويمثل هذا التصور الاستراتيجي أساسا لمفهوم الاجماع العربي المطلوب حقا من وجهة نظر هذه الجبهة . ففي بيان للجنة السياسية للجبهة أكدت اللجنة على أن التضامن العربي هو التضامن القائم على أساس مواجهة العدو الحقيقي للأمة العربية والمتمثل بالكيان الصهيوني وحليفته الولايات المتحدة الأمريكية والبقاء على الخيار العسكري إلى جانب الخيار السياسي . . (بيان للجنة السياسية للجبهة القومية للصمود والتصدى حول توصياتها بخصوص جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر) .

ومن الطبيعي لذلك أن يكون الموقف الموحد من الناحية التكتيكية هو « ترفض الجبهة أية تسوية لقضية فلسطين » على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأي تعديل ينطلق من القرار المذكور . (البند رقم ٩ من بيان مؤتمر القمة للجبهة في ١٩٨٠) .

ولكن بالرغم من التقارب الملموس في التشخيص العام

للصراع العربي - الاسرائيلي وهو ما ينعكس في ميل نحو وضع تصورات متشابهة عن الاستراتيجية العربية العامة لحل هذا الصراع . فإن هناك اختلافات تكتيكية هامة بين الدول المشكلة لهذه الجبهة . إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد تذبذبت هذه الاختلافات صعودا وهبوطا مع اتجاه عام نحو زيادة الشقة بين حلفاء الجبهة خاصة بعد ١٩٨٢ . فقد مثل الغزو الاسرائيلي للبنان صدمة عنيفة لهذه الجبهة ، وأدت نتائجها السياسية والعسكرية إلى إفراز واقع جديد أفضى إلى تعذر الاتفاق حول كثير من الأمور وهو ما انعكس في الانخفاض الشديد في إيقاع عمل هذه الجبهة ، شاملا مؤتمرات القمة واجتماعات اللجنة السياسية .

وقد يستحق الأمر معالجة موجزة لموقف كل من الدول المشكلة لهذه الجبهة . أما موقف منظمة التحرير الفلسطينية فسوف يجد القارئ معالجة وافية له في القسم الخاص بالفلسطينيين من هذا التقرير .

(١) موقف سوريا :

تمثل سوريا القوة الأساسية سياسيا لجبهة الصمود والتصدى ، وهي بالتالي تشارك في التشخيص العام لطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي الذي أعلنته هذه الجبهة كما أنها تشارك في التوجه الاستراتيجي العام الذي يقوم على أن حل هذا الصراع لن يتيسر في نهاية المطاف إلا عبر بناء القوة العسكرية العربية . ومع ذلك فإن سوريا قد احتفظت لنفسها بمساحة مناورة تكتيكية كبيرة تتجاوز بكثير درجة المرونة المحدودة التي صورتها الجبهة في التعامل مع التطورات المرتبطة بهذا الصراع . وتتضح المرونة التكتيكية التي تتمتع بها سوريا بصورة مستقلة عن عضويتها في الجبهة القومية للصمود والتصدى من خلال ثلاثة عناصر أساسية . أولا : عزوف سوريا عن قبول المعارك العسكرية المفروضة عليها من إسرائيل ، وقد كان إقدام سوريا على قبول وقف إطلاق النار في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ وعلى محاولة تجنب الاشتباك مع القوات الاسرائيلية الغازية للبنان كان موضع انتقاد بقية أعضاء الجبهة . ثانيا : إمكانية مشاركة سوريا في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة وغير مباشرة مع إسرائيل لأغراض محدودة مثل فض الاشتباك على الجبهة السورية ، وفي الساحة اللبنانية . كما أن سوريا قد أعلنت مرارا منذ مارس ١٩٧٢ قبولها للقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن وللقرار ٣٨٣ وهو ما ترفضه الجبهة ككل . ثالثا : سعى سوريا

للتوصل إلى حالة توازن استراتيجي مباشر بينها وبين إسرائيل أي توازن مستقل عن القوة العسكرية سواء لأعضاء الجبهة أو لبقية أطراف النظام العربي الأخرى .

وقد بدأ طرح هدف التوصل لتوازن استراتيجي مباشر بين سوريا وإسرائيل منذ ١٩٧٩ مع اتفاقية كامب ديفيد . ولكن الصياغة السورية كانت في ذلك الوقت قائمة على أساس مساهمة الدول العربية بتوفير « مستلزمات إعادة التوازن الاستراتيجي بين القطر العربي السوري باعتباره يمثل قوة الصدام الرئيسية في ساحة الصراع مع العدو الإسرائيلي » . ولكن مع اقتراب نهاية عام ١٩٨١ كان واضحا أن النظام العربي قد أصيب بدرجة كبيرة من الوهن ، ومن هنا جاءت إشارة وزير الخارجية السوري في ذلك الوقت إلى أن الوضع العربي الراهن قد شكل حافزا كبيرا بالنسبة لنا في سوريا لزيادة قدراتنا الذاتية والتركيز على إمكانياتنا الذاتية .

ومن الواضح كذلك أن مجمل مبدأ تحقيق التوازن الاستراتيجي المباشر بين سوريا وإسرائيل والاشارات المتعددة للمعارك الهامشية التي يتورط فيها العرب تعكس التوترات داخل جبهة الصمود والتصدي . ولكن الخلافات التكتيكية شملت قضايا أوسع نطاقا من ذلك . فاهتمام سوريا بالعمل العربي المشترك في ساحته الواسعة وحرصها على التنسيق مع أطراف عربية خارج الجبهة وخاصة المملكة السعودية كان يتناقض مع التكتيك الصدامي الليبي الذي لم يستنكف عن المبادرة بالتناطح مع أكثرية الدول العربية شاملة السعودية . فالتحليل السوري لطبيعة المرحلة كان يركز على آثار كامب ديفيد على مجمل الصراع العربي - الإسرائيلي وعلى الوضع العسكري السوري ، وعلى طبيعة حركة الخصوم وأهدافها ، ومن ثم على الخطوات الاجرائية الواجب اتخاذها في مواجهة هذه الحركة . فقد رفض السوريون كامب ديفيد قلبا وقالبا .

ويركز التحليل السوري على أن الخطوة التالية لابرام اتفاق كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية هي عزل سوريا وضربها بغرض تصفية مقاومتها لهذا المخطط الامبريالي فجاء في البند الرابع من بيان مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدي الرابع أن « سوريا تشكل في هذه المرحلة الحلقة الرئيسية المطلوب ضربها وتصفيتا باعتبارها السند الأساسي للقوة والصمود » . ومن هنا كان اهتمام سوريا بتوسيع نطاق العمل العربي المشترك .

وتشير الصعوبات التي واجهتها سوريا في سياق سعيها للتوازن الاستراتيجي المباشر مع إسرائيل إلى التناقض الذي أصاب الموقف التكتيكي السوري . إذ تدرك سوريا من ناحية « أن الوضع القائم في المنطقة والقائم بيننا وبين إسرائيل لا يتيح إمكانية تحقيق سلام عادل . . السلام لا يتحقق في غياب توازن استراتيجي شامل بين الطرفين المتحاربين » . (من حديث صحفي للرئيس حافظ الأسد - صحيفة الرأي العام الكويتية ١٣/١٢/١٩٨١) ولكنها تدرك أيضا أن العدوما زال يملك القوة والقوة الأقوى في المنطقة ولهذا فقد اعتبرت سوريا أن هدف هذه المرحلة من النضال العربي هو العمل على محاصرة كامب ديفيد ، دون أن تبدو ملامح أو وسائل محددة لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام وهو استعادة كل شبر من التراب العربي المحتل . ولأن حلقات الوصل بين الهدف المباشر والهدف الاستراتيجي مفتقدة إلى حد كبير فإن الموقف السوري لا يستنكف عن اعتبار حل الصراع العربي - الإسرائيلي حقبة تاريخية كاملة قد تستغرق عدة أجيال وتجاهل عنصر الزمن واستخدام الحملة الصليبية كقياس على الصراع ضد إسرائيل ، وهو ما يتكرر كثيرا في خطب وتصريحات القادة السوريين .

(ب) موقف ليبيا :

يختلف الموقف الليبي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي عن الموقف المشترك للجبهة القومية للصمود والتصدي ومواقف الأطراف المكونة لها في ثلاث نقاط أساسية . أولا : في مجال تشخيص طبيعة الصراع يضيف الموقف الليبي صراحة الرجعية العربية إلى قائمة الخصوم الأساسيين للوطن العربي بعد الصهيونية والامبريالية . (انظر البيان الصادر عن المؤتمر الطارئ بين قادة الثورة الليبية . . وقيادة الثورة الفلسطينية في ١٦ / ٦ / ١٩٧٩) .

وعلى هذا فإن المبدأ المشتق من إضافة الرجعية العربية إلى قائمة أعداء الأمة العربية أي حق الثورة ضد النظم العميلة لم يسقط أبدا من الموقف الاستراتيجي الليبي .

ثانيا وبالارتباط مع النقطة الأولى يعتبر الموقف الليبي أن موقف النظم العربية مهما كان كفاحيا ضد الامبريالية والصهيونية يظل ناقصا طالما أنه لا يقوم على إشراك الجماهير إشراكا مباشرا ومستقلا في الكفاح الوطني . ومن المؤكد أن الدعوة الجماهيرية للقيادة الليبية لا تتوافق مع طبيعة النظم الحزبية المؤسسية

للحكم في بقية بلدان الصمود والتصدي .

ثالثا : لا يميز الموقف الليبي بين التكتيك والاستراتيجية العامة في مجال إدارة الصراع العربي - الاسرائيلي . فقد كانت الصياغة الليبية الرامية إلى قفل أي اتصال مع السياسة والحلول الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة سواء من أطراف فلسطينية أو عربية منسجمة وممتدة إلى نهاية الخط . وهو ما دعا القيادة الليبية إلى الاعراب عن خيبة أملها في مجرد الاتصالات السورية مع مبعوث الرئيس الأمريكي فيليب حبيب . إبان الغزو الاسرائيلي للبنان وتجديد الخصومة الليبية مع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات بعد ذلك (انظر رسالة معمر القذافي إلى الملوك والرؤساء العرب في ١ / ٧ / ١٩٨٢ وحديث عبد السلام التريكي لجريدة الوطن الكويتية في ١٨ / ١٢ / ١٩٨٤) .

(ج -) موقف الجزائر :

يختلف الموقف الجزائري عن الموقف العام للجبهة القومية للصمود والتصدي في ثلاثة جوانب أساسية وهي كالتالي :

١ - تعريف أضيق لطبيعة الصراع والخصوم : فقد مالت السياسة الجزائرية مع الزمن نحو فلسفة براجماتية ، خاصة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتؤكد القراءة المعمقة لخطب الزعماء الجزائريين وبياناتهم وتصريحاتهم طوال هذه الفترة تخليهم التدريجي عن المفاهيم والنظام الاصطلاحي الخاص بالأيديولوجيات الراديكالية . ومن ثم فقد مالت السياسة الجزائرية نحو تعريف ضيق نسبيا لطبيعة الصراع العربي - الاسرائيلي . فعلى حين اعتبرت الدول الأخرى الأعضاء في الجبهة الصراع العربي الاسرائيلي جزءا من الصراع الدائر على الصعيد العالمي بين الامبريالية من ناحية وقوى التحرر الوطني والاشتراكية من ناحية أخرى ، ركزت التصريحات الجزائرية على أن المشكلة الأساسية مع الولايات المتحدة هي موقفها المتحيز من اسرائيل ورفضها الضغط عليها من أجل إرساء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

٢ - ويرتبط بذلك تبني الجزائر لمبدأ استقلالية القرار الفلسطيني وتشتق أهمية هذا المبدأ من إمكانية قيام منظمة التحرير الفلسطينية باتباع تكتيك التسوية السلمية وهو ما يرفضه شركاء الجبهة الآخرون . ويصبح دفاع الجزائر عن استقلالية القرار الفلسطيني نوعا من التحيز لجانب منظمة التحرير في وجه الدول

الأخرى الأعضاء بالجبهة ، بل وضد أحد المبادئ الجوهرية التي دافعت عنها الجبهة وهو مبدأ عدم أحقية أي طرف عربي في التصرف منفردا بأي جزء من القضية العربية المتكاملة إزاء إسرائيل والامبريالية وقد ساهم هذا الموقف الجزائري في الفجوة التي حدثت بين الجزائر وكل من ليبيا وسوريا بدءا من عام ١٩٨٣ (انظر الحديث الصحفي للرئيس الشاذلي بن جديد في مجلة المستقبل ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٢ وفي مجلة الحوادث في ١٣ / ٤ / ١٩٨٤) .

٣ - تركيز الجزائر على تحسين العلاقات الرسمية بين الدول العربية واهتماماتها الأقل بتوجيه خطابها السياسي للجماهير العربية . فالتصريحات الجزائرية تؤكد أن الجزائر بحكم اختياراتها لا تدخل تحت مظلة العداوة مع أي قطر عربي وهي بحكم هذه الخيارات أيضا لا تعمل على تصدير آرائها وأفكارها للآخرين ولا تهدف الجزائر لاستغلال الآخرين ليسيروا وراء سياستها (من تصريح لمحمد الشريف بمجلة الحوادث في ١٣ / ٤ / ١٩٨٤) .

(د) موقف اليمن الديمقراطي :

يختلف موقف اليمن الديمقراطي عن الموقف العام للجبهة القومية للصمود والتصدي إلى حد ما في جانبين أساسيين كالتالي :

١ - تعريف أوسع لطبيعة الصراع والخصوم : فالأيديولوجية الماركسية - اللينينية التي تدافع عنها اليمن تؤدي إلى تركيز أكبر على الطبيعة العالمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، وإلى ربط أكثر قوة بين نضالات الشعوب العربية ونضالات الشعوب الأخرى ضد الامبريالية الأمريكية . وإلى جانب ذلك فإن اليمن الديمقراطي تنفرد بموقف أقوى من أوربا التي حاولت دول الجبهة الأخرى إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية العمل على تحييدها . فقد أعربت اليمن الديمقراطية عن إدانتها لبيان البندقية الذي أصدرته المجموعة الأوربية في ١٩٨٠ . ولقد فعلت الأطراف الأخرى في الجبهة ذلك ، ولكن الصياغة اليمنية لم تكن فقط أكثر قوة وإنما أيضا أكثر جوهرية وإطلاقا إذا اعتبرت اليمن تحركات دول السوق المشتركة تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي عامة ذات طابع امبريالي ولم تفتح الباب أمام احتمالات تبني هذه الدول لموقف أفضل كما فعلت الأطراف الأخرى في الجبهة . ومن ناحية ثانية ، فإن الأيديولوجية الماركسية توفر لصانعي السياسة في اليمن الديمقراطي معيارا لحسم الصراعات

المحتملة داخل أطراف تنتمي إلى المعسكر الوطنى لصالح القوى الأقرب للاشتراكية .

٢ - اهتمام أدنى بالتوصل إلى توافق رسمى عربى على حساب تنازلات مبدئية فقد اعتبرت اليمن أن الأساس فى تحديد علاقاتها العربية يكمن فى موقف هذا البلد أو ذاك من المؤامرات العدوانية للإمبريالية الأمريكية تجاه المنطقة وتجاه مخطط كامب ديفيد . (انظر خطاب على ناصر محمد فى ٢١ / ٦ / ١٩٨٠)
وتقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى فى ٢٨ / ٦ / ١٩٨٠ . والحديث الصحفى للرئيس على ناصر محمد بمجلة التضامن فى ٥ / ٥ / ١٩٨٤) .

مواقف المجموعة العربية الثانية :

« مجموعة المصالحة والتسوية مع إسرائيل »

تتمثل هذه المجموعة فى مصر أساسا وقد انضمت إليها كل من عمان ثم السودان (حتى ابريل ١٩٨٥) ولكنها فى نفس الوقت مجموعة مفتوحة مع بقاء مصر بمثابة قلبها ومحركها الفاعل .

ويتسم موقف هذه المجموعة - مصر خاصة - بأنه ينطلق - بادئ ذى بدء - من تشخيص يختلف جذريا للصراع العربى الاسرائيلى عن ذلك الذى تدافع عنه جبهة الصمود والتصدى ، بل وعن الموقف التقليدى لمصر حتى زيارة السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ . ويمكن تلخيص هذا التشخيص فى الأفكار التالية :

أولا :

إنه مهما كانت جذور التناقض بين إسرائيل والبلدان العربية ، فإن إسرائيل قد أصبحت حقيقة واقعة لا بد من قبولها وتجاوز العوامل التى تعيق جعل هذا القبول مؤسسا على إطار قانونى دولى مقبول للطرفين . وإسرائيل المقصودة هنا هى تلك القائمة فى حدود الاقليم المعين بحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، أى تلك التى أشار إليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، أما بقية الأراضى التى تنسبها إسرائيل لنفسها فهى أراض محتلة يجب أن تعود إلى السيادة العربية وفقا للمفاوضات .

ثانيا :

ومن هنا يصبح جوهر التشخيص مركزا لا على طبيعة إسرائيل ونشأتها وإنما على طبيعة العوامل التى سببت عدم قبولها كأمر واقع فى المنطقة العربية . وهنا يشار إلى ثلاثة أنواع من المتغيرات . فهناك أولا عوامل

نفسية نشأت عن المخاوف المتبادلة من تهديدات إسرائيل للعرب والعكس . وهناك ثانيا إشارات إلى تراكمات السلوك الاسرائيلى الذى لم يفسح مجالا للعرب لاعادة تقدير الموقف مع الشعور بالطمأنينة وكذلك إشارات أكثر إلى الانفعالية العربية أى العزوف عن التقدير الواقعى العقلانى للموقف وتغليب العاطفة ورد الفعل على الحساب الدقيق للأمور .

ولكن العامل الأساسى الذى يعيق قبول إسرائيل كأمر واقع قد تغير فى الإدراك المصرى بين عهدى السادات ومبارك . فمن وجهة نظر السادات كان الاتحاد السوفيتى وراء استمرار الصراع العربى - الاسرائيلى نتيجة لرغبته فى إبقاء حالة عدم الاستقرار فى المنطقة ونتيجة لأطماعه الإقليمية ورغبته فى السيطرة . وقد ذخرت خطب السادات وتصريحاته طوال الفترة ٧٩ - ١٩٨١ بدعاية معادية للسوفييت اتخذت طابعا تبشيريا ضد الشيوعية وفى اتجاه الصراع ضدها وضد الاتحاد السوفيتى . ومن هنا ربط السادات بين الصراع العربى - الاسرائيلى والصراعات الدولية بين الشرق والغرب ، ولكنه لكى يؤكد أن الصراع الثانى أهم ويحتل أولوية بالمقارنة بالأول ، بل إنه وراء استمرار الصراع الأول وأن حل الصراع العربى - الاسرائيلى يمكن أن يتم فى سياق العداء والصراع ضد الاتحاد السوفيتى .

لقد فقد هذا التشخيص والموقف إزاء الاتحاد السوفيتى طبيعته التبشيرية المغالية فى العداء ، أثناء حكم الرئيس مبارك . وأصبح الموقف الرسمى يركز على كل من التعنت الاسرائيلى (وأحيانا التعنت الأمريكى) واللاعقلانية العربية كأسباب لاستمرار الصراع بين العرب وإسرائيل .

ثالثا :

ومن هنا يمكن القول أن التشخيص المصرى للصراع العربى الاسرائيلى يشمل إدراكا لمجالين للتناقض وهما :

(١) التناقض بين العرب وإسرائيل ، وقد تم تضيق هذا التناقض إلى مجرد التنازع على السيادة على الأرض العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهنا يتم التأكيد على أن هذا التناقض لا يشمل تعارضا أصيلا بين القومية العربية أو حركة التحرير الوطنى العربية من ناحية والصهيونية وإسرائيل من ناحية ثانية .

ومن ناحية ثانية ، فإن العالم العربى فى الإدراك المصرى لم يصبح وطننا واحدا لقومية واحدة وإنما نظاما لدول متعددة ينبغى الإقلاع عن الأمل فى توحيدها .

(ب) التناقض بين العالم العربى وخاصة مصر من ناحية والغرب وخاصة الولايات المتحدة من ناحية ثانية . وهوتناقض نشأ فى ظروف معينة وأدى إلى نزعة الولايات المتحدة للتحالف الاستراتيجى مع إسرائيل بما يؤدى إلى استحالة حل التناقض مع إسرائيل لصالح العرب . ومن هنا استنتجت السياسة الرسمية المصرية أن إعادة رسم تحالفات مصر الدولية والارتباط مع الولايات المتحدة سوف يؤدى حتما إلى حل التناقض مع إسرائيل حول السيادة على الأراضى العربية المحتلة دون الحاجة لوسائل عنيفة .

وقد اتخذ هذا التصور صيغة حاسمة فى ظل إدارة السادات وأدى إلى توثيق عرى التحالف بين مصر والولايات المتحدة وإكسابه طابع التوظيف فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والشيوعية والراдикаلية القومية والاجتماعية . أما فى ظل الرئيس مبارك فقد اتخذ صيغة العلاقات الخاصة التى تسمح بالتنسيق حتى فى الميادين العسكرية دون أن تصل إلى مستوى توظيف مصر لصالح الجهد الأمريكى العالمى فى الصراع ضد الاتحاد السوفيتى والحركات الراديكالية فى العالم العربى والعالم الثالث .

على أن هذا الموقف لا يعنى إنهاء الموقف المصرى الرامى إلى الارتباط النوعى مع الولايات المتحدة . فكما يشرح وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى « هذا التوازن المنشود ، أو هذا البعد المتوازن لا يعنى إلا توجد علاقة خاصة مع أحد المعسكرين » . وقد وجدت علاقة خاصة فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٠ بين مصر والمعسكر الاشتراكى ، وبين ٧٠ - ١٩٨٠ وجدت علاقة خاصة بين مصر والمعسكر الغربى وبالذات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية (من حديث صحفى لبطرس غالى لجريدة السياسة ١٩٨٢/٣/٣) . وذلك لأن توثيق عرى العلاقات المصرية الأمريكية الخاصة يمثل المدخل المصرى لحل الصراع العربى - الإسرائيلى كما أوجزنا من قبل .

ووفقا لهذا التشخيص العام للصراع العربى - الإسرائيلى فقد رسمت السياسة المصرية على أساس استراتيجية التسوية السلمية مع إسرائيل . والملمح

الأساسى للاستراتيجية المصرية للتسوية السلمية مع إسرائيل هو استبعادها التام للحرب والصراع المسلح كأداة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وخدمتها ، وذلك منذ زيارة السادات للقدس ، وخاصة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨ .

وفى السياق العربى العام فرضت هذه الملامح للتشخيص والاستراتيجية المصرية للصراع العربى - الإسرائيلى عددا من السمات التى ميزت تكتيكات الدبلوماسية المصرية للتسوية . ومن هذه السمات التكتيكية ما يلى :

أولا :

محاولة تحقيق تسوية شاملة ولكن تدريجية زمنيا وجغرافيا . فقد تناولت الاتفاقات والمحادثات المصرية - الإسرائيلىة إلى جانب المطالب المصرية بعودة سيناء للسيادة المصرية القضية الفلسطينية أيضا التى أدركها المسئولون المصريون على أنها جوهر الصراع العربى - الإسرائيلى . كما كان مقصودا من اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلىة أن تكون نموذجا يحتذى من جانب الدول العربية الأخرى ، خاصة سوريا والأردن ، إذا رغبتا فى التفاوض مع إسرائيل . ولكن شمول التسوية لا يعنى - لدى الدبلوماسية المصرية - وجوب إتمامها بصورة جماعية أو دفعة واحدة ، ومن هنا فقد عكف الساسة المصريون على التمييز بين المبادئ والإجراءات . وأصرروا على أن الاتفاقات المصرية - الإسرائيلىة قد وضعت إطارا للمبادئ يجب أن تتلوه مفاوضات مع كل طرف عربى على حده بخصوص الجانب الاجرائى ولكن مفهوم الإجراءات يتسع ليشمل قضايا على درجة خطيرة مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة التى نصت اتفاقية كامب ديفيد على التفاوض بشأن مصيرها بعد خمس سنوات من ترتيب انتقالى يقوم على مفهوم الحكم الذاتى الكامل للفلسطينيين . ومن هنا فعلى الرغم من إصرار الساسة المصريون على أن التسوية مع إسرائيل جاءت شاملة إلا أن الواقع الفعلى للمفاوضات والمعاهدات ، خاصة إطار كامب ديفيد قد أفضى إلى تحطيم وحدة الموضوعات المتضمنة فى الصراع العربى الإسرائيلى .

ثانيا :

تفضيل الحد الأدنى عن الجمود deadlock : وتبعا لمبدأ التدرج فإن التكتيك المصرى يستند على ضرورة

الخروج من كل مرحلة بمكسب عملي محدد حتى لو كان أقل بكثير مما هدفت له السياسة . وذلك تفضيلاً للحد الأدنى على الجمود . ويقوم هذا التكتيك على عدد من الافتراضات أهمها ما يلي :

(أ) افتراض أن الزمن يعمل بصورة مستمرة لصالح إسرائيل وضد الصالح المصري والعربي .

(ب) افتراض القدرة على التحريك المستمر لعملية التسوية - عن طريق مبادرات مصرية منفردة عند الضرورة .

(ج) افتراض أن إسرائيل ستجد نفسها ملزمة بالاستجابة للمبادرات المصرية .

(د) افتراض أن الأطراف العربية الأخرى - التي ستجد نفسها في موقف أضعف نسبياً تجاه إسرائيل إثر المبادرات المصرية - سوف تحتذى بالمثل المصري وتلجأ لتكتيكات المصالحة والتسوية مع إسرائيل على اعتبار أن البدائل المتاحة لذلك لن تكون ميسرة .

وفي الواقع لم تثبت كل هذه الفروض صحتها ، فقدرة الدبلوماسية المصرية على التحريك المستمر لعملية التسوية تتوقف إلى حد كبير - في ظروف غيبة قوة الضغط الناتجة عن الاستعداد والتهديد بالحرب أو الضغط العسكري - على رغبة وقدرة السياسة الأمريكية على المشاركة النشيطة بالضغط الفعال على إسرائيل . وهو أمر لا تستطيع السياسة المصرية أن تسيطر عليه . ومن هنا فقد اتسمت السياسة المصرية بتناقض هام . إذ مثلت الولايات المتحدة الأداة الأساسية التي تستطيع من خلالها العمل على تحريك عجلة التسوية . ولكن الولايات المتحدة أثبتت إما عجزها أو عدم رغبتها في الضغط على إسرائيل لقبول حتى الحدود الدنيا اللازمة للتوصل إلى حد مقبول من الجانب العربي .

ومن هنا فقد أخذت السياسة المصرية في توسيع فرص الضغط المتاحة على الولايات المتحدة ومن ثم على إسرائيل باللجوء أولاً إلى الساحة الأوروبية وثانياً بمحاولة تحسين مناخ موقفها العربي بصورة قد تؤدي إلى تهيئة أشكال وأطر جديدة متميزة عن - أو مكملة - لإطار كامب ديفيد .

ومن هنا فقد أخذت السياسة المصرية في البحث عن إطار بديل لكامب ديفيد وتركز البحث في محاولة تشكيل وفد أردني فلسطيني للتفاوض مع الولايات المتحدة ثم مع إسرائيل (سواء في إطار مؤتمر دولي أو بدونه

وبصورة مباشرة) .

وقد اتبعت الدول الحليفة لمصر نفس هذا الخط للتطور . فوفقاً ليوسف العلوي وزير الدولة للشئون الخارجية العماني « نحن أيدنا كامب ديفيد لأننا نؤمن إيماناً قوياً بأن قضية الشرق الأوسط ومنها القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحل إلا بالطرق السلمية . ولكن كون كامب ديفيد غير قادر على حل القضية فهذه مسألة مختلفة ... ونحن سنؤيد أى مجهود لحل القضية بالوسائل السلمية » من حديث صحفي بمجلة الوطن العربي في ٢/١٠/١٩٨٤ ويؤكد السلطان قابوس « لقد كان رأيي وعلى الدوام أن يعمل الأردن والفلسطينيون مع بعضيهما كما حدث في الماضي ... ويمكن للفلسطينيين التفاوض مع الأردن عما إذا كان يمكن أن تصبح الضفة الغربية دويلة مستقلة أو جزءاً من الأردن أو أى معادلة يراها الطرفان : الأردن والفلسطينيون » (جريدة الوطن في ١٩/٣/١٩٨٤) .

مواقف المجموعة العربية الثالثة :

تضم هذه المجموعة غالبية الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية . ومع ذلك فإنه من الممكن تقسيمها إلى أربع مجموعات فرعية ، لا نتيجة لتمايز مواقفها نسبياً من الصراع العربي الإسرائيلي فقط ، وإنما أيضاً لأن وضعها على ساحة هذا الصراع ومن ثم مداخلها لحله تعتبر مختلفة إلى حد كبير .

(أ) المجموعة الفرعية الأولى تضم السعودية والكويت وقطر والإمارات والبحرين أى أعضاء مجلس التعاون الخليجي - باستثناء عمان - بالإضافة إلى اليمن . وتتميز هذه المجموعة الفرعية بتبنى موقف تقليدي معاد للشيوعية والاتحاد السوفيتي بصورة عامة وبخلفية من التحالف مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

إن تحالف الغرب ودعمه لإسرائيل يسبب مأزقاً حاداً لهذه المجموعة الفرعية من الدول العربية ، ولذلك فإن موقفها المالي للغرب لا يظهر فيما تصدره من تصريحات - بصدد الصراع العربي الإسرائيلي - وحتى فيما تفعله وإنما يظهر فيما لا تقوله وما لا تفعله .

فإذا أخذنا موقف هذه المجموعة من الدول العربية على الإجمال فإن السمة الأولى لهذا الموقف هو تجنب ربط العداء لإسرائيل بأي تصريح أو إجراء عدائي

وتصادمى مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص . ويتصف التشخيص العام للصراع العربى - الإسرائيلى من وجهة نظر هذه المجموعة بمحاولة الفصل بين التناقض الكامن فى هذا الصراع من ناحية والتناقضات الدولية التى تشتمل عليها علاقات العرب الدولية من ناحية أخرى . فالصراع العربى - الإسرائيلى يوصف بصورة أساسية من منظور دينى فبناء إسرائيل وتضخم قدراتها العدوانية يمثل حربا دينية (يهودية) وعنصرية ضد المسلمين من الناحية الأساسية والعرب باعتبارهم مسلمين على الأغلب من ناحية ثانية . ويتضمن هذا التشخيص طبيعة الاستراتيجية التى تطرحها هذه المجموعة من الدول لحل هذا الصراع . وقد تجسدت هذه الاستراتيجية فى دعوة الملك فهد الشهيرة للجهاد المقدس عام ١٩٨٠ .

وتتلخص هذه الاستراتيجية فى اختفاء تحديد واضح لعلاقات العدو الدولية . فالعدو يعرف بأنه الطبيعة العنصرية الدينية العسكرية لإسرائيل ، وكأن هذه العنصرية معزولة عن التحالف الدولى الذى يجعلها ممكنة .

إن الميل نحو فك الارتباط بين الصراع العربى الإسرائيلى والصراعات الدولية يجعل من الممكن لهذه المجموعة من الدول أن تبدو بمظهر المحايد الحريص على إبعاد بلاده عن مجال المنافسة الدولية .

ولكن المظهر المحايد لا ينفى إمكانية الاستعانة بالقوات الأجنبية - الأمريكية خاصة - حال تعرض أمن هذه المجموعة من الدول أو النظم الحاكمة فيها للخطر . ويبدو ذلك واضحا من تصريح الشيخ مبارك آل خليفة ، إذ يؤكد « نحن فى الخليج لم نصل إلى أى ترتيبات تتعلق بالاستعانة بقوات أجنبية فى هذه المرحلة .. إننا نبذل كل ما فى وسعنا لتجنب جلب قوات أجنبية إلى هذه المنطقة . فنحن نرى أن أهل المنطقة قادرون على حل ما يواجهها من أزمات . لكننى مع ذلك لا أريد أن أسبق الأحداث .. لأنه من السابق لأوانه التحدث عن إدخال قوات أجنبية إلى المنطقة فى الوقت الراهن » (من حديث صحفى لمجلة الحوادث فى ١٩٨٤/٧/٦) .

إن رفض قطع الطريق على احتمال الاستعانة بقوات عسكرية أجنبية - أمريكية خاصة - فى حالة تعرض منطقة الخليج والنظم الحاكمة فيها للخطر يعبر عن الموقف الحقيقى لمجموعة مجلس التعاون الخليجى . وهو موقف يشير إلى تناقض مبدئى بين تكييف ظروف

الصراع العربى - الإسرائيلى من ناحية وخصائص التحالفات الدولية لهذه المجموعة من الدول من ناحية أخرى .

ويشير الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى إلى ذلك قائلا « بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة اعتقد أنه لا تناقض هناك من وجهة النظر العربية بإرساء علاقات جيدة ومبنية على المصالح المشتركة بيننا وبين واشنطن . إذا كان هناك من تناقض فالتناقض هو فى سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة وتجاه القضية الفلسطينية (من حديث صحفى لمجلة المستقبل فى ١٩٨٤/١٢/١ . أى أن السياسة السعودية - ومنها بقية دول المجموعة تقوم على توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة بالرغم من التناقض الظاهر فى مجال الصراع العربى - الإسرائيلى .

وهذا التناقض فى التشخيص العام للصراع العربى - الإسرائيلى وفى استراتيجية مواجهته ينعكس على المواقف التكتيكية لهذه المجموعة الفرعية من الدول العربية . إذ نبذت هذه المجموعة من الدول الاتفاقيات بين مصر وإسرائيل ولكنها تفضل الحل السلمى للصراع العربى - الإسرائيلى . وهى تهتم بحل يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ولكنها لا تهتم بطبيعة الإطار الذى يتحقق - أو يمكن أن يتحقق - ذلك من خلاله . فقد رفضت المملكة العربية السعودية اتفاقيات كامب دافيد . وفى مواجهة تلك الاتفاقيات قدم الملك فهد مشروعه الشهير لحل الصراع العربى - الإسرائيلى حلا سلميا والذى أصبح مع تعديلات بسيطة هو المشروع العربى المعروف بمشروع قمة فاس العربية فى نوفمبر ١٩٨٢ .

ولكن نقطة الضعف الخطيرة فى هذا المشروع تكمن فى عدم توفر القوة الدافعة لوضعه موضع التطبيق . ولا يبدو أن هذا الموقف يتضمن تصورا محددا حول كيفية تحقيقه ولذلك فإن تصريحات المسؤولين فى هذه الدول تقبل مختلف الأطر من حيث المبدأ . « المؤتمر الدولى موجود فى مقررات فاس ، الإطار ليست مهمة المضمون فى نظرنا وفى أى شكل من الأشكال : فى مؤتمر فى مجلس الأمن فى أية صيغة من الصيغ حيث يمكن أن تجرى فيها مفاوضات لا أعتقد أن هناك هدفا خاصا لتحديد إطار معين ، وكما قلت المضمون هو المهم » هكذا يطرح الأمير سعود الفيصل موقف السعودية من صيغة المؤتمر الدولى المقترحة للمفاوضات حول حل الصراع العربى - الإسرائيلى ومن هنا أيضا يمكن لنا

أن نفهم قبول هذه المجموعة من الدول العربية لعدد من المبادرات الدولية لحل الصراع شاملا ذلك بالمبادرة الأوروبية (أو مبادرة البندقية) في ١٩٨٠ .

إن عدم الإصرار على صيغة معينة للمفاوضات حول تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي لا ينشأ عن عجز هذه الدول عن فهم ما تؤدي إليه الفوارق في الشكل من اختلافات واضحة في النتائج النهائية للتسوية ، وإنما عن طبيعة الدور الذي ارتضت هذه الدول القيام به ، ألا وهو موقف الدعم لدول المواجهة ومنظمة التحرير لا موقف المشاركة المباشر والفاعل القائم بعبء ومسئولية الدفاع عن تصور مسبق لأسلوب حل الصراع العربي - الإسرائيلي ومن هنا تنطلق النشاطات الدبلوماسية لهذه الدول من اهتمام دعائي كبير بقضية التضامن العربي ومناصرة منظمة التحرير الفلسطينية .

(ب) المجموعة الفرعية الثانية تضم دولا ثلاث ذات حالات خاصة وهي الأردن ولبنان والعراق . وبطبيعة الحال فإن ما يجمع بين هذه الطائفة من الدول العربية ليس هو وحده الموقف وإنما صعوبة إدراجها في أى من المجموعات أو المجموعات الفرعية السابقة .

فالأردن تمثل إحدى البؤر الأساسية للصراع العربي الإسرائيلي نتيجة لعلاقتها التقليدية بالضفة الغربية المحتلة . وهي علاوة على ذلك كانت تمثل من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية إحدى البوابات الهامة لتمرير تسوية سياسية للصراع ، كما أن الأردن قد عملت تقليديا على الدفاع عن استراتيجية التسوية السلمية إلى الحد الذي ترددت فيه مرات عديدة إدعاءات بقاءات سرية بين الملك حسين ومسؤولين إسرائيليين بحثا عن صفقة تسوية عبر الأردن .

ومن ناحية أخرى فإن الأيديولوجية المعادية بعمق للشيوعية والاشتراكية للنظام الأردني وفردائما أرضية موضوعية وذاتية للتحالف مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة . ويعبر الملك حسين عن مأزق مثل هذا الموقف في العالم العربي بقوله « أنا أعتقد أنه ما لم يكن ذلك الوضع السيئ الخاص بفلسطين فإن العالم العربي ربما كان عضوا في نفس العائلة التي تضم الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى » (من حديث صحفى للملك حسين نشر بجريدة الفجر في ٢٧/٨/١٩٨٠) .

ومن هنا فقد كان الأمر الطبيعي أن تكون الأردن إحدى الدول النشطة في مجموعة الدول التي تقودها

مصر في إتجاه التسوية السياسية مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة والعداء للاتحاد السوفيتي منذ البداية . ومن هذا المنظور لم يعترض الملك على زيارة السادات للقدس ، ولا على جملة من المبادرات التي قادها السادات حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨ ويبرر الملك ذلك قائلا « وفوجئنا بما سمي بالمبادرة المصرية .. وقلنا اختار هذا الطريق لعله بطبيعة الحال ملتزم بكل ما قاله بما يتعلق بالحل الشامل وبعودة الأرض وبعودة الحقوق والقدس . ومن جهة أخرى لعل العالم لم يعرف ، طالما أن الحدث وقع : يعرف بأننا طلاب سلام في الواقع وسارت الأمور إلى أن فوجئنا بكامب دافيد » .

إن البراجماتية السياسية التي يتسم بها الموقف الأردني - والذي يظهر من الاستشهاد السابق يبدو بصورة أكثر وضوحا في معارضة الملك حسين لطلب الرئيس السادات منه بالوقوف بجانبه بقوله « أليس من الطبيعي أن يثبت لنا وللعرب وللتاريخ نجاح أسلوبه وسياسته قبل أن يطالبنا بتأييد مثل هذا الأسلوب أو تبني مثل تلك السياسة ؟ » (من تصريح صحفى للملك حسين لمجلة المستقبل في ١٦/٦/١٩٧٩) . وما أفضى بالنظام الأردني إلى معارضة الاتفاقيات المصرية - الإسرائيلية بالتالى لم يكن تصورا مبدئيا مختلفا ، وإنما العوامل المحددة التي جعلت سياق المفاوضات بين مصر وإسرائيل يستبعد الدور الأردني وينتهى إلى حل لا تقوم إسرائيل بموجبه بالانسحاب التام من الضفة الغربية وغزة : أى ما يسمى بحل الحكم الذاتى . ومن هنا أيضا كان من الطبيعي أن تقود الأردن الإتجاه نحو إحياء صيغة المؤتمر الدولي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ عوضا عن صيغة كامب ديفيد .

لقد تغيرت التكتيكات المحددة التي اتبعتها الأردن في سياق الفترة ٧٧ - ١٩٨٥ ولكن هناك ثلاث علامات تكتيكية جوهرية ، وهى :
أولا :

الاستبعاد الفعلي لإمكانية استخدام القوة العسكرية لتحرير الأرض المحتلة بمشاركة أردنية مباشرة وكاملة والاعتماد على الولايات المتحدة في نهاية المطاف للتوصل إلى حل أو تسوية سياسية مرضية .

ثانيا :

التأكيد على عدم إمكانية الاستغناء عن الدور الأردني المتميز في التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي

من الضفة الغربية وغزة . وفي إطار قرارات مؤتمرات القمة العربية باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فقد كان من المحتم أن يتم الاعتراف بهذا الدور الأردنى من خلال صيغة للتوافق مع منظمة التحرير حول التوجهات والمبادئ لا على مجرد الترتيبات والإجراءات كما ربما قد رغبت منظمة التحرير .

ثالثا :

محاولة تعبئة أكبر قدر من التأييد العربى وخاصة من الدول ذات العلاقات التقليدية مع الغرب والولايات المتحدة للدور الأردنى المتميز فى إطار الدفع نحو مرحلة وصيغة جديدة للتسوية السياسية فى المنطقة .

ومن أجل تعبئة هذا التأييد فإن السياسة الأردنية دائما ما تشير إلى ثلاثة عوامل أساسية . فمن ناحية أولى تشدد السياسة الأردنية على الأثر السلبى لعامل الزمن الذى يسير لصالح إسرائيل إذ تتمكن من استيعاب الأراضى المحتلة من خلال سياسة الاستيطان وتغيير التركيب الديموجرافى إلى جانب الإجراءات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية الرامية لتحقيق نفس الهدف . ومن ناحية ثانية تشير السياسة الأردنية إلى افتقار مشروع السلام العربى (فاس) إلى القوة الكافية لتحقيقه إذ أن « مقررات فاس هى مجموعة من المبادئ والعناوين » وأن المطلوب هو إعطاؤها ميكانيكية التحقق فى الواقع من خلال مشروع أمريكى محدد . ومن ناحية ثالثة تؤكد السياسة الأردنية على ضرورة الاعتراف بأن الموقف الدولى لا يسمح بأكثر من صيغة معينة للتسوية « ترى بالإمكان استرجاع الأراضى العربية المحتلة من خلال صيغة أردنية فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول إلى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة » . (من خطاب الملك حسين فى افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى ٢٢/١١/١٩٨٤) .

أما موقف العراق إزاء الصراع العربى الإسرائيلى فإنه يتسم أيضا بالخصوصية نتيجة انفجار الحرب العراقية الإيرانية . فقبل ١٩٨٠ كان مضمون الموقف العراقى يستند على نفس التشخيص والتوجه الاستراتيجى لمجموعة دول الجبهة القومية للصمود والتصدى . وربما كان الفارق الرئيسى بين الموقفين هو أن العراق كان يفسح المجال لإمكانية حل للصراع العربى الإسرائيلى يتم إنجازه عن طريق النشاط

السياسى (غير العسكرى) .

ومن منطلق هذا الموقف قاد العراق أو ساهم بنشاط فى قيادة الاتجاه المناهضة خط كامب ديفيد وعزل مصر ومقاطعتها ليس فقط فى الساحة العربية (مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨) وإنما أيضا فى حركة عدم الانحياز الذى قدم لمؤتمرها فى ١٩٧٩ مشروع قرار يقضى بإدانة الموقف المصرى فى حركة المؤتمر الإسلامى وفى غيرها من المحافل الدولية .

وربما لا يكون الموقف العراقى قد تغير نظريا بعد ذلك ، غير أن المحتوى العملى لهذا الموقف قد انتابته ثلاثة أوجه للتغير ، كالتالى :

أولا :

إعادة صياغة الأوليات الصراعية للجهد العراقى والعربى بصورة تعطى الأولوية للصراع العراقى - الإيرانى على الصراع العربى - الإسرائيلى . وفى الواقع نادرا ما تطرح السياسة العراقية الأمر على هذه الصورة .

كما أن التناقض فى الأولوية لم يحتدم قبل تحول ميزان القوى فى الصراع العراقى - الإيرانى لصالح الأخيرة قرب نهاية عام ١٩٨٢ وبداية ١٩٨٣ . فحتى هذه الفترة كانت العراق تربط بين الصراعين بصورة متوازنة عن طريق تصوير السلوك الإيرانى نحوها كجزء وإنعكاس للؤامرات الصهيونية والامبرالية الرامية لفرض السيطرة على العراق وتجزئته .

ثانيا :

تحول شبه جذرى فى طبيعة الخطاب السياسى العراقى . لقد كان الخطاب والرؤية السياسية العالمية للعراق حافلا دائما بعناصر براجماتية قوية بالمقارنة بمجموعة الدول الراديكالية ولكن هذه العناصر قد أصبحت تمثل الطابع الرئيسى للخطاب والرؤية السياسية العالمية للعراق بعد التحول فى موازين القوى فى الحرب العراقية الإيرانية . ولا تزال العراق مثلا تشير إلى الامبريالية كمصدر للعدوان ضد الشعوب ولكن ذلك قد أصبح الاستثناء أكثر منه القاعدة . وبات من الضرورى أن تبادر العراق إلى وضع الأسس النظرية والعملية للمصالحة مع الولايات المتحدة والغرب عموما وهو ما ينعكس على تكييفها للصراع العربى - الإسرائيلى ، وتفضيلاتها التكتيكية والعملية نحو سبل حله . ومن نفس هذا المنطلق تنظر العراق بطريقة مختلفة إلى البيئة السياسية الدولية والعربية المحيطة

بالصراع العربى - الإسرائيلى فأصبحت محاور تحالفاتها تتجه إلى الدول والقوى المحافظة وتورطت فى العداء للقوى الراديكالية . ويتضح ذلك بصورة هائلة الدلالة فى حالة الموقف العراقى إزاء الصراع والإنشقاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية إذ ناصرت العراق إتجاه « المشروع » ضد إتجاه « الإصلاح » داخل المنظمة .

ثالثا :

تحول فى المواقف العملية إزاء خط كامب ديفيد واحتمالات تجاوزه على طريق التسوية السلمية مع إسرائيل . وهو تحول يبرز فى موقف العراق من الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط الذى تقوده الأردن ومصر .

أما لبنان ، فإن خصوصية موقفها تنبع من الاستقطابات الحادة بين طوائفها المختلفة ، وارتباط هذه الاستقطابات ببيئة الصراع العربى الإسرائيلى ووجود قوات وهياكل الثورة الفلسطينية على أراضيها حتى الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ . وقد أنتجت هذه العوامل نزعتين داخل السياسة اللبنانية إحداهما تتجه للتحالف مع سوريا والأخرى تتجه للتحالف مع إسرائيل . وفى سياق الصراع بين هاتين النزعتين والذى اتخذ شكل حرب أهلية ممتدة ٧٥ - ١٩٨٥ ، والتدخل السورى لوضع حد للحرب فى ١٩٧٥ ، والتدخل الإسرائيلى لفرض هيمنة النزعة اليمينية المتحالفة معها والطوائف التى تساندها من خلال حرب عدوانية مدمرة فى ١٩٨٢ أضعفت هياكل الدولة الرسمية ولم يكد يبقى لها سوى وجود رمزى .

ويمكن القول بأن الفترة الممتدة بين الغزو الإسرائيلى للبنان والذى توجته اتفاقية السابع عشر من مايو ١٩٨٣ حتى إسقاط هذا الاتفاق بقرار مجلس الوزراء اللبنانى فى الخامس من مارس ١٩٨٤ قد شهدت تحولا جذريا فى ميزان القوى بين النزعتين المتصارعتين فى لبنان لصالح تلك المتحالفة مع سوريا والمتضامنة مع موقفها من الصراع العربى - الإسرائيلى على الإجمال .

(ج) المجموعة الفرعية الثالثة : تضم ثلاث دول عربية - أفريقية وهى الصومال وموريتانيا وجيبوتى . ولا يختلف موقف هذه المجموعة الفرعية عن المجموعة الفرعية الأولى سوى فى ضعف اهتمامها بالصراع العربى - الإسرائيلى وضعف التزامها بهذا الموقف . فهى دول ذات أهمية تصويتية داخل أروقة وهيئات جامعة الدول العربية شاملا ذلك مؤسسة مؤتمرات

القمة ، ولكن ليس لها من أهمية سياسية مباشرة على الساحة العربية ، وإن كان لها بالطبع أهميتها الذاتية . كما أن هذه الأهمية تزداد فى المواقع الإقليمية الفرعية التى تشغلها . ولمشكلات هذه الدول خاصة الصومال أثر مباشر على مضاعفة حدة الاستقطابات العربية .

٢ - الصراعات الأخرى فى النظام العربى :

يتعرض النظام العربى لآثار نوعين من الصراعات . النوع الأول يتضمن تناقضا بين أحد أطراف النظام العربى وأطراف أخرى خارج هذا النظام أى صراعات الجوار الجغرافى . أما النوع الثانى فيتضمن تناقضات بين أطراف عربية . ولكل من هذين النوعين من الصراعات أهميته الذاتية . ولكن اهتمامنا بالصراعات مع دول الجوار الجغرافى يركز على ما تولده من تناقضات فى مواقف أطراف النظام العربى : أى فشل (أو نجاح) النظام العربى فى التوصل إلى إجماع سواء بشأن صراعات مع أطراف خارجية أو بين أطراف عربية . وهناك ثلاث بؤر أساسية للصراعات العربية مع دول الجوار الجغرافى ذات الانعكاسات الهامة على عملية بناء وتحطم الإجماع داخل النظام العربى . وهذه الصراعات هى : الصراع العراقى الإيرانى ، الصراع فى القرن الأفريقى ، والصراع فى تشاد .

الصراع العراقى - الإيرانى :

تستمد الحرب العراقية - الإيرانية أهميتها بالنسبة لتطور النظام العربى من ثلاث عوامل جوهرية كالاتى :

أولا :

أثبتت هذه الحرب أنها بالغة الضراوة وذات طابع ممتد . وينخرط فيها أحد الفاعلين الأساسيين فى النظام العربى : أى العراق . ولكن دائرة الاهتمام والمشاركة شبه المباشرة فيها تتسع لتشمل مجموع دول الخليج العربى . وسواء نظرنا إلى هذه الحرب من زاوية الجهد والاستنزاف الذى تسببه للفرقاء ، أو من زاوية عدم الاستقرار والتهديد للأمن لمجمل منطقة الخليج فإنها تشكل بؤرة صراعية تكاد تنافس الصراع العربى - الإسرائيلى فى الإلحاح والاهتمام العربى والعالمى بها . أى أنه بالقدر الذى يضطر أو يجتذب النظام العربى للاهتمام بهذه الحرب بالقدر الذى يهبط اهتمامه بمتابعة الصراع العربى - الإسرائيلى .

ثانيا :

تنشأ الطبيعة الممتدة لهذه الحرب من تشابك عوامل

عميقة يطرح في سياقها للمناقشة أسس تكون المجتمعات العربية المعاصرة . فإلى جانب العامل القومي البحث : أى التنافس بين العراق وإيران - وربما بين القومية العربية والقومية الفارسية كأيديولوجيات سياسية وبغض النظر أيضا عن الأسباب المباشرة والإدعاءات المتبادلة الكامنة وراء انفجار وتطور هذه الحرب ، فإن الوجه الأساسى للصراع يظهر كتنافس بين أيديولوجية قومية علمانية الطابع وأيديولوجية دينية ذات مشروع يتجاوز أفق أى دولة أو قومية إلى العالم الإسلامى بأسره . وتشترك أهمية هذا العامل من أن الحركات الدينية السياسية فى العالم العربى قد قويت واشتد ساعدها وأصبحت تقدم ذاتها كبديل للنظم السياسية العلمانية ولجمل نموذج القومية العربية ، وأن هذه الحركات تستلهم النموذج الإيرانى ، بل ويخضع بعضها لنفوذه المباشر ، ولا بد أن يكون لذلك انعكاساته الخطيرة على مستقبل النظام العربى .

ثالثا :

كان الأثر المباشر للحرب العراقية الإيرانية من الناحية السياسية مزدوجا فمن ناحية أجهضت الحرب إمكانية تمتين روابط التحالف بين العراق ومجموعة جبهة الصمود والتصدى . ومن ناحية ثانية أدت الحرب أيضا إلى تصدع التحالف العريض المعادى لكامب ديفيد والذى برز فى مؤتمر قمة بغداد فى ١٩٧٨ ومؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب الذين فرضوا إجراءات عزل مصر فى ١٩٧٩ . ويظهر تضعف هذا التحالف من عرض سريع لمواقف الدول العربية الأساسية من الحرب العراقية - الإيرانية .

فالموقف العراقى يمكن تلخيصه فى الحاجة لتسوية سلمية مع إيران تعترف الأخيرة بمقتضاها بضرورة الانسحاب من الجزر العربية الثلاثة : الطيب الكبرى والصغرى وأبوموسى التى احتلتها إيران ، وبالاتزام بتطبيق ما ورد باتفاقية مارس ١٩٧٥ بصدد الحدود البرية بين إيران والعراق ، وبعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للعراق .

أما موقف دول الخليج العربى الأخرى فإنه يتركز فى ثلاث نقاط أساسية : فدول الخليج العربى تعرب دائما ومنذ انفجار الحرب عن اهتمامها بوقف القتال وإنهاء حالة الحرب بين العراق وإيران والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع . وتعلن هذه الدول عن إتخاذها موقف الحياد بين الدولتين . ومع ذلك فإن هذه الدول لا تتردد فى الوقت نفسه فى الإعلان

عن تفضيلها لموقف العراق . لأنه أظهر استجابة للمبادرات السلمية التى جاءت من جهات مختلفة على عكس إيران التى تحملها دول الخليج بالتالى مسئولية استمرار الحرب والمخاطر المترتبة على ذلك . ومن ناحية ثالثة ، فإن دول الخليج العربى قد أعلنت عن مخاوفها من اتساع نطاق الأعمال العدوانية الإيرانية - لتشمل هذه الدول نفسها أو ضد مصالحها البحرية والبتروولية . وحول هذا الجانب صدر البيان الختامى للاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية أقطار مجلس التعاون الخليجى بإدانة الاعتداءات الإيرانية على حرية الملاحة فى الخليج العربى وقصف ناقلات نفط تابعة للبلدان العربية الواقعة على الخليج فى مايو ١٩٨٤ وبعرض القضية على مجلس الأمن . ونجحت هذه الدول فى استصدار قرار مجلس الأمن الصادر فى أول يونيو ١٩٨٤ بإدانة ووقف هذه الاعتداءات وتأكيد حق حرية الملاحة واحترام السيادة الإقليمية للدول التى ليست طرفا فى الأعمال العدائية .

وإضافة لذلك فقد حفزت الحرب العراقية - الإيرانية دول الخليج العربية على إتباع سياسة تنسيق أمنى عسكرى بينها موجه أساسا وبوضوح ضد احتمالات عدوان إيرانى وكذلك إلى استدعاء الاتفاق العربى على وجوب تطبيق معاهدة الدفاع المشترك بين الدول العربية حال قيام إيران بعدوان عسكرى على أى من هذه الدول .

وعلى نقيض المواقف السابقة تأتى مواقف دول الجبهة القومية للصمود والتصدى : أى سوريا وليبيا واليمن الجنوبي ، وإلى حد ما الجزائر . أما موقف منظمة التحرير الفلسطينية فقد اتسم بطبيعة خاصة .

ويمكن تلخيص موقف الدول الثلاث الأساسية فى هذه الجبهة كما يلى :

فبادئ ذى بدء تقوم هذه الدول بتحميل العراق مسئولية انفجار الحرب العراقية - الإيرانية . وهى فى هذا الصدد واضحة ولا يتسم موقفها بأى غموض . وبناء عليه فإن الاتهام الموجه إلى العراق هو إتباع سياسة انتهازية اغتنتمت فى سياقها فرصة الفوضى والضعف التى أصابت إيران إثر الثورة الشعبية التى أسقطت الشاه لفرض مطالبها الإقليمية بالقوة التى تقاعست العراق عن التفكير باستخدامها لتحقيق نفس المطالب ضد نظام حكم الشاه . وتكشف هذه الدول عدم معقولية هذا العمل العراقى بالقول بأنه ليس من المتصور أن يقوم طرف عربى بالسكوت على مواقف

الشاه الإيراني العدوانية والممالئة لإسرائيل والامبريالية الأمريكية وأن يقوم بعقاب إيران بعد أن تحولت إثر ثورتها الشعبية لصالح الموقف العربى وضد إسرائيل والصهيونية .

وتضيف المواقف السورية والليبية واليمنية الجنوبية بأن إهدار الموارد العربية فى حروب هاشمية يخدم موضوعا المصالح الامبرالية والصهيونية فى الوطن العربى بغض النظر عما إذا كان العدوان العراقى قد تم تدبيره بتواطوء تآمري مع الامبريالية الأمريكية أم لا . ومن ثم فإن هذه الدول قد أجمعت على ضرورة مساعدة إيران لصد الهجوم العراقى والدفاع عن نفسها ودرء الظروف التى قد تؤدى إلى سقوط نظام الحكم الثورى الدينى المؤيد للموقف العربى من الصراع ضد الغرب وإسرائيل فى إيران .

ومع ذلك ، فإن مواقف دول جبهة الصمود والتصدى تأتى إلى نقطة تفترق عندها على الأقل من الناحية النظرية والدعائية . فتتفرد ليبيا بموقف تأييد للنظام الإيرانى ودعم موقفه العسكرى ضد العراق حتى فى حالة تخطى إيران لحالة الدفاع عن النفس إلى الهجوم على العراق . أما سوريا واليمن الجنوبية فقد ميزتا بين حالتى الدفاع والهجوم ووافقت سوريا على اعتبار الهجوم الإيرانى على أراضى العراق وخاصة على أراضى دول الخليج العربية الأخرى عدوانا يستوجب تطبيق معاهدة الدفاع العربى المشترك .

ويتميز الموقف الجزائرى من الحرب العراقية الإيرانية منذ البداية بروح محايدة وسعت الجزائر للقيام بدور الوساطة بين الطرفين نتيجة لمسئوليتها عن اتفاقية مارس ١٩٧٥ . ويمكن تسكين موقف منظمة التحرير الفلسطينية فى نفس التصور الجزائرى نتيجة للمساعدة والدعم الذى تلقاه من ايران مع عدم قدرتها على انتقاد العراق فى نفس الوقت .

وفى واقع الأمر ، فإن مسئولية انفجار الحرب العراقية - الإيرانية مشتركة بين كل من العراق وايران . ولكن على حين أن مسئولية العراق كانت أكبر كثيرا فى الفترة الأولى من الحرب وفى انفجارها ، فإن مسئولية ايران أكبر عن استمرارها وتفاقمها وما يبدو من تعذر وضع حد لها أو توفير الشروط اللازمة لانهاؤها .

ومع ذلك فإن من الصحيح أن الثورة الإيرانية ذات الايديولوجية الدينية كانت تحمل بالتأكيد طابعا تبشيريا معاديا للنظم العلمانية فى العالم العربى وللنظم الدينية

ذات الطابع المحافظ والموالى للغرب فى الخليج . وأن أحد الخطوط الأساسية للسياسة الايرانية بعد الثورة قد تمثلت فى دفع الظروف على الصعيد الاقليمى والداخلى بما يلائم ثورات دينية من الطبيعة الايرانية داخل المجتمعات العربية فى العراق ودول الخليج العربية . وكذلك فإن هذه الروح التبشيرية نفسها التى لا تأبه بمبادئ مثل حق الأمم فى تقرير المصير وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى هى المسئولة عن نبذ كافة عروض المصالحة وجهود التسوية السلمية للصراع العراقى - الايرانى . وهى بالتالى العلة الرئيسية وراء استمرار هذه الحرب التى تحولت من الدفاع عن التكامل الاقليمى لايران إلى محاولة السيطرة على العراق واقامة حكومة عميلة لايران فيها وربما فى عدد من الدول العربية الخليجية الأخرى .

إن مثل هذا الواقع كان فى مجال ادراك كل من مجموعة الدول الخليجية وغالبية دول جبهة الصمود والتصدى . ومثل هذا الادراك قد منع تحول الاختلاف البين فى المواقف إلى صدام بين هاتين المجموعتين من الدول العربية . بل أن دول مجلس التعاون الخليجى قد تمكنت من استصدار عدة قرارات من مؤتمر القمة العربى من فاس ابريل ١٩٨٢ ومن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية بالتضامن مع العراق ضد ايران . ومن المؤكد أن تفاهما بين السعودية من ناحية وسوريا من ناحية أخرى حول عدم حضور الأخيرة لبعض مؤتمرات القمة وموافقتها على القرارات الصادرة لصالح العراق فى الاجتماعات التى حضرتها كان ضروريا لمنع تحول الخلاف بينهما إلى صدام وصراع علنى كان من شأنه أن يضاعف من وهن النظام العربى .

الصراع فى القرن الأفريقى :

يقدم الصراع فى القرن الأفريقى حالة اضافية لانقسام مواقف الدول العربية من صراع حاد انخرطت فيه عدة دول عربية مباشرة ضد احدى دول الجوار الجغرافى وهى اثيوبيا . وقد كان لاختلاف مواقف الدول العربية ازاء هذا الصراع أثر مشابه لنتائج الصراع العربى - الايرانى على حالة تكون وتحطم الاجماع فى النظام العربى .

ويمثل القرن الأفريقى محضنا لتفريخ عدد من الصراعات فهناك أولا الحرب الأريتيرية الناجمة عن مطالب عدد من المنظمات العسكرية فى اريتريا للانفصال التام عن اثيوبيا وتكوين دولة مستقلة ذات طبيعة

عربية . وهناك ثانيا النزاع بين الصومال وأثيوبيا حول السيطرة والسيادة على منطقة الوجودين . وهناك ثالثا عدد من الحركات الانفصالية من تجمعات عرقية - لغوية متباينة داخل أثيوبيا التي تقاتل الحكومة المركزية بعد ثورة ١٩٧٤ للانفصال في شكل دول . وقد انتهى هذا الأمر إلى جر السودان إلى الصراع في القرن الأفريقي حيث أنها تأوى العصابات المسلحة لهذه الحركات ، وفي المقابل تقوم حكومة أثيوبيا بمساعدة وايواء الحركة الانفصالية في جنوب السودان .

وقد تدهور الموقف في القرن الأفريقي بصورة خطيرة منذ ١٩٧٤ وتطور إلى حروب دولية خطيرة بين الصومال وأثيوبيا في الفترة ٧٩ - ١٩٨٠ واستمر بعد ذلك على درجة عالية من التوتر نتيجة لتراكم الخصومات ولتدخل أطراف دولية وعربية أخرى في هذه الصراعات ، وقد انشق العالم العربى - من حيث موقفه من الصراع في القرن الأفريقي - إلى كتلتين . تشمل الأولى دول جبهة الصومود والتصدى وخاصة ليبيا . أما الثانية فتشمل بقية البلدان العربية وخاصة مصر والسعودية .

فدول جبهة الصومود والتصدى تكيف الصراع في القرن الأفريقي من زاوية الصراع العالمى ضد الامبريالية . أى أن محاولة تحطيم أثيوبيا - من وجهة النظر هذه - إلى عدد من الدويلات القائمة على أسس عرقية ودينية ولغوية يخدم مصالح الامبريالية وخط كامب ديفيد . وقد طرح هذا التشخيص لقضايا القرن الأفريقي أثر ثورة أثيوبيا في ١٩٧٤ مما دعا هذه الدول العربية إلى الاقلاع عن تأييدها التقليدى للصومال وحركات تحرير ارتريا والاتجاه نحو تأييد أثيوبيا ضد المطالب الاقليمية والانفصالية .

ومع ذلك فلم يكن هذا الموقف عاما بين دول جبهة الصومود والتصدى ، ولم يتم تبنيه بنفس الدرجة من الالتزام والحدة . فعلى حين كان لكل من ليبيا واليمن الجنوبي دور بارز في تدعيم الحكومة المركزية في أثيوبيا في خضم نضالها ضد الصومال وحركات التحرير الارتية والحركات الانفصالية الأخرى ، سعت كل من سوريا والجزائر إلى تمويه تعاطفهما الرمزي مع أثيوبيا باعلان الحياد ازاء صراعات القرن الأفريقي .

وفي الوقت نفسه كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية مناقضا - على الاجمال - لموقف دول جبهة الصومود والتصدى ، خاصة ازاء حالة حركات التحرير الارتية . فقد كانت منظمة التحرير إحدى القوى الحليفة الأساسية لهذه الحركات . ولم يكن من الممكن

لها أن تعكس اتجاه تأييدها فظلت تبدو تعاطفا واضحا مع مطالب الارتيين الانفصالية .

وفي الطرف المقابل ، قامت بقية الدول العربية بتأييد ودعم الصومال وحركات التحرير الارتية ضد النظام في أثيوبيا . وقد كان لمصر والسعودية والعراق دور بارز في قيادة هذا التأييد ولكن من مداخل مختلفة .

فقد أيدت مصر الصومال وارتريا من منظور التحالف مع السودان التي كانت قد اجتذبت إلى بؤرة النزاع . وبررت مصر هذا الموقف بنوعين من المبررات . الأول يرتكز على مخاطر قيام نظام معاد في أثيوبيا للمصالح المصرية في مياه النيل وفي السودان . أما الثانى فيركز على الاستنفار ضد النظام الشيوعى في أثيوبيا .

أما العراق فقد عملت على تشخيص الصراع في القرن الأفريقي بنفس الطريقة التي شخصت بها بعد ذلك الصراع ضد ايران : أى باعتباره صراعا بين القومية العربية والقوميات الأخرى سواء الأفريقية أو الآسيوية .

أما السعودية فهي تستدعى تشخيصا يقوم على الدين فهي تؤيد ارتريا والصومال باعتبارهما عربا ومسلمين يكافحون لاسترداد حقوق مغتصبة .

وقد ترددت بقية البلدان العربية بين هذه المداخل الثلاثة لتشخيص الصراع في القرن الأفريقي . ولكن بدرجة أقل من الحدة والالتزام . وقد أدى ذلك إلى تفاقم التناقض بين التكتل الأول - ليبيا واليمن خاصة - من ناحية والتكتل الثانى الذى تزعمته مصر والعراق والسعودية من ناحية ثانية ، خاصة ابان انفجار الموقف في القرن الأفريقي ، أى طوال السنوات ٧٩ - ١٩٨٢ ومع ذلك فقد استمرت تعقدات الموقف في القرن الأفريقي تعكس نفسها على العلاقات العربية خاصة بين ليبيا والسودان ومصر حتى بداية عام ١٩٨٥ نتيجة لتجدد حركة التمرد في جنوب السودان .

الصراع في تشاد :

عانت تشاد منذ استقلالها من صراع عسكرى ضاربين قطاعاتها المختلفة . وفي البداية كان الصراع يدور بين الشمال المسلم الأفقر والجنوب المسيحى الأغنى . وما أن حسم الصراع لصالح الشمال حتى بدأ يدور بين عشائر الشماليين انفسهم ، وفي الواقع كان يمكن لهذا الصراع أن يكون صورة تقليدية للحروب الأهلية الممتدة في أفريقيا مجردا من الأهمية السياسية المباشرة للعالم العربى لولا التدخل الليبى الفعال فقد

أصبحت ليبيا طرفاً أساسياً في الحرب الدائرة في تشاد منذ نحو منتصف السبعينات وتلجأ ليبيا إلى نوعين من المبررات لتفسير تدخلها في تشاد . النوع الأول عام ويستند إلى الصراع بين الإمبريالية الغربية وعملائها من جانب وقوى التحرر من جانب آخر . على أن هذا التبرير يصعب مساندته إلى حد كبير نتيجة لواقع نقل التحالفات الليبية من أحد أطراف الحرب الأهلية في تشاد (أى من تأييد تمرد حسين حبرى ضد حكومة عويضى) إلى الطرف الآخر (أى تمرد عويضى ضد حكومة حسين حبرى) ولذلك فإن النوع الثانى الذى يستند إلى سياسات المصالح والقوة يبدو أكثر بروزاً . إذ تعترف ليبيا بأنها تنظر إلى تشاد باعتبارها إحدى مناطق النفوذ الليبية . ويزعم العقيد القذافى أن ذلك كان محورياً للتفاهم بينه وبين الرئيس السادات الذى طلب من جانبه أن تكون السودان منطقة نفوذ مصرية غير منازعة .

وفى المقابل فقد أبدى كل من السودان ومصر اهتماماً مباشراً بالحرب الأهلية الدائرة في تشاد ليس نتيجة لأهميتها السياسية الذاتية وإنما لاجهاض محاولات ليبيا لبسط نفوذها في تشاد . إذ خشيت السودان حتى سقوط نميرى من أن تتحول تشاد إلى معبر لليبى إلى السودان لاثارة القلاقل بها ، خاصة مع تكرار محاولات ليبيا لبناء حركات تمرد عسكرية من السودانيين ضد النظام ، إلى جانب دعم ليبيا لحركة التمرد في جنوب السودان . وتنظر مصر بنفس الطريقة إلى قضية تشاد ، هذا إلى جانب استنزاف نظام العقيد القذافى في حرب استنزاف في تشاد واحباط آمال النظام الليبى فيها . أما بقية الدول العربية فإن اهتمامها بقضية تشاد هو إما ثانوى أو تابع لمواقفها المتغيرة من النظام الليبى . ويصدق الجانب الأخير بصفة خاصة على بلدان شمال أفريقيا وإن لم يكن لديها مدخل مباشر للتأثير على مجرى الأحداث في تشاد .

الحرب الأهلية في لبنان :

يتسم الصراع في لبنان بالتعدد البالغ نتيجة لتماذج عدة مصادر للتناقضات هناك مصادر طائفية وطبقية وجيلية وايدولوجية داخل لبنان ذاتها . ثم هناك تشابكا معقدا للصراع العربى الاسرائيلى بالنزاع الداخلى . ومن خلال انعكاسات الصراع العربى - الاسرائيلى وأحيانا بصورة مستقلة نسبيا عنه هناك آثار الصراع الدولى على الوضع الداخلى في لبنان . غير أن الواقع أن الوضع الاقليمى العربى بمعنى المناقشات والمشاحنات

بين الدول العربية ذاتها لم تشكل عاملاً هاماً في تغذية الحرب اللبنانية ، كما انها لم تمثل عاملاً هاماً في الدفع نحو وضع نهاية لهذه الحرب . وكل ما يمكن قوله هو أن الحرب الأهلية اللبنانية قد اشتعلت وتفاقت بصدد قضايا ترتبط ارتباطاً عميقاً بمستقبل ومصير النظام العربى ، وأن الفشل الأوسع نطاقاً للنظام العربى قد عبر عن نفسه في حالة لبنان بعجز ملموس عن انهاء الحرب الأهلية لصالح المستقبل العربى .

ويحتاج هذا التشخيص العام لبعض الشرح نوجزه فيما يلى :

فقد انعكست الأوضاع العربية على تفجر وتفاقم الحرب الأهلية اللبنانية من خلال عوامل وهى :

أولاً : اشتعلت الحرب الأهلية في لبنان نتيجة اختلال التوازنات الطائفية التى يستند عليها نظام الحكم اللبنانى القديم . والواقع أن النظام العربى القائم على مفهوم وايدولوجية القومية العربية لم يستطع التغلب داخل أقطاره على الممارسة السياسية الطائفية . وفى كثير من البلدان انتهت الممارسات الطائفية إلى بروز مشكلة أقليات لم تستطع التيارات السياسية الأساسية في العالم العربى أن توفر الضمانات المادية لحلها حلاً ديمقراطياً . ولا يعنى ذلك أن النظام القديم والقوى اليمينية في لبنان قد لجأت إلى السلاح لخوفها من حل لا ديمقراطى للأزمة اللبنانية . ولكن الخوف من احتمالات استبدال الطائفية المسيحية بطائفية اسلامية قد أفضى إلى دفع جمهرة المسيحيين في لبنان إلى مساندة القوى اليمينية وخاصة حزب الكتائب التى تقاوت بالفعل للدفاع عن مصالحها المادية وهيمنتها الايدولوجية والسياسية المعادية للتقدم وذات الأفق العنصرى الموالى للغرب ولاسرائيل على حساب العالم العربى .

ثانياً : ضاعف بروز التيارات الدينية في العالم العربى ككل ، وفى لبنان من أثر العامل الطائفى البحث .

ثالثاً : وقد جعلت هذه العوامل - التى قد تكون عارضة - تدفع في اتجاه تحول طبيعة الصراع في لبنان من صراع طبقى إلى صراع طائفى . وبتعبير آخر فقد مكنت هذه العوامل القوى اليمينية والطبقات الحاكمة - التى حدث أن غالبيتها تنتمى إلى طوائف مسيحية - من تحويل حرب أهلية بدأتها للدفاع عن مصالحها إلى خطوط تعبئة طائفية بالرغم من واقع انتماء غالبية أبناء الطوائف المسيحية طبقياً إلى الطبقات الدنيا المقهورة والوسطى المستبعدة من الحكم والمشاركة الفعالة فيه . وقد كان من الصعب على النظام العربى الذى يشهد

تحولا أوردة نحو الليبرالية الاقتصادية أن يحسم الصراع من الناحية الاجتماعية لصالح الطبقات الدنيا والوسيلة ، إذ أن ذلك يقتضى برنامجا راديكاليا اقتصاديا واجتماعيا .

رابعا : أن توقيت ، ونمط تشابك أو نماذج الصراع العربى - الاسرائيلى من ناحية والحرب الأهلية اللبنانية من ناحية أخرى لم يؤد إلى توطيد الأسس اللازمة لانتصار المصالح العربية في كلا الحالتين من الصراع .

فقد عكست كافة اللحظات الشديدة التفجر في الحرب الأهلية اللبنانية أزمات كبرى في خط سير المواجهة العربية لاسرائيل . وتمثل الاتجاه العام في أن النظام العربى قد تحرك نحو تسوية سياسية مع اسرائيل ، في الوقت الذى أصبح من الممكن فيه للهياكل العسكرية للثورة الفلسطينية أن تتوطن ويشد ساعدها في لبنان وقد ترتب على ذلك العوامل الفرعية التالية :

(أ) مع كل لحظة كان العالم العربى يشهد تدهورا خطيرا في قدرته على مواجهة اسرائيل أو فرض الاجماع داخله انتهزت القوى اليمينية الفرصة لمحاولة تصفية وجود الثورة الفلسطينية داخل لبنان . فقد تفجرت الحرب لأول مرة في مايو ١٩٧٣ عندما كان المناخ النفسى القانط من استئناف حرب الاستنزاف قد تسيد المجتمعات العربية . وهدأت الأوضاع مع حرب أكتوبر ، ومع المفاوضات حول اتفاقيات فصل القوات ، وبدأت الحرب الأهلية مع حادث عين الرمانة في مارس ١٩٧٥ .

(ب) كادت الحرب الأهلية تنتهى إلى انتصار التحالف الوطنى اللبنانى - الفلسطينى في ١٩٧٦ لولا تدخل الجيش السورى . وقد تدخل هذا الجيش ليس فقط لاعادة حفظ التوازن ومنع نشوء وضع الغالب والمغلوب في لبنان وانما أهم من ذلك لخشية سوريا من تحول لبنان إلى ساحة مباحة لاسرائيل التى لا بد وانها كانت ستعتبر لبنان منطقة حرب مفتوحة ، ومن ثم نشوء وضع يهدد الأمن السورى في لبنان في وقت أدى فيه موقف مصر نحو التسوية السلمية إلى اضعاف قدرة سوريا على مواجهة اسرائيل منفردة .

(ج) تراكمت مرارة لبنانية تجاه هياكل الثورة الفلسطينية في لبنان طوال الفترة ٧٦ - ١٩٨٢ نتيجة لسياسات الانتقام الاسرائيلى الثقيل في الجنوب واحساس قطاعات كبيرة من المواطنين وخاصة سكان الجنوب من الشيعة بأن عليهم أن يدفعوا وحدهم ثمن الكفاح ضد اسرائيل ، في الوقت الذى حرصت فيه دول عربية كبيرة إما على المصالحة مع اسرائيل أو على

تجنب الاشتباك معها في معارك كبيرة . وكان للأخطاء اليومية الفلسطينية دورها في تغذية هذه المرارة ، كما أن أخطاءا تكتيكية من جانب منظمة التحرير قد أدت إلى فشلها في عقد أواصر التحالف الحقيقى مع القطاعات الاجتماعية الهاشمية في لبنان ، وخاصة في الجنوب .

(د) أدى الاجتياح الاسرائيلى للبنان في يونيو ١٩٨٢ والعجز العربى الشامل أمامه إلى خلق وهم بالحسم العسكرى لدى القوى اليمينية في لبنان ، مما جعلها تتصرف وكأنها قد فرضت حلا كتائبيا في لبنان . وقد خلق ذلك فجوة أعمق بين أطراف الحرب اللبنانية وزاد من جمود مواقفها وتعذر الوصول إلى حل وسط ينهى الحرب الأهلية .

(هـ) باعتبار أن لبنان هى البلد العربى الوحيد المفتوح أمام العمل العسكرى الفلسطينى المباشر ضد اسرائيل ، فقد أصبحت أيضا الساحة الأساسية لتحديد موازين القوى وتصفية التناقضات بين قوى الثورة الفلسطينية . ومن ثم فقد شهدت لبنان أشرس المعارك العسكرية بين الشرعية الفلسطينية الممثلة بقيادة ياسر عرفات والراغبة في استكشاف سبل الحل السلمى للقضية الفلسطينية من خلال تحالفات عربية مواكبة وقوى الإصلاح الفلسطينى الرافضة لهذه الحلول السلمية المطروحة والممكنة في الوقت الراهن . كما أصبحت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نوعا من شاهد على السيادة العسكرية في لبنان ، بمعنى أن فرض هيمنة أى قوة عسكرية في المناطق الاسلامية يعتمد في المخيمات الفلسطينية وقد كان ذلك سببا وراء الهجوم الشيعى الضارى على المخيمات الفلسطينية في بيروت وفي منطقة الجنوب .

إن العجز العربى قد أفضى إلى واقع أن القوة العربية الرسمية الوحيدة ذات الفعالية على الساحة اللبنانية هى سوريا ومع ذلك فلا يمكن القول بأن النفوذ والسياسة السوريين في لبنان كانا سببا لتعاظم الشقاق أو تحطم الاجماع في النظام العربى . ولكن الفشل السورى في وضع نهاية مقبولة للحرب الأهلية هناك قد وفر مجالا لانتقاد السياسة والنظام في سوريا من جانب الأطراف العربية الرسمية التى تملك أسبابا أعمق للاختلاف معها على الساحة العربية ككل . والاستثناء الأساسى من هذا التشخيص هو الخلافات بين سوريا والقوى الفاعلة في الساحة اللبنانية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية . ويتمثل جوهر السياسة السورية في استمرار اعادة التوازن بين معسكرى الحرب الحرب الأهلية في لبنان

بصورة تحول دون نشوء وضع انتصار وهزيمة مع بقاء السياسة العامة للدولة في نطاق مقبول بالنسبة لسوريا بمعنى أن تتحقق فيه الحدود الدنيا للانسجام مع الموقف السوري من الصراع العربي - الاسرائيلي . وتأمل سوريا أن تضغط سياستها في الحيلولة دون انتصار أحد أطراف الحرب الأهلية أو حسم الحرب لصالحه على كل الأطراف من أجل القبول بالحوار والمصالحة . ويتمثل تكتيكها في التلاعب بالموازن السياسية والعسكرية بين فرقاء الحرب الأهلية بصورة تعيد الاقتراب من نقطة التوازن وتحول دون انتصار تام لأي طرف . وتعتقد سوريا أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى حل الأزمة اللبنانية عن طريق تحقيق مشاركة متوازنة متساوية في الحكم بين الطوائف الاسلامية وتلك المسيحية .

ولا يختلف هذا الاعلان السوري عن النوايا عن المواقف الرسمية للغالبية الساحقة من الدول العربية . وفي واقع الأمر فقد أضفت مؤتمرات القمة العربية نوعاً من الشرعية وصفة التمثيل للموقف العربي الموحد على الوجود السوري في لبنان وخاصة مؤتمر قمة القاهرة في ١٩٧٦ . على أن ذلك لا يمنع حقيقة أن الاجماع العربي حول المسألة اللبنانية لم يكن في أي وقت من الأوقات تاماً أو خالياً من التناقضات والشوائب وقد تركزت هذه التناقضات في الشك في أن يكون اعلان النوايا السوري تعبيراً عن حقيقة سياستها ومراميها في لبنان ، وحول المصادمات العسكرية والسياسية التي أملتتها سياسة التوازن السورية مع فرقاء الحرب الأهلية في لبنان ، وخاصة الطرف الفلسطيني مما يعمق من الشكوك ، وأحياناً الادانات - العربية في حقيقة السياسة السورية . وبطبيعة الحال فإن المواقف التفصيلية للدول تختلف كما أن هذه الاختلافات قد تراوحت من حيث العمق والاتساع مع المراحل المختلفة من تطور الأزمة اللبنانية .

فقد أثار الغزو السوري للبنان - بغض النظر عن كونه تم بناء على طلب من السلطة الشرعية موجة استياء في عديد من الدول العربية ، وخاصة أنه قد مكن الميليشيات الكتائبية من القيام بمذابح ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت - وكان هذا الاستياء والانتقاد حاداً في الكويت وليبيا ومصر . على أنه سريعاً ما أضيفت الشرعية العربية على الوجود السوري في لبنان نتيجة لصفقة عقدت بين مصر وسوريا والسعودية في مؤتمر قمة الرياض المصغرة ١٩٧٥ ، وتم نوع من التصالح بين منظمة التحرير والحكومة السورية كما أن

سوريا ذاتها كانت حريصة على اشراك الدول العربية في قوات الردع المشكلة أساساً من قواتها في لبنان وفي الاشراف على مجمل حركة المصالحة الوطنية في الفترة ٧٦ - ١٩٨٢ من خلال قرارات مؤتمر القاهرة واللجنة العربية السباعية ، ثم الرباعية التي شكلت في ١٩٨١ - على أن الفشل السوري في توفير الشروط الملائمة لانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية قد عمق الشكوك تجاه نوايا سوريا . على أن هذه الشكوك لم يتم التعبير عنها رسمياً إلا في مصر ولم يقدم للوجود والسياسة السورية في لبنان بديل حقيقي مقبول من بقية الأطراف العربية . أما الفترة ٨٢ - ١٩٨٥ فقد شهدت المصادمات العنيفة بين سوريا والقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحرب الأهلية الفلسطينية في لبنان وما صاحبها من وحشية ثم المصادمات الدامية بين حركة أمل الشيعية التي هدفت للاستيلاء وفرض السيادة على المخيمات الفلسطينية في لبنان . وقد أثارت السياسة السورية المعادية للقيادة الشرعية لمنظمة التحرير موجة انتقادات عنيفة في العالم العربي ككل ، وتعرضت سوريا لاحراج حقيقي في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ومؤتمر قمة الرباط ١٩٨٥ .

ومن هنا يمكن القول بأن الفترة الأخيرة ٨٣ - ١٩٨٥ قد شهدت أعلى مستوى للخلافات العربية حول المسألة اللبنانية - ويمكن القول أن ذلك يعود بصورة أساسية إلى تحالف مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي مع كل من الأردن والعراق في نقد السياسة السورية . بل أن هذا النقد قد امتد أيضاً إلى ليبيا والجزائر فيما يتصل بالموقف السوري من القيادة الشرعية الفلسطينية ومن النزاع بين حركة أمل الشيعية والفلسطينيين على اختلاف تياراتهم في لبنان طوال الأعوام ٨٤ - ١٩٨٥ . وعلى الأغلب فإن فجوة الشك والتصديق التي يعاني منها الموقف السوري في لبنان تعود أساساً إلى فشل سوريا في وضع نهاية للحرب الأهلية . ويمكن أن يعزى هذا الفشل إلى أمرين : الأول أن سوريا قد ترتكب خطأً تكتيكياً بالغاً إذ تعتقد أن مجرد فرض التوازن العسكري سوف يفضي إلى اجبار مختلف أطراف الحرب الأهلية إلى السعي نحو المصالحة . فقد أصبح من الواضح أن مثل هذا الوضع يطرح اختيار تفضيل بقاء الأحوال على ما هي عليه من تجزئة وتعدد فعلي للسيادات في لبنان على المصالحة التي لا تحقق الحد الأدنى من مطالب القوى الوطنية . كما أن هذا التكتيك يقدر عناد القوى اليمينية ازاء الدفاع عن هيمنتها على النظام السياسي الطائفي بأقل مما هو

عليه : وثانيا : أن التكتيكات السورية في لبنان تفضي إلى مصادمات دورية بينها وبين مختلف القوى اللبنانية بشكل دوري ، وهو ما يجعل من المتعذر الربط بين تكتيكات التوازن والهدف الاستراتيجي لسوريا في لبنان ، أي المصالحة والمحافظة على وحدة لبنان . ويفضي ذلك بدوره إلى التشكك في السياسة السورية في العالم العربي وجعل طبيعة السياسة في لبنان قائمة على التلاعب المتبادل بالقوى والظروف أكثر منها محاولة لنظم الساحة في اتجاه بناء نظام سياسي يرضى آمال الغالبية ويحقق الصالح العربي في لبنان .

حرب الصحراء المغربية :

أصبحت ساحة الصحراء المغربية ميدانا لحرب استنزاف عسكري وسياسي ممتد ليس فقط بين الأطراف المباشرة (أي المغرب ومنظمة البوليساريو) وإنما أيضا لمجمل منطقة المغرب العربي . فمنذ انسحاب القوات الأسبانية من الأقليم عام ١٩٧٥ وهو يشهد صراعا ضاريا حول السيطرة على الاقليم بين قوات البوليساريو التي أعلنت نشأة دولة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في فبراير ١٩٧٦ والقوات المغربية وقد شاركت موريتانيا في القتال ضد قوات البوليساريو منذ ١٩٧٥ حتى توقيع اتفاقية سلام في الجزائر عام ١٩٧٩ .

وبالرغم من شمول الصراع لمجمل المغرب العربي على الصعيد السياسي فإنه ليس من الواضح على وجه الدقة ما إذا كان التنازع حول مصير الصحراء الغربية سببا أم نتيجة للتناقضات والمنافسات بين دول المغرب (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ومنظمة البوليساريو ذاتها) . فالواقع أن الطرفين الأساسيين للصراع هما الجزائر والمغرب . أما بقية الأطراف التي شاركت في هذا الصراع فقد تغيرت مواقفها أحيانا من النقيض إلى النقيض .

ففي البداية مالت كل من تونس وموريتانيا إلى تأييد موقف المغرب . وكانت لموريتانيا آمال في الحصول على حق السيادة على الأقليم ولذلك فقد شاركت في القتال ضد جبهة البوليساريو وعلى النقيض أيدت ليبيا موقف الجزائر ، بل وكان لدعمها العسكري لجبهة البوليساريو دور ملموس في نمو القدرات العسكرية لهذه الجبهة مما مكنها من الاحتفاظ بالقدرة على الهجوم العسكري ضد القوات المغربية في الاقليم وداخل الجنوب المغربي ذاته حتى نهاية السبعينات . ولكن مع بداية عام ١٩٨٤ كان واضحا أن محاور الصراع قد انعكست تماما .

فشكلت الجزائر وتونس وموريتانيا محورا في المغرب العربي يؤيد استقلال الأقليم . وقعت هذه الدول على معاهدة حسن جوار وأخوة في بداية ١٩٨٤ . وفي المقابل تحولت ليبيا عن موقفها المناوئ للمغرب إلى اعلان للوحدة تبعا لما سمي بوثيقة الاتحاد العربي الأفريقي في أغسطس ١٩٨٤ وقامت كل من ليبيا والمغرب بتصفية المعارضة المتوطنة فيهما للنظام السياسي للبلد الآخر منذ يوليو ١٩٨٤ وامتنعت ليبيا تماما عن مد البوليساريو بالأسلحة والأموال . بل ونصت المعاهدة الليبية المغربية على بند يلزم الطرفين بالتضامن ازاء وقوع اعتداء على إحدهما . ومع كل هذه التغيرات ظلت حالة العداء بين الجزائر والمغرب على حالها . ويبدو أن الفجوة بين موقفى البلدين ازاء قضية الصحراء تتعاظم ولا تتقلص إذ يستند تشخيص الجزائر للصراع في الصحراء الغربية على مفهوم حق تقرير المصير . ووفقا للرئيس الشاذلي بن جديد « فقضية الصحراء الغربية مطروحة على منطقتنا كما هي مطروحة على أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره باعتبارها قضية تتعلق بحق شعب في تقرير مصيره بنفسه . وموقف الجزائر من هذه القضية معروف وواضح فالجزائر تناصر حقوق الشعوب المناضلة في كل مكان » (من حديث صحفي لجريدة الشرق الأوسط في ٢٩/١٠/١٩٨٤) .

ولكن المعضلة هي أن الرئيس الجزائري لم يذكر على وجه التحديد فيما يفترق الشعب الصحراوي عن بقية الشعب المغربي أو ما هي المقومات الفريدة التي تجعل هذا الشعب أمة ينطبق عليها مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها ؟ . أما موقف المغرب فهو يتلخص في انكار استقلالية الشعب الصحراوي والاصرار على اعتباره جزءا لا يتجزأ من الشعب المغربي وأن للمغرب حقوقا تاريخية على هذا الاقليم لا يصح انكارها . وعلى هذا الأساس فإن « الصراع في شمال غرب أفريقيا والاعتداءات التي تستهدف المغرب تشكل في فحواها وظواهرها خلافا بين المغرب والجزائر » (من حديث صحفي للوزير المغربي الأول في ١٤/٤/١٩٨٠) . ولذلك يصر ملك المغرب على أن « الأمر الأساسي بالنسبة لي هو ألا تكون مغربية الصحراء موضع مجادلة . . إنما الأمر الذي لا جدال فيه هو رسوخ مبدأ السيادة » (من حديث صحفي لجريدة العلم في ١٢/١١/١٩٨٤) . إن هناك نزاعا حول تقدير عدد سكان أقليم الصحراء . . فتقدير منظمة البوليساريو يتراوح بين ثلاثة أرباع والمليون نسمة (انظر حديث السيد ماء العينين ولد الصديق للنهار في ٣٠/٧/١٩٨٠) . أما تقدير المغرب

فيقل عن المائة ألف نسمة . ولكن السؤال الذي يطرح
بصدد الموقف المغربي هو إذا كانت مستعدة لمواصلة
الحرب حتى لو أدى ذلك إلى تحويل مثل هذا العدد الذي
قدروه لسكان الاقليم إلى لاجئين ؟ .

وتكمن أهمية الصراع حول مستقبل الصحراء
الغربية في عاملين : الأول يرتبط بالانشقاق الحاصل في
المغرب العربي . وربما يصعب القول أن الصراع حول
مستقبل الصحراء يشكل سببا أساسيا لبناء محاور
مقابلة في المغرب العربي ككل ، ولكن من المؤكد أن هذا
الصراع قد أعطى تحديدا واضحا لمنافسات عميقة

ولكنها غير محددة الملامح والعلل . والعامل الثاني يرتبط
بإضافة تناقضات جديدة داخل جبهة الصمود
والتصدي وخاصة بين ليبيا والجزائر . وهنا يجدر
التنويه أيضا بأن قضية الصحراء ليست سببا في تدهور
العلاقات الجزائرية - الليبية الذي يعود إلى فترة سابقة
على تحول الموقف الليبي في اتجاه المغرب . ولكن من
المؤكد أيضا أن بناء المحور المغربي - الليبي قد عمد
الانشقاق بين ليبيا والجزائر بصورة تجعل من المتعذر
المحافظة على هيكلية جبهة الصمود والتصدي مما أدى
إلى تضعفها وانحدارها .



ثانيا : هيكل القوة في النظام العربى

الاجماع ترتبط طرديا مع درجة تركيز علاقات القوة فيه .

فإذا كانت مواقف أطراف هذا النظام متباينة ، وكان لكل منها نصيب من علاقات القوة مثل ما للآخر ، فإن من الواضح أنه لا توجد طريقة لبناء الاجماع في النظام ومع اطراد تركيز هذه العلاقات : أى مع ميل النظام إلى حالة تحتكر فيها حفنة أقل فأقل من الدول القدرة على التأثير على الآخرين تتعاضد فرصة هذا النظام لبناء الاجماع .

ومن هذا المنظور فإن الأنظمة السياسية الدولية والاقليمية يمكن تشخيصها بالاشارة إلى درجة تركيز أو انتشار القوة فيها . ومن التصنيفات الشائعة في هذا الصدد التمييز بين الأنظمة ذات القطب الواحد Unipolar (أى التى يحتكر فيها طرف واحد في النظام القدرة على التأثير في هذا النظام) وذات القطبية الثنائية bipolar ، أو ذات الأقطاب المتعددة (ويسمى ذلك نظام توازن القوى) . ويمكن أيضا في اطار نظام يقوم على توازن القوى (أى على تعدد الأقطاب القادرة على التأثير في النظام) أن يبرز طرف واحد متفوق . أو طرفان bi-multipolar .

ولكل من هذه الأنظمة قدرة محددة على بناء الاجماع . فالنظام ذو القطب الواحد يتضمن واقع الخضوع والهيمنة وهو نوع من الاجماع المفروض ، والنظام ذو القطبية الثنائية يتضمن انشقاقا في النظام بين كتلتين ، وذلك القائم على تعدد الأقطاب يفضى إلى حالة معقدة فقد يؤدي إلى تعذر الاجماع سواء انتهى ذلك إلى الصراع المستمر أو بقاء الحال على ما هو عليه . ولكن هناك فرصة ما في مثل هذا النظام لبناء الاجماع إذا ما توافقت وانسجمت المواقف .

ولكن مثل هذه التصنيفات قد تكون خادعة نتيجة لطبيعتها الثبوتية ولعدم قدرتها على ادراك التغير التراكمى والاحتمالات المتعددة للتحالفات داخل الأنظمة الاقليمية . ولذلك ينبغي استكمالها بخلفية عامة تقوم

كما أسلفنا القول ، بتحقيق عملية بناء الاجماع إما نتيجة تجانس ووحدة المواقف تجاه القضايا الكبرى لنظام اقليمي ما ، أو نتيجة لقدرة هذا النظام على التوفيق والتوصل إلى حلول وسط Compromises بين المواقف المختلفة للأطراف الأساسية في النظام .

وقد يتم التوصل إلى حلول وسط نتيجة للاقناع الذهني والحوار المتواصل بين الأطراف . فإذا لم تكن مواقف الأطراف متعارضة كلياً ، فإن ثمة دائماً طريقة للتوفيق والمقاربة بينهما ، ويقتضى ذلك حداً أدنى من العقلانية ونمطاً فعالاً للاتصال وقدرة فنية على تحليل القضايا موضع النزاع وإعادة توزيع عناصرها ومسئولياتها وإعادة تركيبها بصورة تحقق المقاومة المطلوبة لحلول وسطى مقبولة من الأطراف .

على أن أكثر الحلول الوسط لا تأتي عن طريق الاقناع والحوار الذهني وحده ، بل نتيجة لممارسة القوة بين أطراف النظام . بل قد تكفى علاقات معينة للقوة لبناء الاجماع في نظام اقليمي بالرغم من التباين النسبي في مواقف الأطراف المكونة له . فعلى الرغم من تمتع الدول بالسيادة القانونية على اقليمها وحققها في رسم سياساتها واتخاذ القرارات اللازمة لوضع هذه السياسة موضع التطبيق إلا أن الممارسة الواقعية للسياسة الدولية والاقليمية تضطر كثيراً من الدول للسير في ركاب دول أقوى ومسايرتها في جوانب هامة من السياسات الاقليمية (الدولية) بل والداخلية أيضاً . ويحدث ذلك نتيجة لرغبة الدول الأضعف في الحصول على مزايا أو خشيتها من التعرض لعقوبات تستطيع الدول الأقوى أن توزعها .

والصفة الأساسية التى ننشخص على أساسها طبيعة هيكل القوة في أى نظام دولي أو اقليمي هو درجة تركيز علاقات القوة بين أطراف أو دول هذا النظام .

ويمكن القول أنه مع مع بقاء جانب الوحدة والتجانس التلقائي للمواقف ازاء القضايا الكبرى للنظام على حاله فإن قدرة النظام على الانجاز وبناء

على مفهوم درجة تركيز وانتشارية علاقات القوة .
فإذا جئنا لهيكل القوة في النظام العربى لأمكن القول بأن هذا النظام قد تعرض لتأثير ثلاثة عوامل أساسية وهى : (أ) نمط توزيع موارد القوة ، (ب) طبيعة الارتباطات ونمط التحالفات (ج) قائمة الأولويات السياسية للنظم العربية الأساسية .

٢ - نمط توزيع موارد القوة في العالم العربى :
ثمة بعدان أساسيان لنمط توزيع موارد القوة في أى نظام اقليمى :

* البعد الأول يرتبط بالتركيز المكانى للموارد : أى نسبة الموارد المتوطنة في دولة واحدة إلى مجموع الموارد المتاحة في الأقليم ككل .

* والبعد الثانى يرتبط بالتركيز النوعى للموارد : أى مدى توافق توطن الأنواع المختلفة من موارد القوة في دولة واحدة أو عدد قليل من الدول . فإذا افترضنا أن موارد القوة الأساسية هى عسكرية ، واقتصادية ومعنوية أو أيديولوجية فإن درجة التوافق تعنى توافق كل هذه الصور للقوة معا في الدولة . وينشأ عن التوزيع غير المتوافق نوعيا لموارد القوة نوع من التششت مشابه للانتشار المكانى مع ادراك أن نوعا ما من موارد القوة قد يكون له أثر حاسم في وقت معين وقد يصبح عديم الأثر في وقت آخر تبعا لشدة الحاجة له .

والواقع أن الصفة الأولى لهيكل القوة في النظام العربى هى وجود درجة متوسطة من الانتشار المكانى والنوعى لموارد القوة بما يعطى أساسا لتكون نظام توازن القوى أو تعددية الأقطاب . فمن ناحية عدد السكان نجد أن نحو ٧٢,٥٪ منهم في العالم العربى يتوطن في خمس دول فقط من اجمالى عدد ١٨ دولة فيه ، وسبع دول تشتمل على ٩٠,٦٪ من اجمالى عدد السكان في هذه الدول الثمانية عشرة . وتترتب هذه الدول كالاتى : مصر ٢٥,٧٪ والمغرب والجزائر والسودان بنسبة ١١,٧٪ لكل منها ثم العراق بنسبة ٨,٢٪ ثم سوريا والسعودية بنسبة ٥,٨٪ لكل منهما (وفقا لاحصاءات ١٩٨٢) .

ويظهر توزيع حجم الجيوش العاملة حتى أول يوليو ١٩٨٥ تركيزا أشد . فنجد أن ثلاث دول فقط تحتفظ بنحو ٦٣,٦٪ من اجمالى حجم القوات في ١٨ دولة عربية . وهذه الدول هى العراق (٢٤٪) ومصر (٢٠,٧٪) ثم سوريا (١٨,٧٪) . فإذا أضفنا المغرب

(٦,٩٪) والجزائر (٧,٩٪) لأصبح نصيب خمس دول عربية نحو (٧٨,٤٪) من اجمالى حجم القوات العسكرية المتواجدة في العالم العربى . ويلاحظ أن السودان لا توجد في قائمة الدول الخمس الأولى من حيث حجم الجيوش بالرغم من وجودها ضمن الخمس دول الأولى في العالم العربى من حيث عدد السكان . كما يلاحظ أن ترتيب الدول يختلف كثيرا بين نصيبها في عدد السكان وحجم الجيوش العاملة فيها وذلك نتيجة لمستوى التعبئة الكبير في كل من سوريا والعراق .

ويعطينا حجم أنظمة التسليح الحديثة مؤشرا آخر للقوة العسكرية . فإذا اعتمدنا على عدد الدبابات وطائرات القتال فإننا نحصل على ترتيب ثالث . فهناك خمس دول عربية تحتفظ بنحو ٨٣,٨٪ من حيازة العالم العربى من الدبابات . وتترتب هذه الدول كالاتى : سوريا (٢٥,٧٪) العراق (٢٢,٩٪) ليبيا (١٧,١٪) ، مصر (١٣,٢٪) والأردن (٤,٩٪) . أما من حيث عدد طائرات القتال فإن الدول العربية الخمس الأولى نحو ٧٢,٦٪ من اجمالى العالم العربى ، وتترتب هذه الدول كالتالى : ليبيا (١٧٪) والعراق (١٥,٨٪) سوريا (١٥,٨٪) مصر (١٣,٥٪) والجزائر (١٠,٥٪) ، وذلك كله وفقا للاحصاءات المتاحة لعام ١٩٨٤ (انظر تقرير : الميزان العسكرى العربى - الاسرائيلى - جدول (١) .

ويبين الفارق بين حجم الجيوش العاملة في البلدان العربية الخمس الأولى بالنسبة لاجمالى حجم الجيوش العربية وحيازة الدول العربية الخمس الأولى من الدبابات وطائرات القتال أساليب مختلفة في بناء الجيوش العربية ومستويات مختلفة من الكثافة التسليحية . فبالمقارنة بعدد السكان يمكن القول أن العراق تضطر إلى مستوى تعبئة بشرية زائدة وأنه بمقارنة حيازتها من الدبابات والأسلحة بحجم الجيش العامل فيها ربما كانت تتمتع بأقل مستوى من الكثافة التسليحية . كذلك الأمر بالنسبة لمصر وإن كانت الظاهرة أقل حدة . وعلى النقيض نجد أن ليبيا تستند على مستوى مغالى فيه من الكثافة التسليحية ، أى نصيب الجندي من الدبابات والطائرات . أما سوريا فتتمتع بمستوى تعبئة مرتفع ، إذ تساهم بنصيب من حجم الجيوش العربية أعلى كثيرا من نصيبها من حجم السكان في العالم العربى ، ولكن مستوى حيازتها من الدبابات والطائرات يتواكب مع مستوى التعبئة البشرية ، ويتضمن ذلك مستوى مناسباً من الكثافة

ويعطينا حجم الانفاق الدفاعي في البلدان العربية مؤشرا ثالثا لموارد القوة العسكرية . وهنا نلاحظ أيضا أن الدول الخمس الأولى من حيث الانفاق العسكري مسئولة عن ما يقل قليلا عن ٨٠٪ من حجم هذا الانفاق على المستوى العربي وتترتب هذه الدول كالتالي : السعودية (٤٥,٣٪) العراق (٢٠,٦٪) مصر (٧,٦٪) سوريا (٦,٤٪) وعمان (٣,٩٪) ، وذلك عن عام ١٩٨٣ . وربما كان الانفاق العسكري في الدولة الأخيرة قد تعاضم بصورة خاصة في العام المذكور نتيجة صفقات أسلحة كبيرة ولذلك فقد لا يشير ذلك إلى حقيقة مستقرة . كما أن الانفاق العسكري لليبيا مقدر في هذا العام بأقل كثيرا من حقيقته وبأقل كثيرا من مستواه في بقية السنوات . ولذلك يمكن القول بأن أكثر الدول العربية انفاقا على التسليح هي السعودية ، العراق ، سوريا ، ليبيا ومصر ، وعلى العموم فإن المستوى المرتفع من الانفاق العسكري في السعودية وبلدان الخليج الصغرى مع الضالة النسبية لحجم القوات ونصيبها من الدبابات والطائرات يوضح أن الجيوش في هذه البلدان ذات طبيعة دفاعية صرفة وأن الجزء الأكبر من هذا الانفاق يتجه إلى أنظمة الدفاع الصاروخية بما تتطلبه من أنظمة اتصالات واذار مبكر متقدمة للغاية وذلك على عكس طبيعة الانفاق العسكري في مصر وسوريا والعراق التي تحرص على تكوين قوة هجومية أيضا .

ويستخلص من ذلك العرض أن البلدان العربية الأكثر تمتعا بموارد القوة العسكرية في العالم العربي هي على الترتيب العراق ، مصر ، سوريا ، ليبيا ، والجزائر . ويتلوها في ذلك كل من السعودية والمغرب والأردن .

أما من ناحية موارد القوة الاقتصادية فإننا نجد توزيعا مختلفا إلى حد ما . فالدول العربية الخمس الأولى من حيث النصيب من اجمالي الناتج المحلي الكلي للعالم العربي تسيطر على نحو ٦٦٪ من هذا الاجمالي . وتترتب الدول كالتالي : السعودية ٣١,٨٪ الجزائر ١٠٪ مصر ٨,٥٪ ليبيا ٨,١٪ العراق ٧,٦٪ . وذلك عام ١٩٨٢ وبطبيعة الحال فقد جاء هذا الترتيب متأثرا بشدة بالانتاج البترولي الضخم للسعودية وليبيا والجزائر والعراق . أما إذا اعتمدنا على مؤشر التطور الصناعي فإننا نجد الترتيب التالي : السعودية وتنتج ٢٣,٤٪ من

اجمالي الناتج من الصناعة التحويلية في العالم العربي . أما الجزائر وتنتج ١٣,٤٪ منه وسوريا بنسبة ١٢,٦٪ ومصر بنسبة ١١,٩٪ ثم الامارات وتنتج ٧,٨٪ من اجمالي الصناعات التحويلية . أي أن الدول الخمس الأولى تستحوذ على ٦٩,١٪ من اجمالي ناتج الصناعة التحويلية في العالم العربي .

وبطبيعة الحال فإن العنصر البترولي المتمثل هنا في صناعة التكرير والبتروكيماويات يؤثر إلى حد كبير في الأوزان النسبية للدول حيث أن الصناعة في السعودية والامارات تكاد تميل بشكل شبه كامل إلى هذه الأنشطة . فإذا أضفنا المغرب وتنتج ٧,١٪ من الناتج من الصناعة التحويلية في العالم العربي والعراق بنسبة ٦,٩٪ منه لأصبح نصيب الدول السبع الأولى نحو ٨٣,١٪ من الاجمالي . وإذا حذفنا صناعة التكرير والبتروكيماويات لأصبح من المؤكد أن تأتي سوريا في المقام الأول من حيث النصيب في توليد ناتج الصناعة التحويلية في العالم العربي ويتلوها مصر والجزائر ثم السعودية والمغرب . ويتضح من ذلك كله أن النظام العربي يتضمن الميل لتركيز القوة وتشتيتها في نفس الوقت . فإذا اقتصرنا على المؤشرات السابقة كل على حدة فسوف نجد أن الدول الخمس الأولى تكاد تحتكر موارد القوة في النظام . وفي كل من هذه المؤشرات تستأثر الدولتان الأوليان بأكثر من ٥٠٪ من مواد القوة . وفي نفس الوقت نجد درجة واضحة من الانتشار النوعي لموارد القوة ، ويتضح ذلك من عدم توافق هذه الموارد معا في معظم الدول . فهناك عشر دول عربية مسجلة في قائمة الدول الخمس الأولى لمؤشرات القوة السالفة الذكر ، وبينها دول صغيرة مثل البحرين والامارات والأردن .

ومع ذلك ، فإذا نظرنا للقوة لا باعتبارها مجموعة من المواد المتفرقة ، وإنما كقدرة كلية فإننا نجد أن هناك ست دول عربية تتمتع بالقدرة على اظهار علامات القوة في النظام وهي : مصر ، سوريا ، ليبيا ، السعودية ، العراق والجزائر . وفي المقابل هناك مجموعة تالية من الدول العربية التي تتمتع ببعض موارد القوة المادية والتي تستطيع مبادلتها في اطار النظام والحصول على درجة من النفوذ والقدرة على التأثير . ومن هذه الدول الأردن والمغرب ، وتتلو هذه الدول مجموعة ثالثة من الدول الأقل تأثيرا والمعرضة للتأثير بنفوذ الآخرين ، ومنها تونس والسودان واليمن الشمالي ولبنان .

فإذا تناولنا الدول الست الأولى من حيث موارد القوة

المادية في النظام العربى فسوف نجد أن مراكزها النسبية قد تعرضت للتغير والتبدل نتيجة للتحويلات في نصيبها من موارد القوة المادية مع الزمن وكذلك نتيجة للتحسن والتدهور في مواردها من القوة والنفوذ المعنوى .

ويمكن ايجاز التغيرات في المركز المادى والمعنوى للدول العربية الأقوى فيما يلى :

أولا : هبوط المركز النسبى للدول العربية المصدرة للبترول منذ أوائل الثمانينات فقد كانت الزيادة السعرية في صادرات البترول عام ١٩٧٩ هى الأخيرة وبدأت أسعار البترول في الهبوط نتيجة هبوط شروط التجارة ضد البترول والتخفيض الرسمى للأسعار . ومع قرارات الأوبك المتتالية بتخفيض الانتاج اتجهت عائدات البترول للانخفاض الذريع وباتت الدول العربية المصدرة للبترول تتحول إلى الاعتماد على احتياطاتها الدولية التى تتآكل بسرعة نتيجة العجز الكبير في الميزانية العامة في كافة هذه الدول . وبطبيعة الحال فإن هذه التغيرات في الوضع الاقتصادى لابد وأن تنعكس على القوة العسكرية . كما أن هذه التغيرات تمس أكثر كلا من السعودية وليبيا والعراق أكثر من دولة مثل الجزائر .

ثانيا : تعززت القوة المعنوية للسعودية لفترة امتدت من نهاية السبعينات حتى عام ١٩٨٣ ، ثم مالت للهبوط المتواصل بعد ذلك . ويعود التعاضد في القوة المعنوية للسعودية في البداية لأمرين . أولا : زيادة اهتمام السعودية بالعالم العربى كبديل قيادى لمصر التى انسحبت من الساحة العربية مع اتفاقيات كامب ديفيد . ونجاح السعودية في دفع مشروع الملك فهد وجعله مشروع فاس المقبول من الدول العربية باعتباره المشروع العربى للسلام . وثانيا : تعاضد نفوذ الحركات الدينية السنية في عديد من دول العالم العربى مثل تونس ومصر وسوريا ، مع ما لهذه الحركات من روابط مع السعودية .

ثالثا : استمرار الصعوبات التى تواجهها مصر لاستعادة الرصيد المعنوى الذى تمتعت به في العالم العربى قبل زيارة الرئيس السابق للقدس . وقد اعتمدت القيادة المصرية في محاولتها لاستعادة هذا الرصيد على نموذج الليبرالية السياسية الذى أنشأته منذ تولى الرئيس مبارك والذى يكاد يكون فريدا في العالم العربى وخاصة في الشرق الأوسط ، وعلى تجميد عملية التطبيع مع اسرائيل . والمشكلة الأساسية التى تجدها مصر في

هذا الصدد هى عجزها عن تولى مسئولية قيادة العالم العربى في مواجهة اسرائيل نتيجة لاستمرار التزامها باتفاقيات كامب ديفيد .

رابعا : ميل المركز المعنوى لكل من ليبيا والعراق والجزائر للتدهور في السنوات الأخيرة . فقد تدهور المركز المعنوى لليبيا في العالم العربى نتيجة لتفجر تناقضاتها مع بقية أطراف جبهة الصمود والتصدى . وخاصة المصادمات العدائية مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك نتيجة لعدم انسجام السياسات الليبية وطبيعتها المتقلبة . ومال المركز المعنوى للجزائر للتدهور نتيجة تدهور اهتمامها بالقضايا العربية الكبرى . أما العراق فقد تدهور مركزها ورصيدها المعنوى نتيجة لحربها الطويلة وغير المجدية مع ايران .

خامسا : نجاح سوريا في المحافظة على رصيدها المعنوى في العالم العربى نتيجة للطابع المنسجم والمنظم لسياساتها والمواجهة السياسية والعسكرية مع اسرائيل التى تنفرد بها سوريا بين جميع الدول العربية . وبرغم اهتزاز صورة سوريا نتيجة لفشلها في وقف وهزيمة الغزو الاسرائيلى للبنان في ١٩٨٢ ، إلا إنها نجحت في استعادة هذه الصورة مع نجاحها في اسقاط اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان .

وقد ضاعفت هذه التطورات كلها من وهن النظام العربى على الاجمال وزيادة انتشارية توزيع القوة داخله نتيجة لعجز أى طرف عربى على حدة عن فرض قيادته على النظام العربى .

٢ - طبيعة الروابط والعلاقات في النظام العربى :

إن مجرد وصف نمط توزيع موارد القوة لا يكفى للتعرف على هيكل القوة السائد في النظام الاقليمى . فامتلاك قدر معين من القدرات الاقتصادية والعسكرية لا يضمن بحد ذاته قوة على الدولة المالكة ، خاصة إذا لم تكن هذه الدولة راغبة في استثمار جزء من هذه الموارد في الساحة الاقليمية وقادرة على القيام بهذا الاستثمار في القنوات الملائمة . فممارسة القوة تتطلب ارتباطا وعلاقة وانخراطا في شئون النظام . ومن هنا يتطلب تشخيص هيكل القوة في النظام الاقليمى وصفا لاتساع وعمق وطبيعة التفاعلات بين أطراف هذا النظام .

وفي مجال تحديد طبيعة التفاعلات والروابط بين أطراف النظام الاقليمى ينبغى التمييز بين أنماط القوة وفقا لطبيعة استخدامهما . فهناك أنظمة وعلاقات تتسم

بطبيعة صراعية ، وأنظمة وعلاقات أخرى تتسم بطبيعة تكاملية .

ويوجد في النظام العربى كل من نوعى الروابط والتفاعلات ، التى تمارس من خلالها أشكال القوة العسكرية والاقتصادية .

١ - فتستطيع بعض الدول العربية الضغط على دول أخرى مجاورة بأساليب عسكرية مباشرة وغير مباشرة . وقد تصل أساليب الضغط العسكرى المباشر إلى موقف الحرب المعلنة مثل النزاعات العسكرية بين اليمن الديمقراطى وجمهورية اليمن (الشمالية) ، والحرب بين مصر وليبيا عام ١٩٧٦ . كما قد تعتمد بعض الدول العربية على تحريك جيوشها على الحدود والتهديد بالحرب لفرض تنازلات من دول مجاورة ، وكثيرا ما تقوم سوريا بذلك فى مواجهة الأردن ، كما استخدمت اليمن الجنوبية هذا التكتيك فى مواجهة عمان . واستخدمته مصر فى مواجهة ليبيا ، كما استخدمته ليبيا فى مواجهة تونس ، واستخدمته الجزائر فى مواجهة المغرب .

وإلى جانب هذه الأساليب المباشرة تستطيع بعض الدول العربية الضغط بأساليب عسكرية غير مباشرة على دول عربية أخرى إذا ما توفرت فى هذه الأخيرة قوى وجماعات على استعداد للتعاون مع الأولى والتمرد على النظام القائم . ويظهر هذا فى العلاقات بين كل من المغرب والجزائر ، وبين ليبيا والسودان وبين سوريا ولبنان . وبالمقابل نجد أن المساعدة العسكرية بمستوياتها فنية وتكتيكية واستراتيجية ، تخلق نوعا من القوة الناشئة عن حاجة دولة عربية لدولة عربية أخرى ويظهر ذلك فى علاقة مصر بالسودان المتعلقة بالتمرد فى جنوب السودان وبالتوتر فى منطقة القرن الأفريقى وأيضا فى علاقة مصر ببلاد الخليج والمتعلقة بالتهديد الايرانى لدول الخليج العربية .

وفى ضوء التوازنات الراهنة للحرب العراقية - الايرانية لا زالت دول الخليج تعرب عن اعتقادها بضرورة ابعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى . غير أن الواقع أن هذه الدول لا تستبعد امكانية الالتجاء إلى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة للدفاع عنها إذا ما حاق بها الخطر الايرانى - بل لقد ثار الحديث بالفعل فى الصحافة الأمريكية عن وثائق سرية متبادلة بين السعودية ومجلس التعاون الخليجى والولايات المتحدة حول ضمانات للأمن الخليجى . وفى هذا السياق يصعب على دول مجلس التعاون الخليجى الاستغناء عن

المساندة العسكرية المصرية التى قد تأتى فى صورة تسهيلات لوجستية بالإضافة إلى تدعيم محدود من القوات الخاصة والطيران . ويعطى ذلك مصر نوعا من القوة التى تظهر على المستوى الأعمق للعلاقات العربية .

٢ - وتمثل الروابط الاقتصادية بين الدول العربية فرصة أخرى لاشتقاق القوة فى النظام العربى . ومن الواضح أن هذه الروابط يمكن أن تخدم أغراض التحالف والصراع .

ويتميز هيكل الروابط الاقتصادية فى النظام العربى بالتحيز لصالح الروابط غير التقليدية وخاصة المساعدات المالية وحركة العمالة بين الأقطار . أما المجال التجارى فلا يكشف عن امكانيات كبيرة لاشتقاق القوة بين الدول العربية نتيجة لضالة التجارة المتبادلة . كما أن المشروعات المشتركة واستثمار رؤوس الأموال لا زالت أشكالا محدودة وضئيلة القيمة إلى حد كبير . والاستثناء الأساسى من ذلك كان هو الهيئة العربية للتصنيع الحربى التى انسحبت منها الدول العربية الممولة الأساسية مع توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية .

ومع ذلك فإن المساعدات المالية وحركة العمالة بين الدول العربية تتضمن عوامل قوة كبيرة فى النظام العربى .

وتتنوع صور المساعدات المالية العربية بين مباشرة وغير مباشرة . ومن أهم صور هذه الأخيرة تلك التى تذهب إلى بلدان عربية من خلال المنظمات المالية والنقدية العربية . وتمويل هذه المنظمات بصورة أساسية من البلدان العربية التى تتمتع بفوائض مالية كبيرة : أى البلدان العربية المصدرة للبترول . ويمنح هذا التمويل البلدان العربية الغنية فرصة السيطرة شبه الكاملة على هذه المنظمات وخاصة صندوق النقد العربى . ومن خلال هذه السيطرة تستطيع الدول الممولة أن تحقق نفوذا كبيرا ، وإن كان غير مباشر على الدول العربية التى تلجأ لاستخدام قروض هذه المنظمات .

أما المساعدات المباشرة فيمكن تقسيمها حسب الغرض وربما كانت أهم صور هذه المساعدات هى مساعدات التنمية ومساعدات الدعم . وبالرغم من أن مساعدات التنمية العربية ليست ضخمة بأى مقياس فهى تشكل بالنسبة للبلدان المتلقية أداة هامة للاستقرار الاقتصادى ولتمويل النمو الاقتصادى ، مما يعطى للدول المانحة فرصة كبيرة لبناء النفوذ على الدول

المتلقية . وأهم الدول المانحة للمساعدة المالية هي السعودية والكويت والامارات وقطر . وقد كانت مصر أهم الدول المتلقية لمساعدات التنمية العربية حتى ١٩٧٨ إذ بلغ نصيبها ٤٠٪ من الاجمالي عام ١٩٧٤ و ٣٦,٥٪ عام ١٩٧٦ و ٢٧,٥٪ عام ١٩٧٨ . ويتلو مصر مباشرة سوريا ثم الأردن والمغرب والسودان واليمن الشمالى واليمن الجنوبى . أما بعد ١٩٧٨ فقد أصبحت سوريا هي أهم الدول العربية المتلقية للمساعدات المالية العربية إذ حصلت على نسبة ٣٥٪ منها عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢ . ويتلوها في ذلك الأردن واليمن الشمالى والمغرب والسودان والصومال .

وتمثل مساعدات التنمية العربية الأداة الأساسية لوضع الاقتصاديات العربية تحت الهيمنة الخليجية باعتبار دول الخليج العربى هي المصدر الأساسى لهذه المساعدات . فمن الصحيح أن هذه المساعدات قد تمثل نسبة صغيرة من الناتج القومى الاجمالي للبلدان العربية المتلقية . ولكن المقارنة الصحيحة لا ينبغي أن تكون مع الناتج القومى وإنما مع الميزانيات العامة للحكومات العربية ، وهي لا شك تمثل نسبة كبيرة من الموارد العامة في غالبية الدول المتلقية . ويتيح ذلك دون شك فرصة تكوين نفوذ مرتفع للدول العربية الغنية في الدول الأفقر .

والنوع الثانى للمساعدات المالية العربية هو مساعدات الدعم . والمقصود بها هي تلك المعونة المالية التى خصصت وفقا لقرارات مؤتمرات القمة العربية لدعم الصمود العسكرى في الدول المواجهة مع اسرائيل كما وأن نوعا مشابها لمخصصات الدعم قد أنشئ أيضا لسد متطلبات العراق في مواجهتها العسكرية مع ايران ، وللصومال في مواجهتها العسكرية مع اثيوبيا . ولكن الميكانيزم الذى استخدم في الحالة الأخيرة يختلف عن مؤتمرات القمة ، حيث أن هذه القضايا لا تحظى باجماع عربى . وقد بدأ انشاء نظام الدعم المالى لدول المواجهة العسكرية مع اسرائيل في مؤتمر قمة الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ . ولم يكن دور هذا النمط من المساعدات الاقتصادية مجرد مساعدة الدول العربية التى تشتبك في صراع عسكرى مع اسرائيل على تحمل تكاليف المواجهة وإنما تعدى ذلك إلى أن أصبح أحد أعمدة النظام العربى في الفترة التى أعقبت هزيمة ١٩٦٧ . فمن ناحية أولى مثلت مخصصات الدعم أساسا للمصالحة على نطاق النظام العربى ككل بين الدول العربية ذات التوجه القومى الراديكالى خاصة

مصر وسوريا ، وتلك ذات التوجه الدينى المحافظ والمرتبط بالغرب أى السعودية ودول الخليج الأخرى . وقد كان هذا التصالح هو أساس تكون الاجماع العربى نحو قضية الصراع العربى الاسرائيلى باعتبارها القضية المركزية في النظام العربى . ومن ناحية أخرى جاء نظام الدعم الاقتصادى بحل مناسب لتوزيع مسئوليات المواجهة العربية لاسرائيل . إذ وفر نوعا من الميكانيزم الذى يربط البلدان العربية غير المواجهة جغرافيا لاسرائيل وذات القدرات المالية الأكبر بقضية الصراع المصيرى مع اسرائيل . أى أنه جعل هذه الدول تتخبط من خلال مسئولية معينة في مشكلات هذا الصراع كما مكنها من الحصول على فرصة المشاركة في القرارات الأساسية المتصلة بمجرى هذا الصراع . ومع انشاء هذا الميكانيزم اعترف النظام العربى ككل والدول القيادية عسكريا وسياسيا في هذا النظام بمركز وأهمية الدول الغنية المحافظة وخاصة السعودية وضرورة المحافظة على رضاها عن هذا المركز في النظام السياسى العربى .

وقد كانت أهم التطورات التى لحقت بمساعدات الدعم العربية هي حرمان مصر من مخصصات الدعم . وفقا لقرارات مؤتمر قمة بغداد التى فصلتها قرارات اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد عام ١٩٧٩ كرد فعل لتوقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية . وقرر مؤتمر قمة بغداد أيضا زيادة مخصصات الدعم العربى لكل من سوريا والأردن . ووفقا لتصريحات وزير الخارجية السورى بلغت مخصصات الدعم العربى لسوريا نحو ١,٣ بليون دولار سنويا . ويمكن القول أن قرارات مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨ قد جاءت بمرحلة تطور حاسمة تبلورت معها ملامح أساسية للنظام العربى في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ .

فكما كان ميكانيزم الدعم ركنا أساسيا للمصالحة بين الدول الراديكالية وعلى رأسها مصر والدول المحافظة وعلى رأسها السعودية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، لعب هذا الميكانيزم الدور الرئيسى في منع تفجر التناقضات بين جبهة الصمود والتصدى وعلى رأسها سوريا والدول المحافظة في الخليج وعلى رأسها السعودية في أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل وربما يتعذر القول بأن النظام العربى الذى يمثل الدعم لدول المواجهة أحد أعمدته في أعقاب ١٩٧٨ قد استند على تحالف allihuce بين دول جبهة الصمود والتصدى من

ناحية والدول العربية الغنية والمحافظة في الخليج من ناحية أخرى . ولكن كان هناك بكل تأكيد نوع من التفاهم understanding أو الاتفاق accord مضمونه هو الاتفاق على منع تفجر التناقضات والمحافظة على مجال معين لحرية حركة كتلتى الدول ، مع استمرار التفاوض حول مجالات الاختلاف والتوصل دائما إلى صيغة توافق لضبط الاختلاف . وفى هذا السياق أمكن التغلب على حالات الانفجار مثل قطع العلاقات الليبية - السعودية عام ١٩٨٠ .

ومع ذلك فإن هذا التفاهم يتعرض لضغوط حقيقية . وقد ظهرت الضغوط التى قد تفضى إلى تصدع هذا التفاهم مع قرار الكويت فى يونيو ١٩٨٥ بقطع معونة الدعم لكل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد اتخذت الكويت هذا القرار الانفرادى نتيجة شعورها بأن سوريا لم تعد تحترم أساس التفاهم الكامن وراء مخصصات الدعم : أى الامتناع عن التلاعب بالاستقرار الداخلى للبلدان المانحة للدعم من قبل الدول المتلقية له . وقد تطور هذا الشعور الكويتى نتيجة لسلسلة الانفجارات وأعمال التخريب التى تعرضت لها الكويت عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .

٣ - ويقودنا ذلك إلى المجال الثالث للروابط العربية : أى الروابط السياسية ونمط التحالفات العربية . والتحالف هو التزام متبادل بين مجموعة من الدول بحل خلافاتها الثانوية بما لا يضر موقفها المشترك إزاء قضية أو مجموعة من القضايا محل الصراع فى نظام اقليمى أو دولى . ويستهدف من التحالف تعزيز هذه المواقف بقوة أكبر مما هو متاح لأى دولة منفردة وبهذا يملى التحالف توزيعا للمسؤوليات بين الدول المنضمة للتحالف .

ويمكن القول بأن الساحة العربية قد انتهت فى منتصف الثمانينات إلى النتائج التالية :

١ - تضعضع تحالف دول جبهة الصمود والتصدى : إذ ما لبثت هذه الجبهة أن تكونت حتى بدأت فى التدهور نتيجة تغليب التناقضات الثانوية . وقد بدأ التضعضع ينال هذه الجبهة مع تفجر الخصومة بين ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٨٠ . ثم استقر العداء بين ليبيا والجزائر وخاصة منذ ١٩٨٣ . وانزلق الصراع المستتر بين سوريا والقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى صراع مسلح فى لبنان عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . ولم يبق من أركان هذا التحالف غير سوريا وليبيا التى تعانى العلاقات بينهما من فترات

جفاء طويلة .

٢ - تضعضع التحالف بين مصر والسودان نتيجة للثورة السودانية وقد نشأ الجفاء بين مصر والقيادة الجديدة للسودان نتيجة عوامل تتصل بالمرارة السودانية من دعم مصر لنظام الدكتاتور السابق والخلافات حول تكييف مشروع التكامل وشعور السودان بالحاجة لتهدة صراعاتها مع الدول المجاورة خاصة ليبيا وأثيوبيا وإلى معونة الدول الخليجية لحل مشكلاتها الاقتصادية المتفاقمة .

٣ - تدعم تحالف الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى . ففى واقع الأمر يستند هذا التحالف إلى ميراث طويل وإلى علاقات ايدولوجية مشتركة وإلى الحاجة للتنسيق إزاء المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية . وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجى ليس تحالفا بالمعنى السليم للكلمة حيث أنه لا يملى التزاما بسياسة خارجية مشتركة ومتميزة عن مواقف مؤتمرات القمة العربية إلا أنه ككتل من الدول كان وراء الكثير من هذه القرارات .

وقد توافقت مجموعة التحولات هذه فى بنية التحالفات العربية إلى ميل موازين القوى الاجمالية لصالح دول مجلس التعاون الخليجى التى أصبحت تتصرف كتحالف سياسى له ملامح واضحة يقوم بتنسيق المواقف إزاء القضايا المتجددة على الساحة العربية .

٣ - قائمة الأولويات السياسية للنظم العربية : تتطلب ممارسة القوة قدرة ورغبة فى تخصيص موارد القوة لأغراض وقضايا معينة ويتناسب هذا التخصيص والاستثمار مع تهمين النظام السياسى فى أى دولة لمجموعة القضايا الجارية فى النظام وفقا لدرجة أهميتها . وينتهى هذا التهمين بنوع من قائمة الأولويات ، أى قائمة القضايا التى يرغب النظام السياسى فى الانشغال بها والاستثمار فيها من موارد قوة الدولة . وبطبيعة الحال ، فإن هذه القائمة للأولويات ليست انتخابية أو اختيارية بل تتأثر بحدة القضايا كما هى مطروحة فى الساحة السياسية وبحجم المشكلات المترافقة معها .

وربما كان التغير الأساسى فى النظام العربى فى الثمانينات لا يتعلق بنمط التحالفات وإنما بتحديد قائمة الأولويات . فبالنسبة للغالبية العظمى من النظم السياسية فى العالم العربى تكاد قضية الصراع العربى - الاسرائيلى تكون قد خسرت أولويتها

القاطعة ، برغم استمرار مركزيتها في تطور النظام العربى ككل . وفى المقابل تعاظم الاهتمام بالمشكلات الداخلية لكل دولة على حساب السياسة العربية . كما تضخمت أهمية المشكلات المباشرة والتي ترتبط عادة بعلاقات الجوار الجغرافى لمختلف الدول العربية .

ومع ذلك ، فإن حدة هذه التغيرات تختلف من دولة لأخرى ، فإذا اقتصرنا على كوكبة الدول العربية الأقوى في النظام العربى يمكن ملاحظة التغيرات التالية :

١ - تقلص الاهتمام بمجرى الصراع العربى - الاسرائيلى بالنسبة للعراق ، وتراجعت العراق عن كثير من مواقفها الدولية والعربية التى لا تخدم جهودها الحربى ضد ايران .

٢ - تحولت كل من مصر والجزائر منذ أوائل

الثمانينات بصورة شبه حاسمة عن الاهتمام بالقضايا العربية وبالسياسة الخارجية بصورة عامة بالمقارنة بالسياسة والمشكلات الداخلية .

٣ - أنتج الاحباط العربى العام نتيجة للفشل في مواجهة اسرائيل في لبنان عام ١٩٨٢ وسلسلة الانتكاسات العربية التى أعقبت هذا الغزو مناخا عاما من العزوف عن المشاركة الجادة في شئون النظام العربى وتحمل تبعات ومسئوليات انتشاره من أزمته لدى العديد من الدول العربية الأقل قوة وخاصة تلك التى تعاني من مشكلات داخلية متفجرة .

وقد تركت تلك التحولات مجال الاهتمام بقضية الصراع العربى - الاسرائيلى لكل من سوريا والسعودية ، كل حسب مواقفه وتوجيهاته ازاء هذا الصراع ، وازاء بقية قضايا النظام العربى .



ثالثا - اتجاهات تطور النظام العربى

تبين دراسة التفاعلات السياسية فى النظام العربى منذ خروج مصر بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ، أنه فيما يتعلق بالتفاعلات السياسية فى منطقة القلب العربى وخاصة تلك المرتبطة منها بالصراع العربى الاسرائيلى تمثل كل من السعودية وسوريا الطرفين الأساسيين الفاعلين فيها . فالسعودية من جانبها ترى الاتجاه الداعى للتسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، وقد بلغت هذه السياسة ذروتها بالتوصل إلى الاتفاق الأردنى الفلسطينى برعاية سعودية . أما سوريا فانها على العكس تعمل على تقويض أى تحرك للتسوية لا تتوفر فيه الشروط التى تراها لازمة لتحقيق تسوية عادلة ، خاصة شروط تحقيق توازن استراتيجى عربى - اسرائيل . فى نفس الوقت فانه على الرغم من حدة التناقضات بين معسكرى الراديكاليين والمحافظين العرب فان التوافق السعودى السورى يحول دون انفجار الصراعات فى العالم العربى ووصول العلاقات العربية - العربية إلى مستوى الفوضى .

ويعنى التوافق السورى السعودى اتفاقهما على تنظيم التناقض بينهما عن طريق تحديد مدى ونطاق الحركة السياسية لهما فى مواجهة بعضهما ، وفى ساحة النظام ككل ، كما يتضمن تبادل المساعدة والتنسيق الدائم للمواقف المعلنة . وينبنى على هذا الواقع ثلاثة احتمالات لتجاوز الأزمة التى يعانىها النظام العربى . الاحتمال الأول : يقوم على استمرار نجاح كل من سوريا والسعودية فى المحافظة على الوفاق القائم بينهما . وفى هذه الحالة يقوم استمرار الوفاق على أساس استمرار عزل مصر عن المؤسسات العربية وخاصة جامعة الدول العربية ، وتلتزم سوريا بعدم قطع الطريق على إمكانيات تحريك التسوية انطلاقا من الاتفاق الأردنى الفلسطينى حتى يثبت فشله أو ينحرف إلى اتفاق ثنائى منفرد بين الأردن واسرائيل . وفى المقابل تستمر السعودية فى الالتزام بتعهداتها المالية لسوريا . ويمكن للطرفين باستثناء ذلك ممارسة التناقض أو التعارض بينهما فى المجالات الأخرى طالما ظلت غير

علنية ودون دعاية صاخبة . وقد يكون لمثل هذا الاختيار العديد من المزايا لكل من سوريا والسعودية . إذ يمكن لسوريا أن ترضى بنوع من تقسيم العمل السياسى فتترك الأردن ومنظمة التحرير يمضيان فى استكشاف امكانيات تسوية عادلة مع اسرائيل تحت اشراف أمريكى فعلى وبغطاء دولى « مناسب » . فاذا ما بشرت المفاوضات بنتائج ايجابية يمكن لسوريا أن تلتحق بها فى وقت لاحق . فاذا فشلت تستطيع سوريا أن تبرهن على صحة رؤيتها وصواب تحليلها السياسى بما يضاف من تعزيز مركزها فى السياسة العربية . وفى نفس الوقت ، فان السعودية قد تغنم إذا ما جلبت المفاوضات المحتملة نتائج طيبة ، وإذا ما فشلت فانها تستطيع أن تبعد عن نفسها المسئولية المباشرة ، وتعود إلى الامساك بحلقة التوازن فى الساحة العربية .

على أن هذا الاختيار - لو كانت افتراضاته صحيحة - له أيضا عيوب عديدة فالمفاوضات الدولية لم تعد نوعا من المغامرة أو المقامرة غير معروفة النتائج . بل لقد أصبحت علما يمكن تقنيه . ومن المؤكد أن مثل هذه المفاوضات تنتهى إلى نتائج تعكس إلى حد بعيد طبيعة موازين القوى المادية . ومن هنا فان العالم العربى لا يستطيع أن يتوقع أن يحصل على حل عادل للصراع مع اسرائيل طالما استمرت موازين القوى على الدرجة الحالية من الاختلال . ومن هنا فان أغلب الأمر أن المفاوضات التى قد تجرى على أساس الاتفاق الأردنى الفلسطينى قد تنتهى باحدى نتيجتين . الأولى تنتهى إلى الفشل التام بعد أن يكون العرب قد خسروا مزيدا من الوقت الذى تستثمره اسرائيل فى تحقيق استيعاب أعظم للأراضى المحتلة وتعظيم قدراتها العسكرية . والثانية أن يجد الطرف العربى (الأردنى - الفلسطينى) ذاته مجبرا - بعد أن يكون قد قطع شوطا مكلفا فى الالتقاء مع الشروط الاسرائيلية - على بذل تنازلات جوهرية فى مجالى الأرض والسيادة على الأقل فى مقابل السلام مع اسرائيل .

فاذا ما حدث السيناريو الأخير فان النظام العربى

قد يسقط في قاع التفتت والصراع الداخلي إذا ما وجدت سوريا من يساندها في الهجوم على النتائج ومن يتحملوا مسئوليتها . ولكن العالم العربى قد يجد ذاته مندفعاً نحو مباركة النتائج ومن ثم يصبح من المتوقع أن يتم عزل سوريا أو تصفية خطها المعارض . ولكن إذا ما تم ذلك يكون النظام العربى قد تغير جذرياً إذ يفقد الأركان الأساسية التى استند إليها منذ انشائه بعد الحرب العالمية الثانية .

والاحتمال الثانى : يتمثل فى رفض سوريا الامتناع عن قطع الطريق على المبادرة الأردنية والاتفاق الأردنى الفلسطينى واسقاطه . ويعنى ذلك عمليات إنهاء التوافق السورى - السعودى على اعتبار أن السعودية تمثل قوة المساندة العربية الرئيسية لهذا الاتفاق . ويتضمن ذلك إثارة صراع مفتوح ضد السعودية على أمل إما أضعافها أو العمل على توليد تغيرات راديكالية مواتية بها . ويترك ذلك السعودية أمام اختيار عقد تحالف مع مصر . ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى انشقاق فى النظام العربى وشل مؤسساته وتغيير تركيبة السياسة العربية . فعلى صعيد اقليم الشرق الأوسط يفتح ذلك الباب أمام تحالف سياسى وعسكرى بين ايران ، وكل من سوريا وليبيا ، بالإضافة إلى دول الجيرة الجغرافية الأخرى ذات المصلحة فى اضعاف النظام العربى وذلك فى مواجهة تحالف سياسى وربما عسكرى بين مصر والسعودية والأردن والعراق ومثل هذا السيناريو يفضى ليس فقط إلى مجرد انقسام العالم العربى إلى تحالفين متعارضين وسقوط النظام العربى الحالى ، وإنما أيضاً إلى جر العالم العربى إلى مجال الصراع الدولى مباشرة .

وقد يكون مثل هذا الاختيار أو السيناريو بعيد الاحتمال ، ولكنه غير مستبعد ، فهناك من الظروف ما قد يجعله مغرباً . فمن ناحية أولى قد يضارب البعض على أن الهبوط الذريع فى عوائد صادرات البترول العربى بعد فترة من الأزدهار قد يفضى إلى موجة من عدم الاستقرار والصعود السريع للراديكالية السياسية فى بلدان الخليج . ومن ناحية ثانية ، قد يدفع الضيق المتزايد لساحة المناورة السياسية أمام كل من سوريا وليبيا ، والشعور بالتهديد بالعزلة واحتمالات الخطر الخارجى إلى المغامرة بمثل هذا الحل باعتباره الاختيار الأخير . ومن ناحية ثالثة ، فإن التطورات على صعيد العلاقات بين الدولتين العظيمين قد تدفع أيضاً نحو هذا التوجه . فإذا فقد الاتحاد السوفيتى كل الأمل فى

ايقاف برنامج حرب الكواكب الأمريكى ومشروع المبادرة الاستراتيجية فإنه قد يلجأ إلى محاولة حرمان الولايات المتحدة من مواقع نفوذها التقليدية فى المجال الجغرافى الأقرب له ، أى الشرق الأوسط كما أن بعض القوى المؤثرة فى السياسة السعودية قد تدفعها إلى البدء بالقيام برد فعل قوى أزاء السياسة السورية فى لبنان والتى تتحيز ضد القوى السنية الدينية وضد الموقف السورى من الحرب العراقية - الإيرانية . ومن المتوقع فى هذه الحالة أن يتخذ رد الفعل شكل تقليص المساعدات الثنائية ومعونة الدعم لسوريا ، وخاصة أن السعودية قد اضطرت لمواجهة التقلص الشديد فى عوائدها البترولية إلى اعلان سياسة انكماشية وضغط الانفاق العام . وبالتالي ستعتبر سوريا مثل هذا العمل عدائياً وتحل نفسها من التزامها بالوفاق مع السعودية ودول الخليج الأخرى .

على أن هذا الاختيار الثانى يبدو بعيداً لأنه نوع من هدم المعبد على الجميع ، أى أن اضراره الشديدة لن تتوقف على طرف واحد ، بل ستشمل الاطراف المباشرة والنظام العربى ككل . ومن ناحية ثانية ، فإن طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية القائمة فى السعودية ودول الخليج العربى لا تنبئ بتحولات راديكالية أو حتى بافراز قوى راديكالية فعالة ، والأقرب إلى التصور أن يتخذ عدم الاستقرار الذى قد يتولد عن الضيق الاقتصادى الراهن شكل الخصومات والتوترات الطائفية ، وربما نوعاً من انقلابات القصور ، وهى كلها أشكال لا تبدو مفيدة لهدف اتمام تحول عميق فى التوجهات الخليجية نحو السياسة العربية ، ونحو سوريا على وجه التحديد . وفوق ذلك فإن سوريا تبدو أكثر انشغالا بمواجهة صعوباتها فى الساحة اللبنانية وعليها فى نفس الوقت أن تتوخى الحذر من الضربات العسكرية الاسرائيلية فى أى وقت .

الاحتمال الثالث : يتمثل فى عقد مصالحة مصرية - سورية . وفى هذه الحالة سيكون من المحتم أن تنضم السعودية بحيث يتكون قلب أو مثلى فعال للنظام العربى ، ويتوقف هذا الاحتمال على اقدام مصر على نبذ منهج كامب ديفيد بغض النظر عن الغاء الاتفاقيات المصرية - الاسرائيلية من عدمه . بل أن الواقع أنه لم توجد أى معاهدة أو التزام قانونى دولى قد منع أية دولة بحد ذاته من تنفيذ سياسة معاكسة لروح هذا الالتزام أو المعاهدة . فقد أصبح من الواضح أن اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الاسرائيلية قد فشلتا فى

المرمى الجوهري الذي استهدفناه الا وهو احداث تحول في السياسة الاسرائيلية بعيدا عن منهج العدوان واحتلال اراضي الغير بالقوة والاحتفاظ بها بالرغم من نصوص وروح جميع المواثيق والقوانين الدولية . وعلى النقيض فقد اتسم السلوك الاسرائيلي بعد توقيع هذه الاتفاقيات بطبيعة همجية تعكس غطرسة القوة وتجاهل واحتقار جميع المواثيق الدولية والمبادئ العامة لحقوق الانسان والدول . وقد ظهر ذلك قبل كل شيء في السياسة الاسرائيلية البربرية ازاء سكان وحقوق الفلسطينيين في الأرض المحتلة وفي الغزو الاسرائيلي للبنان وما تم في سياقه من عدوان همجي ، وفي الغارة الاسرائيلية على المفاهل الذرى العراقى ١٩٨١ وفي الغارة الاسرائيلية على مدينة تونس ومواقع منظمة التحرير الفلسطينية بها في ١٩٨٥ . كما ظهر في عشرات الأمثلة من أعمال الإرهاب الدولى .

وقد أصبح من الواضح أن احتقار اسرائيل للقانون الدولى ولقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في سياق سياستها العدوانية لا يمكن الا أن ينعكس في النهاية على الأمن القومى المصرى الصريح بالضرر . بل أن الظروف التى أدت إلى هذه المعاهدات كان من شأنها أن تضمن التفوق العسكرى الاسرائيلى ، وأن تجعل مصر واقعة تحت مظلة الإرهاب الاسرائيلى . ومن هنا فإن نبذ مصر لمنهج كامب ديفيد يعنى على وجه التحديد التضامن مع العالم العربى على بناء سياسة دفاعية فعالة . وأن التوافق المصرى مع سوريا والسعودية يمكن أن يكون لها مضمون واحد الا وهو الاضطلاع بمهام قيادة تحقيق هذه السياسة الدفاعية . ومن الواضح أن نصوص اتفاقية كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية لا تعارض قانونا مع التزام مصر بسياسة دفاعية عربية فعالة في اطار معاهدة الدفاع العربى المشترك .

على أن مصر لى تقدم على مثل هذا الاختيار تحتاج قبل كل شيء إلى دعم اقتصادى فعال أولا لمواجهة أى نقص محتمل فى المعونات الغربية والأمريكية على وجه التحديد ، وثانيا لتلبية متطلبات التعجيل بتحديث هياكلها العسكرية . ويحتم ذلك أن ترفع السعودية من مستوى التزامها بالقضية العربية المركزية : أى قضية الصراع العربى - الاسرائيلى إلى مستوى كفى جديد ، لاماليا فقط ، بل وسياسيا أيضا .

ومن الواضح أن مثل هذا الاختيار له مزايا جوهريه لجميع الاطراف وللنظام العربى ككل . فمن ناحية أولى

فان عودة مصر إلى العالم العربى على أساس سياسة قومية والقيام بتطوير سياسة دفاعية فعالة سيكون لها أثر معنوى جبار . وليس من المستبعد أن يؤدي هذا العامل المعنوى بحد ذاته إلى تحول جذرى في اتجاه السياسة العربية . فبعد فترة طويلة من التدهور والهزيمة والتفتت والاحباط سوف تفضى عودة مصر إلى اتباع سياسة قومية في مواجهة اسرائيل أى عودة القوى الأساسية في المجتمعات والسياسة العربية إلى الالتفاف حول برنامج قومى للحد الأدنى ، وحل كثير من الصراعات الدائرة حاليا في نطاق العالم العربى . ومن ناحية ثانية ، فان تحقيق وفاق سورى ، مصرى - سعودى سوف ينعكس حتما على الحرب العراقية الايرانية ويوفر اداة دفع قوية لوضع أساس للتسوية السلمية العادلة لها . إذ يمكن أن يتم ذلك إما عن طريق تحول سوريا وليبيا عن تأييد ايران إلى تأييد موقف عربى موحد للتسوية . بل وقد يتخذ ذلك شكلا ما من التضامن المادى والعسكرى يقنع ايران بقبول مثل هذه التسوية ، أو قد يتم عن طريق تغيير المناخ المعنوى والسياسى في العالم العربى والاسلامى بما يفضى إلى ضغوط حقيقية على ايران للقبول بحل وسط ، ومثل هذا التطور لا شك أنه سيفضى إلى تحرير موارد دول الخليج وفتح الباب أمام اعادة توجيهها لصالح النضال العربى ضد التوسعية العسكرية الاسرائيلية . كما لا شك أيضا أن مثل هذا الوفاق سيكون انقاذا حقيقيا لسوريا من موقفها السياسى والعسكرى الهش الحالى في مواجهة اسرائيل ، وحلفاء اسرائيل على الساحة اللبنانية . وبالتالي فانه سوف يجتذبها نحو فرض موقف المصالحة الوطنية في لبنان لصالح القوى والجماعات القومية والوطنية وتحقيق اصلاح تقدمى في هيكل السلطة والاقتصاد اللبنانيين .

على أنه ينبغى أن نعترف بأن مثل هذا الحل للأزمة العربية يواجه مصاعب عديدة . فمن ناحية أولى هناك المصاعب التى تعترض طريق مصر نحو نبذ منهج كامب ديفيد . فهناك مصاعب دولية ، حيث أنها لا بد وأن تتوقع على الأقل جفاء وربما قطيعة غربية سوف تترجم إلى منع المساعدات العسكرية وتقليص أن لم يكن قطع المعونة الاقتصادية . ولا شك أن هذه ضريبة ضخمة قد لا تستطيع مصر دفعها بدون توفير بديل في وقت تعاني منه من مصاعب اقتصادية جمة كما أن هناك مشكلة امكانية ضربة اجهازية اسرائيلية تسعى العسكرية الصهيونية عن طريقها إلى قطع الطريق على بناء سياسة

دفاعية عربية فعالة . وقد تأخذ هذه الضربة صورة محاولة اعادة احتلال سيناء من أجل أن تتمكن اسرائيل من فرض شروطها ومنع التصالح المصرى مع سوريا والسعودية ، وهناك مصاعب اساسية تتمثل في عدم اليقين المواقف للتحويلات الراهنة في المناخ الدولى ، وخاصة في علاقات القوتين العظميين ومدى انعكاس هذه التحويلات على قدرة مصر على ضمان مصدر فعال ومضمون للأسلحة المتقدمة من أجل الدفاع عن نفسها والمساهمة في برنامج دفاعى عربى قوى .

وهناك أيضا مصاعب قد تواجه السعودية لدى الاقدام على هذا الاختيار فهناك أولا صعوبة ايدولوجية . إذ أن السعودية قد مثلت المعارضة الأولى لتصعيد التوتر مع الغرب ، والولايات المتحدة خاصة ،

وقد يملئ الموقف العربى الجديد ذلك . وهناك صعوبات تتعلق بحسابات السعودية بصدد أمن الخليج وعدم اليقين المتضمن في امكانية حل الصراع الايرانى حلا سلميا وضمان عدم توسعه ليشمل بقية الدول العربية في الخليج . وهناك أيضا مصاعب اقتصادية ترتبط بالانخفاض الكبير في عوائد تصدير البترول السعودى ، وما ترتب على ذلك من ايقاف كثير من برامج التحديث والنمو الهيكلى والاقتصادى .

وبالرغم من هذه الصعوبات فان مزايا هذا الاحتمال أو الاختيار الأخير تتفوق على جميع التكاليف والتضحيات التى يفرضها كما أنها أيضا لا تقارن بالصعوبات التى قد يواجهها النظام العربى مع الاحتمالين أو الاختيارين الآخرين .



القسم الثانى
مؤسسات وعمليات النظام العربى

يتميز أى نظام اقليمى بكثافة التفاعلات التى تتم بين مكوناته . وعلى الأرجح تتم هذه التفاعلات انطاقا من القواعد الفعلية التى تحكم علاقات هذه المكونات ولكن أى نظام اقليمى يتميز أيضا بوجود عدد من المؤسسات والعمليات التى تتدخل فى تكوين النظام . ويقصد بالمؤسسات تلك المنظمات التى تضم دول وحكومات الاقليم ، والتى تتفاوت فى قوتها وفعاليتها تبعا لعدد ونوع الوظائف التى تقوم بها فى الاقليم بصورة مستقلة عن الدول الاعضاء ، أى تبعا للدرجة التى ترتضى بها الدول التنازل عن بعض جوانب وحقوق سيادتها على اقليم الدولة لصالح المؤسسة أو المنظمة الاقليمية .

وفى نطاق النظام العربى هناك مؤسسة رئيسية تنشر مظلتها على عدد كبير من الأنشطة السياسية والنوعية فى العالم العربى ، وهى جامعة الدول العربية وهناك أيضا عدد آخر من المنظمات التى تعمل بصورة مستقلة عن الجامعة ولكننا نركز فى هذا التقرير على تقديم وصف عام لطبيعة عمل الجامعة وانشطتها فى عام ١٩٨٥ وما سبقه مباشرة على أمل أن نتوسع فى هذا الجزء فى السنوات القادمة .

ومهما كان من أمر تلك المنظمات أو المؤسسات الاقليمية فانها تعكس بصورة وثيقة التفاعلات الرسمية

للدول العربية . ولكن هناك نوع آخر من التفاعلات تتم بصورة جزئية أو كلية بين المجتمعات العربية . ونحن نتبنى هنا التمييز بين الدولة والمجتمع لا فقط نتيجة لأهميته النظرية وانما أيضا بسبب ما يعطينا اياه من دلالات تحليلية وقدره على التنبؤ . وذلك على اعتبار أن المجتمع هو مضخة التغير فى شكل الدولة وطبيعتها ومن ثم فى سياساتها وتوجهاتها الخارجية . وتتنظم التفاعلات المجتمعية حول عدد من المحاور التى تشكل « عمليات » أو ظواهر على درجات متباينة من الفعالية . وقد اخترنا لتقرير هذا العام أن نتحدث عن مستويات التجارة بين البلاد العربية واتجاهاتها ، وهجرة العمالة العربية بين الدول المختلفة ، وعن التفاعل الفكرى والثقافى ومؤسساته .

ومن هنا ينقسم هذا الجزء من التقرير إلى ما يلى :

١ - مؤسسات النظام العربى : جامعة الدول العربية .

٢ - ظواهر وعمليات النظام العربى :

(أ) التجارة بين الدول العربية .

(ب) هجرة العمالة فى المنطقة العربية .

(ج) التفاعل الفكرى والثقافى ومؤسساته .

١ - جامعة الدول العربية

انجلترا التى كان التحول فى موقفها تجاه المنطقة وكذلك ضعف قبضتها عليها عاملا مهما ساعد على انشاء الجامعة .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية كان هناك عاملان هامين لعبا دورا فى الاتجاه نحو تأسيس الجامعة . الأول هو مشكلة فلسطين التى كانت تمثل هما مشتركا للدول العربية . فبالرغم من عدم وضوح الابعاد الأمنية والاستراتيجية لهذه المشكلة فى الوعى العربى حتى ذلك الوقت الا أن العوامل الثقافية والمعنوية لعبت دورا أساسيا فى إثارة الاهتمام العربى بها . ثانى هذه العوامل هو صعود التيار القومى العربى فى مرحلته الجديدة تحت قيادة الطبقة الوسطى الناشئة خاصة فى بلاد الهلال الخصيب وبدرجة أقل فى مصر . وذلك بعد الانتكاسة التى لحقت بالتيار القومى العربى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .

وطبقا لميثاق الجامعة فان هيكلها التنظيمى يتكون

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ لتكون أول محاولة من الدول العربية لبناء مؤسسة اقليمية تنتظم خلالها العلاقة بين دول المنطقة . ويمكن القول أن الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت وعددها سبع دول لم تتأخر فى انشاء الجامعة وانما جاء تأسيسها فى أول لحظة تاريخية مناسبة للقيام بهذا العمل . فدولتان من السبع دول - هما سوريا ولبنان - كانتا قد استقلتا فقط قبل عام واحد من تأسيس الجامعة . أما السعودية ومصر والعراق فقد حصلت على شخصيتها الدولية قبل ذلك ولكن فى فترة كان العالم يموج فيها بالاضطراب استعدادا لدخول الحرب العالمية الثانية وبما لا يتيح الفرصة لانشاء منظمات اقليمية جديدة يكون لها طابع الاستقرار خاصة وأن المحاولة الأولى لانشاء تنظيم دولى شامل - عصبة الأمم - كانت تواجه عثرات شديدة . أيضا فان الدول العربية المستقلة قبل ذلك كانت تعاني من تبعية سياستها الخارجية للدول الامبريالية خاصة

من :

١ - مجلس الجامعة وهو السلطة العليا في الجامعة ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء .

٢ - اللجان الدائمة التابعة لمجلس الجامعة والتي تتولى القيام بالأعمال الفنية والتخصصية ويبلغ عددها ١٢ لجنة .

٣ - الأمانة العامة وتتكون من الأمين العام ، والأمناء المساعدين وموظفي الأمانة العامة . وتتبع الأمانة ١٥ دولة فرعية .

- بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ١٩٥٠ تم إنشاء مجلس الدفاع المشترك والهيئة الاستشارية العسكرية واللجنة العسكرية الدائمة والقيادة العربية كهيئات عسكرية والمجلس الاقتصادي كهيئة اقتصادية للإشراف على تنفيذ المعاهدة .

- كذلك يتبع الجامعة عدد من المنظمات المتخصصة التي تم انشاؤها بموجب اتفاقيات مستقلة وافق مجلس الجامعة على مشروعاتها ودعا الدول الأعضاء إلى الارتباط بها ويبلغ عددها ٢٢ منظمة .

ويبين ميثاق جامعة الدول العربية طبيعة هذه المؤسسة باعتبارها منظمة اختيارية تطوعية بين الدول العربية الأعضاء فيها على أساس المساواة واحترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء . فالدولة هي وحدة بناء الجامعة ، واحترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء هو أمر مكفول بمقتضى الميثاق . وهذا يعكس التناقض الذي تعاني منه أهم مؤسسات النظام الإقليمي العربي كمؤسسة تقوم على أساس قطري تنص موثيقها على احترامه من ناحية . وبين الهوية القومية المشتركة بين دول المنطقة والتي كان قيام الجامعة جزءا من حركة ازدهار الحركة القومية المطالبة بالوحدة . أيضا فإنه بالاستبعاد العملي للوحدة العربية كهدف للجامعة ، جرت صياغة هياكل المنظمة وادائها بما يحقق التكامل الإقليمي بين الدول العربية وهو المنهج الذي يفترض أن الدول الأعضاء هي هيئات كاملة النمو ، وهو افتراض غير صحيح حيث كانت الدول أعضاء الجامعة كدول حديثة الاستقلال مشغولة ببناء هياكل الدولة الوطنية وعناصرها بما فيها الهوية الوطنية المتعارضة بالضرورة مع الهوية القومية .

وقد تفاوت الدور الذي لعبته الجامعة في النظام الإقليمي العربي من حيث الأهمية تبعا للمرحلة المعينة

التي يمر بها النظام وهي المراحل التي تعاقبت تبعا لهيكل بناء وتوازن القوة داخل النظام ، وأنماط التحالفات داخله ، والقضايا المطروحة عليها وسلم أولوياتها . وقد تمكنت الجامعة من الحفاظ على استمراريتها في كل هذه المراحل بما يعنى أنها قد تمكنت من أن تثبت لنفسها موقعا داخل بنية النظام . ولكن لما كانت الجامعة في الأساس منظمة تضم دول الإقليم العربي ، فإنه ما كان لها أن تستمر لهذه الفترة الطويلة التي بلغت أربعين عاما إلا لأن الدول الأعضاء فيها قد وجدت في استمرار الجامعة ما يحقق فائدة لها . ومن وجهة نظر الدول الأعضاء فإن الجامعة تمثل قناة هامة للاتصال بين الدول الأعضاء كما تمثل رديفا للدول الأعضاء في علاقتها بالعالم الخارجى . والأهم من ذلك أنها تمثل مركزا للعمل العربى تجاه القضايا المشتركة التي تهتم دول الإقليم بالرغم من تفاوت هذه الأهمية بين دولة وأخرى ، ومن مرحلة لأخرى . وحتى في المراحل التي تفشل فيها الجامعة في القيام بدورها في تنظيم العمل العربى المشترك تجاه القضايا التي تواجه الإقليم ، فإن استمرارها يترك الباب مفتوحا لمرحلة لاحقة يزدهر فيها العمل العربى .

وبالرغم من بنية الجامعة العربية المعتمدة على الدولة القطرية ومن أن استمرار الجامعة كان مرهونا باتفاق الدول الأعضاء على ذلك ، إلا أن الجامعة ليست فقط مجرد قناة لتنظيم العلاقة بين الدول العربية ، وإنما تمكنت أيضا من أن تصبح طرفا في النظام العربى . ويعكس هذا قدرة الجامعة على اكتساب قدر هام من الاستقلال عن الدول الأعضاء ومن ثم يعكس قدرتها على التأثير في البيئة الإقليمية . ويظهر دور الجامعة كطرف في النظام الإقليمي العربى في عدة مجالات أهمها قدرتها على طرح وبلورة اهتمامات جديدة على النظام ومن ذلك الدور الهام الذى لعبته في طرح قضايا كالعامل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى العربى المشترك . وانتاجها لهياكل تنظيمية تتولى إدارة هذه الشؤون بالإضافة إلى نجاحها في اقرار بعض المواثيق الهامة بهذا الخصوص . كذلك فإن الجامعة تقوم بإداء دور الرمز المتجسد لفكرة الوحدة العربية ولقيمة الالتزام بالقضايا القومية ومن هذه الزاوية فإن الجامعة تمثل قيادا على قدرة الدول العربية على التصرف بشكل يتناقض - على الأقل - بصورة واضحة مع مقتضيات الالتزام بالقضايا العربية حتى ولو على مستوى المواقف العامة المعلنة ، أى أن الجامعة كرمز للالتزام العربى

تؤدي على الأقل دورا في تحقيق الاجماع السلبي بين الاقطار العربية . ايضا فان الجامعة وخاصة في علاقة ذلك بطبيعة وظيفة امينها العام لها قدرة - ولو محدودة - على تنشيط الاتصالات العربية وسجيع الدول العربية على الخوض في العمل المشترك من خلال المبادرات والاتصالات التي يقوم بها الامين العام ، ومن الناحية المؤسسية فانه يمكن القول ان الجامعة العربية كاهم مؤسسات النظام الاقليمي العربي تتسم بعدد من الخصائص اهمها :

١ - قدرتها العالية على التكيف وهي القدرة التي تنعكس في قدرتها على الاستمرار بالرغم من الظروف الاقليمية المتغيرة التي واجهتها وتعرضها لنقل المقر ، وتوالى اكثر من جيل على قيادتها وتصديها لمواجهة اعداد كبير من المهام المتنوعة التي لم تكن مطروحة عليها لحظة تأسيسها .

٢ - تعقد البنية التنظيمية للجامعة فبالاضافة الى الامانة العامة الدائمة التي يتبعها عدد كبير من الادارات يتبع الجامعة ٢٢ منظمة متخصصة تهتم بمجموعة متنوعة من المجالات . وبالإضافة الى ذلك فقد تطورت ظاهرة مؤتمرات القمة العربية منذ عام ١٩٦٤ لتصبح إحدى أهم ادوات التعامل العربي وبالرغم من انه لا يوجد نص في ميثاق الجامعة على ذلك الا انها استوعبت هذه الظاهرة بسرعة واصبحت تشارك في تنظيم اعمال القمة وكذلك في الاشراف على المساهمة في تنفيذ قراراتها كما لو كانت جزءا من مؤسسات الجامعة .

٣ - تتمتع الجامعة بدرجة محدودة من الاستقلال تجاه الدول الاعضاء ، وتتفاوت درجة استقلال الجامعة تجاه الدول الاعضاء تبعا لموقع الدولة العضو في هيكل بناء وتوزيع القوة العربية وايضا تبعا لمساهمة الدول المعنية في تمويل نشاط المنظمة وان كان نفوذ الدول المتعارضة داخل الجامعة يوازن بعضه بعضا الى حد كبير .

٤ - لا تظهر الجامعة درجة كبيرة من الفعالية في اداء مهامها ويتضح ذلك من مراجعة نشاط وانجازات الجامعة منذ تأسيسها . فاذا كان الغرض من تأسيس الجامعة هو توفير قناة للتنسيق بين الدول الاعضاء لمواجهة القضايا التي تهم العالم العربي فان المحصلة المعروفة للانجاز العربي في مجالات القضية الفلسطينية والنزاعات بين الدول العربية والتكامل الاقتصادي العربي والاداء العربي تجاه

العالم الخارجي تشير لضعف نجاح الجامعة في انجاز تلك المهام .

غير انه ليس من العدل تحميل الجامعة العربية مسئولية ذلك القصور ، فالجامعة في التحليل الاخير لا تستطيع ان تتجاوز حدود الحركة التي ترضاهها الدول الاعضاء في نطاق ضيق . في نفس الوقت فقد تمكنت الجامعة من تحقيق بعض الانجازات الهامة في الحالات التي تراضت فيها ارادات الدول الاعضاء مع ذلك او في المجالات التي تتيح فيها الدول الاعضاء للجامعة هامشا اوسع من حرية الحركة .

ايضا فان ظهور مؤتمرات القمة كواحدة من الظواهر السياسية الهامة في العالم العربي قد اعطى دفعة لنشاط الجامعة بالرغم من ان ذلك التطور قد حدث خارج الجامعة ولم يتم تحويله الى واحدة من مؤسساتها الا ان الدور الذي لعبته مؤتمرات القمة في السياسة العربية لم يكن بالضرورة على حساب الجامعة ، ربما انه بالعكس قد يكون اضاف قيمة جديدة لها من زاوية المساهمة التي قدمتها الجامعة في تنظيم مؤتمرات القمة او في الاستفادة من الجامعة كقناة لمتابعة تنفيذ قرارات القمة . بحيث انه في بعض الاحيان يصعب التمييز بين انجازات القمة وانجازات الجامعة ، ويذكر في هذا المجال ان وثائق الجامعة العربية تشير الى مؤتمرات القمة العربية باعتبارها « مجلس الجامعة منعقدا على مستوى ملوك ورؤساء دول الجامعة » كما ان مشروع تعديل ميثاق الجامعة يعتبر القمة العربية هي السلطة العليا فيها .

وبالرغم من القصور الذي تعاني منه الجامعة العربية الا انه لا بد من الاشارة لبعض الانجازات التي قدمتها ، فبالاضافة الى الوظيفة الهامة التي تؤديها الجامعة كرمز لطموح العرب الى التضامن والوحدة وكقناة لتكثيف وتدعيم الاتصالات بين الدول العربية كان للجامعة بعض الاسهامات في مجال العمل العربي المشترك :

في مجال القضية الفلسطينية :

أقرت الجامعة مبدأ مقاطعة اسرائيل ونظمت ادارة المقاطعة واسهمت بجهد في الدعاية للقضية الفلسطينية . اما على مستوى القمة العربية فقد قررت قمة القاهرة عام ١٩٦٤ انشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي يعد ظهورها اهم التطورات الايجابية على ساحة القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ،

كما اعترفت قمة الرباط عام ١٩٧٤ بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني واقترت مبدأ الدعم المالى لدول المواجهة العربية بما فيها منظمة التحرير .

في المجال العسكرى :

اقرار اتفاقية الدفاع المشترك وتأسيس القيادة العربية الموحدة وان كانت هذه الاتفاقية والهيئات الناشئة عنها لم تجد الا فرصة ضئيلة لتمارس فاعليتها .

في مجال العلاقات السياسية بين الدول العربية :

لعبت الجامعة دوراً مهماً في تصفية بعض المنازعات بين الدول العربية . وكانت ابرز نجاحاتها في تصفية النزاع الكويتى العراقى عام ١٩٦١ والنزاع بين شطرى اليمن عام ١٩٧٢ والنزاع المصرى الليبى عام ١٩٧٧ . كما كانت الجامعة قناة هامة لتسوية الحرب الاهلية فى اليمن وذلك فى اطار مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ والنزاع بين المغرب والجزائر عام ١٩٦٣ والذى تم تصفيته فى اطار قمة القاهرة عام ١٩٦٤ .

في المجال الاقتصادى :

تم فى اطار الجامعة اقرار عدد كبير من الاتفاقيات التى تهدف الى تنمية التعاون الاقتصادى العربى ومنها اتفاقيات تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وانتقال رؤوس الاموال والجدول الموحد للتعريف الجمركية وانشاء السوق العربية المشتركة وتأسيس عدد من الشركات العربية المشتركة ويأتى فى مقدمة هذه الانجازات اقرار ميثاق العمل القومى الاقتصادى الذى اقره الملوك والرؤساء العرب فى القمة الحادية عشرة فى عمان عام ١٩٨٠ .

في مجال علاقات العرب الدولية :

ساهمت الجامعة العربية فى تمثيل العالم العربى فى الأمم المتحدة من خلال بعثتها فى مقر المنظمة الدولية كما مثلت العالم العربى فى الحوار مع كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية .

في مجال حصول الدول العربية على الاستقلال والتحرر من الاستعمار :

كان للجامعة دور فى دعم الكفاح الوطنى فى كل البلاد العربية التى استقلت بعد تأسيس الجامعة فساهمت فى دعم الحركة الوطنية فى المغرب العربى وجنوب اليمن والخليج العربى بالاضافة الى دورها فى دعم الكفاح الوطنى للشعب الفلسطينى .

اداء الجامعة العربية فى العام ١٩٨٥ :

لا يعكس مستوى ونمط اداء الجامعة العربية فى الجزء المبحوث من هذا العام - حتى يوليو ١٩٨٥ - سمة متميزة عنه فى فترات سابقة . فأهم ما يتسم به اداء الجامعة العربية هو تفاوت مستوى الانجاز بين المنظمات والفروع المختلفة المكونة للجامعة حيث تتزايد قدرة الفرع المعين او المنظمة المعينة على الانجاز كلما ضاق مجال نشاطه واصبح اكثر تحديدا وتخصصا وبعداً عن السياسة بمعناها الضيق .

فمجلس الجامعة وهو السلطة العليا فيها والجهة المعنية يرسم التوجه السياسى العام لها ، ومعالجة القضايا الكبرى للسياسة العربية لا يقدم سوى مستوى منخفض من الانجاز ، اذ أنه يتحول عند اجتماعه الى ساحة للخلافات العربية والصراع بين المحاور المتنازعة فى المنطقة . ويعكس هذا نفسه فى انخفاض مستوى الانجاز ، إما بتأجيل نظر القضية المعنية ، أو تأجيل اتخاذ موقف تجاهها ، أو بالتوصل الى تسويات وسطية تحل المشكلات فى مجال الصياغة وليس فى الواقع ذاته او الخروج بقرارات لا تجد طريقها الى التنفيذ غالباً بحكم طبيعة القضايا التى تعالجها كقضايا كبرى قد يحتاج تنفيذها الى تعديل فى التوجه العام للاداء السياسى للبلدان العربية وهو الامر الذى يصعب تحقيقه نزولاً على قرار من مجلس الجامعة .

ففى هذا العام اجتمع مجلس الجامعة فى اربع دورات منها ثلاث طارئة بالاضافة الى دورة اجتماعه العادية فى مارس . فى الدورة العادية كرر المجلس اسفه وقلقه لاستمرار الحرب العراقية الايرانية بسبب تمادى ايران فى رفض جميع المبادرات السلمية واجل موافقته على اشتراك جبهة البوليساريو ضمن المجموعة الافريقية فى اجتماعات اللجنة العربية الافريقية على مستوى وزراء الخارجية بعد ان هددت المغرب بالانسحاب اذا قبلت عضوية البوليساريو .

وفى الدورة الطارئة الاولى ابريل ١٩٨٥ أدان المجلس الممارسات الصهيونية ضد القوى والمدن اللبنانية والمخيمات الفلسطينية فى جنوب لبنان ، وأكد دعم صمود الشعبين الفلسطينى واللبنانى . وفى الدورة الطارئة الثانية فى يونيو ١٩٨٥ دعا المجلس الى الوقف الفورى الشامل لاطلاق النار فى المخيمات الفلسطينية فى بيروت والى فك الحصار المضروب حولها وفى هذا الاجتماع تحفظ الوفد السورى على البحث فى مسائل لبنانية فى غياب الوفد اللبنانى .

اما في الدورة الطارئة الثالثة (يونيو ١٩٨٥) انهى المجلس اجتماعاته دون ان يتخذ قرارا بتحديد موعد عقد القمة العربية الطارئة بعد ان رفضت اربع دول هي ليبيا والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطي عقد القمة . وعلى عكس حال مجلس الجامعة تبدي الفروع والمنظمات المتخصصة قدرة اكبر على الانجاز ويأتى في مقدمة هذه المنظمات هيئات التمويل العربية . فقد قام الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى في عام ١٩٨٤ بتمويل تسعة عشر مشروعا في اربعة عشر بلدا عربيا قيمتها ٤٧٤ مليون دينار كويتي اما في الفترة يناير - يوليو ١٩٨٥ بلغ حجم الالتزامات الجديدة للصندوق ٤٧,٧٢٥ مليون دينار كويتي ، قدمت الى تسع دول لتمول بها احد عشر مشروعا . وربما يشير هذا الى تقلص حجم نشاط الصندوق وهي الظاهرة التي يعانى منها بشكل واضح صندوق النقد العربى . ففي الفترة موضع الدراسة لم يمنح الصندوق سوى قرضين اثنين فقط قيمتهما ١٤,١ مليون دينار حسابى عربى . وقد انخفضت قيمة القروض التي قدمها الصندوق من ٨٤,٧ مليون دينار حسابى عربى عام ١٩٨٢ الى ١٨,٥ مليون دينار حسابى عربى عام ١٩٨٤ . ويرجع هذا الى ظروف الازمة الداخلية التي يمر بها الصندوق كما يرجع الى تقلص نشاط هيئات التمويل العربية بسبب انخفاض الفوائض النفطية .

ومن انجازات المنظمات والفروع المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية كذلك نجاح المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية في اطلاق القمر الصناعى العربى (عربسات - ف ١) وكذلك نشاط مكتب مقاطعة اسرائيل الذى نشط في متابعة آثار مشروع اقامة منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة واتخاذ اجراءات المقاطعة ضد شركة الطيران البلجيكية التي تولت نقل يهود الفلاشا الى اسرائيل وايضا اقامة عدد من الندوات في أوروبا والولايات المتحدة لشرح اسس المقاطعة العربية وبيان مشروعيتها .

القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء (اغسطس ١٩٨٥) :

تعد القمة العربية الطارئة أبرز نشاطات الجامعة العربية في عام ١٩٨٥ ، في نفس الوقت فان القمة تقدم حالة نموذجية لدراسة اداء مؤسسات الجامعة العربية من ناحية ودراسة مجمل التفاعلات العربية من ناحية ثانية .

كان الملك الحسن الثانى قد وجه الدعوة لعقد القمة في اقرب وقت ممكن عبر برقية وجهها الى مجلس الجامعة المنعقد في اجتماع طارئ في الثالث الأول من يونيو لبحث الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في بيروت وانقسمت الدول العربية تجاه هذه الدعوة ، ففي البداية اعلنت كل من الأردن وتونس ، المغرب ، جيبوتي ، السعودية ، العراق ، موريتانيا ، اليمن ، اليمن الديمقراطى ، منظمة التحرير الفلسطينية ، قطر البحرين ، والامارات موافقتها على عقد المؤتمر ، اما الكويت والسودان وليبيا فقد قبلت الدعوة من حيث المبدأ بينما اجلت الجزائر اعلان موقفها واعلن لبنان انه لا يمكنه حضور قمة لا يكون البحث فيها شاملا لقضايا المنطقة ككل . وكان موقف سوريا رافضا للفكرة منذ البداية . وعندما اجتمع مجلس الجامعة في اجتماع طارئ جديد في الثالث الأخير من نفس الشهر كانت كل الدول العربية قد وافقت على حضور القمة ما عدا اربع دول هي سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي . وبهذا فان سوريا تكون قد نجحت في اجتذاب ثلاث دول الى موقفها . اذ يلاحظ أن كلا من ليبيا واليمن الديمقراطى قد وافقت في البداية على عقد القمة . بينما لم تتخذ الجزائر موقفا محددا . اما لبنان فقد قاطع اعمال الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة وتمسك برفض المشاركة في القمة .

وعلى هذا تكون جبهة الصمود والتصدى قد اظهرت درجة واضحة من التماسك اذ اتخذت كل اطرافها - باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية - نفس الموقف . ايضا تمكنت الجبهة من اجتذاب لبنان الى جانبها بأثر من النفوذ السورى الكبير فيها . وقد كان لكل من اطراف الجبهة منطق الذى رفض المشاركة في القمة طبقا له . فسوريا لا تريد انعقاد قمة تتحول الى ساحة محاكمة لسياستها تجاه لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية كما تعمل على تجنب اسباب الشرعية العربية على التحركات الفلسطينية الأردنية المشتركة . اما الجزائر فهي تريد ان تفوت على المغرب فرصة تدعيم مكانته العربية عبر دعوته لعقد القمة ونجاحه في لم شملها على ارضه - اما التردد النسبى في الموقف الليبى فيعكس التمزق الذى تعانىه سياسة هذه الدولة بين انتمائها التقليدى للراдикаلية العربية وبين تحالفها الجديد مع المملكة المغربية املا في تعديل موقفها . وقد مثل الموقف الليبى الأخير خصما من الحسابات المغربية وعبر عن عمق التحالفات القائمة بين الدول العربية

وبالنسبة لليمن الديمقراطي فان موقفه من انعقاد القمة هو استمرار لسياسته المبدئية الملتزمة بالموقف الراديكالي المتشدد .

بسبب موقف الدول الرافضة لعقد القمة تأجل اجتماع الرؤساء والملوك العرب طوال شهر يونيو ويوليو ، حتى اعلن الملك الحسن الثانى فى ٢٩ يوليو عقد القمة بمن يحضر من الدول العربية . وكان القرار المغربى مفاجئاً حتى للأمين العام للجامعة العربية - ولهذا الأمر دلالة التى لا تخفى . فقد اعلن الأمين العام للجامعة العربية قبل ذلك بأيام قليلة بعد لقاء له مع العاهل المغربى ان « التأجيل افضل من التعجيل فى الظروف الراهنة » .

ويرجع اصرار المغرب على عقد القمة الى ان الفشل فى عقدها يعد هزيمة سياسية له خاصة وان الجزائر خصمه العربى الأساسى هى من بين الرافضين ، كذلك كان المغرب مدفوعاً بتأييد تكتل عربى مكون من العراق والأردن والمنظمة وهو التكتل الذى توقع ان يخرج من القمة وقد حقق بعض المكاسب . فلعراق يريد ان يجدد التأييد العربى له فى الحرب ضد ايران ، ويريد ايضا ان يعزل سوريا عن الساحة العربية بافشال خطتها لمنع عقد القمة . اما منظمة التحرير الفلسطينية فكانت تنتظر الفوز بعون القمة لها فى لبنان بعد الاعتداءات التى تعرضت لها المخيمات الفلسطينية فى بيروت ، وهى مع الأردن مجتمعين ارادتا الفوز بالشرعية العربية لخطه تحركهما المشترك المعروفة بالاتفاق الأردنى الفلسطينى .

اما السعودية ودول الخليج ، فانه لم يكن من صالحهم الا تنعقد قمة تحمسوا لها منذ البداية خاصة وان عقد القمة فى التحليل الأخير يعكس قوة معسكر المحافظين العرب التى لا بد من التأكيد عليها حتى لا يبالغ الراديكاليون فى شططهم .

الا ان اجتماع القمة بحضور سبع عشرة من الدول العربية ، وغياب الدول الراديكالية لم يكن يعنى مرور القمة بلا مشكلات برغم درجة الانسجام التى يوفرها غياب الراديكاليين ويعبر ذلك عن مدى تشابك التفاعلات العربية ، وصعوبة استبعاد أى طرف من معادلات السياسة العربية .

وقد ظهر ذلك فى جدول اعمال القمة الذى تكون من ثلاث نقاط :

١ - تنقية الأجواء العربية وهو الموضوع الذى اعتبر الهدف الأساسى للمؤتمر .

٢ - الاتفاق الأردنى الفلسطينى .

٣ - الحرب العراقية الايرانية .

ويلاحظ على هذا الجدول اعطاؤه اهمية كبيرة لاستعادة الغائبين للصف العربى واستبعاده لقضية اوضاع الفلسطينيين فى لبنان كموضوع خلافى هام مع اطراف رئيسية غير مشاركة فى القمة .

انقسم المشاركون فى القمة الى قسمين : الأول منهما يدعو الى اتخاذ قرارات وتوصيات ملزمة باعتبارها صادرة عن الأغلبية العربية بغض النظر عن غياب بعض الدول عن القمة . وكانت الأردن والعراق والمغرب والمنظمة من انصار هذا الاتجاه . بينما طالب الفريق الثانى المكون من دول الخليج بضرورة مراعاة موقف الغائبين واعتبار القمة عملاً تمهيدياً للقمة العادية المقبلة فى الرياض وعليها بالتالى ان تتكفل بتصفية الخلافات بين الدول العربية .

ويتضح من مراجعة نتائج القمة انتصار وجهة نظر الفريق الثانى فبشأن الاتفاق الأردنى الفلسطينى اكتفى المؤتمر بالاشارة الى وجهة النظر الاردنية - الفلسطينية دون تبني المشروع ذاته ، فى نفس الوقت الذى اعلن فيه المؤتمر تمسكه بمقررات قمة فاس التى تمثل الحد الأدنى المتفق عليه مع الغائبين الذين حققوا مكسباً برغم غيابهم .

ايضا رفضت القمة اتخاذ قرار بشأن اوضاع الفلسطينيين فى لبنان بسبب غياب لبنان عن القمة . وفى هذا ايضا مراعاة لموقف سوريا يعكس نفوذها برغم عدم مشاركتها . اما القرار الوحيد الحاسم الذى اتخذته القمة فكان بشأن الحرب العراقية الايرانية واعاد فيه المجتمعون تكرار تأييدهم للعراق دون ان يرتبط ذلك باتخاذ اجراءات عملية محددة .

اما القرار الذى اتخذته القمة وقد تكون له آثار هامة تنعكس على مجمل السياسة العربية . فهو القرار الخاص بتكوين لجان تنقية الأجواء بين الدول العربية ، فتشكلت لجنتان الأولى من كل من السعودية وتونس ومهمتها تنقية الأجواء بين سوريا والأردن ، وسوريا والعراق ، واللجنة الثانية من كل من الامارات والمغرب وموريتانيا لتنقية الأجواء بين العراق وليبيا والمنظمة وليبيا .

وقد نجحت هذه اللجان فى اعادة الحرارة للعلاقات السورية الأردنية ، وهو ما قد يسفر عن اعادة ترتيب التحالفات فى منطقة القلب العربى . ومن الواضح ان تحسن العلاقات الأردنية السورية يرجع الى تغيير فى

الظروف المحيطة بالصراع العربى الاسرائيلى والتوقعات المختلفة بشأنه . وهى تغيرات لا نجد مشابها لها فى بيئة العلاقات بين سوريا والعراق ، والعراق ، وليبيا ، وليبيا .

والمنظمة بحيث لا يبدو واضحا ان كانت جهود لجان تنقية الأجواء ستؤدى الى تقدم ما له اهميته فى العلاقات بين هذا الأزواج من الدول العربية .

٢ - ظواهر وعمليات النظام العربى

١ - التجارة بين الدول العربية

بالنظر إلى بنية التجارة العربية الخارجية يتضح لنا ان تركيز الصادرات فى المنتجات الأولية يمثل ظاهرة عامة لكافة الأقطار العربية ، ويحتل النفط رأس قائمة الصادرات تليه بعض المنتجات الزراعية والمعدنية وان كانت تمثل نسبة ضئيلة من اجمالى الصادرات . اما بالنسبة للمستوردات فتتصف بنيتها بغلبة المنتجات التحويلية والزراعية وبخاصة الغذاء .

ورغم امكانيات التعاون العربى بشكل فعال فى المجالات الاقتصادية وامكانية تحقيق منجزات تنموية بالتعاون المشترك بين الأقطار العربية الا اننا نرى تحركا فى الاتجاه المضاد . فاذا ما اخذنا نسبة التجارة بين الأقطار العربية كمؤشر لواقع التعاون العربى فاننا نجد تدهورا مطردا فى العلاقات التجارية بين الدول العربية حيث تصل نسبة التجارة بينها فى اوائل الثمانينات الى اقل من مستواها الذى كانت عليه فى بداية الحقبة السبعينية ، ومرجع هذا تزايد تجارة المجموعة النفطية العربية مع الخارج منذ منتصف السبعينات ، كما يلاحظ ان بعض الدول العربية قد وصل حجم تجارتها مع الوطن العربى الى مستوى الصفر .

وتتراوح نسبة الصادرات بين الدول العربية بين ٦٪ - ٦,٨٪ من اجمالى صادرات الوطن العربى فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٧٩ . كما تراوحت نسبة الواردات بين الدول العربية الى اجمالى الواردات العربية خلال ذات الفترة بين ٧,٥٪ - ١٢,٧٪ . بينما تحصل الدول الغربية المتقدمة على ٧٥,٦٪ سنة ١٩٧٨ من اجمالى الصادرات العربية ، ٧٧,٦٪ من اجمالى وارداتها فى الوقت الذى لا يتجاوز فيه نصيب الدول الاشتراكية فى الصادرات العربية ٢,٩٪ من اجمالى الصادرات ، ٦,٢٪ من اجمالى الواردات فى نفس العام اما نصيب الدول النامية مجتمعة فى التجارة العربية فكان ١٥,٤٪ من اجمالى الصادرات العربية ، ٨,٧٪ من اجمالى واردات الوطن

العربى فى عام ١٩٧٨ .

وطبقا لبيانات عام ١٩٨١ ، فانه من زاوية القيمة المطلقة للصادرات تأتى العربية السعودية فى مقدمة الدول العربية المصدرة للعالم العربى بقيمة قدرها ٥٧٣٨ مليون دولار ونسبة حوالى ٤٨,٣٪ من اجمالى الصادرات العربية ، وتأتى الكويت فى المرتبة الثانية بما قيمته ١٣٦٨ مليون دولار بنسبة حوالى ١١,٥٪ ثم البحرين بقيمة ٩٦٦ مليون دولار بنسبة حوالى ٨,١٪ ثم الامارات ولبنان بقيمة ٧٧٧ مليون دولار ، ٧٢٠ مليون دولار لكل منهما ونسبة ٦,٥٪ ، ٦,١٪ .

اما اقل الدول مساهمة فى حجم الصادرات بين الدول العربية وبعضها فهى على الترتيب عمان ، موريتانيا ، الجزائر ، جمهوريتا اليمن ، الصومال .

اما فى مجال الواردات فان البحرين تأتى فى مقدمة الدول المستقبلية للتجارة العربية بقيمة قدرها ٢٥٧٨ مليون دولار بنسبة ٢١,٧٪ من مجمل تجارة الواردات العربية تليها العربية السعودية بقيمة قدرها ١٤٤٢ مليون دولار نسبته ١٢,١٪ ثم الامارات العربية بقيمة قدرها ١١,٨٪ ثم سوريا بقيمة قدرها ١١,٨٪ ثم سوريا بقيمة قدرها ٨٧٤ مليون دولار نسبته ٧,٤٪ . ثم المغرب ٨٦٣ مليون دولار نسبته ٧,٣٪ .

اما الدول الأقل استقبالا للتجارة العربية فهى موريتانيا ، الصومال ، ليبيا ، الجزائر ، قطر .

غير انه اذا اعدنا ترتيب هذه القوائم على اساس النسبة التى تشكلها تجارة البلد المعين مع العالم العربى فى مجمل تجارتها مع العالم الخارجى نجد انه فى مجال الصادرات تحتل الصومال المقدمة بنسبة ٨٧,٢٪ تليها لبنان ٦٥٪ ، اليمن ٤٤,٧٪ ، الأردن ٤٢,٥٪ ثم اليمن الديمقراطى ٤٢,٤٪ .

وأقل الدول العربية فى هذا المجال هى على الترتيب : عمان (. .) ، الجزائر ١٪ ، موريتانيا ٢٪ ، ليبيا ٧٪ ، قطر ٣,٥٪ .

وفي مجال النسبة التي تحتلها تجارة واردات البلد المعين من العالم العربى الى مجمل وارداتها من العالم تأتى البحرين في المقدمة بنسبة ٦٤,٦٪ ، اليمن ٢٥,١٪ ، سوريا ٢٢,٢٪ ثم المغرب ٢٠,٨٪ واقل الدول العربية في هذا المجال هي موريتانيا ٦٪ ، الجزائر ٧٪ ، ليبيا ١,٢٪ ، مصر ١,٨٪ ، ثم العراق ٤٪ .

وتبين الأرقام ان العربية السعودية تحتفظ بعلاقات تجارية مع كل الدول العربية تقريبا ، تليها في ذلك كل من الكويت ولبنان ، اما اقل الدول العربية تكاملا مع العالم العربى على المستوى التجارى فهي عمان والجزائر وموريتانيا .

ويتضح من هذه المراجعة السريعة ان ايا من نمط التنمية الاقتصادية او طبيعة النظام السياسى لا تلعب دورا هاما في توجيه تجارة البلدان العربية تجاه بعضها ، وانما تتأثر التجارة بين الدول العربية بعوامل اخرى اهمها العوامل الاقتصادية المتعلقة بمدى توافر احتياجات دولة معينة لدى دولة اخرى ، وقدرة دولة معينة على دفع قيمة مستورداتها وفرص تسويق منتج معين خارج العالم العربى . اما العوامل غير الاقتصادية فان العلاقات السياسية بين الدول العربية تؤثر بحسم على علاقتها التجارية وهو ما تبينه مراجعة الآثار التجارية لتطور العلاقات السورية الأردنية او العلاقات الأردنية العراقية - وذلك في الحدود التي تمليها طبيعة الهياكل الاقتصادية العربية .

(ب) هجرة العمالة في المنطقة العربية

تشير التقديرات إلى أن حجم العمالة المهاجرة في المنطقة العربية بلغ حوالى ١,٦ مليون مهاجر (منهم حوالى ١,٠٦٧ مليون من العرب) في ١٩٧٥ .

وارتفع العدد إلى حوالى ٣,٠١٠ مليون (منهم ١,٨٨ مليون من العرب) في ١٩٨٠ .

وتشير نفس المصادر إلى توقع ارتفاع حجم العمالة المهاجرة في المنطقة العربية ليصل إلى ما بين ٣,٣٩٥ مليون و ٤,٠٥٩ مليون طبقا لسيناريوهى نمو بطيء وسريع وذلك في عام ١٩٨٥ .

ملامح الهجرة : (الأسباب والتوزيع الجغرافى والمهنى) .

أدى ارتفاع أسعار بترول المنطقة العربية من ٣,٦٥ دولار للبرميل يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ إلى ٣٢ دولاراً

للبرميل في ١٩٧٩ ثم إلى ٣٤ دولاراً في بداية ١٩٨٢ وزيادة المتوسط السنوى للعائدات لبرميل البترول من ١,٩٠ دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٩,٠١ دولار في ١٩٨٠ إلى زيادة دخول الدول العربية المصدرة للبترول بمعدلات غير مسبقة .

فنتيجة لذلك نمت عائدات البلدان العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (الامارات العربية المتحدة - الجزائر - المملكة العربية السعودية - العراق - قطر - الكويت - ليبيا) من ٤,٥ مليار دولار في ١٩٧٠ إلى ٥٥,٦ مليار في ١٩٧٥ ثم إلى ٢٠٤ مليارات في ١٩٨٠ .

وقد مكنت هذه العائدات المالية الضخمة الدول المصدرة للبترول من الشروع في اقامة مشروعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وصاحب ذلك اتساع القطاع الحكومى اللازم لتنفيذ تلك المشروعات .

ولما كانت اقامة تلك المشروعات تستلزم امكانيات فنية وبشرية تفوق تلك المتوفرة بالدول المصدرة للبترول فقد لجأت الأخيرة إلى استقدام العمالة من داخل وخارج المنطقة العربية ونتيجة لذلك ارتفع تدفق العمالة الأجنبية إلى دول البترول الرئيسية من ٧٧٩ ألف عامل خلال المدة ٧٥ - ١٩٨٠ إلى ١,٥٧٢ ألف خلال ٨٠ - ١٩٨٥ (السعودية من ٢٤٩ ألف إلى ٦٧٩ ألف والكويت من ٣٧ ألف إلى ١٦٣ ألف والامارات من ١٦٨ ألف إلى ٢٥١ ألف والعراق من ٨٠ إلى ٤١٠ ألف وليبيا من ١٤٥ إلى ٦٩ ألف ، كمتوسطات سنوية .

وتشير أرقام ١٩٨٠ إلى احتلال السعودية المرتبة الأولى في استقبال العمالة الوافدة في العالم العربى (٣,٠١٠,٠٠٠ مليون) برصيد يبلغ حوالى ٣٤٪ من اجمالى العمالة الوافدة تليها ليبيا ١٨,١٪ فالامارات ١٣,٧٪ فالكويت ١٢,٥٪ فالعراق ٨,٩٪ فعمان ٤,٨٪ فقطر ٢,٧٪ والأردن (الضفة الشرقية) ٢,٧٪ ، فالبحرين ٢,٣٪ وأخيرا جمهورية اليمن العربية ٠,٦٪ .

وبلغت نسبة العمالة العربية في اجمالى العمالة الوافدة حوالى ٦٢,٥٪ بينما بلغت نسبة الآسيويين ٢٩,٢٪ والجنسيات الأخرى ٨,٣٪ .

وعلى جانب الدول المصدرة للعمالة ، جاءت مصر في المقدمة برصيد ٢٦,٧٪ من اجمالى العمالة المصدرة تليها اليمن العربية ١١,٢٪ فالأردن والفلسطينيون ٨,٣٪ .

ويلاحظ أيضا وجود بعض الدول في قائمتى الدول

المرسلة والمستقبل للعمال في أن واحد مثل اليمن العربية والأردن وبدرجة أقل العراق وعمان ومصر . وتنتج هذه الظاهرة بسبب الهجرة غير المخططة للعناصر الماهرة من قوة العمل والتي تم تعويضها فيما بعد بعناصر مستوردة على مستوى مهاري أقل كحالة الأردن التي تصدر العمالة الماهرة إلى الخليج وتستورد العمالة الأقل مهارة من مصر وهي الظاهرة التي تعرف باسم « الهجرة الاحلالية » .

التوزيع المهني لقوة العمل المهاجرة :

نتيجة لضعف القاعدة الاقتصادية في الدول المنتجة للبتترول لعب قطاع البناء والتشييد الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي لتلك الدول خلال السبعينات وتركزت أعمال الانشاء بصورة كبيرة في مشروعات البناء التحتية الأساسية مثل انشاء المطارات وتوسيع الموانئ وبناء المجمعات الوزارية ومد الطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه والمجاري .

وبالتالي لعب قطاع التشييد الدور الأكبر في التشغيل وفي اجتذاب العمالة إلى دول الخليج ففي عام ١٩٧٥ استوعب قطاع التشييد حوالي ٣٥,٢٪ من اجمالي العمالة الوافدة للبلدان السبع الرئيسية المستقبلية للعمالة (البحرين ، الكويت ، ليبيا ، عمان ، قطر ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة) يليه قطاع الخدمات ٢٨,٦٪ فالتجارة والمال ١٣,٨٪ فالنقل والمواصلات ٧,٤٪ فالصناعات التحويلية ٦,١٪ فالزراعة ٥,٩٪ ثم المرافق العامة ١,٥٪ والمناجم والمهاجر ١,٥٪ ويتوقع أنه بحلول ١٩٨٥ ستبقى معظم هذه النسب على ما كانت عليه في ١٩٧٥ باستثناء استبدال المراكز بين قطاعي التشييد والخدمات وارتفاع نصيب الزراعة .

أما فيما يتعلق بالتركيب المهاري لقوة العمل الوافدة فقد تركزت في القطاعات الدنيا من السلم المهاري . فطبقاً لتصنيفات البنك الدولي شكلت العمالة غير الماهرة حوالي ٤٧,٢٪ من اجمالي العمالة الوافدة في المنطقة العربية عام ١٩٧٥ بينما شكلت العمالة شبه الماهرة حوالي ١٩,٦٪ .

وعلى الجانب الآخر مثلت الدرجتان العاليتان من السلم المهاري حوالي ٢,٧٪ و ٦٪ من اجمالي العمالة الوافدة . إلا أن النصف الثاني شهد تغيراً في هذا التركيب لصالح المستويات المهارية الأعلى حيث ارتفع نصيب المجموعتين الأعلى من ٨,٧٪ إلى ١٠,٢٪

وانخفض نصيب المستويين الأدنى من ٦٦,٨٪ إلى ٦٣,٤٪ وذلك ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

آثار الهجرة على الدول المصدرة للعمالة :

التحويلات : تعتبر زيادة دخل العمالة المهاجرة مقارنة بدخولها في بلدان المنشأ ، أهم دوافع الهجرة بالنسبة للأفراد ، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشتهم والحصول على المزيد من السلع المعمرة والاستهلاكية وزيادة المدخرات وكذلك بالنسبة للحكومات لما لهذا الارتفاع من أثر على زيادة مستوى التحويلات النقدية للمهاجرين .

وبالفعل ارتفعت تحويلات العاملين المهاجرين بدول الخليج ارتفاعاً كبيراً ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢ .

ففي مصر ارتفعت المدخرات والتحويلات المسجلة للمصريين بالخارج من ٣٤,١ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١٤٧٠ مليون في ١٩٨٢ بعد أن وصلت إلى ٢,٤٩ بليون في ١٩٨٠ وأسهمت التحويلات في تغطية حوالي ٣٠٪ في المتوسط من واردات مصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢/٨١ .

وفي الأردن ارتفعت قيمة تحويلات العاملين بالخارج من ٧,٤١ مليون دينار عام ١٩٧٢ إلى ٤٠٨,١٢ مليون في ١٩٨١ أي من حوالي ٣,٤٪ من الناتج القومي الاجمالي إلى ٢٧,٨٪ ومن ٤٣,٦٪ من الصادرات إلى ١٦٨,٣٪ .

وفي الجمهورية العربية اليمنية زادت التحويلات الخاصة من ٥٦٤ مليون ريال في ١٩٧٢/٧٢ إلى ٤٩٣٦ مليون في ١٩٨١/٨٠ بعد أن وصلت إلى ٦٤٠٤ ملايين في ١٩٧٩/٧٨ .

ويلاحظ أنه في عام ١٩٨٠ شكلت العمالة المهاجرة من مصر حوالي ٤٣٪ واليمن العربية ١٨٪ والأردن والفلسطينيون ١٣٪ من اجمالي العمالة العربية المهاجرة .

ويرجع ارتفاع معدل التحويلات داخل العالم العربي إلى أن غالبية المهاجرين هم من الذكور في سن العمل والذين تركوا عائلاتهم في دول المنشأ .

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الآثار السلبية لتحويلات العاملين بالخارج فحتى بداية الثمانينات كان اتجاه تحويلات ومدخرات العاملين بالخارج إلى تلبية احتياجات استهلاكية أساسية وغير أساسية .

وبالإضافة إلى اهدار فرصة استغلال تلك الأموال في

مشروعات انتاجية أدت هذه الطفرة الاستهلاكية من خلال أثر المشاهدة والمحاكاة إلى ظهور تطلعات استهلاكية لا تتناسب والقدرات الانتاجية للمجتمع وإلى أحداث توتر اجتماعي وفساد أخلاقي وثقافي وإلى اضعاف قيمة العمل .

كما أدى توجيه هذه الأموال إلى المضاربة على الأراضي والعقارات إلى ارتفاع أسعار المباني والسكن وأدى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية إلى تدهور الانتاج الزراعي وارتفاع ثمن الأراضي الزراعية .

وبالإضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج ، تضم قائمة الفوائد « النظرية » للهجرة العديد من العناصر مثل اتجاه رؤوس الأموال المحولة إلى الاستثمار الانتاجي واكتساب المهاجرين خبرات ومهارات جديدة ورفع مستوى الانتاجية في الدول المرسلة للعمالة نتيجة للتخلص من العمالة الزائدة .

إلا أن هذه المنافع المفترضة قد اصطدمت بواقع في المجتمعات المرسلة للعمالة يعوزه الكثير من التخطيط والتحكم والاستقلال .

الأثر على سوق العمل :

على الرغم من أن نسبة العمالة المهاجرة إلى اجمالي قوة العمل في الدول المصدرة للعمالة (مصر - الأردن - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - سوريا - عمان - تونس - لبنان - السودان) قد بلغت حوالي ٥,٣٪ في ١٩٧٥ . يتوقع أن تصل إلى ما بين ٧,٩٪ و ٧,٥٪ بحلول عام ١٩٨٥ . طبقا لسيناريوهي نمو سريع وبطيء على التوالي إلا أن الطبيعة الانتقائية للهجرة بالإضافة إلى هيكل أسواق العمل والتركيب العمري للسكان بالدول المصدرة للعمالة قد أدت إلى أحداث تشوهات في أسواق العمل بتلك الدول .

ففي مصر ، وعلى الرغم من أن ٤٪ فقط من قوة العمل كانت بالخارج في ١٩٧٥ إلا أنها اشتملت على ٢١٪ من عمال التشييد الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أجور عمال البناء وبالتالي ارتفاع تكلفة السكن .

وفي السودان ، قدرت نسبة العاملين بالخارج في ١٩٧٥ بحوالي ٧٪ من قوة العمل السودانية اشتملت على حوالي ٤٤٪ من الفنيين والحرفيين .

وفي بداية الثمانينات بلغت نسبة العمالة المهاجرة إلى العاملين بالسودان في نفس المهن ٣٨,٧٪ للأطباء وأطباء الأسنان و ٣٨٪ للمهندسين و ٥٨٪ للمدرسين كما

فقدت الادارات الحكومية أكثر العناصر كفاءة مثل ادارة الاسكان التي سافر منها حوالي ٥٠٪ من أكفاء مهندسيها ومعمارييها ومخططيها وجغرافييها وجامعة الخرطوم التي فقدت حوالي ٢٥٪ من محاضريها .

وفي الأردن ، التي ارتفعت نسبة العمالة المهاجرة منها إلى اجمالي القوة العاملة ما بين ٣٠٪ و ٤٠٪ ، اشتملت قوة العمل المهاجرة في ١٩٧٧ على حوالي الثلثين من المهندسين ونصف المهندسين الزراعيين وثلث الأطباء ونصف الممرضات وثلث خريجي المدارس التدريبية والمهنية .

وبالمقابل توفرت في الدول المصدرة للعمالة نوعية من العمالة غير ذات أهمية بالنسبة للدول المستوردة للعمالة من ناحيتي التوزيع القطاعي والمستوى المهاري .

وهكذا أنتج اختلاف التركيب المهاري والقطاعي بين قوة العمل المحلية بالدول المصدرة وقوة العمل المهاجرة حدوث العديد من الاختلالات في أسواق العمل تسبب في ارتفاع الأجور في بعض القطاعات وحدث عجز وبطالة في أن واحد في قطاعات مختلفة أو تصدير واستيراد عمالة في بعض الأحيان وظلت أسواق العمل بالدول المصدرة للعمالة بعيدة عما يعرف بمعدل الهجرة الفعال ، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف الحراك المهني عبر السلم المهني مثل مصر .

الأثر على القطاعات السلعية :

مما لا شك فيه أن الطفرة في مداخل دول البترول قد امتدت آثارها إلى العديد من فقراء العالم العربي الذين ارتفعت مستويات استهلاكهم بشكل عام ، إلا أن أثر ذلك الارتفاع في المستويات الاستهلاكية على القدرات الانتاجية للمجتمعات الفقيرة كان سلبيا .

فقد أدى العجز في العمالة الفنية إلى ارتفاع تكلفة الانتاج ، صاحبه حمى استهلاكية ذات مكونات استيرادية عالية أدت إلى اضعاف الصناعات المحلية . ففي مصر قدرت قيمة الانتاج الضائع بسبب العمالة المهاجرة بحوالي ٦٨٨,٣ مليون جنيه في ١٩٨٢/٨١ تمثل حوالي ٣,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي و ٢٥٪ من التحويلات النقدية والعينية في عام ١٩٨١ .

وفي القطاع الزراعي أدت جملة عوامل متشابكة إلى اضعاف القدرات الانتاجية الزراعية في مصر والأردن وعمان .

فمع نزوح أهل الريف للعمل بالخارج أو لاحتلال العمالة المهاجرة من المدينة تكونت مدخرات استثمرت

غالبا في شراء أرض زراعية وإقامة مبان سكنية عليها أو في مشروعات صغيرة غير إنتاجية وظهرت أنشطة مدرة للدخل في الريف إلى جانب النشاط الزراعي . وتقدر إحدى الدراسات الفاقد من الأراضي الزراعية في مصر بحوالى ٦٠,٠٠٠ فدان في عام واحد ، يستلزم تعويضها زراعة ١٨٠,٠٠٠ فدان (لفارق الجودة المقدر بثلاثة أضعاف) قدرت تكلفة استزراعها بحوالى ١٨٠ مليون جنيه بحساب أسعار ١٩٨١ .

التضخم :

أذكت القوة الشرائية الضخمة للعاملين بالخارج نيران التضخم في المجتمعات المصدرة للعمالة نتيجة قصور العرض عن تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات وبعض عناصر القوى العاملة وفاقم من الأمر ارتفاع نصيب الواردات في قوائم المواد الاستهلاكية الجديدة .

كما أدت الهجرة إلى أحداث اختلالات في توزيع الدخل والعلاقات الطبقيّة لصالح المهاجرين على حساب الباقيين ولصالح قيمة رأس المال على حساب قيمة العمل .

بالإضافة إلى سلبيات هجرة العمالة ينبغي إضافة تكلفة أعداد العناصر البشرية المهاجرة من تعليم وتدريب والتي بلغت في مصر حوالى ١٤٣ مليون جنيه سنة ١٩٨١ ممثلة حوالى ٥,٤٪ من التحويلات النقدية والعينية .

ويزيد من مضار الهجرة ، احتمالات العودة الفجائية أو التدريجية تلك العودة التي سيفاقم من أثارها أنها ستشمل أولا العمالة غير الماهرة التي تقل الحاجة إليها بالدول المصدرة والتي ستعود بمتطلبات واحتياجات يصعب الوفاء بها ، بالإضافة إلى أن هذه العودة سيصاحبها انخفاض متزامن في التحويلات .

آثار الهجرة على الدول المستقبلية للعمالة :

نتجت ظاهرة الهجرة في المنطقة العربية بسبب اختلاف توزيع الثروات فيما بين دول تتمتع بثروات طبيعية كبيرة وعجز في الموارد البشرية وأخرى تعاني زيادة سكانية وفقير في الموارد الطبيعية .

وقد مكنت هجرة العمالة إلى الدول الغنية نفطا والفقيرة بشرا ، من أن تقوم هذه الدول بتنفيذ مشروعات اقتصادية طموحة خاصة في مجال الانشاءات .

ففي السعودية مثلا خصصت الحكومة حوالى نصف انفاقها المخطط (١٩٣ بليون دولار) خلال الخطة الخمسية الثانية لمشروعات البنية التحتية من زيادة طاقات الموانئ بحوالى تسع مرات وإقامة الطرق والمستشفيات وشبكات المجارى والمياه وغيرها .

وحيث أن حوالى ٥٠٪ من سكان دول الخليج يقعون في المجموعة السنية الأقل من ١٥ عاما بالإضافة إلى انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل وقلة عدد السكان بالنسبة للمساحة بشكل عام فقد اضطرت هذه الدول إلى استيراد العمالة الأجنبية بمعدلات مرتفعة بحيث أصبحت العمالة الوافدة تشكل نسبة كبيرة مقارنة بقوة العمل والسكان المحليين .

فقد بلغ عدد الأجانب في السعودية حوالى ٢ مليون في تعدادها البالغ ٩ ملايين نسمة وفي الكويت البالغ تعدادها ١,٣ مليون كانت نسبة الأجانب حوالى ٦٠٪ ومن سكان البحرين البالغ عددهم ٣٥٠,٠٠٠ شكل الأجانب ٣٥٪ وفي الامارات شكل الأجانب ٧٥٪ وفي قطر ٨٠٪ من جملة السكان .

أما كنسبة من قوة العمل فقد شكلت العمالة الوافدة حوالى ٤٤٪ من اجمالى قوة العمل في البلاد الرئيسية المستوردة للعمالة في ١٩٧٥ (السعودية ٣٤٪ ، ليبيا ٣٨,٢٪ ، الكويت ٧٠,٨٪ ، الامارات ٨٤,٧٪ ، عمان ٥٣,٧٪ ، البحرين ٣٧٪ ، قطر ٨٣,١٪) .

وتشير التوقعات إلى بلوغ هذه المعدلات ما بين ٥٦,٨٪ و ٥٣,٧٪ بحلول ١٩٨٥ وذلك طبقا لسيناريوهي نمو سريع وبطيء على التوالى ، حيث تتحقق زيادة عددية في كل هذه الدول وارتفاع في نسبة العمالة الأجنبية في جميعها ما عدا الكويت وعمان .

وبالإضافة إلى مخاطر اعتماد دول النفط الغنية على العمالة الوافدة والمخاطر الأمنية من جانب العمالة الآسيوية فإن الجانب الاقتصادي ينطوى أيضا على تكلفة ينبغي احتسابها عند موازنة النفع والخسارة الناتجة عن الهجرة .

وهذه التكلفة تتمثل في العبء الذى تلقىه العمالة الوافدة على الخدمات الاجتماعية والأجهزة الادارية بدول النفط وما يستلزمه ذلك من زيادة في التشغيل والطلب على العمالة .

وقد قدر أحد أعضاء مجلس الأمة في الكويت عدد الوظائف اللازم ايجادها لكل ١٠ آلاف وافد بحوالى ٥٦٠ وظيفة منها ١٤ وظيفة اضافية في التعليم و ١٢٥

في الصحة و ١٣٥ في الأمن و ١٦٧ في الخدمات المنزلية والنظافة و ١١٢ في الإصلاح والصيانة و ٧ للعدل . ويرى بعض المحللين أن التوسع في مشروعات البناء والخدمات في الدول المصدرة للنفط قد أدى إلى إهمال قطاعي الزراعة والصناعة باستثناء بعض المشاريع ذات كثافة رأس المال المرتفعة .

مستقبل هجرة العمالة :

في مارس ١٩٨٣ قامت أوبك بإجراء أول تخفيض في أسعار بترولها منذ نشأتها في ١٩٦٠ .

فنتيجة لهبوط الطلب على البترول بسبب الانكماش في العالم الرأسمالي خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات والاتجاه المتزايد لحفظ الطاقة واستخدام مصادر الطاقة البديلة للبترول بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج الدول المنتجة للبترول غير الأعضاء بالأوبك والسياسات المتبعة من قبل شركات البترول فقدت الأوبك إنتاجا يعادل حوالي ١٢ مليون برميل يوميا ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ .

وهبط نصيب أوبك في إجمالي إنتاج البترول العالمي من ٦٧٪ في ١٩٧٣ إلى ٤٤,٦٪ في ١٩٨٢ ثم إلى ٣٣٪ فيما بعد .

وبالتالي هبط إنتاج الدول العربية المنتجة للبترول بمعدلات كبيرة . فبين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ هبط إنتاج السعودية بحوالي ٥٧٪ والكويت ٦٨٪ والامارات ٣٣٪ وصاحب ذلك انخفاض دخول تلك الدول التي يشكل البترول العنصر الرئيسي في دخلها وصادراتها .

وحيث أن الطفرة في أسعار البترول بعد ١٩٧٣ كان لها الفضل الأكبر في نمو الاستثمارات وتدفق العمالة إلى الدول العربية المنتجة للبترول فإن من المتوقع أن يؤدي انخفاض دخول تلك الدول التي تغير سياستها الاستثمارية وبالتالي معدلات وأنماط استيراد العمالة بها .

وهناك إلى جانب انخفاض الدخل ، عوامل أخرى ستؤثر على استقدام العمالة إلى تلك الدول فبينما شكلت مشروعات البنية التحتية من شبكات الكهرباء والمياه العذبة والطرق والموانئ والمطارات والتليفونات والخدمات الاجتماعية مثل المستشفيات والمدارس والعيادات والمساكن وتوسيع القطاع الحكومي والاداري الجانب الأكبر من استثمارات تلك الدول بعد ١٩٧٣ لا يتوقع أن يستمر هذا النمط الاستثماري خلال عقد الثمانينات .

فمثلا بينما وجهت السعودية حوالي نصف انفاقها الحكومي خلال الخطة الخمسية الثانية لاقامة مشروعات البنية التحتية تهدف خططها الثالثة إلى زيادة الاستثمارات الصناعية مع توقع هبوط نصيب الانشاءات ويتوقع كذلك أن تكتسب عوامل الانتاجية ومعدلات الاعالة اعتبارا متزايدا عند استجلاب العمالة الأجنبية .

ونتيجة لذلك يتوقع أن يصل النصيب النسبي للفئتين الأعلى مهارة في السلم المهني إلى ١١,٦٪ و ١٢,٣٪ حتى ١٩٨٥ مقابل ٨,٧٪ في ١٩٧٥ بينما ينخفض نصيب الفئتين الدنيتين في السلم المهاري من ٦٦,٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ما بين ٥٥,٣٪ و ٤٩,٢٪ من إجمالي الزيادة حتى ١٩٨٥ في الدول الرئيسية المستقبلية للعمالة (البحرين - الكويت - ليبيا - عمان - قطر - السعودية - الامارات) كذلك بدأت بعض الدول تضع قيودا على تحويلات العمالة الأجنبية بها للخارج بالإضافة إلى إيلاء اهتمام متزايد لتعليم وتدريب العمالة المحلية بتلك الدول كما في حالة الخطة الخمسية الرابعة للسعودية .

هذه العوامل ستدفع في اتجاه خفض معدلات الطلب على العمالة الأجنبية خلال الثمانينات مقارنة بعقد السبعينات .

وسيكون هذا الانخفاض المتوقع ملحوظا أكثر في الدول العربية المصدرة للعمالة حيث تشير التقديرات إلى انخفاض نصيب العمالة العربية بالنسبة لإجمالي العمالة الوافدة من حوالي ٦٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥١,٩٪ عام ١٩٨٥ وأن ينخفض نصيب مصر واليمن والأردن من ٥١٪ إلى ٣٦,٢٪ للفترة نفسها .

وقد بدأت تصريحات المسؤولين في الدول المرسله للعمالة تشير إلى احتمالات عودة العمالة حيث صرح وزير القوى العاملة والتدريب في مصر بأن انخفاض أسعار البترول وانكماش خطط التنمية الاقتصادية في الخليج قد أديا إلى الاستغناء عن جزء من العمالة المصرية في بعض المهن .

إلا أن هناك على الجانب الآخر بعض العوامل التي ستلعب دورا في التخفيف من اتجاهات انخفاض الطلب أو الاستغناء عن العمالة الأجنبية في الخليج على الأقل في المدى القصير .

فقد أدت الطفرة في أسعار البترول إلى تكوين احتياطات مالية ضخمة بلغت في حالة السعودية أكثر من ١٥٠ بليون دولار . كما بدأت الدول البترولية

والاقتصادية والعمالية والاعلانية والرياضية أقل مما هو ممكن . فخارج نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة (٢٢ منظمة) يوجد الآن ٩٩ اتحاداً ومنظمة عربية في المجالات التالية :

المجال	عدد الاتحادات والمنظمات
المهنى	٢٢
الثقافى والرياضى	١٠
العمالى	١٣
الاجتماعى	١٢
الاعلامى	٤
الاقتصادى	١٣
النقل والسياحة	٩
الرياضى	١٦

وقد نشأ ما يقرب من ثلث هذه المنظمات والاتحادات منذ نهاية الستينات أى فى مرحلة تدهور الحركة القومية العربية .

وثمة اعتقاد شائع فى الفكر العربى بأن هذا النمو الكبير يعكس اتجاه النظام العربى للاهتمام بعملية التكامل الوظيفى وإنشاء الاطار التنظيمى اللازم لذلك . ويؤكد هذا الاعتقاد آمال متنامية فى أن يؤثر هذا التطور بالإيجاب على مستقبل الفكرة القومية العربية . لكن الظاهر حتى الآن أن هذا النمو العدى فى المنظمات والاتحادات العربية لم يقترن به تطور كفى فى مجال تأثيرها على البيئة العربية لأسباب أهمها .

١ - فقدان هذه الاتحادات والمنظمات للاستقلال الحقيقى عن الحكومات العربية فكل اتحاد منها وهو تجمع لنقابات أو اتحادات أو منظمات قطرية تعاني كلها من ضعف درجة الاستقلال التى تتمتع بها المؤسسات غير الرسمية عموماً فى النظم السياسية العربية .

٢ - خضوع الاتحادات والمنظمات العربية فى الغالب للاعتبارات السياسية وانتقال الخلافات السياسية إلى الاتحادات التى لا يتعلق نشاطها باتخاذ القرار فى المشكلات السياسية (كاتحادات المحامين والصحفيين) . . وحتى إلى الاتحادات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياحية . لكن الملاحظ بوجه عام زيادة المد الحكومى داخل كثير من الاتحادات مما تسبب فى مشكلات تتعلق بانتخابات مجالسها

تحرص على تنويع مصادر الدخل ، ففى الكويت بلغ مستوى الدخل المتولد عن الاستثمارات حوالى ٥,١٧ بليون دولار عام ١٩٨٢ أى أكثر من ٧٠٪ من دخل البترول بعد أن كان ١,٤ بليون دولار فى ١٩٧٦ أى أقل من ٢٥٪ من دخل البترول حينذاك .

كذلك فإن تحول العراق إلى بلد مستورد للعمالة مع بداية الثمانينات واتباعه سياسات ليبرالية تجاه العمالة الوافدة ، خاصة العربية ، قد أدى إلى ارتفاع العمالة المستوردة حيث يتراوح عدد المصريين بالعراق ما بين مليون ومليون ونصف فى ١٩٨٢ .

ويتوقع أن يستمر تدفق العمالة إلى العراق سواء استمرت الحرب العراقية الإيرانية أو توقفت .

كذلك فإنه من المتوقع استمرار توظيف العمالة الوافدة فى تشغيل وصيانة العديد من الأعمال التى أقيمت خلال السبعينات واحتكارها لبعض المهن التى لا يتوقع حدوث انخفاض كبير عليها بالنظر لطبيعة القوى العاملة المحلية فى دول الخليج المستقبلية للعمالة مثل مهن الخدم والطباخين وعمال المرافق والحراس والسائقين .

أما محصلة تفاعل هذه العوامل فى المستقبل فستؤدى إلى استمرار الطلب على العمالة الأجنبية وأنه بمعدلات تأخذ فى التناقص بمرور الوقت مع احتمال تغير الأهمية النسبية لبعض الدول المستقبلية للعمالة وبدون شك تغير فى نوعية المهارات والتخصصات المطلوبة .

التفاعل الفكرى والثقافى ومؤسساته

شهد العالم العربى عام ١٩٨٥ استمراراً لظاهرة الحوار الفكرى والثقافى على المستوى غير الرسمى . وكانت هذه الظاهرة قد تصاعدت تدريجياً خلال السنوات العشر الأخيرة ، فى عملية تفاعل تفوق ما كان معروفاً فى مرحلة صعود الحركة القومية العربية فى الخمسينات والنصف الأول من الستينات . أى أن ظاهرة الحوار الفكرى والتفاعل الثقافى انتعشت فى مرحلة الجزر التى تعرضت لها - ولم تزل الحركة القومية العربية .

ورغم بروز أدوار فردية فى عملية التفاعل الفكرى والثقافى ورغم دعم بعض الحكومات العربية لجانب من هذه العملية يتمثل فى إصدار المجلات والدوريات العربية التى يجرى على صفحاتها حوار بين أعداد كبيرة من المثقفين العرب . . رغم ذلك يظل دور الاتحادات العربية ، المهنية والثقافية والعلمية والاجتماعية

وانتظام دوراتها وأساليب عملها . فالاتحادات والنقابات والمنظمات القطرية تتعرض لضغوط حادة لتأييد مواقف حكوماتها أو استنكار مواقف حكومات أخرى أو اتخاذ موقف معين . كما ازداد الاتجاه لاستغلال انعقاد دورات الاتحاد في بعض العواصم العربية لاستصدار قرارات بتأييد مواقف الحكومة في البلد مقر الاجتماع .

ويؤدي كل ذلك إلى انقسامات داخل هذه الاجتماعات بين وفود الأقطار المختلفة مما يؤثر على قدرة الاتحادات والمنظمات العربية على الانجاز في مجالات نشاطاتها .

٣ - تفتيت النشاط العمالي العربي بالذات وتوزعه على عدد كبير من الاتحادات فبعد أن كان هناك الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٦٧ أصبح يوجد الآن ١٣ اتحادا عماليا عربيا في مختلف المجالات .

٤ - تدنى قدرة المنظمات والاتحادات العربية على التعبير عن الجموع التي تمثلها . فإذا كانت هناك هوة بين مجالس الاتحادات والنقابات القطرية وبين أعضائها فالهوة أوسع بين قيادات الاتحاد العربية وبين الجماهير التي يفترض أنها تمثلها على المستوى القومى .

وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في الحيلولة دون انجاز الاتحادات والمنظمات العربية لجميع الوظائف الأساسية المنوطة بها وهى :

١ - تكوين نخب مهنية موحدة أو مندمجة أو متقاربة الفكر وعلى صلة ببعضها البعض .

٢ - توحيد ظروف العمل في البلاد العربية أو التقريب بينها .

٣ - انتقال الأفكار وتبادلها بين الأقطار العربية .

٤ - القيام بدور الوسيط بين النظم من خلال المسالك الخلفية .

٥ - تبادل الخبرات في مجال العمل .

ويبدو أن الاتحادات والمنظمات العربية لم تستطع تحقيق انجاز إلا في الوظيفتين الأولى والثالثة . فأصبحت في العالم العربى نخب مهنية وثقافية تتبادل الزيارات وتتصل ببعضها البعض . وساهم ذلك في تبادل وانتقال الأفكار الذى يعتبر الظاهرة الايجابية الأكثر وضوحا في النظام العربى على المستويات غير الرسمية فإلى جانب دور الاتحادات والمنظمات العربية في مجال تبادل وانتقال الأفكار أصبح للندوات الفكرية والثقافية والعلمية دور هام في هذا المجال .

كما ساهمت فيه أيضا بقدر ملموس المجالات العربية التى تزايد عددها باطراد في السنوات الأخيرة .

والظاهرة الأهم في هذا المجال هى ظهور عدد من مراكز البحث والهيئات الثقافية العربية الأقل خضوعا لنفوذ الحكومات العربية . والتى تلعب دورا نشيطا في إثارة الحيوية في التفاعل الفكرى والثقافى والمهنى بين النخب الثقافية العربية ومن ذلك معهد التخطيط العربى بالكويت ومنتدى العالم الثالث بالقاهرة ومركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في تونس ومنتدى الفكر والحوار في المغرب ومركز دراسات الوحدة العربية في بيروت . ومن خلال الندوات والمنشورات والأنشطة الثقافية الأخرى تساهم هذه الهيئات في توحيد توجهات المثقفين العرب تجاه بعض القضايا الهامة مثل قضايا التنمية والديمقراطية والصراع العربى الاسرائيلى .



القسم الثالث
(التجمعات الإقليمية الفرعية)

مقدمة :

المشتركة . وعلى المستوى السياسى تكونت لجنة من ممثلى الاتحاد الاشتراكى السودانى والاتحاد الاشتراكى العربى تعقد اجتماعاتها بصورة دورية ربع سنوية بهدف تدعيم العلاقات بين التنظيمين السياسيين . أما على المستوى الاقتصادى فقد تكونت لجنة فنية لمتابعة المشروعات الزراعية وشركة مشتركة للنقل النهري ، وبالإضافة إلى الاعلان عن البدء فى اعداد التسهيلات اللازمة لالغاء القيود على انتقال البضائع والأشخاص بين البلدين .

وفى المرحلة اللاحقة لاعلان منهاج التكامل جرى الاتفاق على عدد كبير من المشروعات المشتركة ، غير أن ما تم تنفيذه منها فعلا كان قليلا . حتى انتصف عام ١٩٧٦ ، وتعرض حكم الرئيس نميرى لمحاولة انقلابية كادت تنجح لولا المساندة المصرية ، وفى أعقاب ذلك مباشرة وقعت بين البلدين اتفاقية للدفاع المشترك فى الخامس عشر من يوليو ١٩٧٦ ، وكان حظ هذه الاتفاقية من التطبيق أفضل من سابقتها ، فأجرت القوات المسلحة للبلدين عددا من التدريبات المشتركة ، وأرسلت مصر بعض وحداتها العسكرية لتغطية حاجات أمن السودان عند الحاجة ، كان آخرها عندما أرسلت مصر بعض وحدات دفاعها الجوى للدفاع عن السودان فى أعقاب ما أدعته السلطات السودانية من تعرض محطة إذاعة أم درمان للاعتداء من جانب طائرة ليبية فى مارس ١٩٨٤ . وبالرغم من أن العلاقات المصرية السودانية قد تأثرت بسبب قطع السودان علاقاته الدبلوماسية مع مصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، إلا أن الالتزام بتطبيق معاهدة الدفاع المشترك لم يتأثر بذلك على أى نحو .

بعد ثمانى سنوات من اعلان منهاج التكامل بين مصر والسودان ، توصل البلدان فى أكتوبر عام ١٩٨٢ إلى اتفاق جديد بينهما ، وهو ما عرف بميثاق التكامل وبينما قد يكون توقيع الميثاق تطورا للخطوات السابقة ، فإنه أيضا يعد اعترافا بمحدودية فعاليتها بما

يحتوى هذا الجزء من التقرير على تناول سريع للتفاعلات العربية على مستوى الآفاق القطرية والاقليمية الفرعية .

فقد أصبحت عملية تكون تكتلات اقليمية فرعية فى النطاق العربى على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة بحيث لا يصح تجاهلها فى دراسة النظام الاقليمى العربى ككل . فقد تختلف نتائج الحكم القيمى على التكتلات الاقليمية من حيث ارتباطها بالهدف المركزى للوطن العربى ككل وهو التوصل إلى نوع ما من الوحدة الشاملة . ولكن أحدا لا يختلف حول حقيقة أن جزءا كبيرا من التفاعلات الرسمية والمجتمعية العربية تتم لا على النطاق العربى الاجمالى وانما فى نطاق أقاليم فرعية محددة .

وفى هذا السياق نقدم تحليلا سريعا لثلاثة تجمعات اقليمية فرعية وهى مجلس التعاون الخليجى ، ودول وادى النيل العربية ، ودول المغرب العربى . وقد تتباين نظرة كل محلل حول ضم واستبعاد دول معينة من تكتل اقليمى ما . ويظل التقسيم الذى اعتمدناه هنا ناقصا إلى حد كبير إلى الدرجة التى استبعدت دول معينة من نطاق تكتلات اقليمية فرعية ، ولكن المعيار الذى استخدم هنا عملى بحث ويتصل إما بطبيعة المنظمة الاقليمية من حيث العضوية أو بنظرة الدولة إلى ذاتها ومجال نشاطها الخارجى وما إذا كانت الدول العربية تفرق فى توزيع جهودها العربية بين المجال الاقليمى المباشر والمجال العربى الكلى أم لا .

التكامل المصرى السودانى

بدأت العملية التكاملية بين مصر والسودان فى ١٢ فبراير ١٩٧٤ عندما وقع الرئيسان جعفر نميرى وأنور السادات منهاج التكامل السياسى والاقتصادى ، وبمقتضاه تم الاتفاق على بعض الترتيبات كنواة لإنشاء مؤسسات التكامل بين البلدين فتم الاتفاق على ترتيب لقاء سنوى بين الرئيسين المصرى والسودانى ، وتشكيل لجنة وزارية عليا بغرض تطوير المشروعات

أوجب التوصل إلى اتفاق جديد . بل أن السنوات الثماني الأولى من عمر التكامل كان لها أثر عكسي إذ أسفرت عن انخفاض حجم التجارة بين البلدين بنسبة ٢٠٪ سنويا ، كما تراجع نصيب السودان من تجارة مصر مع العالم الخارجى من ١,٧٪ إلى ١٪ سنويا . وربما يجد ذلك تفسيره في الطبيعة المتوجهة للخارج لاقتصاد كل من البلدين ، وهى الطبيعة التى ازداد تأكيدها بمعدلات متسارعة خلال السنوات الماضية . كما قد يكون تفسير ذلك فى الأولوية التى أعطاهما البلدان لمسألة التعاون الأمنى بينهما ، بحيث تم التعامل مع الأبعاد الأخرى لعملية التكامل كما لو كانت غطاء لتعاونهما الأمنى .

وإذا تتبعنا تطور مشروع التكامل المصرى السودانى وجدناه يتطور وفقا لمنطق معين ، فقد تم التوصل لمنهاج التكامل بعد أن تحول النظام السودانى دورة كاملة فى توجهاته على المستويين الداخلى والخارجى ، وأكد بشكل نهائى انحيازه للرأسمالية والغرب خاصة الولايات المتحدة ، وهى نفس الدورة التى اندفع إليها النظام المصرى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . كذلك كان توقيع منهاج التكامل جزءا من عملية تحلل وإعادة تكوين التحالفات العربية التى أعقبت حرب أكتوبر . فانفض التحالف السورى - المصرى ، كما وصلت العلاقات المصرية الليبية إلى نقطة اللاعودة ، فى وقت كانت فيه ليبيا تأخذ جانب العداء من النظام السودانى . كل هذا كان يجرى فى الوقت الذى كانت فيه قواعد حكم الرئيس نميرى الداخلية تتعرض للتآكل .

دفعت هذه التطورات الرئيس نميرى إلى السعى للارتباط بأكثر الدول المجاورة له انسجاما مع سياساته المتبعة داخليا وخارجيا كوسيلة لتدعيم نظامه . أما من ناحيتها فقد اعتبرت مصر ذلك التطور مفيدا لها من زاوية أنه يضيف لها حليفا أكيدا فى شبكة التحالفات العربية المتغيرة ، وتعبيرا عن تزايد اهتمام مصر بحدودها الغربية والجنوبية بعد أن بدأت تدريجيا فى تخفيف الاهتمام التقليدى بحدودها الشرقية مع إسرائيل . ومع اشتداد ساعد المعارضة الداخلية للنظام السودانى ، والدعم الذى تلقته هذه المعارضة من ليبيا ، والذى وصل إلى ذروته فى المحاولة الانقلابية الفاشلة فى ٢ يوليو ١٩٧٦ ، اختار النظام السودانى أن يعمق توجهاته السابقة ، ومن ثم تدعيم علاقاته مع مصر ، وادخالها فى مرحلة جديدة فتوصل الطرفان إلى اتفاقية

الدفاع المشترك بينهما والتى تم توقيعها فى ١٥ يوليو ١٩٧٦ . صحيح أن النظام المصرى ساعد النميرى قبل ذلك على الحفاظ على نظامه إلا أن النظام السودانى مع تزايد الضغوط الواقعة عليه رأى أنه من الأفضل أن يكسب التعاون الأمنى بين البلدين الصفة الرسمية .

أما النظام المصرى فقد وجد أنه من صالحه أن يحافظ على نظام متعاون معه على حدوده الجنوبية نظرا للمصالح المصرية الهامة هناك . كذلك كانت الموافقة المصرية على التقدم هذه الخطوة استهلالا لمرحلة جديدة تغير فيها دور النظام المصرى فى المنطقة العربية وأفريقيا ، وهى المرحلة التى حاول فيها أن يلعب دورا لحماية النظم الموالية للغرب فى المنطقة مستخدما امكاناته العسكرية الكبيرة ، وموظفا ذلك لصالح اقامة علاقات خاصة بالولايات المتحدة .

غير أن اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ أدى إلى ادخال بعض التحولات على سلوك النظام المصرى داخليا وخارجيا ، ويبدو أن الرئيس نميرى قد أصابه بعض القلق بسبب هذه التحولات خشية أن تمتد لتؤثر على العلاقات المصرية السودانية ، وكان ذلك واضحا فى حرص الرئيس نميرى على التواجد فى مصر فى الأيام التى أعقبت حادث الاغتيال ، ومشاركته فى مراسم تسلم الرئيس مبارك السلطة ، فكان الشخصية غير المصرية الوحيدة التى تابعت هذه العملية من بدايتها حتى نهايتها . ويبدو أن رغبة الرئيس نميرى فى الحصول على تأييد الرئيس الجديد فى مصر شخصا للعلاقات الخاصة بين السودان ومصر ، والحصول على توقيع على وثيقة جديدة تنظم العلاقات بين البلدين ، كان هو الدافع الحقيقى لإعلان ميثاق التكامل المصرى السودانى فى أكتوبر ١٩٨٢ بعد عام واحد من تسلم الرئيس مبارك السلطة .

على هذا فقد كانت ضرورات الأمن وتنافس القوى الاقليمية تمثل الدوافع الرئيسية وراء الدخول فى تجربة التكامل المصرى السودانى ، يدل على ذلك انخفاض معدلات الانجاز إلى درجة تقرب من الصفر فى المشروعات الاقتصادية المشتركة بين البلدين ، وعدم الحماس الذى تعاملت به الجهات المسؤولة مع هذه المشروعات .

وفى العام السابق على سقوط نظام الرئيس نميرى كانت مصر قد بدأت تبدى ضيقها بالأعباء التى تتحملها بسبب التزامها بأمن النظام السودانى ، والتى لم تكن

مصحوبة بعائدات هامة . خاصة بعد حادث قصف اذاعة أم درمان التى تردد أن النظام السودانى السابق قد استغلها - أو افعلها لزيادة التزام مصر بأمنه .

بالإضافة إلى ذلك فإن موقف مصر فى السودان صار حرجا بعد أن أصبحت موضع انتقاد القوى السياسية والشعبية السودانية باعتبارها المسئولة عن استمرار حكم الرئيس نميرى ، وبعد أن أصبح التزام السودان بتطبيق الشريعة الإسلامية يستخدم كورقة ضغط فى يد قوى المعارضة الدينية فى مصر . كما أساء التزام مصر بأمن النظام السابق إلى مواقف مصر فى العالم العربى بعد انكشاف فضيحة تهريب يهود الفلاشا عبر السودان إلى إسرائيل .

ولهذا فإن مصر لم تبذل جهدا فى الدفاع عن استمرار الرئيس نميرى كما فعلت فى مرات سابقة ، غير أنها - طبقا لما هو متاح من معلومات - لم تبادر إلى اختيار البديل الذى جاءت به ثورة ٦ إبريل ١٩٨٥ ، والتى توافقت على أثرها أى أنشطة تكاملية ، كما جرى تجميد نشاط الامانة العامة للتكامل فى القاهرة بقرار من الحكومة المصرية فى يوليو ١٩٨٥ ، وربما كان ذلك فى جانب منه استجابة لمطالب أغلب القوى السياسية السودانية بإعادة النظر فى اتفاقات التكامل ، وفى العلاقات المصرية السودانية بصورة عامة ، وهو ما أعلنت القيادات المصرية الرسمية أكثر من مرة استعدادها له .

وكما كانت العلاقات السودانية المصرية قبل الثورة محصلة للمتغيرات الداخلية فى البلدين - خاصة فى السودان - وكذلك للصراعات الإقليمية فى المنطقة ، فإنه يبدو أن نفس العوامل ستظل تحكم بها فى المرحلة القادمة .

فمن جانبها تبدو مصر حريصة عادة على إقامة علاقات متينة مع السودان دون اعتبار كبير لطبيعة نظام الحكم السودانى . أما فى السودان فإن الحرص على العلاقات مع مصر لا يبدو بنفس القدر . فالعلاقات المصرية السودانية هى موضوع للصراع بين القوى السياسية السودانية حيث يوجد تفاوت واضح فى تقديراتها لما يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقات مع مصر ، استنادا إلى عوامل تاريخية وأيديولوجية بالإضافة إلى ذلك فإن العلاقات المصرية السودانية ليست فقط موضوعا للصراع بين القوى السياسية السودانية ، ولكنها أيضا تستخدم من جانب هذا الطرف أو ذاك كأداة فى هذا الصراع حيث تحاول بعض

الأطراف السودانية المحلية تدعيم علاقاتها مع مصر كعامل قوة فى مواجهة خصومها السياسيين .

أما العوامل الإقليمية فإنها تؤثر على العلاقات السودانية المصرية بأكثر من طريقة ، فالسودان يمثل نقطة جذب لنفوذ وتأثيرات عدد من الأطراف العربية والأفريقية ، فليبيا نفوذ قوى فى السودان يستند إلى دورها فى مساعدة فصائل المعارضة السودانية فى العهد السابق ، بما فيها المعارضة الجنوبية المسلحة التى استمرت فى دعمها حتى فيما بعد الثورة لاستخدامها كورقة ضغط ضد النظام الجديد . أيضا فإن ليبيا أنصارها المباشرين فى السودان فيما يعرف باللجان الثورية التى تتبنى أفكار العقيد القذافى وتستند إلى الدعم الليبى لها . وقد إزداد النفوذ الليبى فى السودان بعد توقيع اتفاق التعاون العسكرى السودانى الليبى فى يوليو ١٩٨٥ .

أما أثيوبيا فإنها هى الأخرى تلوح بالورقة الجنوبية فى وجه النظام الجديد لدفعه للقبول بالتصورات الأثيوبية لحل المشكلة الأريتيرية . وعلى المستوى العربى فإن السودان الجديد تحت وطأة أزمته الاقتصادية الحادة فى حاجة إلى الدعم المالى القادم من البلاد العربية الغنية وخاصة المملكة العربية السعودية التى عقد فى عاصمتها فى شهر أكتوبر من هذا العام اجتماعا شاركت فيه الدول العربية الغنية وهيئات التمويل العربية لبحث دعم الاقتصاد السودانى . أيضا فإن السودان فى حاجة لإعادة الدفء لعلاقاته التى تدهورت ببعض الأطراف العربية فى العهد السابق وخاصة بسبب علاقاته المتميزة مع مصر ، وهو الأمر وثيق الصلة بالموقف السودانى من قضية الصراع العربى الإسرائيلى .

ويمكن أن نقسم الفترة بعد ثورة السادس من أبريل فيما يخص العلاقات المصرية السودانية إلى مرحلتين ، وبالمطبع يصعب وضع خط فاصل بين هاتين المرحلتين ، وإن كان يمكن تقديم تحديد عام لكل منهما . ففى المرحلة التى أعقبت الثورة اتسمت العلاقات المصرية السودانية بالفتور فى علاقة ذلك بالدعم الذى قدمته مصر لحكم الرئيس نميرى حتى قبل فترة قصيرة من سقوطه ، وبإقامة نميرى فى مصر بعد خلع . وذلك بالرغم مما جاء فى البيانات التى أصدرتها القيادة العسكرية بعد نجاحها فى الاستيلاء على السلطة والتى أكدت فيها حرصها على تنمية العلاقات مع مصر دون إشارة إلى اتفاق التكامل والاتفاقات الأخرى الموقعة بين

البلدين .

في هذه المرحلة كان موقف السلطة الجديدة في السودان من مصر محصلة للانتقادات الشديدة التي وجهتها إليها بعض القوى السياسية السودانية مثل الحزب الشيوعي وبعض فصائل حزب الأمة ، وللاتجاه نحو التقارب مع مصر ، وتقوية العلاقات معها من جانب قوى أخرى مثل الحزب الاتحادي الديمقراطي ، كما عبرت عن ذلك الزيارة التي قام بها وفد من قيادة الحزب إلى القاهرة في أغسطس ١٩٨٥ . أما مصر فقد أظهرت من ناحيتها قدرا كبيرا من الحذر والترقب تجاه تطور موقف حكام السودان الجدد إزاءها وإزاء القوى الإقليمية الأخرى .

ومن المؤشرات على فتور العلاقات بين البلدين في تلك الفترة ، المطالبات المتكررة من قوى سياسية سودانية عديدة بتسليم نميري إلى سلطات الخرطوم . وقد مارست هذه القوى ضغوطا على القيادة السودانية الجديدة لتولى هذه القضية الأولوية في علاقتها مع مصر . وإذا كانت القيادة السودانية لم تستجب لهذه الضغوط فلم تتقدم بطلب رسمي لتسليم نميري إليها ، وأبدت تفهما للموقف المصري الراض لتسليم نميري . إلا أن الضغوط الواقعة عليها لم تمكنها من المضي في اتجاه تحسين العلاقات مع مصر . كذلك قامت مصر في هذه الفترة بتجميد نشاط الأمانة العامة للتكامل في القاهرة ، وذلك بالرغم من إعلان مسئولين سودانيين أكثر من مرة التمسك بالاتفاقيات المعقودة بين البلدين . ويبدو أن هذا التطور قد جاء إما محاولة من مصر لإعلان حسن نواياها تجاه السودان بعد أن طالبت قوى جديدة في السودان بإلغاء اتفاقيات التكامل أو إعادة النظر فيها ، أو تعبيراً عن استياء مصر من الانتقادات العنيفة التي وجهتها إليها أطراف سودانية ومن بعض سياسات الحكام الجدد التي قد تكون مصر اعتبرتها سياسات غير ودية خاصة في مجال تحسين العلاقات السودانية الليبية .

في هذه الفترة أيضا تأجلت مرتين الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها وزير الدفاع السوداني إلى القاهرة . ويذكر أن الوزير السوداني قد تراجع عن زيارته الأولى للقاهرة والتي كان مقررا أن يقوم بها في ٧ يوليو دون تقديم اعتذار أو طلب تأجيل ، وقام بدلا من ذلك بزيارة إلى ليبيا وقع خلالها بروتوكولا للتعاون العسكري بين البلدين .

إلا أن هذه المرحلة شهدت أيضا مؤشرين إيجابيين

الأول هو : استمرار الاتصالات السياسية والفنية بين البلدين ، فقد قام وزراء الري والعمل والتجارة السودانيون وكذلك أحد أعضاء المجلس العسكري الانتقالي الحاكم بزيارة القاهرة وهي الزيارات التي تم فيها عقد بعض الاتفاقات الفنية ومنها رفع التبادل التجاري بين البلدين إلى ما قيمته ١٤٠ مليون دولار سنويا ، كما قدمت مصر بعض المعونات الطبية والغذائية إلى السودان لمكافحة آثار المجاعة . أما المؤشر الثاني فهو التقاء الرئيس مبارك بالفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي في السودان مرتين أولاها في الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس مبارك إلى الخرطوم في ١٧ يونيو ، والثانية أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في ١٤ يوليو .

ويمكن أن نعتبر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي وقعت في الخرطوم في ٢٧ سبتمبر بداية للمرحلة الثانية في العلاقات المصرية السودانية . فقد أظهرت تلك المحاولة أن تداعيات الصراعات الداخلية في السودان - خاصة في الجنوب - في علاقاتها بالصراعات الإقليمية المحيطة به تمثل تهديدا لاستقرار الأوضاع في السودان . ويبدو أن تزايد هذا الاحتمال قد دفع القادة السودانيين لتحسين العلاقات مع مصر باعتبارها حليفا يمكن الاعتماد عليه . فقد شهد شهر أكتوبر تطورات إيجابية هامة في مجال العلاقات بين البلدين ظهرت في الزيارات التي قام بها كل من وزير الدفاع ورئيس الوزراء ورئيس المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في السودان إلى القاهرة . وهي الزيارات التي جرى فيها الاتفاق على إعادة الحياة لاتفاقية الدفاع المشترك وميثاق التكامل ، على أن يتم تخليصه من كافة مظاهر الإسراف والبذخ التي صاحبت مثل برلمان وادي النيل الذي لم يأت ذكره في الاعلانات الصادرة في نهاية أي من هذه الزيارات . وتشير التطورات إلى أن آمالا كبيرة تعلق في البلدين على تحويل التكامل إلى إطار مناسب للتنمية الاقتصادية خاصة في مجال الإنتاج الزراعي شديد الحيوية بالنسبة للبلدين . وكذلك في مجال زيادة قدرات السودان الدفاعية للتصدي للصراعات الإقليمية والداخلية التي تواجهه .

وعلى هذا فإن تطور العلاقات المصرية السودانية يمسح في اتجاه إعطاء محتوى جديد لاتفاقيات قديمة دون الحاجة إلى خلق وتطوير إطارات تصنعها اتفاقيات جديدة ، بل وحتى دون إدخال تعديلات رسمية على

الاتفاقات القديمة وإنما فقط بتعديل شكل الممارسة بالتأكيد على هذا الجانب دون ذاك . فهل سيؤدى هذا الأسلوب إلى تطوير التكامل المصرى السودانى فعلا ؟ ، أم إلى الوقوف بعلاقات البلدين عند مستوى العلاقات بين بلدين يجمعهما إقليم واحد وروابط جغرافية وتاريخية هامة ؟

٢ - مجلس التعاون الخليجي

من بين الأقاليم الفرعية المكونة للعالم العربى ، يتميز إقليم الخليج بأنه أكثرها تجانسا ، فالدول المكونة له - باستثناء العراق - تتميز ببنى اجتماعية متشابهة تقوم على قاعدة القبيلة كوحدة للتنظيم الاجتماعى ، ومصدر لشرعية السلطة السياسية . فى نفس الوقت فإنها تشترك فى تعرضها لعملية تحديث واسعة النطاق بأثر الوفرة المالية التى أتاحتها العوائد النفطية الهائلة . وهذا فضلا عن تشابه البيئة الجغرافية والمناخية فيها .

أيضا يتميز الخليج بوجود دول غير عربية بين أعضائه ، إذ تمثل إيران طرفا أساسيا فى النظام الإقليمى بالخليج ، بل أنها تمثل أكبر دول الأقليم بالنظر إلى مساحتها وسكانها ودرجة تحديثها وتنوع هيكلها الاقتصادى ، حتى أنه يصعب فهم شبكة التفاعلات المختلفة فى الخليج دون أخذ إيران بعين الاعتبار .

ومشروع إنشاء منظمة تشمل البلدان المطلة على الخليج هو مشروع قديم يرجع إلى بداية النصف الثانى من السبعينات ، ففى مايو ١٩٧٦ دعا الشيخ جابر الأحمد الصباح - وكان وقتها وليا لعهد الكويت ورئيسا لمجلس وزرائها - إلى « إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاعلامية ، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائم على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها » . وفى العام التالى عقد وزراء خارجية الدول الخليجية - بما فيها العراق وإيران - اجتماعا فى مسقط ، إلا أنه لم يسفر عن شئ محدد . ولم تجد الفكرة حظا من التنفيذ إلا مؤخرا مع مطلع الثمانينات عندما اجتمع قادة دول الخليج الست : السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، الإمارات ، وعمان فى أبوظبى فى ٢٥ مايو ١٩٨١ ليعلنوا ميلاد مجلس التعاون الخليجي . والظروف التى أتاحت إمكانية تأسيس هذه المنظمة فى هذا الوقت وتلك التى منعت ذلك من قبل ، كلها هامة لفهم الظاهرة الخليجية . حتى نهاية الستينات لم تكن من بين دول مجلس

التعاون الحالى سوى ثلاث دول مستقلة هى السعودية والكويت وعمان . بينما كانت باقى إمارات الخليج تحت السيطرة البريطانية . إلا أن انسحاب إنجلترا المفاجئ من المنطقة ، ترتب عليه ما عرف (بالفراغ) ، حيث غابت عن الخليج قوة سياسية كبرى قادرة على فرض النظام فى المنطقة وحمايتها . وقد أثار هذا الوضع رغبة إيران - الدولة الأكبر فى الخليج - للقيام بهذا الدور . فكانت وقائع التدخل الإيرانى فى عمان . وكذلك احتلالها لبعض جزر الخليج العربية تحمل أكثر من دلالة . فهى من ناحية علامة على استعداد إيران للقيام بالدور الذى أصبح ينتظر لاعبا ، وهى من ناحية ثانية نوع من استعراض القوة الإيرانية لإرهاب الآخرين وإرغامهم على القبول بالدور الإيرانى الجديد . ومن ناحية ثالثة ، فإن هذه التطورات تشير إلى أن قيام إيران بدور « شرطى الخليج » لن يكون مجانيا وإنما لابد أن يرجع عليها بعائد مجز .

وكان انتظام دول الخليج فى تنظيم إقليمى واحد فى مثل هذه الظروف هو مغامرة محفوفة بالمخاطر إذ تهدد بتنظيم وتقنين السيطرة الإيرانية على الخليج وهو من ثم ظرف غير مناسب بالمرة للشروع فى هذه الخطوة .

من ناحية أخرى فقد كانت فى الخليج فى نفس الوقت دولتان كبيرتان أخريان هما العربية السعودية والعراق . إلا أن أيا منهما لم تكن مؤهلة لمواجهة إيران بشكل حاسم ، ومن باب أولى لم تكن قادرة على الحل محلها . فكلأهما كان أضعف من إيران كما أن تزايد الدور العراقى فى الخليج فى تلك الفترة لم يكن محل ترحيب من باقى دول الخليج التى تتبع سياسات محافظة نظرا لتوجهات العراق الراديكالية طوال الفترة الممتدة حتى منتصف السبعينات .

وفى بداية الثمانينات كان الخليج مسرحا لمتغيرات هامة أثرت على هيكل العلاقة بين أطرافه ويمكن أن نميز من هذه المتغيرات ، ثلاثة متغيرات أساسية :

- ١ - انتصار الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩ .
- ٢ - نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى سبتمبر ١٩٨٠ .
- ٣ - احتدام الصراع الدولى حول المنطقة وزيادة الاهتمام العالمى بها .

أولا : انتصار الثورة الإيرانية :

كان لموقف دول الخليج العربية من نظام الشاه أكثر من جانب ، فهى فى الوقت الذى كانت ترتاب فيه من

نوايا الشاه في الخليج ، كانت إيران كقوة إقليمية كبرى تتبع سياسة محافظة تمثل خطا دفاعيا هاما عن استمرار النظم المحافظة في المنطقة . ويبدو أن محصلة تجاذب هذين العاملين لدول الخليج قد أدى إلى استقرار العلاقة بين إيران ودول المنطقة عند نقطة معينة قبلت فيها دول الخليج العربية بقدر من النفوذ الإيراني في مقابل الاعتماد على إيران كقوة استقرار محافظة في المنطقة .

ومن ناحية إيران ، فإنه يبدو أن هذه المحصلة كانت مرضية لها ، حتى أن العلاقات الإيرانية العربية في الخليج منذ بداية النصف الثاني من السبعينات وحتى سقوط الشاه لم تشهد توترا هاما ، خاصة بعد توصل العراق وإيران لاتفاقية الجزائر لتسوية نزاع الحدود بينهما عام ١٩٧٥ .

إذن ، فقد كان قبول أغلب دول الخليج العربية الاعتراف بنوع من الهيمنة الإيرانية على الخليج مشروطا بالتقارب السياسى بين الطرفين من ناحية وباحترام إيران لاستمرار النظم الحاكمة من ناحية أخرى . وهو الوضع الذى تغير بانتصار الثورة الإسلامية في إيران - فبالرغم من أنه يصعب حتى الآن أن نجزم بأن إيران تقدم تجربة اجتماعية تؤدي في النهاية إلى الإخلال بالتركيب الاجتماعى ونمط توزيع الثروة في مجتمعات الخليج العربية ، إلا أنها على كل الأحوال تطرح نمطا للشرعية يختلف عن ذلك القائم في بلدان الخليج العربية وهو الذى يهدد في التحليل الأخير استمرار النظم الحاكمة في المنطقة . إن نمط العلاقات السابق بين دول الخليج العربية وإيران كان مشروطا باستمرار التوجيهات السياسية للطرفين ، ومع تغير توجيهات إيران السياسية أصبح من الصعب على دول الخليج العربية أن تقبل باستمرار وضع إيران المميز في الخليج وإن كان ميزان القوى المختل لصالح إيران منع تحول الموقف الخليجي الجديد إلى فعل إيجابى مباشر .

ثانيا : نشوب الحرب العراقية الإيرانية :

يحمل نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ أكثر من دلالة فهو من ناحية يعتبر مؤشرا على عمق صراع القوى الدائر في المنطقة منذ فترة ، والذى حال التفوق الإيراني الواضح في عهد الشاه دون تفجره . وهو يعكس من ناحية أخرى اتساع الهوة الأيديولوجية السياسية بين نظام الحكم الجديد في إيران من ناحية ، ونظم الحكم في العراق والدول العربية الأخرى في الخليج من ناحية أخرى .

وبالرغم من أنه من الأرجح أن يكون العراق هو البادئ بتوجيه العمليات العسكرية ضد إيران ، إلا أن الصراع كان قد بدأ قبل ذلك بزمان منذ انتصار الثورة الإسلامية ، فقد كان لحالة الفوضى التى اجتاحت إيران في أعقاب سقوط نظام الشاه ، أثرها السلبي على قوة وتماسك الجيش الإيراني ، وكذلك تفككت تحالفات إيران الدولية بعد تدهور علاقة النظام الجديد مع الولايات المتحدة ، في الوقت الذى لم يكن فيه مستعدا لتطوير علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفيتى ، لقد أثارت هذه المتغيرات الطموحات العراقية لتولى مركز الزعامة في الخليج . وعلى جانب آخر ، فقد أثار انتصار الثورة الإيرانية مخاوف نظام الحكم في العراق من الآثار السلبية لهذا الحدث على الاستقرار في العراق ، خاصة وأن العراق من بين دول الخليج العربية ، معرض بشكل خاص لآثار الثورة الشيعية في إيران نظرا إلى أن حوالى نصف سكان العراق من أتباع المذهب الشيعى ، والذين كانوا هدفا للدعاية الثورية الإيرانية ، كما ظهرت بينهم مظاهر الاستجابة لأفكار الثورة الإيرانية خاصة وأنهم يحتلون موقعا أقل تميزا من السنة العرب العراقيين الذين لهم الموقع المتقدم في مؤسسات الدولة والحزب . وبالنسبة لباقي دول الخليج - فإن الحرب العراقية الإيرانية تحمل معنى مزدوجا ، فهي من ناحية تحمل لبلاد المنطقة مخاطر أمنية إضافية بسبب مجاورتها لمسرح العمليات العسكرية الملتهب ، مع ما يعنيه ذلك من احتمالات امتداد الحرب إلى أراضيها أو مصالحها ، ومن ناحية أخرى ، فإن الحرب بين قوتى الخليج الكبيرتين وما يتضمنه ذلك من انشغال كليهما عن الاهتمامات الخليجية ، بما يخفف ضغوطها على دول المنطقة متيحاً لها أن تتحرر من نفوذها كما يتيح لها مامشا أوسع من حرية الحركة والمناورة في المنطقة .

وبالرغم من صدور إعلانات متكررة ومتتالية عن بلدان الخليج العربية - فرادى ومجموعة - تحمل رغبتها في إنهاء الحرب إلا أنه لا يمكن القول بدرجة عالية من الثقة أن هذه هى الرغبة الحقيقية لبلدان الخليج أو على الأقل أنها رغبتها جميعا . فالدول الأكبر - العربية السعودية مثلا - والتى ترى نفسها قادرة على الدخول في المنافسة حول القيام بدور قيادى في المنطقة ، والتى ترى نفسها في الوقت ذاته قادرة على مواجهة التداعيات السلبية لاستمرار الحرب قد يكون من المناسب لها عدم التعجيل بإنهاء القتال لما في ذلك من إتاحة الفرصة لها لتدعيم دورها وتأكيد نفوذها على باقى دول المنطقة . أما الدول الصغيرة وخاصة منها تلك التى

والتنافس داخله ، وأيضا فإنها تسمح بتوزيع أعباء الحلف بطريقة ليست بالضرورة تحقق التوزيع العادل لها ، وإنما بطريقة تجعل لأطرافه مصلحة في استمراره .

ثالثا : احتدام الصراع الدولى حول المنطقة :

وهى النتيجة المترتبة على العاملين السابقين ، بالإضافة إلى غيرهما من العوامل وخاصة تزايد النفوذ السوفيتى فى بعض المناطق القريبة من الخليج مثل أفغانستان والقرن الأفريقى والمحيط الهندى ، وهو الذى ولد لدى دول المنطقة مخاوف من إمتداد النفوذ السوفيتى إليها ، كما ولد لديها مخاوف من محاولات زيادة النفوذ الغربى وخاصة الأمريكى كمحاولة لمواجهة النفوذ السوفيتى وتطبيقا لسياسات التصعيد الأمريكى فى العالم منذ نهاية السبعينات .

بالمقابل كان على دول الخليج أن تحاول تكوين إطار للأمن الجماعى والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة فى المنطقة ، وللمحد من الضغوط والإغراءات التى قد تدفع الدول الكبرى للاهتمام بالمنطقة .

بالإضافة إلى العوامل الثلاثة السابقة كانت هناك عوامل أخرى تدفع باتجاه شكل ما من التعاون بين دول الخليج ، أهم هذه العوامل هو المتعلق منها بالدور الذى بدأت دول الخليج الغنية تقوم به فى المنطقة العربية منذ عام ١٩٦٧ وخاصة منذ الثورة فى أسعار النفط بعد حرب عام ١٩٧٣ ، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجى بقوله « إن انتقال صنع القرار السياسى من المناطق التقليدية سواء فى القاهرة أو فى أى عاصمة أخرى إلى الجزيرة العربية فرض على دول الخليج أن تكون لديها قدرة إتخاذ القرار السياسى مجتمعة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . وفى الحقيقة فإن مجلس التعاون باختصار هو محاولة لحماية قدرة إتخاذ القرار السياسى الذى انتقل من القاهرة ومن الشمال إلى الرياض وسواحل الخليج » ويعكس مشروع السلام العربى الذى تم إقراره فى قمة فاس العربية فى نوفمبر ١٩٨٢ ، والطريقة التى تم بها تحويل المشروع من مبادرة سعودية إلى مشروع عربى الدور الذى طمح القادة الخليجيون فى أن تلعبه منظماتهم الناشئة ، كما يعكس أيضا كيف أن السعودية استفادت من المجلس كحلقة وسيطة فى تنظيم تعاملها مع العالم العربى ، وتعليقا على هذا قال أمين عام مجلس التعاون « إن قرار مجلس التعاون أصبح الباب الذى يمر من

لا ترى أنه من المناسب لها خضوعها للهيمنة المنفردة لواحدة من أى من القوى الثلاث الرئيسية بالمنطقة - مثل الكويت - والتى يكون من الملائم أن تعادل القوى الثلاثة نفوذ بعضها البعض فى لعبة توازن القوى الدائمة دون أن تتحول هذه اللعبة إلى معركة حقيقية بالسلاح خاصة بسبب موقع الكويت الملاصق للأطراف الثلاثة ، وبسبب ما قد يفرضه احتدام الصراع من إتخاذ جانب هذا الطرف أو ذاك . أو ما يتيح عدم مشاركة أحد الأطراف الثلاثة الرئيسية بشكل مباشر فى الحرب من فرصة لتمكينه من الإنفراد بالدول الصغيرة محاولا فرض هيمنته عليها . هذه الأطراف الصغيرة قد تجد أن من المناسب لها بالفعل التعجيل بإنهاء الحرب .

وعلى أى الأحوال ، فإن الواقع الناجم عن الحرب والذى بلغ الآن عامه الخامس قد أتاح للدول العربية غير المشاركة فى القتال ، والتى تتشابه إلى درجة كبيرة فى واقعها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وكذلك الجغرافى أتاح لهذه الدول التى توجد إمكانيات كبيرة للعمل المشترك فيما بينها أن تتحول هذه الإمكانية إلى واقع عملى ظهر فى إنشاء مجلس التعاون الخليجى وذلك بعد تخفيف الضغوط الواقعة عليها من جانب العراق وإيران ، تحت وطأة التهديد الأمنى الناجم عن الحرب بما يدفع هذه الدول للتعاون فى محاولة لتجنب هذه المخاطر .

من ناحية أخرى فإن إنفراد السعودية بدول المنطقة أتاح الفرصة لوجود مركز قوة واحد فيها ، ومن ثم فقد قلل هامش الحركة المتاح للدول الصغيرة للعب على التوازنات بين القوة الكبيرة فى المنطقة وبالتالي أتاح للسعودية قيادة المنطقة فى الطريق الذى يناسبها . ومجلس التعاون الخليجى بهذا المعنى هو ترجمة للمشروع السعودى فى الخليج وإقرار بالمكانة التى تحتلها السعودية فيه ، وفى هذا السياق لا يفوتنا أن نشير إلى دلالة اختيار الرياض مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى .

وإذا كان من الممكن اعتبار مجلس التعاون - بالنظر إلى بعض جوانب نشاطه المرتبطة بمجالات الدفاع والأمن - حلفا . فإن التفاوت الواضح بين قوة العربية السعودية وقوة باقى أطراف المجلس ، تجعله حلفا غير متكافئ تحتل السعودية فيه المكانة المتميزة ، ويبدو أن هذا الوضع بالذات هو الذى أتاح للمجلس فرصة الاستمرار والإنجاز حتى الآن . فالطبيعة غير المتكافئة للحلف تخفض إلى درجة كبيرة حدة المنازعات

خلاله نجاح العمل العربى .

ويمكن تقسيم مجالات نشاط مجلس التعاون الخليجى إلى ثلاثة أقسام رئيسية : دفاعى ، أمنى ، واقتصادى .

المجال الدفاعى :

بدأ الاهتمام بهذا المجال متأخرا نسبيا ، وربما كان ذلك يرجع إلى حرص أعضاء المجلس على عدم تقديمه للقوى الإقليمية والدولية كحلف عسكرى ، كما يرجع أيضا إلى طابع الحذر والتمهل الذى يميز أداء دول المجلس بحيث يبدو أنها فضلت أن تختبر قدرتها على العمل الجماعى فى مجالات أقل حساسية من الدفاع . وقد وجهت القمة الخليجية الثانية المنعقدة فى الرياض فى شهر نوفمبر عام ١٩٨١ الدعوة لوزراء دفاع المجلس للاجتماع من أجل تحديد الأولويات التى تحتاجها دول المجلس لتأمين استقلالها وسيادتها . وقد احتاج العمل المشترك فى مجال الدفاع إلى بعض الوقت لكى تتم بشأنه إنجازات محددة . ففى قمة الدوحة ، نوفمبر ١٩٨٣ ، تم الاتفاق على إنشاء صناعة سلاح خليجية ، وفى قمة الكويت ١٩٨٤ تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم « درع الجزيرة » وتقوم بدور قوة الانتشار السريع وقد أجرت هذا العام عدة مناورات عسكرية مشتركة تحمل هذا الاسم . بالإضافة إلى ذلك يجرى التنسيق بين دول المجلس فى مجال الحصول على صفقات السلاح من العالم الخارجى لتحقيق الانسجام فى أنظمة التسليح وتنويع مصادر السلاح .

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم فى مجال التعاون العسكرى الخليجى ارتبط بتخلى سلطنة عمان عن مطالبتها بالاعتماد على دول عربية فى الدفاع عن الخليج وهو ما كانت ترفضه باقى دول المجلس رغبة فى تجنب إدخال الخليج فى نطاق الصراعات الدولية بشكل مباشر .

وتأخذ العلاقات العسكرية بين دول مجلس التعاون شكل الحلف العسكرى غير المتكافئ حيث تحتل السعودية النصيب الأكبر من نفقات الحلف بالنظر إلى حجم قوتها العسكرية وكذلك بالنظر إلى المعونات التى تقدمها لبعض دول المجلس للأغراض العسكرية ، فهى تقوم منذ عام ١٩٨٣ بتقديم ٥٠ مليون دولار لكل من البحرين وعمان بشكل سنوى تنفيذا لخطة إنشاء شبكة دفاع جوى عن المنطقة تتكلف مليار دولار وهى الخطة التى أقرتها قمة الدوحة ١٩٨٣ .

المجال الأمنى :

تواجه دول مجلس التعاون تحديات أمنية متشابهة بسبب مشكلات العمالة الوافدة ، والإرهاب السياسى ، وأثار الثورة الإيرانية وبرغم أنه يوجد قدر من التنسيق بين دول الخليج فى هذه المجالات من خلال اللقاء بين وزراء الداخلية لدول المنطقة ، وكذلك اللقاءات الكثيرة التى تعقد على مستوى أقل من ذلك ، إلا أن محاولة ترجمة التنسيق الأمنى بين دول الخليج فى شكل اتفاقية أمنية جماعية قد قوبل بمعارضة كويتية بسبب تعارض نصوص الاتفاقية المقترحة مع الدستور الكويتى ، وقد تم توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية بين السعودية وباقى دول المجلس ما عدا الكويت للتغلب على هذه العقبة .

المجال الاقتصادى :

تم فى قمة الرياض فى نوفمبر ١٩٨١ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون ، وبعد استكمال إجراءات المصادقة على الاتفاق دخل مرحلة التنفيذ ابتداء من الأول من مارس ١٩٨٣ .

ويشمل الاتفاق إعفاء المنتجات المختلفة من الرسوم الجمركية بين دول المجلس ، وعدم التمييز بين مواطنى دول المجلس فى مجال الاستثمار والاشتغال فى بعض المهن ، وأيضا عدم التمييز بين وسائل النقل التابعة لأى من دول المنطقة .

وتحقق هذه الشروط مصلحة للسعودية باعتبارها الطرف الأكبر من حيث السكان والطاقة الإنتاجية ، خاصة وأن المنتجات والمشروعات الاستثمارية السعودية تحصل على دعم مالى من الحكومة السعودية لا تقدم مثله حكومات الدول الأخرى . وهذا ما جعل بعض دول المجلس وخاصة عمان تثير بعض الاعتراضات ضد تطبيق الاتفاقية وتطالب إما بتعديلها بحيث يتم إنشاء صندوق يجرى من خلاله تعويض الأطراف المتضررة من تطبيق الاتفاق ، أو أن تترك الحرية لكل دولة للعمل بالاتفاق فى الحدود التى تراها مناسبة وهو ما تراه دول أخرى مساوية لإلغاء الاتفاقية . وقد تم بحث هذا الأمر فى القمة الخليجية فى مسقط - نوفمبر ١٩٨٥ - وإن كان لم يتم إتخاذ قرارات نهائية فى هذا الشأن بعد .

قمة مسقط : نوفمبر ١٩٨٥ :

تابعت هذه القمة اهتمام القمم الخليجية السابقة بمجالات التعاون الاقتصادى والدفاعى ، وإن كان

أدائه في مجالى الدفاع والاقتصاد بما يوفر صيغة أكثر إرضاء لكل أطرافه .

٣ - شبكة العلاقات في المغرب العربى

على خلاف التجمعين الاقليميين الآخرين المبحوثين في هذا القسم ، يشير عنوان هذا الجزء المتعلق بالتجمع الاقليمى العربى في منطقة المغرب إلى أن الواقع الاقليمى هناك لا يزال بعيدا عن أن يكون تجمعا إقليميا حقيقيا . وحسب تعبير أحد الباحثين ، فإن المغرب العربى الكبير مشروع لم يزل متربصا يكاد أن يكون ، وأنه قد لا يزيد عن كونه وعيا باختيار ممكن ... لا يغير ذلك الواقع تنصيب الدساتير الوطنية على اعتبار كل دولة جزءا من المغرب العربى الكبير ، ولا تأكيد موثيق الأحزاب السياسية على هذا الانتساب .

وعلى هذا فإن العلاقات بين الدول والمجتمعات في المغرب العربى لا تمثل أكثر من شبكة من العلاقات كان لها طابعها الخاص بسبب عوامل القرب الجغرافى والخضوع المشترك للاستعمار الفرنسى ، وأيضا العوامل المشتركة في تجربة الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال ، بالإضافة إلى بعض العناصر الاجتماعية الموحدة مثل انتشار قبائل البربر بين بلاد المغرب خاصة في الجزائر والمملكة المغربية ، وكذلك التجربة التاريخية المتشابهة لدول المغرب العربى مع الإسلام .

لقد عزلت شعوب المغرب العربى طويلا عن منطقة المشرق بالصحراء الليبية الواسعة قليلة السكان ، والتي جرى احتلالها في بداية العقد الثانى من هذا القرن من جانب إيطاليا ، فكانت عازلا بين الاستعمار الانجلوفرنسى في الشرق والاستعمار الفرنسى في المغرب العربى . وكانت هذه العزلة سببا في تكثيف العلاقات بين مجتمعات المغرب العربى ، وفي تكوين الشعور والوعى بالتميز الاقليمى لهذه المنطقة .

والمقصود بالمغرب العربى في الفقرات السابقة هي تلك الدول الثلاث - المغرب - الجزائر - تونس ، التي ترد إلى الذهن بمجرد سماع مصطلح المغرب العربى أما الدولتان الآخرين - ليبيا وموريتانيا - فقد دخلتا إلى شبكة العلاقات في المغرب العربى متأخرتين نسبيا . فقد رحبت الجزائر بحرارة بقيام الثورة الليبية في سبتمبر ١٩٦٩ . ويبدو أن القيادة الجزائرية تصورت أن جذب ليبيا إلى الساحة المغربية قد يكون عوناً إضافياً لها بسبب التوجهات الراديكالية للنظام الجديد ، والمنسجمة مع توجيهات النظام الجزائرى ، إلا أن

التطور الهام الذى أبرزته هو التغيير الذى طرأ على موقف المجلس من الحرب العراقية الإيرانية ، إذ تعامل البيان الصادر عن القمة مع كل من العراق وإيران على قدم المساواة ، على عكس المرات السابقة التى طالب فيها المجلس إيران بإعلان قبولها لمبادرات التسوية العديدة التى قدمت لها .

ويشير هذا التحول إلى أن دول المجلس أصبحت راغبة فعلا في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية بعد أن طالتها هذه الحرب في شكل تهديد لحرية الملاحة في الخليج ، وبعد أن ضعفت قدرة دول المجلس على دعم العراق بسبب انخفاض عائدات النفط ، وربما أيضا بعد أن اطمأن أعضاء المجلس إلى أن الحرب عند هذا المستوى قد حققت أهدافا ملائمة من وجهة نظر توازن القوى في الخليج .

ومن المهم الإشارة إلى أن المساواة بين العراق وإيران في بيان مجلس التعاون لم تؤد إلى سحب تأييد دول المجلس للعراق في تصديها لمحاولة إيران لتخطى الحدود العراقية خوفا من أن يؤدي ذلك إلى اجتياح إيران لدول أخرى في المنطقة .

لقد نشأ مجلس التعاون الخليجى أساسا بأثر من المتغيرات الخارجية والاقليمية والدولية - وستظل تلعب تلك المتغيرات دورا هاما في مستقبل المجلس ، ولكن المجلس قد نجح في سنوات عمره الخمس في أن يخلق (إرادة جديدة موحدة) في المنطقة بما سيكون له أثر هام على صراعات القوى في الخليج في الفترة المقبلة خاصة بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران .

ويبدو أن نجاح المجلس حتى الآن في تجنب أعضائه القبول بالضغط الخارجية خاصة الإيرانية سيكون عاملا هاما لصالح حرص دول المجلس على استمراره في مواجهة الضغوط الخارجية .

غير أن المجلس أصبح يشكل كيانا متميزا له حياته الداخلية التى تشتمل على نواح تتعلق بهيكل توزيع القوة داخل المجلس ذاته ، ومن ذلك العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس التى تمثل موقعا هاما للخلاف بين دول المجلس .

فالعربية السعودية تريد أن تحصل على ما يعوضها عن بعض من أعبائها المتزايدة بسبب إلزامها الدفاعى تجاه المجلس ، بينما ترى دول أخرى في المجلس أن ذلك يمثل تعطيلا لإمكانات نموها الوطنى ، ويبدو أنه سيصبح على المجلس في الفترة المقبلة - خاصة مع التطورات في السوق العالمى للنفط - أن يوجد توازنا بين

الاهتمام الليبي الكثيف بوادي النيل والمشرق العربي لم يكن ظرفا ملائما لإنغماس ليبيا في شبكة التفاعلات المغربية . غير أن الإحباط الذي صادف ليبيا في سياستها المشرقية من ناحية ، وبروز مشكلة الصحراء من ناحية ثانية قد أدخل ليبيا طرفا في التفاعلات المغربية .

أما بالنسبة لموريتانيا فإنها كانت قد انسحبت - جزئيا من شبكة العلاقات المغربية عام ١٩٧٠ عندما أنهت المغرب مطالبها تجاهها ، ولكنها عادت للدخول في شبكة العلاقات بالمغرب العربي على مرحلتين : الأولى - ولم تكن الحاسمة - عندما التحقت بجامعة الدول العربية في نوفمبر ١٩٧٣ ، وهو الذي أدى عموما إلى زيادة اهتمامها بالشئون العربية ومن ضمنها الشئون المغربية . أما المرحلة الثانية فجاءت نتيجة لظهور المشكلة الصحراوية التي كانت موريتانيا طرفا مباشرا فيها .

ويتحمل الطابع الصراعى الذى اتخذته العلاقات بين الجزائر والمملكة المغربية النصيب الأساسى فى إكساب العلاقات بين المنطقة هذا الطابع باعتبارهما البلدين الكبيرين فى الاقليم . وترجع الأسباب المباشرة للصراع المغربى الجزائرى إلى النزاع الذى نشأ حول مسألة رسم الحدود بينهما ، وهى قضية من مخلفات العهد الاستعمارى فقد وقع صدام عسكرى بين البلدين فى أكتوبر ١٩٦٣ ، وبرغم التوقف السريع لهذا الصدام إلا أنه خلف وراءه أثارا سلبية عميقة على العلاقات بين البلدين ، فبدأ كل منهما يأخذ حذره من الخطر الذى ظنه محدقا به من الجانب الآخر من الحدود . ساعدت على ذلك التوجيهات السياسية والاجتماعية المختلفة للنظامين الحاكمين فى البلدين . وفى فترة احتدام الحرب الباردة العربية حتى بعد منتصف الستينات جرى تصنيف بلدى المغرب الكبيرين بين معسكرى المحافظين والثوريين العرب ، فكان أن أصبحت الصراعات العربية حول القضايا المختلفة مبررا لاستمرار الصراع الجزائرى المغربى .

وقد تم حل نزاع الحدود المغربى الجزائرى على دفعتين فى مايو ١٩٧٠ ، مايو ١٩٧٣ كجزء من عملية المصالحة التى بادرت الجزائر بها ، والتى أسفرت عن قيام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين بأول زيارة له إلى المغرب فى شهر يناير من عام ١٩٦٩ والتى أعقبها إعادة فتح الحدود بين البلدين ، والاتفاق على تنظيم استغلال المناجم الغنية فى المنطقة الحدودية التى جرت تسوية

النزاع الدائر حولها . وتم فى سياق هذه العملية الاتفاق على التعاون بين البلدين بالإضافة إلى موريتانيا - للعمل على إنهاء الوجود الأسباني فى شمال أفريقيا . وبالرغم من كل تلك التطورات الإيجابية الهامة فإن الطابع الأساسى للعلاقات بين البلدين كان قد استقر عند شكل التنافس بين قوتين إقليميتين كبيرتين بحيث أنه يبدو أن المبادرة الجزائرية كانت تستهدف إضفاء طابع السلم والاستقرار على هذه العلاقات وليس تغيير طبيعتها .

ومما يذكر أن سياسة المبادرات التعاونية الجزائرية تجاه المملكة المغربية فى هذه المرحلة كانت جزءا من سياسة جزائرية مماثلة تجاه دول المغرب العربى الأخرى فقد جرى توقيع اتفاقيات مشابهة لتلك التى جرى توقيعها مع المغرب مع كل من موريتانيا وتونس فى ديسمبر ١٩٦٩ ، ويناير ١٩٧٠ ، والتى تضمنت ضمن ما تضمنته تسوية نزاع الحدود مع تونس .

ويبدو أن المشروع الجزائوى تجاه المغرب العربى فى تلك الفترة كان منحازا إلى جانب الواقعية فاختار طريق تنمية التعاون والعلاقات الودية مع الدول المجاورة بعد أن استطاعت كل منها الصمود محتفظة بأنظمتها وتوجهاتها الاجتماعية والسياسية فى خضم الصراع الذى دار منذ مقتل الستينات .

إن الواقعية التى التزمت بها دول المغرب العربى فى هذه المرحلة هى واقعية الإقرار بالأمر الواقع والذى استمر برغم الصراع الحاد بين دول المنطقة . بعبارة أخرى فإن محصلة الصراع أثبتت أنه لا يوجد فراغ قوة بالمنطقة ، فالكيانات القائمة فيها ، كل فى حدوده ، قادر على ضمان وحماية استمراره ، ولهذا فإن ظهور مناطق « فراغ القوة فى بعض جهات الاقليم قد أعاد إحياء الصراع بين دولها » خاصة بين المغرب والجزائر ، فمن مفارقات القدر المنسجمة مع منطق توازن القوى أن تحقق الهدف الخاص بتصفية الوجود الأسباني فى شمال أفريقيا - فى معظمه - والذى اتفقت الدولتان - المغرب والجزائر - على تحقيقه فى الاتفاقية المعقودة بينهما فى مايو ١٩٧٠ ، قد أعاد تأجيج الصراع بينهما فقد أدى إعلان أسبانيا عن استعدادها للانسحاب من إقليم الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، إلى خلق منطقة لفراغ القوة فى الصحراء وكان على الأطراف الرئيسية فى المنطقة أن تتسابق لشغلها ، وبهذا عاد جو الصراع من جديد يخيم على المنطقة بعد أن زال الشرط الرئيسى لاستمرار المصالحة التى بدأت منذ

نهاية الستينات .

إن تاريخ المغرب العربى منذ ذلك الحين هو تاريخ للصراعات وتكوين التحالفات ثم فكها ، وإعادة تكوينها بشكل جديد لتتلاءم مع المعطيات المتغيرة في المنطقة في إطار سياسة توازن القوى التى يبدو أن كل الأطراف خاصة الرئيسية منها أجادت لعبها بدليل استمرار الصراع بنفس الدرجة من الكثافة حتى اليوم .

ففى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ سلمت أسبانيا إقليم الصحراء إلى كل من المغرب وموريتانيا وفى نفس اليوم أعلنت جبهة البوليساريو قيام جمهورية الصحراء الديمقراطية بدعم وتأييد الجزائر ، وكانت موريتانيا أضعف من أن تقاوم هجمات البوليساريو على حصتها من الصحراء ، ولا على الأراضى الموريتانية بما فيها العاصمة نواكشوط ذاتها . وبعد مناورات عنيفة في الساحات الدولية المختلفة أعلنت موريتانيا اتجاهها للتخلي عن حصتها من الصحراء ، ووقعت في ٥ أغسطس ١٩٧٩ في الجزائر اتفاقا مع البوليساريو لهذا الغرض ، غير أن الجيش المغربى تدخل ووضع يده على الصحراء كاملة .

سيولة التحالفات :

تميزت التحالفات والمحاور في المغرب العربى منذ نشوب مشكلة الصحراء بالسيولة الشديدة ، فحول دولتى المغرب الكبيرتين تراوحت مواقف باقى الأطراف في المنطقة ، ذلك أنه باستثناء المغرب والجزائر - بالإضافة إلى البوليساريو فإن باقى دول المنطقة ليس لها مصلحة واضحة في هذا الصراع . أخذا في الاعتبار أن موريتانيا قد أنهت مصطلحتها المباشرة فيه عندما تخلت عن نصيبها في الصحراء في أغسطس ١٩٧٩ ، وعلى هذا فإنه بسبب غياب المصلحة المباشرة والمستمرة لدى الدول أعضاء الأقليم - باستثناء المغرب والجزائر - فإنه من المفهوم أن تتبدل مواقعها في التحالفات الإقليمية طبقا لمصالحها المتغيرة . فتخلي موريتانيا عن مطالبتها في الصحراء تحت وطأة التكلفة العالية للاحتفاظ بنصيبها فيها قد أخرجها من التحالف مع المغرب الذى كان قائما على الحفاظ على الوضع القائم والمتمثل في اقتسام الصحراء فيما بينهما حيث أدى ذلك إلى إخراج المغرب بإجبارها على احتلال نصيب موريتانيا من الصحراء بما لا يسمح بظهور كيان سياسى مستقل في هذا الجزء من الأقليم . ولهذا أصبحت المغرب تقف وحدها بلا حلفاء مؤكدين في هذا الصراع بل أن موريتانيا

انتقلت إلى تبني موقف البوليساريو المطالب باستقلال الصحراء ، فقدمت لها تسهيلات هامة للعمل انطلاقا من أراضيها ، كما وصلت إلى حد الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في فبراير ١٩٨٤ ، وذلك بغرض عدم تمكين المغرب من ضم الصحراء بجملتها بما يزيد من قدراتها بشكل يخل بالتوازن في المغرب العربى ، ويفرض إيجاد دولة صحراوية صغيرة تلعب دور العازل بين المغرب وموريتانيا لتخفيف الضغوط المغربية عن موريتانيا .

وبسبب هذه التطورات توترت العلاقات بين المغرب وموريتانيا حتى وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في مارس ١٩٨١ بعد الكشف عن تورط المغرب في محاولة انقلابية فاشلة ضد الحكومة الموريتانية ، واستمرت العلاقات مقطوعة حتى تم استعادتها مرة أخرى في أبريل ١٩٨٥ بعد الانقلاب العسكرى الأخير في موريتانيا . ويبدو أن التقارب الجديد بين المغرب وموريتانيا يقوم على تقديم المغرب لبعض المساعدات والتسهيلات الاقتصادية لموريتانيا ومن ذلك قيام المغرب بإلغاء دين موريتانى بقيمة ٤٠ مليون دولار ، مقابل تخفيف الدعم الموريتانى للبوليساريو . ولكن حتى الآن لم يترتب على ذلك تحول كامل في الموقف الموريتانى ، وهو الأمر الذى يصعب حدوثه بسبب العلاقة القانونية والتاريخية السابقة بين موريتانيا والصحراء وبسبب المصلحة الموريتانية في عدم وقوع الصحراء بأكملها تحت السيطرة المغربية .

أما تونس فقد تبنت تقليديا مواقف متقاربة مع المغرب بسبب تشابه التوجهات الاجتماعية والسياسية للنظام السياسى في البلدين . وحتى فترة قريبة لم تدخل تونس في أى تحالف واضح مع دول أخرى بالمغرب العربى ، وذلك بسبب محدودية قدراتها وبسبب بعدها الجغرافى عن المغرب حليفها المتوقع . لهذا فإن تونس كانت حريصة على عدم التورط في صراعات إقليمية يكون من شأنها استثارة عداة أطراف إقليمية قوية . لهذا كان ارتباط تونس باتفاقية الأخوة والصداقة مع كل من الجزائر وموريتانيا في مارس ١٩٨٤ مفاجئا ، فالاتفاقية لها طابع سياسى واضح ، وهى جزء من عملية توازن القوى في المغرب العربى ، كما تحمل موقفا واضحا من قضية الصحراء إذ تنص إحدى موادها على تمسك أطرافها بحق تقرير المصير ، وهى إشارة واضحة إلى قضية الصحراء .

ويبدو أن دوافع تونس إلى هذه الخطوة تتعلق بأمنها الوطنى بسبب استمرار التوتر بينها وبين ليبيا ،

وبسبب تفاقم الصراعات الاجتماعية الداخلية بها ،
والتي تحاول ليبيا الاستفادة منها . ومنذ منتصف
عام ١٩٨٣ ، كان واضحا أن العلاقات الليبية المغربية
تتجه إلى التحسن . وهى العملية التى بدأت مع زيارة
الرئيس الليبى معمر القذافى إلى المغرب فى يونيو
عام ١٩٨٣ ويبدو أن التطور فى العلاقات الليبية المغربية
قد أثار قلق تونس فدفعها للتقارب مع الجزائر .

وعلى الرغم من ذلك فإن تونس ما زالت لا تبدى
حماسا شديدا لتبنى موقف أى طرف من أطراف
الصراع فى المغرب الكبير بما فيه مواقف حلفائها
ذاتهم ، وهى لا تستثمر من جهودها فى شبكة الصراعات
والتحالفات بالمنطقة إلا ما يضمن لها تحقيق مصالحها
وخاصة الحفاظ على أمنها الوطنى فليس لتونس
طموحات كبيرة فى الأقليم . لهذا فإنها تحمل لواء الدعوة
إلى عقد مؤتمر قمة لدول المغرب العربى يتم فيه الاتفاق
على تسوية النزاعات بينها ، وهو المناخ الذى تراه تونس
أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها .

وتشير التطورات إلى أن الاتفاق التونسى الجزائرى
يتقدم بمعدلات مناسبة فقد انعقد فى يونيو ١٩٨٥ - فى
موعده المقرر سلفا - اجتماع اللجنة العليا المختلطة
الجزائرية - التونسية فى مدينة الجزائر ، كما تم تنفيذ
بعض المشروعات الاقتصادية الهامة المتفق عليها بين
البلدين ، ومن العلامات الهامة فى هذا الاتجاه الزيارة
التي قام بها الرئيس الجزائرى بن جديد إلى تونس
مطلع سبتمبر ١٩٨٥ كإشارة إلى إلزام الجزائر بأمن
تونس وذلك فى أجواء الأزمة الليبية التونسية الحادة
المرتبة على طرد ليبيا لآلاف من العمال التونسيين بها .

أما بالنسبة لليبيا ، فإن انحيازها المبكر للبوليساريو
والجانب الجزائرى فى صراع الصحراء كان جزءا من
التوجه الراديكالى العام للسياسة الليبية ، لهذا كان
تحول الموقف الليبى تجاه قضية الصحراء مثيرا
للارتباك خاصة وأن ذلك ارتبط بتوقيع اتفاقية وحدة مع
المغرب فى أغسطس ١٩٨٤ ، ثم إعلان قيام الاتحاد
العربى الأفريقى بينهما فى أكتوبر من نفس العام ،
وهما خطوتان تتناقضان بشكل واضح مع المزايم
الراديكالية لليبيا . فقد أسفرت هذه التطورات عن وقف
الدعم الليبى للبوليساريو ، ويبدو أن جوهر الاتفاق يقوم
على مقايضة الموقف الليبى من نزاع الصحراء ، بالموقف
المغربى تجاه تشاد ، إذ كانت المغرب من أنشط
المعارضين للسياسة الليبية هناك . وبرغم استمرار
الاتفاق الليبى المغربى وانتظام عمل الهيئات الناتجة

عنه ، إلا أنه يصعب القول بأن هناك شيئا ما قيد
الإنجاز ، وليس أدل على هشاشة الاتفاق من فشل
الوساطة المغربية فى الأزمة الليبية التونسية فى الوقت
الذى نجحت فيه الوساطة الكويتية فى التوصل ولو إلى
اتفاق جزئى ، وأيضا استمرار نمط التحالفات العربية
والدولية لكل من المغرب وليبيا دون تعديل برغم اتفاق
الوحدة بينهما .

أما فى عام ١٩٨٥ فإن الأزمة التى بدأت بطرد ليبيا
للعمالة التونسية المهاجرة إليها فى أغسطس بطريقة
أهدرت كافة حقوقهم وأخلت بالاتفاقيات المعقودة بين
البلدين فى هذا المجال ، وما استتبعه من تصعيد خطير
فى الموقف ، إذ قامت تونس بطرد أكثر من ٢٥٠ ليبيا بها
كما طردت ٣٠ دبلوماسيا ليبيا وأغلقت القنصلية الليبية
فى صفاقس والمركز الثقافى الليبى فى تونس ، أما ليبيا
فقد ردت على ذلك بحشد قواتها على الحدود مع تونس
واخترقت الطائرات الليبية المجال الجوى التونسى ،
ويذكر أن التوتر فى العلاقات بين البلدين لم يهدأ
إلا لفترات محدودة طوال العام ، فقد أعتقلت تونس فى
هذه السنة أعضاء أكثر من شبكة تخريب وتجسس
ليبية فيها ، كما توترت علاقات البلدين بسبب الإذاعة
الليبية الموجهة لتونس باسم « صوت الثار ، صوت
الحقد المقدس » .

وقد كان لهذه التطورات انعكاساتها على العلاقات
بين دول المغرب العربى فقد قام الرئيس الجزائرى
شاذلى بن جديد بزيارة تونس مرتين فى شهرى أغسطس
وسبتمبر وأعلن تأييده لتونس واعتبر أن أى اعتداء
عليها هو اعتداء على الجزائر كما جرت لقاءات بين
القادة العسكريين فى البلدين ، وقدمت الجزائر بعض
المساعدات العسكرية لتونس . وعلى هذا فانه فى هذه
الحدود أثبتت اتفاقية الأخوة والصداقة فعاليتها ، وإن
كان من غير المعروف إن كانت الاتفاقية ستبدى نفس
القدر من الفعالية فى حالة وصول النزاع التونسى الليبى
إلى حالة الحرب الفعلية .

أما المغرب فانها لم تستثمر كثيرا من جهودها فى هذه
الأزمة واكتفت بمحاولة الوساطة بين الطرفين ، وهى
الوساطة التى لم تحقق نتائج ايجابية . ويبدو أن المغرب
وجد أن بإمكانه الاستفادة من هذا النزاع سواء بشغل
الجزائر فى الصراع مع ليبيا بما قد يؤدى إلى تخفيف
ضغوطها على المغرب فى الصحراء ، أو باتاحة الفرصة
للعمال المغاربة للحلول محل العمالة التونسية المطرودة ،
كلها أو بعضها بما يخفف من ضغط أزمة البطالة على

لقد تمت محاصرة الأزمة ، ولكن الأرجح أن يستمر الطابع الصراعى مهيمنا على العلاقات التونسية الليبية ، وهى الظاهرة الملازمة للعلاقة بين البلدين منذ انسحاب تونس من اتفاقية الوحدة قصيرة العمر الموقعة بينهما فى جربا عام ١٩٧٥ ، فاذا استمرت ليبيا فى تحالفها مع المغرب ، فإن هيكل التحالفات بالمنطقة سيظل مستقرا فى غالبه ، أما اذا أقدمت السياسة الليبية شديدة التقلب على إعادة تعديل هيكل تحالفاتها فإن ذلك سيؤدى إلى إعادة تشكيل المحاور بالمنطقة بصورة جديدة وفى هذه الحالة هل تغض الجزائر نظرها عن طموحات ليبيا فى تونس ، وهل يكفى المغرب فى ظل

أوضاع جغرافية وعسكرية معروفة - تونس كحليف يقيها شر مغامرات جيرانها - الأرجح أن تغيرا بهذا الشكل لا يرتبط بالضرورة بتخلى الجزائر عن التزاماتها تجاه تونس ، وذلك قياسا على الفترة السابقة لعام ١٩٨٤ أى قبل توقيع اتفاقية الأخوة بين تونس والجزائر ، على العكس فإن تونس قد ترى فى تحسن علاقات ليبيا والجزائر مبررا لتخفيف الضغوط الليبية عليها بحيث أنه فى مثل هذه الحالة سيكون المغرب هو الخاسر الأكبر ، وإن كان ذلك سيعود به إلى أوضاع ما قبل توقيع اتفاق وحدة ، وهى الأوضاع التى أثبت فيها قدرة عالية على تحقيق أهدافه برغم المصاعب الخارجية .



القسم الرابع
السياسات العربية لأطراف النظام العربى

١ - السياسة العربية لسوريا

لأكثر من سبب ، تمثل سوريا أحد الأطراف الأساسية الفاعلة في النظام العربى ، وواحدا من أهم الأطراف التى حاولت تقديم صياغة معينة لملامح مشروع عربى يحمل تصورها لمستقبل المنطقة . فسوريا من ناحية هى الموطن الأصلى للفكر القومى العربى ، كما تبلور فى نهايات القرن الماضى وحتى الحرب العالمية الأولى ، كما أنها قدمت التطورات التالية التى لحقت بالفكر القومى ليصبح متناسبا مع التطورات التى لحقت بالواقع الاجتماعى العربى ، ورفعته إلى مستوى الايديولوجية ، التى تكون على أساسها حزب البعث أول وأهم الاحزاب القومية التى ظهرت فى التاريخ العربى الحديث ، وهو الحزب الذى لا تزال تحكم سوريا بأسمه إلى يومنا هذا ، وهو الذى يدفع السلطة فى سوريا إلى تكوين تصورها لمشروع عربى ينبثق من فرضيات الايديولوجية القومية ، ويراعى الضغوط والضوابط التى يفرضها انتشار الوعى القومى فى صفوف الجماهير السورية .

ومن ناحية أخرى ، فإن قدر سوريا الجغرافى قد أوقعها ملاصقة لفلسطين التى هى جزء من سوريا الكبرى التاريخية ، وهو ما جعلها طرفا فى تفاعلات صدامية مكثفة مع اسرائيل سواء بسبب الطبيعة التوسعية لاسرائيل ، أو بسبب مساعدة سوريا لعمليات المقاومة ضد اسرائيل عبر الحدود السورية ، أو بسبب احتلال اسرائيل لجزء من الأرض السورية منذ عام ١٩٦٧ .

ولأن القضية الفلسطينية كانت نقطة تقاطع أغلب التفاعلات العربية منذ عام ١٩٤٨ فإن سوريا بالتالى كانت طرفا أساسيا فى هذه التفاعلات من خلالها فى شبكة التفاعلات العربية العامة . غير أن موقع سوريا فى التفاعلات العربية المختلفة قد اختلف عبر الزمن ، إما بسبب التغيرات الداخلية فى سوريا ذاتها ، أو بسبب التغيرات التى لحقت بالنظام العربى من حولها ، وتغيرت تبعا لذلك ملامح المشروع العربى لسوريا ، ونستطيع أن نميز فى هذا السياق بين أربعة مراحل أساسية .

المرحلة الأولى :

من استقلال سوريا حتى عام ١٩٦٦ : وفى هذه المرحلة كانت سوريا موضوعا للتفاعلات العربية ، أكثر من كونها طرفا فاعلا فيها . فقد كانت سوريا فى هذه المرحلة موضع اهتمام العراق تحت حكم الملك

عبد الآله ، والذى سعى لتحقيق مشروع الهلال الخصيب الذى يهدف إلى بناء دولة واحدة تضم كلا من العراق وسوريا والأردن ولبنان ، وحيث كانت الأردن ولبنان أضعف من معارضة هذا المشروع ، كما كانت السياسات المحافظة التى يتبعها نظاما الحكم فى كليهما لا يجعله شديد الحساسية تجاه الطموحات العراقية ، كما أن التقاء النظامين العراقى والأردنى فى الانتساب إلى الأصل الهاشمى قد قرب المسافات بينهما بدرجة محسوسة . فان سوريا كانت هى الطرف الأساسى الذى كانت لديه القدرة على مناوأة هذا المشروع ، والذى كان فيه قطاع واسع من الشعب السورى معارضا للطموحات العراقية . بل أنه يمكن القول أن الأردن ولبنان برغم تقاربهما مع العراق ، لم يكونا متحمسين للاستجابة لمشروعه التوحيدي ، ولكنهما أثرا ترك هذه المهمة لسوريا حتى يجنبا نفسيهما الدخول فى الصراع مع النظام فى العراق .

ومن ناحية أخرى ، فإن القوتين الأساسيتين الأخرين بالنظام العربى وهما مصر والسعودية كانتا معارضتين للطموحات العراقية ، بسبب الأثر المترتب عليها من إخلال بميزان القوى بين اطراف النظام العربى الأساسية فى ذلك الوقت ، فتشكل محور مصرى سعودى هدفه عرقلة المشروع العراقى ، وتلاعب الطرفان المصرى والسعودى من ناحية ، والعراق من ناحية أخرى بالقوى الاجتماعية والسياسية الداخلية فى سوريا بغرض التأثير على توجهها لصالح هذا القطب أو ذلك . فى هذه المرحلة لم تكن سوريا قادرة ولاطامحة إلى الانتقال إلى دور الفاعل المبادر فى النظام ، وانما كانت حركتها انحيازا لهذا الطرف أو ذلك من طرفى الصراع والعامل المرجح بين القوى الأساسية فى النظام .

وكانت الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية المتتالية فى سوريا فى هذه المرحلة فى جانب منها نتيجة لهذا الصراع . وكان انصار الايديولوجية القومية العربية فى سوريا يركزون جهدهم لا فى تحويل بلدهم المتوسط القوة بالنسبة إلى أقرانه إلى موضع ريادى باتجاه تحقيق الوحدة العربية ، وانما فى دفعه باتجاه التقارب والتوحد مع الطرف الذى يرويه أكثر انسجاما مع مشروعهم ، وحتى حوالى منتصف الخمسينات ، كان القوميون العرب فى سوريا أكثر حرصا على ابعاد بلدهم عن الارتباط بالعراق بسبب الاختلاف الكبير بين توجهاتهم الراديكالية والنظام المحافظ فى العراق ، وكان اقترابهم من السعودية

ومصر - وخاصة الأخيرة - هو نوع من المناورة التي تستهدف تدعيم موقفهم النسبي في مواجهة الطموحات العراقية . أما منذ منتصف الخمسينات ومع اتضاح الاتجاهات الراديكالية لمصر الناصرية بدءاً من المعركة ضد الاحلاف . اتجه القوميون العرب في سوريا بثبات نحو الارتباط بمصر وترتب على ذلك الاتجاه مجموعة من التداعيات التي أسفرت في النهاية عن الوحدة المصرية السورية .

وبرغم وقوع الانفصال ، ثم عودة حزب البعث إلى الحكم وانفراده بالسلطة لأول مرة عام ١٩٦٣ ، إلا أنه لا يبدو أن قاداته كانوا بعد طامحين للعب دور ريادي باتجاه تحقيق الوحدة العربية ، وأخذت حركتهم شكل المراوحة بين مصر والعراق أو باتجاه كليهما فيما عرف بمشروع الوحدة الثلاثية ، الذي لم يسفر عن شيء بسبب غياب الثقة والصراعات بين البعث والناصرين . لقد أسفرت هذه المرحلة عن احباط كبير لمشروع الوحدة العربية الذي تبناه البعث السوري ، بعد أن أخفقت محاولات اقامتها بين ثلاث دول تتبنى نفس البرنامج الوحدوي والتوجه الاجتماعي - تقريباً .

كما أسفر هذا الفشل من ناحية أخرى عن زيادة تمسك البعثيين في سوريا ببلدهم ، كقاعدة لتحقيق المشروع الوحدوي . وعدم استعدادهم للتفريط فيه بادخاله في دولة أكبر الا بشروطهم ، وبقدر ما يعكس هذا تشدداً ايديولوجياً ، فانه يعنى أيضاً تمسكاً بالقطرية ، وهو من ناحية ثالثة يشير إلى اتجاه سوريا لمحاولة القيام بمهمة الريادة القومية اعتماداً على نفسها ، وليس من خلال قبولها بالارتباط الذي يحمل بعض معالم التبعية تجاه قوى عربية أخرى ، أى أن سوريا في هذه المرحلة بدأت في محاولة ممارسة دور مستقل في النظام العربى ، والطريف أن الحفاظ على الدولة القطرية والتمسك بها كان هو الوجه الآخر للتشدد الايديولوجى وذلك باعتبار الدولة القطرية قاعدة للمشروع القومى الراديكالى .

المرحلة الثانية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ :

ينسجم الأداء السورى في هذه المرحلة مع طبيعة النخبة الحاكمة في القطر السورى ، فقد تمكن الجناح الراديكالى في حزب البعث من الانفراد بالسلطة من خلال الانقلاب العسكرى الذى جرى في فبراير ١٩٦٦ ، فراديكالية النخبة السورية الحاكمة في هذه المرحلة أعطت لها شرعية العمل المستقل والكف عن أن تكون سوريا شريكا من الدرجة الثانية في التحالفات

الاقليمية ، الا أن توازنات القوى لم تكن تسمح لسوريا بأن تتحول من طرف تابع في هذا التحالف أو ذاك . إلى صانع للتحالفات ، والنتيجة أن سوريا أصيبت بحالة من العزلة الاقليمية شبه الكاملة .

والذى عمق من حدة المأزق الذى عانته سوريا في هذه المرحلة ، أنها لم تستطع أن تقفز فوق حاجز العزلة الاقليمية المفروض عليها من النظم العربية المجاورة باتجاه اقامة مرتكزات شعبية تؤيد سياساتها ، تقوم بدور عامل الضغط على الأنظمة إما باتجاه تحويلها ، أو لدفعها للاقترب من سوريا ، هذا العجز يرجع إلى القدرات السورية المحدودة ، ومن ثم عدم قدرتها على أن تتحول إلى القطر الذى يجتذب تأييد الجماهير العربية لها باعتبارها القوة القادرة على تحقيق الأهداف العربية ، خاصة وأن استمرار الدور الذى لعبته مصر الناصرية في هذه المرحلة فوت على سوريا فرصة القيام بهذا الدور ، كما أن الحملات الاعلامية بين البعث في سوريا وعبد الناصر كانت نتيجتها تشويه صورة البعث وتوليد حالة من النفور الشعبى تجاهه . بالإضافة إلى ذلك فإن حالة عدم الاستقرار المزمع في سوريا لم تكن عاملاً مساعداً على اكتسابها تقدير الجماهير العربية ، كما أن هذه الحالة ، وما ترتب عليها من تعاقب تغيير القيادات السياسية ، لم يمكن أياً من الزعامات السورية من اكتساب تقدير وثقة الجماهير العربية .

لكل هذا فإن نفوذ سوريا الراديكالية لم ينتشر في هذه المرحلة في أرجاء واسعة من العالم العربى ، وانما انحصر في منطقة النفوذ السورى التقليدية في منطقة الشام وتشمل لبنان والأردن وفلسطين ، وهى بالرغم من أنها لا تمثل الا عدداً محدوداً من الدول العربية ، الا أنها تحتل موقع القلب الجغرافى ونقطة التقاء وتقاطع التفاعلات بين أغلب دول المنطقة . وتدرجياً أصبح الدور السورى في المنطقة أمراً تقر به باقى دول النظام العربى ، أما سوريا فأنها من ناحيتها ركزت اهتمامها على هذا الجزء لأنه كان من ناحية مجالها الحيوى الطبيعى الذى تكونت فيه قدرتها على التأثير ، والفعالية بحكم عوامل تاريخية وجغرافية وثقافية متشابكة وهى كلها عوامل لن تساهم القيادة الراديكالية في سوريا في توفيرها . ومن ناحية أخرى ، فقد اكتشفت سوريا أن استمرارها في التأثير الفعال في هذا الاقليم هو شرط استمرارها في التأثير بفعالية على شبكة التفاعلات العربية عموماً .

ومنذ هذه المرحلة أصبح تدعيم النفوذ السورى في

هذه المنطقة هو واحد من الأهداف الرئيسية للنخبة الحاكمة في سوريا . ومرة أخرى فإن الميزة الهامة التي اتاحها هذا الاقليم لسوريا هي شموله على فلسطين بكل ما تحمله من أهمية في شبكة التفاعلات العربية ، وهو الذى اتاح لسوريا قدرة عالية على التأثير في القضية الفلسطينية إما عبر دعمها - أو معارضتها - لمنظمات المقاومة الفلسطينية أو عبر نفوذها على قطاعات واسعة من الشعب الفلسطينى المقيم في بعض أجزاء المنطقة في سوريا أو في لبنان ، وكذلك من خلال سياستها تجاه اسرائيل .

غير أن الهزيمة السورية في حرب يونيو قد أدت إلى زعزعة ثبات الخط الراديكالى للنخبة الحاكمة وإلى تفجير الصراعات داخلها بين الجناح المتشدد والجناح الأقل تشدداً ، والذي أخذ شكل الصراع بين المدنيين والعسكريين ، والذي انتهى بانتصار العسكريين في الانقلاب الذى قاده حافظ الأسد في نوفمبر ١٩٧٠ م

المرحلة الثالثة : ١٩٧١ - ١٩٨٥

وهى مرحلة طويلة - كما هو واضح - بالقياس إلى سابقتها ، وبينما كانت الصراعات والتغييرات الداخلية هى سبب قصر المرحلة الثانية - فإن طول المرحلة الثالثة يرجع إلى تمكن النخبة الحاكمة من تصفية المعارضة السياسية تصفية شبه كاملة وأحكام سيطرتها على الجيش وأجهزة الأمن التى تم بناؤها بأحكام شديد لتمكينها من أداء مهمة ضمان استمرار النظام . على العكس من ذلك فإن الطول الزمنى الذى تميزت به المرحلة الأولى يرجع إلى عكس هذا السبب الأخير بالضبط . إذ أدى التفتت الشديد فى القوى السياسية ، بالإضافة إلى ضعف أجهزة الأمن المختلفة ، إلى دخول سوريا فى حالة عدم الاستقرار ، والتى لم تتمكن خلالها أى حكومة تتولى السلطة من حسم وإنهاء حالة المراوحة التى عاشتها سوريا ومن ثم إنهاء هذه المرحلة .

وفى المرحلة الثالثة هذه هناك استمرار وقطعية مع المرحلة السابقة ، فقد استمرت سوريا فى محاولة تدعيم دورها فى المنطقة المحيطة بها ، بل إن اهتمامها بهذه المسألة تزايد بشدة ، فقد انعكست فى محاولة سوريا إنهاء العزلة التى فرضت عليها فى المرحلة السابقة . فبادر النظام إلى المشاركة فى اتحاد الجمهوريات العربية مع كل من مصر وليبيا ، وتحسين علاقته بالدول العربية المحافظة خاصة مع المملكة العربية السعودية ، كما تمكن من تحسين علاقته بالعراق بدرجة مناسبة . هذه العملية أسفرت فى النهاية عن تكوين الحلف المصرى

- السورى - السعودى ، الذى خاض حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهو الحلف الذى تفكك بسرعة بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب ، وبينما اتجهت العلاقات المصرية السورية للتدهور الشديد ، وصولاً إلى مستوى القطيعة الكاملة بعد زيارة الرئيس السادات للقدس وذلك بسبب أختلاف البلدين حول مسار تسوية الصراع العربى الاسرائيلى . وكذلك فإنه برغم التدهور الحاد فى العلاقات السورية العراقية ، إلا أن سوريا لم تعد إلى موقف العزلة الذى عانت منه قبل ذلك .

أما فيما يتعلق بالاهتمام السورى بالمنطقة المحيطة بها ، فإن الدور السورى فى لبنان ، وإحكام القبضة السورية على منظمات المقاومة الفلسطينية ، وكذلك المسار الذى اتخذته العلاقات السورية الأردنية كلها تشير إلى تزايد الاهتمام السورى بهذا الاقليم .

غير أن هذا وحده لا يكفى لفهم المشروع العربى لسوريا الذى سنحاول أن نعطيه قدراً أكبر من الاهتمام فى الفترة بدءاً من عام ١٩٧٥ ، إذ لا يبدو أن التصور السورى للمنطقة والمصالح السورية فيها لم تدخل عليه تعديلات هامة منذ ذلك الحين ، ويدور هذا المشروع حول عدد من المحاور .

المصالح السورية فى المنطقة :

تتركز المصالح السورية فى المنطقة حول أربع قضايا رئيسية :

أولاً : تحرير الأرض السورية المحتلة : فتحرير الأرض المحتلة هو جزء من منطق ومستلزمات السيادة للدولة القومية الحديثة ، وهى مهمة يؤدى عدم القيام بها إلى افتقار السلطة الحاكمة للشرعية وتعرضها لضغوط داخلية شديدة قد تؤدى إلى تهديد استمرارها وبسبب علاقتها الوثيقة بقضية استمرار النظام ، فإن تحرير الأرض هو واحد من الأهداف التى تحتل أهمية متقدمة لدى الحكم فى سوريا

ثانياً : مصالح ايدىولوجية : ينفرد حزب البعث بحكم سوريا منذ عام ١٩٦٣ ، وللبعث ايدىولوجيته القومية الاشتراكية المحددة ، وبسبب هذه الايدىولوجية القومية التى لا تقف عند الحدود القطرية ، فإن لدى البعث طموحات تخص الأمة العربية جميعها ويصبح اكساب هذه الايدىولوجية المصداقية اللازمة لانتشارها وفعاليتها فى أرجاء الوطن العربى واحداً من مصالح السلطة السورية ، حيث يترتب على ذلك زيادة التأييد الشعبى للسياسة السورية فى الاقطار العربية الأخرى ، بما يزيد من احتمال تحقيق الهدف الوحدوى الذى يمثل

الهدف الرئيسى لايديولوجية البعث .

ثالثا : المصلحة الامنية ، فبرغم من أنه يمكن اعتبار تحرير الأرض السورية المحتلة هدفا أمنيا ، إلا أن اقترانه بهدف السيادة الوطنية والتكامل الاقليمي ، يتيح لنا أن نميزه مؤقتا عن المصالح الامنية للنظام السورى ، فالمصلحة الامنية المعنية هنا تشير إلى المخاطر الخارجية التى يمكنها أن تهدد الأمن السورى والتى يستلزم اتخاذ اجراءات معينة لمواجهتها والنجاح فى اتخاذ هذه الاجراءات يعنى تحقق المصالح الامنية السورية .

وطبقا لنظرية توازن القوى التقليدية ، فإن سوريا ترى فى منافسيها بالمنطقة المجاورة لها تهديدا لأمنها ، إذا تمكنوا من تحقيق تفوق استراتيجى واضح عليها والاطراف المجاورة التى يمكنها تحقيق مثل هذا التفوق ومن ثم تهديد الأمن السورى هى اسرائيل والعراق ، ومن ثم فإن مواجهة هاتين القوتين إما عبر تحسين الأوضاع بالنسبة للعسكرية السورية ، أو عبر تكوين شبكة تحالفات تؤدى إلى تعديل الميزان الاستراتيجى للقوى لصالح سوريا هو واحد من أهداف السياسة السورية .

رابعا : المصلحة السورية فى تحقيق حل مناسب للقضية الفلسطينية : فهذا يعد من ناحية امتدادا للمصالح الايديولوجية السورية ، كما يعد من ناحية أخرى امتدادا للمصالح الامنية السورية بما يؤدى اليه من أضعاف القبضة الاسرائيلية على الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، ومن ناحية ثالثة فإنه يمكن أن يكون وثيق الصلة بالمصالح السورية فى تحرير الأرض السورية المحتلة ، حيث أن التفاوض من أجل حل القضيتين معا يمنح صانع القرار السورى قوة إضافية .

هذه هى المصالح السورية الأربعة الأساسية فى المنطقة ، والتى سنرى كيف أنها حاولت تحقيقها فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥ .

انفض الحلف الذى خاض حرب أكتوبر بعد فترة قليلة من نشوب الحرب ، وقبل انتهائها إذ بينما تم التوصل بسرعة إلى اتفاق لفصل القوات على الجبهة المصرية فى يناير ١٩٧٤ ، فإن هذه الخطوة أخذت فى الحالة السورية وقتا أطول إذ لم تتم الا فى مايو ١٩٧٤ ، وحتى ذلك الوقت كانت المعارك لا تزال مستمرة على الجبهة السورية ، هذا التطور وما أعقبه من توقيع اتفاقية ، فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية فى

سبتمبر ١٩٧٥ ترتب عليه حالة من فقدان الثقة بين حليفى أكتوبر ، وهو ما أقنع سوريا بضرورة العمل بشكل مستقل من أجل تحقيق المصالح السورية .

من ناحية أخرى ، فإن انسحاب مصر التدريجى من ساحة العمل العربى وتخليها عن التصدى لمهام القيادة القومية التى كانت تقوم بها حتى حرب أكتوبر فى نفس الوقت الذى لم تكن فيه أى من الأطراف العربية الأخرى قادرة على الحل محل مصر فى موقع القيادة الخالى ، دفع الاطراف العربية الأخرى ومنها سوريا إلى الانكباب على الاقاليم المجاورة لها والتى يمكنها أن تقوم فيها بمهام قيادية من ناحية ، والتى اتاح لها انسحاب مصر من العمل على المستوى القومى أن تتفرغ للعمل فيها دون منافسة من ناحية أخرى .

هذه التطورات جميعها مكنت سوريا من الاهتمام أكثر فأكثر بالمنطقة التى تجمعها مع العراق والأردن ولبنان وفلسطين .

إن الصراع الحاد بين جناحى البعث الحاكمين فى سوريا والعراق من ناحية والمنافسة الحادة بين الدولتين على تولى مهام القيادة الاقليمية من ناحية أخرى ، قد أدى إلى تأجيج حدة الخلاف بين الدولتين ، فجذور الخلاف قديمة ، غير أن تكثيف اهتمام الدولتين بالمنطقة الصغيرة التى تضمهما وغياب مصر عن ممارسة مهام القيادة الاقليمية قد أطلق طموح كل منهما لشغل موقع القيادة الخالى ، فاحتدمت المنافسة ، ذلك أن نجاح سوريا فى تصفية الدور العراقى يعنى أزاحة أغلب أو كل العقبات فى طريق ممارسة القيادة الاقليمية ، على عكس مرحلة سابقة ، كانت فيها العقبات متعددة من ناحية ، وكانت تضم مصر التى يصعب منافستها من ناحية أخرى . فالمرحلة الجديدة من السياسة السورية بدءا من انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وخاصة منذ عام ١٩٧٥ ، هى مرحلة التنافس السورى العراقى الحاد

وبرغم المصالحة السورية العراقية القصيرة التى جرت فى اعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والتى جاءت كرد فعل لمحاصرة الآثار الناجمة عنها . فإن الانهيار السريع لهذه المصالحة أثبت أن عمق الخلاف بين النظامين السورى والعراقى أكبر من أن يتم تجاوزه تحت ضغط الخطر الصهيونى . بل يبدو أن الظروف الذى جرت فيه المصالحة بالذات كان أقل الظروف مناسبة لاتمامها ، حيث أدى انسحاب مصر من محيطها العربى إلى تشجيع الطموحات العراقية والسورية للحلول محلها ، كل منهما على حساب الآخر . فكانت

المهمة المطروحة على كل منهما في هذا السياق هي أضعاف فرصة الآخر في تحقيق طموحه وليس التعاون معه ، وفي هذا الاطار يمكن النظر إلى الموقف السوري من الثورة الايرانية ثم من الحرب العراقية الايرانية بسعيها لاضعاف العراق وشغله عن الاهتمام بالعالم العربي .

أما بالنسبة للأردن ، فإن العلاقات السورية الأردنية تراوحت بين الصعود والهبوط تبعا لتطور الموقف الأردني من القطبين المتنافسين سوريا والعراق . وتبعا لتطور الموقف الأردني من القضية الفلسطينية . أما لبنان ، وفلسطين التي مثلتها في هذا السياق منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانتا تمثلان الحلقة الضعيفة في هذا الاقليم . الذي يمكن لسوريا بسهولة نسبية أن تفرض سيطرتها عليهما وكان نشوب الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ هو الفرصة الملائمة لتحقيق هذا الهدف ، فقد اتاحت تطورات الحرب الفرصة لدخول الجيش السوري إلى لبنان في صيف ١٩٧٦ وهي العملية التي أسفرت عن إحكام القبضة السورية على منظمة التحرير الفلسطينية ، واكتسابها موقع الرقم الحاكم في المعادلة اللبنانية . غير أن الخطوة الهامة في هذا السياق كانت هي فوز سوريا باعتراف عربي يضيف على سلوكها في لبنان وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية رداء الشرعية وهو ما تم في قمة الرياض المصغرة والتي وافقت على تكوين قوة الردع العربية لتحفظ الأمن في لبنان والتي كانت القوات السورية تمثل قوامها الرئيسي ، والقرار كان في حقيقته أقرارا بالأمر الواقع الذي خلقتة سوريا بإدخال قواتها إلى لبنان ، وكان لتشكيل مؤتمر الرياض أهمية خاصة في هذا السياق ، إذ شاركت فيه كل من السعودية ومصر حليفنا أكتوبر والقوتان الكبيرتان في العالم العربي ، بما أعطى شرعية نظامية للسياسة السورية تجاه لبنان وم . ت . ف وكانت الموافقة المصرية بالذات اعترافا من مصر بلبنان كمجال حيوي لسوريا وإعلانا عن عدم وجود طموحات لمصر في منطقة الشام وإعطاء الضوء الأخضر لسوريا لممارسة الدور الذي تريده هناك .

لقد استمرت الأمور على هذا الحال بلا تعديلات هامة حتى كان الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢ ، والذي أدى مؤقتا إلى أضعاف القبضة السورية على لبنان ، كما أدى أيضا إلى اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من تحت الهيمنة السورية بعد اجبار القوام الأكبر من قواتها على الرحيل من بيروت ومن ثم ابعادها

عن الضغوط السورية .

غير أن تطورات الأحداث أعادت الأمور إلى وضعها السابق ، وربما إلى وضع أكثر ملاءمة للسياسة السورية ، فقد أجبرت المقاومة الوطنية وتعقيدات الوضع اللبناني كلا من الولايات المتحدة واسرائيل على الانسحاب من لبنان مما أعاد لسوريا مكانتها المفتقدة فيه ، وباعتراف من كل القوى اللبنانية والدولية بأهمية وجدارة الدور السوري في لبنان .

من ناحية ثانية فإن سوريا تعدت أضعاف القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بدعم الانشقاقات عليها ، وهي العملية التي أسفرت عن خروج قوات ياسر عرفات من لبنان كله بعد اخراجها من طرابلس في خريف عام ١٩٨٣ ، وفي نفس الوقت الذي أسفر فيه هذا الصراع عن انشقاق المنظمة إلى جناحين سيطرت سوريا على الجناح المتشدد منهما .

ويبدو أن الفصل الذي حدث بين القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلي للبنان كان ملائما للسياسة السورية ، إذ أدى إلى تسهيل إدارة السياسة السورية للصراع في كلا الجبهتين دون تحمل مخاطر انتشار الآثار السلبية من إحداها للأخرى الا بقدر محدود .

في نفس الوقت ، فإن سوريا لم تسقط اسرائيل من حسابها سواء بسبب دواعي الايديولوجية القومية أو الدواعي الأمنية أو دواعي التنافس الاقليمي والارجح أن يكون لكل نوع من هذه الأسباب نصيبه في صياغة السياسة السورية تجاه اسرائيل . والمشكلة التي تواجه دارس السياسة السورية في هذا المجال تتعلق بصعوبة الفصل بين هذه الدوافع أو إعادة ترتيبها تبعا لأهميتها في التأثير على السياسة السورية . فإذا كان ذلك مفهوما في حالات الصراع الدولي المختلفة ، فانه في حالتنا هذه يصبح أكثر صعوبة بسبب التداخل الشديد بين هذه الأنواع الثلاثة من الأسباب ، حيث تختلط الدواعي الأمنية مع دواعي التنافس الاقليمي . وهذا أمر شائع في نفس الوقت الذي تختلط فيه بدواعي الالتزام بالايديولوجية القومية . والتي توفر أيضا ستارا للتمويه على الأهداف الأمنية والاقليمية دون أن تكون - ربما - هي الأهداف الايديولوجية بحد ذاتها مأخوذة بنفس القدر من الجدية الذي تبدو عليه لأول وهلة .

وبسبب ميزان القوى السوري الاسرائيلي المختل لصالح الأخيرة ، فإن سوريا لا تملك سوى هامش ضيق من القدرة على الضغط المباشر على اسرائيل ويصبح على

سوريا إما أن تكتفى بأساليب الضغط غير المباشر أو أن تحسن بشكل ملموس من ميزان القوى مع إسرائيل . ونظرا للأهمية الحيوية الكبيرة للمصالح السورية موضوع الصراع مع إسرائيل خاصة ما يتعلق منها بالأراضي السورية المحتلة ، فإن أساليب الضغط غير المباشر لا تكون مفيدة الا في تحقيق بعض الانجازات الجزئية المتفرقة التي قد لا تؤثر على موضوعات الصراع الفعلية الا من بعيد .

لهذا ، فإنه لا خيار أمام سوريا الا تحسين وضعها الاستراتيجي تجاه إسرائيل إما بالدخول في تحالفات متينة عند مستوى القوى السورية القائم ، وهو ما لا توجد امكانية عملية للقيام به بسبب خروج مصر من ساحة الصراع العربي الاسرائيلي منذ اتفاقيات كامب ديفيد من ناحية ، والتدهور الشديد في العلاقات السورية العراقية من ناحية أخرى ، ومصر والعراق هما القوتان في المنطقة التي يمكن لسوريا بالتحالف معهما أو مع أحدهما أن تعدل بدرجة مناسبة من وضعها الاستراتيجي تجاه إسرائيل . وهنا لابد من الإشارة إلى الكيفية التي يمكن أن تتعارض بها أهداف التنافس الاقليمي التي تقوم بالدور الأهم في توجيه مسار العلاقات العراقية السورية ، مع الأهداف الأمنية الايديولوجية المرتبطة بالصراع ضد إسرائيل . ويعكس تعاظم شأن هذا التناقض المأزق الذي يقع فيه صانع القرار السوري في التوفيق والاختيار بين أهدافه المختلفة ، كما يعكس قدرا من عدم التوفيق في توجيه سياسة سوريا لتحقيق مصالحها الاستراتيجية .

ولا يصعب على سوريا أن تجد بعض الحلفاء من بين الدول أو الجهات العربية ، غير أن كلها عموما أقل من أن تمكن سوريا من معادلة التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي ، وإن كانت لها ضرورتها من زوايا أخرى . على هذا فإنه كان على سوريا أن تبحث لنفسها عن حلفاء من خارج المنطقة العربية . في هذا السياق كان توثيق التحالف مع الاتحاد السوفيتي هو الخيار الوحيد المتاح أمام سوريا والذي وصل إلى ذروته بتوقيع معاهدة الصداقة بين البلدين في ديسمبر ١٩٨٠ .

ويختلف تحالف سوريا مع الاتحاد السوفيتي عن تحالفها مع مصر أو العراق مع عدة جوانب أهمها أنه ينقل سوريا من خيار تحسين وضعها الاستراتيجي عبر بناء التحالفات إلى خيار تحسين أوضاعها الاستراتيجية عبر بناء القوة الذاتية ذلك أنه ليس من المرجح أن يدخل الاتحاد السوفيتي الحرب بجانب سوريا إذا ما نشبت

المواجهة بينها وبين إسرائيل ، لهذا فإنه على سوريا أن تسعى لتجاوز حدود قوتها القائمة ، وهو ما يتيح تحالفها مع الاتحاد السوفيتي كمصدر للسلاح بالإضافة إلى بعض الدعم العسكري المباشر من خلال الأفراد العسكريين السوفييت .

وقد انعكس التحالف السوري السوفيتي بوضوح على القوة العسكرية السورية خاصة في السنوات منذ عام ١٩٦٥ حيث قفز الجيش السوري إلى مرتبة الجيش العربي الأول وضاعت الفجوة بينه وبين نظيره الاسرائيلي بشكل ملحوظ .

ورغم ذلك تظل الفجوة بين إسرائيل وسوريا أوسع من أن تمكن الأخيرة من أكثر من منع إسرائيل من القيام بمغامرات عسكرية ضدها دون تكلفة كبيرة . وبالتالي فإن سوريا تظل أضعف من أن تتمكن من استخدام القوة المسلحة لتحرير أرضها المحتلة أو تحقيق حل مناسب للقضية الفلسطينية ، هذا هو المأزق الحرج الذي يعاني منه صانع القرار السوري والذي يجعله يفضل اتباع سياسة انتظارية تجاه إسرائيل تحسبا للحظة تتعدل فيها الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة ، وهذه السياسة بمعنى ما ليست أكثر من انتظار لصدفة تاريخية ملائمة لا تملك سوريا أن تصنعها . وعلى هذا فإن سوريا تحرص على عدم دفع الأمور بينها وبين إسرائيل إلى مستوى الصدام الذي قد يؤدي إلى اجهاض القوات المسلحة السورية ودون أن تكون مستعدة في نفس الوقت لتقديم تنازلات سياسية مجانية أمام الضغوط الاسرائيلية .

ويبقى أن ننقل لآليات توظيف سوريا لهذه القدرات التي تجمعت لديها . إذ يمكن القول أن سوريا قد تحركت تبعا لثلاث آليات : الأولى منها يتعلق بعدم التخلي عن الخيار العسكري كأحد الأدوات لتحقيق أهدافها خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي . وهي في هذا تبذل جهدا مقاوما للاتجاه المصري المضاد وبرغم أن سوريا لم تدخل في حرب مع إسرائيل منذ انتهاء حرب عام ١٩٤٨ إلا أنها تبذل جهودا كبيرة لتطوير قوتها العسكرية كما أنها تدخل بين الحين والآخر في بعض المعارك العسكرية المحدودة - التي كانت لبنان عادة ساحة لها - لتؤكد دائما أن الخيار العسكري لا يزال مطروحا ولتعطى لموقفها السياسي المتصلب المصداقية اللازمة .

وتبعا لميكانيزم ثان تحركت سوريا للعمل على حفظ

بؤر التوتر المختلفة الموجودة في المنطقة ساخنة ، وقابلة للانفجار بشكل يهدد بانفجارها في أي وقت مما يعرض المصالح المستقرة في المنطقة للخطر ، وذلك لاقناع أصحابها بأن استمرار الوضع القائم يمثل تهديدا لمصالحها ، وأنه لابد للحفاظ على هذه المصالح من معالجة أسباب التوتر ، وهي المعالجة التي ستتضمن بالضرورة مراعاة المصالح السورية سواء في استرداد أرضها المحتلة ، أو في تأكيد نفوذها الاقليمي ، في هذا السياق يمكن النظر إلى السياسة السورية تجاه كل من الحرب العراقية الإيرانية والحرب الأهلية اللبنانية . وعلى هذا فإنه يمكن القول أن سوريا تسلك في هذا الاتجاه مسلكا هجوميا يستهدف تغيير الوضع القائم الذي لا تراه ملائما لمصالحها . وسياستها في هذا تختلف عن السياسة الدفاعية أو التكميلية التي تتبعها أغلب البلدان العربية حيث توطن نفسها على التعايش مع الظروف السلبية التي تحيط بمصالحها .

وفي هذا السياق ضم جدول أعمال القيادة السورية في عام بندين أساسيين ، أولهما هو الاهتمام السوري المكثف بلبنان ، فقد حاولت سوريا مساعدة الأطراف اللبنانية على التوصل لحل ينهي الأزمة اللبنانية ، ومن خلال الجهود السورية المكثفة في الفترة من أغسطس - أكتوبر تم التوصل إلى وضع مشروع للاتفاق الثلاثي بين الميليشيات الشيعية والدرزية والمارونية . وهو الاتفاق الذي يضمن لسوريا وجودا معترفا به في لبنان من خلال مساهمتها الأساسية في فرض الأمن والمحافظة على احترام الاتفاق وتنفيذه إلا أن اقرار هذا الاتفاق قد تعثر في اللحظات الأخيرة بسبب اعتراض الطرف الماروني على بعض بنوده .

ويمثل هذا المنحنى في السياسة السورية تحولا ملحوظا ، يجري بمقتضاه استبدال سياسة الحفاظ على التوتر في لبنان بالعمل على فرض السلام فيه ، وذلك بعد أن استنفدت السياسة السابقة أغراضها ، حيث تمكنت سوريا من خلالها من التوصل إلى تقليص نفوذ القوى الخارجية الأخرى في لبنان خاصة بعد انسحاب إسرائيل من أغلب الأراضي اللبنانية في مطلع هذا العام ، وبعد أن أدت السياسة إلى خلق حالة من التوازن بين أطراف الأزمة اللبنانية المختلفة وهي الحالة التي تراها سوريا أكثر ملاءمة للتوصل إلى تسوية للأزمة اللبنانية خاصة وأن حالة التوازن هذه قد أسفرت عن اقرار كل الأطراف اللبنانية لسوريا بدور متميز في لبنان .

أذن فإن وضع حد للأزمة اللبنانية يمثل بالنسبة لسوريا محكا لاختبار المصداقية السورية ، ونجاحها في ذلك يضيف ايجابيا إلى رصيد السياسة السورية في المنطقة كما أن مشروع الحل المقترح يؤدي إلى تأمين سوريا من جهة لبنان ، ويمثل خطوة في اتجاه تحقيق طموحات سوريا الاقليمية .

أما النقطة الثانية الهامة على جدول الأعمال السوري في هذا العام فكانت تلك المتعلقة بمعارضة الاتفاق الأردني الفلسطيني ، والذي رأت سوريا أن نجاحه يقود إلى التوصل إلى تسوية دون مشاركتها بما ينتج عنه تركها منفردة في ساحة الصراع مع إسرائيل كما يؤدي إلى عزلها في المنطقة . وقد اتبعت سوريا لتحقيق هذا الغرض أسلوبين : الأول هو محاولة تعطيل الاتفاق بإعلان معارضتها الشديدة وكذلك حلفاؤها الفلسطينيين والعرب له ، وقد حققت في هذا الاتجاه نجاحا كبيرا تمثل في نتائج مؤتمر قمة الرباط الذي رفض إسباغ الشرعية العربية على الاتفاق . أما الأسلوب الثاني فتمثل في الاتجاه نحو التقارب مع الأردن بهدف ابعادها عن التعاون مع منظمة التحرير وبالتالي عزلها ولو جزئيا عن المحور الفلسطيني المصري الأردني ، والحقيقة أنه لا يمكن فصل الحركة في الاتجاهين عن بعضهما ، فالأخفاقات التي تعرض لها الاتفاق الأردني الفلسطيني وأن لم تكن كلها نتيجة للجهود السورية شجعت الأردن على التقارب مع سوريا كمثل لل طرح البديل تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

لقد اجادت سوريا حتى الآن توجيه أليات تحالفاتها الاقليمية لكي تؤدي دور العقبة الصلبة التي تمنع تدهور الأوضاع المحيطة بسوريا ، وبالقسط فان السمة العامة المميزة للأوضاع في العالم العربي في السنوات الأخيرة هي التدهور المستمر ، ولا يبدو أن سوريا قد نجحت حتى الآن في إيقاف هذا التدهور ، إلا أنها على الأقل قد تمكنت من منع اسباغ الشرعية عليه عبر استمرارها وحلفائها في الترويج للأفكار والمبادئ الراديكالية للايديولوجية القومية ، وعبر عرقلتها لأي تسوية يمكن أن يتم التوصل إليها كمحصلة لهذا التدهور ، بهذا المعنى فان سوريا تقوم بتوظيف قدراتها شاملة تحالفاتها لممارسة النقص ضد السياسات العربية الميالة للقبول بتسوية لا تحقق المطالب السورية ولو على الأقل في حدها الأدنى المتمثل في استعادة الأرض السورية المحتلة .

٢ - السياسة العربية للعراق

دخلت الحرب العراقية الايرانية عامها السادس ، وأوشكت على اتمامه ، في الوقت الذي لا يبدو فيه أن الجهود المبذولة لانهاء هذه الحرب قد تسفر عن شيء قريب .

فالمرحلة الحالية في السياسة العراقية هي مرحلة الحرب مع ايران ، إذ لا يبدو أن العراق منذ اتخاذ قراره الكبير بالدخول في الحرب ضد ايران في عام ، قد اتخذ قرارا آخر سوى اعلان رغبته في إنهاء هذه الحرب ، بعد أن فشل في تحقيق أغراضه منها ، ولكن إذا كان قرار طرف دولي بالدخول في حرب هو قرار لا يعتمد الا على ارادته المنفردة ، فان إنهاء الحرب هو بالضرورة نتيجة لاتفاق إرادة الأطراف المتحاربة ، وهذا هو المأزق الحالي للسياسة العراقية .

غير أن الحرب مع ايران هي عمل موجه ضد طرف خارجي غير عربي ، فهل لهذا علاقة بالمشروع العربي العراقي ؟

في الواقع فان خصوصية العراق كما في بعض الدول العربية الأخرى هو أنها تقع في اقليم جغرافي تشاركها فيه دول أخرى غير عربية ، بحيث أن سياسة الدولة العربية المعنية تجاه جاراتها العربيات ستتأثر بالضرورة بسياساتها تجاه جاراتها غير العربى ، وبسياسة هذا الجار تجاهها وتجاه غيرها من البلاد العربية .

ويصعب تصور أن لدولة معينة أكثر من سياسة خارجية واحدة ، تتجه بكل منها إلى دولة أو مجموعة من الدول الأخرى ، وانما الأرجح أن تنتظم السياسات المختلفة التى تتبعها دولة معينة في كيان منسجم واحد ، بحيث تخدم جميعها هدفا رئيسيا أو مجموعة من الأهداف الرئيسية ، ولا مانع من أن تهدف بعض هذه السياسات إلى تحقيق أهداف أخرى أقل شأنًا ، أو أضيق نطاقًا من الناحية الجغرافية ، بحيث لا تتعارض أى من هذه الأهداف مع الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية للدولة .

لهذا فانه في حالة المشروع العربى للعراق ، لابد وأن يكون لايران موقع ما في هذا المشروع .

بعض المؤشرات حول السياسة العراقية تجاه العالم العربى :

أولا : الحزب الحاكم في العراق منذ عام وهو حزب البعث العربى الاشتراكى يتبنى ايديولوجية قومية هدفها تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة .

ثانيا : دعم العراق نشاط الحركات القومية في البلاد الأخرى طوال السبعينات وكان من نتيجة ذلك أن تكونت في عدد من البلدان العربية تنظيمات قطرية تابعة للجناح الموالى للعراق من حزب البعث .

ثالثا : تراوح موقف حزب البعث في العراق بين إثارة وتهدة النزاع حول المطالب الاقليمية بينه وبين ايران . وكان العراق قد توقف عن إثارة مطالبه الاقليمية منذ توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين عام ١٩٧٥ ، ثم عاد لإثارة القضية مرة أخرى بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران وهو الأمر الذى اسفر بالاضافة إلى تطورات أخرى عن اشتعال الحرب بين البلدين عام ١٩٨٠ .

رابعا : إن قدرات العراق لا تمكنه من القيام بدور سياسى غير المنطقة العربية ككل ، ربما باستثناء امكانياته المالية الهائلة المترتبة على القفزة في عائدات النفط منذ عام ، وقد دخل العراق في غميلة تنمية واسعة استنفدت الجزء الأكبر من هذه العائدات .

الا أنه قد تبقى لديه فائض ما تمكن من استخدامه كأداة في سياسته الخارجية بالمنطقة العربية ، ولكن ما تبقى من هذه العائدات لم يكن كافيا لبروز العراق كقوة مالية قادرة على استخدام قدراتها المالية في توجيه سياستها الخارجية . فقدرات العراق لا تمكنه غالبا الا من القيام بدور اقليمى في منطقة الخليج .

خامسا : يلعب العراق دورا هاما في الربط بين منطقتى الخليج ومنطقة القلب العربى في الشام - سوريا الكبرى - وذلك من خلال حدوده الطويلة مع كل من الأردن وسوريا . وهو من خلال تأثيره في أى منهما - نظرا لأهميتها القصوى - يكتسب مكانة ونفوذ متزايدين في العالم العربى ككل .

سادسا : يتميز المجتمع العراقى بتعدد مظاهر الانقسام داخله بين انقسامات دينية وقومية وقبلية وجهوية وطبقية وسياسية ، وتتقاطع محاور الانقسام هذه لتمثل قيادا هاما على أداء العراق في مجال السياسة الخارجية ، وخاصة على المستوى الاقليمى . ذلك أن حالة عدم الاستقرار المترتبة على هذه الانقسامات تضعف من قدرة العراق على الأداء الخارجى الكفاء .

لذلك فانه يمكن اعتبار سياسة العراق العربية دالة في درجة كثافة الصراعات الداخلية .

العراق والعالم العربى - :

كان تولى حزب البعث للسلطة في العراق عام ١٩٦٨ متغيرا هاما انعكس في أداء السياسة الخارجية العراقية

على المستوى الاقليمي . فقد صعد البعث إلى السلطة في ظروف فراغ نسبي لموقع القيادة الاقليمية بعد اهتزاز المكانة المصرية إثر الهزيمة العربية في حرب يونيو وتقلص الدور المصرى في المنطقة وخاصة لتخليه بدرجة كبيرة عن طابعه الراديكالى الذى تميز به في الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٧ .

وحاول العراق مستندا إلى الايديولوجية القومية لحزب البعث أن يتصدى لمهام قيادة المعسكر الراديكالى في العالم العربى . فالبرغم من أن السياسات الداخلية للنظام العراقى الجديد كانت أقل راديكالية من تلك المطبقة في غيره من الدول أعضاء المعسكر الراديكالى العربى ، فقد كان الجناح اليميني في حزب البعث هو المهيمن في الفرع العراقى للحزب . الا أن العراق تبنى سياسة خارجية أكثر تشددا من الأقطار العربية الأخرى .

ولما كانت الأقطار العربية الراديكالية الأخرى - خاصة مصر وسوريا - في موقف دفاعى لم يسمح لها بانتقاد الأداء الداخلى للنظام العراقى ، تمكن العراق من الاحتفاظ ببريق راديكالى متوهج طوال الفترة حتى منتصف السبعينات محاولا توظيف هذا البريق لصالح تنشيط الدور العراقى على المستوى القومى .

في هذه الفترة عانى العراق من العزلة الاقليمية الشديدة ، فقد تباعدت المسافة بينه وبين النظم العربية المحافظة بسبب انتقاده الدائم لطبيعتها الاجتماعية ولعلاقتها مع الولايات المتحدة وموقفها المتخاذل من الصراع العربى الاسرائيلى في نفس الوقت الذى أنعزل فيه عن الأنظمة الراديكالية بسبب خلافه معها حول القضايا المتعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى بالإضافة إلى الخلافات العقائدية والحزبية .

في هذه المرحلة حاول العراق أن يعتمد في فاعليته في المجال العربى على التعاون مع قوى غير حكومية ، فاستفاد من قدراته الايديولوجية والمالية في تأسيس عدة منظمات تابعة لحزب البعث في عدد من البلدان العربية ، كما تعاون مع منظمات المعارضة السياسية الراديكالية في كثير من الأقطار العربية وفي هذا السياق نذكر أن العراق حاول أن يوفر لنفسه أداة مستقلة للتأثير على الساحة الفلسطينية من خلال تأسيسه لجبهة التحرير العربية الموالية له في أبريل ، والتي كان تكوينها من جانب العراق عملا فيه كثير من الافتعال بسبب بعد العراق عن ساحة الصراع ، وعدم تواجد اعداد كبيرة من الفلسطينيين على أرضه ، حتى أن أغلب أعضاء

المنظمة كانوا من غير الفلسطينيين ، كان فشل الجبهة في القيام بدور مؤثر على الساحة الفلسطينية لصالح العراق .

وعند منتصف السبعينات كانت المحصلة التى جناها العراق من وراء سياسته هذه محدودة للغاية ، فالتحول اليميني في العالم العربى كان متجزرا ، بينما كانت قوى المعارضة التى حاول العراق الاعتماد عليها عاجزة عن عرقلة ، وتبين قادة العراق أن النجاح في لعب سياسة اقليمية نشطة لن يكون بالتصدي للتيار العام السائد بين الدول العربية وانما بمحاولة مسابته ، وكانت الفرصة مواتية عندما اتضح - تدريجيا - أن الاتجاه الجديد للنظام المصرى هو الانسحاب المنظم من الساحة العربية ، مما ضاعف الاغراء بالسعى لاحتلال موقع القيادة الخالى لدى العراق .

وحاول العراق أن يصوغ سياسة ينهى بها عزله تجاه الدول العربية التى طالما اتهمها بالرجعية وربما بالخيانة في فترة سابقة ، في نفس الوقت الذى يسعى فيه إلى الحفاظ على البريق الراديكالى الذى اكتسبه في الفترة السابقة ، وفي هذا السبيل اتبع العراق سياسة مزدوجة على مستويين .

فعلى المستوى الأول قلص العراق بشدة من انتقاداته للدول العربية الأخرى تبعا لطبيعة النظام الاجتماعى السائد فيها فتراجع عن استخدام المصطلحات الطبقية في تبرير سياسة العراق الخارجية وزاد من استخدام الحجج المتعلقة بالتضامن العربى خاصة في مواجهة الاخطار الخارجية .

في الوقت الذى احتفظ فيه بتشددده في الأمور المتعلقة بالمسائل القومية خاصة الصراع العربى الاسرائيلى .

أما على المستوى الثانى ، فقد ميز العراق في سياسته العربية بين سياسته تجاه مجموعة دول الخليج والجزيرة العربية ، وبين سياسته تجاه الدول العربية الأخرى وخاصة دول القلب العربى المحيطة بإسرائيل .

فبينما عمل العراق على تهدئة الصراع مع الدول المحافظة في الخليج والجزيرة عبر تسوية خلافات الحدود مع كل من الكويت والعربية السعودية عام وللحد من ايقاف الحملات الدعائية ضد هذه الدول واكتساب ثقتها عبر الضغوط التى مارسها على اليمن الجنوبي لسحب قواته من اليمن الشمالى عام .

وفي مقابل ذلك استمر العراق في تصعيد الهجوم على دول القلب العربى خاصة مصر وسوريا متهما إياها

بالتفريط في القضية الفلسطينية .

وقد توج العراق هذا التحول الكبير باتفاقية الجزائر التي عقدها مع ايران عام ١٩٧٥ لإنهاء النزاع حول شط العرب بالاستجابة للمطالب الايرانية مقابل وقف الدعم الايراني للتمرد الكردي في شمال العراق ، وهو الذي مكن العراق من متابعة تنفيذ سياسته الجديدة متخلصا من المشكلة الكردية بأعتبارها أهم مشاكله الداخلية ومتخلصا من ضغوط ومضايقات جاره الشرقى القوى .

وفي هذا السياق كانت زيارة الرئيس السادات للقدس ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية كلها تمثل فرصة ذهبية للعراق لتعميق سياسته التي بدأ في اتباعها منذ منتصف السبعينات .

فتصاعد الخطر الصهيوني المترقب على السياسة المصرية من ناحية ، والحاجة لأوسع تضامن عربى للتصدى لهذا الخطر من ناحية ثانية ، والموقف الذى أبدته الدول العربية المحافظة في الخليج وغيره ضد السياسة المصرية من ناحية ثالثة ، كلها عوامل كانت ملائمة للاستمرار في اتباع وتعميق نفس الخط ، مع بعض التعديلات .

فالفقرة الفاصلة بين زيارة السادات للقدس ، وانعقاد قمة بغداد العربية الثانية في مارس ١٩٧٩ هي فترة حاسمة في تتبع ودراسة المشروع العراقى في العالم العربى ، فقد انسحب العراق بعد قمة الصمود والتصدى الأولى المنعقدة في طرابلس في نوفمبر ١٩٧٧ من الجبهة الناشئة احتجاجا على قبول بعض أطراف الجبهة - ويقصد سوريا - بالتسوية السلمية على أساس القرار ٢٤٢ ، ثم يعود العراق للقبول بالتسوية السلمية في قمى بغداد .

وكان العراق بين هاتين القمتين سبتمبر ، مارس قد توصل إلى اتفاق للمصالحة والتحالف فيما عرف بالميثاق القومى مع سوريا وهى المصالحة التى أدت إلى اخراج مؤتمر بغداد الثانى بنجاح شديد دون معارضة عربية لمقرراته سوى تلك المعارضة الهامشية من جانب سلطنة عمان والصومال وأصبحت قمة بغداد ومقرراتها رمزا للتصدى العربى لسياسة الصلح مع اسرائيل كما عبر عنها السادات لتنتهى فترة السلام السورى العراقى بعد ذلك ويعود العراق لاتباع سياسته السابقة .

فالعراق الذى كانت له مصلحة هامة في نجاح قمة بغداد كطريق لزيادة مكانته العربية وقيامه بدور قيادى في المنطقة كان مدفوعا للتخفيف من حدة مواقفه الثورية تولد لديه بادراك بأن الاعتدال يمكن له أن يكون أكثر

فعالية من الثورية الأرثوذكسية في التأثير على الاتجاهات والسياسات العربية .

الحرب العراقية الايرانية - احباط المشروع العراقى :

وكما ارتكز التحول في السياسة العراقية في منتصف السبعينات على الاتفاق الايراني العراقى في الجزائر فإنه من المفهوم أن يمثل انتصار الثورة الايرانية في فبراير ضربة للمشروع العراقى . فأهم المكاسب التى جناها العراق من توقيعه اتفاقية الجزائر هى انهاءه للتمرد الكردي دون اضطراره لتقديم تنازلات داخلية تذكر ، ومن ثم تفرغه لممارسة سياسة خارجية نشطة ، أما بعد سقوط الشاه وقيام النظام الاسلامى الثورى في ايران ، فإن الاستقرار الداخلى في العراق لم يعد مضمونا ولكن ليس تخوفا من الاكراد في هذه المرة ، وانما خوفا من الشيعة العراقيين الذى يمثلون أغلبية بين سكان العراق. - حوالى ٥٣٪ والذين أبدوا استعدادا لقبول دعاية النظام الايراني الجديد .

في الوقت الذى تصاعدت فيه مصادمات الحدود والحرب الاعلامية مع النظام الثورى في إيران .

ومن بين عدة خيارات للتعامل مع هذا الموقف المستجد اختار العراق أن يشن حربا استباقية ضد إيران مستفيدا من فرصة حالة عدم الاستقرار التى سادت في إيران بعد الثورة ، وتفكك الجيش الايراني وتدهور العلاقات الأمريكية الايرانية بسبب أزمة الرهائن .

وكانت الخطة العراقية تقوم على شن حرب خاطفة تؤدى إلى تدمير قسم كبير من الجيش الايراني ، واحتلال مناطق واسعة من إيران تشمل بعض المناطق الهامة وطرق المواصلات الحيوية التى يسهل الدفاع عنها ، ومن ثم إرغام إيران على القبول بتسوية تتلاءم والمصالح العراقية .

وكان لهذه الخطة في حال نجاحها أن تؤدى إلى تتويج العراق كقوة إقليمية كبرى في الخليج ، ومن ثم تحقيق الهدف الذى عمل العراق من أجله منذ عام ١٩٧٥ . ومنه يجرى الانتقال لمرحلة جديدة في السياسة العراقية تعمل على استثمار النصر على الجبهة الايرانية لتأكيد الدور القيادى للعراق في العالم العربى .

إلا أن المقاومة الايرانية ثم النجاح الذى أحرزه الايرانيون في إرغام الجيوش العراقية على العودة إلى الأراضى العراقية ، بل واحتلال إيران لبعض أجزاء من الاقاليم العراقية ، ثم دخول البلدين في حرب استنزاف

السياسة العربية للمملكة السعودية

منذ امتدت الموجة الراديكالية في العالم العربي في نهاية الخمسينات لتشمل أقطارا رئيسية فيه خاصة مصر وسوريا والعراق ، وما تلا ذلك من انقسام العالم العربي بين راديكاليين ومحافظين ، احتلت السعودية مكانها كزعيم للمعسكر المحافظ بالنظر إلى موقعها بالقرب من قلب العالم العربي ، وعدد سكانها الكبير بالنسبة إلى الدول المحافظة الأخرى في المنطقة ، وثنائها المتزايد بسبب مخزون النفط الهائل في باطن أرضها ، وأيضا بسبب موقعها الهام في العالم الاسلامي حيث تضم أرضها أهم المقدسات الاسلامية في مكة والمدينة . وقد استفادت السعودية من هذا العامل الأخير لتوفير أيديولوجية مضادة للأيديولوجية القومية الراديكالية في المعسكر الآخر ، وليأخذ الصراع شكله كصراع بين أيديولوجية قومية راديكالية علمانية في جانب ، وأيديولوجية إسلامية محافظة في الجانب الآخر . أما المحتوى السياسي لهذا الصراع فقد كان صراعا بين توجه اشتراكي وميل للتحالف مع الاتحاد السوفيتي والعداء للغرب في جانب ، واختيار رأسمالي وتحالف مع الولايات المتحدة والغرب والعداء للسوفييت في جانب آخر .

اتبعت العربية السعودية في عقد المد الراديكالي بين منتصفى الخمسينات والستينات سياسة دفاعية في محاولة منها للحد من انتشار النفوذ الراديكالي خاصة بعد أن وصل إلى مواقع شديدة القرب منها في الجزيرة العربية كما أوضحت الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، إلا أن هذا التكتيك لم يخل من بعض إجراءات هجومية مثل دعم جماعات المعارضة الدينية والجماعات المحافظة في البلدان الراديكالية ، كما حدث مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر . وبالرغم من الطابع الدفاعي للسياسة السعودية في هذه الرحلة ، إلا أن هذا لم يمنعها من الوصول إلى مستوى استخدام القوة المسلحة بغرض إحباط التحولات الراديكالية ، كما حدث في حرب اليمن . وفي كل هذا كانت العربية السعودية تلقى تأييدا واسعا من دول المعسكر الغربي ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة . أما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وما ترتب عليها من إنكسار موجة المد القومي الراديكالي ، فقد أتت للعربية أن تخفف من حدة عدائها للنظم القومية دون أن يترتب على ذلك تخليها عن مواقعها المحافظة ، فقد اتبعت سياسة جديدة حاولت بمقتضاها أن تمارس نوعا من الاختراق البطيء للعالم العربي وزيادة نفوذها على

مريرة ، أدت إلى استنزاف موارد العراق وتعطيل خطط التنمية الاقتصادية فيه ، واعتماده على الدعم المالي من دول الخليج البترولية الغنية ، ومن ثم إضعاف موقفه في مواجهة هذه الدول التي يبدو أنها ستكون مستفيدا أساسيا من نتائج الحرب - ما لم تطل أراضيها ومواردها - بسبب ما سوف تؤدي إليه من إضعاف أكبر قوتين في المنطقة لفترة طويلة ومن ثم التخلص من طموحاتها للهيمنة والسيادة لفترة مقبلة .

وعلى المستوى الاقليمي أيضا ، فإنه كانت للحرب العراقية الايرانية آثار سلبية هامة على المشروع العراقي ، إذ اضطر العراق للاستفادة من كل إمكانية يتيحها أي من الأقطار العربية لمساعدة العراق في الحرب ، بغض النظر عن موقف هذه الدولة من القضايا الأخرى ، خاصة قضية الصراع العربي الاسرائيلي الذي نجح العراق لبعض الوقت - خاصة في قمة بغداد - أن يوظفها لصالح تحقيق مشروعه الاقليمي ، غير أن ضمان استمرار هذه المساعدات كان لا بد وأن يقابله تنازلات من الجانب العراقي لصالح الدول مانحة المساعدة ، ويعد التقارب المصري - العراقي هو أهم التطورات التي حدثت في هذا المجال وأكثرها دلالة ، والتي ارتبط بها قبول العراق لخطط التسوية السلمية المطروحة للصراع العربي الاسرائيلي مثل خطة فاس أو الاتفاق الأردني الفلسطيني بحيث يبدو أن المشروع العربي للعراق في هذه المرحلة يحمل بندا واحدا هو حشد أكبر قدر من الامكانيات العربية لمساعدة العراق في الحرب ضد إيران .

وقد دخل على السياسة العراقية تجاه الحرب مع إيران في عام ١٩٨٥ تطوران هامين ، الأول هو التصعيد الذي بدأه العراق في أغسطس عندما قام بقصف ميناء خرج أهم موانئ تصدير البترول الإيراني ، وقد شنت الطائرات العراقية خمسين غارة على ميناء خرج حتى قبل منتصف ديسمبر مما أثر بشدة على حجم صادرات النفط الإيرانية ، ويهدف العراق من وراء ذلك إلى تشديد الضغط على إيران لاجبارها على التفاوض لانتهاء الحرب . أما التطور الثاني فهو ذلك الذي ظهر في القمة الخليجية السادسة في مسقط حيث ظهر لدى الدول الخليجية اتجاه للتقارب مع إيران ، وقد قبل العراق هذا الاتجاه ، ولم يعلق عليه تعليقا سلبيا خاصة وأنه غير مصحوب بالجد من الدعم المادي الخليجي للعراق ، فالعراق يقوم بتشديد الضغط على إيران لاجبارها على التفاوض من ناحية ، في الوقت الذي يعمل فيه على توفير بنية إقليمية مناسبة للتفاوض من ناحية ثانية .

حساب النظم الراديكالية . وفي هذا السياق كان مؤتمر قمة الخرطوم ١٩٦٧ يمثل نقطة تحول هامة . إذ تمكنت العربية السعودية في هذا المؤتمر من اختراق الحاجز الراديكالي والفوز بتنازلات هامة :

١ - كف الراديكاليون وخاصة قيادتهم في مصر عن الحديث عن النظام الرجعي السعودي الذي مصيره إلى زوال ، وعن عمالة هذا النظام للمصالح والجهات المعادية للعالم العربي .

٢ - أتاح الاتفاق على تقديم الدعم العربي لدول المواجهة ، أتاح للعربية السعودية المساهمة ربما لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ في الجهاد العربي المضاد لإسرائيل ، ومن ثم أصبح للسعودية نصيب في المساهمة في صياغة السياسة العربية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

٣ - أنهى مؤتمر قمة الخرطوم حرب اليمن التي استمرت حوالي خمس سنوات ، فقبلت مصر سحب قواتها من اليمن بما يعنى ضمنا قبولها بانتقاد تواجدها السابق هناك ، واعترافها بحق السعودية في ممارسة النفوذ في الجزيرة العربية .

لقد ساد بعد الهزيمة مفهوم التضامن العربي يتضمن القبول بقدر واسع من التفاوتات بين طبيعة وشكل النظم السياسية المختلفة في مقابل الاستفادة من كل الجهود ضد إسرائيل ، وأتاح هذا المفهوم للعربية السعودية أن تحتل مكانا بارزا في الصف العربي بالنظر إلى قوتها البترولية التي تجعل لها وزنا دوليا هاما ، وكذلك بالنظر إلى إمكانياتها المالية التي كانت دول المواجهة ، في حاجة إليها . لقد أسفرت هذه المرحلة ، عن الانتصار العربي المحدود في حرب أكتوبر ، والذي ساهمت فيه السعودية سواء بشكل غير مباشر من خلال دعمها لدول المواجهة ، أو بشكل مباشر من خلال قيادتها للحظر النفطي الذي فرض على الدول المؤيدة لإسرائيل ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما ترتب عليه تدعيم مكانة العربية السعودية في المنطقة .

وأسفر الحظر النفطي الذي صاحب حرب أكتوبر عن ارتفاع كبير في أسعار النفط ، وهو الذي أدى إلى بروز العربية السعودية كقوة اقتصادية لديها فائض مالي كبير في منطقة لديها قدر هائل لتمويل التنمية ورفع معدلات الاستهلاك ، مما جعل دول المنطقة تنظر إلى السعودية باهتمام متزايد راجية كسب ودها طمعا في نصيب من ثروتها . أما السعودية ، فانها من ناحيتها حاولت الاستفادة من هذا التوجه لتحقيق مكاسب سياسية

تتعلق بزيادة نفوذها في المنطقة من ناحية ، وبإعادة صياغة التوجهات الاجتماعية والسياسية لدول المنطقة لتقليص النفوذ الراديكالي فيها تدريجيا من ناحية أخرى ، وهي المهمة التي استطاعت السعودية أن تحققها بنجاح ملحوظ ، خاصة وأن الجهد السعودي في هذا المجال قد ارتبط بنضج التحولات الاجتماعية في بعض الدول الراديكالية - خاصة في مصر الخصم اللدود السابق للسعودية لاستقبال مثل هذه التحولات .

كان لمجمل هذه العملية أن تغذى في التحليل الأخير الطموحات السعودية للعب دور أكبر في المنطقة ، وخاصة في علاقة ذلك بتقلص النفوذ الاقليمي لمصر منذ هزيمة يونيو ، وميل مصر للانسحاب من المنطقة وتراجعها عن ممارسة سياسية اقليمية نشطة ، وهو ما ظهر قبل حرب ١٩٧٣ في الانسحاب المصري من اليمن ، وبعدها في تراجع مصر عن القيام بدور نشيط في الأزمة اللبنانية ، واعترافها بدلا من ذلك بالدور السوري فيها من خلال مشاركتها في اسباغ الشرعية العربية على التدخل السوري في لبنان .

ويلاحظ أن العربية السعودية ساهمت في الحالتين في اخراج الحدث ، ففي الحالة الأولى كانت السعودية هي الطرف الاقليمي الأول المستفيد من الانسحاب المصري من اليمن ، أما في الحالة الثانية فقد شاركت السعودية مصر في اضعاف الشرعية على السلوك السوري تجاه لبنان حيث كانت الرياض مقرا لاجتماع القمة السداسي الذي جرى فيه الاتفاق على تكوين قوة الردع العربية التي شاركت فيها قوات عربية رمزية - بينها قوات سعودية - للتواجد الى جانب القوات السورية في لبنان .

لقد كانت المشاركة السعودية في الجهود المبذولة لمحاصرة الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٦ تدشينا لمرحلة جديدة في السياسة السعودية تجاه المنطقة ، وهي المرحلة التي أصبح فيها لرأي السعودية قيمته التي تعترف بها كل الأطراف عند معالجة الأوضاع العربية . وأصبحت السعودية طرفا له القدرة على التقريب بين الأطراف العربية المتنازعة كما حدث في هذه الأزمة بين مصر وسوريا ، بل وأصبح لدى السعودية الاستعداد للمساهمة في فرض التصورات والحلول التي تراها مناسبة في جهات بعيدة عن العالم العربي كما حدث عندما شاركت في تشكيل قوة الردع العربية في لبنان . وهو ما يعكس انتقال السعودية لمرحلة أصبحت فيها أكثر استعدادا للتورط في شئون العالم العربي .

نستطيع اذن ان نعتبر ان كلا من مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ١٩٦٧ والقمة السداسية في الرياض ١٩٦٧ علامتان هامتان على طريق توسيع الدور السعودي في السياسة العربية . ففي قمة الخرطوم اتيح للسعودية ان تلعب دورا في مجال الصراع العربي الاسرائيلي ، وهو الدور الذي اكدته بقيادتها للحظر النفطي الذي صاحب حرب اكتوبر . اما في قمة الرياض فقد اتيح للعربية السعودية ان تقوم بدور ليس فقط في ادارة العلاقات العربية كما حدث في معالجتها للأزمة في العلاقات المصرية السورية ، بل وايضا في صياغة مستقبل بعض الاقطار العربية كما يبين دورها في لبنان . ومن المهم الإشارة إلى أن الدور السعودي في لبنان لم يكن فقط تعبيراً عن طموح سعودي للقيام بدور اكبر في المنطقة ، وإنما ايضا تعبيراً عن وجود قاعدة اجتماعية وسياسية مؤيدة للدور السعودي ، فبينما كانت السعودية تلقى تأييد فئات المسلمين السنة بسبب الطابع الطائفي للنظام السياسي في لبنان وللأزمة اللبنانية ، خاصة بعد انسحاب مصر وتراجعها عن التزامها تجاه سنة لبنان وهو الدور الذي قامت به قبل ذلك ، فإن الدور السعودي من الناحية الاجتماعية والسياسية كان موضع ترحيب التيارات المحافظة المختلفة في لبنان بغض النظر عن انتمائها الطائفي .

إن خطورة التطورات التي لحقت بالسياسة السعودية منذ ١٩٦٧ هي نفسها مصدر أهميتها ، ان أصبح على العربية السعودية ان تتعامل مع كافة مشكلات العالم العربي بعد ان برزت كقوة اقليمية اساسية ، ومصدر الخطورة هنا هو ان السعودية برغم مكانتها الاقليمية لا تبدو قادرة على توفير شروط مواجهة المشكلات العربية بنجاح ، مما قد يؤدي بها الى الوقوع في الحرج الناتج عن العجز واضعاف امكانية توسيع الدور السعودي في المنطقة .

ويمكن ان نقسم الفترة منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بالسياسة العربية للمملكة السعودية الى اربع مراحل :

اولا : المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ :

تميزت هذه المرحلة بتوفر اجماع اجرائي عربي بغرض توفير شروط المواجهة العربية مع اسرائيل دون الاتفاق على الأهداف النهائية لهذه المواجهة ، وقد مارست السعودية دورها في هذه المرحلة من خلال الدعم المالي لدول المواجهة ثم من خلال حظر تصدير النفط في اثناء الحرب .

وشهدت هذه المرحلة ايضا زيادة الاهتمام السعودي بمنطقة الخليج ، فاذا كانت السعودية لم تكف ابدا عن الاهتمام بهذه المنطقة كأولوية اساسية ، فإن الانسحاب البريطاني من الخليج في نهاية الستينات قد اثار التنافس بين الدول الكبيرة في الخليج ايران والعراق والسعودية للقيام بدور القوة الاقليمية الكبرى فيه عبر ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني . وبينما اعتمدت ايران في هذه المنافسة على قوتها العسكرية والسكانية الكبيرة ، وكذلك على توظيف بعض الادعاءات بحقوق تاريخية لها في المنطقة ، اعتمد العراق على قوته السكانية والعسكرية الصاعدة موظفا الايديولوجية القومية لحزب البعث الحاكم . اما بالنسبة للسعودية فإن التشابه في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك التشابه في نظم الحكم والتوجهات السياسية والاجتماعية مع الدول العربية الأخرى في الخليج قد اتاح لها توظيف قوتها النسبية الاقتصادية والعسكرية والسكانية لتحقيق مكانة متميزة بين هذه الدول . ومنذ بداية السبعينات اهتمت السعودية بتسوية منازعات الحدود بينها وبين امارات الخليج ، كما شجعت قيام دولة الامارات العربية المتحدة في نهاية عام ١٩٧٠ ، وحاولت توسيعها لتضم اليها كلا من قطر والبحرين . وكان غرض السعودية من ذلك هو تمكين الامارات من التصدي للأطماع الأجنبية خاصة الايرانية ، وكذلك توفير مناخ ملائم لاحتواء الخلافات بين دول الاقليم بما يقلل فرص التدخل الأجنبي فيه ، بالاضافة الى خلق اطار مناسب لتسهيل التعاون بين السعودية وامارات الخليج .

ثانيا : المرحلة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ :

في هذه المرحلة تفكك الاجماع الاجرائي العربي على اثر ائتلاف مصر وسوريا حليفى اكتوبر على طريقة استثمار نتائج الحرب وانقسم العالم العربي بخصوص هذه القضية الى معسكرين احدهما متشدد بقيادة سوريا والآخر معتدل بقيادة مصر . اما العربية السعودية فانها لم تورط نفسها في تبني موقف اى من الطرفين ، وان كانت اقرب - تبعا لعدد من الاعتبارات الى الفريق المعتدل . فقد أثرت السعودية ان تقوم بدور العامل المهدئ للصراعات العربية او بدور ضابط الحركة الذي يسعى لعدم تفجر الصراع بين المعسكرين ، وهو ما يبينه السلوك السعودي للتقريب بين مصر وسوريا عام ١٩٧٦ . وفي هذه المرحلة تمكنت السعودية من الفوز بـود الأطراف الأساسية المختلفة

التي حاولت ان تجتذب السعودية الى جانبها ، أو على الأقل اقناعها بعدم الاندفاع في تأييد الجانب الآخر . وقد وفر هذا الوضع للسعودية ميزات هامة اذ جنبها تقدم مصر الحثيث على طريق التسوية تحمل تكلفة قيادة معسكر معتدلين ، وفي الوقت الذي كانت المملكة تشجع فيه مصر على الخوض في هذا الطريق الذي كان ربما يمثل قناعة سعودية ، او على الأقل كنوع من التجريب لاحدى الطرق المحتملة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، فانها كانت تلجم مصر عن الاندفاع بمزيد من الجراة في هذا الطريق بما يعطل القدرة السعودية على القيام بدور الضابط للحركة العربية . فالتحرك المصرى المتأنى على طريق التسوية يمكن السعودية من أداء الدور الذى رسمته لنفسها دون مشقة كبيرة .

في هذه المرحلة استندت العربية السعودية الى الفائض المالى الكبير الذى تجمع لديها نتيجة ارتفاع اسعار النفط في مد نفوذها الاقتصادى ومن خلاله نفوذها السياسى الى المنطقة العربية . فقد اضافت الفوائض المالية للسعودية اداة هامة لصنع سياستها الخارجية تمكنت من خلالها من نسج شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية تربط السعودية بدول العالم العربى الأخرى . الأخطر من هذا ان السعودية قد وضعت هذه الأداة لتحفيز عمليات التحول الاجتماعى التى كانت قد بدأت في بعض البلدان الراديكالية ، ودفعها الى التخلي نهائيا او جزئيا عن راديكاليته . كما حدث مع مصر كمثال .

ثالثا : المرحلة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ :

أدت زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، ثم توقيع اتفاقات كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ الى اتساع الشقة بين معسكرى المعتدلين والمتشددين العرب ، أو بعبارة أكثر دقة بين مصر ومعسكر المتشددين العرب بعد ان تعرض معسكر المعتدلين الى الانقسام بعد خروج مصر منه نتيجة لاندفاعها على طريق التسوية مسافة ابعد من تلك التى كانت اطراف معسكر الاعتدال الأخرى مستعدة لقطعها .

لقد ادى هذا الموقف الى تعطل الدور السعودى كضابط للحركة العربية بعد ان ادى السلوك المصرى الى استحالة استمرارها في القيام بهذا الدور الذى يتطلب وجود حدود معينة لا يستطيع اى من المعسكرين تجاوزها ، وهو ما تجاوزته مصر بكل المقاييس ، وترتب

على هذا خلو موقع قيادة معسكر المعتدلين ، فاضطرت السعودية الى التقدم لشغل هذا الموقع ، وهو ما فرض عليها القبول بقدر من التوتر في علاقاتها بأطراف المعسكر الراديكالى .

ويلاحظ ان السعودية ترددت في اداء ذلك الدور طوال الفترة ١٩٧٧ - ويبدو ان هذا التردد كان يمثل جانبا من الارتباك الذى اصاب العالم العربى في اعقاب التحول العميق في السياسة المصرية . ولكن في عام ١٩٨١ تقدمت السعودية الى مجلس التعاون الخليجى المؤسس حديثا بالمبادرة التى عرفت وقتها باسم مشروع الأمير فهد للسلام في الشرق الأوسط . وبعد ان حازت المبادرة السعودية على تأييد دول الخليج في قمته المنعقدة في ١١ نوفمبر ١٩٨١ ، ادرجت المبادرة السعودية على جدول اعمال قمة فاس العربية المنعقدة في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ . غير ان المشروع السعودى لم يتمكن من الفوز بالتأييد العربى نتيجة لمعارضة اطراف جبهة الصمود والتصدى له وكانت هذه اول مواجهة مكشوفة بين العربية السعودية وفريق المتشددين العرب الذى نجح في هزيمة المشروع السعودى غير ان الحصيلة كانت مؤسفة اذ تعطلت اعمال القمة العربية يوم بدئها بسبب الخلاف الناشب حول المشروع السعودى الذى كان عليه ان ينتظر عاما آخر حتى انعقاد القمة العربية مرة اخرى في فاس في سبتمبر ١٩٨٢ في اعقاب كارثة الغزو الاسرائيلى للبنان لتتمكن السعودية من انتزاع التأييد العربى لمشروعها بعد ادخال بعض التعديلات عليه .

لقد كان هذا انذارا للسعودية بعدم الخوض كثيرا في اتجاه التصدى لقيادة المعتدلين العرب ، وتجسيدها للمأزق الذى وقعت فيه السعودية منذ خروج مصر من العالم العربى بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، فبينما اتاح ذلك للسعودية التخلص من اهم منافسيها في قيادة العالم العربى . فانه اوقعها في حرج التصدى لمهام قيادة تيار الاعتدال العربى وهى المهمة التى كانت مصر تقوم بها قبل ذلك .

في هذه المرحلة ايضا اكتسبت جبهة الخليج بالنسبة للسياسة السعودية اهمية اضافية وذلك بمناسبة انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، ثم نشوب الحرب العراقية الايرانية . فقد اثارت الثورة الايرانية بعض مظاهر عدم الاستقرار في الخليج مما دفع السعودية لزيادة اهتمامها بأمن الخليج كجزء لا يتجزأ من أمنها . وكان نشوب الحرب العراقية الايرانية - برغم ما يتضمنه من مخاطر . فرصة مواتية لكى تتقدم

العربية السعودية خطوة اضافية الى الامام باعلان تأسيس مجلس التعاون الخليجي في مايو ١٩٨١ ، مستفيدة في ذلك من انشغال كل من ايران والعراق بالحرب بينهما مما اضعف مقدرتها على معارضة هذا التطور الذي اتاح للسعودية فرصة بناء مؤسسة للنظام الاقليمي العربي في الخليج تكون لها فيها اليد الطولى بعد استبعاد العراق وايران منها . وهذا يعنى ان نشوب الحرب العراقية الايرانية كان ظرفا ملائما لتحقيق الطموحات السعودية في الخليج ، فهي من ناحية تؤدي الى الحد من الطموحات الايرانية سواء في التوسع في المنطقة او نشر مبادئها الثورية فيها . ومن ناحية اخرى فانها تؤدي الى اضعاف كل من الطرفين - العراق وايران - لفترة تتمكن خلالها السعودية من تدعيم مركزها في المنطقة . وبرغم دعواتها المتكررة لوقف الحرب ، فقد اخذت السعودية منذ اللحظة الأولى لنشوب القتال جانب العراق ، وقدمت له مساعدات كبيرة كان لها اثر هام على ادائه في الحرب .

المرحلة الرابعة : منذ ١٩٨٣ :

ان مرور كثير من الوقت منذ فوز المشروع السعودي بالتأييد العربي دون ان يسفر التحرك العربي الذي تم تخطيطه على اساسه عن شيء ايجابي ، ربما يكون قد اثبت للسعودية عدم جدوى الدخول في معارك مكشوفة مع اطراف المعسكر الراديكالي حول مشروعات للسلام تفتقر الى القوة الضرورية لتحويلها الى واقع ، ولا تؤدي الا الى احراج السعودية ، وبيان حدود قدراتها . والارجح ان هذه التجربة قد دفعت السعودية للكف عن محاولة التقدم بمشروعات او مبادرات جديدة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، كما قلصت دورها كزعيم لفريق المعتدلين العرب لصالح العودة مرة اخرى للقيام بدور الضابط للعلاقات بين الفريقين . ظهر هذا في احجام السعودية عن اعلان تأييدها العمل للاتفاق الاردني الفلسطيني الذي تم التوصل اليه في فبراير ١٩٨٥ برعاية مصرية . وبرغم ان السعودية في تحركاتها لم تظهر معارضتها للاتفاق ، إلا انها في القمة العربية في الدار البيضاء في اغسطس ١٩٨٥ تزعمت الفريق الداعي الى عدم اصفاء الشرعية العربية عليه وذلك لصالح ما أسمته القمة تنقية الأجواء العربية ، وهي المهمة التي لعبت فيها السعودية دورا بارزا عندما نجحت وساطتها في تحقيق تقارب اردني سوري .

بهذا تكون السعودية قد عادت لممارسة الدور الذي كانت تلعبه قبل عام ١٩٧٨ في ضبط العلاقة بين

المتشددين والمعتدلين العرب ، يساعدها على ذلك ان مصر قد عادت لقيادة فريق المعتدلين العرب وهي العودة التي بلغت ذروتها في رعاية مصر للاتفاق الاردني الفلسطيني .

ان عودة مصر لممارسة دورها في قيادة معسكر المعتدلين العرب يطرح من جديد قضية عودة مصر للعالم العربي من زاوية الموقف السعودي منها ، اذ تشير بعض الدلائل الى المعارضة السعودية لعودة مصر الى العالم العربي . وفي هذا السياق يمكن ان تقدم بعض التفسيرات ، وأول ما يرد الى الذهن في هذا المجال التفسير الخاص بحرص السعودية على استبعاد اهم منافسيها الاقليميين كنوع من الحرص على المكانة التي احتلتها في المنطقة منذ غياب مصر . ويقوم هذا التفسير على اعطاء اهمية كبيرة للخبرة التاريخية السعودية في العقد الممتد بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات ، حيث واجهت السعودية مشكلات عديدة بسبب الدور المصري في المنطقة ، وهذه الخبرة قد تكون لها رواستها لدى صانعي القرار في المملكة .

غير ان الافتراض المتضمن في هذا التفسير والخاص بالاثار السلبية لعودة مصر على الدور السعودي هو افتراض غير صحيح بالضرورة ، خاصة وان مصر برغم غيابها عن مؤسسات النظام العربي ما زالت تمارس دورا هاما في المنطقة . بل ان هذا الدور يتجه للتعاظم منذ تولى الرئيس مبارك حكم مصر . فعناصر القوى العربية قد اصبحت مقسمة بين اكثر من طرف من اطراف النظام ، بحيث يصعب ان يكون الدور الذي يؤديه احد الأطراف على حساب الأطراف الأخرى الا اذا ارتبط ذلك بزيادة عناصر قوته الذاتية ، وهو ما لا يبدو ان مصر المثقلة بالهموم قادرة على الوصول اليه في زمن قريب .

أيضا فان مصر الراغبة في العودة للعالم العربي ليست هي مصر التي ازعجت العربية السعودية في الخمسينات والستينات وذلك بعد التحولات العميقة التي شهدتها مصر على مختلف المستويات في العقد الأخير ، والتي ساهمت السعودية نفسها في حدوثها . وعلى هذا فانه لا يوجد ما يبرر مخاوف السعودية تجاه عودة مصر للعالم العربي . ومن ثم فان هذا التفسير برغم وجاهته التي تبدو للوهلة الأولى ليس مقنعا بالقدر الكافي بسبب استناده الى العوامل النفسية المرتبطة بصانع القرار السعودي دون ان يأخذ في الاعتبار الهيكل الفعلي لتوزيع القوى في المنطقة ، وكذلك

السياسات الفعلية التي تتبعها الأطراف المختلفة .
في مقابل ذلك فان من يتصدى لتفسير الموقف
السعودى تجاه مصر ، عليه ان يلاحظ ان تصليب
السعودية ضد عودة مصر ليس قويا كما يصوره
التفسير السابق ، وهو ما يتبينه ملاحظة الموقف
السعودى من عودة مصر لمنظمة المؤتمر الاسلامى في
يناير ١٩٨٤ ، وكذلك موقف السعودية من الدول العربية
التي تحتفظ بعلاقات رسمية او فعلية مع مصر . ومن
بينهم بعض حلفاء السعودية المقربين فالأرجح ان
العربية السعودية ترى ان عودة مصر خاصة اذا جاء
ذلك بدعم منها سيفرض عليها تحمل عداء الدول
الراديكالية ، وبالذات سوريا التي تعتبر أن عودة مصر
محملة باتفاقات كامب ديفيد سيؤدى الى تقوية فريق
المعتدلين العرب .

من ناحية اخرى فان عودة مصر الى قيادة اطراف
معسكر الاعتدال بشكل كامل سيزيد من اتساع الهوة
بين فريقى المعتدلين والمتشددين العرب ، وبالتالي فانه
يؤدى الى زيادة تعقيد مهمة السياسة السعودية في ضبط
العلاقة بين الفريقين ودون ان يؤدى بالضرورة الى
زيادة فرص تحقيق تقدم على طريق تسوية الصراع
العربى الاسرائيلى ، وهو ما قد يضطر المملكة في لحظات
الصراع الحرجة الى التبنى الصريح لموقف اى من
الفريقين بما يكسبها عداء الفريق الآخر ، وعلى هذا فان
قبول السعودية بعودة مصر من الأرجح الا يتم الا على
اساس تخلى الأخيرة عن جانب من التزاماتها تجاه
اسرائيل بما يؤدى الى تخفيف معارضة المتشددين لتلك
العودة .

فالسعودية تتمسك باتباع دور الضابط للعلاقات
العربية لأنه يحقق لها عددا من المزايا :

أولا : يجنبها الدخول في مواجهات سياسية حادة قد
تمتد الى داخل السعودية ذاتها .

وثانيا : فان هذه الطريقة تجنب السعودية التصدى
لمهام قيادة اى من الفريقين مما لا يفرض عليها تحمل
نتائج الفشل الذى قد يبنى به الفريق الذى قد تنحاز
اليه ، خاصة وانه لا يبدو في الأفق ان هناك امكانية
لنجاح اى من البديلين المتنافسين .

ثالثا : ان القدرات السعودية المالية اساسا لا توفر لها
القوة اللازمة للتمسك باحد البدائل المطروحة ومساندته
حتى تتمكن من فرضه في الواقع .

رابعا : تمكنت السعودية من خلال شبكة العلاقات
والمصالح التي تربطها بالأطراف المختلفة في العالم

العربى من اكتساب مكانة هامة تضعها في مصاف الدول
المؤثرة في سياسات المنطقة في نفس الوقت الذى تحظى
فيه بحرص الآخرين - بما فيهم المختلفين معها - على
الحفاظ على علاقات طيبة بها . وهى بذلك تضرب مثلا في
الزعامة الاقليمية لم تعرفه المنطقة من قبل اذ ارتبط
الدور المؤثر لدولة معينة في المنطقة باكتسابها لعداء
شديد من جانب خصومها . وهو ما تبينه متابعة
السياسة العربية في الخمسينات والستينات ، كما يبينه
النموذج السورى في هذه المرحلة .

اما في الخليج فقد شهدت السياسة السعودية في هذه
المرحلة تطورا هاما تمثل في اضعاف قدر اكبر من الجدية
على الدعوة السعودية لوقف الحرب العراقية الايرانية .
ظهر ذلك في الزيادة التي قام بها وزير الخارجية
السعودى الى طهران في يونيو ١٩٨٥ . ثم في البيان
المتوازن الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجى في
نوفمبر ، واخيرا في الزيارة التي قام بها وزير خارجية
ايران الى الرياض في ديسمبر . ويبدو ان ذلك التطور قد
حدث في علاقته بتوقف الحرب العراقية الايرانية عن ان
تكون مفيدة للسعودية بعد ان تمكنت من تثبيت اركان
مجلس التعاون الخليجى ، بل وباحتمال امتداد اثار
الحرب لتؤثر سلبيا على مصالح السعودية ودول الخليج
الأخرى الأعضاء معها في مجلس التعاون الخليجى
وخاصة في تأثيرها على حرية الملاحة في الخليج . ولكن
يلاحظ ان تطور الموقف السعودى لم يرتبط بتوقفها عن
تقديم الدعم للعراق وذلك بعد ان اصبح صمود العراق
في الحرب يمثل اهمية حاسمة لاستقرار الخليج .

٤ - السياسة العربية لليبيا

تواجه دراسة السياسة الليبية على المستوى العالمى
او الاقليمى - مشكلات هامة تتعلق بصعوبة فهمها
استنادا الى ما يمكن اعتباره مصلحة وطنية لليبيا . ذلك
ان مد خطوط مستقيمة تبدأ من المصالح الليبية في
التنمية الاقتصادية والأمن الوطنى - وهى اهم
ما تحرص الدول المختلفة على تحقيقه من مصالح -
لا تصل بنا عادة الى السياسات التي يلتزم بها نظام
القذافى . فاذا كانت ليبيا لم تواجه بعد مشكلات حادة
فيما يتعلق بقضايا التنمية والأمن ، فان هذا لا يعنى
بالضرورة ان الاختيارات الليبية كانت دائما الأكثر
ملاءمة لتحقيق مصالحها . ففى عقد السبعينات حقق
الاقتصاد الليبى نموا سلبيا قدره ٢,٩٪ ، محتلا المكانة
الرابعة بين اسوأ الاقتصادات الأفريقية بعد انجولا
وموزمبيق وتشاد . غير ان العائدات الهائلة من النفط

الليبي تمنع - في المدى القصير - ظهور هذا التدهور في شكل أزمة اقتصادية خانقة ، وإن كانت لا تضمن من ذلك في المدى المتوسط أو الطويل . أما على مستوى الأمن الوطنى ، فإنه لا يبدو أن هناك أخطارا خارجية هامة تهدد الوحدة والتكامل الوطنى لليبيا ، أو تهدد استمرار النظام السياسى الليبى غير أن العداء الحاد الذى تبديه قوى اقليمية ودولية عديدة تجاه النظام الليبى من الممكن أن يتحول تحت شروط معينة الى خطر مباشر يمثل تهديدا للأمن الليبى ، وليست ببعيدة عن ذاكرتنا الصدمات العسكرية التى وقعت بين ليبيا ومصر في منطقة الحدود بينهما في صيف عام ١٩٧٧ والتى تمكنت خلالها القوات العسكرية المصرية من اجتياز الحدود الليبية . وكذلك المعركة الجوية بين طائرات أمريكية وأخرى ليبية فوق خليج سرت في صيف ١٩٨١ والتى اسقطت فيها طائرتان ليبيتان . بالمقابل ، فإنه يمكن القول أن ليبيا تضحي بالأداء الأمثل باتجاه تحقيق هذه المصالح ، بغرض التمكن من تحقيق مصالح أخرى . غير أنه لا يمكننا بالضبط تعيين المصالح التى من الممكن أن تكون السياسة الليبية قد حققتها من وراء سياستها هذه .

إن المصلحة الوطنية مفهوم متلازم مع مفهوم النخبة الحاكمة ، فالأخيرة هى التى تتولى تحديد الأهداف التى تسعى الدول الى تحقيقها ، كما تختار الطريقة التى يمكن بها تحقيق هذه الأهداف . وعلى هذا فإن النخبة الحاكمة الليبية قد لا ترى أهداف الأمن والتنمية مطابقة لمفهوم المصلحة الوطنية ، أو أنها قد تختار لتحقيقها وسائل لا تقود اليها . وقد يكون من المفيد الرجوع الى ايديولوجيا النخبة الحاكمة في ليبيا للتعرف على أولويات القيادة الليبية ووسائل تحقيقها . فالكتاب الأخضر الذى يمثل الوثيقة الايديولوجية الأساسية في ليبيا هو طبعة معدلة من الايديولوجية الناصرية . وفيها تحتل أهداف الوحدة القومية ومعاداة الامبريالية والصهيونية موقعا رئيسيا . غير أنه من الملاحظ أن هناك فرقا واضحا بين أداء السياسة الخارجية الليبية وتلك المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وهو الفارق الذى يجعل السياسة الليبية تبدو أقل عقلانية من مثيلتها المصرية . فلم يخرج علينا أى باحث أو مسئول ليصف السياسة الناصرية بأنها سياسة (مجنونة) كما حدث أكثر من مرة في وصف السياسة الليبية ، فقد كان هناك قدر أكبر من الترابط والانسجام يمكن العثور عليه بين أهداف السياسة المصرية ووسائلها في عهد الرئيس ناصر .

والفارق بين التجربتين يتعلق من ناحية بالفارق في الأثر الشخصى لكل من الرئيسين عبد الناصر والقذافى حيث يؤدى كل منهما الدور الأساسى في توجيه سياسة بلاده . ومن ناحية أخرى فإن الفارق بين البيئة الداخلية والخارجية في كل من التجربتين له أثر حاسم في توجيه سياستهما .

فموقع مصر في قلب الوطن العربى يجعلها مركزا أو على الأقل طرفا في الجانب الأكبر من التفاعلات بين الدول العربية ، ساعدها على هذا ثقلها السكانى والثقافى والصناعى والعسكرى بالمقارنة بالدول الأخرى في المنطقة . بالإضافة الى ذلك ، فإن موقع مصر المجاور لاسرائيل ، ودخولها في عدة مواجهات مسلحة معها ، أتاح لها أن تكتسب اسبابا جديدة لزيادة مكانتها في المنطقة باعتبارها طرفا مباشرا في الصراع العربى الاسرائيلى .

من ناحية أخرى ، فإن صعود الراديكالية الناصرية في مصر كان جزءا من صعود راديكالى عام في العالم العربى ، حيث التقت عدة دول عربية مع مصر في توجهاتها القومية المعادية للامبريالية واسرائيل ، وفي اختياراتها الاجتماعية الراديكالية ، بحيث لم يكن الأداء السياسى الناصرى غريبا عن الأداء العام لجانب هام من النظم العربية ، وقد جعل هذا من السياسة العربية لمصر الناصرية موضوعا قابلا للفهم والتحليل ، ومن ثم كان لها طابعها المنطقى .

على عكس ذلك كان الحال بالنسبة لليبيا التى كان صعود الراديكالية فيها - مصحوبا باتجاه عكسى في الأداء الخارجى للنظم العربية عموما والراديكالية منها خصوصا ، بحيث بدت السياسة الليبية نشازا في الأداء العربى العام ، وبالتالي فإنه كان من الصعب على ليبيا أن تجد لها حليفا أكيدا بين الدول العربية ، فأغلب الدول العربية هو خصوم لليبيا بهذه الدرجة أو تلك .

من جانب ثالث فإن موقع ليبيا الجغرافى من ناحية ، وامكانياتها الاقتصادية الكبيرة من ناحية ثانية لا تضم قيودا هامة على السياسة الخارجية الليبية . فالدول المجاورة لليبيا قد تكون اضعف أو اقوى منها ، ولكنها على أى الأحوال ليست لديها نوايا عدوانية أو توسعية تجاهها . فحتى في ذروة الصراع المصرى الليبى الذى اخذ شكل الصدام العسكرى في عام ١٩٧٧ لم تكن مصر من جانبها تستهدف أكثر من معاقبة النظام الليبى الذى بادى بالقيام ببعض الأعمال العدوانية ضدها ، ولم يثبت حتى الآن أن لمصر نوايا تتعلق بإسقاط النظام

الليبي او بأطماع في الأراضي الليبية ، بالاضافة الى ذلك فان مصر لديها من المشكلات ما يمثل قيودا هامة على حركتها ، والتي تمنعها من الرد بحرية كاملة على الاستفزازات الليبية .

اما امكانيات ليبيا الاقتصادية الكبيرة ، فانها تتيح لها ان تدعم وسائل تنفيذ سياستها الخارجية ، سواء عبر تقديم المساعدات الاقتصادية ، أو دعم الاتجاهات المالية لها ، أو تمكينها من بناء جيش قوى ، فليبيا تقدم مساعدات هامة لكثير من الحركات الثورية في العالم العربى وخارجه كما تقدم مساعدات لبعض الدول الصغيرة ، بالاضافة الى دخولها في بعض المغامرات العسكرية المكلفة .

في نفس الوقت فان الصورة التى تحاول ليبيا ان تقدمها عن نفسها للعالم ، وخاصة للعالم العربى ، هى واحدة من أدوات السياسة الخارجية الليبية . هذه الصورة التى هى عبارة عن محاولة لتحويل المشروع المتضمن في الكتاب الأخضر الى واقع ، تعنى الدخول بليبيا في تجارب للتنظيم واعادة التنظيم الداخلى في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، وهى محاولات كانت لها تكلفتها الاقتصادية العالية التى انعكست على معدلات النمو الاقتصادى هناك . غير انه يبدو ان الامكانيات المالية الليبية الكبيرة لا تجعل النظام الحاكم يشعر بوطأة التكلفة الاقتصادية لمثل هذه المشروعات بحيث انها لا تمثل اقيدا ضعيفا على ادائه السياسى الخارجى .

إلا أن القيود المحدودة التى تواجه صانع السياسة الليبية ، يقابلها من ناحية اخرى ضعف هيكلى في القدرات الليبية خاصة السكانية منها ، اذ يبلغ عدد سكان ليبيا اقل من ثلاثة ملايين نسمة ، بالاضافة الى انخفاض مستوى التطور الثقافى الذى ينعكس في محدودية المهارات البشرية . من ناحية ثانية فان انخفاض مستوى التطور الاقتصادى في ليبيا ، واعتمادها شبه الكامل على استخراج النفط ، والضعف الشديد للقاعدة الصناعية التى تمثل اساسا لتخفيف الاعتماد على الخارج في الوفاء بالاحتياجات الصناعية ولتنمية المهارات التكنولوجية اللازمة لتكوين جيش حديث ، ناهيك عن اعتماد ليبيا شبه الكامل على استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج ، كل هذه تمثل قيودا هيكلية على اداء سياسة ليبيا الاقليمية والدولية .

السياسة الاقليمية لليبيا :

تتسع اهداف السياسة الليبية ودوائر اهتمامها عن نطاق العالم العربى ، في نفس الوقت الذى لا يمكن فيه فصل سياستها العربية عن تلك غير العربية . وطبقا لما يصرح به القادة الليبيون والجهات الرسمية في ليبيا فانه يمكن وضع اهداف السياسة الليبية الاقليمية على النحو التالى :

١ - العمل على صعيد القضية الفلسطينية ، فليبيا هى الدولة العربية الوحيدة التى لا تزال تتمسك الى اليوم بالاهداف الاصلية للعرب في صراعهم ضد اسرائيل فهى تدعو الى تصفية الكيان الصهيونى . فليبيا لم تعلن في اى وقت قبولها لجهود التسوية ايا كان نوعها ، كما لم تقبل القرار ٢٤٢ أو غيره من القرارات الدولية التى تتخذ اساسا لعملية التسوية .

٢ - تحقيق الوحدة العربية . وتعد ليبيا برغم قصر الفترة التى تبنت فيها اتجاهها وحدويا اى منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ أكثر الدول العربية دخولا في محاولات وتجارب للوحدة فقد شاركت في اعلان طرابلس مع كل من مصر والسودان وسوريا ، وكانت طرفا في اتحاد الجمهوريات العربية ١٩٧١ ، أعقبت ذلك محاولتها الوحدة الاندماجية مع مصر ١٩٧٢ والوحدة مع تونس ١٩٧٥ ، وسوريا ١٩٨٠ ، وأخيرا الاتحاد مع المغرب تحت اسم الاتحاد العربى الأفريقى .

٣ - محاربة الامبريالية . وليبيا لا تقصر نطاق تلك الحرب على المنطقة العربية وانما تمده الى بقاع متعددة في العالم في شرق آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية .

٤ - معارضة النظم العربية المحافظة بهدف محاصرة نفوذها كحد ادنى وصولا الى تغييرها كحد اقصى وان كان هذا الهدف يلحق به الشك بعد ارتباط ليبيا مع المغرب في الاتحاد العربى الأفريقى منذ اغسطس ١٩٨٤ ، كما ان هذا الاتحاد ذاته يشكك في مصداقية الاهداف الليبية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى بسبب موقف المغرب المعروف من قضية فلسطين .

٥ - زيادة النفوذ الاقليمى لليبيا وهذا هدف مطلوب لذاته ، كما انه من ناحية اخرى بعد اداة لتحقيق الاهداف الليبية الأخرى .

أما عن دوائر النشاط الاقليمى لليبيا فانه يمكن تقسيمها الى ثلاث مناطق اساسية :

اولا : المشرق العربى وتضم آسيا العربية بالاضافة الى

مصر وايران .

ثانيا : المغرب العربى وتضم تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا بالاضافة الى اقليم الصحراء .

ثالثا : الدول الافريقية الواقعة فى منطقة الصحراء الكبرى وتشمل مالى والنيجر والسنغال وتشاد بالاضافة الى السودان وأثيوبيا ودول اخرى .

على مستوى الاهداف ، فانه من الواضح العلاقة الوثيقة التى تربط الاهداف الليبية ببعضها أما على مستوى الدوائر ، فانه يجب النظر اليها نظرة ديناميكية بحيث تتقاطع هذه الدوائر فى مساحات تتسع وتضيق تبعا لظروف اهمها طبيعة القضية موضوع الصراع فى اللحظة المعينة . فالصراع العربى الاسرائيلى هو الموضوع الرئيسى الذى تدور السياسة الليبية حوله فى الدائرة الشرقية ، وبحكم ان هذا الصراع هو موضوع اهتمام من جانب كافة الدول العربية ، فانه فى هذه الحالة تتطابق الدائرة الشرقية مع الدائرة المغربية ، كما تقاطعا مع الدائرة الأفريقية عند السودان .

ومنذ انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ، اتجهت ليبيا لتوثيق علاقاتها بايران . وكان لهذا التحالف اصداء هامة فى الشرق العربى وخاصة فى منطقة الخليج بسبب الابعاد الاقليمية للثورة الايرانية . وقد تحول هذا التحالف الى قضية اقليمية هامة وأحد المحاور الأساسية للسياسة الليبية فى المشرق العربى مع نشوب الحرب الايرانية العراقية ، فقد قدمت ليبيا لايران تأييدا سياسيا غير مشروط كما زودتها بكميات كبيرة من السلاح الذى واجهت ايران صعوبة كبيرة فى الحصول عليه بسبب الحظر الذى يفرضه عليها بعض مصدري السلاح الكبار فى العالم خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا .

ويمكن تصنيف السياسة الليبية تجاه ايران فى خانة العداء للامبريالية ، وذلك بالنظر الى موقف الثورة الاسلامية فى ايران من الولايات المتحدة . وخاصة عند مقارنة ذلك بموقف نظام الشاه السابق منها . ايضا فان تأييد الثورة فى ايران يمكن ان يندرج فى خانة معارضة النظم العربية المحافظة حيث شكلت ايران تحديا هاما لهذه النظم . وقد جعل التحالف بين ايران وليبيا الأخيرة أكثر انغماسا وتأثيرا فى شئون المشرق العربى . ولكن لأن هذا التأثير يمر عبر ايران التى لها مصالحها وخططها الخاصة فى المنطقة ، ولأن الدعم الليبى لايران لا يمثل نسبة كبيرة من الطاقة التى توطنها ايران فى سياستها الخليجية ، فان انغماس ليبيا فى شئون المشرق

العربى عبر ايران لا يترتب عليه بالضرورة زيادة النفوذ الليبى فى المنطقة بشكل محسوس .

اما فى الدائرة الافريقية ، فانه يبدو ان ليبيا تتعامل معها على مستويين :

الأول : كمجال حيوى للحركة ، وكمنطقة جذب للنفوذ الليبى بسبب فراغ القوة الناشئ فيها عن ضعف دولها ، وقابليتها للاختراق .

وعلى المستوى الثانى : فان الاهتمام المتأخر للسياسة الليبية بهذه المنطقة والذى بدأ مع نهاية السبعينات قد يكون نوعا من التعويض عن الاحباط الذى اصاب ليبيا فى مجالات حركتها العربية ، كما تمثل نوعا من التجريب لا طروحات نظرية العقيد القذافى الثالثة فى مجال جديد عالم ثالث - اسلامى غالبا - وتتقاطع هذه الدائرة مع الدائرة المغربية بسبب تأثير النشاط الليبى فى افريقيا على توازنات القوى فى المغرب العربى ، حتى ان الاتحاد الليبى المغربى قد اخذ اسم الاتحاد العربى الأفريقى ليتيح مجالا لانضمام دول اخرى افريقية من تلك الواقعة فى منطقة الصحراء الكبرى اليه .

وفى الدائرتين المغربية والأفريقية تتبع ليبيا سياسة القوة وتوسيع مجالات النفوذ فى المجالات التى ترى فيها نوعا من فراغ القوة يتيح لها فرصة زيادة نفوذها او تحقيق مكاسب اقليمية معينة ، وهو ما تبينه السياسة الليبية تجاه كل من تونس وتشاد ، خاصة الأخيرة التى فرضت ليبيا سيطرتها العسكرية على الاقليم الشمالى الغنى بالمعادن الاستراتيجية فيها .

ايضا فان الدائرة الافريقية تتقاطع مع تلك المشرقية عند اقصى جنوب الأخيرة ، اذ يكون الحلف الليبى - الاثيوبى - اليمنى الديمقراطى نقطة نقل حيوية فى السياسة الليبية تجاه الدائرة الافريقية ، واتجاه الدائرة المشرقية ، ويحدث هذا التقاطع عند السودان ذلك البلد العربى الأفريقى الهام .

التطور الأهم فى السياسة الليبية فى الفترة الأخيرة ، هو انضمامها للمغرب فيما يعرف بالاتحاد العربى الأفريقى والمشكلة التى تثيرها هذه الخطوة هى تعارضها مع الاهداف الأساسية للسياسة الليبية ، ربما باستثناء هدف الوحدة العربية الذى حتى لا يبدو ان الاتفاق مع المغرب قد اضاف ايجابيا له . فقد استفاد المغرب من تبدل الموقف الليبى تجاه الصراع حول الصحراء ، بينما لم تحقق ليبيا مكسبا هاما اللهم

الاتكوين نواة للاتحاد العربى الأفريقى او للاتجاه الاسلامى الأفريقى ، وهى النواة التى لا يبدو حتى الآن انها قابلة للنمو .

هذا التطور الأخير قد يكون محصلة للاحباطات التى صادفتها سياسة ليبيا الإقليمية بحيث ان هذا التحول يمكن فهمه باعتباره نوعا من التجريب فى اتجاه جديد كما انه قد يكون رد فعل مباشر للفشل الليبى فى الفوز برئاسة منظمة الوحدة الأفريقية بسبب موقفها من قضية الصحراء الغربية . غير ان اللافت للانتباه انه فى الوقت الذى تبدل فيه ليبيا موقفها من هذه القضية ، تعود منظمة الوحدة الأفريقية لتبنى الموقف الذى سبق لليبيا أن فشلت فى دفعها اليه ، بما قد يعكس مظهرا من مظاهر اخفاق السياسة الليبية .

وعموما فان من الصعب انتقاد الاهداف التى تتبناها دولة معينة ، باعتبار ان تحديد اهداف الدولة هو عمل يتعلق بسيادتها فى المقام الأول من ناحية ، وانه يتعلق برؤيتها لمصالحها دون غيرها من ناحية ثانية ، وذلك باستثناء الحالات التى تتعارض فيها اهداف دولة معينة مع المبادئ المستقرة فى العرف والقانون الدوليين ، أو فى المبادئ الانسانية العامة غير انه يمكن وصف سياسة الدولة بالعقلانية او انتزاع هذه الصفة عنها من زاوية علاقة هذه الاهداف بالوسائل التى يجرى اتباعها لتحقيقها . وفى هذا السياق ، فانه لا يبدو من السهل وصف مشروع ليبيا الاقليمى بالعقلانية . فليبيا تتبع اساليب هجومية فى تحقيق سياستها . وهو ما لا ينسجم مع البيئة الإقليمية التى تتحرك فيها فى هذا الوقت ، ولا مع امكانياتها كدولة صغيرة . وهو ما يعود عليها بالضرر ، ويؤثر سلبيا حتى على امكانية بناء ذاتها كدولة وكمجتمع بما يضمن لها التأثير والفعالية فيما لو تغيرت الظروف الإقليمية المحيطة .

إن السياق المحلى والاقليمى يجعل الهدف والوظيفة الأساسية للمشروع الليبى الاقليمى هو اشاعة اكبر قدر ممكن من عدم الاستقرار فى المنطقة كنوع من الاحتجاج على مسار السياسة العربية والاقليمية ، وربما كنوع من محاولة وضع بعض القيود على مسارها . وهو الذى يعكس فى النهاية الفجوة بين امنيات القادة الليبيين والبيئة التى يتحركون فى اطارها . غير انه فى عام ١٩٨٥ دخل تطوران هامان على الشروط التى تتحرك السياسة الليبية وفقا لها ، فقد تفاقمت الآثار السلبية للأداء الاقتصادى الليبى الى الحد الذى دفع ليبيا للتخلص من جانب كبير من العمالة الأجنبية ، خاصة تلك العمالة

القادمة من تونس ومصر ، وذلك للحد من تيار التحويل النقدى الى خارج ليبيا . ولكن القيادة الليبية وهى تفعل ذلك أثرت ان تفتعل دوافع سياسية للقرار مخفية اسبابه الاقتصادية الأكثر واقعية ، فدعت العمالة المصرية والتونسية فيها الى التخلي عن جنسياتها والحصول على الجنسية الليبية وفى اطار حملة من الدعاية المضادة للسياسات التى يتبعها النظامان الحاكمان فى مصر وتونس . ثم قامت بطرد الآلاف من عمال البلدين الذين رفضوا العرض الليبى بطريقة استفزازية احدثت ازمة عنيفة فى علاقات ليبيا بكل من البلدين . وكادت ليبيا تبادر بالحرب ضد تونس لولا التأييد الذى لاقتة الأخيرة من اطراف اقليمية - مصر والجزائر - واطراف دولية - الولايات المتحدة وفرنسا - كذلك تعرض الأمن الليبى للخطر بسبب الحشود العسكرية المصرية على الجبهة الليبية فى شهر نوفمبر فى اعقاب ما ادعته مصر من المسؤولية الليبية عن حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية فى نفس الشهر .

فاذا كان هذان الحدثان قد مرا دون ان يترتب عليهما اضرار بأمن ليبيا بشكل مباشر ، الا انهما قد اثارا حماسة وعداء اطراف اقليمية ودولية ضد نظام الحكم فى ليبيا .

وقد استمرت ليبيا فى هذا العام فى تحالفها الذى بدأته منذ اكثر من خمسة اعوام مع ايران . وقد دخل هذا التحالف مرحلة جديدة كما ظهر فى مناسبتين الأولى هى اكتشاف امتلاك ايران لصواريخ ارض - ارض سوفيتية الصنع اعترف العقيد القذافى فى سبتمبر انه قد زود ايران بها ، بالاضافة الى انواع اخرى من الأسلحة . وقد استخدمت ايران هذه الصواريخ فى قصف بغداد فى مارس .

اما المناسبة الثانية - فهى الاتفاق الذى اعلن عن التوصل اليه بين البلدين فى يونيو اثناء زيارة هاشمى رافسنجاني رئيس البرلمان الايرانى الى طرابلس وفيه تم الاتفاق على انشاء لجنة سياسية - عسكرية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين فيما أسمته وكالة الأنباء الليبية تحالفا استراتيجيا . وهو الذى ترتب عليه سحب العراق اعترافه بالنظام الليبى . ومن الغريب ان وكالة الأنباء الليبية قد عادت ونفت عقد اتفاق استراتيجى مع ايران ، وادعت بالمقابل ان ليبيا عرضت على ايران مقترحات محددة لوقف الحرب العراقية الايرانية ولكن ايران رفضت الاستجابة لمقترحاتها . وبغض النظر عن صحة اى من الخبرين فان الواقعة برمتها تعكس مدى

التخبط الذى تعانيه السياسة الليبية .

ويذكر أنه قبل الاعلان عن الاتفاق الليبي الايرانى
بأيام قليلة كان وزير الخارجية الليبي قد انهى جولة فى
عدد من العواصم العربية حمل فيها الى قادتها رسائل
من العقيد القذافى تتعلق بمشروع للوحدة العربية لم
تستجب له اى من الدول العربية . ويكشف هذا السلوك

عند مقارنته بباقى مظاهر السياسة الليبية تجاه العالم
العربى عن المنطق الغريب الذى تدار السياسة الليبية
وفقا له ، والذى يؤدى بها الى الانتقال بسهولة بين عدد
من الخيارات المتطرفة بين القطبين صراع - تعاون .
وتحت هذه الظاهرة يندرج كثير من تناقضات السياسة
الليبية .



القسم الخامس
اتجاهات التطور الداخلي
في الأقطار العربية

مقدمة :

قد تدخلت في تقديم هذه التقارير ولكننا نأمل أن تطور هذه التقارير في الأعوام القادمة .

١ - صعود دور الاسلام السياسى

في رأى كثير من الدارسين أن حركات المعارضة الدينية هي أهم الظواهر السياسية في العالم العربى في العقد الأخير .

وخاصة أنها الظاهرة السياسية الجماهيرية - ربما الوحيدة - التى تتسع لتشمل أغلب البلدان العربية بما يتيح إمكانية دراستها من منظور عربى عام . وتتميز هذه الظاهرة بعدد من السمات :

أولاً : من حيث الاتساع تمتد ظاهرة المد الإسلامى لتشمل عدداً كبيراً من البلدان العربية : الجزائر ، تونس ، مصر ، السودان ، سوريا .

وبالطبع فإننا نلاحظ وجوداً لنفس الظاهرة في بلاد عربية أخرى إلا أنها لا تبلغ فيها نفس الدرجة من العمق أى نفس الدرجة من النفوذ والفاعلية التى بلغتها في هذه البلدان الخمسة .

ثانياً : تنتشر الحركة الإسلامية أساساً وبشكل يكاد يكون شبه حصري في أوساط التكوينات الاجتماعية الحديثة ، خاصة في أوساط الطبقة الوسطى الدينية وهى من ثم تختلف عن الحركات الدينية التى شهدتها العالمان العربى والإسلامى لفترة امتدت حتى بعد نهاية القرن التاسع عشر ، حيث تركز جمهور الحركة الإسلامية في الفئات الاجتماعية التقليدية .

ثالثاً : يتركز وجود التيارات الإسلامية ، الحديثة في أوساط الفئات المتعلمة وينسجم هذا مع انتشارها في أوساط الفئات الاجتماعية الحديثة .

رابعاً : وبالرغم من أنه يمكن اعتبار الحركات الإسلامية الحديثة نوعاً من حركات الرفض الاجتماعى والسياسى إلا أنها تتميز بعدم امتلاكها لبرنامج سياسى واجتماعى واقتصادى واضح ، وإنما تكتفى برفع شعارات عامة يكتنفها قدر عال من الغموض تدور حول العودة إلى الدين وبناء المجتمع المسلم .

يتناول هذا الجزء من التقرير اتجاهات التطور السياسى والاجتماعى العربى ، وينقسم هذا الجزء بدوره إلى دراسة للملامح العامة لاتجاهات هذا التطور ، أخذاً في الاعتبار مجمل الساحة العربية ، وبصورة مقارنة ، وإلى تقارير موجزة عن أهم التطورات التى لحقت بالحياة السياسية والاجتماعية في سبع عشرة دولة عربية وهى : السودان ، الصومال ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، العراق ، الكويت ، المملكة السعودية ، الامارات ، قطر ، الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية .

ولا يستنفذ القسم الخاص بدراسة الملامح العامة لاتجاهات التطور السياسى والاجتماعى في الساحة العربية كافة الظواهر والعمليات المشتركة أودات المغزى النظامى والمقارن ولا حتى كل هذه الظواهر . فقد اكتفينا في هذا التقرير على التركيز على ظاهرتين أساسيتين وهما :

- صعود الحركات السياسية الدينية (الإسلامية) وهى ظاهرة تغطى عدداً كبيراً من البلدان العربية .
- الاتجاه نحو الليبرالية السياسية وانعكاساتها على قضية مدى استقرار نظم الحكم في البلدان العربية .

ولا شك أننا نعى أن هذه الظواهر قد لا تكون في نظر العديد من المحليين أهم الظواهر المشتركة وذات المغزى المقارن في الساحة العربية ، ولكننا بهذا الاختيار نفتح الباب أمام أفق جديد للدراسات العربية ، وهو ذلك الذى يستكشف إمكانيات الدراسة المقارنة للحياة السياسية والاجتماعية في الأقطار العربية المختلفة . ولدينا أمل أن نواصل تقديم ملامح أخرى وظواهر نوعية من هذا المنظور المقارن في التقرير الاستراتيجى العربى في الأعوام القادمة .

وكذلك لا يفوتنا التأكيد على أن تقارير التطور السياسى والاجتماعى على الصعيد القطرى لا هى كاملة ولا هى بالضرورة تحتوى على أفضل منظور لتقديم هذا التطور ، فلاشك أن الموارد المحدودة واعتبارات المساحة

خامسا : بدأت موجة صعود الحركات الدينية منذ نهاية الستينات في أعقاب هزيمة جيوش ثلاث من الدول العربية أمام إسرائيل ، إلا أن عدم امتلاك الحركة لبرنامج واضح لمواجهة هذه الكارثة يجعلها أقرب إلى أن تكون إحدى نتائج الهزيمة والانحيار القومى الشامل الذى أعقبها ، أكثر منها رد فعل لها .

ويقتضى الأمر اجراء بعض التمييزات الهامة في مجال دراسة الحركات الاسلامية :

١ - صاحب صعود موجة المد الاسلامى صعود موجة طائفية ، وبينما يوجد جانب طائفى واضح في حركة المد الاسلامى سواء باعتبارها نتيجة للهزيمة المادية والمعنوية التى يعيشها العالم العربى في مواجهة الغرب (المسيحى) ، أو بالنظر إلى موقفها من الاقليات الدينية المختلفة في العالم العربى . إلا أن الجانب الطائفى في هذه التيارات يظل ثانويا بالقياس لابعادها الأخرى .

فبرغم التزامن بين الظاهرتين إلا أنه لا بد من التمييز بينهما ، فالحركات الاسلامية الحديثة موضوع هذا التقرير هى حركات لديها مشروع يتوجه - برغم غموضه - لصياغة مستقبل الأمة ككل . على عكس الحركات الطائفية التى لا يتجاوز مشروعها حدود تحسين أحوال الطائفة العينة .

٢ - أيضا فانه لا بد من التمييز بين الحركات الاسلامية الحديثة التى يتكون قوامها الأساسى من أبناء الطائفة السنية وتلك الشيعية ، فبالرغم من تزامن صعود المد الشيعى مع المد الاسلامى السنى منذ منتصف السبعينات ، فان تركيز المسلمين الشيعة أساسا في ايران ، والتداخل بين المذهب الشيعى والقومية الفارسية ، قد جعل للاسلام الشيعى بعدا قوميا واضحا .

أما الطوائف الشيعية في بعض البلاد العربية ذات الأغلبية السنية ، فان المد الدينى بينها أخذ طابع حركة الاقليات الدينية المطالبة بتحسين نصيبها السياسى والاجتماعى والاقتصادى في المجتمع .

وعلى هذا فانها بالرغم من مجيئها في السياق العام لحركة المد الاسلامى إلا أن طابعها القومى أو الطائفى يظل جوهريا ، ومن ثم تظل هناك ضرورة لتمييزها عن حركة المد الاسلامى التى يعنى بها هذا التقرير .

ومن الشواهد المهمة في هذا المجال ، ان البلاد التى عرفت تزايدا في الدور السياسى للطوائف الشيعية لم

تشهد حركة مماثلة في أوساط السنة حيث أدى الطابع الطائفى - القومى للحركة الشيعية إلى دفع السنة للمقاومة اعتمادا على مفاهيم وتصورات ايديولوجية مختلفة .

وإذا نظرنا إلى البلاد العربية التى شهدت بروزا لدور الحركة الدينية فسنجدها جميعا قد شهدت عمليات تحديث مكثفة امتدت لعدة عقود وإن زادت معدلاتها في العقدين الأخيرين .

وكان أهم مظاهر هذه العملية اتساع نطاق التعليم والتصنيع ونمو المدن التى كان الاتساع الهائل في حجم الطبقة الوسطى هو النتيجة المهمة لها .

فالطبقة الوسطى بما تملكه من حيوية سياسية عالية - بالقياس إلى التكوينات الاجتماعية الأخرى - ومن طموحات ضخمة تتعلق بالمشاركة السياسية والحياة الأفضل اندفعت بحماسة للمشاركة في الحياة السياسية في مجتمعاتها .

غير أن عوامل معينة دفعت نسبة كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى الحديثة للانخراط في صفوف الجماعات الدينية .

(أ) أثر التعليم الحديث :

تتضمن العملية التعليمية خلق قيم جديدة ، واستبدالها بالقيم التقليدية والتعليم أيضا يمثل أداة للحراك الاجتماعى ، ولهذا فانه يمثل أحد عوامل تفكيك روابط المجتمع التقليدى .

وهناك جانب هام للعملية التعليمية في البلاد العربية تجدر الإشارة اليه وهو ذلك المتعلق بمناهج التعليم الدينى في نظم التعليم الحديث .

فأى من البلاد العربية بما فيها تلك التى قطعت شوطا بعيدا في تبني الأفكار العلمانية لم تلتزم بهذه الأفكار التزاما دقيقا في مجال التعليم ، فظلت مناهج التعليم الدينى موجودة ضمن مواد الدراسة في صفوف التعليم المختلفة ، وإن تفاوت الاهتمام بها من بلد إلى آخر ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى .

والدراسات الدينية في نظم التعليم العلمانى برغم أنها لا تقدم مفهوما أو صياغة دينية شاملة للمجتمع ، إلا أنها تقدم المعارف الدينية بشكل أكثر معقولة من ذلك الشائع في المجتمع التقليدى بعد تخليصها من كافة الاساطير والخرافات التى علق بها عبر الزمن ، وحتى من تلك الأفكار الأصلية التى يصعب قبولها من متعلمى القرن العشرين .

ومن أبرز ما تقدمه الدروس الدينية هو درس التاريخ الاسلامى التى يتم اختيارها بعناية فائقة تؤدى فى النهاية إلى تقديم النموذج الاسلامى كنموذج مشرق خال من النواقص .

إن هذه العملية التى يكون غرضها عادة خلق حالة من الاعتزاز بالتراث والتاريخ القومى تؤدى فى النهاية إلى تكوين تصور رومانسى عن النموذج الاسلامى لديه جاذبية كبيرة تثبت فى اذهان الطلاب باعتبارها الملجأ الأخير الذى يمكن اللجوء اليه إذا أردنا التخلص من نواقص الحاضر .

وينطبق هذا نفسه على دروس التاريخ التى يحتل التاريخ الاسلامى منها جانبا هاما والتى تقود إلى نفس النتيجة فى النهاية .

وبهذا تكون الفئات المتعلمة فى المجتمع قد تعرضت دون باقى فئات المجتمع لتأثير ايدىولوجية دينية ذات طابع رومانسى تترك عليها أثارا قوية فيما بعد .

(ب) أثر التجربة السياسية :

الاسلام السياسى كما عرفته بعض المجتمعات العربية برغم جذوره الضاربة فى تاريخ الأمة ، فانه فى حد ذاته ظاهرة حديثة ترجع فقط إلى العقود القليلة الماضية .

فقد سيطر على الساحة السياسية فى كل هذه البلدان عدد من التنظيمات السياسية والاحزاب التى كانت تمثل قطبا جاذبا للطبقة الوسطى الحديثة ، ومن خلالها لأغلب طبقات الأمة .

إن تاريخ بروز حركات المعارضة الدينية هو فى الحقيقة تاريخ إنكشاف الايدىولوجيات والاحزاب التى سبق وتولت تمثيل الطبقة الوسطى .

وقد جرت هذه التعرية إما من خلال ممارستها للسلطة (وفشلها) فى التجربة أو من خلال تعرضها لقمع سياسى مكثف اجبرها على الانسحاب وفقدان الفاعلية ومن ثم افقدها شرعية تمثيلها للطبقة الوسطى .

ومن الأمثلة العكسية الهامة فى هذا المجال ، مثال المملكة المغربية . حيث حافظت احزاب المعارضة العلمانية خاصة الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية على مصداقيتها ، وعلى وجودها الفعال ، ومن ثم لم يكن المجال متاحا لبروز دور جماعات الاسلام السياسى .

(جـ) أثر التحديث :

إن الاندفاع فى تجربة التحديث السريع فى المجتمعات التى ظهر فيها دور الجماعات الاسلامية بارزا ، وما ترتب على ذلك من تداعيات سريعة يمثل عاملا هاما فى انهيار المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة .

مقابل ذلك فان المجتمعات التى لم تتعرض لعمليات التحديث المكثفة أو تلك التى لم تتعرض لها الا منذ أعوام قليلة ، لم يظهر فيها دور هذه الجماعات بارزا . والواقع السياسى فى بلاد الخليج العربى يشهد على ذلك .

(د) أثر الأزمة الاقتصادية :

يعد عجز التنظيم الاقتصادى القائم عن الاستجابة للطموحات المتزايدة للطبقة الوسطى فى ترقية مستوى معيشتها احد أهم مظاهر عجز النظم القائمة وفى نفس الوقت أحد أهم أسباب انكشاف احزاب الطبقة الوسطى العلمانية فى تجربة ممارستها للسلطة .

إن الأزمة الاقتصادية وخاصة الأزمة المالية للدولة ، وبالتالى عجزها عن الاستجابة لطموحات الطبقة الوسطى ومن ثم استيعاب السخط المتولد لديها هو واحد من أهم أسباب انتشار الموجة الاسلامية .

(هـ) أثر طابع الأزمة التى تتعرض لها المنطقة العربية :

تتعرض المنطقة العربية جميعها ، والبلاد العربية كل منها على حدة لأزمة هيكلية عميقة تطول كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

غير أن الأزمة لا تعكس نفسها فى جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة بنفس القدر فهى أوضح ما تكون فى مجال السياسة وكذا فى المجال الثقافى ، بينما تساهم الوفرة المالية المترتبة على عامل النفط وانتشار آثاره فى كافة الاقطار العربية ، فى التعتيم على الطابع الهيكلى للأزمة فى المجال الاقتصادى .

ويؤدى هذا التفاوت فى التحليل الأخير إلى تصوير الأمة وكأنها مهددة فى وجودها ، وفى ثقافتها القومية ، ويؤدى الاسلام المجاهد ، وكذلك الرجوع إلى منابع الثقافة الاسلامية العريقة دور المقاوم لمظاهر الأزمة ، بينما لا يقدم بديلا مناسباً لأزمة التطور الاقتصادى والاجتماعى التى تغطيها عوامل الانحطاط السياسى والثقافى ، وكذلك عوامل الأزدهار الاقتصادى المصطنع .

(و) أثر التحول الرأسمالى :

الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في العالم العربي في العقد الماضي هي ظاهرة التحول السريع نحو الرأسمالية. سواء في تلك المجتمعات التي كانت لها محاولة لسلوك طريق التنمية المخططة في العقد السابق ، أو تلك التي عاشت حتى قبل حوالى عقدين من الزمان في أسار نظام يعود بجذوره إلى العصور الوسطى .

إن ظاهرة التحول الرأسمالى السريع ، التي هي في نفس الوقت تجربة للتحديث قد أدت إلى انهيار المؤسسات الدنيا والوسيط في التنظيم الاجتماعى والسياسى ، ومن ثم خلقت مجتمعا جماهيريا يمثل الشروط الأكثر ملاءمة لنمو الجماعات الاسلامية .

ويشهد عام ١٩٨٥ تصاعدا في حركة المد الاسلامى في بعض الأقطار ، وانحسارها في أقطار أخرى ، وتحولا في شكل حركتها في فئة ثالثة . فقد تصاعدت الظاهرة في كل من الجزائر وتونس بشكل ملحوظ ، حيث أخذت في الأولى بعدا جديدا بانتقالها إلى مرحلة استخدام القوة المسلحة ضد بوليس وجيش الدولة . ففي الفترة أغسطس - نوفمبر وقع عدد من المصادمات العسكرية بين المتطرفين المسلمين وقوات الدولة راح ضحيتها عدد من القتلى من الجانبين . وقد كشفت مصادر جزائرية لأول مرة أن زعيم المتطرفين المسلمين هو شخص يدعى مصطفى بويوالى ، وهو أحد المقاتلين السابقين الذين شاركوا في حرب التحرير الوطنية .

أما في تونس ، فقد استمرت حركة الاتجاه الاسلامى في توسيع نفوذها ، ويذكر أنها في هذا العام حققت نجاحا ملحوظا في تأكيد نفوذها داخل الاتحاد التونسى للشغل الذى كان في السابق حكرا على الاتجاهات العلمانية بما يشير إلى اتجاه الحركة لتوسيع نفوذها ، وإن كانت تبدى في الفترة الأخيرة ميلا للصدام مع الدولة على عكس تكتيكها السابق .

وفي سوريا يبدو أن حملة القمع المكثف التى شنتها الدولة ضد حركة الاخوان المسلمين في بداية الثمانينات كانت من القسوة بحيث لم تتخلص الحركة من آثارها حتى الآن ، فلم يسجل هذا العام نشاطا بارزا للأخوان المسلمين في سوريا .

أما في مصر والسودان فقد أخذت الحركة الاسلامية في كليهما في اتباع أساليب جديدة ، ففي مصر تستفيد الحركة من ممثليها في مجلس الشعب للضغط على الدولة للمطالبة بتحويل النظام التشريعى والقانونى في البلاد لى يتطابق مع الشريعة الاسلامية . ومساندة هذه المطالبة خارج المجلس من خلال أنشطة دعائية واسعة

بالأضافة إلى بعض التظاهرات التى واجهتها الشرطة بالعنف . إذن ، تحاول الجماعات الاسلامية في مصر في هذه المرحلة الاستفادة بدرجة أكبر من القنوات الشرعية التى يتيحها مناخ الحريات النسبية في مصر . وهى تقريبا نفس الظاهرة التى نجدها في السودان حيث تستفيد حركة الاخوان المسلمين من المناخ الليبرالى والحريات الواسعة التى أتت بها ثورة السادس من أبريل ، وتنشط كحزب سياسى يسعى إلى تنظيم صفوفه ، وجمع التأييد الشعبى له ، وهو ما تظهر فيه درجة مناسبة من النجاح استنادا إلى تنظيمها القوى وامكانياتها الكبيرة .

٢ - الاتجاه نحو الليبرالية السياسية

يلاحظ في السنوات الأخيرة بالنسبة للنظم السياسية العربية أن هناك اتجاها نحو الليبرالية السياسية ، ولا يقصد هنا بالليبرالية السياسية حالة إطلاق الحريات لمختلف القوى السياسية في المجتمع للتعبير عن نفسها بكافة الصور والأشكال الممكنة . فهذا أمر غير وارد في كافة النظم السياسية العربية باستثناء حالة السودان في فترة ما بعد ثورة أبريل عام ١٩٨٥ .

ولكن ما يقصد به هو وجود تعددية سياسية مقيدة لاعتبارات مختلفة تختلف من نظام سياسى إلى آخر ، وهذا ليس موجودا في كافة النظم السياسية بل تلك التعددية السياسية (المقيدة) توجد في بعض النظم دون غيرها .

وبمعنى آخر أكثر دقة أن الاتجاه نحو الليبرالية السياسية في بعض النظم السياسية العربية هو انفتاح سياسى نسبى تجاه بعض القوى السياسية في المجتمع المعين ، بمعنى أن النظام السياسى في حالة ما إذا سُمح بدرجة من التعددية السياسية ، فإنها تكون تجاه قوى سياسية لا تطرح توجهات راديكالية معادية ومتناقضة مع النظام ، ونذكر هنا حالة تونس حيث تم السماح في عام ١٩٨٣ لحركتين سياسيتين بحق المشاركة السياسية رسميا وهما حركة الديمقراطية الاشتراكية وحركة الوحدة الشعبية ، هذا في نفس الوقت التى تتخذ فيه الحكومة التونسية اجراءات وعقوبات صارمة على حركة الاتحاد العام للشغل في أبعادها السياسية وكذلك موقف النظام السياسى من حركة الاتجاه الاسلامى ، وعدم الاعتراف بها كحزب سياسى لأنها في فلسفتها تمثل خروجا عن اطار النظام السياسى ولذلك يبدو أن أقصى ما يمكن أن يسمح لها به هو تكوين جمعية ثقافية يمكن من خلالها التعبير عن افكارها .

ويمكن أن نقسم النظم السياسية العربية من حيث التعددية السياسية كالتالي :

(أ)

النظم التي يوجد بها تعددية سياسية :

مصر - المغرب - تونس - السودان - العراق - سوريا (جبهة وطنية) لبنان (طوائف سياسية) الكويت (تيارات سياسية) .

(ب)

النظم التي لا يوجد لها تعددية سياسية :

السعودية - الامارات العربية المتحدة - اليمن الشمالية - اليمن الجنوبية - عمان - البحرين - قطر - الصومال - جيبوتي - موريتانيا - ليبيا - الجزائر .

ويتضح لنا من الجدول السابق أن عدد النظم السياسية العربية التي لا يوجد فيها تعددية سياسية يفوق تلك التي يوجد بها تعددية سياسية .

وعلى الرغم من ذلك فإن النظم السياسية الأخرى التي لا يوجد بها تعددية فإن بعضها يشهد حالات من الماضي الديمقراطي ، فمثلا في السعودية خاصة بعد أحداث مكة عام ١٩٧٩ كان قد أعلن عن قيام برلمان استشاري تمثل فيه القبائل بالأساس . وكذلك هناك حالة أكثر وضوحا في دول الخليج حدثت خلال هذا العام وهي حالة دولة الامارات العربية المتحدة ، حينما قدم المجلس الوطني الاتحادي برلمان استشاري معين في أول يونيو عام ١٩٨٥ طلبا إلى الحكومة الاتحادية لدولة الامارات لعقد اجتماع مشترك بين الحكومة والمجلس ، ورفضت الحكومة ذلك الطلب ، فرفع الطلب إلى المجلس الأعلى للامارات ، وعقد المجلس الوطني اجتماعا في ٢٥ يونيو وشهدت الجلسة اتهامات للحكومة بتجاهل اجراء مراجعة شاملة للمسيرة الاتحادية منذ قيام الدولة في ديسمبر ١٩٧١ كما تم عرض المذكرة التي رفعت إلى المجلس الأعلى للاتحاد حول قضايا الديمقراطية من قبل جمعيات الحقوقيين والاقتصاديين وغيرهم . علاوة على مطالب أخرى حول اجراء تعديلات قانونية فيما يتعلق بجرائم أمن الدولة وتأجيل اقرار مشروع قانون العقوبات الاتحادي . ولكن المجلس هدا بعد تدخل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة واجتماعه بوفد من المجلس الوطني يضم ممثلين للامارات السبع ووعد ببحث تلك المطالب .

وتعتبر تلك الحالة بداية لمناخ ديمقراطي في احدى

دول منطقة الخليج المعروف عنها أنها دول تقليدية محافظة ، خاصة فيما يتعلق بحق المشاركة السياسية ، ما عدا الكويت والتي تمثل حالة خاصة في دول الخليج .

وفي الواقع أن حرمان قوى سياسية معينة من حق المشاركة السياسية في معظم النظم السياسية العربية يدفع تلك القوى إلى العمل خارج أبنية النظام السياسي وخارج اطار الشرعية وقنوات التعبير السلمية مما يعطى مؤشرا لعدم الاستقرار داخل النظام السياسي .

ويمكن لنا التأكيد على أن الاتجاه نحو الليبرالية السياسية في بعض النظم السياسية العربية هو انفراج سياسي نسبي إذا ربطنا ذلك بعدة متغيرات مثل :

- (أ) مدى التمتع بحقوق الانسان للفرد العربي .
- (ب) حقوق التعبير .
- (ج) حقوق التنظيم .
- (د) مدى التنافس الحر حول السلطة .

وفي الحقيقة إذا نظرنا لتلك المتغيرات في واقع النظم السياسية العربية جميعها بما فيها تلك التي يوجد فيها تعددية سياسية (مقيدة) نجد أن في معظم الدول العربية هناك انتهاكات لحقوق الانسان توجه لقوى المعارضة السياسية ، وبالنسبة لحق التعبير فهو غير متاح لبعض التيارات السياسية كما هو الحال بالنسبة للشيعيين في مصر أو غيرمتاح نهائيا كما هو في حالة ليبيا .

أما عن حقوق التنظيم فإن النظم السياسية العربية تضع قيودا أشد على ذلك الحق فقد يكون لبعض التيارات السياسية حق التعبير لكن لا يتاح لها حق التنظيم كما هو الحال بالنسبة للاتجاهات الاسلامية في مصر وتونس على سبيل المثال .

أما عن مسألة التنافس الحر حول السلطة فهو أمر غير وارد بالنسبة لكافة النظم السياسية العربية ، فكل النظم العربية في عملية بنائها لشرعيتها السياسية وديناميكيات اللعبة السياسية لا تسمح لقوى سياسية أخرى بإمكانية الوصول إلى السلطة بشكل سلمى . وعلى الرغم من ذلك يظل هناك اتجاه نحو الليبرالية السياسية بالمفهوم السابق تحديده ، فماذا عن العوامل التي ساعدت على ذلك :

١ - الاعتبارات الداخلية :

ونقصد بها هنا ديناميكيات النظام السياسي متفاعلا

مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية حيث أن قضية الديمقراطية هي قضية تكون الدولة وتحولها وهي قضية شكل التنظيم الاجتماعى وعلاقاته ، ومن ثم فإن التطور الديمقراطى أو الممارسة السياسية فى أى بلد لا يمكن دراسته بمعزل عن عملية التطور الاجتماعى عموما .

وبالنسبة للمجتمعات العربية كدول حديثة الاستقلال فإنها تتعرض لتغيرات اقتصادية واجتماعية تفرز فى النهاية قوى اجتماعية معينة تسعى إلى المشاركة السياسية . وفى هذا الصدد يمكن لنا ذكر حالة السودان وكيف أن القوى الحديثة ، ممثلة ومجتمعة فى نقاباتها المهنية والعمالية والفلاحية ومراكزها الثقافية ، وفى مقدمتها الجامعات قامت بدور التلقيح الديمقراطى للقوى التقليدية ، وذلك عندما بلغ الوضع الاجتماعى والسياسى حد الأزمة العامة بادرت بالتحرك مع انحياز المؤسسة العسكرية لها ، مما جعل ذلك التجمع النقابى القوة الاجتماعية الحاضرة للديمقراطية فى السودان .

٢ - الميراث التاريخى :

يلاحظ أن المجتمعات التى نجحت فى انتزاع حق التعددية السياسية ولو بشكل نسبى - هى عادة مجتمعات لها خبرة سابقة بالتعددية السياسية ، ووجهت فيها اطرار تنظيمية أو دوافع فكرية ومعنوية كدوافع للمطالبة بالتعددية ، أو كقنوات جاهزة لانتظام الاتجاهات الجديدة المشاركة فى الحياة السياسية . وهو ما تبينه حالات مثل مصر والسودان وتونس والمغرب .

٣ - استقرار نظم الحكم فى المنطقة العربية :

ونشير بالاستقرار هنا إلى استمرار نظم الحكم العربية لفترة طويلة ، بمعنى استمرار الحكم فى أيدي النخبة نفسها . وبالرغم من العديد من الظواهر السلبية المصاحبة للاستمرار بهذا المعنى ، خاصة ما يرتبط منها بقضايا الديمقراطية والحريات السياسية ، فإن تمرس النخبة المعنية بأمور الحكم ، ونجاحها فى الاستمرار فى السلطة لفترة طويلة ربما يجعلها أقل قلقا تجاه الخطر الذى يمكن أن يحمله لها الانفراج الديمقراطى المحدود ، ويجعلها أيضا أكثر ثقة فى قدرتها على الامساك بخيوط اللعبة السياسية بما يتيح لها أن تخوض فى تجربة انفراج ديمقراطى نسبى محدود دون خشية من أن تفقد سيطرتها عليها .

أما عن كون تلك التعددية مقيدة فإنه يمكن الإشارة إلى بعض أسباب ذلك .

١ - ضعف حركة التطور الاجتماعى بصفة عامة :

إن مشكلة دول العالم الثالث ومنها الدول العربية أنه لا يوجد الأساس الطبقي القادر على أن يفرز قوى اجتماعية فاعلة تكون حاضنة لنظام ديمقراطى ، وبالتالي فإن القوى المسيطرة غالبا ما تعصف بكل محاولة لاقامة نظام حكم ديمقراطى حقيقى وينتهى الأمر بسقوط السلطة فى أيدي القوى الأكثر تنظيما وقدرة على الحركة وهى فى العادة الجيش . وكذلك فإن الجيش يكون أداة الحسم اللازمة فى الموقف السياسى لجميع النظم السياسية العربية . فنذكر هنا الانقلابات العديدة والمتكررة فى النظم العربية فى موريتانيا واليمن الشمالى واليمن الجنوبى والسودان أخيرا . كما أن نزول الجيش إلى الشارع السياسى يكون البديل الأكثر فعالية فى مواجهة المعارضة السياسية فى حديثها مثل مصر عام ١٩٧٧ وتونس عام ١٩٧٨ .

٢ - عدم الاكتراث السياسى :

من المعروف أن درجة المشاركة السياسية فى النظم السياسية فى العالم الثالث منخفضة بشكل كبير وذلك إما بسبب القيود الصارمة المفروضة والتى تحول دون المشاركة السياسية ، أو بسبب السلبية السياسية للمواطن فى تلك النظم . سواء نتيجة لنقص الوعى السياسى أو تراكمات أدت إلى تلك السلبية . ونفس الأمر ينطبق على النظم السياسية العربية . ومن المؤلم حقا أن معظم المثقفين فى المنطقة العربية يحجمون عن الاشتراك فى اللعبة السياسية لنظم الحكم وهى فى الغالب نتيجة عدم الاقتناع بقواعد وأبعاد وأهداف تلك اللعبة .

٣ - الانسحابية السياسية :

ويرتبط بالعامل السابق ما يسمى بالانسحابية السياسية لقوى سياسية معينة إما بسبب الحظر المفروض عليها أو نتيجة للمكاسب التى حصلت عليها فى فترة سابقة أو فى الوقت الحاضر بما يمثل بالنسبة لها نوعا من الترضية .

وقد عزز من تلك الانسحابية السياسية استقرار بعض المبادئ العامة فى الضمير العربى نتيجة حدة الانتكاسات بعد عام ١٩٦٧ ، استخدام القمع ، اهتزاز الشرعية ، ضعف عملية التنمية الاقتصادية .

كل ذلك أدى إلى وجود ظاهرة ملموسة فى النظم السياسية العربية هى أن الغالبية لا تريد أن تشارك ومن يريد أن يشارك قد لا تعطى له فرصة المشاركة ، وفى الأغلب يمنع من المشاركة ، حتى وإن أعطى لقوى سياسية معينة حق المشاركة فهى تكون داخل اطار

النظام السياسى ولا تمثل خروجاً راديكالياً عن ذلك الاطار .

٤ - دور العامل الخارجى :

إن النظم السياسية العربية هى فى حالة تبعية واعتماد بدرجات مختلفة على قوى خارجية وبالتالي فان القوى الخارجية تلك تعمل على دعم القوى السياسية التى فى السلطة وبالتالي فانها تعمل بشكل أو بآخر على محاولة منع ظهور قوى سياسية معادية لها فى نظام سياسى معين بحيث لا تستطيع فى وقت ما أن تخل بتلك العلاقة . وبالتالي تهدد مصالحها مع ذلك النظام .

إن مستقبل هذه الظاهرة يتحدد بعدد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يكون لها تأثيرها على استقرار النظم السياسية التى ساهمت فى هذه العملية .

فالواقع أنه فى أغلب البلدان التى شهدت تحولاً من هذا النوع لا توجد قاعدة اجتماعية وسياسية قادرة على حماية هذه المكتسبات الديمقراطية بقوة ، ناهيك عن تطويرها . وعلى هذا فانه بقدر ما يكون اتساع القاعدة الاجتماعية للديمقراطية مفيداً لدفع التجربة إلى الامام ، فان زيادة مظاهر عدم الاستقرار السياسى فى سياق هذه العملية قد يشجع النخب الحاكمة على اجهاض التجربة كلها قبل أن تهدد بتحويلات جادة فى النظام السياسى . أى أن النخب الحاكمة ربما تكون مستعدة لتوسيع هامش الحريات السياسية بقدر ما يكون ذلك مفيداً لتحقيق الاستقرار .

وهنا يبرز أثر عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، فالأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من توترات اجتماعية قد تكون ذات طابع انفجارى ، بالإضافة إلى الدرجة من الكفاءة السياسية التى ستتعامل بها القوى السياسية الصاعدة مع مثل هذه التطورات . ستكون عوامل حاكمية لمستقبل التجربة . أى أن مستقبل الاتجاه نحو الليبرالية السياسية فى بعض النظم العربية هو دالة فى مدى اتساع قاعدة التطور الديمقراطى والقدر من الاستقرار السياسى الذى تشهده هذه المجتمعات .

السودان

إن دولة السودان واجهت فى الفترة الأخيرة مجموعة من القضايا الداخلية وبرزت بحدة أثارها السلبية بحيث أطاحت بنظام حكم نميرى فى أبريل من العام الماضى ولا زالت تلك القضايا تواجه النظام الانتقالى الحاكم فى السودان ومن المنتظر أن تمثل تحدياً لأى نظام سودانى

لفترة طويلة نسبياً قادمة ويمكن بيان أهم تلك القضايا فى الآتى :

١ - أزمة النظام السياسى :

لقد عانى نظام الحكم السودانى « حكم نميرى » من أزمة مشاركة بمعنى عدم اتاحة الفرصة للقوى السياسية المختلفة على الساحة هناك بالمشاركة . فبدأ نميرى منذ تولى السلطة عام ١٩٦٩ بالتحالف مع الشيوعيين والقوميين العرب ثم ما لبث أن تخلص منهما ، واعتمد بصفة أساسية على الجيش والاتحاد الاشتراكى السودانى . وفى اطار ذلك وغياب الفلسفة السياسية حرمت قوى المعارضة من المشاركة سواء كانت طوائف اسلامية ، الحزب الشيوعى ، القوى الوطنية الديمقراطية .

وزادت تلك الأزمة عندما برز الدور المؤثر للطلاب والنقابات والاتحادات المهنية . وحاول نميرى عمل توازنات بين القوى السياسية . ففى بداية حكمه تحالف مع الشيوعيين والقوميين وفى نهاية حكمه تحالف مع الاخوان المسلمين ، وقد طبق الشريعة الاسلامية عام ١٩٨٣ وعارضتها قوى المعارضة ومنها قوى اسلامية كالحزب الجمهورى الاسلامى وصادق المهدي زعيم طائفة الانصار على أساس أن ما طبق لا يتفق مع جوهر الشريعة الاسلامية ، كما عارضها المتمردون فى الجنوب ووصلت حدة الأزمة مرتبطة بأزمة توزيعية نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية ، وأزمة التكامل القومى بسبب مشكلة الجنوب ، وذلك مع تمرد كل القوى السياسية فى السودان حتى الجيش . فقامت الثورة على ذلك النظام فى أبريل من هذا العام ولم تلق مقاومة شديدة من جهاز أمن نميرى وحزبه .

وجاء نظام انتقالى حيث تم تشكيل مجلس عسكرى حاكم انتقالى وتم تشكيل حكومة تكنوقراطية انتقالية على اتفاق بأن تجرى انتخابات عامة فى أبريل من العام القادم .

والتحدى الذى يواجهه النظام السودانى هو عملية بناء نظام جديد وهدم أركان النظام القديم .

فبالنسبة لهدم أركان النظام القديم فان المحاكمات للمسؤولين فى النظام السابق ، وعودة الاحزاب واطلاق الحريات العامة واعادة التوازن فى العلاقات الخارجية لدولة السودان ، كلها جاءت تأكيداً على ذلك ، هذا وإن كان يتردد أن هناك بطءاً فى التغيير المطلوب .

أما بالنسبة لمحاولة بناء نظام جديد فهذا هو التحدى

الأكبر حيث أن النظام السوداني الحالى هو نظام انتقالى . وبناء نظام جديد هو ما يشغل كل القوى السياسية الآن فى السودان حيث أنه وبعد الفترة الانتقالية لابد من التوصل إلى دستور دائم . ولذلك فإن السودان يمر الآن بمرحلة انتقالية سوف تحدد مستقبل السودان .

٢ - مشكلة الجنوب :

إن مشكلة جنوب السودان من أعقد المشاكل التى واجهت السودان منذ حصوله على الاستقلال وذلك لما لها من آثار سياسية واقتصادية بالغة الخطورة .

وفى الواقع أن مشكلة الجنوب السودانى هى فى الأساس أزمة الثقة بين الشمال والجنوب والتى تركز على مواريث اجتماعية ونفسية ولغوية ودينية واقتصادية أيضا . كما أن خطورة تلك المشكلة ، أن لها أبعادا اقليمية ودولية حيث أثرت تلك المشكلة على علاقة السودان بليبيا وأثيوبيا . هذا وقد ساعدت تلك المشكلة مع المشكلات الأخرى على الاطاحة بنظام حكم نميرى بسبب السياسة التى كان يتبعها على أساس المواجهة العسكرية وسياسة التمييز الاقتصادى واعادة تقسيم مناطق الجنوب ، وأيضا بسبب السياسية الاستفزازية التى كان يتبعها مع ليبيا وأثيوبيا وأخيرا تطبيق الشريعة الاسلامية .

وعندما جاء النظام السودانى الجديد الحالى عمل على تهدئة الأوضاع فى الجنوب على أمل التوصل إلى المصالحة مع المتمردين . كما حرص النظام الجديد على اعادة العلاقات مع كل من ليبيا وأثيوبيا وهما الدولتان اللتان كانتا تؤيدان المتمردين فى الجنوب ، وذلك من أجل وقف تأييدهما لهم .

٣ - المشكلة الاقتصادية :

لقد عانت السودان فى الفترة الأخيرة من نظام حكم نميرى من أزمة اقتصادية حادة تمثلت فى ارتفاع نسبة التضخم وزيادة حجم الديون ، وارتبط ذلك بأزمة توزيع الدخل وانهايار الخدمات مما أدى إلى سوء الأوضاع الاجتماعية وتدهورها . وأدى كل ذلك إلى تدمير شديد فى الشارع السودانى ومما لا شك فيه أن تدهور الأوضاع الاقتصادية مع الآثار السلبية للجفاف الذى عم غرب وشرق السودان أساسا ، مع تدفق اللاجئين من الدول الافريقية المحيطة من نيجيريا ، أثيوبيا ، أوغندا ، واريتريا ، قد كان من العوامل الأساسية التى أطاحت بنظام حكم نميرى .

وجاء النظام الجديد الانتقالى ، وسعى إلى التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين لتحسين العلاقات مع الدول المحيطة خاصة أثيوبيا ، ثم اعلان هدنة بحيث يتم التوصل إلى حل لمشكلة الجنوب المرهقة اقتصاديا للسودان فى حالة استمرار الحرب الأهلية ، كما أن الاكتشافات البترولية الجديدة فى الجنوب مع كون الجنوب السودانى هو ركيزة المستقبل الاقتصادى الأساسية للسودان قد يساعد كل ذلك فى الخروج من الأزمة .

وفى الواقع أن عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية مرتبطة بالأساس بالنظام السياسى المنتظر وطبيعته وحل مشكلة الجنوب واتباع سياسة اقتصادية رشيدة تقضى على الفساد ، وتقوم على أساس العدالة الاجتماعية .

الصومال

يواجه الصومال أربع قضايا رئيسية تمثل محاور الحياة السياسية فيه :

- ١ - قضية الصومال الكبير .
 - ٢ - قضية اللاجئين .
 - ٣ - قضية الجفاف والمجاعة .
 - ٤ - أزمة النظام السياسى .
- ١ - قضية الصومال الكبير :

لتلك القضية الأولوية رقم واحد فى جدول اهتمامات الصومال منذ استقلاله وتتلخص فى ادعاء الصومال بحقه فى استعادة ثلاثة أقاليم يزعم أنها جزء تاريخى منه وهى الاقاليم التى يتبع أحدها أثيوبيا ، بينما يتبع الآخر كينيا ، أما الاقليم الثالث فهو الذى يكون دولة جيبوتى المستقلة منذ عام ١٩٧٧ . وقد أدت المطالب الصومالية إلى توتر العلاقات بينها وبين جيرانها وهو التوتر الذى وصل إلى درجة خطيرة عندما وصل إلى مستوى النزاع المسلح مع أثيوبيا فى نهاية السبعينات وارتبط به تشجيع الصومال لحركة الانفصال فى أريتريا كنوع من الضغط على النظام الأثيوبى . ورغم ضعف حماس الصومال للاستمرار فى مطالبتها تجاه جيرانها فى الفترة الأخيرة تحت وطأة مشكلاتها الداخلية ، إلا أن استمرار القضية دون حل حاسم يؤدى إلى استنزاف جانب هام من الموارد الاقتصادية المحدودة للصومال لتوفير الاستعداد العسكرى اللازم لمواجهة التوتر فى المنطقة ، كما أنه يجعل منطقة القرن الافريقى نقطة جذب للقوى الكبرى وقوى أخرى من خارج المنطقة بما يهدد أمن الاقليم .

٢ - قضية اللاجئين :

من أهم القضايا التي تواجه دولة الصومال هي قضية اللاجئين حيث أن تدفق اللاجئين إلى أراضي الصومال يثير عدة متاعب خاصة المتاعب الاقتصادية في الصومال .

وتنتج هذه المشكلة من الأسباب الآتية :

١ - دعم الصومال للثوار في حربهم مع أثيوبيا خاصة في اريتريا والأوجادين ومناطق أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى أن سكان تلك المناطق يلجأون إلى الصومال .

٢ - حالة الفيضانات والجفاف الذي تعاني منه الصومال والدول المجاورة خاصة أثيوبيا ومن المفارقات العجيبة أن المناطق التي يتنازع عليها كل من أثيوبيا والصومال هي أكثر المناطق معاناة من المجاعات الأمر الذي يزيد من حدة مشكلة اللاجئين وتزايد الاعداد المتدفقة منهم إلى الصومال مما يمثل متاعب اقتصادية خاصة في الفترة الأخيرة حيث تعاني الصومال من الجفاف والمجاعة .

٣ - قضية الجفاف والمجاعة :

تتعرض الصومال في فترات مختلفة للفيضانات والجفاف والآن يعاني الصومال بحدة من الجفاف مثل باقي دول أفريقية أخرى ولكن الجفاف تزداد حدته في الصومال وأثيوبيا الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة المجاعة ونقص المواد الغذائية الأمر الذي يهدد مئات الآلاف من الصوماليين بالموت نتيجة الجوع .

٤ - أزمة النظام السياسي :

في الواقع أن النظام السياسي الصومالي يواجه أزمة ذات استمرار نسبي وهي تتمثل في الآتي :

١ - المجتمع الصومالي مجتمع قبلي وأن القبيلة تلعب دورا حاسما في السياسة الصومالية حيث أن اختيار الوزراء وكبار رجال الدولة يتم بناء على حجم وهيبة القبيلة .

٢ - أن النظام السياسي يواجه مشكلة خاصة بالصراع بين النظام السياسي خاصة منذ الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩ والقوى المعارضة الأخرى والتي تتمثل في كل من الحركة الوطنية الصومالية وكذلك الجبهة الديمقراطية للخلاص الوطني وهاتان حركتان مسلحتان تعارضان نظام سياد بري وتصطدمان في صراعات مسلحة مع قوات الجيش الصومالي يضاف إلى

ذلك دور المعارضة الطلابية .

٣ - هناك محاولات انقلابية متعددة تعرض لها النظام السياسي في الصومال وهذه تمثل إحدى العقبات أمام استقرار النظام السياسي الصومالي مما لا يساعده على مواجهة القضايا الأخرى .

وفي عام ١٩٨٥ استمرت مظاهر أزمة النظام السياسي في التداعي . ففي فبراير هاجمت قوات الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال وحدات الجيش في ضواحي مدينتي مائيتان وسيل على الطريق الرئيسي الموصل بين شمال وجنوب البلاد فقتلت - حسب مصادر الجبهة - ٥٨ جنديا وأصاب ١٨٠ آخرين . وفي يونيو أعلنت الجبهة أن قواتها قتلت ١١ جنديا حكوميا وأصاب ١٨ ، وأسرت ١١ جنديا آخر ، وذلك في الغارة التي شنتها على قاعدة للجيش في قرية مابيران في منطقة جالجادود بوسط الصومال . ويذكر أن الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال تعمل انطلاقات من الحدود مع أثيوبيا ، بينما تنشط الحركة الوطنية في مناطق شمال غرب الصومال ، وتطالب الحركتان باقامة نظام ديمقراطي يتضمن حق تعدد الاحزاب .

أيضا شهد هذا العام بدء مفاوضات بين الحكومة والقيادات القبلية في شمال البلاد حول إطلاق سراح عدد من المحتجزين السياسيين ، وتعويض أسر الطلاب الذين لقوا مصرعهم في اضطرابات وقعت شمال البلاد عام ١٩٨٥ . وقد تعثرت هذه المفاوضات بسبب رفض الحكومة إطلاق سراح اسماعيل علي النائب السابق لرئيس الجمهورية وعمر غالب وزير الخارجية السابقين اللذين تم اعتقالهما عام ١٩٨٢ . ويذكر أن قبيلة « غيس » التي تجرى معها المفاوضات تمثل قاعدة التأييد « للحركة الوطنية الصومالية » المسلحة .

ليبيا

تواجه دولة ليبيا ونظامها السياسي عدة قضايا داخلية لها سمة الاستمرار النسبي منذ ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ ، ومحاولة بناء دولة ليبيا وفقا للكتاب الأخضر للقذافي ، ويمكن ايجاز أهم تلك القضايا في الآتي :

١ - قضية بناء الدولة وفق الكتاب الأخضر :

إن أهم قضية داخلية تبناها النظام السياسي الليبي هي قضية بناء الدولة وفقا للأفكار النظرية الواردة في الكتاب الأخضر للقذافي ، وهي ما تعرف باسم الثورة

الشعبية والتي تهدف إلى تملك الجماهير الليبية مقاليد السلطة على المستويات المختلفة ، الأمر الذى أدى إلى تكوين اللجان الشعبية سواء على المستوى المكانى أو على مستوى وحدة العمل وهى التى تقوم بتصريف الأمور ولها سلطة اصدار القرار فى نطاق اختصاصها .

إن مسألة الثورة الشعبية بمعنى أن تمتلك الجماهير السلطة من خلال اللجان الشعبية تقوم على افتراض أن الاستيلاء على السلطة يكون بدون تنظيم أو حزب يسيطر على كافة المواقع فى الدولة ، حيث أنه ومن وجهة النظر الكتاب الأخضر يصعب بناء التنظيم السياسى لأنه يحتاج إلى وقت طويل وأن الثورة الشعبية وتكوين اللجان الشعبية هى التى تنقل السلطة إلى الجماهير . ووفقا لمفاهيم الثورة الشعبية فإن اللجان الشعبية المنتخبة انتخابا حرا وشعبيا تهدف إلى :

(أ) قطع الطريق أمام القوى الرجعية .

(ب) أنها فرصة لخلق الطاقات وتفجيرها حتى يتم تكوين طليعة قيادية .

(جـ) إن اللجان الشعبية هى التمهيد والاداة لتحويل المجتمع الليبى ومنابره وفقا للأفكار النظرية الواردة فى الكتاب الأخضر ، كما أنها أداة للتعبيل بقيام الوحدة العربية الشاملة .

وفى الواقع أن اللجان الشعبية هى التى لها النفوذ الأكبر والسلطة العليا فى ليبيا مقارنة بأية قوى أخرى ، وللجان كيانه المستقل من حيث القوة المادية والنفوذ الاجتماعى والسياسى حتى أن الرئيس القذافى يعتمد عليها بصفة أساسية بدرجة تفوق الاعتماد على القوات المسلحة الليبية .

ولكن يرتبط بتزايد سلطاته ونفوذ اللجان الشعبية وجود حساسيات واحتمالات تدمير من جانب بعض القوى الأخرى فى المجتمع الليبى خاصة من قبل الجيش أو القبائل .

القوى المعارضة :

فى الواقع أن سيطرة اللجان الثورية على مقاليد الأمور وتزايد نفوذها فى المجتمع الليبى قد جاء على حساب قوى أخرى فى المجتمع ، الأمر الذى جعلها فى عداد القوى المعارضة وهى الطلاب ، القبائل ، الاتجاهات السياسية المحافظة واليسارية ، وأخيرا موقف الجيش من النظام ككل ودور اللجان الثورية بالأساس .

يوجد بين الطلاب كافة الاتجاهات السياسية التى تتعارض مع السياسات التى تتبعها الحكومة الليبية وكثيرا ما حدث الصدام بين الطلاب واللجان الثورية ، ونذكر منها الاضطرابات فى جامعة طرابلس عام ١٩٧٦ وكذلك الاضطرابات فى جامعة بنغازى فى نفس العام وأيضا المظاهرات الطلابية عام ١٩٨٤ فى جامعة طرابلس . أما بالنسبة للقبائل حيث المجتمع الليبى مجتمع قبلى بالأساس كما أن الجيش الليبى يأتى ضباطه وجنوده من تلك القبائل . ولدى الرئيس القذافى الرغبة لالغاء النظام القبلى فى عام ١٩٨١ ، قرر الغاء النظام القبلى وثار القبائل على أثر هذا القرار فقام القذافى باعتقال ١٨١ من زعماء القبائل ، الأمر الذى أدى إلى وجود تدمير بين أبناء تلك القبائل فى الجيش من ضباط وجنود ، مما دفع القذافى إلى الافراج عن هؤلاء الزعماء .

وبالإضافة إلى ذلك هناك قوى معارضة أخرى مثل جبهة الخلاص الوطنى وهى موجودة فى الخارج وهناك جبهة التحرير الاسلامى والطليعة الاسلامية ، وعناصر ذات توجهات يمينية ويسارية . وتلك القوى محظور نشاطها علاوة على ما تتعرض له من قمع .

أما بالنسبة للجيش فقد أخذ يظهر بين صفوفه حالات للاستياء والتذمر خاصة مع تزايد دور ونفوذ اللجان الثورية . واعتماد القذافى بصورة رئيسية الأمر الذى أدى إلى تردد أنباء عن محاولات انقلابية قام بها الجيش فى السنوات الأخيرة ونذكر منها المحاولات التى حدثت فى مارس وأبريل من هذا العام .

ويمكن بيان أسباب تدمير الجيش الليبى فى الآتى :

١ - اللجان الثورية هى التى تتولى السلطة وتحرك الجماهير ، كما أنها تراقب وحدات الجيش . ولا تتردد فى الابلاغ عن أى عسكرى يقدم على أى تصرف مريب . كما أن أعضاء هذه اللجان مسلحين بصفة دائمة بينما تخضع الذخائر الموزعة على القوات النظامية لرقابة صارمة .

٢ - ضعف وزن الجيش مقارنا باللجان الثورية كخطوة نحو التحول إلى الشعب المسلح ، يثير الحساسية تجاه تلك اللجان وتجاه النظام .

٣ - هناك بعد آخر للاستياء بين صفوف الجيش وهو ناتج عن الحساسية بين الضباط الذين تلقوا تدريبهم قبل عام ١٩٧٨ فى الغرب وزملائهم الذين تخرجوا من الاكاديميات العسكرية فى الدول الشرقية ولا سيما فى الاتحاد السوفيتى .

ولذلك فإن الجيش بدأ يشهد محاولات انقلاب وتمرد ونذكر هنا محاولة التمرد في مارس ١٩٨٥ في قاعدة بومبا الجوية بين درنة وطبرق . وكذلك التمرد الذي حدث في أوائل شهر سبتمبر هذا العام ، بين القوات الجوية والبرية ، في قاعدة الوابيا الجوية الواقعة على مقربة من الحدود التونسية .

تونس

تواجه تونس عدداً من القضايا الهامة في السنوات الأخيرة والتي لازال على النظام السياسى التونسى مواجهتها لأن استمرارها من شأنه زعزعة أسس النظام ويمكن بيان أهم تلك القضايا فى الآتى :

١ - الأزمة الاقتصادية .

٢ - أزمة النظام السياسية « قضية المشاركة السياسية » .

١ - الأزمة الاقتصادية :

واجهت تونس فى السنوات الأخيرة أزمة اقتصادية ولا زالت تمثل أولوية كبيرة للنظام السياسى وتلك الأزمة جاءت نتيجة لتراكمات خلفتها سياسات الحزب الدستورى منذ وصل إلى السلطة والتي تمثلت فى بعدين أساسيين :

(أ) اخفاق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تبناها الحزب والحكومة منذ الاستقلال . فقد تراوحت سياسات الحزب فى مجال التنمية ما بين نمطين ، الأول نمط التنمية ذات الصبغة الاشتراكية واعتماد أسلوب التخطيط (١٩٦١ - ١٩٦٨) ونمط الليبرالية الاقتصادية (١٩٧٤ - ١٩٨٠) وفى أى من الحالتين لم تحقق مشروعات التنمية الآمال المعقودة عليها .

(ب) سوء توزيع العائد من التنمية : فى الواقع أن من أهم ابعاد الأزمة الاقتصادية التونسية فى الفترات الأخيرة هو سوء توزيع عائد التنمية وخاصة تجاه الطبقات محدودة الدخل والخطر من ذلك هو التفاوت بين الشمال والجنوب وبين المدينة والريف ولذلك نجد أن اضطرابات عام ١٩٧٩ قد بدأت من الجنوب كما أنه نتيجة سوء الأوضاع وضعف عملية التنمية الريفية أدت إلى هجرة كبيرة من الريف إلى المدن التونسية وكونت أحزمة فقر أصبحت عناصرها قابلة للاشتعال السياسى .

وأخذت تلك الأزمة مظاهر منها زيادة حدة البطالة

وانخفاض مستوى الدخل القومى ، وزيادة حدة الديون الخارجية وضعف عملية التنمية الريفية .

هذا ووفقا لوجهة النظر التونسية فإن أحد أبواب الخروج من تلك الأزمة هو رفع الدعم عن الحبوب ومشتقاتها . وهذا ما جاء فى خطة تونس فى الموازنة لعام ١٩٨٤ . وفى أثر اعلان القرار اندلعت الاضطرابات وبدأت من الجنوب التونسى لأنها أكثر المناطق التونسية معاناة بسبب ضعف عملية التنمية هناك عامة بسبب الفيضانات عام ١٩٨٢ والجفاف عام ١٩٨٣ .

وقد امتدت تلك الاضطرابات وشملت جميع أنحاء الدولة الأمر الذى هدد بانهيار النظام التونسى .

وعلى أثر تلك الاضطرابات وتزايد خطرهما أعلن الحبيب بورقيبة قرارا فى ١٩٧٦/٨/١٦ بإلغاء القرارات الخاصة برفع الدعم حينئذ خرجت الجماهير مرة أخرى مهلة لقرار بورقيبة .

وقد رأت القوى السياسية غير الرسمية وبالذات زعماء العمال ورجال الأعمال المعارضين أن الحكومة التونسية كانت قد فقدت صلاتها بالشعب وضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية لمعالجة أسباب تلك الأزمة . هذا بينما رأت - المصادر الرسمية - أن الاضطرابات جاءت نتيجة للصراع على السلطة وتدخل عناصر أجنبية معادية . ومما لا شك فيه أن الاضطرابات كانت نتيجة أزمة اقتصادية بالأساس ولذلك تغير موقف الجماهير بعد اعلان بورقيبة إلغاء قانون إلغاء الدعم عن الحبوب ومشتقاتها .

٢ - أزمة النظام السياسى « قضية المشاركة السياسية » :

من أهم ما ميز النظام السياسى التونسى منذ الاستقلال هو هيمنة الحزب الدستورى على كافة مستويات الادارة وعلى النشاط السياسى فى تونس . ولذلك اتخذت الحكومة اجراءات صارمة فى مواجهة قوى المعارضة السياسية ونذكر هنا محاكمات أعضاء الجبهة الشعبية فى يونيو ١٩٧٧ وأدى ذلك إلى نزول الجيش إلى الشارع السياسى ومنذ ذلك الحين ثارت أزمة المشاركة السياسية بشكل صارخ وتوالى الأحداث حتى عام ١٩٨٣ حيث أعطت الحكومة التونسية الترخيص القانونى لحركتين سياسيتين معارضتين وهما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية .

وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الحركات السياسية لم تمثل خروجاً راديكالياً عن إطار النظام السياسى كما أنها

حصلت على نسبة ضئيلة بينما حصل حزب الحكومة على نسبة ٩٤,٦٪ في انتخابات عام ١٩٨١ واعتبر ذلك بمثابة فشل لمزالي في أحداث ليبرالية سياسية .

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك قوى أخرى في المجتمع التونسي بدأت تأخذ حركتها أبعادا سياسية على درجة عالية من الأهمية والخطورة بالنسبة لمستقبل النظام السياسي التونسي ويمكن بيانها حتى الآن - الطلاب - الاتحاد العام للشغل - حركة الاتجاه الإسلامي .

الطلاب :

لقد ارتبط الاتحاد العام للطلبة بالحزب الدستوري الحاكم في تونس وكانت مهمة الاتحاد العمل على إقامة حوار بين الأجيال الموجودة في السلطة السياسية (الحزب) وبين الأجيال الشابة واستطاعت الحكومة أن تستوعب الخريجين من الجامعات والمدارس في مؤسساتها الحكومية غير أن الأمور لم تستمر على حالها ففي أحداث يوليو ١٩٦١ ظهر الخلاف بين الحكومة والاتحاد .

ونتيجة للازمة الخطيرة التي مرت بها الحياة الجامعية عام ١٩٦٧ عدل نظام اتحاد الطلبة الأمر الذي فتحت على أثره الاتحاد إلى فروع مستقلة في كل كلية وهكذا استطاع الحزب امتصاص المعارضة الطلابية وقد أصبح دور الطلبة يأخذ أبعادا خطيرة في الشارع السياسي حيث لعبوا دورا بارزا في أحداث يناير ١٩٨٤ .

الاتحاد العام للشغل :

يلعب الاتحاد العام للشغل دورا هاما في الحياة السياسية التونسية ويرجع ذلك إلى الدور الذي لعبه الاتحاد في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال علاوة على أنه القوة الوحيدة تقريبا المنظمة تنظيما محكما إلى جوار الحزب الدستوري ، ويبلغ عدد العمال المنضمين إليه ما يقرب من نصف مليون عامل هذا وقد يزيد الثقل السياسي للاتحاد في ظل الأزمة الاقتصادية وكان الاتحاد قد تقدم بمطالب اقتصادية واجتماعية ووجه انتقادا شديدا للحزب والحكومة ووصل الأمر إلى صدام عنيف بين الجيش والاتحاد عام ١٩٧٨ وقد هاجم الاتحاد سياسة الحكومة إزاء أحداث يناير ١٩٨٤ وعملت الحكومة على تحقيق مصالحته مع الاتحاد وتم توقيع اتفاق للسلام الاجتماعي في أبريل ١٩٨٤ رغم ذلك كان الاتحاد مستعدا لمرحلة جديدة وقد دعا إلى اضطرابات في شركة السكك الحديدية وديوان الحبوب ومصالح التشغيل والتأهيل وبدأت جولة جديدة من الصراع بين

الحكومة والاتحاد ففي أواخر أغسطس عام ١٩٨٥ قامت الحكومة التونسية بوقف اثنين من التسهيلات الممنوحة للاتحاد منذ عام ١٩٥٧ وهي خصم نسبة ١٪ من مرتبات الإدارة العامة لتخصيصها لتمويل النقابات والفصل النقابي للشخصيات الإدارية وأعلن السكرتير العام للاتحاد بأن تلك الإجراءات هي إجراءات إجرامية .

وقالت المصادر الحكومية أن السبب في ذلك يرجع إلى عدم رد الاتحاد بصورة واضحة على دعوة الحكومة لوقف الاضطرابات وذلك في ضوء المخاطر التي تواجهها البلاد من أزمة اقتصادية وخاصة مع ما أثارته عودة ٢٧,٨٢٣ نسمة من العمال التونسيين العاملين في ليبيا وكانت الحكومة قد دعت الاتحاد إلى هدنة نقابية ولكن استمر الإعلان عن قيام اضطرابات جديدة في قطاع الحديد والصلب ، البريد والبنوك .

وكان مزالي منذ صيف ١٩٨٤ قد اتبع في مواجهة الاتحاد العام للشغل أسلوب الادانة الوطنية والجنائية من ناحية علاوة على الضغط المالي كما سبق القول من ناحية أخرى . أما بالنسبة لأسلوب الادانة الوطنية اتهم مزالي الاتحاد ورئيسه الحبيب عاشور بالتهاون في موقفه تجاه ليبيا وانذره بأن أي عمل مضاد للحكومة سوف يعتبر خيانة وطنية ، واتبع ذلك باتخاذ إجراءات قضائية بايقاف جريدة الاتحاد « الشعب » بحجة المساس بموظفين ممثلين لرئيس الدولة كما تم اعتقال عبد السلام جراد عضو المكتب التنفيذي بتهمة أخلاقية وخير الدين بوضلاح لاهنته رئيس تونس . وابن الحبيب عاشور لمخالفات جمركية كما دفعت الحكومة البنوك التونسية بمطالبة الاتحاد بمديونياتها ووصل الأمر إلى اعتقال أعداد كبيرة من كوادر الاتحاد الاقليمي للشغل في العاصمة وصفاقص ووصلت تلك الإجراءات إلى هجوم ميليشيات الحزب على مقر الاتحاد في نوفمبر ١٩٨٥ .

وفي الواقع أن تلك الإجراءات أثارت ردود فعل قوية داخل تونس الأمر الذي أدى بخمسة أحزاب وحركات تونسية إلى الاعراب في بيان مشترك عن تضامنها مع الاتحاد .
حركة الاتجاه الإسلامي :

لقد أخذت حركة الاتجاه الإسلامي أبعادا سياسية في السنوات الأخيرة وهي جماعة دينية تسير على نهج الأخوان المسلمين وجرى اعتقال قياداتهم عام ١٩٨١ ثم تم إطلاق سراحهم في عام ١٩٨٤ . وللحركة هدف

سياسي هو اقامة دولة اسلامية . وهي حركة طلابية بالاساس حيث يسيطرون على اللجان الطلابية في كافة الكليات في جامعة تونس .

هذا وقد أثارت تلك الحركة ردود فعل داخلية في تونس خلال عام ١٩٨٥ بعد اقتراحها اعادة النظر في قوانين الأحوال الشخصية المطبقة منذ بداية عهد الاستقلال ، هذا مع تحالفها مع الحبيب عاشور الأمين العام لاتحاد الشغل ضد الجناح اليساري داخل الاتحاد برعاية الطيب البكوش الأمين العام المساعد الأمر الذي زاد من الصراع بين عاشور والبكوش إلى حد تبرؤ عاشور من جريدة « الشعب » الناطقة باسم الاتحاد ومطالبة الحكومة بمصادرتها .

هذا علاوة على الأعلام الناطقة باسم الحركة والتي تروج لأفكار معادية للديمقراطية في الوقت الذي تسعى فيه القوى السياسية جميعها إلى تدعيم التجربة الديمقراطية هذا علاوة على الصدامات بين الأجنحة الطلابية التي تتبع الحركة والتيارات الطلابية الأخرى .

هذا وتطالب الحركة بأن يتم الاعتراف بها كحزب سياسي ولكن لانها تسعى إلى أو بمعنى أدق تهدف إلى دولة اسلامية على خلاف الدولة التونسية الحالية فليس هناك في المستقبل القريب امكانية الاعتراف بها كحزب سياسي . ولذلك تردد في الفترة الأخيرة أن الحكومة قد تسمح لهذه الحركة بتأسيس جمعية ثقافية تتيح للحركة التعبير عن آرائها ووجهات نظرها وذلك بعد لقاء بين مزالي رئيس الوزراء وقادة تلك الحركة .

ازاء ما سبق يمكن القول بأن التطورات الأخيرة في تونس تثرى التجربة الديمقراطية على الرغم من الجوانب السلبية في التجربة . ويبدو أن القوى السياسية التونسية على استعداد للذهاب إلى مدى بعيد في حماية التجربة الديمقراطية فهي تتضامن مع بعضها البعض في مواجهة الحكومة . وتتضامن مع الحكومة في حالة موقف قومي « كعودة العمال التونسيين من ليبيا » باستثناء الاتحاد العام للشغل . وهي في نفس الوقت أخذت موقفا مناقضا للحكومة على أثر ضرب اسرائيل لمقر قيادة التحرير الفلسطينية حيث طالبت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد المظاهرات الغاضبة التي شهدتها تونس على أثر الغارة . ولكن الحكم على التجربة التونسية سيكون أكثر دقة في مرحلة ما بعد بورقيبة .

الجزائر

استقلت دولة الجزائر عام ١٩٦٣ بعد استعمار دام أكثر من ١٣٠ عاما . ويواجه النظام السياسي في الجزائر المستقلة عددا من القضايا :

- (أ) قضية التعريب .
- (ب) قضية التكامل القومي .
- (ج) أزمة النظام السياسي « الاضطرابات السياسية » .

(أ) قضية التعريب :

في الواقع أن الجزائر كانت أكثر الدول العربية تأثرا بمحاولة محو اللغة العربية وفرنسة الحياة الجزائرية وكانت هذه القضية الكبرى أول مشكلة واجهت الجزائر بعد الاستقلال ولما كانت مشكلة التعريب أكثر حدة في الجزائر كان الاتجاه نحو معالجتها أكثر وضوحا من غيرها في الدول العربية في المغرب العربي وجاء التأكيد على ضرورة تحقيق عملية التعريب في كافة مواثيق الثورة الجزائرية .

وعلى الرغم من ذلك التأكيد على أهمية التعريب إلا أن هناك اتجاهات بخصوص هذه المسألة :

- (أ) دعاة الفرنسية .
- (ب) دعاة الازدواجية .
- (ج) دعاة التعريب والاصالة وتبنى هذا الاتجاه الحزب والدولة في الجزائر ليس فقط في مجال التربية والتعليم ولكن في الادارة والثقافة ووسائل الاعلام والمحيط الاجتماعي .

ولذلك تكونت اللجنة الوطنية للتعريب كجزء من اللجنة الوطنية للفكر والثقافة التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني طبقا لتوجيهات بومدين لدراسة مشاكل التعريب وطرق التغلب عليها وكيفية التخطيط العلمي ولذلك كانت القدوة الوطنية الأولى للتعريب في ١٤ - أيار/ مايو ١٩٧٥ .

٢ - قضية التكامل القومي :

تعتبر قضية التكامل القومي في الجزائر من القضايا الداخلية ذات الحساسية التي يجب على النظام الجزائري مواجهتها ويقصد بها التكامل بين العرب والبربر ، هذا وقد برزت تلك القضية بعد الاستقلال . وكانت هناك محاولات تمرد من جانب سكان « منطقة جبال القبائل » واتهمت الجزائر المغرب بدعم هؤلاء

المتمردين ووصل الأمر إلى حد تدخل الجيش لردع المتمردين ووقوع اشتباكات على الحدود بين المغرب والجزائر وكان ذلك في سبتمبر ١٩٦٣ .

وظلت احتمالات تجدد اندلاع تمرد البربر قائمة فكانت المظاهرات التي اندلعت في الجزائر في ابريل عام ١٩٨٠ وقد قام بها الطلبة البربر وطالبوا بإباحة استخدام لغة البربر القديمة في التعامل واحياء الثقافة البربرية بل ووصل الأمر إلى المطالبة بدولة مستقلة للبربر في المغرب العربي . هذا وقد أعلن في مارس ١٩٨٠ عن تشكيل جبهة تحرير البربر من أجل العمل على تحقيق الهدف السابق ، أما عن موقف الحكومة الجزائرية من ذلك أعلن بن جديد بأن الحكومة سوف تتصدى لمحاولات التشكيك في الوحدة الوطنية وقامت بالتالي بقمع وسجن هؤلاء المتمردين سواء من البربر أو الجماعات المسلحة المتطرفة التي تشترك في تلك التمردات ويبدى النظام الجزائري وعيا بتلك القضية وهو حريص على المصالحة الوطنية بين العرب والبربر ونذكر هنا قول بن جديد في مؤتمر جبهة التحرير الوطنية في كانون الثاني (يناير ١٩٨٤) أن جذور تاريخ الجزائر تمتد إلى الماضي البربري قبل عهد طويل من الفتح العربي الأمر الذي أدى إلى شعور البربر بالارتياح وبقدرة النظام الجزائري على تحقيق المصالحة الوطنية تكون تحقيق التكامل القومي .

٣ - أزمة النظام السياسي (الاضطرابات الداخلية) :

لقد كانت انقلابات ومحاولات انقلابات في الجزائر بعد الاستقلال ونذكر هنا انقلاب بومدين على بن بيلال في يونيو ١٩٦٥ . وحدثت محاولات انقلاب ضد بومدين نذكر منها محاولة (طاهر الزبيري) رئيس الأركان وعلى أثر ذلك تولى بومدين قيادة القوات المسلحة . وكذلك حدثت محاولات انقلاب ضد بن جديد الذي تولى السلطة بعد بومدين ونذكر هنا محاولة في يونيو ١٩٧٩ قام بها عدد من العسكريين الذين قاموا بأدوار قيادية في عهد بومدين ، وكذلك محاولة في أكتوبر ١٩٧٩ وكان فيها مدنيون أنصار عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائري السابق بسبب عدول بن جديد عن الخط السياسي لبومدين . واطلاق سراح بن بيلال .

ويبدو أن الأمور مستقرة في القوات المسلحة في عهد بن جديد بعد تعيين الجنرال مصطفى بن لوكيف رئيسا للأركان في نوفمبر ١٩٨٤ وتغيير قادة ثلاث مناطق عسكرية وخفض عدد المناطق العسكرية من ٧ إلى ٦

فقط . ولكن يواجه بن جديد ونظامه في السنوات الأخيرة وحتى الآن مجموعة من الاضطرابات والمظاهرات خاصة من جانب الطلبة ، القيادات الاسلامية ، الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان ولجنة أبناء الشهداء .

فبالنسبة للطلبة نجد أنهم أكثر قابلية من غيرهم للقيام بمظاهرات في الجزائر ونذكر هنا المظاهرات في ديسمبر ١٩٧٠ احتجاجا على نظام التعليم والعمل والطلبة والبوليس والجيش وتم حل اتحاد الطلبة الجزائريين في يناير ١٩٧١ . ونذكر أيضا مظاهرات ابريل عام ١٩٨٠ وقام بها الطلبة البربر لاقامة دولة بربرية وقبل ذلك المطالب الخاصة باحياء الثقافة والاحياء البربرية وتجدد الاضطرابات من قبل الطلبة المتدينين المسلمين في أكتوبر عام ١٩٨٥ .

أما الاضطرابات التي شغلت المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة خاصة خلال عام ١٩٨٥ فهي الاضطرابات التي تسببت بها التيارات الاسلامية . هذا وقد جرت محاكمات لـ ١٩ من هؤلاء في سبتمبر ١٩٨٤ وهم من المشاركين في اضطرابات نوفمبر ١٩٨٢ في جامعة بن أكنون وكذلك محاكمة أخرى في الفترة من ٧ - ٢٩ ابريل ١٩٨٥ لـ ١٣٥ كانوا ضمن ١٧٥ سجنوا في أواخر عام ١٩٨٢ وبداية عام ١٩٨٣ وفي نهاية المحاكمة أطلق سراح ٤٠ أما الباقون فقد تراوحت مدة سجنهم من ٣ - ١٢ سنة وكذلك خمسة من الهاربين بما فيهم زعيم المجموعة « مصطفى بويالي » والذي حكم عليه غيابيا مدى الحياة . هذا وقد تجددت الاضطرابات من قبل تلك العناصر الاسلامية بعد الهجوم على احد ثكنات البوليس الجزائري ومقتل ٥ من رجال الأمن في منطقة « صومع » على بعد ٥٠ كم جنوب غربى الجزائر في ٢٦ أغسطس ١٩٦٥ .

الآن ، وقد تشكلت في يونيو ١٩٨٥ الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان والمحظورة من قبل السلطات الجزائرية في ١٢ أغسطس ١٩٨٥ ومنذ بداية يوليو الماضي ألقى القبض على ٢٠ شخصا من أعضاء الرابطة أو من أعضاء لجنة أبناء الشهداء .

هذا وقد تشكلت تلك الرابطة دفاعا عن المعتقلين السياسيين في الجزائر وقد واجهت تلك الرابطة نفس المصير من الاعتقالات . مما أدى إلى إثارة الاضطرابات في منطقة تيزي أوزو في نوفمبر ١٩٨٥ التي قامت بها لجنة أبناء الشهداء في الذكرى ٣١ للثورة الجزائرية . وطالب المتظاهرون باطلاق سراح أعضاء لجانهم

وأعضاء من الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والتي ألقى القبض عليهم في يوليو وأغسطس الماضيين . هذا وقد حدث اضطراب لمدة ٢٤ ساعة في ميلانيا دائرة تيزي أوزو من قبل لجنة تنسيق للتلاميذ والطلبة والعمال وطالبوا بالافراج عن المعتقلين السياسيين ووضع حد لأعمال القمع وضرورة انتخاب ممثلي العاملين في المصانع والادارات .

إلا أن أهم الأحداث السياسية التي تشهدها الجزائر في هذا العام هي العملية التي تجرى لاعادة النظر في الميثاق الوطني الذي تم اقراره عام ١٩٧٦ وينتظر أن تسفر هذه العملية عن اعادة رسم التوجهات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بقضية التنمية بحيث يتم تخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص .

المملكة المغربية

تواجه دولة المغرب ونظامها السياسي عدة قضايا داخلية أهمها :

- ١ - القضية الاقتصادية .
- ٢ - أزمة النظام السياسي « قضية المشاركة السياسية والاضطرابات السياسية » .
- ٣ - مشكلة الصحراء .

١ - القضية الاقتصادية :

لقد اندلعت اضطرابات في يناير عام ١٩٨٤ هددت المغرب كله واضطرت معها قوات الجيش والبوليس إلى التدخل والاشتباك مع المتظاهرين . وقد بدأت هذه الاضطرابات بمظاهرات طلابية بالمدارس الثانوية احتجاجا على سوء الأطعمة وزيادة رسوم الامتحانات ثم انضم إليها المواطنون المغاربة للاحتجاج على زيادة أسعار المواد الغذائية خاصة الخبز و مواد الوقود وزيادة الضرائب المحلية .

وعلى أثر اجتياح الاضطرابات معظم مناطق المغرب قرر الملك الحسن الثاني في ٢٢ يناير ١٩٨٤ إلغاء زيادة الأسعار واتهم اليساريين واسرائيل وايران باثارة تلك الاضطرابات .

ومصدر الخطورة أن هذه الأحداث قد ارتبطت بأزمة اقتصادية خطيرة بعد الانتعاش الذي شهدته البلاد في بداية عقد السبعينات بفضل السياسات الرشيدة في بناء السدود على مجارى المياه . ولكن لم يصاحبها اصلاح

زراعى حقيقى ثم ارتفاع أسعار الفوسفات ثم تدهورها بعد ذلك بسبب تدهور أسعار المعادن وارتفاع قيمة فاتورة البترول والجفاف والتضخم العالمى وعدم فعالية الادارة وانعدام التخطيط وكذلك مشكلة الصحراء التي تستنزف البلاد منذ عام ١٩٧٥ .

وقد عكست الأزمة الاقتصادية نفسها في شكل انتشار البطالة وتجميد الأجور وانخفاض القوة الشرائية لأغلب فئات السكان وتفشى البطالة .

٢ - أزمة النظام السياسى « أزمة المشاركة السياسية - الاضطرابات السياسية » :

الأزمات التي واجهها نظام الحكم في المغرب قليلة ابان فترة حكم محمد الخامس لميوله الوطنية المعتدلة وكذلك لكونه رمزا للاستقلال الوطنى إلا أن الأزمات هارت متكررة في أيام حكم الملك الحسن الثانى الذى تولى الحكم في سنة ١٩٦١ .

وفي هذا الصدد نذكر محاولة اغتيال الملك عام ١٩٦٣ والحركة الطلابية عام ١٩٧٠ وتمرد الفلاحين عام ١٩٧١ ومحاولة الاغتيال في يوليو ١٩٧١ (حادث قصر الصخيرات) ومحاولة الاغتيال في أغسطس ١٩٧٢ « حادث القنيطرة » وفي الأخيرتين كانت من قبل الجيش .

وقد أثرت قضية المعارضة السياسية في المغرب خلال عام ١٩٨٥ حيث اتهمت قوى المعارضة المغربية بقيادة الاتحاد الاشتراكى مع حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية الحكومة بدعم أحزاب جديدة وزودتها بأغلبية برلمانية لا تتناسب مع حداثة هذه الأحزاب وذلك بالتزوير في انتخابات المجالس البلدية والانتخابات التشريعية وذلك على حساب الأحزاب الرئيسية والعريقة في الحياة السياسية في المغرب .

هذا وقد أثير في قضية المعارضة عند تشكيل الحكومة الجديدة في ابريل ١٩٨٥ من التكنوقراطيين المستقلين و ١٢ وزيرا يمثلون ثلاثة من الأحزاب الستة الرئيسية وهي التجمع الوطنى للأحرار برئاسة أحمد عصمان والاتحاد الدستورى برئاسة المعطى بوعبيد والحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة محمد ارسلان الحديدي وللأحزاب الثلاثة مجتمعة (١٦٨) مقعدا برلمانيا بينما تملك المعارضة مجتمعة (١٢٢) مقعدا برلمانيا وتتكون من حزب الاستقلال برئاسة محمد بويستة والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية « برئاسة عبد الرحيم بوعبيد وحزب التقدم والاشتراكية (الحزب

الشيوعي) ومنظمة العمل الديمقراطي (يسار راديكالي) برئاسة بن سعيد وحزب الحركة الشعبية وذلك في الانتخابات البرلمانية في سبتمبر عام ١٩٨٤ .

ويعتبر استبعاد قوى المعارضة من التشكيل الوزاري الأخير في المغرب ملمحا من ملامح أزمة المشاركة السياسية خاصة وانها تأتي ضد الأحزاب الرئيسية والعريقة في الحياة السياسية المغربية .

وأهم ما يلاحظ في الوزارة الجديدة أن وزارة الخارجية والتعاون والأعلام قد أصبحت وزارة واحدة يتولاها السيد الكيلاني بينما استحدثت وزارة جديدة تابعة للوزير الأول محمد كريم العمراني مكلفة بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية حيث أن المغرب قدمت طلبا رسميا للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة .

وبالإضافة إلى أزمة المعارضة السابقة فإن المغرب قد شهدت خلال عام ١٩٨٥ مجموعة من الاضطرابات والمحاكمات . ونذكر هنا اضراب ٧٠٠ من مندوبي التسوية العاملين في المكتب المغربي للتسوية الخارجي في الدار البيضاء احتجاجا على فصل ٧٠ من زملائهم وكانوا يعملون في فروع المكتب وخاصة في قطاع الأغذية المحفوظة والذي عهد بها إلى القطاع الخاص .

وكذلك حدثت اضرابات عن الطعام في سجون المغرب خاصة في سجنى مراكش وقنيطرة احتجاجا على ظروف الاعتقال وقامت الرابطة المغربية لحقوق الانسان ورابطة المغرب للدفاع عن حقوق الانسان وهما منظماتان لهما صفة شرعية وكذلك الاتحاد الديمقراطي للعمل وهو ثاني نقابة مغربية .

وعلى الرغم من عفو الملك الحسن عن ١٦٥ معتقلا سياسيا في الذكرى ٣٢ لنفى السلطان محمد الخامس لكورسيكا ومدغشقر عام ١٩٥٣ إلا أنه لا زال هناك معتقلون سياسيون يعانون من سوء المعاملة والتي تحركت قوى المعارضة والروابط المغربية لحقوق الانسان للدفاع عنهم واثارة قضيتهم أثناء زيارة الملك الحسن لفرنسا في نوفمبر ١٩٨٥ .

وقد جرت في شهر سبتمبر ١٩٨٥ محاكمة ٢٩ مواطنا بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم واقامة جمهورية اسلامية وهم أعضاء منظمة الشبيبة الاسلامية برئاسة الشيخ عبد الكريم موسى واعترفوا بانهم تلقوا تدريباتهم في الجزائر على أيدي البوليساريو .

وفي الواقع أن زيادة حدة الاضطرابات في المغرب

تكشف عن حجم التوتر الموجود في الشارع السياسي المغربي سواء بسبب القمع السياسي وسوء أحوال المعتقلين السياسيين وتضييق نطاق حركة المعارضة السياسية أو بسبب النشاط المتزايد للقيادات الاسلامية مؤخرا .

مشكلة الصحراء :

لقد مثلت مشكلة الصحراء منذ بدايتها أهم القضايا التي تواجه النظام السياسي المغربي للاعتبارات الآتية :

١ - انها تستنزف الموارد الاقتصادية للبلاد بسبب زيادة ميزانية الجيش خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية للمغرب .

٢ - هناك جنود مغربيون يرفضون الخدمة في جنوب المغرب في مواجهة البوليساريو وذلك بسبب صلات القبائل وامتدادها ما بين جنوب المغرب ومنطقة الصحراء وحتى موريتانيا .

٣ - لقد كانت مشكلة الصحراء وراء توتر علاقات المغرب بالدول العربية الأخرى في منطقة المغرب العربي خاصة الجزائر ، هذا وقد دخلت مشكلة الصحراء مرحلة جديدة بعد استكمال المغرب بناء الحائط الأمني لوقف هجمات البوليساريو ضد القوات المغربية . ومع ذلك لم يتغير الموقف في الصحراء منذ الاعتراف بالجمهورية الصحراوية في مؤتمر القمة الأفريقي قبل المؤتمر الأخير وانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية على أثر ذلك .

ويلاحظ أن موقف المغرب أصبح أكثر تشددا بعد اتفاق الوحدة مع ليبيا واستكمال الحائط الأمني هذا وقامت المغرب بطرح مبادرة جديدة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٨٥ ألقاه رئيس الوزراء كريم العمراني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي تتضمن اعلانا لوقف اطلاق النار من جانب واحد . وتحديد بداية العام القادم كموعدا لاجراء الاستفتاء تحت اشراف دولي . وجاءت تلك المبادرة جزءا من المناورات السياسية والدبلوماسية التي تخوضها المغرب بعد أن قطعت شوطا كبيرا في اتجاه إحكام قبضتها على الصحراء والسير قدما في خطة التنمية والاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي لها وذلك لكي تكسب التأييد الدولي بعد أن خسرت التأييد الأفريقي .

ولا زالت الأمور متشابكة فبعد أيام قليلة من مبادرة المغرب تقدمت ٤٠ دولة إلى اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة باقتراح يطالب فيه كل

من المغرب والبوليساريو ببدء المفاوضات وهذا ما رحبت به البوليساريو بينما رفضته المغرب لأنه يتضمن اعترافا بالبوليساريو .

موريتانيا

لقد استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ وانضمت إلى الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٦١ وقبلت في الجامعة العربية في نوفمبر عام ١٩٧٣ .

هذا وتواجه دولة موريتانيا ونظامها السياسى عددا من القضايا الداخلية الهامة تمثل معضلات لموريتانيا المستقبل ويمكن بيانها في الصفحات التالية :

١ - قضية التكامل القومى .

٢ - المشكلة الاقتصادية .

٣ - أزمة النظام السياسى « عدم الاستقرار السياسى » .

٤ - مشكلة الصحراء .

١ - قضية التكامل القومى :

تعانى موريتانيا من وجود انقسامات عرقية ولغوية تؤدي إلى احتمالات اثارة الصراع الاجتماعى بشكل أو بآخر في ظل ظروف معينة فمن حيث الأصول العربية نجد هناك العرب والزنوج ، فالعرب يقيمون في شمال البلاد بينما يتركز الزنوج في جنوب البلاد . وهناك التعدد اللغوى فهناك اللغة العربية واللغة البولارية والسوفنكية والولونية وهى أربع لغات وطنية معترف بها . وهناك اللغة الفرنسية والتي لا تزال هى المهيمنة كلغة للتعليم في مراحل التعليم المختلفة وهى اللغة الرسمية للبلاد . هذا وتحاول موريتانيا في محاولات التعريب التي تقوم بها أن تعطى اللغة العربية وضع اللغة الرسمية مع الاعتراف باللغات الوطنية الأخرى مع افساح المجال للغة الفرنسية كاختيار في مراحل التعليم المختلفة .

وفي الواقع أن امكانية تهديد التكامل القومى تأتى بالاساس من احتمال تجدد الصراع بين العرب والزنوج . على الرغم من أنه كان هناك اصرار على ضرورة الوحدة الوطنية بين القبائل الزنجية والعربية في مواجهة الاستعمار فإن محاولة اندماج جنوب البلاد في الحياة السياسية ومع الشمال بعد الاستقلال لم يصل إلى تلك الدرجة من الاستقرار الذى يدعم الوحدة الوطنية فأهالى الجنوب ما زالوا يعملون في مجالات عمل على هامش وسائل الانتاج الأساسية في موريتانيا

« التجارة الادارة ، المعادن » بالاضافة إلى ذلك هناك مشكلة العبودية ونظام الرق الذى لا زال قائما فهناك أكثر من ٤٠٠ ألف شخص بين رجال ونساء وأطفال لا زالوا يعانون من نظام العبودية .

٢ - المشكلة الاقتصادية :

تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد الموريتانى على انتاج المواد الأولية وبالتالي ترتبط بعلاقة التبعية باقتصاد الدولة المستعمرة فرنسا باقتصاديات الدول الرأسمالية الغربية . وعلى الرغم من الاتجاه القومى للعمل على دعم الاقتصاد الوطنى من خلال الاشراف والسيطرة على شئون الاقتصاد إلا أن الأزمة الاقتصادية كانت ولا تزال قضية هامة تواجه النظام السياسى الموريتانى ويمكن بيان أبعاد الأزمة الاقتصادية في موريتانيا في العناصر الآتية :

١ - التأثير السيئ للجفاف على القطاع الريفى سواء الزراعى أو قطاع الماشية وبلغت الخسائر في عام ١٩٨٤ في قطاع الماشية بنسبة ٧٪ والذى يساهم بـ ٤٪ حصة القطاع الريفى من اجمالى الناتج القومى هذا مع زيادة حدة مشكلة التصحر وزحف الصحراء التى تشكل أربعة أخماس مساحة البلاد على الأرض الزراعية .

٢ - وجود عجز في الحبوب مقداره ١٨٠ ألف طن واعتماد موريتانيا على استيراد المواد الغذائية من الخارج .

٣ - عدم استقرار السياسة الاقتصادية خاصة في مجال صناعة التعدين وبالذات مناجم الحديد فأنشئت في عام ١٩٦٣ وأممت عام ١٩٧٩ ولكنها أعيدت إلى الملكية الخاصة عام ١٩٧٨ .

٤ - ٥٠٪ من ميزانية موريتانيا تذهب إلى الجيش بسبب مشكلة الصحراء الغربية .

٥ - زيادة حدة الديون مما أدى بموريتانيا إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية بمقدار ٣٠٪ وتحويل ١١ شركة من القطاع العام للخاص ، هذا وتعمل موريتانيا على مواجهة تلك المشكلة بالوسائل الآتية :

١ - اعطاء مشروعات الرى الأولية الكبرى ولا سيما بعد تشغيل السدود التى تقام من أجل تنظيم استغلال نهر السنغال ومالى وموريتانيا والسنغال من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائى .

٢ - تعتمد موريتانيا على ثرواتها المنجمية مثل الحديد وثروتها السمكية .

هذا وإن كانت برامج الإصلاح التي وضعت لم تحقق الأهداف المطلوبة منها بسبب ركود سوق الحديد والجفاف وحرب الصحراء .

هذا وتعمل موريتانيا خاصة منذ عام ١٩٧٩ على وضع اجراءات تقشفية ولذلك قام العقيد معاوية بوضع خطة اصلاح اقتصادى جديدة من أجل اعادة التوازن للاقتصاد الموريتانى وكانت موريتانيا قد توصلت إلى اعادة جدولة ديونها الخارجية وتقدر بحوالى مليار دولار وتحصل فى نفس الوقت على مساعدة خارجية خاصة من فرنسا ٤٠ مليون فرنك فرنسى ومن السعودية ٣٠ مليون دولار لعام ١٩٨٥ .

وترجع هذه المساعدة الدولية إلى التوجهات الجديدة المعتدلة لنظام الحكم الذى أطلق سراح المسجونين السياسيين واتخذ موقفا مرنا بشأن مسألة الصحراء وفى هذا الاطار أعادت الرباط ونواكشوط العلاقات الدبلوماسية بينهما فى ابريل عام ١٩٨٥ بعد فترة انقطاع عام ١٩٨١ .

وفى الحقيقة إن مواجهة المشكلة الاقتصادية الموريتانية يجب أن يقوم على أساس تنمية القطاعات الأساسية للاقتصاد الموريتانى وتحديثها وبناء تنمية صناعية لاستغلال مواردها المعدنية مع ضرورة استقرار سياستها الاقتصادية بحيث تبنى اقتصادا ١٧ - مستقلا بعيدا عن محاور التبعية لاقتصاديات الدول الرأسمالية .

٣ - أزمة النظام السياسى « عدم الاستقرار السياسى » :

لقد استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ وقد دعا مختار ولد داداه رئيس الجمهورية إلى مؤتمر عام ١٩٦٠ واستجابت له المعارضة وتم فيه تشكيل حزب الشعب الحاكم وهو يتكون من ٤ أحزاب « حزب التجمع الموريتانى ، حزب النهضة ، الاتحاد الوطنى الموريتانى ، واتحاد الاشتراكيين المسلمين .

واستمرت الأوضاع إلى أن تمت الاطاحة بمختار ولد داداه فى يوليو ١٩٦٨ وترتب على ذلك تولى لجنة عسكرية للإصلاح الوطنى السلطة وأوقفت العمل بالدستور وأقالت الحكومة وحلت البرلمان وحزب الشعب الحاكم . وقاد الانقلاب محمد ولد سالك رئيس أركان الجيش وقت رئاسة مختار ولد داداه .

وفى الواقع أن عدم الاستقرار السياسى الذى شهده النظام السياسى قد تمثل بشكل أساسى فى تزايد دور

الجيش وأخذة للمبادرة فى كل التغيرات داخل النظام سواء بالانقلابات المتكررة أو محاولات الانقلاب المستمرة وتزايد وجود التيارات السياسية المختلفة داخل الجيش خاصة التيارات المتصارعة حول موقف موريتانيا من مشكلة الصحراء وضرورة تحقيق السلام ووضع حد للحرب الدائرة بين البوليساريو وموريتانيا وذلك بعد انقلاب عام ١٩٧٨ بقيادة محمد خونا ولد حيد الله الذى تم الاطاحة به فى انقلاب ديسمبر ١٩٨٤ بقيادة العقيد معاوية بن أحمد ولد طاية .

هذا وقد جاءت القيادة الجديدة بتوجهات داخلية أهمها المصالحة الوطنية بالعفو العام عن المسجونين السياسيين والذين ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة من حزب البعث والقوى الناصرية واليسار الماركسى والتيار الدينى . والانفتاح على الخارج ، هذا مع توجهات خارجية تتسم بالحياد تجاه القضايا الخارجية التى تواجهها خاصة منطقة المغرب العربى وبالذات الصحراء هذا بالاضافة إلى توسيع العلاقات مع الغرب وبالذات فرنسا والولايات المتحدة .

٤ - مشكلة الصحراء :

مثلت مشكلة الصحراء الغربية معضلة لموريتانيا ونظام حكمها لما لها من أبعاد وتأثيرات داخلية ، حيث تلك المنطقة سواء فى فترة مواجهة الاستعمار أو فى فترة ما بعد انسحاب أسبانيا عن منطقة الصحراء . وكان للصدام بين القوات الموريتانية وقوات البوليساريو آثار داخلية سلبية فى موريتانيا يمكن ايجازها فى الآتى :

١ - وجود هجمات متكررة من جانب قوات البوليساريو على نواكشوط عاصمة موريتانيا .

٢ - إن ٥٠٪ من ميزانية موريتانيا كانت تذهب إلى الجيش فى صراعه مع البوليساريو وكذلك معظم المساعدات الخارجية .

٣ - إن الصحراء تمثل امكانية وجود قلاقل قبلية داخل موريتانيا حيث هناك قبائل فى منطقة الصحراء لها امتداد فى الجنوب المغربى وكذلك فى موريتانيا وهناك مسئولون فى كل من المغرب والصحراء وموريتانيا لهم أصول مشتركة بل وواحدة .

ولذلك جاء انقلاب عام ١٩٧٨ بقيادة محمد حيد الله على أثر الصراع بين التيار المؤيد لتسوية مشكلة الصحراء والتيار المعارض لذلك وكان الانتصار للتيار

الذي رأى ضرورة تسوية مشكلة الصحراء وتم اعتراف موريتانيا رسميا بالجمهورية الصحراوية في فبراير ١٩٨٤ .

وعندما حدث انقلاب ديسمبر ١٩٨٤ أعلن قادة الانقلاب الجديد اتخاذ موقف الحياد تجاه مشكلة الصحراء فاستمر الاعتراف بالجمهورية الصحراوية والابقاء على معاهدة التعاون والآخاء بين الجزائر وموريتانيا وتونس هذا مع تحسين العلاقات مع المغرب ولذلك تم عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وموريتانيا المقطوعة منذ عام ١٩٨١ ، وذلك في ابريل عام ١٩٨٥ .

المملكة الأردنية الهاشمية

لقد كانت هناك مجموعة من التطورات الداخلية في دولة الأردن عكست بوضوح أهم القضايا الداخلية التي تواجهها الدولة وكذلك النظام السياسي الأردني ويمكن ابراز أهم تلك التطورات في الآتي :

١ - استقالة وزيرة الاعلام الأردنية .

٢ - تشكيل حكومة أردنية جديدة .

٣ - جهود المصالحة مع سوريا .

١ - استقالة وزيرة الاعلام الأردنية :

لقد قدمت ليلي شرف وزيرة الاعلام الأردنية في بداية عام ١٩٨٥ استقالتها إلى رئيس الوزراء أحمد عبيدات الذي قام بتشكيل الوزارة في فبراير ١٩٨٤ . وجاءت تلك الاستقالة ، وهي أول استقالة في تاريخ الأردن منذ عشر سنوات مندة بالحساسية المفرطة للسلطة العامة فيما يتعلق بحرية الاعلام . وجاء في خطاب استقالتها أن الاتصالات بين مجلس الوزراء ووزارتها بشأن اعداد سياسة اعلامية كانت قد توقفت وأعربت عن أسفها لأن القرارات الخطيرة تتخذ دون مناقشة في مجلس الوزراء وأنه ليس مسموحا للصحف بمناقشة هذه القرارات وكما أن قنوات الاتصال بين وزارة الاعلام ومراكز اتخاذ القرار قد توقفت .

وجاءت تلك الاستقالة بعد التوجيهات التي وجهها الملك حسين إلى رئيس الوزراء أحمد عبيدات بشأن ما يفسر في الصحف من انتقادات للعشائر الأردنية الأمر الذي أدى إلى مزيد من الرقابة على وسائل الاعلام .

هذا وكان خلاف في مجلس الوزراء الأردني قد ثار في أواخر عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ بشأن وقف العمل

بالحكام العشائرية حيث كان قد تم اتخاذ قرار بالغاء قانون العشائر لما كان زيد الرفاعي رئيسا للوزراء عام ١٩٧٥ . وقد صاحب ذلك الالغاء ردود فعل واسعة بين القبائل مما أدى إلى تجميد قرار الالغاء هذا . وكان قد تم تأسيس محكمة الجنايات الأردنية عام ١٩٧٦ على أن يكون النظام القضائي الحديث هو أداة الفصل في القضايا القانونية واحتفظ قانون التأسيس بحق القبائل في الفصل في قضايا العرض بالأساس . ورغم هذا القانون استمرت العشائر تفصل في منازعاتها وفق أحكامها . ولذلك جاءت استقالة الوزيرة الأردنية دليلا على النفوذ الاجتماعي والسياسي للعشائر في الأردن .

٢ - تشكيل حكومة أردنية جديدة :

قدم أحمد عبيدات استقالة وزارته التي شكلت في فبراير ١٩٨٤ عندما استعادت الأردن مجلس النواب الذي ظل معلقا لمدة عشرة أعوام وكانت مهمة تلك الوزارة الأساسية هي حماية الأمن الداخلي للأردن خاصة مع شيوخ أعمال العنف والانفجارات والاعتداء على الدبلوماسيين الأردنيين في الخارج . وكانت المنظمات التي تقوم بأعمال العنف والانفجارات إما منظمات منشقة فلسطينية أو حركات اسلامية موالية لايران .

وعلى أثر قبول استقالة وزارة أحمد عبيدات تم تكليف زيد الرفاعي بتشكيل الوزارة الجديدة وكان الرفاعي قد شكل الوزارة الأولى له في مايو ١٩٧٣ والثانية في نوفمبر ١٩٧٤ والثالثة في فبراير ١٩٧٦ .

وقد ارتبطت بتشكيل الحكومة الجديدة في أول ابريل عام ١٩٨٥ دلالتان لهما أهميتهما :

فالحكومة الجديدة قد ضمت ١١ وزيرا فلسطينيا بعد زيادة عدد الوزراء إلى ٢٧ وزيرا ومعنى ذلك أن الوزراء الفلسطينيين يشكلون نصف الوزارة الجديدة تقريبا . وهذه أول مرة يشارك فيها وزراء فلسطينيون بهذا العدد منذ عام ١٩٧٤ . وقد كانت الوزارات الأردنية تشكل قبل احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ مناصفة أي نصف الوزارة من الضفة الشرقية والنصف الآخر من الضفة الغربية وبعد مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ تقلص عدد الوزراء الفلسطينيين في الحكومات الأردنية حيث كان لا يتجاوز عدد الفلسطينيين فيها أربعة وزراء .

٣ - جهود المصالحة مع سوريا :

أما عن الدلالة الثانية لتشكيل الحكومة الأردنية فيمكن ابرازها من جهود المصالحة بين كل من الأردن

وسوريا مؤخرا .

لقد جاءت وزارة زيد الرفاعي وإحدى مهامها تحقيق التقارب الأردني السوري ، فكان زيد الرفاعي من بين رؤساء الوزارات الذين لعبوا دورا هاما في التضامن العربي وخاصة مع سوريا ، على أن يكون ذلك الاتجاه كنوع من إحداث التوازن للتنسيق والحركة مع منظمة التحرير وفقا لاتفاق فبراير ١٩٨٥ . وظلت تلك الجهود في طور الاستعداد حتى مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في الرباط هذا العام ، وتم تشكيل لجان مصالحة بين الدول العربية من بينها الأردن وسوريا .

هذا وقد حدثت بالفعل اتصالات ولقاءات أردنية سورية على مستوى عال تسعى إلى إزالة الخلافات المترسبة بين الدولتين ووضع أسس مشتركة للاتفاق عليها في عملية التسوية للصراع العربي الاسرائيلي .

هذا وقد ساعد على زيادة احتمالات الاتفاق بين كل من الأردن وسوريا فتور العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد الغاء لقاء لندن في ١٤ أكتوبر بين الوفد الأردني الفلسطيني والمسؤولين البريطانيين كما أن كلا الطرفين يحاول الضغط على المنظمة بذلك التقارب . فالأردن يريد الضغط عليها لتقديم مزيد من التنازلات وسوريا تريد جذب الأردن إليها خارج اطار التنسيق المصري الفلسطيني .

ويذكر أن الحكومة الأردنية قامت باعتقال عدد كبير من أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين المعادي لنظام الحكم في دمشق بعد أن حملتهم مسئولية تدهور الأوضاع السورية الأردنية عام ١٩٨٠ وذلك كخطوة لبدء حسن النية الأردنية تجاه سوريا كأحد العوامل المساعدة على انجاح المصالحة بينهما .

سوريا

يواجه النظام السياسي في سوريا ثلاث قضايا داخلية رئيسية :

١ - مسألة خلافة الرئيس حافظ الأسد .

٢ - المعارضة السياسية .

٣ - المشكلات الاقتصادية .

أولا : مسألة خلافة الرئيس الأسد :

تفجر الصراع بين عدد من القيادات السورية حول هذه المسألة بمناسبة المرض الطويل الذي أصاب الرئيس الأسد عام ١٩٨٣ . وقد وصل هذا الصراع إلى حد الصدام المسلح بين بعض التكوينات العسكرية

الرسمية المنقسمة بين تأييد هذا المرشح للخلافة أو ذاك ، والذين يأتون جميعهم من خلفيات عسكرية بما يعكس مدى أهمية دور الجيش في النظام السياسي في سوريا . وقد تمكن النظام من استيعاب ذلك الصراع ومنع تفجيره وتحقيق التعايش بين المتنافسين عبر النفوذ القوي للرئيس الأسد الذي بمجرد عودته للساحة السياسية قام باتخاذ عدد من الاجراءات كان أهمها أبعاد شقيقه رفعت الأسد ذي الطموحات السياسية الواسعة والمعتمد على قوة تشكيلات سرايا الدفاع التي يقودها إلى موسكو ثم إلى جنيف في مايو ١٩٨٤ وخلال غيابه اتخذ عددا من الاجراءات للحد من قاعدة نفوذه . ففي منتصف يوليو ١٩٨٤ جرى تخفيض قوة سرايا الدفاع من ٣٠,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ جندي كما تم تخفيض مستوى الأجور في سرايا الدفاع لتصبح في مستوى الأجور العادية في القوات المسلحة . كما تم حل بعض التشكيلات العسكرية الخاصة - خاصة العاملة منها في مجال المخابرات والأمن وإعادة دمجها في الجيش وأصدرت قيادة حزب البعث أوامر إلى أعضاء الحزب لفصل أنفسهم من « الرابطة » وهي مؤسسة تدريب دبلوماسي عالية أنشأها رفعت الأسد في سنوات السبعينات وأصبحت أداة لزيادة نفوذه في الدائرة الفكرية في سوريا .

وقد عاد رفعت الأسد إلى سوريا في نوفمبر ١٩٨٤ واستقبله أنصاره بحماس شديد بينما قام الرئيس الأسد باختيار ثلاثة نواب كان ترتيب رفعت الأسد الثاني بينهم وفي عام ١٩٨٥ تمكن الرئيس حافظ الأسد من السيطرة على الموقف وإعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد وإن كان هذا لم يحسم مشكلة الخلافة وقد تم ذلك على ثلاث خطوات أساسية :

١ - المؤتمر الثامن لحزب البعث ٥ - ٢٠ يناير ١٩٨٥ وفيه جرت استعادة جانب هام من حيوية الحزب ويبدو أن ذلك كان ضروريا لموازنة - ولو جزئية - لنفوذ التشكيلات العسكرية .

٢ - إعادة انتخاب الرئيس الأسد رئيسا للجمهورية للمرة الثالثة في استفتاء قومي أجرى في ١١ فبراير بعد ترشيح مجلس الشعب له في ٣٠ يناير بناء على توصية القيادة القطرية للحزب . وجرى التصويت لصالح الرئيس الأسد بنسبة ٩٩,٩٧٪ من مجموع الأصوات .

٣ - تم تشكيل وزارة سورية جديدة في ٨ أبريل ١٩٨٥ برئاسة الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس الوزراء السابق وتكونت الوزارة من ٢٥ وزيرا بينهم ١٢

وزيرا من أعضاء حزب البعث ، ٣ وزراء من حركة الاشتراكيين الوحدويين ، وزيرا من كل من الحزب الشيوعي السوري والحركة الاشتراكية العربية وهي الأحزاب الأربعة المكونة للجبهة الوطنية التقدمية منذ عام ١٩٧٢ بالإضافة إلى ستة وزراء مستقلين .

ثانيا : المعارضة السياسية :

يواجه النظام السوري معارضة سياسية كان لها نشاطها وخطورتها في بعض الأحيان ومن ذلك المحاولة الانقلابية التي جرت في أعوام ١٩٧٩ ، وأحداث مدرسة المدفعية عام ١٩٨٠ ومحاولة التمرد واغتيال الرئيس الأسد التي قام بها ضباط سلاح الجو السوري عام ١٩٨٢ بالإضافة إلى ذلك توجد عدة تنظيمات للمعارضة السياسية أهمها هي جماعة الإخوان المسلمين التي شنت الكفاح المسلح ضد النظام منذ نهاية السبعينات ، أسفرت عن تعرض هذه الجماعات إلى موجة من القمع الشديد أدت إلى تصفيتها تقريبا ، بالإضافة إلى ذلك توجد عدة فصائل للمعارضة العلمانية تنتمي إلى أحزاب اليسار القومي والتي تنتظم معا فيما يعرف بالجبهة الديمقراطية وأن كان لا يبدو أن لهذه الجماعات نفوذا كبيرا في سوريا . هذا وقد تم في مارس ١٩٨٥ بمناسبة انتخاب حافظ الأسد رئيسا للمرة الثالثة اعلان العفو عن المسجونين السياسيين بحيث يبدو أن النظام السوري قد دخل عام ١٩٨٥ وقد حجم بشكل ملحوظ مشكلة المعارضة السياسية وإن كان لا يبدو أن هذا الحل نهائي بسبب وجود عدة تناقضات مثيرة للصراع في داخل بنية المجتمع والنظام السياسي السوري نفسه .

ثالثا : المشكلات الاقتصادية :

يواجه الاقتصاد السوري نقصا متزايدا في العملة الصعبة فتقول آخر التقديرات بأن الاحتياطيات من العملات الصعبة لا تتجاوز ١٤٠ مليون دولار . لا تكفى الاستيراد إلا لفترة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع فقط وكان الاقتصاد السوري في حالة أفضل في أواخر السبعينات بفضل المساعدات المالية من الدول العربية البترولية منذ عام ١٩٧٨ علاوة على أن المساعدة المقدمة من الاتحاد السوفيتي بفضل معاهدة التعاون عام ١٩٨١ . أما الآن فقد زادت أعباء الانفاق العسكري . ففي ميزانية عام ١٩٨٥ يصل حجم النفقات المتصلة بالدفاع إلى أكثر من ٣ مليارات من الدولارات أي إلى ٣٠٪ من النفقات وإلى أكثر من ٥٠٪ من النفقات الجارية للدولة . وتقدر تكلفة بقاء القوات السورية في لبنان وحدها بقرابة ٢٥٠ ألف دولار يوميا .

ومنذ عامين أخذ حجم المساعدة العربية التي تحدت في بادئ الأمر بمبلغ ١,٨٥٠ مليار دولار في التناقص ليس فحسب من جراء ما يواجه المانحين من صعوبات مالية ولكن أيضا نتيجة لما يثيره الدعم المقدم من سوريا إلى إيران من غضب واستياء ، وقد تفاقم الوضع مؤخرا حين اتخذ الكويت وهو من البلدان الممولة الرئيسية قرارا بوقف مساهمتها في مخصصات الدعم لدول المواجهة التي يذهب منها لسوريا ١٩٠ مليون دولار وإن كانت الكويت استمرت في دفعها تحت تسميات أخرى .

وعلى الرغم من الاكتشافات البترولية في أوائل عام ١٩٨٤ والتوقعات بزيادة الانتاج فإن إيران تستمر في امداد سوريا بـ ٨ ملايين طن من البترول سنويا منها مليون طن تقدمه لها كمنحة والباقي بسعر تفضيلي يقل كثيرا عن الأسعار المعمول بها في السوق . ولذلك فإن سوريا تظل بلدا مستوردا للبترول هذا فضلا عن أن البترول السوري من النوع الثقيل الأقل جودة . كما يعد انهيار الإيرادات البترولية التي تسهم بـ ٦٠٪ من اجمالي حصيللة الصادرات سببا رئيسيا في صعوبة الوضع المالي الخارجي لسوريا .

لذلك شرعت الحكومة السورية في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ في انتهاج سياسة تقييد صارم للواردات ولا سيما السلع الاستهلاكية وما زال التقشف مستمرا فميزانية عام ١٩٨٥ بلغت ١١ مليار دولار أي بزيادة ٤٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٤ . وقد خفت وطأة الضغوط على القطاع الخاص بعض الشيء . كما أصبح القطاع الزراعي الذي أهمل في السنوات القليلة الماضية قطاعا يحظى بالأولوية في تخصيص الموارد . وينصب اهتمام السلطة اليوم على تشجيع الانتاج ولهذا تم توسيع المساحات الزراعية ، كما أن مخصصات القطاع الزراعي تشهد زيادة قدرها ٢٢٪ بالمقارنة مع السنة المالية السابقة . كما أصبحت المساعدة التقنية والمالية من جانب المنظمات الدولية مطلوبة على نطاق واسع .

لبنان

يواجه لبنان قائمة طويلة من الأزمات إلا أنه بسبب انفجار الأوضاع منذ اشتعال الحرب الأهلية في منتصف السبعينات حدث تداخل شديد بين مجمل هذه الأزمات وأصبح من الصعب الفصل بين مشكلة التكامل الوطني أو أزمة المشاركة السياسية ومشكلة الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في الواقع اللبناني . ناهيك عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

قام النظام السياسي في لبنان منذ عام ١٩٤٣ على أساس قاعدة الطائفية السياسية بحيث كان للطائفية المارونية الدور المهيمن على النظام بحكم أكثريتها العددية والنفوذ الاقتصادي والاجتماعي الذي تمتعت به كبار عائلات الطائفة . إلا أن انقلاباً قد حدث في التركيب السكاني للبنان صعدت بمقتضاه الطائفة الشيعية إلى المرتبة الأولى من حيث عدد السكان كما تغيرت مواقع الطوائف الأخرى بما لا ينسجم مع القواعد التي وضعها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ بالإضافة إلى ذلك ساهمت عدة عوامل أخرى في إضعاف الأساس الذي قام عليه النظام السياسي في لبنان نذكر منها :

- انتشار الأفكار الراديكالية القومية واليسارية بين الشباب اللبناني فآثر من موجة المد القوي الراديكالي في الخمسينات والستينات . ساعد على ذلك الانفتاح الثقافي وحرية النشر والتعبير التي تمتع بها اللبنانيون .

- الوجود الفلسطيني في لبنان وخاصة مع انتقال القواعد الرئيسية للمقاومة الفلسطينية إلى لبنان بعد خروج الفلسطينيين من الأردن عامي ٧٠ ، ١٩٧١ .

- الدور الاسرائيلي الذي أخذ شكل الاعتداء على المخيمات والمعسكرات الفلسطينية في لبنان أو مساندة بعض الطوائف التي اعتبرت اسرائيل موالية لها .

- زيادة حدة الصراع الاجتماعي في السبعينات بسبب تفاقم التفاوت الاجتماعي بين اللبنانيين .

ومنذ الغزو الاسرائيلي في صيف ١٩٨٢ وبعد فترة قصيرة من الهيمنة المارونية شبه الكاملة على لبنان بدعم من اسرائيل استقرت الأوضاع في لبنان على الشكل التالي :

- التزايد الشديد في قوة الميليشيات المسلحة (الشيعية والدرزية) المدعومة من سوريا وبروزها كطرف أساسي لا يمكن اغفاله وقادر على منع الهيمنة المارونية على لبنان من العودة إلى سابق عهدها .

- النفوذ الكبير لسوريا لكونها أهم الأطراف الخارجية تأثيراً على الوضع اللبناني وأكثرها قدرة على التعامل مع تعقيدات الأزمة اللبنانية حتى اتفقت جميع القوى السياسية اللبنانية مع استفتاءات قليلة على الاعتراف بالدور السوري المتميز في لبنان .

- تقلص دور المقاومة الفلسطينية بعد خروج أغلب

قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان على دفعتين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

- تقلص النفوذ الاسرائيلي في ساحة ضيقة من جنوب لبنان وهي المعروفة بالمنطقة الأمنية بالإضافة إلى بعض النفوذ الذي تمارسه على بعض القوى اللبنانية .

- سيطرة القوات اللبنانية على الجناح العسكري لحزب الكتائب على بيروت الشرقية ودخولها في صراع مع القيادات المسيحية التقليدية المهيمنة على حزب الكتائب والجبهة اللبنانية ومن ضمنها الرئيس أمين الجميل .

- الانهيار التام لمؤسسات الدولة التي لم يبق منها إلا بعض الرموز القليلة كدولة على بقايا الأمل لدى اللبنانيين في استعادة وحدة لبنان .

ولعل أبرز التحركات السياسية على الساحة اللبنانية في العام الأخير هي تلك المرتبطة بمحاولة سوريا فرض الاستقرار في لبنان من خلال مشروع يضمن لها الاعتراف بدورها فيه . وأبرز المحاولات تلك التي تمثلت في مشروع الاتفاق الثلاثي بين ميليشيات الشيعة والدروز والقوات اللبنانية الذي كان من المتوقع التوقيع عليه في شهر أكتوبر غير أن الاتفاق تعثر بسبب تحفظ الطرف المسيحي على تقليص دور الطائفة المارونية وتقليص سلطات رئيس الجمهورية وهي المسائل التي أثارت معارضة في أوساط القيادات المارونية بما فيها تلك الموالية تقليدياً لسوريا مثل الرئيس السابق سليمان فرنجية ويقوم مشروع الاتفاق الثلاثي على التوصل إلى دستور جديد في لبنان يقوم على إلغاء الطائفية السياسية واتخاذ سلسلة من الترتيبات الأمنية التي تشارك سوريا في تنفيذها بنصيب كبير .

وبرغم قصر محاولة التوصل لاتفاق للمصالحة الوطنية ، إلا أن مشاورات لا زالت تجري لاستيعاب تحفظات بعض الأطراف وكانت آخر الخطوات الهامة في هذا المجال هي اعلان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط في منتصف ديسمبر موافقته على الملاحظات المارونية على المشروع الأصلي للاتفاق . وإن كان الطرف الشيعي القوى لا يزال عند موقفه من رفض الملاحظات المارونية . وعلى أي الأحوال فانه بقدر ما أن التوصل لاتفاق للمصالحة الوطنية هو أمر ضروري للبنان فإنه بنفس القدر من الأهمية عند سوريا التي أخذت فرصتها كاملة في إدارة الأزمة اللبنانية بحيث يمثل نجاحها في هذه المهمة اختباراً للمصداقية السورية في لبنان والعالم

العربي وهذا عامل ايجابي يدفع سوريا إلى الحرص على التوصل لحل الأزمة اللبنانية .

العراق

يواجه النظام السياسي العراقي خاصة منذ اندلاع الحرب العراقية الايرانية عدة قضايا داخلية :

١ - آثار الحرب مع ايران .

٢ - قضية المشاركة السياسية .

٣ - المشكلة الكردية .

١ - الحرب العراقية الايرانية :

منذ نشوب الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ واستمرارها حتى الآن كان لابد لها من أن تترك أثارا داخلية يواجهها المجتمع والنظام العراقيان ويمكن بيان تلك الآثار الداخلية للحرب في الآتي :

(١) الأثر على معنويات العراقيين : عندما اندلعت الحرب العراقية الايرانية بسبب النصر الجزئي للعراق في بداية الحرب لم يعبأ العراقيون بالحرب ولكن مع اعادة التوازن بين العراق وايران واستمرار الحرب كان على العراقيين أن يتحملوا الحرب ، وعمل النظام على تخفيف وزن الحرب عن كاهل المدنيين واعتمد في ذلك على التوسع الاقتصادي المذهل الذي حدث في نهاية السبعينات وابتاع أسلوب التعويضات الكبيرة لضحايا الحرب وأسرههم .

وعلى الرغم من كبر حجم الضحايا البشرية فإن الحرب قد وحدت العراقيين . فالحرب تدور على بعد ١٢٥ كم من بغداد و ٢٠ كم من البصرة . لذلك أصبح العراقيون بعثيون أو غير بعثيين مدركين لخطورة استمرار الحرب ولذلك فإن حرب المدن والتي هدفت إلى توليد ضغط شعبي يؤدي إلى الاطاحة بنظام الحكم لم تؤد إلى ذلك وإن كان الضغط الداخلي على النظام أمرا واردا بعد انتهاء الحرب .

(ب) الأثر الداخلي على الجيش : لقد استطاع الجيش العراقي العودة إلى الحدود وبدأ جهده يأخذ الطابع الدفاعي بالأساس ويتعرض لضغوط متزايدة نتيجة الحشد البشري الإيراني المتزايد . ولكن الجيش العراقي استطاع بفضل تفوق سلاح طيرانه الحفاظ على التوازن العسكري .

وتمكنت القيادة العراقية من بناء نظام دفاعي مرن

قادر على التصدي للهجمات الإيرانية وفي سياق هذه العملية تم لأول مرة بناء جيش عراقي محترف وغير متورط في الصراعات السياسية الداخلية وهو تطور هام بالنظر إلى الدور السياسي الذي لعبه الجيش قبل ذلك .

لقد زاد اجمالي الناتج القومي العراقي في الفترة من ٧٤ - ٨٠ بمعدل ١٢٪ سنويا وصادات البترول تصل إلى ٣ ملايين برميل يوميا مما أتاح للعراق تكوين احتياطي نقدي بلغ أكثر من ٣٥ مليار دولار وشجع هذا الحكومة على بدء تنفيذ تنمية طموحة ثم نشبت الحرب وانخفضت مبيعات البترول بنسبة الثلثين وتم استنزاف النقد الأجنبي كما استقطبت نسبة كبيرة من مخصصات التنمية للمجهود الحربي . وانخفض اجمالي الناتج القومي ٢٠٪ من عام ١٩٨١ ثم انخفض بنسبة ٥٪ عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ثم بنسبة ٣٪ في عام ١٩٨٤ . وتبلغ ديون العراق ٤٠ مليار دولار ثلثاها دعم مالي من دول الخليج أما الديون الاقتصادية فتبلغ ١٠ مليارات دولار .

هذا وقد استطاعت العراق الخروج من الأزمة الاقتصادية فهناك الدعم المالي لدول الخليج للعراق واستطاعت الشركات الأجنبية هناك التفاوض مع الحكومة لتأجيل السداد كما بدأ التخفيف من سياسة الاشتراكية بهدف اتاحة المزيد من المجال للقطاع الخاص واعطاء الأولوية لمشروعات التنمية والمتعلقة بالحرب .

هذا عن الأثر الاقتصادي بصفة عامة أما عن أثر الحرب على قطاع البترول الحيوي للبلاد ، فقد كان حجم الانتاج عام ١٩٨٠ عندما نشبت الحرب يصل إلى ٣,٢ مليون برميل يوميا ، بلغت إيراداته ٢٦ مليارات الدولارات . ولكن استمر الانخفاض المتتالي في حجم الانتاج خاصة بعد تدمير محطة فاو على الخليج واغلاق خط الأنابيب العابر لسوريا في عام ١٩٨٢ حتى وصل الانتاج إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميا . وحقق إيرادات قدرها ٧ مليارات دولار مما أدى إلى خفض الواردات من السلع الكمالية كالسيارات وأجهزة التلفزيون والحد من الطموحات الانمائية وعمل العراق على تضاعف الانتاج بعد رفع قدرة الخط العابر عبر تركيا وربط حقول زبير البترولية في جنوبى العراق بخط الأنابيب العابر للمملكة العربية السعودية . كما أن هناك مشروعا بإنشاء خط أنابيب يتجه نحو ميناء العقبة الأردني ولكن هناك مخاوف من أن يتعرض لهجمات اسرائيلية كما طرحت عطاءات لإنشاء خط أنابيب ثان عبر تركيا . وكل ذلك

يمثل ضرورة للعراق إذ عليها أن تنتج ٣,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٨ .

٢ - قضية المشاركة السياسية :

من القضايا الداخلية التي يواجهها النظام السياسي العراقي هي قضية المشاركة السياسية حيث هناك قوى شيعية وكردية وشيعوية ليس لها حق رسمي في المشاركة السياسية فحزب الدعوة الشيعي الموالي لايوان ممنوع وهناك اعتقالات مستمرة لأعضاء ذلك الحزب خاصة مع استمرار الحرب مع ايران ، كما أن هناك الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتبنى قضية الأكراد وهو الحزب الذي رفض الانضمام إلى الجبهة الوطنية عام ١٩٧٣ ورفض الدخول في انتخابات مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٨٤ كما أن هناك عمليات قمع للحزب الشيعي الذي شارك مع حزب البعث في تكوين الجبهة الوطنية عام ١٩٧٣ والتي تفككت عام ١٩٧٩ . وبذلك انفرد حزب البعث بالسيطرة على مقاليد الأمور سياسيا وعسكريا فقد حصل على نسبة ٧٣٪ من المقاعد في انتخابات مجلس الشعب في أكتوبر ١٩٨٤ وتوزعت النسبة الباقية بين المستقلين والأحزاب الصغيرة والتي تشكل الجبهة الوطنية التقدمية .

وقد ساعدت ظروف الحرب النظام على أخذ موقف متشدد من المعارضة السياسية ولذلك من المتوقع أن يبرز دور القوى السياسية المعارضة بعد انتهاء الحرب ، حينئذ يكون على النظام السياسي ضرورة التوصل إلى صيغة حوار مع تلك القوى السياسية .

٣ - المشكلة الكردية :

يمثل الأكراد بين ١٥ - ٢٠٪ من عدد سكان العراق وترتبط المشكلة الكردية بمشكلة أكبر في العراق وهي مشكلة التكامل القومي في المجتمع العراقي الذي يعاني من الانقسام القومي فهناك عرب وأكراد وتركمان إيرانيون وتعدد ديني ، فهناك الديانة الاسلامية والمسيحية واليهودية إلى جانب أقليات أخرى كاليزيدية والبهائية والصائبة . وهناك تباين في التركيب الحضاري في العراق ، فهناك مجتمع بدوي ومجتمع ريفي ومجتمع حضري .

بدأت مشكلة الأكراد تأخذ أبعادا سياسية منذ تشكيل الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦ وبعد تولي حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ تم التوصل في مارس ١٩٧٠ توقيع اتفاق للحكم الذاتي بين الحكومة العراقية والحزب لحل المشكلة ولكن تنفيذه تعثر لأسباب

عديدة .

وقد مثلت المشكلة الكردية خاصة مع دعم ايران لها أداة ضغط على النظام السياسي العراقي ووضعت أثرها في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وتوقيع العراق عليها تحت ذلك الضغط .

وقد وقعت عدة اشتباكات بين قوات الجيش والاتحاد الوطني الكردي خلال عام ١٩٨٤ بالرغم من الاتفاق بين الحكومة العراقية والاتحاد الكردي في يناير ١٩٨٤ . ولكن الأوضاع هدأت حتى وصلت في أغسطس ١٩٨٤ إلى إعلان الاتحاد الكردي استعداده للانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية وقد انتقد الحزب الديمقراطي الكردستاني ذلك التطور بالرغم من استمرار المفاوضات بين الاتحاد الكردي والحكومة في العراق في يناير ١٩٨٥ فإن اشتباكات وقعت بين ميليشيات الاتحاد الكردي وقوات الجيش في ارميل وكركوك .

وستظل المشكلة الكردية قضية داخلية يجب مواجهتها بالحوار والمصالحة الوطنية من أجل دعم التكامل الوطني لدولة العراق وإن كان هذا غير وارد بصورة جادة إلا بعد انتهاء الحرب مع ايران .

الكويت

تعتبر الكويت من الدول الخليجية المتميزة سواء من حيث نظامها السياسي حيث أنها الدولة الوحيدة هناك التي يوجد بها برلمان منتخب عن طريق انتخابات عامة تخوضها تكتلات سياسية .

وقد خاضت الانتخابات عدة قوى هي التجمع الديمقراطي ويهتم بمسألة الديمقراطية ، التجمع الوطني ويمثل التيار القومي ، المستقلون وهم أشخاص ذوو توجهات مختلفة ، التجار ويمثلون العائلات القوية والتجمعات والأحزاب الدينية وتهتم بمسألة عدم الفصل بين الدين والسياسة وأخيرا القبائل وهي تجرى انتخابات داخلية لانتخاب مرشحيها في البرلمان . وأهم الملاحظات على نتائج هذه الانتخابات هي :

- ١ - حدوث تغيير في أعضاء مجلس الأمة بنسبة ٥٦٪ وهي نسبة لم تحدث في المجالس السابقة .
- ٢ - بلغ عدد الأعضاء الجدد في المجلس ٢٩ عضوا .
- ٣ - تقدم التيار القومي وتراجع السلفيين ، فقد حصل أصحاب التيار القومي (التجمع الديمقراطي والتجمع الوطني) على ٤ مقاعد ولم يكونوا ممثلين في المجلس السابق .

٤ - سقوط اثنين من الرموز القيادية من التيارات الدينية وهما عيسى ماجد الشاهين وعدنان عبد الصمد .

٥ - سقوط رئيس مجلس الأمة السابق محمد العدساني .

وعلى الرغم من ذلك فإن لعبة التوازن لا تزال موجودة بين التجمعات القومية والدينية والقبلية والمستقلة .

وعلى أثر اعلان نتائج الانتخابات في ١٩٨٥/١٢/٢١ قدم الشيخ سعد العبد الله الصباح إلى الأمير جابر الأحمد الصباح أمير الكويت استقالة الوزارة وبعدها كلفه الأمير بتشكيل الوزارة الجديدة وعدد أعضائها ١٥ وزيراً .

وأهم ما يلاحظ على تلك الوزارة :

١ - حدوث دمج لبعض الوزارات مثل وزارتي النفط والصناعة ووزارتي المالية والاقتصاد .

٢ - وجود ٨ وزراء جدد بينما ترك ٦ وزراء مناصبهم وشمل الوزراء الجدد وزارة الاعلام والمالية والأوقاف والشئون الاسلامية والتعليم والشئون الاجتماعية والعمل والأشغال العامة والإسكان وشئون مجلس الوزراء والكهرباء والماء .

هذا وقد حدث تغيير وزارى فى الكويت فى ١٩٨٥/١٠/٨ حيث قدم الشيخ « سلمان الصباح » استقالته من منصبه كوزير للعدل وهو المنصب الذى استحدث لأول مرة فى التشكيل الوزارى فى ١٩٧٦/٨/١ وجاءت الاستقالة على أثر تقديم نواب البرلمان الكويتى مذكرة بسحب الثقة منه فى شهر مايو من هذا العام وذلك فى أعقاب الأزمة المالية « فى البورصة الموازية » فى سوق المناخ الكويتى . هذا وقد تم تعيين مسعود العصيمي « وزيراً للعدل » .

ويأتى ذلك التعديل الوزارى دليلاً حياً على حيوية الحياة السياسية فى الكويت وتزايد الحياة الديمقراطية ثراءً والتي يأمل فيها الكثير هذا وإن كانت أعمال العنف والانفجارات التى شهدتها الكويت قد تضع الكثير من القيود على امكانية تطوير تلك التجربة الديمقراطية المتميزة بين دول الخليج .

أما عن أعمال العنف والانفجارات فإن دولة الكويت تعاني الكثير من جراء تلك العمليات أكثر من غيرها من دول الخليج وقد اندلعت تلك الموجة من أعمال العنف على أثر نجاح الثورة الايرانية ونشوب الحرب العراقية الايرانية وأدى ذلك إلى فرض قانون الطوارئ فى أكتوبر

١٩٨١ .

واستمرت تلك الأعمال واتسع نطاقها فحدث الهجوم على السفارتين الأمريكية والفرنسية ومنشآت حيوية هامة فى ديسمبر ١٩٨٣ . وحدثت محاولة اغتيال لرئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية فى ابريل ١٩٨٥ وأعلنت الألوية الثورية العربية مسئوليتها عن الحادث كما حدثت محاولة اغتيال لأمير الكويت فى مايو عام ١٩٨٥ .

هذا كما حدث انفجاران كبيران فى مقهيين شعبيين أديا إلى مقتل ١١ شخصاً واصابة ٨٩ آخرين وذلك فى يوليو ١٩٨٥ كما أعقبها حريق فى مصفاة بترول وسوق السلاح . وقد أعلنت عدة منظمات مسئوليتها عن هذه الأعمال :

منظمة الجهاد الاسلامى كما حدث بالنسبة للهجوم على السفارتين الأمريكية والفرنسية عام ١٩٨٣ أو الألوية الثورية العربية فى محاولة اغتيال رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية أو حزب الدعوة المعارض للنظام العراقى والموالى لايران والذى أشارت أصابع الاتهام إليه فى محاولة اغتيال أمير الكويت .

إن أهمية تلك الأحداث تنبع من دلالتها على عدم الاستقرار فى منطقة الخليج والتى تنعكس على الأوضاع الداخلية فى الكويت . فمنذ نجاح الثورة الايرانية ومحاولتها تصدير الثورة خاصة إلى دول الخليج ثم نشوب الحرب العراقية الايرانية واستمرارها حتى الآن . كل ذلك خلق عوامل قلق واضطراب شديدة ألقت بنفسها فى داخل المجتمع الكويتى ذلك لأن الكويت قريبة من أرض المعارك كما أنها تؤيد العراق فى حربها ضد ايران الأمر الذى جعلها عرضة لتلك الأعمال من جانب العناصر الموالية لايران مثل منظمة الجهاد الاسلامية وحزب الدعوة العراقى . ويزيد من خطورة هذا الوضع أن نسبة ٦٠٪ من سكان الكويت من غير المواطنين .

ولذلك فإنه وعقب محاولة اغتيال أمير الكويت اتخذت الكويت فى شهر يونية ١٩٨٥ مجموعة من الاجراءات الأمنية المتشددة مثل وقف منح تأشيرات دخول للعاملين فى مشروعات خاصة . كما قامت بطرد عدد من الأجانب الذين يقيمون هناك بصورة غير شرعية كما شددت اجراءات الأمن حول مقار المؤسسات العامة والسفارات الأجنبية كما أقر البرلمان الكويتى فى يوليو ١٩٨٥ قانوناً باعدام من يستخدم المتفجرات .

هذا وإن كانت تلك الاجراءات قد تخفف من حدة ونطاق أعمال العنف هذه فإن دولة الكويت ستكون

عرضة لتلك الأعمال من الداخل أو من الخارج طالما استمرت الحرب العراقية الإيرانية وأيضاً بسبب عدم قدرة الكويت المطلقة على طرد العناصر الأجنبية إما لحاجتها إليها كعمالة أو لأسباب سياسية .

المملكة السعودية

على غير ما هو الحال بالنسبة للنظم السياسية العربية الأخرى لا يبدو أن النظام الحاكم في العربية السعودية يواجه مشكلات ملحة تمثل تحدياً خطيراً في المدى القصير . إلا أنه يمكن القول أنه توجد مسألتان تشغلا بال صناع السياسة السعودية أكثر من غيرهما في علاقتها بالأوضاع الداخلية في المملكة .

١ - الأوضاع في منطقة الخليج :

وواضح أن لهذه المشكلة طبيعة خارجية بالنسبة للنظام السعودي ويعكس هذا عدم وجود مشكلات داخلية ملحة من ناحية كما يعكس من ناحية أخرى حساسية النظام السياسي في السعودية للتأثيرات الآتية من الخارج .

تزايد اهتمام السعودية بمنطقة الخليج من زاوية أثرها على الأوضاع الداخلية في المملكة منذ انتصار الثورة الإيرانية بسبب ما يطرحه النظام الثوري في إيران من توجهات سياسية مختلفة جذرياً وخاصة أن النظام الثوري في إيران يستند إلى تفسيرات خاصة للدين الإسلامي الذي هو نفسه مصدر أساسى لشرعية النظام السعودي بالرغم من الاختلاف المذهبى بين السنة والشيعة في البلدين وقد شهدت السعودية عدة مظاهر لتأثيرات الإسلام السياسي لايران أبرزها حادثة اقتحام المسجد الحرام عام ١٩٧٩ .

وبنشوب الحرب بين إيران والعراق أضيف بعد جديد للاهتمام السعودي بالمنطقة فاستمرار الحرب يهدد بامتداد عملياتها خارج ساحاتها الحالية وهو ما حدث بشكل أو بآخر سواء فيما عرف بحرب الناقلات أو في تهديد إيران لحرية الملاحة في الخليج أو غير ذلك من الأشكال التى قد تؤثر على المصالح السعودية في تأمين حقول النفط ومصافيه وطرق نقله أو بالتأثير على أمن النظام السياسى في السعودية نفسه حيث يمثل انتقال الحرب إلى خارج ساحاتها الحالية وخاصة إذا وصلت إلى السعودية ظرفاً مشجعاً لبعض الفئات الاجتماعية والقوى السياسية المتربصة بالنظام السعودي .

لهذا عملت السعودية على محورين أولهما هو محاولة

احتواء الحرب للحد من امتداد أثارها كحد أدنى أو لوضع نهاية لها كحد أقصى وهو ما تحاوله السعودية من خلال تشجيعها أو مشاركتها في بعض جهود الوساطة وقد أثبت السلوك السعودى في هذا المجال جديته مؤخراً في قمة مجلس التعاون الخليجى الأخيرة في مسقط .

أما المحور الثانى فيتعلق ببناء القوة العسكرية اللازمة للتصدى لخطر انتشار الحرب سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى فيما عرف بقوات درع الجزيرة المعسكرة بالمملكة .

٢ - أزمة المشاركة السياسية :

لا يمكن لأحد أن يزعم أن النظام السياسى السعودى يعانى بشكل جاد من مشكلة المشاركة السياسية فرغم وجود بعض التيارات الفكرية والسياسية القومية واليسارية وآخرين من الليبراليين دعاة الديمقراطية وتحديث النظام السياسى في السعودية إلا أن نفوذ هذه التيارات شديد الهامشية وقد ازداد ضعف هذه الجماعات منذ حرب ١٩٦٧ وما تلاها من تراجع المد القومى اليسارى في العالم العربى عموماً وفي مرحلة لاحقة مع الثورة التى أصابت أسعار النفط طوال النصف الثانى من السبعينات وما أتاحت من امكانية ترضية فئات اجتماعية واسعة في المجتمع السعودى كان من الممكن أن تصبح مصدراً للمعارضة السياسية إلا أن هناك عدداً من العوامل التى قد تساعد على إثارة هذه المشكلة في وقت قريب منها :

- التراجع في أسعار النفط في نصيب العربية السعودية من سوق النفط العالمى بما يهدد بعجز النظام السعودى عن الاستمرار في اتباع نفس خطط التنمية الطموحة التى أتبعها قبل ذلك والتى مكنت من ترضية فئات اجتماعية كانت محرومة .

- الانفتاح على العالم الخارجى بما يعنيه ذلك من انتقال تأثيرات تيارات فكرية وسياسية مختلفة إلى داخل المملكة .

- التوسع في التعليم وما يستتبع من اتساع الطبقة الوسطى الحديثة التى لا يسمح النظام السياسى السعودى بتركيبه القبلى باستيعابها سياسياً وتلبية طموحها للمشاركة السياسية .

وقد عبر النظام السياسى في السعودية عن ادراكه للمخاطر المحتملة إذا ما تفجرت هذه المشكلة وتمثل ذلك

فيما جاء على لسان الملك فهد بالاعداد لتشكيل مجلس استشارى كخطوة أولى نحو الديمقراطية وإن كان يبدو أن حركة النظام السعودى لا زالت بطيئة في هذا الاتجاه .

دولة الامارات العربية المتحدة

تتكون دولة الامارات العربية المتحدة من سبع امارات هى أبو ظبى - دبی - الشارقة - عمان - أم القوين والفجيرة - ورأس الخيمة وأستقلت عام ١٩٧١ وأعلن الاتحاد برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأعلن الاتحاد في ٢ ديسمبر ١٩٧١ .

ويلاحظ أن دولة الامارات العربية المتحدة تعاني من مشكلتين داخليتين أساسيتين هى :

- ١ - الجاليات والعمالة الأجنبية .
- ٢ - الآثار الاقتصادية لانخفاض انتاج وأسعار النفط .

١ - الجاليات والعمالة الأجنبية :

تمثل تلك المشكلة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة حيث أن ٩٠٪ من سكان دولة الامارات غير مواطنين كما تضاعف عدد سكان دولة الامارات ٣ مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهناك ١٠ آلاف عامل بدون عمل على الرغم من دخولهم الدولة بطريقة شرعية وترجع تلك الظاهرة إلى قلة الأيدى العاملة المواطنة ووقوع دولة الامارات العربية من حيث موقعها الجغرافى إلى جوار دول آسيوية تكتظ بالسكان ولا تتمتع بنفس مصادر الثروة الموجودة بالامارات . وتثير تلك الظاهرة مشكلات أمنية واجتماعية وثقافية وسياسية خطيرة لدولة الامارات .

٢ - الآثار الاقتصادية لانخفاض انتاج وأسعار النفط :

نتيجة لأزمة النفط في السوق العالمى انعكس ذلك على دولة الامارات فأدى إلى انخفاض عائد النفط بنسبة ١٢,٥٪ عام ١٩٨٣ .

- فقد انخفضت عوائد الحكومة من البترول بنسبة ٣٣٪ حيث كان اجمالى العائد لها عام ١٩٨٣ هو ٣٤,٦ مليار درهم أى ٩,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ . وانخفض عام ١٩٨٤ إلى ٢٣,٢ مليار درهم إلى ٨,٨ مليار دولار .

- انخفضت صادرات الامارات إلى أقل من ٥٦ مليار درهم / ١٥,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ بعد أن كانت

٦٦,٩ مليار درهم / ١٨,٣ مليار دولار مع انخفاض الصادرات البترولية ٥٣,١ مليار درهم / ١٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٣٢ مليار درهم / ١١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

- انخفض حجم الواردات من ٣٤ مليار درهم / ٩,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ٣٣ مليار درهم / ٩ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

- أصاب العجز الميزانية في دولة الامارات للمرة الأولى منذ عشر سنوات عام ١٩٨٣ حيث بلغ العجز ما قيمته ٥,٤ مليار درهم أى حوالى ١,٦ مليار دولار .

وقد شهدت دولة الامارات العربية في نهاية شهر يونيو عام ١٩٨٥ تطورا داخليا هاما تمثل في رفض الحكومة الاتحادية لدولة الامارات الطلب المقدم من المجلس الوطنى الاتحادى (برلمان استشارى معين) لعقد اجتماع مشترك بين الحكومة والمجلس لدراسة المطالب الديمقراطية المقدمة من المجلس فقام المجلس بتصعيد الخلاف مع الحكومة إلى المجلس الأعلى للامارات الذى يضم حكام الامارات السبع .

ولكن تأجل انعقاد المجلس مرتين في شهر يونيو ولذلك عقد المجلس الوطنى الجلسة الأخيرة لدورة عام ١٩٨٥ يوم ٢٥ يونيو فكانت الجلسة قد شهدت اتهامات للحكومة بتجاهل اجراء مراجعة شاملة للمسيرة الاتحادية منذ قيام دولة الامارات في ديسمبر ١٩٧١ . كما عرضت فيها المذكرة التى رفعتها الجمعيات المختلفة إلى المجلس الأعلى للاتحاد حول قضايا الديمقراطية وهى جمعيات الحقوقيين والمعلمين والاقتصاديين وغيرها وتؤكد هذه المذكرة على نفس المطالب الديمقراطية للمجلس الوطنى : انتظام اجتماعات المجلس الأعلى وتشكيل حكومة قومية ووضع دستور دائم للاتحاد وانشاء مجلس وطنى منتخب وتوسيع صلاحيته لتشمل التشريع والرقابة على أعمال الحكومة . كما شهدت نفس الجلسة اصرار أعضاء المجلس الوطنى على تأجيل اقرار مشروع قانون العقوبات الاتحادى الذى يتكون من ٤٥٠ مادة والمطالبة باجراء تعديلات في الباب الخامس بجرائم أمن الدولة وعقوباتها .

وعلى أثر ذلك تدخل الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة واجتمع بوفد من المجلس الوطنى يضم ممثلين للامارات السبع ووعد ببحث مطالب المجلس ولكن حذر من الاندفاع في ذلك .

ويعتبر الصدام بين المجلس الوطنى وحكومة الامارات تجربة جديدة فى الديمقراطية لدولة الامارات فهل سيتم ميلاد ديمقراطية أخرى فى دول الخليج بعد تجربة الكويت ؟ الأرجح أن يكون هذا التطور محكوما بعاملين متعارضين ، البيئة الاقليمية التى توجد فيها قوى مناوئة للتطور الديمقراطى فى المنطقة ، والأزمة الاقتصادية التى تفوت على النظام تعويض المطالب الديمقراطية لبعض الفئات الاجتماعية بمكاسب اقتصادية .

قطر

إن دولة قطر تعاني من عدة قضايا ومشاكل داخلية يمكن ايجازها فى الآتى :

- ١ - الجاليات الأجنبية ونقص الكوادر البشرية الوطنية .
- ٢ - الآثار الاقتصادية لانخفاض انتاج وأسعار البترول .

١ - الجاليات الأجنبية ونقص الكوادر البشرية الوطنية :

إن دولة قطر تعاني من مشكلة نقص الكوادر البشرية الوطنية المؤهلة . وترتبط تلك المشكلة بمشكلة الجاليات الأجنبية حتى أن الأجانب ارتفعت نسبتهم فى قطر إلى درجة أن القطريين هم الأقلية فى دولتهم ولا يمثلون إلا ٢٤٪ من مجموع السكان الذى بلغ نحو ربع مليون نسمة . وأحد جوانب هذه المشكلة أن جانبا كبيرا منهم من الايرانيين الذين يبلغ عددهم هناك ٤٠ ألفا بالإضافة إلى ٦٥ ألف باكستانى و ٢٠ ألف فلسطينى و ١٥ ألف هندى و ٦ آلاف سورى وغيرهم بضعة ألوف من كل من مصر واليمن .

وبالتالى كان قرار الحكومة بالحد من استيراد العمالة الأجنبية وترحيل كل من تنتهى فترة عمله وإلى جانب ذلك قررت عدم التوسع فى تنفيذ مشروعات الامتداد فى داخل الصحراء كما أصدر أمير دولة قطر فى ٢٥ يونيو قرارا بتعديل القانون الخاص بتنظيم دخول واقامة الأجانب بفرض مزيد من السيطرة على هذه الظاهرة .

٢ - الآثار الاقتصادية لانخفاض انتاج وأسعار البترول :

لقد عانت قطر أكثر من غيرها من دول مجلس التعاون الخليجى من انخفاض الانتاج النفطى وأسعار النفط وبدأ الانخفاض فى عام ١٩٨١ حيث انخفضت

الصادرات بين عام ٨٠ ، ١٩٨٢ بنسبة ٣٠٪ وهبطت العائدات النفطية بحوالى ٢٤٪ ونتيجة لذلك تبنت الحكومة سياسة تقشفية استدعت تخفيض الواردات وكذلك الاتفاق على عدة مشروعات تنموية أخرى تتعلق بالنفط والغاز .

وقد انعكس الانخفاض النفطى على معدل اجمالى الناتج المحلى ، الذى هبط بنسبة ٩,٩٪ خلال عام ١٩٨٢ .

وقد ارتبط بذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادية سواء القطاعات النفطية أوغير النفطية خاصة الصناعية خلال المدة الأخيرة - ووجود عجز فى ميزانية الدولة بلغ ٥ ملايين ريال قطرى عام ١٩٨٣ وتم تأجيل بعض المشاريع إلى أن يتم تحقيق الانتعاش الاقتصادى ولذلك فإن الدولة تعمل على تنمية القطاعات غير النفطية خاصة الصناعات الثقيلة والغاز الطبيعى استعدادا لمرحلة ما بعد النفط .

الجمهورية العربية اليمنية

تواجه دولة اليمن الشمالى منذ قيام الجمهورية اليمنية قضيتين هامتين وهما :

- ١ - قضية استقرار نظام الحكم ودور الجيش .
- ٢ - العلاقات مع اليمن الجنوبى وانعكاساتها الداخلية فى اليمن الشمالى .

١ - قضية استقرار نظام الحكم ودور الجيش :
لقد اتسم النظام السياسى فى اليمن الشمالى منذ قيام الجمهورية اليمنية بدرجة عالية من عدم الاستقرار تمثلت فى الآتى :

تعدد محاولات الانقلابات فكانت هناك محاولة انقلاب عام ١٩٧١ والانقلاب العسكرى عام ١٩٧٤ وتولى مجموعة من الضباط السلطة وعلان الطوارئ برئاسة ابراهيم الحمدي ثم اغتيال ابراهيم الحمدي فى أكتوبر ١٩٧٧ وتشكيل مجلس برئاسة حسين الغاشمى ثم مصرع الغاشمى بعد ذلك بعبوة ناسفة واتهام اليمن الجنوبى بتدبير الحادث . وتم تشكيل مجلس رئاسة الجمهورية يتولى القيام بمهام رئيس الجمهورية ثم تولى على عبد الله صالح منصب رئاسة الجمهورية فى أغسطس ١٩٧٨ ومع ذلك فإنه كانت هناك محاولات للانقلاب ضده فى أكتوبر ١٩٧٨ وكذلك فى عام ١٩٧٩ وكذلك فى نوفمبر ١٩٨٤ .

ومعنى ذلك أن الجيش يلعب دوراً رئيسياً في تسيير دفة الأمور ويزيد من تعقيد هذه الظاهرة الطبيعية القبلية للمجتمع اليمنى حيث تتداخل التأثيرات القبلية مع تلك المقاومة من الجيش بما يؤدي إلى صعوبة احكام السيطرة على الجيش أو محاولة استخدامه للسيطرة على القبائل . ومن أمثلة تلك الصعوبات انه عندما أصدر الرئيس على عبد الله صالح قراراً باحالة ٢٠٠ من الضباط من أبناء قبيلة « الباقها » التي تسكن شمال البلاد إلى الاستبداد تمردت القبيلة واضطرت الحكومة لاستخدام القوة لفرض النظام .

وفي هذا السبيل جاءت الانتخابات الأخيرة والتي أجريت في أغسطس عام ١٩٨٥ والتي هدفت إلى توسيع قاعدة المؤتمر الشعبى العام وانتخابات المجالس المحلية وهي أول تجربة من نوعها في تاريخ اليمن الحديث . ويعتبر ذلك خطوة ايجابية نحو تطوير سبل المشاركة السياسية على المستوى العام والمحلى ، الأمر الذى يسهم بدرجة أو بأخرى في خلق الولاء للنظام مما يساعد في النهاية على دعم استقراره .

وقد تساعد الاكتشافات البترولية الأخيرة في اليمن الشمالى في يوليو ١٩٨٤ على يد شركة (هنت أويل أوف تكساس) الأمريكية على تهيئة المناخ لدعم استقرار النظام اليمنى لأن تلك الاكتشافات ستفى بالاحتياجات الداخلية من البترول وقد يكون هناك جزء للتصدير مما يفيد عملية التنمية هناك ويؤثر بالتالى على الاستقرار السياسى .

٢ - العلاقات مع اليمن الجنوبي وانعكاساتها الداخلية :

إن علاقة اليمنين الشمالى والجنوبى أهم ما يميزها التغير السريع ما بين مفاوضات للوحدة إلى اشتباكات على الحدود وفي أغلب الأحيان تتهم اليمن الشمالى اليمن الجنوبى بتدبير أعمال عنف وتخريب ودعمها للجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة للنظام من اليمن الشمالى . ونذكر هنا اتهامها لليمن الجنوبى باغتيال أحد أعضاء مجلس الرئاسة من اليمن الشمالى في مايو ١٩٨٢ . وكذلك اتهامها لليمن الجنوبى في حادث مصرع الغاشمى رئيس اليمن الشمالى بعبوة ناسفة تسلمها من رئيس اليمن الجنوبى سالم ربيع الأمر الذى أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في يونيو ١٩٧٨ .

ومع ذلك فإن النظامين الحاليين في اليمن الشمالى بقيادة على عبد الله صالح وفي اليمن الجنوبى بقيادة على

ناصر محمد والمدافع عن تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لليمن الجنوبى يسعيان إلى تحسين وتوطيد العلاقات بين البلدين . هذا وإن كان البعض يتوقع أن تؤدي الاكتشافات البترولية في اليمن الشمالى على الحدود مع اليمن الجنوبى وعودة عبد الفتاح اسماعيل (المدافع عن عدم تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لليمن الجنوبى) ، إلى اثارة التوترات على الحدود مما قد يؤثر سلباً على العلاقة بين الدولتين .

وعلى الرغم من تلك التوقعات يبدو أن النظامين في الدولتين حريصان على دعم التعاون والتنسيق فيما بينهما . وهناك لجان مشتركة في المجال الاقتصادى والشئون الخارجية . والاتجاه نحو التعاون في أنشطة اكتشاف البترول ويعلن النظامان على أن ذلك التعاون والتنسيق والزيارات المتبادلة للمسؤولين بين البلدين هي خطوات تمهيدية نحو توحيد شطرى اليمن .

اليمن الديمقراطى

تواجه دولة اليمن الجنوبى عدة قضايا داخلية رئيسية مستمرة نسبياً يمكن بيانها في الآتى :

- ١ - قضية مدى استقرار نظام الحكم ودور الجيش .
- ٢ - العلاقات مع الدول المجاورة وانعكاساتها الداخلية .

١ - قضية مدى استقرار نظام الحكم ودور الجيش :

لقد واجه النظام السياسى من اليمن الجنوبى محاولات انقلابات متكررة ، نذكر منها محاولة عام ١٩٦٨ ، ثم الانقسام بين أعضاء الجبهة الوطنية الأمر الذى أدى إلى استقالة قحطان الشعبى عام ١٩٦٩ وتولى مجلس جماعى للرئاسة ، ثم محاولة الانقلاب عام ١٩٧١ ثم الانقلاب عام ١٩٧٧ بقيادة عبد الفتاح اسماعيل .

هذا ومثل عبد الفتاح اسماعيل الجناح المتشدد في الحزب الحاكم ومثل على ناصر محمد الجناح الأقل تشدداً وحدث خلاف بين الجناحين خاصة حول المتغير الاقليمى والخاص بعلاقة اليمن الجنوبى بالدول المحيطة (السعودية - اليمن الشمالى - عمان) بالأساس ، وعلى أثر ذلك توجه عبد الفتاح اسماعيل إلى موسكو . ولم يتوقف التيار المؤيد لعبد الفتاح اسماعيل عند هذا الحد بل أخذ ينمو حتى حدث تعديل وزارى في يوليو ١٩٨٤ وضم ٣ وزراء جدد تحت ضغط كل من « على عنتر » نائب رئيس الوزراء و « صالح مصلح » وزير الدفاع

أنصار عبد الفتاح اسماعيل .

هذا ولم يقتصر الخلاف عند ذلك الحد بل كان أنصار عبد الفتاح اسماعيل يوجهون في اللجنة المركزية للحزب الحاكم انتقادات حادة لسياسة الرئيس على ناصر ، وطالبوا في النهاية بعودة عبد الفتاح اسماعيل . وقد عاد عبد الفتاح اسماعيل بالفعل في فبراير من هذا العام . وحدث تعديل وزارى على أثر عودته حيث قدم على ناصر استقالته من منصب رئيس الوزراء وتم تعيين حيدر أبو بكر العطاس رئيسا للوزارة الجديدة واحتفظ على ناصر بمنصب رئيس الجمهورية ومنصب الأمين العام للحزب الاشتراكى الحاكم . هذا وقد تم تعيين عبد الفتاح اسماعيل سكرتيرا عاما للقيادة العامة للجنة المركزية للحزب الحاكم .

وجاءت تلك التطورات دليلا على الاتجاه نحو المصالحة السياسية بين جناحى الحزب الحاكم وقد أكد ذلك النتائج التى توصل إليها المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكى الحاكم فى عدن . حيث تم اعادة انتخاب على ناصر محمد رئيسا وتم توسيع نطاق العضوية من كل من المكتب السياسى واللجنة المركزية . فأصبحت اللجنة المركزية تضم الآن ٧٧ عضوا بدلا من ٤٧ عضوا من قبل ويضم المكتب السياسى ١٦ عضوا بدلا من ١٣ ومن بين الثلاثة الجدد عبد الفتاح اسماعيل .

وفى الواقع فإن التوسع فى عضوية أكبر جهازين لصنع القرار السياسى فى الدولة اتجاه جديد نحو تقاسم المسئوليات والمصالحة المؤقتة بين التيارين الرئيسيين فى الحزب الحاكم .

٢ - العلاقات مع الدول المجاورة وانعكاساتها الداخلية :

فى الواقع أن علاقة اليمن الجنوبى بالدول المحيطة المذكورة أعلاه بالأساس تثير خلافا لدى النخبة الحاكمة فى الحزب الحاكم فى عدن حيث أن على ناصر ومؤيديه يعملون على تحسين العلاقات مع تلك الدول أما عبد الفتاح اسماعيل وأنصاره فهم لا يحبذون ذلك ولذلك فإن العلاقات بين اليمن الجنوبى وتلك الدول تتسم بالتقلب الشديد ما بين التطبيع إلى الاشتباكات على الحدود .

فبالنسبة للسعودية فهناك حذر شديد متبادل بينها وبين النظام فى عدن وكثيرا ما اتهمت عدن السعودية والولايات المتحدة بتدبير محاولات انقلاب هناك كما أن السعودية تهتم بتعزيز حشودها العسكرية على الحدود مع عدن . أما عن علاقة اليمن الجنوبى باليمن الشمالى فهى تتسم بالتغير السريع ما بين مفاوضات الوحدة إلى الاشتباكات على الحدود ودعم القوى المعارضة للنظاميين . وهذا احتمال يتركز خاصة على الاكتشافات البترولية الجديدة فى اليمن الشمالى والتى تقع على منطقة الحدود مع اليمن الجنوبى وعودة عبد الفتاح اسماعيل . هذا وإن كانت قد حدثت مفاوضات خلال عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥ بين لجان مشكلة بين البلدين فى الشؤون الاقتصادية والخارجية ، تبادل الزيارات لكبار المسئولين فى البلدان وزيارة الرئيس اليمنى الشمالى لعدن فى يناير ١٩٨٥ ، ثم زيارة رئيس اليمن الجنوبى لصنعاء فى مارس ١٩٨٥ . وجاءت تلك اللقاءات دولية على رغبة الدولتين فى العمل على التنسيق فيما بينهما فى المجالات الاقتصادية والسياسية الخارجية كخطوة نحو الوحدة .

أما عن علاقة عدن بعمان فإن السمة المميزة لها هى التوتر الذى وصل إلى حد الاشتباكات المتكررة على الحدود ودعم اليمن الجنوبى لجبهة تحرير عمان وثوار إقليم ظفار . هذا علاوة على الاختلافات الايديولوجية والحملات الاعلامية بين الدولتين وعلى الرغم من ذلك تم التوصل إلى مصالحة عام ١٩٨٢ بوساطة الكويت ، كما أن الخلافات على الحدود قد تم التوصل إلى تسوية لها هذا العام ، وهنا يمكن ربط اعادة عمان لعلاقتها الدبلوماسية مؤخرا بالاتحاد السوفيتى فى أحد أبعادها بتسوية خلافات الحدود مع عمان .

هذا ويتوقف مستقبل علاقات اليمن الجنوبى بتلك الدول بالأساس على مواقف كل من التيار المؤيد لذلك فى الحزب الحاكم فى اليمن الجنوبى بقيادة على ناصر والتيار المعارض بقيادة عبد الفتاح اسماعيل ومدى الاتفاق والخلاف حول ذلك المتغير الاقليمى خاصة مع التوزيع الجديد للتيار داخل الحزب الحاكم كما يتوقف أيضا على رغبة هذه الدول وثقتها فى تحسين علاقاتها مع اليمن الجنوبى .



القسم السادس :
الأداء الخارجى للنظام العربى

١ - النظام العربى والعالم الثالث

يمكن التمييز في دراسة علاقات الوطن العربى بالعالم الثالث بين عدة مستويات ، فهناك أولا علاقة الدول العربية عموما بدول العالم الثالث الأخرى داخل الأطر الخاصة التى تجمعها باعتبارها تحتل جميعها مراكز متشابهة في التقسيم الدولى للعمل وإن لها نتيجة ذلك مطالب واحدة فيما يتعلق باستبدال النظام الاقتصادى الدولى بنظام آخر جديد أكثر تكافؤا . وأهم هذه الأطر بلا شك هو مجموعة الدول النامية في إطار الأمم المتحدة ، وهى المعروفة بمجموعة الـ ٧٧ . ولا يوجد داخل هذا الإطار مستوى كثيف من التعامل ، وإنما يقتصر التعامل هنا على حضور بعض الاجتماعات الدولية والاشتراك في أنشطة هذه المجموعة داخل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وترديد مطالبها في المحافل الدولية الأخرى وخصوصا المؤسسات المالية الدولية التى تعنى بقضايا التعاون الاقتصادى والتنمية .

وتوجد داخل هذا الإطار العام حلقات أخرى للعلاقات بين العالم العربى وبعض التجمعات فيما بين دول العالم الثالث والتى تقوم على أسس جغرافية أو سياسية أو دينية . وهنا يكون التعامل أكثر كثافة ومن بين هذه التجمعات مثلا منظمة الوحدة الأفريقية أو حركة عدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الإسلامى وتضعف العلاقة مع دول العالم الثالث الأخرى التى لا تنتمى إلى أى من هذه التجمعات .

ويمكن القول بأن العوامل التى تحكم علاقة الوطن العربى بهذه الحلقات المختلفة من العالم الثالث تتفاوت من حلقة إلى أخرى . فعلى المستوى الأكثر عمومية فإن الذى يشكل علاقة الوطن العربى بدول العالم الثالث هو درجات التطور الاقتصادى داخل أقاليم العالم الثالث المختلفة وفيما بينها وتطور الامكانيات الاقتصادية والمالية لدول العالم العربى ذاته . وإذا كانت الحلقات الأخرى تتأثر أيضا بهذا العامل العمومى إلا أنها أكثر حساسية وتأثرا بأنماط التحالفات داخل الوطن العربى

حرصنا في هذا التقرير على تقديم رؤية سريعة لتطورات الأداء الخارجى للنظام العربى . وربما يكون التعبير نفسه مبالغا فيه . إذ أن ما يقدم من الناحية العملية هو شبكة من العلاقات الثنائية التى تربط بين أقطار ودول عربية من ناحية والعالم الخارجى من ناحية ثانية . على أن ما يتضمنه هذا الجزء هو نوع من القناعة التى تكونت لدى كاتب هذا التقرير بأنه حتى تلك الخطوط المتعددة والمتفرقة أحيانا . من العلاقات الثنائية تعكس تأثير الأوضاع الكلية التى أسميناها « النظام العربى » .

ويعتبر الأداء الخارجى للنظام العربى محصلة طبيعية للتفاعلات السياسية العربية ، ولفعالية أداء المؤسسات العربية ولاتجاهات التطور الداخلى فى الأقطار العربية . وسوف يجد القارئ أن النتائج التى تضمنها هذا الجزء من التقرير منسجمة مع نتائج الأجزاء السابقة لهذا السبب .

وبطبيعة الحال ، فإن أوجه الأداء الخارجى للنظام العربى متعددة جدا . فكثير من أوجه هذا الأداء تتم فى أروقة المنظمات الدولية ، وكثيرة أيضا تلك الجوانب التى تتصل ببناء وتدفعات حركات سياسية دولية مثل حركة عدم الانحياز وحركة مجموعة الـ ٧٧ وما يتصل بها من ضغوط عالمية لتكوين نظام اقتصادى عالمى جديد . وبالإضافة لذلك فإن العلاقات العربية مع العالم الخارجى تتم إما على نحو ثنائى أو فى صورة علاقات بين تكتلات : مثل العلاقات العربية الأوروبية والعلاقات العربية مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا ... الخ .

ونتيجة لتعدد أوجه التفاعلات العربية مع العالم الخارجى والمنظمات الدولية فقد كان من المستحيل حصرها وبشمول ودقة . ولذلك رأينا التركيز على مناطق النمو الاستراتيجية للأداء العربى على الصعيد العالمى . ومن هنا اشتمل هذا الجزء من التقرير على جانبين : الأول يتعلق بعلاقات النظام العربى مع العالم الثالث .

والثانى يتعلق بأداء النظام العربى فى الأمم المتحدة .

وما يطرأ عليها من تغيرات نتيجة حسابات سياسية أو تغيرات داخلية حاسمة في بعض البلدان العربية الأعضاء فيها .

وهكذا ، فإن التطورات التي عرفت سوق النفط العالمية في السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينات قد طبعت علاقة الوطن العربي عموماً بدول العالم الثالث . فقد ترتب على هذه التطورات إنخفاض الفوائض المالية لدى الدول العربية المصدرة للنفط وتحوله إلى عجز في بعض الحالات مما كانت له انعكاساته على أوضاعها الاقتصادية الداخلية وكذلك قدرتها على دعم سياساتها الخارجية المنفردة أو الجماعية بسلاح المعونة المالية والذي كان قد أصبح عنصر قوة في تعامل العالم العربي مع بعض تجمعات دول العالم الثالث منذ سنة ١٩٧٣ .

أما العلاقات بين الوطن العربي والتجمعات الخاصة داخل العالم الثالث فقد تأثرت بأنماط التحالفات القائمة داخل النظام الأقليمي العربي والتطورات الداخلية في الدول العربية على نحو يمس تلك التحالفات . ويمكن القول بأنه كانت هناك في النصف الأول من الثمانينات ثلاثة تجمعات واضحة داخل النظام الأقليمي العربي ، وكانت هناك مجموعة رابعة من الدول تتذبذب مواقفها بين هذه التجمعات الثلاثة . أول هذه التجمعات هو دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل فريق الأغنياء في العالم العربي . والتجمع الثاني الواضح في العالم العربي هو التجمع الذي كان يطلق عليه من قبل تجمع دول الرفض ويضم كلا من سوريا وليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطي والجزائر . وقد أصبحت الحكومة اللبنانية تتخذ مواقف في السياسة العربية تكاد تتطابق مع المواقف السورية ، ولا شك أن للوجود العسكري السوري القوى في لبنان ، ودور سوريا النشط على المسرح اللبناني ثقل كبير في تحديد ذلك التوجه . ويضم التجمع الثالث كلا من مصر والسودان والصومال وعمان ، والدول الثلاث الأخيرة هي الدول التي لم توافق على قرارات قمة بغداد عام ١٩٧٩ بمقاطعة الحكومة المصرية بسبب إبرامها لمعاهدات كامب ديفيد وقد انضم الأردن إلى هذا التجمع في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٤ عندما قررت حكومته استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر . وبالإضافة إلى ذلك يوجد فريق رابع من الدول العربية تحاول الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع سائر الدول العربية وهي المغرب والعراق وتونس وجيبوتي

وموريتانيا وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وقد حدث تطوران هامان داخل هذه التحالفات العربية في سنة ١٩٨٥ أولهما في إبرام كل من الأردن وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقاً اعتبره أساساً لتسوية مقبولة للقضية الفلسطينية وقد أيدت الحكومة المصرية هذا الاتفاق فأصبحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أقرب في مواقفها إلى التجمع المصري الأردني الذي تسانده العراق . كما أدت الثورة ضد نظام حكم جعفر النميري إلى تدخل القوات المسلحة السودانية وخلعه في ٦ إبريل ١٩٨٥ . وقد أعقب هذا التغيير الهام في السودان استئناف العلاقات بين السودان والجاهلية الليبية .

لقد كانت سمة التحالفات داخل النظام الأقليمي العربي هي تقلبها الدائم وعلى الرغم من أن هذه التجمعات الثلاث قد ظلت تمثل الأركان الأساسية فيه في الشهور الأخيرة لعام ١٩٨٥ إلا أن علامات التآكل قد أخذت تدب في بعض هذه الصروح . فقد التقى الرئيسان الجزائري والمصري أثناء اجتماعات القمة الأفريقية في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٥ وجرى تبادل للزيارات بين التنظيم الشبابي لحزب جبهة التحرير الجزائرية والشباب المصري . وأبدت حكومة كل من المغرب وجمهورية اليمن (الشمالي) أشد الحماس لعودة الحكومة المصرية إلى ممارسة نشاطها في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي المحافل العربية الأخرى التي سحبت عضويتها منها في سنة ١٩٧٩ وإن لم يشأ ملك المغرب أن يطرح هذا الموضوع في اجتماع القمة العربي الطارئ الذي عقد في أغسطس ١٩٨٥ بناء على دعوته .

علاقات النظام الأقليمي العربي بالعالم الثالث

يمكن القول باختصار أن السنوات الخمس عشرة الماضية قد شهدت قفزة كبرى في التدفقات التجارية والمالية والعسكرية بين دول النظام الأقليمي العربي وسائر دول العالم الثالث ، كما شهدت بداية مثيرة للتعاون بين دول الجنوب عموماً من أجل إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي الدولي ومع أن الآمال الأولى التي أحدثتها هذه التطورات قد أنهارت تقريباً إلا أن الواقع الجديد الذي قام في أعقابها ما زال يشير إلى إمكانية معاودة المحاولة على ضوء الدروس المستفادة من تجارب ما اصطلاح على تسميته بالحقبة النفطية .

نمو التبادل التجاري بين الدول العربية ودول العالم الثالث الأخرى

ربما لا يكون من المعروف أن تجارة الدول العربية مع دول العالم الثالث تفوق كثيرا في حجمها ونسبة التجارة فيما بين الدول العربية ذاتها . فعلى حين لا تتعدى التجارة العربية البينية - أى فيما بين البلدان العربية - ٥,٥٪ بالنسبة للصادرات و ١١٪ بالنسبة للواردات فإن الدول العربية تصدر إلى دول العالم الثالث الأخرى عشر صادراتها الإجمالية كما أنها تستورد منها خمس وارداتها الكلية . صحيح أن الشريك التجارى الأول للدول العربية سواء في صادراتها (٧٤٪) أو وارداتها (٧٨٪) ما زال هو الدول الصناعية الغربية إلا أن حصة العالم الثالث في صادرات وواردات الدول العربية قد نمت كثيرا . وهى قابلة للزيادة في مجالات عديدة .

وفي الحقيقة فإن نمو التبادل التجارى بين النظام الإقليمى العربى وسائر دول العالم الثالث كان جزءا من ظاهرة أكثر عمومية وهى نمو التبادل التجارى داخل بلدان الجنوب ، فقد قفزت قيمة التجارة فيما بين هذه الدول من ٦٧٣٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٣ إلى ٤٢٩٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٢ أى أنها زادت من حيث قيمتها المطلقة بما يقرب من ٥٤٠٪ في أقل من عشر سنوات . وقد شاركت البلدان العربية في هذه الزيادة في التبادل داخل الجنوب وكانت أكبر الزيادات هى في وارداتها من البلدان الآسيوية حيث قفزت هذه الزيادة من ٥,٩٪ في سنة ١٩٧٣ إلى ١٢,٨٪ في سنة ١٩٨١ وذلك بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط فقط ، وزادت هذه البلدان أيضا من صادراتها إلى البلدان الأفريقية والتي ارتفعت من ١,١٪ إلى ١,٨٪ من إجمالى المبادلات التجارية فيما بين بلدان الجنوب . ولكن ظلت صادرات بلدان الشرق الأوسط إلى دول العالم الثالث الأخرى تمثل نسبة محدودة من إجمالى الصادرات فيما بين هذه البلدان ، إذ لم تصل إلى ١٪ في حالة البلدان الآسيوية . وكانت أقل من ذلك كثيرا في حالة بلدان أمريكا اللاتينية وإذا ما نظرنا إلى أهم دول العالم الثالث من حيث قيمة الصادرات إلى دول الجنوب الأخرى فإن الصين وتايوان والبرازيل تأتى في المقدمة وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عشرة وتلقبها الكويت في المرتبة السادسة عشرة . وعلى حين أن الدول العربية في شمال أفريقيا تحتل المرتبة السابعة عشرة إلا أنها توجه ٣١٪ من صادراتها إلى دول العالم الثالث

الأخرى ، أما فيما يتعلق بقيمة الواردات من بلدان الجنوب فإن هونج كونج تحتل المرتبة الأولى وتلقبها مباشرة المملكة العربية السعودية إذ تحصل بلدان الجنوب على ١٢٪ من وارداتها . وتأتى دولة الإمارات في المكانة الثامنة وتلقبها الكويت ، أما دول شمال أفريقيا الست فإنها تأتى في المرتبة التاسعة عشرة ، فلا تمثل مشتريات دول الجنوب الأخرى منها سوى ٧٪ في سنة ١٩٨٣ . ولا ينتظر أن تكون هذه الاتجاهات قد اختلفت منذ ذلك الحين .

وعلى الرغم من أن معظم هذه المبادلات تتم مع البلدان المجاورة للشرق الأوسط في آسيا أو الدول العربية في أفريقيا ، إلا أن بعض البلدان الآسيوية والأمريكية اللاتينية قد برز كشريك تجارى هام للدول العربية . ومن بين هذه الدول الهند وكوريا الجنوبية في آسيا ، إذ صدرت الأولى في النصف الأول من الثمانينات نسبة تقراوح بين ١٤ و ٢٧٪ من إجمالى صادراتها إلى بلدان الشرق الأوسط ، وارتفعت هذه النسبة في الحالة الثانية إلى ٤٥٪ من صادراتها إلى بلدان العالم الثالث . كما أن قيمة الصادرات البرازيلية إلى بلدان الشرق الأوسط كانت تتجاوز بليون دولار سنويا خلال نفس الفترة .

وتحتل المنتجات الصناعية نسبة كبيرة في صادرات بلدان الشرق الأوسط إلى بلدان العالم الثالث الأخرى . وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من هذه الصادرات في منتصف السبعينات كانت تتألف من بضائع يعاد تصديرها إلا أن نسبتها قد انخفضت في أوائل الثمانينات - وحلت محلها منتجات صناعية مثل الأسمدة والمواد الكيماوية ومنتجات البلاستيك ومنتجات أخرى نصف مصنعة بعضها يحمل علامات فروع الشركات دولية النشاط التى سعت إلى هذه البلدان ذات الطاقة الوفيرة والرخيصة منذ أزمة النفط في أوائل السبعينات .

ومن السمات الأخرى الهامة في هذه المبادلات التجارية بين النظام العربى وبلدان الجنوب الأخرى استخدام أسلوب المقايضة في إتمام بعض الصفقات وذلك بسبب صعوبات النقد الأجنبى التى واجهتها بعض هذه البلدان وقد لجأت إلى ذلك الأسلوب دول عربية عديدة منها السودان وكذلك ليبيا التى قاومت نفلها بإنشاء ميناء بواسطة شركات يوغوسلافيا والعراق التى قايمته بإنشاء شبكة طرق بواسطة شركات برازيلية .

وأخيرا فإن قطاع المقاولات في بلدان الجنوب هو حقل هام لتعاونها المشترك . ولقد قدرت قيمة مشروعات الأشغال والأبنية العامة التي تعاقدت عليها شركات الجنوب في بلدان الجنوب في سنة ١٩٨٢ بما يتجاوز ٢١ بليون دولار . ومن بين الشركات النشطة العاملة في هذا المجال شركات دول الخليج التي مارست نشاطها في جنوب شرق آسيا وجنوب أفريقيا ، وكذلك شركات من الهند وباكستان وتايوان والبرازيل نفذت مشروعات هامة في دول الشرق الأوسط .

حركة رؤوس الأموال :

وإذا كان قسما ضئيلا من الصادرات العربية (١٠٪) يتوجه إلى أسواق البلدان النامية الأخرى ، فإن أحد التطورات الهامة منذ سنة ١٩٧٣ هو نصيب البلدان النامية الأكبر من الاستثمارات الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط . لقد تدفقت الاستثمارات الخارجية لهذه البلدان بمعدل يتراوح بين ٧ بلايين دولار سنويا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ و ٤ بلايين سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ وذلك بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل . وقد شكلت هذه الاستثمارات قرابة ربع إجمالي الاستثمارات الخارجية لبلدان الأوبك (معظمها بلدان عربية) أو ٢٤,٦ في المائة على وجه التحديد . أما إذا أضيفت الاستثمارات قصيرة الأجل ومعظمها في البلدان المتقدمة فإن هذه الحصة تنخفض إلى ١٦,٤٪ وقد بلغ إجمالي المتراكم من هذه الاستثمارات طويلة الأجل في البلدان النامية في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٣ قرابة ٥٨,٧ بليون دولار . ومن المعروف أن معدل تدفق هذه الاستثمارات قد تضاعف في الثمانينات ، فهبط من ٧,٢ بليون دولار في سنة ١٩٨١ إلى ٣,٩ بليون دولار في سنة ١٩٨٢ ثم إلى ١,١ بليون دولار في سنة ١٩٨٣ . وقد توقع تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط إلا ينخفض هذا المعدل عن ذلك كثيرا في سنة ١٩٨٤ .

والجدير بالذكر أن أحد التطورات الهامة في أسواق المال الدولية هو ظهور المصارف العربية في المجال الدولي وتحولها تدريجيا إلى قناة فعالة لتوظيف الفوائض المالية لدى بعض الدول العربية في الأسواق الخارجية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . ويشير أحد التقديرات إلى أن حصة هذه المصارف في البداية من إجمالي الفوائض المادية لدى البلاد العربية لم يكن يتجاوز في منتصف السبعينات حوالي الـ ١٠٪ إلا أن نصيبها قد ارتفع بعد ذلك ليصل إلى حوالي ثلث هذه

الفوائض أو ما يقدر بـ ١٠٠ بليون دولار . وقد كانت الأسواق المالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة هي مجال النشاط الأول لهذه المصارف إلا أن نشاطها قد اتسع بعد ذلك وامتد إلى البلدان النامية في القارات الثلاث . وأنشئ العديد من المصارف الجديدة لتسهيل توجيه الاستثمارات العربية إلى هذه البلدان . وإذا كانت الدراسات تتوافر بالنسبة للمصارف العربية العاملة في القارتين الأفريقية والآسيوية إلا أنه من الجدير بالذكر أن الاستثمارات العربية قد امتدت لتشمل القارة الأمريكية اللاتينية وأن أحد القنوات الهامة لهذه الاستثمارات هو المصرف العربي وأمريكا اللاتينية ومقره ليما عاصمة بيرو وله فروع في خمس بلدان هي البحرين ولندن وفي كل من الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وقد كان إجمالي رأس ماله المدفوع ١٥٠ مليون دولار في يوليو ١٩٨٢ قدم ٦٠٪ مصادر عربية وعربية - دولية وساهمت مصادر أمريكية لاتينية بالباقي . وقد شارك في تأسيسه ٢٩ مصرفا ومؤسسة مالية هامة في ٢٠ دولة . والهدف من إنشاء المصرف هو توسيع حجم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية وقد صرح مؤسسوه له بالقيام بكل الأنشطة المصرفية والمالية وتعزيز التجارة وبالاشتراك في الاستثمارات وفي تنمية الأعمال التجارية والصناعية والخدمية . وقد نجح المصرف في زيادة أصوله من ١٥٢٤ مليون إلى ٢٠٨٨ مليون كما ارتفعت قيمة السندات التي استثمر فيها موارده من ٧٠٦ ملايين إلى ١,٢ بليون دولار ، كما شارك حتى نهاية ١٩٨٣ في تعبئة قروض بلغت قيمتها ٥,٩ بليون دولار لتمويل مشروعات مختلفة في أمريكا اللاتينية .

المعونة الإنمائية :

أصبحت المعونات الإنمائية العربية عنصرا أساسيا في تدفقات الموارد الرسمية الموجهة لأغراض التنمية في بلدان القارات الثلاث منذ سنة ١٩٧٤ . وقد ارتفع حجم هذه التدفقات تدريجيا منذ ذلك العام حتى أصبحت تمثل ربع إجمالي المعونات الإنمائية الرسمية على مستوى العالم في سنة ١٩٨٠ وانخفضت في سنة ١٩٨٣ إلى ١٥,١٪ فقط وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى برامج المعونة الإنمائية العربية ، وكثير من هذه الانتقادات مشروع وصحيح ، إلا أنه لا يمكن إنكار أنها قد أصبحت بحجمها وشروطها التيسيرية مثالا طيبا للسعي نحو الاعتماد الجماعي على الذات بين دول العالم الثالث في مجال تنميتها .

وقد تراوحت قيمة التدفقات الرسمية من دول الفوائض العربية حسبما يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد من ٣ بلايين دولار فى سنة ١٩٧٤ إلى ١١ بليون دولار فى سنة ١٩٨٠ وانخفضت إلى ٩,٤ بليون دولار فى سنة ١٩٨١ . وقد بلغ إجمالى التدفقات الرسمية العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ ما قيمته ٥٥,١ بليون دولار وكانت نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى للبلدان العربية المقدمة للمعونة تتراوح بين ٥,٧ فى المائة فى سنة ١٩٧٥ و ٢,١٨ فى المائة فى سنة ١٩٨٣ بينما لم تصل إلى ٤,٤٪ منذ بداية السبعينات فى بلدان لجنة مساعدات التنمية بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وهى جميعها من البلدان الصناعية المتقدمة . وفى الحقيقة فإن هذه التدفقات الرسمية كانت تشكل نسبة عالية من الفوائض المالية بلغت فى بعض السنوات (١٩٧٨) أكثر من النصف ٥١,٥٪ .

والمؤكد أنه مع تساؤل الفوائض فقد تضاعفت أيضا مبالغ هذه المعونة فى السنوات الأخيرة وإن ظلت تمثل نسبة هامة من كل من الفوائض والناتج القومى الإجمالى . فقد قدر تقرير البنك الدولى انخفاضها من ٩٥١٥ مليون دولار فى سنة ١٩٨٠ إلى ٥١٥٩ مليون دولار فى سنة ١٩٨٣ وانخفضت نسبتها من الناتج القومى الإجمالى من ٢,٧٣٪ إلى ٢,١٠٪ بالترتيب .

وقد اتخذت هذه التدفقات الرسمية صورة عديدة فمنها القروض والمنح وكذلك المعونة الفنية والملاحظ أن عنصر المنحة مرتفع فى هذه التدفقات يصل وفقا للتقرير العربى الموحد إلى ٩٠٪ . ويعود ارتفاع نسبة المنح إلى أن القروض المقدمة ذاتها تشتمل على عنصر منحه مرتفع يصل إلى حوالى ٩٠٪ . كما تقدم المعونة أيضا فى صورة عينية مثل شراء الدول العربية لما قيمته ١٦٣ مليون دولار من الحبوب لتقديمها لعشر من دول الساحل فى سنة ١٩٨٢ .

وهناك أربع قنوات أساسية للمعونات الإنمائية العربية فهناك أولا القنوات الثنائية أو المعونات التى تقدمها حكومات عربية ذات فائض إلى حكومة دولة نامية أخرى . ويرتبط بهذه القناة المعونات التى تقدمها صناديق التنمية القطرية التى يوجد منها فى العالم العربى خمسة صناديق هى الصندوق الكويتى للتنمية الذى تم تأسيسه عام ١٩٦٢ . والمصرف الليبى الخارجى (١٩٧٣) وصندوق أبوظبى للإنماء الاقتصادى العربى (١٩٧٤) والصندوق السعودى

للتنمية (١٩٧٥) وأخيرا الصندوق العراقى للتنمية الخارجية (١٩٧٨) . وقد وصلت نسبة المعونات المقدمة من خلال هاتين القناتين ٨١,٦٪ من العون العربى الإجمالى .

أما القناة الثالثة فهى مؤسسات المعونة متعددة الأطراف ويوجد منها قسمان :

١ - المؤسسات التابعة للبلدان العربية ذاتها وهى الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى الذى تأسس عام ١٩٦٨ ويبلغ رأسماله حوالى ٣ مليارات دولار ويقتصر نشاطه على دعم الدول العربية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وتأسس عام ١٩٧٤ برأسمال قدره ٧٢٨ مليون دولار لتمويل مشاريع التنمية فى الدول الأفريقية غير العربية . وصندوق النقد العربى الذى تأسس عام ١٩٧٦ برأسمال قدره ١٠٠٠ مليون دولار بهدف دعم موازين مدفوعات الدول المؤسسة له .

٢ - مؤسسات تابعة لبلدان العالم الثالث بصفة عامة ، وتشمل صندوق الأوبك للتنمية الدولية ورأس ماله ٤٠٠٠ مليون دولار تساهم الدول العربية بأكثر من نصفها . والبنك الإسلامى ورأس ماله ٢٦٤٠ مليون دولار تساهم الدول العربية بـ ٧٠٪ من موارده .

والقناة الرابعة هى المؤسسات المالية الدولية وخصوصا البنك الدولى ووكالة التنمية الدولية . وقد بلغت مساهمات ثلاث دول عربية هى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ٤,٧٧٪ من رأس المال المكتتب به فى البنك ، وكذلك إلى ٤,٧٪ فى وكالة الإنماء الدولية التابعة له وذلك فى بداية الثمانينات .

وقد زاد حجم رؤوس الأموال المصرح بها للصناديق العربية فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ مما أدى إلى ارتفاع قدرتها التمويلية التى وصلت إلى حوالى ٨٠ بليون دولار نظرا للسماح لها بالاقتراض من الأسواق التجارية الدولية بما يساوى ضعف رأسمالها وقد استفادت هذه المؤسسات من قدرتها المتزايدة فى توسيع نشاطها الإقراضى الذى امتد إلى ٩٨ دولة نامية فى قارات العالم النامى الثلاث . وقد بلغت القيمة التراكمية لهذه القروض ١٧ بليون دولار فى سنة ١٩٨٢ . وتحاول هذه المؤسسات تحقيق التوافق فى عملياتها وذلك من خلال لجنة التنسيق التى كونتها . وتضم هذه اللجنة البنك الإسلامى للتنمية وصندوق أبوظبى للإنماء وصندوق الأوبك الخاص والصندوق السعودى للتنمية

والصندوق العراقي للتنمية الخارجية والصندوق العربي للإنماء والصندوق الكويتي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمصرف العربي الليبي الخارجي .

وقد بلغ إجمالي قيمة العمليات التمويلية التي قدمتها مؤسسات التمويل العربية للبلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حتى نهاية ١٩٨٢ مبلغ ٧٩٧٤,٤٦ مليون دولار أو ٤٨,٧٪ من إجمالي عملياتها حيث توجهت العمليات الأخرى إلى البلاد العربية بنسبة ٥١,٣٪ . وقد حصلت البلدان الأفريقية على ٢٠,٢٪ من إجمالي هذه العمليات ، وحصلت البلدان الآسيوية على ٢٦,٢٪ بينما لم يتجاوز نصيب بلدان أمريكا اللاتينية ١,٩٪ واختصت بلدان أخرى بالباقي ٠,٤٪ .

وقد توجهت النسبة الأكبر من هذه العمليات إلى قطاعات المرافق وخصوصا الطاقة والكهرباء (٢٧٪) والنقل والاتصالات والتخزين (١٤,١٪) وحظيت قطاعات الإنتاج السلعي بنسب أقل من هذه المعونات ، فكان نصيب الصناعة والتعدين ١٧٪ والزراعة والثروة الحيوانية ٢٤,١٪ ويكاد هذا النمط يعكس نفس توجه سياسات المعونة التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والتي تسير وفقا لها أيضا الدول الغربية أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية .

أما بالنسبة للدعم المقدم على أساس ثنائي فإن التقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى أنه كان يقدم عادة على شكل دعم لموازن المدفوعات والميزانية العامة . وأضاف أنه « من الصعب تحديد اتجاه عام لمثل هذا العون ، حيث أنه أعطى بصورة تلقائية ولاعتبارات مختلفة واستجابة لطلبات عاجلة من الدول » . والأرجح أن الاعتبارات السياسية كانت تنطبق بدرجة أكبر على المعونات الثنائية وأن أغلبها كان يذهب لذلك السبب إلى الدول العربية أو الدول الإسلامية .

ويشير تقرير البنك الدولي في سنة ١٩٨٥ إلى أن هذه الاتجاهات قد استمرت تقريبا حتى عام ١٩٨٣ .

وتعتبر القروض التي قدمتها صناديق التنمية العربية إلى دول العالم الثالث ميسرة الشروط إلى حد كبير ، إذ تراوحت أسعار الفائدة عليها بين ٥٪ ، ٧٪ وإن كانت الكويت تفضل في الغالب أن تقدم القروض بأسعار الفائدة العالمية . وتتراوح آجال السداد بين ٢٠ ، ٣٠ سنة وقد تصل في بعض الأحيان إلى ٥٠ سنة . وقد وفرت صناديق التنمية العربية درجة

كبيرة من حرية استخدام قروضها لا يتضمن الاتفاق على تملك القروض في الغالب أي شروط خاصة باستخدام القرض في شراء سلع من الدول العربية المقرضة أو ضرورة التعاقد مع شركاتها لتنفيذ المشروعات التي تقدم القروض لتمويلها . ويرجع ذلك إلى أن حجم الصادرات من غير النفط في تلك الدول منخفض جدا ولكن في ظل تدهور نصيب دول الأوبك العربية وغير العربية من الإنتاج والصادرات النفطية العالمية فإنه من المحتمل أن تلجأ الدول العربية المقرضة إلى وضع شروط خاصة باستخدام القروض التي تقدمها صناديقها التنموية في شراء نفطها . كما أن السعودية التي أصبحت منتجا كبيرا للبتروكيماويات وتحاول أن تجد لمنتجاتها سوقا من المحتمل أن تلجأ إلى وضع شروط خاصة باستخدام جزء من القروض التي تقدمها في شراء منتجاتها البتروكيماوية . كذلك فإن حرية استخدام القروض العربية كانت ترجع إلى عدم وجود شركات في الدول العربية المقرضة يمكنها تنفيذ المشروعات موضع الاتفاق وإن كانت هذه الحرية أخذت في التقلص بعد تكوين العديد من الشركات في الدول العربية المقرضة يمكنها تنفيذ المشروعات موضع الاتفاق . خاصة في مجال المقاولات ، فإنها وبالتحديد العربية السعودية أصبحت تشترط أن تكون الأولوية لشركاتها في تنفيذ المشروعات التي تقدم قروضا لها .

حركة العمالة :

ولا يكتمل عرض صورة العلاقات الاقتصادية بين العالم العربي ودول العالم الثالث الأخرى دون ذكر حركة العمالة الأجنبية في العالم العربي . فكما خلقت الفوائض المالية المتولدة عن تصدير النفط انقسامات داخل الوطن العربي بين دول الفوائض المستوردة عموما للعمالة ودول العجز المصدرة للعمالة ، فقد اجتذبت دول الفوائض فئات عديدة من العمالة الأجنبية المهاجرة برز من بينها خصوصا العمال الآسيويون .

وقد اكتسبت هذه الظاهرة أهمية خاصة بسبب تضخم أعداد العمال الآسيويين في دول الخليج خصوصا وظهور تجمعاتهم في دول أخرى لم تكن تعرفهم من قبل مثل العراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية ومصر وليبيا . وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم العمالة الآسيوية قد وصل إلى المليون تقريبا أو ٩٥١٠٠٠ عامل في بلدان الخليج وليبيا بنسبة ٣٥,٤٪ من العمالة الأجنبية في تلك البلدان . وقد مثل هذا الرقم ٢٥٪ من القوة العاملة فيها ، وتشير نفس التقديرات إلى أن نفس

الرقم والنسبة سيرتفعان إلى ٣٥٪ في عام ١٩٨٥ . وقد تجاوزت نسبة هذه القوة العاملة الأجنبية أى قوة عاملة أخرى في بعض بلدان الخليج حيث بلغت ٧١,٨٪ في الإمارات و ٦٤,٩٪ في قطر ، وذلك بالمقارنة بقوة العمل العربية والوطنية والتي بلغت ١٨,٤٪ و ٩,٨٪ في الأولى و ١٩,٨٪ و ١٥,٢٪ في الثانية في عامي ٨٠ ، ١٩٨١ على التوالي .

وقد شجع على إنتشار هذه الظاهرة قدوم هؤلاء العمال على تأشيرات دخول عمل جماعية ورخص أجورهم وعدم مطالبة هؤلاء العمال بأى إلتزامات خاصة تجاههم .

وقد أدت الأزمة في أسواق النفط الدولية إلى ظهور علامات الكساد في كل دول الخليج منذ سنة ١٩٨٣ . وترتب على ذلك إنخفاض الطلب على العمالة الأجنبية بصفة عامة وبدأت أعداد كبيرة من العمال العرب والأجانب في العودة إلى بلادهم ولكن لا تتوافر أى تقديرات دقيقة في الوقت الحاضر لأعداد هؤلاء العمال العائدين ولا لتوزيعهم بحسب الجنسية . ولكن المؤكد أن العمالة الآسيوية ما زالت سمة أساسية من سمات العمل والمجتمع في أغلب البلدان المصدرة للنفط بالإضافة إلى الأردن . وما زال وجودها يثير الكثير من القلق بالنسبة لما يترتب على هذا التواجد بأعداد كبيرة من آثار ثقافية واجتماعية وكذلك سياسية محتملة .

تجارة السلاح :

احتلت البلدان العربية عموما وبلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص مكانة كبيرة بين مستوردي السلاح على مستوى العالم . وبدرجة أكثر بروزا في إطار العالم الثالث وذلك منذ منتصف الستينات حيث كانت بلدان الشرق الأوسط وحدها تستوعب قرابة ثلث واردات السلاح في العالم كله (٣٦,١٪ في الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٨) وقد ارتفعت هذه النسبة إلى قرابة النصف منذ منتصف السبعينات ، وثبتت منذ ذلك الحين على ذلك المستوى (٤٨,٣٪ في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٣) .

وقد كانت قيمة واردات بلدان الشرق الأوسط من السلاح في المتوسط ٣٤٧٥ مليون دولار سنويا خلال الفترة

١٩٧٠ - ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٤٣٧٣ في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، وبلغت ٤٩٠٦ ملايين دولار عام ١٩٨٣ . أما بلدان شمال أفريقيا فكانت الأرقام الخاصة بها على الترتيب هي ٦٠٢ ، ١٤٥٩ ، ٥٧٦ مليون دولار . وفي نفس الفترات كانت الأرقام الإجمالية لبلاد العالم الثالث

هي ٦٤٠١ ، ٩٨٩٦ ، ٨٧٦٤ مليون دولار ، وتشمل هذه الأرقام قيمة الإنتاج المحلي من السلاح بموجب رخصة مع إحدى الشركات في البلدان المتقدمة .

وإذا كان من المعتقد أن التصنيع المحلي للسلاح في بعض بلدان العالم الثالث لم يقض على تبعيتها في مواجهة البلدان الصناعية المتقدمة ، وأنه على العكس قد غير فقط من مظاهر التبعية فأصبحت التبعية التكنولوجية هي السائدة في هذا المجال في أعقاب اختفاء التبعية في استيراد بعض الأسلحة إلا أن المؤكد من ناحية أخرى هو أن واردات السلاح من بلدان العالم الثالث الأخرى هي حصة متزايدة في ترسانات السلاح في بلدان القارات الثلاث بما في ذلك البلدان العربية .

واستنادا إلى البيانات التي نشرها كل من معهد استكهولم لأبحاث السلام ووكالة مراقبة السلاح ونزع السلاح بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن تحديد أربعة أدوار يقوم بها العالم العربي في تجارة السلاح في العالم الثالث :

١ - تستورد بعض البلدان العربية جانبا هاما من سلاحها من بعض دول العالم الثالث الأخرى . ومن بين أهم دول العالم الثالث التي تصدر السلاح إلى الوطن العربي كل من الصين والبرازيل .

٢ - تقوم بعض البلدان العربية بتصدير بعض إنتاجها المحلي من السلاح إلى دول عربية وإلى دول أخرى في العالم الثالث .

٣ - تقوم بعض الدول العربية بإعادة تصدير بعض ما حصلت عليه من سلاح إلى دول أخرى صديقة وأغلب الظن أن ذلك كان على سبيل الإهداء أو بشروط تيسيرية مثل السلاح الذي وفرته الجماهيرية الليبية لنيكاراجوا .

٤ - دخلت بعض البلاد العربية مع بعض دول العالم الثالث الأخرى في اتفاقات للتصنيع المشترك للسلاح . وأبرز الأمثلة على هذا التعاون هو اتفاق كل من البرازيل والحكومة السعودية على إقامة صناعة للسلاح في الخرج . ومن المحتمل أن تساعد البرازيل السعودية على إنتاج قاذفات الصواريخ من طراز استروس ٢ ، والعربة المصفحة اوسوريو ، وطائرة التدريب توكانو .

ويعرض الجدول التالي تفاصيل العلاقات القائمة بين الدول العربية وبعض دول العالم الثالث في مجال تجارة السلاح وفقا لما جاء في الكتاب لمعهد استكهولم لأبحاث السلام .

تجارة السلاح بين الوطن العربي وبلدان العالم الثالث
١ - بلدان عربية مستوردة

البلد	المصدر	نوع السلاح	سنة الطلب	سنة التسليم	ملاحظات
الجزائر	البرازيل	عربات مدرعة	١٩٨٢		٤٠٠ عربة مدرعة
مصر	البرازيل	عربة مدرعة	١٩٨٢		التقييم
		طائرة تدريب توكانو	١٩٨٢		١٢٠ حوالى ١٨٨ مليون دولار
	الصين	٧٠ طائرة مقاتلة	١٩٨٢	١٩٨٢	
		٦٠ طائرة مقاتلة	١٩٨٢	١٩٨٢	تجميع محل تقارير غير
		٦ غواصة	١٩٨٢	١٩٨٧	مؤكدة عن صفقة بحرية
		٨ فرقاطة			كبيرة
العراق	البرازيل	٢٠٠ عربة مدرعة	١٩٨٢		٢٥٠ مليون دولار
	الصين	٢٥٠ دبابة ت ٥٩	١٩٨٢		
		٢٠٠ دبابة ت ٥٩	١٩٨٢		
ليبيا	البرازيل	عربات مدرعة	١٩٨٤		
		أوردتود كاسكافال	١٩٨٣		
		عربات صواريخ استروس	١٩٨٢	١٩٨٢	مباحثات متقدمة تشمل طائرات
		١٠٠ طائرة تدريب	١٩٨٤		مفاوضات شراء
		توكانو			١٠٠ - ١٥٠ طائرة
المملكة العربية السعودية	البرازيل	عربات مدرعة أورتو	١٩٨٢		حوالى ٣٠
	أندونيسيا	٤٠ طائرة نقل	١٩٧٦		
تونس	البرازيل	عربات مدرعة أورتو	١٩٨٢	١٩٨٢	١٨ عربة
		٩ عربات مدرعة كاسكافال	١٩٨٢	١٩٨٢	
الامارات العربية المتحدة	البرازيل	٩٦ عربة مدرعة أورتو	١٩٨٠	١٩٨٢	منها ٣٣ لدبي

٢ - بلدان عربية مصدرة

البلد العربي	البلد المستورد	نوع السلاح	سنة الطلب	سنة التسليم	ملاحظات
ليبيا	نيكاراجوا	طائرات تدريب	١٩٨٢	١٩٨٢	٦ غير مؤكدة
		طائرة نقل	١٩٨٢	١٩٨٢	لاستخدام شخصية هامة
مصر	غينيا	٥٠ عربة مدرعة	١٩٨٢	١٩٨٢	٢٥ عربة
		وليد	١٩٨٤		٢٥ عربة
					الطلب يشمل ايضا
					مدافع آلية وذخيرة

ويلاحظ أن هذا الجدول لم يشتمل على تجارة السلاح فيما بين البلاد العربية وقد كانت هناك صفقات هامة بين مصر والعراق . وأبرز ما يوضحه هذا الجدول أن البرازيل هي البلد الوحيد في العالم الثالث الذى يتمتع بتجارة سلاح متنوعة وممتدة في العالم العربى شملت ست بلاد عربية هي مصر والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية وتونس والامارات العربية المتحدة ، بينما امتدت علاقات الصين في هذا المجال إلى مصر والعراق فقط . وقد كانت أهم صادرات السلاح في البرازيل هي العربات المدرعة وطائرات التدريب ، وإن كانت بعض التقارير الصحفية قد أشارت إلى اهتمام المملكة العربية السعودية بالطائرة المطاردة «توكانو» التى تفوق سرعتها سرعة الصوت والتى ستخرجها المصانع البرازيلية بموجب رخصة من شركات ايطالية في ١٩٨٧ . أما صادرات الصين فقد اشتملت على الطائرات المقاتلة والدبابات وأغلبها من التصميم السوفيتى .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن مصر هي البلد العربى الوحيد الذى قام بتصدير سلاح من إنتاجه إلى دول أخرى في العالم الثالث . وقد صدرت مصر انتاجها المحلى من السلاح إلى دول عربية كذلك ، وقدرت بعض المصادر دخلها من صادرات السلاح بما يتجاوز البليون دولار في بعض السنوات .

العلاقات السياسية :

وعلى هذا المستوى فإن الإطار الوحيد الذى يجمع البلدان العربية مع سائر بلدان العالم الثالث الأخرى هو مجموعة الـ ٧٧ في إطار منظومة الأمم المتحدة . فهذه المجموعة هي أوسع إطار يشمل دول العالم الثالث . صحيح أن حركة عدم الانحياز قد اتسعت عضويتها فشملت ٩٢ دولة في مؤتمر هافانا في سنة ١٩٧٩ .

وانضم إليها عديد من دول أمريكا اللاتينية ولكن ما زالت شروط عضويتها الواسعة جدا لا تنطبق على بعض دول العالم الثالث ، ومن ثم فإنها لا تحضر اجتماعاتها ، وهكذا فعلى الرغم من الاتساع الكبير في عضويتها فإنها ما تزال نظريا على الأقل تجمعها سياسيا بين بلدان العالم الثالث .

ولم تكن هناك تطورات ذات شأن في علاقة بلدان العالم العربى السياسية ببلدان مجموعة الـ ٧٧ الأخرى خلال عام ١٩٨٤ واقتصر نشاط المجموعة هذا

العام على أعمالها المألوفة في إطار الأمم المتحدة ومنظماتها الاقليمية ، وإن كانت مساندة بلدان العالم الثالث لمواقف البلدان العربية قد أحدثت أزمة في بعض هذه المؤسسات .

لقد تولت مصر منذ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٤ رئاسة مجموعة الـ ٧٧ في إطار الأمم المتحدة وقد ناقشت المجموعة في اجتماعاتها في الأمم المتحدة عديدا من القضايا ذات الأهمية للعالم العربى . وكان من بين هذه القضايا خطط اسرائيل الخاصة بحفر قناة تصل ما بين البحر الميت والبحر المتوسط . وقد أدانت المجموعة في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٥ هذه الخطط باعتبار انها تلحق أضرارا اقتصادية بالأردن . ومن ناحية أخرى فقد سيطرت على مناقشات مجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة القضايا الخاصة بالدول الأقل نموا ومشاكل المجاعة والتصحر في أفريقيا ، وتمكنت من استصدار قرارات عديدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم مساعدات خاصة لهذه الدول . وقد ساهمت الدول العربية وصناديق المعونة التابعة لها في تقديم المساعدات لهذه الدول .

وقد تفاقمت أزمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) بسبب تطبيق الولايات المتحدة لقرارها بالانسحاب من المنظمة وأعقبتها المملكة المتحدة عام ١٩٨٥ . ولهذه الأزمة أسباب عديدة أهمها عدم قبول الولايات المتحدة لارادة الأغلبية في هذه المنظمة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة على حين انها تساهم بقسط كبير في ميزانيتها . ولكن مما ضاعف من حنق الولايات المتحدة على هذه المنظمة هو تبنيها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع العربى الصهيونى وخصوصا اعتبارها أن الصهيونية هي صورة من صور العنصرية .

على أن أكثر التطورات المثيرة للقلق خلال ذلك العام كان هو تدرى علاقات التضامن فيما بين دول العالم الثالث داخل محفل كان يعتبر أروع صور وحدتها وفعالية عملها المشترك ألا وهو منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك OPEC) وقد كانت أهم مظاهر هذه الأزمة تعدد اجتماعات المجلس الوزارى للمنظمة ولجانها المتخصصة دون الوصول إلى أى اتفاق واضح (الاجتماع نصف السنوى العادى في ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ ، واجتماع لجنة الخبراء في ٢٠ يناير ١٩٨٥ بالرياض) ، واحتجاج بعض الدول الأعضاء على قرارات المجلس الوزارى وتجاهلها عمليا لقراراته

الخاصة بتحديد الأسعار أو تجاوز حصص الانتاج المحددة لهم في هذه القرارات (نيجيريا ، والامارات ، وأندونيسيا ، والعراق ، والكويت ، وقطر طوال عام ١٩٨٤) . وقد فشل اجتماع المنظمة في ٢٨ يناير ١٩٨٥ بجنيف في الوصول إلى هيكل تسعير يرضى جميع الدول الأعضاء فصدرت قرارات هذا الاجتماع بموافقة ٩ أعضاء فقط واعتراض كل من ليبيا والجزائر وإيران وامتناع الجابون عن التصويت .

وأخيرا قرر المجلس الوزاري للمنظمة في اجتماعه في شهر نوفمبر ١٩٨٥ رفع الحد الأقصى لانتاج دول الأوبك والانخراط في المضاربة في سوق البترول الدولي ويستهدف هذا القرار إما اجبار الدول المصدرة للبترول من غير أعضاء الأوبك على قبول التنسيق مع المنظمة بشأن حجم الانتاج والأسعار أو ازالة هذه الدول من جزء كبير من اسواقها الحالية عن طريق المنافسة السعرية القاضية .

ولكن نجاح هذه الاستراتيجية رهن بقدرة المنظمة على منع المنافسة بين أعضائها ذاتهم والتزامهم بحصص انتاج مناسبة .

النظام العربي والاطر التنظيمية الخاصة في العالم الثالث

وبالإضافة إلى مجموعة الـ ٧٧ توجد اطرات تنظيمية خاصة تربط العالم العربي بتجمعات معينة لدول العالم الثالث ، يقوم بعضها على أساس سياسى مثل حركة عدم الانحياز ، أو على أساس دينى مثل منظمة المؤتمر الاسلامى ، أو على أساس جغرافى مثل منظمة الوحدة الافريقية .

ويلاحظ تعدد مجالات النشاط داخل كل من هذه الاطر ، والتي تغطى التعاون بين أعضائها في ميادين عديدة لا تقتصر فقط على التنسيق السياسى ، ولكن تشترك كل هذه في أن السلطة الأعلى فيها تتجسد في مؤتمر للقمة يجمع رؤساء الدول أو الحكومات في الدول الأعضاء فيها ، وينعقد هذا المؤتمر بصفة دورية في حركة عدم الانحياز (مرة كل ثلاث سنوات تقريبا) وسنويا في حالة منظمة الوحدة الافريقية ، بينما لم يعقد مؤتمر القمة في منظمة المؤتمر الاسلامى سوى أربع مرات منذ انشاء المنظمة سنة ١٩٦٩ . والسلطة التالية لمؤتمر القمة في الاطر الثلاثة هي المجلس الوزاري أو مؤتمر وزراء الخارجية . وقد شهدت فترة العامين الأخيرين انعقاد مؤتمر قمة ومؤتمر لوزراء الخارجية

داخل كل اطار ، فعقد مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز في نيودلهى في مارس ١٩٨٤ وعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة في لواندا في سبتمبر ١٩٨٥ واجتمع رؤساء دول وحكومات منظمة المؤتمر الاسلامى في الدار البيضاء في مؤتمر قمتهم الرابع في يناير ١٩٨٤ والتقى وزراء خارجيتهم في صنعاء في ديسمبر من نفس العام ، كما التقى رؤساء الدول الافريقية في مؤتمرهم العشرين في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٨٤ وفى نفس المدينة في سنة ١٩٨٥ لبحث الموقف الاقتصادى في القارة الافريقية ، وسبق المؤتمر في الحالتين انعقاد المجلس الوزاري .

ونظرا لأن الرؤساء ووزراء الخارجية هم الاقدر على حسم الخلافات العربية للوصول إلى موقف عربى موحد ، إذا ما قورنوا بكبار الموظفين فان دراسة أعمال مؤتمر القمة والمجلس الوزاري في كل من هذه الاطر هي الأنسب للتعرف على الأداء الخارجى للنظام الاقليمى العربى فيها .

وأولى الملاحظات الواجبة في هذا السياق هي أن الدول العربية لم تذهب إلى أى من هذه المؤتمرات بموقف موحد . لقد ظهر الانقسام في الصفوف العربية واضحا منذ عام ١٩٧٩ نتيجة لابرار الحكومة المصرية لمعاهدات الصلح مع اسرائيل وهو ما ترتبت عليه المقاطعة العربية لمصر ، ويمكن القول بأن التطورات التى جرت في سنة ١٩٨٤ قد أظهرت تآكل آثار هذه المقاطعة . بالإضافة إلى ذلك انعكست الخلافات العربية في الانقسام حول قضايا أخرى مثل تحديد الحكومة الشرعية في تشاد ، أو من له السيادة على الصحراء الغربية ، وغيرها . بل لقد بدأت تظهر خلافات بين البلدان العربية حول قضية المديونية واصلاح النظام النقدى العالمى . ونتيجة لذلك كله فان الحكومات العربية لم تستطع أن تصل إلى أى من هذه المؤتمرات بموقف واحد ، أو أن تقصر خلافاتها على المحافل العربية وحدها . وانما تفجرت الخلافات العربية علانية في كل من هذه الاطر ، وكانت السمة الرئيسية لبعض اجتماعاتها .

وعلى الرغم من الانقسام في الصفوف العربية فقد ظلت القضايا العربية تلقى تعاطفا كبيرا داخل كل هذه الاطر ، فاستمرت هذه التجمعات الثلاثة تؤيد حق الشعب الفلسطينى في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة ، وظلت تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا له ، واتخذت كل من حركة عدم

الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي مبادرات لانهاء الحرب العراقية الايرانية . ومع ذلك فقد بدأ النظام العربى ضعيف الفعالية بالنسبة لبعض القضايا فى اطار كل من حركة عدم الانحياز وبدرجة أكبر فى القارة الافريقية ، مما يتم تفصيله فى الفقرات التالية :

الاداء العربى الخارجى فى محيط حركة عدم الانحياز :

تشارك كل الدول العربية فى عضوية حركة عدم الانحياز التى تضم الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث والتى مع ذلك لا تستوعب كل دول العالم الثالث أعضاء مجموعة السبع والسبعين والذين بلغوا مائة وسبع عشرة دولة فى سنة ١٩٨٥ .

وقد كانت أهم الخلافات العربية التى ظهرت فى هذا المؤتمر هى الخلاف بين ليبيا من ناحية ومصر والسودان من ناحية أخرى . وقد كانت هناك ابعاد لهذا الخلاف . فقد طالبت ليبيا بتعليق عضوية مصر فى حركة عدم الانحياز بسبب ابرامها لمعاهدات الصلح مع اسرائيل والولايات المتحدة ، بينما طالبت مصر والسودان بتعليق عضوية ليبيا فى الحركة بسبب ما ذكروه من انتهاك ليبيا المستمر لمبادئ الحركة وتدخلها فى دول عدم الانحياز مثل السودان وغزوها لتشاد . ولكن لم يقدم أى مشروع قرار خاص بتعليق العضوية .

وقد دبت الخلافات داخل المجموعة العربية كذلك ، فقد تقدمت كل من سوريا بمشروع قرار خاص بمشكلة الشرق الأوسط ، وتقدمت الحكومة اللبنانية بمشروع قرار حول الوضع فى لبنان لم يحظ أى منهما بموافقة كل المجموعة العربية . وقد ذكرت بعض المصادر الصحفية اخفاق وزراء الخارجية العرب فى الاجتماع احيانا لتنسيق مواقفهم ، وانفضاض واحد من هذه الاجتماعات بعد ربع ساعة من انعقاده بسبب الخلافات بين دول المجموعة .

أما فى المؤتمر الوزارى فى لواندا فى سبتمبر سنة ١٩٨٥ ، فقد تعددت القضايا الخلافية فشملت قضية الشرق الأوسط ومشكلة الصحراء الغربية ومسألة الديون الدولية وكذلك مقر انعقاد مؤتمر القمة القادم لدول عدم الانحياز ، ففىما يتعلق بقضية الشرق الأوسط طلب المندوب السوري استبعاد المندوب المصرى فى لجنة الصياغة عند نظر الأجزاء الخاصة بالشرق الأوسط ، وتبادل المندوبان الاتهامات علنا واعترض المندوب السوري على اقتراح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالإشارة إلى اتفاق ١١ فبراير ١٩٨٥ فيما بين الأردن

ومنظمة التحرير وقد نجحت الأردن فى اقناع المجموعة العربية بالإشارة فى اجزاء البيان الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط إلى خطة السلام العربية وقرارات القمة العربية الطارئة فى فاس ، وقد وافق المؤتمر على هذه الصياغة التى قدمتها المجموعة العربية ، وتحفظت عليها كل من سوريا واليمن الجنوبية . وقد انطوت قرارات المؤتمر فيما يخص القضية الفلسطينية على نقض ضمنى لسوريا فقد أكد الوزراء التزامهم بعدم التدخل فى الشئون الداخلية والخارجية للشعب الفلسطينى وحق المنظمة فى اتخاذ قراراتها بحرية واستقلال .

والجديد فى هذا المؤتمر هو حدوث انقسام فيه حول قضية الديون امتدت اطرافه إلى داخل المجموعة العربية فقد ظهر اتجاهان بالنسبة لهذه المشكلة ، يطالب أولهما بوقف هذه الديون باعتبارها تفوق طاقة الدول غير المنحازة وامكانياتها وتبنته مجموعة من الدول على رأسها كوبا وانجولا والهند ، ورأى الاتجاه الثانى ضرورة سداد هذه الديون وتبنته مجموعة من الدول المصدرة للنقط على رأسها المملكة العربية السعودية ، وقد كان الموقف المصرى من هذه القضية غير محدد ، فقد اكتفى الدكتور عصمت عبد المجيد فى بيانه إلى الدعوة إلى تضافر الجهود لحل هذه المشكلة .

وأخيرا فقد اختلفت الدول العربية بالنسبة لتحديد مكان مؤتمر القمة المقبل فبينما ايدت المغرب دعوة ليبيا إلى استضافته كانت الدول العربية الأخرى تميل إلى عقده فى مكان آخر . وقد سهل هذا الانقسام على المجموعة الافريقية تبني اقتراح رئيسها بعقد هذا المؤتمر فى هرارى عاصمة زيمبابوى ، وترك وزراء الخارجية لمؤتمر القمة تحديد مكان عقد المجلس الوزارى المقبل . ومن المعروف أن مؤتمر القمة السابع كان قد قرر عقد القمة الثامنة فى بغداد فى سنة ١٩٨٦ إلا أن العراق اعتذرت مرة أخرى عن استضافة المؤتمر . ومن الواضح أن استمرار الحرب العراقية الايرانية هو سبب هذا الاعتذار .

النظام الإقليمى العربى ومنظمة المؤتمر الإسلامى :

وإذا كانت الخلافات العربية قد ظهرت فى إطار حركة عدم الانحياز كقضايا ثانوية لم تمنع مؤسسات الحركة من بحث قضايا أخرى أهم بالنسبة لإجمالى البلدان غير المنحازة فإن هذه الخلافات قد سيطرت تماما على أعمال القمة الرابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى . فلقد كانت عودة مصر إلى احتلال مقعدها فى هذه المنظمة هى الموضوع الأساسى فى مناقشات هذه الدورة الرابعة ،

وإن لم يكن قد أدرج من قبل على جدول أعمالها .
وقد انقسمت الدول العربية أيضا حول الاقتراح الذى قدمه الرئيس الغينى الراحل أحمد سيكوتورى بمناقشة هذه القضية . وقد كانت ليبيا وسوريا هما أشد المعترضين وساندتهما جمهورية اليمن الجنوبي ، وكان أشد المؤيدين السيد ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين وكل من الأردن والعراق والسودان والصومال . واتخذت السعودية وسائر الدول العربية الأخرى مواقف وسط .

وكان الاقتراح الخاص بعودة مصر إلى استئناف عضويتها بمنظمة المؤتمر الإسلامى قد عرض على التصويت السرى بناء على اقتراح وفدى الصومال والسودان وقد كانت نتيجة التصويت كما يلي :

١ - ٣٢ دولة مؤيدة .

٢ - ٦ دول اعترضت ولم تشارك فى التصويت على الأغلب وفقا للتقارير الصحفية وهى : ليبيا وسوريا والجزائر وتونس ولبنان وفولتا العليا .

٣ - ٣ دول سلمت أوراقا بيضاء .

٤ - دولة لم تشارك فى الجلسة وهى اليمن الجنوبية .
ورغم عودة مصر إلى استئناف عضويتها بمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامى ، ومن بينها مؤتمر وزراء خارجية دول المنظمة الذى عقد فى صنعاء من ١٨ إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٤ إلا أن ذلك لم يحل دون إصدار ذلك المؤتمر بيان شدد على الاستمرار فى مقاومة نهج واتفاقيات كامب ديفيد وما يترتب عليها من آثار حتى يتم إسقاطها وإزالة آثارها ، وكذلك ضرورة الاستمرار فى مقاومة أى مبادرة تنطلق منها . وقد استسلم مندوب مصر لصدور مثل هذه التوصية باعتبارها أمرا حتميا فى مثل هذه المنظمة .

وكذلك فعلى الرغم من قرار مؤتمر الدار البيضاء بعودة مصر فقد أثارت كل من سوريا وإيران هذا الموضوع من جديد فى اجتماع كبار الموظفين الذى سبق المؤتمر الوزارى ، ورفض الاجتماع إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المؤتمر الوزارى وقد أيدت ليبيا كل من سوريا وإيران فى هذا السعى .

ومع ذلك يمكن القول أن الخلافات العربية العربية قد دارت على نطاق ضيق نسبيا فى هذا المؤتمر الذى أصدر عدیدا من القرارات تؤيد مواقف الجانب العربى من ناحية وتدعو إلى دعم التعاون بين أعضائه من ناحية أخرى . فبالنسبة للقضايا العربية دعا المؤتمر إلى إنشاء المكتب الإسلامى العسكرى لتحقيق هذا التنسيق بين

الدول الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كما دعا الدول الأعضاء إلى التعاون مع لجنة المساعى الحميدة لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وقد أعلنت إيران عدم استعدادها للتعاون مع هذه اللجنة .

النظام الأقليمى العربى ومنظمة الوحدة الأفريقية :

وإذا كان يبدو الآن أن الخلافات العربية - العربية قد تم احتوائها داخل كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى ، وأنها لم تؤد إلى شل فعالية أى من هذين التجمعين فى أى وقت من الأوقات ، إلا أن الأمر كان جد مختلف فى منظمة الوحدة الأفريقية . ورغم أن عدد الدول العربية الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية لا يشمل كل الدول العربية ، وإنما يقتصر فقط على الدول العربية الأفريقية (دول شمال أفريقيا الست بالإضافة إلى السودان والصومال وجيبوتى) إلا أن قلة العدد هنا لم تقترن بسهولة تنسيق المواقف ، وإنما تقاس بتوهج الخلافات فضلا عن الانقسام العام فى النظام الأقليمى العربى بين أصحاب العلاقات المتباينة مع الحكومة المصرية وخصوم هذه العلاقات ، فقد انقسمت الدول العربية الأفريقية حول قضايا أخرى هى قضية الصحراء الغربية والممثل الشرعى لتشاد ، بالإضافة إلى مسألة رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية طوال عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وقد أدت هذه الخلافات إلى استحالة عقد مؤتمر القمة الأفريقية فى طرابلس فى سنة ١٩٨٢ وأخرت عقدها فى أديس أبابا فى سنة ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى فإن الخلافات فيما بين الدول العربية قد حالت دون انعقاد مؤتمر ثان لوزراء الخارجية العرب والأفارقة بعد المؤتمر الأول الذى عقد سنة ١٩٧٧ ، وفق ما كان مفروضا ، لمناقشة قضايا التعاون العربى الأفريقى داخل إطاره المؤسسى المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية . وبالإضافة إلى أثر هذه الخلافات المؤقت على فعالية منظمة الوحدة الأفريقية ، فقد أثرت سلبا على نظرة الدول الأفريقية إلى الدول العربية ، فترددت فى جوانب منظمة الوحدة الأفريقية انتقادات علنية لتدخل بعض الدول العربية فى شئون منظمة التحرير الفلسطينية ، وأعرب البعض عن خيبة الأمل فى تعثر التعاون العربى الأفريقى ، وأخذت آثار المقاطعة الأفريقية لإسرائيل تتآكل تدريجيا ، وظهرت فى القارة الأفريقية دعوات لتشكيل تجمعات جديدة تقتصر عضويتها على دول أفريقيا السوداء فتستبعد منها الدول العربية الأفريقية .

فقد انقسمت الدول العربية الأفريقية حول قضية الصحراء الغربية ، وكان لكل فريق من هذه الدول أنصاره بين الدول الأفريقية غير العربية ، فمن ناحية كانت المغرب ترفض إجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء المغربية باعتبارها أقليما مغربيا وترفض بالتالي التفاوض مع جبهة البوليساريو ولا ترى أحقيتها بالاشتراك في أعمال منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد لقيت المغرب أشد التأييد من زائير ، وكانت الجزائر ترى على العكس من ذلك أن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعى والوحيد لشعب الصحراء الغربية ولقيت تأييدا قويا من جانب كل من بوركينا فاسو (فولتا العليا) ونيجيريا . وقد تطور الموقفان المصرى والليبي ، فقد كانت مصر تميل في سنة ١٩٨٢ و ١٩٨٣ إلى تأييد الموقف المغربى بينما كانت ليبيا تميل إلى تأييد جبهة البوليساريو وقد أدى التقارب الليبي المغربى إلى تحول ليبيا عن جبهة بوليساريو وكذلك تحول مصر إلى مواقف أقرب إلى الرؤية الجزائرية .

وقد كانت المشكلة الثانية التى انقسمت حولها الدول العربية والأفريقية هي الحكومة الشرعية لتشاد . فبينما كانت كل من الحكومتين المصرية والسودانية تعترفان بحكومة حسين حبرى ، كانت الحكومة الليبية ترى أن جوكونى عويضى هو الممثل الشرعى لشعب تشاد . وتباينت المواقف داخل المنظمة من هذه المسألة .

وأخيرا ، فعلى الرغم من أن القمة الأفريقية الثامنة عشرة لم تنعقد في طرابلس في سنة ١٩٨٢ ، فإن رأى الحكومة الليبية كان هو أن مؤتمر الرؤساء التالى في أديس أبابا في سنة ١٩٨٣ هو إمتداد لمؤتمر طرابلس ومن ثم يحق لليبيا الاستمرار في رئاسة المنظمة . وكانت دول أفريقية كثيرة بالإضافة إلى كل من مصر والسودان والصومال لا تود أن ترى القذافى رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية .

لقد حالت هذه الخلافات دون انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى مرتين في طرابلس في سنة ١٩٨٢ وذهبت الدول العربية بهذه الخلافات إلى مؤتمر أديس أبابا في يونيو سنة ١٩٨٣ ، وقد أخرجت هذه الخلافات انعقاد المؤتمر في أديس أبابا لمدة ٤٨ ساعة ولم يتم حسم هذه الخلافات إلا في مؤتمر تال عقد في سنة ١٩٨٤ . أما في يونيو ١٩٨٣ فقد انتهى رأى الدول الأعضاء بالنسبة لقضية الصحراء المغربية إلى ضرورة التفاوض بشأنها بين كل من الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو وتنظيم استفتاء لتقرير المصير فيها ، وقد انسحب ممثل جبهة

البوليساريو باختياره بناء على رجاء الحكومة الأثيوبية فانسحب الرئيس القذافى غضبا لذلك ، كما قرر المؤتمر بالنسبة لقضية تشاد تمثيل حكومة حسين حبرى وإحياء لجنة الوساطة بين ليبيا وتشاد .

وأخيرا فقد اعتبر الحاضرون أن مؤتمر أديس أبابا هو القمة الأفريقية التاسعة عشرة وليس مؤتمر طرابلس الثالث ، وبالتالي يسقط حق ليبيا في رئاسة المنظمة ، ورجوا رئيس الدولة المضيفة أن يقبل رئاسة المنظمة فقبل الرئيس منجستو أمام هذا الإلحاح .

وهكذا جاءت قرارات القمة الأفريقية التاسعة عشرة على حساب الحكومة الليبية ، وجاءت قرارات القمة الأفريقية العشرين في العاصمة الأثيوبية في نوفمبر ١٩٨٤ على حساب الحكومة المغربية . فبالنسبة لقضية الصحراء المغربية تقرر قبول عضوية جبهة البوليساريو كممثل لشعب الصحراء الغربية ، وأدى ذلك إلى انسحاب المغرب من المنظمة وقرار حكومة زائير تجميد نشاطها فيها مع استمرار عضويتها في مؤتمر القمة وذلك تضامنا مع المغرب . أما بالنسبة لقضية تشاد فقد استمر الاعتراف بحكومة حسين حبرى باعتبارها حكومتها الشرعية وقرر المؤتمر الموافقة على استمرار رئيس جمهورية الكونغو الشعبية في إجراء الحوار مع الفصائل التشادية بغية تحقيق التصالح الوطنى في ذلك البلد .

وإذا كانت هذه الخلافات العربية - العربية لم تحل دون قيام دول المنظمة بالتأكيد في قرارات القمة العشرين على موقفها المبدئى من مساندة الحقوق العربية ، والذي يتضمن الدعم الأفريقى الثابت للشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والتي مثلها مراقب في هذه الدورة وكذلك لدول المواجهة العربية بالإضافة إلى إدانة مخططات إسرائيل التوسعية ، فقد سمعت هذه الدورة انتقادا وجهه رئيس دولة أفريقية (كينيث كاوندا رئيس زامبيا) لدولتين عربيتين هما سوريا وليبيا لتدخلهما في شئون منظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك ترددت الانتقادات لبرامج التعاون العربى الأفريقى ، وكان هذا التعاون قد تلقى دفعة منذ عام ١٩٧٣ فتدفقت المساعدات العربية على أفريقيا وبلغ إجمالى هذه المساعدات في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ ما قيمته ٩,٤ بليون دولار وقد توج هذا التعاون بانعقاد مؤتمر القمة العربى الأفريقى في القاهرة في سنة ١٩٧٧ ، إلا أن خطط التعاون قد تعثرت منذ ذلك

الذى يعترى الجانب العربى وتعثر التعاون العربى الأفريقى .

٢ - الأداء العربى فى الأمم المتحدة

منذ بدء اشتراك العرب فى الأمم المتحدة كانت نشاطاتهم تعبر عن الاتجاه العام لسياساتهم ، وفى الفترة التى سعت فيها البلاد العربية لتحقيق استقلالها كان التمثيل العربى فى الأمم المتحدة يترجم هذه المساعى فى هيئة جهود مضمينة لتحريك قضايا الاستقلال العربى . فإذا أردنا تقييم الأداء العربى فى الأمم المتحدة فى الفترة الأخيرة لنقل من يونيو ١٩٨٤ يمكننا الإشارة إلى الصفات المميزة لهذا الأداء من خلال تسجيل جهودهم فى مختلف هيئاتها .

أولا : مجلس الأمن :

كان هناك حضور عربى ملموس لتحريك الموضوعات الملحة وذلك عن طريق المشاركة فى حضور جلسات المناقشة وطلب القاء الكلمة من جانب الدول التى لم يكن لها حق التصويت فى مجلس الأمن وعن طريق طلب عقد اجتماعات عاجلة للمجلس . وشملت الموضوعات التى تطرق إليها العرب قضايا عربية وقضايا خاصة بالعالم الثالث وقضايا عالمية . ومن أهم القضايا العربية التى حرصت الدول العربية على المشاركة فى دفعها قضية الانتهاكات الاسرائيلية فى الجنوب اللبنانى وقد عرض الموضوع للمناقشة بدءا من نهاية أغسطس ١٩٨٤ وحتى أول سبتمبر وانتهت المناقشة برفض مشروع القرار المقدم بهذا الشأن حيث صوتت الولايات المتحدة ضده فى ٦ سبتمبر ١٩٨٤ . وقد أعيدت مناقشة الموضوع بناء على طلب مجموعة البلاد العربية فى فبراير ومارس ١٩٨٥ ولم تقض المناقشات إلى الهدف منها وهو اتخاذ قرار يطالب اسرائيل بالانسحاب الفورى من الجنوب اللبنانى وكف انتهاكاتها واتخاذ التدابير اللازمة لاجبارها على ذلك ، ويرجع هذا للصوت المعارض الذى أدلت به الولايات المتحدة للمرة الثانية بشأن هذا الموضوع فى ١٢ مارس ١٩٨٥ . وكان الحضور العربى ملموسا طوال هذه المناقشات ويشمل هذا الدول العربية المقلة فى نشاطها كالكويت والسودان واليمن . ومن ذلك اشارة ممثل الكويت إلى ما سماه بالنوايا الحقيقية لاسرائيل ومن ذلك تحويل مياه نهر الليطانى إلى بحيرة طبريا . ومن أمثلة ذلك أيضا مشاركة كل من الامارات والسودان وقطر واليمن فى جلسة ٣٠ أغسطس ١٩٨٤ ، حيث أشار ممثل اليمن إلى أن الاحتلال الاسرائيلى هو بمثابة محاولة من جانب اسرائيل لسلخ الجنوب عن

الحين ، وقد كان لهذا التعثر أسباب كثيرة ربما كان يمكن تخطى بعضها لو استمر العمل بالإطار المؤسسى الذى أوجده مؤتمر القمة الأول إلا أن الخلافات العربية - العربية حالت دون مواصلة استخدام هذا الإطار ، فلم يعقد المؤتمر العربى الأفريقى على مستوى وزراء الخارجية منذ سنة ١٩٧٧ وكان السبب الأساسى فى ذلك هو ضرورة حضور الحكومة المصرية هذا الاجتماع باعتبارها عضوا فى منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما كانت ترفضه بعض الدول العربية التى قاطعت مصر . وهكذا فقد انقطعت اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى فى الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ ، وعقدت اجتماعا فى طرابلس فى أغسطس سنة ١٩٨٤ ولكن ليبيا اعتذرت فى مارس ١٩٨٥ عن استضافة المؤتمر المشترك لوزراء الخارجية فلم ينعقد وكان سيطرح عليه النظر فى خطط التعاون التى كان مؤتمر القمة الأول قد وافق عليها ومع ذلك لم يتم تنفيذها .

وفى هذه الظروف فقد أخذت علامات الضعف تظهر فى جدار المساندة الأفريقية للقضايا العربية ، فقد ظهر تيار قوى يدعو إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل ، وقد تزعم هذا التيار كل من فيليكس هوفوييه بوانيه رئيس ساحل العاج وموبوتو رئيس زائير ونجحت إسرائيل فى أن تقيم فى ١٩٨٤ علاقات دبلوماسية كاملة مع ثلاث دول أفريقية (زائير ، افريقيا الوسطى ، وليبيريا) وأن تستمر فى الاحتفاظ بمكاتب اتصال فى ٢٢ دولة أفريقية وأن ترفع عدد شركاتها العاملة فى الدول الأفريقية إلى ٦٠ شركة . كما قررت ساحل العاج إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وصدر إعلان بذلك عام ١٩٨٥ لكى يوضع موضع التطبيق أوائل ١٩٨٦ .

وقد توج التعاون الإسرائيلى الزائيرى بعقد اتفاق اقتصادى بينهما فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٤ ستقوم الشركات الإسرائيلية بمقتضاه باستثمار حوالى ٤٠٠ مليون دولار فى زائير . وقد قام الرئيس الزائيرى من ناحيته بالدعوة إلى تشكيل تجمع جديد فى أفريقيا يضم الدول الأفريقية السوداء ويزيل التناقض القائم فى رأيه بين اشتراك بعض الدول فى عضوية كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد عرض هذه الفكرة على الرئيس الكينى دانييل أراب موى ولكن هذه الفكرة لم تصادف حتى الآن صدى كبيرا وإن كانت تشكل تطورا له مغزاه فى ظل ظروف الانقسام

الوطن الأم والسيطرة على ثرواته الطبيعية . وبصدد موضوع لبنان أيضا طلبت مصر عقد اجتماع طارئ في ٣٠ مايو ١٩٨٥ لبحث الحالة المتدهورة في لبنان .

كذلك تطرقت الدول العربية لموضوع الحرب بين العراق وايران والمطالبة بوقف العمليات العسكرية ضد السفن في الخليج . وكذلك أثير موضوع الحالة في الشرق الأوسط في محاولة لتبني ما وصلت إليه الجمعية العامة بهذا الصدد . أما عن الدورة الأخيرة للأمم المتحدة فقد تركزت الجهود العربية حول نفس تلك الموضوعات . وقد تفجر موضوع الغارة الاسرائيلية على تونس وعبرت البلاد العربية عن غضبها الشديد بهذا الشأن وأيدتها في ذلك الكثير من الدول وخاصة دول العالم الثالث . وانتهت المناقشات بقرار ادانة اسرائيل مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت .

ومن قضايا دول العالم الثالث والقضايا العالمية التي شارك فيها ممثلو الدول العربية مسألة جنوب أفريقيا وناميبيا والحالة في قبرص ومن ذلك الطلب الذي تقدم به الممثل الدائم للجزائر في ٨ أغسطس ١٩٨٤ بعقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر فيما يسمى بالاصلاح الدستوري في جنوب أفريقيا والذي كان من شأنه ترسيخ الفصل العنصري وحكم الأقلية البيضاء . وقد شاركت كل من سوريا واليمن ومصر في جلسة مناقشة هذا الموضوع يوم ٧ مارس ١٩٨٥ . أما بصدد موضوع فرض العقوبات ضد جنوب أفريقيا ، فقد أيدت مجموعة البلاد العربية مشروع القرار الخاص بفرض العقوبات « الاجبارية » عليها وإن كان ذلك لم يفض لشيء بسبب التصويت السلبي من جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة .

وبرغم هذا الحضور العربى الملموس فقد كانت هناك جوانب ضعف في الأداء العربى ومن ذلك الافتقار إلى التحركات الموحدة في تقديم الحلول للموضوعات المعروضة في هيئة مشروعات قرارات يكون من شأنها دفع القضايا العربية . ويأتى تفصيل هذا عند ذكر مشروعات القرارات التي قدمتها الدول العربية للجمعية العامة .

ثانيا : الجمعية العامة :

أما إذا تناولنا نمط الأداء العربى في الجمعية العامة نجد أنه يمكننا كذلك التمييز بين أنواع النشاطات التي قامت بها الدول العربية على حسب التباين الموضوعى لتلك النشاطات .

فبصدد القضايا العربية ، تحركت الدول العربية كمجموعة للمبادرة بتقديم المقترحات والحلول ومن ذلك موضوع الحالة في الشرق الأوسط وضرورة ايجاد حل شامل للمنطقة . هذا إلى جانب الاشتراك في مناقشة وتحريك موضوعات تتفق مع رأى العام العربى ومن ذلك ادانة الاعتداء على الدول الاسلامية وخاصة أفغانستان وموضوع الاعتداء الاسرائيلى المسلح على المنشآت النووية العراقية وموضوع ادانة الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة - وهو موضوع أثير أخيرا في الدورة الـ ٤٠ وقدمت ٧ مشروعات قرارات في نوفمبر بهذا الصدد .

ولكن من الملاحظ أنه في أى من تلك المقترحات التي قدمت في هيئة مشروعات قرارات تخلفت بعض الدول العربية عن المشاركة في تقديمها أو اعلان تأييدها لها باضافة اسمها لمجموعة مقدمى مشروع القرار وذلك لأسباب خاصة بسياساتها . ومن أمثلة ذلك عدم اشتراك اليمن وسوريا والعراق وليبيا في مشروع قرار ادانة التدخل الأجنبى في أفغانستان . كذلك نجد مظاهر التضارب في الأداء العربى بالنسبة للحلول المقترحة لاجاد سلام شامل في المنطقة . ومن ذلك مشروعان لقرارين تقدمت بهما الدول العربية إلى جانب مجموعة من دول العالم الثالث . وقد شاركت فيهما الامارات والبحرين وتونس والجزائر وقطر والكويت والمغرب والسعودية واليمن واليمن الديمقراطية والأردن وسوريا والعراق وعمان في الفترة ما بين ٢٧ نوفمبر و ١٤ ديسمبر ١٩٨٤ . في هذين المشروعين طالبت الدول بالتوصل لحل شامل في المنطقة وأبدت قلقها بشأن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية منذ ١٩٦٧ . كما أعلنوا أن فلسطين هى لب النزاع في الشرق الأوسط والحل الوحيد هو اعادة الحقوق الفلسطينية والانسحاب من الأراضي المحتلة وطالبوا بشجب الصوت السلبي الذى أدلى به عضو دائم في مجلس الأمن وشجب أى دعم سياسى أو اقتصادى أو استراتيجى لاسرائيل . ونجد هنا أن معنى المشروعين قد اتسما بالقوة في تقديم وجهة نظر الدول التي تبنته إلا أنه يمكننا الكشف عن أوجه التضارب في وجهات النظر العربية فيما يتعلق بالتفاصيل الهامة لتحديد منهاج تحقيق السلام الشامل . فإن أحد المشروعين يقترح عقد مؤتمر دولى وهو مضمون الاقتراح السوفيتى والذى أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ترحيبها في حين خلا المشروع الآخر من مثل

هذا الاقتراح ومال إلى الإشارة العامة لضرورة إيجاد حل واتخاذ التدابير اللازمة ضد إسرائيل .

أما بالنسبة للقضايا الخاصة بالعالم الثالث فقد مالت الدول العربية للمشاركة ومن تلك الموضوعات : مشكلة ناميبيا وسياسة الفصل العنصري وموضوع تنفيذ اعلان منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة وموضوع تشجيع التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وكذلك التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة كما أثير موضوع مواصلة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وأعيدت مناقشته في الدورة الأخيرة في أكتوبر الماضى .

ويلاحظ أن حجم نشاط الدول العربية في مشاركتها في تلك الموضوعات قد اختلف باختلاف الاتجاه العام لسياساتها . فمالت الجزائر وتونس والمغرب للمشاركة في القضايا الأفريقية . كما تخلفت دول أخرى (ليبيا وسوريا واليمن) عن موضوعات خاصة بالاتحاد السوفيتى ومن ذلك التصويت السلبي من جانب تلك الدول ضد مشروع قرار يدين التدخل الأجنبى في أفغانستان طرح للتصويت في ١٥ فبراير ١٩٨٤ .

ثالثا : المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

كان الاهتمام الأكبر في المجلس ينصب على موضوعات خاصة بالعالم الثالث ، ومن ذلك مناقشة الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا والمساعدة الاقتصادية والمساعدة الانسانية والغوثية في حالات الكوارث وموضوع السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الأراضى الفلسطينية وغيرها من الأراضى العربية المحتلة ، والتعاون في ميدان التنمية الصناعية . وقد عمل ممثل الجزائر في الدورة الـ ٣٩ على أن يعطى الأعضاء مسألة الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا الأولوية المطلقة . كذلك سعت مجموعة الدول العربية في المجلس للدعوة بتكثيف الجهود لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطينى بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية . كذلك شاركت تونس وليبيا والأردن - بوصفهم أعضاء في مجموعة العمل بالمجلس - في اصدار مشروع قرار يطالب الجمعية

العامة بمطالبة المجتمع الدولى العمل على مساعدة الدول التى تأثرت بالجفاف . كما استمر ممثلو الدول العربية في دفع قضايا بعينها في المجلس من خلال دورتى عام ١٩٨٥ ومن ذلك مسألة حقوق الانسان وبالتحديد مسألة انتهاك حقوق الانسان في أفغانستان والأراضى العربية المحتلة ومسألة السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة .

رابعا : هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة :

كان الموضوع الملح في هيئة اليونسكو هو سد العجز في ميزانيتها بعد قرار الولايات المتحدة بالانسحاب وبهذا الصدد فقد تطوعت ليبيا لزيادة حصتها في الميزانية بمقدار مليون دولار . ومن ناحية أخرى أعلن برنامج الخليج العربى في أكتوبر ١٩٨٤ مساهمته في مشروعات الأمم المتحدة في المجالات الانسانية بـ ١١٠ ملايين دولار .

أما عن النشاط العربى في هيئة التنمية الصناعية (اليونيدو) فقد شاركت مصر والجزائر في أغسطس ١٩٨٤ مجموعة الـ ٧٧ في المطالبة بأن تتعاون الدول الصناعية في تخفيف ديون الدول النامية وتحويلها إلى منح .

فإذا جئنا لتحليل اتجاهات نشاط العرب في الأمم المتحدة استنادا لأنواع النشاط السابق ذكرها يمكن القول بأن الاتجاه العام عند الدول العربية هو الاتفاق العام على القضايا الهامة التى تتعلق بالمنطقة وأثبتوا حضورا ملموسا في محاولة دفع هذه القضايا . ولكن ما زال هناك قدر من التضارب في الأداء حيث اتفقت الدول العربية على المبدأ واختلفت بالنسبة للحلول ويرجع هذا إلى حقيقة عدم وجود تنسيق سابق يكون بمثابة خطة واضحة لتقديم قضاياهم في الأمم المتحدة . والجدير بالذكر أن نشاط الجامعة العربية كان غائبا فيما عدا المشاورات البروتوكولية التى قام بها مدير مكتب الجامعة بنيويورك مع ممثلى الدول العربية في الجمعية العامة .



القسم السابع

الفلسطينيون

مقدمة :

التي جعلت المقاومة اللبنانية على هذه الدرجة من النجاح ومن ثم أسس تطوير المقاومة ضد التوسع الصهيوني في الأراضي العربية عامة ، وضرورات مواجهة الهيمنة الاسرائيلية على الوطن العربي سواء ارتبط باحتلال الأراضي أم بالتهديد والعنف العسكري وأساليب الضغط من خلال تحالفات دولية فعالة . . أى ما يمكن تسميته « السيطرة غير الرسمية عامة » .

١ - السياسات الاسرائيلية إزاء العرب داخل إسرائيل

يخضع العرب في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ، المعروفين باسم « عرب إسرائيل » لثلاث دوائر مستقلة هي :

- مكتب مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية .
- الدائرة العربية في الهستدروت .
- المخابرات الاسرائيلية .

وهذه الدوائر الثلاث هي التي تخطط وتنفذ سياسة استيعاب العرب في إسرائيل . لكن هذا لا يعنى أنها منسجمة في سياساتها تجاه العرب . فكثيرا ما ترى الدائرة العربية في الهستدروت مثلا التعامل مع إحدى العائلات المتعاونة أو الشخصيات العميلة للاحتلال بينما قد تفضل المخابرات عائلة أو شخصية أخرى . . وهكذا . لكن بشكل عام تنقسم سياسات هذه الدوائر الثلاث تجاه العرب إلى نوعين رئيسيين : سياسات الاستيعاب ، وسياسات الضد .

أولا - سياسات الاستيعاب الاجتماعي والثقافي :

قامت هذه السياسات ، منذ ١٩٤٨ ، على فكرة شموايل طوليد أول من تولى مكتب مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشئون العربية وهي تتلخص فيما يلي : (يجب ألا تنتظر من العرب أن يحبوا إسرائيل وأن يمنحوها ولاءهم وحبهم المطلق . وعلينا ألا نعاملهم بمنطلق « إما معنا أو علينا » . كل ما نريده من العرب أن يكونوا مواطنين يخدمون القانون

يحتوى هذا القسم من التقرير العربى على مجالين للدراسة : يتصل الأول بقضايا وتطورات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ، ويتعلق الثانى بحركة الثورة الفلسطينية من زاويتها التنظيمية : أى تطور منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي المجال الأول يركز التقرير على فحص السياسات الاسرائيلية إزاء الفلسطينيين داخل إسرائيل في نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة قبل ١٩٦٧ . والمحاولات الرامية لاستيعاب الأرض المحتلة في ١٩٦٧ : أى الضفة الغربية وغزة . ويرصد التقرير هنا انعكاس هذه السياسات على أوضاع الفلسطينيين في الضفة والقطاع .

ومن الواضح أن حركة التحرير الفلسطينية قد واجهت منذ البداية مشكلة التشرذم والانقسام . ولكن هذه المشكلة احتدمت في سياق المعضلة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان في ١٩٨٢ وما أدى إليه من حرمان منظمة التحرير من قاعدة الانطلاق الأرضية المجاورة مباشرة لإسرائيل والتي مثلت عاملا للضغط له وزن سياسى هام .

ومن هنا فقد أصبح من الهام رصد خريطة القوى والفصائل التي تضمها حركة التحرر الوطنى الفلسطينية . ويركز التقرير على الأوضاع الراهنة لحركة الاصلاح والتحالفات الفلسطينية .

ويتابع هذا الجزء من التقرير أيضا تطورات الموقف الفلسطينى من قضايا التسوية السياسية وخاصة الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، جنبا إلى جنب مع رصد تطور النضال الفلسطينى ضد الاحتلال الاسرائيلي وهناك إلى جانب ذلك محاولة لعقد مقارنة بين تطور النضال العسكرى ضد الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ، والذي أصبح مثلا رائعا لاستمرار ملكات وحيوية المقاومة العربية لمجمل نتائج الواقع الانهزامى العربى الراهن من ناحية والنضال العسكرى الفلسطينى ضد الاحتلال الاسرائيلي للقطاع والضفة . ويسعى التقرير من خلال هذه المقارنة إثبات العوامل

ولا يشذون عنه) . وعادة ما تم إسناد مكتب مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية إلى يهودى من أصل عربى . الذى يستعين ببعض العرب للقاء محاضرات موالية لاسرائيل فى مواسم معينة إلى جانب عرض أفلام وثائقية فى القرى العربية تتضمن مدى تطور الكيان الاسرائيلى . وتلعب الصحافة العربية التابعة للدولة دورا بارزا فى عملية الاستيعاب (اليوم من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧ ثم الأبناء من ١٩٦٨ إلى أواخر ١٩٨٤) . ومن الأساليب المتبعة فى الاستيعاب أيضا إقامة مخيمات صيفية يشترك فيها طلاب يهود وعرب فى المرحلتين الثانوية والجامعية ، وتقوم الجماعات المشتركة بزيارات للقرى العربية ، وتلقى عليهم محاضرات تدور غالبا حول ضرورة التأخى اليهودى العربى .

وهكذا تقوم عميلة الاستيعاب الاجتماعى الثقافى على أساس عميلة تنشئة مبكرة يتم من خلالها تقديم جرعات مكثفة تهدف إلى تكوين ما يعرف فى علم الاجتماع « بثقافة الضحية » التى تقوم على قيم الحفاظ على المعتدى وتبرير اعتدائه . أما بالنسبة للعمال ، وهم القطاع الأكثر أهمية بين عرب إسرائيل ، فيقوم الهستدروت (الاتحاد العام للعمال الاسرائيليين) بالاشراف على سياسات استيعابهم ، بعد أن ظل يحاربهم منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٥٥ تحت شعار « العمل العبرى » الذى يعتبر من أسس الأيديولوجية الصهيونية الرامية إلى تهويد كل شىء فى فلسطين . لكن منذ عام ١٩٥٥ فتح الهستدروت أبوابه للعمال العرب ، وأقام دائرة عربية داخلية تعمل فى أربع مجالات :

النقابات المهنية ، والمنظمات الاقتصادية ، والنشاطات الثقافية ، وبرامج المرأة وهى إحدى ١٤ دائرة فى الهستدروت ، ويشرف على نشاطها مجلس يتكون من ٣٠ عضوا عرب ومعهم ستة أعضاء يهود . وتقوم هذه الدائرة بتنظيم برامج ثقافية للعمال العرب الأعضاء فى الهستدروت ، والذين يشكلون الآن حوالى ٣٠٪ من مجموع السكان العرب فى إسرائيل . كما تشرف على افتتاح نوادى ومراكز تسلية فى الوسط العربى . وغالبا ما تكون هذه النوادى بلا مكاتب . فإن وجدت فهى تحتوى على كتب دعائية لاسرائيل ، أو روايات قصصية تعيد الدور الاسرائيلية نشرها بعد صدورهما فى الدول العربية . وتنشط المخابرات الاسرائيلية فى مثل هذه النوادى لتحسن أفكار العرب لاعادة تقييم سياسات الاستيعاب على أساسها . كما يقوم موعتست هبوعولوت (الفرع النسائى فى

الهستدروت) ببعض النشاطات فى القرى والمراكز العربية فى مجال تدريب الفتيات العربيات على التدبير المنزلى وأعمال الخياطة . وتشرف على هذا الفرع فى العادة سيدة يهودية من أصل عربى ، وهى الآن نزعت قصاب العراقية الأصل .

وقد أقام الهستدروت ، منذ عام ١٩٥٨ تنظيما جديدا منبثقا عنه للتمويه على قطاعات الرأى العام العربى التى تشك فى نشاطات الهستدروت المباشرة فى الوسط العربى .

وأطلق عليه اسم (الاتحاد الاسرائيلى للصداقة والتفاهم) هدفه إقامة علاقات شخصية بين العرب واليهود ، ظاهرها التفاهم وباطنها غسل مخ جماعى للمواطنين العرب بشتى الأساليب والحجج لسلخ العرب من القضية الفلسطينية والأمة العربية .

ثانيا - سياسات الاستيعاب السياسى :

وإلى جانب الاستيعاب الاجتماعى والثقافى للعرب فى الكيان الاسرائيلى هناك أيضا الاستيعاب السياسى . فبعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وتشريد الأغلبية العظمى من العرب ، وجدت الأقلية العربية التى بقيت فى البلاد نفسها بدون قيادة سياسية وفكرية وقامت محاولات عربية ملء هذا الفراغ ، ولكنها فشلت بسبب محاربة سلطات الاحتلال لها . فقد حاربت تلك السلطات الأحزاب العربية المستقلة سواء منها التى تقوم بمبادرة أفراد أو التى تعتبر امتدادا لجماعات سابقة . وكانت القوائم العربية المرتبطة بحزب « ماباي » هى التشكيلات العربية الوحيدة التى سمحت لها سلطات الاحتلال بممارسة النشاط السياسى بين الأقلية العربية فى البداية . وكانت تلك القوائم تشكل برضى حزب « ماباي » ثم حزب العمل ، وتظهر الحكومة أعضائها بمظهر « الممكنين » للأقلية القومية وتباهى بوجودهم فى الكنيست كدليل على « الديمقراطية الاسرائيلية » .

وقد حذت معظم الأحزاب الصهيونية حذو « ماباي » فى تكوين قوائم عربية مرتبطة بها كأداة للحصول على عدد من الأصوات العربية فى انتخابات الكنيست ، وتعتبر هذه القوائم أبرز أساليب الاستيعاب السياسى للعرب حيث تركز دعاياتها على أمورهم اليومية والوعد بحل مشكلاتهم عن طريق التوسط لدى السلطات وهكذا شيئا فشيئا يرتبط المواطن العربى بإحدى هذه القوائم ويجد نفسه دائرا فى طاحونة العمل الصهيونى .

وأهم الأحزاب الصهيونية التى نجحت فى أن تجد لها قاعدة لدى العرب حزب « ماباي » والحزب الصهيونى

العمومي الذي أصبح حزب الأحرار شريك حيروت في تكتل ليكود حتى منتصف ١٩٨٥ لكن الحزب الوحيد الذي نافس ماباي ثم حزب العمل وتفوق عليه بين العرب هو الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) حتى قبل انفصال الجناح العربي لتكوين حزب (ركاح) عام ١٩٦٥. ولم يكن هذا الحزب مساهما في عملية استيعاب العرب بسبب موقفه المختلف الداعي إلى إقامة دولة عربية مستقلة على أساس قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ وبسبب دفاعه عن حقوق العرب في مواجهة إجراءات القمع الاسرائيلية.

والغريب أن المواسم الانتخابية تعتبر أكثر الفترات التي تنتعش فيها عملية الاستيعاب السياسي، رغم أنها أكثر الأوقات ملاءمة لأن يستطيع العرب انتزاع بعض الحقوق من خلال المساومة بأصواتهم بسبب الحاجة الماسة لجميع الأحزاب الصهيونية لهذه الأصوات. وكانت انتخابات الكينيست الحادي عشر الأخيرة في يوليو ١٩٨٤ مثالا واضحا على تهافت هذه الأحزاب للحصول على الأصوات العربية، التي اتجه قسم منها إلى تلك الأحزاب، كدليل على فعالية سياسة الاستيعاب رغم وجود قائمة «ركاح» والقائمة التقدمية للسلام. فقد حصلت القائمتان مجتمعتين على أكثر من نصف الأصوات العربية بقليل (حوالي ٥٣٪) في حين وصل حزب العمل وليكود على بقية هذه الأصوات.

ورغم النجاح الواضح لعملية الاستيعاب السياسي للعرب في اسرائيل فما زالت هناك قطاعات منهم لم يتم تدجينها بالكامل في الاطار الاسرائيلي. وكان يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٧٦) مثالا على ذلك حيث انطلقت الانتفاضة ضد سلطات الاحتلال في منطقة الجليل التي ظلت ساكنة منذ ١٩٤٨.

وقد شهدت السنوات التالية احتفالات محدودة بذكرى يوم الأرض في مناطق مختلفة لكن الاحتفال بذكرى يوم الأرض هذا العام (١٩٨٥) اقتصر على مدينة الناصرة العربية في منطقة المثلث. لكنه كان احتفالا هادئا اقتصر على عقد مؤتمر وإلقاء كلمات وأشعار على عكس احتفال نفس المدينة بعيد العمال هذا العام (أول مايو ١٩٨٥) حيث قامت مظاهرات ضخمة شارك فيها نحو ٢٠ ألفا من المتظاهرين منددة بسياسات الاحتلال الاسرائيلي.

وعلى أثر ذلك تحركت الحكومة الاسرائيلية لاجراء تغييرات تناولت منصب مستشار رئيس الحكومة للشئون العربية «بنيامين بورارييه»، على نحو يعكس توجهها نحو سياسة جديدة تستهدف التصدي لتنامي

الشعور الوطني بين العرب في إسرائيل بطرق أخرى تختلف عن طرق ليكود القائمة على سجن وقمع المشتبه في انتمائهم إلى حركات قومية. ويقود عيزرا وايزمان الوزير بلا وزارة هذا الاتجاه حيث قام بوضع خطة لمعالجة الشئون العربية أهم ملامحها: إلغاء مكاتب المناطق الخمس التابعة للمستشار السابق بورارييه، وإقامة ثلاثة مكاتب إقليمية بدلا منها وإنشاء لجنة تشرف على إدارة هذه المكاتب وتقوم بالمشاركة في كافة النشاطات التي تستهدف بلورة السياسة الجديدة، واستيعاب العرب في الهيئات التي تعمل على معالجة أوضاعهم... وتتكون اللجنة من ١٥ - ٢١ عربيا، ويقتصر عملها على المجالات الأولية ذات العلاقة بتطوير أوضاع العرب في إسرائيل.

وتهدف هذه الخطة الجديدة إلى ضرب عصفورين بحجر... أولا الأعيان بإصلاحات للعرب على الصعيد الإداري، وثانيا إبعاد الحركات الوطنية عن التأثير على الشارع العربي والهدف النهائي بالطبع زيادة التحكم والسيطرة على الشارع العربي في إسرائيل.

ثالثا - سياسات القمع الاسرائيلية:

بدأت هذه السياسات فور فرض الحكم العسكري على المناطق التي يسكنها العرب بكثافة، وأهمها الجليل والمثلث والنقب، بعد أربعة أيام من قيام إسرائيل. واستند الحكم العسكري إلى قوانين الدفاع التي تتألف من ١٧٠ قانونا مقسمة إلى ١٥ فصلا. وتشمل تحديد حرية التنقل والكلام والصحافة من جميع جوانبها. وأكثر هذه القوانين استخداما المجموعة الخاصة بسلطة الحكام العسكريين في إعلان مناطق معينة كمناطق مغلقة يحددون الخروج منها والدخول إليها وسلطتهم في الحكم على أي فرد بأن يكون تحت رقابة الشرطة خلال أية فترة لا تتجاوز السنة، وفي اعتقال أي شخص في أي مكان لفترة غير محددة مع حق الشخص المفروض عليه هذا الأمر أن يعترض أمام لجنة يرأسها قاض أو شخص يشغل منصبا عاليا في الدولة، وفي إصدار أمر بطرد أي إنسان خارج البلاد أو منعه من العودة إلى موطنه، وفي مصادرة أو هدم ملك أي فرد إذا كان لدى القائد العسكري أساس للشك في أنه قد أطلقت رصاصة أو ألقيت قنبلة من هذا المالك، وفي إعلان منع التجول شاملا أو جزئيا في منطقة معينة، وفي أمر سكان مكان معين بأن يقدموا مجانا للشرطة التي ترسل للقيام بعمل ما غذاء ومبيت طوال أية فترة تراها السلطة العسكرية مناسبة وفي منع أو إباحة تحديد تنقل الناس وآلات

النقل والحيوانات في شوارع أو مناطق معينة .
وفي هذا الإطار تم إجلاء ألوف الفلاحين العرب عن أراضيهم وقراهم وإبعاد الكثيرين عن وطنهم عبر الحدود ، كما تعرض غيرهم للبطالة والجوع بسبب حجزهم في بيوتهم أو قراهم وعدم السماح لهم بالتنقل . ويمكن تلخيص أهم أهداف الحكم العسكرى الاسرائيلى فيما يلى :

- تسهيل عمل السلطات حين تقرر مصادرة أراض عربية ، وخاصة باستخدام الصلاحيات التى تخوله إعلان « مناطق مغلقة » لمنع الفلاح العربى من الوصول إلى أرضه .

- ضمان عدم تنفيذ أحكام المحاكم المدنية التى تصدر لصالح العرب .

- منع قيام حركة سياسية عربية مستقلة .
- الهيمنة على التعليم والثقافة فى الوسط العربى ، نظرا لما يملكه الحكم العسكرى من صلاحيات فى تعيين المدرسين ومديرى المدارس .

- تشجيع العادات والتقاليد الريفية فى القرى العربية ، وتقوية مراكز العائلات المتعاونة مع الاحتلال .
- تدعيم مواقع العناصر الريفية والقوى التقليدية فى الوسط العربى ضد القوى النامية الفتية وخاصة إذا كانت وطنية أو مستقلة .

- عرقلة تطوير المجتمع العربى وتفتيته من الداخل حتى لا يتسنى له اللحاق بالمجتمع اليهودى اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا .

- نشر حالة من اليأس والمتاعب فى أوساط المجتمع العربى حتى يرحل أبناؤه عن البلاد .

- إفساح المجال للتغلغل فى حياة المواطنين العرب أمام السلطات والجهات المختصة ، بما يملكه الحكم العسكرى من وسائل الترغيب والترهيب ، وحتى يستطيع بالتالى أن يضع يده على مواطن الضعف فى العائلات العربية وعلى مستوى الأفراد ، ليضع كل هذه المعلومات فى أيدى موجهى السياسة الصهيونية لمساعدتهم على تحقيق أهدافهم البعيدة بالنسبة للإنسان العربى .

وفي هذا الإطار تظل مصادرة الأراضى العربية هى أخطر وأهم الممارسات الاسرائيلية إزاء العرب ، والتى تجسد وجنبا إلى جنب مع تهجير اليهود إلى فلسطين - جوهر الاستعمار الاستيطانى الصهيونى . فعندما أعلن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، لم يكن اليهود قد نجحوا فى الحصول على أكثر من مليون وثمانمائة ألف دونم من أصل حوالى ٢٩ مليون دونم هى مساحة فلسطين . .

أى ما يعادل نحو ٧٪ من الأراضى الفلسطينية .
ولذلك أصبح على سلطات الاحتلال أن تحصل على أكبر قدر ممكن من الأراضى العربية . ولذلك لجأت إلى اتخاذ شتى الاجراءات الدامية لمصادرة الأراضى العربية ، وسنت قوانين وتشريعات عديدة لا تزال تطبق حتى اليوم من أهمها : قانون أملاك الغائبين - وقانون الدفاع - وقانون استغلال الأراضى غير المفلوحة وقانون الاستملاك وغيرها من القوانين المسلطة على أعناق العرب فى إسرائيل .

المخطط الاسرائيلى لاستيعاب الأرض المحتلة :

نظرا للفروق الجوهرية بين ظروف الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ، والأرض المحتلة عام ١٩٦٧ التى لم يتم ضمها حتى الآن « للدولة الاسرائيلية » يبدو المخطط الاسرائيلى لاستيعاب الأراضى ١٩٦٧ مختلفا على الأقل من حيث حجم ونوع الصعوبات التى تواجهه وأهمها وجود نحو ١,٣ مليون فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة .

وعلى هذا النحو يمكن تلخيص أهم معالم المخطط الاسرائيلى فى الضفة وغزة كالتالى :

أولا - تفرغ الأراضى العربية من سكانها الأصليين :

ومن أهم الوسائل التى تلجأ إليها سلطات الاحتلال لتحقيق هذا الهدف ، الضغوط الاقتصادية التى تجعل الحياة مستحيلة على السكان العرب . ومنها أيضا القمع والاعتقالات الادارية والتعذيب فى السجون والطرده ، وغيرها من الأساليب التى ترغم المواطنين العزل على الهجرة إلى خارج الأرض المحتلة .

ورغم عدم توفر الأرقام الدقيقة عن أعداد المواطنين العرب الذين يهاجرون إلى خارج الأراضى المحتلة ، فالتقديرات الاسرائيلية تشير إلى أن المواطنين العرب الذين هاجروا فى الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٢ يبلغ ما يقرب من ٢٥٠ ألفا .

وقد أشارت الدراسات الهامة حول الضفة الغربية إلى أن عدد السكان العرب هناك انخفض من ٨٢٥ ألفا قبل حرب ١٩٦٧ إلى ٦٥٧ ألفا عام ١٩٧٧ رغم نسبة المواليد المرتفعة فى هذه المنطقة ومصدر أهمية هذه الدراسة أن كاتبته « ألن ليكن » وهى أمريكية عاشت فى إسرائيل لعدة سنوات درست السياسات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة عن قرب .

ثانيا - الاستيلاء على الأراضي العربية :

وهو نوع من الممارسة اليومية التي تقوم بها سلطات الاحتلال دون توقف ، حيث تستولى على الأراضي العربية سواء الزراعية أو غير الزراعية وبصرف النظر عن كونها ممتلكات خاصة للمواطنين العرب أو أملاك عامة أميرية في إطار سياسة « الضم المتراهن للأراضي العربية المحتلة » .

وتتبع سلطات الاحتلال في العادة الخطوات التالية للاستيلاء على الأراضي العربية :

- الاستيلاء على الأراضي وإحاطتها بسياسج دون سابق إنذار بدعوى « الاعتبارات الأمنية » .
- إتلاف المحاصيل الزراعية إذا قام المزارعون بزراعة الأراضي وأصروا على البقاء فيها بعد إحاطتها بالسياسج .
- إقامة معسكر ناحال (مستوطنة عسكرية زراعية) بها .

- توسيع الناحال ليصبح كيبوتز أو موشاف .

- الاستيلاء على الحقول المجاورة تدريجيا وتطوير المستوطنة ودعمها وجلب المستوطنين للحياة فيها .

وتستخدم سلطات الاحتلال الاسرائيلية في هذا الصدد القوانين والتشريعات التي استخدمتها في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م ، والتي تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي التي يملكها العرب ومن أبرزها قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠ ، كما أصدرت محكمة العدل العليا الاسرائيلية قرارا في فبراير ١٩٨٢ ينص على حق الحاكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية في الاستيلاء على أية أراض في الضفة وإعلانها « أراضي أميرية » .

ونتيجة لهذه الممارسات وغيرها ، استولت السلطات الاسرائيلية والمستوطنون اليهود على نسبة متزايدة من الأراضي في المناطق المحتلة .

وقد واصلت سلطات الاحتلال معاونة المستوطنين خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٥ للاستيلاء على بعض الأراضي في جنوب شرقي طولكرم والقطاع الشمالي من غور الأردن وجنوب معاليه افرام ، وأريحا ، ومنطقة جنوبي مدينة الخليل وقطاع عتيسون .

ثالثا - إقامة المستوطنات :

كانت الحكومة الاسرائيلية قد بدأت في إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة حيث بدأت الجهات الاستيطانية المسؤولة في إسرائيل (اللجنة الوزارية للاستيطان) وفي

المنظمة الصهيونية العالمية (دائرة الاستيطان) في وضع الخطط للاستيطان اليهودي في تلك المناطق . وتقول أحدث التقديرات المتوافرة حول عدد المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة أنها تبلغ ١٧٩ مستوطنة وفقا لمشروع بيانات الضفة الغربية .

وهو عبارة عن مجموعة بحث مستقلة يرأسها نائب سابق لعمدة القدس (ميرون بنفسي) .

وفي يناير ١٩٨٥ أعلنت الحكومة الاسرائيلية ، أنه قد تم الاتفاق بين حزب العمل وتكتل ليكود ، اللذين يشكلان العصب الرئيسي للحكومة الائتلافية المحلية ، على البدء في إقامة ست مستوطنات إسرائيلية جديدة في مختلف أنحاء الضفة الغربية على أن ينتهي العمل بتلك المستوطنات في سبتمبر ١٩٨٥ م .

ويمثل هذا الاتفاق تنفيذا لفقرة وردت في اتفاقية الائتلاف وتنص على أن (تعمل الحكومة على تعزيز وجود المستوطنات التي أقامتها حكومات إسرائيل وتقام خلال عام خمس أو ست مستوطنات تحدد أسماءها ومواقعها بالاتفاق بين أطراف الحكومة وتنفيذ سياسة الحكومة السابقة فيما يتعلق بإقامة المستوطنات التي لم يتم تنفيذها بعد) .

والمستوطنات الست التي اتفق على إقامتها هي :

- ١ - مستوطنة أفنى هفتيز جنوب شرق طولكرم .
- ٢ - مستوطنة بليس في القطاع الشمالي من نهر الأردن .
- ٣ - مستوطنة مجد اليم جنوب معاليه افرام على المنحدرات الشرقية لتلال الضفة الغربية .
- ٤ - مستوطنة نيعوت أدويم بالقرب من طريق القدس - أردى .
- ٥ - مستوطنة عسيل في منطقة التلال جنوب مدينة الخليل .
- ٦ - مستوطنة بيتار أوتزوريت بقطاع عيسون .

وقد اختلفت التقديرات حول تكلفة إقامة هذه المستوطنات وفقا لتقدير نسيم زغيل رئيس دائرة الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية ، تبلغ تكاليفها ١٥ مليون دولار أمريكي بينما قدرها ميكل دكل إخصائي الاستيطان في ليكود بحوالي ستة ملايين دولار فقط .

ويبدو أن الاتفاق على مواقع الاستيطان الست جاء حلا وسطا بين الموقفين المتعارضين للعمل وليكود . فموقف ليكود يصر على إقامة المستوطنات في جميع أنحاء

الضفة الغربية بينما يسعى حزب العمل لترك بعض المناطق خالية من الاستيطان حتى يمكن التوصل لحل وسط إقليمي بشأن الأراضي المحتلة في المستقبل .
وفي ١٤ يناير ١٩٨٥ صرح نسيم زغيل رئيس دائرة الاستيطان بالمنظمة الصهيونية العالمية أن المنظمة لن تقدم أى تمويل من ميزانيتها لاقامة هذه المستوطنات ، لأن قرار إقامتها قرار سياسى وعلى من اتخذه من السياسيين أن يجدوا الأموال اللازمة لتمويله .
وأكد فى تصريحه أنه ليس ثمة ما يبرر إقامة مستوطنات جديدة ، لأن مشاريع التطوير فى نهر الأردن ومرتفعات الجولان قد توقفت تماما لعدم توفر مصادر تمويلها .

وهكذا فرغم أن الاستيطان الاسرائيلى فى الأراضي العربية المحتلة هدف استراتيجى ثابت ، إلا أن توقيت اقامة المستوطنات ومعدل اقامتها ومواقعها يخضع لعوامل واعتبارات عديدة . ولذلك أثارت موافقة الحكومة الاسرائيلية على اقامة المستوطنات الست فى ظل ظروف الأزمة الحادة التى يواجهها الاقتصاد الاسرائيلى التساؤلات حول مغزى هذا الموقف . ومن التفسيرات التى قدمت لهذه التساؤلات :

- رغبة الحكومة الاسرائيلية فى أن تؤكد اصرارها على عدم التخلي عن الأرض المحتلة وعلى أن ما حدث فى سيناء ليس سابقة يمكن القياس عليها .

- ربط بعض المراقبين بين توقيت الاعلان عن اقامة المستوطنات وبين الجهود التى كانت تجرى للتوصل إلى اتفاق أردنى - فلسطينى حول التسوية ، على أساس أن الاعلان عن المستوطنات يعتبر مجاملة من الحكومة الاسرائيلية لاثارة بعض الأطراف العربية وخاصة الفلسطينيين ، ودفعها لاتخاذ مواقف متطرفة وعدم التوصل لاتفاق مع الأردن .

- ربط بعض المراقبين بين توقيت الاعلان عن اقامة المستوطنات وبين عقد لقاء أمريكى سوفيتى حول الموقف فى الشرق الأوسط بفيينا (١٩ - ٢٠ فبراير) لأول مرة منذ فترة طويلة على أساس أن الاعلان عن المستوطنات يعتبر رسالة موجهة للقوتين العظميين بأن اسرائيل لن تتخلى عن الأراضي العربية المحتلة .

- وربط بعض المراقبين بين توقيت الاعلان عن اقامة المستوطنات ، وبين عملية تهجير اليهود « الفلاشا » إلى اسرائيل . فقد كان التوافق بين الاعلان عن اقامة هذه المستوطنات وبين اتمام عملية « موسى » ، التى نقلت

خلالها اسرائيل ما لا يقل عن ١٢ ألف يهودى أثيوبى أمرا واضحا ، خاصة بعد نقل نحو ألف منهم إلى مستوطنة « كريات أربع » بالضفة ، وإن كانت الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت أن بقاءهم فى المستوطنة مؤقت بعد الاحتجاج الذى تلقته من الحكومة الأمريكية على توطين يهود الفلاشا فى الضفة الغربية باعتباره عقبة أمام التسوية فى الأراضي المحتلة .

- رغبة الحكومة الاسرائيلية فى إرضاء الحركات الدينية والاستيطانية المتطرفة وخاصة جوش ايمونيم التى كانت قد قامت خلال ديسمبر ١٩٨٤ بعدة تحركات للاعراب عن احتجاجها على عدم اقامة مستوطنات جديدة والتهديد بأنها ستضع خطة لانشاء المستوطنات بنفسها إذا لم تقم الحكومة بذلك .

رابعاً : جلب مستوطنى اليهود فى المستوطنات :
فالمستوطنات تقام بهدف توطين اليهود فيها لايجاد القاعدة البشرية الضرورية لاستمرار السيطرة على الأراضي العربية المحتلة .

ولا زالت السلطات الاسرائيلية تواجه مشكلة كبيرة فى جذب اليهود إلى مستوطنات الضفة وغزة . وتتبع هذه المشكلة فرعين من العوامل : عوامل موضوعية ترتبط بانخفاض معدلات الهجرة اليهودية إلى اسرائيل ، وانخفاض نسبة المواليد بين اليهود . وعوامل خارجية خاصة باحجام يهود اسرائيل عن المغامرة وبدء حياة جديدة فى الضفة وغزة بينما كانت المصاعب الاقتصادية التى يواجهونها فى اسرائيل . ولذلك تواجه المستوطنات فى الضفة وغزة مشكلة بشرية هامة ، باستثناء مستوطنات القدس المحتلة .

فاعداد المستوطنين فى منطقة القدس وحدها يفوق مجموع المستوطنين فى جميع أنحاء الضفة الغربية . وفقا لآخر التقديرات (١٩٨٣) يبلغ عدد مستوطنى القدس الشرقية ما بين ٤٥ ، ٥٠ ألفا فى حين لا يتجاوز مجموع المستوطنين فى أنحاء الضفة الغربية أربعين ألفا .

ووفقا لنتائج الدراسة التى قامت بها مجموعة « مشروع بيانات الضفة الغربية » السابق الإشارة إليها فقد بلغ العدد الاجمالى لمستوطنى الضفة ، بدون القدس ، حوالى ٤٢ ألف نسمة حتى ١ يناير ١٩٨٥ م بينما بلغ عدد العرب الذين يعيشون فى الضفة الغربية الآن حوالى ٨٠٠ ألف نسمة وفقا لأعلى التقديرات ، و ٦٥٧ ألف نسمة وفقا لأقل التقديرات .

السنة	عدد السكان
١٩٦٨	٣٤٥٦٠٠
١٩٧٠	٣٦٥٤٠٠
١٩٧٥	٣٩٢,٦٥٠
١٩٧٩	٤٠٤,٤٠٠
١٩٨٠	٤٣١,٩٠٠
١٩٨١	٤٦٠,٠٠٠

ويمكن تفسير هذه الظاهرة من مرحلتها الأولى عقب الاحتلال مباشرة بحالة الاضطراب والخوف التي تصيب المجتمع عند تعرضه للاحتلال الأجنبي ، خاصة وأن الاحتلال الاسرائيلي تعتمد اتباع ممارسات عنيفة ضد السكان العرب ولارغام أكبر عدد منهم على الهجرة ، وتتفاوت التقديرات المتوفرة حول اعداد الفلسطينيين الذين اضطروا لمغادرة الضفة وغزة خلال الفترة ما بين يونيو وسبتمبر ١٩٦٧ ، إلا أن الرقم الأكثر رجحانا لا يقل عن ٢٠٠ ألف شخص ويرتفع هذا الرقم إذا تم احتساب أولئك الذين تصادف وجودهم خارج الضفة وغزة للعمل أو التعليم ولم يتمكنوا من العودة إلى مناطق سكنهم ورغم أنه من المنتظر نظريا أن تنزل حالة الخوف المفاجيء الناجمة عن الاحتلال بعد فترة ، إلا أن استمرار الاسرائيليين في اتباع السياسات الهادفة لتهجير العرب أدى إلى اطراد حالة الهجرة البشرية ، وقد أثرت هذه الهجرة على أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية حيث طبقت سلطات الاحتلال على أملاكهم قانون أملاك الغائبين ، الذي استطاعت بموجبه مصادرة أراضي وممتلكات الفلسطينيين خلال العشرين عاما السابقة على احتلال الضفة والقطاع .

وتشير التقديرات المتوفرة عن الهجرة من الضفة والقطاع منذ عام ١٩٦٧ إلى أن متوسط الهجرة السنوية يتراوح بين ٢٠ و ٣٤ ألف مهاجر على نحو يمثل

استنزافا للموارد البشرية في الأراضي المحتلة تفريفا للأرض الفلسطينية من سكانها .

وقد نجم عن استمرار هذه الهجرة ، مع معدلات المواليد المرتفعة ، بروز هرم سكاني متميز للضفة والقطاع حيث يبلغ عدد السكان دون سن الخامسة عشرة حوالى ٤٥٪ من مجموع السكان وفى نفس الوقت تبلغ نسبة كبار السن (٦٥ فما فوق) حوالى ٢٠٪ فى

وعلى أية حال يظل عدد السكان العرب فى الضفة الغربية عدة أضعاف المستوطنين اليهود بما فى ذلك مستوطنى القدس الذين يصل عددهم إلى ما يقرب من عدد المستوطنين اليهود فى بقية أنحاء الضفة الغربية . فالاحصاءات الاسرائيلية تعتمد عادة إلى اسقاط مستوطنى القدس عند حساب عدد المستوطنين اليهود فى الأراضي المحتلة ، بهدف تأكيد أن القدس هى عاصمة اسرائيل وليست جزءا من هذه الأراضي .

٢ - أوضاع الفلسطينيين فى الضفة والقطاع

رغم كل ظروف التششت الفلسطينى ، لا تزال كتلة أساسية من شعب فلسطين تعيش على الأرض الفلسطينية سواء المحتلة عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ . وقد تأثرت أوضاع الفلسطينيين فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ بمجمل سياسات سلطات الاحتلال وما تفرضه من نظم وقوانين تركت تأثيراتها على جميع جوانب الحياة فى الضفة الغربية وقطاع غزة سواء الديمجرافية أو الاقتصادية أو الثقافية والتعليمية .

أولا : الأوضاع الديمجرافية :

لعل أبرز التغيرات التى طرأت على الضفة وغزة هى تلك التغيرات المرتبطة بتركيبتها السكانية . نتيجة لمختلف الاجراءات السياسية والاقتصادية و « الأمنية » التى اتخذتها سلطات الاحتلال ، أصبح النمو السكانى يتميز بمعدلات منخفضة للنمو الصافى فى نفس الوقت الذى ظلت معدلات النمو الطبيعى على مستوياتها ويوضح الجدول التالى تطور عدد سكان الضفة الغربية بما فيها القدس الشريفة فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٨٢ :

الفترة	عدد السكان	معدل النمو السكانى
أغسطس ١٩٦١	٩٠٥٤٥٠	٢,٥ ٪
سبتمبر ١٩٦٧	٦٦٤٤٤٤	١,٦ ٪
ديسمبر ١٩٧٣	٧٣٩٥٠٠	١,١ ٪
ديسمبر ١٩٧٩	٨٠٥٤٠٠	١ ٪
سبتمبر ١٩٨٢	٧٠٧٢٠١	٠,٨ ٪

كما يوضح الجدول التالى تطور سكان قطاع غزة فيما بين عام ١٩٦٩ و ١٩٨١ وفقا لمتوسط قامت بحسابه الباحثة الفلسطينية جانيت على أساس تقديرات عدد من المصادر العربية :

المنطقتين ، خاصة وأن الهجرة في معظمها ذكورية بالرغم من تغيير تمت ملاحظته مؤخرا نحو الهجرة العائلية وهو تغير يعود بالهجرة إلى مرحلتها الأولى في الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ عندما رحلت عائلات بأكملها .

ومع غياب أى برامج تنمية لتعليم وتشغيل المرأة في الضفة والقطاع ، يبدو واضحا كيف يؤدي ذلك إلى تردى الأوضاع الاقتصادية لعرب الضفة والقطاع .

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

انعكست آثار الاحتلال الاسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية للضفة والقطاع من خلال سياسة ربط اقتصاد المنطقتين بالاقتصاد الاسرائيلي وبسبب تلك التبعية أصبح اقتصاد الأراضي المحتلة يخدم في المقام الأول احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي ويعانى من كل أزماته بما فيها التضخم الذى بلغ أرقاما قياسية في الشهور الأولى من هذا العام ومع كل ذلك تسعى سلطات الاحتلال لاعادة الاستثمارات الانتاجية ومنع انشاء شبكات مالية وتسليفية كما منعت الحكومة الاسرائيلية فتح بنوك فلسطينية في الأراضي المحتلة كان بإمكانها أن تقدم خدمات مالية للسكان المحليين ، فضلا عن التقلص الشديد في الاعتمادات التى تفتحها فروع البنوك الاسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة .

ومنذ منتصف السبعينات لم تخصص الحكومة الاسرائيلية أية ميزانية تطوير موجهة نحو الفروع الانتاجية في المناطق المحتلة فيما عدا - وبشكل جزئى - القطاع الزراعى وهى ميزانية أخذت في التقلص تدريجيا .

ومع انعدام الحماية الجمركية في مواجهة الصادرات الاسرائيلية للضفة والقطاع فإن هذه الصادرات تتغلغل في المنطقتين بحرية تامة وتقضى على أية امكانية للتطور الصناعى في المنطقتين ولذلك تظل الزراعة هى القطاع الأكثر تطورا هناك ، حيث تشكل ٣٧٪ من الناتج القومى للمنطقتين ومع ذلك يواجه المزارعون الفلسطينيون الآن مشكلة تقلص الأرض المزروعة لصالح المستوطنين ويتم ذلك عبر أشكال المصادرة المختلفة للأراضى ، فضلا عن النقص في مياه الرى وفقا للحصص التى فرضتها الادارة العسكرية والتى ألحقت ضررا فادحا بالزراعة . فقد جرى فرض الرقابة على استخدام كافة مصادر المياه بما فيها الآبار ، وتعتبر كميات المياه التى تسمح بها الادارة العسكرية للمزارعين الفلسطينيين أقل من ثلث التى تعطى للمستوطنات الاسرائيلية ولذلك فالسياسة

الاسرائيلية تجاه الأراضى والمياه والاعتمادات وبيع المحاصيل الزراعية تحول دون نمو وتطور القطاع الزراعى في الضفة ، وتتسبب في تحويل الفلاحين الفلسطينيين إلى عمال يعملون في المصانع والورش الاسرائيلية ، أما الصناعة في الضفة الغربية فلا تمثل سوى ٦,٧٪ من الناتج القومى لعام ١٩٨٤ .

ويوجد في الضفة ٢٥٨٧ مصنعا وورشة عمل ، أكثر من نصفها بقليل لا يستخدم أكثر من ثلاثة عمال ، وهناك ثلاثة مصانع فقط تضم أكثر من مائة عامل . ويشكو الصناعيون من القيود المفروضة على استيراد الآلات ، وهى سياسة متبعة لحرمان الصناعة الفلسطينية من التطور ومنافسة الصناعة الاسرائيلية التى يتجه ١٥٪ من انتاجها إلى الأراضي المحتلة . ويشير التقرير الذى قدمه الهلال الأحمر الفلسطينى إلى منظمة الصحة العالمية في نهاية عام ١٩٨٤ إلى تقلص عدد المؤسسات الصناعية بنسبة ٤٥,٨٪ ، وفي الضفة الغربية في الفترة فيما بين ١٩٦٧ - ١٩٨٤ انخفض عدد العمال بنسبة ٤٧,٦٪ وفي المصانع التى كانت تعمل لا يوجد فيها مصنع واحد يعمل بكامل طاقته ٢٧,٧٪ تعمل بحوالى ٧٥٪ من طاقتها الانتاجية في حين تعمل المصانع الأخرى بأقل من ٥٠٪ من طاقتها لأسباب منها الرسوم الجمركية العالية التى تفرضها السلطات الاسرائيلية وتدهور قيمة العملة ، وفرض الضرائب الباهظة ، وهجرة العمال المهرة سواء خارج الأرض المحتلة أو للعمل بالاقتصاد الاسرائيلي ، وحرمان القطاع الصناعى العربى من الفوائد والمزايا التى يمكن أن تقدمها المصارف ومؤسسات بضمن محاولات توجيه الاستثمارات الصناعية الاسرائيلية للأراضى المحتلة فتم انشاء شركة استثمارية برأس مال قدره ٩ ملايين شيكل لهذا الغرض ، مما يعنى تدعيم سيطرة المال الاسرائيلي على فروع الاقتصاد الفلسطينى في الأرض المحتلة .

وساهم تدهور الصناعة في انخفاض قوة العمل في الضفة والقطاع إلى أقل من ٥٠ ألف شخص مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة التى بلغت أدنى درجة لها في العامين الأخيرين (١٩٨٤ - ١٩٨٥) حيث وصل التضخم إلى أرقام قياسية تجاوزت نسبة ٥٠٠٪ مما أدى إلى حالة من الركود الاقتصادى الشامل في الأراضي المحتلة أدت إلى مزيد من البطالة والانخفاض المستمر في الأجور مع الزيادة المطردة في الأسعار وتدهور قيمة العملة . ويزداد تعرض العرب لآثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية بسبب عدم تمتعهم بالخدمات

الاجتماعية التي توفرها الدولة للاسرائيليين مثل الرعاية الطبية والخدمات التعليمية وغيرها ، وقد نقلت صحيفة القدس في ٨ ابريل ١٩٨٥ على صفحتها الثانية تقريراً لمراسلها في مدينة الخليل عن تردى مستويات المعيشة جاء فيه (الارتفاع الاقتصادي هنا مترد بشكل لم تشهد له المدينة مثيلاً من قبل . لقد ظهرت آثار البطالة على كثير من الأسر والعائلات في أحياء ومناطق المدينة الداخلية . في كل يوم تشاهد طوابير العمال تحتشد بالمئات في ساحة البلدية القديمة وغيرها من المساحات وهم يحاولون العثور على عمل يسدّدون به رمق أطفالهم) . ولم يقتصر تأثير الأزمة على مستوى معيشة العمال المهاجرين فحسب ، بل امتد أيضاً إلى مثلث البورجوازية العربية وخاصة المرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلي كالتجار والوسطاء والمتعهدين .

وتشير الأرقام المتوفرة من عام ١٩٨٤ إلى استمرار المعدلات المنخفضة للمشاركة في سوق العمل واتجاهها للاستقرار فيما بين ٣٤٪ و ٣٣٪ ، أى أقل مما كانت عليه قبل الاحتلال (حوالى ٥٧٪) وإن كان من المتوقع أن تتجه النسبة للانخفاض عام ١٩٨٥ مع تقلص فرص العمل المتاحة في الوقت الذي يتزايد عرض اليد العاملة الراغبة في العمل ، ومع استنفاد المنفذين الرئيسيين لامتناس هذا العرض وهما الهجرة للخارج والعمل في اسرائيل ، ومعنى ذلك أن هناك احتياطياً كبيراً من قوة العمل التي تجد نفسها خارج اطار سوق العمل وتؤهلها لأن يهاجر بحثاً عن العمل أو تبقى كأحتياطى ملائم لسوق العمل الاسرائيلية وهذا احتمال أخير يعكس بوضوح تحول اقتصاد الضفة والقطاع إلى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي . وفي اطار هذه التبعية تبدو سياسة التمييز بين العرب (حوالى ١,٢ مليون) والاسرائيليين (أقل من ١٠٠ ألف) في الضفة والقطاع على هيئة وجود مجموعتين بشريتين تعيشان على الساحة نفسها من الأرض : أقلية تتمتع بكافة الحقوق ، بينما الأغلبية الساحقة لا تتمتع بأى حقوق ، وهذا ما بدأت بعض الحركات الاسرائيلية التقدمية تعترف به هذا العام ، ومنها حركة حقوق المواطن الاسرائيلية التي أصدرت وثيقة في مارس ١٩٨٥ م تحدثت فيها عن تصاعد سياسة التمييز العنصرى ضد العرب في الأراضي المحتلة فتقول الوثيقة أن السياسة الاقتصادية لسلطات الاحتلال تهدف إلى التمهيد لضم الأراضي المحتلة لاسرائيل . ومن مظاهر التمييز التي تعرضها الوثيقة أنه منذ عام ١٩٦٧ لم يسمح للعرب بحفر سوى خمسة آبار جديدة للمياه بينما تم تحديد ٤٠ منطقة

لاستخراج المياه بالنسبة للمستوطنين اليهود . وتقول الوثيقة أن سلطات الاحتلال أصدرت مجموعة كبيرة من الأوامر العسكرية الهادفة التي تقيد عملية الانتاج الزراعى في الضفة ، بينما سمحت للمستوطنين بالتصرف كما يشاؤون استثناءً من هذه الأوامر . وحتى في مجال الخدمات الهاتفية يبدو التمييز واضحاً أيضاً فتضرب الوثيقة مثلاً بمنطقة جنوب بيت لحم حيث حصل المستوطنون على ٧٠٠٠ خط هاتف مقابل ٢٦٠ خطاً فقط للعرب . أما مدينة الخليل التي يقدر عدد سكانها العرب بحوالى ٢٠٠ ألف نسمة ، فقد حصل العرب على ٧٠٠ خط هاتف فقط ، بينما تم تزويد مستوطنة كريات أربع التي أقيمت على أراض عربية مصادرة بالقرب من تلك المدينة بأربعة آلاف خط هاتف . ومن مظاهر التمييز أيضاً أن سلطات الاحتلال تخصم من رواتب العمال العرب الذين يعملون في السوق الاسرائيلية ، نفس النسبة التي تخصم من رواتب العمال اليهود رغم أن العمال العرب يحصلون على رواتب أقل بكثير فضلاً عن حرمانهم من الاجازات والتعويضات ومختلف التأمينات التي تمنح للعمال اليهود .

وأكدت الوثيقة أيضاً أن سلطات الاحتلال تتدخل بصورة فظة في نشاطات النقابات والمنظمات المهنية وفي الجمعيات الثقافية والعلمية والخيرية .

٣ - منظمة التحرير الفلسطينية

أولاً : خريطة القوى والفصائل الفلسطينية

رغم ما جرت عليه العادة من بدء التاريخ لظاهرة المقاومة الفلسطينية مع نشوء منظمة التحرير في أوائل عام ١٩٦٤ ، فالثابت أن الساحة الفلسطينية شهدت في السنوات السابقة على قيام المنظمة تطلعات عديدة لاعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية في اطار نضالى .

وقد تجسدت هذه التطلعات بالفعل في نشاط مجموعات من الشباب الفلسطينى في تنظيمات كان لبعضها طابع فلسطينى محض كما في حركة « فتح » وكان لبعضها الآخر طابع قومى عربى مثل حركة القوميين العرب وحزب البعث .

وكانت بعض هذه التنظيمات قد وصلت في فترة نشوء منظمة التحرير إلى درجة من التبلور بحيث أعلنت أو أوشكت أن تعلن عن بداية الكفاح المسلح .

ولم يكن هذا التطور على الساحة الفلسطينية بعيداً

عن أسباب قيام منظمة التحرير نفسها ، فقد كان نشوءها بعيدا عن هذه التطلعات ولكن بشكل غير مباشر . فلم يأت انشاء المنظمة كنتيجة مباشرة لارادة الشعب الفلسطيني ، وانما نتيجة احساس الدول العربية أو بعضها بما يتفاعل داخل الساحة الفلسطينية وإن كانت هناك تفسيرات أخرى تنظر إلى قرار انشاء المنظمة باعتباره محاولة عربية لضبط التطورات الفلسطينية في اطار رسمي .

ومن هذا المنظور يمكن فهم التباعد الذي ظل قائما بين منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية الأخرى . فلم تستطع المنظمة بصيغتها عام ١٩٦٤ أن تعبر عن الارادة النضالية الفلسطينية . كما لم تستطع التنظيمات النشطة المعبرة عن هذه الارادة أن تجد في المنظمة مظلة تمثيلية لها .

ومع كل النتائج السلبية لحرب ١٩٦٧ ، كانت لها نتيجة ايجابية واحدة ، انبثاق الارادة الفلسطينية المناضلة ، واعتراف الدول العربية المهزومة بها بعد أن أزالته الهزيمة الهائلة التي كانت تتمتع بها . سقوط قيادة الشقيرى :

ومن تلك النتائج أيضا تصاعدت الخلافات داخل منظمة التحرير ، وهى الخلافات التى بدأت منذ ١٩٦٥ منصبه على الطريقة التى أدار بها رئيس المنظمة أحمد الشقيرى الأمور .

فجرى اتهامه بالفردية والتسلط وباطلاق تصريحات واتخاذ مواقف لا تتناسب مع آمال الشعب الفلسطينى . لكن المنظمة لم تواجه أزمة حادة إلا عقب حرب ١٩٦٧ نتيجة عجزها عن مواكبة تطورات الكفاح المسلح فى الأرض المحتلة .

ولذلك عمد الشقيرى إلى تشكيل (مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين) فى ديسمبر ١٩٦٧ فى محاولة لتطويق التحولات التى تفاقمت داخل وخارج اطار المنظمة .

وأصدر المجلس بيانا يؤكد قيادة المنظمة للكفاح المسلح ، مما أثار ردود فعل سلبية فى أوساط المنظمات الفدائية وخاصة حركة « فتح » التى أعلنت عدم علمها بدور منظمة التحرير فى الأرض المحتلة .

وفى نفس الوقت تصاعدت مطالبات اللجنة التنفيذية للمنظمة باستقالة الشقيرى ، حتى حسم الأمر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧ عندما انضم عبد الحميد شومان رئيس الصندوق القومى الفلسطينى إلى المطالبين بالاستقالة .

وعندئذ اضطر الشقيرى إلى التنحي رسميا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٧ .

وكانت هذه بداية مرحلة من الجهود الهادفة لاعادة صياغة العلاقات الفلسطينية الداخلية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة ، بغرض التوصل إلى صيغة اتفاق على العمل الموحد أو المشترك . . فى الوقت الذى زاد نشاط حركة المقاومة الفدائية وتأثيرها ، رغم ظاهرة الانشقاقات والاندماجات التى تميزت بها .

وانتهت تلك الاتصالات إلى اتفاق بين اللجنة التنفيذية للمنظمة وبين حركة « فتح » والجبهة الشعبية على تشكيل المجلس الوطنى من ١٠٠ عضو تختاره المنظمات الفدائية .

وعلى هذا الأساس انعقد المجلس الوطنى الفلسطينى الرابع بالقاهرة ١٠ يوليو إلى ١٧ يوليو ١٩٦٨ .

وكانت هذه بداية تحول منظمة التحرير إلى الصيغة الجبهوية .

وتم تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى ليصبح برنامج عمل لجميع القوى الفلسطينية الوطنية .

كما جرى تعديل النظام الأساسى لمنظمة التحرير الفلسطينية صوب مزيد من الديمقراطية الفلسطينية . وكذلك فصل رئاسة المجلس الوطنى عن رئاسة اللجنة التنفيذية وانتخاب المجلس الوطنى للجنة التنفيذية .

ويمكن تلخيص هذا التطور بأنه نتاج سيادة نهج الكفاح المسلح ، ويعبر عن استئثار القوى الثورية بزمام قيادة المنظمة .

وأصبحت جميع الفصائل الفلسطينية تعمل فى اطار منظمة التحرير كصيغة جبهوية .

ونظرا لكثرة الانشقاقات والاندماجات التى تعرضت لها تلك الفصائل ، نستعرض هنا الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية الآن مع بيان أصولها التنظيمية ، على اعتبار أنها حصيلة عملية طويلة مع التفاعلات الفلسطينية .

١ - حركة التحرير الوطنى الفلسطينى « فتح » :

هى أولى التنظيمات الفلسطينية التى أخذت بنهج الكفاح المسلح وقامت بأول عملية لها فى أول يناير ١٩٦٥ بواسطة ذراعها العسكرى (العاصفة) .

وقد ظلت منذ نشأتها أكبر وأهم المنظمات الفدائية الفلسطينية ربما لعدم تقيدها باطار أيديولوجى بعينه

وفتحها الباب لمختلف العناصر الوطنية في نطاق برنامج وطني ديمقراطي .

وهي التي لعبت الدور الأكبر في تطوير منظمة التحرير لتأخذ الشكل الجبهوي .

وكانت من أكثر التنظيمات الفلسطينية جاذبية للفصائل الصغيرة للاندماج فيها .

في عام ١٩٦٨ اندمجت فيها جبهة التحرير الوطنية الفلسطينية وحركة الشباب الثوري الفلسطيني ، والهيئة العاملة لدعم الثورة ، وجبهة الفداء القومي .

وظلت حركة « فتح » أكثر الفصائل تماسكا وأقلها عرضة للانشقاقات فطوال مسيرتها وحتى عامين مضيا لم تتعرض فتح سوى لانشقاقين محدودين . . إنشقاق صبرى البنا (أبونضال) عام ١٩٧٣ احتجاجا على قرار حظر ضرب الأهداف المدنية للعدو ، حيث عمل مع مجموعة صغيرة تحت اسم « الخط الصحيح لفتح » .

ثم انشقاق عصام السرطاوى وعدد قليل من زملائه عام ١٩٧٤ احتجاجا على ما اعتبره عدم التزام كامل بالسلام في البرنامج المرحلي الصادر في ذلك العام .

لكن حركة « فتح » تعرضت لحركة تمرد كبيرة قادها أبو موسى وأبو صالح ابتداء من مايو ١٩٨٣ احتجاجا على أسلوب قيادة عرفات ، وقبوله بالانسحاب من بيروت ، وتعيينه لقيادات ثبت تخاذلها في لبنان ١٩٨٢ في مواقع قيادية وانتشار الفساد في أجهزة « فتح » ومنظمة التحرير .

٢ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :

كانت في بداية انطلاقها الفصيل الفلسطيني الموازي لحركة « فتح » سواء في مدى تأثيرها في أوساط الشعب الفلسطيني أو مدى فاعليتها العسكرية والسياسية .

ونشأت بعد خمسة شهور من حرب ١٩٦٧ كاندماج بين عدة فصائل : منظمة أبطال العودة ، وجبهة التحرير الفلسطينية ، والجبهة القومية لتحرير فلسطين (منظمة شباب الثأر) ومجموعات فلسطينية صغيرة أخرى أهمها (الناصريين المستقلين) .

وفور تشكيلها بدأت تمارس نشاطها العسكري والسياسي ، وتفرض وجودها على الساحة الفلسطينية حتى بدأت الانشقاقات تنخر في عظامها .

فخرجت من تحت عباؤها منظماتان هامتان خلال عام واحد .

٣ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة :

بدأت الخلافات تظهر داخل الجبهة الشعبية بصورة علنية في ابريل ١٩٦٨ مع بيان أصدرته إحدى الفصائل المكونة لها (جبهة التحرير الفلسطينية) بنفى أية علاقة لها بحركة القوميين العرب .

وكان هذا البيان ردا على بيان آخر صدر باسم « الجبهة الشعبية » . في بيروت يشير إلى اعتقال السلطات السورية لأحد عناصرها ، كمحاولة من جبهة التحرير الفلسطينية لتأكيد أنها اندمجت مع منظمة شباب الثأر الفلسطينية فقط وليس مع حركة القوميين العرب (كانت منظمة شباب الثأر بمثابة التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب) .

لكن الخلاف تفاقم بسرعة حيث أصدر كل طرف من جبهته بيانات يتهم فيها الطرف الآخر بتخريب الوحدة الفلسطينية ، حتى حسم الأمر في أكتوبر ١٩٦٨ بانسحاب « جبهة التحرير الفلسطينية » من الجبهة الشعبية لتعمل تحت اسم « الجبهة الشعبية - القيادة العامة » ومعها مجموعة الناصريين المستقلين .

بينما احتفظ الطرف الآخر باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي واصلت كفاحها المسلح داخل الأرض المحتلة وخارجها ، واختطت أسلوبا جديدا هو العمليات الخارجية وخطف الطائرات .

بينما ظل نشاط الجبهة الشعبية - القيادة العامة أقل وضوحا وخاصة على الصعيد العسكري .

٤ - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين :

لكن رغم الانجازات العسكرية للجبهة الشعبية فإنها تعرضت لانشقاق جديد مع مطلع عام ١٩٦٩ م .

وتعود جذور هذا الانشقاق إلى التطورات التي حدثت داخل حركة القوميين العرب وأهمها محاولة جناح يساري داخلها التحرر من أفكار وبرامج البورجوازية الصغيرة والتقدم على طريق نهج جذري مسلح بالأيديولوجيا الاشتراكية العلمية .

وأخذ هذا الجناح يتهم قيادة الحركة ، ثم عناصر في قيادة الجبهة الشعبية باليمينية .

وبرز الصدام العلني بين الجناحين في مؤتمر ابريل ١٩٦٨ الذي حدد انحيازه للبرنامج الذي تقدم به الجناح التقدمي بتبنى الأيديولوجية الاشتراكية ، ومبدأ المركزية الديمقراطية ، ونقل العمليات السياسية

والعسكرية إلى الأرض المحتلة ، وضرورة نشر المقاومة الشعبية على امتداد الضفة الشرقية لصد أية احتمالات للغزو الصهيوني .

لكن العناصر اليمينية في قيادة الجبهة بقيادة وديع حداد بدأت تعمل منذ أواخر ١٩٦٨ لتطويق وتصفية الجناح التقدمي ، من خلال عملية اعتقالات نفذها وديع حداد بتعليمات منسوبة زورا إلى جورج حبش في رسالة مزورة من بيروت إلى عمان .

وعندئذ قررت مجموعة بقيادة نايف حواتمة الخروج من الجبهة والعمل المستقل تحت اسم « الجبهة الشعبية الديمقراطية » ، وأصبحت تعرف بعد ذلك باسم « الجبهة الديمقراطية » .

وانضم لها فصيلان صغيران هما المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين وعصبة اليسار الثوري .

وكان هذا التطور صدمة لجورج حبش الذي أدرك خطورة العناصر اليمينية في قيادة الجبهة الشعبية ، فعمل على تجميدها ثم ازاحتها .

ويشير تطور مواقف الجبهتين الشعبية والديمقراطية حتى الآن إلى أن الجبهة الشعبية ظلت دائما على يسار الجبهة الديمقراطية .

٥ - منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة :

بدأ تأسيسها في سوريا قبل حرب ١٩٦٧ اعتمادا على كوادر الحزب من التنظيم الفلسطيني في حزب البعث . وفي يناير ١٩٦٨ اندمجت فيها جبهة ثوار فلسطين (قوات الجيل) وجبهة التحرير الشعبية الفلسطينية .

وفي مايو ١٩٦٨ هجعت التنظيمات الفلسطينية لحزب البعث في غزة والضفة الغربية والأردن والكويت بالإضافة إلى سوريا لعقد مؤتمر تحضيرى انبثق عن التنظيم الفلسطيني الموحد للحزب .

وتقرر أن يشكل هذا التنظيم العمود الفقري لمنظمة الطلائع ، وأن تكون القيادة القطرية لهذا التنظيم هي قيادة المنظمة .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت منظمة الطلائع ، المعروفة إعلاميا بأسم « الصاعقة » هي المعبرة عن الخط البعثي السوري في العمل الفلسطيني .

٦ - جبهة التحرير العربية :

هي المنظمة التي توازى « الصاعقة » على الجانب البعثي العراقي .

فقد نشأت بمبادرة من المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث ببغداد ، وبدأت عملها في أبريل ١٩٦٩ .

وتميزت تلك الجبهة في بداية نشأتها بموقفها المعارض للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني (الدورتين الخامسة والسادسة) حيث اعتبرته أطارا قطريا وليس قوميا .

لكنها عادت للمشاركة فيه اعتبارا من الدورة السابعة مع الاحتفاظ بتحفظاتها عليه .

٧ - جبهة النضال الشعبي الفلسطيني :

بدأت نشاطها السياسي والعسكري داخل الأرض المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة . وتشكلت في الأساس من بعض قطاعات القوميين العرب ، وعملت بعد تشكيلها مع حركة « فتح » لمدة عام تقريبا ، ثم إنشقت عليها عام ١٩٦٨ في أعقاب العدوان الاسرائيلي على القواعد الفدائية في مدينة السلط وعادت لتعمل تحت اسمها الأول .

ويغلب على فكرها الطابع الناصري الممتزج ببعض الطروحات الماركسية .

٨ - جبهة التحرير الفلسطينية :

وهي انشقاق حديث عن « الجبهة الشعبية - القيادة العامة » في أواخر عام ١٩٧٧ م احتجاجا على موقف أحمد جبريل المؤيد للخط السوري في لبنان بشكل مطلق .

ثانيا - تطور حركة الاصلاح والوضع الراهن للتحالفات الفلسطينية :

كان الخلاف الذي شهدته حركة « فتح » منذ مايو ١٩٨٣ أهم وأخطر انشقاق تشهده الحركة والثورة الفلسطينية بأكملها طيلة العشرين عاما الماضية .

وكان المنشقون على قيادة ياسر عرفات قد طرحوا مجموعة من المطالب تشكل في مجملها برنامجا اصلاحيا يستهدف القضاء على نواحي الفساد في أجهزة الثورة الفلسطينية ، والتحقيق في بعض ملابسات الحرب اللبنانية ١٩٨٢ ، وبلورة وجهة نظر فلسطينية واضحة حول تحركات السلام في المنطقة ، ورفض أى تنازل عن الحقوق الفلسطينية .

لكن بدلا من الحوار حول البرنامج ، تورط الطرفان : المنشقون والمؤيدون لعرفات في إقتتال دام لأول مرة في تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية .

ولعبت بعض الاطراف العربية «سوريا» دورا في

تصعيد النزاع بين الطرفين حتى وصلت الأمور بينهما إلى حد اللارجعة ، وأصبح الحوار العقلاني شبه مستحيل .

وفي مجرى هذا التطور - الكارثة - كان من الطبيعي أن تتخذ مختلف الفصائل الفلسطينية موقفا مما جرى على الساحة مع هذا الطرف أو ذاك أو في موقع مستقل . ومن خلال هذا التفاعل أخذت خريطة التحالفات الفلسطينية الجديدة تتحدد على أساس وجود ثلاثة تيارات :

أولا : الأغلبية الساحقة من حركة « فتح » بقيادة ياسر عرفات وهي تمثل ٨٢٪ من قوة التنظيمات العسكرية المسلحة ٨٧٪ من كوادر التنظيمات الشعبية .

ومعها فصيل واحد هو جبهة التحرير العربية ، وجناح من جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة أبو العباس .

ثانيا : التحالف الوطني المؤيد للمنشقين على حركة « فتح » والرافض لقيادة عرفات .

ويضم هذا التحالف الجبهة الشعبية - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل ، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) بزعامة عصام القاضي ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني بزعامة د . سمير غوشه .

ثالثا : التحالف الديمقراطي الذي احتفظ بموقف مستقل في البداية ينتقد بعض ممارسات قيادة « فتح » ومنظمة التحرير ، لكنه لا يدينها نهائيا ولا يتبنى الدعوة إلى إسقاطها ، أى يقف في منطقة وسط بين القيادة الفلسطينية الشرعية وبين التحالف الوطني .

ويضم التحالف الديمقراطي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة ، وجناحا من جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة طلعت يعقوب والحزب الشيوعي الفلسطيني .

وكانت الساحة الفلسطينية قد شهدت جولات متتالية من الحوار بين التحالفين الوطني والديمقراطي من ناحية ، وبين التحالف الديمقراطي وحركة فتح من ناحية أخرى ، وبين أطراف من مختلف التحالفات من ناحية ثالثة .

كما قامت بعض الدول العربية ، وبالذات الجزائر واليمن الديمقراطية بدور هام في محاولة رأب الصدع .

وخلال الحوادث التي دارت تبلور اتجاهان واضحان :

الاتجاه الأول : يرى أن العمل القيادي في منظمة التحرير يسير بأسلوب أنفرادي وبعيد عن الديمقراطية ، مما أدى إلى التغاضي عن مواقف متخاذلة لبعض القيادات العسكرية في مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان .

لكن هذه الاخطاء تدخل في اطار المخالفات والتجاوزات التنظيمية ولا يرتفع إلى مستوى الخطيئة في عهد الثورة .

وبالتالي فان مناقشتها والمحاسبة عليها تتم داخل المؤسسات الفلسطينية بالأسلوب الديمقراطي .

الاتجاه الثاني : يرى أن قيادة عرفات الانفرادية هي السبب في الهزائم التي منيت بها الثورة وأنها تسترت على ما حدث من أخطاء خلال مواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان .

وازداد رفض هذا الاتجاه ، الذي يمثله التحالف الوطني ، لقيادة عرفات بعد زيارته للقاهرة في ديسمبر ١٩٨٣ حيث اعتبرها خيانة جديدة تستهدف نقل الثورة إلى خيمة كامب ديفيد .

وكان مطلب هذا الاتجاه ، قبل كل شيء هو تنحية عرفات ومساعدته ، ولذلك كان الحوار مستحيلا بينه وبين القيادة الشرعية لفتح ومنظمة التحرير .

ولذلك تركز الحوار بين هذه القيادة وبين التحالف الديمقراطي الذي يعبر عن الاتجاه الأول .

وقد أثمر ذلك الحوار اتفاقا في يوليو ١٩٨٤ عرف باسم « اتفاق عدن » وهو يعيد التأكيد على أن منظمة التحرير هي الوعاء الجبهي للمنظمات الفلسطينية العاملة والتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني ، واعتماد قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر باعتبارها المنطلق ورؤية وتحليل الوضع الراهن .

وكان الجديد الذي أتى به الاتفاق هو التراضى على تحويل قيادة منظمة التحرير إلى قيادة جماعية فعليا من خلال تعيين ثلاثة نواب لعرفات ، وإدانة زيارة عرفات للقاهرة ، ووضع شروط محددة لأي اتفاق مع الأردن .

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على عقد المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر في موعد أقصاه ١٥ سبتمبر ١٩٨٤ .

ويبدو أن قيادات التحالف الديمقراطي كانت تأمل في اقناع المنشقين على فتح والتحالف الوطنى بالمشاركة فى المجلس الوطنى على أساس اتفاق عدن .

لكن هذا الأمل تبدد عندما أصر التحالف الوطنى على شرط تنحية عرفات قبل المشاركة فى أى نشاط لمنظمة التحرير .

وعندئذ أصبح موقف قيادات التحالف الديمقراطي فى غاية الصعوبة .

وإزاء ذلك أعلنت « فتح » أنها ستدعو إلى عقد المجلس الوطنى قبل نهاية نوفمبر ١٩٨٤ مهما كان موقف التحالفين الديمقراطى والوطنى ، وأنها ستتولى تأمين النصاب القانونى اللازم لانعقاده .

وبذلت الجزائر آخر محاولة للتوفيق بين الفصائل الفلسطينية خلال الاحتفالات بذكرى الفاتح من نوفمبر ١٩٨٤ لكنها باءت بالفشل مرة أخرى .

وعندئذ دعت « فتح » ٥٥ شخصية من الفاعليات الفلسطينية ذات الثقل فى الاتحادات الشعبية الممثلة بتسعين عضوا فى المجلس الوطنى ، وروعى أن يمثلوا جميع الاتجاهات فى الأرض المحتلة وخارجها .

وعرضت عليهم نتائج كل الجهود التى بذلت والحوارات التى تمت وما انتهت اليه من ضرورة تصديها للمنشقين وقرارها بدعوة المجلس للانعقاد فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤ .

وكان انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى بعمان (٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤) بمثابة تكريس لانقسام منظمة التحرير رغم نجاح قيادة « فتح » فى توفير النصاب القانونى لانعقادها فقد حضر الدورة ٢٥٧ عضوا بزيادة سبعة أعضاء عن النصاب المطلوب ، ٢٥٠ عضوا هم ثلثا أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٧٤ عضوا .

فقد قاطع التحالف الوطنى الدورة كلية - أما التحالف الديمقراطى فقد تباينت مواقف فصائله : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت الوحيدة التى أصرت على المقاطعة .

أما الجبهة الديمقراطية فقد أرسلت جميع كوادرها الأعضاء فى الاتحادات الشعبية الفلسطينية ، رغم امتناعها عن إرسال ممثليها الرسميين فى المجلس (١١ عضوا) ومع ذلك ذهب هؤلاء الممثلون إلى عمان وجلسوا فى صفوف المراقبين وكانوا على أهبة الاستعداد للانتقال إلى مقاعد الأعضاء إذا توقف اكتمال النصاب عليهم .

أما جبهة التحرير الفلسطينية ، وهى الطرف الثالث فى التحالف الديمقراطى ، فقد حدث خلاف داخلها انتهى بمشاركة ثلاثة من أعضائها الأربعة فى المجلس ، وعلى رأسهم أبو العباس الأمين العام المساعد للجبهة .

وكان الحزب الشيوعى الفلسطينى متواجدا أيضا بالمجلس ، رغم أنه غير ممثل فيه بصفة رسمية ، من خلال أحد كوادره كممثل لاتحاد الطلاب الفلسطينيين بالمجلس . ورغم وضوح الانقسام الفلسطينى بانعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى فى غياب معظم الفصائل الفلسطينية ، فقد أبدت قيادات « فتح » حرصا على استمرار الحوار مع التحالف الديمقراطى بصفة خاصة بعد أن رفض التحالف الوطنى أى حوار ومع ذلك تضمنت بعض كلمات قادة « فتح » اشارات الاستعداد للحوار مع التحالف الوطنى أيضا .

وكان الحرص على ترك المقعد المخصص لمنظمة الصاعقة فى اللجنة التنفيذية دليلا على هذا الاستعداد .

كما خرجت توصيات المجلس لتؤكد ذلك مرة أخرى ما نصت عليه من وحدة الشعب الفلسطينى بجميع فصائله دون إدانة فصيل بالاسم ، والاكتفاء بادانة المحاولات الهادفة إلى شق منظمة التحرير وتمزيق صفوفها واصطناع قيادات بديلة .

وأيا كان تقييم آثار انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، فقد بدأ العام ١٩٨٥ بتباشير تدعو إلى التفاؤل حول امكانية استعادة هذه الوحدة .

فشكلت فى الكويت (اللجنة الوطنية المستقلة للحوار الفلسطينى الشامل) التى أجرت اتصالات مع قيادات « فتح » والتحالف الديمقراطى ، ومع سفيرى الجزائر واليمن الديمقراطية ، وهما الدولتان الرئيسيتان فى عمليات الوساطة الفلسطينية . وقام تحرك تلك اللجنة على أساس مبادرة وفاقية ترفض أى بديل لمنظمة التحرير وتعطى الأولوية للحوار بين « فتح » والتحالف الديمقراطى .

وأكدت اللجنة على طابعها الشعبى مؤكدة عدم وجود أية صفة سياسية أو تنظيمية لها وأن مهمتها تنتهى بنجاح الحوار الوطنى .

وضعت اللجنة ٢٢٠ شخصية فلسطينية تنتمى إلى اتجاهات وقيادات مختلفة وتتفق على ضرورة استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن خلال الاتصالات التى أجرتها اللجنة ، بدا أن

هناك خلافا بين أسلوبين :

الأول : أسلوب الحوار الوطنى الشامل الذى تؤيده حركة « فتح » والجبهة الديمقراطية وبعض المستقلين .

الثانى : أسلوب الجبهة الوطنية العريضة داخل منظمة التحرير الذى تؤيده الجبهة الشعبية وفصائل التحالف الوطنى .

ويقوم الأسلوب الأول على المساواة بين كافة الفئات التى تدخل الحوار وعدم وضع « فيتو » على أحد .

بينما يقوم الأسلوب الثانى على استبعاد ما يسميه « العناصر غير الوطنية » وافترض أساس سياسى وتنظيمى سابق للوحدة الوطنية الفلسطينية يأخذ فى الاعتبار وجود نهجين داخل منظمة التحرير أحدهما وطنى والآخر استسلامى .

ورغم هذا الخلاف حول أسلوب استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، ظلت المحاولات مستمرة حتى جاء الاعلان عن اتفاق عمان ليضع المشهد الأخير فى تلك المحاولات .

اتفاق عمان . . والعلاقات الفلسطينية العربية :

بعد ظهر ١١ فبراير ١٩٨٥ أعلن فى عمان عن التوصل لاتفاق على صيغة التحرك المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكان هذا الاتفاق حصيلة حوار طويل داخل اللجنة المركزية لحركة « فتح » واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . كما كان حصيلة اتصالات فلسطينية أردنية ، وفلسطينية مصرية وفلسطينية جزائرية حول صيغة الرد الفلسطينى على التصور الذى طرحه الملك حسين فى الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطنى الفلسطينى السابع عشر بعمان فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤ .

وتجنبنا المصادر الفلسطينية والأردنية فى البداية إعطاء تفصيلات محددة عن الاتفاق ، مكتفية بعرض خطوط عامة لكن قبل الاعلان عن نص ذلك الاتفاق ، تعرض لهجوم حاد من منظمات التحالف الوطنى ، ومن جميع منظمات التحالف الديمقراطى بما فيها الجبهة الديمقراطية .

فبالنسبة للتحالف الوطنى ، وصفت منظمة الطلائع (الصاعقة) الاتفاق بأنه (خيانة لأهداف الكفاح المسلح الفلسطينى) .

وأعلنت جبهة النضال الشعبى الفلسطينى أن (الاتفاق يشكل خطرا كبيرا ليس على قضية فلسطين وحدها وإنما على النضال العربى بأسره) .

وبالنسبة للتحالف الديمقراطى ، أدانت الجبهة الشعبية الاتفاق ووصفته بأنه (يعكس المدى الذى وصلت اليه الخطوات التفريطية وأصرار المفرطين على المضى قدما فى نهج التدمير الانقسامى لمنظمة التحرير) .

بينما وصفته الجبهة الديمقراطية التى ظلت حتى ذلك الوقت أقرب فصائل التحالف الديمقراطى لفتح ، بأنه (يشجع الملك حسين على التوصل إلى تسوية استسلامية على حساب الحقوق الفلسطينية . وهو تخذ فاضح من قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى) .

وقد أدى اتفاق عمان إلى جدل كبير داخل الأرض المحتلة حيث إنقسمت حوله التيارات الوطنية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الشخصيات المؤيدة تقليديا لحركة « فتح » ولقيادة عرفات ، والتى عارضت اتفاق عمان : بشير البرغوثى رئيس تحرير مجلة الطليعة القدسية ، وبسام الشكعة رئيس بلدية نابلس المعزول ، وحيدر عبد الشافى رئيس فرع الهلال الأحمر الفلسطينى بغزة .

بينما أيد الاتفاق كل من الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ، ومصطفى الننتشه رئيس بلدية الخليل السابق ، ورشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق ، وابراهيم قوالين رئيس تحرير مجلة العودة ، وحنا سنيوره رئيس تحرير صحيفة الفجر .

لكن قيادات حركة « فتح » تصدت للرد على الهجوم الذى تعرض له اتفاق عمان . صلاح خلف (أبو اياد) الرجل الثانى فى « فتح » وصف الاتفاق مع الأردن بأنه تم فى اطار ثلاث شرعية قرارات الأمم المتحدة التى تعبر عن الشرعية الدولية ، وقرارات فاس التى تعبر عن الشرعية العربية ، وقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى التى تعبر عن الشرعية الفلسطينية .

ومع ذلك ظهر أن هناك خلافات بين بعض قيادات « فتح » حول مضمون اتفاق عمان وبدا أن فاروق القدومى (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير هو الذى يقود المعارضة للاتفاق . فأصدر بيانا منفردا أكد فيه أصرار منظمة التحرير على حق مطلق للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره دون تدخل خارجى وفى إقامة دولة مستقلة على أرضه . كما أكد البيان على ضرورة التمثيل الفلسطينى المستقل فى أية مفاوضات للتسوية العادلة رافضا للتفويض أو للتمثيل المشترك مع أى طرف .

وقد تكشف بعد ذلك أن المفاوضات الأردنية

الفلسطينية التي أوصلت إلى اتفاق عمان لم تكن سهلة .
فكان هناك خلاف واضح من البداية بين الطرفين
الأردنى والفلسطينى .

فالنص الأردنى المقترح فى البداية كان يتضمن
العناصر التالية :

- ١ - الأرض مقابل السلام .
كما ورد فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .
أو كما ورد فى قرارات مجلس الأمن .
- ٢ - تقرير المصير للشعب الفلسطينى .
فى إطار علاقة أردنية فلسطينية سقفا كونفدرالى
أو فى إطار اتحاد أردنى فلسطينى كونفدرالى .
- ٣ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى
إطار مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية
فى مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة
التحرير الممثل الشرعى لشعب فلسطين وتكون المشاركة
الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة من خلال وفد
مشترك .

٤ - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات
الأمم المتحدة .

أما النص الفلسطينى الذى قدم فى البداية من خلال
ورقة عمل باسم منظمة التحرير فكان يستند إلى مشروع
فاس العربى وليس إلى قرار ٢٤٢ . فتقول ديباجته :
(انطلاقا من قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا ،
وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ،
وتمشيا مع الشرعية الدولية ، وانطلاقا من الفهم
المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردنى والشعب
الفلسطينى . .) وحدد النص المبادئ التالية للاتفاق
مع الأردن .

- ١ - الأرض مقابل السلام كما ورد فى قرارات الأمم
المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .
- ٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى إطار
دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالى أردنى
فلسطينى .
- ٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب
قرارات الأمم المتحدة .
- ٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .
- ٥ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى
ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية
فى مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة
التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

وتكون المشاركة الأردنية الفلسطينية على قدم المساواة
ضمن وقد عربى مشترك .

وبعد المفاوضات بين الطرفين تم توقيع الاتفاق التالى
فى ١١ فبراير ١٩٨٥ م .

انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا
وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ،
وتمشيا مع الشرعية الدولية ، وانطلاقا من الفهم
المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردنى
والفلسطينى . . اتفقت حكومة المملكة الأردنية
الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا
نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط
ولأنهاء الاحتلال الاسرائيل للأراضى العربية المحتلة
بما فيها القدس وفق الأسس والمبادئ التالية :

- ١ - الأرض مقابل السلام : كما ورد فى قرارات الأمم
المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن .
- ٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى : يمارس
الفلسطينيون حقهم الثابت فى تقرير المصير عندما يتمكن
الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار
الاتحاد الكونفدرالى العربى المنوى انشاؤه بين دولتى
الأردن وفلسطين .

- ٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب
قرارات الأمم المتحدة .
- ٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها .
- ٥ - وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام فى
ظل مؤتمر دولى تحضره الدول الخمس دائمة العضوية
فى مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة
التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب
الفلسطينى ضمن وفد مشترك .

وهكذا يبدو من مقارنة الاتفاق الأردنى الفلسطينى
بالنصين اللذين تقدم بهما الطرفان ، أن الاتفاق
الأردنى الفلسطينى أقرب إلى النص الفلسطينى وإلى
المواقف الفلسطينية رغم تحفظات بعض قيادات حركة
« فتح » على بعض نقاط ، أو بالأحرى عبارات هذا
الاتفاق وتركزت التحفظات فى موضعين :

- ١ - المادة الثانية وخاصة الفقرة التى تنص على (أن
يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت فى تقرير المصير
عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك)
وطالب المتحفظون وعلى رأسهم فاروق القدومى ،
باستبدالها بفقرة تنص صراحة على أن حق تقرير
المصير للشعب الفلسطينى يتم بعد الانسحاب
الاسرائيلى من الأراضى المحتلة .

٢ - المادة الخامسة ، وخاصة النص على تشكيل وفد أردنى فلسطينى مشترك . فطالب المتحفون باستبدال هذه الفقرة بأخرى تنص على تشكيل وفد عربى مشترك طبقا لقرارات قمة فاس للمشاركة فى مفاوضات السلام فى اطار مؤتمر دولى .

وانضم إلى قدومى فى المطالبة بهذا التعديل كل من صلاح خلف (أبو اياد) ومحمود عباس (أبو مازن) . وبعد اتصالات بين القيادة الفلسطينية والحكومة الأردنية ، وافقت الأخيرة على التعديلات المطلوبين فى ٤ مارس ١٩٨٥ .

فأصبحت المادة الثانية من الاتفاق كالتالى (حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى دولة فلسطينية متحدة كونفدراليا مع المملكة الأردنية الهاشمية) . أما المادة الخامسة فأصبحت تنص على : (. . . وتشارك فى هذا المؤتمر الاطراف المعنية العربية ويكون من بينها وفد أردنى فلسطينى مشترك يضم بالتساوى ممثلين من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

لكن هذا التعديل لم يغير موقف التحالفين الديمقراطى والوطنى من اتفاق عمان . كما انضمت الجزائر اليهما فى رفض ذلك الاتفاق بعد أن ظلت تلعب دور الوسيط بينهما وبين القيادة الفلسطينية لفترة طويلة . لكن الموقف الجزائرى لم يصل إلى مستوى حدة الموقف السورى الذى اعتبر اتفاق عمان (تتويجا لمئات الخطوات التى قطعنها قيادة عرفات على طريق الاستسلام وخيانة الثورة ، ومقدمة لجلوس هذه القيادة إلى طاولة المفاوضات مع العدو الصهيونى ، بعد أن أخذت تتصرف منذ الغزو الاسرائيلى للبنان صيف ١٩٨٢ من منطلق أن الثورة الفلسطينية قد هزمت وأن عليها بالتالى أن تقبل الشروط التى يفرضها المنتصر . . .) .

وتحت رعاية الحكومة السورية ، أعلن فى ٢٥ مارس ١٩٨٥ عن تشكيل جبهة فلسطينية معارضة لقيادة منظمة التحرير تحت اسم (جبهة الانقاذ الوطنى الفلسطينى) تضم فصائل التحالف الوطنى ، وفصيلين من التحالف الديمقراطى هما الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية ، بينما غاب عنها الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى .

وجاء فى بيان إعلان المبادئ الأساسية لهذه الجبهة أنها (إطار مؤقت يعمل لاستعادة منظمة التحرير الفلسطينية لخطها الوطنى المعادى للامبريالية

والصهيونية والمشاريع الاستسلامية ، لاسقاط نهج الانحراف ورموزه ، ولضمان استمرار الثورة الفلسطينية) ، كما هاجم البيان قيادة عرفات بسبب ما أسماه (موقفها من المشاريع والحلول الأمريكية التصفوية واتصالاتها مع النظام المصرى) . وندد البيان باتفاق عمان على أساس أنه (يأتى فى سياق التحرك الهادف إلى التلاقى مع مشروع ريجان واتفاقات كامب ديفيد والحق أقبح الاضرار بمنظمة التحرير التى تتمسك بها لأنها وحدها تمثل الشعب الفلسطينى كما تتمسك بتصعيد الكفاح المسلح ضد اسرائيل والعمل على اعادة تنظيم قوات الثورة الفلسطينية واسقاط اتفاق عمان ، وتوطيد التحالف مع سوريا والدول العربية المتقدمة .

وكان رد فعل قيادة منظمة التحرير لاعلان تلك الجبهة أنه (تعزيز لمحاولات الانتقام وخلق أجواء التشرد داخل الساحة الفلسطينية ، وهى المحاولات التى لن يكتب لها النجاح) .

٤ - التحرك الأردنى الفلسطينى بعد اتفاق عمان

وبعد أيام من توقيع اتفاق عمان ، بدأت المحاولات الأمريكية لاستثماره . وكانت جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط ريتشارد ميرفى فى المنطقة خلال النصف الثانى من أبريل ١٩٨٥ تجسيدا لهذا الاتجاه . فقد تقدم ميرفى بعرض إلى الحكومة الأردنية ، خلال محادثاته فى عمان ، يتلخص فى استعداده لبدء الحوار الأمريكى مع وفد أردنى فلسطينى مشترك فورا ، وقبله لأن يكون الفلسطينيون فى الوفد من أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى ، بشرط أن يظل ذلك طى الكتمان فلا يعلن لأجهزة الاعلام ولا تعلن منظمة التحرير أن هؤلاء الأعضاء يمثلونها ، وأن تقبل المنظمة فى نفس الوقت بدخول ذلك الوفد فى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل بعد ذلك .

وعرض ميرفى بعض الاسماء الفلسطينية ، منها بعض الاساتذة الفلسطينيين فى الجامعات الأمريكية . د . هشام شرابى ، د . وليد الخالدى ، د . ادوارد سعيد ، وبعض الشخصيات الفلسطينية فى الضفة الغربية : الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ، وحكمت المصرى أحد قادة نابلس ، ود . نبيل شعث مستشار ياسر عرفات للشئون الدولية بالاضافة إلى رشاد الشوا رئيس بلدية غزة السابق .

وفى نفس الوقت كانت الشخصيات الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة تسلم ريتشارد ميرفى وثيقة

هامة ليسلمها للادارة الأمريكية . وتؤكد تلك الوثيقة على أن منظمة التحرير هي التي تملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني في كل ما يتعلق بقضيته على كل المستويات وفي كل المواقع ، وترفض أى شكل من أشكال الانابة أو التفويض أو المشاركة في التمثيل .

ومن أبرز الموقعين على تلك الوثيقة ١٩ رئيسا وعضوا مجلس بلدى في الضفة الغربية ورئيس جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة (د . حيدر عبد الشافي) ورئيسة اتحاد لجان العمل النسائي في المناطق المحتلة (زهيرة كمال) ورئيس اتحاد الكتاب الفلسطينيين في الضفة (خليل توما) وأمين سر اتحاد نقابات عمال المؤسسات والمهن الحرة في الضفة الغربية (علي أبو هلال) بالإضافة إلى حوالي مائتى شخصية نقابية واجتماعية وعدد كبير من الهيئات الجماهيرية ، وتنبع أهمية تلك الوثيقة من أنها قطعت الطريق على أى تراجع قد تقدم عليه قيادة منظمة التحرير تجاه المحاولات الأمريكية للالتفاف على مسألة تمثيل منظمة التحرير في مفاوضات السلام .

وإزاء ذلك اتفق ياسر عرفات والملك حسين على ثلاث نقاط أساسية ، عشية زيارة شولتز وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة (١٠ - ١٤ مايو ١٩٨٥) ، للتحرك المشترك وهي :

١ - استبعاد إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل .

٢ - عدم القبول بأى تحرك سياسى لتسوية الصراع بالمنطقة دون مشاركة الاتحاد السوفيتى .

٣ - البدء في إدارة الصراع السياسى عبر إرسال وفود إلى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن .

وبدأ الطرفان على الفور في تنفيذ البند الثالث الخاص بإرسال الوفود إلى الدول الخمس . وكانت الصين أول دولة تستقبل وفدا أردنيا فلسطينيا في مايو ١٩٨٥ برئاسة ياسر عرفات وعبد الوهاب المجالى نائب رئيس الوزراء الأردنى ووزير الخارجية وقتها .

وقد شهدت الفترة الممتدة من مايو إلى أوائل أكتوبر ١٩٨٥ تنسيقا أردنيا فلسطينيا مصريا على مستوى عال في اتجاه الولايات المتحدة ومحاولة البدء في حوار أردنى فلسطينى أمريكى كمرحلة أولى لمفاوضات السلام في المنطقة . تميزت تلك الفترة باتصالات بين الأطراف الثلاثة بعضها البعض وبينها وبين الإدارة الأمريكية ، وخلالها أثبت اتفاق عمان مقدرته على الصمود في

مواجهة المناورات الأمريكية التى استهدفت جذب الأردن إلى المفاوضات وعزل منظمة التحرير واستبدالها بعناصر فلسطينية تحظى برضاء إسرائيل .

ولأن تلك المرحلة في عملية التسوية كانت مرحلة استطلاعية تسعى فيها مختلف الأطراف ، بما فيها الطرف الأمريكى لاستطلاع المواقف من خلال الاتصال المباشر ، فقد ظلت الاتصالات الأمريكية مع الأردن ومصر مستمرة حول طريقة ومعيار اختيار الأعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك للحوار مع واشنطن .

ورغم تعثر هذه الاتصالات فقد بدا لبعض الوقت أن قبول بريطانيا لبدء حوار مع الوفد المشترك خلال زيارة رئيسة وزرائها تاتشر لعمان في منتصف شهر سبتمبر إنجازا لا بأس به ودليل نجاح لاتفاق عمان .

وظل هذا التطور بمثابة قشة يتعلق بها أنصار التسوية رغم الأحداث الدامية التى شهدتها المنطقة منذ الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس أول أكتوبر وفي وسط تلك الأحداث الساخنة وصل الوفد المشترك إلى لندن ليفاجأ العضوان الفلسطينيان فيه بمحاولة توريط ، يشارك فيها الأردن لانتزاع توقيع فلسطينى على بيان يتضمن إشارات صريحة إلى حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود أمنة فيما لا يشير بأى شكل إلى حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره ولا حتى إلى منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعى لهذا الشعب ، فيما كانت الرؤية الفلسطينية لهذا الحوار هي طرح مبادئ عامة للنقاش مع لندن ومتابعتها في فترات لاحقة حتى يمكن تقريب وجهات النظر نحو مرحلة الاعتراف البريطانى الكامل بمنظمة التحرير . فرفضت منظمة التحرير محاولة التوريط التى تعنى تنازلها عن كل شىء مقابل لاشىء .

وعلى أثر إخفاق اللقاء الرسمى بين الوفد المشترك ووزير الخارجية البريطانى بدت في الأفق ملامح أزمة تواجه اتفاق عمان ، بسبب الموقف الأردنى الذى حاول تبرئة بريطانيا من السعى لإبتزاز منظمة التحرير وإنتزاع ورقة الاعتراف بإسرائيل منها ، والزعيم بأن كل شىء كان قد تم نقاشه والاتفاق عليه مسبقا .

ورغم ما واكب هذه التصريحات من تأكيد على استمرار الاتفاق الأردنى الفلسطينى فقد أوضحت أحداث لندن أنه لا يقف على أرض صلبة وأن المآزق الفلسطينى الراهن يجعل من الأردن الطرف الأقوى الذى يتوقف على سلوكه مستقبل هذا الاتفاق .

اليمنييه المتطرفة لتوسيع نطاق مستوطناتهم بالاستيلاء على الأراضي المجاورة لها .

ورغم كل ممارسات سلطات الاحتلال ضد سكان مخيمى الدهيشة والجلزون ، لجأ المستوطنون إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ، وقامت بعض مجموعاتهم بمطاردة الشباب الفلسطينيين مما أدى إلى إثارة روح التحدى لدى فلسطينى الضفة الغربية على نحو تجسد فى مناخ انتفاضة امتدت إلى الجامعات خاصة جامعتى بيرزيت والنجاح وعدد كبير من قرى الضفة الغربية . وأهم ما تميزت به انتفاضة ١٩٨٥ أنها أخذت شكلا جديدا فبدلا من استخدام الحجارة ، تم استخدام قنابل « المولوتوف » .

وبدلا من التراجع أو التوقف ، تميزت انتفاضة ١٩٨٥ بالصمود والمجابهة والروح الصدامية العالية واستخدام سياسة النفس الطويل مع القوات المعتدية من المستوطنين والقوات العسكرية الإسرائيلية . وتعتبر هذه هى الانتفاضة الرابعة من الضفة الغربية منذ احتلالها فى يونيو ١٩٦٧ .

كانت الانتفاضة الاولى فى عام الاحتلال بعد أن انقضت فترة الصدمة التى استغرقت شهرين والناجمة عن مأساوية الهزيمة العربية ، وأعقبها الصحوة التى ساعد على إنكائها ضم القدس فعليا .

عندئذ حدثت ثورة بالمعنى الحقيقى ، وليس مجرد انتفاضة : إضرابات تجارية واسعة ، وتعطل وسائل المواصلات ، وإضرابات المدارس والجامعات ، ومظاهرات عنيفة ، ومعارك للمقاومة المسلحة على أراضى نابلس وأريحا وغيرها .

وفى غزة أيضا انتفض معسكر الشاطئء بعد شهرين من الاحتلال ، وتساعد النضال بدءا بالمنشورات ثم الصحيفة السرية ثم المظاهرات والإضرابات السياسية التى تصاعدت بدورها إلى المقاطعة والعصيان وصولا إلى الكفاح المسلح .

لكن هذه الانتفاضة الاولى أجهضت بسبب خلل ما ذى علاقة بضعف الإعداد والتسلح فضلا عن أساليب العدو فى القمع الفردى والجماعى وتشريد قادة الكفاح الوطنى ونفيهم إلى الخارج ، فضلا عن معاناة حركة المقاومة المسلحة من بعض الأمراض الذاتية مثل الاستعراضية والفردية وعدم الانضباط .

وكانت الانتفاضة الثانية عام ١٩٧٦ المعروفة باسم

وبرغم ذلك فالواضح أن الخيارات الأردنية الأخرى تكاد تكون مغلقة ، سواء التسوية المنفردة مع إسرائيل أو تطوير المصالحة مع سوريا . ولذلك يظل التنسيق مع منظمة التحرير هو الخيار الأكثر احتمالا للسياسة الأردنية فى المدى القريب ، بحيث يزيد هذا التنسيق أو يقل وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية ، ومع إدراك الطرفين لمحدودية أحداث التنسيق التى تكاد تنحصر فى الحفاظ على شكل العلاقة الأردنية الفلسطينية من غير ارتباط واضح بمضمون عملية التسوية فى الشرق الأوسط .

تطور النضال الفلسطينى ضد الاحتلال الإسرائيلى

رغم تصاعد الميل إلى تفضيل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية لدى القطاع الرئيسى فى منظمة التحرير (حركة فتح) تدريجيا منذ اعتماد برنامج النقاط العشر فى المجلس الوطنى الثانى عشر عام ١٩٧٤ ، لم يعلن أى فصيل فلسطينى حتى اليوم تخليه عن الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف الفلسطينية .

ويتركز جانب هام من الخلاف بين الفصائل الفلسطينية حول الأولوية التى يمنحها كل فصيل للكفاح المسلح أو للعمل السياسى .

لكن الواضح أن حجم الكفاح المسلح يقل عموما من عام إلى آخر على الساحة الفلسطينية سواء داخل الأرض المحتلة أو خارجها .

(١) النضال الفلسطينى داخل الأرض المحتلة :

ورغم استمرار تناقص العمليات الفدائية المنظمة داخل الضفة الغربية وغزة فى السنوات الأخيرة ، فقد عاشت الضفة مناخ انتفاضة منذ بداية العام ١٩٨٥ .

وبدأت تلك الانتفاضة كرد فعل للممارسات الوحشية لسلطات الاحتلال ضد سكان الضفة فى مخيمى الدهيشة والجلزون : اقتحام قوات الاحتلال للمخيمين الواقعين قرب بيت لحم ، واعتقال عشرات الشباب بتهمة تأييد منظمة التحرير والقاء الحجارة والقنابل الحارقة على المستوطنين الإسرائيليين فى المنطقة .

والواقع أن ما قام به سكان المخيمين من هجوم على المستوطنين لم يكن أكثر من محاولة للدفاع عن النفس إزاء تخطيط المستوطنين المنتمين لحركة « تحيا »

« يوم الأرض » والتي بدأت كاحتجاج من عرب منطقة الجليل على مصادرة بعض الأراضي العربية ، ثم امتدت لتشمل مناطق عديدة داخل الكيان الإسرائيلي ، وفي الضفة الغربية .

وتمثلت هذه الانتفاضة في مظاهرات وإضرابات واسعة هزت الأرض المحتلة ، لكن تلك الانتفاضة حرمت أيضا من إمكانية التصعيد إلى درجة الانفجار الكامل والتثوير المستمر .

وجاءت الانتفاضة الثالثة عام ١٩٨٢ بمناسبة فرض سلطات الاحتلال إدارة مدنية عميلة تحت اسم (روابط القرى) كمحاولة لجعلها بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت في ذلك الوقت نقطة استقطاب كبيرة لجماهير الأرض المحتلة فحدث تصعيد للنضال على صعيد غير مسبوق منذ عام ١٩٧٦ رغم استمرار الاحتفال النضالي بذكرى الأرض كل عام .

وكان شهر مارس ١٩٨٢ قمة الانفجار الذي استمر طيلة الشهرين التاليين ، لكنه أخذ يتوقف ابتداء من يوليو ١٩٨٢ مع زهاب القوات الإسرائيلية إلى لبنان وما جرى لقوات منظمة التحرير هناك مما أصاب جماهير الأرض المحتلة بنوع من الإحباط .

ولذلك تعتبر انتفاضة عام (١٩٨٥) الرابعة منذ بدء الاحتلال الصهيوني .

وهي تتميز بتواكبها مع تصاعد المقاومة الوطنية اللبنانية التي استحوذت على الاهتمام العربي مما أدى إلى نوع من التعطيم على ما جرى في الضفة الغربية خلال هذا العام .

فلا عجب إذن أن تستنهض مقاومة جديدة الروح الكفاحية لثورة أقدم .

وهذا ما حدث في الأرض المحتلة خلال هذا العام خلال الانتفاضة الرابعة التي أخذت ، بالإضافة إلى ما سبق ، الأشكال التالية :

- مسلسل تفجيرات لعدد من المنشآت الإسرائيلية في بعض مدن الضفة ، ولبعض وسائل المواصلات الخالية من الركاب خلال وقوفها بمواقف الباصات . وقد حظيت مدن القدس والخليل وتل أبيب وعسقلان بنصيب الأسد من عمليات التفجير الفلسطينية .

- انتشار عمليات التفجير داخل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بنفس الأسلوب السابق .

- الاشتباك مع وحدات قوات الاحتلال الإسرائيلية في بعض مدن الضفة الغربية وخاصة خلال شهرى مارس وإبريل ١٩٨٥ بعد قرار المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية بتصعيد الكفاح المسلح . فحدث حوالي ٤٠ اشتباكا من هذا النوع خلال الشهرين .

وفي مناخ انتفاضة ١٩٨٥ عجزت الحكومة الإسرائيلية عن تدبير محاولة جذب بعض قيادات الضفة الغربية وغزة للمشاركة الصورية مع وفد أردني يلتقى بالمبعوث الأمريكي ريتشارد ميرفي خلال جولته بالمنطقة في النصف الثاني من إبريل ١٩٨٥ وبالمقابل اشتركت أغلب هذه القيادات في تقديم الوثيقة التي سبق الإشارة إليها للمبعوث الأمريكي . وواكب ذلك تصعيد عمليات الكفاح المسلح في الضفة الغربية على أثر قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في بغداد في يوليو ١٩٨٥ برغم هذه العمليات لتتواكب مع الجهود التي تبذلها المنظمة على الصعيد السلمى .

وقد بلغ هذا التصعيد ذروته عشية الغارة الإسرائيلية على تونس وفي أعقابها مباشرة حيث شهدت الفترة الممتدة من أول سبتمبر إلى منتصف أكتوبر عددا من العمليات التي تميزت بالاشتباك مع قوات العدو بدلا من الأسلوب الذي كان سائدا (اضرب وأهرب) .

والواقع أن تطورات الأحداث الساخنة التي بدأت بالغارة على مقر منظمة التحرير بتونس تثير أكثر من احتمال لتطور الكفاح المسلح الفلسطيني :

الاحتمال الأول : أن يؤدي الإحباط الفلسطيني الناجم عن المساعي الأمريكية الإسرائيلية لاستبعاد منظمة التحرير من عملية التسوية إلى العودة لتغليب خط الكفاح المسلح وتهميش خط النضال السياسى ، ويقتضى هذا الاحتمال توفر إمكانات مادية وعسكرية وبشرية لتصعيد العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة .

والاحتمال الثانى : أن تؤدي الضغوط المتتالية على منظمة التحرير إلى قبولها باستبعاد الكفاح المسلح ضمن صفقة تدخل بمقتضاها لعبة التسوية السلمية بموافقة أمريكية إسرائيلية ، وفي هذه الحالة يرجح أن تنقل العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة إلى الحدود التي تقدر عليها الفصائل الرافضة وذات الوجود المسلح فيها .

أما الاحتمال الثالث والأكثر رجحانا فهو استمرار الخط الراهن للكفاح المسلح بمعدله المتوسط أودون المتوسط بالقياس إلى الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ ، باعتباره خطا موازيا أو مكملا للنضال السياسى الهادف إلى إيجاد دور لمنظمة التحرير على خريطة الشرق أوسطية .

(ب) النضال الفلسطينى فى لبنان :

كانت الأراضى اللبنانية أهم قاعدة إنطلاق للمقاومة الفلسطينية منذ الخروج الفلسطينى من الأردن فى يوليو ١٩٧١ .

فأصبح جنوب لبنان هو القاعدة الرئيسية التى تنطلق منها العمليات الفدائية إلى داخل الأرض المحتلة فى شمال فلسطين .

وبلغ العمل الفدائى الفلسطينى المنطلق من جنوب لبنان ذروة انتعاشه عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، الأمر الذى أثار رد فعل إسرائيلى منظما فى شكل عمليات انتقامية موجهة ضد سكان جنوب لبنان بغرض إثارة نقيمتهم على العمل الفدائى الفلسطينى وإحداث الواقعة بينهم وبين المقاومة الفلسطينية .

وساهمت بعض الأخطاء الفلسطينية فى التعامل مع أهل جنوب لبنان فى تسهيل مهمة الإسرائيليين .

ومع ذلك ظل جنوب لبنان أهم قاعدة للمقاومة الفلسطينية فى منطقة الشرق العربى بعد تعطيل قاعدتها فى الأردن وسوريا .

ولذلك قامت القوات الإسرائيلية بعدة عمليات هجومية كبيرة على جنوب لبنان خلال السبعينات تستهدف القواعد الفدائية الفلسطينية .

ورغم النضال البطولى الذى قامت به قوات المقاومة الفلسطينية ، جنبا إلى جنب مع فصائل عدة فى الحركة الوطنية اللبنانية ، فى مواجهة هذا الغزو ، فقد اضطرت المقاومة للانسحاب من بيروت وأجزاء كبيرة من لبنان .

وكان هذا الانسحاب بداية لحركة من التفاعلات داخل المقاومة وبداية لحركة انشقاق رفعت شعارات الإصلاح داخل « فتح » ومنظمة التحرير .

وبسرعة اشتعل القتال بين أبناء الثورة الواحدة ، وانطلق الرصاص إلى صدور الأشقاء ، مما أدى إلى غياب النضال الفلسطينى عن لبنان لأكثر من عام .

لكن مع تشكيل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية وتضامن عملياتها ضد قوات الاحتلال فى جنوب لبنان ،

عاد رجال المقاومة الفلسطينية إلى الجنوب للمشاركة فى عمليات المقاومة .

وتم الاتفاق بين قيادة منظمة التحرير وبين قيادة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية على إخفاء الدور الفلسطينى فى عمليات المقاومة اللبنانية ، حتى لا يكون ذريعة جديدة لإسرائيل فى لبنان .

وكان هذا فى إطار اتفاق أكبر بين جميع القوى العاملة فى إطار جبهة المقاومة اللبنانية على أن تنسب كل العمليات العسكرية إلى الجبهة دون إشارة إلى الفصيل الذى قام بكل عملية .

وفى إطار هذا الاتفاق عادت أعداد من رجال المقاومة الفلسطينية إلى جنوب لبنان .

وقامت المقاومة الفلسطينية بدور فى العمليات التى قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية .

لكن من الصعب حصر العمليات التى نفذتها المقاومة الفلسطينية وحدها نظرا للاتفاق المشار إليه .

كما قامت المقاومة الفلسطينية بدور بارز فى الدفاع عن المخيمات الفلسطينية ضد الهجمات الكتائبية ، وبالذات مخيم عين الحلوة الذى تعرض لهجوم كتائبى فى آخر إبريل ١٩٨٥ عقب الانسحاب الإسرائيلى من صيدا وتساعد القتال بين القوات الكتائبية والقوات الوطنية شرقى منطقة الانسحاب .

وكانت قوات المقاومة الفلسطينية قد تصدت ، مع أهالى مدينة صيدا ، لمحاولات قوات الزعيم الكتائبى سمير جعجع المتحالف مع جيش لبنان الجنوبى العميل بزعامة أنطوان لحد وبعض قوات الجيش اللبنانى الهادفة لاحتلال المدينة عقب انسحاب القوات الإسرائيلية منها .

لكن الهجوم الذى تعرضت له المقاومة الفلسطينية فى لبنان خلال شهور مارس وإبريل ومايو ١٩٨٥ لم يكن مصدره الكتائب فقط ، وإنما أيضا بعض فصائل الحركة الوطنية اللبنانية وبالذات حركة « أمل » الشيعية الموالية لسوريا .

فقوات المقاومة الفلسطينية التى عادت إلى جنوب لبنان وإلى بيروت كلها من أنصار الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات .

فشهدت بيروت خلال إبريل ١٩٨٥ عمليات عسكرية تستهدف الفلسطينيين الموالين لعرفات وحلفائهم من تنظيم « المرابطين » الناصرى الذى يتزعمه إبراهيم قليلات وبعض المجموعات المسلحة السنية التى قدمت

إلى بيروت من منطقة إقليم الخروب .

وكانت حركة « أمل » قد اتهمت « المرابطين » بتسهيل عودة المقاتلين من أنصار عرفات إلى بيروت . وقامت قواتها حوالى شهر إبريل ١٩٨٥ لعمليات هجوم واعتقال وحملات تفتيش فى منازل الفلسطينيين فى مخيم برج البراجنة انتهت بالسيطرة على أسلحته واعتقال عناصر فلسطينية .

وشاركت المليشيات الدرزية التابعة للحزب الاشتراكي التقدمي الذي يتزعمه وليد جنبلاط فى هذه العمليات ضد أنصار عرفات والمرابطين والتي أدت إلى مقتل حوالى ٢٠ فلسطينيا (متوسط تقديرات المرابطين) بينهم مدنيون لا علاقة لهم بحركة المقاومة وتنظيماتها المسلحة .

أما العناصر التابعة لحركة الانشقاق على عرفات فقد استطاع السوريون الإفادة من معارك مدينة صيدا وما حولها ولإدخالهم إلى مخيمى المية مية وعين الحلوة مسلحين بأسلحة ثقيلة أبرزها صواريخ « جرار » ومدفعية بعيدة المدى ، مما أدى إلى سيطرتهم على المخيمين .

وهكذا أصبح على المقاومة الفلسطينية التابعة لعرفات أن تواجه فى الشهور الأولى من عام ١٩٨٥ هجوما مزدوجا من الكتائبيين ومن الفصائل الرئيسية للحركة اللبنانية فى آن واحد .

والطريف أن قادة الحركة الوطنية اللبنانية اتفقوا مع قادة الكتائب و « القوات اللبنانية » على إطلاق تعبير « الغرباء » على رجال المقاومة الفلسطينية .

وبلغ التصعيد اللبناني « الوطنى » ضد المقاومة الفلسطينية ذروته باقتحام مدينة طرابلس وإغلاق مينائها الذى كان المنفذ الرئيسى للمقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان ، وإنهاء سيطرة حركة التوحيد السنية - الحليف الرئيسى لعرفات فى لبنان - على المدينة .

والواضح من تطورات أحداث عام ١٩٨٥ أن ثمة علاقة عكسية بين الوجود الفلسطينى فى لبنان وبين التقدم فى إتجاه فرض الحل الذى ترعاه سوريا للأزمة اللبنانية .

نظرة مقارنة - المقاومة العربية :

من الضفة وغزة إلى جنوب لبنان

كان احتلال الضفة الغربية فى هزيمة ١٩٦٧ ، ثم كان احتلال الجنوب اللبناني فى هزيمة ١٩٨٢ . تلك

كانت حربا مع دول لم تشهدها الشعوب ، وهذه حرب خاضها الشعبان اللبناني والفلسطينى بوقائعها . هذا الفارق - ربما الجوهري - ترتب عليه أن معظم الاستنتاجات التى تلت هزيمة ١٩٦٧ كانت أطروحات يأس وتعظيم للقوة الإسرائيلية ، فى حين أن معظم الأطروحات التى أبرزتها حرب ١٩٨٢ وضعت القوة الإسرائيلية فى حجمها الطبيعى ، بعد أن خاضت أطول حروبها ضد قوى شعبية مفككة بفعل حرب أهلية طويلة . العدو فى الحالتين واحد ، لكن النتيجة مختلفة رغم أن الهزيمة العربية قائمة فى الحالتين . لكن فى حالة ١٩٦٧ انتهت المقاومة الوطنية والمنظمة للاحتلال فى الضفة الغربية وقطاع غزة بسرعة ، أما فى حالة ١٩٨٢ فقد تصاعدت المقاومة الوطنية فى لبنان وحقت إنجازات عظيمة لا تزال مستمرة حتى عام ١٩٨٥ .

هذا الفارق الهام بين الحالتين يثير التساؤل : لماذا أخفقت المقاومة فى الضفة الغربية وغزة بعد ١٩٦٧ ، ونجحت المقاومة فى جنوب لبنان بعد ١٩٨٢ ؟

ورغم أنه لا يزال من المبكر دراسة الأبعاد الحقيقية للمقاومة اللبنانية التى لا تزال بعض جوانبها غامضة ، يمكن إبراز بعض الفروق الموضوعية والذاتية بين الحالتين :

أولا :

افتقاد جنوب لبنان إلى هيكل الدولة منذ فترة طويلة بالمقارنة مع الضفة الغربية وغزة التى أكملت الأردن ومصر بالتوالى سيطرتهم الإدارية عليهما منذ ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ ، على نحو أسكت الدور الجماهيرى وقمع المبادرات الشعبية التى تمثل عنصرا جوهريا لأية حركة مقاومة مسلحة منظمة .

أما فى جنوب لبنان فقد أدى غياب هيكل الدولة إلى تحرر المقاومة الجماهيرية التى لعبت أفضل دور فى دعم جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية .

ثانيا :

مستوى التمايز الاجتماعى فى الضفة الغربية من ناحية وفى جنوب لبنان من ناحية أخرى . ففى الضفة ، وكذلك فى غزة بدرجة أقل ، كانت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية عائقا حقيقيا دون استمرار المقاومة المسلحة ، حيث رفضت القوى التقليدية تقديم أى عون لها ، بل على العكس وقفت فى مواجهتها بوسائل عديدة غير مباشرة ، فكان هذا الموقف ينطلق من مصالحها الطبقية المحددة التى سعت إلى إعادة ترتيبها مع سلطات

الاحتلال الصهيوني التي حلت محل السلطات الأردنية .

أما في جنوب لبنان يندر وجود الإقطاع الزراعي في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بشدة بالبناء الفوقي (القيم الشيعية) وأخذت شكلا عائليا عشائريا في الأساس .

وبذلك أصبح النفوذ للعائلات والعشائر الكبيرة جنبا إلى جنب مع رجال الدين الشيعة .

وقد قامت معظم العشائر الجنوبية بدور هام في دعم حركة المقاومة الوطنية وتأمين التلاحم الاجتماعي الضروري لها ولحمايتها ، بل وفي استنهاض الجماهير في قرى ومدن الجنوب .

واقترن بذلك دور الإسلام الشيعي بطوقسه وأماكن عبادته (الحسينيات) ورجال الدين الثائرين على الاحتلال ، ومنظماته السياسية وعلى رأسها حركة « أمل » ومشتقاتها . ولأن هذا الدافع الديني عميق الجذور في ذاكرة معظم جماهير الجنوب ، كان قادرا على نسج الاستمرارية للمقاومة . وقد أوضحت استمرارية المقاومة هناك ، بالمقارنة مع الضفة وغزة بعد ١٩٦٧ وجود علاقة هامة بين محدودية التمايز الاجتماعي وبين القدرة على استمرار المقاومة ويضاف إلى ذلك أن المستوى المطلق للمعيشة منخفض في جنوب لبنان عنه في الضفة الغربية . ففي الجنوب اللبناني تقل نسبة المزارعين المستقرين وينخفض مستوى تطور القوى المنتجة وبالتالي تظهر في الجنوب وبوضوح حقيقة أنه لا خوف من فقدان شيء .

ثالثا :

مستوى التدريب على السلاح ، وهو يرتبط في أحد جوانبه بوجود هيكل الدولة أو غيابها .. ففي الضفة الغربية وغزة حيث تدعمت سلطة الدولة تدنى مستوى التدريب على السلاح ، وأصبح وجود السلاح في حد ذاته من الأمور التي تعرض للخطر .

بينما أدى ضعف هيكل الدولة في جنوب لبنان إلى وجود السلاح والتدريب عليه وخاصة مع وجود قواعد ، أو بقايا قواعد للمقاومة الفلسطينية .

وبنشوب الحرب الأهلية اللبنانية في إبريل ١٩٧٥ ، لم يعد السلاح والتدريب عليه شأنا فلسطينيا فقط ، بل غدا شأنا لبنانيا بالأساس .

وهكذا أصبح في جنوب لبنان ١٩٨٢ ، على عكس الضفة وغزة ١٩٦٧ ، تراث هائل من حمل السلاح

والتدريب عليه . فجماهير الضفة وغزة خضعت لقمع سلطوي طويل ، ولم تعرف السلاح إلا بأيدي أجهزة السلطة ، ولم تتمتع بقدر من الحريات يتيح وجودا حزبيا أو تنظيميا إلا على مستوى محدود للغاية .

ولذلك فالمقاومة التي بدأت أثر الهزيمة كانت آتية من الخارج ومن غير الأطراف الحزبية الصغيرة الموجودة في الأرض المحتلة . بينما كان الجنوب اللبناني يختزن تراثا عسكريا لا بأس به ومقدرة صمود وقتال أكبر وتمتع بوجود تنظيمي حزبي مزود بخبرات الحرب الأهلية .

رابعا :

اختلاف الوضع الطبوغرافي لكل من المنطقتين : فقد حالت طبوغرافية الضفة وغزة دون سهولة وسرعة إمداد المقاومة الفلسطينية بالسلاح والذخيرة والمؤن والغذاء ومختلف الضروريات اللازمة لاستمرار المقاومة .. وعلى العكس من ذلك ساهمت طبوغرافية جنوب لبنان في إنجاح المقاومة ، لأن كل لبنان يعتبر أرضا خلفية للمقاومة لا يفصلها عن الجنوب حاجز طبيعي صعب الاجتياز مما سهل وصول الإمداد البشري والعسكري والفدائي بسرعة .

خامسا :

العنصر الذاتي في المنطقتين : فعند احتلال الضفة وغزة كان الشيوعيون الفلسطينيون الفصيل الأكثر نشاطا ، وكانوا يشكلون واحدة من منظمات الحزب الشيوعي الأردني ، الذي كان موقفه يؤيد المساعي التي تستهدف تحقيق تسوية سلمية على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . ولم يكن متحمسا لدعوة الكفاح المسلح . أما فروع المنظمات الفدائية في الضفة وغزة فكانت ضعيفة ومحدودة ، وكانت قيادات هذه المنظمات منشغلة في الشهور التالية لحرب ١٩٦٧ بمعركتها مع الشقيري في منظمة التحرير والإعداد للتبديل الذي تريده في قيادتها وكان لهذا تأثيره الضروري على محاولات إقامة قاعدة للمقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة .

وعندما انتهت معركة الشقيري في نهاية ١٩٦٧ ، كان الوقت قد مضى من زاوية استقرار الأوضاع لصالح الاحتلال والاستعداد الإسرائيلي لمواجهة أية انطلاقة مسلحة على عكس الأيام التالية للاحتلال والتي اتسمت بسيولة كانت تتيح بناء قاعدة للمقاومة لو تركزت الجهود

في هذا الاتجاه .

ومع تزايد الخلافات بين المنظمات الفدائية الآن وفروعها في الأراضي المحتلة تبدد آخر أمل في بناء هذه القاعدة .

على العكس من ذلك كان الوضع في لبنان مساعدا على انطلاقة المقاومة المسلحة ، فقد اجتمعت كلمة القوى الوطنية والتقدمية على إقامة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي بدأت أولى عملياتها في ١٨ سبتمبر ١٩٨٢ .

وضمت هذه الجبهة مختلف فصائل الجبهة الوطنية الديمقراطية بالإضافة إلى المنظمات الشيعية العاملة في جنوب لبنان مثل حزب (الله) وحركة أمل ومشتقاتها . وانضمت إليها بقايا المقاومة الفلسطينية في لبنان لتعمل كفريق واحد اتفقت أطرافه على عدم التنازع على

العمليات وعلان هذه العمليات باسم جبهة المقاومة الوطنية منعا لأي تشتيت للجبهة في معارك فرعية . ورغم أن هذا الاتفاق لم يعد يحترم الآن ، وأصبحت كثير من المنظمات تنسب بعض العمليات إلى نفسها ، فالمؤكد أن العنصر الذاتي كان عاملا دافعا للمقاومة اللبنانية إلى حد كبير بالمقارنة مع المقاومة في الضفة وغزة عام ١٩٦٧ حيث تفرعت إلى جهات وداخل كل جهة تيارات ، وتزايدت الانشقاقات ... لينعكس كل ذلك على العمليات العسكرية ذات الدوى الإعلامي حتى وصل التنافر إلى حد إيجاد شهود إثبات لمن قام بالعملية عبر مكتب التنسيق في الكفاح المسلح .

فأحد الفروق الجوهرية بين جنوب لبنان وبين الضفة الغربية وغزة ، أن العمليات الاعلامية شغلت المقاومة في الضفة وغزة بقيادتها الخارجية والداخلية عن العمليات العسكرية نفسها .



جمهورية مصر العربية

القسم الأول
الملاحق الاستراتيجية العامة

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أبرز نقاط التحول في تاريخ مصر المعاصرة بعد ثلاثة عقود من تجربة شبه ليبرالية مثيرة للجدل أعقبت الحصول على الاستقلال المشروط عام ١٩٢٢ .

وطبعت القيادة القوية لجمال عبد الناصر عقدي الخمسينات والستينات بحيث كان من الطبيعي وصف هذين العقدين « بالناصرية » أكثر من أى شيء آخر . ثم كانت هزيمة النظام الناصري في يونيو ١٩٦٧ ووفاء عبد الناصر نفسه عام ١٩٧٠ مقدمة لمرحلة تالية متميزة في حياة مصر المعاصرة لا يقل عمق التغيرات التي أحدثتها عن الحقبة التي سبقتها . وإذا كان تولى أنور السادات لرئاسة مصر هو - بمعيار ما - بداية تلك الحقبة الجديدة فإن وفاته لم تكن انتهاءها على الإطلاق .

ومثلما خاض جمال عبد الناصر صراعا على السلطة في مارس ١٩٥٤ ليحكم قبضته على مقاليد الحكم ، خاض السادات أيضا صراعا خطرا على السلطة في مايو ١٩٧١ لينفرد هو أيضا بالحكم . ومثلما كانت حرب السويس ١٩٥٦ نقطة الانطلاق لزعامة عبد الناصر المنفردة لمصر (بل وللعالم العربى أيضا) ، كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة الانطلاق لدى أنور السادات لكي يقيم شرعيته الجديدة . ومثلما وجدت التحولات الناصرية مبررها في عيوب وأخطاء النظام الليبرالى السابق عليها فإن تحولات السبعينات تجد جذورها أيضا في أخطاء النظام الناصري في الستينات .

وفي جميع تلك المراحل (أى الليبرالية والناصرية ثم مرحلة السبعينات وما تلاها) لم يكن التطور السياسى في مصر يخضع فقط لاعتبارات « داخلية » وإنما خضع أيضا لاعتبارات خارجية واقليمية ودولية حكمت التطور السياسى والاقتصادى للمجتمع المصرى مثلما أسهمت في تشكيل توجهاته الاستراتيجية الخارجية .

على أن أوجه التشابه الشكلية بين تطور نظامى عبد الناصر والسادات لا تلغى الفروق الموضوعية الأساسية بينهما .

فابتداء من ١٥ مايو ١٩٧١ أخذ المجتمع المصرى يشهد التحولات الكيفية التى أخذ ايقاعها يتسارع بشدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ : من الاقتصاد المخطط ذى السمة الاشتراكية ، إلى الانفتاح الاقتصادى ذى السمة الرأسمالية ، ومن التنظيم السياسى الواحد إلى التعدد الحزبى ، ومن العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى إلى العلاقة شديدة الخصوصية بالولايات

المتحدة ، ومن القوة المسلحة المعدة للقتال في الحرب ، إلى القوة المسلحة التى أنهت قتالها وانتقلت إلى أجواء السلام ، ومن العداء الكامل لاسرائيل إلى الصلح معها .

هذه التغيرات الكبرى التى شهدتها المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينات ما تزال هى التى تشكل قسماته الأساسية اليوم في منتصف الثمانينات . حقا ، لقد خلف الرئيس حسنى مبارك أنور السادات عقب اغتياله عام ١٩٨١ ولكن هذا لم يعن أبدا حدوث تغيير جذرى في مقومات النظام الذى ورثه . وأكد الرئيس حسنى مبارك نفسه هذا التوجه : أى نفى التغيرات الجذرية أو العنيفة . والواقع أن الملامح التى اكتسبها النظام السياسى المصرى في السبعينات لم تكن مرهونة بمجرد الارادة المنفردة لأنور السادات بقدر ما كانت مرهونة أيضا بتطور قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة . وبالمثل ، فإن استمرارية تلك الملامح لا تعكس مجرد نفور الرئيس مبارك من التغيرات الفجائية والعنيفة بقدر ما تعكس استمرارية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزتها حقبة السبعينات والتى جرت تحت شعارات الانفتاح الاقتصادى والديمقراطية والتخلص من العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى . على أن استمرارية الطابع العام لخريطة القوى الاجتماعية والاقتصادية ومواقفها السياسية كما كانت عليه في ظل الرئيس السادات لا تنفى أن مجيء الرئيس حسنى مبارك إلى السلطة حمل معه تغييرا في طبيعة القيادة السياسية تمثل في محاولة تحجيم النفوذ الكاسح الذى تمتع به ممثلو بعض القطاعات « الرأسمالية » في عهد الرئيس السادات . وفي ظل هذا التطور ، فإن الحفاظ على التوجه الانفتاحى - الرأسمالى رافقته توجهات معاكسة ، تحاول الإبقاء على اعتبارات العدالة الاجتماعية والمشروع العام وتقاوم فتح الأبواب بلا ضوابط للنشاط الخاص وللعلاقة غير المتكافئة مع العالم الخارجى .

إن هذه « التحفظات » أو « الضوابط » على المشروع الاجتماعى الاقتصادى الذى دشن في السبعينات لم تكن كافية لأن يتبنى النظام الجديد « شرعية » جديدة أو « ايدولوجية » جديدة ، ولذا لم تشهد مصر في عهد الرئيس مبارك اعلانا عن « ثورة جديدة » تالية لثورة ٢٣ يوليو « وثورة ١٥ مايو » ، كما أن نظام الرئيس مبارك لم يسع لايجاد وثائق فكرية خاصة به تناظر الميثاق الوطنى أو برنامج ٣٠ مارس لدى عبد الناصر أو تناظر برنامج العمل الوطنى أو « ورقة أكتوبر » لدى الرئيس السادات .

أولاً : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الداخلي :

في ضوء حقيقة الاستمرارية العامة للنظام منذ تحولات السبعينات يمكن القول أن الايديولوجية الكامنة أو غير المعلنة للنظام إنما هي ايديولوجية ذات ملامح « ليبرالية » عامة أو « شبه ليبرالية » والمثل الأعلى الذي تطرحه هذه الايديولوجية هو إطلاق الطاقات الفردية إلى مداها اقتصادياً بدون عوائق أو قيود وإقامة الحريات السياسية العامة أي هي الانفتاح اقتصادياً والديمقراطية سياسياً .

(١) الانفتاح اقتصادياً :

لم يكن الانفتاح الاقتصادي كما بشر به منذ أوائل السبعينات مجرد ترشيد للنظام الاقتصادي الذي ساد قبلها في الستينات ولكنه حمل - في واقع الأمر - تغيرات أساسية على ذلك النظام . وبمقتضى عديد من التشريعات التي صدرت ، وبفعل تحولات اقتصادية كبرى مصرية وعربية ودولية خاصة بعد حرب أكتوبر ، كان الانفتاح الاقتصادي هو الشعار التي فتح تحته الباب على مصراعيه للمشروع الخاص (المصري والعربي والأجنبي) وللقنوات الاقتصادية المفتوحة بلا حدود مع العالم الخارجى .

لقد استمر التوجه العام للنظام الاقتصادي في ذلك الاتجاه في الثمانينات . ولكن نظام الرئيس مبارك ورث أيضاً عديداً من الأوجه السلبية التي شابت هذا الاتجاه ، في مقدمتها : المعدلات القياسية للتضخم التي شهدتها الاقتصاد المصري ، والقاء أعباء ثقيلة على الطبقات الدنيا والمتوسطة ، وتزايد وانتعاش كثير من الأنشطة غير المنتجة التي وصفت بالطفيلية (وأبرزها تجارة العملة والوساطة) ، وتضخم أنشطة الخدمات على حساب أنشطة الإنتاج الزراعى أو الصناعى ، وتزايد الاستهلاك بمعدلات قياسية ، وفتح باب الاستيراد بلا حدود مما أسهم كله في تراكم الديون الخارجية الثقيلة . وقد اختلط كل ذلك بتفشى ظواهر للفساد واستغلال النفوذ من بعض عناصر القطاع الخاص ، وبعض كبار العاملين في الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام ، وبالتحديد من خلال العلاقات غير المشروعة بين الطرفين .

وتحت شعارات « محاربة الفساد » والدعوة إلى « النقاء » والطهارة الثورية قام النظام بحملته لترشيد الانفتاح وتحويله من الانفتاح الاستهلاكي إلى الانفتاح

وبعبارة أخرى ، فإنه مع استمرارية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لم تكن ثمة حاجة لأن يتبنى النظام صيغة « ايديولوجية » تكون مثاراً للتخوف والمعارضة من جانب القوى والتيارات المختلفة .

وبدلاً من ذلك ، حرص النظام السياسى على إبراز الإجماع القومى العام على وجود مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية متراكمة محددة مع إبراز تلك المشكلات في صيغتها العملية الفنية وليس في صيغتها الايديولوجية .

وفي حين تمضى الدولة قدماً في أسلوبها الخاص لحل تلك المشكلات وتعمل على تكتيل رأى العام لتشجيع ذلك الحل فإن القوى الاقتصادية والسياسية الأكثر سطوة ونفوذاً في المجتمع تتدخل بحسم إذا ما رأت في تلك الحلول تهديداً للمسار العام لمشروعها السائد ، كما أن القوى المعارضة (بالمعنى الاقتصادى والاجتماعى أكثر منه بالمعنى السياسى) تسعى إلى التعبير عن آرائها المناقضة من خلال منافذ التعبير المختلفة .

من هذا كله يمكن أن نخلص إلى :

١ - أن الملامح الأساسية للنظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى السائد الآن في المجتمع المصرى (في منتصف الثمانينات) وتوجهاته الخارجية إنما تمت صياغتها في السبعينات خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانطوت على تغيرات جذرية اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية عن المرحلة التي سبقتها .

٢ - إن التغير في رئاسة الدولة من الرئيس أنور السادات إلى الرئيس حسنى مبارك أوجد مجموعة من « الضوابط » لترشيد ذلك النظام في إطار الحفاظ على مساره العام . وتتعلق تلك الضوابط على وجه الخصوص بضرورة أخذ مصالح الجماهير الشعبية في الاعتبار والتقليل من وطأة الاعتماد على الخارج .

٣ - إن هذا التوجه للنظام السياسى استلزم الابتعاد بقدر الامكان عن الصياغات الايديولوجية والتوجه المباشر إلى المشاكل بمنهاج فنى وإجرائى بالدرجة الأولى الأمر الذى انعكس بشكل مباشر على الخطاب السياسى لرئيس الدولة ولرئيس الحكومة وبياناتهما الرسمية . هذه الخصائص العامة للتطور الراهن للنظام السياسى في مصر تنعكس في استراتيجياته وسياساته الداخلية والخارجية على النحو التالى :

الانتاجى . وأنت الدعوة لترشيد الانفتاح من القيادة العليا للدولة معبرة - بالدرجة الأولى - عن وجهة نظر بعض قطاعات بيروقراطية الدولة فى الحكومة والقطاع العام ، كما أيدتها بعض عناصر الرأسمالية الوطنية المنتجة التى تعترض على الاستيراد غير المقيد ، لتأثيراته الضارة على بعض قطاعات الصناعة الوطنية المصرية . ولكن هذا لا ينفى استمرارية التوجه الانفتاحى العام مع تصاعد الدعوة إلى اطلاق المبادرات الذاتية ، وإلى تحقيق المشاركة الشعبية فى الانتاج والتنمية ، والنفى القاطع لآى نوايا للتأميم أو المصادرة أو أى شكل من أشكال القيود على رأس المال الخاص ، والاهتمام بإزالة المعوقات الادارية والبيروقراطية أمام الاستثمار الخاص . إن هذه المبادئ تشكل جزءا أساسيا من الدعوة إلى « الصحوة الكبرى » التى أطلقها الرئيس مبارك فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ فى افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والشورى ، كما أن بيان حكومة الدكتور على لطفى فى الثلاثين من نفس الشهر أنطوى على مزيد من التفصيل فى نفس الاتجاه .

وبعبارة موجزة ، فإن من بين المهام الأساسية التى أصبحت أجهزة الدولة السياسية والتنفيذية تضعها نصب عينيهما إتاحة أفضل الظروف أمام الاستثمار الخاص (المصرى والعربى والأجنبى) لكى يعمل وينتج . ولذا فإن النجاح فى إتاحة تلك الظروف أولا ، ثم مدى ونوعية الاقبال الفعل الذى سيحدث ثانيا ، تمثل أسئلة حاسمة بالنسبة لمستقبل البلاد الاقتصادى بل والسياسى .

الديمقراطية سياسيا :

كانت الديمقراطية هى المبدأ الذى رفعه الرئيس أنور السادات محورا لشرعية نظامه الجديد بعد ١٥ مايو ١٩٧١ . ومن خلال شعارى « دولة المؤسسات » و « سيادة القانون » قدمت ديمقراطية السبعينات باعتبارها البديل لما سُمى « بالنظام الشمولى » فى الستينات .

وشهدت فترة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ الخطى الحثيثة التى تمت على طريق التعدد الحزبى فى مصر كأبرز المظاهر النظامية للديمقراطية والتى تجسدت فى نوفمبر عام ١٩٧٦ باعلان قيام الأحزاب وصدر قانون الأحزاب فى يونيو ١٩٧٧ .

على أن قيام ديمقراطية « التعدد الحزبى » لم تكن مجرد استجابة لبحث نظام الرئيس السادات عن

شرعيته الخاصة ولكنها كانت أيضا استجابة لقوى اجتماعية وسياسية برزت بعد هزيمة ١٩٦٧ تطالب بتوسيع حقوقها الديمقراطية ، واتساقا مع التوجه الليبرالى الذى انطوت عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتشكيلا لصورة للنظام السياسى أكثر تلاؤما مع توجهه الخارجى نحو الولايات المتحدة والعالم الغربى . على أنه إذا كانت ديمقراطية التعدد الحزبى قد ارتبطت فى نشأتها بالرئيس السادات فلا شك أن ممارستها الأكثر استقرارا انما بدأت تحديدا بعد وفاته . وفى واقع الأمر ، فإن ازدهار التعدد الحزبى فى ظل حياة الرئيس السادات لم يتعد ثلاثة شهور : بين قيام الأحزاب فى نوفمبر ١٩٧٦ وانتفاضة يناير ١٩٧٧ . ويصعب اعتبار أن الفترة بين يناير ١٩٧٧ وبين ١٩٨١ فترة ممارسة تعددية حزبية مستقرة : فعبر مظاهرات يناير ١٩٧٧ وزيارة الرئيس السادات لاسرائيل فى نوفمبر من نفس العام ثم توقيع معاهدة كامب ديفيد فى ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية فى ١٩٧٩ وما صاحب كل ذلك من توترات داخلية وعربية ، لم يكن ممكنا للنظام السياسى ترك الحرية للمعارضة السياسية فى اعاقه تقدمه على طريق التسوية السلمية مع اسرائيل ، بل على العكس لقد شهدت السنوات الأربع (من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١) صدور القوانين الاستثنائية التى مثلت نقضا خطيرا للتوجه الديمقراطى المعلن للنظام .

وبوفاة الرئيس السادات ، وتولى الرئيس حسنى مبارك للسلطة فى مصر عام ١٩٨١ ومع استمرارية الظروف الموضوعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التى استوجبت التحول « الديمقراطى » ، شهدت مصر ممارسة تعددية - حزبية أكثر استقرارا بالرغم من استمرار القوانين الاستثنائية وحالة الطوارئ فى البلاد .

وواقع الأمر ، أن النظام السياسى فى مصر فى ظل رئاسة الرئيس حسنى مبارك شدد على الديمقراطية أكثر من أى شئ آخر كمصدر لشرعية النظام لا يمكن المساس به ، وشهدت مصر درجة من حرية التعبير خاصة من خلال الصحافة الحزبية لم يسبق لها مثيل منذ عام ١٩٥٢ على الأقل .

ومع ذلك ، فإن مدى فعالية الممارسات الديمقراطية وتجاوزها نطاق « حرية التعبير » فى البرلمان والصحافة الحزبية ، لم تتأكد بعد . فتلك الممارسات لم تتحول إلى آليات للتصحيح فى النظام السياسى يتخلص بمقتضاها -

المعاصرة ، يمكن القول أن هناك خمسة ميادين أو مجالات للاستراتيجية القومية المصرية ، يمكن تتبع التوجه الاستراتيجى العام للدولة بشأنها وهى :

(١) مواجهة الخطر الاسرائيلى :

الخطر الاسرائيلى هو استمرار معاصر لسلسلة المخاطر التى توالى على مصر طوال التاريخ من الشرق عبر جزيرة سيناء ، كما أنه يلخص عديدا من التوجهات العدوانية تجاه مصر من قوى دولية مختلفة . وإذا افترضنا أن هناك ميولا متأصلة لدى اسرائيل للتوسع (سواء بالشكل الاقليمى المباشر أو بالأشكال الأخرى غير المباشرة) فإن هذا يعنى وجود تناقض أساسى مع الحق الطبيعى للدولة المصرية فى حماية أمنها الاقليمى ، كما أن الوجود الاسرائيلى ينطوى على امكانية مستمرة لتعويق التنسيق بين البلدان العربية فضلا عن تحقيق الوحدة بينها .

وطوال العقود الثلاثة بين ١٩٤٨ و ١٩٧٧ ظلت الاستراتيجية المصرية فى مواجهة الخطر الاسرائيلى قائمة على ربط التهديد الاسرائيلى للأمن المصرى بتهديد الأمن العربى كله بما فى ذلك اغتصاب حقوق الشعب الفلسطينى ، ومواجهة هذا الخطر بالتالى بالتعاون مع البلاد العربية وبلاستناد إلى قوة المعسكر الدولى المضاد للولايات المتحدة (الحليف الدائم لاسرائيل) . فى هذا السياق فإن جوهر التغير الذى أحدثه الرئيس السادات فى استراتيجية مواجهة الخطر الاسرائيلى لم يكن فى مجرد استبدال الأسلوب السلمى بالأسلوب العسكرى وإنما فى قيام هذا الأسلوب السلمى على استراتيجية تفصل بين التهديد الاسرائيلى لمصر وبين تهديدها للعالم العربى والقضية الفلسطينية . وبالتالى قامت مصر بالتفاوض منفردة مع اسرائيل حول قضيتها الخاصة (الانسحاب من سيناء) ، بالرغم من وثيقة كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتى الفلسطينى والتى لم يقدر لها أى تنفيذ حقيقى .

ولذلك فقد رأى المعارضون للاتفاق المصرى الاسرائيلى تهويلا من الخطر الاسرائيلى ، واهدارا لعناصر القوة المصرية : التاريخية والاقليمية بل والدولية .

ولقد ورث حكم الرئيس مبارك اتفاقية السلام مع اسرائيل وواصل الالتزام بها وتم الانسحاب الاسرائيلى من سيناء بعد وفاة الرئيس السادات بشهور قليلة . وتقديرا لعدم امكانية التنصل من المعاهدة المصرية

أولا بأول - من أوجه النقص أو القصور التى تنبه إليها المعارضة ، خاصة مع وجود أغلبية برلمانية كاسحة للحزب الحاكم . ولذلك لم تصل الممارسات البرلمانية إلى المدى الذى تعرفه التجارب الديمقراطية الأكثر رسوخا من ممارسات مثل سحب الثقة أو الاقالة أو الاستقالة لأحد الوزراء أو الوزارة كلها ، بالرغم من توافر ظروف وقضايا كان يمكن أن تستلزم ذلك .

وفضلا عن ذلك ، فإن القيود القانونية على انشاء احزاب جديدة وعلى حريات التعبير غير حرية الصحافة والطابع النخبوى للممارسات الحزبية والاحتكار الفعلى للحكم من حزب واحد مهيمن ، والظروف الاقتصادية الصعبة ، تطرح تساؤلات هامة حول مستقبل الديمقراطية فى مصر ما لم يتم عمل حقيقى لتجاوز تلك الحدود والقيود .

ثانيا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الخارجى :

وبالرغم من أهمية وضوح الأهداف القومية أو « الأهداف الاستراتيجية » إلا أنه لا توجد وثيقة رسمية تحدد تلك الأهداف بصياغة واضحة ومحددة ، ومع ذلك فإن هناك تراثا من الوثائق والكتابات التى يمكن أن تمثل نقطة انطلاق نحو تحديد هذه الأهداف .

وإذا عدنا فقط إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بحثا عن الأهداف الاستراتيجية لمصر ، فإننا نجد عددا من المصادر المكتوبة أو المعلنة التى تضمنت تلك الأهداف والتى يمكن أن تقسم بشكل عام إلى نوعين : النوع الاول ، مصادر استرشادية سواء فى شكل وثائق رسمية أو شبه رسمية أو اجتهادات فكرية ، وتشمل تلك المصادر وثائق مثل : كتاب فلسفة الثورة - والميثاق الوطنى (١٩٦٢) وبيان ٣٠ مارس (١٩٦٨) وبرنامج العمل الوطنى (١٩٧١) وورقة أكتوبر (١٩٧٤) كما تشمل اسهامات بعض كبار المفكرين والكتاب المصريين الذين اهتموا بالمعالجة المباشرة لذلك الموضوع وربما كان د . جمال حمدان هو أبرز الأسماء فى تلك الناحية .

أما النوع الثانى ، فيتضمن مصادر رسمية ومعاصرة تسهم بشكل مباشر فى التعريف الاجرائى للأهداف الاستراتيجية القومية وهى تشمل : الدستور وبرنامج الحزب الوطنى الحاكم وبيانات الحكومة المصرية ثم وثائق احزاب المعارضة القائمة .

فى ضوء ما تحتويه تلك المصادر ، وفى ضوء دراسة المعطيات الجغرافية والتاريخية لمصر ، وتطور الوقائع

الاسرائيلية إستنادا إلى حقائق توازن القوى بين إسرائيل والبلاد العربية المواجهة لها جميعا ، وإلى الظروف السلبية المتعلقة بالوضع العربى الراهن ، لم تطرح مصر فى عهد الرئيس مبارك امكانية الغاء المعاهدة المصرية الاسرائيلية على الاطلاق ، ولم ترجع عن الالتزام المبدئى بالسلام ، ومع ذلك فإن الحديث الذى ساد فى عهد الرئيس السادات باعتبار أن حرب أكتوبر هى آخر الحروب لم يتكرر ، كما عملت مصر على اعادة التاكيد على عناصر قوتها الاستراتيجية : عسكريا وعربيا ودوليا ، بالاهتمام بدعم القوات المسلحة واعادة العلاقات مع العالم العربى ، والسعى لايجاد حل للقضية الفلسطينية فى اطار المعطيات الراهنة ، فضلا عن اعادة العلاقات المتوازنة مع الاتحاد السوفيتى .

(ب) تأمين العمق الافريقى لمصر :

إن وقوع مصر فى القارة الافريقية عند بوابتها الشمالية الشرقية يجعل من القارة الافريقية عمقا حيويا استراتيجيا لمصر على محورين : المحور الجنوبى والذى يشمل حوض النيل ، والمحور الغربى ويشمل ليبيا وبقية بلاد المغرب العربى . وأهمية المحور الأول (الجنوبى) ترتبط مباشرة بنهر النيل وضرورة حمايته من أى مخاطر تعوق تدفق مياه النيل إلى مصر ، أما المحور الثانى فترتبط أهميته باحتمالات وجود قوة معادية على طول الحدود الغربية لمصر .

وقد اهتمت مصر الناصرية بالقارة الافريقية ، وعملت على أن تلعب فيها دورا نشيطا خاصة من خلال منظمة الوحدة الافريقية ، كما حرصت على توثيق العلاقات مع السودان ودول حوض النيل من ناحية ، ومع ليبيا من ناحية أخرى . هذا التوجه الاستراتيجى العام فى السياسة المصرية طرأت عليه تغيرات هامة فى ظل الرئيس السادات ، فضعف الاهتمام بالروابط الافريقية ككل ، ولم تعكس السياسة المصرية فى القارة توجهها مستقلا بقدر ما عكست الارتباط بالتوجهات الغربية ازاء القارة . وفى حين حرص نظام الرئيس السادات على دعم نظام الحكم فى السودان كقضية لا تقبل التفريط ، فإن العلاقات مع ليبيا تعرضت لتوترات شديدة وصلت إلى حد الصدام المسلح المحدود . وكان أبرز النتائج الاستراتيجية فى هذا الصدد هو اعتبار الجبهة الغربية مصدر خطر رئيسى على الأمن المصرى (ربما بشكل يفوق الخطر الاسرائيلى) وإن هذا الخطر يأتى من التحالف الليبى

السوفيتى .

ويمكن القول أن عهد الرئيس مبارك شهد عودة للاهتمام بأفريقيا وبالدور النشط فيها . ومع أن دعم نظام الرئيس مبارك لنظام حكم الرئيس نميرى فى السودان أدى إلى بعض الفتور أو التوتر فى العلاقات المصرية - السودانية عقب الاطاحة بالرئيس نميرى إلا أن اعتبارات المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الجانبين حتمت ضرورة تجاوز تلك الأزمة المؤقتة ، كذلك حرصت الحكومة المصرية على عدم تصعيد التوتر مع ليبيا حتى لا تكون الجبهة الغربية مصدر استنزاف وتشيت للجهد العسكرى المصرى . ولكن تظل ترسانة الأسلحة السوفيتية المكدسة فى ليبيا مصدر خطر محتمل على الأمن المصرى يستلزم التحوط له دون مبالغة أو تهوين .

(ج) الالتزام القومى العربى :

يقع الالتزام القومى العربى فى مقدمة الأهداف الاستراتيجية التى أجمعت عليها كافة الوثائق السياسية العامة فى مصر المعاصرة ، فضلا عن الغالبية الساحقة من المفكرين المصريين . ومع أن هذا الالتزام القومى العربى فى مصر يمكن تتبعه إلى فترات بعيدة فى التاريخ الحديث ، إلا أن ثورة ٢٣ يوليو أكدت على ذلك البعد فى الاستراتيجية المصرية أكثر من أى بعد آخر ، وإن شابت سياساتها فى هذا الصدد بعض الأخطاء وهذا البعد العربى للاستراتيجية المصرية كان أول الأبعاد التى تلقت ضربة قاصمة عقب المعاهدة المصرية الاسرائيلية .

ويمكن القول أن السياسة العربية لمصر فى عهد الرئيس حسنى مبارك استهدفت تقليل تلك الآثار السلبية إلى أقصى حد ممكن ، مع الاحتفاظ بالالتزام التعاقدى المصرى مع إسرائيل . وفى هذا الصدد فإن تقوية العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعم العراق فى حربها ضد ايران ، وتقوية العلاقات مع البلاد العربية التى لم تقطع علاقاتها بمصر (مثل السودان وعمان والصومال) ، وتجنب الحملات الدعائية ضد بلدان مثل سوريا وليبيا ، كانت كلها مداخل هامة لتأكيد الالتزام القومى العربى لمصر فى ظل المعطيات الجديدة للموقف فى المنطقة .

(د) دعم العلاقات مع بلاد العالم الثالث والعالم الاسلامى على وجه الخصوص :

تتقاسم مصر مع بلدان العالم الثالث فى آسيا

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مشاكل التخلف الاقتصادي والتكنولوجي ، وتعثر النظم السياسية ، والتبعية الثقافية ازاء العالم المتقدم مثلما تقاسمت معها في الماضي الخضوع للاستعمار الأوربي .

ولا شك أن مصر كانت في مقدمة بلاد العالم الثالث التي أسهمت في بلورة الحركة المشتركة لتلك البلاد خاصة منذ مساهمتها النشطة في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ للتضامن بين بلاد آسيا وأفريقيا ، ثم انشاء وتدعيم حركة عدم الانحياز بدءا من مؤتمر القمة الأول لعدم الانحياز في عام ١٩٦١ .

وفي داخل اطار بلدان العالم الثالث تمتعت مصر دائما بمركز قيادي متميز ازاء البلاد الاسلامية على وجه الخصوص .

وسواء على صعيد العالم الثالث بشكل عام أو على صعيد العالم الاسلامي بوجه خاص ، يكمن مصدر هائل للدعم السياسي والدبلوماسي لمصر ، وكذلك التبادل الاقتصادي والعلاقات الثقافية الخصبة ، كما تتوافر الأرضية للعمل لتدعيم المصالح المشتركة على الأصعدة الاقتصادية والثقافية الأمنية في مواجهة المصالح المتنامية للعالم المتقدم .

هذا الخط الاستراتيجي الثابت في السياسة المصرية والذي تعرض أيضا لبعض الفتور في السبعينات عادت السياسة المصرية إلى تنشيطه في الثمانينات في اطار المعطيات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية عموما .

(هـ) الحياد بين الشرق والغرب :

إذا كان التمسك بسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الدوليتين المتنافستين في الشرق والغرب خطأ مميزا للسياسة المصرية بعد يوليو ١٩٥٢ ، فلا شك أن جذور هذه السياسة وجدت أيضا قبل ١٩٥٢ مما يعكس الوعي بأهمية هذا الخط الاستراتيجي للسياسة المصرية . وبعد ازدهار هذا التوجه في الستينات فان العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة والاقتراب الشديد من العالم الغربي في السبعينات ترافق في واقع الأمر مع سياسة « الوفاق » بين العملاقين التي أثرت على مضمون وفعالية سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز إلى حد ما . وإذا كانت سياسة الوفاق قد وهنت لتحل محلها فترة من « الحرب الباردة الجديدة » فإن بداية الثمانينات حملت معها أيضا محاولة السياسة الخارجية المصرية لاستعادة نوع من التوازن في علاقاتها الخارجية وإن ظلت العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة مستمرة ، استنادا إلى حقيقة أن الولايات المتحدة ما تزال هي المصدر الأساسي للسلاح والقمح لمصر .

في ضوء هذه الملامح الاستراتيجية العامة الراهنة للمجتمع المصري يعالج القسم المصري من التقرير الاستراتيجي العربي التطورات السياسية والاقتصادية والدفاعية في جمهورية مصر العربية ، في خلال عام ١٩٨٥ . وذلك في أربعة أقسام متوالية :

السياسة الداخلية

: الأوضاع الاقتصادية

: السياسة الخارجية

: الدفاع والقوة العسكرية



القسم الثاني
السياسة الداخلية

ينقسم الحديث عن السياسة الداخلية المصرية في هذا القسم إلى ثلاثة أجزاء : الجزء الأول يعالج « سلطات الدولة » الثلاث ، أى : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية . والجزء الثانى يتعلق بالأحزاب السياسية سواء الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة . أما الجزء الثالث فيعالج جماعات الضغط في المجتمع المصرى ، ثم يركز على أنشطة تلك الجماعات في عام ١٩٨٥ ، أى : الحركة الإسلامية وجماعات رجال الأعمال .

وكما يظهر من العرض ، فإن محور دراسة وتقييم السياسة الداخلية المصرية في عام ١٩٨٥ إنما هو اقترابها أو ابتعادها عن النموذج الديمقراطي التعددى المطروح للممارسة السياسية : سواء من الناحية البنائية أو من الناحية الوظيفية . ولا ينفصل ذلك - فى واقع الأمر - عن دراسة وتقييم الأوضاع الاقتصادية (التى يتناولها الباب الثالث) والتى تتعلق - بدورها - بعرض وتقييم السياسة الاقتصادية المعلنة ، أى سياسة الانفتاح الاقتصادى .

أولا : سلطات الدولة

(١) السلطة التنفيذية :

(أ) رئاسة الجمهورية

لعبت رئاسة الدولة دائما دورا مركزيا فى ادارة المجتمع السياسى المصرى عبر كافة مراحل تاريخه . وكان لتوجهات رئاسة الدولة أثر مباشر على المسار العام للنظام السياسى وما انتهى إليه من نجاحات واخفاقات . إذ عرقل السراى الملكى الأداء الفعال للنظام الليبرالى وعجل بالقضاء عليه . كما كان لرئاسة الجمهورية دور مركزى فى احداث التحولات الاجتماعية والسياسية التى شهدتها مصر فى الحقبة الناصرية ، ثم كان لها مرة أخرى نفس الدور فى أحداث التحولات المعاكسة فى الحقبة الساداتية .

وبعد اغتيال الرئيس السادات تطلع رجل الشارع ومعه القوى السياسية المنظمة إلى رئاسة الرئيس مبارك ناشدا منها المبادرة بأحداث الاصلاحات الضرورية التى تمخض غيابها عن أزمة فى النظام السياسى كان مظهرها البارز عملية الاغتيال نفسها . وبالفعل فقد كانت للرئيس مبارك تلميحات وتصرفات منذ الأيام الأولى لرئاسته أرست دعاءة الاصلاح .

ويمكن القول بأن عام ١٩٨٥ كان بالنسبة لرئاسة الجمهورية من الناحية الموضوعية عام التفكير فى البدائل وتطبيق بعض السياسات الاصلاحية ، كذلك بذل الرئيس مبارك جهدا كبيرا فى التأكيد على أهمية القدوة بالنسبة للقيادة السياسية ، وقام بزيارات عديدة لمواقع العمل والانتاج فى القطاعين العام والخاص وغيرها .

أما الخطب السياسية التى توجه بها الرئيس مبارك مباشرة إلى المواطنين فقد ارتبطت بالمناسبات الوطنية والرسمية المعروفة وبخاصة خطاب عيد العمال فى أول مايو وخطاب عيد الثورة فى ٢٣ يوليو . إلا أنه يلاحظ أن خطاب عيد الثورة قد تم القاؤه فى اطار احتفال محدود ، كما أن احتفال ١٥ مايو جاء خفيا و اقتصر اسهام الرئيس مبارك فيه على بيان مكتوب نشر فى الصحف واحتوى القول بأن ١٥ مايو كان « بداية تحول جذرى كبير إلى الشرعية الدستورية » . وبجانب هاتين المناسبتين كان للرئيس لقاء اذاعى وتلفزيونى بالمواطنين فى مناسبة أعياد سيناء ، وخطاب فى احتفال عيد الشرطة ، وخطاب فى افتتاح مؤتمر الحكم المحلى ، وخطاب فى عيد محافظة البحيرة بمدينة رشيد وخطاب طويل فى افتتاح الدورة البرلمانية الثانية لمجلس الشعب والشورى . والخط السائد فى هذه الخطب هو التأكيد على استمرارية التجربة الديمقراطية والتحذير من زعزعتها بواسطة القوى المعارضة ، بجانب الإشارة لحجم الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها البلاد والدفاع عن أداء الحكومة بصدد معالجتها .

وقد اعتبر أهم هذه الخطابات خطاب افتتاح الدورة البرلمانية (١٣ نوفمبر ١٩٨٥) الذى عرف بخطاب « الصحوة الكبرى » التى وردت به كعنوان لبرنامج الاصلاح الذى عرضه الرئيس مبارك .

أما على الصعيدين العربى والدولى فقد كان عام ١٩٨٥ عاما نشطا بالنسبة لرئاسة الجمهورية فى مصر . فقد تكررت اللقاءات بين الرئيس مبارك والملك حسين فى كلا البلدين ، وكان ذلك تدعيما للاتفاق الأردنى الفلسطينى الذى ألحت الدولتان على الولايات المتحدة أن تقبله كأساس للسلام ،

خاصة في خلال زيارة الرئيس مبارك الأولى للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ وإن لم تحقق عائداً سريعاً . كذلك قام الرئيس مبارك بزيارة العراق مع الملك حسين برغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين مصر والعراق التزاماً بالمقاطعة العربية الرسمية لمصر التي تجاوزتها عملياً العلاقات الفعلية بين الدولتين خصوصاً مع تأييد مصر للعراق في الحرب العراقية الإيرانية . كذلك التقى الرئيس مبارك بالسلطان قابوس إلى جانب اللقاء مع الرئيس السوداني السابق في أسوان ، ثم اللقاء مع الرئيس السوداني الجديد في مطار الخرطوم في زيارة رمزية ثم لقاءه مرة ثانية بالقاهرة . وبالإضافة لهذا أدلى الرئيس مبارك بعدة أحاديث صحفية نشرت في الصحف والمجلات العربية .

وفي مواجهة مشكلة طرد العمالة المصرية من ليبيا صرح الرئيس مبارك بأن الذين أقدموا على طرد العمالة المصرية والتونسية من ليبيا لن يفلتوا من الجزاء . وقد استمرت الحملة ضد ليبيا مع عملية خطف الطائرة المصرية المنطلقة من مطار أثينا واقتحام رجال الصاعقة المصرية لها في مالطة ، وكانت تلك بدورها تالية لحادث اختطاف السفينة الإيطالية « اكيلى لاورو » ومضاعفاتها وفي الحاليتين ، عبر رئيس الجمهورية بشكل مباشر وواضح عن رد الفعل المصرى .

كذلك قام الرئيس بزيارات خارجية عديدة شملت زيارتين للولايات المتحدة ، وكانت ثانيتهما للمشاركة في الاحتفال بتأسيس الأمم المتحدة ولقاء الرئيس الأمريكى في نفس الوقت ، كما شملت زيارة دول أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان . هذا بالإضافة للمشاركة في القمة الأفريقية التي عقدت في أديس أبابا وانتهاز المناسبة لتحسين العلاقات مع أثيوبيا . وفي نفس الوقت استقبل الرئيس مبارك عدداً من رؤساء الدول الأجنبية في القاهرة منهم رؤساء ألمانيا وزامبيا وإيطاليا بجانب رئيسة الوزراء البريطانية . وقد التقى الرئيس مبارك في اجتماعين بالقاهرة مع ممثلى معهد الصحافة الدولى في مؤتمره الذى عقد بالعاصمة المصرية ، وصحفيى دول عدم الانحياز في اجتماع مماثل لهم . هذا بالإضافة للقاء عدة مرات

مع المراسلين الأجانب بالقاهرة وبالأخص بعد عودته من زيارته الخارجية بجانب أحاديثه للصحف ومحطات الاذاعة والتلفزيون الأوربية والأمريكية .

وبجانب هذا النشاط أناب الرئيس بعض كبار المسؤولين لالقاء كلمات نيابة عنه في احتفالات مثل تكريم الأطباء وتكريم الاعلاميين ويوم أفريقيا . كذلك فقد كان له نشاطه الذى قام به بصفته رئيساً للحزب الوطنى خاصة في شكل اجتماعات مع المستويات التنظيمية المختلفة بالحزب ، أو بعض أماناته العامة .

وقد واصلت المعارضة حملتها من أجل تغيير الوضع الدستورى لرئيس الدولة وأسلوب انتخابه وانتخاب نائب الرئيس ، فضلاً عن معارضتها للجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب الوطنى .

(ب) مجلس الوزراء

تشكلت خلال الفترة ما بين تولى الرئيس مبارك للحكم وعام ١٩٨٥ أربع وزارات استمرت الأولى سبعة شهور والثانية أقل قليلاً من سنتين ، وكلاهما برئاسة الدكتور فؤاد محيى الدين . والثالثة استمرت فوق العام بقليل وترأسها كمال حسن على بعد وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين . أما الوزارة الرابعة فقد تشكلت برئاسة الدكتور على لطفى في سبتمبر ١٩٨٥ . أى أنه بالنسبة للثلاث وزارات الأولى بلغ عمر الوزارة في المتوسط ١٦ شهراً وتقلد منصب الوزارة خمسون شخصاً كانت نسبة العسكريين إلى المدنيين بينهم ١ : ١٠ .

وكانت وزارة كمال حسن على - وهو من العسكريين وسبق له تولى وزارة الخارجية - قد قدمت بيانها للبرلمان أواخر عام ١٩٨٤ . ومع مطلع عام ١٩٨٥ أقر مجلس الشعب هذا البيان بعد بيان اضافى لرئيس الوزراء رد فيه على ملاحظات أعضاء المجلس في نقاشهم لبيان الحكومة .

وخلال فترة رئاسة كمال حسن على للوزارة أعلن تحديث جهاز رئاسة الوزراء من خلال ادخال الكمبيوتر وايجاد بنك للمعلومات فيه . كما أقرت مجموعة التعيينات بالمناصب الكبرى بالجهاز مثل تعيين أمينين للجنة السياسات والاستثمار وعدد من المديرين .

وبصورة تقديرية يمكن القول بأن أهم نجاحات وزارة كمال حسن على كانت في مجال أعمال سياسة منع تجريف الأرض الزراعية وإيقاف انتاج الطوب الأحمر ، إذ حددت لذلك مواعيد محددة واستخدمت الأجهزة العلمية لرصد التعديات على الأرض الزراعية ، كما واكب ذلك حملة اعلامية ربطت بين التعدي على الأرض والتعدي على الوطن نفسه . أما أهم اخفاقاتها فكانت بلا شك في مجال رسم وإعمال سياسة اقتصادية كلية . إذ بدا أن الوزارة منقسمة على نفسها بشأن القرارات الاقتصادية التي أصدرتها في يناير لتلغيها في ابريل من نفس العام . كذلك فقد انتاب هذه الوزارة سوء الطالع ببدء عودة المصريين من ليبيا وغيرها ، وشهدت آخريات أيامها ارتفاعا كبيرا في الأسعار وتفاوضا منهاكا مع المؤسسات المالية الدولية لمواجهة الدين الخارجى الذى تضاربت تصريحات وزير التخطيط بشأن مقداره . وقد أقيمت الوزارة بصورة مفاجئة ربطت باعتلال صحة رئيس الوزراء ، كما شهدت آخريات أيام هذه الوزارة حملة شديدة ضدها وضد رئيسها من قبل الأحزاب المعارضة .

وقد كلف الدكتور على لطفى - الذى سبق أن كان وزيرا للمالية في فترة حكم الرئيس السادات واحتل منصب رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى الديمقراطى - بتشكيل الوزارة الجديدة في الرابع من سبتمبر وأتم تشكيلها في اليوم التالى حيث ضمت أربعة نواب لرئيس الوزراء و ٢٧ وزيرا منهم ثمانية جدد .

ويلاحظ على هذه الوزارة عدة أمور أبرزها أنها جاءت بالأساس لمعالجة المشكلة الاقتصادية . وبرغم التصريح المبكر للدكتور على لطفى بأنها ليست وزارة اقتصادية بالمعنى الضيق إلا أنه لم يخف بعد ذلك حقيقة التركيز على المشكلة الاقتصادية ، وهو ما أكده الرئيس مبارك في خطبته بمدينة رشيد في ١٨ سبتمبر . كذلك فقد أبرزت الصحف القومية تعبير الوزارة عن حزب الأغلبية بدلالة اجراء مشاورات تشكيلها في مقر الحزب الوطنى ، وهو ما أثار انتقاد دوائر المعارضة باعتبار أن الارتباط بين الوزارة والحزب الحاكم لا يكفى فيه أن تجرى مشاورات تشكيل الوزارة في مبنى الحزب أو أن الاغراق في إبراز هذا الجانب يعنى انها وزارة للحزب وليست للأمة ككل .

والصورة التى حاولت الوزارة الجديدة إبراز نفسها بها مبكرا هى صورة الوزارة الحريصة على موارد الدولة (قرار منع اعلانات الشكر والتهانى بواسطة الأجهزة الحكومية والقطاع العام ، وقرار ترشيد نفقات سفر

الوفود للخارج) كذلك بدت الوزارة حريصة على عدم ارتفاع الأسعار (قرار توزيع انتاج وزارة الزراعة على المستهلكين مباشرة بواسطة منافذ توزيع وزارة التموين ودون وسطاء ، وقرار تشديد الرقابة على الأسواق) وصدرت عنها تلميحات للصرامة في تحصيل الضرائب ، إلا أنها أبرزت كذلك نية عدم مساسها بالاستثمارات الخاصة بل وخصصت نصف استثمارات خطة التنمية للقطاع الخاص ، ونفت أن يكون هناك اتجاه لفرض ضرائب جديدة بالاضافة إلى تدعيم علاقاتها برجال الأعمال الذين حضر رئيس الوزراء مؤتمرا لهم .

كما أعلن رئيس الوزراء في مؤتمر العمال بالاسكندرية عن تشكيل لجنة لتبادل الرأى بينهم وبين الحكومة ، تضم سبعة وزراء وضرورة ربط الأجر بالأسعار ، لكنه اشترط لحدوث ذلك زيادة الانتاج أولا منعا للتضخم إذا زادت الأجور دون الانتاج .

أما الموقف الأول للمعارضة من وزارة الدكتور على لطفى فقد اختلف طبقا للأحزاب السياسية . إذ صرح رئيس الوفد فؤاد سراج الدين بأن « اصدار الحكم على وزارة على لطفى يتوقف على برنامجها وطريقة تنفيذه » ، في حين لم يتردد حزبا العمل والتجمع في القول بأن الوزارة ستتجه لرفع الأسعار والغاء الدعم على السلع والاستجابة عموما لشروط صندوق النقد الدولى بخصوص السياسة الاقتصادية المصرية . وبرغم تأكيد الرئيس مبارك في خطبته برشيد على أن الذين حاربوا في أكتوبر لا يتلقون شروطا من أى جهة أجنبية إلا أنه أوضح أن مصر تنتظر أياما عصيبة من الناحية الاقتصادية . وقد تأكد هذا في بيان الحكومة الذى قدمته لمجلس الشعب في أواخر العام ، والذى ركز على المشكلة الاقتصادية وطرح بشأنها عددا من الأفكار العامة ولم تدع هذه الأفكار مجالا للشك في نية الحكومة للحفاظ على القواعد الأساسية لنظام الانفتاح الاقتصادى وتدعيم السوق الحرة والمستثمرين المحليين والأجانب .

(٢) السلطة التشريعية

مجلس الشعب هو مكن السلطة التشريعية في مصر . أما مجلس الشورى والذى يفترض أنه المجلس الثانى للبرلمان المصرى فيتعذر اعتباره كذلك على وجه الدقة بسبب عدم وجود اختصاص تشريعى محدد له في الدستور المصرى . وعلى ذلك لا يزيد مجلس الشورى عن كونه « مجلسا للعائلة المصرية » كما أراد له الرئيس

السادات . إلا أنه يلاحظ ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات التي جرت لمجلس الشورى . فضلا عن مقاطعة أحزاب المعارضة لتلك الانتخابات بل ورفض وجوده من الأصل . ولكن ذلك لا ينفي وجود عدد من الكفاءات السياسية والثقافية في هذا المجلس واصداره أحيانا لدراسات هامة حول الواقع المصرى .

وكان مجلس الشعب قد تشكل بعد انتخابات مايو ١٩٨٤ من أغلبية كبيرة للحزب الوطنى وأقلية معارضة من الوفد من بينهم عدد من الأعضاء ينتمون للاخوان المسلمين وضم إليه بالتعيين أربعة أعضاء من حزب العمل بينهم رئيس الحزب وعضو واحد من حزب التجمع لا يمثل الحزب رسميا بسبب اعتراض الحزب على مبدأ التعيين . وكانت هذه الانتخابات نفسها موضعاً لثانى استجواب تقدمت به المعارضة البرلمانية في الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٤ إذ اتهمت المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات على وجه الاجمال ، بينما نفت الحكومة ذلك وإن أقرت بوجود مخالفات فردية حقق فيها فوراً القضاة المشرفون على الانتخابات واتخذوا قراراتهم بشأنها . وأكدت الحكومة على أن هذه كانت أنزه انتخابات في تاريخ مصر ، بينما أقرت المعارضة بأن ذلك يسرى فقط على فترة الدعاية الانتخابية دون يوم الانتخابات الذى شهد تزويرا فاضحا . وعلى أية حال لم تزل تلك المسألة موضعاً للتقاضى أمام المحاكم . أما على المستوى البرلمانى فقد حسمتها الاغلبية البرلمانية لصالحها .

وبالاضافة لاستجواب الانتخابات فقد كان من أهم علامات عمل مجلس الشعب استجواب الطاقة الذى سبق استجواب الانتخابات حيث قدمته المعارضة البرلمانية في أخريات عام ١٩٨٤ . وقد تمحور الاستجواب حول رفض المعارضة لما أعلنته الحكومة من اقامة لمجموعة من المحطات النووية لتوليد الطاقة على اعتبار ما في هذا التوجه من مخاطر وضرورة الحصول على تمويل أجنبى لانجازه . وتصدر بعض نواب الوفد الموقف المعارض للحكومة والذى هزم كذلك بالأغلبية البرلمانية للحزب الوطنى وإن أثار جدلا شعبيا حول الموضوع كما طرح بعض التساؤلات حول الاجراء السليم للاستجوابات البرلمانية .

كذلك فقد كان من علامات العمل البرلمانى اقرار مجلس الشعب لبيان الحكومة بالاجماع وليس فقط بالأغلبية ، والجدل الذى ثار حول ترميم قبة مسجد الحسين بين وزير الثقافة ولجنة الآثار حيث قدم زعيم

المعارضة البرلمانية المستشار ممتاز نصار طلب احاطة للوزير حول الموضوع . ومن هذه العلامات أيضا مناقشة موضوع الصرف الصحى فى البحر بمدينة الاسكندرية ، وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بخصوص ما أثير حول تجاوزات محافظ الاسكندرية بشأن توزيع شقق الاسكان الشعبى بها . هذا بالاضافة لمناقشة موضوعات مثل تبوير الأرض الزراعية ، وتأييد سياسة الحكومة لمنع تجريف الأرض واستخدام الطوب الأحمر . كذلك عقدت جلسات استماع حول موضوع الشريعة الاسلامية حضرها ممثلو الأحزاب ورجال الدعوة وأعقبته مناقشات برلمانية استقرت على تنقية القوانين القائمة مما يخالف الشريعة والتزام القوانين المقبلة بها . وناقش المجلس أيضا قضية النهوض بالدعوة الاسلامية وأسعار المحاصيل الزراعية ، ومخزون المياه فى بحيرة السد العالى ، واحداث السودان بحضور وزير الخارجية ، والجريمة ، والانضباط بحضور وزير الداخلية ، ومشاكل الاسكان وأسباب القاء الألبان فى الترع والمصارف ، وانتشار المخدرات والاعداد لمواجهة الجفاف ، وسياسة تعيين الخريجين التى دعا المجلس لاعادة النظر فيها .

وفي الدورة البرلمانية الجديدة كان أول عمل للمجلس هو مناقشة طرد العمالة المصرية من ليبيا . كذلك شهدت هذه الدورة جولة جديدة من هجوم نواب حزب الوفد على ثورة يوليو ومشروعاتها ، رد رئيس المجلس عليها بعنف ومواكبة للحملة القومية العامة ضد انتشار المخدرات عاود المجلس مناقشة الموضوع وأعد لمناقشته فى جلسات استماع .

أما القرارات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة فى يناير فقد عرضت على المجلس ثم عرضت عليه القرارات البديلة بعد الغائها وتعيين وزير اقتصاد جديد . ولم يمثل المجلس مركزا ثقل فى عمليتى الاصدار والالغاء برغم المعركة التى دارت حول هذه القرارات . وانعكست داخل المجلس فقط فى صورة هجوم الدكتور مصطفى السعيد على المدعى العام الاشتراكى بعد اقالة الأول من وزارة الاقتصاد ، كذلك اقتصر دور المجلس ازاء حادثة اختطاف واقتحام الطائرة المصرية فى مالطة على تأييد موقف الحكومة فى جلسة غلبت فيها التعبيرات العاطفية من جانب الحكومة والمعارضة ، كما رفضت الغالبية طلب المعارضة بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول الموضوع .

ومن بين القوانين والاتفاقيات التى أقرها المجلس

مبدئياً أو نهائياً القانون الجديد لاحتراز الأسلحة والذخائر بما له من انعكاسات على ظاهرة العنف في المجتمع ، واقتراح بمشروع قانون حول رد الهدايا للدولة بالنسبة للعاملين بالحكومة ، وقانون مزاولة مهنة العلاج الطبيعى الذى تعرض المجلس ازاءه لضغوط كل من وزارة الصحة المتشددة في الترخيص وطلبة وخريجى معهد العلاج الطبيعى المتضررين من موقف الوزارة . هذا بالإضافة لاتفاقية القمح مع أمريكا التى أقرها المجلس بالأغلبية بسبب اعتراض المعارضة الوفدية عليها ، والموازنة التى ناقشها المجلس ووافق عليها . وكان قانون الأحوال الشخصية الجديد هو أهم ما أصدره المجلس من قوانين فى ظل اهتمام شعبى عقب إلغاء القانون القديم باعتباره غير دستورى بحكم المحكمة الدستورية . وقد تم اصدار القانون الجديد بعد نقاشات طويلة داخل المجلس انتهت باصداره بموافقة اجماعية فى أول يوليو ١٩٨٥ . وبالإجماع أيضا وافق المجلس على عقوبة الأشغال الشاقة لمن يحرف فى المصحف الشريف .

وعلى وجه العموم فقد كانت الدورة البرلمانية الأولى للمجلس دورة نشطة اهتمت الصحف القومية والمعارضة بإبراز تفاصيلها ، حيث احتوت ١٠٠ جلسة ، وتكلم فيها الأعضاء ١٦٥٠ كلمة وقدموا ٢٨٤ سؤالاً وطلب إحاطة واستجواب وأقروا ٥٠ قانوناً و ١٥٠ اتفاقية دولية . إلا أنه يلاحظ أن الحكومة قد كثفت عرضها لمشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية قبل فض الدورة مباشرة حيث قدمت ١٢ مشروع قانون و ٥٠ اتفاقية دولية . وقد دارت فى ساحة البرلمان مجموعة من الممارك المتعلقة بأعضاء المجلس .

كذلك طرح موضوع الحصانة البرلمانية للمناقشة على صفحات الصحف وموضوع دور المنصة أو دور رئيس مجلس الشعب فى إدارة العمل البرلمانى .

٣ - السلطة القضائية :

شهد النصف الثانى من عام ١٩٨٤ حركة قضائية شملت مختلف الهيئات القضائية بما فيها النيابة وإدارة قضايا الحكومة والمحامون العامون . إلا أنه شهد كذلك مجموعة من الأحداث اللافتة للنظر والمرتبطة بالقضاء . إذ كانت هناك حادثة تصنت أجهزة الأمن على غرفة المداولة أثناء نظر محكمة أمن الدولة لقضية الجهاد ، كما كانت هناك حادثة اعتداء بعض المتهمين على هيئة محكمة الجنايات . كذلك قامت صحف المعارضة فى نفس

الفترة ببدء حملتها ضد التعذيب الذى تعرض له المتهمون فى قضية الجهاد . وهو ما أكدته المحكمة التى أصدرت الحكم فى هذه القضية بالشكل الذى دفع بالنيابة العامة إلى بدء التحقيق فى قضايا التعذيب . وقد أجريت أواخر ١٩٨٤ انتخابات نأدى القضاة التى كانت على عاداتها انتخابات حامية .

أما أهم انجاز حققه القضاء فى عام ١٩٨٤ فكان عودة المجلس الأعلى للهيئات القضائية كمجلس قضائى صرف . إذ كان رئيس الجمهورية السابق أنور السادات قد استحدث نظاماً جديداً يضعه بحكم منصبه على رأس هذا المجلس . وبرغم شهر العسل القصير بين القضاة والرئيس السادات (الذى أعلن فى بداية حكمه مبدأ سيادة القانون كما قام بتكريم القضاة وأدانت الصحافة فى عهده مذبحة القضاء عام ١٩٦٨) إلا أن القضاة قد رفضوا النظام الجديد ، وطالبوا بإلغائه ، حتى تم لهم ذلك فى ظل رئاسة الرئيس مبارك . كذلك كسب النظام القضائى اسباباً الحصانة على النيابة وعدم فصل أعضائها بغير الطريق التأديبى . إلا أنه ظلت للقضاة مطالب أخرى على رأسها عدم جلوس غير القضاة فى مقعد القضاة بما يعنيه ذلك من رفض لتشكيل المحاكم الاستثنائية التى تضم بعض العسكريين ، وكذلك رفض نظام محكمة القيم التى تضم بعض الشخصيات العامة . وبرغم ذلك فقد أقر مجلس القضاء الأعلى تشكيل محكمة القيم العليا والقيم بالنسبة للمستشارين الذين تضمهم . ومن التطورات التى ظهرت خلال عام ١٩٨٥ قرار وزير العدل بمحاكمة القاضى أو عضو النيابة إذا استغل موقعه ، وليس فقط مجرد مطالبته بالاستقالة . كما استمرت خلال العام مطالبة القوى السياسية المعارضة بإلغاء نظام المدعى العام الاشتراكى .

وكانت أهم القضايا ذات الطابع العام التى نظرها القضاء المصرى أو صدر أحكاماً بشأنها خلال عام ١٩٨٥ قضية تنظيم الجهاد التى جاءت الأحكام فيها مخففة ولم تشمل حكماً بالإعدام ، كما شملت الحكم ببراءة الشيخ عمر عبد الرحمن ، وحكم القضاء الإدارى ببطلان استثناءات القبول بالجامعات وبقبول ٧٠ طالباً سبق أن رفضت الكليات قبولهم بسبب قبول المستثنى ، ثم حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الاستثناءات ، وحكم محكمة القيم فى قضية تجار العملة الذى شمل وضعهم تحت الحراسة ، كما شمل مجموعة من التوصيات الاقتصادية تقدمت بها المحكمة وعرضتها

في مؤتمر صحفي أثار تحفظات بعض القانونيين ،
والحكم برفض الفوائد لمخالفتها للشرعية الإسلامية رغم
اقرارها في القانون المدني وبما أثار أيضا تعليقات بعض
القانونيين . والحكم بعدم دستورية قانون الأحوال
الشخصية لاصداره في غيبة البرلمان دون توافر وضع
استثنائي يفرض ذلك ، والحكم لصالح ورثة أحمد
أبو الفتاح بالنسبة للأموال التي لم تقرر محكمة الثورة
مصادرتها منهم ، وإن فعلت الحكومة ذلك ، والحكم
بشرعية حزب مصر العربي الاشتراكي واحقيقته في
أمواله ، والحكم بالتعويض لصالح الاخوان المسلمين
المضارين في حادث محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر
في المنشية ، والحكم لصالح المضارين في مجموعة قضايا
التعذيب والاعتقال ، هذا بالإضافة لاحالة قانوني
الانتخاب بالقائمة والأحزاب إلى المحكمة الدستورية
بمناسبة قضايا الانتخاب ، وقضية الحزب الناصري ،
واعادة نظر قضية أحداث يناير ١٩٧٧ التي أعيدت
للمحاكم بعد رفض رئيس الجمهورية التصديق على
الحكم السابق ، واستمرار نظر قضية الحزب الشيوعي
المصري . كذلك كان هناك الحكم بالسجن المؤبد الذي
اصدره القضاء العسكري في حق الجندي سليمان خاطر
لادانته بقتل سبعة من السائحين الاسرائيليين في
سيناء ، وهي القضية التي كانت لها ردود فعل عنيفة
داخل البلاد .

ويلاحظ أن موضوع الحكم طبقا لأحكام الشريعة
الإسلامية قد طرح في ساحة القضاء المصري أكثر من
مرة ، إذ ورد بحيثيات حكم قضية الجهاد الذي أصدرته
محكمة أمن الدولة كما ورد بحكم لرئيس محكمة البلدية
بالقاهرة في إحدى القضايا ، وورد أخيرا في حكم رفض
الفوائد لنائب رئيس محكمة الاستئناف العالي بالقاهرة
الذي قال في حيثيات حكمه : « ولما كان القضاة هم
الذين يرتكبون إثم من يحكم بغير ما أنزل الله ويتحملون
وزره ، فإن المحكمة لا تتردد في أن تحكم بما أنزل الله ،
فتنقض برفض الحكم بالفوائد تأسيسا على بطلانه
لمخالفته للشرعية الإسلامية التي تسمو على كل قانون
أرضي ولو كان دستورا . والمحكمة وهي أمام تطبيق
الشرعية الإسلامية الذي أصبح مستقرا في أذهان
وعقول وضمائر- ووجدان كل الناس تنقل إلى السيد
رئيس الجمهورية ما يعاينه القضاة من اضطرابهم
للحكم بغير ما أنزل الله » .

٤ - العلاقة بين سلطات الدولة :

لا ينطبق المبدأ النظري للفصل الكامل بين السلطات

على مصر مثلما لا ينطبق على غيرها إلا بدرجة نسبية ،
إذ تظل للسلطة التنفيذية اليد الطولى في إدارة المجتمع
السياسي ، وتلعب رئاسة الجمهورية دورا مركزيا في
ذلك . فحينما اتجه البرلمان السابق لوضع نظام انتخابي
يشترط حصول الحزب على ١٠٪ من أصوات الناخبين
ليمثل في البرلمان ، كان رئيس الجمهورية هو الذي الح
على تخفيض هذه النسبة إلى ٨٪ ليتاح في البرلمان ،
تمثيل حزبي أوسع يضمن استقرار النظام السياسي .
وقد كان للرئيس ما أراد على مستوى تغيير التشريع
وأن لم يمثل في البرلمان عن طريق الانتخاب سوى
الحزب الحاكم وحزب معارض واحد . ثم كان الرئيس
أيضا هو الذي حاول إعادة الاتزان للتمثيل البرلماني
ولورمزيا عن طريق تعيين أربعة من قيادات حزب
العمل وواحد من قيادات حزب التجمع . والرئيس أيضا
هو الذي يعطى البرلمان الصفة الرمزية للاتزان الطائفي
حين يعين مجموعة من الأقباط لعضويته . والرئيس هو
الذي يحدد من يكون رئيس مجلس الشعب ولو كان من
الأعضاء الذين عينهم بنفسه على نحو ما حدث بالفعل في
البرلمان الحالي . ونادرا ما اصطدم البرلمان برئيس
الجمهورية برغم كونه رئيس السلطة التنفيذية .

أما الوزارة ورئيسها فوضعها عموما قوى في مواجهة
البرلمان بحكم السلطة المخولة لها من رئيس الجمهورية
وبحكم أنها « وزارة أغلبية حزبية » تزكى الحكومة
وتساندها وتدعمها ، وهم دائما مستعدون للتصويت مع
الحكومة وليس ضدها . وهذه أغلبية تقدر بمئات المقاعد
التي تجعل وجود مقاعد للمعارضة صورة استثنائية
وسط مقاعد الأغلبية ، وتجعل احتمال رفض مطلب
للحكومة احتمالا بعيدا ، ناهيك عن استحالة سحب
الثقة منها . وجهود السلطة التنفيذية مطلوبة أصلا
للوصول إلى البرلمان . حيث التاريخ البرلماني المصري
هو تاريخ تدخل السلطة التنفيذية في الانتخابات بدرجة
أو بأخرى . وتأثيرات الوزراء مطلوبة دائما لتسيير
المصالح الفردية لأبناء دوائر النواب الأفراد الباحثين
عن تدعيم لقاعدتهم المحلية . فحتى في مجال صياغة
التشريعات تتفوق الحكومة في عدد ما وافق عليه مجلس
الشعب من تشريعات اقترحتها بالمقارنة بالتشريعات
التي اقترحتها أعضاء المجلس أنفسهم ، كما تتفوق
بما لديها من أجهزة فنية للتشريع (مجلس الدولة -
إدارة الفتاوى - إدارة التشريع - الإدارات القانونية)
لا تتوافر لمجلس الشعب بما يضعف دوره التشريعي .
ويكفي كمثال يوضح ميزان القوى في العلاقة بين
السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أن معركة القرارات

الاقتصادية قد بدأت وانتهت بعيدا عن ساحة البرلمان برغم ما احتوته من مفاضلة بين الاختيارات المطروحة على النظام السياسى ككل .

أما السلطة القضائية فتبقى على استقلالها النسبى ، وإن ظلت تشكو من أوجه عديدة للتدخل فى شئونها ليس أقلها وجود محاكم استثنائية تفصل بين المواطن وقاضيه الطبيعى وجلوس غير القضاة فى مقاعد القضاء . إلا أن المسافة بين السلطة القضائية وكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية ربما كانت مبدئيا هى المسافة الواجب أن تفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لكى تكون مصر دولة ذات سلطات ثلاث لا لكى يكون فى مصر سلطة دولة ذات وجوه ثلاثة . وهذه مسألة يحسمها بالضرورة التطور السياسى العام للمجتمع المصرى .

ثانيا : الأحزاب السياسية

١ - خلفية التجربة الحزبية الراهنة فى مصر :

ترجع بداية التجربة الحزبية الراهنة فى مصر إلى عام ١٩٧٦ حين قسم الاتحاد الاشتراكى العربى إلى ثلاثة منابر لليمين والوسط واليسار ، ما لبثت أن تحولت فى نفس العام إلى ثلاثة أحزاب هى : حزب مصر العربى الاشتراكى (الوسط) وحزب الاحرار الاشتراكيين (اليمين) وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (اليسار) . ومنذ البداية انضوى معظم رجالات السلطة فى حزب مصر العربى الاشتراكى الذى أنيط به أن يكون حزبا للسلطة الجديدة . وقد أمنت نتائج انتخابات ١٩٧٦ على هذا التوجه حيث حظى حزب مصر بنصيب الأسد فى مقاعد مجلس الشعب وشكل ممدوح سالم حكومة الأغلبية ، بينما تولى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار موقع زعيم المعارضة . أما حزب التجمع فلم ينل سوى أربعة مقاعد برلمانية بينها واحد لرئيسه خالد محيى الدين . وقد خفضت مقاعد حزب التجمع إلى ثلاثة إثر قيام الحزب بطرد العضو على عبد الخالق جميل بسبب تأييده لزيارة الرئيس السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ . وشكل المستقلون فى برلمان ١٩٧٦ أكبر كتلة برلمانية بعد الحكومة - وإن تباينت مواقف أفرادها بين تأييد الحكومة ومعارضتها .

وقد تعثرت التجربة الحزبية فى مرحلة مبكرة إثر اندلاع أحداث يناير ١٩٧٧ التى اتهم حزب التجمع باشغالها بما أدى لمحاصرة نشاطه الحزبى

بواسطة السلطات الحكومية جنبا إلى جنب مع محاكمة عناصر يسارية فى خارج الحزب وداخله ، هذا بالإضافة لمعاينة العناصر غير اليسارية التى إصطدمت بالحكومة بسبب هذه الأحداث .

وفى عام ١٩٧٨ أضيف للتجربة الحزبية عنصران هامان : الأول هو تأسيس الرئيس السادات للحزب الوطنى الديمقراطى الذى تحول تلقائيا إلى حزب للأغلبية بانضمام الأغلبية الساحقة فى أعضاء وقيادات حزب مصر والأعضاء الممثلين له فى مجلس الشعب . والثانى هو اعلان قيام حزب الوفد الجديد قبل شهور من تأسيس الرئيس السادات لحزبه ، إلا أن حزب الوفد الجديد ما لبث أن انزوى عن الساحة السياسية احتجاجا على اجراءات محاصرة النشاط الحزبى المعارض .

وقد شجع الرئيس السادات تأسيس حزب معارض جديد على يساره بهدف سحب البساط من تحت اقدام حزب التجمع اليسارى مع بقاء حزب الاحرار كمعارضة على اليمين ، وبذلك تأسس حزب العمل الاشتراكى برئاسة المهندس ابراهيم شكرى .

وأثر توقيع الرئيس السادات لمعاهدة السلام مع اسرائيل قام بحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة اشترط لخوضها عدم المعارضة لمعاهدة السلام . وجاءت انتخابات ١٩٧٩ بعيدة عن النزاهة بالشكل الذى أدى إلى اسقاط كل المرشحين الذين سبق وأن عارضوا هذه المعاهدة فى البرلمان السابق بما فى ذلك خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع ، وكان الاستثناء الوحيد بالنسبة للعناصر المعارضة هو حصول المستشار ممتاز نصار على مقعد برلمانى وشكل حزب العمل ، الذى ايد اتفاقات السلام ، المعارضة البرلمانية . إلا أن الحزب قد غير موقفه من هذه الاتفاقات فى أخريات أيام الرئيس السادات وقام بتحسين علاقاته باطراف المعارضة الأخرى خارج البرلمان .

وحتى مقتله فى أكتوبر ١٩٨١ ، كان الرئيس السادات هو محور التجربة الحزبية منذ أعلن اقامة المنابر وتحويلها لاحزاب وحتى تأسيس حزب خاص به ، مروراً بمحاصرته للاحزاب والعناصر المعارضة إلى حد تحديد شكل ونوع المعارضة المسموح بتواجدها داخل البرلمان . وقبل اسابيع من مقتله بلغ الأمر أشده حين قام بالقبض على قيادات

المعارضة وتعطيل الصحف الحزبية ومداومة مقار الأحزاب بذريعة مواجهة الفتنة الطائفية .

وبعد تولى الرئيس مبارك للسلطة تغير جو التجربة الحزبية بواسطة اجراءات مثل الافراج عن القيادات المعارضة والالتقاء بهم ، وتخفيف القيود عن النشاط الحزبي ، والسماح بمعاودة اصدار الصحف الحزبية . الا أن ميزان القوى السياسى قد استمر على حاله حيث استمر العمل بالدستور الذى سبق وأن عدله الرئيس السادات واستمر رئيس الدولة زعيما للحزب الوطنى ، واستمر برلمان ١٩٧٩ حتى آخر مدته فى ١٩٨٤ بالاضافة إلى استمرار العمل بقانون الطوارئ . وكانت خلاصة العلاقة بين الجو الجديد للتجربة واستمرار ميزان قواها أن أجريت انتخابات برلمانية جديدة عكست جانبى التجديد والاستمرار . وكان أول المستفيدين فى الجانب الأول حزب الوفد الجديد الذى سمح بمعاودة نشاطه بناء على حكم قضائى ، بينما استفاد الحزب الوطنى الديمقراطى فى الجانب الثانى وبقي متربعا على قمة السلطة فى مصر .

وقد جرت انتخابات مايو ١٩٨٤ فى ظل قانون انتخابى جديد وسع نطاق الدوائر الانتخابية وجعل التمثيل البرلمانى نسبيا بالنسبة للأحزاب السياسية مع استبعاد ترشيح المستقلين . وقد أثار القانون اعتراضا شديدا فى أطراف المعارضة الا أنها قبلت فى النهاية خوض الانتخابات على أساسه بعد مبادرة حزب الوفد باعلان قبوله لذلك .

وبرغم حرية الدعاية التى اتاحت لمختلف الأحزاب أيام الحملة الانتخابية الا أن ذلك لم يشمل سوى دقائق محددة فى الاذاعة المسموعة والمرئية لعرض برامج الأحزاب وقد شكت الأحزاب المعارضة من عمليات عنف وتزوير جرت يوم الانتخاب نفسه . وفى النهاية جاءت النتيجة فى صالح الحزب الوطنى الذى حصل على ٢,٧ مليون صوت مقابل ٧٧٨ ألف صوت لحزب الوفد و ٢٦٤ ألف صوت لحزب العمل و ٢١٤ ألف صوت لحزب التجمع و ٣٣ ألف صوت لحزب الاحرار . أما حزب الأمة الذى ظهر إلى الوجود إثر حكم قضائى عام ١٩٨٣ فلم يكن قد شارك فى الانتخابات . وقد حصل الحزب الوطنى بذلك على ٣٩٠ مقعدا برلمانيا بينها ثلاثين من الواحد وثلاثين مقعدا المخصصة للمرأة . وحصل الوفد على ٥٧ مقعدا بينها مقعد

واحد للمرأة وسبعة مقاعد لأعضاء ينتمون لجماعة الاخوان المسلمين ، أما احزاب العمل والتجمع والاحرار فلم تمثل فى مجلس الشعب بسبب عدم حصولها على نسبة الـ ٨٪ من أصوات الناخبين المشترطة لتمثيل الحزب فى البرلمان . وقد قام الرئيس مبارك بتعيين أربعة أعضاء فى مجلس الشعب من بين قيادات حزب العمل بينهم رئيس الحزب ، وقد أدى ذلك إلى انقسام داخل صفوف الحزب . أما حزب التجمع فقد أعلن رفضه لمبدأ التعيين ، الا أن الرئيس عين احد قياداته الدكتور ميلاد حنا بصفته واحداً من الاقباط الذين يعينهم رئيس الدولة عادة للبرلمان . وقد أدى ذلك أيضا إلى نشوب خلاف داخل الحزب انتهى لتجميد عضوية الدكتور ميلاد حنا فى الحزب .

٢ - الأداء البرلمانى للأحزاب :

قام نواب الحزب الوطنى بدور نواب الأغلبية المؤيدين لمجمل سياسات الحكومة ، واقتصرت ضغوطهم على السلطة التنفيذية فى المجالات المحلية التى تمثل قاعدة القوة السياسية للنواب بما يجعل الكثيرين منهم أكثر دراية وعناية بها ، من المسائل ذات الطابع القومى . وكانت حادثة الخلاف الوحيدة بين نواب الحزب الوطنى والحكومة هى تلك التى دارت فى كواليس المجلس حيث هدد النواب بأسقاط الحكومة بسبب سوء معاملة الوزراء لهم فيما يخص ما يتقدمون به فى طلبات محلية ، كذلك فقد كانت هذه الطلبات المحلية موضع الكثير من أسئلة نواب الحزب الوطنى إلى وزراء الحكومة . ويشير ذلك إلى أن الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم انما تركز جهودها على هذا الجانب تاركة المسائل ذات الطابع القومى لعناية السلطة التنفيذية ، وعدد قليل من نواب الحزب .

كذلك فقد كان من العلامات المميزة لأداء الحزب الوطنى فى البرلمان الأداء الخاص لرئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب . وكان الرئيس مبارك قد عين الدكتور المحجوب لعضوية البرلمان ، لأنه لم يكن قد شارك فى الانتخابات ثم رشحه لرئاسته فى اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى . وقد تم ذلك برغم اعتراض أولى خافت الصوت من بعض نواب الحزب الوطنى الذين لم يتقبلوا فكرة انتخاب عضو معين لرئاسة البرلمان .

وقد وظف الدكتور المحجوب قدراته الفكرية والتنظيمية في إدارة مجلس الشعب بصورة تبرز للرأى العام أهمية المؤسسة التشريعية . كذلك قد اتاح لنواب المعارضة احيانا فرصة كافية للتعبير عن أنفسهم ، وهو أمر جاء متسقا مع سياسة ابراز أهمية المؤسسة التشريعية وأهمية المعارضة فيها ازاء الرأى العام القومى والدولى .

أما المعارضة الوفدية فقد بدأت حياتها البرلمانية بالامتناع عن التصويت عند انتخاب رئيس المجلس على اعتبار أن المرشح عضو معين وهو الموقف الذى كررته في بداية الدورة البرلمانية الثانية . وفي ردها على بيان الموازنة دعت إلى « برنامج كامل للتقشف وليس تخفيض الانفاق ١٠٪ » كما توافقت مواقفها مع مواقف الحكومة بشأن اصدار قانون جديد للأحوال الشخصية ، وفي مواجهة حادث اختطاف الطائرة المصرية ، كما وافقت على بيان الحكومة ، وتقدمت المعارضة الوفدية بمشروعات قوانين أحيل بعضها إلى اللجنة التشريعية بالمجلس ، من ذلك مشروع الغاء السجون التابعة لمباحث أمن الدولة ، ومشروع منع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى ومشروع الغاء المحاكم الاستثنائية ومشروع منع كبار المسئولين من تلقى هدايا قيمتها تزيد على خمسين جنيها ، بالإضافة إلى عديد من الأسئلة كان آخرها سؤالان عن سياسة الاعلام وتلوث البيئة .

على أن أهم ما تقدمت به المعارضة الوفدية في البرلمان كانا استجوابان للحكومة حول سياستها في مجال الطاقة وحول الانتخابات البرلمانية في مايو ١٩٨٤ . وجاء الاستجواب الأول ردا على قرار الحكومة بالشروع في انشاء محطات للطاقة النووية بتمويل أجنبى . وهو ما اعتبره الوفد أمرا ذا مخاطر ، ويفوق قدرات مصر ، بالإضافة لتوافر مصادر بديلة للطاقة لم تبحث الحكومة في شأنها . ورغم ما احتواه الموضوع من جوانب فنية الا أنه جذب اهتمام الرأى العام بحكم كونه الاستجواب البرلمانى الأول وبسبب عرض جوانب منه في الاذاعة المرئية . أما استجواب الانتخابات فقد تناول نماذج مما جرى في هذه الانتخابات من عنف وتزوير من قبل الحزب الوطنى وسلطات الادارة المحلية المتعاطفة معه وقد تولى حسن أبو باشا وزير الادارة المحلية والذى كان وزيرا للداخلية أثناء

الانتخابات الرد على هذا الاستجواب مؤكدا نزاهة الانتخابات في معظم الدوائر .

أما نواب حزب العمل الأربعة المعينون ، فقد قاموا بدور معارض ساعد على تحسين موقفهم ازاء العناصر الرافضة لتعيينهم داخل حزبهم ، وقد شاركوا الوفد في استجواب الانتخابات الذى تحدث فيه المهندس ابراهيم شكرى .

كذلك استخدموا البرلمان كجزء من حملتهم ضد وزير الاقتصاد وحاولوا استجوابه لكنهم لم يتمكنوا . وقد تناول نواب حزب العمل موضوع الشريعة الاسلامية أكثر من مرة مثلما فعل نواب الوفد من الاخوان المسلمين . وقد مهد ذلك لعقد جلسات استماع في البرلمان خاصة بالشريعة الاسلامية شارك فيها ممثلو مختلف الهيئات السياسية والدينية .

٣ - اتجاهات التنظيم الحزبى والعمل الجماهيرى :

فور اعلان نتائج الانتخابات البرلمانية في مايو ١٩٨٤ أهتم الحزب الوطنى بتجديد تنظيمه الحزبى بما يسمح له بصلة أقوى بجماهير المواطنين ، بعد أن كشفت المعركة الانتخابية أن سيطرة الحزب الوطنى على جهاز الدولة برغم أهميتها لضمان بقائه في السلطة ، الا أنها لم تحل دون وجود معارضة قوية له في الشارع . وجاءت وفاة الدكتور فؤاد محيى الدين كمقدمة طبيعية لبعض التغييرات في تنظيم الحزب والحكومة وبعد ذلك بشهور تم تشكيل المكتب السياسى للحزب الوطنى من ثلاثة عشر عضوا بينهم سبعة أعضاء جدد . وتبع ذلك تشكيل الأمانة العامة للحزب من ٢٣ عضوا بينهم ١٦ جدد ، كما اختير تسعة رؤساء جدد للجان النوعية والتقى الرئيس مبارك بالأمانة العامة فور تشكيلها ، وبذلك فإن نسبة التجديد في عضوية الهيئات القيادية للحزب الوطنى قد بلغت ٥٣٪ في المكتب السياسى و ٧٠٪ في الأمانة العامة واللجان النوعية كما أن ٥٢ شخصية قيادية في الحزب أضحت بينها ٣٤ شخصية جديدة .

ومن بين الأنشطة التى تقرر القيام بها في اطار الحزب عقد اجتماع اسبوعى بمقر الحزب يشهده الوزراء ، وقد تم ذلك بالفعل على شكل « نادى سياسى » للحزب حضر الرئيس مبارك بعض اجتماعاته . وبدأت دراسة موضوعات إعداد الكوادر الحزبية وعمل دورات تدريبية لقيادات المحافظات في مركز الدراسات الوطنية

واعادة بناء التنظيم النسائي ، واقامة مؤتمرات شعبية للحزب ، كما أصدرت الأمانة العامة للحزب توجيهها بعقد اجتماعات حزبية مفتوحة في المحافظات كل أسبوع . وقد اتضح اتجاه قيادات الحزب لابرار أهمية التنظيم الحزبي من خلال مناقشة مشروعات القوانين والقرارات بلجان الحزب قبل عرضها على الحكومة .

ومع ذلك تجب ملاحظة أن الاعلان المتكرر بالصحف عن أنشطة الحزب الوطنى واتجاهات تنشيطه قد لا تعكس بدقة ما يتم تحقيقه في الواقع . كذلك فان بعض الأنشطة المفتوحة للحزب لا تتحقق لها صفة « العلاقة المباشرة » مع المواطنين وانما تتم من خلال وسائل الاعلام التى يسيطر عليها الحزب من موقعه في الحكومة .

أما موقف حزب الوفد على صعيد التنظيم الحزبي والعمل الجماهيري ، فيتحدد من خلال ثلاثة مؤشرات : أولها أن حزب الوفد قد عاود نشاطه وهو يحمل بذور الانشقاق بين صفوفه ، حيث ظهرت انشقاقات الطليعة الوفدية بقيادة الدكتور عبد المحسن حموده ، والعلمانيين الذين اتجهوا لتأسيس حزب المستقبل بقيادة الدكتور فرج فوده ، والوفديين المحافظين بقيادة ابراهيم طلعت . وأهمية تلك الانشقاقات أنها قد ظهرت في مرحلة مبكرة طرحت على قواعد الحزب قضايا فكرية قد يظهر تأثيرها على مدى زمنى أطول ، وإن طمسته عملية تكتيل الصفوف في مواجهة المعركة الانتخابية . كذلك يلاحظ أن الهيئة البرلمانية لحزب الوفد تضم جناحا غير ملتزم بالحزب نفسه فكرا وتنظيما أى الأخوان المسلمون ، وقد بدأت بوادر هذا التناقض في احداث بعض الأثر من خلال أمور مثل امتناع نواب الاخوان المسلمين عن حضور اجتماعات الهيئة البرلمانية للحزب ، ومثل اصطدام الشيخ صلاح أبو اسماعيل بالقيادة الوفدية وخروجه من الحزب ، وأخيرا تعاون بعض النواب الاخوان مع بقية اطراف الحركة الاسلامية في اجتماع مسجد النور والدعوة لتطبيق الشريعة بصورة لم ترتج لها القيادة الوفدية .

أما المؤشر الثانى فيتعلق باتمام تشكيل اللجان النوعية للحزب بدءا من أخريات عام ١٩٨٤ حيث اختير رؤساء اللجان النوعية للحزب ، وعبر عام ١٩٨٥ حيث تمت عملية تشكيل اللجان واختيار أعضائها وأضافه أعضاء جدد . كذلك فقد تم تعيين اللجان القيادية للحزب على مستوى المحافظات .

الا أنه ليس ثمة مؤشر مقابل لتشكيلات تنظيمية

لقواعد الحزب دون مستوى المحافظات ويطرح ذلك تساؤلا عما إذا كان الوفد الجديد سيكرر التجربة التاريخية لحزب الوفد الذى اتسم دائما بضعف التنظيم الحزبي ، والذى استعاض عنه بالجماهيرية التلقائية للحزب . والمؤشر الثالث الذى يرتبط بهذه النقطة الأخيرة هو ابراز الحزب لقوته الجماهيرية من خلال الشعبية التى يتمتع بها زعيم الحزب وهو ما اتضح في خلال لقاءاته الجماهيرية .

وبالنسبة لحزب العمل فقد اجريت داخله بعض التشكيلات الحزبية في الفترة السابقة مباشرة على الانتخابات البرلمانية . الا أن موضوع اعادة تنظيم الحزب قد طرح في اعقاب هذه الانتخابات مرة أخرى . كذلك فقد واصل رئيس الحزب زيارته لبعض المحافظات ، وكانت أهم احداث العمل الحزبي هو انعقاد المؤتمر العام الثالث للحزب . وقد بدأ المؤتمر بداية متوترة نتيجة اعتراض بعض الأعضاء على قبول قيادة الحزب للتعيين في مجلس الشعب . وحين عرض الأمر للتصويت قبل المؤتمر اجراء التعيين بأغلبية ٢٨٤ صوتا إلى ٢٢٤ صوتا . وقد عكست هذه النتيجة صراعا حقيقيا داخل الحزب حول هذا الموضوع خاصة وأن هامش الموافقة جاء ضيقا . الا أنها من ناحية أخرى قد أكدت الانطباع بوجود ديمقراطية داخلية في صفوف حزب العمل ، وهو ما تأكد من خلال نتيجة انتخاب اللجنة التنفيذية للحزب حيث انتخبت عناصر جديدة وشابه بينما فقدت بعض القيادات مواقعها . ويلاحظ أن العناصر الجديدة انما تتيح كذلك فرصة التجديد الفكرى في الحزب بحكم انتمائها لاجيال مخالفة لجيل حركة مصر الفتاة التاريخية الذى سيطر على الحزب حتى انعقاد مؤتمره الثالث . وقد قدمت في المؤتمر أوراق حول قضايا الدعم والانتخابات والشباب . أما القضايا التنظيمية المباشرة فقد أهتم بتناولها الأمين العام للحزب الدكتور حلمى مراد الذى دعا لتنشيط العمل الحزبي بمشاركة كافة أعضاء الحزب . وكان أهم ما تمخض عن المؤتمر في هذا الجانب اعلان تأسيس تنظيمين احدهما لشباب الحزب (اتحاد شباب العمل) والآخر للمرأة ، وبالفعل شهدت الفترة التالية للمؤتمر تنشيطا للعمل الشبابى بوجه خاص .

أما حزب التجمع فقد عقدت لجنته المركزية سبع دورات فيما بين انتهاء الانتخابات البرلمانية وانعقاد مؤتمره الثانى أواخر يونيو ١٩٨٥ . وكان أهم ما لجأ اليه الحزب على مستوى التنظيم الحزبي هو اعادة

تسجيل عضوية الحزب لتحديد الحجم الراهن للحزب في مواجهة ما احتواه عبر السنوات الماضية من عضوية سلبية كبيرة . كذلك فقد بدأت أدبيات الحزب في رفع شعار بناء الحزب الجماهيري بعد التجربة المريعة للحزب في الانتخابات البرلمانية ، حيث لم تتمكن جماهير الحزب من دفعه لمقاعد البرلمان ، أو الحيلولة دون تعرضه لعمليات العنف والتزوير التي ارتأى الحزب أنها المسؤولة عن نتيجته السيئة في الانتخابات .

وقد أعدت اللجنة المركزية للحزب وثيقتين للعرض على المؤتمر العام للحزب ، أولاهما مشروع التقرير السياسى ، وثانيهما مشروع تطوير لائحة النظام الداخلى للحزب . وقد شرعت قواعد الحزب في مناقشة هاتين الوثيقتين حيث طرحت نقاط خلافية تركزت بالنسبة للوثيقة الأولى حول مفهوم الطفيلية في مصر ، وما إذا كانت هناك طبقة حاكمة يمكن أن يطلق عليها هذا الاسم ، وحول تقييم الموقف الراهن لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتركزت بالنسبة للوثيقة الثانية حول ما أقترحه البعض من تعديل اللائحة يجعل الاقسام والمراكز هى الوحدات الأساسية للحزب بدلا من الشياخات . كذلك اجريت انتخابات المستويات المختلفة في الحزب . وقد عقد المؤتمر العام للحزب ليقر هذه الوثائق دون تغيير كبير . كذلك ابقى المؤتمر على صورة التنظيم الحزبى واعاد انتخاب القيادة الحزبية حيث أضيف اليها عدد محدود من الوجوه الجديدة من خلال توسيع الأمانة العامة للحزب . ورغم وجود عدد من الخلافات السياسية والتنظيمية داخل الحزب نجحت القيادة في السيطرة عليها .

وبالنسبة لحزب الاحرار فقد فرضت نتيجته السيئة في الانتخابات البرلمانية اعادة تنظيم الحزب من جديد لمواجهة متطلبات استمرار البقاء في الحلبة السياسية ، حيث شكلت إثر الانتخابات لجنة قيادية لاعادة تنظيم الحزب مكونه من أربعين شخصية ، وتم بعد ذلك اعادة تشكيل لجان وامانات الحزب واستمرت عملية اعادة تشكيل هياكل المحافظات كما تم اختيار أربعة وكلاء للحزب بجانب رئيسه مصطفى كامل مراد . وفى سياق عملية اعادة بناء الحزب ظهرت بعض الانقسامات كتلك التى شهدتها تنظيم الحزب بمدينة الاسكندرية ، ولم يبد أن الحزب قد انطلق من عملية اعادة البناء التنظيمى إلى مجال العمل الجماهيري اللهم الا من خلال تطوير صحيفته بعد تعيين رئيس تحرير جديد لها .

أما حزب الأمة الذى لم يخض الانتخابات البرلمانية

فليس ثمة معلومات كافية عن تنظيمه الحزبى سوى أن رئيسه أحمد الصباحى قد استقر في موقع القيادة بعد صراع أولى مع قيادات منافسة ابان التصريح القانونى للحزب بالنشاط . ويشير أحد المصادر إلى أن عضوية الحزب تبلغ الفين وخمسمائة عضو بينهم خمسة وعشرون أعضاء في لجنته المركزية . الا أن رئيس الحزب قد أشار إلى أن عضوية الحزب تبلغ خمسة آلاف . وليست هناك أية معلومات عن النشاط الجماهيري لهذا الحزب إن وجد ، باستثناء إصداره لصحيفة أسبوعية . وما تردد من أن بعض شباب الجماعات الاسلامية المتشددة قد انضموا للحزب للاستفادة من شرعيته القانونية .

٤ - اتجاهات الصحافة الحزبية :

يصدر الحزب الوطنى صحيفة « مايو » يوم الاثنين من كل أسبوع . وهى الصحيفة الرئيسية للحزب الذى يصدر بجانبها صحيفتين أخريين هما « اللواء الاسلامى » ، « شباب بلادى » . وتتحدد شخصية صحيفة « مايو » في شعارها : « مصر فوق الاحزاب » .

وعموما تعبر الصحيفة عن الحكومة أكثر من تعبيرها عن الحزب في بابها المسمى « من أقوال المعارضة » والذى تقدم فيه ردودا حكومية لوجهات نظر حزبية بشأن بعض ما تنشره صحف المعارضة . ومن الصعب تبين اتجاه محدد لصحيفة « مايو » غير اتجاه الدفاع عن الحكومة بسياساتها وأشخاصها ، بالاضافة لاتجاه التأكيد على وسطية الحزب والحكومة من خلال الهجوم على اليمين الوفدى واليسار التجمعى . واحيانا ما استخدمت « مايو » في ذلك لغة عرضتها للخصومة أمام القضاء بل وسببت خسارتها فعليا لبعض القضايا . وربما كانت كل هذه هى الأسباب الكامنة وراء ما يشاع عن توزيع هذه الصحيفة لاعداد محدودة ، وهو الأمر الذى يعوض باشتراكات المؤسسات الحكومية والعامة .

ويصدر حزب الوفد صحيفة « الوفد » يوم الخميس من كل أسبوع . وهى أجود صحف المعارضة من الناحية الفنية وفى مزاولة الامكانات الصحفية ، كما أنها أكثر هذه الصحف توزيعا .

وتتميز الوفد بكم لاعلانات القطاع الخاص لا يناهزه سوى كم اعلانات القطاع العام في صحيفة الحزب الوطنى ، ويكتب فيها بصورة ثابتة عدد من الرموز المثقفة لليمين والسياسيين الليبراليين .

وقد تمحورت اتجاهات الجريدة حول موضوعات بعينها اتخذ عرض بعضها على صفحاتها شكل الحملات التى تتناول الموضوع الواحد أكثر من مرة . وكان من أهم هذه الحملات ما يلي :

- الدفاع عن تاريخ الوفد ما قبل ثورة يوليو .
- الهجوم على نظام ثورة ٢٣ يوليو .
- حملة عن أرض كلية الزراعة التى خصصت للاسكان بمخالفة القانون .
- حملة عن الفساد الاجتماعى .
- حملة مكثفة ضد القرارات الاقتصادية ووزير الاقتصاد مصطفى السعيد .
- حملة عن جرائم الاغتصاب .
- حملة ضد محافظ الاسكندرية والفساد فى المحافظة .

ويلاحظ أن « الوفد » قد عالجت بعض هذه الموضوعات بأسلوب أقرب للاثارة الصحفية المؤثرة فى قطاع من جمهور القراء .

أما حزب العمل فيصدر صحيفة « الشعب » يوم الثلاثاء من كل أسبوع . وربما كانت « الشعب » أكثر الصحف الحزبية حزبية ، بمعنى أنها أكثرها تعبيرا عن النشاط الفعلى للحزب أكثر من كونها منبرا لتقديم فكر سياسى . حيث تفرد الصحيفة حيزا كافيا لعرض ندوة الحزب الأسبوعية كما يكتب على صفحاتها سياسة الحزب بجانب كتابها الصحفيين الثابتين .

ومن بين الموضوعات التى حظيت باهتمام « الشعب » موضوع تزوير الانتخابات وحملة الحزب ضد وزير الاقتصاد . والضرائب والمليونيرات المتهربين من دفعها .

ويلاحظ أن « الشعب » قد اتجهت أكثر فأكثر نحو تبني خط اسلامى تبنى فى مختلف صفحاتها وليس فقط فى باب « الدين للحياة » وهاجمت الصحيفة تسويق الحكومة فى تطبيق الشريعة الاسلامية وأكدت أن « الشريعة الاسلامية محور اهتمامنا منذ العدد الأول » .

واعتبارا من عدد ٣ ديسمبر ١٩٨٥ تولى الأستاذ عادل حسين رئاسة تحرير الشعب وعمد لخراجها فى ثوب جديد مع كتابة افتتاحيات جريئة .

ويصدر حزب التجمع صحيفة « الأهالى » يوم الأربعاء من كل أسبوع . وهى من أقدم صحف المعارضة صدورا فى التجربة الحزبية الراهنة وكانت

أكثرها تعرضا للمصادرة فى عهد الرئيس السادات . ولئن كانت « الأهالى » أضعف الصحف الحزبية من ناحية الامكانيات الفنية فهى قد شرعت فى معالجة هذا الجانب وخرجت فى طبعة أفضل من الناحية الفنية اعتبارا من عدد مايو (١٥) ١٩٨٥ .

ومن الموضوعات التى إهتمت بها « الأهالى » وأثار بعضها زوبعة سياسية أو دينية موضوع دور المؤسسة العسكرية فى المجتمع المصرى وموضوع التسهيلات العسكرية الأمريكية فى مصر ، وموضوع حجاب المرأة فى الاسلام كما تابعت « الأهالى » محاولات الحكومة لرفع الأسعار ، مثلما تناولت قضايا أخرى كالضرائب والتهرب الضريبى وتزوير الانتخابات وأيضا دافعت عن مشروع السد العالى . وانفردت « الأهالى » بعنايتها لنظام النميرى فى السودان . وأجرت أول لقاء صحفى مصرى مع القيادات السياسية السودانية بعد سقوط النميرى . كذلك انتصرت « الأهالى » لحقوق المرأة وحذرت من تضررها من تغيير قانون الأحوال الشخصية .

على أن أهم حملات « الأهالى » قد ارتبطت بموضوعين : الأول هو موضوع التعذيب الذى تعرض له المعتقلون من أعضاء تنظيم الجهاد والذى جعلته « الأهالى » فاتحة لمناقشة موضوع تعذيب السياسيين فى مصر على وجه العموم ، وكانت حملة ناجحة انخرطت فيها بقية صحف المعارضة وأدت لفتح ملف الموضوع بواسطة النيابة العامة . والموضوع الثانى : هو القرارات الاقتصادية التى ايدتها « الأهالى » ونبهت فى نفس الوقت إلى ما بها من ثغرات ، كما توقعت الحملة المضادة لهذه القرارات .

أما حزب الاحرار فيصدر صحيفة « الأحرار » يوم الاثنين من كل أسبوع . وهى أقدم صحيفة معارضة فى التجربة الحزبية الراهنة ولم تتوقف عن الصدور منذ ميلادها وفى الفترة التى توقفت فيها غيرها من صحف المعارضة لعبت « الأحرار » دور المنبر الديمقراطى المفتوح للجميع وانتشر توزيعها . الا أنه بمعاودة بقية الصحف الصدور تراجعت « الأحرار » إلى المستوى الذى سمحت به قواها الذاتية وبالأخص قوى حزب الأحرار نفسه الذى انتابه الضعف . وتركز الجريدة أساسا على القضايا الاقتصادية سواء تلك المتعلقة بالاقتصاد القومى ككل ، أو تلك المتعلقة بالمستوى المحلى فى مختلف المحافظات .

واعتبارا من عدد ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ اسندت رئاسة

تحرير الصحيفة للصحفى المستقل محمود عوض الذى شرع فى تطوير الصحيفة بشكل واضح ، واعتبرت هذه تجربة فريدة لصحيفة حزبية ذات رئاسة تحرير مستقلة .

وبالنسبة للصحيفة الأسبوعية لحزب الأمة والمسماة باسمه فهى متواضعة الامكانيات من حيث الشكل والمضمون ، وتلتزم أساسا بالخط الاسلامى والدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية ، وربما كانت ميزتها الأساسية أنها نجحت فى الصدور بانتظام منذ بداية صدورها فى منتصف مايو ١٩٨٤ .

ويلاحظ على وجه العموم أن صحف المعارضة قد إهتمت بإبراز اختلافها مع الحكومة إزاء العديد من الأحداث والمناسبات ذات الطابع القومى ، الأمر الذى دعا بعض دوائر السلطة التنفيذية للدعوة لوضع ضوابط للممارسة الصحفية .

٥ - العلاقات بين الأحزاب السياسية :

تتسم العلاقات بين الأحزاب السياسية المصرية بالعداء الشديد فى مجال الدعاية السياسية الذى تبرزه الصحافة الحزبية . وتختلف شدة العداء من علاقة ثنائية إلى علاقة ثنائية أخرى . وأقدم علاقات العداء هى تلك القائمة بين الحزب الوطنى وحزب التجمع والتى بلغت من الحدة فى عهد الرئيس السادات ما لم يجعل صحيفة « مايو » تقتصر فقط على الهجوم على حزب التجمع كحزب شيوعى ، وانما وصل الأمر إلى حد استخدام الحزب لسلطة الدولة التى يمسك بها لمنع صدور صحيفة حزب التجمع تماما . وقد اختلف الأمر فى عهد الرئيس مبارك حيث سمح لصحيفة « الأهالى » بالصدور الا أن جوهر العلاقة العدائية استمر على حاله بحيث واصلت « مايو » هجومها على حزب التجمع وبالأخص أثناء حملة الانتخابات البرلمانية حيث وصفته بأنه « حزب ماركسى لينينى ضد الاديان » . كما قالت بان اعلان التجمع أنه حزب ثورة ٢٣ يوليو هو مجرد « نكتة » وأنه يمثل « المعارضة الشيوعية » .

ومن ناحيتها لم تأل « الأهالى » جهدا فى مهاجمة الحزب الوطنى ، أما العلاقة بين الحزب الوطنى وحزب الوفد فهى علاقة عدائية بالمثل حيث حكمتها اعتبارات المنافسة على السلطة السياسية وبالأخص أثناء حملة الانتخابات البرلمانية ودأبت « مايو » على التوقع المستمر لحدوث انقسام فى حزب الوفد ، كذلك هاجمت « الوفد » الحزب الوطنى وصحيفة « مايو » بصورة منتظمة . وبرغم سابق المودة التى نشأت مع النشأة المتزامنة

للحزب الوطنى وحزب العمل الا أن علاقاتهما استحالَت عدائية حسبما تبدى على صفحات صحيفتيهما .

كذلك فبرغم سابق التعاون بين حزب العمل من ناحية وحزبى الوفد والتجمع من ناحية أخرى الا أن معمعة المعركة الانتخابية دفع قيادة حزب العمل لتهام حزب التجمع بالالحاد ، كما وضعتة الشعب فى خانة واحدة مع الوفد الذى وصفته بأنه « حزب رأسمالى يعادى ثورة يوليو ويريد أن يعيدنا إلى عهود الباشوات والطبقية » . ومن ناحيتها انتهزت الوفد بعض الفرص لرد هجوم العمل ، من ذلك مهاجمة مشاركته فى ندوة بليبيا . أما حزب التجمع فكان أقل حدة فى رده على حزب العمل وإن المحت « الأهالى » دوما إلى انتهازية حزب العمل .

أما العلاقة بين أقصى طرفى الحلبة الحزبية فى مصر - حزبا الوفد والتجمع - فمن الطبيعى أن تكون عدائية بالاعتبارات الايديولوجية لا بمجرد الصدام على مستوى الدعاية السياسية . الا أن الاعتبارات التكتيكية لمواجهة قبضة الحزب الوطنى على جهاز الدولة قد فتحت باب التعاون بين الطرفين حول الشعارات الديمقراطية وأرجأت الصدام بينهما حول القضايا الاجتماعية . وإذا كانت لهذا الصدام تلميحاته المبكرة الا أن شرارة اندلاعه قد اتت بها القرارات الاقتصادية التى ايدها حزب التجمع بينما عارضها حزب الوفد . ومع ذلك فقد فات التجمع أشعال الشرارة أثناء معركة القرارات الاقتصادية نفسها وترك ذلك لفؤاد سراج الدين زعيم الوفد الذى بادر بمهاجمة « الأهالى » وحزب التجمع باعتبارهما يدافعان عن سياسة « الانغلاق » .

وقد ظهرت بوادر للتعاون فى علاقات الاحزاب السياسية المصرية سواء فيما بين احزاب المعارضة وبعضها البعض من ناحية أو التعاون بينها والحزب الوطنى من ناحية أخرى . ففى الناحية الأولى تمت عدة خطوات تعاونية مثل تشكيل لجنة الدفاع عن الديمقراطية قبل الانتخابات البرلمانية (وإن كانت اللجنة قد فشلت فى دعوتها لتعديل النظام الانتخابى أو مقاطعة الانتخابات بصورة جماعية) ، ومثل رفع دعوى من احزاب المعارضة ضد وزير الاعلام لعدم تخصيصه وقتا كافيا لعرض برامج الاحزاب فى وسائل الاعلام ، والمقاطعة الجماعية للجناح الاسرائيلى فى معرض القاهرة الدولى للكتاب ، وتظاهر شباب الاحزاب داخل المعرض (يناير ١٩٨٥) ومثل التنسيق والتكتل فى معركتى نقابة الصحفيين ونقابة المحامين (مارس

ومايو ١٩٨٥) ، ومقاطعة الجناح الاسرائيلي في سوق القاهرة الدولية وتظاهر شباب الاحزاب داخلها (مارس ١٩٨٥) ثم مظاهرة شارع عدلى احتجاجا على محاولة الاحتفال بقيام اسرائيل داخل المعبد اليهودي (مايو ١٩٨٥) هذا بالإضافة إلى الحملات الصحفية المشتركة حول قضيتي التعذيب وتزوير الانتخابات .

وفي الناحية الثانية تمت خطوات مثل مقابلة رئيس الجمهورية لزعماء الاحزاب بين الحين والآخر . وكذلك أثناء بعض الأحداث القومية مثل الاختطاف الأمريكى للطائرة المصرية ثم بدء اتصال الدكتور يوسف والى بزعماء الاحزاب نيابة عن الحزب الوطنى . وكان هناك كذلك تشكيل وفد مصر للجمعية العامة للأمم المتحدة باشتراك قياديين من حزبى الوفد والعمل ، وكذلك مشاركة د .وحيد رافت فى الوفد الرسمى المصرى فى مباحثات طابا . هذا بالإضافة لطلب الرئيس مبارك لدراسات حول موضوع الدعم من كافة الاحزاب . وهناك بجانب ذلك مشاركة بعض قادة المعارضة فى بعض الاحتفالات أو المقابلات .

ومع ذلك تبقى هذه مجرد ارهاصات محدودة ، وقد دعا الكاتب عبد الرحمن الشرقاوى لتأسيس جبهة وطنية بين كافة القوى الوطنية الحاكمة والمعارضة . كما رأى البعض أنه يمكن للصحف القومية أن تلعب دورا هاما كمُنبر للحوار يفتح الباب لارساء العلاقة الديمقراطية بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ، الا أنه برغم التحسن الذى طرأ على لغة تناول هذه الصحف لشئون المعارضة ونشرها احيانا لمقالات بقلم قيادات معارضة ودعوة البعض منهم إلى ندواتها المنشورة ، فهى لم تنزل بعيدة بمسافة كبيرة عن تحقيق هذه المهمة ، ذلك لأنها بالأساس أقرب لأن تكون صحفا للحكومة لا للنظام السياسى بمجمل مكوناته . وعلى أية حال فان قضية العلاقة بين مكونات النظام السياسى المصرى لهى أكبر من أن تحسم فى الحلبة الصحفية وحدها . بل هى أكبر من الحلبة الحزبية بما تحتويه من حزب حاكم واحزاب معارضة . إذ تتعلق هذه القضية بالابعاد الأكبر للتمثيل السياسى لمختلف القوى الاجتماعية وموقع جهاز الدولة فى هذا السياق .

٦ - خاتمة : الحدود الموضوعية للتجربة الحزبية المصرية :

التجربة الحزبية الراهنة فى مصر هى تجربة محدودة فى الليبرالية السياسية المرتبطة بنظام اقتصادى ليبرالى ذى قاعدة انتاجية ضعيفة . الا أنه قد اتاحت لهذا

النظام حتى الآن مجموعة من الموارد الاقتصادية الخارجية التى خففت من حدة الصراع الاجتماعى بداخله وسمحت لتجربته الليبرالية أن تعيش . ولما كانت هذه الموارد الاقتصادية غير مضمونة فى منظور المستقبل ، فان التجربة الحزبية الراهنة يمكن أن تهدد فى المستقبل . ولن يحول دون ذلك سوى بناء قاعدة انتاجية أقوى للاقتصاد المصرى وسوى تجذر الديمقراطية السياسية فى صفوف المواطنين بما يجعل للمجتمع السياسى المصرى القدرة على مواجهة احتمالات الانتكاس بالتجربة .

كذلك فان هذه التجربة تعد من الناحية السياسية غير مكتملة لأن خريطة الشرعية السياسية فى مصر لا تعكس بنيان القوى الاجتماعية ولا بنيان القوى السياسية الموجودة فى الواقع . إذ مازال الحظر القانونى قائما على القوى الناصرية والاسلامية والماركسية بل وعلى بعض القوى الليبرالية الوسطية . ويمثل الحظر القانونى على القوى الاسلامية بالذات مشكلة ، بحكم أن البعض من هذه القوى يؤمن بالعنف المسلح لتغيير النظام السياسى ، كما أن توزع الناصريين على ثلاثة احزاب سياسية يمثل علامة قصور بارزة .

إن هذا كله يمثل مصدرا من مصادر ضعف الأبنية الحزبية بما يدعو للشك فى قدرة الاحزاب الراهنة على التقدم بالتجربة الديمقراطية أو الدفاع عنها ضد خطر النكوص .

ومن المحددات الهامة لهذه التجربة السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية بحيث أن الحزب المسيطر على هذا الجهاز يظل دائما حزب الأغلبية والحكومة ، وبلا شك فان التجربة الحزبية التى لا تتضمن امكانية تبادل موقع السلطة فيما بين الاحزاب هى تجربة محدودة ، بل أقرب فى تعريفها إلى الاوتوقراطية متعددة الاحزاب . وحتى إذا كانت هناك امكانية لوصول حزب الوفد إلى السلطة فان احتكار موقع السلطة بواسطة احزاب اليمين والوسط الاجتماعى يمثل حدا آخر من حدود التجربة .

وعلى ذلك فان ضمانات استقرار التجربة الحزبية الراهنة فى مصر انما تشمل فيما تشمل استحداث تغييرات دستورية عديدة تهدف لتخفيف قبضة جهاز الدولة على المجتمع السياسى ، واثاحة فرصة أكثر تكافؤا للتنافس السلمى بين القوى السياسية الفعلية والتى يجدر الاعتراف بها جميعا من الناحية القانونية . أما الحصن الحصين للتجربة فى نهاية المطاف فيكمن فى بناء

الجهاز البيروقراطي لوزارة التربية والتعليم على هذه النقابة بما أضعف ذراعها السياسى .

وبين هذا وذاك توجد نقابتا الصحفيين والمهندسين . وبرغم أن الأولى (أسست عام ١٩٤٨) فهى من أصغر النقابات المهنية عددا إلا أنها تمثل معقلا للصفوة السياسية المنقسمة فكريا بين مناصرة توجهات النظام السياسى ومعارضتها . وهو وضع ينعكس فى الانتخابات الحامية التى تشهدها هذه النقابة ، وفى الحاح النظام السياسى على أن يحتل أحد انصاره موقع نقيب الصحفيين ويؤدى هذا الوضع السياسى إلى تقوية موقف النقابة على المستوى المهني . أما نقابة المهندسين (تأسست عام ١٩٤٦) فقد صارت واحدة من كبريات النقابات المهنية نتيجة لتزايد عدد خريجي كليات الهندسة فى ظل التوسع التعليمى والصناعى لنظام الثورة . وتحتوى النقابة على عناصر سياسية نشطة تعكس ما عرفته كليات الهندسة من نشاط سياسى طلابى فاق غيرها من الكليات . إلا أن هذه العناصر لم تتمكن من تأسيس النقابة فى عمومها بالدرجة التى تضعها فى موقع سياسى مستقل ازاء النظام السياسى الذى لم يأل جهدا فى مساعدة انصاره على السيطرة على قيادة النقابة . ومما يسر ذلك انقسام أعضاء النقابة إلى شعب مختلفة على أساس تخصصاتهم العلمية ، لا على أساس مواقع عملهم الفعلية ، بالإضافة لوجود قطاع مهندسى القوات المسلحة بين صفوفهم . وبعض أعضاء وقيادات هذه النقابة ينتمون موضوعيا إلى الشرائح الاجتماعية العليا بحكم حجم أعمالهم فى شركات المقاولات . إلا أن نقابة المهندسين لا تشذ فى عضويتها الغالبة عن قاعدة تمثيل النقابات المهنية كجماعات ضغط لمصالح الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى .

ويلاحظ أن النظام السياسى لثورة يوليو قد أرتأى فى هذه النقابات مواقع حساسة بذل جهودا كبيرة للسيطرة عليها . وقد اشتمل ذلك على ربطها بالتنظيم السياسى الحاكم « الاتحاد الاشتراكى العربى » وعلى دفع المهنيين ذوى الأصل العسكرى للامساك بقيادتها . إلا أن وضع هذه النقابات على وجه العموم قد ظل أفضل نسبيا من وضع المنظمات الممثلة لمصالح الفئات الاجتماعية الأخرى ما دون الطبقة الوسطى . إذ تم ربط هذه الأخيرة ربطا شديدا بجهاز الدولة أفقدها امكانية الضغط الفعال على هذا الجهاز كمنظمات مستقلة . وهذا هو الحال بالنسبة للمنظمتين المركزيتين

اقتصاد ذى قاعدة منتجة جنبا إلى جنب مع تحول التجربة بمجملها إلى تجربة شعبية ذات قاعدة جماهيرية واسعة . فغنى عن الذكر أن هناك هوة كبيرة بين المسموح بقوله فى الصحافة الحزبية والمسموح بعمله فى مجال النشاط الجماهيرى للأحزاب ، وأن التجربة الراهنة تكاد أن تكون شأنا من شئون الصفوة السياسية أكثر منها من شئون الأغلبية الشعبية .

ثالثا - جماعات الضغط

١ - مقدمة : جماعات الضغط فى المجتمع المصرى :

تتركز جماعات الضغط المصرية فى دائرة الطبقة الوسطى غالبا . والبعض من هذه الجماعات ينتظم فى منظمات رسمية كالنقابات المهنية ، بينما يتواجد البعض الآخر فى صورة يختفى منها التنظيم النقابى المركزى مثلما هو الحال بالنسبة لهيئات التدريس فى الجامعات المصرية .

وتعد النقابات المهنية بالفعل أهم جماعات الضغط فى المجتمع المصرى ، وإن تمايزت عن بعضها البعض فى المدى الزمنى لتكوين قوتها الضاغطة ، وبقوة الذراع السياسى لكل منها . إذ تأتى نقابة المحامين فى صدارة النقابات المهنية من حيث النشأة (تأسست عام ١٩١٢) ، ومن حيث القوة الضاغطة . ويرجع ذلك إلى تراث الحقبة الليبرالية المنعكس فى هذه النقابة بقوة لم يتمكن معها نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ من السيطرة الكاملة على النقابة . حيث يلاحظ أن المحامين الذين مثلوا قبل الثورة الصفوة الفكرية للنظام السياسى ، قد استمروا بعدها على اهتماماتهم السياسية التى وضعتهم أحيانا فى موقع المعارضة للنظام الجديد . وذلك برغم انضمام قطاع جديد من المحامين المتولدين فى قلب النظام ، وهم المحامون العاملون بالقطاع العام . وعلى ذلك فقد ساعد التماسك السياسى للنقابة على تماسك مواقفها المهنية بما جعلها فى صدارة جماعات الضغط المصرية .

وعلى الطرف المعاكس تأتى نقابة المعلمين التى وإن كانت الأكبر عددا بين سائر النقابات المهنية إلا أن قوتها الكمية لا تنعكس فى ذراعها السياسى . ورغم أن حداثة نشأتها (تأسست عام ١٩٥٥) فقد يسرت احتواءها سياسيا بواسطة نظام ثورة يوليو قبل أن ترسخ بداخلها تقاليد الحركة السياسية المستقلة ، إلا أن العنصر الأهم كان هو تركيز جهود الاحتواء فى هذه النقابة حيث كانت لفترة معقلا لخصم سياسى للنظام هو جماعة الإخوان المسلمين . وقد انتهى الأمر بسيطرة

للفلاحين والعمال في مصر : الاتحاد الزراعى التعاونى المركزى ، والاتحاد العام لعمال مصر . إذ تسيطر على هاتين المنظميتين صفوة قيادية شديدة الارتباط بجهاز الدولة ، كما يحتل رئيس الاتحاد العام للعمال منصب وزير العمل ، وهو ما بدأت تعلن رفضه بعض الدوائر العمالية والاحزاب المعارضة .

أما جماعات الضغط المعبرة عن مصالح الشرائح الاجتماعية العليا ، فقد اختلف وزنها النسبى طبقا للنشاط الاقتصادى لهذه الشرائح والتغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى فى البلاد . من ذلك قوة ضغط اتحاد الصناعات فى ظل سيطرة كبار الملاك الزراعيين على النظامين الاقتصادى والسياسى وتطور هذه القوة مع نمو الرأسمالية المصرية خصوصا خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم إرتباط هذا الاتحاد بجهاز الدولة ، مع نمو رأسمالية الدولة فى ظل القطاع العام الصناعى الذى انشأه نظام ثورة يوليو . هذا بالإضافة لنمو دور جماعة ضاغطة مثل جمعية رجال الأعمال فى ظل النظام الاقتصادى الليبرالى منذ منتصف السبعينات .

والملاحظ على وجه العموم أن جماعات الضغط فى المجتمع المصرى إنما ترتبط بجهاز الدولة بدرجة أو بأخرى ولا تقف بالضرورة كقوة مستقلة تماما عن تأثيراته ، كما أنها فى كثير من الأحوال جماعات للصفوة النشطة التى تقودها ، دون تعبئة كاملة لعضويتها القاعدية والتى كثيرا ما تكون خاملة ، ثم أنها أخيرا تتخذ أشكالا تنظيمية مختلفة مثل النقابة والجمعية المشهورة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية . ويشمل هذا الجانب الأخير وجود منظمات تعكس فعليا مصالح قوى معينة ، وإن لم يكن هذا هو السبب المعلن لانشائها رسميا ، مثلما هو الحال بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية حيث تقوم نواديهم العلمية والاجتماعية بهذا الدور . كذلك كثيرا ما تلعب الشخصيات البارزة ضمن فئات اجتماعية معينة دورا ضاغطا سواء بجانب دور منظماتها الرسمية أو كبديل عن الدور الضعيف للمنظمات حديثة النشأة لهذه الفئات (مثل دور كبار الأدباء بالمقارنة بدور اتحاد الكتاب) . وأحيانا ما تقوم بعض جماعات الضغط بتقديم مطالبها فى صورة انتفاضة تلقائية بعيدا عن منظماتها الرسمية مثلما هو الحال بالنسبة لطلبة الجامعات وعمال المصانع .

٢ - جماعات الضغط النشطة فى الأونة الأخيرة

فى الفترة المنقضية بين اغتيال الرئيس السادات والوقت الراهن نشطت مجموعة من جماعات الضغط بصورة فرضت على المجتمع السياسى مناقشة ما عرضته من مطالب . وقد أدى ذلك إلى استجابة سلطات الدولة إلى هذه المطالب بدرجة أو بأخرى . وكان المحامون هم أبرز هذه الجماعات التى سبق وأن أعلنت معارضتها الصريحة لسياسات الرئيس السادات بخصوص القضية القومية ولهذا السبب تعرضت نقابة المحامين وقياداتها المنتخبة لهجوم لفظى وبدنى من قبل مجموعة من المحامين المؤيدين للرئيس السادات الذى أوعز إلى البرلمان بتغيير قانون النقابة . وقد قاوم المحامون ذلك بصورة حققت استجابة الإدارة الجديدة لبعض مطالبهم . فكان أن عاودت نقابة المحامين نشاطها طبقا للقواعد الراسخة التى أرسنها فى هذا المجال وبحيث أتت انتخابات مجلس النقابة التى جرت عام ١٩٨٥ بتمثيل للقوى السياسية التى أعيد تمثيلها فى هذا المجلس .

وقد نشط بالمثل طلبة الجامعات الذين يشكلون فى العادة قوة ضغط سياسية ذات إهتمام بالقضايا القومية . إلا أن حركة الطلبة فى الفترة المذكورة قد اتخذت شكل جماعة الضغط النشطة فى سبيل تغيير القوانين المنظمة للنشاط الطلابى . فمنذ انتفاضة طلاب جامعة المنصورة فى العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ إثر صدام مع أحد ضباط الحرس الجامعى ، تفجرت قضية وجود الحرس الجامعى فى مختلف الجامعات المصرية . وقد اتضح رفض جمهور الطلاب لوجود هذا الحرس الذى كان الرئيس السادات قد أعاده إلى الجامعات بعد غياب عنها لمدة عشر سنوات شهدت العديد من الانتفاضات السياسية الطلابية . كذلك اتضح رفض الطلاب لللائحة المنظمة لنشاط اتحاد الطلبة والتى كان قد أصدرها أيضا الرئيس السادات عام ١٩٧٩ لتشمل الإلغاء الفعلى للنشاط الطلابى المستقل على مستوى الكليات والجامعات والإلغاء الرسمى لمنظمة اتحاد طلاب جمهورية مصر العربية . وعلى أبواب العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ استجابت سلطات الدولة لقدر من المطالب الطلابية حين عدلت اللائحة الطلابية بصورة أعادت نشاط اتحاد الطلاب إلى الكليات والجامعات بينما أبقت على إلغاء اتحاد طلاب الجمهورية كما أبقت على الحرس الجامعى .

كذلك فقد كان لأساتذة الجامعات مطالبهم المتعلقة بإصلاح أوضاعهم الوظيفية ، وإصلاح نظام التعليم الجامعى عموما . وهى المطالب التى أضربوا من أجلها إضرابا رمزيا ليوم واحد فى إبريل ١٩٨٤ . وقد أوضحت نتائج انتخابات نواذى أعضاء هيئات التدريس اتجاه أساتذة الجامعات أكثر فأكثر نحو موقع المعارضة السياسية .

وكان للصيادلة معركة كبيرة مع الحكومة حول تحصيل الضرائب عن الأدوية المحلية والأجنبية التى يقومون ببيعها فى صيدلياتهم . وقد اتخذ الصيادلة نقابتهم - ربما للمرة الأولى - كمنبر لعرض شكاواهم والضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم . كذلك فقد نجح القضاء فى تحقيق بعض مطالبهم المتعلقة بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء .

أما جماعتا الضغط اللتان حققنا نجاحا بارزا فى مجال استجابة سلطات الدولة لمطالبهما فى عام ١٩٨٥ فكانتا جماعة رجال الأعمال الممثلين بواسطة أكثر من منظمة ضاغطة أهمها جمعية رجال الأعمال . والحركة الإسلامية بمنظماتها المتعددة التى وإن شكلت فى مجموعها حركة سياسية ساعية لتولى مقاليد السلطة وإقامة نظام سياسى إسلامى فهى قد شكلت فى نفس الوقت جماعة ضاغطة مؤثرة .

٣ - رجال الأعمال ومعركة القرارات الاقتصادية

عاش الاقتصاد القومى المصرى طوال سننى سياسة الانفتاح الاقتصادى أزمة مكتومة الصوت لم تنشر فى البلاد توترا اجتماعيا كبيرا إلا مرة واحدة عام ١٩٧٧ . وكانت موارد البترول العربى القادمة إلى مصر عن طريق تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية النفطية بالإضافة لتوافر موارد محلية أخرى مثل عوائد البترول ورسوم قناة السويس هى السبب الكامن وراء التأميم المؤقت للتوترات الاجتماعية من خلال الفصل بين اقتصاد الدولة ، واقتصاد المواطن . فبينما تمكن المواطنون من تدبير أمور معاشهم بصورة أو بأخرى وبخاصة من خلال إعادة تشغيل أموال البترول العربى ونمو القطاع الاقتصادى غير المنظم ، كانت دوائر الحكم تعيش قلق الأزمة الاقتصادية المحددة بأرقام تحت ناظرها أهمها أرقام الدين الخارجى وعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجارى وعجز ميزانية الدولة . ومنذ الأيام الأولى للإدارة الجديدة للرئيس حسنى مبارك ، أعلن اتجاه الإصلاح الاقتصادى ، وعقد مؤتمر

اقتصادى بإشراف وحضور رئيس الدولة . إلا أنه لم يتم خلق أطر مستقرة لإحداث الإصلاح ، بل ولم يتم الاتفاق على سياسة إصلاحية جديدة ، إلا أنه تم تشذيب بعض المظاهر الفجة لتعاملات السوق الحرة حين قدمت بعض قضايا الفساد الاقتصادية إلى محكمة القيم . ويبدو أن مجرد الاعلان عن نوايا الإصلاح الاقتصادى بجانب تقديم هذه القضايا قد أفزع بعض القوى العاملة فى السوق الحرة بما أضعف من اتجاه الإصلاح ، وأكد سريان سياسة الانفتاح الاقتصادى على صورتها التقليدية ، وبرغم تكرار المناداة بشعار الانفتاح الإنتاجى .

إلا أن الأعوام الممتدة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٤ أكدت الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية أكثر جذرية بدلالة ضعف موارد النقد الأجنبى الموجودة فى حوزة الدولة ، حيث اتجه جزء من الموارد المتاحة لتمويل نظام استيراد السلع دون تحويل عملة ، ودون تحديد لهذه السلع نفسها . كذلك سيطر تجار العملة على سوق النقد الأجنبى ، بينما وقف البنك المركزى موقفا ضعيفا ، مما الجأ الدولة لغض النظر عن تجاوزات هؤلاء التجار والتعامل معهم من الباطن . وقدم ذلك التبرير للقرارات الاقتصادية التى عرفت باسم قرارات يناير ١٩٨٥ ، والتى كانت مقدمتها وخلفية إصدارها تقديم مجموعة من تجار العملة إلى محكمة القيم وتأكيد عزم السلطات الاقتصادية على السيطرة على سوق النقد الأجنبى . وقد اشتملت القرارات على جوانب مثل تحديد البنك المركزى لسعر صرف العملة واستيعاب الجهاز المصرفى الشرعى للنقد المتداول فى السوق والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة واستبداله بالاستيراد بالجنيه المصرى وبعد موافقة لجان ترشيد الاستيراد .

والواقع أن هذه القرارات قد أصدرت وهى فاقدة لقوة الدفع الكافية لأعمالها على المدى الطويل ، فبالرغم من أنها كانت صادرة عن السلطة التنفيذية ككل ، إلا أنها افتقدت عمليا تأييد أجنحة هامة فى هذه السلطة وفى الحزب الحاكم . وقد التقى ذلك عمليا مع عناصر السوق الراضية تماما للقرارات والقوى السياسية التى ناصرتها بأقصى الجهد ، وعلى رأسها حزب الوفد الجديد الذى كانت صحيفته هى المبادرة باعلان المعركة ضد القرارات . وقد ركزت صحيفة الوفد على شخص وزير الاقتصاد الدكتور مصطفى السعيد الذى لم يكن بالضرورة الشخص المثالى لقيادة معركة الإصلاح باعتبار ماله من تعاملات سابقة فى السوق سواء

بشخصه أو من خلال أسرته أو من خلال تعامله باسم الدولة من الباطن مع تجار العملة . وقد سائر الوفد في هذا الاتجاه حزب العمل الاشتراكي المفترض نظريا أن يقف في صف القرارات إلا أنه ابتعد عن هذا الموقف بالحملة المركزة التي شنّها ضد وزير الاقتصاد في نفس فترة إصدار القرارات . ولم تحظ القرارات بتأييد معن سوى من بعض العناصر الصحفية وأعضاء مجلس الشعب المناصرين للحكومة بالإضافة لتأييد اليسار السياسي المتمثل بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، الذي أبدى على أية حال مخاوف مبكرة من عدم سير الحكومة في الشوط إلى مداه لتطبيق هذه القرارات وتنفيذ سياسة أشمل للإصلاح الاقتصادي .

وفي الوقت الذي كان معارضو القرارات يشنون فيه حملة شديدة ضدها ، بدت الحكومة مدافعة عن قراراتها على استحياء أو معترفة في دفاعها بأنها تواجه مقاومة شديدة . وقام حزب التجمع بتأييد القرارات على صفحات صحيفته دون تحويلها لمعركة سياسية أكبر ، كما جاء الدفاع عن الإصلاح الاقتصادي من عناصر صحفية وأكاديمية خارج مواقع السلطة التنفيذية والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة . على أن المناقشات المكثفة ، والضغط العنيف من كافة الأطراف والتي سادت منذ صدور القرارات وحتى آخر شهر مارس ١٩٨٥ إنما كانت إلى جانب صدور حكم محكمة القيم في قضية تجار العملة (الذي أشار لأخطاء وزير الاقتصاد) مقدمة لاستقالة الدكتور مصطفى السعيد في أول إبريل ١٩٨٥ وتعيين الدكتور سلطان أبو علي وزيرا للاقتصاد . وبذا أسدل الستار على القرارات الاقتصادية التي ألغيت قانونا بعد أن أثارت معركة سياسية هامة (تكرر إصدار وإلغاء قرارات اقتصادية على نطاق أصغر في شهر أغسطس ، حينما تظاهر تجار مدينة بورسعيد ضد قرار تحصيل الرسوم الجمركية من المنبع على بعض السلع) .

وتشير تفاصيل هذه المعركة إلى أن الطرف الذي انتصر فيها أخيرا كان هو الجماعة الضاغطة لرجال الأعمال الممثلين سياسيا داخل الحكومة والمعارضة الوفدية . أما التنظيم المهني المعبأة بداخله قوى هذه الفئة الاجتماعية ، والمعبر عن مصالحها ، فيتوزع على ثلاث منظمات هي اتحاد الغرف التجارية ، واتحاد الصناعات ، وجمعية رجال الأعمال . وهناك محاولة لتأسيس منظمة رابعة هي اتحاد المصدرين والمستوردين . وبينما يتواجد في المنظمين الأوليين

رجال القطاع الخاص والقطاع العام معا ، تقتصر العضوية العاملة في جمعية رجال الأعمال على رجال القطاع الخاص ويسمح بالعضوية المنتسبة فقط لكبار رجال القطاع العام والاقتصاديين التنفيذيين . وقد وصل عدد أعضاء الجمعية في مايو ١٩٨٤ إلى مائتين وخمسين عضوا من كبار رجال الأعمال يدفع الواحد منهم اشتراكا سنويا مقداره ألف جنيه بجانب ما تحصله الجمعية من اللجان الأجنبية المشتركة معها وبعض هيئات التمويل الدولية .

ويتوزع نشاط أعضاء الجمعية على الوجه التالي : ٢٨٪ يعملون في مجال التوكيلات التجارية والاستيراد والتصدير ، ١٧٪ يعملون في مجال الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والأثاث ومستحضرات التجميل ، والباقي يعملون في مكاتب هندسية واستشارية وإعلانية وفي مجال السياحة والنقل . وتضم الجمعية في عضويتها المنتسبة عددا من الوزراء السابقين كما ضمت وزير الاقتصاد الحالي الدكتور سلطان أبو علي ، وكذلك وزير السياحة فؤاد سلطان .

ومن المعروف أن رفض القرارات الاقتصادية جاء إجماعيا من قبل كافة منظمات رجال الأعمال بما في ذلك اتحاد الغرف التجارية الذي يترأسه أحد قيادات الحزب الوطني . إلا أن كثيرين من المراقبين يرجعون الدور النشط في تعبئة قوى الضغط الاقتصادي والسياسي ضد القرارات إلى جمعية رجال الأعمال . وبرغم قلة التفصيلات المعروفة عن نشاط هذه الجمعية ، إلا أن افتراض لعبها للدور النشط في معركة إلغاء القرارات الاقتصادية لا يخرج عن الهدف الذي رسمته الجمعية أصلا لنفسها : « وضع تصورات رجال الأعمال أولا بأول أمام المسؤولين عن اتخاذ القرارات بأجهزة الدولة حتى يكون هناك وضوح لفكر وتصور القطاع الخاص أمام واضعي القرار وحتى يكون لرجال الأعمال دور إيجابي لرسم السياسة الاقتصادية للدولة » وطبقا لمجموعة من رجال الأعمال ترى هذه الفئة إخضاع سعر صرف النقد الأجنبي للعرض والطلب ، والسماح بنظام الصيرفة وقصر ترشيد الاستيراد على الرسوم الجمركية على الكماليات دون مغالاة في رفع هذه الرسوم ، وجعل هيئتي الاستثمار والتصنيع مجرد هيئتين للدراسة والإرشاد . وكل هذا يتناقض مع مرامي القرارات الاقتصادية وينفتح أمامه الطريق بإلغائها ، ذلك الإلغاء الذي وإن حقق لرجال الأعمال مصالحهم ، إلا أنه ساعد المجتمع السياسي المصري عموما على إدراك

أهمية جماعات الضغط بصورة غير مسبقة . وقد تأكد هذا الإدراك بمجيء وزارة الدكتور على لطفى التى بدت أكثر تفاهما مع رجال الأعمال ، حتى أن رئيس الوزراء حضر أحد مؤتمراتهم وأعلن فى أواخر العام عن تشكيل لجنة مشتركة لتبادل الآراء بين الحكومة ورجال الأعمال ، بحيث اعتبرت بعض دوائر المعارضة هذه الحكومة بالتحديد حكومة رجال الأعمال .

٤ - الحركة الإسلامية ومعركتنا الشريعة وقانون الأحوال الشخصية

بعد فترة من السكون إثر اغتيال الرئيس السادات عاودت الحركة السياسية الإسلامية نشاطها من خلال مجموعات الشباب المنطوية فى جماعات متعددة منتشرة على اتساع البلاد . وكان قد سبق لجناح الحركة المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين الانخراط فى الإطار البرلمانى للنظام السياسى من خلال التحالف مع حزب الوفد الجديد ، والتمثيل فى مجلس الشعب بسبعة مقاعد تحظى بها الحركة الإسلامية للمرة الأولى فى التاريخ البرلمانى المصرى . وكان خلف بروز نشاط الحركة الإسلامية مرة أخرى مجموعة من العوامل ساهم فيها النظام السياسى نفسه بقواه الحاكمة والمعارضة بالإضافة لاختيار الحركة تصعيد نشاطها .

وكان العامل الأول المشجع لاسترداد الحركة الإسلامية قوة دفعها السياسى تلك الحملة الصحفية المركزة التى شنتها صحف الأحزاب المعارضة ضد التعذيب الذى تعرض له أعضاء تنظيم الجهاد المدان بعض أعضائه بتدبير وتنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات . وحين أصدرت المحكمة حكمها فى قضية الجهاد وهو غير الحكم السالف فى قضية الاغتيال ، جاء الحكم مخففا حيث لم يحتو على أحكام بالإعدام بل شمل الحكم ببراءة الشيخ عمر عبد الرحمن ، أحد مفكرى الحركة الإسلامية . كما أشارت المحكمة إلى التعذيب الذى وقع على المتهمين ودعت النيابة للتحقيق مع المسئولين عنه .

وبرغم أن هذين الأمرين قد وفرا جوا للمصالحة الوطنية بين الحركة الإسلامية والنظام السياسى بقواه الحاكمة والمعارضة إلا أنهما قد وفرا فى نفس الوقت الجو النفسى اللازم لمعاودة الحركة الإسلامية نشاطها المستقل .

وكان العامل الثانى الذى دفع بهذا النشاط خطوة إلى الأمام قادما بالمثل من داخل النظام السياسى ، إذ أعلن

رئيس مجلس الشعب فى بداية العام أن اجتماعا قد جرى بين ممثلى الأحزاب البرلمانية لبحث الخطوات العملية لتطبيق الشريعة الإسلامية . وكانت الندوات الإعلامية التى تعقد بين علماء الدين المسئولين وشباب الجماعات الإسلامية مستمرة فى نفس الفترة ، وفى نفس الفترة أيضا قدمت السلطات قضيتين قانونيتين لهما مضمون دينى حظيتا بتغطية إعلامية واسعة ، الأولى هى قضية الدكتور بريقع ، النبى المزعوم فى الاسكندرية ، والثانية هى قضية التنظيم البهائى التى حظيت بتغطية إعلامية واسعة ، فضلا عن نشر مقالات لمفكرين إسلاميين يدحضون فيها البهائية .

وفى هذا الجو الذى تغلب عليه مناقشة القضايا الدينية جاءت مناقشة مجلس الشعب وما عقده من جلسات استماع لممثلى الأحزاب السياسية والقوى الدينية وعلماء الدين . وهى الجلسات التى شارك فيها المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمسانى . وكان إجماع الرأى فيها حول ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة متدرجة بعد تنقية القوانين القائمة مما يخالف أحكام الشريعة . كذلك أوصت اللجنة الدينية بمجلس الشعب بتوصيات مثل زيادة البرامج الدينية فى أجهزة الإعلام وإعداد مادة دينية سليمة وميسرة للطلاب ، وإقرار نظام مالى للدعاة وتوفير المساكن لهم .

وعلى ذلك اعتبرت الحركة الإسلامية أن الوقت قد نضج للمطالبة بالتطبيق المباشر للشريعة . فكان أن شهد مسجد النور بالعباسية بالقاهرة - على وجه الخصوص اجتماعات حاشدة صدرت عنها بيانات بهذا المعنى وشارك فيها بعض أعضاء مجلس الشعب من الإخوان المسلمين . وفى هذه الاجتماعات طرحت فكرة الخروج بمسيرة « خضراء » للضغط على الحكومة للتعجيل بتطبيق الشريعة . وكان ذلك إعلانا للصدام مع النظام السياسى الذى اعتبر أن السماح بمسيرة تقوم بها قوة سياسية غير شرعية من الناحية الدستورية يمثل تنازلا مرفوضا .

لذا ، وعند نقطة الصدام هذه ، انسحب الإخوان المسلمون ، أما المجموعات التى أصرت على الخروج بالمسيرة ، فقد منعتها السلطات وكان ذلك مقدمة للقبض على العشرات من أعضاء الجماعات الإسلامية ، ولظهور اتجاه يدعو لإعادة النظر فى نشاط الجماعات الدينية . إلا أنه يلاحظ أن كلا من الحكومة والحركة الإسلامية قد حرصتا على إبراز سلامة موقفهما الدستورى ،

وتحاشيا تصوير الأمر كصراع عنيف على نظام الحكم ونوع السلطة الحاكمة ، ومن ناحية كانت المسيرة موضوعا لمنازعة قضائية أبدى فيها الطرفان التزامهما بحكم القضاء . ومن ناحية ثانية لم تستخدم الحكومة كل قواها القمعية كما لم تستخدم الحركة الإسلامية كل قواها التحريضية وحفظ الأمر في إطار الصدام المحسوب .

وعلى أية حال فقد نجحت الحركة الإسلامية في فرض موضوع الشريعة كبند في مقدمة جداول أعمال العمل الوطنى ، فأصبح هذا الموضوع يغطى مساحة واسعة من صفحات الصحف القومية والحزبية كحوار فكرى سياسى احتلت فيه الحركة الإسلامية موقع الهجوم المباشر على صفحات صحفها الخاصة بالإضافة إلى صحيفة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى وموقع الهجوم غير المباشر على صفحات الصحف القومية التى أفردت مساحة كبيرة لمفكرين إسلاميين دافعوا عن تطبيق الشريعة الإسلامية بما يخدم الموقف الهجومى العام للحركة الإسلامية وإن أبدوا تحفظات حول أفكار وسلوكيات العناصر الجذرية فى الحركة . أما الموقف ضد الحركة فتصدره مجموعة من المفكرين وأساتذة الجامعة البارزين .

ولكى يصبح عام ١٩٨٥ عام الحركة الإسلامية بحق جاءت مصادقة حكم المحكمة بعدم دستورية قانون الأحوال الشخصية الذى أصدره الرئيس السادات فى غيبة البرلمان . وبرغم أن حكم المحكمة قد أنصب على الجانب الشكلى المتعلق بطريقة صدور القانون لا بمضمونه ، إلا أن الحركة الإسلامية معضدة بمواقف الكثيرين من علماء الدين والسياسة الحاكمين والمعارضين ، نجحت دعائيا فى تركيز الأضواء على مضمون القانون الذى احتوى بنودا تعد أكثر تعبيرا عن الموقف المتحرر إزاء حقوق المرأة منها عن الموقف الإسلامى المحافظ فى هذا الشأن .

وقد استجابت الحكومة والبرلمان لهذا الاتجاه وعادوا مناقشة مضمون القانون بحيث خلصت إلى قانون جديد يقرب خطوة من مطالب الحركة الإسلامية وإن مثل حلا وسطا لا يعكس تماما كافة توجهاتها . ومن التراجعات الهامة عن القانون السابق عدم اعتبار الزواج بأخرى ضررا تلقائيا يجيز للزوجة الأولى طلب الطلاق حيث ترك القانون الجديد تحديد أمر الضرر للقاضى لا للزوجة ، وعدم التمسك ببقاء المطلقة الحاضنة فى مسكن الزوجية بعد الطلاق فى حالة عدم توفير بذيل

مناسب حيث ترك القانون الجديد أمر توفير المسكن المناسب للزوج بعد الطلاق وإنقضاء العدة كذلك انعكس فى القانون الجديد اتجاه تأكيد الالتزام « بما يقره الشرع » لا بما يقضى به العرف .

ولئن أدى اتجاه الأمور على هذا النحو إلى تأكيد القوة الضاغطة للحركة الإسلامية بحيث اتفق النظام السياسى بجناحيه الحاكم والمعارض على الاستجابة لبعض مطالبها ، فقد أدى ذلك بالمثل إلى تفويت فرصة الصدام على النطاق الشعبى بين جماعتين للضغط تتخذ إحداها موقفا علمانيا ، بينما تتخذ الأخرى موقفا دينيا من قضايا المرأة . فبرغم حالة اللامبالاة العامة فى الشارع كان من الممكن لموضوع من هذا النوع أن يسمح لكلا الجماعتين بحشد قواهما على نحو ما تبدى فى الاجتماعات النسائية الأولية لكلا الفريقين وعلى ذلك يتضح أن النظام السياسى المصرى إنما كان يطبق على هذا الموضوع قاعدة عامة يميل بموجبها إلى تسوية الصراعات سريعا داخل المؤسسات الحاكمة طبقا لقياسه التقديرى لميزان القوى دون أن يصل الأمر إلى السماح للشارع الواسع بالنزول بثقله فى موضوع الصراع .

٥ - جماعات الضغط

ومستقبل النظام السياسى المصرى

تتمحور جماعات الضغط المصرية حول جهاز الدولة . والبعض منها لا يعدو كونه فرعا من فروع هذا البنيان ويعتمد تمويل الكثير منها على الدولة لا على قدرتها الخاصة . ويمثل ذلك قيادا على القوى الضاغطة لهذه الجماعات بحيث تتفوق قوى الضغط للجماعات ذات الاستقلال المالى الكامل والموارد الكبيرة ، والجماعات التى تحظى بتأييد شعبى واسع . وإذا كان ذلك يمثل اتساقا مع نظام الحكم المركزى غير القائم على التعددية السياسية ، إلا أنه يمثل اختلالا واضحا فى سياق الحكم المفترض أن يكون ديمقراطيا وقائما على التعددية السياسية والتنافس المفتوح . وتلك بالتحديد هى حالة النظام السياسى المصرى الذى يعرف اختلالا آخر يتمثل فى تفوق الجماعات الضاغطة المعبرة عن مصالح الطبقتين الوسطى والعليا على الجماعات الضاغطة المفترض تعبيرها عن مصالح الفئات الاجتماعية الأدنى ، بينما هى فى الحقيقة مرتبطة بجهاز الدولة كما هو الحال بالنسبة لاتحاد العمال . وعلى ذلك يكون النظام الديمقراطى قائما على نوع من الاختلال

الاجتماعى الذى يهدد هذه الصيغة السياسية نفسها وهو ما يتضح بجلاء حين تندفع الانتفاضات الاجتماعية للفئات الدنيا خارج المنظمات المفترض أن تعبر عنها رسميا .

والبديل الوحيد الذى يحول دون الوصول لهذا التهديد للنظام الديمقراطى هو إقرار حق هذه الفئات فى تنظيم نفسها بصورة مستقلة واختيار القادة المعبرين عن مصالح أعضائها لا عن مصالح السلطات الحاكمة . وبذلك فقط تتوزع القوة الضاغطة لهذه المنظمات دفاعا عن مصالحها بصورة يومية دون ضرورة لإختزان تبرمها انتظارا للحظة انفجار اجتماعى . وهذا بدوره لا يتصور حدوثه دون توسيع للنطاق العام للتجربة الديمقراطية المصرية سواء على مستوى الفرصة المتاحة للأحزاب السياسية القائمة أو إمكانية تأسيس أحزاب جديدة أو إمكانيات تطوير بنيان جماعات الضغط فى المجتمع المصرى بحيث يصبح أكثر استقلالا عن جهاز الدولة . وهذا أيضا لا يتصور حدوثه دون توسيع مقابل لنطاق العدل الاجتماعى والتوازن فى توزيع الثروة القومية ، إذ لا ينضبط ميزان القوى بين جماعات الضغط المختلفة فى ظل الاختلال الاجتماعى بين الفئات التى تعبر عن مصالحها هذه الجماعات ، وهو ما تشير إليه تجربة المجتمعات الأوروبية التى تتواجد فيها مثلا

الاتحادات العمالية كقوة اجتماعية كبيرة لا كمجرد شكل ديمقراطى . ولعل تجربة القرارات الاقتصادية ، التى نشطت فى رفضها منظمات رجال الأعمال ، بينما ضمت إزاءها اتحاد العمال ، تشير إلى حجم الاختلال القائم فى المجتمع المصرى والدور الذى يقوم به جهاز الدولة فى حسم الأمور فى الوقت الذى يتكرر فيه التأكيد على الديمقراطية . ونفس الأمر يتأكد من خلال الموقف من الحركة الإسلامية وعدم إقرار حقها فى التواجد السياسى الشرعى كحزب سياسى معن مع إقرار حق الجميع فى التنافس مع هذا الحزب على قدم المساواة بحيث يحسم الموقف من برنامجه بالإرادة الشعبية لا بمناورات جهاز الدولة .

ويبقى مع ذلك أن جماعات الضغط الراهنة فى مصر لم تزل فى الغالب جماعات للصفوة النشطة غير المستندة على قاعدة نشطة وهو وضع تضاعفه حالة اللامبالاة العامة فى الشارع المصرى . إلا أن تطوير عمل هذه الجماعات بما يجعلها أكثر تعبيرا عن قاعدتها سوف يساهم بدوره فى مواجهة وضع اللامبالاة . أى أن المطلوب باختصار هو مساهمة جماعات الضغط - أثناء التعبير عن مصالح أعضائها - فى إصلاح النظام السياسى ككل ، مثلما أن إصلاح النظام السياسى يأتى ببنيان آخر لجماعات الضغط فى المجتمع المصرى .



القسم الثالث
الأوضاع الاقتصادية

مقدمة :

استراتيجية الانفتاح الاقتصادى :

والاجتماعية والسياسية المتغيرة ، وعلى أساس الظروف الموضوعية والذاتية الداخلية والخارجية ، تحددت الخطوط الثابتة. للسياسة الاقتصادية والتطور الاقتصادى . وهكذا ، خلال العقد الأول من عمر الانفتاح الاقتصادى ، فإن سياسة « تطوير القطاع العام » التى تضمنت تغيير دوره ووضعه ، قد أدت فعليا إلى إضعاف قيادته والغاء سيطرته ، ورغم بقاء وزنه النسبى كبيرا وبالأخص فى الصناعة ، فقد احتدمت مشكلاته الإنتاجية والتمويلية والتسويقية والتنظيمية وغيرها . وفى المقابل فإن سياسة « تحرير القطاع الخاص » كانت تعنى دعمه وتقديم ضمانات الأمان واللوان التشجيع بما أتاح له الازدهار ، وإن تمت استثماراته وأنشطته بالأساس بعيدا عن قطاعات الإنتاج المادى . وأما سياسة « تحرير القطاع المصرفى » ، وإن وسعت من سوق المعاملات المصرفية ، فقد تضمنت فضلا عن تقليص وزن بنوك القطاع العام التجارية وإضعاف سلطة البنك المركزى ، ودور البنوك العديدة المشتركة والأجنبية والخاصة فى تحويل الودائع المصرية إلى الخارج ، تعديل سياسة الائتمان بما زاد من أسباب التضخم وأثر على متطلبات التنمية والتصنيع . ورغم العدد الكبير للمشروعات الأجنبية ، وخاصة المشتركة ، فى كافة فروع النشاط الاقتصادى ، فإن سياسة « تشجيع الاستثمار الأجنبى » و « إقامة المناطق الحرة » لم تحقق حتى الآن الآمال المرجوة ، سواء من حيث حجم التدفق الفعلى لرؤوس الأموال من الخارج أو مستوى التكنولوجيا المستوردة أو اتجاهات توظيف ما تدفق منها بالفعل إلى مصر ، إذا استثنينا الاستثمار فى مجال البترول . وجاءت سياسة « تحرير التجارة الخارجية » بتوجيه غير متوازن للعلاقات التجارية مع العالم ، وبشكل خاص لصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة فى الغرب ، فضلا عن تفاقم عجز الميزان التجارى مع تراخى الصادرات وانفلات الاستيراد الاستهلاكى بما حمل من مخاطر وجلب من إضرار على الاقتصاد والصناعة . وفيما يتعلق بسياسة

فى عام ١٩٨٥ استمرت سياسة « الانفتاح الاقتصادى » تحمل نفس المضمون الذى تبلور تدريجيا على امتداد العقد الأول لتطبيقها منذ بداية السبعينات وحتى بداية الثمانينات . وعلى الرغم من التغيرات التى شهدتها سنوات التطبيق ، بما فى ذلك لحظتى الانعطاف مختلفتى الاتجاه فى منتصف الفترة وفى أواخرها ، فإن هذه الاستراتيجية للتطور الاقتصادى والاجتماعى استمرت ثابتة الجوهر . وبقيت من حيث الأساس نقاط الانطلاق الأصلية لها ، التى تضمنها الاعلان الرسمى بتبنى سياسة الانفتاح « الداخلى » و « الخارجى » . وتتيح متابعة الأوضاع الاقتصادية فى عام ١٩٨٥ من ناحية ، رصد حصيلة « التغيرات » فى مجرى التطور الاقتصادى فى هذا العام ، بما حمله مع الأعوام الأخيرة من محاولات الترشيح والاصلاح . ومن ناحية أخرى ، تمكنا من تحليل نتائج « الثوابت » فى تطور الاقتصاد المصرى فى ظل استراتيجية « الانفتاح الاقتصادى » . إن التوجهات الاستراتيجية والأهداف المعلنة للانفتاح الاقتصادى كما حددتها ورقة أكتوبر ١٩٧٤ تلخصت فى : توجيه القطاع العام إلى تنفيذ المشروعات الأساسية التى لا يقدم عليها غيره بهدف توفير الخدمات التى لا غنى عنها للقطاع الخاص المصرى والأجنبى ، وتوفير الضمانات والظروف التى تشجع استثمارات القطاع الخاص المصرى بهدف دفعه إلى النشاط الإنتاجى وسد حاجات المجتمع بعيدا عن الاستثمارات الطفيلية والإسراف الاستهلاكى ، والسعى إلى الحصول على موارد خارجية واستثمارات أجنبية بهدف دعم الاقتصاد القومى والتعجيل بالتنمية وبالأخص الاسراع بالتصنيع بما فى ذلك للتصدير على أساس التكنولوجيا الحديثة .

ومن أجل تحقيق الأهداف الأساسية المذكورة ، والأهداف الفرعية المكملة لها ، توالى التشريعات والإجراءات والتحويلات التى غيرت البنية الداخلية والعلاقات الخارجية للاقتصاد المصرى . وانطلاقا من التوجهات الأصلية ، وفى ظل الأوضاع الاقتصادية

« أسعار الصرف الأجنبي » أدى « تحرير الجنيه المصرى » إلى حدوث تخفيضات متتالية لقيمة الجنيه المصرى ، فاقمتها المضاربة ، الأمر الذى عكس آثاره السلبية على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، فضلا عن الآثار الاجتماعية للتضخم . وأما السياسة المالية والنقدية ، فهي لم تفلح فى علاج « عجز موازنة الدولة » ولم تحل دون تفاقم « التمويل التضخمى بالعجز » والتوسع النقدى ، بما يفوق نمو الإنتاج ، فى ظل احتدام اسبابه المزمنة ، أى استمرار الانفاق الحكومى شبه الانتاجى ، وغير الإنتاجى الضخم .

وإذا كانت سياسة « إطلاق هجرة العمالة » قد أتت بموارد كبيرة من النقد الأجنبى المحول من المصريين العاملين فى البلدان العربية البترولية ، فإن جزءا ضخما منها قد أهدر بتسربه إلى خارج البلاد نقدا ، للتوظيف خارجها ، أو مقابل واردات غير ضرورية ، فضلا عن الآثار السلبية للهجرة ، ومنها تزايد اختلال هيكل العمالة نتيجة نقص العمالة الماهرة والمدربة والفنية العلمية . ولم تتمكن سياسة العمالة الداخلية من حل مشكلات البطالة المقنعة وغير الإنتاجية . ولقد تفاقم « مشكلة الديون الخارجية » - رغم اعتبارها شرا فى بداية الانفتاح ينبغى تجنبه بتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر - وذلك مع تزايد العجز الجارى فى ميزان المدفوعات . ورغم التدفق الواسع نسبيا للقروض الخارجية ، فإنها لم توظف بما يستجيب للأولويات القومية ويخلق طاقات إنتاجية تكفى لسدادها ، وجاء هذا التضخم فى المديونية رغم تعاظم موارد النقد الأجنبى وتوسع قنواته فى سنوات الانفتاح الاقتصادى .

وفى عام ١٩٨٥ تواصلت سياسات الإصلاح والترشيد التى مست أهم جوانب السياسة الاقتصادية ، فى مجالات النقد والائتمان والصرف والاستيراد والاستثمار والموازنة ... الخ . وبشكل خاص ، فإن هذا العام مثل نهاية العام الثالث وبداية العام الرابع للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ التى أشار إطارها العام إلى جوهر الأزمة الهيكلية للاقتصاد المصرى التى ارتبطت بعلاقة السبب والنتيجة

بما أشرنا إليه أعلاه ، كما لمس العديد من مظاهر الاختلالات والمشكلات التى يعانى منها ، ونعنى فى المقام الأول اختلال التطور القطاعى للاقتصاد المصرى ، رغم الارتفاع النسبى فى معدلات النمو الإجمالية خلال سنوات الانفتاح .

١ - تطور الهيكل الاقتصادى :

لقد أكد مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ أن النمو بمعدلات « مقبولة » والذى تحقق بفضل سياسة الانفتاح كان « فى صالح القطاعات غير الإنتاجية أكثر مما كان فى صالح القطاعات الإنتاجية » . والواقع أنه بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٣/٨٢ هبط نصيب القطاعات السلعية أو قطاعات الإنتاج المادى فى الاستثمار الثابت الإجمالى من ٦٣,٥ ٪ إلى ٥٤,٤ ٪ ، وفى الدخل المحلى الإجمالى من ٥٥,٩ ٪ إلى ٥٣,٦ ٪ ، وفى العمالة من ٥٣,١ ٪ إلى ٥٠,٨ ٪ . ويلاحظ أن تدهور النصيب النسبى للزراعة كان أشد على الرغم من النقد المتكرر فى عهد الانفتاح الاقتصادى لتجاهل تنمية الزراعة لصالح التنمية الصناعية فى الحقبة السابقة له . وهكذا هبط نصيبها من الاستثمار فى نفس الفترة من ٤٦,٩ ٪ إلى ٣٥,٥ ٪ ، ومن الدخل من ٣١,٢ ٪ إلى ١٨,٤ ٪ ، ومن العمالة من ١٢,٤ ٪ إلى ٩,٨ ٪ . ولم يكن تراجع أنصبة الزراعة لصالح تطور الصناعة ، التى هبط نصيبها من الاستثمار من ١٢,٨ ٪ إلى ١٢,٧ ٪ ، وباستبعاد البترول ، فإن هذه النسبة تنخفض بدرجة

أشد من ١٢,٤ ٪ إلى ٢,٤ ٪ فقط . وأما بالنسبة للدخل فإن نصيب الصناعة قد هبط من ١٩,٧ ٪ إلى ١٣,٩ ٪ وللعمالة من ٣٧,٥ ٪ إلى ٢٨ ٪ . وفى المقابل زاد نصيب قطاعات التوزيع والخدمات الإنتاجية فى الاستثمار من ١٤,٢ ٪ إلى ١٥,٤ ٪ ، وفى الدخل من ١٥ ٪ إلى ٢٨ ٪ ، وفى العمالة من ٢٧ ٪ إلى ٢٨ ٪ . ورغم هبوط نصيب قطاعات الخدمات غير الإنتاجية (الاجتماعية والسيادية) فى الدخل من ٢٩,١ ٪ إلى ١٨,٤ ٪ ، فقد زاد فى الاستثمار من ٢٢,٣ ٪ إلى ٣٠,٢ ٪ وفى العمالة من ١٩,٨ ٪ إلى ٢١,١ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (١)
تطور هيكل الاستثمار والدخل والعمالة
حسب القطاعات ١٩٧٣ - ١٩٨٣/٨٢

العمالة		الدخل المحلى الاجمالى (**)		الاستثمار الثابت الاجمالى (*)								
١٩٨٣/٨٢	١٩٧٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٧٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٧٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٧٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٧٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٧٣	
%	الف	%	الف	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	
٥٠,٨	١٩٠٢,٦	٥٣,١	٢٤٧,٢	٥٣,٦	١١٣٠٤,٧	٥٥,٩	١٧١٠,٨	٥٤,٤	٦٥٩١,٩	٦٣,٥	٥٦٤٠,٤	* القطاعات السلعية :
٩,٨	٣٦٨,٢	١٢,٤	٥٧,٦	١٨,٤	٣٨٨٦,٠	٣١,٢	٩٥٥,٥	٣٥,٥	٤٢٩٦,٤	٤٦,٩	٤١٦٣,٨	** الزراعة
٢٨,٧	١٠٧٣,٦	٣٧,٥	١٧٤,٣	٢٩,٦	٦٢٤٣,٥	١٩,٧	٦٠٢,٦	١٢,٧	١٥٣٩,٤	١٢,٨	١١٣٩,٠	** الصناعة والبتترول
٠,٧	٢٧,٠			١٥,٧	٣٣٢١,٥			١٠,٣	١٢٤٧,٧	٠,٤	٣٢,٠	** البتترول
٢٨,٠	١٠٤٨,٧	٢٧,٠	١٢٥,٧	٢٨,٠	٥٩٠٧,٣	١٥,٠	٤٥٨,٥	١٥,٤	١٨٥٩,٠	١٤,٢	١٢٦٦,١	* قطاعات التوزيع :
٢١,١	٧٩٠,٩	١٩,٨	٩٢,٣	١٨,٤	٣٨٩٢,٧	٢٩,١	٨٩١,٣	٣٠,٢	٣٦٥٩,٨	٢٢,٣	١٩٧٩,٨	* قطاعات الخدمات :
١٠٠,٠	٣٧٤٢,٢	١٠٠,٠	٤٦٥,٢	١٠٠	٢١١٠٤,٧	١٠٠,٠	٣٠٦٠,٦	١٠٠,٠	١٢١١٠,٧	١٠٠,٠	٨٨٨٦,٣	* الاجمالى

المصادر : عام ١٩٧٣ : المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، العدد الثانى ، ١٩٧٥ .
عام ١٩٨٣/٨٢ : النشرة الاقتصادية للبنك الاهل المصرى ، العدد الاول ، ١٩٨٥ .

* باستبعاد ٧٦,٤ مليون جنيه غير موزعة لعام ١٩٨٣/٨٢ .

** بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة لعامى ١٩٧٢ و ١٩٨٢/٨١ .

بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ هبط معدل النمو (بالأسعار الثابتة) فى الصناعة من ١١,٦٪ إلى ٨,١٪ ، وفى الزراعة من ٢,٤٪ إلى ١,٥٪ ، وفى القطاعات السلعية إجمالاً من ٩,٤٪ إلى ٧,٢٪ . وانعكست هذه الأزمات لهبوط الإنتاج على نمو الناتج المحلى الإجمالى ، الذى هبط معدله من ١٠,٥٪ إلى ١٠,٢٪ .

وبدوره فإن انخفاض المعدل الأخير بدرجة أقل ، قد عكس أزمات تضخمية نجمت عن زيادة معدلات النمو لقطاعات التوزيع والخدمات . ومن حيث الأساس ، استمرت نفس الاتجاهات بين أعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٥ . وهكذا على سبيل المثال ، بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ هبط معدل النمو فى القطاعات السلعية من ١١,٧٪ إلى ٧,٧٪ ، ويلاحظ هبوط معدل النمو فى قطاع الكهرباء وبدرجة أشد حدة فى قطاع البترول بين نفس العامين . وبين العامين الأولين للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، هبط معدل النمو بالأسعار الثابتة (لعام ١٩٨٢/٨١) فى الصناعة من ٩,٦٪ إلى ٧,١٪ وفى قطاع البترول ومنتجاته من ١٢,٨٪ إلى ٥,٤٪ . وانخفضت القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعى فى العام

إن هذا التطور الإجمالى والقطاعى كان محصلة اتجاهات النمو التى فاقمت الاختلالات فى هيكل الاقتصاد القومى ، وبالأخص فى السنوات الأخيرة للفترة المدروسة ، مقارنة بالسنوات الأولى لها . وهكذا ، فإن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الذى قدر بـ ٨,٩٪ خلال السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، قد هبط إلى ٨٪ فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢/٨١ . وبين نفس الفترتين هبط هذا المعدل للقطاعات السلعية من ٧,٢٪ إلى ٥,٨٪ ، وللخدمات الإنتاجية من ١٣,٣٪ إلى ١١,٤٪ ، وزاد للخدمات الاجتماعية والسيادية من ٤,٨٪ إلى ٧,٨٪ . ويكشف تباطؤ نمو الإنتاج السلعى عن الطابع المختل لهذا النمو الاقتصادى .

وتصبح هذه الخطوط الإجمالية لتطور الاقتصاد القومى أشد وضوحاً إذا ما انتقلنا إلى تحليل ملامحها التفصيلية ، وبالأخص متابعة معدلات النمو السنوى والفرعى .

تشير البيانات المتاحة إلى تعمق أزمات الركود ، وتكرار الأزمات الدورية فى الصناعة والزراعة خلال العقد الأول للانفتاح الاقتصادى . وهكذا يلاحظ أنه

الأول للخطة ٨٢/١٩٨٣ بنحو ٠,١٪ ، ولم يتعد معدل النمو ٢٪ في العام الثاني ٨٣/١٩٨٤ . وبين العامين هبط معدل النمو في قطاع التشييد من ١٢٪ إلى ٣,٠٪ وهبط هذا المعدل للقطاعات السلعية من ٧,٢٪ إلى ٤,٤٪ . وهبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٥٪ إلى ٥٪ ، إلى جانب هبوط هذا المعدل في قطاعات التوزيع والخدمات .

٢ - توجهات الخطة الخمسية :

لقد تعاظم تقليص سلطات التخطيط ، حتى فيما يتعلق بالمؤشر الوحيد الذي حمل صفة الإلزامية في الخطط السابقة لإعلان الانفتاح ، ونقصد أرقام الاستثمار . وعلى امتداد العقد الأول من حياة الانفتاح الاقتصادي جرى تجاهل ثلاث خطط خمسية تم وضعها في أقل من خمس سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٠ و ١٩٧٨ - ١٩٨٢ و ١٩٨٠ - ١٩٨٤) ، ولم تنفذ إلا الخطة الخمسية الأخيرة ٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ . وإذا نحينا جانبا تحليل أسباب استمرار الاختلالات الهيكلية والمشكلات المزمنة حتى العام الثالث للخطة الأخيرة ، فإنه من الهام أن نرصد حقيقة تميز توجهاتها المعلنة عن الخطط السابقة لها . إن هذه الخطط ، كما يتضح من وثائقها ، عكست إتجاها متزايدا نحو تخصيص الاستثمارات الأوسع للدولة في القطاعات شبه الإنتاجية وغير الإنتاجية ، فضلا عن أولوية عامل الربح في اختيار استثمارات القطاع العام . ولم تعكس هذه الخطط أسبقية تطوير قطاعي الصناعة والزراعة . وهما القطاعان الرئيسيان اللذان يمثلان الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهما في نفس الوقت بمثابة الرافعة المادية لتطوير القطاعات الأخرى ، التي لا ينبغي أن تنمو استثماراتهما إلا بالقدر اللازم لنمو الإنتاج أو المتلائم مع مستوى هذا النمو .

والواقع أن الاختلالات الهيكلية التي أبرزت خطورتها الإطار العام للخطة الخمسية الأخيرة ، ترجع بالأساس إلى فعل القوى العفوية التي أطلق العنان لتأثيراتها في ظروف التخلي عن التخطيط الفعلي للاستثمار ، وعن برامج التصنيع الطموحة ، وتراجع الأولويات القومية في التنمية أمام قوانين السوق الداخلية والعالمية ، ولقد جرى تغليب التجارة والاستهلاك على الإنتاج والاستثمار ، بما دفع إلى المطالبة بـ « انفتاح إنتاجي » حتى في سنوات الانفتاح الأولى .

إن عمق الاختلالات الهيكلية وبقاء أسبابه ، انعكس

في عدم إثمار الاتجاه الإصلاحى للخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ نحو « تصفية الاختلالات المتراكمة » ، كما تشير بيانات متابعة العاميين الأولين التي أوردناها .

وفي التنفيذ ، فإن الاتجاه نحو الإصلاح الذي فرضه واقع « قصور الإنتاج السلعي في القطاعين الرئيسيين - الزراعة والصناعة ، عن توفير الاحتياجات المتزايدة » ، لم يدفع إلى أن « يصبح إصلاح هيكل الإنتاج السلعي أساسا عنصر الدفع الرئيسى خلال المرحلة القادمة » كما أشار الإطار العام للخطة .

ونكتفى هنا بملاحظة أن مشروع خطة السنة ٨٤/١٩٨٥ خصص للقطاعات السلعية ٤٩,٤٪ فقط من إجمالي الاستثمار الثابت ، مقابل ٥٤,٤٪ في عام ٨٢/١٩٨٣ (و ٦٣,٥٪ في عام ١٩٧٣) . ويصبح منطقيا في ضوء هذا الهيكل الاستثماري المخطط أن يتوقع (في نفس السنوات) هبوط نصيب هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣,٦٪ إلى ٥٣,٣٪ و (٥٥,٩٪) . فضلا عن هذا ، فإن الارتفاع المتوقع للنصيب النسبي من العمالة في قطاعات الإنتاج من ٥٠,٨٪ إلى ٥٤,٧٪ و (٥٣,١٪) يشير إلى نمو إضافي للبطالة المقنعة القائمة فيها مع توقع ضيق فرص العمالة في القطاعات الأخرى .

وكما أورد الإطار العام لمشروع الخطة الخمسية الأخيرة ، مشيراً إلى السنوات ١٩٧٧ - ٨١/١٩٨٢ ، التي وصفها بأنها فترة « الوفرة الظاهرية والتفاؤل الكبير » ، فإن تكلفة النمو كانت عالية ، رغم ما أورثه وبسبب ما أورثه هذا النمو من اختلالات هيكلية عرضنا لملاحظتها العريضة . وكما أكدت الوثيقة المذكورة فإن السياسات النقدية ، والائتمانية وغيرها من جوانب السياسة الاقتصادية « أسهمت في تحجيم المشكلة ، ولكنها لم تضع الحلول الحاسمة لها ، وطبيعي أن تلك السياسات وحدها لا يمكن أن تضع العلاج في ظروف سيادة الاختلالات الهيكلية » .

إن تحليل أهم المشكلات والسياسات والقضايا الاقتصادية خلال العقد الأول للانفتاح الاقتصادي ، ورصد تطوراتها في عام ١٩٨٥ ، يشير من ناحية إلى « التكلفة الهائلة بالفعل » لنمو اعتمد على مصادر خارجية تعرضت للتراجع والتقلب ، بما دفع الوثيقة المشار إليها إلى التحذير من مخاطر الاعتماد عليها . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التحليل يؤكد استمرار تلك المشكلات التي حددتها الوثيقة ولم تتمكن من حلها بعد

سياسات الإصلاح والترشيد ، وذلك كما يتبين من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية .

ويمكن تحديد المشكلات الرئيسية للاقتصاد المصرى فى سنوات الانفتاح الاقتصادى خلال عقده الأول وحتى بداية عقده الثانى ، طبقا لما ورد فى الإطار العام للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ . لقد تراجع حجم الصادرات وتعاضمت قيمة الواردات واحتدمت مشكلة الغذاء واستنزفت مصادر البترول ، واتسم الاستثمار الأجنبى بالضآلة فضلا عن ضعف التكنولوجيا المصاحبة له وتفضيله للأنشطة غير الإنتاجية ، وزادت أعباء المديونية الخارجية واتجهت القروض الخارجية إلى مسارات لم تكن الأكثر اتفاقا مع الأولويات القومية ، واتجه الائتمان بعيدا عن متطلبات التنمية وحولت البنوك الأجنبية ودائعها إلى الخارج وفضلت تمويل الأنشطة غير الإنتاجية ، وزاد اختلال هيكل العمالة مع هجرة العمالة الماهرة والمتخصصة إلى الخارج ونمو البطالة المقنعة ، وزاد عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات رغم نمو الموارد من النقد الأجنبى ، وزاد الاعتماد على الخارج وعلى « عوامل دفع » للنمو يمكن أن تتحول إلى « عوامل حد » له تتمثل فى مصادر خارجية غير مستقرة تتوقف على عوامل خارجية ، وتعرضت بالفعل المصادر القومية للنقد الأجنبى إلى التقلب أوحى التراجع وهى عائدات تصدير البترول ، وإيرادات المرور بالقناة ، وتحويلات العاملين بالخارج ، والدخل من السياحة ، ورغم نمو المدخرات المحلية استمر تحمل الموازنة العامة للدولة لعبء الدعم واعتمادها على التمويل التضخمى بالعجز ، وعانى القطاع العام فى الصناعة من مشكلات الإنتاج والتصدير والتمويل والإدارة والتنظيم وغيرها ، وتواصل انخفاض قيمة الجنية وارتفاع مستوى الأسعار واختلال توزيع الدخل ، الخ ... ونكتفى هنا بتحليل بعض من هذه المشكلات والقضايا والتطورات .

٣ - الموازنة العامة للدولة :

إن تحليل تطور رقم العجز الكلى فى موازنة الدولة ، وتتبع مصادر تمويل هذا العجز ، وتفصيل مكونات أرقام النفقات والإيرادات العامة ، يلقي الضوء على العديد من مظاهر المشكلات وجوهر التطورات فى الاقتصاد المصرى .

لقد انخفضت نسبة العجز الكلى مع انخفاض نسبة العجز الرأسمالى فى الموازنة ، وزاد الوزن النسبى

لمصادر الاقتراض غير التضخمى من مصادر الإيداع المحلى فى تغطية هذا العجز ، وانخفضت نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى مع تناقص الوزن النسبى للنفقات العسكرية ومدفوعات الدعم والإنفاق الرأسمالى واستخدامات القطاع العام بين عامى ١٩٧٤ - ١٩٨٤/٨٣ ، وانعكست هذه الاتجاهات لإصلاح عجز الموازنة وترشيد الإنفاق العام فى أرقام موازنة ١٩٨٥/٨٤ .

بيد أن عبء الإنفاق العام الذى تزايد خلال العقد الأول للانفتاح استمر مرتفعا فى عام ١٩٨٥ . وظهر هذا فى الارتفاع الكبير لمعدل النمو السنوى لإجمالى الإنفاق (١٦,٤ ٪) وبالأذات للإنفاق الحكومى على القطاعات غير السلعية (١٩,٢ ٪) مقارنة بمعدل نمو الإنتاج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة (٧,٦ ٪) بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥/٨٤ . وترجع أسباب نمو الإنفاق الحكومى الجارى واستمرار ارتفاع حجم الإنفاق العام الإجمالى إلى عوامل متعددة منها تزايد أعباء الدين العام وانخفاض قيمة الجنية وارتفاع أسعار السلع المستوردة والمحلية والإنفاق على البنية الأساسية ... الخ . على الرغم من تراجع العديد من بنود الإنفاق العام كما أشرنا .

ولقد زادت نسبة النفقات إلى الإيرادات فى الموازنة من ١٠٧,٧ ٪ إلى ١٤٤,٧ ٪ وهبطت بشكل طفيف إلى ١٤١,٩ ٪ فى أعوام ١٩٧٤ و ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٥/٨٤ على الترتيب . ونجم عن هذا استمرار الحجم الكبير للعجز الكلى فى الموازنة الذى بلغ ٢٠,٧ ٪ و ٢١,٣ ٪ و ٢١,٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس السنوات .

ومن أجل تغطية العجز فى موازنة الدولة ، زاد الدين العام الداخلى بنحو ٧١٠ ملايين جنية فى عام ١٩٧٤ و ٣٦٢٦ مليون جنية فى عام ١٩٨٤/٨٣ ثم بنحو ٣٨٧٨ مليون جنية فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، وإلى جانب الاقتراض غير التضخمى من المصادر المحلية للإدخار مثل الاقتراض التضخمى من الجهاز المصرفى حوالى ٥٠ ٪ من إجمالى الدين العام الداخلى بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥/٨٤ . وزاد إجمالى الدين العام الداخلى من ٤٢٣٢,٣ مليون جنية فى آخر عام ١٩٧٤ إلى ١٨١٠١,٧ مليون جنية فى منتصف عام ١٩٨٣ ، وزادت نسبة الديون المصرفية على حساب الأوراق المالية الحكومية من ٤٥,٦ ٪ إلى ٨١,٥ ٪ . وإلى جانب تفاقم الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى بسبب اللجوء

إلى التمويل الاقتراضى التضخمى لتغطى الإنفاق الجارى والاستثمارى غير الإنتاجى فى الموازنة ، فقد زادت أعباء الأخيرة .

لقد زادت نسبة فوائد الدين العام الداخلى من ٢,٣٪ فى عام ١٩٧٤ إلى ١٠,٢٪ عام ١٩٨٤/٨٣ و ١٠,٩٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ من إجمالى الإنفاق الجارى . وفضلا عن هذا فإن قيمة أقساط هذا الدين قد بلغت ٢٧,٤٪ و ٢٣,٥٪ ثم ٢٥٪ من إجمالى الإنفاق الرأسمالى فى موازنات نفس الأعوام على الترتيب .

ومن ناحية أخرى ، جرى اللجوء إلى التمويل الخارجى لتغطية جزء آخر من عجز الموازنة . وهكذا زادت نسبة القروض الخارجية المستخدمة فى تمويل الموازنة العامة إلى إجمالى القروض الخارجية المستخدمة على المستوى القومى من ٢٩,٤٪ إلى ٧٧,١٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤/٨٣ . وزادت نسبة مساهمة القروض الخارجية فى تمويل الموازنة العامة من ٢١,٩٪ إلى ٥٦,٥٪ من إجمالى الموارد الرأسمالية بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤/٨٣ . وفى عام ١٩٨٥/٨٤ بلغت هذه النسبة ١١٣,٧٪ من الإيرادات الذاتية المتاحة للاستثمار والتحويلات الرأسمالية . وترتب على هذا دفع فوائد للدين الخارجى بلغت ١,١٪ و ٠,٩٪ ثم ٢٪ من الإنفاق الجارى وبلغ عبء أقساطه ٠,٩٪ و ١٠,٦٪ ثم ٨,٨٪ من الإنفاق الرأسمالى فى أعوام ١٩٧٤ و ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٥/٨٤ على الترتيب .

ونلاحظ أن فوائد الدين العام الداخلى والخارجى قد مثلت ١٢,٩٪ من الإنفاق الجارى ، وبلغت قيمة أقساطه ٣٢,٥٪ من الإنفاق الرأسمالى فى عامى ١٩٨٥/٨٤ . ويشير تحليل جانب الإيرادات فى الموازنة العامة للدولة إلى هبوط نسبة الضرائب المباشرة إلى الإيرادات العامة الذاتية من ١٦,٧٪ إلى ١٢,٨٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٥/٨٤ ، على الرغم من زيادة حصيلة الضرائب على دخول الأعمال بالنسبة لقطاع الأعمال العام . ويفسر عدم نمو الإيرادات من ناحية باتساع التهرب الضريبى حيث تهرب نحو ٧٠٪ من الممولين فى ٨٢/١٩٨٣ (وقدر التهرب بمليار جنيه خلال تسعة أشهر فى ٨٤/١٩٨٥) وتعدد الإعفاءات الضريبية ونمو الإعفاءات الجمركية (بما فى ذلك على السلع الاستهلاكية غير الضرورية) حتى وصلت إلى نحو ٤٠٪ من قيمة الواردات .

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن فائض البترول وإن مثل حوالى ٣١,٦٪ من إجمالى الإيرادات الجارية غير

السيادية فى عام ١٩٨٥/٨٤ مقابل ٩,١٪ فى عام ١٩٧٤ ، فإن هذا الفائض قد شهد انخفاضا مستمرا من حيث القيمة المطلقة والنسبية بدءا من عامى ١٩٨١/٨٠ مع انخفاض أسعار البترول . وإذا كان الاتجاه الأول يشير إلى ضرورة تقليص الإعفاءات الضريبية والجمركية وزيادة تحصيل الرسوم والضرائب المباشرة لرفع إيرادات الموازنة (وموارد الاستثمار المحلى) ، فإن الاتجاه الثانى يؤكد مخاطر اعتماد الموازنة (والاقتصاد القومى اجمالا) على مصادر غير ثابتة للدخل تتجه إلى التناقص .

وفى جانب النفقات العامة يلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق العسكرى الى إجمالى الإنفاق الجارى من ٢٨٪ عام ١٩٧٤ إلى ٢٤,٤٪ فى ١٩٨٤/٨٣ ثم ٢١,١٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ وإن شهد هذا الإنفاق ارتفاعا فى عام ١٩٨٢/٨٢ نتيجة تكاليف قوات حفظ السلام وتكاليف استلام سيناء فضلا عن المتطلبات الإضافية ، كما يلاحظ من ناحية أخرى أن الإنفاق الحكومى الجارى والاستثمارى قد زاد مع توسع النشاط الاقتصادى المدنى للقوات المسلحة . وربما يفسر هذا جزئيا بتوسع الإنفاق الاستثمارى على الإدارة والخدمات الحكومية والذى زاد من ١٢,٨٪ من إجمالى الاستثمار فى الموازنة فى عام ١٩٧٤ إلى ٣٦,٣٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ . ولقد ارتبط هذا بهبوط الإنفاق الاستثمارى الحكومى على الصحة والتعليم والبحث العلمى والخدمات الاجتماعية وإن زاد للأسكان والتشييد . ويلاحظ تزايد نصيب الأجور فى الاستخدامات الجارية من ١٨,٩٪ إلى ٢٩٪ بين ١٩٧٤ و ١٩٨٥/٨٤ الأمر الذى يتفسر بتضخم جيش العاملين فى القطاع الحكومى غير الاقتصادى وبالأخص النمو بمعدلات عالية لأعداد واجور الوظائف الإدارية العليا وللعمالة غير المدربة التى تضاعف نصيب البطالة المقنعة . ويلاحظ من ناحية أن عدد العاملين فى القطاع الحكومى قد زاد بنحو ٢٩,١٪ مقابل زيادة العاملين فى القطاع العام بنحو ١٩,١٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وبينما زادت مجموعة الوظائف العليا بنحو ٥٩,٦٪ ومجموعة الوظائف المكتبية بنحو ٤٠,١٪ فإن مجموعة الوظائف الفنية زادت بنحو ٢٤,٨٪ وعلى حين لم تتعدد زيادة مجموعة الوظائف الحرفية (التى تهرب للأجور الأعلى) بنحو ٤,٨٪ ، فإن مجموعة وظائف الخدمات المعاونة غير الانتاجية زادت بنحو ٢١,٣٪ فى نفس الفترة . وبينما هبطت نسبة العاملين فى الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات وبقيت كما هى تقريبا فى الزراعة والرى ، فقد زادت فى

القطاعات غير الانتاجية . وعلى حين ان كل ١٨٧ عاملا في القطاع العام كان يقابله موظف واحد من شاغلي الوظائف العليا فان هذه النسبة وصلت الى ١٦٢ : ١ في الجهاز الادارى . ومن ناحية اخرى فان زيادة الأجور قد ارتبطت ايضا برفع الحد الأدنى للأجور الأمر الذى انعكس في تقليص الفوارق بينه وبين الحد الأعلى من ١ : ١٨,٥ طبقا للقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ إلى ١ : ٨,٣ طبقا للقانون ١١٤ لسنة ٨١ . وإن بقيت الأجور الحكومية وبالذات للعمالة غير المدربة وغير الفنية اقل بكثير مقارنة بتلك المدفوعة في مشروعات الاستثمار المشتركة والأجنبية والقطاع الخاص وحتى بالنسبة لقطاع الأعمال العام .

ويبقى ان نلاحظ انخفاض نسبة مدفوعات الدعم المباشر الى الانفاق الجارى وزيادة إيرادات الموازنة من فائض وأرباح القطاع العام ، مقارنة بتمويل عجز تحويلات الشركات ، الأمر الذى يتطلب تحليلا منفصلا في اطار تحليل لازم لقضايا الدعم والقطاع العام .

٤ - الدعم ومشكلة التضخم

لقد مثل الدعم ، أو المدفوعات الحكومية المباشرة وغير المباشرة بغرض الحفاظ على مستوى منخفض نسبيا لأسعار عدد من السلع والخدمات بعيدا عن فعل قانون العرض والطلب ، أحد أهم القضايا الاقتصادية الاجتماعية التى أثارت جدلا واسعا رسميا وغير رسمى فى عام ١٩٨٥ كما فى اعوام الانفتاح السابقة عليه . ان تعاظم قيمة الدعم بين عام ١٩٧٤ وبداية الثمانينات واستمرار الارتفاع النسبى لمخصصاته النقدية فى موازنة الدولة فى مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٥ ، يرجع الى الاختلال الذى رأيناه فى هيكل الانتاج المحلى والمتمثل فى انخفاض معدلات نمو الزراعة والصناعة ومشكلات وأزمات التطور ومستوى الانتاجية فى هذين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومى الأمر الذى ادى الى قصور انتاجهما عن تغطية الاحتياجات المحلية المتزايدة .

وفضلا عن الارتفاع المتعاظم لأسعار الواردات من السلع الغذائية والانتاجية المدعومة ومن ثم زيادة مخصصات الدعم للحفاظ على مستوى أقل لأسعار البيع فى السوق المحلية ، فان تعاظم حجم الواردات من هذه السلع وخاصة الغذاء ، لتعويض عدم كفاية الانتاج المحلى ، زاد من قيمة الدعم وأبرز مخاطر التبعية الغذائية والاعتماد على المعونات والواردات عموما .

وعلى الرغم من تراجع الوزن النسبى لقيمة الدعم المباشر ، فضلا عن تراجع قيمته المطلقة الحقيقية بحساب معدل التضخم ، فقد مثل نسبة هامة من عجز موازنة الدولة . وكان الدعم المستتر المتمثل اساسا فى التسعير الجبرى للعديد من السلع المنتجة فى شركات وهيئات القطاع العام الانتاجى (اذا استثنينا الخدمات المقدمة من الهيئات الاقتصادية الحكومية) ، أحد أهم اسباب انخفاض ربحيته وريعته على مستوى الوحدات وعلى مستوى القطاعات فضلا عن ضعف فعاليته على المستوى القومى .

إن مثل هذا الدعم قد ارتبط من ناحية باعتبارات الضرورة الاجتماعية/ السياسية فيما يتعلق بتسعير منتجاته الموجهة للاستهلاك النهائى للطبقات الفقيرة أو للاستهلاك النهائى والوسيط للأغنياء والقطاع الخاص .

ومن ناحية اخرى ، فان ما يسمى بدعم القطاع العام والهيئات الاقتصادية على حساب الموازنة العامة استمر بسبب الضرورات التى املت استمرار الدور الاقتصادى الاجتماعى للنشاط الاقتصادى الانتاجى والخدمى للدولة . فضلا عن هذا فان عائد اطلاق اسعار المنتجات الوسيطة لقطاع الدولة والتى يشتريها القطاع الخاص الى جانب مدفوعات الضرائب والرسوم المحولة من القطاع العام إلى الخزنة العامة فاق بكثير الدعم الذى تلقاه .

ونلاحظ هنا ان الدعم المباشر وغير المباشر لمستلزمات الانتاج الزراعى وخاصة الأسمدة وتقديم القروض الزراعية بفائدة تقل عن اسعار الفائدة السائدة تفرضه ضرورات وقف تدهور حجم الانتاج الزراعى وانخفاض معدلات نمو الانتاجية فى الزراعة المصرية ، الأمر الذى يحد من نمو مثل هذا الدعم بشكل غير مباشر . اضيف الى هذا تعاظم القيمة المقدرة لما يسمى بالدعم المستتر ، اى الفرق بين الاسعار العالمية والاسعار المحلية لعدد من منتجات القطاع العام والهيئات الاقتصادية مثل الكهرباء والبتروىل . وتستفيد من جانب هام من هذا الدعم مشروعات الاستثمار الأجنبى والقطاع الخاص التى تعرض منتجاتها وتقدم خدماتها غير الخاضعة للقيود السعرية الحكومية بأثمان تقرب من اسعار السوق العالمية اوحتى تتجاوزها .

ولقد بلغت قيمة الدعم المباشر نحو ٤٣٥,٤ مليون جنيه او نحو ٢٥٪ من الانفاق العام الجارى ، ومنه نال

دعم السلع الغذائية نحو ٧٥,٩٪ . أو حوالى ١٨,٣٪ من هذا الاتفاق . وبين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤/٨٣ مثل الدعم المباشر ٢٤,٢٪ من اجمالى النفقات الجارية بالموازنة ، وبلغ الدعم المخصص للسلع التموينية حوالى ٧٧٪ من اجمالى الدعم فى السبعينات وفى موازنة عام ١٩٨٥/٨٤ خصص للدعم المباشر ٢٠٥٨,٤ مليون جنيه ، وإن هبطت نسبته الى ١٨,١٪ من الاتفاق الحكومى الجارى . وطبقا لبيانات الهيئة العامة للسلع التموينية ، فإن الدعم الذى تحملته الحكومة للواردات من القمح والدقيق بلغ حوالى ٤٠٪ من اجمالى الدعم للسلع الغذائية والأذرة نحو ١٥٪ والزيت والشحوم ١٤,٢٪ والسكر ٣٪ واللحوم والدواجن ١٠,٩٪ الى جانب الدعم المقدم لهذه السلع وغيرها من المنتجات المحلية والمستوردة . ان مغزى استمرار هذا الدعم رغم اتجاه وزنه النسبى للانخفاض يتضح اذا تعرفنا على اتجاهات تطور الأسعار وتوزيع الدخل القومى .

لقد هبطت اذن نسبة الدعم المباشر شاملا الدعم للسلع الغذائية الى اجمالى الاتفاق العام ، وإلى اجمالى رقم العجز الكلى بالموازنة فى اطار اجراءات ترشيد الدعم ، وأدى هذا فى نفس الفترة الى هبوط متوسط نصيب الفرد الكلى بنسبة ٣٥,٣٪ ، وتبلغ نسبة هذا الهبوط ٤٧٪ فى نفس الفترة بحساب الرقم الرسمى لأسعار المستهلكين . وأما أرقامه الفعلية فقد قدر انخفاضها بنحو ٣٠٪ فى ١٩٨٤/٨٣ ، اذا استبعد ما يحمل به رسوم الجمارك والانتاج وارباح الاستيراد والمتاجرة ونفقات تدبير العملة بقيمة المعونات الغذائية ، وإلى جانب ذلك فقد افاد بجانب من هذا الدعم عن طريق الاستهلاك النهائى اصحاب الدخل المرتفعة ، وتسرب جانب من قيمته الى السماسرة والوسطاء وتجار السوق السوداء ، واستخدم كمستلزمات انتاج من قبل اصحاب مزارع الدواجن والماشية واصحاب مصانع الحلوى والمشروبات الخ . لكن هذا الدعم استمر على اية حال يمثل نحو ٣٨,١٪ من اجمالى العجز الكلى وزيد بنحو ٧١,٥٪ عن العجز الصافى (أو التمويل التضخمى من الجهاز المصرفى) فى عام ١٩٨٥/٨٤ .

والواقع ان اهمية استمرار الدعم للسلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية رغم عبئه على الموازنة العامة يؤكد ما ورد فى التقرير عن اعمال ومداولات المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى فبراير ١٩٨٢ بدعوة من الرئيس مبارك من المطالبة « بعدم المساس بالدعم الا بعد استنفاد اجراءات الوفرة فى اوجه الاسراف فى

الانفاق الحكومى ، وبقدر ما يتحقق من زيادة فى الأجور وتحسين فى توزيع الدخل ، حيث ان الدعم يكفل الرعاية الضرورية للطبقات الشعبية من التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد نفقات المعيشة » .

ويلاحظ فى هذا الصدد التفاوت الشديد بين التقديرات الرسمية وغير الرسمية لمعدل التضخم السنوى فى مصر ، الا ان كل التقديرات تشير الى تواصل ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات . ونشير على سبيل المثال الى ان الرقم القياسى الرسمى للطعام والشراب للمستهلكين فى الحضر قد زاد من ١٥٢,٩٪ الى ٦٤٧,٢٪ ، وفى الريف من ١٦٢,٦ إلى ٦٦٢ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤ . ويرجع هذا التضخم الى اسباب عديدة من بينها زيادة الواردات بسبب ضعف معدلات نمو الانتاج الزراعى والصناعى ، اطلاق حرية الاستيراد عن طريق القطاع الخاص ، التعرض المستمر لاستيراد التضخم السائد فى البلدان الرأسمالية ، رفع قيمة الواردات بالجنيه المصرى نتيجة التخفيضات المتتالية فى قيمته ، تراجع دور الدولة فى مجال الرقابة على الأسعار ، انتهاز الوسطاء للندرة النسبية فى عرض السلع خاصة الضرورية ، تزايد الانفاق العام واللجوء الى التمويل التضخمى لعجز الموازنة ، السماح برفع اسعار العديد من منتجات القطاع العام ، رفع اسعار الفائدة ومن ثم رفع تكلفة المنتجات وتحميل المستهلك لهذا الارتفاع ، الضغط على الموارد المحلية من قبل المستثمرين الأجانب والعاملين فى الخارج ، زيادة الاستهلاك عموما سواء بسبب زيادة الدخل النقدية او النمو السكانى ، الخ . .

وفى سنوات الانفتاح الاقتصادى هبط نصيب الأجور من الدخل القومى لصالح عوائد حقوق التملك التى نالت الجزء الأعظم من الزيادة فى الدخل المحلى الاجمالى . ومع التضخم فان الارتفاع الكبير نسبيا فى الأجور النقدية فى النصف الثانى من السبعينات تحول إلى انخفاض فى الأجور الحقيقية فى النصف الأول من الثمانينات . وطبقا لميزانية الأسرة بالعينة فى عام ١٩٨٢/٨١ فان ادنى ٢١,٣٪ من الأسر فى الحضر نالت ٧٪ من الدخل على حين ان اعلى ٢١٪ نالت ٤٨٪ من الدخل .

وفى الريف فان ادنى ٢٠,٥٪ من الأسر نالت ٦,٥٪ من الدخل واعلى ١٩,٦٪ نالت ٣٩,٧٪ . وعلى المستوى القومى فان ادنى ٤٤٪ من الأسر نالت ٢٠٪ من الدخل

وأعلى ٥٪ من الأسر نالت ٢١٪ من الدخل .

وفضلا عن دعم السلع الغذائية ، نكتفى هنا بالإشارة إلى الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والشركات الصناعية . وهكذا ، جرى تقديم دعم للأسمدة ولقاومة الآفات الزراعية ، وخفض أسعار التقاوى وري القصب ومكافحة حشائش الأرز ، ودعم الحاصلات الزراعية ، وغير ذلك ، كما جرى دعم القروض الممنوحة للزراعيين في شكل تثبيت فوائد القروض المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . ومن ناحية أخرى ، جرى تقديم دعم للشركات المنتجة للأقمشة الشعبية والزيوت والصابون والمنظفات الصناعية والألبان والأغذية المحفوظة والأسمنت فضلا عن الشركات التى تقدم مستلزمات الانتاج اللازمة لهذه السلع إلى جانب الهيئات العامة للنقل والمواصلات والكهرباء والبتترول .

وعلى الرغم من العديد من الانتقادات حول القيمة الحقيقية والتوزيع الفعلى لهذا الدعم بدوره ، نلاحظ هنا الأهمية الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية لاستمرار هذا الدعم ، سواء لتأمين الرخص النسبى للسلع والخدمات الضرورية التى ينتجها القطاع العام ، أوللحد من انخفاض الانتاجية فى الزراعة المصرية بالأخص فى ظروف احتدام المشكلة الغذائية .

٥ - أبعاد المشكلة الغذائية :

ترتبط قضية الدعم ارتباطا وثيقا بتفاقم المشكلة الغذائية ، التى تتلخص فى عجز الزراعة المصرية عن تغطية الاستهلاك المتزايد من الغذاء بما أدى إلى تزايد الواردات من السلع الزراعية الغذائية وخاصة من القمح والدقيق بمعدلات فاقت تطور الصادرات الزراعية وفى مقدمتها القطن .

لقد زادت قيمة الصادرات الزراعية بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ من ٣٥٨,١ مليون جنيه إلى ٤٢١,٢ مليون جنيه بنسبة لم تتعد ١٧,٦٪ ومنها زادت قيمة الصادرات من القطن من ٢٧٩,١ مليون جنيه إلى ٢٩٦,٤ مليون جنيه بنسبة ٦,٢٪ فقط ، وتراجع نصيبه فى الصادرات الزراعية من ٧٧,٩٪ إلى ٧٠,٤٪ واستمر أهم هذه الصادرات . وفى نفس الفترة زادت قيمة الواردات الزراعية من ٣٨٥ مليون جنيه إلى ٥٢٩ مليون جنيه بنسبة ٣٧,٤٪ وهو ما تجاوز ضعف معدل نمو الصادرات الزراعية وزاد العجز فى الميزان التجارى الزراعى من ٤٦,٩ مليون جنيه إلى ١٠٧,٨ مليون جنيه ، وزادت قيمة الواردات من القمح ودقيقه من

٣١٣,٩ مليون جنيه إلى ٣٨٠,٦ مليون جنيه وهو ما زاد بنحو ١٢,٥٪ و ٢٨,٥٪ عن قيمة صادرات القطن فى نفس العامين . وبين نفس العامين زادت قيمة الواردات الغذائية من ٢٨٧,٢ مليون جنيه إلى ١٤٠٨,٨ مليون جنيه ، ومثلت هذه الواردات ٣٠,٩٪ و ٢٦,٦٪ من اجمالى قيمة الواردات و ٥٩,٢٪ إلى ٥٢,٢٪ من قيمة الصادرات السلعية .

ولقد زادت قيمة الصادرات من أهم المنتجات الخام والمصنعة الزراعية بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤ (القطن والبرتقال والبطاطس والبصل الطازج والمجفف والأرز المقشر المبيض والسكر المكرر) من ٢٨٥,٤ مليون جنيه إلى ٤٤٠,٦ مليون جنيه بنسبة ١٤,٤٪ ومنها زادت قيمة صادرات القطن من ٢٩٦,٤ مليون جنيه إلى ٣٤٠,١ مليون جنيه بنسبة ٧٣,٢٪ وتزايد نصيبه من هذه الصادرات الزراعية بدرجة طفيفة من ٧٦,٩٪ إلى ٧٧,٢٪ وهو ما يعزى إلى ارتفاع أسعاره . وفى نفس الفترة زادت قيمة أهم الواردات من السلع الغذائية عدا اللحوم (القمح ودقيقه والذرة والشحوم الحيوانية والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر والشاي) من ٧٢٧,٨ مليون جنيه إلى ١١٠١,١ مليون جنيه بنسبة ٥١,٣٪ وهو ما تجاوز ٣,٦ مرة نسبة نمو قيمة أهم الصادرات الزراعية المشار إليها . وزادت قيمة الواردات من القمح ودقيقه من ٣٨٠,٦ مليون جنيه إلى ٦٤٧,٨ مليون جنيه بنسبة ٦٩,٩٪ وقفزت زيادة هذه القيمة مقارنة بقيمة صادرات القطن من ٢٨,٤٪ إلى ٩٠,٢٪ على الترتيب . وبين نفس العامين ، فرغم هبوط قيمة الواردات من القمح ودقيقه ١,٢٪ و ٨,٦٪ من اجمالى الواردات فقد زادت من ١٧,٩٪ إلى ٢٩,٥٪ من اجمالى قيمة الصادرات السلعية .

والواقع ان تراجع نصيب القطن فى حصيلة الصادرات الزراعية وعجزه عن تغطية قيمة الواردات من القمح ودقيقه ، وتعاضل العجز فى الميزان الزراعى ومن ثم فى الميزان التجارى اجمالا ، ارتبط بالأساس بتعاظم الفجوة الغذائية ، او تناقص معدل الاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية الغذائية الرئيسية وبالأخص من القمح والذرة .

لقد هبط انتاج القمح والدقيق من ١٨٦٠ ألف طن إلى ١٧٩٦ ألف طن او بنحو ٣,٤٪ بينما زادت الاحتياجات منه من ٤,٥ مليون طن إلى ٧,٢ مليون طن بنسبة ٦٣٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ .

وهكذا تراجع معدل الاكتفاء الذاتى او نسبة تغطية

الانتاج المحلى للاستهلاك المحلى من القمح والدقيق من ٤١,٧٪ الى ٢٤,٨٪ بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٠ .

وفى عام ١٩٨٤ زاد انتاج القمح الى ١٨١٥ ألف طن او بنسبة ١٪ مقارنة بعام ١٩٨٠ . ويشير بشكل غير مباشر الى ضالة هذا النمو مقارنة بتزايد الاحتياجات ان نسبة نمو الواردات من القمح بلغت ٢١,٧٪ بين هذين العامين .

وعلى الرغم من زيادة انتاج عدد من الحاصلات الغذائية الرئيسية والمنتجات الغذائية المصنعة ، فقد بقيت هذه الزيادة اقل من معدلات الزيادة فى الاستهلاك طوال الفترة المشار اليها . ورغم هبوط متوسط استهلاك الفرد من عدد من السلع الغذائية ، فقد زاد بالنسبة لعدد من هذه السلع وهكذا ، على سبيل المثال ، ارتفع متوسط نصيب الفرد من القمح والدقيق من ١٢٢ كيلو جرام الى ١٧١ كيلو جرام ثم ١٨٥ كجم فى اعوام ١٩٧٤ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ على الترتيب وبلغ معدل نمو الاستهلاك القومى من القمح حوالى ٥٪ أو نحو ضعف معدل النمو السكانى .

ونلاحظ من ناحية ، ان هذا الارتفاع فى متوسط نصيب الفرد من القمح يشير الى تحسن نوعية الغذاء من قبل السكان الزراعيين المهاجرين الى المدن بتحولهم عن الذرة او بتحولهم الى استهلاك القمح والدقيق فى الريف نفسه مستفيدين من الدعم . لكن تزايد هذا المتوسط يعزى بدرجة هامة الى تعاظم الاستهلاك الوسيط ، سواء كعلف فى تربية الدواجن والماشية مع توفر والرخص النسبى للقمح المدعم ومنتجاته من دقيق وخبز مقارنة بالبدايل الأخرى للغذاء الحيوانى ، او كمستلزمات انتاج فى الصناعات الغذائية المتنامية للنشويات والحلوى والمشروبات . وبوجه عام فان تعاظم الواردات من الغذاء وان عكس تنامى الواردات من الأغذية الترفيه ، فقد عكس بالأساس نمو الواردات من السلع الغذائية الأساسية ، الأمر الذى يكرس اعتماد البلاد على الخارج ، ويفاقم من مشكلات عجز الميزان التجارى وعبء المديونية الخارجية ويحد من نمو الفائض المتاح للأدخار والاستثمار القوميين ومعدلات النمو الاقتصادى .

ومن ناحية أخرى ، فان عدم كفاية الانتاج المحلى من السلع الزراعية الغذائية وحتى تناقصه لعدد منها مقارنة بالاحتياجات الاستهلاكية والوسيطه قد يفسر جزئيا عوامل مثل تحويل الغذاء الأدمى الى غذاء حيوانى من قبل مربى الدواجن والماشية ، واستخدام

الغذاء المدعم فى صناعة المنتجات الغذائية غير الضرورية ، والفاقد من الخبز والغذاء ، وعدم اقبال المنتجين على زراعة القمح وغيره من الحاصلات الزراعية الأساسية لنقص الحوافز السعرية ، والاتجاه الى انماط من الاستهلاك الغذائى الترفى المستورد ، وغير ذلك من الأسباب .

بيد ان السبب الرئيسى فى تراجع نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الضرورية وتزايد الفجوة الغذائية وتزايد الاعتماد على الخارج فى الغذاء ، وتعاظم التبعية الغذائية ، انما يرجع بالأساس الى ركود الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى نتيجة احتدام مشكلات التنمية الزراعية ويتوقف حل المشكلة الغذائية على ازاحة العقبات امام توسع ورفع انتاجية وزيادة كفاءة الانتاج فى الزراعة المصرية .

ان اختلال هيكل الناتج المحلى الاجمالى ، الذى رأينا احد اهم مظاهره فى تراجع نصيب الزراعة فيه ، وتراجع معدلات النمو فى القطاعات السلعية والذى رأينا احد اسبابه فى تدهور الانتاج الزراعى ، يجسد احد اهم مظاهر وأسباب الأزمة الاقتصادية البنيوية فضلا عن الأزمات الدورية والمشكلات الاقتصادية فى مصر .

٦ - انتاج واستهلاك الطاقة :

لقد شهد عام ١٩٨٥ ، مثل السنوات السابقة له مباشرة ركودا وانخفاضا فى قيمة متحصلات مصر من صادرات البترول . وهكذا ، استمر تراجع دور هذه الصادرات فى توفير النقد الأجنبى اللازم لتغطية الواردات المتعاظمة ، وفى الحد من ازمات عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وفى تقليص الحاجة للمزيد من الاقتراض الخارجى . والواقع ان اتجاه عائدات تصدير البترول المصرى الى الانخفاض يرجع الى انخفاض اسعاره العالمية ومن ثم الاضطراب الى التخفيض المتتالى لقيمة المصدر من البترول المصرى ، رغم زيادة كمية الصادرات من البترول المصرى فى محاولة للتقليل من آثار التصريف عند المستوى الجديد المنخفض للأسعار . ولقد ابرز هذا مخاطر استمرار الاعتماد الكبير على هذا المصدر القومى من الصرف الأجنبى ، حيث يتوقف حجم اسهامه فى الناتج القومى الاجمالى وآثاره على مجمل الاقتصاد القومى ، على ظروف خارجية لا تملك البلاد التحكم فيها ، وحيث تتهدد بالنضوب السريع هذه الثروة القومية ، والأهم هو مخاطر الاعتماد على صادرات البترول من وجهة نظر تفاقم أزمة الطاقة فى مصر .

وهكذا على سبيل المثال ، فإن قيمة الصادرات من البترول المصرى قد زادت من ٧٣,١ مليون جنيه الى ٢٤٠٢,١ مليون جنيه بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ثم تذبذبت فى السنوات اللاحقة متجهة للانخفاض ولم تتعد ٢١٨٩,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٤ . وتحول عجز المعاملات البترولية ، أو ميزان المدفوعات لقطاع البترول البالغ ٦٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ الى فائض بلغ ٢٨٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ ثم انخفاض هذا الفائض الى ٢١٤٢,٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٥/٨٤ ، فى الوقت الذى زادت فيه كمية الصادرات باستبعاد حجم الاستهلاك المحلى من الانتاج الكلى من ١,١ مليون طن الى ١٩,٠ مليون طن ثم ٢٥,٨ مليون طن فى نفس الأعوام على الترتيب .

إن الآثار الايجابية لتطور قطاع البترول فى عام ١٩٨٥ ، وفى سنوات الانفتاح الاقتصادى السابق له ، انعكست فى الاستثمارات المتزايدة المخصصة له بما حد من تدهور نصيب القطاعات السلعية من الناتج المحلى الاجمالى . وشهدت هذه السنوات توسعا فى أنشطة الكشف والتطوير والانتاج كما تضاعفت طاقات تكرير وتصنيع الزيت الخام والاستخدام الجديد للغازات الطبيعية والمصاحبة للزيت فى اغراض صناعية ، وزادت كفاءة نقله وتوزيعه خاما ومنتجات وغازا بين مناطق الانتاج والاستهلاك عن طريق خطوط الانابيب . وفى سنوات الخطة الخمسية الأخيرة نما بشكل محدد ولكن مستمر نصيب القطاع العام من الاستثمارات فى مجال البترول .

لقد زاد نصيب قطاع البترول من الاستثمار المحلى الثابت من ٠,٤٪ إلى ١٠,٣٪ بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٣/٨٢ ثم هبط الى ٩,٩٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ وارتبطت الآثار الايجابية لهذه الاستثمارات فى عدم هبوط نصيب الصناعة والقطاعات السلعية عموما فى الانتاج القومى الاجمالى بمعدلات اشد . لقد زاد الانتاج الكلى من الزيت الخام من ٢٠,٩ مليون طن الى ٤٣,٤ مليون طن ، ومن الغاز الطبيعى من ٠,٤ مليون طن الى ٣,٨ مليون طن بين عامى ١٩٧٧ ، ١٩٨٥/٨٤ . وزادت كمية الخام المعالج بمعامل التكرير المصرية من حوالى ٦,٧ إلى ١٦,٧ ثم الى ١٩,٥ مليون طن ، وقدمت منتجات تضاعفت من ٨,٧ الى ١٥,٧ ثم الى ١٨,٥ مليون طن فى اعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ على الترتيب . ووصلت طاقة التكرير الى ٢٣ مليون طن او نحو نصف الانتاج من الزيت الخام فى عام ١٩٨٥ .

ولقد ارتفعت كفاءة نقل البترول ومنتجاته داخل السوق المحلية من مواقع الانتاج والتكرير الى المنشآت الصناعية ومحطات الكهرباء ومستودعات التوزيع ، وذلك عن طريق زيادة الكميات المنقولة من الزيت الخام والمنتجات المكررة بواسطة خطوط الانابيب الى اجمالى الكميات المنقولة بكافة وسائل النقل الساحلى والبرى والنهرى . وبشكل خاص ، تقدمت عملية انشاء شبكة قومية لخطوط الانابيب لنقل الغازات الطبيعية ، حيث زادت اطوالها من ٥٠ كم فى عام ١٩٧٥ الى ٤٠٠ كم فى عام ١٩٨٢ ثم الى ١٠٠٠ كم فى عام ١٩٨٤ وفى نفس السنوات زادت الكميات المنقولة من مليون م^٣ الى ٦ ملايين م^٣ ثم الى ١٢ مليون م^٣ . وتظهر مزايا هذه الشبكة فى الافادة من الوفورات الناجمة عن التوزيع والتخزين بشكل اعلى كفاءة ومرونة حسب امكانات وحاجات المناطق الانتاجية والاستهلاكية المختلفة .

ولاشك ان الأمر الأهم فى اقامة هذه الشبكة هو ما اتاحته من امكانية الاستخدام الانتاجى القائم والجديد ، للغازات الطبيعية والمصاحبة للزيت فى الصناعة وغيرها .

ونلاحظ هنا انه على الرغم من الاسهام الملموس للتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية فى تطوير الانتاج من الزيت الخام والغازات الطبيعية ، فإن الحصة الكبيرة التى تنالها الشركات الأجنبية من الكميات المنتجة طبقا للاتفاقيات متزايدة العدد لتقاسم الانتاج خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى ، وتراجع حجم استثماراتها فى السنوات الأخيرة فضلا عن غلبة نشاطها فى مجال تطوير الحقول المكتشفة والمنتجة بالفعل ، وخضوع قرارات الاستثمار والكشف للارادة الأجنبية فى ظل استمرار الاعتماد الرئيسى على رأس المال الأجنبى فى هذا المجال حاسم الأهمية اقتصاديا واستراتيجيا . . الخ . ان هذا كله فى ظروف احتدام النقاش حول مستقبل الطاقة فى مصر عام ١٩٨٥ والسنوات السابقة له ، قد ابرز ضرورة تطوير القطاع الوطنى فى مجالات الصناعة البترولية .

ويلخص المعدل المرتفع للانتاج الى الاحتياطى جوهر ازمة استنزاف المصادر البترولية فى مصر . وهكذا ، فى عام ١٩٨٥ ، فإن انتاج الزيت الخام البالغ نحو ٣٠٠ مليون برميل قد ابتلع نحو ١٠٪ من الاحتياطى المؤكد منه والذى لم يتعد ٣ مليارات برميل ، وأما انتاج الغازات الطبيعية البالغ ٤,٥ مليار متر مكعب فقد تجاوز المعدلات المتناسبة مع حجم احتياطياتها المقدرة بنحو

٢٠ ألف مليار متر مكعب . ان خطورة نفاد هذه الثروة الناضبة تبرز في ظروف لم تستثمر عائدات استنزافها في تطوير قاعدة انتاجية صناعية / زراعية ثابتة .

ولقد زاد الاستهلاك المحلى من الزيت الخام والغاز الطبيعى من ٦,٤ مليون طن في عام ١٩٧٤ إلى ١١,٦ مليون طن في عام ١٩٧٩ ثم إلى ٢١,٤ مليون طن في عام ١٩٨٥/٨٤ . ورغم هبوط نسبة الاستهلاك الى اجمالى انتاج البترول من ٨٥,٣٪ الى ٣٩,٩٪ بين العامين الاولين ، فقد زادت الى ٤٥,٣٪ في العام الأخير . وبين عامى ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٥/٨٤ زاد الانتاج بنحو ٩,٠٪ سنويا على حين زاد الاستهلاك بمعدل سنوى اعلى بلغ ١٠,٦٪ . وتظهر خطورة هذه الزيادة في الاستهلاك ، اذا عرفنا ان زيادة الانتاج لم ترتبط بزيادة الاحتياطى المؤكد وانما جرت على حساب استنفاد الاحتياطى بما يفوق المعدلات العالمية ، الامر الذى ادى الى انخفاضه ، بحيث لا تكفى كمياته لتأمين معدلات الانتاج واحجام التصدير واحتياجات الاستهلاك الحالية حتى نهاية العقد اللاحق لعام ١٩٨٥ .

واما عن انماط الاستهلاك المحلى حسب المنتجات البترولية والقطاعات المستهلكة ، فنلاحظ من ناحية ، أن المازوت والسولار والكيروسين والبنزين والبوتاجاز الى جانب الغاز الطبيعى قد مثلت اهم المنتجات المستهلكة محليا حيث استوعبت حوالى ٩٣,١٪ في عام ١٩٨٤ من الاجمالى . ومن ناحية اخرى ، فان المازوت والسولار والغازات الطبيعية قد مثلت اهم المنتجات البترولية المستخدمة للأغراض الانتاجية وشبه الانتاجية . ولقد نال قطاع الكهرباء ٣٦٪ والصناعة ١٩,٨٪ والنقل ٣,٥٪ من اجمالى الكميات المستهلكة منها في عام ١٩٨٤ وفى نفس العام نال قطاع الكهرباء ٥٠,٥٪ من اجمالى الكميات المستهلكة من الغازات الطبيعية ونالت الصناعة ٤٨,٨٪ منها .

وفي ظل المستوى القائم للاحتياطى والانتاج ، فان ازمة الطاقة في مصر تتفاقم نتيجة اتجاه قسم متعاظم من حصة الاستهلاك المحلى الى قنوات الاستهلاك غير الانتاجى الشخصى والخدمى مع زيادة الاستهلاك غير الضرورى والترقى ، خصما من احتياجات الانتاج الجارى والموسع في الصناعة وغيرها من الفروع الانتاجية وفروع الخدمات الانتاجية ، فضلا عن تعاظم الاستخدام غير الرشيد للمنتجات البترولية في التوليد الحرارى للطاقة الكهربائية . وهكذا على سبيل المثال فان استهلاك الصناعة والزراعة والكهرباء والنقل من

المازوت قد هبط من ٧٥,٩٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٦٩,٦٪ في عام ١٩٨٤ وزاد نصيب الكهرباء من المازوت المستهلك من ٢٦,٢٪ الى ٤٣,٧٪ بينما هبط للصناعة من ٤٨٪ الى ٢٥,٢٪ في نفس الفترة ، وزاد نصيب الكهرباء من اجمالى الكميات المستهلكة من الغازات الطبيعية من ٤١,٨٪ الى ٥٠,٥٪ بين عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ، بينما زاد الاستهلاك بدرجة طفيفة في الصناعة من ٤٧,٨٪ الى ٤٨,٨٪ . وبينما زاد استهلاك منتجات تكرير البترول اقل من ٣ مرات بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٤ ، فان استهلاك البنزين على الرغم من رفع اسعاره المحلية وبالأساس نتيجة تزايد استهلاك السيارات الشخصية قد زاد بأكثر من اربع مرات . وعلى حين هبط وزن استهلاك الكيروسين من ١٧٪ إلى ١٣٪ من اجمالى استهلاك المنتجات البترولية فقد بلغ استهلاك البوتاجاز نحو ٢,٢ مرة في عام ١٩٨٣ مقارنة بعام ١٩٧٧ وزادت قيمة الواردات منه بنحو ٢,٥ مرة في نفس الفترة .

ويلاحظ انه على الرغم من رفع اسعار البيع المحلية للمنتجات البترولية بنحو ٣٠٪ في عام ١٩٨٥/٨٤ بهدف الحد من الزيادة في الاستهلاك منها ، فان القيمة التقديرية للفرق بين الاسعار العالمية والمحلية لهذه المنتجات قد استمرت مرتفعة وتجاوزت حوالى ٢ مليار جنيه خلال العام المشار اليه . ومن هذه القيمة فان مواد الاستهلاك الانتاجى والضرورى مثل المازوت والسولار والكيروسين والبوتاجاز نالت القسم الأكبر المتزايد . ورغم تراجع فرق الاسعار لبنزين المحركات للسيارات الشخصية وغيرها من الناحيتين المطلقة والنسبية بسبب رفع اسعاره بمعدلات اعلى ، فقد تزايدت الكميات المستهلكة منه .

واذا كان معدل الزيادة السنوى لاستهلاك الزيت الخام قد هبط من ١٥٪ الى ٩٪ بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، فان هذا الهبوط يتفسر بالأساس بتزايد نصيب الغاز الطبيعى في البترول المستخدم ليصل الى ٣٣٪ من الاجمالى عام ١٩٨٥ مقابل نحو ١٢٪ في عام ١٩٨٠ . ولم يحل هذا الاحلال بين نفس المصدرين المتاحين للطاقة البترولية دون مخاطر نشوبها حيث لم تسجل نسبة الزيادة الكلية لاستهلاك الزيت الخام والغاز الطبيعى معا هبوطا ملموسا .

وفي عام ١٩٨٥ ، فان البترول مثل المصدر الرئيسى للطاقة الكهربائية ، حيث وصلت نسبة التوليد الحرارى الى ٧٢,٥٪ من الكهرباء المتاحة في البلاد نتيجة

استمرار تراجع التوليد المائي . ويلاحظ ان الطاقة الكهربائية المولدة بالشبكة الكهربائية الموحدة عن طريق المصادر المائية قد هبطت من ٧١,٨٪ الى ٥٧,٨٪ بين عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ ثم الى ٢٧,٥٪ في عام ١٩٨٥ . وحتى نهاية العام الأخير فان الطاقة الهيدروليكية التي اقتصر توليدها على المساقط المائية لنهر النيل في محطتي كهرباء السد العالي وخزان اسوان قد مثلت اكثر من ثلثي الطاقة الممكن توليدها من النيل ، وأما الثلث الباقي فان استغلال معظمه تمثل في بناء محطة كهرباء اسوان^(١) عند خزان اسوان الذي اوشك على الانتهاء عند نهاية ١٩٨٥ ، حيث توفر المحطة حوالي ٢ مليار كيلو وات/ساعة سنويا ، وفي بناء محطات القناطر على نهر النيل والتي لم يبدأ انشاؤها بعد توفر حوالي ١,٢ مليار كيلو وات/ساعة سنويا .

لقد وصل انتاج الكهرباء في مصر الى ٣٤,٤ مليار كيلو وات/ساعة في عام ١٩٨٥ مقابل ١٨,٥ مليار كيلو وات/ساعة في عام ١٩٨٠ ، ٨,٥ مليار كيلو وات/ساعة في عام ١٩٧٤ وزاد متوسط نصيب الفرد الى ٦٥٠ مقابل نحو ٢٣٤ كيلو وات/ساعة بين عامي ١٩٨٥ ، ١٩٧٤ . ان توسع انتاج الكهرباء الذي زاد اكثر من اربع مرات في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام اعلان الانفتاح الاقتصادي ، قد مثل الى جانب التوسع في قطاع البترول ، اهم مؤشرات التطور في البنية الأساسية من زاوية تأمين مصادر الطاقة اللازمة لضمان استمرار الانتاج القائم وتأمين احتياجات التوسع الانتاجي . وبشكل خاص فان النصف الأول من الثمانينات قد شاهد انشاء ٩ محطات حرارية لتوليد الكهرباء تستخدم المازوت والغاز ، والى جانب توسيع وتجديد عدد آخر من المحطات الحرارية بدأ تشغيل محطة اسوان^(٢) المائية ، بما اضاف حوالي ١٦ مليار كيلو وات/ساعة سنويا من الكهرباء وخلال نفس الفترة تم انشاء وتشغيل محطات محولات جهد ٢٢٠ و ١٣٢ و ٦٦ و ٣٣ كيلو فولت جملة سعتها حوالي ٧٦٢٩ ميجا فولت امبير ، وكذلك انشاء وتشغيل خطوط كهرباء هوائية وكابلات ارضية بنفس الجهد بلغت اطوالها اكثر من الف كيلو متر . وفي عام ١٩٨٥ وصلت الكهرباء الى اكثر من ٨٠٪ من سكان الريف المصري ، بدخولها الى جميع القرى الرئيسية (٥٣٨١ قرية) وجميع التوابع الكبيرة (ألف نسمة فأكثر) وعدد كبير من التوابع الصغيرة (من مائة الى الف نسمة) .

ورغم محدودية الاستهلاك الريفي من الكهرباء والذي لم يتجاوز ٠,٧٪ من اجمالي الاستهلاك في عام

١٩٧٢/٧١ ، ولم يتعد ٢٪ من اجمالي استهلاك الكهرباء حتى نهاية ١٩٨٥/٨٤ رغم تضاعفه ثلاث مرات فان التقدم في مشروع كهربة الريف ، يعد اهم الملامح الايجابية لتطور استهلاك الكهرباء ، بما يتضمنه هذا المشروع من امكانيات للنهوض الصناعي والانتاجي والثقافي والحضاري للريف المصري .

ومن زاوية ازمة الطاقة في مصر ، نلاحظ ان تطور انتاج الكهرباء الذي استند كلية تقريبا على استغلال المنتجات البترولية في التوليد الحراري ، قد فاقم من مشكلة النضوب المتسارع للموارد البترولية ، واهدر الفرصة البديلة لتصدير المنتجات البترولية ، وصادر امكانية التطور الأعلى انتاجية للصناعات البتروكيمياوية . ويبقى الأمر الاهم هنا ايضا هو تحليل مدى رشادة التطور في الاستهلاك غير الانتاجي والانتاجي للكهرباء والذي زاد بنحو ٢٧,٧٪ سنويا بين عامي ١٩٧٤ ، ١٩٨٥ . وفي هذا الصدد ، يلاحظ تزايد الاستهلاك غير الانتاجي والشخصي من الناحيتين المطلقة والنسبية . وهكذا على سبيل المثال ، فان الاستهلاك للانارة والاستخدام المنزلي قد زاد من ٢٤,١٪ الى ٢٨,٤٪ بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، وفي عامي ١٩٨٢/٨٢ وصلت هذه النسبة الى ٣٠,٩٪ . وفي نفس الأعوام هبط بشكل متواصل نصيب الزراعة والري ، وبينما زاد نصيب الصناعة من ٥٤,٩٪ الى ٦١,٢٪ ، فقط هبط الى ٥٢,٧٪ . وفضلا عن انخفاض الاستهلاك الصناعي المحقق مقارنة بالمستهدف فقد تراجعت الكميات المستهلكة في العام الأخير .

ويلاحظ من ناحية أولى ، ان تزايد الاستهلاك المنزلي للكهرباء ، قد ارتبط بتوزيع غير عادل واستخدام غير ضروري . وهكذا ، فان ٥٪ من اجمالي المشتركين قد استهلكوا حوالي ٢٩٪ من اجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية المخصصة للاستخدامات المنزلية في مصر ، ونال ١,٦٪ من المشتركين ١٧٪ من نفس الاجمالي ، على حين استخدم ٥٠٪ من المشتركين ما لا يزيد عن ١٠٪ من الكهرباء . ولقد مثلت الشريحة الأولى من استهلاك الكهرباء في حدود ١٠٠ كيلو وات/ساعة شهريا ٨٠٪ من الاستهلاك المنزلي ، والشريحة الثانية حتى ٢٠٠ كيلو وات/ساعة شهريا ١١٪ ، والشريحة الثالثة التي تزيد على ٥٠٠ كيلو وات/ساعة ٩٪ . ويلاحظ ان الاتجاه لترشيد الاستهلاك المنزلي من الكهرباء بتوحيده لسعر الكهرباء المرتفع الجديد للشريحة الأولى بما في ذلك المتضمنة في الشرائح الأعلى ، ربما يمس بشكل غير مرغوب فيه المستوى الأدنى الضروري من الاستهلاك

لصغار المشتركين ، على حين يشجع كبار المشتركين على الاستهلاك الترفى وغير الضرورى بتمتعهم بالأسعار المنخفضة نسبيا للشرائح الأدنى .

ويبقى من الهام الإشارة الى ان التوسع فى استخدام الطاقة الكهربائية فى الصناعة ، استمر اقل من المعدلات المطلوبة من امدادات الكهرباء للوحدات الانتاجية القائمة لضمان عملية استمرار الانتاج بمستويات مرتفعة ثابتة ، ومثل قيذا على اقامة المشروعات الجديدة للقطاع العام التى تدخل الكهرباء كمكون رئيسى لها مثل مشروعات الأسمدة الفوسفاتية . ومن ناحية اخرى ، فان مشروعات الاستثمار الأجنبى والمشارك والخاص التى لا تخضع للقيود الحكومية فى الأسعار فضلا عن تمتعها بالعديد من المزايا والاعفاءات قد تمتعت بأسعار رخيصة للطاقة الكهربائية (والبتروولية) ، وإن ظهر اتجاه ايجابى للرفع التدريجى لأسعار الطاقة المقدمة اليها برفع الدعم المستتر عنها .

ان توجيه المصادر الأساسية المتاحة من الطاقة (البترول والكهرباء) الى الاستخدامات الأعلى انتاجية وبالأخص فى الصناعة ، والحد من الاستخدام غير الانتاجى وغير الرشيد لها ، وتنمية المصادر المتاحة وتأمين البدائل الأكثر وفرة من الطاقة ، والاتجاه الى الاستخدام الاقتصادى للغاز المصاحب مع استغلال « عادم الاحتراق » الخاص بمحطات توليد الكهرباء الغازية ، الخ . . ان هذا كله يمثل السبيل لتجنب كارثة نضوب الطاقة ، او قصورها الشديد عن تغطية حاجات استمرار الانتاج الجارى والموسع والاستهلاك غير الانتاجى وشبه الانتاجى الضرورى للإنارة والنقل وغيرها .

إن صعود نصيب الصناعة من استهلاك الطاقة الكهربائية من ٥٤,٩ إلى ٦٢,٥٪ بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ يرجع الى استمرار النصيب المرتفع لمصانع كيما للأسمدة ، ومجمع الحديد والصلب ، وغيرهم من كبار المشتركين ، فضلا عن بدء تشغيل مجمع الألومنيوم . ونلاحظ على سبيل المثال ، انه رغم النقد الذى وجه الى ضخامة استهلاك المجمع الأخير من الكهرباء الرخيصة ، فان هذا الاستهلاك كان بالأساس لطاقة مهدورة غير مستعملة آنذاك . ولقد ساهم فى انشاء قاعدة لأحد أهم فروع الصناعات الثقيلة ، وأدى الى تطوير قوى الانتاج فى منطقة من أكثر المناطق تخلفا فى البلاد ، وشغل مشروعا منتجا يتسم بارتفاع جداوه الاقتصادية ، ومكن من تشغيل عدد كبير من الأيدي

العاملة ، ووفر الامكانية لتشغيل العديد من الصناعات الملحقه به والمعتمدة على منتجاته الوسيطة ، وغير ذلك من الآثار الايجابية .

ولقد حقق العديد من هذه الآثار الى جانب تأمين امكانيات رفع انتاجية الزراعة ، وخلق صناعة بناء الآلات ، بفضل تأمين الطاقة الكهربائية لصناعة الأسمدة الكيماوية والحديد والصلب . واجمالا فان تأمين الكهرباء للصناعة اجمالا ، والصناعات الأساسية خصوصا ، مع البحث المتواصل عن بدائل الطاقة وتكنولوجيا الانتاج واشكال الاستخدام الأشد وفرا ، قد مثل اهم الجوانب الايجابية للتعاظم فى انتاج واستهلاك الكهرباء خلال الفترة المدروسة حتى عام ١٩٨٥ .

وعلى الرغم من ضالة متوسط نصيب الفرد من الطاقة فى مصر مقارنة بالبلدان المتقدمة ، فانه اعلى بكثير من المستوى المفترض فى ظل الفرق بين متوسطات الدخول الفردية ، ويشير هذا الى امكانية خفض الاستهلاك الشخصى / المنزلى والاستهلاك فى المصالح الحكومية بوضع سقف له ارفع اسعاره بالنسبة للمستهلكين من الشرائح العليا بما فى ذلك للمنشآت التجارية والسياحية وغيرها . وفى الصناعة ، فانه يمكن خفض الاستهلاك بوضع معدلات قياسية لاستهلاك الطاقة ، وتطوير التكنولوجيا الموفرة للاستهلاك وبيع الطاقة بأسعار اعلى لمشروعات الاستثمار الأجنبى والمشارك والخاص ، وينطبق هذا على مشروعات القطاع العام المنتجة لسلع استهلاكية غير ضرورية او سلع انتاجية (يمكن ان تباع بأسعار أعلى للقطاع الخاص) . وبالإضافة الى هذا ، يمكن ترشيد استهلاك الطاقة بوضع قيود على اقامة المنشآت عالية الاستهلاك منها ، طالما لا تتفق مع الأولويات القومية لتأمين المنتجات والخدمات الضرورية سواء استهلاكية او انتاجية .

إن امكانية كبيرة لزيادة نصيب مصر من البترول تتوقف على توسيع نطاق مساحات البحث وزيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع العام فى مجال الاستخراج ، وعلى تحسين شروط الاتفاقيات البترولية مع الشركات الغربية باستغلال المنافسة بين بعضها البعض ، أو بينها ككل وبين شركات البلدان الاشتراكية . والى جانب التشغيل الكامل لمحطة كهرباء اسوان الثانية ، واقامة محطات الكهرباء للقناطر القائمة والجديدة على النيل ، فان تنفيذ مشروع كهرباء منخفض القطارة ، يمكن ان يزيد من الطاقة الكهربائية

الأرخص المولدة من المصادر المائية المتاحة .

وعلى الرغم من ان الفحم الممكن استخراجه في مصر غير قابل لانتاج فحم الكوك ، فانه يمكن استخدامه بالخلط مع الفحم المستورد في توليد الكهرباء ، ورغم ان اليورانيوم موجود بكميات ضئيلة غير اقتصادية في حال استغلالها في تأمين الوقود لتوليد الكهرباء ، فان استخراجه يمكن ان يصبح اقتصاديا ضمن برنامج لاستخراج المواد الخام المصاحبة .

وعلى الرغم من ان امكانات استخدام طاقة الرياح في توليد الكهرباء او رفع المياه الجوفية ما زالت محدودة ، وان استخدام الطاقة الشمسية ما زال على نطاق ضيق بما في ذلك السخانات الشمسية ، فان هذه المصادر للطاقة تمثل بدائل متاحة ينبغي تطويرها .

وتتعدد المحاذير المتعلقة بانشاء المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية ، ومنها مخاطر التلويح التكنولوجية والمالية والفنية وغيرها نظرا للاعتماد على الخارج في بناء المحطات وتمويل الانشاء والتشغيل الى جانب المواد المشعة غير المتوفرة محليا . بيد ان تأمين الشروط الأفضل ، وتصفية الصعوبات السابقة وغيرها ، يمكن ان يؤمن مصدرا اساسيا لمضاعفة الطاقة الكهربائية بالمعدلات المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية ثابتة ومتسارعة .

إن تعاظم الفجوة الغذائية ، واستنزاف الموارد البترولية ، في ارتباطهما بزيادة المدفوعات عن الواردات الزراعية الغذائية وتناقص المتحصلات من الصادرات البترولية/الصناعية ، قد جسدا أزمة الميزان التجاري وميزان المدفوعات في مصر ، وانعكسا في علاقة متبادلة من حيث التأثير والتأثر مع تفاقم أزمة الديون الخارجية لمصر .

٧ - أزمة الديون الخارجية :

إذا استبعدنا الديون العسكرية التي لا تتوفر بيانات دقيقة وموثوقة عنها ، فان تحليل تطور المديونية الخارجية لمصر منذ اعلان الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ ، يمثل احد المداخل الرئيسية لفهم مشكلات الاقتصاد المصري في تطورها حتى عام ١٩٨٥ .

وفي هذا الصدد فان تطور ارقام الدين الخارجى لمصر ، وانواعه واستخداماته واعبائه ومصادره ومخاطره واسبابه الخ . . يشير الى تعاظمه بمعدلات هائلة ، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجى ، واتجاهه الى الاستهلاك او الى استثمارات غير انتاجية ، لا تكفل

مواردا لسداده ، وتعاظم اعباء سداد اقساطه وفوائده ، واتجاهه الى التركيز في عدد محدود من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والمنظمات الدولية الخاضعة لها ، بما يحمله هذا التركيز من مخاطر تمس حرية الارادة الاقتصادية والسياسية للبلاد ، وتهدد استقلالها الاقتصادي والسياسي . وتتعد اسباب هذا التعاظم ، من تراجع الانتاج السلعي لحساب القطاعات غير الانتاجية ، وتعاظم الواردات وتراخي الصادرات وتزايد العجز التجارى .

لقد زادت ديون مصر المدنية الطويلة والمتوسطة الأجل ، المتعاقد عليها شاملة المستخدمة وغير المستخدمة ، من ٣١١٩,٥ مليون دولار في عام ١٩٧٤ الى ٢٠٧١٥,٣ مليون دولار في منتصف عام ١٩٨٢ ، ثم وصلت الى ٢٤٠٦٨ مليون دولار في بداية العام المالى ١٩٨٥/٨٤ ، طبقا لتقديرات البنك الدولى . وفى آخر ١٩٨٥ بلغت هذه الديون طبقا للتقديرات الرسمية ٢٤,٢ مليار دولار . ولقد احتلت الديون الثنائية من الدول المرتبة الأولى في هذه الديون ، رغم هبوط وزنها من ٧٥,٨٪ الى ٥٧٪ ثم الى ٣٩,٨٪ ، واما متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والأقليمية ، فقد زاد وزنها من ٨,٩٪ الى ٢٠٪ ، ثم هبطت الى ١٥,٣٪ . وفى نفس الأعوام ، فان القروض بشروط السوق (تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية وغيرها) زادت من ٣٪ الى ٧٪ ، ثم هبطت الى ٣,٨٪ وفضلا عن هذا ، فان سنوات الانفتاح الأولى شهدت تزايد اللجوء الى القروض قصيرة الأجل عالية الفائدة . ورغم تراجع هذه القروض بعد حصول مصر على قرض هيئة الخليج للتنمية في مصر ، في عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، واستخدامه في احلال القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل محلها ، فقد عاوت الزيادة في بداية الثمانينات .

وقد زادت هذه الديون من ٧١١ مليون دولار في عام ١٩٧٣ الى ٢١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ وفى منتصف ١٩٨٣ بلغت ٣٤١٥ مليون دولار منها ١٣٠٠ مليون دولار تسهيلات مصرفية مستحقة على الحكومة ، ١٩١٥ مليون دولار صافى الأصول والمطلوبات من العملات الأجنبية بالبنوك التجارية . والى جانب هذه القيمة ، بلغت الديون غير المضمونة للقطاع الخاص نحو ٤٥٥ مليون دولار ، مما رفع الدين الخارجى لمصر الى ٣٠,٨ مليار دولار . واما عن استخدامات هذه القروض ، واذا استبعدنا تلك المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية الغذائية وغيرها ، فقد حدها من ناحية ،

تقييد مصر ، مثل غيرها من البلدان النامية المدينة ، بالانفاق على مشروعات بعينها ، فضلا عن شراء السلع والخدمات (مثل الشحن والتأمين ودراسات الجدوى وغيرها) بمبالغ القروض من البلدان الدائنة ، ومن ناحية اخرى باتجاهات التنمية الاقتصادية في مصر ، والتي عرضنا لملامحها .

وهكذا ، ففي منتصف ١٩٨٣ ، توزعت القروض التي تلقتها مصر بحيث نالت القطاعات السلعية ٣٦,٣٪ فقط من اجمالي القروض ، ونالت الصناعة ١٥,٧٪ اتجهت الى فروع صناعة لا تؤمن بناء قاعدة صناعية قادرة على النمو الذاتى ، ونالت الزراعة والرى والصرف ٥,٧٪ من هذا الاجمالى . ونالت قطاعات الخدمات الانتاجية ٥٠٪ ، الأمر الذى يتفسر بالاتجاه الى تطوير البنية الأساسية ، اللازمة لدفع نشاط وزيادة ارباح القطاع الخاص ، الأجنبى والمصرى ، وبالدور الجديد المناط بالقطاع العام . واما الخدمات الاجتماعية فقد نالت ١٣,٧٪ ، ولم يتعد نصيب الصحة والتعليم ١,٦٪ من نفس الاجمالى .

ونلاحظ هنا ، ان الولايات المتحدة التى شغلت المركز الأول بين دائنى مصر فى عام ١٩٨٥ ، بلغت القروض المقدمة منها منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى عام ١٩٨٢ حوالى ٧,٦ مليار دولار . وتوزعت هذه القروض بحيث نالت الواردات من السلع الأمريكية ٣٢,٩٪ والقمح ٢٣,٧٪ والمرافق والكهرباء ٢١,١٪ ، ونالت المحافظات ٤,٢٪ ، وتنظيم الأسرة والخدمات الصحية والتعليم الأساسى والتدريب المهنى ٣,٢٪ ، واما الصناعة ، فان نصيبها لم يتعد فى القروض الأمريكية ٩,٥٪ ، ولم تنل الزراعة سوى ٤٪ رغم النقد الأمريكى لتجاهل الزراعة فى حقبة ما قبل الانفتاح . ان هذا التخصيص للقروض الأمريكية يشير الى دور « المساعدات » الأمريكية فى تكريس الاختلال الهيكلى فى الانتاج القومى المصرى . ونلاحظ هنا ، انه فى مطلع عام ١٩٨٣ ، طالب الجانب المصرى فى مباحثات قمة مع الجانب الأمريكى ، بأن يقدم الأخير « المساعدات » او قدرا منها فى صورة نقدية ، والا يخصصها لمشروعات بعينها ، وان يسمح باعادة تخصيص المساعدات « المحددة » الى اخرى ، وان يقدم تسهيلات فى الاجراءات الادارية التى تعرقل استخدام القروض . وعلى الرغم من ان مثل هذه الاستخدامات غير الانتاجية لا تؤمن مصدرا للسداد ، فان الدولة المتلقية هى الضامنة له . واذا استثنينا من هذه الزاوية القروض المقدمة لاعادة فتح وتوسيع قناة

السويس التى نالت ٧١٪ من قروض المشروعات الاجمالية و ٩٩,٤٪ من قروض وكالة التنمية للمشروعات ، فان الفائدة الاقتصادية التى نالتها البلدان المقرضة من هذا التمويل غير خافية ، فضلا عن الاعتبارات السياسية المرتبطة بالتسوية السلمية للصراع المصرى الاسرائيلى . ونلاحظ هنا تزايد نصيب القطاع الخاص مع تزايد القروض من البلدان الرأسمالية الى مصر ، على حساب القروض التى يتلقاها القطاع العام .

وفى آخر عام ١٩٨٤ ، من حيث حجم الدين الخارجى ، احتلت مصر الترتيب السابع بين ١٥٥ دولة حيث ادى تعاظم الدين الخارجى الى جعل مصر من اكثر بلدان العالم مديونية . ومن وجهة نظر اعباء هذه الديون ، يلاحظ ان الدين المدنى المتوسط والطويل الأجل زاد عن حجم الناتج المحلى الاجمالى ، وصار متوسط نصيب الفرد منه اكبر من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وابتلعت مدفوعات خدمة الدين قدرا متزايدا من حصيله الصادرات .

وهكذا على سبيل المثال ، زادت نسبة الدين الخارجى القائم الى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٢٪ فى عام ١٩٧٣ الى ١٣٠٪ فى عام ١٩٨٣ . وعلى اساس السعر المعلن للدولار فان هذا الدين مثل نحو ١٢٨,٢٪ من ذلك الناتج فى عام ١٩٨٥ . وزاد معدل خدمة الدين بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٥ من ١٦,٢٪ الى ٢١,٤٪ . وزاد متوسط نصيب الفرد من هذا الدين من ٨٥,٧ دولار فى عام ١٩٧٤ الى ٥٠٦,٣ دولار فى عام ١٩٨٥ . وتظهر اعباء خدمة هذا الدين اذا عرفنا ان نسبة الانتقال الصافى له ، اى بعد خصم الاقساط والفوائد من قيمة القروض المستخدمة سنويا قد هبطت من ٧٧٪ فى عام ١٩٧٥ الى ١٧٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ . أضف الى هذا ، ان الزام مصر باستيراد السلع والخدمات من البلدان المقرضة وقصر حق تقديم العطاءات على شركاتها بما يرفع التكلفة والأسعار ، فضلا عن الالتزام باتمام دراسات الجدوى باستخدام مكاتبها الاستشارية وخبرائها ، كما هو الحال فى القروض الأمريكية مثلا ، يخفض بدرجة شديدة الأصل المستخدم من القروض ، بنسب تدنت الى ٣٥٪ للقرض الأمريكى بتطوير ميناء الأدبية فى السويس بحيث تعود القروض الأمريكية الى امريكا فضلا عن فوائدها . واما القروض قصيرة الأجل فان عبثها يظهر من ان صافى المستخدم منها بعد دفع الأقساط والفوائد قد انخفض من ٤٦,٧٪ الى ٣٠,٤٪

بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وكانت بالسالب في عام ١٩٧٥ .

ويبرز تحليل هيكل الدين الخارجى لمصر حسب البلدان الدائنة والمنظمات التابعة لها ، ومعرفة الآثار والمخاطر المباشرة وغير المباشرة ، الاقتصادية والسياسية ، الناجمة عن الاعتماد على التمويل الخارجى ، سواء لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك ، ضرورة الاعتماد على الذات في تمويل الاحتياجات الضرورية للتنمية وخاصة للتصنيع ، وتلبية التطلع المشروع لرفع مستوى معيشة الشعب المصرى استنادا إلى توسيع قاعدة الانتاج القومى .

لقد مثلت ديون مصر للبلدان الاشتراكية ٥,٩٪ من إجمالى الديون الخارجية في بداية العام المالى ٨٤/ ١٩٨٥ ، مقابل ٥١٪ من إجمالى الديون الثنائية في عام ١٩٧٤ . وزاد نصيب البلدان العربية في هذه الديون من ١٣,٧٪ إلى ٢٦,٦٪ بين نفس العامين . وتزيد الديون العربية بدرجة هامة إذا أضفنا قرض هيئة الخليج لتنمية مصر المقدم عام ١٩٧٧ . أما الوزن النسبى للبلدان الرأسمالية المتقدمة في هذه الديون ، فقد ارتفع إلى ٦٥,٢٪ مقابل ٣١,٤٪ . ويزيد هذا الوزن في إجمالى الديون ، إذا أضفنا قروض مجموعة البنك الدولى والتي مثلت ٦,٥٪ منه .

وهكذا في آخر عهد الانفتاح الاقتصادى مقارنة ببدايته تغيرت بشكل جذرى ، خريطة المديونية الخارجية لمصر من حيث دائنيها . ونكتفى هنا بتحليل مغزى هذا التغير ، وتحديد آثار ومخاطر هذه المديونية في تطورها الجديد حتى منتصف الثمانينات .

لقد أشار تقرير لوزارة التخطيط في عام ١٩٧٤ إلى عزوف الوزارات عن استخدام القروض والتسهيلات التى تقدمها الدول الاشتراكية ، وأكد على ضرورة استخدام هذه الموارد المتاحة ، وطالب بالمسارعة إلى إعادة التفاوض في شأن القروض المخصصة لمشروعات عدلت مصر عنها أو أجلت تنفيذها ، وباستخدامها في مشروعات الخطة المقترحة .

وعلى الرغم من أن عهد الانفتاح الاقتصادى قد شهد استكمال وتنفيذ العديد من المشروعات الصناعية وغير الصناعية باستخدام القروض السوفيتية مثل مجمع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم وكهربية الريف ، فقد تراجع بشدة الحجم المطلق والوزن النسبى لهذه القروض . والواقع أن هذا التراجع كان منسجما من ناحية مع توجه السياسة الاقتصادية الجديدة ، المعلنة في عام ١٩٧٤ ، إلى إعادة رسم مجمل خريطة العلاقات

الاقتصادية الخارجية لمصر . وعكس من ناحية أخرى خفضا في حجم القروض المقدمة من الاتحاد السوفيتى وغالبية البلدان الاشتراكية ، فضلا عن عدم تقديم المعونات والتسهيلات السابقة ، في إطار رفض هذه البلدان للتطورات في السياسة الخارجية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة في مصر وبالأخص في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وفى المقابل ، فإن إنجازات الجيش المصرى في هذه الحرب وما تلاها من تطورات ، مثلت أساسا متينا استند إليه استمرار وتزايد الدعم المقدم إلى مصر من البلدان العربية ، حتى « إزالة آثار العدوان » أى « تحقيق التسوية السلمية الشاملة » .

وهكذا زاد هذا الدعم ، وتلقت مصر في عام ١٩٧٤ حوالى ٣,٨ مرة ما تلقت في عام ١٩٧٢ دون حساب القيمة المقابلة لـ « منح » البترول العربى ، والتمويل المباشر لشراء السلاح . ومنذ منتصف السبعينات تركزت مصادر « المعونات » في دول الجزيرة العربية البترولية ، دعما لخط مصر من أجل التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، ولدور الشريك الكامل للولايات المتحدة ، ومساندة للتحويلات والأوضاع الجديدة في مصر ، بموازرة ومشاركة من الدول الغربية .

ونلاحظ هنا ، أنه إلى جانب تدفق هذه « المساعدات » ، في إطار عملية إعادة تدوير الفوائض البترولية العربية للتخفيف من آثار أزمات المدفوعات على مصر وغيرها من الدول المتخلفة غير البترولية ، فإنها اتجهت إلى تخفيف حدة مظاهر الاختناقات في الاقتصاد المصرى وإلى تحجيم إمكانيات تفجر تناقضات اجتماعية وسياسية في مصر .

لقد تلقت مصر العديد من القروض من صناديق التنمية العربية ، ومن هيئة الخليج لتنمية مصر ، ونالت قروضا أخرى حكومية وغير حكومية ، فضلا عن الودائع العربية لدى البنك المركزى المصرى . وإذا أضفنا إلى هذا كله قيمة الدعم العسكرى العربى وفقا لمقررات مؤتمر الخرطوم ، يصل ما تلقت مصر إلى حوالى ٢,٩ مليار دولار في المتوسط سنويا بين بداية ١٩٧٥ وحتى منتصف ١٩٧٧ .

لقد مثلت قروض البلدان العربية المصدرة للبترول ٤٣,٦٪ من إجمالى القروض المقدمة بالعملات الحرة إلى مصر بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ . بيد أن نصيب مصر من قروض الأوبك هبط من ٥,١٪ من إجمالى ما تلقت في البلدان الافريقية مقابل ٧٦,٨٪ ، وانخفض إلى ٨٪

مقابل ٤١,٩٪ من إجمالى ما حصلت عليه البلدان النامية فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٧٥ على الترتيب .

وعلى الرغم من القرض الكبير من هيئة الخليج للتنمية فى مصر فى عام ١٩٧٧ ، فإن إنشاء هذه الهيئة كان إعلانا من المقرضين بوضع سقف لـ « مطالب » مصر . أضف إلى هذا أن الدعم والمعونات والقروض « الجديدة » قد توقفت بإعلان رفض التوجه المصرى على طريق الحل السلمى والاعتراف بإسرائيل بعد إبرام معاهدة السلام . إن الآثار السلبية للهبوط الشديد فى حجم هذه « المساعدات » ومخاطر الاعتماد عن التمويل الخارجى ، وإن كان عربيا ، تظهر من تقدير مدى الارتكان إليها فى حل مشكلات ميزان المدفوعات .

لقد فاق « الدعم العربى » حصيلة أهم الصادرات السلعية المصرية بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، وفاق إجمالى حصيلة الصادرات غير السلعية فى سنوات ثلاث بين ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ ، وبلغ أكثر من ٩٠٪ منها فى العامين الأخيرين ، وتراوحت نسبته بين ١٢٧,٦٪ و ٣٠,٧٪ من العجز فى ميزان المعاملات الجارية فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، وبين ١٠٧,٢٪ و ١٢٪ من إجمالى التحويلات الرأسمالية من الخارج ، وبدون هذا الدعم فإن الفائض المتحقق فى ميزان المدفوعات كان سيتحول إلى عجز فى السنوات من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٦ .

وأما « القروض العربية » ، فرغم إسهامها فى الحد من أعباء ديون مصر قصيرة الأجل ، فقد وفرت احتياجات تمويل نسبة هامة من الواردات ، ومكنت من دعم أى لميزان المدفوعات ، وكانت تعنى فى ذات الوقت ترحيل عبء خدمة وسداد المديونية ومشكلات اختلال ميزان المدفوعات ، طالما أن شأنها شأن القروض الخارجية تستوجب دفع مبالغ هامة لسدادها ، ولم يتعدد دورها دور جرعات التقوية جزئية الأثر للاقتصاد المصرى .

ورغم دورها فى خلق طاقات إنتاجية إضافية ، بقدر ما اتجه قسم محدود منها لتمويل إنشاء عدد من مشروعات الانتاج السلعى والخدمى ، أولتغطية تمويل مستلزمات الاحلال والتجديد للمشروعات القائمة ، فإن الدول المشاركة فى هيئة الخليج لـ « تنمية مصر » لم تستجب لترحيب مصر بمساهمة أعضائها فى دعم المرافق الأساسية المنهكة والمشاركة فى إقامة مشروعات مشتركة ، وحالت شروط قروض الهيئة دون إمكانية تحقيق هذا . وإجمالا ، فإن هذه القروض لم تتفق من حيث الحجم والاتجاهات والشروط مع احتياجات دعم قضية التنمية الحقيقية فى مصر ، ولم تتم وفقا لمتطلبات

التكامل الاقتصادى العربى على أساس المصالح المتبادلة للشعوب العربية .

أضف إلى هذا كله ، أنه إلى جانب انخراط البلدان العربية المقرضة فى عملية دفع مصر للاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى ، بما فاقم من مشكلاته الهيكلية والدورية ، فقد أحاطت الشروط الثقيلة بالعديد من قروض « البلدان الشقيقة » . وهكذا ، على سبيل المثال ، فقد أصرت السعودية وأبوظبى والكويت فى قروضها المقدمة إلى مصر ، على شروط بالاشراف على كافة تفاصيل عمليات الهيئات التى يتم إقراضها ، والرقابة على كل أعمال وتوسعات القطاع الصناعى الذى تقدم القروض لأحد مشروعاته ، والتدخل فى تنظيم العلاقة بين الحكومة والهيئة المحلية التى يجرى إقراضها إلى جانب النص فى اتفاقات القروض على جواز إجراء الحجز على ممتلكات الدولة المصرية ، بما فى ذلك أقسامها السياسية والادارية فى حال الاخلال بالتزامات سداد الديون .

ولقد برزت اتجاهات تأثير ومخاطر المديونية الخارجية بالأساس فى تعاظم ديون البلدان الرأسمالية المتقدمة شاملة المنظمات المالية الدولية والأسواق المالية والنقدية والهيئات الحكومية الغربية . ولقد انعكس هذا فى الحملة الرسمية وغير الرسمية فى عام ١٩٨٥ ضد المخاطر والآثار الاقتصادية والسياسية للديون الخارجية والاعتماد على الخارج .

إن تأثير قروض المنظمات المالية الدولية تظهر على سبيل المثال من أن تقديم تسهيلات صندوق النقد الدولى وممارسة نفوذه فى مجال استمرار تدفق القروض الغربية ، قد ارتبط بتنفيذ « الاصلاحات » الهيكلية والمالية التى يشملها برنامج للاستقرار أو التثبيت وبمعدلات لا تتحملها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية . ولقد شمل هذا البرنامج اتباع سياسة مرنة لسعر الصرف ، وتخفيف القيود على الاستيراد والمعاملات الجارية ، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى ، ورفع أسعار منتجات القطاع العام وتحريره من قيود التوظيف ، وتقليل اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفى ، وزيادة الائتمان للقطاع الخاص ، ورفع الدعم من بعض السلع الخ . . . وقادت الاستجابة لبرامجه فى التقشف إلى مظاهرات « الفقراء » فى مصر (عام ١٩٧٧) كما فى العديد من بلدان العالم الثالث . . .

وأما قروض البنك الدولى للتعمير والتنمية ، فقد زاد متوسطها السنوى نحو ٨,٥ مرة فى النصف الثانى من

السبعينات مقارنة بنصفه الأول ثم زاد بنحو ٥٠٪ في النصف الأول من الثمانينات . ولقد أسهمت قروض البنك الدولي في زيادة عبء المديونية الخارجية لمصر ، وخاصة مع قراره باستبعادها من دائرة المستفيدين بقروضه السهلة . ويتضح تأثيره على تطور الاقتصاد المصرى ، من أن التوزيع القطاعى لقروضه ، ساهم في تكريس الاختلال الهيكلى للاقتصاد ، إذ تركزت على تمويل مشروعات البنية الأساسية دون القطاعات السلعية . وجاء اتجاه هذه القروض مؤخرا نحو القطاعات الأخيرة دعما للقطاع الخاص والصناعة التقليدية . ولقد لعب البنك الدولي دور « منسق المعونات » المقدمة من البلدان الغربية المسيطرة عليه ، وكانت سياسته في الاقتراض امتدادا لسياساتها الخارجية . ومن ثم فإن اتساع قروضه ارتهن بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتعميق العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وساهمت بعثاته في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وشجع إعطاء قوى السوق سطوة أكبر في عملية توزيع الموارد الاقتصادية بدلا من التخطيط المركزى والأولويات السابقة .

ولقد دعمت البلدان الرأسمالية المتقدمة التحولات الليبرالية الداخلية والانفتاح على السوق الرأسمالى العالمى ، عبر زيادة قروضها إلى مصر . ونلاحظ على سبيل المثال أن القروض الثنائية من بلدان لجنة المساعدة من أجل التنمية إلى مصر قد زادت من ١٩ مليون دولار إلى ١٠١٢ مليون دولار ، وهو ما مثل ٢,٧٪ و ٣٤,٥٪ من إجمالى ما تلقتة البلدان الأفريقية الأساسية المتلقية لهذه القروض فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٩ أو ٤١,٣٪ فى هذه الفترة ، وفى العام الأخير نالت ١٧,٧٪ من إجمالى ما نالته أفريقيا كلها .

وبشكل خاص فإن الولايات المتحدة دعمت سياسة الانفتاح الشامل بقروضها ومنحها ، التى بلغت نحو ٩ مليارات دولار حتى العام المالى ٨٤ / ١٩٨٥ . ولقد احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى بين مقرضى مصر ومقدمى « المساعدات » لها بعد أن حلت جزئيا محل الموارد المالية البديلة التى ضاعت بسبب توجيهات السياسة المصرية ، فضلا عن دورها الرئيسى فى فتح أبواب الاقتراض من السوق الرأسمالى العالمى ، بلدان ومنظمات ، لمصر منذ عام ١٩٧٤ .

ومن تقريرها إلى الكونجرس ، أوضحت وكالة التنمية الدولية أهداف وإنجازات التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة ، بمناسبة مرور عقد فى السنة المالية ١٩٨٥ على تجدد هذا التعاون . وطبقا للتقرير ، فإن

برنامج المساعدات الأمريكية لمصر خدم المصالح الأمريكية ، سواء باستمرار التزام مصر بعملية السلام مع إسرائيل ، أو بمركزها الأساسى فى توسيع نطاق اتفاق السلام الراهن ، أو بمساندتها لمصالح العالم الحر فى الشرق الأوسط والقرن الأفريقى . وكانت مساهمة الولايات المتحدة هامة فيما يتعلق بتحقيق نفس اتجاهات برنامج التثبيت المشار إليه . . . وأتاح برنامج المساعدات الفرصة بتحديد تخصيصه وتقديمه عينا لتوسيع الاستثمارات المباشرة والصفقات التجارية للشركات الأمريكية فضلا عن تسويق المنتجات الزراعية الأمريكية ، بما جعل الولايات المتحدة أكبر شريك تجارى لمصر . وأكدت الوكالة أن برنامج المساعدات الأمريكية سوف يواصل التأثير فى اتجاه تحرك القطاع العام فى اتجاه اقتصاد السوق ودعم الأهداف الاستثمارية للقطاع الخاص ، وانتقدت فى ذات الوقت اختلال الأسعار فى الاقتصاد المصرى ، والافتقار إلى الاستقلال الإدارى الذاتى لمديرى شركات القطاع العام ، والقيود التى يفرضها نظام التراخيص الصناعية حماية لانتاج القطاع العام .

وإلى جانب التأثير الذى حمله هذا كله على البنية الانتاجية والمؤسسية للاقتصاد المصرى ، فإن مخاطر هذه الديون الأمريكية تظهر من أن الذى يحكمها هو المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة ، وأن اتجاهات تخصيصها تركز الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى ، وتمثل سلاحا يمكن استخدامه بالتهديد بمنعها فى حال إذا ما استدعت مصالحها هذا أو عجزت مصر عن السداد فى الميعاد . وتتعاظم خطورة مثل هذا التهديد بالمنع نظرا للوزن الكبير لفائض الحاصلات الأمريكى فى واردات مصر الغذائية وخاصة القمح ، الذى لم تتردد الولايات المتحدة فى قطعه عنها حين كانت فى أمس الحاجة إليها ، ولكن لم تكن مؤهلة من وجهة نظر السياسة الأمريكية للاستفادة من مخزون الغذاء وبالذات الحبوب .

إن التحرر من الاعتماد على الديون الخارجية يوفر شروطا أفضل للاختيار الحر للشعب المصرى فى تحديد اتجاهات التنمية المتوازنة وركائز التصنيع المتسارع والعلاقات الخارجية المواتية للتطور المستقل .

إن أعباء وآثار ومخاطر الديون الخارجية تفرض ضرورة تجاوز أسباب تعاضها ، وفى مقدمة هذه الأسباب ، تعاضم عجز الميزان التجارى وعجز ميزان المدفوعات ، فى ظل تزايد الانتاج والاستثمار والصادرات المحلية بمعدلات أقل من تزايد الاستهلاك والادخار والواردات المصرية .

القسم الرابع
السياسة الخارجية

ينقسم هذا القسم عن السياسة الخارجية المصرية لعام ١٩٨٥ إلى خمسة أجزاء ، يعالج أولها علاقات مصر مع العالم العربى ويعالج ثانيها العلاقات مع إسرائيل . أما الجزء الثالث فيتناول علاقة مصر بالقوتين الأعظم ، ويعالج الجزء الرابع العلاقات مع بلدان العالم الثالث . ويتوفر الجزء الخامس والأخير على تقديم المبادئ العامة للدبلوماسية المصرية كما يمكن استقراؤها من تطورات عام ١٩٨٥ .

على أنه من المهم ملاحظة أن هذه العناوين العامة تتضمن - فى واقع الأمر - تركيزا على أطراف أو قضايا بعينها . فمعالجة العلاقات مع العالم العربى تتركز على أكثر الأطراف أو القضايا العربية أهمية فى الفترة محل الدراسة . والعلاقة مع القوتين الأعظم تستأثر فيها العلاقات مع الولايات المتحدة بنصيب الأسد . أما استعراض العلاقة مع العالم الثالث فيتم من خلال الحديث عن العلاقة مع أفريقيا من ناحية ، وعن حركة عدم الانحياز من ناحية أخرى .

أولا - مصر والعرب

مقدمة :

بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ ، وإقرار قمة بغداد العربية مقاطعة مصر سياسيا واقتصاديا ، دخلت العلاقات المصرية العربية مرحلة متميزة ، أصبحت فيها كل الدول العربية تقريبا فى جانب ، ومصر فى الجانب الآخر . فى ذلك الوقت ظهر العرب ورغم ما بينهم من خلافات شتى وكأنهم متضامنون جميعا ، وأخذ تضامنهم هذا صورة الوقوف ضد السلوك المصرى الخاص تجاه إسرائيل والتسوية السياسية للصراع معها . واستهدف هذا التضامن العربى عدم السماح لأية تأثيرات مصرية بأن تمتد لدولة عربية أخرى ، أى أنه أخذ صورة سلبية دون أن يقدم على تطوير الموقف العربى العام ، من حيث المبادئ أو من حيث السياسات ، تجاه مختلف جوانب القضية الفلسطينية .

وقد اتسمت مرحلة القطيعة العربية لمصر ، بتبادل الحملات الدعائية بين مصر من جانب ، وباقى النظم العربية من جانب آخر ، وتضمنت توجيه الاتهامات للسياسة المصرية بالخيانة والانهزامية والاستسلام ، وكان الرد المصرى على الاتهامات العربية اتهامات بعدم الواقعية والتردد ، وعدم الحسم وعدم تفهم حقائق الموقف فى المنطقة العربية .

مع تولى الرئيس مبارك الحكم فى مصر ، سرى تيار من التفاؤل - عربيا ومصريا على السواء - ، وزادت توقعات إعادة النظر عربيا فى مسألة مقاطعة مصر . ودعم من ذلك لجوء النظام الجديد فى مصر إلى إيقاف الحملة الدعائية ضد البلدان العربية والرؤساء العرب كبادرة من السياسة المصرية تجاه الأشقاء العرب رغم إصرارهم على المقاطعة .

وفى حين طالب العرب مصر بالتحلل من اتفاقيات كامب ديفيد وما ترتب عليها من التزامات سياسية واقتصادية تجاه اسرائيل ، فإن السياسة المصرية لم تكن بمقدورها أن تحقق ذلك لاعتبارات دولية وعسكرية وقانونية .

وبمرور الزمن تبلورت ثلاثة تيارات سياسية عربية تجاه مسألة المقاطعة العربية لمصر وهى :

١ - تيار يدعو إلى أن المقاطعة كما كانت بقرار إجماعى عربى ، فإن الرجوع عنها لابد أن يكون نتيجة قرار إجماعى عربى بحيث تلتزم مصر مسبقا بالتخلي عن سياسة كامب ديفيد .

٢ - تيار يدعو إلى أن قرار المقاطعة وإن كان عربيا ، فإن مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين دولة عربية ومصر هو فى الحقيقة قرار سيادى لهذه الدولة ، ومن ثم فإن لكل دولة الحق فى أن تعيد علاقتها أو أن تستمر فى مقاطعة مصر دبلوماسيا .

٣ - تيار يرى أن المقاطعة كانت راجعة لسلوك مصرى تجاه القضية الفلسطينية ، وأن الجهة الوحيدة التى لها الحق فى الحكم على السلوك المصرى سلبا أو إيجابا هى القيادة الشرعية لمنظمة التحرير وأن قرار الطرف الفلسطينى فى هذا الشأن يجب أن يكون المحدد الرئيسى لقرار الدول العربية الأخرى .

لقد دلت تنوع التيارات على النحو السابق على أن العالم العربى لم يعد محكوما بوجهة نظر واحدة تجاه السياسة المصرية ، وأن هناك أطرافا عربية تبحث بالفعل عن الشكل القانونى - السياسى الذى تعيد من خلاله علاقاتها مع مصر . وعلى الجانب الآخر ، فإن هذا التنوع كان يعنى أن الدبلوماسية المصرية الموجهة تجاه العرب لم تنجح فى دفع كل العرب للتخلي عن مقاطعتهم ، مثلما أدت بهم من قبل للتمسك بهذه المقاطعة بصورة جماعية . على أن التقييم الحقيقى هو بالفعل فى صالح الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس مبارك التى أمكنها أن تتحرر جزئيا من الحصار الجماعى الأمر الذى تأكد عمليا بقرار الأردن باستعادة علاقاته

الدبلوماسية مع مصر في خريف ١٩٨٤ وبتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات .

(١) مصر والأردن :

منذ أن اتخذ الأردن قراره بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر ، وعلاقات البلدين تشهد تطورا كبيرا سواء على صعيد مجالات التعاون الثنائي أو في مجال القضية الفلسطينية ، والأخيرة تعد بمثابة الدافع الأكبر لنمو العلاقات السريع بين البلدين ، ومن أبرز ملامح التعاون تلك اللقاءات التي تمت سواء على مستوى القمة بين الرئيس مبارك والملك حسين ، أو على مستويات تنفيذية عليا كلقاءات رئيسي وزراء البلدين ووزيري الخارجية .

وقد استهدفت لقاءات الرئيس مبارك بالملك حسين - بالأساس - تنشيط جهود التوصل إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط ، الأمر الذي يعنى أن كلا البلدين وجد في تنسيق مواقفهم مع البلد الآخر جهدا حيويا لكسر الجمود المحيط بالقضية الفلسطينية ، وإذا كانت القيادة المصرية ومنذ مطلع عام ١٩٨٥ قد سعت جادة في سبيل تحريك القضية الفلسطينية ووضعها على طريق التسوية السلمية ، فإنها وجدت في الموقف الأردني خير معين في هذا الصدد ، كما أنها شجعت الطرفين الأردني والفلسطيني على الحوار بهدف التوصل لتحرك مشترك في إطار الحلول السياسية . وقد بدا أن سعى مصر في هذا الاتجاه قد تعزز - بصورة جزئية - حينما أعلن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقهما المشترك في ١١ فبراير .

وبإعلان الاتفاق الأردني - الفلسطيني ، ركزت الدبلوماسية المصرية على تأييده ودعوة الدول العربية ، وأيضا إسرائيل لطرح اعتراضاتها جانبا ولا اتخاذ قاعدة إيجابية لتحريك عملية التسوية السياسية ويمكن بلورة أسس الدبلوماسية المصرية في هذه الأثناء على النحو التالي :

١ - اعتبار الاتفاق الأردني - الفلسطيني محورا أساسيا للتحرك السلمى ، وأن من الضروري المحافظة على قوة الدفع التي أحدثها الاتفاق .

٢ - أنه ليس ليس من الدول العربية أن يمل على منظمة التحرير حق اختيار من يمثلها في المفاوضات وأن القول الفصل هو للمنظمة وحدها التي لا يجب التدخل في شئونها .

٣ - أنه ليس لإسرائيل الحق في أن تبدى أفضليات

بشأن اختيار العناصر الفلسطينية ، مع دعوتها إلى قبول التفاوض مع وفد أردني فلسطيني .

٤ - دعوة الإدارة الأمريكية إلى استثمار هذا الاتفاق لدفع السلام .

ويلاحظ في هذا الصدد أن الدبلوماسية المصرية كانت تتحدث عن تفاوض بين إسرائيل والوفد الأردني - الفلسطيني المشترك ، الأمر الذي تغير إثر لقاء الملك حسين والرئيس مبارك في الغردقة في الأسبوع الأول من مارس وهو اللقاء الأول بينهما في عام ١٩٨٥ ، وأثر اللقاء بدا أن الدبلوماسية المصرية قد بلورت اتجاهها محددا يقوم على استثمار الاتفاق الأردني - الفلسطيني عبر عدة مراحل متتالية تكون المرحلة الأولى منها هي إقامة حوار بين الولايات المتحدة ووفد أردني - فلسطيني مشترك . وفي هذه المرحلة حرص الرئيس مبارك على التفرقة بين الحوار والتفاوض وأن « التركيز هو على الحوار بين الوفد المشترك والولايات المتحدة باعتباره تبادلا لوجهات النظر وتمهيدا لعملية تالية دون أن يعنى ذلك استبعاد فكرة المؤتمر الدولي وأنه خلال الحوار يمكن أن تتحدد الخطوات التالية سواء كانت مفاوضات مباشرة أو مفاوضات على مستوى محدود ، مفاوضات على مستوى مجموعة من الدول ، أو مفاوضات على مستوى مؤتمر دولي بمعنى أن الحوار تبدأه الأطراف المعنية لتقريب وجهات النظر وهو الذي سيؤدى إلى بدء عملية التفاوض .

وفيما بين لقاء الغردقة المشار إليه ، واللقاء الذي تم في القاهرة بين الرئيس مبارك والملك حسين في شهر مايو حدثت جملة من التطورات أهمها زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة في منتصف مارس والتي دعا خلالها الإدارة الأمريكية رسميا إلى إقامة الحوار مع الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك ، وجولة شولتز وزير الخارجية الأمريكي في المنطقة التي التقى خلالها والملك حسين والرئيس مبارك والمسؤولين في إسرائيل . كما قام الملك حسين ومعه السيد ياسر عرفات بتحرك عربى استهدف من ورائه شرح أبعاد الاتفاق للقادة العرب - ولا سيما في دول الخليج - لنيل تأييدهم ومساندتهم للاتفاق ولتعزيز الموقف الأردني في مواجهة الإدارة الأمريكية قبل مقابلة الملك حسين والرئيس ريجان التي تمت في نهاية شهر مايو .

وقبل توجه الملك حسين إلى الولايات المتحدة كانت زيارته للقاهرة لمراجعة الموقف المشترك ، خاصة وأن زيارة وزير الخارجية شولتز للمنطقة لم تسفر عن شيء

جدي في اتجاه الحوار بين الادارة الأمريكية والوفد المشترك الأردني - الفلسطيني . ومن الأجواء التي أحاطت بلقاء الرئيس مبارك والملك حسين قبيل سفره إلى الولايات المتحدة ، بدا أن زعيمى البلدين يتفقان في النظر إلى التحرك الأردني الفلسطيني المشترك باعتباره يمثل فرصة أخيرة يجب على الجميع - العرب والولايات المتحدة وأيضاً إسرائيل - استثمارها لايجاد سلام عادل في المنطقة ، وأنه على الولايات المتحدة تحديد أن تقابل خطوة الملك حسين بخطوة إيجابية مماثلة ، وأن تتحلى بقدر أكبر من المرونة في تقبل فكرة الحوار ومبدأ أن اختيار الأعضاء الفلسطينيين هو مسئولية المنظمة وليس أى طرف آخر . ويمكن استنتاج أن زيارة الملك حسين والتحركات الأردنية - الفلسطينية قبلها وكذلك التنسيق مع مصر كانت تستهدف أشعار الادارة الأمريكية أن هناك تأييداً عربياً للخطوة الأردنية - الفلسطينية ، وذلك بهدف إقناع إدارة ريجان بالبدء جدياً في إجراءات الحوار .

وعلى الصعيد الثنائي : حققت العلاقات بين مصر والأردن خطوات هامة وشملت مجالات عديدة ، إذ تم وضع نظام لتبادل المعارف والخبرات العسكرية بين القوات المسلحة في البلدين ، واتفق على تسهيل إجراءات التنقل بين البلدين ، وأسلوب تنقل العبارات بين ميناء نويبع المصري وميناء العقبة الأردني ، ومنحت السلطات المصرية تسهيلات لاقامة الأردنيين في مصر ، فأصبحت الاقامة لمدة سنة بدلاً من ستة أشهر . وفي أبريل اجتمعت اللجنة المشتركة العليا التي يرأسها رئيساً وزراء البلدين في عمان واتفق في الاجتماع على عدة إجراءات لدعم التعاون الاقتصادي والثقافي والفني والاعلامى .

(ب) التنسيق المصري - الفلسطيني :

منذ الزيارة التي قام بها السيد ياسر عرفات للقاهرة في نهاية عام ١٩٨٣ تعبيرا عن التقدير الفلسطيني للموقف المصري إزاء حصار مدينة طرابلس من قبل العناصر المنشقة على قيادة حركة فتح بدعم سورى ، تبلور قدر من التنسيق المصري - الفلسطيني اتخذ شكل اتصالات مباشرة أولقاءات بين مسئولين فلسطينيين ومسؤولين مصريين . وقد دعم من هذا التنسيق أن الموقف المصري تجاه المنظمة لم ينل من قيادتها الشرعية ، ورفضت السياسة المصرية محاولة الانشقاق ضد قيادة ياسر عرفات للمنظمة ، وأيدت استقلالية المنظمة واستقلالية قيادتها في اتخاذ القرار

الفلسطيني ، وساندت المنظمة في رفضها لأية محاولات عربية استهدفت الوصاية على حركة المنظمة السياسية أو فرض حالة تبعية عليها .

وقد وجد الموقف المصري صدى طيباً لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد بأن الاتصالات مع مصر لا تعنى قبول المنظمة باتفاقيات كامب ديفيد ، وقد حرص الجانب الفلسطيني في نفس الوقت على ترسيخ الموقف المصري المشار إليه لمواجهة التحديات التي يضعها بعض العرب أمام المنظمة . وقد ظهر هذا الحرص الفلسطيني في الاشادة بالدور الذي تلعبه مصر في المنطقة العربية ، وفي إجراء مشاورات مستمرة مع القيادة المصرية . ووضحت أهمية التنسيق المصري - الفلسطيني حين طرح الرئيس مبارك اقتراحه الخاص بالحوار الأمريكى مع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك بعد إعلان اتفاق عمان .

وفي ضوء لقاء الغردقة بين الرئيس مبارك والملك حسين في ٧ مارس ، وما أعلنه الرئيس مبارك بعد اللقاء من أن منظمة التحرير هي صاحبة الحق في اختيار ممثليها في المحادثات ، وكذلك في ضوء الاتصالات المصرية الفلسطينية التي اتخذت شكلاً مكثفاً ، بدا أن الموقف المصري قد تفهم وجهة النظر الفلسطينية . وتمت صياغة الموقف المصري بما يتلاءم مع شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ، الأمر الذي وضع تماماً في أثناء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة ، التي تلت الاتصالات المصرية - الفلسطينية بأقل من أسبوع . وفي خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد العمال ، أعاد التأكيد على هذا الموقف المصري تجاه المنظمة ، والتي هي طرف أساسى لا يمكن تجاهله في أية مفاوضات ولا بد من إشراك المنظمة في وضع التسوية السياسية .

ولم يقف التنسيق المصري - الفلسطيني عند حدود جهود التسوية السياسية وحسب ، بل أتيح له أن يمتد لمجالات أخرى مثلما حدث أثناء ما عرف بحرب المخيمات في شهر مايو والتي أدانتها السياسة المصرية باعتبارها جزءاً من مخطط يستهدف النيل من وحدة الحركة الفلسطينية وتشريد الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته . وفي محاولة مصرية لوقف القتال بين جماعات الفلسطينيين وحركة أمل الشيعية ، طلبت مصر من رئيس مجلس الأمن وسكرتير عام الأمم المتحدة ، تكليف قوات الأمم المتحدة في لبنان بحماية المخيمات الفلسطينية ووقف المذابح التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني ، وجاء الطلب المصري نتيجة للتنسيق مع

الأردن ومنظمة التحرير ذاتها . كما تقدمت مصر بطلب لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن (بالتنسيق مع الأردن وفرنسا) ، وهى الجلسة التى استمرت يومين وأصدر بعدها مجلس الأمن قراره بوقف الأعمال العدوانية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان ، مع التأكيد على احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضى لبنان ، ودعوة الأطراف المعنية لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيف المعاناة الناجمة عن أعمال العنف .

(ج) العراق :

شهد النصف الأول من عام ٨٥ قفزة نوعية هامة فى علاقات مصر والعراق ، وذلك على الرغم من استمرار انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ويمكن القول أن هناك ثلاثة أسباب وراء هذا التطور الكيفى وهى :

١ - تأييد مصر للموقف العراقى فى الحرب العراقية الايرانية ومساندته عسكريا ودعم موقفه الساعى إلى إيقاف الحرب بصورة كلية وليست جزئية واعتماد أسلوب التسوية السياسية لحل المشكلات الناجمة عن الحرب .

٢ - وجود تطابق شبه كامل فى موقف البلدين تجاه تحليل الوضع فى المنطقة العربية والأزمة التى تتعرض لها البلدان العربية ، ومن ذلك تطابق موقف البلدين تجاه الدور السلبي الذى يلعبه النظامان السورى والليبي فى حرب الخليج ودعمهما لايران ، ومحاولة السيطرة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد البلدين لاتفاق عمان .

٣ - تطابق الموقفين العراقى والمصرى تجاه منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأهمية استقلال القرار الفلسطينى .

وتعد زيارة د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرى للعراق فى ٣ مارس إحدى خطوات تنمية العلاقات بين البلدين . وخلال الزيارة أعلن الوزير المصرى مساندة مصر للعراق فى دفاعه عن أرضه وترابه الوطنى كما أشاد بالتجاوب العراقى مع محاولات إنهاء الحرب سلميا ، ومؤكدا أن مصر تسعى لوقف الحرب بدعوة كل القوى المحبة للسلام لتحقيق هذا الهدف . وفى خطوة غير متوقعة ، وأثناء زيارة الرئيس مبارك للأردن وتباحثه مع الملك حسين فى نتائج مباحثاته مع بعض قادة الدول الأوربية والرئيس ريجان ، قام الزعيمان بزيارة مفاجئة للعاصمة بغداد حيث التقيا

والرئيس صدام حسين وعقدوا مع لقاء قمة ثلاثيا تركز البحث فيه على تطورات الموقف العسكرى فى الجبهة العراقية - الايرانية بعد أحداث التصعيد الحربى الذى تعرضت له فى منطقة خور الحويزة فى ذلك الحين ، فضلا عن استعراض شامل لتطورات القضية الفلسطينية والأوضاع العربية .

وقد جاءت هذه الخطوة المفاجئة لتعبر عن مدى تأييد مصر للموقف العراقى ، وأنه برغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، فإن القيادة المصرية لا تجد حرجا فى تدعيم علاقاتها مع القيادة العراقية ، بناء على أن مصر تهتم أساسا بوجود قنوات للاتصال مع الدول العربية .

وعلى هذا الأساس جاءت الزيارات المتبادلة ، فقد استقبلت القاهرة فى منتصف يونيه وزير الخارجية العراقى الذى تباحث مع الرئيس مبارك حول تطورات حرب الخليج والتهديدات التى تواجه الأمة العربية . وبعد أيام قليلة استقبلت القاهرة أيضا طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى لمدة ثلاثة أيام ، وأثناء هذه الزيارة تم توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون فى المجالات العلمية والاقتصادية والزراعية ، كما تم الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين ، وكذلك حجم الصفقة المتكافئة للوصول بها إلى ١٠٠ مليون دولار لكل منهما لعام ١٩٨٦ .

(د) السودان :

اتسمت العلاقات بين مصر والسودان دائما بسمات خاصة حميمة سواء على المستوى الحكومى أو الشعبى . ومن الناحية الاستراتيجية (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا) ترتبط تلك العلاقات الخاصة بحقيقتين أساسيتين :

أولهما : الاشتراك فى مياه نهر النيل ، وضرورة تنظيم تدفقها من منابعها وهذه المياه كانت بالنسبة لمصر ومنذ الأزل تمثل الشريان الرئيسى لكافة مظاهر الحياة فيها .

والحقيقة الثانية : تتعلق بحقيقة أن السودان يمثل بالنسبة لمصر عمقا استراتيجيا لا يمكن التهوين من شأنه ، خاصة مع وجود أخطار أو مصاعب تواجهها السياسة المصرية فى محيطها الاقليمى .

وفى هذا الاطار ، كان من الطبيعى أن تزيد أهمية السودان الاستراتيجية بالنسبة لمصر فى العقد الأخير مع تصاعد أحداث معينة مثل الخلافات المصرية - الليبية والخلافات بين مصر وأثيوبيا بعد سقوط

هياسلاسى عام ١٩٧٤ ، فضلا عن تعثر العلاقات المصرية - الاسرائيلية ، وكذلك استمرار المقاطعة العربية لمصر .

وفي عهد الرئيس جعفر نميرى كانت « اتفاقيات التكامل » بين البلدين بمثابة الاطار القانونى - السياسى الرسمى للعلاقات المتنامية بين البلدين ، إلا أن سياسات التكامل هذه تعرضت لانتقادات حادة سواء فى مصر أو فى السودان . وكان المحور الذى دارت حوله هذه الانتقادات هو أن الاتفاقيات فرضت من أعلى وتجاهلت عنصر التفاعل الشعبى ، كما أن الرئيس نميرى ، لظروف خاصة بعدم استقرار نظامه داخلها ، لم ير فيها بالأساس إلا أداة لتدعيم حكمه ، مما أثر سلبيا على رؤية الشعب السودانى لتلك الاتفاقيات .

ورغم اتفاقيات التكامل بين البلدين ، فقد حدث تباعد سريع بين النظامين السياسيين فيهما فى عهد الرئيس نميرى بعد أن اتجه النظام المصرى إلى تعددية الأحزاب والانتخابات البرلمانية وظهرت أحزاب للمعارضة لها صحفها وجمهورها ، فى حين ظل النظام السودانى قائما على حزب واحد وبرلمان معين ، مع منع قيام أية أحزاب أخرى رغم امتلاء الشارع السياسى السودانى بالتنظيمات والقيادات المختلفة .

وبعد إعلان نظام النميرى تطبيق « الشريعة الاسلامية » بصورة فورية زادت الشقة بين سياسات البلدين الداخلية ، فضلا عن أن القيادة المصرية رأت فى خطوة الرئيس نميرى ما قد يثير مزيدا من القلاقل داخل مصر نفسها نظرا لوجود تيارات إسلامية سياسية تدعو للتطبيق الفورى للشريعة فى مصر مثلما حدث فى السودان . ورغم هذه التباينات وما يمكن وصفه بالمشكلات الصامته بين البلدين ، فقد أثرت قيادتا البلدين التغاضى عنها ومحاولة تطويقها . ومن جانب مصر ، ورغم اهتمامها الحقيقى بما يجرى داخل السودان فقد اعتبرت علنا أن ما هناك هوشا داخل السودانى وأن « للسودان طبيعته الخاصة التى يفهمها الرئيس نميرى ، والذى هو أكثر فهما لشعبه من الآخرين » .

وعلى صعيد الصراع العربى - الاسرائيلى ، سبب سماح نظام الرئيس نميرى بهجرة يهود الفلاشا من اثيوبيا عبر السودان إلى إسرائيل ، حرجا كبيرا للقيادة المصرية التى امتنعت عن انتقاد هذه المشاركة السودانية وفى نفس الوقت كان الحرص المصرى مركزا على أمرين :

(أ) نفى أى علم مسبق أو مشاورات مصرية سودانية بهذه العملية ، وأن مصر حصلت على معلومات خاصة بالعملية من جهات غير الجهة السودانية .

(ب) أن مصر حريصة على ألا يؤثر هذا الموضوع على حل المشكلة الفلسطينية ، وأنه إذا أدى هذا إلى استيطان الفلاشا فى الضفة الغربية ، فإن مصر تعتبر هذا الموقف خطيرا للغاية .

ومع تصاعد مظاهر الرفض الشعبى السودانى ضد سياسات الرئيس نميرى واجهت القيادة المصرية مأزقا حادا ، وأصبح البحث عن أسلوب للتعامل مع الاحتمالات المتوقعة لاستمرار مظاهر الرفض الشعبى السودانى أمرا مقلقا . وفى هذه الأثناء تبلور اتجاهان : الاتجاه الأول : هو اعتبار ما يجرى فى السودان بمثابة تدخل من قوى إقليمية فى الشؤون الداخلية السودانية ، وأن آثار هذا التدخل ستصيب كلا البلدين ، الأمر الذى يدفعهما إلى العمل معا ، عملا باتفاقية الدفاع المشترك . وأنصار هذا الاتجاه كانوا يدفعون باتجاه مساعدة النظام السودانى عسكريا لاحتواء القلاقل والاضطرابات القائمة هناك .

الاتجاه الثانى : ينظر إلى ما يجرى فى السودان باعتباره شأنا داخليا بين نظام حكم ومعارضيه ، وأن على مصر الامتناع عن التدخل وفق أية صيغة لتأييد ومساندة أحد الطرفين فى مواجهة الطرف الآخر ، وأنه يجب انتظار نتيجة تسوية الأوضاع فى السودان بين الأطراف السودانية وبعضها وأن الأفضل أن تتعامل مصر مع نظام سودانى قوى ويتمتع بتأييد شعبى واضح وليس مع نظام يتعرض لهزات أمنية عديدة ويفتقر إلى أبسط درجات التأييد الشعبى كما هو الحال مع نظام الرئيس نميرى .

ويبدو أن الاتجاه الثانى كان هو الوجه الرئيسى للسياسة المصرية فى الفترة السابقة مباشرة على سقوط نظام نميرى ، والتى أخذت تنتظر ما ستسفر عنه المواجهة بين نظام نميرى ومعارضيه الذين ضموا كل القوى السياسية السودانية بلا استثناء .

بسقوط نظام نميرى وتولى مجلس عسكري سودانى برئاسة الفريق أول سوار الذهب مسئولية الحكم فى السودان ، دخلت العلاقات المصرية - السودانية طورا جديدا . وأكثر من ذلك فقد أعيدت صياغة التحالفات الاقليمية بفعل الثورة السودانية بحيث بدا أن تخوفات مؤيدى الاتجاه الأول السابق الاشارة إليه قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التحقق . ومن الناحية العملية

الصيغ القانونية . وفي خطوة عملية تم تجميد اتفاقيات التكامل كمقدمة لمراجعتها بالاتفاق مع القيادة السودانية الجديدة .

وإزاء التطورات الايجابية في علاقات ليبيا والسودان فإن مصر من جانبها وعملا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية السودانية اتخذت موقفا علنيا مؤاده أن من حق السودان أن يقيم علاقات طيبة مع أى دولة طالما كان هذا في صالح السودان ، وأن كل ما يحقق مصلحة السودان يحقق المصلحة المصرية .

ولكن هذا لا ينفي أن القيادة المصرية أخذت لفترة معينة تنظر بقلق بالغ إلى ما يمكن أن تؤثر به علاقات ليبية سودانية أكثر عمقا على علاقات مصر بالسودان وعلى مصر بصفة عامة ، وخاصة في ضوء الاتفاق العسكرى الليبى السودانى الذى يتيح لليبيا إمداد وتموين وتدريب السلاحين الجوى والبحرى السودانين . وقد دفع شعور القيادة السودانية بهذا القلق المصرى إلى التأكيد مرارا بأن أى علاقة تقيمها السودان مع دولة أخرى ليست على حساب العلاقة مع مصر .

ثانيا - مصر وإسرائيل

تقديم :

تعد زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ نقطة بداية صالحة للحديث عن تفاعلات سياسية مصرية إسرائيلية . فبرغم أن معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية التى تحدد طبيعة العلاقات بين مصر وإسرائيل ومستوياتها ، والالتزامات الواجبة على كلا البلدين تجاه بعضهما البعض قد وقعت في مارس ١٩٧٩ ، أى بعد زيارة الرئيس السادات للقدس بعام وخمسة أشهر ، فإنه طوال هذه الفترة لم تنقطع التفاعلات بين البلدين ، وتبدلت اللقاءات بين مسئولى الحكومتين المصرية والاسرائيلية ، ودارت مباحثاتهما للتوصل لآطار يحدد ما يجب عمله سواء على الصعيد الثنائى المصرى - الاسرائيلى ، أو الصعيد الخاص بحل القضية الفلسطينية .

ويمكن تقسيم الفترة التى مرت بها التفاعلات المصرية - الاسرائيلية قبل توقيع معاهدة السلام بمرحلتين أساسيتين : الأولى هى مرحلة ما قبل كامب ديفيد ، وقد تميزت هذه المرحلة بنشاطات واتصالات سياسية مكثفة ، وشارك فيها بصورة رئيسية كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة . والمرحلة الثانية هى مرحلة اتفاق كامب ديفيد والتى بدأت في ٥ سبتمبر

لم يكن أمام السياسة المصرية سوى العمل على استمرار الاتصال والتفاهم مع القيادة السودانية الجديدة ، والسعى نحو بدء صفحة جديدة تمحو ما تراه بعض القوى السياسية من أخطاء مصرية اقترفت في حق الشعب السودانى في عهد الرئيس نميرى . وقد تبلورت عناصر السياسة المصرية تجاه الوضع الجديد في السودان على النحو التالى :

١ - إن ما يجرى في السودان هو شأن داخلى وأن مصر حريصة على استقرار الأوضاع هناك .

٢ - إن مصر لن تسمح لأية قوة إقليمية - في إشارة إلى ليبيا أساسا باستغلال الوضع الجديد بالسودان للتأثير على استقرار الأوضاع في المنطقة .

٣ - إن من حق الشعب السودانى تشكيل مساره السياسى والاجتماعى حسب رؤيته المستقلة .

٤ - إن مصر حريصة على تنمية العلاقات مع النظام الجديد .

٥ - إن مصر تعتبر الرئيس نميرى - والموجود في القاهرة - بمثابة لاجئ سياسى .

وقد اعتبرت القيادة السودانية الجديدة أن الموقف المصرى هو بمثابة دعم معنوى يجب تقديره ، مع الأخذ في الاعتبار أن القوى السودانية المختلفة لم ترحب بمسألة اعتبار الرئيس نميرى لاجئا سياسيا ، الأمر الذى جعلها إحدى المشكلات الهامة التى واجهت قيادة البلدين عند تصديهما لصياغة صفحة جديدة من العلاقات . ورغم الضغط الشعبى السودانى فإن القيادة السودانية لم تتقدم بطلب رسمى لمصر لتسليم نميرى ، كما حرص الرئيس مبارك في زيارته الأولى للخرطوم بعد ثورة ١٦ أبريل على تحديد الموقف المصرى بصورة لا تقبل المراجعة أو الضغط « فمصر تحترم اللاجئ السياسى وأصالتها لا تسمح بأن تسلم أى لاجئ سياسى فالدستور المصرى لا يسمح للحاكم المصرى بأن يسلم أى لاجئ سياسى . ولطمأنة القوى السياسية السودانية ، أعلنت التأكيدات المصرية بأن « مصر لا يمكن إطلاقا أن تكون أداة أو مسرحا لعمل سياسى أو إعلانى أو عسكرى أو دبلوماسى أو دعائى معنويا كان أو ماديا ضد السودان وأن هذا هو الشرط الأول للضيافة المصرية » .

وعلى عكس الموقف من مسألة تسليم نميرى فإن مصر أبدت تجاوبا مع المطالب الشعبية السودانية الخاصة بمراجعة اتفاقيات التكامل التى وقعت في عهد الرئيس نميرى على أساس أن العلاقة الأزلية والمصيرية بين البلدين تتجاوز أى مواثيق موضوعة كما تتجاوز

١٩٧٨ ، حيث اجتمع كل من الرئيس السادات ورئيس حكومة إسرائيل بيجين والرئيس الأمريكى كارتر فى كامب ديفيد بقصد الوصول إلى صيغة اتفاق بينهم يضع حدا للنزاع فى المنطقة . وفى ١٧ من الشهر نفسه ، أعلنت الولايات المتحدة توصل مصر واسرائيل إلى صيغة اتفاق بينهما . وقد ظهرت صيغة الاتفاق هذه ضمن اتفاقيتى إطار سلام منفصلتين ، تتعلق الأولى بموضوع حكم ذاتى إدارى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتحدد الثانية أسس معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

وبعد أن نالت اتفاقيتا الإطار موافقة البلدين - مصر واسرائيل - ، واصلت أطراف كامب ديفيد الثلاثة مفاوضات التسوية . وتوصلوا بعد لقاءات واتصالات مكثفة إلى توقيع « معاهدة السلام الاسرائيلية - المصرية » . فى البيت الابيض الأمريكى فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ بحضور كارتر ، السادات ، بيجين واعتبرت هذه الخطوة مرحلة جديدة أخرى فى تاريخ الصراع العربى - الصهيونى عامة ، وفى العلاقات المصرية - الاسرائيلية خاصة .

ولم يمنع اختلاف وجهات النظر المصرية والاسرائيلية حول موضوع الحكم الذاتى ، ورفض إسرائيل اتخاذ أى إجراء جدى نحو تحقيقه تطبيق خطوات التبادل الدبلوماسى ، وما عرف بعملية التطبيع المتبادل بين البلدين فى مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية . وبالرغم من الاعلان عن أن موعد ٢٦ مايو ١٩٨٠ ، هو موعد الانتهاء من الاتفاق الخاص بصيغة الحكم الذاتى ، فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية رسميا بين البلدين قبل هذا الموعد بعدة أشهر إذ تم تبادل السفراء فى ٢٦ يناير ١٩٨٠ . ومنذ ذلك التاريخ تبلورت التفاعلات الثنائية بين البلدين جنبا إلى جنب مع التفاعلات الخاصة بالقضية الفلسطينية . وبمقتل

لرئيس السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وتولى الرئيس مبارك الحكم فى ١٣ أكتوبر ، شغلت العلاقات بين البلدين بقضية مدى الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد ، والذي بناء عليه ستكمل إسرائيل انسحابها من سيناء . وبالفعل أعلن الحكم المصرى الجديد التزامه بالمعاهدات الدولية المنعقدة فى عهد الرئيس السادات بما فيها اتفاقات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية . ونتيجة لذلك أكمل الاسرائيليون انسحابهم من سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، فيما عدا منطقة طابا . وقد بدأت العلاقات تعرف قدرا من التوتر فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان ، إذ قامت مصر

باستدعاء سفيرها من تل أبيب كتعبير عن احتجاجها على الغزو الاسرائيلى ، كما بدأت العلاقات الرسمية تتجه إلى الانكماش فى مجالات الزراعة والثقافة والتجارة والسياحة ، واقتصرت على بعض المساهمات الرمزية من كلا الجانبين . وجاء عام ١٩٨٥ فى ظل تفاعلات رسمية محدودة مع التمسك بمنهج كامب ديفيد . وفيما يلي عرض للقضايا والمشكلات والتفاعلات المصرية - الاسرائيلية خلال عام ١٩٨٥ .

(١) قضية طابا :

طابا هى منطقة من الأرض المصرية تقع على الساحل الغربى لخليج العقبة ، وترجع أهميتها الجغرافية إلى قربها من أبار البترول ، وتحكمها فى الممرات التى تصل بين سيناء ورأس الخليج ، كما أنها تتحكم فى طريق غزة . ويعود ما يعرف الآن بمشكلة طابا إلى عدم قيام إسرائيل بالانسحاب من هذه المنطقة ، مما يتناقض مع نص المادة الواردة فى المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، والخاصة بممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التى تمتد إلى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى فترة الانتداب . كما أن إسرائيل قامت ببناء فندق سياحى فى منطقة طابا توسيعا للأقاليم التى تحيط بميناء إيلات الاسرائيلى . وفى يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، وهو التاريخ المحدد لانتهاء انسحاب إسرائيل من كل الأراضى المصرية المحتلة ، ونظرا لتمسك إسرائيل بعدم الانسحاب من هذه المنطقة ، وتمسك مصر بضرورة تنفيذ نصوص المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى هذا الشأن ، توصل الطرفان إلى اتفاقية خاصة تعرف باتفاقية ٢٥ أبريل ، وتضمنت :

(أ) الانسحاب الاسرائيلى إلى ما وراء خط الحدود الذى تراه مصر .

(ب) أن توجد القوات متعددة الجنسيات فى المنطقة المختلف عليها ، إلى أن يتم الاتفاق عليها بشكل نهائى .

(ج) ألا تقوم إسرائيل بأية إنشاءات جديدة فى المنطقة ، حتى يتم التوصل إلى حل نهائى للخلاف بين مصر وإسرائيل بالتوفيق أو بالتحكيم فى حالة فشل التوصل إلى اتفاق مرض للطرفين .

ومنذ توقيع الاتفاق المذكور وحتى بداية عام ١٩٨٥ وبعد عدة جولات من المباحثات لم يتوصل الطرفان إلى حل . ومنذ بداية عام ١٩٨٥ أعلن الجانب المصرى على لسان الرئيس مبارك أن طابا تمثل قضية حيوية للشعب المصرى ، وأن التوصل إلى حل حاسم بالنسبة اليها هو أحد الشروط الضرورية التى تضعها مصر لتحسين

العلاقات مع إسرائيل ، ولعقد لقاء قمة مع رئيس وزراء إسرائيل بيريز .

وفي ٢٧ يناير عقدت المباحثات بين الوفود المصرية والاسرائيلية والأمريكية على مستوى الخبراء في مدينة بئر سبع وبعد انتهاء هذه الجولة لم تشر الأنباء إلى حدوث تقدم ولو طفيف بشأن المشكلة . ومع اقتراب موعد زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة في منتصف شهر مارس عادت المشكلة مرة أخرى إلى الظهور دون أن يقترن ذلك بعودة استئناف المباحثات مرة أخرى . على أن الرئيس مبارك قد أظهر أن تبادل الآراء مع شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي يتناول بالدرجة الأولى العلاقات الثنائية بين البلدين بما في ذلك المفاوضات المتوقفة بشأن عودة طابا إلى السيادة المصرية .

وقد أخذت الدوائر الرسمية المصرية تؤكد على فكرة أن التحكيم أصبح هو الحل الوحيد الملائم لانتهاء هذه القضية ، مما يعد تعبيراً عن التيقن من أن محاولات التوفيق بين مصر وإسرائيل عبر الاتصالات والمباحثات المتعددة المستويات قد فشلت في إيجاد حل مناسب ومرض للطرفين ، وبالتالي فلا مفر من التحكيم طبقاً لما تنص عليه اتفاقية ٢٥ أبريل ١٩٨٢ .

وعلى الصعيد الرسمي ، قامت الخارجية المصرية بتوجيه دعوة في ٤ / ٤ إلى الجانبين الاسرائيلي والأمريكي لاستكمال مباحثات بير سبع ، فيما أعلن رئيس وزراء إسرائيل أن حكومته مستعدة للدخول في مفاوضات شاملة مع مصر لمناقشة كل المسائل المختلف عليها بما في ذلك مطالبة القاهرة بإحالة الخلاف حول طابا إلى التحكيم الدولي . وفي نفس الوقت تقريباً اعتبر الرئيس مبارك في حديثه لصحيفة ידיعوت أحرونوت الاسرائيلية أن مشكلة طابا هي مشكلة قومية وأنها أولى المشاكل التي يجب حلها في نطاق العلاقات المصرية الاسرائيلية ، وأن مصر قد طلبت اللجوء للتحكيم حتى تنتهي المشكلة التي تعتبر العائق الرئيسي ، وقد بدأت المباحثات بالفعل في ١٥ / ٥ ، ولكن لم ينتج عنها أى تقدم ملموس . وقد تواترت أنباء حول اقتراح اسرائيلي بتحويل طابا إلى منطقة تجارة حرة بين مصر واسرائيل وأن مصر رفضت هذا الاقتراح ، وتعزز هذا الرفض المصري بعد قرار مجلس الوزراء المصري في ٢٦ / ٥ (وذلك قبل أربعة أيام من استئناف الجولة الثانية من المباحثات المصرية - الاسرائيلية بالقاهرة) بتشكيل لجنة دائمة بوزارة الخارجية المصرية برئاسة د . عصمت عبد المجيد تتولى إعداد خطة العمل والوثائق

والمستندات اللازمة لتقديم وجهة النظر المصرية حول مشكلة طابا أمام هيئة التحكيم الدولية ، على أن تضم ممثلين من وزارات الخارجية والدفاع والعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والتاريخية والجامعات . وأعلن د . عصمت عبد المجيد أن هذه الخطوة هي تأكيد لموقف مصر الذي سبق وأن أعلنه الرئيس مبارك في خطاب عيد العمال ، حيث ذكر أن موضوع إحالة طابا للتحكيم هو مطلب مصر معلى للجانب الاسرائيلي ، وأن مصر في انتظار ما تقرره اسرائيل .

وعقب الجولة الثانية من مباحثات طابا التي عقدت بالقاهرة بدا أن هناك بعض التقدم في محادثات الوفدين ، وأعلن الجانب الاسرائيلي أن الحكومة الاسرائيلية تدرس « خطة دبلوماسية لتحسين العلاقات مع مصر » ولكن لم يمر سوى أسبوع واحد ، حتى قام مجلس الوزراء الاسرائيلي بالتصديق النهائي على إدخال طابا في إطار خطة تحويل إيلات لمنطقة تجارة حرة ، وأعلن القائم بالأعمال المصري في إسرائيل أن صدور هذا القانون وسريانه على طابا يعتبر خرقاً للاتفاق الموقع في أبريل ١٩٨٢ بين الدولتين ، وأن هذا الأمر سيسبب ضرراً خطيراً للعلاقات الثنائية خاصة عندما يتم ذلك بينما تجرى محاولات لإيجاد مخرج للأزمة .

ومع ذلك فقد ظهر أن قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي المشار إليه لم يحسم المسألة بشأن الموقف النهائي من مطالبة مصر بإحالة طابا إلى التحكيم الدولي . ودليل ذلك هو الانقسام في مجلس الوزراء الاسرائيلي حول هذا الموضوع . وفي حين أن رئيس الوزراء بيريز أكثر استعداداً لطرح مسألة طابا للتحكيم الدولي ، يرفض شامير وكتلة الليكود هذا الاتجاه حيث يرى الأخير أن جميع إمكانيات التفاوض الثنائي حول المشكلة لم تستنفد بعد ونظراً للوضع القلق الذي تعيشه الحكومة الائتلافية في اسرائيل ، فإن بيريز غالباً لن يقدم على اتخاذ خطوة القبول بإحالة الموضوع للتحكيم الدولي بدون موافقة الليكود .

ونظراً لوجود مزيادات سياسية بين كتلتى الليكود والعمل اللتين تكونان الحكومة الاسرائيلية حول قضية طابا ، فإن الموقف الاسرائيلي لم يصل إلى صياغة محددة يتفاوض على أساسها مع الجانب المصري . وتجننا لنشوب أزمة وزارية بين بيريز وشامير ، فقد اتفقا على إرسال وفد إسرائيلي إلى القاهرة . وبالفعل استقبلت القاهرة ذلك الوفد واستمرت الاجتماعات لمدة يوم واحد فقط بحضور مندوب أمريكي . وتقدم الجانب الاسرائيلي بمقترحات على أساس تشكيل لجنتين تشترك

فيهما وفود الدول الثلاثة إحداها لمناقشة قضية طابا ،
والثانية خاصة بمناقشة المشاكل الأخرى المتعلقة
بالعلاقات المصرية الاسرائيلية .

وفي حين لم تعلن أية تفاصيل أخرى عما انتهت إليه
المباحثات التي تقرر أن تستمر في جولة أخرى بين
الجانبين ، فإنه مع حدوث الغارة الاسرائيلية على مقر
قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس ، وإدانة مصر
رسميا لهذه الغارة الاسرائيلية ، قررت مصر عدم
استقبال الوفد الاسرائيلي في محادثات طابا .

(ب) فكرة عقد لقاء بين مبارك وبيريز

منذ أن أصبح بيريز رئيسا للوزارة الائتلافية
بإسرائيل في صيف ١٩٨٤ ، شغلت مسألة عقد لقاء قمة
بينه وبين الرئيس مبارك حيزا كبيرا من الاتصالات التي
دارت بين البلدين ، واعتبر الاسرائيليون أن لقاء القمة
هذا سوف يساعد على دفع العلاقات الثنائية التي تردت
كثيرا منذ الغزو الاسرائيلي للبنان . والمعروف أن فكرة
عقد لقاء قمة بين المسئول الاسرائيلي الأول والرئيس
مبارك كانت مطروحة منذ أن تولى الرئيس مبارك
الحكم ، إلا أن مصر رفضت هذه الفكرة لما ارتبط بها
من ضغط إسرائيلي بضرورة قيام الرئيس مبارك بزيارة
القدس نظرا لموقف مصر الرافض لاعتبار القدس
عاصمة لإسرائيل ، ولكل الاجراءات الخاصة بالتهويد
والاستيطان التي اتخذت منذ احتلالها بواسطة قوات
الغزو الاسرائيلي في ١٩٦٧ .

وبالرغم من كثرة التكهّنات حول هذا الموضوع ،
والتي ثارت في أوقات متفرقة ، إلا أنه لم تحدث أى
تطورات إيجابية تجعل من تلك الزيارة أمرا قابلا
للتحقيق طوال عام ١٩٨٥ . وفي أثناء زيارة عزرا
وايزمان للقاهرة في ١٦ و ١٧ أبريل ، بحثت فكرة
اللقاء ، ولكنها علقت على ضرورة الاعداد الجيد المسبق
لها ، وحدث تقدم ملموس في العلاقات بين البلدين .

الموقف الاسرائيلي إزاء مقترحات الرئيس مبارك عن التسوية السياسية :

في أعقاب إعلان الاتفاق الأردني الفلسطيني ،
طرح مصر على لسان الرئيس مبارك مقترحات اعتبرت
عملية وخطوة في سبيل محادثات مباشرة وشاملة
للسلام . وتبلورت هذه المقترحات في دعوة الرئيس مبارك
للرئيس الأمريكى ريجان بتوجيه الدعوة إلى وفد أردني
فلسطيني مشترك لاجراء حوار مع الجانب الأمريكى
كبداية لجولة تالية يشترك فيها وفد اسرائيلي لارساء

أساس عملي لعقد مباحثات مباشرة . وقد أوضح
الرئيس مبارك مقترحاته على النحو التالى :

(أ) إن من المهم إجراء حوار مباشر بين إسرائيل
من جهة والوفد الأردني الفلسطيني المشترك من جهة
أخرى باشتراك مصر أو بدون اشتراكها .

(ب) إن المنظمة يجب أن تتعاون مع الملك حسين
لاختيار عناصر معتدلة تشترك في الوفد .

(جـ) إن مصر تفضل أن يتم إجراء حوار مباشر
بين إسرائيل والوفد الفلسطيني الأردني المشترك على
أن يعقب ذلك انعقاد مؤتمر دولي تشترك فيه موسكو .

وقد أثارت هذه المقترحات ردود فعل إسرائيلية
مختلفة لخصتها تصريحات كل من شامير وبيريز . فقد

انتقد شامير وزير الخارجية الاسرائيلي مقترحات
الرئيس مبارك لأنها في رأيه حاولت انتزاع اعتراف
إسرائيل بالمنظمة وأن إسرائيل لن تتفاوض مع المنظمة
حتى وإن اعترفت بحق إسرائيل في الوجود ، وأن
إسرائيل لن تعيد أية أراض جديدة لأى طرف عربى
لأنها في إعادتها صحراء سيناء لمصر قد تخلت عن أكثر
من ٩٠٪ من الأراضى التي أشار إليها القرار ٢٤٢ .

أما شيمون بيريز ، في خطاب له أمام أعضاء منظمة
النداء اليهودي الموحد ، فقد صرح بأن الجهود الرامية
للشروع في محادثات سلام خاصة بالشرق الأوسط - في
إشارة لمقترحات الرئيس مبارك - تواجه صعوبات كبيرة
من بينها رفض إسرائيل لاجراء مفاوضات مع منظمة
التحرير الفلسطينية ، وأن هذه هي نقطة الخلاف
الرئيسية بين موقف إسرائيل ومقترحات الرئيس مبارك
للسلام ، ذلك أن إجراء محادثات مع ياسر عرفات -
مثلا ذكر بيريز - مستحيلة لأنه ما زال يستخدم
الارهاب كوسيلة للوصول إلى هدفه ، ولا يمكن أن يسير
إطلاق النار والمحادثات جنبا إلى جنب .

الانسحاب من لبنان

كان الانسحاب الكامل من لبنان هو أحد الشروط
التي وضعتها مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل .
ومع إعلان إسرائيل نيتها للانسحاب من الجنوب
اللبناني ، بدا أن هناك قدرا من الارتياح في الموقف
المصري تجاه السياسة الاسرائيلية

ولكن ، نظرا لأن إسرائيل لم تنسحب كلية من الأراضي اللبنانية واحتفظت بقوات لها في شريط حدودي ، في حين كان الانسحاب الكامل أحد الشروط المصرية لتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين فقد أوضحت مصر أن علاقات السلام والتطبيع التي تطالب بها تل أبيب لا يمكن أن تسود بين مصر وإسرائيل ما دامت السلطات الإسرائيلية لا تنفذ تعهدها بالانسحاب الكامل الشامل من كل الأراضي اللبنانية ، وإذا كانت مصر قد تمسكت دائما بمبدأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة ، فإنها الآن تتمسك بنفس الدرجة بضرورة اتمام الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية .

الموقف المصري من الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس

في الأول من أكتوبر ، وبعد عودة الرئيس مبارك من جولة شملت ثلاث دول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة ، تركزت فيها مباحثاته حول جهود التسوية السياسية وأهمية إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الجهود بصورة مباشرة ، قامت إسرائيل بالغارة الجوية التي قصفت خلالها مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في منطقة حمام الشط في مدينة تونس . وقد استهدفت الغارة تدمير مقر المنظمة بمن فيها من المسؤولين الفلسطينيين ، والذين كان متوقعا أن يكون بينهم ياسر عرفات زعيم المنظمة ، إلا أن عرفات وقادة المنظمة الآخرين لم يصب أحدهم بسوء رغم أن الضربة الإسرائيلية قد أتت على مقر المنظمة بصورة تامة . وقد أثارت الغارة الإسرائيلية ردود فعل عربية وعالمية غاضبة ، وتبلور الموقف المصري في إدانة الاعتداء الغاشم ، وجاء في بيان وزارة الخارجية المصرية أن مثل هذه الأعمال الإجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق إنما تزيد من الاحساس بالتمادي في أعمال العنف والتطرف في الوقت الذي تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام أقصى جهودها من أجل التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية يحقق السلام الشامل في الشرق الأوسط . وأن مصر تعتبر العمل العدواني الإسرائيلي تهديدا خطيرا لفرص السلام وتحديا ساقرا لكل الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية . وفي عبارات غاضبة أعلن الرئيس مبارك أن

الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية تعد عملا إرهابيا فظيعا يوقف عملية السلام ويصيبها في مقتل ، وأنه من الغريب أنه يتوافق العدوان الاسرائيلي على الفلسطينيين في تونس مع ما تشنه سوريا من حرب ضد الفلسطينيين وحلفائهم في طرابلس . وفي تطور آخر ، أكد الرئيس مبارك أن مصر تتمسك بالسلام مهما كانت الانتكاسات والعقبات التي يحاول البعض وضعها في طريق مسيرة السلام ، وأضاف أن أي تبرير تقدمه إسرائيل للعملية الإرهابية الاسرائيلية ضد مقر منظمة التحرير في تونس لن يكون مقنعا . وقد اعتبرت الدبلوماسية المصرية على لسان وزير الخارجية د. عصمت عبد المجيد أن العملية الاسرائيلية هي بمثابة ضربة لمحاولات السلام في الشرق الأوسط بعد أن دخلت مرحلة جديدة بزيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة والتحرك الذي بداته الأردن وتبلور في خطاب الملك حسين أمام الجمعية العامة في نهاية سبتمبر . وقد ترافقت مع الادانة المصرية تأكيدات بأن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات هو أكثر العناصر اعتدالا في المنظمة ، وأنه لا يمكن أن يكون عرفات والمنظمة وراء عملية لاراناكا التي قتل فيها ٣ إسرائيليين في هجوم على زورق لهم في قبرص ، كما تدعى بذلك إسرائيل وتبرر غارتها على تونس ، وأنه ربما كانت هناك مجموعة فلسطينية أخرى تعمل ضد السلام هي التي دفعت بعض عناصرها إلى ارتكاب هذا الحادث لتخلق مزيدا من المتاعب لعرفات .

ومما سبق يمكن القول أن عناصر الموقف المصري إزاء الغارة الاسرائيلية هي :

١- إن الغارة الاسرائيلية هي عمل عدواني واعتداء على منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تقويض عملية السلام .

٢- إن مصر رغم بشاعة الحدث فإنها لن توقف حركة عملية السلام .

٣- إن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات على وجه الخصوص هي أكثر الفصائل الفلسطينية اعتدالا وأنها ليست مسئولة عن حادث مقتل الاسرائيليين في قبرص .

واتساقا مع هذا الموقف أيدت مصر قرار مجلس الأمن الذي أدان الغارة الاسرائيلية بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت حتى يتسنى للمجلس أن يصدر قراره .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل ، اتخذت مصر قراراتين يعبران عن استيائها من العدوان

الاسرائيلي ، الأول هو عدم استقبال الوفد الاسرائيلي الذي كان مقررا وصوله للقاهرة لاستكمال المباحثات حول طابا ، والثاني هو رفض وزارة الثقافة المصرية طلب إسرائيل الاشتراك في معرض القاهرة الدولي للكتاب في يناير عام ١٩٨٦ .

البعد الشعبي في التفاعلات المصرية - الاسرائيلية

شهد عام ١٩٨٥ بروزا ملحوظا للتيار الشعبي الرافض لمظاهر التفاعلات المصرية الاسرائيلية في شقها الرسمي ، وقد بدأت مظاهر الرفض الشعبي تعبر عن نفسها منذ بداية العام تقريبا في كل مناسبة يتاح فيها مثل هذا التعبير عن الرفض الشعبي . ومن المناسبات الاولى في هذا الصدد وجود تجمعات صاخبة حاصرت الجناح الاسرائيلي الذي شارك في معرض القاهرة الدولي للكتاب الذي أقيم في شهر يناير ١٩٨٥ ، وفي هذه التجمعات رفعت الشعارات المعادية لإسرائيل والمناصرة للحق الفلسطيني ، وقد تكررت هذه التجمعات الرافضة عدة مرات خلال فترة المعرض ، كما حدثت مصادمات بين المجتمعين وقوات الأمن .

أما المناسبة الثانية التي شهدت تعبيراً شعبياً عن الرفض لإسرائيل ، فكانت هي ذكرى إنشاء الكيان اليهودي في الخامس عشر من مايو ، وهو اليوم الذي توافق مع استقبال القاهرة لوفد اسرائيلي بغرض التباحث حول قضية طابا ، وكانت قد نشرت أنباء في صحف الأحزاب المعارضة مفادها أن السفارة الاسرائيلية سوف تقيم احتفالا سياسيا بهذه المناسبة في المعبد اليهودي الكائن بوسط القاهرة . والواقع أن هذه الأنباء شكلت سببا حقيقيا للاستفزاز الشعبي ، وكانت الدافع الرئيسي وراء تلك المظاهرات التي حدثت أمام المعبد اليهودي في ذلك اليوم معبرة عن رفضها لأية مظاهر سياسية إسرائيلية على أرض مصر ، وجرى أيضا مصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن . أما المناسبة الثالثة التي شهدت رفضا شعبيا عارما فكانت الغارة الاسرائيلية على تونس إذ خرجت في اليوم التالي المظاهرات الطلابية من جامعة القاهرة ثم جامعة عين شمس وبعض الجامعات الاقليمية كالمنصورة ، معبرة عن رفض وجود إسرائيل وسياسة الهيمنة والقوة التي تتبعها في المنطقة العربية واغتصابها للحقوق العربية والفلسطينية المشروعة ، وداعية للحكومة إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة باتجاه إسرائيل وكذلك الولايات

المتحدة ولا سيما بعد اختطافها الطائرة المدنية المصرية التي كانت تقل الفلسطينيين الأربعة المتهمين في حادث الباخرة الايطالية ومسئولين آخرين .

والواقع أن الرفض الشعبي بعد العدوان الاسرائيلي شمل قطاعات عديدة من الشعب المصري ، كذلك فإن الأحزاب المعارضة ولا سيما حزبي العمل والتجمع (اللذين عبّرا عن رفضهما لإسرائيل واعتداءاتها الوحشية في مناسبات مختلفة طوال العام) ، فقد نشطا في المظاهرات الطلابية .

كذلك فإن نقابات مهنية كالصحفيين والمعلمين والمحامين أصدرت بيانات عبرت فيها عن إدانتها للغارة الاسرائيلية . وفي تطور ذي طبيعة خاصة جدا ، أطلق أحد الجنود المصريين الواقفين على خط الحدود في سيناء النار على سبعة من السائحين الاسرائيليين عشية الغارة الاسرائيلية فأرداهم قتلى ، وقد اعتبر رسميا حادثا عاديا من جندي مسه شيء من الجنون ، أما شعبيا فقد اعتبر في نظر بعض القطاعات والقوى السياسية بطلا دافع عن كرامة وطنه وأرضه ، وكانت فترة محاكمة الجندي سليمان خاطر فرصة برزت فيها مظاهر عديدة للعداء الشعبي المصري لإسرائيل ، وحرصت أحزاب المعارضة على استثمارها بقوة ، وقد حكم عليه بالسجن المؤبد .

مشكلات وقضايا أخرى

(أ) المستوطنات :

في بداية العام كان الموقف المصري الرسمي الرافض لسياسة بناء المستوطنات الاسرائيلية هو أول مناسبة تظهر فيها التحفظات المصرية تجاه المسلك الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة . وجاء ذلك بعد أن أعلن في إسرائيل اتفاق حزبي العمل وتكتل الليكود على البدء في تنفيذ اقامة ست مستوطنات اسرائيلية جديدة في الضفة الغربية المحتلة على أن ينتهي العمل من اقامتها قبل نهاية عام ١٩٨٥ . وفي أعقاب اعلان الاتفاق أدانت وزارة الخارجية المصرية عملية بناء المستوطنات باعتبارها ليس فقط عقبة في طريق السلام ، وانما لكونها عملا غير قانوني ، وأن مصر تعارض أى اجراءات اسرائيلية من شأنها تغيير طبيعة الأرض المحتلة أو التكوين السكاني في تلك الأرض .

(ب) مصر ونقل المعتقلين اللبنانيين إلى داخل إسرائيل :

خلال قيام إسرائيل بسحب بعض قواتها من الجنوب

مبارك .

(هـ) اغتيال الملحق الادارى الاسرائيلى :

في أعقاب أنباء نشرتها صحيفة الأهالى عن الكشف عن شبكة تجسس اسرائيلية - أمريكية - لم تعلق عليها الدوائر الرسمية بشيء - بحوالى أسبوع ، اغتيل الملحق الادارى للسفارة الاسرائيلية ، وفي بيان نشرته جماعة أطلقت على نفسها (ثورة مصر) أعلنت مسئوليتها عن الحادث ، أما البيان الرسمي الذى أذاعته الداخلية المصرية فقد أوضح أن الدبلوماسى الاسرائيلى جاء إلى مصر منذ فترة قصيرة وأنه على خلاف العادة لم تطلب السفارة الاسرائيلية تعيين حراسة خاصة له ، وأنه جارى البحث عن الفاعلين الذين ترددت أنباء متناقضة عنهم ، وعن طريقة هروبهم في أعقاب الحادث . وقد أعلنت الخارجية المصرية في حينه أسف مصر على الحادث ، وأمل مصر ألا يؤثر على علاقات البلدين . وجاء الرد الاسرائيلى متماثلا من حيث تلك الرغبة .

ثالثا : مصر والقوتان الأعظم

(١) مصر والولايات المتحدة

عبر ثلاثة عقود خلت ، شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية تفاعلات عديدة صدامية أحيانا وتعاونية أحيانا أخرى . وكان أبرز تطورين خلال هذه الفترة هما قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهى الخطوة التى جاءت بمثابة ادانة رسمية للدور الأمريكى في هزيمة يونيو ١٩٦٧ . أما التطور الثانى فهو استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مرة أخرى في بداية عام ١٩٧٤ ، ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات المصرية - الأمريكية تشهد قفزات نوعية سواء على الصعيد الثنائى أو بشأن تسوية القضية الفلسطينية . وقد وضحت كثافة العلاقات بين البلدين بأكثر من مؤشر أبرزها ولا شك هو الزيادات المطردة في كميات المعونة الاقتصادية والعسكرية التى أخذت الولايات المتحدة تقدمها إلى مصر مرة أخرى منذ عام ١٩٧٤ ، ووجود نوع من التطابق الاستراتيجى في سياسات البلدين تجاه كثير من القضايا الاقليمية والدولية على السواء ، وهو الأمر الذى برز جليا في لجوء الرئيس السادات ابتداء من نوفمبر ١٩٧٧ إلى صياغة سياسة خاصة بالقضية

اللبنانى ، قامت باعتقال عدد من المدنيين اللبنانيين بحجة أن لبعضهم صلة بعمليات المقاومة اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية ، كما إدعت أيضا أن اعتقال هؤلاء المدنيين هو بمثابة ضمان لتأمين عمليات الانسحاب الاسرائيلى ، ثم ما لبثت أن قامت بنقلهم إلى معتقل عتليت داخل الأراضى الاسرائيلية ذاتها . وأثارت هذه الخطوة الاسرائيلية ردود فعل كثيرة من بينها الموقف المصرى من خلال بيان رسمى أصدرته الخارجية المصرية وصف فيه نقل المعتقلين المدنيين اللبنانيين من معسكر الأنصار بجنوب لبنان إلى الأراضى الاسرائيلية بأنه عمل يتنافى مع قواعد القانون الدولى ، ويعتبر خرقا صريحا لاتفاقية جنيف الرابعة التى تحظر نقل المدنيين إلى أراضى دولة الاحتلال ، وطالب البيان المصرى الحكومة الاسرائيلية بسرعة تصحيح هذا العمل وإعادة المعتقلين إلى الأراضى اللبنانية واحترام حقوقهم الأساسية التى كفلتها الاتفاقيات الدولية .

(ج) مشكلة دير السلطان :

قبل الاجتماعات المصرية الاسرائيلية الثانية التى عقدت في ١٥ مايو وعالجت مشكلات العلاقات الثنائية اجتمع الدكتور عصمت عبد المجيد مع الانبا باسيليوس مطران القدس للأقباط الأرثوذكس أثناء زيارته لمصر ، وفي هذا الاجتماع أعلن الوزير المصرى تمسك مصر بضرورة إعادة دير السلطان في القدس للكنيسة المصرية وبكافة حقوق الأقباط المصريين هناك .

وكانت اسرائيل قد اغتصبت الدير في أعقاب عدوان يونية ١٩٦٧ ثم صدر بشأنه حكم من المحكمة العليا الاسرائيلية يقضى باعادة الدير للمصريين ، وقد أوقفت الحكومة الاسرائيلية هذا الحكم بقرار استثنائى . ومعروف أن الكنيسة القبطية المصرية اتخذت قرارها بمنع سفر الحجاج المصريين لزيارة القدس حتى يعود دير السلطان الذى هو جزء من كنيسة القيامة إلى أصحابه الشرعيين .

(د) مباحثات بترولية مصرية - اسرائيلية :

قام وزير البترول المصرى عبد الهادى قنديل (كأول وزير مصرى يزور اسرائيل منذ ثلاث سنوات) بزيارة لاسرائيل استمرت أربعة أيام تقابل خلالها مع نظيره الاسرائيلى ، وكان الغرض من الزيارة كما صرح الوزير المصرى هو بحث العلاقات بين البلدين في مجالات الطاقة والبترول ، كما أنه اجتمع مع رئيس وزراء اسرائيل الذى حمل إليه رسالة شفعية من الرئيس

الفلسطينية تقوم على التعاون المطلق مع الولايات المتحدة .

وبتولى الرئيس مبارك الرئاسة ، لم تتغير السمات التعاونية في علاقات البلدين ، وشهدت تفاعلات عام ١٩٨٥ استمرار هذه السمات التعاونية حتى وإن برزت بعض الاختلافات في وجهات النظر تجاه بعض القضايا الاقليمية أو الدولية أو تجاه بعض الأحداث الجارية .

فمع بداية عام ١٩٨٥ ، بدا أن الطرفين المصرى والأمريكى يوليان علاقات التعاون الثنائى مزيدا من الاهتمام ، ولا سيما في الجانب المتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة لمصر ، بجانب اهتمامها المشترك بعملية التسوية السياسية ومشاركة أطراف عرب آخرين فيها . وفى تطور هو الأول من نوعه طوال عشرة أعوام (هى عمر العلاقات المصرية - الأمريكية بعد استئنافها في ١٩٧٤) طلبت مصر رسميا زيادة المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية خلال العام المالى الذى يبدأ فى منتصف عام ١٩٨٥ بنحو مليار دولار ، وتعد هذه الزيادة المطلوبة حوالى ثلث المساعدات التى حصلت عليها فى العام السابق ، وشمل طلب مصر ١,٢ مليار دولار فى شكل مساعدات اقتصادية و ٢٥٠ مليون دولار لبرنامج استيراد الحبوب ، ١,٧ مليار دولار للمساعدات العسكرية بما يعنى أن جملة المساعدات المطلوبة ٣,١٥ مليار دولار .

وقد جاء الرد الأمريكى على هذه الطلبات رابطا بينها وبين مشاركة مصر فى عملية السلام إلى جانب اسرائيل ، وفى نفس الوقت مشيرا إلى أنه من غير المتوقع أن تحصل كلا الدولتين على نفس المعونة التى تحصل عليها الدولة الأخرى . وقد أوضحت مصادر أمريكية أن مثل هذا الاختلاف فى كمية المعونة الأمريكية لكلا الدولتين راجع إلى أن اسرائيل تعاني من مشكلات اقتصادية أكثر حدة ، وإن كلا البلدين يحصلان معا على نصف ما تقدمه الولايات المتحدة من معونات خارجية .

وقد وضع اهتمام مصر بالزيارة التى قام بها الرئيس مبارك للولايات المتحدة عبر الاهتمام بالاعداد الجيد ، والذى تجسد فى زيارة ثلاثة وزراء مصريين فى منتصف شهر فبراير إلى واشنطن وهم المشير عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء والذى كان عليه الاعداد للجانب العسكرى ، والدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية والذى تولى الاعداد للشق السياسى ، ولا سيما موضوع اجراء حوار أمريكى فلسطينى ،

والدكتور كمال الجنزورى وزير التخطيط والذى تولى بحث المعونات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لمصر عام ١٩٨٥ ، كذلك بحث مع مسئولى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ، الاسراع فى استخدام القروض المقدمة من البنك والصندوق الخاصة بعدد من المشروعات الانمائية فى مصر .

وقد تركزت المطالب المصرية فيما يلى :

١ - الشق العسكرى : زيادة برنامج المعونة العسكرية ، على أن تكون كلها منحة لا ترد وتحديد مواعيد تسليم الدفعة الثالثة من طائرات أف - ١٦ الأمريكية المقدمة لمصر .

٢ - الشق السياسى : مطالبة الادارة الأمريكية باجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل مطالبة المنظمة بالاعتراف باسرائيل ، وذلك على أساس أن الولايات المتحدة تفاوضت مع الثوار الفيتناميين دون أن تعترف بهم وقت الحرب .

٣ - الشق الاقتصادى : مطالبة الجانب الأمريكى بزيادة المعونة الاقتصادية الأمريكية ، وإعادة النظر فى مواعيد وتقديرات فوائد خدمة الديون المستحقة على مصر مع بحث اعطاء حرية أكبر للجانب المصرى فى استخدام المعونة الأمريكية تبعا للقطاعات وليس للمشروعات .

وتشمل المطالب المصرية الثلاثة جانبى العلاقات المصرية - الأمريكية أى الجانب المتعلق بالتعاون الثنائى ، والآخر المتعلق بعملية التسوية السياسية ، ولكن الدبلوماسية المصرية - رغم ما للجانبين من علاقة تكاملية معا - أثرت أن تبرز الشق المتعلق بالتسوية السياسية لما فى ذلك من تأثيرات على دور مصر فى المنطقة العربية .

وفى أثناء زيارة وزير الخارجية د . عصمت عبد المجيد لواشنطن - والتى جاءت فى اطار الاعداد لزيارة الرئيس مبارك - حدد الوزير المصرى رؤية الدبلوماسية المصرية للعلاقات بين البلدين والقضايا العامة التى تجمعهما على النحو التالى :

(أ) أن مصر تهتم بزيادة المساعدات الاقتصادية التى تحصل عليها من الولايات المتحدة .

(ب) إن علاقات الصداقة القوية مع الولايات المتحدة لا تمنع من وجود نقاط اختلاف .

(ج) فيما يتعلق بقاعدة رأس بناس ، فإن مصر لا تقبل وجود أى قواعد عسكرية على أراضيها ،

ولكن إذا طلبت دولة عربية أو إسلامية المساعدة ، فمن الممكن أن تكون هناك تسهيلات للتعاون معها .

(د) أن مصر حريصة على صداقة الولايات المتحدة ، وهو طريق مزدوج وليس طريقا من جانب واحد .

(هـ) أن مصر ترى في علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل أمرا من اختصاص الدولتين ، ولكن بشرط ألا يكون ذلك على حساب المصالح العربية أولتغيير موازين القوى .

ولما كانت زيارة د . عصمت عبد المجيد لواشنطن في نفس الوقت تقريبا الذي كان يشهد المباحثات الأردنية - الفلسطينية ، والتي تمخض عنها اتفاق عمان ، فقد حرص الوزير المصري على إبلاغ المسؤولين الأمريكيين الذين تباحث معهم - وهم جورج بوش نائب الرئيس ، وجورج شولتز وزير الخارجية أهمية هذه المباحثات بالنسبة لعملية التسوية السياسية وما يمكن أن تقدمه من اسهام حقيقى لتنشيط هذه العملية ، وذلك على أساس « أن الولايات المتحدة شريك كامل في عملية السلام ، كما أن لها اهتماماتها في المنطقة ولها مصالحها في الشرق الأوسط ، وهى الدولة الوحيدة التى تستطيع الحوار مع الطرفين . الطرف العربى والطرف الاسرائيلى ، ولها هدف ثابت ومحدد وهو تحقيق الاستقرار وهى نفس المبادئ التى تنادى بها مصر والتى تنادى بها الدول المعتدلة .

وقد وضح اهتمام القيادة المصرية بضرورة اتخاذ خطوات عملية بناء على الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، بصورة بارزة ، مع وصول الرئيس مبارك إلى واشنطن في زيارته الأولى للولايات المتحدة عام ١٩٨٥ ، وإن لم يكن هناك توقع باتخاذ الادارة الأمريكية لقرارات سريعة في هذا الصدد .

وأوضحت كلمات الرئيس مبارك أمام مجلس النواب الأمريكى وأمام نادى الصحافة الأمريكى ، وكذلك لقاءاته مع كبار المسؤولين الأمريكيين حرص الدبلوماسية المصرية على دفع التسوية السياسية من خلال اقامة حوار أمريكى فلسطينى يمهّد للاعتراف الأمريكى بالمنظمة . وتبدو أهمية هذه الملاحظة ليس فقط في سياق تقييم زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وإنما أيضا لتقييم أداء الدبلوماسية المصرية برمته وطوال عام ١٩٨٥ . وقد طرح الرئيس مبارك الموقف على النحو التالى :

١ - إن مصر وأمريكا شريكان في عملية بناء السلام في المنطقة .

٢ - إن الولايات المتحدة ستخسر كثيرا إذا ما رفضت الحوار بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة في المنطقة ، وأن تيارا من عمليات الارهاب سيعم المنطقة ويصيب المصالح الأمريكية في مقتل .

٣ - إن التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

ورغم تقدير الجانب الأمريكى لأطروحات الرئيس مبارك - تبعا لتصريحات مسئولين أمريكيين - فقد وضح أن هناك اختلافا كبيرا بين ما يطرحه الجانب المصرى وما يصر عليه الجانب الأمريكى ، الذى أشار على لسان الرئيس ريجان بعد انتهاء المباحثات الرسمية إلى « استمرار الولايات المتحدة في اعتقادها أن المفاوضات يجب أن تجرى على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى ينص على إعادة الأرض العربية وحق إسرائيل مثل كافة دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود أمنه معترف بها . . وأن الولايات المتحدة تعتقد أن نتائج هذه المفاوضات يجب أن تسفر عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

والخلاف على النحو السابق ، اتخذ أساسا صالحا في كثير من التحليلات للانهاء إلى فشل مهمة الرئيس مبارك ، وعدم النجاح في دفع الادارة الأمريكية للاهتمام بمسألة الحوار مع وفد أردنى - فلسطينى مشترك ، وحين عبر الرئيس مبارك عن رغبته في زيارة موسكو للمشاركة في جنازة الرئيس تشرنينكو الذى توفى أثناء وجود الرئيس مبارك في واشنطن ، اعتبر الكثيرون مثل هذه الرغبة فضلا عن قيام الرئيس مبارك بزيارة السفارة السوفيتية بالقاهرة لتقديم واجب العزاء بمثابة رسالة ضمنية موجهة للادارة الأمريكية تعبر عن استياء مصرى من نتائج المباحثات .

على أن التعثر في الشق السياسى في زيارة الرئيس مبارك لا يحجب حدوث تطورات هامة فيما يتعلق باستجابة الولايات المتحدة لبعض المطالب المصرية الاقتصادية ، إذ أكد المسئولون الأمريكيون أن مصر لديها مسئوليات ضخمة لسداد فوائد الديون المستحقة عليها ، وأن الولايات المتحدة ستساعد مصر في التغلب على هذه العقبات . خاصة مع انخفاض أسعار البترول والدخل من السياحة وتحويلات المصريين العاملين في

الخارج وتجسيدا للاستجابة الأمريكية ، أعلن أثناء الزيارة عن موافقة الادارة الأمريكية على منح مصر معونة اضافية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار تدفع لمصر نقدا مساهمة في ميزان المدفوعات المصرى ولتحسين الموقف الاقتصادى والمالى فى مصر ، كما تم توقيع اتفاقيات اجمالها ٥١٥ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار لاستيراد السلع ومستلزمات الانتاج ومبلغ ١٩٥ مليون دولار لمشروعات الصرف الصحى ، ١٠٠ مليون تحويلات نقدية ، ٢٠ مليون دولار للقطاع الخاص ، كما أعلنت الادارة الأمريكية عن تمويل محطة الكهرباء الرابعة فى شبرا الخيمة وخصص لها بصفة مبدئية مبلغ ٦٠ مليون دولار .

وتأسيسا على هذه التطورات ، اعتبرت نتائج الزيارة ايجابية سواء على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين أو ما يتعلق بعملية التسوية السياسية فى المنطقة العربية ، ورغم وقوف الادارة الأمريكية عند مواقفها المعلنة من قبل ، فهناك من رأى أن ثمة تغييرات ايجابية حدثت فى الموقف الأمريكى ، لا يمكن اغفالها - رغم محدوديتها - تتعلق أساسا بتفهم أمريكى لا بأس به لأهمية اشراك العنصر الفلسطينى فى أية مفاوضات للسلام !

وبين انتهاء زيارة الرئيس مبارك الأولى وزيارته الثانية التى تمت فى الثالث الأخير من شهر سبتمبر (حيث شارك خلالها فى احتفالات الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة) يمكن القول أن الاهتمام المصرى - الأمريكى المشترك فيما يتعلق لعملية التسوية انحصر فى مسألة البحث فى أسس اللقاء الأمريكى مع الوفد الأردنى - الفلسطينى المشترك ، وقد عبر الجانب الأمريكى عن اهتمامه هذا بإيفاد مبعوث خاص إلى دول المنطقة المعنية بالأمر - كمصر والأردن وسوريا واسرائيل ، فضلا عن جولتين قام بهما كل من وزير الخارجية شولتز ونائبه وايتهيد فى وقتين مختلفين لنفس الغرض .

وبالنسبة لجولة ميرفى الأولى ، فقد تمت فى منتصف ابريل ، حيث زار خلالها مصر ، والأردن واسرائيل ، وقد وصفت هذه الجولة بأنها استطلاعية للتعرف على آراء قادة هذه الدول فيما يتعلق بفكرة الحوار والشخصيات التى سوف تمثل الجانب الفلسطينى ومدى علاقتها بالمنظمة . وفى هذا الاطار حرص ميرفى أثناء وجوده فى اسرائيل على مقابلة عدد من الزعماء الفلسطينيين المقيمين فى الضفة وغزة الذين سلموا

ميرفى بيانا يطالب باعتبار المنظمة هى الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى وبحق تقرير المصير ، فيما اعتبر محاولة أمريكية للعثور على شخصيات فلسطينية تقبل المشاركة فى الحوار مع الادارة الأمريكية ودون أن يكون لها انتماء مباشر بمنظمة التحرير الفلسطينية أو احدى هيئاتها وأجهزتها .

وبعد ما يقرب من شهر جاء شولتز إلى المنطقة وسط أنباء صحفية تحمل احتمالات عالية بأن شولتز سوف يبلغ الرئيس حسنى مبارك والملك حسين بموافقة بلاده على بدء الحوار مع وفد فلسطينى أردنى مشترك بشرط ألا يكون الفلسطينيون الذين يشتركون فى هذا الوفد أعضاء فى منظمة التحرير ، وإن كانوا فى نفس الوقت من الممكن أن يكونوا أعضاء فى المجلس الوطنى الفلسطينى ، كما أشارت نفس الأنباء الصحفية إلى أنه تم بالفعل اعداد قائمة بأسماء شخصيات فلسطينية ، وأنه تم تسليم هذه القائمة إلى الجانب الأمريكى رغم نفيه لذلك .

وقبل أن يأتى شولتز إلى القاهرة ، عرج على اسرائيل حيث تباحث مع مسئوليهما الذين رفضوا الاقتراح الأمريكى باشتراك أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى ضمن الوفد المقترح باعتبار أن المجلس الوطنى ومنظمة التحرير فى مرتبة واحدة وبعد لقائه والرئيس مبارك لم يفصح عما دار فى الاجتماع الذى وصفه الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية بأنه « شهد بحث موضوعات كثيرة ومتشعبة ، ولكنى لا أستطيع أن أفصح عن أية تفاصيل حول هذه الموضوعات » ، ومثل هذا التعتيم من كلا الطرفين كان يعكس جو المباحثات الشاق وهوة الخلاف بينهما والذى يمكن رصد عناصره فى أمرين :

الأول : تشكيل الوفد المشترك وصلة الأعضاء الفلسطينيين بالمنظمة . ففى حين كانت مصر ترى ضرورة أن يكون الأعضاء الفلسطينيون المقترحون على صلة بالمنظمة أو بأى جهة من أجهزتها وهيئاتها السياسية ، لم يكن الجانب الأمريكى محبذا لهذا الاقتراح ولا سيما بعد رفض اسرائيل الصارم لهذه الفكرة .

الثانى : الهدف من الحوار الأمريكى مع الوفد الأردنى - الفلسطينى المشترك ففى حين كان الجانب الأمريكى يطرح رسميا - ويشاركه فى ذلك الموقف الاسرائيلى - إن الحوار هو الخطوة الأولى لمفاوضات مباشرة بين الجانب العربى واسرائيل ، كان الجانب

المصري يطرح أن الحوار هو مقدمة للاعتراف الأمريكي بالمنظمة واسقاط التحفظات الأمريكية عليها ، على أن يعقب ذلك الاتفاق على الاجراءات التالية لاستكمال عملية التسوية السياسية .

ونظرا لتعثر الاتفاق على أسس الحوار الأمريكي مع الوفد المشترك بدا أن الدبلوماسية المصرية قد غيرت قليلا من نظرتها لمسألة التسوية ودور الاتحاد السوفيتي بها ، إذ أزال تحفظاتها السابقة عن فكرة المؤتمر كإطار يتم من خلاله حل مشكلة الشرق الأوسط ، فمصر لم يعد لديها مانع من حضور مثل هذا المؤتمر والاشتراك فيه عندما تزول الصعوبات التي تواجهه على حد قول وزير الخارجية د . عصمت عبد المجيد الذي أشار أيضا إلى أن منظمة التحرير هي التي يجب أن تختار من يمثلها على أن يكون مقبولا من بقية الأطراف .

على أن موافقة مصر من حيث المبدأ على فكرة المؤتمر الدولي الذي توافق عليه الأطراف العربية الأخرى ، وعلى وجه الخصوص كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ذوى العلاقات الطيبة مع مصر فضلا عن سوريا - لا يعنى يأسا مصريا من احتمالات حدوث انفراج في الموقف العام ، ومن هنا جاءت زيارة رئيس الوزراء كمال حسن على لواشنطن في الثالث الأخير من شهر يولية بمثابة محاولة لخلخلة الموقف الأمريكي ، ودفعه إلى اتخاذ اجراءات فعالة في ضوء تأكيد مصري ذى شقين :

(أ) إن الرفض الاسرائيلي يجب ألا يكون مبررا لمنع الحوار .

(ب) إن اقتراح الحوار التمهيدى الأمريكى - الأردنى الفلسطينى هو اقتراح عربى مصرى ، كما أن الحوار المقترح هو بين الولايات المتحدة وبين هذا الوفد ، وليس بين اسرائيل والوفد المشترك .

وأثناء الزيارة التقى رئيس الوزراء المصرى بكل من بوش وشولتز وميرفى ، وفي هذه المباحثات تبلور الموقف المصرى على النحو التالى :

١ - ضرورة بدء الحوار الأمريكى مع الوفد الفلسطينى الأردنى دون التمسك بأسماء معينة أو اضاءة الوقت حول قبول ورفض هذه الأسماء ، والتأكيد على أن هذا الحوار هو محاولة لاشتراك الفلسطينيين فى حل قضيتهم وتضييق شقة الخلاف بين اسرائيل والفلسطينيين .

٢ - ضرورة استئناف مسيرة السلام ودفعها ودعم الأردن وتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ - إن قيام أمريكا بتحريك واسع لاعادة الحياة إلى مسيرة السلام يؤكد مصداقيتها وقدرتها على ايجاد الحل .

وقبل أن يبدأ ريتشارد ميرفى جولته الثانية فى المنطقة ، التى تمت فى منتصف شهر أغسطس ، بدا أن الموقف الأمريكى قد أصابته بعض المرونة فيما يتعلق بفكرة الحوار وعدم الاعتراض على أسماء فلسطينية مرشحة لأن تصبح أعضاء فى الوفد الأردنى - الفلسطينى المشترك ، وفى كلمة ميرفى أمام اللجنة الفرعية للشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكى ، أكد أن حكومته تدرس ترتيب اجتماع ثلاثى بينها وبين الأردن والفلسطينيين من أجل الاسراع بتحريك عملية السلام ، ومشيرا فى نفس الوقت إلى وجود فرق واضح بين الأعضاء النشطين فى المنظمة ، وبين الذين يكتفون بتأييد الاهداف العامة لها ، وإن المجلس الوطنى الفلسطينى ليس مطابقا للمنظمة .

وفى ضوء هذا التطور ، اعتبر الجانب الاسرائيلى أن الأمر سيضع العلاقات الاسرائيلية الأمريكية أمام اختبار صعب ، وإذا ما اعتزمت واشنطن على حد قول شامير وزير الخارجية الاسرائيلية - عقد هذا الاجتماع بين ميرفى ووفد أردنى فلسطينى مشترك فستعد خطوة بالغة الخطورة ، ستضر بعملية السلام فى الشرق الأوسط كله . ولمواجهة المعارضة الاسرائيلية أعلنت الخارجية الأمريكية « أن المبعوث الأمريكى قد يقرر خلال زيارته لعمان الاجتماع بالوفد الأردنى - الفلسطينى وأن ذلك إذا حدث ، فسيكون الهدف الأساسى منه هو التمهيد لمفاوضات مباشرة بين اسرائيل والأردن والفلسطينيين .

وبعد قيام ميرفى بلقاء المسؤولين فى كل من الأردن واسرائيل وكذلك الرئيس مبارك وعودته مرة أخرى إلى عمان حيث قابل الملك حسين ، ظهر بوضوح أن الآمال العريضة التى علقت على بداية الحوار الأمريكى - الأردنى الفلسطينى مع وصول ميرفى إلى المنطقة قد تبددت تماما ، وذلك لاصرار كل طرف على مواقفه وانحياز الولايات المتحدة إلى جانب الطرح الاسرائيلى ، وتمسك الادارة الأمريكية كما أكد مبعوثها ، فى بيان لقاءه عقب مباحثاته مع الملك حسين الثانية ، بأن يكون الاجتماع مع الوفد المشترك مقدمة للمفاوضات المشتركة .

ورغم أن فشل مهمة المبعوث الأمريكى من وجهة نظر الخارجية الأمريكية - ترجع أساسا إلى عدم قدرة ميرفى على زحزحة الملك حسين عن إصراره على إجراء حوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية واستئناف المفاوضات في إطار مؤتمر دولى للسلام يضم الاتحاد السوفيتى - وهما شرطان مرفوضان إسرائيليا - فإن القيادة المصرية كانت ترى أن المسئولية تقع على عاتق واشنطن نفسها والتي تجعل من اختيار أسماء الفلسطينيين في الوفد المشترك عقبة توقف تحركات السلام . خاصة وأنه يمكن « تشكيل الوفد بصورة ترضى الملك حسين والولايات المتحدة ، والشئ المهم أنه يمكن اشراك شخصيات من منظمة التحرير الفلسطينية ولكنها ترفض الارهاب كوسيلة لتحقيق شئون سياسية .

وعلى هامش مشاركة الرئيس مبارك بالحضور في احتفالات الذكرى الأربعين لنشأة الأمم المتحدة ، جرت مباحثات رسمية بين الرئيسين مبارك وريجان لمعالجة القضايا الثنائية وتلك المتعلقة بعملية التسوية السياسية . وجاءت هذه المباحثات في أجواء فشل مهمة ميرفى وتعثر الموقف برمته في مساعى التسوية السياسية ، وبروز تحليلات وتفسيرات عربية تلقى باللوم على الموقف الأمريكى من فكرة الحوار والذى أثبت انحيازا للجانب الاسرائيلى وتراجعا عن وعود كان قد سبق أن قدمها الرئيس ريجان لكل القادة العرب الذين التقى بهم من قبل .

وتكاد تتطابق الاهداف المصرية من المباحثات مع الرئيس ريجان وكبار المسئولين في ادارته في شهر سبتمبر ، مع تلك الاهداف التى سعت إليها مصر عند الزيارة الأولى للرئيس مبارك لواشنطن والتي تمت في منتصف شهر مارس وطبقا لما نشرته « الأهرام » فقد استهدفت مصر حث الادارة الأمريكية على التخلي عن العقبات والشروط المسبقة التى وضعتها أمام عملية الحوار مع وفد أردنى فلسطينى مشترك والمطالبة ببدء الحوار مع الوفد الأردنى الفلسطينى دون شروط مسبقة . أما على صعيد العلاقات الثنائية فقد طالبت مصر الادارة الأمريكية بتخفيض سعر الفائدة على الديون العسكرية المستحقة منذ العام الماضى ، وباعتبار أن المنح الجديدة كلها منح لا ترد ، كما طالبت مصر بالحصول على نفس المعاملة التى تحصل عليها إسرائيل بالنسبة للقروض والمعونات والمنح .

وقد أشارت مصادر متعددة إلى أن موقف الرئيس مبارك مثلما تبلور في مباحثاته مع الرئيس ريجان شمل

النقاط الآتية :

(أ) ضرورة عدم التمسك بنقاط فرعية ، والانتقال من مرحلة الحوار المبدئى إلى التفاوض على أساس أن يكون الهدف هو استعادة حقوق الشعب الفلسطينى وقيام سلام دائم وعادل بين إسرائيل وجيرانها .

(ب) على الادارة الأمريكية أن تتراجع عن تحفظاتها تجاه المنظمة ولا سيما بعد قرار رئيسة وزراء بريطانيا بدعوة زعماء من منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد أردنى - فلسطينى لزيارة لندن وإجراء محادثات مع كبار المسئولين البريطانيين .

(ج) التأكيد على أهمية عنصر الوقت ولا سيما في ضوء استعداد كل الأطراف للتفاوض .

(د) إن على كل الأطراف عدم الخوف أو التردد من عقد مؤتمر دولى يشترك فيه الأعضاء دائمو العضوية في مجلس الأمن ، وعندئذ لا يجوز استبعاد أى طرف من الأطراف الرئيسية للمساعدة في تحقيق السلام . وأنه يمكن أن تعقد لجان فرعية بحيث تختص كل لجنة من اللجان بمناقشة جانب من جوانب المشكلة .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية فقد تمخضت الزيارة عن النتائج الآتية :

١ - قررت واشنطن اعطاء مصر في عام ١٩٨٦ مساعدات عسكرية في شكل منح لا ترد قيمتها مليار وثلاثمائة مليون دولار ، بالإضافة إلى مساعدات اقتصادية في شكل تحويلات نقدية أو منح للمساهمة في مشروعات التنمية تبلغ ٨١٥ مليون دولار .

٢ - قدمت الولايات المتحدة لمصر قرضا يبلغ قيمته ٢٢٠ مليون دولار لتمويل شراء كميات من القمح بفائدة قدرها ٢٪ تسدد على ٤٠ سنة مع فترة سماح قدرها عشر سنوات .

٣ - قررت الادارة الأمريكية اعطاء مصر منحة نقدية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار تصرف خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ للمساهمة في تخفيف الأعباء الاقتصادية التى تواجهها مصر .

اعتراض الطائرة المصرية :

بعد انتهاء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة ، جاءت أحداث شهر أكتوبر سريعة وكثيفة بحيث لم تعط

مزيديا من العنف ، وأن السلام العادل والشامل هو السبيل الوحيد لاستقرار الشرق الأوسط وأمن جميع دوله .

على أن رفض الحادث وإدانته لم يقف عند حدود الموقف الرسمي وحسب ، إذ تعدى كل الحواجز ، وعبر الشوارع السياسى المصرى عن رفضه للحادث عبر المظاهرات التى شاركت فيها جموع غفيرة من طلاب الجامعات وبعض المدارس الثانوية وجمع من أفراد الشعب ، وجاءت هذه المظاهرات كحلقة من عدة حلقات بدأت فى اليوم التالى للغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس ، ورفع المتظاهرون شعارات عديدة تدين السلوك الأمريكى ، وتعتبر عن ضرورة إعادة النظر فى طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية التى سمحت بانتهاك أحد رموز السيادة المصرية . كما شاركت صحف أحزاب المعارضة فى تركية روح الحماس الرافض للسلوك الأمريكى لدى الفئات الشعبية المختلفة ، ويمكن القول أن رد الفعل الشعبى بما تضمنه من غضب تجاه السلوك الأمريكى ، كان سابقة هامة وفريدة وشكلت فى نفس الوقت نوعا من الضغط المعنوى على القيادة السياسية لاتخاذ موقف أكثر حسما تجاه الولايات المتحدة . وبعد أربعة أيام من الحادث ، جرت خلالها اتصالات أمريكية بالقيادة المصرية لاحتواء تأثيراته - أعلن الرئيس مبارك أن الرئيس ريجان قد بعث إليه - أى للرئيس مبارك - رسالة لم يقرأها بعد - وأنه لم يصله أى اعتذار كاف من جانب أمريكا ، وأن الاعتذار يجب أن يكون موجها لكل المصريين وليس لشخصه فقط .

وقد وضع من مجمل التصريحات والتعليقات الرسمية أن غضب القيادة المصرية كان نابعا من أمرين :

(أ) إن الحادث قامت به الولايات المتحدة ضد مصر ، وهو ما لم تتوقعه القيادة المصرية استنادا إلى معايير الصداقة التى تربط بين البلدين .

(ب) إن القيادة المصرية أقدمت على قرارها بترحيل الفلسطينيين المتهمين بعملية الاختطاف على متن طائرة مصرية مدنية بعد موافقة شخصية من الرئيس ريجان على محاكمة المنظمة لهؤلاء المختطفين ، وأن تراجعها عن هذه الموافقة المبدئية ، ثم اختطاف الطائرة المدنية ، أثار شبهات عديدة من جانب المصادر الاعلامية

أية فرصة حقيقية - من حيث الفترة الزمنية المناسبة - لتقييم النتائج الحقيقية للمباحثات المصرية الأمريكية أو الأردنية الأمريكية التى تمت بعدها بوقت قليل ، فضلا عن عدم امكانية التعرف على حجم التغير فى الموقف الأمريكى تجاه فكرة الحوار مع الوفد الأردنى - الفلسطينى المشترك ، والتى احتلت مساحة هامة فى المباحثات المشار إليها .

ويمكن القول أن الأحداث التى شهدتها المنطقة العربية بداية بالغارة الاسرائيلية على مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتونس ومرورا بحادث اختطاف الباخرة الايطالية « اكيلى لاورو » وجهود مصر فى انقاذ ركبها ، ثم انتهاء باعتراض طائرات حربية أمريكية للطائرة المصرية التى كانت تقل المختطفين الفلسطينيين واجبارها على الهبوط فى مطار حبرى ايطالى ، كل هذه الأحداث التى تمت فى غضون عشرة أيام ، مثلت كسرا فى الخط العام الذى كان يحكم تفاعلات الأطراف الاقليميين والولايات المتحدة ازاء قضية التسوية السياسية ، كذلك كان لهذه الأحداث تأثيراتها المباشرة على الدبلوماسية المصرية عربيا وأمريكا . ووضع حادث اعتراض الطائرات الأمريكية للطائرة المدنية المصرية ظللا سوداء على العلاقات المصرية الأمريكية لفترة من الزمن ، وأثار تساؤلات خطيرة وجدية على الصعيدين الشعبى والرسمى ، عن آفاق علاقات مصر بالولايات المتحدة وعن الدروس المستفادة من مثل هذا الحادث .

وقد أعلن الرئيس مبارك أن هذا الحادث هو « أمر محزن أصاب كل مصرى بجرح عميق ولم نكن نتوقعه من الولايات المتحدة كدولة صديقة ، وأنه لا يعتبر مثل هذا العمل بطوليا وانما البطولة الحقيقية هى ما قامت به مصر من انقاذ ٤٠٠ راكب على متن السفينة المختطفة بدون إزهاق المزيد من الأرواح » وأنه لكى ننسى هذا الجرح فالأمر يتطلب وقتا طويلا ، وإن على أمريكا أن تدرس بعمق ودقة نفسية الشعب ليس فى مصر وحدها ولكن فى المنطقة ، كلها فما حدث لا يساعد اطلاقا على المضى فى مسيرة السلام .

وفى اشارة إلى تأثير هذا الحادث على عملية التسوية السياسية ، جاء فى بيان وزارة الخارجية المصرية أن جمهورية مصر العربية وهى تدين تطورات الحادث تؤكد ما أعلنته مرارا من أن هذه الأعمال لن تخدم مسيرة السلام انطلاقا من الحقيقة التى تؤكد دائما وهى أن الارهاب يؤدى إلى مزيد من الارهاب ، وأن العنف يؤكد

الغربية والأمريكية حول تواطؤ مصرى مع الجانب الأمريكى لاختطاف العناصر الفلسطينية .

ويمكن اضافة عنصر ثالث وهو أن الفترة الفاصلة بين هذا الحادث وبين انتهاء زيارة الرئيس مبارك لم تتجاوز الأسبوعين ، وهى الزيارة التى علقت عليها الدبلوماسية المصرية الكثير من الآمال لدفع عملية التسوية السياسية المتجمدة ، وكان من شأن هذا الحادث أن يؤخر كثيرا تنشيط عملية التسوية السياسية التى أرادت القيادة المصرية .

ولاحتواء رد الفعل المصرى الغاضب ، جنح الجانب الأمريكى إلى عدة اجراءات كارسال رسالة من الرئيس ريجان إلى الرئيس مبارك لبدء الأسف العميق لحادث الاختطاف ، والتأكيد بأن اعتراض الطائرات الأمريكية للطائرة المصرية لم يكن عملا موجها ضد مصر على الإطلاق والدعوة إلى ضرورة تجاوز الحادث والتركيز مرة أخرى على دفع مسيرة السلام ، وأخيرا ارسال مبعوث خاص هو جون وايتهد لمقابلة الرئيس مبارك فى مهمة وصفت بأن الغرض منها تدارك أية آثار سلبية لحادث اختطاف الطائرة المصرية .

وإثر لقاء الرئيس مبارك والمبعوث الأمريكى ، أعلن الأخير أن اللقاء ساهم فى تفهم أفضل لوجهات نظر بعضنا البعض ، وأن الادارة الأمريكية تقدر الجهود التى بذلتها مصر من أجل انقاذ حياة ما يزيد عن أربعمئة شخص ، وأن الأحداث الأخيرة لم تكن موجهة ضد مصر أو ضد شعبها ، وأنه يجب ألا تعترض هذه الأحداث طريق العلاقات الوثيقة والحيوية والهامة بين البلدين .

وبمرور الوقت بدا أن الدبلوماسية المصرية قد اتجهت إلى تجاوز الحادث ، وأخذت مرة أخرى تؤكد على أهمية دفع التسوية السياسية ، ومما ساعدها على هذا جملة الأحداث العربية التى كان أبرزها زيارة السيد ياسر عرفات ووفد رسمى فلسطينى إلى القاهرة ، واتفاق الجانبين على أهمية اظهار مزيد من المرونة فى التحركات السياسية المقبلة والتى كان أبرزها ما سمي « باعلان القاهرة » ، وهو الاعلان الذى قصد منه الجانب الفلسطينى التفرقة بين الارهاب المدان وبين حق النضال فى داخل الأرض المحتلة ، وهو الاعلان الذى جاء بمثابة الخطوة الأولى لمواجهة التشويه الاعلامى والسياسى الذى أحاط بالمنظمة بعد حادث اختطاف السفينة الايطالية ، ولافشال أية مخططات تسعى إلى

تجاهل الدور الفلسطينى فى عملية التسوية السياسية ، وهو الذى يعد واحدا من أهداف الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٥ كله .

(٢) مصر والاتحاد السوفيتى

لفترة طويلة بدا أن العلاقات المصرية مع احدى القوتين العظميين تعنى انكماشاً فى العلاقات مع القوة العظمى الأخرى . وحين كانت العلاقات المصرية السوفيتية على درجة عالية من العمق والكثافة فى سنوات الستينات انزوت إلى حد القطيعة العلاقات المصرية الأمريكية ، ونفس الأمر ينطبق على سنوات السبعينات التى شهدت تدهورا فى علاقات مصر السوفيتية ، وبروزا تدريجيا لعلاقات مصر الأمريكية . والأمر على هذا النحو يطرح تساؤلات جدية حول قدرة مصر على ممارسة علاقات تتسم بقدر من التوازن فى علاقاتها مع القوتين العظميين فى آن واحد ، وحول قدرتها الفعلية - بالتالى - على ممارسة عدم الانحياز باعتباره أحد مرتكزات الدبلوماسية المصرية ، بصورة عملية وواقعية .

وقد تميزت سنوات السبعينات بالتدهور التدريجى فى التفاعلات المصرية ، السوفيتية ولم تستطع حرب أكتوبر أن توقف هذا التدهور ، وجاء الاستعمار السياسى المصرى لنتائج هذه الحرب ليزيد من الفجوة التى كانت قائمة مع الاتحاد السوفيتى إلى الحد الذى اتهمت فيه القيادة المصرية الاتحاد السوفيتى بالاعداد لمؤامرات مع قوى مصرية معارضة لقلب نظام الحكم . وفى أعقاب هذا الاتهام أبعد السفير السوفيتى من القاهرة ، وتجمدت العلاقات بين البلدين عند أقل نقطة ممكنة .

وحين جاءت قيادة الرئيس مبارك كان أمامها أحد خيارين ، إما الاستمرار فى هذا الوضع وتجاهل دور الاتحاد السوفيتى فى العلاقات الدولية ومحاربته سياسيا إن أمكن ، وإما البدء فى صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين . واختارت الدبلوماسية المصرية البديل الثانى ، ورغم بطء الخطى التى سارت بها التحركات المصرية ناحية الاتحاد السوفيتى ، فقد أمكن للبلدين أن يعملوا سويا على تخفيف حدة التوتر الكامن .

ويعود بطء الخطى فى هذا الصدد إلى طبيعة المناخ السياسى الدولى الذى كانت الدبلوماسية المصرية محصورة داخله ، ولا سيما أن التداخل العميق فى العلاقات المصرية الأمريكية لم يكن يسمح فى أوائل الثمانينات بأية خطوة درامية مثل تلك التى حدثت بالنسبة لعلاقات مصر السوفيتية فى بداية السبعينات مع

قرار مصر بابعاد السوفييت عن البلاد أو على الأقل ايجاد لمسة ايجابية ما في التفاعلات المصرية مع القوة العظمى الأخرى . وثمة ضغوط عديدة كان على الدبلوماسية المصرية أن تواجهها وهى بسبيل إعادة قدر من الدفء في الصلات مع السوفييت ، وهو الأمر الذى تبلور باتخاذ قرار استئناف السفيرين المصرى والسوفيتى لعمليهما في يولية ١٩٨٤ والذى اعتبر خطوة في سبيل تفاعل أفضل بين البلدين .

والملاحظ أن عام ١٩٨٥ لم يتميز بالنسبة لعلاقات البلدين بوجود أية علامات بارزة فيه ، إذ ظلت التفاعلات المصرية - السوفيتية في أضيق نطاق كتبادل بعض الرسائل بين قيادتي البلدين في مناسبات مختلفة ، وقيام وفد برلمانى مصرى بزيارة لموسكو في شهر أغسطس ، وأجراء بعض المباحثات ذات الطابع الفنى فيما يتعلق بتوفير عملية صيانة سوفيتية لبعض المصانع المصرية التى أقيمت بالمعونة الاقتصادية السوفيتية في سنوات الستينات ، ومباحثات اقتصادية ومالية على مستوى الخبراء بغرض إعادة جدولة الديون - خاصة العسكرية - المصرية للاتحاد السوفيتى ، وأخيرا استقبال الرئيس مبارك للسفير السوفيتى في أعقاب لقاء القمة الذى تم بين الرئيسين جوربا تشوف وريجان في شهر نوفمبر لغرض اطلاع الرئيس مبارك على الموقف السوفيتى ازاء القضايا الدولية مثلما تمت بلورته في قمة العاملين .

وانحصار التفاعلات في هذا النطاق الضيق نسبيا لم يمنع وزير الخارجية المصرى في بيان له أمام مجلس الشعب من وصف علاقات مصر السوفيتية بأنها تسير بتقديم يعكس رغبة الشعبين في التعاون من أجل المصالح المشتركة ، وعلى أساس الاحترام المتبادل والتفهم الكامل . وحقيقة الأمر أن هناك جملة من الأسباب الموضوعية ما زالت قائمة وتعمل على ابقاء التفاعلات المصرية السوفيتية في نطاق محدود ، وأبرز هذه الأسباب العلاقات الخاصة التى تجمع بين مصر والقوة العظمى الأخرى والتى تثير كثيرا من المشكلات أمام اقامة مصر لتفاعلات سياسية واقتصادية تتوازي مع دور الاتحاد السوفيتى في الدبلوماسية الدولية وكونه قوة عظمى مؤثرة في عالم اليوم ولا سيما في ظل قيادة جوربا تشوف التى تعمل على ايجاد علاقات سياسية واقتصادية مع كافة الدول في العالم بغض النظر عن أوضاعها الفكرية والاجتماعية . والسبب الثانى هو ايمان الدبلوماسية المصرية بحيوية الدور الأمريكى

بالنسبة لحل المشكلة الفلسطينية وامكان التوصل إلى تسوية سياسية بغض النظر عن اشتراك الاتحاد السوفيتى في هذه الجهود . وثالثا هو اكتفاء الدبلوماسية المصرية بتدعيم التعاون الثنائى مع دول-أوروبا الغربية بدرجة أكبر مما يحدث بالنسبة لدول أوروبا الشرقية ، فضلا عن وجود خلافات جوهرية بين الرؤيتين المصرية والسوفيتية تجاه بعض الأزمات الدولية وفي مقدمتها أزمة أفغانستان ، على أن نهاية عام ٨٥ ومنذ الفترة التى سبقت مباشرة اجتماع القوتين العظميين تحولت مصر إلى تأييد مبدأ انعقاد مؤتمر دولى يشارك فيه السوفييت لوضع تسوية سياسية شاملة للقضية الفلسطينية ، وهو موقف يعتبر ايجابيا فيما يتعلق بالتفاعلات المصرية السوفيتية التى ما زالت لا تقارن بما هو عليه الحال في العلاقات المصرية - الأمريكية .

رابعاً - مصر والعالم الثالث

١ - مصر وأفريقيا :

بحكم الانتماء الجغرافى والدينى والعرقى تحددت الدوائر الثلاث المعروفة التى تدور في إطارها السياسة المصرية وهى الدائرة العربية والدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية ، وحين استقر النظام السياسى في مصر منذ ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، وحددت هذه الدوائر كمجال عمل السياسة المصرية لم يكن ممكنا جعل أحد هذه الدوائر بديلا عن الآخر أو تصادمها مع بعضها باعتبار أن كلا منها يعبر عن مجال عمل محدد ، ويتطلب شروط حركة تختلف عما تتطلبه الدائرتان الأخريان ، على أن الوضع العملى قد شهد ولا سيما في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات قدرا من التصادم العنيف بين العروبة والاسلامية - وفي نفس الوقت بقيت الدائرة الافريقية على قدر من التفرد بالنسبة لعمل السياسة الخارجية المصرية ، لا سيما وأن هذه السنوات كانت تشهد مدا تحرريا في القارة الافريقية . ومصر لريادتها في هذا المجال كانت تعد قبلة حركات التحرر الوطنى الافريقية التى كانت تجد في القاهرة كل دعم . وفي سنوات السبعينات والتى يصفها كثير من الباحثين بسنوات انتكاسة الثورة ، أصاب التغير مجالات عمل السياسة الخارجية المصرية وأولويات التحرك الخارجى مما أدى إلى انزواء الدائرة الافريقية إلى حد كبير في التحرك المصرى الخارجى رغم ما لمصر من علاقات عضوية بالقارة الافريقية ، ومن هنا فان انفتاح الدبلوماسية المصرية مرة أخرى على شئون ومشكلات القارة

الافريقية بعد من قبيل العودة إلى الأصول التي حكمت السياسة المصرية بعد يوليو ١٩٥٢ .

وبعد الانفتاح المصرى على القارة الافريقية في عام ١٩٨٥ ، جانباً هاماً من تفسيره في وحدة الهموم والمشكلات التي تتمثل في تردى الوضع الاقتصادى في البلدان الافريقية وتعثّر خطط التنمية وتراكم الديون التي بلغت حوالى ١٧٠ مليار دولار مع نهاية العام ١٩٨٥ . ولكن تزايد عليها مشكلات الجفاف والتصحر بالنسبة للبلاد الافريقية .

وهكذا شهد عام ١٩٨٥ اتصالات القاهرة مع قادة الدول الافريقية المختلفة والسعى إلى مواقف محددة تجاه القضايا الافريقية تتسق وروح المواقف الافريقية عامة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وتوجيه الاهتمام الاعلامى المصرى - والذي افتقد في نهاية السبعينات - ناحية المشكلات والاهتمامات الافريقية . وقد استقبلت القاهرة عدداً من القادة الافريقيين كالرئيس جوليوس نيريرى رئيس تانزانيا والرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا في شهرى فبراير ومارس ، وحرص الرئيس مبارك على حضور القمة الافريقية الاخيرة التي انعقدت في ١٨ - ٢٠ يولية بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا باعتبارها دولة المقر .

هذا الاهتمام المصرى بأفريقيا ، قابلته اهتمام افريقى بمصر وبدورها السياسى وبما يمكن أن تقدمه في المجالات الاقتصادية وفقاً لقدرتها المتاحة . فرؤساء ١٨ دولة افريقية طلبوا الالتقاء بالرئيس مبارك أثناء تواجده في العاصمة الاثيوبية ، كما أنهم وافقوا على كلمة الافتتاح التي القاها الرئيس الاثيوبى ، وإذا كانت مصر في الخمسينات والستينات قد ساهمت مساهمة فعالة في تحرير القارة الافريقية وكسب معركتها السياسية ضد قوى الاستعمار التقليدية فان القيادة المصرية في عام ١٩٨٥ عبرت عن رغبتها في المساهمة في معركة افريقيا ضد الجوع وضد التبعية وضد قوى الاستعمار الجديد ، ورغم المشكلات الاقتصادية الحادة التي تعاني منها مصر ، فهي أقل كثيراً مما تعانيه الدول الافريقية الاخرى ، والفارق النوعى يبدو في توفر القاعدة الصناعية وتجربة حية في هذا المجال ، فضلاً عن بنية أساسية من طرق ومرافق وموانئ تتمتع بها مصر ، في حين أن الدول الافريقية الاخرى تفتقر إلى مثل هذه القاعدة الصناعية . ومن هنا تبدو آفاق التكامل بين الصناعة المصرية والسوق الافريقية أكثر ايجابية لكلا الطرفين ومثل هذا الأمر تبدو واقعيته في ضوء

المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصرى من جهة خاصة عند الوضع في الاعتبار أفول الحقبة النفطية ، وتوقعات انكماشه في العشر سنوات القادمة - وفي ضوء معاناة الدول الافريقية من التعامل مع الاحتكارات الرأسمالية الغربية الكبرى في عالم الغذاء والصناعة والأعمال من جهة أخرى .

وبجانب الاهتمامات الاقتصادية المتبادلة ، هناك اهتمامات مصرية على درجة عالية من الأولوية تحفز بدورها القيادة المصرية على تعظيم درجة الاهتمام تجاه القارة الافريقية ، وأبرز هذه الاهتمامات تتمثل في مشكلة المياه التي ظهرت بقوة مع انتشار الجفاف وعدم هطول الامطار بدرجة مناسبة فوق منابع النيل الأساسية طوال الأعوام السبعة الماضية والتي أدت بدورها إلى بروز مخاطر جديّة على كمية مياه النيل المتدفقة إلى مصر لم يخفف منها سوى الاحتياطي المائى الذى تحتفظ به بحيرة ناصر خلف السد العالى . وعلى الرغم من أن توقعات انفراج المشكلة المائية تبدو أكبر مما بدا في خريف ١٩٨٥ ، فان هذا لا يقلل من حجم المشكلة ذاتها وما تتضمنه من مخاطر محتملة بالنسبة لمصر وغيرها من بلدان القارة .

ومن هنا فان رحلة الرئيس مبارك للعاصمة الاثيوبية (اديس ابابا) اكتسبت أهمية مضاعفة حيث ساعدت على اضفاء روح جديدة في العلاقات المصرية الافريقية عامة والمصرية الاثيوبية خاصة بعد تدهورها في الأعوام السبعة الماضية .

فعلى صعيد العلاقات المصرية الافريقية أكدت الزيارة النزعة الواقعية التي باتت تصبح الدبلوماسية المصرية تجاه المشكلات الافريقية والتي عبرت عن نفسها في مناسبة سابقة في قرار مصر بتقديم معونات اضافية تزيد على ٣ ملايين دولار في شكل ايفاد خبراء مصريين إلى الدول المتضررة بالجفاف والتصحر وفي شكل منح دراسية وتدريبية لأبناء هذه الدول . وفيما يتعلق بالروح الجديدة في العلاقات الاثيوبية المصرية فترجع البدايات إلى شهر أبريل حيث بادرت القيادة الاثيوبية بمخاطبة القيادة المصرية ودفعتها لاجتياز سبل للتعاون المشترك واحتواء المشكلات الناتجة عن الاختلاف في التوجهات الاجتماعية والاقتصادية والدولية . وجاء الرد المصرى ايجابياً ادراكاً لخطورة ترك المشكلات تزداد تفاقمًا دون حلول . وأعمالاً لقرار اتخذ في اطار منظمة الوحدة الافريقية باحترام سيادة واستقلال الدول الافريقية فان مصر لم تعد تلمح في هذا

الصدد إلى فصل اقليم ارتيريا عن الدولة الأثيوبية ، وأخذت تفضل أسلوب توفير قدر من الحكم الذاتى للاقليم فى اطار الدولة الأثيوبية ، وهو ما يراه الأثيوبيون تحولا ايجابيا . وعلى صعيد التعاون المستقبلى فان أثيوبيا من ضمن عدة دول أفريقية أخرى - كالصومال وكينيا وتنزانيا يمكنها أن تورد لمصر جزءا من احتياجاتها الغذائية ولا سيما اللحوم وزيوت الطعام النباتية وبعض المواد الغذائية أى أن اقفال صفحة الماضى يمهّد لصفحة جديدة من التعاون الاقتصادى الثنائى .

وفيما يتعلق بمشكلة المياه ، فان تعاون مصر وأثيوبيا والسودان كان أمرا ضروريا لمجابهة هذه المشكلة وتداعياتها الخطرة بل وتحتمه المعاهدات الدولية المبرمة فى هذا الشأن بالاتفاقية المبرمة ما بين مصر وبريطانيا العظمى - والأخيرة نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا - والموقعة سنة ١٩٢٩ تنص على تحريم اقامة أى مشروع من أى نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التى تغذيها كلها الا بموافقة مصر وخاصة إذا كانت لهذه المنشآت صلة بالرى أو توليد الكهرباء ، كما تنص المعاهدة أيضا على أن لمصر الحق فى اقامة الرقابة على طول مجرى نهر النيل من منبعه إلى مصبه . ومن هنا فان مشروعات توليد الكهرباء أو تنظيم عمليات الرى التى تنوى أثيوبيا القيام بها تتطلب التنسيق المباشرة مع مصر وهو ما يشكل أساس تطور العلاقات الثنائية بين البلدين فى المستقبل .

وفى اطار اهتمام الدبلوماسية المصرية بدول حوض النيل ، والتى أخذت تعرف باسم « مجموعة اندوجو » ، قامت مصر برعاية الاجتماع الوزارى الثالث لدول المجموعة والذى عقد فى ٧ ، ٨ أغسطس ١٩٨٥ . وتتكون المجموعة من مصر وزائير والسودان وأوغندا ، أفريقيا الوسطى كما اشتركت رواندا ، بوروندى وتنزانيا بصفة مراقب . وفى هذا الاجتماع تم الاتفاق على مجموعة اجراءات بهدف تعميق علاقات التعاون بين هذه المجموعة من الدول فى عدة مجالات وهى مجالات النقل والاعلام ومجال الاتصالات اللاسلكية . كما بحث المؤتمر امكانية دعم وتعزيز التعاون فى مجال الموارد الطبيعية وبصفة خاصة موارد الأنهار والبحيرات ، ودعا المجتمعون زائير أن تعيد النظر فى قرارها بوقف الاشتراك فى أعمال منظمة الوحدة الأفريقية ، وادان المؤتمر نظام بريتوريا العنصرى وأعلن المشاركون تأييدهم وتضامنهم الكاملين مع شعب ناميبيا ، واتخذ المؤتمر قرارا

بتنسيق المواقف الدبلوماسية فى اطار الأمم المتحدة واطار حركة عدم الانحياز للتوصل إلى حل مشكلة ناميبيا .

٢ - مصر وحركة عدم الانحياز :

شهد عام ١٩٨٥ إهتماما مصرية بتنشيط انتمائها وصلاتها بحركة عدم الانحياز وذلك لتأكيد نوع من المصادقية للاداء الدبلوماسى المصرى فى مواجهة ادعاءات الانحياز لاحدى القوتين العظميين ولإصلاح صورة عن السياسة المصرية ما زالت تستلزم المزيد من الجهد فى هذا الاطار . وترجع الصلات بين مصر وحركة عدم الانحياز إلى بدايات وجود الحركة ذاتها باعتبارها احدى الدول الرئيسية التى تزعمتها والتى تبلورت فى الواقع الدولى منذ منتصف الخمسينات حين عقد مؤتمر باندونج ١٩٥٥ ثم مؤتمر بريونى فى يوليو ١٩٥٦ وشاركت فيه كل القيادات السياسية لمصر ويوغوسلافيا والهند . وفى هذا المؤتمر ولدت حركة عدم الانحياز باعتبارها اتجاها جديدا فى العلاقات الدولية ، وفتح فيها الباب لكافة دول العالم التى ترى فى نفسها أهلية الانضمام للحركة ، والايمان باتخاذ مواقف سياسية فى الاطار الدولى من واقع مصلحتها الوطنية الخالصة ودون تأثر بارتباطات أو علاقات تحالفية مع أى القوتين العظميين . وقد اثبتت الحركة لعدة سنوات تالية أهمية وجودها بالنسبة لتعزيز السلام والأمن الدولى ولأغراض تخفيف التوتر الناشئ عن علاقات التنافس والصراع بين دول المعسكرين الغربى والشرقى .

وقد تابعت مصر دورها فى اطار الحركة باعتبارها من الدول المؤسسة ، وشاركت لعقدين من الزمن بفعالية تامة فى مواجهة المشكلات التى واجهتها الحركة ذاتها سواء من داخلها أو نتيجة تفاعلها مع القضايا الدولية والتى يمكن حصرها فى ثلاث قضايا رئيسية وهى تصفية الاستعمار وتدعيم دور الأمم المتحدة والعمل على نزع السلاح وتأكيد السلام العالمى .

وفى خضم الأزمة التى واجهت حركة عدم الانحياز منذ منتصف السبعينات والتى اتسمت بطغيان الانقسام الايديولوجى بين دول الحركة وبعضها ، تعرضت مصر بسبب سياستها الخاصة بتوسيع القضية الفلسطينية سياسيا ومعاهدتها للسلام مع اسرائيل لتحدى تعليق العضوية داخل الحركة ، ثم ما لبث أن انزوى هذا التحدى بفعل عدة عوامل موضوعية كان ابرزها التحول الذى طرأ على الاداء الدبلوماسى المصرى فى اعقاب تولى الرئيس مبارك سدة الحكم . ففى اعقاب

هذا الحدث عاد التأكيد مرة أخرى على سياسة عدم الانحياز كأحد الأسس الجوهرية في السياسة الخارجية المصرية وعلى ايمان القيادة السياسية بأن طريق عدم الانحياز هو الطريق الأمثل الذي يحقق مصلحة الشعوب في الحرية والامان مثلما عبر عن ذلك الرئيس مبارك نفسه في أول خطاب له في ٨ نوفمبر ١٩٨١ . وفي مناسبات تالية استهدفت القيادة المصرية التعبير عن أهمية محاربة سياسة مناطق النفوذ ومقاومة ظاهرة الاستقطاب الدولي وهما الأمران اللذان يؤديان إلى أحداث خلل خطير في هيكل النظام العالمى ، ويقودان إلى جعل شعوب العالم الثالث مجرد اداة في لعبة الصراع بين القوى الكبرى . وصارت دعوات مصر لدول الحركة قائمة على أساس مواجهة خطر الانقسام الداخلى والحاجة إلى مزيد من التماسك والتضامن ونبذ الخلافات .

وفي اطار ممارسة مصر لدورها النشط في أعمال الحركة ومؤتمراتها شاركت مصر في مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز الذى عقد بنيودلهى بالهند في مارس ١٩٨٣ ، وفيه قدمت مصر مشروعا لأمن الدول غير المنحازة استهدف تخفيف احتمالات المنازعات بين دول الحركة ، وقامت فكرته على أساس عقد ميثاق بين هذه الدول بغرض تحقيق هذا الهدف .

وعلى صعيد دفع علاقات مصر ببعض دول الحركة الرئيسية برزت العلاقة مع الهند : احدى الدول الثلاث المؤسسة للحركة . ففي نوفمبر ١٩٨٢ قام الرئيس مبارك بزيارة للهند استهدفت - ضمن ما استهدفت - تدعيم دور حركة عدم الانحياز « كقوة مستنيرة للسلام والأمن في عالم يسوده الاضطراب ولغرض توفير عالم أفضل لجميع الأمم » مثلما قال بذلك الرئيس مبارك . وفي فبراير ١٩٨٤ تم تجديد الاتفاقية الثلاثية للتعاون الاقتصادي بين مصر ويوغسلافيا والهند . أما في عام ١٩٨٥ فقد استقبلت القاهرة رئيس وزراء الهند راجيف غاندى في شهر يونية ، حيث تباحث مع الرئيس مبارك حول قضايا عديدة من بينها المشكلة الفلسطينية وحرب الخليج وتدعيم العلاقات الثنائية اقتصاديا وسياسيا وعلميا وزراعيًا وعلى صعيد نقل التكنولوجيا كذلك كانت هموم حركة عدم الانحياز مجالا هاما للمباحثات المشتركة ولا سيما التنسيق فيما يتعلق باختيار الدولة التى سيعقد بها قمة عدم الانحياز القادمة .

ولم تقتصر أهمية اللقاء المصرى الهندى ، على اعتبار أن الدولتين عضوين مؤسسين في حركة عدم الانحياز

أو أن لهما علاقات ثنائية أخذة في التطور الحثيث فقط ، بل هناك جملة من المعطيات الأخرى التى تبلورت عبر أنشطة الدبلوماسية المصرية ، وجعلت من اللقاء المصرى الهندى ذو أهمية خاصة . فالدبلوماسية المصرية خلال الشهور التى سبقت قدوم رئيس وزراء الهند إلى القاهرة كانت قد نشطت على جبهات دولية عديدة إذ قام الرئيس مبارك بزيارة لعدة دول أوربية غربية مثل اليونان وايطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية بالإضافة إلى رومانيا من دول أوروبا الشرقية ، وكان القاسم المشترك بين هذه اللقاءات المصرية الأوربية هو القضية الفلسطينية تحت عنوان (الدور الذى يمكن أن تقوم به الدول الأوربية للمشاركة في حل هذه القضية) بالإضافة إلى حرب الخليج والاهتمامات الثنائية . وعلى الرغم من أن غالبية هذه الدول معروف عنها ارتباطها الوثيق بالاستراتيجية الغربية فان لقاءات الرئيس مبارك ورؤساء وقادة هذه الدول لم تثر تكنهات متباينة مثلما اثاره لقاء الرئيس مبارك والرئيس التركى في أول زيارة لرئيس مصرى إلى تركيا منذ أمد بعيد ، وحيث أثار هذا اللقاء تكنهات بنشوء محور مصر تركى ينضوى تحت ظلال الاستراتيجية الغربية ، ولذلك فان زيارة راجيف غاندى للقاهرة تجاوزت أهميتها التقليدية لتصبح بمثابة دليل عملى على جدية مصر في التمسك بقوة بسياسة عدم الانحياز وعدم التورط في سياسة المحاور الدولية ، من ناحية أخرى ، وفى مقابل اللقاء المصرى الهندى تم لقاء مصرى باكستانى ، بقيام رئيس الباكستان بزيارة للقاهرة في نوفمبر وكانت أهداف الزيارة المعلنة هى بحث اهتمامات البلدين دوليا واسلاميا وتجاه بعض القضايا الاقليمية كالمشكلة الفلسطينية واحتواء حرب الخليج والمشكلة الافغانية . أما الأهداف غير المعلنة فكانت مصرى تثبيت لمسات من التوازن في علاقات مصر الدولية مع القوى الاقليمية الفاعلة في القارة الآسيوية ، خاصة وأن اتجاهات هذه القوى الآسيوية موزعة في اتجاهات سياسية ودولية مختلفة .

خامسا - مبادئ الدبلوماسية المصرية في عام

١٩٨٥

في غضون ١٩٨٥ ، واجهت الدبلوماسية المصرية عديدا من التحديات التى يعود بعضها إلى سنوات سابقة ، والبعض الآخر منها نتج عن جملة التطورات والتفاعلات الاقليمية والدولية ذات الصلة بالاهتمامات والقضايا المصرية . ولقد حاولت الدبلوماسية المصرية أن تؤمن أكبر قدر من النتائج الطيبة ، وشملت جهود

القيادة السياسية مجالات عديدة عربية واقليمية ودولية . ويبدو للمراقب مع انزواء الأيام الأخيرة من عام ١٩٨٥ محل الدراسة أن كثيرا من التفاؤل الذي سرى مصريا وإلى حد ما عربيا في شهور العام الأول قد خفت كثيرا ، ولاسيما وأن تطورات الربع الأخير من العام كانت من الكثافة والحدة بحيث خلطت الأوراق التي بدت واضحة إلى حد ما في الربع الأول من العام . وفي هذا الجزء التحليلي سوف نلقى الضوء على جملة المبادئ التي وجهت تحركات الدبلوماسية المصرية كما يمكن استخلاصها من نشاط عام ١٩٨٥ ، والتي تتمثل في :

١ - الاقتراب من العرب :

من بين ما استهدفته الدبلوماسية المصرية ، يأتي الاقتراب من الدول العربية كواحد من الأهداف الأساسية ، وقد ساعد على بروز هذا الهدف في سياق عام ١٩٨٥ استئناف الأردن لعلاقاته الدبلوماسية مع مصر قبل نهاية العام ١٩٨٤ واندفاع البلدين نحو مزيد من تنسيق المواقف السياسية والاقتصادية ، وقد اعتبرت خطوة الأردن آنذاك - وإلى فترة غير قليلة من عام ١٩٨٥ - مقدمة لخطوات عربية مماثلة في نفس الاتجاه ، ودليلا على صحة الأداء الدبلوماسي المصري بالنسبة للقضايا العربية . هذا التقييم المصري بما واجهه من تصلب وضغوط عربية عديدة في الاتجاه المغاير طوال عام ١٩٨٥ لم يقلل من قيمة الهدف في حد ذاته نظرا للروابط العضوية بين مصر والعالم العربي . وبالرغم من عنف الضغوط المغايرة ، أمكن للدبلوماسية المصرية ، لظروف عديدة خاصة بالأطراف العرب أنفسهم ، أن تلتف حول المقاطعة العربية ، وأن تحد من أثارها بعض الشيء . وأتت التطورات في علاقات مصر الفلسطينية والجزائرية والعراقية كعلامات بارزة في هذا الاتجاه .

والاقتراب المصري من العرب أو الاقتراب العربي من مصر بجانب ما يعنيه من الالتفاف حول المقاطعة الرسمية العربية لمصر ، فانه يضيف رصيذا جديدا للدور المصري ، حيث يسهل كثيرا من المهمة التي تتبناها مصر لنفسها ، وهي مهمة دفع تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ، كما أنه يدعم من الموقف المصري إزاء الأطراف الأخرى في الصراع ولاسيما إسرائيل والولايات المتحدة ، ويتيح بدائل عديدة - مازالت مفتقدة - للمناورة والحركة السياسية .

والاقتراب مع العرب يثير قضية الأسس التي بناء عليها ستعود العلاقات المصرية العربية إلى وضعها الطبيعي أو على الأقل استعادة مظاهرها الرسمية ممثلة في

التواجد الدبلوماسي العربي في القاهرة ، وبالمثل التواجد الدبلوماسي المصري في العواصم العربية ، وهذه بدورها قضية خلافية بين بعض العرب ومصر . وبعد الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد جوهر هذه القضية الخلافية ، ففي حين يصر قطاع من العرب على اعتبار أن المدخل الرئيسي لعودة مصر إلى الجامعة العربية يكمن في فهم مصر لارتباطها مع ما انتهت إليه اتفاقيات كامب ديفيد من نتائج سياسية واقتصادية وغيرها ، ترى مصر أن وضع الشروط المسبقة أمرا غير مقبول ، وتطرح في المقابل فكرة أن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية يجب أن يتجاوز مسألة كامب ديفيد على اعتبار أن مصر تلتزم بتعهداتها السياسية مع أية دولة كانت . والواقع أن الخلاف بين مصر والدول العربية التي تضع التخلي عن اتفاقيات كامب ديفيد كشرط لعودة مصر إلى الجامعة قد يعكس في نظر البعض التفاعل بين رؤيتين استراتيجيتين مختلفتين في معالجة القضية الفلسطينية ، ولكنه في نظر البعض الآخر بمثابة وضع شروط تعجيزية لعدم الرغبة الحقيقية في استعادة مصر لدورها المؤهلة له في العالم العربي .

على أن هذه الرؤى المتباينة وإن قدمت تفسيرات متعددة لمسألة استعادة مصر لعلاقاتها العربية بصورة كاملة أو جزئية ، إلا أنها لا تنفي أن الاقتراب من العرب كان دافعا رئيسيا في كافة الأنشطة التي اضطلعت بها الدبلوماسية المصرية في غضون عام ١٩٨٥ .

٢ - التسوية السياسية الشاملة للقضية الفلسطينية :

يعود هذا الهدف إلى عدة سنوات قبل عام ١٩٨٥ ، ويمثل لدى القيادة السياسية المصرية استراتيجية ثابتة وأساسية ، ولا سيما وأن القيادة السياسية قد عبرت في مناسبات عديدة عن إيمانها بوجود ارتباط وثيق بين السلام والتنمية ، وأن الطريق إلى تحقيق السلام في المنطقة العربية يأتي أولا عن طريق التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية تشارك فيها الأطراف العربية المباشرة وهي تحديدا الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب إسرائيل والقوتين العظميين . ووضع هذا الهدف في كل أنشطة الدبلوماسية المصرية تقريبا وأخذ يتبلور في شكل تأييد أية خطوات عربية قد تصب في عملية التسوية السياسية ومحاولة لعب دور أقماعي لدى الولايات المتحدة بصفة رئيسية لكي تساهم بدور أكبر في تلك التسوية . والواقع أن مبررات الاهتمام المصري بهذا الهدف

يمكن حصرها في أمرين :

الاول : دفع قطاع من العرب إلى اللحاق عمليا بما سارت عليه مصر منذ ثمانية أعوام مضت ، وبذلك تنتفى مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية .

الثاني : اثبات رشد التوجهات المصرية الاستراتيجية فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية والتي تعد القضية الفلسطينية ابرز نماذجها تعقيدا .

يضاف اليهما أن نجاح مصر في هذا الصدد سوف يثبت عمليا اعتبار مصر دولة قائدة في المنطقة العربية حتى بالرغم من محاصرة بعض العرب لتوجهاتها السياسية .

وفيما يتعلق بالأداء المصرى ازاء القضية الفلسطينية فقد تركز حول المبادئ الآتية :

(أ) أن المفاوضات المباشرة بين اطراف الصراع هي نقطة البداية للتوصل إلى حل شامل ، بحيث يشارك في هذه المفاوضات الطرف الفلسطينى ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها ممثلة في ياسر عرفات إلى جانب الفرقاء العرب الآخرين ولا سيما الأردن وسوريا .

(ب) أن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل هو الصيغة التي تضمن للطرفين التوصل إلى صيغة سلام مقبولة .

(جـ) أن تحقيق السلام في المنطقة يفترض أن تتخلى السياسة الاسرائيلية عن التوسع والاستيطان في اراضى الغير وهي الاراضى التي يجب أن تكون محلا للتفاوض .

(د) أن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية طرفا أساسيا لحل الصراع يفترض أن تقوم الولايات المتحدة - باعتبارها شريكا أساسيا في عملية التسوية السياسية - بمراجعة تحفظاتها على المنظمة وأن تبدأ في حوار سياسى معها كمقدمة للاعتراف بها في مرحلة لاحقة .

ويبدو أن انطلاق الدبلوماسية المصرية من فرضية أن التسوية السياسية للقضايا الخلافية أيا كانت مبرراتها وأشكالها الصراعية هي الطريق الأمثل لاحتوائها قد جعل الأداء الدبلوماسى المصرى مدفوعا إلى التأييد العلنى لكل أشكال التسوية السياسية التي طرحت كحلول لقضايا أخرى مثل الحرب العراقية -

الايرائية ، التواجد الليبى في تشاد ، وحرب الصحراء الغربية .

٣ - تدعيم الاستقلال السياسى وعدم التبعية :

استهدفت الدبلوماسية المصرية التأكيد على ممارسة الاستقلال السياسى ، وانطلاق القرارات التي تتخذها القيادة المصرية من اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية ، وذلك في مواجهة الادعاءات حول عدم استقلالية الدبلوماسية المصرية واعتبارها مجرد اداة في يد الغرب الرأسمالى في أوسع معانيه والولايات المتحدة على وجه الخصوص . وتأسست هذه الادعاءات على بعض المعايير الموضوعية كالعلاقة السياسية والاقتصادية والعسكرية الخاصة بين مصر والولايات المتحدة ، وتأكيد مصر على الدور الأمريكى في حل المشكلة العربية الرئيسية وهي القضية الفلسطينية ، وانحسار التفاعلات المصرية مع دول المعسكر الشرقى في أضيق نطاق ممكن بالقياس إلى تفاعلاتها مع الغرب الرأسمالى على وجه العموم ، واقتصار الانفتاح العربى على مصر من قبل دول عربية بعضها ذو علاقات وثيقة مع الغرب وبعضها الآخر أخذ ينشط توجهاته ناحية الغرب والولايات المتحدة . هذه المعايير الموضوعية لم تنفها مصر . ولكنها حاولت أن توضح جوانب أخرى بشأنها ، مثل :

١ - أن علاقات مصر الوثيقة بالغرب الرأسمالى وفي مقدمته الولايات المتحدة لا ينفى عنها صفة الاستقلالية ، وكونها دولة تعزز بعنويتها ونشاطها في حركة عدم الانحياز ، ومن هنا جاء الأداء الدبلوماسى المصرى في عام ١٩٨٥ لينشط من هذا الانتماء بالاشتراك في أنشطة الحركة ومؤتمراتها المختلفة وبالتوجه المحسوب نحو دول المعسكر الشرقى وبصفة خاصة تنشيط العلاقات المصرية السوفيتية وإن كان بخطى بطيئة .

٢ - أن هذه العلاقات الوثيقة مع الغرب لم تمنع مصر من الجهر برؤية مخالفة للرؤية الغربية في عدد من القضايا ذات الصلة بالأمن الدولى والحوار بين الشمال والجنوب ، وأن هناك رقعة من الخلاف والتباين موجودة وقائمة بين الرؤية المصرية والرؤية الأمريكية على وجه التحديد ، ولاسيما في معالجة القضية الفلسطينية .

٣ - أن وجود علاقات وتفاعلات متعددة المستويات بين مصر الرسمية وبين اسرائيل الناتج عن المعاهدة المصرية - الاسرائيلية ، لا يعنى أن مصر فقدت رؤيتها الخاصة لحل المشكلة الفلسطينية ، أو أنها تعمل على

تميرير الرؤية الاسرائيلية في هذا الصدد . ويمكن الاستشهاد بوجود نقاط اختلاف - بعضها ثانوى وبعضها رئيسى - بين الموقفين المصرى والاسرائيلى بشأن خطوات التسوية السياسية وهو ما تعتبره الدبلوماسية المصرية دليلا قاطعا على استقلالية القرار المصرى .

٤ - تأمين المعونات الاقتصادية :

كان الحصول على معونات اقتصادية من بعض الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة أحد أبرز التطورات الاقتصادية في مصر في العقد الأخير . وأخذت هذه المعونات الاقتصادية صورة منح مالية أو صورة مشروعات أو قروض بأسعار فائدة بعضها مرتفع والآخر أقل من معدلات الفائدة العالمية .

وبعد المقاطعة العربية لمصر احتلت الولايات المتحدة رأس قائمة الدول المانحة للمعونات الاقتصادية للحكومة المصرية ، التى حرصت من جانبها على الحصول على كميات أكبر منها لمواجهة العجز الذى تعانيه الميزانية المصرية في مجالات وقطاعات عديدة . ومنذ مطلع العام ١٩٨٥ استمر حرص الدبلوماسية المصرية على تأمين أكبر قدر ممكن من المعونات الاقتصادية سواء من الدول الأوروبية الغربية أو الولايات المتحدة . ولأول مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين تقدمت الحكومة المصرية بطلب زيادة المعونة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المقدمة لمصر وبأن تعيد الإدارة الأمريكية النظر في مواعيد وتقديرات فوائد خدمة الديون المستحقة على مصر مع بحث اعطاء حرية أكبر للجانب المصرى في استخدام المعونة الأمريكية تبعا للقطاعات وليس للمشروعات .

وقد أوضحت هذه الخطوة الدور المحورى الذى يلعبه الحصول على المعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة لدى صانع القرار المصرى ، كما يلاحظ أن الجانب الأمريكى في إستجابته الجزئية للمطالب المصرية قد ربط ذلك بتمسك مصر بمعاهدة السلام مع اسرائيل .

ويعكس الحرص المصرى على تأمين المعونات الاقتصادية الاحساس بأهمية هذه المعونات في معالجة قضايا ومشكلات داخلية حادة ، ذات صلة مباشرة باستقرار الأوضاع الداخلية وهو ما يشير بدوره تساؤلات جديدة عن تأثير العوامل الخارجية على قدرات التحرك والمناورة السياسية التى تفترضها استقلالية القرار السياسى لدولة من الدول .

٥ - الأمن في مواجهة العنف السياسى :

واجهت الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٨٥ تحديات أمنية متعددة المصادر ومتعددة المستويات ، استهدفت أمن المواطن وأمن النظام على السواء ، وحمل النصف الثانى من العام ذروة هذه التحديات الأمنية ، وكان على الدبلوماسية المصرية أن تتحرك وفق أطر مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض لاستيعاب هذه الأحداث والتقليل من آثارها السلبية الجانبية أو الرئيسية ووفقا لما هو معلن فإن المصدرين الرئيسيين اللذين وجها العنف السياسى ناحية النظام المصرى وسياساته هما الجماهيرية الليبية وبعض الجماعات الفلسطينية المنشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض القرارات السياسية الليبية الخاصة بطرد العمالة المصرية من ليبيا بصورة جماعية (مثلما حدث في شهر أغسطس) قد ربطت من جانب السلطات الليبية بمحاولة أحداث قلاقل داخل مصر ، لاحداث تغييرات في السياسة الداخلية والخارجية ولا سيما فيما يتعلق بالموقف المصرى من اتفاقيات كامب ديفيد ، وهى المرة الأولى التى استهدفت فيها مصالح المواطنين المصريين العاملين في ليبيا بغرض توظيفها في الخلاف المصرى - الليبى .

وقد استهدفت أعمال العنف - مثلما أعلن رسميا - القيام ببعض عمليات تخريب داخل البلاد ، وكذلك اغتيال بعض اللاجئين السياسيين خاصة من الليبيين الذين يشاركون بدرجات مختلفة في أنشطة المعارضة لنظام حكم الرئيس القذافى ، وبعض الدبلوماسيين الأجانب بالقاهرة خاصة من الاسرائيليين الذين أودت عملية عنف محكمة بحياة أحدهم في صيف العام .

على أن هذه التحديات الأمنية لم تأت فقط من جماعات ونظم معروف عنها معارضتها لكثير من السياسات المصرية ، بل أتت أيضا من قبل أوثق الاطراف الدولية علاقات مع الحكومة المصرية ، ونعنى تحديدا الولايات المتحدة . ولقد جاء اعتراض الطائرة المصرية التى أقلت مختطفى الباخرة الاطالية « كيلي لاورو » من الفلسطينيين في منتصف أكتوبر لتثير أزمة حادة في العلاقات بين البلدين ، وليطرح امكانية أن يثير الاصدقاء أنفسهم جملة من التحديات الأمنية في ظل ظروف معينة للحكومة المصرية كما يستدعى إعادة النظر في مصادر هذه التحديات الأمنية والتحسب لها من كل الاطراف دون استثناء ، والأخذ في الاعتبار أن

الدول العظمى فى علاقاتها بدول أصغر تستهدف أولا وأخيرا مصالحها العليا وأهدافها الاستراتيجية وحسب ، دون أية اعتبارات أخرى . لقد كانت تلك هى الدلالات الحقيقية لحادث اعتراض الطائرة المصرية من قبل طائرات عسكرية أمريكية بالرغم من احتواء الأزمة السياسية التى وقعت فى إثر الحادث فيما بعد .

ثم جاء حادث اختطاف الطائرة المدنية المصرية فى شهر نوفمبر وتحويل مسارها إلى مالطة ومصرع

ما يقرب من ستين شخصا فى أثناء اقتحامها من قبل القوات المصرية الخاصة ، وما تلاه من اتهام رسمى مصرى بأن ليبيا وراء العملية ، ليمثل قمة أحداث العنف السياسى ضد مصر ، ومن الناحية الرسمية ادانت الحكومة المصرية هذه الأنشطة كموقف مبدئى ثابت .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الأعمال زادت من حرص القيادة المصرية على دفع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية .



القسم الخامس
الدفاع والقوة العسكرية

يتركز الحديث حول الدفاع والقوة العسكرية لجمهورية مصر العربية ، في هذا التقرير على النقاط الآتية :

الميزان العسكرى المصرى - سياسة التسليح المصرية - تدريب القوات المسلحة - نشاط القوات المسلحة في مجال الصراع المسلح - نشاط القوات المسلحة في مكافحة الارهاب - ثم نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة .

وإذا كان الجانب العسكرى فى أى تقرير استراتيجى دولى هو من بين أكثر الجوانب أهمية ، فإنه أيضا الأكثر صعوبة فى الحصول على المعلومات المتعلقة به ، والأكثر حساسية فى نشر تلك المعلومات ، وفى حدود تلك الاعتبارات تأتى معلومات وتحليلات هذا الفصل .

اولا - الميزان العسكرى المصرى :

مصر هى أكبر دولة عربية من حيث القوة البشرية ، وقد أهلها ذلك لإنشاء وبناء جيش وطنى كبير وقوى وصل تعداده فى الفترة السابقة لاندلاع أعمال القتال فى عام ١٩٧٣ إلى حوالى المليون جندى ، وأمكنها تجهيزه بكل ما أمكن توفيره من الأسلحة والمعدات المتقدمة ، بالقدر الذى سمحت به الظروف حتى بدء القتال ، وقد كان الجزء الأكبر من هذه الأسلحة والمعدات من انتاج الاتحاد السوفيتى أو دول الكتلة الشرقية الاشتراكية ، بينما كانت بعض الأسلحة والمعدات التكميلية من انتاج دول أخرى وبعضها من انتاج دول غربية رأسمالية ، وكانت مصر بذلك حتى بدء القتال تملك أقوى جيش عربى من حيث التعداد البشرى أو كمية الأسلحة والمعدات أو نوعيتها ، ومن حيث الكفاءة القتالية .

تأثر الميزان العسكرى المصرى بعد وقف إطلاق النار ، تم الاتفاقيات المتعاقبة ، وصولا إلى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وما بعدها . وقد اشتملت هذه الفترة على تغيير ملموس فى مكونات الميزان نتيجة لعدة عوامل ، كان بعضها خارجيا ، وبعضها داخليا ، والآخر مشتركا كما تغير الوضع النسبى للقوات المسلحة المصرية عند مقارنتها بباقى دول العالم العربى ودول الشرق الأوسط .

كان أهم العوامل المؤثرة على الميزان العسكرى المصرى هو التدهور السريع والشديد فى العلاقات المصرية السوفيتية بعد ايقاف إطلاق النار ، وما صاحب ذلك من بدء التقارب المصرى مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية عام ١٩٧٣ ، وتوقيع اتفاقية

فض الاشتباك الأولى ، وبعد أن ألغت مصر معاهدة الصداقة والتعاون التى كانت قد وقعتها فى ٢٧ مايو ١٩٧١ مع الاتحاد السوفيتى توقف توريد الأسلحة من الاتحاد السوفيتى كما ضعف تدفقها مع الدول الاشتراكية الأخرى .

وقد استمر ورود بعض قطع الغيار من وقت لآخر إلى أن توقف تقريبا فى نهاية عام ١٩٧٧ .

لقد أدى تدهور العلاقات المصرية مع المعسكر الاشتراكى إلى صعوبة استعواض خسائر الحرب ، وعدم القدرة على التوسع الأفقى فى حجم القوات المسلحة ، أو التوسع الرأسى لتحسين نوعية الأسلحة والمعدات لفترة طويلة فضلا عن صعوبة المحافظة على كفاءة وفاعلية الأسلحة التى من انتاج المعسكر الاشتراكى .

وإذا كان هذا التدهور فى العلاقات المصرية السوفيتية قد قابله نمو سريع ومطرد فى العلاقات المصرية بالدول الغربية بشكل عام ، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، فإن هذا النمو لم تصاحبه استجابة مناسبة لتزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لقواتها المسلحة مما زاد من صعوبة الموقف . وفى الواقع ، لم يعد فى مقدور القيادة المصرية سوى أن تواجه التناقض الطبيعى فى قدرات وصلاحيات الأسلحة السوفيتية الصنع .

على أن الدول الغربية أصبحت أكثر استجابة لمطالب مصر بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، وإن كانت القيادة المصرية ما زالت تشعر بأن هذه الاستجابة غير كافية .

على أن هذه الاستجابة المحدودة مكنت مصر من تحديث بعض الأسلحة والمعدات وحسنت نسبيا من وضع الميزان العسكرى المصرى .

وقد تغيرت الأوضاع العسكرية فى المنطقة العربية بعد الحرب بشكل جذرى حيث زادت القوة العسكرية لدول عربية أخرى ، وتصاعدت القوة العسكرية الاسرائيلية ، بفضل المعونة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، والتصنيع الحربى الاسرائيلى - بتمويل أساسى من الولايات المتحدة ، فضلا عن مشتريات السلاح من الدول الغربية الأخرى .

وقد صاحب هذه التغيرات انهيار فى العلاقات المصرية الليبية ، وصلت إلى حد المواجهة المباشرة والاصطدام المسلح فى صيف عام ١٩٧٧ ، بعد أن مرت

هذه العلاقات بمراحل من التوتر ، وحوادث التسلل عبر الحدود ، وبعض الاشتباكات أو الاصطدامات المحدودة مما كان دافعا لمصر لتحسين الميزان العسكرى فى مواجهة احتمالات الاصطدام على حدودها الغربية ، وإن كان هذا الاصطدام لم يؤثر بشكل ملموس على مكونات الميزان العسكرى المصرى .

وقد استمرت الجماهيرية العربية الليبية ومازالت فى تحسين ميزانها العسكرى ، وتقوية موقفها الدفاعى على الحدود المصرية الليبية ، كما زادت من ارتباطاتها العسكرية وتدخلها العسكرى فى القارة الأفريقية وخاصة فى تشاد وجنوب السودان ، فضلا عن علاقاتها مع أثيوبيا ، وارتباطها بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وقد ألقى كل ذلك عبئا جديدا على الميزان العسكرى المصرى خاصة إذا وضع فى الاعتبار احتمال اضطراب القوات المسلحة المصرية للاشتباك فى اتجاهات أخرى ، وهكذا أصبح على مصر أن تحتفظ بجزء من قواتها وامكانياتها العسكرية لمواجهة التهديدات سواء على الحدود الغربية ، أو بالقرب من منابع النيل ، أو فى البحر الأحمر .

ولم يقتصر النمو العسكرى فى المنطقة على اسرائيل وليبيا ، وإنما تعداه إلى سوريا ، وخاصة بعد الغزو اسرائيلى للبنان ، وإلى العراق ودول الخليج ، خاصة بعد اندلاع الحرب فى الخليج ، وهكذا تغيرت موازين القوى فى المنطقة بشكل جذرى وأصبح على القيادة المصرية أن تسعى لاستعادة مكانها فى الميزان العسكرى فى المنطقة .

وقد كان لتوقيع الاتفاقيات المتتالية ، ثم معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، أثره على مكونات الميزان العسكرى المصرى ، إذ شجعت القيادة على تخفيض نسب الاستكمال من الأفراد ، وزيادة الاعتماد على الأفراد الاحتياط عند التعبئة ، كما كانت دافعا لمنح الأسبقية لمواجهة المشكلات الاقتصادية على تحسين الميزان العسكرى ، كما كان لها تأثيرها فى وقف الدعم العربى للانفاق الدفاعى المصرى ، وتراجع الدول العربية عن برنامج التصنيع الحربى المشترك مع مصر ، وحرمان مصر من التمويل العربى لمشروعات الانتاج الحربى .

كما أن المعاهدة أدت إلى نوع من غموض الهدف من القوات المسلحة ومهمتها بعد ثلاثين سنة من الصراع المسلح المباشر مع اسرائيل ، وقد زاد من ذلك ما أعلنه

الرئيس السادات عن أن حرب ١٩٧٣ « هى آخر الحروب » مما جعل من الصعب على المواطن الذى يشكل وعاء التجنيد - أن يتفهم دور القوات المسلحة فى ظروف السلام .

وقد صاحب كل هذه العوامل تخفيض نسبى فى النفقات الدفاعية للدولة ، ارتبطت بالتوجه السياسى للدولة نحو السلام ، والخطط الطموحة للاستثمار ، مما أثر من جانب آخر على الجانب التمويل للميزان العسكرى لمصر .

وتبالغ بعض الدراسات الأجنبية - وخاصة الغربية منها - فى تقدير نتائج هذه العوامل على الميزان العسكرى لمصر ، إذ تقدر انخفاضا فى القدرات الحقيقية للقوات الحقيقية للقوات المسلحة المصرية فى أواخر الثمانينات بمقدار يصل من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من قوتها فى عام ١٩٧٣ منسوبة إلى قوة اسرائيل ، إلا أن هذه الدراسات تتجاهل السياسة التى اتبعتها القيادة المصرية لتحسين الميزان العسكرى للدولة ، وللمحافظة على القدرات القتالية للقوات المسلحة ، كما أنها تتجاهل قدرة الجندى والضابط المصرى على استيعاب الأسلحة الحديثة واستخدامها ، والمحافظة عليها ، بل وعلى تطويرها بما يضيف إليها خصائص أفضل ، وأبعادا جديدة .

كذلك تبالغ هذه الدراسات فى القدرات العسكرية الاسرائيلية رغم ما بدأ بها من قصور سواء فى معارك ١٩٧٣ ، أو فى معارك لبنان ، التى واجهت فيها هذه القوات فشلا ذريعا فى تحقيق أى أهداف رغم بعض النجاح الذى حققته فى بعض الاشتباكات .

استراتيجية مصر لتحسين الميزان العسكرى :

اشتملت استراتيجية القيادة المصرية لتحسين الميزان العسكرى على تغيرات هامة فى التنظيم بهدف رفع كفاءة وقدرة القيادات والقوات ، وتحديث نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع ، كما اتخذت عدة اجراءات للمحافظة على الأسلحة السوفيتية الصنع التى ما زالت فى الخدمة ، وإطالة أعمارها ، بل وتحسين قدراتها ، وقد اعتمدت القيادة فى ذلك على الامكانيات الذاتية ، والتعاون مع الدول الأخرى ، كما قامت - ولا زالت تقوم - بشراء بعض قطع الغيار وبعض الأسلحة من دول الكتلة الشرقية لاستعواض الخسائر والتلف من المعدات السوفيتية الصنع ، كما قامت بشراء نظم تسليح ومعدات حديثة من الدول الغربية بهدف تحديث تسليح القوات ، والارتفاع

بقدراتها ، والانتفاع بتكنولوجيا الصناعة العسكرية في الدول الغربية .

ويمكن القول أن الاتجاه العام للقيادة المصرية كان الاهتمام بالاعتماد على نوعيات متقدمة لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأفراد لتشغيلها ، وتستطيع في نفس الوقت تحقيق نتائج أفضل لزيادة دقتها ، وقوتها التدميرية ، ولذا فإن التطور اتجه نحو بعض الأسلحة والمعدات التي تتوافر فيها هذه الشروط بشكل أفضل ، كذلك فإن تخفيض نسب استكمال الأفراد في بعض التشكيلات العاملة صاحبة تطوير لنظم التعبئة وتدريب الاحتياط ، وزيادة تشغيل الاناث في الوظائف التي تلائم تكوينهن .

وأخيرا فإن مصر قد عمدت إلى زيادة الاعتماد على نفسها في مجال تصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية سواء كان ذلك بالتعاون مع دول عربية أخرى أو معتمدة على نفسها بعد انسحاب هذه الدول بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل .

وقد اشتملت تغييرات التنظيم على تغيير ملموس في هيكل القيادة العامة وقيادات التشكيلات الكبرى كما اختصرت بعض القيادات وأدخلت عناصر جديدة كان أهمها ما تعلق بالآلات الحاسبة وبحوث العمليات ، كما طورت وسائل الاتصالات على المستويات المختلفة بحيث يمكن أن تواجه احتمالات الخسائر المتزايدة في القيادات في ظروف الحرب الحديثة .

وقد أولت القيادة إهتماما خاصا بعناصر الاستطلاع لتوفير أكبر قدر من المعلومات ، وبأكبر دقة ممكنة ، وفي الوقت المناسب ، كما عدلت في نظم تداول المعلومات بحيث تستطيع أن تواجه حجم المعلومات المتزايد نتيجة لزيادة قدرات عناصر الاستطلاع التي سعت مصر للحصول عليها ، وتم التعاقد على ٥ طائرات استطلاع من طراز EC-2 هوكاي ، على أن تصل ما بين نهاية عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٧ ، كما برز الاهتمام بتوفير أجهزة الرؤية الليلية ورادارات الاستطلاع الأرضي والجوى ، ورادارات ومعدات إدارة نيران المدفعية والهاونات وأجهزة إدارة نيران الدبابات ، وإدخال الطائرات العمودية في أعمال الاستطلاع وإدارة النيران .

وقد صاحب الاهتمام بذلك خطوات جادة لاستخدام الطائرات الموجهة بدون طيار وإن كان ليس هناك ما يؤكد التعاقد أو استخدامها .

وفي نفس الوقت قامت القيادة المصرية بتحديث

وحدات الحرب الالكترونية لتعمل في نظام متكامل بين التشكيلات الكبرى وأفرع القيادة العامة وبالتعاون مع طائرات الاستطلاع والاعاقة الالكترونية .

واشتملت إعادة تنظيم أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة على اهتمام خاص بشئون التسليح حيث أنشئت الهيئة الفنية التي اقتصت بالتأمين الفني وأشرفت بشكل خاص على الإدارات المختصة بالإمداد بالأسلحة والمركبات والمدافع ، وإصلاحها . ثم تطورت هذه الهيئة لتصبح هيئة التسليح واتسعت اختصاصاتها لتشمل كل ما يتعلق بالتدبير والاستلام والتوزيع والصيانة والإصلاح للمعدات المختلفة ، كما أنشئت الهيئة الهندسية لتشرف على كل الأعمال الهندسية التي كانت تقوم بها إدارات مختلفة وأجهزة أخرى لمواجهة المطالب المتزايدة من الأعمال الهندسية لتنفيذ التحصينات ومناطق الإيواء والقواعد والمطارات وأراضي الهبوط والطرق والمساكن وخلافه ، كما أنشئت أجهزة الخدمة الوطنية لتنظيم اشتراك عناصر القوات المسلحة في المشروعات الوطنية المدنية التي يمكن أن تخدم المجهود الحربي ، وجهاز الخدمات لتوفير خدمات أفضل لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم .

كما شملت إعادة التنظيم إنشاء مركز لبحوث العمليات له ممثلون في قيادات التشكيلات الكبرى وقيادات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة .

وأعيد تنظيم القيادات الميدانية الكبرى وفقا لتطور الموقف السياسي العسكري ، فأنشئت قيادة المنطقة العسكرية الغربية التي توازي قيادة جيش ميداني لقيادة التشكيلات الميدانية في الاتجاه الاستراتيجي الغربي ، بينما خفضت التشكيلات الميدانية المشابهة في الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي وفي منطقة الدلتا وشرقها .

وقد اشتمل تطوير القوات البرية على زيادة الفرق المدرعة والميكانيكية على حساب فرق المشاة ، وعلى تجميع بعض لواءات المشاة المستقلة لتكوين تشكيلات مشاة ، وتكوين وحدات جديدة للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات سواء المحملة أو الميكانيكية أو المنقولة جوا ، أو وحدات الطائرات العمودية المسلحة بهذه المقذوفات .

وفي المقابل ألغيت أغلب وحدات الدفاع الأقليمي التي كانت تقوم بحراسة وتأمين المنشآت الجوية في العمق ، ونقلت مسؤوليتها إلى الأجهزة المدنية والشبه عسكرية .

ويمكن القول بأن القوات البحرية قد أعيد تنظيمها بشكل شامل إذ أن كثيرا من وحداتها لم يكن قد جدد منذ نهاية الخمسينات ، (فيما عدا زوارق الصواريخ وبعض عناصر الإبرار البحرى) إذ أضيفت إليها غواصات صينية جديدة كما يجرى تطوير الفرقاطات خاصة بالتعاون مع أسبانيا ، وانضمت إليها زوارق صواريخ وزورق داورية كبير من الصين ، كما أدخلت الحوامات (مركبات الهوفر كرافت) لأول مرة ، وكذا الطائرات العمودية فى مجال مقاومة الغواصات ، كما طورت المدفعية الساحلية بزيادة الوحدات المسلحة بالصواريخ الساحلية على حساب المدافع الساحلية المتقدمة .

وقد استتبع ذلك تطوير شامل فى أجهزة القيادة ونظم التدريب البحرية .

واشتمل تطوير القوات الجوية على إلغاء القاذفات ، فى حين زادت أعداد الطائرات العمودية سواء المسلحة منها أو طائرات النقل العمودية ، كما أعيد تنظيم أسراب الهجوم الأرضى (المقاتلات القاذفة) ، ووحدات المقاتلات ، لإدخال طائرات قتال جديدة وما تبع ذلك من تغيير فى نظم القيادة والسيطرة ، والاتصالات والتعاون مع باقى القوات المسلحة وخاصة الدفاع الجوى .

أما قوات الدفاع الجوى فقد بدأ تطويرها بما يتماشى مع إمكانياتها الجديدة نتيجة لإدخال نظم جديدة للدفاع الجوى وتقدم بعض النظم السابقة ، ويجرى تطوير نظم السيطرة عليها باستمرار ، وكذا نظم التعاون بين وسائل الدفاع الجوى الأرضية المختلفة وبينها وبين المقاتلات الاعتراضية ، كما برز الاهتمام بتزويد القوات البحرية (سفن السطح) بعناصر الكشف الرادارى لأغراض الدفاع الجوى ، وبمكونات صواريخ الدفاع الجوى التى تتمشى مع قدراتها ، وبذا أمكن توسيع مجال الكشف الرادارى على طرق اقتراب الطائرات المهاجمة ، وزادت القدرة على اعتراضها قبل وصولها إلى خطوط تنفيذ أهدافها .

وقد أدخلت تطورات هامة على الإدارات المختلفة التابعة لأجهزة القيادة العامة خاصة إدارات المدفعية والمهندسين والحرب الكيميائية وهيئة الإمداد والتموين ، وكان الطابع الأغلب زيادة قدرات الاستطلاع والقيادة والسيطرة وتحسين الاتصالات ، وزيادة كفاءة الوحدات وتجديدها لمواجهة متطلبات الحرب الحديثة على ضوء الدروس المستفادة من أعمال القتال فى أكتوبر عام ١٩٧٣ .

أما بالنسبة للأسلحة السوفيتية الصنع فقد اتخذت إجراءات كثيرة لإمالة أعمارها والمحافظة على كفاءتها القتالية ، وقد اعتمدت القوات المسلحة أساسا على تجهزتها المختصة بالإصلاح والصيانة ، وكذا على المصانع الحربية فى توفير قطع الغيار اللازمة أو البديلة للأصلية ، كما أنها تمكنت من توفير الكثير من هذه القطع من جمهورية الصين الشعبية التى تلجج معدات من نفس طراز المعدات السوفيتية الصنع أو القريبة منها ، كذا من بعض الدول الاشتراكية التى تحتفظ بعلاقات جيدة مع مصر مثل يوغوسلافيا ورومانيا والمجر .

كما جربت مصر تغيير مجموعات رئيسية من بعض المعدات بتغيير مدافع الدبابات أو تغيير محركات الطائرات وما شابه ذلك مما أدى إلى وجود معدات جديدة تختلف كثيرا عن المعدات الأصلية السوفيتية الصنع .

وقد قامت مصر بشراء بعض الأسلحة من الصين قريبة من الأسلحة السوفيتية الصنع ، خاصة قبل أن يتحول اعتمادها بدرجة أكبر على الدول الغربية .

وقد برز ذلك بصفة خاصة فى الغواصات ، وزوارق الصواريخ ، والطائرات ف- ٦ . كما قامت بشراء بعض المعدات الفرنسية مثل المقذوفات الموجهة (ميلان) ، ووسائل الدفاع الجوى (كروتال) والطائرات (ميراج) ، ومن بريطانيا بعض المقذوفات الموجهة كما قامت بشراء بعض القطع البحرية الأسبانية ، هذا بالإضافة إلى المعدات الأمريكية ، وخاصة فى مجال الدبابات والطائرات والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات والصواريخ الموجهة جو- جو ، وجو- سطح ، وصواريخ الدفاع الجوى .

ويبرز من خلال المشتريات المصرية من السلاح تركيز القيادة المصرية على الاستعاضة عن العدد بالنوع ، إذ عمدت من خلال ذلك إلى شراء معدات متطورة تتميز بالدقة الكبيرة ، وكبر القوة التدميرية نسبيا ، وخفة الحركة العالية ، وزيادة مدى الرمي أو العمل ، وقلة الأيدي اللازمة لتشغيلها .

ويبدو ذلك واضحا بشكل خاص من حيث تركيز الاهتمام على توفير طائرات متقدمة جدا ، وكذا تطوير وسائل الدفاع الجوى ، وزيادة التشكيلات المدرعة والميكانيكية ، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات بأنواعها ، وتزويد القطع البحرية بصواريخ حديثة

سواء كانت بحر - بحر أو صواريخ دفاع جوى فردية .
أما بالنسبة للأفراد فقد تزايدت نسبة الأفراد من
ذوى المستوى الثقافى العالى نسبيا ، وأدى ذلك - مع
عدة عوامل أخرى - إلى تخفيض نسب استكمال بعض
التشكيلات من الأفراد . وقد ساعدت الخطة الجديدة
للأفراد على خفض نفقات الدفاع ، وصاحب ذلك تطوير
نظم استدعاء الأفراد الاحتياطيين وتعبئتهم . وتجرى
عدة تجارب لاختبار نظام التعبئة ، كما يستدعى أفراد
الاحتياط لتدريبهم ، والمحافظة على كفاءتهم ، وتدريبهم
على المعدات الجديدة التى تدخل إلى الخدمة . وبهذا
تسعى القوات المسلحة إلى المحافظة على الكفاءة القتالية
للقوات ، كما بدأت القوات المسلحة فى التوسع فى تشغيل
الإناث المتطوعات فى أعمال السكرتارية وغيرها بالإضافة
إلى أعمال التمريض .

وقد أدركت القيادة المصرية منذ نهاية الحرب ، أنها
لا بد وأن تعتمد بقدر الإمكان على التصنيع المحلى لنظم
الأسلحة ، حتى لا يصبح سير ومصير الصراع المسلح
مرتبطا تماما بإرادة الدول المصدرة للسلاح ، ولذا فقد
عملت على المضى فى إنتاج الأسلحة محليا ، وبدأ ذلك
بمشروع الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع بعض
الدول العربية ، وخاصة دول الخليج ، وسارت شوطا
لموسا فى هذا الاتجاه ، إلا أن هذه الدول انسحبت من
المشروع بعد عقد معاهدة السلام المصرية
الإسرائيلية ، بينما احتفظت مصر بالمنشآت القائمة على
أراضيها ، وقامت بإدارتها بنفسها بالتعاون مع باقى
المصانع الحربية العاملة فيها منذ قيام ثورة
يوليو ١٩٥٢ تقريبا .

وقد تقدمت مصر فى هذا المجال بدرجة ملموسة
إذ أصبحت تنتج مجموعة كاملة من الذخائر ،
والمدافع ، والصواريخ ، والقنابل ، وتصنيع الزوارق
البحرية والمركبات الميدانية الخفيفة ، وتقوم بإنتاج
مشترك لطائرات الهجوم الخفيفة « ألفا جيت » وطائرات
التدريب « توكانو » (ألمانيا الغربية وفرنسا ،
والبرازيل) ، والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات
« سوينج فاير » (عرب بريتش ديفينس) ، وإنتاج
صاروخ الدفاع الجوى عين الصقر المشابه للصاروخ
سام - ٧ بعد إدخال تحسينات عليه يجعله أكثر
موثوقية ، وأسهل استخداما ، كما أنها تقوم بتطوير
عربات رادار للدفاع الجوى بالتعاون مع شركت أجنبية
(إلكترونيك سيرج داسو الفرنسية ، وطومسون
س . ت . الأمريكية) كما تقوم بإنتاج ناقلة الجنود

المدربة « فهد » ، والمدافع المتطورة ، وعربات
الصواريخ المتعددة المواسير ، بالإضافة إلى ما كانت
تنتجه من الأسلحة الصغيرة .

وتعتزم مصر تجميع بعض مكونات الطائرة ميراج
٢٠٠٠ فى مصر بموجب اتفاق مع شركة داسو بروجيه
الفرنسية ، كما اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية
على تنفيذ برنامج للحسين صواريخ « هوك » للدفاع
الجوى بتطويرها بأجهزة إلكترونية جديدة ، كما اتفقت
على نقل تكنولوجيا مقاومة الغواصات إليها مع شركة
« ماركوني » البريطانية ، كما تجرى مفاوضات لإنتاج
الطائرة ف - ٢٠ الأمريكية وحصلت على تصديق لإنتاج
محدد لعدد من القنابل العنقودية MK - 20 من
شركة ISC الأمريكية ، ويحتمل أن تقوم بتزويد
الطائرات ميج ٢١ بمعدات ملاحية جديدة .

وهذه المعلومات مستفادة من بعض المصادر المنشورة
ولا بد أن هناك غيرها مما لا يزال فى نطاق السرية .

تقييم النتائج :

إذا كنا قد سلمنا بأن القيادة المصرية قد قامت
بالخطوات السابق ذكرها ، فلا بد أن قيمة هذه الخطوات
ليست فى ذاتها ، ولكن فيما حققته أو ستحققه من
نتائج .

وعند تقييم النتائج من المناسب أن نضع فى الاعتبار
أن بعض هذه الخطوات تحتاج إلى وقت كاف قبل أن
تظهر نتائجها بما يمكن تقييمه ، إلا أن مضى الزمن
نفسه يحسب على هذه الخطوات ما لم يكن هناك
ما يعوضها .

كما أننا يجب أن نتوقع دائما ألا تسير كل الأمور
كما خطط لها ، إذ أن هذا أيضا مخالف لطبيعة الأمور
حتى فى أحسن الظروف فما بالنا وأن هناك محددات
للحركة مثل نقص مصادر التمويل ، وحدود الوعاء
البشرى ، واعتبارات السياسة الخارجية التى تحدد
للقيادة خطوطا لا تتخطاها ، وظروفا يجب أن تراعيها ،
كما أن تعاون الدول الأخرى مرتبط هو الآخر بسياساتها
الخارجية ، وتعاون الشركات الأجنبية مرتبط بظروفها
الداخلية وعلاقاتها المختلفة .

ويمكن القول أن تغيير هياكل القيادات قد تم بنجاح
وقامت الهيئات والأجهزة والإدارات الجديدة بتحمل
الأعباء التى ألقيت عليها وخاصة فى المهام الهندسية ،
ومهام تدبير وتوثيق صفقات الأسلحة الجديدة ،

وانتقائها وتحديد مواصفاتها ، وأساليب الاستلام والتخزين والصرف ، وهى أمور لم تكن تحتاج سابقا إلى مثل هذا الجهد حينما كان يجرى استيراد الأسلحة من المعسكر الشرقى ، حيث كان التعامل يجرى أساسا مع الحكومات وليس مع الشركات ، وحينما كانت مواصفات المعدات مرتبطة بما تنتجه مصانع هذا المعسكر وما تسمح به قياداته فقط ، وليس ما تتطلبه القوات المسلحة المصرية .

كما أن القيام بالمهام الجديدة قد تطلب بعض الزمن حتى تكتسب القيادات الجديدة المهارات اللازمة لإدارة هذه الأعمال ، وتدارك الأخطاء التى لا بد قد وقعت فيها مع التغيير الجديد على أنه يمكن القول بأن هيئة التسليح أصبحت تقوم بعملها بشكل مناسب منذ بداية عام ١٩٨٥ .

وقد سبقت الهيئة الهندسية زميلتها هيئة التسليح فى الميلاد ، ونتج ذلك عن الزيادة الكبيرة التى واجهت القوات المسلحة فى الأعمال الهندسية المطلوبة سواء فى مجالات إنشاء المدن العسكرية وأماكن إيواء القوات ، أو التحصينات اللازمة للقوات فى الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ومد الطرق العسكرية ، والمساهمة فى المشروعات المدنية ، وتطوير المعابر المقامة على قناة السويس لتوائم التوسعات التى أجريت عليها والمشروعات التى أقيمت على ضفافها ، بالإضافة إلى احتياجات تطوير العناصر الهندسية المختلفة لمواجهة احتياجات العمليات الحربية الحديثة ، وكذا المساهمات فى مشروعات اسكان أفراد القوات المسلحة . وإذا كانت أغلب هذه الأعمال لم تختلف كثيرا من حيث نوعيتها عن الأعمال التى كانت تقوم بها العناصر الهندسية قبل إنشاء البيئة ، إلا أن حجمها تضاعف عدة مرات ، وأدى دور الهيئة الهندسية إلى توفير استغلال أفضل للإمكانات الهندسية وتحقيق معدلات أداء أعلى نوعيا وكما ، ويسير ذلك جنبا إلى جنب مع تطوير قوات الإدارات الهندسية ، وهى فى كثير من أعمالها تستعين بالإضافة إلى قوات الإدارات الهندسية بإمكانات شركات المقاولات المدنية ، وخاصة فيما لا حاجة لإبقائه فى نطاق السرية .

وقد ساعدت الأجهزة والمراكز المنشأة حديثا فى حل كثير من المشاكل التى تواجه القوات وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأحوال المعيشية للأفراد ، وفى تطوير بعض النظم فى القيادات ، إلا أن مصادر التمويل لم تكف لإدخال نظم السيطرة الآلية على المستوى المطلوب ،

كما أن استخدام الحواسيب الإلكترونية ما زال فى مراحله الأولى بحيث لم يظهر لها تأثير ملموس على أعمال القيادة .

ورغم زيادة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية فى القوات البرية ، إلا أن عدد الدبابات لم يتزايد بنفس القدر مما يعنى أن عدد الدبابات فى التشكيلات انخفض عنه عند بدء القتال عام ١٩٧٣ ، وبذا تكون خفة الحركة قد زادت بينما لم تواكبها زيادة فى قوة الصدمة ، كما أن هذه الزيادة جاءت على حساب عنصر المشاة الذى أثبت فعالية خاصة فى القتال عام ١٩٧٣ ، وفى لبنان عام ١٩٨٢ .

يمكن القول أن القيادة المصرية تمكنت من تجديد عناصر ومعدات الحرب الأليكترونية والإشارة (الاتصالات) تجديدا شاملا بعد حرب عام ١٩٧٣ بحيث أصبحت قادرة على مواجهة التطورات السريعة فى الأجهزة الأليكترونية فى جيوش العالم ، إلا أنه ستبقى صعوبة أن هذه المعدات الغربية الصنع قد صممت أصلا لتواجه الأجهزة الأليكترونية السوفيتية ، وبذا فهى قد تصلح لمواجهة بعض المعدات الأليكترونية الليبية لكنها لم تصمم لمواجهة المعدات الأليكترونية الإسرائيلية ، وهى معدات مقتبسة أساسا من المعدات الغربية المشابهة وإن كانت إسرائيل تقوم بتصنيعها . أما الاتصالات التى جدت هى الأخرى تجديدا شاملا فهى تواجه بعض صعوبات التمويل لإدخال نظم السيطرة الآلية على نطاق واسع ، وإن كان هذا لا يمنع أن نظم الاتصالات أصبحت تناسب متطلبات العمليات الحديثة ، وتتناسب إلى حد كبير مع مستوى المستخدم وطبيعة المسرح .

ينطبق نفس الوضع على عناصر الاستطلاع ، وإن كانت القوات قد قطعت شوطا كبيرا فى استخدام الرادارات بأنواعها ، إلا أن عدم توفر عناصر التمويل كان أحد العوامل التى أثرت على اختيار بعض المعدات ، إذ أن القرض الأمريكى يرجح فى أحوال كثيرة اختيار معدات أمريكية ليست دائما هى أفضل المعدات المطلوبة .

لقد نجحت مصر فى إطالة أعمار كثير من الأسلحة السوفيتية بدرجة جيدة ، خاصة فى الحالات التى تمكنت فيها من توفير قطع الغيار اللازمة عن طريق دول اشتراكية أخرى سبق ذكرها كما نجحت فى استبدال بعض المجموعات الرئيسية بمجموعات بديلة غربية مثل

المحركات ، والتسليح ، وأجهزة الاتصال ، وأجهزة إدارة النيران ، إلا أنها أحيانا ما تصطدم بنقص قطع الغيار الخاصة بالجسم وأجهزة نقل الحركة وما شابهها وهى تمثل عددا كبيرا من القطع أو المجموعات الصغيرة التى يصبح تصنيعها على التكلفة ، ويبدو أن هذا هو السبب فى تناقص عدد المعدات السوفيتية الصنع فى الميزان العسكرى المصرى بالإضافة إلى تقادم العهد مما جعلها بعد فترة لا تتناسب مع متطلبات الحرب الحديثة وإن كانت بعض المعدات السوفيتية ليس لها مقابل فى المعدات الغربية والتى تسعى مصر إلى الاحتفاظ بها فى حالة جيدة ويكلفها ذلك الكثير .

ويمكن القول بأن مصر تحتفظ بعدد أقل بكثير مما كان لديها من المعدات السوفيتية بحالة جيدة وصالحة للقتال ، وأن أغلب هذه المعدات أصبحت تتمتع بمزايا وخواص فنية جديدة غير تلك التى كانت معروفة عنها ، وأن التعديلات التى أدخلت عليها لا تتوقف عند تلك التى أدخلت بالتعاون مع شركات أجنبية غربية ، بل تعدتها إلى تعديلات أدخلت بمعرفة التصنيع الحربى المصرى وبأيدٍ مصرية .

وقطعت مصر شوطا كبيرا فى مشترياتها من السلاح سواء من الصين الشعبية أو الدول الغربية وقد اشتملت على تجديد كبير للقوات الجوية والدفاع الجوى والقوات البحرية كما سبق ذكره ، إلا أن بعض الأسلحة وخاصة الغربية قد لا تتمشى بدرجة كافية مع ظروف التشغيل فى مسرح الحرب ، أو أنها لا تتمشى مع الخبرة المصرية المكتسبة ، وتعمل القوات المسلحة المصرية على إدخال التعديلات اللازمة على هذه المعدات سواء كان ذلك بالتعاون مع جهات الإنتاج ، أو بواسطة التصنيع الحربى المصرى ، كما يلاحظ أن ظروف التعاقد مع الدول الغربية تتسم بارتفاع الأسعار والتأخير فى توقيات التسليم مما يبطئ حركة التحديث المطلوبة .

وهكذا فإننا نجد المعدات الغربية تدخل إلى الخدمة ببطء نسبيا ، وأن هذا يرجع إلى الشركات والجهات الموردة أساسا وليس لتأخير فى إجراءات القوات المسلحة كما تدعى بعض المراجع الغربية^(١) .

خفضت مصر نسب استكمال بعض التشكيلات والوحدات المقاتلة بالإضافة إلى الوحدات المعاونة والفنية والإدارية ، واستعاضت عن ذلك بنظام تعبئة جديد ونظام لتدريب أفراد الاحتياط ، وقد أصبح لدى القوات المصرية نظام جيد لاستدعاء القوات الاحتياطية

وتدريبها يضاهى فى كفاءته النظم المعمول بها فى الدول الأخرى ، خاصة وأنها كانت قد قطعت شوطا كبيرا فى هذا المجال قبل نشوب القتال فى عام ١٩٧٣ ، إلا أنه فى ظروف الحرب الحديثة ، والتطور السريع والكبير فى المعدات ، وتطور التفكير العسكرى وأساليب إدارة الصراع فإن كفاءة الفرد المستدعى من الاحتياط ستبقى دائما متخلفة بشكل ملموس عن الفرد فى القوات العاملة ، وأن مدة التجنيد أصبحت محدودة بعكس الفترة السابقة لعام ١٩٧٣ والتى استمر فيها استبقاء أعداد كبيرة من الجنود والضباط الذين أتموا خدمتهم الإلزامية لفترات طويلة ، وصلوا فيها إلى درجة ممتازة من الاحتراف فى استخدام الأسلحة والمعدات والدارية بأساليب العدو .

ساعد إمداد الوحدات والتشكيلات المقاتلة بالأفراد ذوى المستوى الثقافى العالى نسبيا على سهولة وسرعة استيعاب الأسلحة الحديثة ، والوصول إلى درجة عالية من كفاءة استخدامها إلا أن ذلك كان على حساب أفراد الوحدات المعاونة والإدارية وأجهزة القيادة نظرا لاستمرار انخفاض نسبة التعليم فى الوعاء البشرى للتجنيد .

وكان تشغيل الأناث وسيلة لسد جزء كبير من النقص فى عناصر السكرتارية والتمريض وخاصة فى أجهزة القيادة العامة والوحدات الطبية للقاعدة وقيادات المناطق إلا أن هذا لم يمنع تناقص وظائف السكرتارية والتمريض فى الوحدات المقاتلة نتيجة لخروج الكثير من المتطوعين من الخدمة سواء بحكم السن أو الاستقالة وضعف إقبال الشباب من الذكور على التطوع بالخدمة العسكرية مما يضطر التشكيلات إلى شغل هذه الوظائف وأمثالها بما لها من أهمية بمجندين يفقدون الخبرة اللازمة لها بما يمثله ذلك من عبء على هيكل النظام الإدارى والتعليمى والتدريبى للقوات .

تركز الإنتاج الحربى فى الفترة الماضية على الأسلحة الصغيرة والمتوسطة والذخائر والمدافع بحيث يمكن الاعتماد عليها بدرجة معقولة ، إلا أن الأسلحة الثقيلة وخاصة الدبابات والمدافع ذاتية الحركة ، والطائرات ونظم الدفاع الجوى لازالت فى مرحلة التجارب ، وينتظر ألا يبدأ إنتاجها الاقتصادى قبل عام ١٩٨٦ ، كما أن الإنتاج البحرى اقتصر على زوارق الصواريخ « رمضان » و « أكتوبر » وزوارق الدورية « تمساح » . وعليه فإن القوات المسلحة المصرية لا تستطيع أن تعتمد على الإنتاج الحربى المصرى من الدبابات

والمدافع ذاتية الحركة وأنظمة الدفاع الجوى بدرجة معقولة قبل بداية التسعينات ، كما لا يتوقع الاعتماد بدرجة كافية على طائرات الإنتاج المحلى قبل منتصف التسعينات بينما يمكنها القيام بتعويض بعض المعدات التى تخرج من الخدمة قبل ذلك .

المقارنة الرقمية (٢) :

رغم أن المقارنة الرقمية لا تعطى مؤشرات دقيقة إلا أنها تمثل أحد المؤشرات عن حسابات توازنات القوة ، إذ أنها تمثل أحد عناصر معادلة القوة التى تتكون أساسا من العدد والنوع بالإضافة إلى بعض عناصر الخبرة والتدريب والروح المعنوية والقيادة ... الخ .

ومن المفضل هنا أن نقارن القوة المسلحة المصرية بالقوات المسلحة التى يحتمل وفقا للظروف السياسية أن تواجهها فى صراع مسلح شامل أو التى تقابلها على حدود يسودها التوتر وهى تتمثل هنا فى كل من إسرائيل ، وليبيا .

وسنأخذ الكتاب السنوى للتوازن العسكرى الذى صدر من المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٨٦/٨٥ بلندن كأساس مع إضافة ما نشر فى الدوريات المتخصصة .

وقبل أن نبدأ المقارنة علينا ألا ننسى :

أولا : أن الأرقام الواردة ليست مؤكدة ولكنها أقرب ما يمكن إلى التصديق من غيرها .

ثانيا : أن الميزان العسكرى للدول يتغير من يوم لآخر بل ومن ساعة لأخرى .

ثالثا : أن هذه البيانات لا تشتمل على بعض البيانات الضرورية والهامة مثل عناصر الاستطلاع والاتصالات الهندسية والفنية والإدارية وكلها عوامل لها تأثير كبير على كفاءة الميزان العسكرى .

وبالرغم من ذلك فإننا سنضطر أيضا إلى انتقاء بعض العناصر الرئيسية التى ترى أنها لها الأسبقية الأولى فى الميزان العسكرى :

(١) المقارنة مع إسرائيل :

إجمالى القوات المسلحة المصرية حوالى ٤٤٥ ألف مقاتل والقوات الاحتياطية حوالى ٣٨٠ ألف بمجموع ٨٢٥ ألف مقاتل ، فى حين أن إجمالى القوات المسلحة الإسرائيلية حوالى ١٤٢ ألفا تصل إلى ٥١٢ ألفا بعد التعبئة ، وبذا تقل القوات المسلحة المصرية العاملة

قليلا عن ثلاثة أمثال مثيلتها الإسرائيلية ، بينما لا تزيد عن مرة ونصف بعد التعبئة ، وهو ما يمكن أن يوفر للقوات المصرية ميزة نسبية عندما تكون المبادأة بيدها ، وعند تحقيق المفاجأة ، بينما تفقد كثيرا من هذه الميزة عندما تكون المبادأة إسرائيلية ولعل هذا هو السبب فى إنشاء مناطق للقوات المحدودة ، ومناطق منزوعة السلاح بين البلدين حتى لا تتمكن مصر - مرة أخرى - من تحقيق المفاجأة .

وتمثل القوات المسلحة الإسرائيلية (تسهل) بعد التعبئة ١١,٩٪ من تعداد السكان بينما هى فى مصر حوالى ١,٧٪ مما يؤكد قدرة مصر على إدارة صراع طويل ، بينما تصاب إسرائيل بالشلل إذا واجهتها فى صراع شامل لمدة طويلة .

الإنفاق الدفاعى لمصر عام ٨٥/٨٦ حوالى ٤,١٤٣ بليون دولار بينما الإنفاق الدفاعى لإسرائيل عام ٨٥ : ٣,٦٢١ بليون .

وهكذا فإن الإنفاق الدفاعى لمصر يزيد عن الإنفاق الدفاعى لإسرائيل . إلا أنه يوضع فى الاعتبار حجم المساعدات العسكرية الأجنبية .

وتمثل النسبة - خاصة إذا قيست كحجم القوة العاملة - درجة أعلى من التقدم الفنى والتكنولوجى والمستوى المعيشى ، وهى توضح مدى فداحة أى خسائر إسرائيلية سواء فى الأفراد أو المعدات من وجهة النظر الاقتصادية .

كما أن هذه النسبة تمثل - ثانيا - حوالى ١٢,٣١٪ من الناتج القومى العام لعام ١٩٨٣/١٩٨٤ فى مصر ، بينما تمثل ١٥,٥٪ من الناتج القومى العام لإسرائيل ، وهو ما يؤكد صعوبة مواجهة إسرائيل لمواجهة شاملة طويلة مع مصر فى حين تستطيع مصر إدارة مواجهة عسكرية طويلة شاملة مع إسرائيل .

ووفقا للمصادر المنشورة فإن عدد الفرق فى مصر ١٢ فرقة ، منها ثلاث مدرعة ، وست مشاة ميكانيكية ، وثلاث مشاة ، بينما لإسرائيل إحدى عشرة فرقة كلها مدرعة ، ولدى مصر ٤٢ لواء مستقلا منهم ٣٣ مدرعة ، و ٥ مشاة ميكانيكية ، وخمس مظلات فى حين أن لدى إسرائيل إثنى عشر لواء أقليميا أو حدود أو « ناحال » .

على أنه من المتوقع أن تكون مصر قد حولت أغلب فرقها المشاة إلى فرق ميكانيكية ، وأن تحول إحدى الفرق الميكانيكية إلى مدرعة .

وتمثل المقارنة السابقة دليلا على أن إسرائيل تتمتع

بتفوق أكبر بكثير في قوة الصدمة وخفة الحركة إلا أن الصراع المسلح في أكتوبر عام ١٩٧٣ ثم في لبنان عام ١٩٨٢ أبرز أهمية المشاة التي تعمل في تعاون وثيق مع الدبابات وباقي القوات والأسلحة الأخرى مما يمكن أن يعطى تفوقا نوعيا للقوات المصرية في مواجهة إسرائيل ، حيث أنها ليس لديها القدرة على زيادة وحداتها من المشاة ، كما أن قدرة مشاتها على القتال المترجل محدودة للغاية ، بل شبه منعدمة (٣) .

تمتلك مصر حوالى ٢١٥٩ دبابة قتال رئيسية ، منها حوالى ٦٥٩ دبابة م - ٦٠ - ٣١ ، ٦٠٠ ت - ٦٢ سوفيتية ، والباقي من دبابات سوفيتية ت ٥٤ و ٥٥ التي تقادمت ، في حين أن لدى إسرائيل ٣٦٠٠ دبابة قتال منهم ١٢١٠ م - ٦٠ ، ٢٥٠ جيركافا ١ ، ٢ إسرائيلية الصنع وهما من أحدث الدبابات .

وهكذا تتفوق إسرائيل على مصر بمقدار الثلثين تقريبا كما ونوعا .

وفي المدفعية تمتلك القوات المصرية ١٧٠٠ مدفع مختلف الأنواع ، و ٤٠٠ هاون ، وحوالى ٣٠٠ عربة صواريخ متعددة المواسير ، و ٢١ قاعدة إطلاق (قاذف) صواريخ أرض - أرض وأغلب هذه المعدات سوفيتية الصنع وتشمل قواذف الصواريخ أرض - أرض على ٩ قاذفات سكود . ب لها مدى ٣٠٠ كم من إنتاج عام ١٩٦٥ ، أما إسرائيل فلديها حوالى ألف مدفع مختلف الأنواع وحوالى ٩٠٠ هاون ، وعددا من عربات الصواريخ متعددة المواسير ، وحوالى ٢٤ قاذف صواريخ أرض - أرض لانس بالإضافة إلى عدد غير معروف من صواريخ أريحا وأريحا - ٢ .

وتوضح المقارنة أن مصر تتفوق في المدفعية عدديا إلا أن إسرائيل تتفوق في عدد المدافع ذاتية الحركة (٧٨٠ قطعة) والمدافع ذات العيار الكبير أكثر من ١٢٢ مم (٤٨٠ على الأقل) .

وتشير البيانات المنشورة عن الصواريخ أريحا وأريحا - ٢ بأنها تتميز بمداهمها البعيد إذ يصل مدى الصاروخ أريحا إلى حوالى ٣٥٠ ميل (حوالى ٥٦٠ كم) والصاروخ أريحا - ٢ إلى ٧٠٠ ميل (١٠٢٠ كم) وأنها صواريخ ذات رؤوس حربية نووية .

وهكذا يبدو أن إسرائيل تتفوق على المدفعية المصرية في المدى وخفة الحركة وقوة النيران وفي القدرة على استخدام الأسلحة النووية .

تصعب إجراء مقارنة رقمية لوسائل الدفاع المضادة للدبابات إذ أنها تمثل قدرات فنية على صد الدبابات المعادية فقط ، أى أنها تقارن بدبابات الجانب الآخر وليس وسائله المماثلة ، بالإضافة إلى أنه لا توجد أرقام متيسرة يمكن الاعتماد عليها في تقدير أعداد هذه الوسائل في جيش الدفاع الإسرائيلي ، ويقدر المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن الوسائل المصرية بتسعمائة مدفع ، وتسعمائة مدفع عديم الارتداد ، وألف قاذف للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات .

بينما تشير بعض المصادر العلمية الأخرى إلى أن لدى إسرائيل ١٠٠٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات وتشترك كل من مصر وإسرائيل في امتلاك المقذوفات من طراز « ميلان » و « تو » ، بينما تنفرد مصر بمقذوفات « ساجر » و « سنابر » و « سواتر » السوفيتية الصنع و « بيسونج » و « سوينج فاير » من التصميم الغربى وهى صواريخ متقدمة ، بينما لدى إسرائيل صواريخ « كوبرا » و « دراجون » و « بيكيت » وهى أيضا غربية ومتقدمة .

تتفوق البحرية المصرية على الإسرائيلية في عدد الغواصات إذ يصل إلى أربعة أمثالها ، وتتفوق تفوقا مطلقا في المدمرات والفرقاطات المسلحة بالصواريخ حيث لا تملك إسرائيل سفنا مشابهة ، بينما تتميز إسرائيل بأن لديها ٦ قرويطات « سعر » سريعة مسلحة بالصواريخ بما لا يوجد لها مقابل في البحرية المصرية . ويمكن استنتاج أن السفن المصرية تتميز بطول المدى بحيث يمكنها العمل بعيدا عن قواعدها ، كما أن الغواصات تمكنها من تحقيق أغلب المهام البحرية على مسافات بعيدة وبأقل تعرض .

إلا أن سفن السطح المصرية تتصف بالبطء النسبى عن القرويطات ولا توضح المراجع أنواع التسليح التى أدخلت حديثا على سفن السطح المصرية ، مما يشير إلى احتمال قصر مدى الصواريخ المسلحة بها بالمقارنة بالصواريخ الإسرائيلية .

(1) Danny Reachard, "The Middle East Military Structure", 1985, P6.

(2) IISS, "The Military Balance 1985 - 1986, pp 69 - 81.

(٣) ريتشارد غابرييل ودروس تكتيكية وعملياته من تجربة إسرائيل في حرب لبنان ١٩٨٢ - النشرة الاستراتيجية مجلد ٥ عدد ٢٥/٢٦ ، مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات في لندن - يناير ١٩٨٥ ص II .

ويزيد عدد زوارق الصواريخ المصرية قليلا عن إسرائيل فليديها في مقابل ٢٤ لدى إسرائيل . إلا أن زوارق إسرائيل (٩ ريشيف و ٦ سعر - ٢ ، و ٦ سعر - ٣ ، ٢ فلاج ستاف ، ودبورا ، وسنابرت كلها حديثة ومسلحة بصواريخ جابريل وهاربون الحديثة إذ تحمل ٦٣ صاروخا جبريل ٣ ، وحتى ٣٢ صاروخا جابريل ٢ ، ٥٦ صاروخا هاربون بينما يحمل زوارق الصواريخ المصرية ٣٦ صاروخا أتومات الحديث ، و ٣٢ صاروخا ستيكس ، و ٢٤ هاى ينج ، و ٨ س س - ن - ٢ والأخيرين سوفيتى الصنع وتقادموا إلا أنها ما زالت في الخدمة لدى بعض دول حلف وارسو .

وهكذا فإن تفوق إسرائيل النوعى ما زال يغطى التفوق العددي المصرى .

تتفوق مصر على إسرائيل تفوقا كاسحا في كسح الألغام البحرية حيث لديها ١٢ كاسحة ألغام منها عشرة يمكنها العمل في المحيطات وأعلى البحار ، بينما لا تملك إسرائيل أيا منها ، أى أن قدرات مصر على مواجهة الألغام البحرية والتغلب عليها كبيرة بينما إمكانيات إسرائيل محدودة جدا مما يعرضها لقطع مواصلاتها البحرية .

وتتفوق إسرائيل على مصر في مجال الاستطلاع البحرى إذ لديها ٧ طائرات مخصصة لهذا الغرض وتتفوق مصر في مجال مكافحة الغواصات بوجود ٥ طائرات عمودية سى كنج لهذا الغرض .

وتتميز إسرائيل في مجال الإبرار البحرى بأن لديها ٣ سفن إنزال متوسطة بالإضافة إلى ٦ زوارق إنزال دبابات و ٣ زوارق إنزال معاون في مقابل ١٣ زورق إنزال معاون لدى مصر مما يوفر لإسرائيل تفوقا عاما محدودا في مجال الإبرار والنقل البحرى والعسكرى .

كما تتميز مصر في مجال مركبات الوسادة الهوائية (هوفر كرافت) إذ لديها ثلاثة منها يقابلها لدى إسرائيل زوارق الهيدروفويل فلاج ستاف المسلحة بالصواريخ .

أما مشتريات الأسلحة البحرية فقد تعاقدت مصر على شراء ٤ مدمرات وفرقاطتين و ٦ زوارق صواريخ وغواصتين بينما تعاقدت إسرائيل على ١٠ زوارق هيدروفيل فلاجستاف لتصبح الأعداد متقاربة مرة أخرى ، بينما تشتري إسرائيل ٥ قروية سعر - ٥ لتزيد من قدراتها بعيدا عن سواحلها وتشتري مصر

١٤ مركبة وسادة هوائية و ١٦ صاروخا ساحليا حديثا ، و ٢٤ زورق مرور ، و ٦ سفين إنزال دبابات . ويبدو من الدراسة السابقة أن إسرائيل تتفوق على البحرية المصرية بصفة خاصة في المناطق القريبة من سواحلها ، بينما يمكن للبحرية المصرية تحقيق التفوق كلما ابتعدت عن السواحل الإسرائيلية إذا لم يواجه ذلك بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية .

بمقارنة القوات الجوية المصرية بالقوات الجوية الإسرائيلية نجد أن مصر لديها ٤٢٧ طائرة قتال في مقابل ٦٨٤ لدى إسرائيل أى أن مصر لديها ما يساوى ٦٢٪ من عدد طائرات القتال الإسرائيلية ، ولديها ٤٨ طائرة عمودية مسلحة مقابل ٦٠ لدى إسرائيل بما يساوى ٠,٨ من العدد الإسرائيلى .

وبمقارنة النوعية نجد أن لدى مصر ١٦٧ طائرة حديثة من طراز ف - ٤ أى (فانتوم يتوقع أن تباع إلى تركيا) ، وميراج ٥ س د اى ٢ ، وف - ١١٦ ، وينتظر أن تتسلم حتى ٨٠ طائرة ف ١٦ سى ، ودى ، و ٤٠ ميراج - ٢٠٠٠ ، و ٤ بى ام ، و ١٦ ميراج ٥ اى ٢ و ٤٠ جيه ٧ ، وتملك إسرائيل حاليا ٤٦٥ طائرة حديثة من طراز ف - ١٥ وف ٤ اى ، كفير ، ف - ١٦ ب ، وينتظر أن تزيد باستلام ١٤٠ طائرة من طراز ف - ١٥ ، ف - ١٦ كفيرسى - ٧ .

وهكذا فإن عدد الطائرات الحديثة المصرية ٠,٢٩ منها في إسرائيل حاليا وينتظر أن تصبح ٤,٥ بعد استلام الجانبين لما تعاقدوا عليه .

تتعادل القدرات المصرية والإسرائيلية تقريبا في قدرات النقل الجوى خاصة إذا استبعدنا الطائرات السوفيتية المتقدمة .

وتتفوق إسرائيل في مجال طائرات الإنذار إذ لديها أربع طائرات إنذار مبكر ، وأربع للحرب الإلكترونية في حين أن لدى مصر طائرتين للاستطلاع الإلكتروني وطائرة « هوكاى » وينتظر أن يتحسن التوازن باستلام مصر حتى ٤ طائرات هوكاى .

ينتظر أن تتسلم مصر ٢٤ طائرة عمودية كوبرا مسلحة بالمقذوفات تو ، وحوالى ١٢ طائرة عمودية جازيل مسلحة بالمقذوفات هوت ليصبح عدد الطائرات العمودية المسلحة ٨٤ ولتتفوق في هذا المجال على إسرائيل بنسبة ١,٤ : ١

إذا كانت مصر تتفوق في مجال وحدات الدفاع الجوي الأرضية على إسرائيل (حوالى ٧٤٣ قاذف صواريخ) أى أكثر من ١٠٠ كتيبة صواريخ فى مقابل ١٥ كتيبة إسرائيلية إلا أن هذا يرجع أساسا لإتساع مساحتها كثيرا عن إسرائيل إلا أن هذه القوة تحسب لصالح مصر إذ تغطى جزءا من التفوق الإسرائيلى فى القوات الجوية .

على أن الأرقام السابقة منصبة أساسا على الأسلحة التقليدية حيث أن الأسلحة فوق التقليدية لدى الجانبين تدخل فى نطاق السرية ولا تتوفر عنها معلومات دقيقة بحيث يمكن الاعتماد عليها فى المقارنة . على أن المؤكد أن إسرائيل تتفوق تفوقا مطلقا فى مجال الأسلحة النووية وينتظر ألا يكون لديها أقل من ٤٠ رأس نووى ، بينما لا توجد لدى مصر أى منها وإن كانت الصواريخ سكود ب تسمح باستخدامها فى حالة توفرها .

وفى مجال الأسلحة الكيميائية ينتظر أن يكون لدى الدولتين مخزون منها على أن كمية محدودة منها يمكن أن تكفى مصر بعكس إسرائيل ، وفى مجال الأسلحة البيولوجية يتوقع أن تكون إسرائيل متفوقة نتيجة لتقدمها فى أبحاث الهندسة الوراثية .

يمكن من دراسة المقارنات الرقمية السابقة أن إسرائيل متفوقة عدديا فى أغلب عناصر الميزان العسكرى على مصر وخاصة فى أعداد الدبابات والطائرات والزوارق البحرية السريعة والصواريخ أرض أرض ، وأن عدد الأسلحة الحديثة لديها يفوق كثيرا ما لدى مصر من هذه الأسلحة بحيث إذا تساوت باقى العناصر مثل الخبرة والتدريب والقيادة .. أو كانت فى إسرائيل أفضل منها فى مصر فإن إسرائيل تتفوق على البناء العسكرى المصرى الحالى وفى المستقبل القريب .

المقارنة مع ليبيا :

عند إجراء نفس المقارنة مع ليبيا نجد أن مصر تتفوق على ليبيا فى إجمالى تعداد القوات المسلحة الليبية بأكثر من ستة أمثال ، إذ أن الإجمالى الليبى ٧٣ ألفا ويزداد هذا التفوق عند احتساب الاحتياط إذ أن الاحتياطى الليبى حوالى ٤٠ ألفا مما يوفر لمصر قدرة على إدارة صراع طويل لا تتحمله ليبيا .

كما أن حجم الإنفاق الدفاعى المصرى حوالى ثلاثة أمثال الإنفاق الليبى الذى كان عام ١٩٨٢ يساوى ٧٠٩,٢٢ مليون دولار تقريبا ، وفى حين أن إجمالى

الناتج الداخلى العام فى ليبيا كان عام ١٩٨٢ يساوى ٢٦,١ بليون دولار تقريبا مقارنا بالناتج القومى العام فى مصر عام ١٩٨٢ : ٣٣,٦٦٢ بليون دولار .

ويصعب مقارنة التشكيلات المصرية بالليبية لاختلاف المصادر نحوها إلا أنه من الواضح أن مصر تتفوق تفوقا ساحقا فى مجال تشكيلات المشاة الميكانيكية التى برزت أهميتها فى أكتوبر ١٩٧٣ وفى لبنان .

إلا أن إجمالى عدد دبابات القتال الرئيسية المصرية يشكل ٠,٧٧ من عددها فى ليبيا (٢٨٠٠ دبابة) ولدى مصر ٦٥٩ دبابة م - ٣١٦٠ فى حين أن لدى ليبيا ٣٠٠ دبابة ت - ٧٢ إلا أن الأخيرة تعتبر أكثر تقدما من الأولى .

تزيد عدد المدافع فى مصر عنها فى ليبيا (١١٣٦) أى بنسبة حوالى ١,٢ لصالح مصر بينما تتفوق ليبيا فى عدد المدافع ذاتية الحركة الحديثة (٣٤٤ قطعة ولا يقابلها إلا عدد محدود من الهاوتزر ١٥٢ مم وحتى ٢٠٠ مدفع ١٠٠ مم ذاتى الحركة من طراز الحرب العالمية الثانية) كما يلاحظ أن أغلبية المدفعية الليبية من طرازات حديثة عن الموجودة لدى القوات المصرية .

وتتفوق مصر فى عدد الهاونات بينما تتفوق ليبيا إلى الضعف فى عربات الصواريخ متعددة المواسير (٦٠٠ إلى ٣٠٠) ولديها حوالى ٢,٢٩ مثل ما لدى مصر من الصواريخ أرض أرض التكتيكية فروج ٧ وسكود ب (٤٨ قاذفة) .

وهكذا فإن المدفعية المصرية تتفوق فى المدى القصير بينما تتفوق المدفعية الليبية فى المدى الطويل وخفة الحركة .

يتميز الدفاع الجوى الليبى عن الدفاع الجوى فى مصر فى عدد قوافل صواريخ الدفاع الجوى من طرازات حديثة حيث لديها ٣٥٠ من طرازات سام - ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، و ٣٠ كروتال مقابل ١٢ هوك و ١٦ كروتال ، و ٧٥ سام - ٦ ، وإن كان عدد القوافل طراز سام - ٧ غير واضح بالنسبة للجانبين . على أن مصر تتفوق فى أعداد القوافل من طراز سام - ٢ ، سام - ٣ ، المتقدمة حيث لديها ٥٦٠ مقابل ٢١٦ لدى ليبيا وقد أضيف إلى الدفاع الجوى الليبى حوالى ١٢ صاروخ سام - ٥ فى نهاية عام ١٩٨٥ .

تتفوق البحرية المصرية فى عدد غواصاتها عن الليبية إلى أكثر من الضعف (٦) إلا أن الغواصات الليبية تتقدم فى طرازها عن المصرية من طراز آر و 33 - O

بعض الجنود من غير الليبيين بعضهم عرب فلسطينيون وسوريون ، وبعضهم من دول إسلامية كباكستان ، والبعض الآخر من دول شيوعية كالاتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية .

الخبرة والتدريب القتالي :

تتميز القوات المسلحة المصرية بتوفر خبرة القتال ، وهذه الخبرة ذات قيمة كبيرة في تقدير القدرة القتالية للقوات ، وقد اكتسبت هذه الخبرة من خلال خوضها لعدة جولات من الصراع المسلح تتمثل في أربع جولات في الصراع العربي الإسرائيلي ، فضلا عن الحرب في اليمن .

إلا أن هذه الخبرة تتناقص بسرعة نتيجة لتسريح جميع المجندين الذين خاضوها ، وتقاعد الكثير من الضباط وضباط الصف المتطوعين بحكم قواعد الخدمة مثل السن وسلم الترقى أو بالاستقالة .

وقد سعت قيادة القوات المسلحة إلى نقل الخبرة إلى الأجيال الجديدة ، إلا أنه لا يمكن نقل الخبرة بالكامل ، إذ يبقى ذلك الجزء من الخبرة الخاص بممارسة العمل في ظروف الصراع الحقيقي وما يتولد لدى الفرد من حاسة المعركة وهو أمر يستحيل تحقيقه في ظروف السلم .

وهكذا لا تتوفر خبرة القتال حاليا إلا على مستوى القيادة في الكتائب المقاتلة فأعلى وكبار ضباط الصف .

وتسعى القوات المسلحة إلى تعويض هذا الفارق من خلال التدريب ، وتولى القيادة العامة للقوات المسلحة اهتماما به ، وخاصة على إدارة العمليات المتحركة والمرنة ، وبالأستفادة من التدريب المشترك مع الدول الأخرى كما تولى قدرا كبيرا من الاهتمام لتدريب القادة بالإضافة إلى العناية بتأهيلهم في المعاهد المحلية ، أو بإرسال البعثات إلى الخارج .. إلا أن العوامل الاقتصادية تحد من مستوى التدريب ويتمثل تأثير الأزمة الاقتصادية في تخفيض ساعات تشغيل المعدات ، والحد من استخدام الذخيرة الحية في تمارين الرماية ، وإجراء التدريب بوحدات ومعدات منخفضة ، وتقليل معدلات المشروعات المشتركة ، وكانت قد بدأت هذه التخفيضات منذ بداية عام ١٩٧١ وزادت بعد عام ١٩٧٣ .

وتسعى القيادة إلى تعويض هذا النقص بالتوسع في استخدام المقلدات والذخيرة المنخفضة ، وميادين الرماية الإلكترونية وغيرها ، وهي بلا شك مفيدة وتتبعها

الصينية ودبليو السوفيتية ، بينما تتفوق مصر في مجال المدمرات حيث لدى مصر ١١ مدمرة وفرقاطة مقابل فرقاطة ليبية واحدة ، بينما تتميز ليبيا بأن لديها ٩ قروية حديثة مسلحة بالصواريخ ، وتكاد تتعادل قوة زوارق الصواريخ لدى الدولتين (٢٥ في ليبيا) ، وتتفوق ليبيا في سفن الإبرار تفوقا مطلقا ، وكذا في زوارق إبرار الدبابات ، بينما تتفوق مصر في زوارق الإبرار العامة . على أنه بمقارنة القوة البحرية للدولتين تصبح متقاربة من حيث العدد والنوع وتتوقف نتيجة الصراع - في حالة حدوثه على درجة كفاءة المستخدمين .

تتميز القوات الجوية الليبية بزيادة عدد طائرات القتال عنها في مصر بنسبة ١,٢٥ ، وتتفوق مصر في عدد الطائرات العمودية بنسبة ١,١٤ (٥٣٥ طائرة قتال ، و ٤٢ طائرة عمودية مسلحة) كما يتميز بوجود سبع قاذفات من طراز تو - ٢٢ ذات المدى البعيد والتي يمكنها إطلاق صواريخ على أهداف أرضية إيه - اس - ٤ - ٤ لدى حوالى ٢٠٠ كم مقابل ١٣ - ١٦ في مصر .

كما أن عدد الطائرات الحديثة من طراز ميراج - وميج ٢٣ ، و ٢٥ يصل إلى ٢٢٧ وهو ما يقرب من ضعفها في مصر وينتظر أن تصل إلى حوالى ١,٥ بعد وصول ما تعاقدت عليه الدولتين .

أما إمكانيات النقل الجوي فلدى ليبيا ٦٢ طائرة نقل مقابل ٥٩ لدى مصر .

وتتميز الطائرات العمودية الليبية بوجود ٣٠ طائرة عمودية مى - ٢٤ الحديثة ذات إمكانيات النقل الكبيرة والتسليح القوي وهو ما لا يتوفر مثيله لدى مصر . رغم أن لديها ٤٨ طائرة عمودية مسلحة ، و ١٥ نقل ثقيلة شينوك .

يبدو من الأرقام السابقة أن هناك نوعا من التوازن بين قوى مصر وليبيا نتيجة تفوق ليبيا في أعداد المعدات بشكل عام والمعدات الحديثة بشكل خاص ، بينما تتفوق مصر في أعداد القوات وخاصة المشاة الميكانيكية ، وفي الأسلحة التقليدية ، فإذا أضفنا احتمال التفوق النوعي للمعدات الغربية الصنع في مصر عن المعدات الليبية السوفيتية الصنع والمعاصرة لها يصبح احتمال توازن القوة أكبر ، إلا أن ليبيا تستخدم تشكيلة من الأسلحة والمعدات الغربية والشرقية الصنع قد تمكنها من مواجهة الفارق التكنولوجي في حالة وجوده ، وهنا يبقى الفارق النوعي للأفراد ، خاصة وأن ليبيا تستخدم

كل الدول الغربية وإسرائيل ، إلا أن التدريب والرمية الحية والقوات كاملة قد ساعد على التفوق على القوات الإسرائيلية عام ١٩٧٣ التي انكشف ضعف مستواها في نواحي كثيرة أثناء القتال .

وبمقارنة عناصر الخبرة والتدريب القتالي مع الدول الأخرى التي تمثل احتمالات التهديد نجد أن إسرائيل عوضت تناقص خبرة القتال جزئيا من خلال ممارستها للأعمال العدوانية سواء ضد الأهداف الجوية العربية أو في لبنان ، وبالتالي تحتفظ لجنودها وضباطها بخبرة قتالية محدودة إلا أن الخبرة القتالية المكتسبة من القتال في لبنان كانت باهظة التكاليف سواء ماديا ، أو معنويا وقد اضطرت أخيرا إلى إيقافها تقريبا لهذه الأسباب ، ولأسباب اقتصادية أخرى . وتواجه إسرائيل نفس المشكلة فيما يختص بتدريب القوات الاحتياطية - التي كانت تعتمد عليها بدرجة أكبر من مصر - سواء من حيث تخفيض فترة استدعائها ، أو ساعات تدريبها على المعدات ، ويحتمل أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الأخيرة على تدريب القوات العاملة بدرجة أقل .

ويصعب مقارنة الخبرة والتدريب في القوات المصرية بها في ليبيا لعدم توفر كثير من المعلومات عنها ، إلا أننا نعرف أن القوات الليبية لم تكتسب خبرة قتالية منذ زمن طويل قبل قتالها الأخير في تشاد ، وهي أيضا خبرة محدودة من حيث الحجم (أقل من ١٠٪ من إجمالي تعداد القوات المسلحة) ومن حيث النوعية إذ أنها لم تواجه قوات حديثة التنظيم والتسليح والتدريب مما يقلل من قيمة هذه الخبرة ، ولو أن القتال في حد ذاته يكسب القائد والجندي بعض الصفات التي لا يمكن اكتسابها بالتدريب بالإضافة إلى أنه من المحتمل أن القوات الليبية قامت بغيار دورى للقوات مما يوسع من قاعدة الخبرة القتالية ولكنه لا يسمح بتعميمها .

وكانت القوات الليبية قد اكتسبت خبرة محدودة للغاية من خلال اشتراكها في القتال عام ١٩٧٣ ، ولكنه اقتصر على بعض عناصر المدفعية والقوات الجوية والدفاع الجوي ، ولا شك أن أغلب هذه القوات قد سرحت ولم تتراكم لديها خبرة جديدة ، كما أن أغلب الأسلحة التي استخدمت في عام ١٩٧٣ أصبحت خارج الخدمة في ليبيا .

وتندر البيانات التي نتحدث عن تدريب القوات الليبية أو تحاول تقييم مستوى تدريبها إلا أنها كانت قد

تقدمت خطوات تحت إشراف الضباط المصريين الذين تولوا مسئولية تدريبها بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ، ومن المتوقع أن تكون قد واصلت تقدمها بمعاونة المستشارين السوفييت الذين حلوا محل الضباط المصريين .

وإذا كان من الصعب تقييم المستوى الذي وصلت إليه القوات الليبية ، فإنه يمكن استنتاج أن النجاح الجزئي لها في تشاد يرجع إلى أن هذه القوات وصلت إلى مستوى جيد من التدريب القتالي ، إلا أنه من المتوقع أن يقل مستوى تدريب القوات الليبية عن مستوى القوات المصرية لما للأخيرة من خبرة في تخطيط وإدارة وتنفيذ التدريب للقيادات والوحدات ولصعوبة استفادة القوات الليبية من المستشارين السوفييت بشكل كامل لاختلاف اللغة وعدم القدرة على التكيف مع عاداتهم .

الروح المعنوية :

تسعى القيادة المصرية إلى الاحتفاظ بروح معنوية عالية لدى القوات ، وأن تستغل ما حققته القوات من نجاح خلال العمليات في أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وتهتم بتحسين ظروف الإيواء للقوات والظروف المعيشية لأفراد القوات المسلحة وعائلاتهم برعاية أسر المقاتلين وخاصة المحترفين بتوفير المساكن ، والخدمات التموينية والعلاجية ، وتوفير المصايف وفرص أداء الحج والعمرة وغير ذلك . كما أن تزويد القوات المسلحة بالأسلحة والمعدات الحديثة ، وإرسال البعثات والوفود إلى الخارج ، وتشجيع المتفوقين ، وإجراء المسابقات بين الوحدات كلها إجراءات تهدف بشكل أو بآخر إلى رفع الروح المعنوية للقوات وقد حققت في هذا المجال تقدما ملحوظا .

إلا أن الروح المعنوية يمكن أن تتأثر سلبيا بتردى الأوضاع العربية بعد توقيع معاهدة السلام ، والعجز العربي في مواجهة الاستفزازات الإسرائيلية ، وتوتر العلاقات المصرية الليبية ، كما يمكن أن تتأثر هذه الروح بظروف الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها المباشرة على الحياة الاجتماعية .

وبمقارنة الروح المعنوية بها في إسرائيل نجد أن الجيش الإسرائيلي قد تمتع لفترة طويلة بروح معنوية عالية نتيجة انتصاراتهم ، إلا أن هذه الروح تأثرت في عام ١٩٧٣ وأصيب بشرخ كبير أثناء القتال في لبنان وأهتزت الثقة في قياداتها على مستوياتها المختلفة ، ومن المتوقع أن تعمل إسرائيل على معالجة هذا الضعف بعد

الانسحاب من لبنان .

أما القوات الليبية فتتميز بروح معنوية مرتفعة بعد النجاح الذى حققته فى تشاد ، وللعناية بالشئون الإدارية للقوات وتحسن أحوالها المعيشية ، إلا أن هذه الروح تتأثر بإجراءات الأمن السياسى المتشددة التى يمكن أن تؤدى إلى محاسبة من يبدى رأيا مخالفا ، أو تدور حوله شكوك فى هذا المجال ، بالإضافة إلى وجود تناقض بين توجه العربى المعلن للدولة ، وواقع الخلاف مع الدول العربية المجاورة .

خلاصة :

يتلخص الميزان العسكرى المصرى بأن القوات المسلحة المصرية قد طرأت عليها تغييرات كثيرة بعد حرب ١٩٧٣ ، انتقلت بها من الاعتماد على أعداد كبيرة من الأفراد والمعدات إلى الاعتماد على نوعيات أفضل من الأسلحة والمعدات ، وإزداد اهتمامها بنظم القيادة والسيطرة والاتصالات والاستطلاع ، وأصبحت تعتمد بصورة أكبر على خفة الحركة والمرونة وقوة النيران كما عمدت إلى زيادة الاعتماد على نفسها بدرجة أكبر فى مجال التصنيع الحربى ، ووسعت من قاعدة مشترياتها من الأسلحة .

إلا أن هذه التغييرات لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها نتيجة لبطء تجارب السياسة الأمريكية مع المطالب الدفاعية لمصر ، والافتقار إلى مصادر التمويل اللازمة لتحديث القوات ، ولزيادة سرعة الإنتاج الحربى وخاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة .

كما أن الظروف العربية الحالية التى تتمثل فى تفكك الدول العربية ، وابتعاد أغلبها عن التعاون الوثيق مع مصر فى أعقاب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ساعدت على إنخفاض الميزان العسكرى المصرى ، وخاصة بمقارنته بالدول المجاورة لها والتى يمكن أن تمثل عناصر التهديد المحتملة لها .

وإذا كان من المتوقع أن يتحسن هذا الموقف مع مضى الزمن بزيادة معدلات الإمداد الأمريكى ، وبدء التصنيع الحربى المصرى مرحلة الإنتاج الكمى الواسع للمعدات الثقيلة وبزيادة التعاون العربى مع مصر ، فلا شك أن عناصر الأزمة الاقتصادية واستمرار التفكك العربى ، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن تظل مصر أضعف من إسرائيل ستظل مؤثرة على الميزان العسكرى المصرى طيلة الفترة الباقية من الثمانينات ما لم تستطع مصر توفير مصادر جديدة للسلاح

والمعدات تستطيع أن تتجاوب مع المطالب المصرية وتتناسب مع قدرات التمويل المحدودة والتى تتركز أساسا فى مجموعة الدول الاشتراكية .

ثانيا : سياسة التسليح المصرية

بدأ اهتمام مصر بتسليح قواتها يتزايد بشكل واضح مع بداية دخول القوات المصرية إلى فلسطين فى عام ١٩٤٨ ، إلا أن هذا الاهتمام أخذ يتزايد بمعدلات عالية مع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ورغم ما أصاب الجيش المصرى من خسائر أثناء العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ثم فى حرب ١٩٦٧ إلا أنه وصل إلى أقصى قوته فى الفترة ما بين عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٣ . على أن السياسة الخارجية المصرية اتخذت مسارا جديدا منذ وقف إطلاق النار فى عام ١٩٧٣ أدى إلى عقد سلام مع إسرائيل ، الأمر الذى صاحبه اختلاف سياسة التسليح نتيجة لاختلاف الدور الذى تلعبه القوات المسلحة ، فلم تعد مهمة القوات المسلحة هى تحرير الأرض المغتصبة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى كما كانت فى السابق ، وإنما اقتصر دورها على ردع العدوان أو تهديد السلام ، ودعم الدور المصرى فى النظام الأمنى العربى مع القدرة على تقديم الدعم غير المباشر للدول العربية ، والقدرة على العمل العسكرى خارج الحدود فى ظروف الضرورة الملحة .

وقد اعتمدت مصر فى أثناء الاحتلال البريطانى على تسليح قواتها من الأسلحة البريطانية التى سمحت بها قوات الاحتلال ، ومع بدء الصراع المسلح فى فلسطين واشتراك القوات المصرية فيه لجأت مصر إلى بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا بالإضافة إلى بريطانيا ، كذلك حاولت حكومات الثورة الحصول على أسلحة كافية للجيش وخاصة من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وأسبانيا إلا أنها بعد محاولات عديدة اقتنعت بأنها لن يمكن أن تسليح قواتها عن طريق الغرب فاتجهت إلى الكتلة الشرقية وأعلنت سياسة كسر احتكار السلاح . وقد حاولت مصر الاستمرار فى تنويع مصادر السلاح بعد أول صفقة مع الكتلة الشرقية فى أواخر عام ١٩٥٥ لكن رفض الدول الغربية جعلها تعتمد بشكل متزايد على الكتلة الشرقية والاتحاد السوفىيتى بشكل خاص بحيث أصبح الاتحاد السوفىيتى هو المصدر الرئيسى للغالبية العظمى من الأسلحة والمعدات فى القوات المسلحة المصرية إلى ما قبل بدء الصراع المسلح عام ١٩٧٣ . وقد أدى

اختلاف السياسة الخارجية المصرية أيضا إلى تدهور سريع في العلاقات المصرية السوفيتية تبعه انقطاع ورود الأسلحة من الاتحاد السوفيتي بصفة خاصة والكتلة الشرقية بدرجة كبيرة ، واتخذت مصر سياسة تنويع مصادر السلاح مرة أخرى مع انفتاح أساسى على دول الكتلة الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، إلا أن دول أوروبا الغربية كانت أسرع استجابة من الولايات المتحدة ، ولما كانت مصر في حاجة شديدة إلى سد خسائرها من الحرب فقد اتجهت إلى جمهورية الصين الشعبية ، وكوريا الشمالية للحصول على بعض حاجتها من الأسلحة القريبة في طرازها من الأسلحة السوفيتية ، ومع تزايد استجابة الدول الغربية حصلت على بعض احتياجاتها منها ، إلى أن بدأت الاستجابة البطيئة للولايات المتحدة الأمريكية لمطالب التسليح المصرى في عام ١٩٧٧ . ومنذ ذلك التاريخ بدأت مشتريات مصر من الأسلحة والمعدات الأمريكية في تزايد مستمر للتغلب على مشاكل تمويل المشتريات من الدول الغربية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي المورد الرئيسى للأسلحة . إن هذا لا يعنى اقتصار شراء الأسلحة على الولايات المتحدة ، فمصر لا زالت تسعى إلى الحصول على قطع غيار الأسلحة الشرقية من دول الكتلة الشرقية وخاصة رومانيا والمجر ويوغسلافيا ، كما أنها تحصل على بعض احتياجاتها من الصين الشعبية ، ومن دول الكتلة الغربية المختلفة ، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت لا تتجاوب بشكل كاف مع المطالب المصرية من الأسلحة ، كما أن الأسلحة والمعدات الأمريكية تتصف بارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة ، وتستغرق زمنا طويلا نسبيا بين التعاقد والتسليم .

علمت مصر منذ توقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ أنها يجب أن تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتى فى احتياجاتها التسليحية وقامت بإنشاء عدد من المصانع الحربية خاصة بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ ، إلا أنها اضطرت إلى إيقاف كثير من مشروعاتها بعد هزيمة ١٩٦٧ لتوجيه الموارد إلى شراء الأسلحة والمعدات وباقي احتياجات الاقتصاد القومى ، وقد رأت مصر بعد عام ١٩٧٣ أن تكثف من نشاطها فى مجال التصنيع الحربى بحيث أصبح عنصرا هاما فى توفير احتياجاتها من بعض عناصر التسليح ، بالإضافة إلى القدرة على التصدير مما يمكنها من الاستمرار فى سياسة التصنيع الحربى .

الدول التى تورد الأسلحة والمعدات إلى مصر :
تشمل قائمة الدول التى تباع الأسلحة والمعدات إلى مصر حوالى اثنتى عشرة دولة تقف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، يليها الصين وفرنسا وبريطانيا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا الغربية والبرازيل وكندا والنمسا وكوريا الشمالية ورومانيا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

تمد الولايات المتحدة مصر بأنواع مختلفة من الأسلحة والمعدات لجميع أفرع القوات المسلحة إلا أنه من الملاحظ أن امدادها للقوات البحرية محدود للغاية ، وأنها بدأت منذ عام ١٩٧٥ بامداد مصر بعدد من المركبات الخفيفة جيب ، ثم فى عام ١٩٧٧ بطائرات النقل قبل أن تبدأ فى توريد معدات القتال فى عام ١٩٧٨ .

وقد قامت حتى نهاية عام ١٩٨٤ بامداد مصر بدبابات وعربات مدرعة والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات TOW وصواريخ الدفاع الجوى هوك ، ورادارات الدفاع الجوى فى حين لم تمد القوات البحرية بشئ سوى الصواريخ هاربون ، أما القوات الجوية فأمدتها فى عام ١٩٧٧ بطائرات نقل وفى عام ١٩٧٨ بطائرات فانتوم ، وفى عام ١٩٨٦ بطائرات اف ١٦ ، كما أمدتها بطائرات الاستطلاع الالكترونى وصواريخ جو - جو وصواريخ جو - أرض .

وقد وافق الكونجرس الأمريكى خلال عام ١٩٨٥ على امداد مصر بمزيد من الدبابات إضافة إلى ما سبق التعاقد عليه ، كما ينتظر امداد مصر بعدد من العربات المدرعة والمدافع ذاتية الحركة ، والمدافع المضادة للدبابات ذاتية الحركة والمقذوفات الموجهة للدبابات ، ورادارات الدفاع الجوى ، والصواريخ الساحلية ، والزوارق السريعة للقوات البحرية ، وطائرات الاستطلاع الالكترونى والانداز ، وطائرات النقل ، والطائرات العمودية المسلحة بالمقذوفات الموجهة م - د ، والمقاتلات ف - ١٦ والصواريخ جو - جو وجو - أرض . وبالإضافة إلى ما سبق فقد زودت الولايات المتحدة مصر ببعض أجهزة ادارة النيران للدبابات ، ومقلد لتدريب وحدات الدفاع الجوى .

جمهورية الصين الشعبية :

كانت من أوائل الدول التى أمدت مصر بالأسلحة بعد انقطاع الامداد السوفيتى فى عام ١٩٧٥ ويلاحظ أن

لنفس الهدف وعلى مدافع للدبابات بالإضافة إلى إنتاج مشترك للطوربيدات والمدافع .

إسبانيا :

تركزت مشتريات مصر من إسبانيا على عربات القتال المدرعة للقوات البرية ، والفرقاطات البحرية والزوارق السريعة وقد تسلمت مصر خلال عامي ٨٤ ، ١٩٨٥ فرقاطتين بحريتين منها وقد أذيع خلال هذا العام أن إسبانيا ستزود مصر بأعداد كبيرة من سيارات النقل العسكرية والعربات المدرعة بموجب عقد قيمته ٤ ملايين دولار ، وأن هناك مفاوضات بشأن اتفاق جديد لتوريد عربات مدرعة وسيارات نقل أخرى .

إيطاليا والمانيا الغربية :

قامت إيطاليا خلال عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ بتزويد القوات الجوية بطائرات عمودية من طراز أمريكى تنتجها إيطاليا بتصريح من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد اشترت مصر كمية أخرى من هذه الطائرات ينتظر استكمالها خلال عام ١٩٨٥ . كما تقوم شركة ايطالية ألمانية مشتركة بتزويد مصر خلال عام ١٩٨٥ بنظام دفاع جوى يضم رادارات وصواريخ ومدافع للدفاع الجوى ، وتقدم ألمانيا الغربية مدافع ذاتية الحركة . وقد سبق لألمانيا الغربية فى أعوام ٧٥ - ١٩٧٧ بتزويد مصر بكبارى ومعدات اقتحام ومحركات جانبية لمعدات الاقتحام ، كما قامت بتقديم بعض سيارات النقل الثقيلة .

البرازيل :

اقتصر التعاون المصرى مع البرازيل على شراء طائرات التدريب « توكانو » مع الحصول على حق إنتاج هذه الطائرات ، وقد ظهرت أول طائرة من هذا النوع خلال عام ١٩٨٥ .

كندا :

اقتصرت كندا على إمداد مصر خلال عام ١٩٨٢ على طائرات نقل ، وطائرات نقل الشخصيات الهامة .

النمسا :

اقتصر تعامل مصر مع النمسا على شراء المدافع المضادة للدبابات ذاتية الحركة ، وليست هناك أية تعاقدات جديدة معروفة .

كوريا الشمالية :

برزت أهمية كوريا الشمالية فى الفترة التى تلت حرب

إمداداتها تركزت فى وسائل الدفاع الجوى والبحرية والقوات الجوية ولم تقدم شيئاً للقوات البرية . وقد كان من أوائل ما قدمته المدافع المضادة للطائرات ثم قطع غيار رادارات الدفاع . الجوى البديلة للرادارات السوفيتية ب - ١٢ ، ب - ١٥ ، ب - ١١ ، ولكن إمداداتها للقوات البحرية تبدو بارزة إذ تميزت بالغواصات وزوارق المرور الكبيرة ، وقدمت الطائرات « ف - ٦ ، ف - ٧ » للقوات الجوية . ومن المتوقع أن تقوم الصين بتوريد معدات أخرى خلال عام ١٩٨٦ وصلت منها فعلاً ثمانية لنشآت مرور كبيرة ، كما ينتظر أن تقوم بتوريد حوالى ٢٦ طائرة طراز « ف - ٦ » ، و ٤٠ طائرة « ف - ٧ » وبعض رادارات الدفاع الجوى .

فرنسا :

بدأ تعاونها مع مصر بشكل واضح عام ١٩٧٥ بتزويدها بطائرات ميراج ومعدات أخرى ، ويمتد تعاونها إلى جميع أفرع القوات المسلحة إذ أمدت القوات البرية بالأسلحة الموجهة المضادة للدبابات ، وأمدت القوات البحرية بالصواريخ البحرية والساحلية « أوتومات » وأمدت القوات الجوية بالطائرات الميراج والطائرات العمودية « جازيل » سواء المسلحة بالمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات أو المعادية ، أما قوات الدفاع الجوى فقد أمدتها بالصواريخ كروتال . وتشتمل قائمة مشتريات مصر من الأسلحة الفرنسية عامي ٨٥ ، ٨٦ على الصواريخ الساحلية والطائرات ميراج ٢٠٠٠ ، وميراج ٥٠٠ ، والطائرة « الفاجيت » والطائرات العمودية « جازيل مسلحة » وعادية ، و « سوبر بوما » والصواريخ جو - سطح « أكسوسيته » .

بريطانيا (المملكة المتحدة) :

بدأت بإمداد مصر بطائرات عمودية وأسلحة موجهة مضادة للدبابات فى أواخر عام ١٩٧٦ ، وتعتبر معاملاتها ما زالت محدودة ، وقد أمدت القوات البرية بالأسلحة الموجهة المضادة للدبابات ، والقوات البحرية بطائرات عمودية لمكافحة الغواصات ومركبات الوسادة الهوائية كما عاونت فى إنتاج زوارق الصواريخ « رمضان » وأمدت القوات الجوية بطائرات عمودية للنقل بينما لم تمد قوات الدفاع الجوى .

وتشتمل مشتريات مصر عام ١٩٨٦/٨٥ على طوربيدات بحرية لمكافحة الغواصات وطائرات عمودية

أكتوبر حيث زودت مصر بعدد من المداقع بعيدة المدى والعربات قاذفة الصواريخ متعددة المواسير . وليست هناك دلائل على تعاملات حديثة مع كوريا الشمالية ، ومن الجدير بالذكر أن المعدات الكورية على نفس نمط المعدات السوفيتية .

رومانيا ويوغسلافيا والمجر :

اقتصرت التعامل مع هذه الدول على قطع الغيار للمعدات السوفيتية الموجودة برصيد القوات المسلحة المصرية وبعض المعدات المشابهة لها تشتمل على بعض الدبابات ، كما تعاون مصر في بعض مشروعات التصنيع الحربى .

يوضح الجدول (١) موجودات القوات المسلحة المصرية من الأسلحة الرئيسية غير السوفيتية عام ١٩٨٥ والمشتريات من هذه الأسلحة في نفس السنة .

* الانتاج الحربى :

سبق أن حاولت مصر منذ عام ١٩٤٩ الاعتماد على نفسها في مجال الانتاج الحربى وقد شارك الانتاج الحربى المحلى في الاعداد للصراع المسلح عام ١٩٧٣ بنصيب وافر الا أن مصر قد سعت بعد ايقاف اطلاق النار إلى توسيع قاعدتها الصناعية الحربية زيادة انتاجها الحربى ، وكانت ترمى من وراء ذلك إلى عدة أهداف نستطيع أن نجملها في الآتى :

١ - تحرير الارادة السياسية الوطنية من الضغوط الأجنبية فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية .

٢ - ضمان توفير أكبر قدر من احتياجات القوات المسلحة لإدارة الصراع المسلح في الفترات الحرجة .

٣ - توفير فرص العمل لاعداد أكبر من العلميين والفنيين والعمال المصريين .

٤ - توفير أكبر قدر من العملة الصعبة المستخدمة في شراء الأسلحة من الخارج .

٥ - زيادة الدخل القومى عن طريق تصدير الأسلحة المصنعة محليا إلى دول المنطقة العربية والأفريقية أساسا وباقى دول العالم وخاصة دول العالم الثالث .

٦ - توفير أسلحة ومعدات أكثر ملاءمة للقوة البشرية والطبيعية والجغرافية والمناخية العربية .

وقد اعتمدت في ذلك على ثلاثة عناصر تنفيذية رئيسية هى :

١ - الورش الرئيسية للأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، وورش القاعدة .

٢ - الهيئة العامة للمصانع الحربية .

٣ - الهيئة العربية للتصنيع .

وللتغلب على مشاكل التمويل فقد اتخذت أساليب مختلفة تتراوح بين الاعتماد الكامل على النفس ، والانتاج العربى المشترك ، والانتاج المشترك مع الدول الأجنبية .

ويلاحظ أن لكل أسلوب منها مزاياه وعيوبه إذ أن الاعتماد الكامل على النفس يوفر حرية أكبر في الانتاج ، ويحافظ على سرية بدرجة كبيرة ، ولكن يعيبه ضيق حيزه نتيجة لانخفاض موارد التمويل ، وعدم ضمان متابعة التطور العلمى والتكنولوجى العالمى نتيجة للانغلاق الداخلى ، وصعوبة التسويق الخارجى لعدم تكافؤ فرص المنافسة مع الدول الأخرى السابقة في هذا المجال . أما الانتاج العربى المشترك فقد يحد من حرية القرار نسبيا ، ولكنه يحافظ على سرية ويوسع مجالات الانتاج نتيجة لتوفر موارد التمويل ، ويضمن مجالات للتسويق حيث يصبح لدى الدول المساهمة حافزا أكبر لشراء الانتاج ، ولكنه قد لا يضمن متابعة التطور العلمى والتكنولوجى العالمى ، ولو أنه يضيف في الوقت نفسه مجالات العلم والخبرة العربية التى لا تتوفر في مصر ، أما الانتاج المشترك مع الدول الأجنبية فلا شك أنه يحد من حرية القرار ، ويجعل سرية مشكوكا فيها بدرجة كبيرة ، ولكنه يوفر مجالات للتمويل ، ويضمن متابعة مستمرة - وإن كانت محدودة - للتطور العلمى والتكنولوجى في العالم ، ويوفر حافزا للشركاء الأجانب للاشتراك في تسويق الانتاج لتحقيق مصالحهم .

وكانت مصر قد ساهمت في تأسيس الهيئة العربية للتصنيع بالتعاون مع دول عربية أخرى تشمل المملكة العربية السعودية ، وقطر واتحاد الامارات العربية ، والسودان في عام ١٩٧٥ ، الا أن باقى هذه الدول العربية انسحبت من الهيئة نتيجة لتقارب مصر واسرائيل . وقد أبقت مصر على هيكل الهيئة بها ، وسعت إلى استمرار عملها ، واشراكها في برنامج الانتاج الحربى ، الا أنها فقدت التمويل العربى واضطرت إلى الاستعاضة عنه بالتعاون في الانتاج المشترك مع دول أجنبية : المملكة المتحدة ، وفرنسا ، والولايات المتحدة ويوغوسلافيا وايطاليا والصين والبرازيل وألمانيا الغربية .

لقد خطت مصر خطوات واسعة في مجال التصنيع الحربى خلال الثمانينات بحيث تضاعف انتاجها ، وأقامت معرضين لمنتجاتها من الأسلحة : الأول وكان

وقد شمل هذا الهاوتزر ١٢٢ مم « د - ٣٠ » السوفيتي الأصل .

الدفاع الجوى :

استطاعت مصر انتاج بعض وسائل الدفاع الجوى فى مقدمتها الصاروخ « عين الصقر » على نمط الصاروخ السوفيتى المحمول على الكتف « ستريلا » (سام - ٧) بعد تطويره وطورت نظاما للدفاع الجوى يجمع بين المدفع ٢٣ مم الذى أصبحت تنتجه بالكامل وهو سوفيتى الأصل ، والعربة المدرعة الأمريكية والرادار الفرنسى والصاروخ « عين الصقر » بالتعاون مع فرنسا الا أنه لم يدخل بعد فى مرحلة الانتاج الكمى ، كما تنتج بالونات الدفاع الجوى .

القوات البحرية :

نجحت البحرية المصرية بالتعاون مع هيئة قناة السويس والشركات الأجنبية فى انتاج أنواع مختلفة من زوارق الهجوم السريعة من طراز « أكتوبر » ، و « رمضان » الذى طور بالتعاون مع المملكة المتحدة ، و « تمساح » بالتعاون مع هيئة قناة السويس .

القوات الجوية :

أما القوات الجوية فبرغم الاهتمام بها فان الانتاج الكمى مازال يقتصر على الطائرات العمودية « جازيل » الفرنسية بينما ظهرت خلال عام ١٩٨٥ باكورة الانتاج من الطائرة « الفاجيت » التى يتم جمعها بتعاون فرنسى المانى ، والطائرة « توكانو » بالتعاون مع البرازيل ، وتقوم بتجميع الطائرة ف - ٧ بالتعاون مع الصين .

الانتاج المقبل :

يمر انتاج بعض المعدات بمرحلة التجارب والاختبار ويشمل ذلك حاليا تطوير مدفع ذاتى الحركة بتحميل الهاوتزر ١٢٢ مم د - ٣٠ على شاسيه دبابة بالتعاون مع شركتى « رويال أورد نانس » البريطانية ، و « بى - أم - واى » الأمريكية وقد اقترحت كل من الشركتين نموذجا مختلفا وقدمت عينات من نماذجها وينتظر بدء انتاج النموذج المختار عام ١٩٨٦ . وتقوم شركة « عرب بريتش دينامكس » المشتركة بتطوير نظام دفاع جوى مشتق من نظام سام - ٢ السوفيتى يعرف باسم « طير الصباح » وينتظر البدء فى انتاجه أوائل عام ١٩٨٦ ، كما تساهم فى انتاج نظام الدفاع الجوى « سكاي جارد » بتعاون ايطالى المانى وينتظر أن تبدأ باكورة انتاجه فى نهاية عام ١٩٨٥ . وتعاون شركة « ماركونى »

محدودا عام ١٩٨١ ، والثانى أقيم على نطاق واسع فى نوفمبر ١٩٨٤ وقد ظهر أن بعض المنتجات قد تعدت مرحلة التجارب إلى الانتاج الكمى ، بينما البعض مازال فى مرحلة التجارب والاختبار ومازالت بعض الأنظمة فى دائرة الدراسات . وقد اتسع نطاق التصنيع ليشمل أسلحة ومعدات مختلفة بعضها عام وبعضها يخص الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، على أن انتاج الطائرات يستلقت النظر بما يبرز من اهتمام خاص به .

الأسلحة والمعدات العامة :

كان من الطبيعى أن تستمر مصر فى انتاج الأسلحة الصغيرة بأنواعها ، والذخيرة حيث أنها كانت قد قطعت شوطا كبيرا فى هذا المجال قبل الحرب عام ١٩٧٣ ، وقد تطور هذا الانتاج واتسع فى الثمانينات بحيث أصبح يغطى تقريبا جميع أنواع الأسلحة الصغيرة ، و ٩٥٪ من احتياجات القوات المسلحة من الذخيرة بأنواعها المختلفة ، كما أنها طورت قنابل مضادة للدبابات وقنابل شديدة الانفجار يمكن إطلاقها من أسلحة الدفاع الشخصى ، كما تنتج بعض عربات النقل الخفيفة « جيب » اللازمة للعمل العسكرى . كما تطور انتاج المظلات بأنواعها الخاصة بالأفراد ، والامداد . وفى مجال الاتصالات انتجت كثيرا من نظم الاتصالات العسكرية ، وبالونات الاتصال اللاسلكى كما أنتجت بالونات الاعاقة الجوية .

القوات البرية :

وفى مجال انتاج العربات المدرعة طورت مصر انتاجها الذى بدأ فى الستينات وأصبحت تنتج ناقلة الجنود « فهد » حمولة ١١ طن ، وتصل سرعتها إلى ٩٠ كم / ساعة أما فى الدبابات فقد اقتصر الانتاج وحتى الآن على انتاج ماسورة المدفع عيار ١١٥ مم المستخدم فى الدبابة السوفيتية ت ٦٢ بالتعاون مع المملكة المتحدة .

وحظيت أسلحة المدفعية باهتمام خاص فى انتاج احتياجاتها مبكرا إذ تقوم مصر بانتاج الأسلحة والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات « سوينج فاير » بالتعاون مع شركة « عرب بريتش دينامكس » وهى شركة عربية بريطانية مشتركة تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع ، كما تنتج عربات الصواريخ متعددة الفوهات المركبة على مركبات « ايسيزو » اليابانية . وبالإضافة إلى انتاج الهاونات التى سبق للمصانع الحربية إنتاجها قبل عام ١٩٧٣ انتجت مصر الهاون ١٢٠ مم والمدافع المتطورة عيار ١٢٢ مم ، و ١٣٠ مم

يلاحظ أن بعضها يقوم فعلا بشراء الانتاج المصرى دون اعلان عن ذلك نتيجة للمقاطعة العربية في أعقاب التقارب المصرى الاسرائيلى ، وتوقيع معاهدة السلام مع اسرائيل الا أن الأردن والصومال والمغرب وتونس تعتبر من أولى الدول المرشحة لاعلان شرائها للأسلحة ، كما أن هناك احتمالات جيدة لتسويقها في أفريقيا وخاصة زائير وكينيا ، وفي بعض الدول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا وأندونيسيا .

وستسعى مصر إلى تنمية قاعدتها الصناعية الحربية في الفترة القادمة أفقيا ورأسيا ، ومن المنتظر حتى نهاية الثمانينات أن تبدأ في انتاج الدبابات ، وسفن السطح الحربية الأكبر مثل القرويطات وربما الفرقاطات والغواصات ، والاستمرار في تطوير نظم الدفاع الجوى لتشمل الرادارات وصواريخ الدفاع الجوى ذات المدى الأبعد وذاتية الحركة ، وانتاج المدفعية ذاتية الحركة ، كما قد تسعى لانتاج الصواريخ أرض - أرض ، الا أنها ستقابل مشاكل التمويل التى يمكن حلها جزئيا ، ولكن الحل الكامل لها يتم في اطار التعاون العربى إذا استطاعت أن تصل إلى مصالحة سياسية مع الدول العربية . وإذا كان بدء الانتاج عن طريق التجميع مع زيادة نسبة الانتاج بداية صحيحة فان معدل هذه الزيادة يجب أن يكون سريعا ، كما أنه يجب الاستفادة من هذه المرحلة لاكتساب الخبراء والفنيين المصريين والعرب العلم والخبرة الكافيتين لامكان الاعتماد على أنفسهم حتى لا يستمر الاعتماد على الخبرة الخارجية في تطوير الانتاج بالقدر الذى تسمح به الدول المتعاونة وخاصة أن هذه الدول متعاطفة مع اسرائيل ولديها جماعات ضغط يهودية قوية .

القوات البحرية المصرية في تطوير نوع جديد من الزوارق السريعة وانتاج طوربيدات « ستنج راي » التى تعمل بتتبع الموجات الصوتية لمكافحة الغواصات ، كما تقدم تكنولوجيا مكافحة الغواصات عموما ، كما تقوم بالاعداد لانتاج الطائرة المقاذفة المقاتلة « ميراج ٢٠٠٠ » بالتعاون مع شركة « داسو بريجيه » الفرنسية .

ولازالت هناك دراسات تجرى لانتاج أنواع أخرى من المعدات أهمها انتاج الدبابة وتتركز الدراسات على اختيار نوع الدبابة التى يتم انتاجها ، حيث تسعى مصر إلى إنتاج دبابة متقدمة تأخذ بأحدث التطورات في انتاجها عالميا ، كما أنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة تصل إلى ٩٠٠ مليون جنيه وقد أمكن توفير ما يقرب من ٢٩١ مليون منها وينتظر أن يبدأ الانتاج بتصنيع أجزاء منها محليا وتجميع الباقي تمهيدا لانتاجها بالكامل وقد دارت مباحثات لانتاج المقذوفات الموجهة المضادة للدبابات "TOW" وقواذفها ، ألا أنه تجرى الدراسة لتوفير الاستثمارات اللازمة . كما تجرى دراسات لبحث انتاج الطائرة الخفيفة « ف - ٢٠ » بالتعاون مع شركة « نورثرب » الأمريكية وتتركز الدراسات حول تسويقها . كذلك جرت مباحثات مع ألمانيا الغربية حول انتاج أجزاء هامة من رادار طائرة الاستطلاع الالكترونى والانذار المبكر "EC-2" هوك أى اسفرت عن توقيع عقد بين الدولتين تبلغ قيمته ٣,٥ مليون دولار .

التسويق :

قامت مصر ببيع بعض انتاجها إلى العراق وبعض الدول العربية وخاصة السودان ، وعموما فان سوق الانتاج العربى المصرى المحتملة هي الدول العربية إذ



جدول (١)

موجودات القوات المسلحة المصرية من الأسلحة غير السوفيتية
عام ١٩٨٥ ومشترياتها من هذه الأسلحة الرئيسية :

العدة	موجود حاليا	لم يتأكد وصوله	المصدر	ملاحظات
قوات برية				
دبابة ت - ٥٥	٢٠٠ - ٣٠٠		رومانيا ويوغوسلافيا	
دبابة م - ٦٠ - ٣١	٦٥٩	٢٥٠	الولايات المتحدة	
مدافع دبابات ١٠٥ مم ك ٣١٧	—	غ م	المملكة المتحدة	شركة رويال أوردننس قيمته ١٢,٨ مليون دولار
عربات مدرعة ب م ٦٠٪ ب	٢١٧	٣٥٠	اسبانيا	
عربات مدرعة م ١١٣ - ٢١	٥٥٠	٥٠٠	الولايات المتحدة	
عربات مدرعة م ٩٠١ توذح	—	٥٢	الولايات المتحدة	ذح - ذاتي الحركة
مدفع ١٠٩ - ١٥٥١ ذح	—	٥٤	الولايات المتحدة	
مدفع ١٣٠ مم	غ م	—	كوريا الشمالية	
عربات صواريخ ١٣٢ مم	غ م	—	كوريا الشمالية	
سلاح موجه مضاد للدبابات	غ م	—	فرنسا	
سلاح موجه مضاد ميلان	غ م	—	المملكة المتحدة	
سلاح بيسونج وسوينج فاير	غ م	٢٠٠٠	الولايات المتحدة	المسجل عدد القواذف , مشتري ٤٠٠٠ مقذوف
سلاح تو	غ م	٢٠٠	الولايات المتحدة	
مدفع مضاد للدبابات ذح ١٠٥ مم	٥٢	—	النمسا	
الدفاع الجوي				
قاعدة صواريخ دفاع جوى كروتال	٣٦	—	فرنسا	
قاعدة صواريخ دفاع جوى هوك	١٢	٩٦	الولايات المتحدة	٢٨٨ صاروخ (مشتري)
قاعدة صواريخ دفاع شابارال	—	٦٠	الولايات المتحدة	٤٥٠ صاروخا
نظام دفاع «جوى» سكاي جارد (أمون)	غ م	١٨	ايطاليا / المانيا غ	
مدافع مضادة للطائرات	غ م	—	الصين الشعبية	
رادار دفاع جوى	—	غ م	الصين الشعبية	سبادا
رادار دفاع جوى ANTPS63	غ م	غ م	الولايات المتحدة	
رادار دفاع جوى ANTPS73	غ م	—	الولايات المتحدة	
رادار دفاع جوى ANTPS65	—	٨	الولايات المتحدة	
مقلد دجو ANTPS59	١	٤	الولايات المتحدة	

القوات البحرية

بريطانيا	٣	فرقاطة مدفعية
اسبانيا	٢	فرقاطة ديسكوبرتا صواريخ
الصين	٢	فرقاطة جيانجهو صواريخ
الصين	٩	زورق مرور كبير هينان
الصين	٢	زورق هجوم شنغهاي
الولايات المتحدة	—	زورق مرور سويفت
مصر	٩	زورق مرور تمساح
الصين	—	مدمرة صاروخية لودا
		زورق هجوم سريع صاروخي
مصر	٦	«رمضان»
مصر	٦	«اكتوبر»
اسبانيا	—	كور موران
الصين	٤	غواصة طراز أو - ٣٣
المملكة المتحدة	—	طوربيدات تحت الماء مكافحة غواصات
فرنسا	٣٠	صاروخ بحري اوتومات
الولايات المتحدة	١٨	صاروخ بحري هاربون
المملكة المتحدة	٣	مركبة وسادة هوائية
		هليكوبتر مكافحة غواصات
المملكة المتحدة	٥	سى كينج
	٦	سفينة انزال دبابات
بالتعاون مع المملكة المتحدة		
شركة ماركونى		

القوات الجوية

مقاتلة قاذفة ف - ٤ فانتوم	٣٣	—	الولايات المتحدة
مقاتلة قاذفة ف - ٦	٨٢ (٤)	٢٦	الصين
مقاتلة قاذفة ف - ٧	٢٠	٤٠	الصين
مقاتلة قاذفة ميراج	٥٤	١٦	فرنسا
مقاتلة قاذفة الفاجيت	١٩ (٨)	١٨ (٩)	فرنسا
مقاتلة ف - ١٦	٣٢ (٦)	٨٠	الولايات المتحدة
مقاتلة ميراج	٥٤ (٦)	—	فرنسا
مقاتلة ميراج ٢٠٠٠	—	٤٠ (٤)	فرنسا
مقاتلة ميراج	—	١٦	فرنسا
طائرة استطلاع ميراج	٦	—	فرنسا
طائرة تدريب توكانو	—	(١٨)	البرازيل
طائرة استطلاع الكتروني	٢	—	الولايات المتحدة
طائرة استطلاع هوك آي	٢	٣	الولايات المتحدة
هليكوبتر مقاتلة جازيل	٤٨ (٢٤)	٢٤ (١٢)	فرنسا/مصر
هليكوبتر مقاتلة كوبرا	—	(٢٤)	الولايات المتحدة
هليكوبتر غير مسلح جازل	٥٢	غ م	فرنسا/مصر
هليكوبتر غير مسلح جازل	—	١	فرنسا/مصر
هليكوبتر غير بل ٢٢٢	—	٤	الولايات المتحدة
هليكوبتر غير مسلح سوبر بوما	—	غ م	فرنسا
هليكوبتر غير مسلح شينوك	١٥	١٥	إيطاليا
هليكوبتر غير مسلح كومانكو	٢٣	—	المملكة المتحدة
هليكوبتر غير مسلح VH12-E	١٨	١٨	الولايات المتحدة
طائرة نقل C130	٤٤	٣	الولايات المتحدة
طائرة نقل فالكون ٢٠	٤	—	فرنسا
طائرة نقل بغالو	٩	—	كندا
صاروخ جو - جو سبارو	غ م	غ م	الولايات المتحدة
صاروخ جو - جو سيدوا يندر	غ م	١٥٠	الولايات المتحدة
صاروخ جو - جو	غ م	غ م	الولايات المتحدة
صاروخ جو - أرض مافريك	غ م	غ م	الولايات المتحدة
صاروخ جو - أرض HOT	غ م	غ م	فرنسا
صاروخ جو - أرض اكسوسيسا	—	غ م	فرنسا

معدات عامة

مركبات خفيفة	غ م	غ م	الولايات المتحدة
مركبات نقل	غ م	غ م	الولايات المتحدة
مركبات نقل	غ م	غ م	ألمانيا
مركبات نقل	غ م	غ م	إسبانيا
معدات كبرى هندسية	غ م	—	ألمانيا

شركة أناسا

ثالثا - تدريب القوات المسلحة المصرية خلال الثمانينات

وجهت القوات المسلحة المصرية اهتماما خاصا بتدريب القوات المسلحة خاصة بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر وانسحاب قوات العدوان الثلاثي ، الا أن هذا التدريب كان يجرى بصفة دائمة في ظروف حالة الحرب مع اسرائيل ، وأعمال القتال في اليمن حتى عام ١٩٦٧ . وقد ازدادت معدلات التدريب بصفة خاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، ووصلت خاصة في السنين التالية مباشرة للهزيمة إلى معدلات عالية جدا ، الا أن متطلبات حالة الحرب وارتباط اجزاء كبيرة من القوات بمهام دفاعية مباشرة كان له أثره الواضح على تدريب القوات .

ومع بداية الثمانينات ، وبعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل دخلت القوات المسلحة في فترة جديدة لم يتح لجيل كامل من القيادات والقوات أن يعرفها منذ أكثر من ثلاثين سنة ، إذ كان على القوات أن تعيد تنظيم تدريبها في ظروف السلام متخلية عن كثير من اعبائها الدفاعية السابقة ، وكان لابد لهذه الفترة أن تتميز عما سبقها في عدة نواح كان لها أثرها على تخطيط وتنفيذ التدريب ، على أنه يجب أن نلاحظ أن القوات المسلحة لا تنشر كل المعلومات عن تدريبها ، ولكنها دائما تسمح بنشر جزء منها فقط ، وتتناول الدراسة المعلومات المنشورة فقط عن هذا التدريب وهي كافية لاعطاء صورة عن العوامل المؤثرة فيه ، وملامحه الرئيسية ، فضلا عن أنها تنم في كثير من الاحيان عما يحول بأفكار المخططين له .

لقد تميزت فترة الثمانينات بعدة ملامح أهمها :

- * أنها أول بداية لتدريب القوات في ظروف السلام مع اسرائيل .
- * أن التدريب صاحب تنفيذ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء ، واستمر بالطبع بعد انتهائه .
- * أن القوات المسلحة اتجهت إلى الحصول على أسلحة ومعدات جديدة يغلب عليها الطابع الغربى ، وادخالها في خدمة القوات المسلحة .
- * أن هذه الفترة اشتملت على اعادة تنظيم القوات المسلحة على أساس توفير نيران أكبر وأدق ، وخفة حركة أعلى ، وبأفراد أقل .
- * زيادة التعاون العسكرى مع دول أجنبية غير عربية بالإضافة إلى تعاون محدود مع دول عربية .

* تغيير النظام العام للدولة ، بتغيير بدء السنة المالية ليكون شهر يوليو بدلاً من شهر يناير

* الغاء استعراض ٦ أكتوبر السنوى منذ نهاية عام ١٩٨١ .

لقد كان لهذه الخصائص انعكاسها على تدريب القوات المسلحة ، إذ أن ظروف السلام خفضت حجم القوات المسلحة التى يجب أن تبقى في حالة استعداد كامل لصد الأعمال العادية المفاجئة ، مما أتاح فرصة أكبر لتدريب أحجام من التشكيلات والوحدات كان لابد إلى اعادة الانتشار الاستراتيجى للقوات على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة مما أدى إلى انتقال بعض القوات من أماكنها إلى أماكن أخرى ، واستدعى هذا الانتقال توقف التدريب المخطط أثناء فترة الانتقال بما فيها الاستعداد له وإلى حين استقرار القوات في أماكنها الجديدة ، كما أن السلام لم يتحقق في باقى المنطقة فظل هناك بعض التوتر وحدثت بعض التوترات في الاتجاه الاستراتيجى الجنوبى مما استدعى تدريب القوات على المناورة من اتجاه استراتيجى إلى آخر بما يصحبه من تحميل على وسائل النقل وتنظيم التحرك ، وقد أدى كل ذلك إلى اعادة تخطيط مهام القوات وضرورة التدريب على المهام الجديدة مما استلزم تغييرا في موضوعات وأهداف تدريب بعض التشكيلات والوحدات . ولا شك أن هذا قد أدى إلى استقطاع فترة من تدريب القوات القيام لهذه المهام ويمائله في ذلك اعادة تنظيم القوات إذ ينحصر تدريب التشكيل أو الوحدة أثناء تنظيمها في تدريب الأفراد أو الوحدات الفرعية إلى حين اكتمال اعادة التنظيم إذ تبدأ في التدرج للوصول إلى المستوى الذى يسمح لها بإجراء مشروعات تكتيكية كبيرة بكل الوحدة أو التشكيل . وقد استدعى ادخال أنظمة تسليح ووحدات ومعدات جديدة إلى خدمة القوات المسلحة اجراء بعض البيانات العملية على كيفية تداولها واستخدامها القتالى ثم اختبارها في مشروعات تكتيكية .

وقد سمح الانسحاب الاسرائيلي من سيناء بتنفيذ مشروعات في المناطق التى انسحبت منها القوات الاسرائيلية وفي الحدود التى حددتها معاهدة السلام ، وهكذا يلاحظ ازدياد عدد وحجم المشروعات التى تجرى في سيناء نسبيا عن الفترات السابقة .

وقد أدى تغيير بدء السنة المالية للدولة إلى تغيير التدريب ليتمشى معها فنجد أن كثيرا من المشروعات أصبحت تجرى في شهرى ابريل ومايو من كل سنة ،

بعد أن كان الجزء الأكبر يتم في النصف الثاني من السنة . وقد أثرت الحالة الاقتصادية عموماً على التدريب من حيث الاتجاه إلى خفض معدلات المشروعات التكتيكية على مستوى التشكيلات ، واقتصاره قدر الامكان على الوحدات الفرعية المتكاملة ، والوحدات ، واجراء المشروعات أحياناً بمعدات مخفضة ، والتوسع في استخدام المقلدات والعيارات المخفضة بدلاً من استخدام الذخيرة الحية .

وتصاعد التعاون العسكري مع الدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وقد ظهر ذلك في اجراء مناورات مشتركة مع القوات الأمريكية « قوات القيادة المركزية المعروفة سابقاً بقوات الانتشار السريع » ، ومع القوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط (الأسطول السادس الأمريكى) ، والقوات البريطانية في البحر المتوسط

كما أن توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان أدى إلى التفكير في اجراء مشروعات مشتركة ولكن لم يعلن عن تنفيذها ، وأدت عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن إلى تقارب عسكري مصري أردني تلاه اجراء تدريب مشترك بين القوات المسلحة المصرية والقوات الأردنية خلال عام ١٩٨٥ . إلا أن أهم التدريبات المشتركة هي مناورات « النجم الساطع » مع القوات الأمريكية ، وقد لوحظ في الفترة الأخيرة اضعاف نوع من السرية على هذه المناورات ، وتقليل حجم المعلومات المنشورة عنها .

ويلاحظ باستعراض المنشور عن تدريب القوات المسلحة أن أكثر ما نشر عنها كان خاصاً ببيانات عملية ومشروعات أسلحة مشتركة رئيسية ، وبعضها خاص بالقوات الجوية والقوات البحرية وقوات الأبرار الجوي ، والمناورات مع الدول الأجنبية ، بينما يقل ما هو منشور عن تدريب هيئات ومراكز القيادة المختلفة كما يبدو الاهتمام بالاحتفال بيوم التدريب وتوزيع الجوائز على المتفوقين في مسابقات التدريب امتداداً لما كان معمولاً به في الفترة التالية لعام ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات .

ويلاحظ المتتبع للنشاط التدريبي للقوات المسلحة أن هناك اتجاهات عامة متكررة في أغلب المشروعات التدريبية والبيانات العملية مما يمثل خطوطاً رئيسية في تدريب القوات المسلحة خلال الثمانينات .

من أهم الاتجاهات العامة البارزة في المشروعات الأسلحة المشتركة الميل إلى اجراء المشروعات التكتيكية ذات الجانبين حيث أن الجانبين متماثلان في القوة والتنظيم والتسليح بدلاً من تمثيل العدو بقوات تتخذ تنظيماً وأساليب مشابهة للتهديدات المحتملة ، كما يلاحظ الاهتمام بإبراز اعطاء الحرية الكاملة للقادة في التصرف في المواقف المختلفة والاهتمام بالتدريب على المعارك المتحركة واجراء المناورة العالية بالقوات ، وإدارة المعارك التصادمية ، ثم الميل إلى استخدام الذخيرة الحية في بعض مراحل التدريب واشتراك جميع الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والأسلحة المختلفة في المشروعات المشتركة قدر الامكان ، إذ عادة ما تشترك المشاة والمدركات والمدفعية والمهندسون والحرب الكيميائية والحرب الالكترونية وعناصر من القوات الجوية بما فيها الطائرات العمودية سواء في تنفيذ مهام القتال أو الاستطلاع وإدارة النيران ، وقوات الدفاع الجوي ، واشتراك القوات البحرية في المشروعات المشتركة لقوات المنطقة العسكرية الشمالية ، والغربية كما لوحظ الاهتمام بتنفيذ مهام القتال نهاراً وليلاً ، وقد برز في السنوات الأخيرة اتجاه إلى زيادة المشروعات المشتركة التي تجرى في سيناء .

وهناك أهداف تدريبية متكررة في أغلب المشروعات المشتركة إذ اشتملت أغلبها على تدريب القادة والقيادات على اتخاذ القرارات السريعة ، والارتفاع بمستوى مبادأة القادة وحريتهم في اتخاذ القرار ، وكذا تدريب القادة والقوات على ادارة أعمال القتال الليلية ، وتحقيق التعاون بين القوات المختلفة المشتركة في المشروعات .

وقد هدفت بعض المشروعات إلى الابتعاد بالقادة عن اتخاذ القرارات النمطية ، وإلى نقل المعركة بسرعة إلى عمق قوات العدو ، كما اشتملت أهداف عدة مشروعات على اختبار الأسلحة الجديدة وخاصة طائرات « الميراج » و « ف - ١٦ » ، والدبابات « م - ٦٠ » ، والعربات المدرعة « م - ١١٣ » والطائرة العمودية « جازيل » والأسلحة الموجهة المضادة للدبابات « تاو » « وأهرام » وبعض الأسلحة والذخيرة المصنعة في مصر والتي لم يعلن عنها وطائرة النقل العمودية « شينوك » .

واشتملت أغلب العناصر والموضوعات التدريبية للمشروعات المشتركة على تنفيذ التحركات الليلية وعبر المانع المائي وتدمير العدو في معركة تصادمية واحتلال المواقع الدفاعية ، وصد هجمات العدو المفاجئة ، وإدارة

المعركة الدفاعية ، وتدمير العدو بالهجمات المضادة ، والاستيلاء على أهداف ذات أهمية حيوية في العمق بالتعاون مع قوات أبرار جوى تكتيكية ، ويلاحظ أن أغلب المشروعات التى تجرى فى الجيش الثانى والثالث يغلب عليها موضوعات التحرك وعبور المانع المائى واحتلال الدفاع وإدارة المعركة الدفاعية والمعركة التصادمية أحيانا ، فى حين يغلب على مشروعات المناطق العسكرية المركزية والشمالى والغربية موضوعات التحرك والقيام بالضربات المضادة ، وإدارة المعارك التصادمية ، وتطوير أعمال القتال واستكمال تدمير وهزيمة العدو .

ويلاحظ أنه منذ عام ١٩٨١ تقريبا دأبت القوات المسلحة على إجراء مناورة ذات جانبين يشترك فيها حوالى لواء مشاة ميكانيكى من كل من الجيشين أو من أحد الجيوش والمنطقة العسكرية المركزية ، وعادة ما يحضرها وزير الدفاع أو رئيس أركان حرب القوات المسلحة ويدعى إليها أعضاء مجلس الشعب وبعض الشخصيات المدنية وبعض الضيوف من الدول الصديقة .

أما أماكن المشروعات المشتركة فيقع ثلث ما نشر فى المنطقة غرب قناة السويس ، وحوالى ربعها فى سيناء ، وحوالى ٢٠٪ فى المنطقة العسكرية المركزية والباقى فى المنطقة العسكرية الشمالى والغربية . وبعضها لم يعلن عن مكانه . وتقع أغلب هذه المشروعات فى أشهر مارس وأبريل ومايو من كل سنة بينما يقع بعضها فى نوفمبر وديسمبر ويناير .

وقد اشتملت البيانات العملية المعلن عنها عن بيان لأساليب قتال ، واستخدام أسلحة جديدة وقد برز منها أساليب القتال فى الممرات الجبلية ، وتحميل قوات احتياطية مدرعة استعدادا للتحرك ، كما اشتمل على استخدام نظم وأسلحة جديدة منها نظم « أوصلو » لإدارة نيران المدفعية ، والوسائل المضادة للدبابات من الجو ومن على سطح الأرض .

وقد برز فى تدريب القوات البحرية إجراء مناورة خلال عام ٨٤ كان أساسها اختبار استخدام الأسلحة الجديدة مثل الفرقاطات « ديسكوبرتا » والصواريخ البحرية « هاربون » ، كما لوحظ إجراء بيانات عملية بالوحدات البحرية فى مناسبات زيارة رئيس الجمهورية للقوات البحرية أو وزير الدفاع لتدشين قطع جديدة تدخل فى خدمة القوات البحرية المصرية . واشتركت القوات البحرية فى عدة مناورات مشتركة مع دول أجنبية

كما اشتركت فى المشروعات المشتركة المناطق العسكرية الشمالى والغربية وقد أجريت المناورة البحرية فى شهر مايو بينما أجريت المناورة البحرية المشتركة فى شهرى أكتوبر ونوفمبر .

أما تدريب القوات الجوية فيستمر بالطبع طول السنة ، إلا أن ما ينشر عنه يقل عن تدريب باقى الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، ويقتصر ما نشر عنه عن إجراء مشروع مشترك بين القوات الجوية وقوات الأبرار الجوى ، وقد اشتركت فيه وحدات من الطائرات العمودية ووحدات الأبرار الجوى ، وعناصر الإخلاء الطبى ، واشتمل على الاستيلاء على هدف حيوى فى عمق دفاعات العدو وتأمينه ، وكانت أهم عناصره الاستطلاع بالطائرات العمودية المجهزة بمعدات الكترونية ، وإدارة النيران منها ، والأبرار الجوى ، واسقاط الامدادات .

على أن عناصر القوات الجوية تشترك كما سبق ذكره فى جميع المشروعات المشتركة ، كما أن لها مشروعاتها الخاصة بها التى لا تعلن عنها ، وقد برز خلال عام ١٩٨٥ أثناء زيارة وزير الدفاع لكلية الطيران بيان عملى عن استخدام الطائرة « الفاجيت » والإعلان عن الطائرة « توكانو » ، ثم أثناء عيد القوات الجوية بيان عملى عن الطائرة ميراج ٢٠٠٠ .

المناورات والتدريب المشترك مع قوات أجنبية وعربية :

اشتركت القوات المسلحة المصرية فى مناورات وتدريب مشترك خلال فترة الثمانينات الماضية مع كل من القوات الأمريكية والبريطانية والسودانية والأردنية . وكان النصيب الأكبر من هذه المناورات مع القوات الأمريكية بينما اقتصر التدريب مع كل من القوات البريطانية والأردنية على مرة واحدة ولم يتأكد التدريب المشترك مع القوات السودانية رغم الإعلان عن النية على إجرائه . وتحقق المناورات المشتركة مزايا للجانبين إذ يتعرف كل جانب على أسلحة الجانب الآخر وخواصها وأسلوب استخدامها ، كما يتعرف على أساليب التدريب والقتال المستخدمة فى قوات الجانب المشترك ، كما يمكن للجانب الضيف التعرف على الطبيعة الجغرافية والمناخية لمسرح العمليات الذى يجرى التدريب فيه ويمكنه اختبار استخدام أسلحته ومعداته فى هذه الظروف . إلا أن إجراء التدريب المشترك يعنى فى نفس الوقت احتمال استخدام قوات الضيوف فى منطقة القوات المضيف فى مهام قتالية واحتمال التعاون بين القوتين فى تنفيذ مهام قتالية كما

أن المناورات عموما تعتبر أحد أساليب الردع بالتلويح باستخدام القوة ضد عدو مشترك ، وهكذا فإن إجراء هذا التدريب يسبب زيادة في التوتر العسكرى مع الدول التى قد يوجه إليها هذا التهديد نتيجة لذلك .

المناورات المشتركة مع القوات الأمريكية :

بدأ التدريب المشترك مع القوات الأمريكية فى أغسطس عام ١٩٨١ بتدريب مشترك بين القوات الجوية المصرية وعناصر من نظيرتها الأمريكية على إثر وصول الطائرات « ف - ٤ فانتوم » ودخولها الخدمة فى القوات الجوية المصرية ، وفى نهاية عام ١٩٨٠ أجريت أول مناورة من سلسلة مناورات « النجم الساطع » ثم تكررت فى نهاية عام ١٩٨١ ، وفى أغسطس عام ١٩٨٣ . وفى أكتوبر عام ١٩٨٤ أجريت مناورات بحرية مشتركة بين القوات البحرية المصرية وقوات الأسطول السادس الأمريكى أطلق عليها اسم « رياح البحر » ، وفى أغسطس عام ١٩٨٥ أجريت مناورة أخرى من سلسلة مناورات النجم الساطع . ومن اللافت للنظر أن المناورات المصرية الأمريكية المشتركة تجرى كلها على أرض مصر ، وأنه على الرغم مما أعلنه وزير الدفاع الراحل فى أعقاب المناورة التى أجريت عام ١٩٨٠ عن أنه ستجرى مناورات مشتركة بين قوة مصرية وقوة أمريكية فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن شيئا من هذا لم يحدث .

تشير المعلومات المنشورة عن مناورة النجم الساطع التى أجريت فى نوفمبر ١٩٨١ إنها بدأت يوم ١٩٨١/١١/٨ وأن القوات المشتركة بها شملت القوات الأمريكية التالية : ٨٦٦ جندى مظل (كتيبة مظلات) من الفرقة ٨٢ المحمولة جوا يصلون إلى موقع المناورة مباشرة ، وحوالى ٢٠٠٠ جندى من قوات الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكية ، وأطقم كاملة من الدبابات م - ٦٠ ، والطائرة المقاتلة AN - 10 وطائرات عمودية NH-58, NH-1, VH,O .

واشتملت القوات المصرية على كتيبة إبرار جوى وكتيبة دبابات ، وعدد من سرايا المشاة الميكانيكية ، وقد أجرى التدريب فى منطقة جبل حمزة على بعد حوالى ٦٠ كم شمال غرب القاهرة واشتمل على عدة مراحل تشتمل الأولى على احتلال هدف معادى ، ثم القيام بهجوم مضاد سريع باستخدام المقاتلات الأمريكية والمصرية المعاونة المشاة الميكانيكية ، ثم القيام بإبرار جوى من الطائرات العمودية للاستيلاء على هدف .

أما مناورة النجم الساطع عام ١٩٨٣ فقد أجريت فى أغسطس من نفس العام وانتهت فى أول سبتمبر وتشير المعلومات المنشورة إلى أنه اشترك بها من ٥٠٠٠ إلى ٥٥٠٠ جندى أمريكى منهم حوالى ٢٠٠٠ من الفرقة ١٠١ محمولة جوا (حوالى كتيبتين) ، و ١٦ مقاتلة « ف - ١٦ » ، و ٤ « ف - ١٤ » ، وطائرات انذار مبكر وسيطرة من طراز « أوكس » و ١٢ دبابة ، و ٢١ مركبة فى حين اشترك من الجانب المصرى حوالى خمسة آلاف جندى عن لواء مشاة ميكانيكى ، وكتيبتى إبرار (مظلات) ، وكتيبة أبرار خاصة ومجموعتى صاعقة . وقد صار نقل القوات الأمريكية بتنفيذ مائة رحلة طائرة C - 141 .

وقد أجريت مراحل المناورة فى الصحراء الغربية فى مصر . وقد اشتملت المناورة على تدريب الطائرات العمودية من طراز « كوبرا الأمريكية » ، و « جازيل » المصرية على أعمال الستر والحماية من الجو وتدمير الأهداف المعادية التى تعترض هجوم القوات ، كما اشتملت على قصف المواقع الدفاعية المعادية بالطائرات ، وتضمنت مراحل المناورة إبرار لقوات الإبرار والصاعقة وقامت طائرات النقل الثقيل بنقل قوات المظلات من قواعد تبعد حوالى ٢٥٠٠ كم من ميدان الاسقاط أى من وسط أوروبا . وقد صرح قائد القيادة المركزية الذى حضر المناورة أن قواته تسعى إلى تحقيق خفة الحركة وسرعة رد الفعل تجاه الأحداث المتفجرة وأنها فى طريقها إلى هذا الهدف منذ ثلاث سنوات ، وأن قواته يمكن أن تتحرك بسرعة من الولايات المتحدة إلى الخليج العربى فى حالة تفجر الموقف هناك .

أجريت مناورة بحرية مشتركة مع القوات الأمريكية يومى ٦ ، ٧ أكتوبر ١٩٨٤ أطلق عليها اسم « رياح البحر » اشتركت فيها القوات المصرية : تشكيلات بحرية من القوات البحرية وتشكيلات مقاتلة من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى ، وطائرة انذار مبكر E 2-C بأطقم مصرية ، فى حين اشتركت من القوات الأمريكية عناصر من الأسطول السادس الأمريكى . وقد نشر أن الهدف من المناورة تدريب القوات المصرية على صد وتدمير هجمات جوية وبحرية معادية وتأمين القواعد البحرية والجوية على طول الساحل المصرية وقد أجريت المناورة فى مياه البحر المتوسط فى المنطقة من أمام بورسعيد شرقا حتى العلمين غربا ، وامتدت جنوبا إلى منطقة بنى سويف . اشتملت الوحدات

البحرية المصرية على المعدات التى دخلت فى خدمة القوات البحرية المصرية حديثا من الفرقاطات (فرقاطتين) ، والغواصات وبعض الوحدات والأسلحة الأخرى ، بينما اشتملت الوحدات الأمريكية المشتركة على غواصات وطرادات ومدمرات ، بالإضافة إلى عناصر جوية من حاملات الطائرات الأمريكية . وقد كانت العناصر التدريبية البارزة فى المناورة ، هى اكتشاف هجمات العدو الجوية والبحرية وصدها وتدميرها بالتعاون المشترك بين القوات البحرية والجوية والدفاع الجوى ، والرمية بالذخيرة الحية من الأسلحة المنضمة حديثا ، وتأمين السواحل ضد اقتراب الغواصات المعادية بالتعاون بين التشكيلات البحرية والقوات الجوية .

اتسمت مناورة النجم الساطع ٨٥ التى أجريت فى نهاية يوليو وأوائل أغسطس عام ١٩٨٥ بتأخر الاعلان من الجانبين لحين بدء المراحل النهائية واقتضاب المعلومات المنشورة ، كما اتسمت بزيادة حجم وعناصر القوات الأمريكية المشتركة ، واشتراك البحرية الأمريكية لأول مرة فى المناورات المشتركة ، وقدر حجم القوات الأمريكية المشتركة فى المناورة بحوالى ٩٠٠٠ جندي ، بينما أشارت البيانات الرسمية إلى أن مجموع القوات المصرية والأمريكية عشرة آلاف جندي . وقد اشتملت القوات الأمريكية على وحدة مظلات (كتيبة على الأقل) ووحدات مشاة البحرية ، وطائرات « ف - ١٤ » و « ف - ١٦ » و « ف - ١٨ » (لأول مرة) ، والقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى (التابعة للقوات النووية الاستراتيجية الهجومية) « ب - ٥٢ » وطائرات الانذار الجوى والسيطرة « أو اكس » وعدد كبير من الطائرات العمودية ، وطائرات الأسطول السادس الأمريكى من حاملات الطائرات من طراز « نيمتز » بالإضافة إلى عناصر من الأسطول السادس الأمريكى ، ووسائط الأبرار البحرى . والمشارك فى المناورة من الجانب المصرى ، وحدات مصرية مدعمة بعناصر من القوات الجوية والدفاع الجوى ، والحرب الالكترونية ، وقوات الأبرار الجوى كما اشتركت بعض العناصر من القوات البحرية فى المرحلة الأولى من المناورة المشتركة . وقد استخدمت القوات المصرية الطائرات « ف - ١٦ » ، « ف - ٤ » فانتوم » و « ميج - ٢١ » ، « وف - ٧ » و « ميراج ٥ » وقد مرت المناورة بعدة مراحل كان أهمها : تنفيذ إبرار جوى وبحرى على الساحل الشمالى لمصر غرب الاسكندرية قريبا من منطقة الحمام ، والقيام بإبرار

جوى مشترك اشتمل على انزال جوى ثقيل ، وهجوم على أهداف حيوية والرمية بالذخيرة الحية من أسلحة كل من الجانبين المصرى والأمريكى سواء من أسلحة القوات الجوية ، أو المدفعية أو المدرعات أو المشاة . وقد تكرر تنفيذ القاذفات الأمريكية الاستراتيجية بعيدة المدى للرمية بقيامها مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة المناورة ، كما استخدمت أنواع مختلفة من الذخيرة اشتملت على القنابل الموجهة بالليزر ، والصواريخ TOW ، « وأريجان » و « هوك » وقد صور الموقف فى المرحلة الأخيرة بحيث تهاجم قوة مصرية أمريكية مشتركة أهدافا استولى عليها العدو ، وتستولى عليها ، ثم تطور هجومها فى عمق دفاعات العدو ، وتستولى على خطوط حيوية .

ومن الجدير بالذكر أن القوات الأمريكية قامت بتدريب مشترك مع قوات أخرى فى منطقة الشرق الأوسط فى كل من الصومال وعمان والأردن سواء كان ذلك فى إطار نفس المناورة أو خارجه كما أن عمان سبق أن اشتركت فى المناورات السابقة أعوام ٨١ ، ٨٢ وأن لم تعلن عن هذا الاشتراك عام ٨٣ وهذا العام .

كما سبق اشتراك كل من الصومال والسودان فى المناورات السابقة إلا أن السودان تراجع عن الاشتراك فيها هذا العام بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥ .

التدريب المشترك مع قوات بريطانيا :

اقتصر التدريب المشترك بين القوات المسلحة المصرية ، والقوات البريطانية على اجراء مناورة بحرية مشتركة عام ١٩٨٣ ، وقد أجريت هذه المناورة فى الفترة من ٢٨ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر من نفس العام واشتركت فيها من الجانب البريطانى حاملات الطائرات من طراز « هيرميز » ووحدات من مشاة الأسطول البريطانية فى حين اشتركت من القوات المصرية وحدات من القوات البحرية ، ووحدات ابرار جوى ، وقد أعلن أن الهدف من المناورة هو تبادل الخبرات البحرية والبرية التى اكتسبتها القوات خلال حربى أكتوبر عام ١٩٧٣ ، والحرب البريطانية فى جزر فوكلاند مؤخرا .

التدريب المشترك مع قوات مسلحة عربية :

اقتصر التدريب مع القوات العربية على كل من السودان والأردن . فقد أعلن على إثر توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان ، ومعاهدة الدفاع المشترك بينها عن الاعداد لاشتراك القوات المسلحة السودانية مع نظيرتها المصرية فى عمليات تدريبية فى إطار اتفاقية

دم واحدة ولن تقحم قواتها في أية قضايا هامشية ، كما أكد أنه لا توجد وحدات عسكرية أو جنود محاربين خارج الحدود المصرية .

وكانت قد ترددت أنباء عن وجود قوات مصرية بالسودان نقلا عن وزارة الخارجية الأمريكية بأن مصر تنوى سحب قواتها المتمركزة في الخرطوم وأن هذه القوات قد أرسلت إلى هناك في مارس عام ١٩٨٤ بعد قيام طائرة ليبية بغارة على محطة اذاعة أم درمان . وقد امتنعت الدوائر الرسمية عن التعليق على هذه الأنباء حتى نهاية أبريل ١٩٨٥ حينما أعلن الرئيس التصريح السابق ، بينما نفى المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية هذه الأنباء في أوائل مارس من نفس السنة ، وأشار إلى أن هناك عددا قليلا من الخبراء يعملون لفترات قصيرة في إطار التعاون المشترك ضمن سياسة التكامل بين البلدين .

كما ترددت في شهر يونيو عام ٨٥ أنباء عن نقل مصر للواءين برى وجوى إلى الأردن ، وأعلن في نهاية هذا الشهر عن انتهاء أول مرحلة للتدريب العسكرى المشترك بين القوات المسلحة المصرية والأردنية بنجاح ، وأنها اقتضت على وحدات القوات الخاصة من البلدين وأنها أقيمت في كل من الأرض الأردنية والمصرية وشملت عملية للإبرار الجوى والتوغل في أعماق أرض العدو ، ويعتبر هذا بداية للتعاون العسكرى بين البلدين .

ولا يعنى عدم اشتراك القوات المسلحة المصرية بشكل مباشر في الصراعات المسلحة أنها لا تشترك إطلاقا في هذه الصراعات ، إذ أنها تقوم بالدعم العسكرى غير المباشر لعدد من القوات المسلحة العربية المشتركة في صراعات مسلحة أو المهددة بها ويكون ذلك بامدادها بالسلاح والذخيرة ، وبالمدرسين والمستشارين والفنيين ، كما أنه من المحتمل أنها أمدت السودان بوحدات فرعية للرادارات لاكتشاف الهجمات الجوية ، وتبادل المعلومات . كما تفتح مصر المجال لتدريب بعض الأفراد وخاصة الضباط من القوات المسلحة العربية في منشآتها التعليمية العسكرية المختلفة ، وتشير بعض الأنباء إلى أن مصر تسمح لبعض المواطنين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية بالقتال في صفوف القوات العراقية إذا أبدى هؤلاء المواطنون رغبتهم في ذلك .

ويبدو أن السياسة المصرية تهدف من خلال تقديم الدعم العسكرى غير المباشر لبعض القوات المسلحة العربية إلى دعم الدور المصرى في نظام الأمن العربى ،

الدفاع المشترك بين البلدين ، إلا أنه لم يعلن إجراء التدريب ، ويحتمل أن يكون قد تعطل نتيجة لحركة التمرد في جنوب السودان ، أما التدريب مع القوات الأردنية فقد تم خلال عام ١٩٨٥ ، وإن كان لم يعلن عن تفاصيلها إلا أن ما أذيع في بعض الصحف يشير إلى اشتراك قوات الإبرار وعناصر من القوات الجوية ، ويُرجح أن تكون قد اشتملت على قوات من الصاعقة المصرية محملة على الطائرات العمودية وأنها قامت بالتدريب المشترك مع نظائرها من القوات الأردنية بهدف اكتساب الخبرات المتبادلة لدى القوتين ، وتوثيق الروابط بين قوات البلدين .

وطبقا لتصريحات المسؤولين في وزارة الدفاع فإن القوات المسلحة المصرية أدت مهامها التدريبية بنجاح وأن القوات وصلت إلى مستوى عال من التدريب ، إلا أنه من الطبيعى ألا تذكر أية قوات مسلحة شيئا عن نقاط الضعف الموجودة في تدريبها ، وأن تتخذ إجراءات قبل المشروعات والبيانات التى تدعى إليها جهات خارجية حتى لا تظهر نقاط الضعف أمام المختصين ، ويتوقف الأمر في النهاية على مدى جدية تنفيذ التدريب لتحقيق الأهداف المنشودة ، والاستعداد لمواجهة الواقع ومعالجته ، وأن يكون الهدف الحقيقى لدى جميع المشتركين في التدريب هو الوصول إلى مستوى عال من الكفاءة القتالية التى تمكنهم من مواجهة المواقف المختلفة التى يمكن أن يقابلوها في حالة نشوب الصراع المسلح ، وهو ما يأمله كل مصرى في قواته المسلحة .

رابعاً : نشاط القوات المسلحة المصرية في مجال الصراع المسلح

تحاشت مصر الاشتراك المباشر في الصراعات المسلحة منذ بداية الثمانينات ، وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، ثم بعد تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم .

إذ من الملاحظ أن السياسة المصرية اتجهت بعد الرئيس السادات إلى التراجع عن الطموحات الاستراتيجية الواسعة ، ولم يعد لديها الاستعداد لد القوة والقيام بدور اقليمى عسكرى نشيط ومباشر سواء كانت منفردة أو بالتعاون مع أطراف دولية أو محلية أخرى ، وهذا لا يمنع من أن تحتفظ مصر بحقها في أن تواجه ما تراه من تحديات لمصالحها الحيوية . وقد أكد رئيس الجمهورية أن مصر لن تسمح بأن تفرط في قطرة

وإلى عدم الاخلال بالأوضاع في الشرق العربي بقيام قوة توازن القدرات المصرية . وقد زادت أهمية هذا الدعم بعد زيادة الثقل النوعي للدور السوري في الشرق العربي ولبنان بصفة خاصة ، ولحد من قدرة سوريا على التأثير على الأطراف العربية المستعدة للانفتاح على مصر .

كما تهدف السياسة المصرية من خلال تقديم الدعم العسكري غير المباشر إلى الدول العربية الأفريقية ، إلى عدم السماح للقوة الليبية لمزاحمة القدرات المصرية فيها وخاصة بعد قيام الوحدة الليبية المغربية ، والنشاط الليبي في تشاد ، ومعاونتها لحركة التمرد في جنوب السودان والتحالف الليبي الأثيوبي - اليمنى الجنوبي كما أن السياسة المصرية تسعى إلى تأمين منابع ومياه النيل ، وتزداد أهمية ذلك بعد انتشار ظاهرتي الجفاف والتصحر في أفريقيا .

وهكذا فإننا نجد أن الدعم العسكري غير المباشر للدول العربية يشتمل دول الخليج خاصة سلطنة عمان لما لها من علاقات كاملة مع مصر ، من خلال تقديم مستشارين عسكريين وفنيين أساسا ، والعراق بالامداد بالأسلحة والذخيرة والسماح للمواطنين الذين أنهبوا خدمتهم العسكرية بالقتال في صفوف القوات العراقية دون مسئولية على الحكومة المصرية ، والأردن بالتعاون في تبادل الخبرات والتدريب المشترك ، وقوات المقاومة الفلسطينية بالسماح لها بالتواجد والتدريب داخل العمق المصري بعيداً عن خطوط المواجهة مع إسرائيل ، والسودان (قبل الثورة السودانية الأخيرة على الأقل) ببعض الوحدات المعاونة لتأمين الأهداف وبعض المدربين ، ومع الصومال بالمدربين . وتستقبل المنشآت التعليمية المصرية دارسين من كثير من هذه الدول وخاصة السودان والعراق والصومال ، كما استقبلت مؤخراً دارسين من الأردن .

على أن الدعم العسكري غير المباشر لا يمثل عبئاً على الاقتصاد المصري ، بل يعززه إذ أن أغلب هذا الدعم ليس منحة وإنما تتحمل الدول المدعمة تكاليفه ، ولذا فإنه دعم لنفقات الدفاع ولبزانية الدولة ، كما يمثل مجالا للتسويق أمام صناعة السلاح والتصنيع العسكري عموماً في مصر ووسيلة مناسبة للتصرف في بعض الأسلحة أو الذخائر التي أصبحت غير مناسبة للصراعات المسلحة التي يحتمل أن تخوضها الدولة ، أو التي أصبح من الصعب الحصول على قطع غيارها من الكتلة الشرقية ويمكن لهذه الدول (المشترية) ،

توفيرها .

إذا كان الدور المصري في الصراعات المسلحة قد اقتصر على الدعم غير المباشر للدول العربية على المستوى الاقليمي ، فإنه لم يشترك في صراع مسلح على المستوى الوطني منذ عام ١٩٧٧ بعد القتال المحدود مع ليبيا ، نتيجة لاستقرار الموقف على الحدود المصرية بعد تنفيذ معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، واتخاذ ليبيا أسلوب دفاعي على الحدود المصرية الليبية ، وتوقيع اتفاقية التكامل مع السودان .

أما على المستوى الدولي فقد اقتصر نشاط القوات المسلحة على قيادة عملية تطهير البحر الأحمر في عام ١٩٨٤ والاشتراك ببعض الوحدات البحرية في هذه العملية التي اشتركت فيها دول مختلفة ، ويرجع ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر لدول العالم المختلفة ، وأهميته لمصر على المستوى الوطني فضلاً عن أن أي خطر يهدد الملاحة فيه لابد وأن ينعكس على حركة الملاحة بالقناة ، بما تمثله لمصر كمورد هام من مواردها الاقتصادية ، ثم أهميته على المستوى العربي باعتبار أن سبعة دول عربية تطل عليه ، كما يمثل المنفذ الوحيد لكل من السودان ، والأردن ، والجمهورية العربية اليمنية إلى العالم الخارجى . على أن تطهير البحر الأحمر يعتبر عملاً محدوداً من أعمال الصراع المسلح خاصة وأن الألغام لم يكن هناك من يدافع عنها وأنه لم تكن هناك أى محاولة لتكثيفها .

أما عن احتمالات المستقبل القريب ، فإن احتمالات اشتراك القوات المسلحة المصرية في صراع مسلح بشكل مباشر تظل قليلة إلى حد كبير نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعاني مصر منها ، والصعوبات التي تواجهها في تحديث القوات المسلحة نتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتجاوب بشكل كاف مع مطالب مصر في هذا الصدد ، وطول إجراءات الموافقة والتعاقد والتوريد ، وانخفاض نسب الاستكمال بالوحدات ، وتقادم المعدات السوفيتية وصعوبة الحصول على قطع الغيار اللازمة لها . وهكذا فإن الاحتمالات الاشتراك المباشر تنحصر في الاحتمالات الآتية :

- تهديد الموارد المائية من نهر النيل بإقامة منشآت مائية على روافد النيل في جنوب السودان أو أثيوبيا وهو أمر غير متوقع لعدم توفر الموارد لكل من البلدين في الوقت الحاضر خاصة في ظروف الجفاف والمجاعة واحتمال توفر هذه الموارد من جهات أجنبية محدودة للغاية .

- استفزاز ليبيا لمصر بأعمال محدودة ولكنها تؤثر على الاستقرار في مصر ، وهو احتمال محدود ولكنه أقل حيوية من موارد النيل ويتطلب ردا محدودا ولكنه يجب أن يكون كافيا لردع القوة الليبية ومنعها من تكرار هذه الاستفزازات .

- اعتداء مباشر على الأراضي المصرية من إسرائيل ولو أنه احتمال ضعيف في المستقبل القريب إلا أنه أخطر الاحتمالات ولا يترك مجالا للاختيار أمام القيادة المصرية لمباشرة الصراع المسلح بالدفاع عن أراضيها وحقوقها .

وينتظر في حالة وقوع أحد الاحتمالين الأولين أن يقتصر الصراع المسلح على اشتراك وحدات من القوات الخاصة مثل قوات الابرار الجوى والصاعقة وربما بعض الوحدات البحرية بأهداف محدودة وأن يقتصر التعاون على السودان إذا كانت لديه موارد كافية في ذلك الوقت ، أما الاحتمال الثالث فهو صراع مسلح شامل بكل القوة المسلحة للدولة مع احتمال محدود لتعاون عربي واحتمال أقل لتعاون دولي أمريكي أو سوفيتي أو مشترك .

أما مجالات التعاون غير المباشر فإنها تزداد مع تحسن العلاقات بين مصر والدول الاسلامية ، والعربية والأفريقية إذ ينتظر زيادة حجم المستشارين والفنيين والمدربين لدول الخليج العربي ، وأن يزداد الدعم بالسلاح والذخيرة وتدريب الكوادر مع العراق والأردن والصومال ، وأن يزداد التدريب المشترك مع الأردن وتبقى العلاقات مع السودان غامضة ، ولكن احتمالات الدعم غير المباشر تبقى غير مستبعدة سواء مع السودان أو الصومال .

خامسا : نشاط القوات المسلحة المصرية في مكافحة الارهاب

عرفت ظاهرة العنف السياسي في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وزادت نسبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد برز من هذه الحوادث قتل اللورد هوبن البريطاني على أيدي عملاء عصابة « شتيرن » الاسرائيلية وحوادث نسف ممتلكات اليهود بواسطة جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٤٨ ، وحوادث تفجير القنابل وخاصة في الممتلكات الأمريكية بواسطة عملاء المخابرات الاسرائيلية التي عرفت « بفضيحة لافون » ، والرسائل المتفجرة التي أرسلت إلى بعض ضباط المخابرات المصرية عام ١٩٥٦ (البكباشي مصطفى

حافظ رئيس مكتب مخابرات غزة ، والقائمقام صلاح مصطفى الملحق العسكرى المصرى بالأردن) ، ثم الرسائل المتفجرة التي أرسلتها المخابرات الاسرائيلية إلى الخبراء الألمان الذين كانوا يعملون في مهام التصنيع الحربى المصرى في أوائل الستينات ، بالإضافة إلى حوادث العنف السياسى لجماعات الاخوان المسلمين في أواخر الأربعينات ومنتصف الخمسينات والستينات . إلا أن هذه الحوادث كانت دائما تقع ضمن مسئولية أجهزة الأمن الداخلى الخاصة بالشرطة مع أجهزة الأمن فى المخابرات العامة والمخابرات الحربية وكان دور القوات المسلحة فيها محدودا داخل المخابرات الحربية والشرطة العسكرية وما شابهها .

وقد تصاعدت موجة العنف السياسى بعد هزيمة عام ١٩٦٧ والنشاط الفدائى لقوات منظمة التحرير الفلسطينية ، وتصاعدت موجة خطف الطائرات ، كما تصاعدت هذه الموجة أيضا بعد وقف إطلاق النار فى عام ١٩٧٣ ، إلا أن أغلب هذه الحوادث كان بعيدا عن مصر أو أن مصر لم تكن هدفا لمثل هذه العمليات . إلا أن الأمر اختلف بعد قيام الرئيس السادات بزيارة القدس وما أثارته هذه الزيارة من غضب عربى عموما ، وفلسطينى بصفة خاصة ، مما زاد من تعرض مصر لحوادث العنف السياسى وكان أول حادث هام هنا هو قتل السيد يوسف السباعى فى قبرص فى فبراير عام ١٩٧٨ .

فى ذلك الحين ، دارت مفاوضات بين مرتكبى الحادث والسلطات القبرصية طلب فيها مرتكبو الحادث سفرهم إلى خارج قبرص ، وقد أرسلت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت قوة من قوات الصاعقة المصرية بقيادة قائد هذه القوات إلى مطار لارناكا فى قبرص بهدف منع مرتكبى الحادث من الإفلات بجريمتهم ، وكان أن تدخلت هذه القوة لمنع هؤلاء الأفراد من ركوب الطائرة التى كانت ستقلهم ، إلا أن الحرس الوطنى القبرصى الذى لم يكن قد جرى التنسيق معه أطلق النيران على قوات الصاعقة المصرية وأصابها بخسائر كبيرة ، ومنعها من القبض على مرتكبى الحادث ، وعادت القوة إلى مصر وقد تكبدت بعض الخسائر ، ودون تحقيق هدفها .

وبدأ التفكير جديا على أثر ذلك فى إنشاء قوة مصرية خاصة بمكافحة الارهاب الدولى على غرار قوة « دلتا » الأمريكية المخصصة لذلك الغرض ، وقد اختيرت قوات الصاعقة المصرية لتشكيل هذه القوة والاشراف على تدريبها ، وتشكلت هذه القوة الخاصة تحت اسم

« المجموعة ٧٧٧ » وقد تم تسليحها بأسلحة ومعدات أمريكية غير تلك التي تستخدمها القوات المسلحة المصرية ، كما تلقت تدريباً في كل من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تعرضت مصر لحادث اختطاف طائرة مصرية بمطار أسوان عام ١٩٧٩ وكلفت المجموعة المذكورة بإنهاء اختطاف الطائرة ، وقامت القوة المخصصة بتنفيذ مهمتها بنجاح إذ أمكن القبض على المختطفين ، وإنقاذ الطائرة وركابها دون أى خسائر . وقد شجع هذا النجاح السلطات والقيادة المصرية على الاستمرار في إعداد وتسليح وتحديث وتدريب هذه المجموعة خاصة مع تزايد حوادث العنف السياسى في المنطقة ، وأجرت هذه القوات تدريباً مشتركاً مع القوات الأمريكية الخاصة خلال المناورات المشتركة التي أجريت في الأعوام الأخيرة تحت اسم « النجم الساطع » وإن كان ذلك خارج الإطار العام لهذه المناورات كما لم تعلن القيادة الأمريكية أو المصرية عن هذا التدريب وإن أشارت إليه وسائل الاعلام العالمية .

وفي عام ١٩٨٥ تدخلت مصر في حادثتين من حوادث العنف السياسى أولهما حادث خطف سفينة الركاب الايطالية « إكيلى لاورو » بواسطة مجموعة من إحدى المنظمات الفلسطينية في أوائل أكتوبر ١٩٨٥ وقد قبلت مصر التدخل بعد موافقة الأطراف المعنية وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في قيادتها ، وقامت القوات البحرية بناء على تكليف من القيادة العامة بإرسال إحدى سفن السطح وعليها مندوبو المنظمة إلى السفينة المختطفة وقامت بإحضار المجموعة التي قامت بالاختطاف والتي سلمت نفسها ، دون أى مقاومة إلى القوات البحرية المصرية . وقد انتهى دور القوات المسلحة عند هذا الحد ولم يكن لها دور في التطورات التالية التي أدت إلى خطف طائرة الركاب المصرية التي أقلت مجموعة الاختطاف إلى قاعدة أمريكية في سيجونلا بجزيرة صقلية .

وكان الحادث الثانى هو اختطاف طائرة الركاب المصرية القادمة من أثينا إلى القاهرة في أواخر نوفمبر ١٩٨٥ ، حيث أجبرت مجموعة الاختطاف الطائرة على الهبوط في مطار « فاليتا » في جزيرة مالطة بعد إجبارها على تغيير خط سيرها ، كما طالبت هذه المجموعة بتزويد الطائرة بالوقود وقيل إنهم كانوا يريدون الذهاب إلى ليبيا أو تونس . وقد أرسلت القيادة المصرية قوة من المجموعة « ٧٧٧ » تحت قيادة قائدة قائد قوات الصاعقة إلى جزيرة مالطة بغرض إنقاذ الرهائن .

وقامت المجموعة بناء على التعليمات الصادرة إليها باقتحام الطائرة عن طريق باب مخزن الركاب ثم باقى الأبواب إلا أن ذلك أدى إلى تبادل إطلاق النيران مع قوة الاختطاف واستخدام القنابل اليدوية مما سبب اشتعال الطائرة ووفاة حوالى ٥٩ من الركاب وطاقم الطائرة ، في حين أمكن إنقاذ بعض الركاب والمصابين وأحد أفراد مجموعة الاختطاف كما حدثت تلفيات شديدة بالطائرة . وقد تعرضت عملية اقتحام الطائرة بواسطة قوة الاقتحام لانتقاد شديد من وسائل الاعلام الأجنبية في حين دافعت عنها وسائل الاعلام الرسمية المصرية . وتعرض أداء قوة الاقتحام لنقد فنى من خبراء أجانب ولكن لا يعتقد بصحتها لأنها مبنية على أسس خاطئة في أغلبها . ولكن قرار اقتحام الطائرات المختطفة يظل قراراً صعباً يمكن أن يؤدي إلى خسائر شديدة في الركاب المطلوب إنقاذهم ، ولذا فإن اتخاذهم أن يتم في سياق مقتضيات عملية « إنقاذ الرهائن » كعملية تفاوضية ونفسية صعبة وطويلة وليس كمجرد عملية عسكرية خاصة .

سادساً : نشاط القوات المسلحة المصرية لصالح باقى أجهزة الدولة

كانت القوات المسلحة المصرية - وما زالت - إحدى قوى الدولة الرئيسية التي تلجأ إليها لتنفيذ المهام الكبيرة التي تتطلب أداء متميزاً وسرعة في التنفيذ . ولم تنقطع الصلة بين هذه القوات المسلحة وباقى أجهزة الدولة ، وحتى قبل قيام هذه القوات نفسها بالثورة في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، إذ كثيراً ما لجأت إليها هذه الأجهزة لتؤدي مهاماً عجزت باقى الأجهزة عن أدائها

وتميزت المهام التي كلفت بها القوات المسلحة قبل الثورة لصالح باقى أجهزة الدولة بأنها يغلب عليها طابع الأمن الداخلى . فقد كلفت بالمحافظة على الأمن في حالات إضراب العمال ، وكذلك عندما أضرب ضباط الشرطة (البوليس في ذلك الوقت) وبعد حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ ، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بها لصالح وزارة الزراعة في مكافحة الجراد ، ووزارة الصحة عند التعرض للأوبئة .

وقد كان من الطبيعى أن تكلف القوات المسلحة بعد قيام الثورة ببعض مهام الأمن وخاصة في الفترة التالية مباشرة لقيامها ، إذ كلفت بحفظ الأمن على إثر حوادث كفر الدوار بعد أيام قليلة من الثورة ، كما تولت الشرطة العسكرية عموماً ، والمباحث الجنائية العسكرية بعض

المهام الأمنية لفترة أطول بعد قيام الثورة ، إلا أن دور القوات المسلحة لم يتوقف عند هذا الدور بل لجأت إليها حكومات ما بعد الثورة وخاصة في الفترة التي سبقت هزيمة عام ١٩٦٧ في تنفيذ مهام أخرى لصالح باقى أجهزة الدولة ، وقد غلب على هذه المهام طابع الخدمات إذ ساهمت في مشروع محو الأمية ، والإشراف على هيئة النقل العام لمدينة القاهرة بعد فترة من تأميمها كما قامت ببعض المهام الانشائية مثل إقامة كبارى المشاة ، وإنشاء الطرق ، وساهمت بدور محدود في بناء السد العالي ، كما قامت ببعض المهام الانتاجية كان أهمها الإشراف على الهيئة العامة للثروة السمكية وتشغيلها ، وإقامة مزارع تجريبية خاصة .

وإذا كانت هزيمة القوات المسلحة في عام ١٩٦٧ قد عززت الرأي القائل بضرورة أن تحصر القوات المسلحة اهتماماتها في المهام العسكرية ، وألا تكلف بمهام مدنية ، كما كان من الطبيعي ألا يشغل هذه القوات أى واجب أو مهمة عن الدفاع عن الدولة والاستعداد لتحرير الأرض المحتلة ، بل وأن تعاون باقى أجهزة الدولة قواتها المسلحة في هذا الاستعداد ، فإن هذا لم يمنع من اللجوء إلى القوات المسلحة للقيام بمهمة خاصة ومحدودة الزمن لاغثة منكوبى السيول في محافظة قنا وإعادة تعمير المناطق التي تعرضت لهذه السيول ، كما دعت وحدات وتشكيلات القوات المسلحة إلى القيام بنشاط إنتاجى وخاصة في مجال توفير الغذاء لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى لنفسها ، وخفض العبء الواقع على باقى الأجهزة المدنية ، خاصة وأن القوات المسلحة كانت قد استوعبت أغلبية القوة الانتاجية العاملة في الدولة . وقد بدأ ظهور بعض هذا الانتاج داخل بعض الوحدات بصفة خاصة في السنة السابقة لقيام الحرب عام ١٩٧٣ .

نشطت فكرة اشتراك القوات المسلحة في نشاط لصالح بعض أجهزة الدولة مرة أخرى في أعقاب توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأول على أساس أن ما تميز به أداء القوات المسلحة في القتال يشجع على الاستفادة بهذا التميز في أداء مهام وطنية أخرى . وقد كانت العودة إلى استخدام القوات المسلحة في مهام الأمن الداخلى في يناير عام ١٩٧٧ عودة إلى الخلف ، إذ كانت قد حددت مهمة القوات المسلحة منذ عام ١٩٦٢ بحماية عملية بناء المجتمع من الأخطار الخارجية ولم تستخدم القوات المسلحة بعد ذلك لتنفيذ مهام لها طابع الأمن . وأدى الدعم الواسع لقوات الأمن المركزى في أعقاب حوادث عام ١٩٧٧ إلى الاكتفاء بتلك القوات لمهام

الأمن الداخلى بعد ذلك . وقد دعت القوات المسلحة إلى أداء بعض المهام لصالح باقى أجهزة الدولة كان أهمها المعاونة في التغلب على ظاهرة التكس في ميناء الاسكندرية ، بالإضافة إلى القيام بمشروعات انتاجية زراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة ، وتخفيف العبء على الأجهزة القائمة بتوفير الأمن الغذائى للشعب .

ثم زاد اشتراك القوات المسلحة في نشاط باقى أجهزة الدولة في أعقاب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، وكان على رأسها اشتراك وحدات الطرق في إنشاء الطرق لصالح القطاع المدنى ، كما بدأ دخول وحدات الإشارة في مناقصات إنشاء الشبكات السلكية واللاسلكية للمواصلات ، وأنشئ جهاز الخدمة الوطنية لتنسيق نشاط القوات المسلحة في خدمة باقى أجهزة الدولة ، وقد تضاعف اشتراك هذه القوات في المشروعات الوطنية منذ ذلك التاريخ ، وبدأت منذ أوائل الثمانينات في القيام بدور مخطط لتحقيق أهداف محددة .

وقد تحدد الهدف العام لنشاط القوات المسلحة في مجال الخدمة الوطنية « بالاستفادة من طاقات القوات المسلحة في اقتحام المشاكل التي تواجهها الدولة ، والمشاركة في بناء الاقتصاد القومى بأدائها المتميز » . وترجمت القوات المسلحة هذا الهدف العام إلى عدة أهداف فرعية يمكن تصورها كالاتى :

١ - تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة - قدر الامكان - بحيث يخرجها من سوق الاستهلاك المحلى بما يوفر الطاقة الانتاجية المدنية لخدمة القطاع المدنى .
٢ - إنتاج متطلبات القوات المسلحة من الاحتياجات بالمواصفات التي تناسبها ، والتي تحقق إدارة علمية اقتصادية لموارد وإمكانيات القوات المسلحة .

٣ - التأكد من أن المشروعات التي تنفذ لصالح إعداد الدولة للحرب تنفذ بما يحقق هذا الغرض وبما يتناسب مع متطلبات العمل العسكرى .

٤ - تحقيق الاستقرار لأسعار احتياجات القوات المسلحة حتى لا تتأثر بتذبذبات السوق وما به من تلاعب .

٥ - تحقيق عائد مالى لاهلاك بعض معدات القوات المسلحة - وخاصة ما يهلك بالتقادم - مما يمكن من تجديدها بما يتمشى مع التقدم التكنولوجى العالمى وبأقل عبء ممكن على موارد الدولة .

٦ - توفير متطلبات أفراد القوات المسلحة وعائلاتهم بأسعار مناسبة تشكل نوعا من التعويض عن انخفاض دخولهم بالمقارنة بدخول العاملين في كثير من القطاعات

الأخرى .

٧ - التأثير على أسعار السوق المحلى والعالمى بالدخول كمنافس فى حدود ربحية معقولة .

٨ - توفير بعض متطلبات الدولة التى يصعب توفيرها بواسطة باقى أجهزتهم لقصور الطاقة البشرية .

إن الملاحظ لنشاط القوات المسلحة فى مجال الخدمة الوطنية يستنتج أنها فى اختيارها لمجالات نشاطها قد توخت أن تخدم احتياجات القوات المسلحة ، وبرامج إعداد الدولة للحرب بالدرجة الأولى ، كما اختارت مجالات تتوفر لديها طاقات زائدة عن حاجتها فى زمن السلم ولكنها ضرورية لمواجهة احتمالات الحرب كما أنها تقوم بتنفيذ مشروعات قومية لها صفة عاجلة . ويوضح ما نشر عن نشاط القوات المسلحة فى مجال الخدمة الوطنية أن ذلك النشاط يشمل قطاعات الانشاء والتشييد ، والتعليم والتدريب ، والمواصلات السلوكية واللاسلكية ، والنقل البرى والمائى ، والخدمات الصحية ، والزراعة والأمن الغذائى ، والاسكان .

اشتمل نشاط الانشاء والتشييد على مد الطرق العسكرية والمطارات الجوية ومد خطوط السكك الحديدية وخطوط المياه وتشبيد الكبارى والانفاق وبناء المصانع والمجمعات . وقد أعلن فى عام ١٩٨٢ عن قيام القوات المسلحة بالبدء فى إنشاء شبكة طرق فى سيناء وفى محافظة مطروح ويبلغ مجموع أطوالها ٣١٥ كم ، وفى عام ١٩٨٣ عن قيامها بإصلاح ورصف طرق ترابية فى محافظتى الشرقية والبحيرة ، وفى عام ١٩٨٤ عن بدء إنشائها لطريق دائرى يربط الاسماعيلية وبورسعيد والقاهرة ، كما افتتح فى ١٩٨٥/٩/٢٦ طريق تبادلى للطريق الساحلى الاسكندرية - مطروح بطول ٣٨٠ كم بما يوفر ٧٥ كم للمسافر بين القاهرة ومرسى مطروح ، ويفتح طريقا لإنشاء مشروعات زراعية وصناعية ضخمة عند العلمين . وكل هذه الطرق تخدم نشاط القوات المسلحة بشكل أو بآخر . وقد كان من الطبيعى أن تشترك القوات المسلحة فى إنشاء المطارات المدنية والعسكرية ، إذ أن جميعها صالح للاستخدام المزدوج وقد انتهت القوات المسلحة فى سبتمبر ١٩٨٥ من إنشاء ٦٥٪ من مطار غرب الاسكندرية الدولى والذى يشمل جزءا خاص بالطيران الحربى وينتظر افتتاحه كاملا فى يونيو ١٩٨٦ . وبدأت القوات المسلحة خلال عام ١٩٨٢ فى إنشاء خط حديدى من محطة درب الحاج شرق القاهرة إلى منطقة فايد على البحيرة المرة الكبرى جنوب الاسماعيلية ، وفى عام ١٩٨٣ بدأت فى تجديد ثلاثة

خطوط حديدية رئيسية هى : خط السلوم ويخدم الساحل الشمالى ، وخط الواحات البحرية وكلاهما فى الاتجاه الاستراتيجى الغربى . بالإضافة إلى المهام المدنية وخط مترو حلوان . وقامت القوات المسلحة بمد خط أنابيب مياه من الاسكندرية إلى مطروح فى عام ١٩٨١ ، ودعمت خطوط مياه الشرب بمركز القنطرة ، وكلاهما له أهمية عسكرية . وقامت الوحدات الهندسية بإنشاء عدة كبارى علوية داخل مدينة القاهرة منذ عام ١٩٨٢ ، كما أنشأت نفقين لعبور المشاة بالقاهرة ، وفى عام ١٩٨٥ تقوم بإنشاء نفق مماثل فى الاسكندرية ، ووافقت على المساهمة فى إنشاء تسعة كبارى على ترعة الاسماعيلية فى محافظة السويس . وفى مجال بناء المصانع أعلن فى عام ١٩٨٣ عن بدء القوات المسلحة فى إنشاء سبعة مصانع للأسمنت بطاقة إنتاجية سبعة ملايين طن لم يشر إليها بعد ذلك ، وفى عام ١٩٨٥ افتتحت القوات المسلحة مصنعا للبصريات يهدف إلى إنتاج جميع أنواع الأجهزة البصرية وأشعة الليزر وأجهزة الرؤية الليلية ، كما سيقوم بإنتاج الميكروسكوبات والتلسكوبات ، وتبلغ تكاليف المصنع ١١ مليون دولار ، وسيقوم بتوريد الميكروسكوبات إلى وزارة الصحة فى يناير ١٩٨٦ ، كما سيوفر احتياجات القوات المسلحة من أجهزة إدارة النيران البصرية والكهربوبصرية ، وأجهزة أشعة الليزر ، وأجهزة تنشئين الدبابات والمدفعية النهارية منها والليلية ، كما افتتح مصنع لإنتاج الأبواب والشبابيك الخشبية ، ومصنع للعبوات الدوائية بطاقة ١٢ مليون علبة سنويا من مختلف المقاسات ، وينتج علب الكرتون اللازمة للأدوية والحلويات ويسد احتياجات القوات المسلحة ويوفر فائضا للقطاع المدنى . قامت القوات المسلحة ببناء مجمعات للمخابز الآلية والنصف آلية ومجمعا لمشروعات المصنع ١٨ الحربى بأبى زعبل ويشمل عيادة مجمعة ، ومخبزا آليا ودارا للحضانة ومشغلا للأسر المنتجة خلال عام ١٩٨٤ .

وأولت القوات المسلحة مجال التعليم والتدريب اهتماما خاصا منذ عام ١٩٧٨ بمحو أمية المجندين ومنع ارتدادهم إلى الأمية ، وقامت منذ نهاية عام ١٩٨٢ بتنفيذ خطة للتدريب المهنى تستهدف تزويد العمالة الوطنية بواحد وعشرين ألف عامل مدرب على حرف ومهن مختلفة ، منها اثنى عشر ألفا مدربون على حرف التشييد والبناء وستة آلاف مدربون على سبع وعشرين مهنة صناعية مثل اللحام والبرادة والحدادة وخلافه ، وثلاثة آلاف مدربون على الغزل والنسيج .

وساهمت القوات المسلحة في مشروعات المواصلات السلكية واللاسلكية منذ عام ١٩٨١ بلغت قيمتها حتى عام ١٩٨٣ ثلاثة وأربعين مليون جنيه مدت خلالها ٢٥٠ ألف خط تليفونى وقد أعلن عام ١٩٨٤ عن قيامها بإنشاء خمس شبكات تليفونية بالقاهرة والاسكندرية واستكمال إنشاء سنترال الزمالك الالكترونى بسبعة وعشرين ألف خط ، كما قامت القوات المسلحة بمد كوابل بحرية تحت النيل .

ولا تقوم القوات المسلحة بأعمال نقل لصالح القطاعات المدنية إلا عند الضرورة وفى أضيق الحدود ، نظرا لضخامة حجم النقل المطلوب لها ، وللحاجة إلى الاحتفاظ بوسائل النقل فى حالة كفاءة عالية لمواجهة متطلبات الاستعداد القتالى ، ولذا فقد اقتصر هذا النشاط على المهام القومية للتغلب على تكدر أرصفة الموانى وسرعة تفريغ المواد الاستراتيجية مستغلة فى ذلك حملة النقل البرى ووحدات النقل المائى .

وقد بلغت قيمة أعمال النقل هذه خمسة ملايين جنيه عام ١٩٨٣ . كما أن إنشاء جهاز النقل العام للقوات المسلحة يساهم فى رفع أعباء نقل أفراد القوات المسلحة عن كاهل أجهزة النقل المدنية .

وساهمت القوات المسلحة منذ الستينات فى توفير الخدمة الصحية للمواطنين بأن سمحت لغير أفراد القوات المسلحة بالعلاج ببعض المستشفيات التخصصية بها وخاصة مستشفى القوات المسلحة بالمعادى ، كما أن علاج عائلات أفراد القوات المسلحة بمستشفياتها يخفف من عبء هذه الخدمة على مستشفيات القطاع المدنى وقد سمح وزير الدفاع منذ عام ١٩٨٢ للعيادات المجهزة للقوات المسلحة والموجودة بالقرب من الأحياء باستقبال وعلاج المدنيين بتكاليف اقتصادية . كما أعلن فى العام ١٩٨٣ عن بدء إنشاء مستشفى تخصصى للحروق . وبافتتاح الأكاديمية الطبية العسكرية التى أنشئ بها بنك للمعلومات يسمح لغير العسكريين بالاستفادة من خدماته .

وساهمت القوات المسلحة بنصيب وافر فى مجال الأمن الغذائى ، إذ ازداد نشاط الوحدات والتشكيلات فى توفير احتياجاتها من العناصر الغذائية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تعاونت القوات المسلحة مع وزارة التموين فى إنشاء المخازن . وفى نهاية عام ١٩٨٢ افتتحت مجمعا للإنتاج الآلى للخبز يضم ستة خطوط آلية بطاقة إنتاجية ٧٥٠ ألف رغيف يوميا ، وفى بداية عام ١٩٨٣ تقرر أن تتولى إنشاء ٢٤ مخبزا نصف آلى ، ثم أعلن عن بدء

إنشاء مجمع آلى للخبز يضم ١٢ مخبزا وإنشاء ٣٠ خطا آليا فى عام ١٩٨٤ وفى نهاية شهر يوليو ١٩٨٥ اتفقت وزارة التموين مع القوات المسلحة على إنشاء مجمع للمخابز يضم ١٤ خطا طاقتها الانتاجية نصف مليون رغيف يوميا يبدأ تشغيله بعد ستة أشهر . وبدأت القوات المسلحة منذ عام ١٩٨١ فى تعمير وزراعة مساحات كبيرة فى منطقة السلوم والفي فدان شرق العوينات وإنشاء جمعيات تعاونية لهذا الغرض كما بدأت فى عام ١٩٨٣ فى إقامة مشروع لإنتاج بيض المائدة بطاقة ٦٠ مليون بيضة سنويا بالتعاون مع مؤسسة ألمانية ، وفى استصلاح ١٢٠ ألف فدان بمنطقة غرب النوبارية ، ومساحات أخرى فى التل الكبير والفيوم . وفى عام ١٩٨٤ وافقت على استخدام مخازن القوات المسلحة كمراكز إمداد بالخضر والفاكهة والبيض للقطاع المدنى ، وتعاقدت على إنشاء عدة مشروعات تشمل أربع مزارع ألبان بطاقة ٦ أطنان يوميا ، ومصنعا للجبن بطاقة ٦٠٠٠ طن جبنة بيضاء و ٣٠٠٠ طن جبنة مطبوخة سنويا ، ومجمعا لإنتاج البيض يشتمل على أربع وحدات إنتاج للبيض بطاقة كل منها ستين مليون بيضة سنويا ، ومحطات للأسمدة ومفرخات ومصنعا لإنتاج العلف ، كما تعاقدت على إقامة مشروع لتربية الدجاج بطاقة ستة ملايين دجاجة سنويا ، ومشروع لإنتاج اللحوم الحمراء يشتمل على اثنتى عشرة وحدة لحوم بطاقة ١٢ ألف رأس سنويا ، من إجمالى المستهدف ٤٢ ألف رأس سنويا ، وقد تعاونت القوات المسلحة مع وزارة الزراعة والأمن الغذائى فى دراسة إنتاج الوقود الحيوى (بيوجاز) وأعلن فى عام ١٩٨٤ عن البدء فى إقامة أكبر وحدة إنتاج لهذا الغاز فى أفريقيا ، والدول العربية .

وتشارك القوات المسلحة فى مواجهة مشكلة الاسكان بإقامة مساكن لعائلات أفراد القوات المسلحة ومدن عسكرية لايواء القوات وبإقامة قرى أو مدن جديدة فى مناطق مطلوب تعميرها لسد الفراغ الاستراتيجى بالإضافة إلى المساهمة فى إعادة بناء القرى والمساكن التى تعرضت لكوارث طبيعية وأخيرا المعاونة فى توفير مساكن للشباب . وقد أعلن فى عام ١٩٨٣ عن قيام القوات المسلحة ببناء قريتين فى سيناء إحداهما فى العريش والأخرى للصيادين والعاملين بصناعة الأسماك . كما أعلن فى عام ١٩٨٤ عن قيام القوات المسلحة بدراسة إنشاء مدينتين جديدتين إحداهما فى القنطرة شرق والأخرى فى الاسماعيلية الجديدة ، كما أعلن فى عام ١٩٨٥ عن أن القوات المسلحة قد كلفت

بإعادة بناء قرية الضهرية التي تعرضت لحريق مدمر بتكاليف ثلاثة ملايين جنيه ، وبناء مساكن بديلة لمن تهدمت منازلهم من السيول بقنا بما يساوى ٣٢٠ مسكنا كما أعلن عن بدء مشروع لإقامة سبعة آلاف وحدة سكنية لتمليكها للشباب ، وكان قد أعلن خلال عام ١٩٨٣ عن قيام القوات المسلحة بإقامة خمسين حمام سباحة للشباب منها خمسة وعشرون بالمواصفات العالمية والباقي للتدريب .

بالإضافة إلى ما سبق قامت القوات بعدة مهام وطنية يصعب على باقى أجهزة الدولة القيام بها ، إذ قامت فى عام ١٩٨١ بالبدء فى إزالة الألغام بمناطق تنقيب البترول فى سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية ، كما قامت بعملية مسح جوى للمناطق القريبة من الحدود المصرية السودانية لاستغلالها فى مشروعات استصلاح الأراضى ، كما قامت خلال عام ١٩٨٣ برفع المخلفات الناتجة عن تطهير الترع بمحافظة الجيزة . وفى خلال عام ١٩٨٥ قامت القوات الجوية بمسح للمناطق القريبة من مجرى النيل لكشف مناطق التجريف فى الأراضى الزراعية ، وتعترم بناء مدينة للعلماء قرب القاهرة .

إن النشاطات السابقة تمثل أغلب ما نشر بوسائل الاعلام عن نشاط القوات المسلحة لصالح باقى أجهزة الدولة ، وهو - رغم ضخامته - أقل من الحجم الحقيقى لاسهام القوات المسلحة فى خدمة المصالح الوطنية ، خاصة وأنه يلاحظ أن القوات المسلحة قد عمدت إلى عدم الاعلان عن نشاطها فى هذا المجال خلال عام ١٩٨٥ ويرجع ذلك أساسا إلى ما يتعرض له هذا المجال خلال عام ١٩٨٥ ويرجع ذلك أساسا إلى ما يتعرض له هذا النشاط من نقد أحيانا وخاصة فى صحف المعارضة . ويمكن القول أن هذا النشاط كان محور جدل بين جانبين أحدهما يعارضه ، والآخر يحبذه منذ بداية التوسع فيه خلال السبعينات .

يستند رأى المؤيد لنشاط القوات المسلحة لصالح أجهزة الدولة إلى أنه ليس من المعقول أن تقتصر أعمال القوات المسلحة على التدمير والهدم ، وأنها يجب أيضا أن تساهم فى التعمير والبناء ، وأن الطاقات الموجودة داخل القوات المسلحة يجب ألا تبقى عاطلة ، وأن تستغل لصالح الاقتصاد الوطنى وأن القوات المسلحة فى

جميع دول العالم تقود عملية التقدم داخل المجتمع ، وأن الدول الأجنبية على اختلاف مذاهبها السياسية تستفيد من طاقات قواتها المسلحة لصالح الاقتصاد القومى .

وتشير الآراء المعارضة لهذا النشاط إلى أن متطلبات الحرب الحديثة تستلزم تفرغ القوات المسلحة تماما لتأدية مهامها فى حماية البلاد والاستعداد لها بالتدريب ، والعمل العسكرى الجاد الذى يصل بالمقاتل إلى درجة الاحتراف فى تأدية مهامه واستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ودراسة أعدائه المحتملين وما إلى ذلك ، كما تشير إلى أن انغماس القوات المسلحة فى نشاط غير عسكرى يؤدى إلى ضعف مستوى تدريبها والضبط والربط فيها ، وإلى أن تنفيذ هذه المهام لا يمكن أن يكون مماثلا لما يتم فى التدريب نظرا لاستبعاد تصور تنفيذ المهام تحت احتمال تهديد العدو .

يستند كلا الرأيين على أسباب لها وجاهتها ، لكن الفاصل يجب أن يكون هو المحافظة على الكفاءة القتالية للقوات ، أى أن قيام القوات المسلحة بمهام ذات طابع مدنى يجب ألا يخفض من درجة استعدادها القتالى ، وألا يؤثر سلبيا على مستوى تدريبها القتالى حتى وإن أدى إلى رفع مستوى تدريبها الفنى ، أو على مستوى الروح القتالية لهذه القوات . ويمكن تحقيق ذلك بألا تكلف التشكيلات والوحدات المقاتلة بأى نوع من أوجه هذا النشاط ، وأن يقتصر ذلك على وحدات وتشكيلات القاعدة من القوات المساعدة والخدمات ، وأن تكون هذه المهام قدر الامكان خارج نطاق المناطق السكنية وفى مناطق العمليات المحتملة بما يخدم إعداد القوات المسلحة للحرب وتجهيز مسارح العمليات ، وأن يخصص زمن مناسب خلال خطة تنفيذ هذه الوحدات لمهامها ذات الطابع المدنى للتدريب على موضوعات التدريب القتالى التى لا تغطيها هذه المهام وخاصة اللياقة البدنية والرمية والتأمين الهندسى وما إليه ، وفى إطار الزمن المحدود .

وبذا تتحقق الأهداف القومية بتعاون القوات المسلحة دون الاخلال بدرجة كفاءتها القتالية التى تعتبر الضمان الرئيسى لأمن المجتمع .



المحتويات

مقدمة تحليلية : نحو رؤية عربية للدراسات الاستراتيجية بقلم السيد يسين	
موجز التقرير	٣

النظام الاقليمي والدولي

القسم الأول : الشرق الأوسط في السياسة العالمية	١٣
١ - العلاقات السوفيتية الامريكية بين الصراع الاستراتيجي والتعاون من اجل الحد من التسليح	١٤
٢ - الميزان العسكري السوفيتي الامريكي	٣٠
٣ - الشرق الاوسط في العلاقات الامريكية	٣٣
٤ - السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط	٣٧
٥ - السياسة العسكرية للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط	٥٥
٦ - الميزان العسكري السوفيتي الامريكي في الشرق الأوسط	٦٢
القسم الثاني : الصراعات الاقليمية	٦٧
١ - الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٨٥	٦٨
(أ) محاولات التسوية	٦٨
(ب) الاستراتيجية الاسرائيلية والاستراتيجية العربية	٧٨
(ج) اتجاهات الصراع المسلح	٩٣
(د) الميزان العسكري في الصراع العربي الاسرائيلي	١٠٥
٢ - الصراع العراقي الايراني	١٢٠
(أ) التطورات السياسية والاستراتيجية في الصراع	١٢٠
(ب) الصراع العراقي الايراني (الصراع المسلح)	١٢٤
٣ - الصراع الليبي التشادي	١٣٣

النظام الاقليمي العربي

القسم الأول : الهيكل السياسي للنظام العربي	١٤٩
ولا : قضايا الـ :عربي : حالة عملية بناء الاجماع	١٥١
١ - الصراع العربي الاسرائيلي	١٥٥
٢ - الصراعات الاخرى في النظام العربي	١٦٥
ثانيا : هيكل القوة في النظام العربي	١٧٤
١ - نمط توزيع موارد القوة في العالم العربي	١٧٥
٢ - طبيعة الروابط والعلاقات في النظام العربي	١٧٧
٣ - قائمة الاولويات السياسية للنظم العربية	١٨٠
ثالثا : اتجاهات تطور النظام العربي	١٨٢
القسم الثاني : مؤسسات وعمليات النظام العربي	١٨٧
١ - جامعة الدول العربية	١٨٨

١٩٤	٢ - ظواهر وعمليات النظام العربى
١٩٤	(أ) التجارة بين الدول العربية
١٩٥	(ب) هجرة العمالة فى المنطقة العربية
٢٠٠	(ج) التفاعل الفكرى والثقافى ومؤسساته
٢٠٣	القسم الثالث : التجمعات الاقليمية الفرعية
٢٠٤	١ - التكامل المصرى - السودانى
٢٠٨	٢ - مجلس التعاون الخليجى
٢١٢	٣ - شبكة العلاقات فى المغرب العربى
٢١٧	القسم الرابع : السياسات العربية لبعض اطراف النظام
٢١٨	١ - السياسة العربية لسوريا
٢٢٥	٢ - السياسة العربية للعراق
٢٢٨	٣ - السياسة العربية للمملكة السعودية
٢٣٣	٤ - السياسة العربية لليبيا
٢٣٩	القسم الخامس : اتجاهات التطور الداخلى فى الاقطار العربية
٢٤٠	١ - صعود دور الاسلام السياسى
٢٤٣	٢ - الاتجاه نحو الليبرالية السياسية
٢٧١	القسم السادس : الأداء الخارجى للنظام العربى
٢٧٢	١ - النظام العربى والعالم الثالث
٢٨٥	٢ - الأداء العربى فى الامم المتحدة
٢٨٩	القسم السابع : الفلسطينيون
٢٩٠	١ - السياسات الاسرائيلية ازاء العرب داخل اسرائيل
٢٩٦	٢ - اوضاع الفلسطينيين فى الضفة والقطاع
٢٩٨	٣ - منظمة التحرير الفلسطينية
٣٠٦	٤ - التحرك الاردنى الفلسطينى بعد اتفاق عمان

جمهورية مصر العربية

٣١٥	القسم الأول : الملامح الاستراتيجية العامة :
٣١٧	أولا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الداخلى
٣١٩	ثانيا : الملامح الاستراتيجية العامة على الصعيد الخارجى
٣٢٣	القسم الثانى : السياسة الداخلية :
٣٢٤	أولا : سلطات الدولة :
٣٢٤	١ - السلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية - الحكومة)
٣٢٦	٢ - السلطة التشريعية
٣٢٨	٣ - السلطة القضائية
٣٢٩	٤ - العلاقة بين سلطات الدولة

٣٣٠	ثانيا : الاحزاب السياسية
٣٣٠	١ - خلفية التجربة الحزبية الراهنة
٣٣١	٢ - الأداء البرلماني للاحزاب
٣٣٢	٣ - اتجاهات التنظيم الحزبي والعمل الجماهيري
٣٣٤	٤ - اتجاهات الصحافة الحزبية
٣٣٦	٥ - العلاقة بين الاحزاب السياسية
٣٣٧	٦ - خاتمة : الحدود الموضوعية للتجربة الحزبية المصرية
٣٣٨	ثالثا : جماعات الضغط
٣٣٨	١ - مقدمة : جماعات الضغط في المجتمع المصري
٣٣٩	٢ - جماعات الضغط النشطة في الالونة الاخيرة
٣٤٠	٣ - رجال الاعمال ومعركة القرارات الاقتصادية
٣٤٢	٤ - الحركة الاسلامية ومعركتنا الشريعة وقانون الاحوال الشخصية
٣٤٣	٥ - جماعات الضغط ومستقبل النظام السياسي المصري
٣٤٥	القسم الثالث : الالوضاع الاقتصادية
٣٤٦	مقدمة : استراتيجية الانفتاح الاقتصادي
٣٤٧	١ - تطور الهيكل الاقتصادي
٣٤٩	٢ - توجهات الخطة الخمسية
٣٥٠	٣ - الموازنة العامة للدولة
٣٥٢	٤ - الدعم ومشكلة التضخم
٣٥٤	٥ - أبعاد المشكلة الغذائية
٣٥٥	٦ - انتاج واستهلاك الطاقة
٣٦٠	٧ - ازمة الديون الخارجية
٣٦٥	القسم الرابع : السياسة الخارجية
٣٦٧	أولا : مصر والعرب
٣٧٢	ثانيا : مصر واسرائيل
٣٧٨	ثالثا : مصر والقوتان الأعظم
٣٧٨	١ - مصر والولايات المتحدة
٣٨٥	٢ - مصر والاتحاد السوفيتي
٣٨٦	رابعا : مصر والعالم الثالث
٣٨٩	خامسا : مبادئ الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٥
٣٩٤	القسم الخامس : الدفاع والقوة العسكرية
٣٩٥	أولا : الميزان العسكري المصري
٤٠٨	ثانيا : سياسة التسليح المصرية
٤١٧	ثالثا : تدريب القوات المسلحة خلال الثمانينات
٤٢٢	رابعا : نشاط القوات المسلحة المصرية في مجال الصراع المسلح
٤٢٤	خامسا : نشاط القوات المسلحة في مكافحة الارهاب
٤٢٥	سادسا : نشاط القوات المسلحة لصالح باقي اجهزة الدولة

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥

ليس هناك جدال حول الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها منطقتنا العربية ، أو حول الدور التاريخي الذي لعبته وسوف تلعبه في الساحة العالمية وفي تقرير العديد من سياسات القوى الكبرى . كذلك فإن الوطن العربي يعيش مرحلة هامة من تاريخه تتصاعد فيه حدة التفاعلات الداخلية فيه بدرجة غير مسبوقة سواء على المستوى القطري أو الاقليمي العربي أو بينه وبين الاطار الاقليمي المحيط به أو بينه وبين النظام العالمي الذي يعيش في ظله . وفي ضوء هذه التفاعلات التي تتراوح بين التعاون والصراع ، أصبحت هناك حاجة ملحة الى اصدار « التقرير الاستراتيجي العربي » سنوياً من قبل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام لكي يرصد الاحداث والوقائع في المنطقة ويحلل انماط التفاعل داخلها وبينها وبين النظامين الدولي والاقليمي .

والتقرير الاستراتيجي العربي بهذا المعنى يسعى الى ان يكون أول سجل سنوي عربي يجمع بين مطالب الدراسة الاكاديمية الجادة ، مما سيجعله مصدراً يعتمد عليه الباحثون والدارسون في العالم العربي وفي الخارج ، والالتزام بوجهة النظر العربية القومية ، وهو بذلك يكون المعادل الموضوعي لما تخرجه مراكز الابحاث الأجنبية من تقارير استراتيجية عن المنطقة ، مشبعة بوجهات نظر مشوهة لوجهة النظر العربية ، مهما تقنعت بقناع الاكاديمية وارتدت مسوح العلم . وينقسم التقرير الى ثلاثة أجزاء رئيسية : أولها يسعى الى وضع منطقتنا في اطار النظام الدولي والثاني يعرض للنظام الاقليمي العربي والثالث والأخير يعرض للتطورات في جمهورية مصر العربية .

يطلب من وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء - القاهرة ت : ٧٥٨٢٠٣

سعر النسخة خارج جمهورية مصر العربية
١٠ دولارات أو ما يعادلها

